

صبرى أبوالمجد

مقام قبل الثورة



سَنَوَاتُ مَا قَبْلَ الثَّوْرَةِ

صَبْرِي أَبُو المَجْد

الجزء الثالث



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٩

الإهداء

الى مصر :

مصر الحياة والوجود

مصر ، البلد ، والولد ،

مصر الأب والأم والزوج والأبناء والبنات والأحفاد وأحفاد الأحفاد

مصر الأهل والأصدقاء ، والمعارف والزملاء

مصر الشيوخ والشباب والكهول والفتيان

مصر الأمل والرجاء والحب والعطاء والولاء والانتماء

مصر الماضي والحاضر والمستقبل

مصر القوة والمنعة .. القاهرة دوما لغزاتها ، المنتصرة باستمرار على أعدائها
المرتفعة الى الأبد هاماتها وأعلامها وراياتها .

مصر الوطنية ، المصرية ، القوية الجارفة

مصر المالكة والملوكة ، العاشقة والمعشوقة

مصر ، التي وهبتنا كل ما تملك ووقفنا عليها نحن كل ما نملك ..

اليها : والى أبنائها البررة بها ، العاشقين لها ، المتأهبين دوما للدفاع عنها
وللتضحية بالمهج والأرواح في سبيلها ..

اليها : واليهيم : أهدى كتابي هذا : قصيدة حب وعشق وهيام في مصر ولمصر :
مصر الجديرة دائما وأبدا بكل الحب والعشق والهيام ..

صبرى أبو الجهد

الباب الأول

المدخل الى الجزء الثالث من سنوات ما قبل الثورة

قبل أن أخط حرفاً واحداً في هذا المدخل ولا أسميه المقدمة لا بد لي أن أسجد شاكراً لله جل وعلا ، أن مكنتني من القيام بهذا الجهد الوطني الذي طالما تاقَت نفسي الى القيام به داعياً الله سبحانه وتعالى أن يوفقني لتكملة هذا الجهد بالصورة التي أتمناها وأرجوها ، كما أنه لا بد لي - في البداية أيضاً - من أن أشكر كل الزملاء والأبناء في مصر وفي الأقطار العربية الشقيقة لاستقبالهم بالحار لهذا الجهد المتواضع والكتابة عنه - وباستفاضة - في صحتهم المتخصصة وغير المتخصصة فقد أحاطوا مشكورين سلسلة كتبي عن « سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » بكثير من العناية والرعاية والاهتمام ، والدراسة الجادة الموضوعية وكذلك الأخوة الأعزاء الذي نقلوا فصولاً كاملة من هذه الكتب في صحفهم ومجلاتهم توسيعاً لدائرة القراء المستفيدين أو الذين يمكن أن يستفيدوا من هذا الجهد : على أنني في كثير من الحالات وعندما يبلغ الأخوة والأبناء والزملاء بالإنشادة بهذا الجهد أوقن أنه ليس موجهاً الى الجهد ذاته ، بقدر ما هو موجه الى الموضوع الذي تناوله ذلك الجهد .

ولقد أحسست بفرحة طاغية - وذلك ليس من عادتي - عندما وجدت العديد من الأخوة العرب ، يتناولون هذه الكتب في صحفهم ، بحارة ، واهتمام كما يتناولون الأنثى الأعزاء في مصر تماماً على أساس أن كل ما يتعلق بمصر من معلومات وتاريخ يتعلق بهم شخصياً فلمصر مكانتها الفريدة في القلوب والعقول وما نهتم به هنا في مصر خاصاً بتاريخ مصر ، يهتمون هم به بنفس الدرجة من الحماس ، أما القراء والقارئات الذين أقبلوا - رغم ارتفاع أسعار الكتب للارتفاع بل للحمى التي لحقت بالأسعار العالمية للورق - على هذه الكتب حتى كادت تنفد من الأسواق ، فلن أفهم أبداً حقهم من الشكر والثناء ، لقد أقبلوا

على هذه الكتب اقبالا لم تسهده له دنيا المكتبات مثلا الا فيما ندر : والذي لا شك فيه ان السبب في ذلك الاقبال مرده الى أن هذه الكتب ليست من عملي وحدي وانما هم مشاركون فيها بالجهد ، والعرق ، فمئذ فتحت الباب للحوار الجاد البناء في موضوع سنوات ما قبل الثورة وأصررت على أن يأخذ الحوار مجراه الطبيعي حتى ولو كانت هناك في الحوار ثمة تجاوزاته من قبل بعض القراء وأنا أشعر سقيمة أنني لست مؤلف هذه الكتب وحدي وانما جماهير الشعب هي شريكتي - باكثر من النصف - في اعداد هذه الكتب .

ولعلها التجربة الاولى من نوعها في دنيا التأليف ان يكتب الشعب تاريخه بنفسه وان يجمع الكتاب الواحد بين الرأي والرأى الآخر : عندما رأيت - وأنا شاهد عيان على ما حدث في سنوات ما قبل الثورة أن أكتب عما شاهدته ، وما عرفته ، وعما تشاركته فيه وأبليت الا أن اشرك في كتابتي الأحياء من السياسة الذين شاركوا في صنع بعض الأحداث فان لم يوجدوا سمعيت الى أبنائهم وأحفادهم لعل أحد عندهم جديدا ، على انني لم أكتف بذلك وانما فتحت الباب على مصراعيه لكل صاحب رأى وكل صاحب تجربة في هذه السنوات التي سبقت ثورة ١٩٥٢ فجاءت تلك السلسلة على نحو جديد فريد لم يسبقنا اليه أحد من قبل .

سلسلة كتب سنوات ما قبل الثورة اذن ، ليست من تألفي وحدي كما سبق أن قلت ، وانما هي من تأليف الجماهير ذاتها صاحبة التاريخ المجيد الحالك ، الذي نحاول أن نسجل بعض صفحاته : ولقد كنت أحس بالكثير من المرارة وأنا أحاضر عن تلك الكتب أو أشارك في مناقشة ما جاء فيها وأسمع من الشباب من يقول ، اننا لا نملك ثمن تلك الكتب ، ولأن المسألة ، ليست مسألة فرد ، أو اثنين أو ثلاثة ، أو حتى مجموعة أفراد بل تشمل العديد من الأفراد والجماعات فلقد اقترحت على الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للكتاب أن تتولى الهيئة عملية نشر طبعات شعبية من هذه الكتب ومن غيرها توسيعا لدائرة القراء كما انني اقترحت على الوزارات المصرية المعنية - الثقافة والتربية والتعليم والاعلام ، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة وغيرها وغيرها - أن تدخل مسترية في سوق الكتاب ثم تتولى تقديمه ، بضمن رمزي الى الشباب أو تمكينهم من قراءته في المكتبات ، وأماكن تجمع الشباب وغير الشباب وفي المدارس والجامعات والأحياء الشعبية : ان الثقافة يجب أن تدعم كما يدعم الرغبة سواء بسواء ، بل ان دعم الثقافة في كثير من الحالات بالنسبة لكثير من طوائف الشعب وفتاته ، وفي المقدمة الشباب يجب أن يسبق أي دعم آخر فالأمراض التي يمكن أن تنجم عن قلة التغذية مثلا ليست أبداً أخطر من الأمراض التي يسببها الخواء الفكري .

وانتقل مباشرة الى الحديث - وفي البداية أيضاً - الى الانتقادات التي وجهها بعض الاخوة والزملاء ، الذين تناولوا سلسلة كتب سنوات ما قبل

الثورة في ندواتهم أو مقالاتهم ، أو في خطابات ، بنوا بها مشكورون - الى
واحد الله سبحانه وتعالى لأن كل الانتقادات ليست موجهة الى المنهج الذي
اتخذته عونا لي في كتابة هذه السلسلة ، ولا الى الأسلوب ، ولا الى الأهمية
العلمية للكتاب وإنما تناولت تلك الانتقادات التي سمعت بها الى أبعد حدود
السعادة بعض جزئيات ، وردت في هذه الكتب يجري الاختلاف أو الخلاف عادة
حولها لأنها من الأمور القابلة للجدل ، وللحوار في كل زمان ، ومكان ، ولن
أعرض هنا للرد على كل الانتقادات التي أعطيتها أهمية كبيرة على كل ما عداها
في هذا المدخل فلقد توليت الرد عليها في وقت صلوها ، وإنما سأكتفي
بذكر أمثلة فقط أي سيكون الرد على سبيل المثال لا الحصر ، ومن بين تلك
الأمثلة ما ذكره الأخ الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي في الندوة التي نظمها
الهيئة العامة للكتاب في معرض الكتاب الدولي الواحد والعشرين بخصوص
إبراهيم الهلباوي ، وكوني قد أوليته اهتماما خاصا بما نقلته عن مرافعته في
قضية نزاهة الحكم ، بالرغم من موقفه المزري في قضية دنشواي وقبوله - رغم
موجة الاستياء الشعبي التي سبقت وواكبت حادث دنشواي وقضية دنشواي -
منصب المدعي العمومي ، في تلك القضية .

وأبادر فأقول أنني أنظر الى الأحداث التاريخية حدثا ، حدثا ، أوليه
أهمية بالغة ، أتناوله من جميع جوانبه : أحاول أن أعيش في الجو ، الذي وقع
به ذلك الحادث : أتصور الظروف التي كان يعيشها المجتمع وقتذاك ، ثم أقمص
شخصية واحد ممن كانوا يعيشون في تلك المرحلة ممن يتصفون ، بالعدل ،
والحيادة ، ثم بعد ذلك كله وبعد الدراسة المتأنية للمادة وقراءة كل الأوراق
الخاصة بذلك الحدث ، أقول كلمتي في الحادث وفي المشاركين فيه ، بموضوعية
كاملة .

ثم أن رأيي في واحد من هؤلاء ، الذين شاركوا في مسئولية هذا الحادث ،
لا يجب أبدا أن يستند الى رأيي في هذا الشخص بالنسبة للأحداث أخرى .

وبصورة أكثر دقة وتصويرا : هناك - بالنسبة لي - زاويتان هامتان
بالنسبة لأي فرد من الأفراد ، الذين نطلق عليهم شخصيات عامة زاوية أنظر
فيها الى دوره في حادث ما ، وزاوية أخرى لا علاقة لها بالأولى أنظر فيها اليه
بجمله لا تفصيلا .

وفيما يتعلق - مثلا - بالأستاذ إبراهيم الهلباوي ، أرى أنه أخطأ بل أجرم
في قبوله منصب المدعي العمومي ، في قضية دنشواي وأرى أنه ما كان ينبغي
أبدا أن يقبل هذا المنصب كما أنني أرى أن حججه مرفوضة تلك التي قبل على
أساسها المنصب الذي لم يسم الا أياما قلائل هي أيام نظر القضية من بينها
- مثلا - أنه اذا رفض المنصب فان آخرين من المحامين سوف يقبلون وربما
يكونون أقل وطنية منه وربما يطاوعون المحتل ١٠٠٪ قيطالبون باعدام كل

المتهمين فى القضية ، ذلك أننى أرى أنه كان يجب أن يرفض ، هو شخصيا ، ويدعو الى رفض المحامين جميعا هذا المنصب حتى يضطر الانجليز الى تعيين « مدعى عمومى » منهم هم ، لا من المصريين وأنا أوافق ابراهيم الهلباوى على أن العامل المادى لم يكن له أدنى اعتبار فى قبوله هذا المنصب لما أخذه فى هذه القضية من أتعاب لا يزيد عن متوسط ما كان يتقاضاه فى أية قضية عادية أخرى ، ثم انه — عندما قبل مهمة المدعى العمومى — كان يعرف أن مكتبه قد يقفل بالضربة والمفتاح لأنه يسمح ضد التيار الوطنى ، كما أننى أعرف شخصا ان ابراهيم الهلباوى عندما قبل هذا المنصب لم يكن راغبا فى أن يعين وزيراً ، أو نائبا عاما أو مستشارا لأنه منذ البداية — بداية حياته العملية — كان يؤثر دائما الحماسة وكان يفضلها على أية وظيفة أخرى من بينها الوزارة ، ان قبول ابراهيم الهلباوى هذه المهمة التى لم تدر عليه مالا ، ولم تقربه من سلطات الاحتلال كان نتيجة فهم خاطئ. وقد اعترف ابراهيم الهلباوى بخطئه ، وطالب الشعب أكثر من مرة بأن يتفر له ، هذا الخطأ بل هذه الخطيئة ، ولقد تعذب ابراهيم الهلباوى على المستوى الشخصى عذابا دونه أى عذاب آخر فقد تأثر مكتبه كمحام الى حد كبير وابتعد كثير من المتقاضين عن التعامل معه ، حتى أنه فكر فى أن يقفل مكتبه لفترة ما حتى ينسى الشعب جريمته .

بل وأكثر من ذلك كان شباب مصر — شباب الحزب الوطنى — يتجمع ابراهيم الهلباوى فى كل مكان يذهب اليه ليضايقه وكان يلقى محاضرة فى نادى حزب الأمة وقبل أن يبدأ محاضراته قام الشباب الوطنى بإطلاق الحماق ، فى القاعة ، مما أحدث هرجا ومرجا و « أعجزه » عن اللقاء محاضراته ، على النحو الذى كان يريد وإطلاق الحماق هنا يعنى إشارة الى حادث دنشواى ، الذى قام ابراهيم الهلباوى فى قضيته بدور المدعى العمومى . وربما كان حافظ ابراهيم أقسى من هاجم ابراهيم الهلباوى فى قصيدته التى حفظها عن ظهر قلب كل شباب مصر ، وكانوا يرددونها باستمرار فى كل مناسبة وطنية وأشهر أبيات تلك القصيدة :

أنت جالدا فلا تنس أنا على يدك قد لبسنا الحداد

وكان ابراهيم الهلباوى دائم الشكوى من عدم تحقيق العدالة فى الظلم ، كما كان يقول : لقد أجمعت فى حق بلدى وشعبى ، وفى حق المتهمين لأننى تراءفت كممدع عمومى فى تلك القضية ودفعت وحلى الثمن ، بالرغم من أن هيئة المحكمة التى أصدرت الأحكام الظالمة التى شكونا منها ، لم تتل بعض ما نلته من غضب شعبى لا مثيل له ، وكانت المحكمة التى أصدرت الأحكام فى قضية دنشواى برئاسة بطرس غالى باشا وعضوية كل من المستر هينز نائب المستشار القضائى والمستر بوند وكيل محكمة الاستئناف الأهلية

والقائمقام لادلو القائم بأعمال المحاماة والمتضاء بجيش الاحتلال وأحمد فتحى بك زغلول (باشا) رئيس محكمة مصر الابتدائية أعضاء .

ولم يكن إبراهيم الهلباوى يظن أن رئيس المحكمة بطرس غالى باشا سوف يلقي مصرعه بيده شاب وطنى اسمه إبراهيم ناصف الوردانى وسيكون من بين الأسباب التى تدرع بها القاتل لارتكاب جريمته أنه رأس المحكمة المخصصة التى حاکمت المتهمين فى قضية دنشواى .

على أية حال فقد ظل إبراهيم الوردانى منفيا من ضيق الشعب منذ حادث دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ الى أن وقع حادث اغتيال بطرس غالى رئيس الوزارة المصرية .

وكان رأى العام يولى هذه القضية - قضية مقتل بطرس غالى - أهمية بالغة ، ويظهر علقه على انقراض وكانت القيسية الوطنية المثلة فى الحزب الوطنى ، تسعى بكل ما تملك من قوة لانقاذ رأس القاتل من المشقة ، ولذلك جندت أعظم رجال المحاماة فى مصر للدفاع عن القاتل ولأهمية إبراهيم الهلباوى كمحام ضليع يحتل الصدارة فى مهنة المحاماة فقد سعى أقطاب الحزب الوطنى الى إبراهيم الهلباوى ليشارك فى الدفاع عن إبراهيم ناصف الوردانى ؛ ووجدها الهلباوى فرصة العمر ، وكانت بمثابة رد اعتبار له : ان التجاه القيادة المصرية الوطنية اليه للدفاع عن متهم من شباب الحزب الوطنى ، يؤكد أن التيار الوطنى المصرى الجارف قد غفر له زلته وراح يبدأ معه صفحة جديدة .

وقد رحب الهلباوى بذلك وأعد لمرافحته اعتلدا هائلا وكان عبد الخالق ثروت باشا النائب العام - وقتئذ - قد طلب برأس المتهم إبراهيم ناصف الوردانى وكانت المحكمة برئاسة مستر دلبز أوغل وعضوية أمين بك على ، وعبد الحميد رضا بك المستشارين وكان من أبرز المحامين عن الوردانى أحمد بك أطفى من أوائل نقيب المحامين فى مصر ، وكذلك إبراهيم الهلباوى الذى كان قد انتخب نقيباً للمحامين أكثر من مرة .

وكانت مرافعة إبراهيم الهلباوى قطعة من الأدب الرفيع ، المتخرج بالسياسة الدقيقة بالإضافة الى المستوى القانونى الرائع ، وقد حفظنا - ككتاب وطنى - الكلمات التى اختتم بها الهلباوى مرافعته وقد جاء من بين ما حفظناه : خدمت نحو الخمسة والعشرين عاما محاميا ، ولم يخطر ببالي يوما أن أسأل أو أقرأ سبب اختيار الرداء الاسود ، حلة رسمية للمحامى الذى يتشرف بالدفاع بين يدى القضاء ولا سبب انتخاب اللون الأخضر ، للوسام الذى تزدان به صدور من عهد الهم اصطلح الأحكام النهائية ، أما الآن وقد أبعثت عنى هذه القضية كل راحة ، وجعلتنى مرآة لتلك القلوب المتفترة كأم المتهم وشقيقته وباقي أهله أقول : ان كان مختار هذه الألوان أراد باللون الاسود رمزا للحداد والمصائب للمحامى الذى يقوم بالدفاع عن المتهم ، وباللون الأخضر الذى

يتجلى به صدر القاضي الرمز الى الطاووس ذى الريش الأخضر وهو مال ملائكة الرحمة فتعم الاختيار : كأننا نحن فى القاعة أمام أولئك القضاة المشبهين بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض ، نقوم على نوع ما بأمورية شبيهة بأمورية أولئك الاحبار فى هياكلهم الذين اتخذوا متلنا ثياب الحداد وهم يتضرعون الى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الفاضحة الى دار الخلود سمح رحمة وغفرانه * ويمضى ابراهيم الهلباوى وهو يخاطب القضاة الذين يقف أمامهم قائلا :

ونحن هنا نقول لكم انكم تذكرون انه ليس دائما بمثلور الانسان الضعيف ان يحى نفسه من الخطر ، ومن الزلل وأن يعيش معيشة الملائكة ، فتقبلوا دعاءنا فى طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أنابكم حكما فى عباده ، والذي علمنا أنه كما أن من صفاته العدل فان من صفاته الرحمة وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل .

ويتوجه ابراهيم الهلباوى الى ابراهيم ناصف الوردانى قائلا :

والآن لى كلمتان أوجههما الى المتهم بين يدي القاضى : الأولى أنى اذا كنت قاسيا عليه فى نعمته فلانى خاضع لقانون ليس دائما - من سوء البخت - ملتصبا فى أحكامه مع ما توصى به الذمة والضمير لأنه مضطر فى أحوال كثيرة رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانتة أن ينظر نظرة أخرى فى تعريف الحلال والحرام ، ونحن المحامين لأحق الناس بالاحب والمخضوع لهذا القانون فاذا قبل الدفاع عذرنا أنى المتهم ، وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضا أن تقبل قبولا حسنا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية : الثانية : انى اذا أنزلت منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران فلأن ذلك واجب أيضا يقتضيه الدفاع ولكن اذا أبنت نفسك أن تعبش بين السلاسل والأغلال وأن تعيش معاملة معاملة الأشقياء ، وقطاع الطرق فارفع نفسك عن هذا السبيل وتقبل نبال الموت تقبل البواسل فالمت آت لا راد له ان لم يكن اليوم فغدا . اذهب الى لقاء الله الذى لا يرتبط الا بعادته المجردة عن الظروف والزمان والمكان: اذهب مودعا منا بالملوب والعبرات ، اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمثالك أكثر من حياتك : اذهب فان قلوب المعباد اذا ضاقت عليك فرحمة الله واسعة » .

ومنذ ذلك للتاريخ (١٩١٠) و ابراهيم الهلباوى فى ضمير الشعب قمة من قمم المحاماة وفن قمم السياسة .

ولقد أختير الهلباوى عضوا فى لجنة الدستور التى شكلت لوضع دستور جديد هو الذى أطلق عليه فيما بعد دستور سنة ١٩٢٣ .

وكان ل ابراهيم الهلباوى فى اجتماعات لجنة الدستور مواقف دستورية رائعة ، ثم أصبح ابراهيم الهلباوى من أعمدة حزب الاحرار الدستوريين ،

وقد انتخب أكثر من مرة نقيبا للمحاميين وكان يطلق عليه في أيامه الأخيرة
شينخ المحامين .

ان وجهة نظرى في مثل هذا الموضوع تتلخص فى أن من أخطأ أو أجرم
مرة أو أكثر من مرة لا يجب أبدا أن تصدر عليه الحكم بالموت الأدبي ، وإنما
يجب أن نحاسبه على ما اقترف ان صوابا وان خطأ ، دون أن يتعدى ذلك الحساب
الى كل ما قام به فى حياته من أعمال طيبة .

لا أتصور أن يظل ابراهيم الهلباوى يدفع جريمة ارتكبها فى عام ١٩٠٦
الى الأبد ولا أتصور أبدا أن يشطب باستيكة كل ما قام به الهلباوى فى حياته
المديدة من جلائل الأعمال لمجرد أنه أخطأ خطأ بسيطاً أو خطأ مريباً بل لمجرد
أنه ارتكب جريمة من الجرائم ، ثم ان القانون نفسه قد أعطى لمن حوكم فى
جناية ما أن يطالب قضائياً أو قانونياً برد اعتباره ، أى ان ذلك الذى ارتكب
جريمة قتل ولم ينفذ فيه حكم الاعدام وإنما حكم عليه بالانشغال المؤبدة ، أو
المؤقتة من حق أن يرد له اعتباره ومن الظلم الا نعامل ابراهيم الهلباوى كما
يعامل المجرمون العاديين !!

وانتقل بعد ذلك الى الحديث عن تقه آخر وجهه — فى نفس الندوة التى
سبق الاشارة اليها — الأخ الأستاذ جلال السيد ، وهو أننى أوليت اهتماما
للتقطعات من مذكرات اسماعيل صدقى باشا بالرغم من أن « اسماعيل باشا
كان دكتاتورا » « وكان علو الشعب » وكان أوتوقراطيا ومعاديا للديمقراطية
الى غير ذلك من الصفات التى أطلقت على اسماعيل صدقى باشا .

وكان الأخ الأستاذ جلال السيد ، عندما وجه هذا النقد ، ثم يقرأ الجزء
الأول من « كتاب سنوات ما قبل الثورة » وراجحته فيما قال ، مؤكداً له أننى
فى جزء كبير ، من الجزء الاول تحدثت — باستفاضة — عن اسماعيل صدقى باشا ،
وحكومته بل اننى خصصت أكثر من بابين من أبواب الكتاب منها ثلاثة عشر
فصلاً عن حكم اسماعيل صدقى باشا : صدقى باشا يحكم بالحديد والنار :
صدقى باشا يعلن الحرب على الصحافة وعلى الشعب : البندارى القطلع حادث
تعذيب شهادته مصر فى الثلاثينات : مقببات حادث البندارى : استقالة وزارة
اسماعيل صدقى : بطل البندارى يروى قصته لأول مرة : صحافة الشعب
تسقط دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا . هذه المقالات دفعت بكتابتها الى
السجون : نظام اسماعيل صدقى ينهار من الداخل : صدقى باشا أول حاكم
يرتكب جريمة اعتقال المرأة فى مصر ، ويامر باعلان حالة الطوارئ ليمنع تأيين
عمر المختار : تسليم واحة جفوبوب : بالكلمة وبالنكتة والشعر والزجل حارب
شعب مصر دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا : وسقطت دولة اسماعيل صدقى
باشا .

وقد عاتبني بعض القراء أثر صدور الجزء الأول من الكتاب لأننى لم أشر

الى وجهة نظر اسماعيل صدقي باشا فى نظام حكمه وفى فترة حكمه ، ولم اقم بتسجيل الرأى الآخر بالنسبة لحكم صدقي باشا .

ووجدت أن العتاب فى محله فرغم كراهيتنا لاسماعيل صدقي باشا ، ورغم يقيننا بمعاداته للشعب ، وللديمقراطية ورغم اختلافنا معه فى كل ما قام به من أعمال فإن ذلك لا يجب أن يمنعا من أن نسجل له وجهة نظره فعدنا الى مذكراته واقتطفنا منها فقرات حاول بها اسماعيل صدقي باشا أن يبرر بعض ما ارتكبه من أخطاء بل من جرائم .

واعتقد أننا لم نتجاوز دائرة الصواب عندما نقلنا بعض فقرات من مذكرات اسماعيل صدقي باشا ، بل أننا لو كنا قد أحجسنا عن الإشارة الى ما جاء فى تلك المذكرات وهى من وجهة نظر كاتبها ، خير دفاع عن سياسته لكنها من المخطئين : اننا يجب ألا نخشى أبدا تسجيل الرأى الآخر ، ان فى ذلك التسجيل دليل قوة لا دليل ضعف : اننا يجب أن نبادر الى تسجيل وجهة نظر الآخرين ونحترمها ، نحترم وجهات نظر الآخرين حتى يحترم الآخرون وجهات نظرنا .

ثم ان كل شئ قد انتهى : أحداث التاريخ تلك قد انقضت ، أصحابها سواء أكانوا على حق ، أم باطل ، قد ذهبوا الى لقاء ربهم ولن تجددهم كلمة حق تقال فيهم أو كلمة باطل ، تلصق بهم كما أن الأحداث لن تعود الا فى صور أخرى ويجب علينا أن نتحاشى تكرار الأخطاء كما يجب علينا أن نعمل على تكرار الأعمال الجيدة أو الممتازة التى سبق أن تمت .

العبادة تفرض علينا أن نعبر عن وجهة النظر ، وما يخالفها ، الرأى والرأى الآخر ، صنوان ، لا تظهر أهمية واحد منها دون ذكر الأخرى ثم ان احترام الذات يفرض علينا أيضا أن نحترم وجهات نظر الآخرين ومهما اختلفت وجهات نظرنا فلا بد من أن نحترم آراء الآخرين ليحترم الآخرون آراءنا : ولست بحاجة الى القول بأن محاولة إخفاء الرأى الآخر دليل ضعف فالاقوياء لا يخفون ، أو لا يحاولون ان يخفوا وجهات النظر المختلفة مع وجهات نظرهم وفى الموضوع انسمح لأنفسنا ان نكتب عن عهد معين أكثر من مائة وعشرين صفحة تلصق فيها بحكام ذلك العهد وصاحبه كل ما فى قاموس قانون العقوبات من جنح وجنایات ثم نضن على صاحب ذلك العهد ، بوضع صفحات يحاول فيها تبرير بعض أخطائه وخطاياه : ويبقى بعد ذلك أن نشير الى موضوع آخر ، لا يقل من وجهة نظرى - عن الموضوعين السابقين ، أهمية وخطورة ذلك موضوع ، انتمائى الى الحزب - حزب مصطفى كامل ومحمد فريد - والخشية من أن يكون لهذا الانتماء أثره أو تأثيره على ما أكتب ان سلبا وان ايجابا . ان ملحا للحزب الوطنى ، وان ثما أو نقدا لحصومه .

وقد سبق لى عشرات المرات ، أن كتبت عن هذا الموضوع كما سبق لى

أن تحدث عنه في كثير من الندوات والمحاضرات : وانتمائي للحزب الوطني شرف أدعيه لنفسي لأنه واقع ، ولأنه المحيط ، الذي بدأ فيه تكويني الوطني ثم انتمى مدين للحزب الوطني بصياغة فكرى واتجاهاتى الوطنية ورغم ما سببه لى هذا الانتماء المصادق والأصيل من محن وإزراء إلا أننى سعيد به حريص عليه ولو عادت بى الحياة مرة أخرى لاخترت نفس الطريق ونفس الحزب ، ونفس الانتماء وما أكثر ما قلت أن الحزب الوطني ، لم يكن بالنسبة لنا حزبا بالمعنى المتداول ، له مقارء وإشتراكاته وشروط عضويته ، وسجلات أعضائه وواجبات وحقوق الأعضاء : لم يكن الحزب الوطني بالنسبة لنا كل ذلك ، أو بعض ذلك وإنما كان - ولا يزال - منبعاً فكرياً خالصاً : تياراً وطنياً متدفقاً ، اختياراً أخلاقياً لا نملك غيره ، لقد بدأت حركة الاعتقالات بالنسبة لى شخصياً منذ كنت فى الثالثة عشرة من عمري وربما قبل ذلك بعامين وكنت أعقل لا لذنب اقترفته ولا لثمة ، نساق بسببها الى السجن وإنما كنت أعتقل لأننى من الحزب الوطنى ، محسوب على الحزب الوطنى ، ضمن كشوف الخطرين على الأمن من أبناء الحزب الوطنى ، ولم أكن وقتذاك أعرف مقر الحزب الوطنى بل لم أكن قد تعرفت بعد على رئيسه وأعضائه القياديين ، بل وأكثر من ذلك : فى الجامعة : كنا نقود الحركة الطلابية ، ننظم المظاهرات والاضطرابات لسقوط الحكومات وتشكيل حكومات جديدة ، نخطب فى المؤتمرات وفى المظاهرات ، دون أن يصدر إلينا - كشباب من شباب الحزب الوطنى - أية تعليمات أو توجيهات من قيادات الحزب الوطنى لأننا نعرف واجباتنا جيداً ونعرف ما نقوله وما نفعله جيداً ، ولأننا وهم - قيادات الحزب الوطنى - ينبع تفكيرنا من مصب واحد ، ومادامت المصالح الشخصية غير واردة ، ومادام الهدف الحزبى الخاص غير متوافر فإن كل الذين ينبعون من فكر واحد يسرون فى نفس الطريق وإن اختلفت سرعة السير .

طيلة الفترة التى امتدت منذ بدأت العمل السياسى ، وانتهت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اعتقلت وسجنت عشرات المرات ، لانتمائى للحزب الوطنى .

خلال تلك الفترة نظمت عشرات الاجتماعات الخاصة بنشر دعوة الحزب الوطنى ، كتبت العديد من المقالات تمجيداً لقيادات الحزب الوطنى الذين رحلوا الى جوار ربهم : قمت بواجبى الحزبى على افضل ما يكون القيام - أعطى ولا أخذ أشحى ولا أستفيد حتى الكفالات فى القضايا السياسية ، وكانت بالعثرات من الجبهات فى وقت كان الجنيه جنيه - لم تكن نطلب من حزبنا كثيرنا من شباب الأحزاب الأخرى أن يدفعها وإنما كنا ندفعها من جيوبنا وأحياناً كان آبائنا وأمهاتنا يضطرون الى بيع ما يقتاتون من قمح وأذرة ، بل ومواشى - وللمواشى أهميتها القصوى بالنسبة للفلاح - حتى تسدد تلك الكفالات : وهذا واجب حزبى ، وهذا التزام حزبى ، لا بد من أن نحرص عليهما أشد الحرص : بل حرصنا على حياتنا وأكثر ، ولكن عندما يتصلنى الواحد لكتابة التاريخ ، أو لاصدان .

الأحكام يتخلى تماما عن انتمائه الحزبي تماما كما يفعل المحامي من أبناء أي حزب عندما يختار للعمل في القضاء .

عندما أكتب تاريخا أو أبدي رأيي في واقعة تاريخية لا أثار أبدا بميولي الحزبية ، لا يمكن أبدا أن أؤيد رأيا أو نأه الحزب إلا اذ وجدت لدى قناعات خاصة بذلك ولا يمكن أبدا أن ألقف موقف المعارضة في قضية ما - وإنما أكتب تاريخا - لأن الحزب الوطني ، وقف موقف المعارض في تلك القضية ، ولذلك كان لي بعض الظروف التي أزعج - وعذرا ، ووقانا الله شر الفروغ - أنني حريص كل الحرص على انتمائي الحزبي ، بل أنني مستعد أن أذهب من أجل هذا الانتماء ، إلى أبعد مدى ، حتى إلى حبل المشنقة : أؤيد القرار الذي اتخذته حزبي وحتى ولو كانت لي عليه تحفظات ما دمت قد أبديت وجهة نظري ، قبل إصدار القرار ولكن ، عندما ارتدى رداء كاتب التاريخ أنسى تماما أنني حزب وطني : كل الحوادث وكل الناس أمامي سواء بسواء بما فيها الأحداث الخاصة بالحزب الوطني ، أو بغيره من الأحزاب وبما فيها كل الشخصيات التاريخية المنتسبة للحزب الوطني أو لغيره من الأحزاب ، وقد أيدت - مثلا - مواقف أحمد عرابي في الثورة التي حملت اسمه ودافعت عن تلك المواقف دفاعا حارا بالرغم من أن الحزب الوطني كان يقف موقف الحصومة ، لأحمد عرابي خاصة بعد التصريحات التي نسبت إليه بعد فشل الثورة العربية ، بل أكثر من ذلك أوقفت الكثير من جهودي للمطالبة برد أموال العرابيين التي كانت قد صودرت أثر فشل ثورتهم وكذلك رد اعتبارهم : عارضت موقف مصطفى كامل من الحديو في المرحلة التي كان فيها الوفاق على أشده بين الحديو ومصطفى كامل قبل خطاب القطيعة إياه في ٢٧ أغسطس ١٨٩٨م وكنت أتمنى أن تكون القطيعة قبل ذلك التاريخ بفترة غير قصيرة .

عارضت هجرة محمد فريد إلى أوروبا في عام ١٩١٢ لأن مكان المعركة ضد الاحتلال في الداخل لا في الخارج وكتبت في هذا الموضوع أكثر من مرة حتى لقد غضب مني أستاذنا عبد الرحمن البرافقي والمستشار ، عبد الخالق فريد نجل الزعيم الوطني محمد فريده .

انتقلت موقف من كان خارج السجون والمعتقلات في نوفمبر ١٩١٨ وفي مارس ١٩١٩ لأنهم لم يقودوا الثورة بما عرف عنهم من قوة وصلابة وجسارة واستعداد للالتحام كما انتقلت بعض قيادات الحزب الوطني لأنهم حتى بعد وفاة محمد فريد واشتعال نار الثورة المصرية في ١٩١٩ لم يقطعوا الحيوط الواحية ، التي كانت تربطهم بالحديو السابق .

وكان الحزب الوطني يقف موقف العداء لسعد زغلول وكتبت وحدي من أبناء الحزب الوطني الذي أقر بزعامة سعد زغلول وباعتباره أول زعيم مصري فلاح قاد أصحاب الجلايلب الزرقاء من أجل تحقيق الديمقراطية والاستقلال

انتقلت وبسطة موقف الحزب الوطنى من حكومات الاقليات وتأييدها نكابة بحزب الوفد الذى اختلف معه الحزب الوطنى ، وعلت ثبرة النقد عندما قبل أعضاء من اللجنة الادارية للحزب ان يرشحوا أنفسهم فى انتخابات اسماعيل صدقى بعد أن استبدل دكتور ١٩٣٣ بـ ١٩٣٠ .

وكنت وحيدى من شباب الحزب الوطنى الذى أقر يزعماء مصطفى النحاس رغم اختلافى الشديد معه ومع الوفد فى حادث ٢ فبراير ١٩٤٢ ، وقبلها يتوقعه مهادنة ١٩٣٦ فأنا كما سبق ان قلت أنظر الى الأحداث فرادى كما أنظر الى الأشخاص حسب الأعمال التى يقومون بها عملا ، عملا ، تم أنظر الى كل شخص ككيان مستقل بذاته وقد طالبت ولا أزال أطالب برد اعتبار مصطفى النحاس فهو الزعيم المغبون الذى ظلم فى عهد الثورة ، كما ظلم فيما قبل الثورة . وكذلك لا زلت أطالب ، بنقل جثمانه الى ضريح سعد ليجتمع الزعيمان فى قبر واحد : ان أخطاء مصطفى النحاس لا يمكن أبدا أن تشبه أخطاء الزعماء الآخرين ، المعاصرين له لأنها من ناحية : قليلة العدد ثم لأنها من ناحية أخرى لا تمس الضمير الوطنى ولا الوجهان الوطنى .

ولقد كنت متعبا لهذا النقد من قبل ، منذ ان قرأت البحث الذى أعلمه الأخ الدكتور يونان لبيب رزق متعبا إياى أنا وأستاذى عبد الرحمن الرافعى والأستاذ فتحي رضوان بأننا نحن الثلاثة من مدرسة التعظيم والتأييم ، أى التى تعظم أعمال شخصيات الحزب الوطنى وتؤثم أعمال غيرها من الشخصيات ، فتناولت هذا الموضوع لأهميته فى مقدمة الجزء الثانى من كتاب سنوات ما قبل الثورة مؤكدا اننى ما كنت فى يوم من الأيام من تلك المدرسة : مدرسة التعظيم والتأييم : صحيح - مقدمة الجزء الثانى - اننى من أبناء الحزب الوطنى ، وأنصار مصطفى كامل ومحمد فريد بل اننى كنت ولا أزال من غلاة أولئك الأيتام والأوصياء ولقد قضيت زهرة شبابى سجيناً بسبب انتمائى الى ذلك الحزب وتحمسى لقادته الأوائل ومع ذلك كانت لى آرائى الخاصة فيما يتعلق بالتاريخ وشخصه .

ولعل بذلك الايضاح قد نجحت فى حسم تلك المسألة التى أثارها بعض الزملاء الأصدقاء للتأكيد على هويتى الوطنية الأصيلة الناجمة عن انتمائى للحزب الوطنى وان خشى البعض أن تؤثر فى نتائج ما أصل اليه من أحكام ولكنى بالأمانة وللأمانة ما تأثرت فى يوم من الأيام بأية انتماءات حزبية ، أو بأية عواطف شخصية فى أى حرف خطه قلمي : اننى ومنذ أن بدأت أحمل القلم أليت على نفسى أن أكون قاضيا عادلا ، لا يصدر حكما الا بعد دراسة متأنية جادة وبعد الاستماع الى أقوال كل أطراف الموضوع فإن اقتنع ضميرى بأن المسألة قد أصبحت جاهزة للحكم ، أصدرت حكمى لوجه الله ، والتاريخ ، غير متأثر على الإطلاق بأى هوى شخصى ، أو تأثير حزبي

ولست انفى حماسى ، للدفاع عن الحزب الوطنى فلقد طللت طيلة حياتى اقوم بمهمة الديدبان الذى يندود عن الحزب : مبادئه ، وتاريخه ، وشخصا
شريطة أن يكون الدفاع بالحق وبالمنطق لا بالانتماء ولا بالملاطفة وعندما أدافع
عن الحزب الوطنى فانما أدافع عن جزء من التاريخ المصرى الذى هو - الحزب
الوطنى - جزء منه : على أننى لا أسكت أبدا ، عندما يمس أحدهم أمة شخصية
تاريخية لا تتصل بالحزب الوطنى من قريب ولا من بعيد ، فتلك رسالة آمنت
بها منذ مطلع شبابى ولازلت مصرا على الاستمرار فيها مهما كلفنى أداء تلك
الرسالة من أعباء ، ومهما حملنى تنفيذها من تضحيات ، عندما وجه البعض
هجوما عنيفا ضد أحمد عرابى متهما إياه بكتير من التهم التى لا أساس لها من
الصحة ، انبريت للدفاع عنه بكل ما أملك من قوة وساعدنى فى مهمة الدفاع ،
اننى « أملك » أوراقا خاصة بأحمد عرابى لا أعتقد أنها بحوزة أحد غيرى وهذه
الأوراق تعطينى القدرة على الدفاع عن عرابى بقوة تدعو الى الاقتناع .

وكذلك عندما وجه البعض نقدا ، وقبلا مريرا الى طلعت حرب وانطلق
النقد من أيديولوجية خاصة دافعت بالحق عن طلعت حرب مؤكدا انه وإن كان
فى بداية حياته ، قد ساعده الخديو ، أو بعض رجاله عندما كان يعمل معهم وأنه
وإن كان قد خدم بفكره وخبرته ، بعض الاقطاعيين المصريين ، فاننا
لا يجب أبدا أن ننسى له ، انه بانشائه بنك مصر ، وشركاته ، قد مصر
- بتشديد الصاد - الاقتصاد المصرى وحماه من رأس المال الأجنبى كما أن طلعت
حرب قد أنشأ مدرسة من الاقتصاديين المصريين الذين يعملون على العلم ،
والخبرة كان لها فيما بعد الفضل الأكبر فى ازدهار الاقتصاد المصرى . وبهذه
المناسبة - مناسبة الحديث عن الهجوم على بعض الشخصيات المصرية التى لعبت
أدوارا هامة فى حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - أرى اننا لا نزال
نغلب آرائنا ، الخاصة ونتأثر بسيولنا الحزبية فيما نكتبه خاصة بتاريخ
بعض شخصياتنا البارزة بالرغم من ان أبسط ما يجب أن يتوفر ، للكاتب من
شروط تؤهله للكتابة التاريخية ان يكون محايدا وغير منحاز .

وأقولها بصراحة ووضوح ، فى هذا المدخل وقد قلتها مرارا وتكرارا أن
من أخطر الأمور على شبابنا ، وعلى حاضرنا ومستقبلنا ان نهيل التراب دائما
وأبدأ على كل صفحة طيبة من صفحات تاريخ بلادنا وأن نقصد بل نهاجم وبعنف
بعض الشخصيات التاريخية ذات الأثر الجيد فى تاريخنا المعاصر . لقد
تعرضت شخصيات كثيرة لموجات من الهجوم الذى لا مبرر له الأمر الذى جعل
شبابنا يميزون من داخله لأنه لا يجد شخصية من الشخصيات التاريخية خلعت
تماما من الشوائب والانتقادات العنيفة التى توجه إليها . كل شخصياتنا
التاريخية فى كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بل والعسكرية
تعرضت خلال نصف القرن الماضى موجات هائلة من الهجوم المر الذى لا يستند
فى غالبه الى حقائق ثابتة .

ونحن لا ن فكر أبدا ان لكل شخصية من تلك الشخصيات متالبيها ،
ونقائصها وأخطاؤها ونحن لا نطلب من أحد ان يتجاوز عن ذكر تلك المتالبي
والنقائص والأخطاء فذلك ما لا يتفق - من وجهة نظرنا - مع المنهج السليم ،
لنتناول الأحداث التاريخية والكتابة عن تلك الشخصيات العامة ، كل ما نطلبه
وما نلح عليه الا نبالغ أبدا في ذكر تلك المتالبي والنقائص والأخطاء وأن نحاول
وضمها في أطاها الصحيح وأن نعي جيدا الظروف التي وقعت فيها تلك المتالبي
والنقائص والأخطاء وأن نحاول ان نضع أنفسنا في مكان تلك الشخصيات
التي نكتب عنها ، ثم انه يجب الا تكفى بذكر الأخطاء والنقائص ، والمتالبي وإنما
يجب لتحقيق العدالة أن نشير الى ما تتمتع به تلك الشخصيات من فضائل
ان كانت تتمتع بها فعلا ونذكر الأعمال الطيبة التي قامت بها تلك الشخصيات
ان كانت قد قامت فعلا ببعض الأعمال !

ان تاريخنا مليء بالشخصيات الطيبة الجديرة حقا بكل تقدير واحترام
والتي يمكن ان تتباهى بها الدول الأخرى اذا كانت قد سمحت بوجودها ضمن
أبنائها وفي بعض الدول الكبرى والصغرى التي تفتقر الى شخصيات تاريخية
تجعلها تخرع شخصيات جديدة لتلهم شبابها المثل والعليا وفي أحيان كثيرة
تضخم بعض الشخصيات وتضفي عليها من الخيال ما يجعلها شخصيات تحتذى
أو يجب أن تحتذى ، أما نحن فأننا نهدم كل ما لدينا من شخصيات هامة نجعل
من الحجة قبة ومن القبة هرما أكبر اذا ما تناولنا تلك الشخصيات بالحديث .

وفي أحيان كثيرة نعمد الى اصطلياد بعض الأخطاء أو بعض الكلمات التي
قيلت - مثلا - في ظروف خاصة لنجعل منها إهراءات كثيرة ثم نبني على تلك
الاهراءات إهراءات أخرى ، ثم نصدر تبعا لكل ما بنيناه ، وانطلاقا من كل
ما ضخمناه أحكاما تكون دائما وأبدا ظالمة . ولعل لم أجد كتابا ، كثيرين -
كما هو الحال عندنا بكل الأسف شبيد - يعيشون معارك قديمة انتهى أجلها .
منذ سنوات بعيدة ، ولعل لم أجد أيضا مؤرخين - مثلما هو الحال عندنا -
يحاسبون البعض على التوايا ، ويعتمدون في توجيه الاتهامات لشخصيات معينة
على وثائق كتبها وصورها أعضاء طبيعيين لتلك الشخصيات .

ولعل أيضا لم أجد - في غير بلدنا - أناسا يعيشون طيلة حياتهم أسرى
ميوهم واتجاهاتهم الحزبية ، بمعنى - مثلا - ان نعيش ونحن في عام ١٩٨٩
المبارك الحزبية التي عاشها أجدادنا في الثلاثينات فمن المعروف مثلا أن هناك
خلافا حادا كان بين الحزب الوطني والوفد المصري هذا الخلاف مثلا كان
موجودا في الثلاثينات والأربعينات فهل من المعقول ان تبقى آثار هذا الخلاف
قائمة حتى اليوم وكأنه ابن اليوم : الذين كانوا - مثلا - يخاصمون
سعد زغلول في ١٩٢٤ ، لأمر ما ، يخاصمونه اليوم لنفس الأمر رغم مرور أكثر
من ستين عاما على زوال أسباب ذلك الاختلاف ، والذين تشاؤوا على الخلاف مع

الحزب الوطني من الوفديين - متلا - يبقى الخلاف لديهم - كما هو رغم زوال أسبابه ، وانقضاء كل ما يتعلق به - وبكل أسف شديد انتقلت العدوى الى بعض الكتاب والمؤرخين الذين لهم ارتباطات حزبية ، أو على الأقل ينحازون مع هذا الحزب أو ذاك فنرى مثلا من يتعاطف أو من كان يتعاطف مع الوفد المصري أو كان منضمًا إليه ، عندما يكتب عن الحزب الوطني - حزب مصطفى كامل ومحمد فريد - تفيض كتاباته مرارة وقسوة ، وكذلك من كان متعاطفا ، أو منضمًا للحزب الوطني عندما يكتب عن الوفد تفيض كتاباته أيضا مرارة وقسوة ، الأمر الذي جعل معظم تلك الكتابات متائرة بانفعالات شخصية أو بانتماءات حزبية منها جعلها - تلك الكتابات - لا تتصف بالموضوعية وما أذكره وما كان لي أن أكتب الاسم إلا لأنه أخ ، وصديق عزيز ، أعتبر بصداقته واخوته - أن الأستاذ لمي المطيبي ، كتب مقالا عن مصطفى كامل ضمن مقالاته وأبحاثه الجيدة والتميزة - بالعدد الذي صدر من جريدة الوفد في ٤ فبراير ١٩٨٨ كانت عنوانه كما يلي بالحرف الواحد : **مصطفى كامل : هذه الأمة بلاني الله بأن أكون واحدا من أبنائها : ١٩٠٤** جوليت آدم تزور الاسكندرية والقاهرة والمنيا وأسيوط والإقصر وأسوان : الخديو عباس الثاني يتفق على تعليم مصطفى كامل ورحلاته في أوروبا : مصطفى كامل يهاجم قاسم أمين تقريبا للخديو وقد استفزته كل تلك العناوين فيما عدا العنوان الخاص بدماد جوليت آدم ذلك لأن التصسف كان واضحا للغاية فيها : لقد اختار الكاتب عبارة وردت في خطاب خاص بعث به مصطفى كامل الى صديقه الحميم ، فؤاد سليم في بداية حياتهما السياسية وفي وقت تعالفت فيه كل الظروف ضد الحركة الوطنية وازدادت بحبه للناس ضد كل العاملين باخلاص في صفوف الحركة الوطنية المصرية وهي عبارة لا يمكن أبدا أن يقولها مثل مصطفى كامل إلا في حالة يكون قد كفر فيها بالناس وبالاحداث : لم يذكر الكاتب المفضل من كل ما قاله مصطفى كامل الا تلك العبارة ، نسئ أو تناسي الكاتب الصديق أن الذي ينسب اليه تلك الكلمة هو أكثر من تغنى بحب مصر : هو أحد عشاقها البارزين القائل : ان روحى تغنى من حب الوطن وبنونه لا يستطيع الحياة اذ لا قيمة للحياة بغير هذا الحب الرائع : ان حب الوطن يفيض على المرء كل سلوى وكل سعادة حتى في شقائقه وبخاصة في الشقاء ، حيث لا يجد الا انسانا ألقوة والأمل الا في هذا الحب .

ما دامت هذه الشعلة الوطنية تغذي وتواظرنى فاني لا أهاب شمسيتها ، ولا أحدا في الوجود : من أشق الأحمال ان يجاهد المرء ضد الزمن ، والحوادث والناس : سألني حتى الممات حاملا لواء الاستقلال اذ أجده حياتي في تلك المقلة وبغير هذه الشعلة الوطنية لا أستطيع الحياة .

● لو انتقل فؤادي من الشمال الى اليمين أو تحولت الأهرام عن مكانها

المكين ، لما تغير لي مبدأ ولا تحول لي اعتقاد بل تبقى الوطنية رائدى ونبراسي
ويبقى الوطن كمبتنى ومجده عاية آمالي .

● ان مصر جديرة بأن تحب بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل
نفس ، بكل حياة .

نسى الكاتب المضال شعر حافظ وشوقي في مصطفى وفي عشق مصطفى
لمصر - ميلا - نسي قول حافظ :

لك الله يا مصطفى من فسي كثير الأيادي كثير العدا
إذا ما حسدتك بين الرجال فانت الخليق بأن تصدا
وكننا نياما حين كنت مساعدا فامهدتنا حزنا وأمسيت غافدا
فيأنيل ان لم تجر بعد وفاته دما أحمر لا كنت يا نيل جاردا
ويا مصر ، ان لم تحفظي ذكر عهده الى الحشر لازال انحلالك باقيدا
سنشهد في التاريخ انك لم تكن فتى مفردا بل كنت جيشا غازدا
ونسى الكاتب أيضا قول شوقي :

يا صلب مصر ويا شهيد غرامها هذا ترى مصر فنم بأمان
اخلع على مصر شيا بك غالبا والبس شباب الحور والولدان
قلل مصرا من شبابك ترندي مجدا يتيه به على البلدان
مصر الأسيفة ، ريفها وصعيدها قبر أبر على عظامك حاني
أقسمت انك في التراب طهارة ملك يهاب سؤاله الملكان

ولست أدري ماذا في ان ينفق حاكم البلاد الشرعى على تعليم شباب من
أبناء بلده الذين يتوسم فيهم الخير ، حاكم البلاد الشرعى هو الذى ينفق ، وواحد
من أبناء الشعب هو الذى يجرى الاتفاق عليه : كان يمكن أن يكون الأمر موضع
استنكار - مثلا - لو كانت الجهة التى اخفقت على تعليم مصطفى كامل هي
بريطانيا أو فرنسا أو ملك بريطانيا ، أو رئيس جمهورية فرنسا ، وماذا أيضا
في ان ينفق الخديو ، خديو مصر على رحلات شباب وطني من شباب مصر :
يكافح الاحتلال الأجنبى : انه لا ينفق مثلا - على رحلات شباب مستهتر يفضى
لياليه في الحانات وعلب الليل وعلى موائد القمار ، وانما ينفق على شباب وطني
يستغل كل دقيقة فى حياته كاتباً وخطيباً ومتحدثاً ومحاوراً فى فضح الاحتلال
الأجنبى وكشفه أمام الرأى العام الأجنبى : ولا ضير هنا - على الإطلاق - على
من ينفق وعلى من ينفق عليه هذا اذا تأكدت فعلا ، عملية الاتفاق . فما بالنا
اذا كانت عملية الاتفاق تلك لم تتأكد بعد .

وربما كان الدافع الرئيسى لاستقرازي بما جاء فى عناوين المقال لا بما

جاء فى المقال نفسه فالمقال يختلف الى حد كبير عن عناوينه : ان العديد من الشباب الذين قراوا هذه العناوين - وفى احيان كثيرة ، يقرأ البعض العناوين دون أن يقرأوا المقالة - قد عبروا لى عن قلقهم وحيرتهم . وقد تساءل بعضهم : مصطفى كامل الذى تتغنون بأمجاده ونضاله ووطنيته وعشقه لمصر ؟ أهـ هذا هو الزعيم الذى اتخذتموه لأنفسكم قومة وتدعوننا اليوم لأن نقتدى به ؟ ماذا يمكن أن يقال فى زعيم من ذم ، وهجاء أكثر من أن يقال عنه انه قال : هذا الأمة بلانى الله بأن أكون واحدا من أبنائها .

وقد انفعلت بسبب خطورة هذا المقال وتوليت الرد عليه بسرعة وبإدراك الأخ الصديق الأستاذ مصطفى شردى - رحمه الله رحمة واسعة - بنشر مقالى الأول ردا على بعض ما نشره الأخ الصديق الأستاذ لمى المطيعى وان كان المجال لم يسمح بنشر المقال الثانى الذى رددت فيه وبموضوعية تامة على كل ما أثير فى هذا المقال .

ولو كان المقال عن غير مصطفى كامل وفيه بعض التجنى على شخصية أخرى غير شخصية مصطفى كامل ، ما ترددت على الاطلاق فى الرد عليه ، فان من ألزم واجباتنا الوطنية ككتاب وطنيين أن نذود عن حمى تاريخنا وأن نبقى لشخصياته التاريخية على احترامها وتقديرها - أى الشخصيات التاريخية التى نعنيها - حقيقة جديرة بكل حب وبكل تقدير ، فلنتعاون جميعا كتابا ومؤرخين على أن نقيم صرح العدالة المطلقة فى كل كتاباتنا وخاصة الكتابات التاريخية منها لأنها تؤثر فى وجدان الشباب بل تساهم فى صنع هذا الوجدان الذى لا يجب أبدا أن يهتز بسبب عبارة وردت على لسان شخصية تاريخية ثم أثبتت الأيام بالآلاف البراهين والأدلة على أن تلك العبارة لم تكن أكثر من فلتة لسان لشباب يحارب كما قلت فى كل الجهات وكل الجبهات ..

وقد جاء فى الكلمة التى بعثت بها لى « الوفد » ونشرتها - مشكورة - ما لى :

« ما ضاعف من ألمى وحزنى فيها يتعلق بالهجوم على مصطفى كامل ، ان الهجوم يجرى فى وقت استشرت فيه الهجمات على كثير من زعماء مصر ، حتى لا يكون بمصر فى تاريخها كله زعيم لم يجرح - بتشديد الراء لم يهل عليه التراب . »

واعتمادى الشخصى أيضا انه لو ان الأستاذ لمى المطيعى قد تأنى فى دراسته عن مصطفى كامل ، وقرأ كل ما كتب عن مصطفى كامل ، أو معظم ما كتب عن مصطفى وخاصة من كلامه وأنصاره ومعاصريه مؤيدين له كانوا أم معارضين لما خرج فى دراسته بتلك الأحكام المبسرة ، بل اللطالة ، لا بل التى لا تستند الى أى أساس من المنطق أو العقل وقد وضحت تماما سوء نية الأخ والصديق لمى المطيعى - وعذروا فانا أحبه وأقدره وأحبا وصديقا - عندما

اختار كلمة ، قال انها وردت في إحدى رسائل مصطفى كامل الى فؤاد سليم في ٢٩ أغسطس ١٨٩٥ - وهو لم يتجاوز الواحدة والعشرين من العمر، وجعل منها مانسبتا رئيسيا لمقاله تلك هي كلمة : هذه الامة بلاني الله بان آكون واحدا من أبنائها : لم يختار مصلا كلمة مصطفى كامل « لو لم آكن مصرياً لوددت أن آكون مصرياً ، أو كلمة : بلادي بلادي لك حبي وفؤادي ، لك حياتي ووجودي لك دمي ونفسي ، لك عقلي ولساني ، لك لبي وجناني ، فأنت أمت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر »

لو كان الأستاذ لمي حسن النية - وعذرا مرة أخرى - لاختار بدلا من تلك الكلمة التي لم يقدّر دليل على قولها - كلمات لمصطفى كامل كتلك التي قال فيها : ان روعي تنغذى من حب الوطن ، وبغيره لا أستطيع الحياة ، اذ لا قيمة للحياة بغير هذا الحب الرائع العظيم الذي يفيض على المرء كل سلوى ، وكل سعادة حتى في شقائه وبخاصة في الشقاء ، حيث لا يجد الانسان القوة والأمل ، الا في هذا الحب ، أو قول مصطفى كامل : لو انتقل فؤادي من الشمال الى اليمن أو تحولت الأهرام عن مكانها المكين ، لما تغير لي ميذا ، ولا تحول لي اعتقاد ، بل تبقى الوطنية رائدة ونبراسي ، ويبقى الوطن كعبتي ومجده غاية آمالي ، وتبدو عملية التجنى على مصطفى كامل واضحة جليلة من الكاتب .

ولست أرى في علاقة الحركة الوطنية وعلى رأسها مصطفى كامل ضميرا من تقرب تلك الحركة من فرنسا ، أو ضميرا من تقرب تلك الحركة من كاتبة فرنسية ذائعة الصيت مثل مدام جوليت آدم ، فمدام جوليت آدم من أشهر الكتابات الفرنسيات ، بل من أعظم شخصيات فرنسا وكتابها « إنجلترا في مصر » من خير ما ألف في القضية المصرية ، بل ان الرأي العام العالمي لم يعرف القضية المصرية على حقيقتها الا من ذلك السفير الجليل وزيراً مثل هذه الكاتبة الفرنسية الجليلة مصر في يناير ١٩٠٤ من الأعمال الوطنية المتميزة ، وقد استضافها في المنيا عمر بك سلطان ، وقد زارت أنار بنى حسن برفقة مصطفى كامل والأمير حيدر فاضل ، وقد استقبلت في أسيوط استقبالا شعبيا هائلا أعده حسين بك فهمي وأحمد بك خشبه والسيد كامل بك خشبه . وقد ذهب هؤلاء بها الى البلينا حيث تناولوا الشاي بمنزل عبده اللطيف بك أبو ستيت ، ثم الى الأقصر حيث استقبلها عبده الكريم بك العمساري ويس بك أفنديوس ، وفي اسنا تناولت وضيوفها الشاي في منزل متولى بك حزين ومدني أفندي حزين .

وقد رحب بالضييفة الكبيرة مصطفى كامل في مقال له نشره باللواء (٢٤ فبراير ١٩٠٤) وأسمها في مقاله بأميرة من أكبر أميرات الرأي والقلم والسياسة ، وقال انها عشقت مصر من قديم ، وشغفت بها من عهد شبابها ودافعت عنها بقلمها السيلال السنوات الطوال « وأولم لها المديو عباس حلمي

الثاني مأدبة عشاء في قصر القبة في ٢٥ فبراير . وقد بقيت في مصر ستة أسابيع ، وكتبت عن تلك الزيارة مقالا رائعا في صحيفة الجولوا الفرنسية قالت فيها : ان أرض مصر تضم كل المدن السابقة وسما مصر هو أول سما مزقت فيها السحب حيث سمح بذلك للانسان ان يشعر بوجود الخالق . ولم يعده التاريخ أمة بلغت من القوة والعظمة ما بلغت الأمة المصرية » الى أن قالت : ان استرداد مصر لنفسها أمر تكرر الى حد انه صار قانونا في تاريخها يؤكد أن مصر ستبقى الى الأبد مصر » .

وللعلم فان مدام جوليت آدم من مواليد ١٨٣٦ ومصطفى كامل من مواليد ١٨٧٤ أى انها تكبره بثمانية وثلاثين سنة ، وقد التقى مصطفى كامل لأول مرة بـ مدام جوليت آدم في سبتمبر ١٨٩٥ وكان عمره واحدا وعشرين عاما وكانت مدام جوليت آدم في التاسعة والخمسين من العمر .

واذا كانت الحكومة الفرنسية قد تنكرت للقضية المصرية في ٨ ابريل ١٩٠٤ في أعقاب الاتفاق الودي الذي وقع بين فرنسا وانجلترا في نفس اليوم ، فان الشعب للفرنسي لم يتنكر أبدا للقضية المصرية ، وانما ظل صديقا لمصر ، وفيا للقضية المصرية ، ومن الأمور الجديرة بالتوضيح ، علاقة مصطفى كامل بدولة الخلافة العثمانية حيث أساء الاخ لمي الطيبي فهم تلك العلاقة ، وما أكثر ما كتبنا عن تلك العلاقة فيما كتبناه . عن مصطفى كامل ومحميد فريد وأمين الرافعي والحزب الوطني . وكنا نظن ان تلك العلاقة قد وضحت للأذهان ووضعت في مكانها الصحيح : لم تكن أبدا تلك العلاقة علاقة تبعية ، وانما كانت علاقة قوم ينشدون الاستقلال وهم يرون ان هناك سيادة اسمية لتركيا على مصر ، ولذلك فلم يكونوا يريدون اغضاب تركيا وانما كانوا يريدون ضمها الى صفوفهم لتقف واياهم ضد الاحتلال البريطاني .

وقد كان للشعب المصري عاشقا لتركيا حتى في الحرب العالمية الاولى . كان يطرب لأي انتصار تحققه تركيا ، بل لقد رحب الشعب المصري عندما قيل له ان هناك حملة تركية تريده دخول مصر ، لتحريرها من الاحتلال الاجنبي . ولعلم الأستاذ لمي الطيبي فان الوفد المصري الذي كان يرأسه سعد زغلول باشا قد أرسل وفدا الى لوزان أيام مؤتمر الصلح ، وكذلك أرسل الحزب الوطني وفدا آخر وكان من مهام هذين الوفدين الاتصال بالجانب التركي ليتنازل عن سيادته الاسمية على مصر : ان عدو عدوى صديقي . وقد وضع تشرشل يده في يد ستالين في الحرب العالمية الثانية ليتمكن الحلفاء من هزيمة هتلر .

أما الحديث الذي أطال فيه الأستاذ لمي الطيبي عن علاقة مصطفى كامل بالخديو عباس حلمي الثاني ، فأحب أن أؤكد للأستاذ لمي الطيبي ان عباس حلمي الثاني لم يكن كرومر وانما كان الحاكم الشرعي للبلاد ، وانه كثيرا ما وقف الى جانب الحركة الوطنية المصرية مما أغضب عليه الانجليز ، وسبب له أكثر .

من أزمة معهم ، وربما يذكر الأستاذ لمي المطيعي ان شباب مصر الوطني ، في مرحلة من المراحل كان مقررا بالحدود الشاب عباس حلمي الثاني حتى أنه حمل عربته على الأكتاف ، وربما يذكر الأستاذ لمي المطيعي انه حتى بعد ان نفى الانجليز عباس حلمي في أوائل الحرب العالمية الأولى ، كان الشعب يردد في أغانيه : الله حي عباس حي » .

لقد كان عباس حلمي الثاني حاكما مصرية شريفا ، وقف الى جانب الشعب فوقف معه الحزب الوطني بقيادة مصطفى فريد ، وعندما وقف الى جانب الاحتلال تنفيذا لسياسة الوفاق بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية . وقف الشعب والحزب معه ضد الحداد . والحديث عن العلاقة بين مصطفى كامل والحداد وبين محمد فريد والحداد وبين الحزب الوطني والحداد ، تحتاج الى أكثر من كتاب ، وحسبي هنا أن أقتطف من مذكرات الحداد عباس حلمي الثاني التي نشرها « المصري » عام ١٩٥١ ما يلي : لقد قيل في أيام كفاح مصطفى كامل العنيفة انني كنت خصمه ، وقيل أيضا أنه كان صنيعتي وليس هناك ما هو أشد بعدا عن الحقيقة من هذا الذي خيل . ان مصطفى كامل كان لا ينتمي الا الى نفسه ، كان رجلا من الصفوة « عاش بايمانه ومات بايمانه » . أما أنا عباس حلمي فما كنت أبدا وحيه ، وما كنت أبدا خصمه » . بل كان زعيما رائدا وجنديا يحارب تحت راية مثله العليا » .

أما الكلمات الأخرى ، التي لم يتسع المجال لنشرها ربما لقسوتها واختلافها مع سياسة الصحفية وربما لطولها فقد كانت تحت عنوان ، حتى لا يتمزق شبابنا أكثر مما هو موزق : انصفوا زعماءنا ولا تهملوا عليهم تراب الظلم والحقد وعدم العرفان بالجميل » . وقد أبدت فيها - في البداية - ان مما أعطى للهجوم على مصطفى كامل ومحمد فريد فيما بعد أهمية خاصة عندي ، انه نشر في صحيفة يومية واسعة الانتشار لا بعد قراؤها بالآلاف ولكن بمئات الآلاف وأغلب هؤلاء من الشباب الذين يخشى عليهم من تلك الأحكام التاريخية المتبصرة التي لا تعتمد أصلا على حق أو منطوق أو عدل ولا تعنيد - اذا ما اعتمدت - الا على كلمة قبلت هنا ، أو قيلت هناك بل في أحيان كثيرة لا تعنيد على أي شيء ، الا الرغبة - وعذرا ، واسفا أيضا - في تجريح الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد في وقت نحن نحوج ما نكون فيه الى الابقاء على النماذج الوطنية المخلصة دون أن نوجه اليه الطعنات تلو الطعنات وقد تصورت نفسي واحدا من طلبة المدارس الإعدادية أو الثانوية الذين يدرسون ضمن ما يدرسون سطورا عن مصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطني ضمن ما يدرسونه من أحداث التاريخ المعاصر : تصورت نفسي طالبا في مدرسة ثانوية أو إعدادية وأنا أقرأ ما نشر عن مصطفى كامل ، أغلب الظن انني سأصاب بالاحباط بالاضافة الى انني سأصاب بقدر غير قليل من البلبلة والشك والقلق » .

وكان من بين ما قلده أيضا : لا يجوز أبدا أن نجىء بعد ما يقرب من ثمانين عاما على وفاة مصطفى كامل ، وسبعين عاما على وفاة محمد فريد ، لنقول انهما - مصطفي كامل ومحمد فريد - كانا من صنائع الخديو عباس حلمي ، وتركيا - وكان الأيخ الصديق الأستاذ لمي المطيعي قد وجه نفس تهمة العمالة لتركيا والخديو التي وجهها الى مصطفى كامل الى محمد فريد في مقال تال لمقالة عن مصطفى كامل - وطالبت - في هذا الكلمات ان يعيش الكتاب والمؤرخون بالتخيل في الأجواء التي عاشها مصطفى وفريد وان يدرسوا جيدا الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تحيط بمصر في السنوات التي كان فيها مصطفى كامل ومحمد فريد يقودان الحركة الوطنية المصرية .

وقد أعلنت في تلك الكلمة استغرابي من أن يركز - في هذه الأيام بالذات - الهجوم على مصطفى كامل ومحمد فريد دون توجيه أى نقد الى سياسة قيادات حزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية التي كانت - في الغالب - مماثلة للمحتلين أو على الأقل غير متصادمة مع سياسة المحتلين .

وقلت أيضا ، تقع نحن السياسيين في خطأ فاحش عندما نكتب - مثلا - عن الخديو عباس حلمي الثاني - في الثمانينات - وفي أذهاننا الصورة الكريهة التي كانت عن ذلك الخديو في العشرينات عندما كان الاحتلال البريطاني جاثما فوق صدورنا يرضعنا لبن كراهية هذا الحاكم الذي رفض الوقوف الى جانب المحتلين في الحرب العالمية الأولى وأثر الوقوف الى جانب دولة الخلافة الاسلامية وحيث كان يجلس على العرش الملك أحمد فؤاد الذي كان يخشى دائما من ان يخطف منه عرشه الخديو السابق عباس حلمي الثاني والذي كان يصدر تعليماته باغلاى أية صحيفة تذكر بالخير الخديو عباس حلمي الثاني بل الذي كان - أحمد فؤاد - يحرم دخول السراى كل على كل من يظن أن له علاقة - أدنى علاقة - بالخديوى عباس حلمي : وكان الملك أحمد فؤاد - وابنه فاروق من بعده - يضع فيتو على الشخصيات التي كانت على علاقة طيبة بالخديو عباس حلمي أو - على الأقل - قالت فيه كلمة طيبة ، كان يرفض تعيين تلك الشخصيات وزرا أو مديرين أو أية وظيفة يجرى تعيينها بمرسوم ملكي .

لا تزال نظرتنا - كسياسيين ومؤرخين - الى الخديو عباس حلمي الثاني متأثرة بنظرة الانجليز اليه ونظرة الملك فؤاد ، والملك فاروق من بعده اليه : لم نحاول الا نادرا النظر الى الرجل نظرة مجردة : نظرة عادلة منصفه الى تاريخه وجل حكم مصر - ولو أسميا - فترة طويلة من الزمن أصاب فيها - بلا جمل - وأخطأ واذا كان قد تلون وتقلب ، هاجم الانجليز وصادقهم ، عاداهم ، وتحالف معهم ، فمن من الحكام المصريين - في سنوات ما قبل الثورة - لم يفعل ذلك ومن كان بلا خطيئة قليرمه بحجر » .

ونقلت في كلماتي بعض عبارات وردت في مذكرات الخديو عباس حلمي

الثانى قال فيها : ان التحليل التاريخى لحكمى سيبين بكل جلاء انى لم اكن
قط ذلك الغلام الذى زعمه صحفى فرنسى ولا كنت ذلك الناصر الماكر الذى
يخضع للضغط اللبومى من المعتمد والتقنصل البريطانى .

ما كنت غلاما او نائرا ما كرا يوم وقع حادث حلفا - ١٨٩٤ - وانما كنت
شابا فى مقتبل العمر لم احط نفسى بمن يطمعون الظفر لمصر بسيادتها وكيف
يلومونى لاننى اظهرت ذلك النفور الطبيعى نحو مفتصبى بلادنا الطامعين فيها
والذين كانوا قد صرحوا منذ سنة ذلك الاحتلال - ١٨٨٢ - والمرة بعد المرة
دون أن يفوا بوعودهم ، وعلى رأسهم لورد دوفرين أنهم يتأهبون للجلاء عن
مصر .

عندما ارتقيت العرش لم يكن بإمكانى اختيار حاشيتى بنفسى : لقد وجدتها
كما هى ولم يكن لى من امرها شيء وما كان يسعنى أن أقبلها أو أرفضها : ان
الدور الوطنى قد تحدد وتجل بوجه عام فى عيى وفد ظهر ذلك الروح فى
اخلاص أكثر زعماء مصر ، جلدا ، وبلاغة وموهبة ، مصطفى كامل ، كان مصطفى
يرأس حزب الشباب المتطرف وكان حزب أعيان البلاد - الحزب المحافظ -
- ياتمر بأمر الشيخ على يوسف وقد أدركت بعد قليل استحالة ضم الفريقين -
الفريق المحافظ ، وفريق الشباب - وصار لزاما على أن أسعى عند كل منهما
سعيًا خاصا .

وفى كلماتى تلك أنقل فقرات من رسائل مصطفى كامل ، لم يكن ينفى
فيها - فى مطلع شبابه - انه يتلقى دعما من الحديو للقيام برحلاته الى أوروبا
للدعاية للقضية الوطنية المصرية ، ولكن أى دعم ؟
فى خطاب بعث به مصطفى كامل الى صديقه فؤاد سليم مؤرخ فى ١٦
أكتوبر ١٨٩٥ - وكان اليأس قد استبد بمصطفى كامل - قال مصطفى :

انى فى ضيق نظرا لأن الحديو لم يرسل لى من المال ما يكفينى للسفر الى
مصر اذ أن مقدار ما بعته لى يكفى فقط لأسدد به نفقات الإقامة واننى صممت على
عدم رجوعى الى مصر لأن وجودى فى فرنسا مهم جدا للقضية التى كرسى لها
نفسى جسدا وروحا وهى قضية الدفاع عن مصر ، ولقد قررت ألا أعود الى مصر
الا اذا يثبت من معاونة الوطنيين وانى حاليا يائس من واحد وهو الحديو ولكن
اليس فى استطاعة والدك والهلباوى ومحمد سالم ، أن يرسلوا لى ستويا
٤٠٠ جنيه ما داموا يعتبرون انفسهم وطنيون ويقدرّون جهودى الوطنية ، واذا
كانوا غير قادرين على مساندتى فانى سأعود الى مصر يائسا فاقدا للأمل ليس
من أجل الجلاء فحسب بل من أجل مستقبل الأمة المصرية ، وتأكد يا صديقى
العزىز انى لم امكث فى مصر بعد عودتى دون أن أرى النصر أكيدا : سوف
انتحر ولا أعيش فى وسط أمة جامدة بالاضافة الى انى لا أعرف اليأس
الا بالوت معا .

بلغ والدك سلامي باسم الوطن المقدس وليس باسم الصداقة التمس منه وحده ان يرسل لي مبلخ (١٥٠ جنيه) هذا الشهر لهذه السنة كلها ولن اطلب منه شيئا بعد ذلك » .

وفي السنة المقبلة (١٨٩٦) سوف ادبر امرى فوالدك يدفع ١٥٠ جنيه ، والهلباسوى ١٥٠ جنيه ومحمد سالم ١٠٠ و ٤٠٠ جنيه من هؤلاء الوطنيين الثلاثة ستكون لها قيمة كبيرة عندي اكبر من نقود العباس (عباس حلمي الثاني) ويظهر ان مصطفى كامل لم يتلق من صديقه أو من والد صديقه فؤاد سليم أى دعم فكتب الى صديقه هذا في ٢١ أكتوبر ١٨٩٥ يقول : استلمت بالأمس كتابك وأؤخر الجواب عليه لوقت آخر وأسالك الآن ان تجيبني على رسائلي لئلا ان كنتم نساء أم رجالا والسلام .

وفي ٦ نوفمبر ١٨٩٥ ، يكتب مصطفى كامل الى صديقه الحميم فؤاد سليم قائلا : انى أشكرك على امدادك لى بالأحسان التى جعلتني أرى بوضوح ان من بينكم لا يوجد أشخاص لا يمكن لوطنى مثل ان يعتمد عليهم امت تقول انه لا يوجد فى مصر شعب جرى ، قادر على مساكنتي ولكن أيها البائس ، والدك واصدقاء والدك هؤلاء وطنيون هم جزء من هذا الشعب أكفأك هؤلاء : انى أرى انكم وطنيون عندما يكون الحديوى وطنيا ولستم وطنيين عندما يكون العكس » .

مرة في ٢٢ يوليو ١٨٩٨ كتب مصطفى كامل الى أخيه الأعمى محمد فريد يقول : أخى ليس لى من شعرك ما لى معك من الحرية فاسمع : اتفقت نهائيا على طبع كتاب الخطب ومجموعة دفاعى عن الوطن الحزين وتعهدت بدفع مبلغ ثلاثين جنيها مرة واحدة ودفع أربعين بعد ظهور الكتاب والثلاثين يجب دفعها يوم الجمعة القادم ٢٩ الشهر الجارى فأرجوك غاية الرجاء ان ترسل لى يوم وصول هذا أى يوم الخميس ٢٨ الجارى ٥٠٠ خمسمائة فرنك بالتلغراف بواسطة الكريدى ليونيه لا عذمتك أخا وفا وصديقا حقيقيا » .

وكان مصطفى كامل في ٦ يوليو ١٨٩٥ قد كتب الى استاذة وصديقه عبد الرحيم أحمد رسالة يقول فيها بعد ان ألقى محاضرة فى مدينة تولوز الفرنسية عن القضية المصرية حضرها أصحاب الصحف التى تصدر فى المدينة والمحررين بها وجمع كبير من المستوطنين بتلك المدينة التى حصل منها مصطفى كامل على ليسانس الحقوق وعرض « النور الكهربائى » بعض صور عن مصر قلمتها الجمعية الجغرافية ، وقد نشرت وكالات الأنباء العالمية ملخصا للمحاضرة وتناقله الجرائد الباريسية كلها تقريبا ونشرتها - نصا - بعض الصحف التى تصدر فى تولوز : قال مصطفى كامل فى رسالته الى عبد الرحيم أحمد : دعوت بالأمس بعض الرجال الذين خلدوني وساعدوني هنا فى نشر الاعلانات وتحضير قاعة الخطابة واليوم ادعو أرباب الجرائد وأخطب فيهم خطبة قصيرة توافق المقام وأذكر لكم أن حضوري هنا كسب لمصر : كل أهل تولوز وخصوصا

رجال التحرير [الصحافة] فيها الذين صاروا تحت امرنى ورغبتى بلا من
أما عن المصاريف التى صرفت لأجل المطابة فهى : سكة حديد [١٢٠ فرنك
ذهاب وإياب ١٦ ساعة مسافة السكة الحديد] وإجرة القاعة والخدم ، والإقامة
وطبع الخطبة وتوزيعها وإرسالها باليوسطة ، كل ذلك وصل لآن نحو ٦٥٠
فرنكا ولكننى مع الاعتدال والتدبير لا أصرف الا ما يوافق المصلحة ويعود نفعه
على خدمة مصر » .

للعلم : كان مصطفى كامل وقت ذاك لم يتجاوز الواحد والعشرين من
العمر : يكتب ، ويخطب وينظم الاجتماعات فى بلد أجنبى ويطلع محاضراته
الوطنية ، ويوزعها ، الى جانب مصاريف السكة الحديد والسفر بالسكة الحديد
يستغرق ١٦ ساعة مستمرة : ١٦ ساعة فى القطار دون استراحة . و . و .
وبعد ذلك كله نقول عنه أنه عميل للخديو وإن هناك مصطفى كاملين
واحد قبل ١٩٠٤ ، وواحد آخر بعد ١٩٠٤ .

ونتساءل : أليس فى ذلك القول اساءة بالغه لتاريخ مثل هذا الشاب
الوطنى ، عاشق مصر وشهيد غرامها ؟ .

وأرجو أن يكون مفهوما تماما أننى ما احتممت هنا بموضوع الهجوم على
مصطفى كامل ومحمد فريد الا للوصول الى النتيجة الهامة التى استهدفها دائما
من إثارة مثل هذه الموضوعات وهى أننا نظلسم أنفسنا ونظم تاريخنا ونظم
الشخصيات البارزة فى تاريخنا بمثل تلك الأحكام السريعة السهلة كما أننا
نظلم الحق ، والحقيقة والواقع عندما نتخذ من الهجوم على بعض الشخصيات
التاريخية مودة من المودات التى تظهر فجأة ثم تختفى فجأة والتى تبدو أحيانا
وكأنها فرصة للانتقام من بعض تلك الشخصيات تحقيقا لأهداف سياسية أو
حزبية مؤقتة ، أو دائمة ، فجأة - مثلا - نتحامل على محمد على الكبير ، نتبرا
منه ، ننفى عنه صفة الحاكم المصرى ، نلحق به كل التهم التى يمكن أن توجه
الى أى حاكم ، نستعين بكل الأعمال التى قام بها أو نفذها أو خطط لها وننسى -
مثلا - أن شعب مصر هو الذى اختاره طوعية فى استفتاء شعبى منقطع النظر
وفى وقت كانت فيه أوروبا تقاسى الأمرين من الحكم الأوتوقراطى المطلق ،
ونتنامى ، أن مصر فى عهده قد انطلقت سياسيا واقتصاديا ، وصناعيا وحربيا
الى الدرجة التى هددت الباب العالى فى تركيا وربما لولا التدخل الأوروبى
لأصبحت مصر ، من أوائل القرن التاسع عشر دولة كبرى !

ونحن - مثلا - لا نذكر لاسماعيل باشا الا ديونه التى إقترضها بفوائده
فاحشة والا غزواته النسائية فى دنيا الغرام والهيام ناسين أو متناسين ، أن
جزءا كبيرا من تلك الديون قد أنفق على مصر لتصبح قطعة من أوروبا وأن
جيوش اسماعيل - التى هى فى نفس الوقت جيوش مصر - قد ساهمت فى
القضاء على الرقيق ، ونفى القضاء على الجهادية فى نفس الوقت ، وكانت تلك

الجيوش سببا في إدخال المدينة الحديثة في كثير من دول افريقية : ننسى - مثلا - لاسماعيل باشا أنه منشى الحياة النيابية في مصر ، وأنه أول من شجع المعارضة ، صحافة وتيارات سياسية وقد يقال أنه شجع المعارضة ليستعين بها على التدخل الأجنبي في شئون بلاده وقد يقال ، وقد يقال ولكن الذى لا جدال فيه أن الرجل كان الى حد كبير حاكما مستنيرا ولو أننا وضعنا فتوحاته ، وغزواته وانجازاته العصرية فى كفة ووضعنا سيئاته بل وجرائمه فى كفة أخرى لرجحت الكفة الأولى .

وقد جاء علينا وقت ظلمنا فيه أحمد عرابي ، كانت كتبنا المدرسية ، تسميه العاصي أحمد عرابي ، كان البعض - منا - يطلق عليه اسم عرابي الخائن ، كان بعض مؤرخينا يصفونه بالجهل ، والأمية العسكرية وبالضعف وقلة الحيلة وكان مجرد محاولة انصاف الرجل بكلمة ، مجرد كلمة يتعرض قائل تلك الكلمة للمحاكمة أو للطرد من وظيفته كما حدث بالنسبة لبعض مدرسي التاريخ في المدارس الثانوية الذين نقلوا ، من وظائفهم ، ومن مدارسهم لأنهم آكدوا في دروسهم لتلاميذهم أن عرابيا لم يكن عاصيا ولا خائنا وإنما كان ثائرا بل رائدا من رواد الثورة : وكذلك الحال بالنسبة للخديو عباس حلمي لم نذكر له ، الا أنه كان متلونا يمارض بعض الحكام الانجليز في مصر ثم يتحالف معهم ، لتحقيق مصالحه الشخصية ، أو لأية أسباب أخرى : لم نذكر للخديو عباس حلمي الا أنه جمع أموالا طائلة من كنا ، وكنا ، والا أنه كان يضرب الحركة الوطنية المصرية مرة ويعمل على تقويتها مرة أخرى ، وهكذا .

وعباس حلمي - شطنا أم أبينا - أول حاكم من أسرة محمد علي ، أحب مصر حبا جما وخاصة في السنوات الأولى من حكمه ، عندما ولي الحكم ، وهو في الثامنة عشرة من العمر ، كما أنه أول حاكم مصري من أسرة محمد علي واجه الانجليز الذين يحتلون بلاده مواجهة صريحة سببت له الكثير من الأزمات كما أنه - عباس حلمي الثاني - وقف مؤيدا للحركة الوطنية المصرية منذ عام ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٤ - على الأقل - ثم تخلى عن هذا التأييد عندما رأى فرنسا تتخلى عن مناصرتها للحركة الوطنية المصرية وتحالف مع بريطانيا بعد أن اتفقتا - فرنسا وانجلترا - على اطلاق يد فرنسا في الجزائر ، واطلاق يد انجلترا في مصر وقد نذكر للخديو عباس حلمي أنه لم يكن كوالده صنيعة لانجلترا ففي أحيان كثيرة يمكن أن نعتبر عدم الانصياع الكامل للاحتلال ميزة اذا ما قارنا عدم الانصياع الكامل بالتنمية الكاملة ، وعباس حلمي الثاني شطنا أم أبينا له بصماته على السياسة المصرية والحركة الوطنية المصرية رغم مراة الاحتلال البريطاني وقسوته ، وينفي علينا إذا ما أردنا الانصاف أن نقول ما للرجل ، وما عليه ، أما أن نحرمة من كلمة الحق وأما أن نجعل منه شجاعة لكل الأخطاء التي وقعت في عصره [١٨٩٢ - ١٩١٤] فليس من الشجاعة في شيء .

وكذلك جاءت علينا فترة من الفترات قسونا فيها على سعد زغلول : قلنا - مثلا - أنه انطى المد السورى فى عام ١٩١٩ واستغله لصالحه ، فلنسا عنه انه استفاد من الثورة دون أن يكون له فضل الاعتماد لها بل وجد من بيننا - وقد وصلوا الى أعلى المناصب - أى كانوا وزراء - من اتهم سعد زغلول بالخيانة والعمالة لبريطانيا والاتفاق معها على كثير من الخطوات التى نعدتها بريطانيا فى مصر وخاصة الشهور التى ولى فيها الحكم وكذلك الأمر بالنسبة لمصطفى النحاس : ركزنا على أمور صغيرة مثل التراء الذى هبط على زوجته والقبلة إياها التى طبعها على يد الملك الشاب فاروق ومتل التفارب من القصر ، فى وزارته الأخيرة وعندما اسمى تلك الأمور ، صغيرة فأنسا أعنى صغيرة بالنسبة الى ما قدمه مصطفى النحاس لبلاده فى تاريخه الوطنى المشرف قبل ان يحترف السياسية كقاض وبعد أن احترفها كعضو فى الوفد المصرى ، ثم رئيسا له ننسى لسعد زغلول انه أول زعيم مصرى فلاح افتخر بأنه زعيم الرعاع أو من كان يسميهم الانجليز رعاعا ، وأنه أول زعيم تباهى بزعامته للإسى الجلبيب الزرقاء [الفلاحين] : سعد زغلول أول زعيم مصرى وقف أمام ملك أوتقراطى مستبد موقف الندية ، وصعد الأڑمة معه فى مسألة من يختار الأعضاء الميعنين : فى مجلس الشيوخ : الملك يقول ان الملك هو الذى يختار وسعد زغلول يقول ان الملك لا يحكم الا عن طريق وزرائه وإن مجلس الوزراء هو الذى يختار الاسماء ، والملك هو الذى يصدر قرار التعيين فلما اشتملت الأڑمة اتفق الملك وزعيم الشعب - على النحو الذى فصلناه فى الجزء الأول من هذا الكتاب - على الاحتكام الى فان دوش النائب العام فى المحاكم المختلطة المصرية وقبل الملك قرار الحكم الذى أبد موقف سعد زغلول فى أن الملك يباشر سلطته عن طريق وزرائه وتعيين نسبة الخمسين من أعضاء مجلس الشيوخ هو من سلطات مجلس الوزراء ، الذى يقترح الاسماء على الملك ويصدر الملك المرسوم الملكى بتعيين تلك الاسماء فى مجلس الشيوخ .

نسبنا لمصطفى النحاس مقاومته للاحتلال البريطانى فى كثير من إهام حكمه ونسبنا أنه نام ، فى محطة سكة حديد بنى سويف كنوع من المقاومة لذكثاتورية اسماعيل صلقى ، عندما حال اسماعيل صلقى ، بين مصطفى النحاس وبين دخوله بنى سويف : نسبنا أو تناسبنا المواقف الوطنية الكبيرة والكتيرة لمصطفى النحاس تلك المواقف التى سجلناها بالتفصيل فى سلسلة مقالات لنا بالمصور : تحت عنوان : مقال تأخر عشر سنوات : مصطفى النحاس زعيم مصر ، ووجدناها الحر الشجاع [٢٣ أغسطس ١٩٧٥] .

كانت ولا تزال أحكامنا على كثير من زعمائنا قاسية للغاية ، وكانت ولا تزال أحكامنا على كثير من زعمائنا أيضا مبالغ فيها الى حد كبير : نحن نظلم البعض فنحرمه من ثمرة كفاحه ونترقف عند بعض الأمور الصغيرة لنجعل منها

مبتذلا للمواخضة ، والنقد ، بل والهجوم الضار ونحن - أيضا - نتعلق في أحكامنا : البعض ننسب اليهم - مثلا - ما لم يقوموا به : نضخم مثلا الأعمال البسيطة التي قاموا بها : نتناسى دائما الأخطاء بل الخطايا التي اقترفوها ونحن لا نطلب الا المبالاة المطلقة ، نحن لا نريد ممن يكتب تاريخنا - وقد أصبحت كتابة التاريخ بكل أسف شديد بلا روابط ، ولا ضوابط - ان يكون صادقا وأميناً يقول الحق ، ولا شيء غير الحق : يذكر ما للرجل وما عليه : يحكم على الشخصية العامة في كل عمل قامت به ، ويكون حكمه خاصا بكل عمل على حدة ، ثم يحكم على الشخصية العامة ، حكما عاما له ما يبرره ، أو على الأقل يكون له حيثياته .

وأحب هنا أن أركز في هذا المسئل على خطأ تقع فيه جميعا نحن الكتاب والمؤرخين : اننا نعطي اهتماما بالغاً للزعماء والقادة دون أن نعطي نفس الاهتمام للشعب ، وما كان للزعيم ، أو قائد ، أن يقوم بعمل ما بمفرده ولا بد أن يساعده الشعب ، على تحقيق آماله ، نحن نذكر للزعيم أو القائد كل الأعمال الجيدة ، التي قام بها ، ننسى أو نتناسى في أحيان كثيرة : الشعب هو الذي قام بتلك الأعمال وأنه لولا ، الشعب لبقيت تلك الأعمال مجرد أفكار أو مشروعات في ذهن القائد أو الزعيم دون أن تنفذ .

والانصاف يقتضينا أن نذكر فضل الشعب في كل عمل جيد نكتب عنه دون أن ننسب كل فضل إلى القائد ، أو الزعيم : ان حركة التاريخ تؤكد ان الشعب هو صانع كل شيء : هو الأداة المنفذة لكل اصلاح ، هو الباني لكل حركة عمرانية ، هو الجيش الذي يحقق - في الحروب - الانتصارات ، وما دور الزعيم ، أو القائد هنا الا دور الموجه ، دور المفكر ، ولذلك فان هناك زعماء وقادة تاريخيين . ملكوا الكثير من أوجه العبقرية ولم يتح لهم ، أن يتركوا بصمهم على التاريخ لأنهم كانوا حكما على شعوب ليست لديها القدرة على البناء والعمل : أكان محمد علي ، أو اسماعيل باشا - مثلا - يستطيعان إقامة الدولة التي أقامها كل منهما ؟ أكان يحقق تلك الانتصارات والانجازات التاريخية التي قام بها كل منهما لولا شعب مصر : رجاله ونسائه ، شبابه ، وكهوله ؟؟

اننا - وتلك إحدى نقائصنا - نعطي كل اهتمامنا لعبقرية الأفراد دون ان نعطي عبقرية الشعوب ما تستحق من اهتمام .

ولقد حاولت ، وأحاول باستمرار في كل ما أكتبه أن أكتب عن دور الشعب سلبا أو إيجابا ، وإذا كان بعضنا يخشى أن يكتب عن سلبيات الشعب ، وإذا كان بعضنا - اذا كتب - لا يكتب الا عن إيجابيات الشعب ، فأنى أحاول دائما جهد الاستطاعة أن أكتب عن إيجابيات الشعب وسلبياته في أية مرحلة أكتب عنها .

وأحب هنا أن أركز على أبرز سلبيات اهتمامنا بالحكام ، دون اهتمامنا بالشعب صانع الحكام وصانع الأعمال التاريخية التي تنسب الى بعض أولئك الحكام ، وذلك أننا عندما ننسب كل عمل ، الى الحاكم ، وننقص باستمرار من قدر الشعب ودوره يظن البعض أن شعبنا لا يصنع شيئا وإن كل عمل كبير تم انما قام به الحاكم وحده ، وبالتالي فإن كل الأمجاد تنسب الى الحاكم ، والحاكم قد يكون أجنبيا ، أو قد يكون من سلالة أجنبية وهنا ينسب كل فضل الى الحاكم الأجنبي دون ذكر للشعب الذي قام بتلك الأعمال ثم تجيء النتيجة السلبية المؤسفة ومؤداه أن مصر – مثلا – لم تقم بأى عمل خلال الفترة ، التي حكم فيها محمد علي لأنه غير مصرى : ألبانى كما تعارفنا ، تركى قح ، كما يؤكد أستاذنا د. شفيق غربال . ونعتبر الفترة التي حكم فيها محمد علي مصر فترة حكم أجنبى لا مصرى .

وليس هناك من قسوة أشد من تلك القسوة ، التي نهى اليها تلك النتيجة السلبية التي تقدمها نحن أو يقدمها البعض ، بما « تميز » به – من قدرة فائقة على النفاق ، أو الجهل المطلق – فنقول – مثلا – أن سعد زغلول أول حاكم مصرى رأس وزارة مصرية ونقول – مثلا – أن جمال عبد الناصر – أول مصرى رأس جمهورية مصر وقاد شعب مصر .

وليس فى ذلك الا الظلم البين الذى استشرى فى كثير من الأحيان فجعل الكثيرين منا ينقلون ان مصر لم تحكم حكما مصريا خالصا الا فى سنوات قليلة وتلك مقولة لا تستند أبدا الى أى أساس سليم ان الشعوب وخاصة الشعوب العربية تمتص كل العناصر الأجنبية وتحيلها الى عناصر وطنية : الشعوب ، وخاصة الشعوب العربية قادرة دوما على أن تكسر حدة الغزى أو الدخيل ، تذيبه فى بوتقتها حتى يتحول بعد فترة من الزمن الى مواطن أصيل ضمن مواطنيها . اننا لو جرينا – مثلا – وراء أنساب الملوك ورؤساء الجمهوريات والحكام فى أوروبا وأمريكا وأعدنا هؤلاء الى جذورهم الأولى لا تضج لنا العجب العجائب ، فملوك إنجلترا – مثلا حسب جذورهم الأولى – ليسوا انجليز أصلاء ومعظم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، ليس أمريكيين « أصلاء » ، وكذلك بعض الرؤساء الفرنسيين والألمان واليونانيين ، ولو أننا أخذنا بالمنطق ، الذى يحكم به هنا فى مصر أن مصر لم تحكم حكما مصريا خالصا الا فى سنوات قليلة من عمرها الطويل لوجدنا دولا ، كبيرة وصغيرة فى أوروبا وأمريكا لم تحكم الا حكما أجنبيا اذا ما عدنا الى الجذور الأولى ، للوكها ورؤساء جمهورياتها ورؤساء حكوماتها ؟ أليس من الظلم أن نقول مثل هذا القول عن مصر فيشيب شبابنا على أنه لم يحكم حكما مصريا الا فى سنوات قليلة ، وبقية تاريخه كله كان مستعبدا يحكم بأجانب !!

وقبل أن أنتقل الى موضوع آخر ، هام وخطير من موضوعات التدخل الى فهم أحداث التاريخ المعاصر أحب أن أشير الى ظاهرة يتميز بها فهم لبعض الأحداث التاريخية وإنشغاصه ، فمن كثرة تركيزنا على أقوال معينة وأحداث معينة ، أننا - أو أجيال كثيرة منا - لا نعرف عن بعض الأشخاص الا المعلومات التي ارتبطت بواقعة معينة فمثلا ، نجد أجيالا كثيرة لم تعرف عن إبراهيم الهلباوى إلا أنه المدعى العمومى فى قضية دنشواى أما فيما عدا تلك الواقعة من أحداث تاريخه ، فإن أحدا لا يعرف عن بقية التاريخ شيئا : تاريخه فى المحاماة ، كقطب من أقطاب المحاماة وكثقيب من أبرز فقهاء المحامين لاكثر من دورة ، دوره فى لجنة اعداد الدستور عام ٢٢ ، وعام ١٩٢٣ ، مساهمته فى انشاء حزب الاحرار الدستوريين ، وغير ذلك من الأمور ، الهامة فإن الكثيرين لا يعرفون عن تلك الأمور شيئا ، لأن صفة المدعى العمومى فى قضية دنشواى قد طغت على كل شيء وطمست كل تاريخ مشرق . منال آخر يتسم بالظلم ، البين ، يتعلق بعبد الخالق ثروت باشا وعبد الخالق نروت باشا ، كان من أبرز رجال القضاء ، كما كان رئيسا للوزارة المصرية فى أخطر مراحل التاريخ المصرى : الحرب العالمية الأولى ، وما بعدها وقيام ثورة ١٩١٩ ، و . و . ولكن عبد الخالق ثروت باشا ليس معروفا فى أذهان الجماهير أو أغلبية الجماهير بكل أسف الا انه رئيس الوزارة الذى كان مفرما بمنيرة المهدية ، والذى كان يعقد مجلس الوزراء فى عوامتها والذى غنت له - وحده منيرة المهدية : تعالى يا شاطر نروح القناطر .

وقد أحدث ذلك لأسرته ، وخاصة حفيده رشدى غالب حسين رشدى مرارة شديدة جعلته يهتف من أعماق أعماقه فى رسالة لم تنشر بكل أسف اذ حالت الظروف القاهرة دون نشرها ، وبقيت عندي كوثيقة تاريخية ذلك أن الرجل (الحفيد) أراح فى تلك الرسالة عن أسرار كثيرة من حياة جده ولعل فى مناسبة قريبة أنشر تلك الرسالة المطولة ، التى كانت بعنوان : اتركوا العظماء يرقدون فى مقابرهم فى سلام آمنين وكانت الرسالة تعليقا على إحدى فوازير ومضام - شهر الصوم والقرآن ، شهر العبادات والخيرات شهر الحسنيات والطيبات وكان فى مقدمة تلك الرسالة : توسمت ان يحقق هذا البرنامج الفرض المنشود «نه أو المفروض فيه متمتلا فى الترفيه علينا بتقديم التسلية الهادفة من خلال الامتحان القائم على فلسفة النقد البناء والمداعبة بالنكتة الطريفة الخفيفة المستحبة الا انه هالنى وروع كل الطبقة الواعية المستنيرة أن يتناول هذا البرنامج الأجوف سير : عطاء التاريخ من عمالقة الحكم والسياسة ورواد الوطنية والفكر وأرباب السيف والقلم وأساطين الفن وصانعي الامجاد بأسلوب تشتمز منه النفوس الأبية ويأنف له النوق الرفيع وتستنكره ، الأخلاقيات الكريمة تطالنا بصورة كريهة لتكون موضوعا لمسابقة هزلية واهية ، « حظيت » بشرف تشويه تاريخ هذا العالم الكبير والأمر - رشدى غالب حسين

رشدى - من كل ذلك وأدعى المادة العلمية فهى بلا تجنى ومع مزيد الأسف كشكول ، دسم من الأخطاء الفاحشة ، وموسوعة ضخمة من المشالطات والافتراءات والمهازلات : كل هذا الإبداع والخلق الفنى والثقافة العميقة قدمها بكل أسف أكبر جهاز إعلامى مرئى ومسموع فى الدولة خصص لتسليية الصائم الكريم : اللهم أن كل هذه المآسى قد ارتكبت باسم الفن والفن منها براء ، وقدمت بدعوى الثقافة الهادفة وهى فى حقيقتها جهالة هدامة وعرضت بفرض الاضحاك ولكنه ضحك كالبكاء .

ويمضى رشدى غالب حسين رشدى قائلا : لو تصور بعض الأدعياء انهم أوصياء على التاريخ واستباحوا لأنفسهم فى استعلاء وغيير استحياء تشويه تاريخ هذا العالم فاننا لن نسمح أبدا لأى مخلوق على وجه الأرض أن يمه يد العيت أو يبت روح التهريج لتشويه تاريخنا القومى بكل ما يزر به من مجد وعز وفخار .

وليعلم هؤلاء - رشدى غالب حسين رشدى - ان التاريخ القومى لكل دولة بمثابة الأصل للإنسان والجذور للأشجار والأساس للبنيان والإنسان بلا أصل لقيط شريد والشجرة بلا جذر ضعيفة تقتلها الرياح وأعاصير والبنيان بلا أساس نخل مهدد بالانهيار والمسقوط فما بالهم يقوضون هذه اللعائم القوية الراسخة .

وإذا استبحت لنفسى - رشدى غالب - وقد تملكتنى بعض الأنانية المقترضة فى الإنسان أن أترك القضية العامة لأتطرق لأحدى خصوصياتها وأن أصحح حقيقة تاريخية شوهتها بكل أسف تلك الفوازير ، حقيقة وإن كانت قد تغيب عن أذهان قلة قليلة من الشباب إلا أنها راسخة بفضل الله تعالى وعوى أبناء هذا البلد الأمين فى نفوس الغالبية العظمى من رجالات وشيوخ الأمة الأكرمين .

هذه الحقيقة ... هى السيرة العطرة لجدى المخفور له صاحب النبوة « حسين رشدى باشا »

هذا الرجل الذى احترق فى أوائل القرن العشرين ليضئ شعلة الجهاد والوطنية وليكون منارة ونبراسا .

الرجل الذى أفنى صحته وطاقته وقودا لثورة ١٩١٩ ليكون قدوة تحتذى ومثلا شرودا فى التضحية وانكار الذات تسجل أعماله فى سجل المخالدين ليدخل بها التاريخ من أوسع أبوابه مرفوع الرأس شامخ القامة مهيب الجانب كعلم خفاق للحركة القومية المصرية وليرقد فى رحاب الله فى أعلا عليين أبيض الوجه ناصع السيرة نظيف اليد .

فلقد تنبأ حسين رشدي أرفع المناصب وأسمها عن جفلة واقتدار في وقت كان المصري غريبا في وطنه مغلوبا على أمره .

بدأ بداية في خدمة بلاده بعد أن حصل على أعلى اجازة للقانون في العالم من جامعة السربون بفرنسا - مفتشا للغة الفرنسية بوزارة المعارف العمومية فكثيرا لفتتني اللغات الأجنبية بها فقاضيا فمستشارا بالمحاكم المختلطة والأهلية فوزيرا للأوقاف فوزيرا للحقانية « للمعل » والخارجية والمعارف العمومية والداخلية رئيسا لمجلس الوزراء زهاء خمس مرات فقام مقام خديويا فرنيسا لمجلس الشيوخ ، كما تولى شرف رئاسة اللجنة التي وضعت دستور ١٩٢٣ « الأب الشرعي لكل ما أعقبه من دساتير ومواثيق » ورئاسة هيئة انشاء الجامعة الأهلية المصرية كما عمل استاذًا غير متفرغا بل متبرعا لتدريس القانون الدولي العام بهذه الجامعة الشامتة .

حسين رشدي الذي وقع في لندرة فريسة للشلال اثناء مرافعته عن القضية المصرية في مفاوضات المطالبة بالاستقلال عندما احتد على « اللورد كيرزون » صارخا في وجهه « يبدو يا جناب اللورد انك تجهل تاريخ بلادك لأنك لو رجعت بذكرتك للماضي القريب لتذكرت أن الشعب المصري الذي تستخف به ، وجنود جيته الذين تستهين بهم سبق أن القوا بقيادة جدى « طوبزاده الكبير » بقادتكم وجنود جيشكم في البحر « مشيرا بذلك الى معركة الحماة ورشيد الشيرتين » .

ثم استطرد قائلا له : وسيجيء قريبا اليوم الذى سنحاربكم فيه وجها لوجه وربما ساكون في هذا الوقت شيخا هرما لا يقوى على الحركة ولكننى سأطلب من أربعة من الجنود الأشداء حمل أثناء قتالكم ٠٠٠ كلا فلن أعطل هؤلاء الجنود عن أداء واجبهم المقدس بل سأزحف بنفسى على بطنى وأتقدم الصفوف ولن أرجع من معركة المصير الا بعد أن نسحقكم ونمحي هذه الوصمة من جبين مصر .

هذا هو الرجل الذى كان في مقلوبه ان يحظى بتاج مصر اثناء جلوسه على عرش البلاد قائما مقام خديويا في الفترة بين خلع عباس حلمي الثاني وتعيين السلطان حسين كامل فأبى زهدا في كل شيء : في زخرف الحياة الدنيا - ما عدا عشقه لمصر - هو بعينه حسين رشدي الذى تغادى بثاقب بصيرته ورائج عقله وواسع ادراكه وبعد نظره السياسى ضم مصر الى ممتلكات الامبراطورية البريطانية العظمى جاهدا في تضيق نظام الحماية ، لحين الفرج الذى كان يلوح عن قريب : الرجل الذى وقف في وجه ولى الأمر عندما أراد أن ينص في دستور سنة ١٩٢٣ على أن « الملك هو مصدر السلطات » وأصر هو على أن الأمة هي مصدر السلطات جميعا .

وقال كلمته المشهورة « وإله لو أمرنى الأمر على وجهة نظره فبؤسنى
أفنى لن أستطيع الاستمرار فى التعاون مع ملك غير دستورى مثله » .

حسين رشدى المحرك الأول لتورة ١٩١٩ الذى عرض عنفه لحبل المشنقة
حيث كان المسئول الأول عن أمن الدولة ونظامها فى وقت كان فيه للانجليز
اليد للطلوى على البلاد .

الرجل الذى جمع التوكيلات لسعه زغلول ورفاقه ليكسبهم أهلية الطاع
عن القضية المصرية باسم جماهير الأمة .

هو نفسه الذى كان يأمر فى الحفاء بتسهيل مأمورية قطع سبل المواصلات
والسبك الحديدية لمرقلة حركة جنود الاحتلال فى مواجهة التوار وهو الرجل
الذى ابتدع فكرة اضراب الموظفين عندما كررت الحكومة البريطانية معارضتها فى
سفر المفاوضين المصريين الى لندن بعد صلور الثبايدى « والولسنية » التى تمنى
للشعوب حق تقرير المصير ، فأثر أن يلازم فى غير ما استقالة تعبيراً عن قضيتته
وتوريته وإيماءاً للموظفين بالاضراب مثله وحتم عليه ليقع السلطات البريطانية
تحت ضغط حكومى وشعبى ويجبرها على الموافقة على سفر المفاوضين ٠٠٠ الأم
الذى تحقق فعلاً ٠٠٠

وما أروع رده على مشروع برونيت الخاص بنظام مصر النيابى فى ذاك
الموقت والذى جمع فى الهيئة التشريعية للبلاد بين الأجانب والوطنيين ونص
على زيادة الأجانب على الوطنيين والمعينين على المنتخبين - ذلك الرد الذى كانت
تتلقنه الأسماك والأبصار فى لهفة وحماس والذى أولاه لتحولت الأمور المصرية
عن المجرى الذى سارت فيه الى اليوم - حيث كان يقول رحمه الله على حد
تعبيره بالعامية « أنا الديديان الذى ناديت عندما أطلعت على مشروع « برونيت »
وقلت : جى الحقونى فقد دهمنا الخطر يا رجال » .

وما أروع كلمة حسين رشدى الشهيرة حينما طلب اليه « اللورد ملنر »
أن يجمعه بفريق من المصريين للتحلث اليهم فى شأن أعمال « لجنة ملنر » اذ
قال له بالحرف الواحد « انى آسف جداً يا جناب اللورد فوالله لو طلبت
منى أن أجمع لك ثلاثة قطط من شوارع مصر لتناقشتك فى موضوع أعمال
هذه اللجنة ، لا استطعت اليه سبيلاً » وكانت هذه العبارة التاريخية هى
القول الفصل الذى قوض آمال تلك للجنة البقيضة وأنهى مهمتها الاسعابية .

هذا هو الرجل الذى أطلق عليه فى موسوعة التاريخ العالمية « رشدى مصر
الكبير : هذا هو حسين رشدى الذى كان منزله ومكتبه قبله لأصحاب الحاجة
والسائلين والضعفاء والسباكين ، الرجل الذى دخل الحكم سليل أسرة عريقة
ابن بيت كريم أصحابه من سرة القوم وخرج منه صفر اليلدين يزهو برصيد
هاكل من المحبة والإجلال والتبجيل والعرفان بالجليل .

كنت اتبنى من اللذين سمحوا لأنفسهم ان يتعرضوا لسيرة هذا الرجل الكبير ويأن يتجنوا عليه افتراء زاعمين انه عقد مجلس الوزراء فى العوامة الخاصة لسلطانة الطرب « السيدة منيرة المهدية » ان يتجروا الحقائق بدقة ويرجعوا للوثائق الرسمية ويعملوا حكم العقل والمنطق الذى يبدو واضحا انهم قد اعطوه أجازة مفتوحة لحين مرد هذه المهارات السخيفة ٠٠٠ اذ كان يتعين على هؤلاء السادة الأفاضل أن يرجعوا الى مضابط مجلس الوزراء المحفوظة بأرشيف هذا المجلس الموقر أو بدار المحفوظات وأنى أتحدى هؤلاء الادعاء أن يجدوا بهذه الوثائق الرسمية تصريحا أو تلميحاً يشير الى أن جلسات مجلس الوزراء قد عقدت فى يوم ما « بعوامة منيرة المهدية » واسمحوا لى أن أسأل هؤلاء المغاوير بعض الأسئلة وأترك لهم الاجابة عليها وليحكم الراى العام الواعى المثقف

١ - هل كان يسمح لى الأمر مهما تصورنا اعتباطا فساد النظام وسقوطه أن يسمح للوزارة المصرية أن تنحدر الى حد عقد اجتماعاتها الرسمية بعوامة خاصة لى مطربة مهما كانت منزلتها ١١٩٩ وهل كانت تسمح بذلك حتى دولة الاحتلال نفسها ؟؟ !!!

٢ - هل تولت الحكومة نقل أجهزة مجلس الوزراء من سكرتارية فنية وأخرى ادارية وآلات كاتبة وملفات ومستندات ومراجع وكبار موظفى المجلس وحرس الوزراء ، وركبت شسبكة تليفونات ونظمت حركة المرور وأقامت استحكامات الأمن وأشرفت على الضبط والربط بعوامة منيرة المهدية لمعد اجتماعات مجلس الوزراء بهذه « العوامة المحظوظة » ؟؟ ١

٣ - هل يتصور أن جميع السادة الوزراء وكبار موظفى الدولة فى ذلك الوقت وكانوا جميعا بلا استثناء من أفاضل الناس وأعلام الجهاد والوطنية تربعوا على كراسى الحكم تباعا ، قد وافقوا وقبلوا على ان أنفسهم أن ينزلقوا الى هذا المنحدر ؟ ولم يتعرض واحد منهم على هذه البدعة الغير كريمة ؟ ؟ ١

٤ - ما هى الحكمة وما هى الضرورة الملحة التى تجبر كبير الوزراء المسئول الملقب بصاحب الدولة والأذى وصل الى هذا المنصب الرفيع بوسع ادراكه وراجع عقله وصواب رأيه بعد أن عركته التجارب وصقلتته المواقف ودربته الايام بأن يضح نفسه وزملاءه الأشراف فى هذا الموقف الحرج الجيب ؟؟ فلو افترضنا جدلا سفسطائيا لا طائل منه : أنه آثر هذا الموقف الشاذ لعلاقة شخصية ومآرب خاصة بينه وبين صاحبة العوامة الفاضلة فالمعقول والمقبول أن باتى لزيارتها وحده فى جو بسيط هادى ولبس فى موكب ضخم وبطانة هائلة تمكثن المزاج !!!

وان كان المقصود أن يزورها للاستمتاع بفنها الراقى وصوتها الساحر الشجي الذى تربعت بفضلها على عرش الغناء حقبة من الزمان فالمنطقى أن يزورها

هو والسيدة الفاضلة قرينته أو بعض من يصطحبهم من الأصدقاء المحبين الى قلبه في جو شاعري على ضفاف النيل وليس في جو حكومي مكهرب !!!

ولهذا الموضوع قصة ٠٠٠ فالمعلوم ان حسين رشدي قد قضى طفولته وشبابه في ربوع أوروبا حيث تلقى تعليمه من رياض الأطفال حتى حصوله على أعلى أجازة في القانون من جامعة السربون متنقلا في المدارس ومعاهد العلم ذات النظام الداخلي بكل من سويسرا وفرنسا وبعد تخرجه من الجامعة الفرنسية الشهيرة وكان ترتيبه الأول بامتياز مع مرتبة الشرف العليا صرحت له الحكومة الفرنسية لكفائه وجنارته العلمية بأن يزول مهنة المحاماة وسمحت له بفتح مكتب لهذه المهنة في باريس واصبح أول اجنوبي يتفتح بهذا الامتياز الكبير في جميع انحاء فرنسا ، وبحكم ثقافته الأوروبية ومسايرته لركب الحياة في هذه البلاد المتقدمة كان سفوفا يحب الفن الراقي يطرب للأداء الرائع ويحضى قامته احتراماً للأصالة والابداع والابتكار ، ويهبره احترام المواطن الأجنبي وتقديسه للمصنفات الفنية في الوقت الذي كان يعتبر الفن في مصر بكل أسف مهنة غير محترمة تصادف امتعاضا من العامة والخاصة وتحارب علانية وخفاء وترفضها القيم والعبادات العتيقة وينفر منها الناس لتصورهم أنها من وسائل الترفيه والتسلية في المآخير والبارات - الى الدرجة التي كانوا يطلقون فيها على الممثلين والممثلات « فئة الشخصيات » يتنكر لهم المجتمع وتبرا الأسر الكريمة من الأبناء الذين يمتنون الفن بصفة عامة .

فأراد حسين رشدي وهو صاحب الذوق الرفيع والاحساس المرفه والنفاسة التقدمية أن ينصف الفن في بلاده وأن يضعه في المكانة اللائقة به تحت الشمس وأن يكرمه في شخص القائم عليه ومن هذا المنطلق كانت بداية علاقته بسلطانة الطرب وشادية عصرها السيدة منيرة المهدية فكان يحضر في المقصورة المخصصة له هو والسيدة قرينته بعض حفلاتها الكبرى وينحني ليقبل يدها على الطريقة الغربية في مصافحة السيدات بعد انتهاء الحفل اعرابا منه على ثنائه وتقديره لما تقدمه من روائع وتكريما للسمو الفني في أجلى معانيه - وكان لسان حاله يقول أنظروا أيها الناس ان حسين رشدي سليل البيت الكريم وشيخ الوزارة المصرية يحنى يحنى قامته اجلالا للفن الاصيل ٠٠٠٠ لعل في هذه اللفتة الكريمة عبرة لمن يعتبر وقدرة تحتذى لدفع الفن والفنانين دفعة قوية نحو النهوض والارتقاء .

ولما كان حسين رشدي نصيرا وظهيرا للفن فقد دعته السيدة منيرة المهمة في عوامتها بمناسبة ختام موسمها الغنائي بملهى « الهاميرا » بالاسكندرية لحضور حفل خاص أقيم تكريما للرجل الذي أكرم الفن وتقديره لأياديه البيضاء وعرفانا بفضل ، ولما كان الشخص المحفى به هو رئيس الوزراء بجلال قدره ومكانته ، فمن البديهي أن تدعو أيضا جميع السادة الوزراء لتحقيق الوسط

المتجانس والصحية المتألفة وكوسيلة ذكية من وسائل الدعاية لغنها الراقي الذى لا يحضره الا صفوة القوم من الحكام والكبراء ، ولما كان حسين رشدى رحمه الله خفيف الظل مليح الفكاهة يقدس عمله الى الدرجة التى لا يستطيع الفكك من التفكير فيه حتى فى أوقات الترويح عن النفس - نظر الى المنضدة التى يجلس عليها ومن حوله وزراءه وقال متفكها مداعبا زملائه ٠٠٠ « الآن يا سادة وقد حضر الجميع فلنفتح الجلسة ٠٠٠ » وهنا قهقه الجميع ضاحكين وقالوا فى صوت واحد : حتى هنا يا دولة الباشا .

هذه هى القصة الحقيقية وهذا هو الواقع الذى لم تمتد اليه يد العبث والتشويه ذكرها أقرب المقربين اليه ممن حضروا فعلا هذا الاحتفال ولا داعي لذكر اسمه الكريم مكتفيا بالدعاء له بالصحة والعافية وطول البقاء ، راجيا منه الا ينفعل عند سماع أو مشاهدة هذه المظاهرات مؤكداً له أن حسين رشدى قد ترك سلالة من صلبه أقسمت أن تنصدى « بالسوط والمرصاد » لكل من تسول له نفسه بالنيل من سيرته الكريمة المناصحة .

هذا هو موقف من نصر الفن فيخلد بعض الأدعياء المتسلقين ٠٠٠٠٠٠ ومن دفعه دفعة تقديمية هائلة ، ومن انحدر على يديهم الى أسفل سافلين ، أسلوب بناء مشرف يواجه معاول هدم مخزية ٠٠٠٠٠ وشتان بين الثريا والنرى - والله خير الشاهدين » .

ولعل فى تلك الصرخة الملوية الخاصة برجل أدى واجبه فى خدمة بلده كازروم ما يكون الأداء وكان فى كل حياته السياسية والقضائية مثلاً يعتدى ما يدعوننا الى التروى والانصاف فى كل أنواع الكتابة وخاصة الكتابة التاريخية وهل هناك أقسى من أن ينسى تاريخ مثل هذا الرجل الوطنى ولا يذكر له الا انه جمع مجلس الوزراء فى عوامة الفنانة الكبيرة منيرة المهدية » .

والموضوع الآخر الذى ودعت لو اهتم به الكثير من الكتاب والمؤرخين هو ما أسميته تجاوزاً الاقطاع التاريخي الذى منبنا به أخيراً وقد تكون منبنا به من زمن بعيد ولكن ليس بتلك الصورة الرهيبة التى تشكو منها الآن ذلك أننا - وربما كان ذلك موروثاً من عصور قديمة - لا نهتم عادة الا بالرجل الأول فى أى مجال دون اهتمام بمن حوله وقد يكونون - عملاً - أهم وأفضل وأكثر عطاء منه : عندما نهتم مثلاً بالملوك والحكام ، ننسى أنه كان الى جانبهم أمراء ومساعون ومستشارون أدوا واجبهم فى خدمة ملوكهم وشعبهم فى خدمة حاكمهم كأفضل ما يكون الأداء ، فيما يتعلق - مثلاً - بالأسرة المالكة فى مصر - المالكة سابقاً - أولينا اهتماماً بمحمد على وإسماعيل وتوفيق وعباس حلمي وحسين كامل وأحمد فؤاد وقاروق ، وضررنا صفحا عن أمراء آخرين ،

لعبوا أدوارا خطيرة في دنيا السياسة والحكم في مقدمتهم - وعلى سبيل المثال لا الحصر - فرع أسرة حليم الذين كان لبعضهم تضاهيهم في توجيه السياسة في دولة الخلافة الإسلامية ذاتها ، وبين هؤلاء - وعلى سبيل المثال لا الحصر - الأمير كمال الدين حسين ابن السلطان حسين كامل ، الذي رفض أن يعلو عرش مصر لأن له حبا لا يريد أن يساوم عليه وكذلك الأمير عمر طوسون الذي كان له اهتماماته الدائمة ، والدائبة بقضية مصر والسودان وبكثير من قضايا الجيش ، والزراعة والصناعات الاجتماعية .

وفيما يتعلق - مثلا - بثورة ١٨٨٢ أولينا اهتمامنا بأحمد عرابي ونسبنا زملاءه ورفاقه الذين قادوا معه الثورة العرابية ، وكان لهم عليها ، وعليه أكبر الفضل ، بل إن أحدهم - عبد العال حلمي - قد رفض أن يستسلم بعد الهزيمة المرة في التل الكبير ، وظل يقاوم في دمياط إلى أن وجد أن المقاومة لن تجدي ، ويمثله - مثلا - علي فهمي القديح ، دئب الثورة العرابية الذي أجمع المؤرخون الأجانب الذين أرخوا للثورة العرابية : أنه كان قائدا لا يقل أهمية عن كثير من القواد العالميين البارزين بل أننا لا نزال نصر على بقاء رفات عبد العال حلمي ، ومحمود فهمي ، ويعقوب سامي في سرى لانكا وعلى الروبي في مدينة سواكن لأنهم ماتوا في المنفى ودفنوا هناك ولم يفكر أحد من المسئولين في إعادة تلك الرفات كما فعلت الجزائر مثلا بعبد القادر الجزائري ، لم نهتم برفاق عرابي : طلبة عصمت ، ومحمود فهمي ومحمد عبده وغيرهم ، وغيرهم من أبطال تلك الثورة الذين شرفوها بعلمهم وتضحياتهم وشرفتهم بأن كانوا من بين قوادها بل أننا لم نهتم بمن أعدموا بعد هزيمتنا في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وظهر ، باعتراف الأعداء - أعداء الثورة - أنهم كانوا مظلومين .

وفي الحركة الوطنية المصرية ، التي قادها في نهاية القرن للتاسع عشر مصطفى كامل كان اهتمامنا بمصطفى كامل وحده ثم جرى الاهتمام فيما بعد - ولكن ليس بالصورة المرغوبة - بمحمود فريد ، وكاد ثالث الثلاثة أمين الرافعي أن يذهب في زوايا النسيان لولا أنني - وذلك من فضل الله - وقفت جزءا من جهدي على الكتابة عنه والمطالبة بإصافه حتى تحقق في مارس ١٩٨١ ما لم أكن ولا أحد غيري يحلم به إذ منح اسم أمين الرافعي أرفع وسام في الدولة وهو عادة لا يمنح إلا لرؤساء الدول ولكننا نسينا أو أنسينا الكثيرين من قادة الحركة الوطنية : أحمد لطفي ، علي فهمي كامل ، أحمد وفيق ، عبد اللطيف الصوفاني ، عبد الحميد سعيد ، حافظ رمضان ، محمد محمود جلال ، الأشقاء عبد القصود ، وعبد الغفار ، وعبد الحليم متولى بالإضافة إلى عبد العزيز جاويز ومحمود أبو النصر .

وفي ثورة ١٩١٩ جرى الاهتمام بسعد زغلول وحده دون غيره من الزعماء : صحيح ، أنه كان أكثرهم بياناً وأكثرهم عبقرية والهاما ولكن

كان الى جانبه آخرون بعضهم شاركه النفي والبعض الآخر اعتقل وسجن وأوى في اعتقاله وسجنه في قرة ميدان وسجن الجيزة [السجن الاسود] وآخرون قدموا - في خسة الثورة واستمرارها - أرواحهم ، ومع ذلك نسيناهم ، أو أنسيناهم ومن بين هؤلاء وعلى سبيل المثال لا الحصر - حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، وأصف غالى ، عبد الخالق مدكور ، محمده محمود ، اسماعيل صدقي ، محمود سليمان ، أمين الرفاعي ، عبد العزيز فهمي ، علي شعراوي .

وفي مجال الإصلاح الديني جرى الاهتمام بالشيخ محمد عبده والشيخ مصطفى المراغي ، ولم نهتم أيضا بعلماء آخرين كان لهم دورهم في ذلك المجال ، الشيخ الطاهرى ، الشيخ عبد المجيد سليم ، الشيخ بخيت والشيخ عبد الرحمن قراعة ، الشيخ عبد المجيد اللبان ، - وعذرا لعدم ترتيب الأسماء - والشيخ محمد شاكر والشيخ عيشي و . و .

وفي مجال الأدب : الكتابة والشعر ، اهتمنا بشوقي ولم نهتم بحافظ ولا مطران ، ولا الكاشف ولا أحمد نسيم ، ولا الجارم ولا محمد عبد المطلب ولا بأحمد زكي أبو شادي ولا بعبد الحليم المصرى كما أننا اهتمنا بالعقاد ، وطه حسين ، وأحمد أمين وتوفيق الحكيم ولم نهتم - كما يجب - بالملازمي وتيمور والبشرى وأحمد حسن الزيات ، ومصطفى صادق الرافعي ، ومحمد السباعي و . و .

وفي مجال الفنون : الغناء ، والمسرح والسينما والموسيقى جرى الاهتمام بسلامة حجازي وسيد درويش ومحمد عبد الوهاب وأم كلثوم . ويوسف وهبي وزكي طليمات دون اهتمام بـ زكريا أحمد وإحسان ، وأحمد علام ، وفتحية أحمد والقصبجي ، و . و .

وكذلك في كل المجالات السياسية ، والحزبية والأدبية ، والفنية والاقتصادية يجرى الاهتمام بالقمم الظاهرة فقط ، وقد يكون هناك قمم غير ظاهرة ، وقد تكون هناك شخصيات أخرى قدمت أكثر مما قدمته القمم ذاتها ولكن حيل بينها وبين الظهور وبالتالي فلم يكن من حظها أن تعرف ، ويكتب لها الخلود : في أحيان كثيرة تأخذ بعض القمم أكثر من حظها على حساب الآخرين وفي أحيان كثيرة أخرى يقفز الى القمم ويستولى عليها من هو دون المستوى ونحن لا نريد أبدا أن نحول دون أن تأخذ القمم حقها بل وأكثر من حقها وإنما نريد أن ينتهى ذلك الاقطاع بأن ينال التاريخ الحق ، كل من يستحق وفي ذلك ما فيه ان لم يكن عدالة مطلقة فعدالة شبيهة بالمطلقة وقرينة منها وفي ذلك ما يكفيننا نحن أولئك الساخطين على الاقطاع التاريخي الذى يسير على قاعدة : من عبثه يعطى ويزاد ومن ليس عبثه رغم انه يستحق يسلب

منه ما عنده غصبا عنه : وأحب أن أؤكد هنا على ما سبق لي أن أكدته في الجزئين الأول والثاني من هذا الكتاب وفي مناسبات أخرى عديدة وهي أنني لا أكتب تاريخا ولا جغرافيا ولا تربية وطنية أو قومية ، ولا سياحة في الصحف والمجلات القديمة ، وقد يكون ما أفهمه بعض أولئك أو كل أولئك وقد يضاف إليه أشياء أخرى لم ترد فيما سبق ذكره : مواطن مصري عربي ، عاдыقرأ كثيرا واستوعب كثيرا ، واستمع الى الكثيرين وجرى طويلا ، وطويلا جدا وراء الناس . والأحداث والوثائق والأضابير : الى جانب كل ذلك ، شارك ما وسمعه الجهد في كثير من الأحداث الوطنية والقضايا القومية مما أتاح له فرصا لم نتوافر لكثير من الكتاب السياسيين : لقد جمعت - وذلك من فضل الله - بين القلم ، والعمل كما أتاح لي العمل الوطني ان اقترب الى قلوب كثير من السياسيين الوطنيين وأعرفهم على طبيعتهم بعيدا عن الرسميات والبروتوكولات وما أقوله هنا ليس تفاخرا ، أو تعاليا وإنما أقوله ، وأذكره تحدثا بنعمة الله جلا وعلا . هذا المواطن المصري العربي ، العاды وجد لديه كمية كبيرة من المعلومات ، والخبرات والوثائق ، والمذكرات التي لم تر النور من قبل فأثر أن يقدمها لمواطنيه المصريين والعرب في صورة جديدة ، سهلة القراءة ، والاستيعاب لعل بعض مواطنيه وخاصة الشباب منهم يستفيدون منها علما ، وخبرة ، وعظة ، وعبرة .

ولذلك تراني أقول لمن يحاول أن يصنف كتابي هذا - وهو أئمن ما قدمت من وجهة نظري - ضمن الكتب التاريخية انه ليس كذلك وأقول في نفس الوقت ، لمن يحاول أن يصنفه ضمن الكتب الأدبية حذار أن تفعل ذلك وأقول أيضا لمن يحاول أن يصنفه ضمن كتب المذكرات والذكريات الشخصية والسياسية انه - أيضا - ليس كذلك وإنما هو : جهد من نوع خاص ، وبصورة جديدة ، وبأسلوب وطريق خاصين للغاية ومن أجل ذلك تراني كالمطائر الحر الطليق ، انطلق من واقعة تاريخية بحثة الى واقعة أدبية صرفة ثم أخلق مدة في سماء الاقتصاد ومرة أخرى في دنيا الذكريات والمذكرات وفي بعض الأحيان تراني أنتقي زجلا ، أو شعرا يمكن أن يساعدن في أداء الرسالة ، التي أردت تبليغها بطريقتي الخاصة وأسلوبى الخاص ، وقد أتحدث وأطيل الحديث في واقعة بسيطة ، لم تأخذ من كتب التاريخ أكثر من سطر أو سطرين فأقسمها في صفحات كثيرة وأحيانا في فصل قائم بذاته وربما أكثر من فصل ولى من ذلك هدف كبير أرجو تحقيقه ، وقد أمر مرور الكرام على واقعة تاريخية مهمة للغاية أكل عليها الدهر وشرب كثيرا واحتلت من صفحات التاريخ الكثير ، الكثير ، لأنها استهلكت ، ولا تستحق في نظري أكثر من الإشارة من قريب أو من بعيد .

وقد تراني اتفادى الحديث عن شخصية من الشخصيات التاريخية التي احتلت مراكز هامة في التاريخ المعاصر ، واهتم ببعض الشخصيات المتهورة ، التي لم يعرف الكثيرون عنها شيئا لأننى أريد المساهمة في القضاء على الاقطاع

التاريخى ولأنى أريد أن أقدم الى النور شخصيات عاشت فى الظلام ، ظلام التاريخ لأنها لم تجد من يدعو لها أو ينصفها أو يقوم بتقديمها للناس .

وفى بعض الأحيان استرق السمع ، ولأحاول النفاذ الى الجدران والأبواب المغلقة لكى أصل الى سر مدفون منذ عشرات السنين ، وهو حيث هو لا يعلم به أحد ، وفى بعض الأحيان أيضا ترانى لا أتقيد أبداً بأحكام سابقة رغم أنها توشك أن تكسب حجية الشيء المقضى به ، ورغم أن الكثيرون يرون أن عدم التقيد بها من رجس الشيطان : أرى عيباً ، ما لم يكن الناس منذ زمن يرونه عيباً ، وأرى طيباً ما أجمع الكتاب والمؤرخون على أنه ليس بطيب ! وقد أبدوا قاسياً فى بعض الأحيان .

وقد أبدوا رحبياً فى أحيان أخرى وفى كل من حالتي القسوة أو الرحمة لا أريد أبداً أكثر من ضرورة الالتزام بالحق ، والمنطق والعدل ، ولم أخجل أبداً من أن أقول الحق ولو فى مواجهة الشعب بل لعل لم أجبن مرة واحدة فى أن أقول للشعب أنك أخطأت يوم سكت على كذا وأجرت يوم كذا ، وكذا : فى مرة من المرات ، كتبت أقول ، ضرب الانجليز الاسكندرية بمذافع أسطولهم فى ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلت قوات الانجليز القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وكان من الممكن أن تجلو للقوات البريطانية عن مصر فى أعقاب هذين التاريخين ولكن الذى حدث أن الجلاء تأخر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٥٦ فمن المسئول عن هذا التأخير ؟ وأبادر فأقول أننا نحن المسئولون : كلنا مسئولين عن هذا التأخير : نحن المسئولون لأننا سمحنا لطائفة تنسب الى مصر ، ان تتحكم فى مستقبل مصر وان نخون قضية مصر ، نحن المسئولون لأننا مكنا لطائفة من جنود جيش الاحتلال وصنائع جيش الاحتلال ان تتحكم فى مستقبل مصر ، وتذل شعب مصر ، من المسئولون أولاً وحكامنا مسئولون أخيراً : من يتصور أن من كان رئيساً لمجلس النواب وأحد أعمدة الحياة النبائية المصرية وأحد رواد ثورة ١٨٨١ يخون مصر ، وجيش مصر ويرتمى - كما ارتقى محمد سلطان باشا - فى أحضان الانجليز وخديو الانجليز .

من يتصور أن رجلاً كالشيخ محمد عبده الذى كان مفتياً للنورة فى إبان مجدها ، وكان أحد أعمدتها ، يوم كانت ذات أعمدة ، يهجو النورة وينتقص من قدرها ويقول :

قامت عصابات جند فى مدينتنا بعزل خير رئيس كنت راجيه
ذاك الذى أنعش الأموال غيرته وخلص القطر فارتاحت أهاليه
قاموا عليه لأمر كان سببهم يخفيه فى نفسه ما الله بيديه
ومن يتصور أن حادثاً عادياً طبيعياً يذهب ضحيته جندي بريطانى كان يصطاد الحمام فى دنشواى وكانت وفاته بسبب ضربة الشمس التى أصابت

هذا الجندي ، ويقتل الانجليز فلاحا مصرية حاول انقاذ هذا الجندي قبل ان يموت ، تؤلف محكمة مخصوصة يشترك فيها عباقرة القانون في مصر ثم يحكموا بالاعدام على أربعة من خيرة أبناء مصر ، ثم يتم اعلامهم على مرأى من أهاليهم ، يبقى بطرس غالى رئيس المحكمة وفتحي زغلول أحد أعضائها على قيد الحياة ينصون بالمال والجاه ، من يتصور مثلا أن شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، فى لحظة من لحظات الضعف يخاطب كرومر ، عميد الاحتلال البريطاني مستعظما فيقول :

ان ضاق صدر النيل عما هاله	يوم الحمام ، فان صدرك أرحب
أو كلما باح الحزين بآثله	أصمت الى معنى التصويب تنسب
وقفا عميد الدولتين بأمة	ليست بغير ولائها تتصلب
أن أرمقوا صيادكم للملهم	للقوت ، لا للمسلمين تعصبوا
ولربما ضن الفقير بقسوته	وسخا بهجته على من يضضب
كن كيف شئت ولا تكل أرواحنا	للمستشار فان عدلك أخصب

والغريب أن قائل هذا الشعر يقول فى نفس الوقت :

ان البلية ان تباع ونشتري مصر	وما فيها والا تنطقسا
كانت تواسينا على الأمنسا	صحف اذا نزل البلاء وأطبعا
قاذا دعونا الدمع فاستمعى بكت	عنا أى حتى تغص وتشرقا
هالى أنوح على الصحافة جازعا	ماذا ألم بها وماذا أحيدقا
قصوا حواشيها وطنوا أنهم	أموا صواعقها فكانت أصمقا

والغريب أيضا أن يقول هذا الكلام المنكر حافظ ابراهيم المصرى ، شاعر النيل ، وهو يخاطب كرومر بطل دنشواى ، بينما يقول خليل مطران شاعر القطرين ، مصر والأشمام يقول :

كسروا الأقسام ، هل تكسبرها	يمنع الأيدي أن تنقش صبرا
قطعوا الأيدي هل تقطعها	يمنع الأقدام من أن تركب حجرا
حطوا الأقسام هل تحطعها	يمنع الأيدي أن تنظر شذرا
اطفئوا الأعمى هل اطفئوها	يمنع الأنفاس أن تصعد زفرا
أخمسوا الأنفاس : هذا جهدمكم	وبه منجاتنا منكم قشكرا

وقد بلغ بى الحماس ان قلت متسائلا عن الآثار التى خلفتها الحرب العالمية الأولى فى مصر : اعلان الحماية ، تخويل القوات البريطانية حقوق الحرب فى

الأراضي والمواثي المصرية ، إعلان الأحكام العرفية ، فرض الرقابة على الصحف - عزل الحادي الشرعي وتعيين آخر من أسرة محمد على بديلا عنه ، ملء السجون والمتنقلات بالوطنيين : أبناء الحزب الوطني ، حشد أكثر من ١٧٠٠٠٠ مصري في فرقة العمال والحماية لخدمة بريطانيا ، ١٢٠٠٠ مصري من الريف يساقون الى الميدان بلا غذاء ولا غطاء ويخضع بهم في مقبلة القوات المحاربة ، اهداء ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات كمنحة من الحكومة المصرية الى الحكومة البريطانية التي تنازلت مشكورة ، فقبلت تلك الهدية الشميطة : تساءلت ماذا كان رد الفصل لكل تلك الجرائم التي ارتكبتها الانجليز وصنائعهم ؟ هل استقال أحد من الوزراء ؟ هل استقال أحد كبار الموظفين ؟ هل احتجت الجمعية التشريعية ؟ لم يحدث شيء من هذا كله : مواطن مصري واحد أعلن احتجاجا قويا على الحماية البريطانية : صفع الاحتلال البريطاني صفعه قوية ، لم يحكم المصريين لطمة قاسية : لم يخش السجن ولا الاعتقال ولا خسارة ألوف الجنيهات ، التي لحقت به : لم يخش انجلترا ولا يمثل بريطانيا في مصر ، كان ذلك المواطن هو أمين الرافعي الذي أغلق صحيفة الشعب - أهم وأكبر وأخطر الصحف اليومية في مصر وقتذاك - حتى لا ينشر قرار الحماية البريطانية في صحيفته : أما بقية الوزراء ، والحكام ، والمسؤولين ، والصحفيين ، وأعضاء الجمعية التشريعية فقد نمووا بخيرات مناصبهم في ظل الاحتلال البريطاني : نمووا بالمرتبات المفرية والمناصب العالية : خدموا مصالح بريطانيا وخانوا مصالح مصر : وكافاتهم بريطانيا على الخدمة ايهاها ، وعلى الحياة ايهاها أيضا ؟ .

كان رئيسهم صاحب عطفة فأصبح صاحب دولة .

وكان لقب الوزير : صاحب السعادة ، فأصبح صاحب المعالي .

وقبلهم كان الحاكم الشرعي ، المختار من قبل ممثل الاحتلال صاحب سمو فأصبح سلطانا !!

وهذا كل الذي كانوا يريدونه : عاشوا وماتوا ، بل ماتوا قبل أن يعيشوا : عاشوا أذنانا في ظل الاحتلال الأجنبي ، وبحماية سيوفه ، وبناذقه ، وبأباته ، ، وبلغ بنى الحماس أيضا ولا أقول الجرأة ان قلت تعقيبا على حديث لي عن ثورة ١٩١٩ : كان من الممكن أن يجلو الانجليز عن مصر ، في أعقاب ثورة ١٩١٩ والتي اشترك فيها الشعب بجميع طوائفه وهيئاته اشتراكا جعل العالم كله يتطلع الى مصر ، ويسجب بكفاح مصر ، كان من الممكن أن نجعل القوات البريطانية عن مصر ، في أعقاب ثورة ١٩١٩ شأن كل الثورات الناجحة الواعية لولا وجود الملك . وكانت مصر قد تحولت من سلطنة الى مملكة . . افتخر الملك « الجديد » في خطاب رسمي ، الى رئيس مجلس وزرائه بأنه تولى بالاتفاق مع

دولة الحماية - نفس النص - عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لوئتنا » .

وكان من الممكن أن تنجح ثورة ١٩١٩ وتجبر إنجلترا على الجلاء عن مصر لولا أن زعماء هذه الثورة تسجلوا المقام ٠٠٠ وآثروا السلامة على الكفاح .

كان من الممكن أن تنجح الثورة نجاحا كاملا ، وتطرد جنود الاحتلال من مصر لو أن زعماء الثورة لم ينقسموا إلى أحزاب تتقاتل وتتصارع من أجل الحكم .

كان من الممكن أن تنجح الثورة لو لم يقبل ساستنا الحلول العرجاء ولو لم تقع مصر فريسة لأساسة المفاوضات .

كان من الممكن أن تجلو بريطانيا عن مصر لو عالجنا أمورنا الوطنية لا كسياسيين متحيزين وأنما كمكافحين فائزين .

كان من الممكن أن يجلو الإنجليز عن مصر سنة ١٩١٩

بل كان من الواجب أن يجلو الإنجليز عن مصر

ولكن ٠٠٠ ؟

هل تجدى « لكن » !

قامت ثورة سنة ١٩١٩

وانتهت ثورة سنة ١٩١٩

دراج العهد الذى كان يحكم فيه المصريون مصر باسم بريطانيا

وجاء العهد الذى يحكم فيه المصريون مصر باسم مصر لصالح بريطانيا

راح العهد الذى تحكم فيه بريطانيا مصر علانية

وجاء العهد الذى تحكمها فيه من وراء ستار

راحت الطبقة الحاكمة التى كانت تجاهر بولائها لانجلترا

وجاءت طبقة أخرى تبذل كل جهودها لتنفيذ السياسة البريطانية .

راح الحكام المصريون الذين يتشيعون لانجلترا ١٠٠٪

وجاء حكام مصريون يتشيعون لانجلترا أقل من ١٠٠٪ (قليلا) .

راح حكم كرومر الذى يستند على الجيش الانجليزى

وجاء حكم اللنبى الذى يعتمد على بعض الأحزاب المصرية ولم يتغير الا المظهر ، أما الجوهر ، فقله بقى كما هو ، ويا له من جوهر ، سىء شنيع فظيع . بل أكثر من ذلك قلت وأنا أتحدث عن معقيات الوزارة الشعبية الأولى وزارة سعد زغلول التى استقالت أو أقيمت بعد حادث مقتل البير لى ستاك فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ ، وبعد ان وافقت وزارة سعد زغلول ، على كثير من المطالب التى تقدمت بها بريطانية كئمن - ويا له من ئمن - لدم سير لى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان ، وكانت بريطانيا قد حددت مطالبها من سعد زغلول رئيس حكومة مصر فيما يلى :

● الاعتذار الكافى عن الجريمة .

● القيام بالتحقيق لمعرفة مرتكبى الجريمة وتقديم المجرمين - أيا كانوا ، - وأيا كانت مناصبهم - لللقاب الذى يستحقونه .

● منع المظاهرات السياسية الشعبية .

● تدفع الحكومة المصرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

● الأمر فى مدى ٢٤ ساعة بسحب الضباط المصريين من السودان .

● اخطار المصلحة المختصة بأن حكومة السودان ستزيد أراضى الجزيرة التى تزرع بالرى ، من ٣٠٠.٠٠٠ فدان الى مساحة غير محدودة .

ولست أدري حقيقة ما علاقة مقتل السردار بزراعة القطن فى الجزيرة ومساحة المزروع من ذلك القطن ا والغريب والمريب ، أن المطالب البريطانى الرسمية - وهى غير المطالب التى تقدم بها لورد اللنبى - قد خلت من حكاية التعويض ومن موضوع زراعة القطن بالجزيرة ، لأن المطالبة بمن دم لورد اللنبى - أمر مشين ، بينما مسألة تعويض الموظفين ورى السودان مسألتان لا علاقة لهما بالقتل ، وافقت وزارة سعد - وليتها ما وافقت - بل ليتها استقالت بكرامتها دون أن تقبل الانذارات والمطالب البريطانية بل الأوامر ، البريطانية .

وذهبت كما قلت وزارة سعد زغلول وجاءت وزارة أحمد زيور .

وذهبت وزارة الاغراق ، وجاءت وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه ، أو اغراق ما يمكن اغراقه بمعنى أدق .

وافق زيور على كل المطالب البريطانية ، بل الأوامر البريطانية ، وأضاف اليها العديد من عنده . اعتقل المواطنين المصريين ، وأجل الجيش المصرى عن السودان ، وخلا الجو ، للجيش الانجليزى ، أجل البرلمان شهرا ، ثم قام

بحله وأجرى انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد ثم حله بعد سنت ساعات من انعقاده ٠٠ ويعين مستر بريغال مستشارا قضائيا لوزارة الحفائية ، وتمود الأحوال الى ما كانت عليه قبل الاستقلال ، بل وأكثر من ذلك يقام حفل تكريم لمستر بريغال المستشار القضائي الجديد ويخطب في الحفل عبد العزيز قعبي وتوفيق دوس والهلواوى وأحمد نجيب برادة ٠٠ تسلم وزارة زيور واحة جفوب الى الايطاليين كما سلمت كل أمور مصر ، الى البريطانيين .

وتدور العجلة من جديد ، بل تستمر ساقية الحكم في الدوران : يذهب أحمد زيور ومحمد السيد أبو علي ، وجورجي المطيعي ، ومحمد صسدي ، ومحمود صدقي ، ويوسف أصلان قطاوى . وتأتي وزارات أخرى يرضى الانجليز عن بعضها ولا يرضون عن البعض الآخر ، ولكن جوهر السياسة البريطانية في مصر ، كما هو لم يتغير ولم يبدل : مفاوضات ، ومباحثات : نبداً ، وتنتهى بالفشل حكومات تذهب وأخرى تجيء وجنود الاحتلال يرايطون في مصر ، والأحزاب يحارب بعضها الآخر ، ولكن جوهر ، المقاومة الشعبية ، كائن في قلب الشعب ، لم تنطفئ جذوته أبداً وما أروع حافظ ابراهيم وهو يقول - ونحن نذكر دائماً ما لكل واحد ، وما عليه بالصدق والأمانة - ما أروع وهو يخاطب في بداية الثلاثينات الانجليز ، الذين أساء مخاطبتهم في منتصف العشرة الأولى من سنى القرن العشرين يقول حافظ ابراهيم للانجليز :

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا وأطمسوا النجم وأحرمونا النسيما
واملاؤا البحر ان أردتم سفينا واملاؤا الجو ان اردتم رجوما
واقبحوا للعسف في كل شبر « كوستبلا » بالسوط يقرى الأديما
إنسا لن نحول عن عهد مصر او ترونا في التراب عظما رخيما
ومن أجل ذلك كله ، أرجو منك - قارئ العزيز ٠٠ قارئ العزيزة - أن تغفرا لى أن أنا انتقلت فجأة من الثورة العراقية ، الى ثورة ١٩١٩ ، وإذا أنا مزجت بين مآسى الوزراء المصريين قبل ثورة ١٩١٩ والوزراء المصريين بعد ثورة ١٩١٩ . كما أرجو أن تغفرا لى اذا وجهت اللوم ، الى حافظ ابراهيم ، واذا أنا أشدت فيما بعد بحافظ ابراهيم واذا أنا أشدت بأحمد شوقي وانتقدت قبل ذلك ، وبعد ذلك أحمد شوقي وكذلك اذا أنا أشدت ببعض السياسيين ثم انتقدتهم ، أو انتقدتهم ثم أشدت بهم فنكل من الحاليتين - حالة الاشادة وحالة النقد - موقعه وأسبابه ومبرراته .

وانتقل بعد ذلك الاستفراد ، والاستبضاح وشرح المنهج والاسلوب والفلسفة والتحفيز من بعض السلبيات والالاحاح على مداواة بعض النقائص

وغير ذلك من الأمور التي استنفدت مامر من صفحات طوال انتقل الى بعض
دروس الموضوعات التي أراها ذات فائدة لمن يريد فهم أحداث سسنوات
ما قبل ثورة ١٩٥٢ والعودة بكثير من الأمور الى منابعها الأصلية وجنورها الأولى
وأحب أن أوضح نفسي بالنسبة لهذه النقطة فأقول اننى لا أخير من الموضوعات
الا ما أعتقد ان له فائدة تاريخية ووطنية وفي أحيان كثيرة تبدو اختياراتى معبرة
الى حد ما عن الموضوعات التي يتناولها الجزء الذى أكتب مدخله والحقيقة اننى
- وربما أكون فى ذلك المنهج أو فى ذلك غير متبع لأصول البحث العلمى وكما
سبق أن قلت غير مقيد بأنه أصول منهجية ، أو علمية سليمة ، لأننى لا أسعى
الى إعطاء دراستى تلك صيغة علمية محددة - اننى أرى الوقائع الخاصة بمرحلة
من المراحل الهامة ، أو الخاصة بجملة مراحل يربطها خيط واحد - أراها جزءا
واحدا لا يتجزأ ، بحيث لا يستطاع فصل فترة زمنية معينة عما سبقتها ، أو تلاها
بل اننى أرى الوقائع ، والأشخاص الذين لعبوا أدوارا هامة فى تلك المرحلة ،
بمناسبة جسم واحد له كيانه المستقل بل له حياته المستقلة أيضا .

وأنا - وعذرا لأسانذتى الكبار - لا أستطيع مثلا أن أكتب عن الثورة
العربية ويكون ما أكتبه مفهوما ، ومقبولا ، ومستساغا بدون أن أكتب عن
الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر ، قبل تلك الثورة
بسنوات عديدة .

أنا - وعذرا لأسانذتى الكبار - لا أستطيع مثلا أن أكتب عن الثورة
القرن يمكن أن يكون شافيا وواقيا مالم ننطرق فى الكتابة قبل ذلك الى السنوات
التي أعقبت دخول القوات البريطانية العاصمة المصرية فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

بل اننى اعتبر الكتابة عن ثورة ١٩١٩ دون التمهيد بالكتابة عن الثورة
العربية وما بين الثورتين (١٨٨١ - ١٩١٩) كتابة ناقصة . وكذلك لا أستطيع
أن أكتب - مثلا - عن حزب الأحرار الدستوريين الذى انشأ عام ١٩٢٢ دون أن
أكتب عن حزب الأمة الذى أنشأ عام ١٩٠٧ فما حزب الأحرار الدستوريين فى
نظرى الا امتدادا لحزب الأمة ، لا بأشخاصه وحسب وإنما بفلسفته أيضا .

وانطلاقا من هذا الفهم أبذل قصارى جهدى فى مدخل أى جزء من أجزاء
كتابى « سنوات ما قبل الثورة » لكى أقدم عسيرا مركزا لبعض الأحداث وبعض
الوقائع يمكن أن تفسر بعض ما حدث فى السنوات التى أكتب عنها بتفصيل
(أعلى السنوات من ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢) .

وفى بعض الأحيان أحاول أن أدعم هذا المدخل ، بما يمكن أن يسمى
- وعذرا لهذا التعبير غير العلمى - فاتح شبيهة يفتح القارئ الى الاستزادة من
المعرفة فيما يتعلق برؤوس الموضوعات التى أشير إليها فى كل مدخل وأرجو أن

يصدقنى القارئ القول اذا ما قلت ان انتقا. رموس الموضوعات تلك وما أراد
من مفاتيح يمكن أن تكون مدخلا لفهم محتويات الكتاب من أشق الأمور على
النفس وأن عملية الاختيار تلك تستنفد منى الكثير من الوقت والجهد .

وفى نفس الوقت ترانى - كصحفى - أحاول أن يكون كل ما أفهمه جديدا
بالنسبة لجمهور القراء ، بل بالنسبة للكثير من الدارسين والأساتذة اعتمادا
على مالى من وثائق لاتوجد عند الكثيرين . وأبدأ بالحديث عن فترة مظلمة
او شبه مظلمة فى تاريخنا ، حكم عباس باشا الأول ، وسعيد باشا وبداية حكم
اسماعيل باشا معتمدا على كنز علمى ثمين لا أعتقد ان له مثيلا ، عند كثير من
الدول والشعوب واعنى تقويم النيل لأمين سامى باشا الذى هو من خيرة
علمائنا الأجلاء وللتدليل على المكانة العلمية الفريدة ، التى وصل اليها أمين سامى
باشا فذكر أن الكاتبين لاينس مؤلف كتاب الجغرافيا الطبيعية للنيل وحوضه
اراد أن يعد بحثا من أبحاثه المختلفة ، فانتظر خمسة عشر شهرا ، الى أن يصدر
كتاب « مقياس الروضة » لأمين سامى باشا وكتب لاينس الى أمين سامى فى
١٠ أبريل ١٩٠٧ يطلب منه بروفة من كتابه . وكانت المطبعة الاميرية تقوم
بطبعه وفى ٣ فبراير ١٩٠٨ أعاد لاينس الكرة فكتب الى أمين سامى باشا يسأله
عن كتابه « مقياس الروضة » وعما اذا كان سينشره قريبا وهل من الممكن
الحصول على مسودة منه فى حالته الجاهزة . « لقد سبق لى - لاينس - أن
طلبت من سعادتك هذا الطلب من سنتين وحيث أنى لم أتمكن من الحصول
على الكتاب فقد أرجأت بعض مباحث لى عن الرياح الموسمية والأمل التكرم
علينا اما بصورة من الكتاب ، أو بنسخة من تجربة طبعه لأن تعطيل البحث
فى هذا الموضوع مما يدعو الى الأسف » الحاج جينس وتأخير كتابة بحثه عن
الرياح الموسمية لمدة سنتين لأنه يعرف ان كتابا سوف يستفيد منه فى الطريق ،
درس للقراء ، وللكتاب أيضا ، والمدير بالذكر - وهذا أيضا درس للكتاب
وللقراء - ان أمين سامى باشا رد على الكاتبين لاينس فى مايو ١٩٠٨ مؤكدا له
استعداده « لتقديم كل الملاحظات التى يطلبها حتى يتيسر لجنايبكم نشر مؤلفكم
حالا ، فالتمس - أمين سامى باشا - تعيين النقاط اللازمة لكى أبادر بالتفرغ
لاستخراجها من المجموعات التى أودعتها كتابى الذى يحتاج ظهوره الى وقت آخر
لانفرادى بالعمل مع كثرة أشغالى المدرسية - كان أمين سامى باشا ، ناظرا
لمدرسة الناصرية - وطروء المرض السابق اخطاركم به » وفى ذلك من صور
التعاون العلمى ، المثالى ما يجدر الاشادة به .

ويظهر أن لاينس - وكان مديرا لمصلحة المساحة ، كان بحاجة الى الكتاب
كله فانتظر حتى ١٨ فبراير ١٩٠٩ بعد أن عرف أن بالإمكان حصوله على نسخة
من بروفة الكتاب وقد ذكر لاينس أنه سيرحل عن مصر بعد ثلاثة أشهر -

من ١٨ فبراير ١٩٠٩ - وكرر الرجاء - في رسالة الى أمين سامي باشا -
في حصوله على صورة من الكتاب أو بنسخة من تجربة طبعه ، وقد أجيب لاينس
الى طلبه عن طريق أحمد حشمت باشا ناظر المالية ، وقد وصلت التجربة الى
لاينس دون مقدمة الكتاب ، فبعث يطلب المقدمة فأجيب أيضا الى طلبه ، وقد
قدم لاينس تقريراً عن الكتاب الى اللورد سيسل وكيل وزارة المالية مشيداً
بالجهود المخارق الذي بذله أمين سامي .

نموذج آخر لما ينبغي ان يكون عليه العالم ، العامل من دقة في البحث
وصبر في الدراسة وجلده عليها أيضا . فعندما عرف أمين سامي باشا ان صاحب
كتاب « النجوم الزاهرة » قد استشهد في بياناته الخاصة بالنيل ، بكتاب درر
النجوم وانه - أمين سامي باشا - لم يجد في كشف الظنون ذكر لمؤلف الكتاب
ولم يعثر عليه في مصر ، وبعد بحث طال أمده - أمين باشا سامي - علمت انه
يوجد في مكتبة داماد زاده ابراهيم باشا بالقسطنطينية فمازلت أجد في البحث
حتى اطلعت عليه وعلى كتاب كنز الدرر وجامع الغرر ، وكلاهما لأبي بكر
عبد الله بن أبيك صاحب صرخه الخ .

ويروى أمين سامي باشا ، كيف طلب من « عدة الاسلام وحجة السيوف
والأقلام وقنوة القادة العظام ووجهة الغزاة الفخام وسبيح الملة المولى
أحمد مختار باشا ، ممثل دولة الخلافة في القاهرة ، في كتاب له يقول فيه : انه
يقوم منذ سبع عشرة سنة في وضع كتاب يبحث فيه عن أحوال النيل وهو الآن
على شرف التمام ولم ادخر جهداً في تحريره بالأخذ عن أوثق المصادر بما حملني
على الرحلة الى دور الكتب بأوروبا لتصحيح بعض مسائله ، وقد وجدت في بعض
كتبها العربية بعض فصول عن كتاب يسمى درر التيجان ، علمت بعد انه يوجد
في إحدى مكاتب الاستانة المحلية في مكتبة داماد زاده ابراهيم باشا بجانب
جامع شاه زان فأتقدم الى مكاتركم مستمداً معرفتكم في تسهيل استعارتي إياه
لمدة لا تزيد على أسبوع من وصوله الى خدمة للتاريخ وللعلم الذي أنتم من أكبر
أنصاره . وقد تفضل صاحب السعادة العالم الجليل يعقوب أرتين باشا بأن
يتسلمه من دولتكم وأن ما نعهده فيكم من محبة العلم ، ومؤازرة أهله ، يطمع
كاتب هذه السطور في تحقيق أمنيته » ، ويرد أحمد مختار باشا برسالة الى
فضيلتو أمين سامي أفندي - فلم يكن أمين سامي قد حظي بعد بالبانشوية -
يقول فيها انه مع عظيم الأسف لا يمكنه مد يد المساعدة في هذا الأمر لأن إخراج
الكتاب من المكتبات ممنوع بحكم القانون ، ويقترح الغازي أحمد مختار باشا على
أمين سامي أفندي بالحضور بنفسه الى الاستانة وتصرفوا أسبوعاً من وقتكم لاتمام
هذه المهمة » ويتفق أمين سامي مع صديقه أحمد زكي باشا على السفر الى الاستانة
ومباشرة العمل هناك ولكن أحمد زكي باشا يقع - كما قال في رسالة له الى

أمين سامي مؤرخه في ١٤ أكتوبر ١٩٠٩ - في اخبولة نصاب غشاش كذاب من ضباط الجيش العثماني واسمه سعد الله بك عزت مأمور فتوغرافية أركان حرب فسلب مني ٩٠ جنيها (تسعين) وقدم لي أوراقا سأعرضها عليك وأضاع مني زمنا نفيسا ، والذي عرفني بهذا المحتال النصاب هو أمين الخاتجي الكتبي بالأزهر ، ومع ذلك فساخذ صورة للكتاب بالفتوغرافية على طريقتي .

درس آخر : لقد كتب ج ١٠ كريج مدير المساحة بمديرية الجيزة الى صديقه أمين سامي طالبا أن يتفضل عليه ببعض المعلومات عن كتابه الذي سيصدر بخصوص مقياس الروضة ، وهي : من أي زمن تبتدىء بياناً لكم ؟ وهل هي عن كل يوم ؟ هل عملت موازنة بين المقياس المتنوع المعروفة هناك ؟ هل يمكنني الاطلاع على تجارب الكتاب ؟ « مصلحة المساحة ، بمديرها الانجليزي ، نجري وراء كتاب تحت الطبع لمعرفة بعض البيانات التي يمكن أن تفيدها في عملها ، درس آخر : يقوم جناب لورد سيسل وكيل نظارة المالية بأبداء رغبة في مقابلة أمين باشا سامي ناظر مدرسة المعلمين الناصرية في السعاسة الحادية عشر من صباح «الغد» الاثنين الثامن والعشرين من شهر أغسطس ١٩١١ ، « وفي تلك المقابلة يعرض وكيل وزارة المالية أن تقوم نظارة المالية بشراء أصل كتاب تقويم النيل ولكني - أمين سامي باشا - رأيت مع تقديم شكرى لجنابه أن يسمح لي أن أقوم أنا بنفقات طبعه على حسابي حفظا لكيانه الأصلي كما وضع بدون تصرف في موضوعاته العلمية ، وملاحظاته التاريخية ٠٠ » وبعد ذلك الاستطراد الذي استغثت منه أنا شخصيا أنتقل الى مهمة أخرى وهي اختيار بعض رموس موضوعات وأرى أنها هامة للغاية ، كما أنها أيضا صعبة للغاية وسنلتزم دوما بنصوص ما ورد في الكتاب :

● ٢٩ ذى الحجة ١٢٦٤ : مديرية المنوفية : طلبا لرفاهية الأهالي كان محصول الكتان بمديرية المنوفية يورد للاشوان (ج شسونة) الاميرية بسمعه المعلوم ولكن ظهر بعد البحث ، والتلقيب ان هذا الصنف اذا لم يورد في الاشوان ويباع بين اصحابه يكون أفيد وأولى لراحتهم ورفاهية الرعية لذلك قرر المجلس المنعقد يوم الأربعاء ٢٩ ذى الحجة في القلعة ، ان يرخص للأهالي في بيع محصولهم كما يريدون ، وقد وافق لدينا اتباع ذلك .

● وكان مجلس الجهادية قد سبق له في ١٥ ذى الحجة ١٢٦٤ أن بحث موضوع تأهيل وزواج العساكر وكيف تجاوز الموضوع حده قصار العساكر يتركون خدماتهم ، ويهملون وظائفهم ايركنوا الى الزواج غير مباينين بواجباتهم العسكرية فصدر أمر بمنع زواجهم ولكن لوحظ أخيرا أن العساكر المواطنين على أعمالهم ، والمطيعين لضباطهم والمتعاونين للتعليمات والنظافة والمتمازين بين

أقرانهم بهذه الصفات لو أجزى لهم الزواج يكون ذلك مكافأة لهم وسببا لسمى باقي اخوانهم في تهذيب الأخلاق لينالوا ويستحقوا هذه الرخصة فتنتشر الأخلاق الحسنة ، والفضيلة بين أفراد الجيش فبناء على ذلك قرر المجلس (مجلس الجهادية) هذا الترخيص .

● عدد المدارس ٨ (المبتديان - الفروزة الأميرية ، الاسن والمحاسبة ، السوارى بالجيزة ، الطوبجية بطره ، الطب والصيدلة والولادة ، المهندسخانة ؛ الرسالة المصرية الى أوروبا) وكانت الميزانية ٥١٦٢٣ جنيها و ١٦٠ مليما للعلم ، كان عدد التلاميذ فى أيام محمد على ٩٠٠٠ تلميذ . وكانت ميزانية التعليم ٨٨٣١٥ جنيها .

● فى ٢٢ ربيع الثانى ١٢٦٥ صدرت ارادة الكتخداى مصر نقول : كان ولى نعمتنا والدنا الكبير قد اتخذ جميع اراضى الحكومة تحت ادارته باعتقاد أن هذا يكون باعنا لرفاة الأهل من جهة ويوافق مصلحة الحكومة من ناحية أخرى ولكن تحقق أخيرا أن الخلق (يعنى الشعب) نظروا وانزعجوا من هذا القرار خصوصا مسألة المعز والتلفيات فانها سببت سجننا لبعض المأمورين وقضت بمنزل مأمورين آخرين فبناء عليه قررنا أن نحفظ الجفالك والتفتيش لأفراد أسرنا وأن نترك الأراضى الأميرية الباقية حرة وابطال تقاسيط الديون ورأينا من المناسب تسهيل الدفع أو تعطى للمتعدين ، وقد حررنا هذا لكم للمبادرة بتنفيذه .

● ارادة أخرى للكتخدا : كانت صدرت ارادة مخصوصة من جانب الحكومة بمنع الأهل من وقف أملاكهم ولكن ظهر أن هذه الارادة خاطئة ليكون كل شخص حرا فى وقف أملاكه حسب حكم الشرع الشريف المحمدى ، ولا يتعرض له أحد ولا يمنعه وقد أصدرنا أمرا هذا لتعلنوه لل مقامات اللازمة لتنفيذه (٢٥ رمضان ١٢٦٥) .

● ارادة أخرى لمحافظ مصر السابق : حسن باشا (١٢٧٢) بينما كنت أملا ، ومنظر منك الخدمات الحسنة اذ سمعت ، وعلمت انك تعودت الدخول لمحل مأمورك بين الساعة الثالثة والرابعة والخروج فيها بين التاسعة والعاشر مرارا وامرأ اوقاتك فى مطالعة الكتب والقيام بأداء الصلاة فى نصف النهار وهذا المنهاج قد سبب تأخير الأمور الواقعة ، وتمويقها وقضى بتجميد زيادة عن مائة وخمسين قضية ، وحيث ان أمور ومصالح العباد عندى أقوم ، وأهلا من كل شئ كما آكدت لكم مرارا وتكرارا ونهت عليكم شفويا وتحريريا ، وحيث أن حركاتك هذه تمنعك عن مواصلة رؤية وتسوية أمور العباد التى هى أفضل من العبادة . وهذا مخالف للأصول وحيث انى لا أرضى

بقاء المصالح الأميرية الوافدة ودعاوى وخصومات الأعيان والرعية مرمية ومتراكمة على بعضها ولا أريد أيضا قبول واستخدام الأشخاص الذين يقبلون ويروجون هذه الأحوال فبناء عليه ، ولوقاية دعاوى ومصالح العباد من ورطة التأخير والتعويق ، الذى هو دائما من منظوري ولتوسيع المجال لكم عرضا وطولا لتلاوة الكتب يجب ان تمشحوا لمنزلكم وتقيموا فيه ناعما مستريحا ، لذلك حررنا لكم هذا لاتباعه .

● واردة تالية لأدهم باشا محافظ المحروسة الجديد (١٥ ربيع الأول ١٩٧٢) تشير الى ما قام - حسن باشا وما ورد ذكره - تقريبا - فى الارادة الأولى ، وتقول الارادة أيضا : « بناء على امرته - حسن باشا - بترك الخدمة السابقة للاستراحة فى منزله ليتفرغ لقراءة الكتب » وتطلب الارادة من المحافظ الجديد « عندما تحاط علما بالارادة الجديدة يجب أن نبادر بالذهاب الى محل مأموريك فى البعاد اللازم وأن تبانر رؤية وتسوية المصالح والأشغال أولا باول ، وأن تبدل أقصى مجهودك لازالة القضايا المتراكمة فى أقرب وقت وفرصة وأن تستجلب لطرفنا الادعية والأئنية الحيرية وتجنب من الحركات والحالات الجالبة للندامة وقد حررنا لك هذا لاتباعه .

● من بيان الضبط والربط الداخلى من المدارس : يجب على التلاميذ اظهار الاحترام والطاعة لناظر وأساتذة ومساعد أساتذة المدارس للمحققين بها ويجب على التلاميذ المصريين الامتثال واحترام الأوقات المخصصة للتلاميذ الفرنسيين بخصوص الأكل والنوم ، والدخول الى مجال الدروس وكافة الحركات ، وكل تلميذ مصرى يخالف هذه الأحوال يجازى بالتوقيف فى المدرسة ويمنع من الخروج للفسحة ، وبيات التلاميذ فى الخارج ممنوع منها باتا مهما كانت الدواعى والتلاميذ مسئولون عن الأشياء والكتب وسائر أدوات التدريس ، الموجودة فى عهدهم وبناء عليه يكلفون بتعويض ما يتلقونه ولا يجوز ادخال أى رسم ، وتصوير وكتاب الى المدرسة بدون أمر الناظر وإذا خالف أحد هذا الأمر يعاقب بمصادرة الأشياء التى أدخلها وممنوع بالمرّة احراز التلاميذ لورق اللعب والزهر (زهر الطاولة) وسائر أدوات اللعب والبخت ممنوع ، كما أن ادخال المأكولات وأنواع المشروبات للمدرسة مثل النبيذ والعنبرية أيضا ممنوع وجميع الأشياء والمحطبات والطرود الواردة بأسماء التلاميذ لا تسلم قبل نظر اطلاع ناظر المدرسة عليها ولا يسمح لأحد من التلاميذ الخروج من المدرسة بأية حجة أو وسيلة خلاف أيام الآحاد وأيام العطلة التى تقرر بمعرفة دار العلوم ، ومن أجل النظافة والحرص على الصحة ، يعطى لكل تلميذ صابونة بسعر ستين سنتيما كل ١٥ يوم ، وكل شهر يجرى قص الشعر ، مرة ، ولابد من اجبار التلاميذ على أخذ حمام ساخن كل جمعة فى موسم الصيف بخلاف الحمامات الباردة واجبار التلاميذ على أخذ حمام ساخن كل خمسة عشر يوما فى موسم

الشتاء : كل هذا على حساب المدرسة أما العطريات ومواد الزينة السائرة التي تؤخذ من المزينين (الحلاقين) فيسوى حسابها من طرف التلاميذ . أما لزوم الهيئة والضيافة فهي سترة مفتوحة من الامام من الجوخ الأزرق ، وبنطلون من الجوخ الأزرق ، وصديري من الكازمير الأزرق بأزرار صفراء : هذا في الشتاء ولا يجوز تبديل تلك الكساوى من طرف التلاميذ بأى عذر وحجة ، وفي الصيف : الكسوة عبارة عن سترة مثل السترة الشتوية وصديري أبيض من منسوج الببكة وبنطلون أبيض من منسوج الببكة .

والحذاء من الجلد اللامع وغير اللامع ، الأسود لموسم الشتاء ، واسفارين .
يعنى وجزمة مكشوفة من الجلد اللامع وغير اللامع لموسم الصيف .

ويلبس التلاميذ فى داخل المدرسة مريلة ستجائية اللون ، ومفتوحة من الامام من منسوج الكندير فوق ملابسهم العادية ويتحزمون عليها ويلبسون بنطلونا من النسيج عينه .

● ومن بين الارادات أيضا ارادة فى ٧ شوال ١٢٧٥ موجهة الى ناظر المالية محمود باشا تتضمن أن امتيازا للمسيو برسه بخصوص طحن الدقيق بواسطة الواوبر مدة خمسة عشر عاما قد منحه والدنا ساكن الجنان ، وقد باعه برسه ، لبرتلا وحيث اننا قد اشترينا الامتياز المذكور بمبلغ أربعين ألفه فرنكة مصرى بشرط تسديد المبلغ فى مدة خمسة عشر شهرا من تاريخ امرى مع تسوية ستة فى المائة ربعا لحين اتمام سداده ، فبناء عليه قد اقتضت ارادتى اعطاء المسيو برتلا تحويلا على الخزنة بهذا المال حسب الأصول الجارية .

● وفى ٢٠ ربيع الثانى ١٢٧٩ يصدر الوالى أوامره الى أحمد شفيق بك ناظر المالية نصه : اقتضت ارادتى صرف مبلغ خمسة وعشرين ألف فرنك من خزنة المالية وارسالها الى ديوان الخارجية لتوصيلها الى قنصل فرنسا العام وهذا احسان منا واعانة لبناء المستشفى المقرر انشاؤه فى بندر السويس .
لأهالى البلاد والاجانب على السواء ، واردة أخرى لأحمد رشيد بك أيضا بخصوص اعفاء شركة المساجرى امبريال من دفع الجمارك على كل المهمات الواردة .
والمهمات والأدوات التى مستحضر من داخل القطر المصرى ، لعمل الحوض المذكور على السكة الحديدى لغاية بندر السويس مجانا أيضا فلذلك يجب ان تبادروا بمخاطبة وكيل مصلحة السكة الحديد وأمين الجمرك لاجراء مقتضاه على الوجه المحرر .

● وارادات أخرى متنوعة ، امر كريم لمحافظة مصر (٥ ربيع الأول ١٢٩٠) منطوقه : اقتضت ارادتنا أن منزل سليم باشا فتحى السابق مشراه للميرى الكائن بجهة الأربكية قد صار تسليمه لاجماله مدرسة الى الخواجات .

وعلى هذا ينبغي تسليم المنزل المحكى عنه - وأنا ألزم دوما بالنص - لديوان المدارس وإرادة أخرى الى ديوان المدارس منطوقها : بناء على ما عرضتموه !! شفها عن لزوم تخصيص محل لاجماله مدرسة الى الخواجات قد اقتضت ارادتنا أن يخص ذلك منزل سليم باشا فتحتى السابق مشغره للميرى . الخ .

● وأمر الى دولتو حسن باشا مخوم الحضرة الخديوية (٦ ربيع الأول ١٢٩٠) منطوقه : قد أحسنا اليكم بمبلغ خمسة وثلاثين ألف جنيه انجليزى برسم تدارك ومشتري المفروشات والموبيليات اللازمة الى السراى التى اعطيناها اليكم حتى انه بمصرفكم تجروا مشتري المفروشات والموبيليات المذكورة حسبما تريدوا !!!

● وأمر آخر فى نفس التاريخ الى دولتو المشار اليه منطوقه : بما أن المنزل الذى أعطى الآن الى أخيكم حسين باشا بامكندرية يساوى ثمنه تقريبا خمسة وثلاثين ألف جنيه والمنزل السابق أعطاه لكم بذلك الطرف يساوى تقريبا خمسة وعشرين ألف جنيه ، فلأجل المساواة قد أحسنا اليكم بمبلغ عشرة آلاف جنيه نقدية تكميلا لقيمة منزلكم حتى انه يكون مساوى قيمة منزل أخيكم .

● فى ٢٩ شعبان ١٢٩٠ صدر أمر كريم للخاصة الخديوية منطوقه : حيث ان كانت - فى الأصل هكذا - الموجودات والمفروشات والموبيليات والفضيات وسائر ما تحل عليه داخل سرايات الجيزة ، وعابدين ، والرمل من كلى ، وجزئى هو ملكا !! للثلاثة هوائى حرمنا برنجى وإبكجى وأوجنجى بالمساواة بينهم ، فاذا كان من ذلك شيء يكون أمانه ليست مخصصة ، فتجرى خصمها وقيد تلك الموجودات بدائرة قامليتنا بأسماء المشار اليهم وأصدرنا أمرا هذا لكم لتعلموه ، وتجروا مقتضاها كما هو مطلوبنا ا حاشية : هذا وقد أعطينا وملكتنا الثلاثة سرايات المذكورة ، وهم عابدين والرملة والجيزة الى الثلاثة هوائى حرمنا (١ جى ، ٢ جى ، ٣ جى المشار اليهن عنه بالمساواة فيلزم طلوع الحج بأسمائهن » .

ويظهر أن الخديو اسماعيل باشا كان يرقم زوجاته ، زوجة رقم ١ الخ .

● وفى ٨ شعبان ١٢٩٢ صدرت ارادة لناظر المالية بتخصيص مرتب قدره خمسمائة كيس فى الشهر لحضرة صاحب الدولة أختنا مصطفى باشا فاضل ومرتب آخر قدره خمسون كيسا لثلاثة من صاحبات العصمة زوجاته المحترمات ومثل ذلك خمسون كيسا لعثمان بك المتاهل وخمسون كيسا لكل من كريتيه المصوتتين نازلى هانم وعزيرة هانم . وقد أصدرنا بحريتنا اللازمة

فى هذا الباب الى صاحب السعادة كبورق بك صرافنا بالاستانة لقيدهم على هذا الترتيب ابتداء من شهر سبتمبر الحالى .

● واردة للردار راتب باشا (٢٧ ذى القعدة ١٢٩٢) تقول ان مخدومنا حسن باشا قد توجه اليكم ليشتري فى الحرب الدائرة بين حكومتنا وبين الملك حنا ملك الحبشة وانه سيكون برتبة الميرلاى ضمن هيئة اركان الحرب ، فيناه عليه يجب ان تستصحبوه معكم دائما فى الموقع الذى تنتقلون اليه ، وحاشية للارادة السابقة تقول : نحيطم علما ان الميرلاى يوسف شهدي بك سيلزم مخدومنا المشار اليه (حسن باشا) بوظيفة ياور وادوارد زهران افندى بوظيفة كاتب . فلذلك لزمت التحشبة (من الحاشية) .

● ويصدر الخديو امرا كريما لوزارة المالية (٢١ شعبان ١٢٩٣) : بناء على امرنا الصادر لدولتكم شفعاها حررتم الى طرف الاستانة بضميمة مائتين وخمسين ليرة عثمانلى على مرتب عفتلو نازلى خانم كريمة المرحوم مصطفى فاضل باشا لابلاغ مرتبهما (شهرى) خمسمائة ليرة عثمانلى اعتبارا من اول شهر جوينو سنة ٧٦ ونزوموا استحصال امرنا الرسمى للاعتقاد بموجبه ، وحيث ان ما حررتموه بالأحرى على هذا الوجه هو من مقتضى ارادتنا فلزم اصداره لدولتكم اعتمادا لما ذكر . ثم امر كريم آخر فى نفس التاريخ باعتماد مبلغ ٤٢٢١ قرشا ، ٣٦ فضة صرف من محافظة الاسكندرية فى اجر عربيات وعربيات كارو ، لزوم فاميلية وعائلة المرحوم مصطفى فاضل باشا ولزوم خليل باشا يكن ، واخوته وعائلاتهم لكون هذا المبلغ قيد بعهد المحافظة ، يرأى التصريح بما يجرى نحو سداده ، وحيث انه من مقتضى ارادتنا خصم المبلغ المرقوم بأبعادية المحافظة المذكورة على طرف الديوان والمراجعة على اوراقه بالمالية والوقوف على صحته حسب الاصول فأصدرنا امرنا هذا لدولتكم وطبه الانهى والاوراق المتعلقة به .

البلخ :

مليم جتية

١٩ ٢١٢٣ اجر عربيات ركوب وعربيات كارو فى نقل فاميلية وعائلة المرحوم مصطفى فاضل باشا من محطة السكة الحديد باسكندرية الى الرمل عند توجههم من المحاروسمة بناء عليها ما تصرح به من المينة .

٣٠ ١٢١٨ أجرة عربيات فى نقل عفتلو نازلى خانم كريمة المرحوم المشار اليه من الرمل الى الترسانة عند سفريتها للاستانة مع اتباعها بناء على طلب نصرى بك .

٢٧ ٧٧٩ اجر عربيات ركوب وعربيات كارو ولزوم خليل باشا يكن واخوته ، وعائلتهم وعفشهم من الترسانة الى محطة السكة الحديد على تصريح المينة .

● وثائقى - بعد تلك الجولة السريضة فى أكثر من ١٥٧٥ صفحة من تقويم النيل - الى الحديث عن مظاهرة عسكرية لصرف مرتبات ثمانية عشر شهرا تأخر صرفها لعامة المستخدمين بنواتر الحكومة فى ٢٥ صفر ١٢٩٦ - ١٨ فبراير ١٨٧٩ وتحت ذلك العنوان جاء ما يلى : أخرت الحكومة صرف المرتبات لمستخدميها هذه المدة الطويلة فادى ذلك الى غاية ما يخطر بالبال من شسظف العيش ، وضنك الحال ، وغليان الصدور ، ولكن شدة الحكومة واعتمادها على قوتها العسكرية فى كتم الأفواه وابعاد كل متذمر . عن دائرة الوجود ظلت الحال على ما هى عليه من السكون الى أن شكلت وزارة نوبار باشا المختلطة فدخلها عضو انجليزى للمالية هو ريفرس ، وعضو فرنسى هو دوبلينير للأشغال وفى هذا الوقت كان البكباشى لطيف سليم أفندى صهر شاهين باشا ناظر الجهادية مزمعا بمدرسة أركان الحرب والقائمةام سميد بك من قداماء تلامذة مدرسة ،مان سير بفرنسا فاجتمع هذان النابهان العريقان فى الحرية بشهم ثالث هو محمد أفندى صالح قومندان مدرسة البيادة وحرروا عريضة لرئيس الوزراء يترحون فيها ما وصل اليه حال الضباط من سوء الحال بسبب تأخر المرتبات فى هذه المدة الطويلة وانتشر ذكر هذه العريضة فى الجيش وجاء الضباط لوضع امضائهم عليها بتكنة المدارس الحربية بالعباسية ، وتم الاتفاق بين الجميع على تقديم العريضة لجلس النظر وعلى أن يكون محل اجتماع الضباط ساحة الشيخ عبد الله مارين بميدان عابدين وعلى أن يأخذوا معهم بعض أعضاء من مجلس شورى النواب فاجتمعوا من كل صوب فى تلك الساعة متقلدين سيوفهم ، وخطب فيهم لطيف باشا حاثا على الاتحاد ، وضبط الناس ثم ساروا قاصدين ديوان المالية ولما بلغوا شارع الدواوين لمحوا عربات نوبار باشا وولسن وآخرين مارة بالنظار فاوقف الضباط العربات ، وتولوا تسييرها وإعادةها الى الديوان ثم حاصروا ديوان المالية من جميع الجهات من الداخل والخارج وقدموا العريضة ، وبعد قليل حضر اسماعيل باشا خديو مصر ودخل المالية تتبعه فئة من جنود الحرس تجمعت خلف الضباط محيطة بهم ثم أشرف الخديو على الضباط وطلب منهم الانصراف والحو فى صرف المرتبات وتلكتوا فى الرجوع فإشار الخديو إشارة بيده لقائد الفئة فاطلقوا بعض طلقات نارية بلا رصاص تنبيهها وادهايا فتفرق الجميع ، ثم أمر بإلقاء القبض على نحو عشرين ضابطا وإرسالهم الى الطوبخانه مسجونين بها منهم لطفى سليم باشا وسعيد نصر باشا وقومندان مدرسة السوارى وقومندان مدرسة البيادة والطوبجية ثم زاد الخديو فرق العباسية للتهدة لحواظهم فقال الضباط بلسان واحد : « اننا لن يهدا لنا بال الا اذا أطلقتم سراح اخواننا وصرفتم مرتباتنا » فوعدهم خيرا وعاد ، ثم شكلت الحكومة مجلسا عسكريا لمحاكمة الضباط وتدخلت القناصل فصدر الحكم بالبراءة .

● روى السير ويفرس ولسون ما جرى قائلا : أصبح موقف الوزارة حرجا ، فالمالية خاوية لأن القرض الذي أريد الحصول عليه من آل روتشيلد لم يتم معه وما كان ليتم قبل التثبيت من الضمانة الكافية ويضاف الى ذلك أن تحويل أملاك الخديو أى جعلها صالحة لضمان هذا القرض قد وقف فى سبيله بعض العوائق ، وأصر آل روتشيلد على أن تكون الأطميان خالية من كل مانع وفى الوقت نفسه قد تواردت المطالب على الوزارة وقد اتفق أن كثيرين من القناصل وجهوا الى النظارة كثيرا من اللوم لما راوا الدولة مضطربة الى حد أنها لم تستطع أن تدفع مرتبات الموظفين ، ويروى ولسن : أن النظارة عمدت الى انقاص الجيش الذى كان عنده - بمقتضى فرمان - ١٨ ألف جندي وإلى إلغاء البحرية تماما وانقاص الجيش الى سبعة آلاف ولقد قوبل - ولسن - هذا الانقاص بالارتياح فى الجيش نفسه فكثير منهم سر بعودته الى قريته واعفائه من الخدمة الاجبارية ، وما أسف أحد سوى بضع مئات من الضباط استغنى عن خدماتهم وبذلك حرموا من مرتباتهم .

● ويروى ولسن أن الخديو استفاد من كل تلك الاجراءات بعد أن رأى النظارة تهاجم من جهات متعددة حتى أخذ يستعيد سطوته الأولى وما بعث فيه هذا النشاط أن طائفة الأفاكين الذين حوله أخذوا يحسنون له استرجاع نفوذه لترجع اليهم أيامهم الألى ولتعود اليهم مصالحهم التى فقدوها والذين ساءهم إلغاء السخرة وإنشاء مصلحة المساحة وجباية الضرائب على نظام ثابت .

وقد استدعاني - ولسن - الخديو فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ الى عابدين واستبقائي فى حضرته زمنا طويلا ثم استأذنته وتوجهت الى المالية ، وبينما أنا فى الطريق إذ لمحت عن كثب طائفة من الضباط بعربة نوبار باشا يهددونه بالقتل فسارعت اليه ثم ركبت معه فى العربة وطوقته بذراعى فوقيته وقم السيوف عليه ومع هذا أصابنى بعض الأذى . ولبثت معه حتى وصلنا الى وزارة المالية محاصرين مدة ساعتين ثم انتشر الخبر بسرعة البرق فاسرعت الى زوجتى ولما بلغت نظارة المالية منعت من الدخول وزجرها بعض العساكر فلم تدخل بهم ودخلت بعد أن أصيبت بضربة على ذراعها كانت تتالم منها ولما وصلت الأبناء الى الخديو ركب فى حرسه ومعهم قناصل الدول والنظار وجاء الى وزارة المالية فوجد الهياج والصياح بالفين حدهما وكان هذا الصياح مصدره الضباط الذين تأخر صرف مرتباتهم فاخترق الصفوف ثم جاء الى حجرتنا فى نظارة المالية ، ولما مد يده لمصافحتى قبضت يده عنه لأن الشك خالجنى فى أن ما أصاب نوبار باشا اما باغرائه واما بأقراره وحينئذ قال سموه : سأذهب اليهم لكى أكلهم ، فخرجنا وراءه ولما أشرف عليهم من السلم خطب فيهم بلفظ الأمر الناهى فهذا روعهم قليلا غير أن أحد الضباط خرج من بين الجمع وأمسك بمعطف الخديو

وفاء بلغة بذينة فتقطب وجه الخديو واصدر امره من فوره باطلاق النار فتفترق الجميع وانتهت الحادثة ، أما ما لحقنى من الاذى فقد جاء سمو الامير حسن فى ٢٥ فبراير ١٨٧٩ بصفته سردار الجيش الى دار السفارة البريطانية وكان جاضرا وقتئذ المستر فيغان وعدد من الجالية الانجليزية فوقف سمو الامير وأعرب الى بالنيابة عن الخديو والجيش المصرى عن أسفه على ما فرط من رجال الجيش وما أصابونى من الاذى وما يجعل ذكره أنه ثبت فى ذهنى أن أحد الضباط الذين هاجمونا كان عرابى باشا ولما أحس نوبار أنه غير مرضى عنه من الخديو وأن ممثلى الدول لا يعطفون عليه قسم استقالته وبهذا تمت الخطوة التى أرادها الخديو لادراك غرضه اذا خرج أقوى عنصر فى الوزارة ، وأراد الخديو أن يكون خاطرا للنظار ، فلم يجد موافقة منا وبعد أخذ ورد استقر الرأى على تعيين ولى العهد توفيق بشرط أن الناظرين (الوزيرين) الانجليزى والفرنسى لهما حق المنع فيما تريد الحكومة اجراءه ، وقد تبين أن تعيين الامير توفيق مكان نوبار لم تكن الا خدعة ومهزلة ، فقد ظهر لنا أن الخديو لا يريد الإبقاء على عنصر أجنبى فى النظارة وقد تحقق له ذلك بعد أن كلف شريف باشا بتشكيل نظارة وطنية بحيث يكون أى وزير أجنبى .

● من الأسرار الخاصة بخلع الخديو اسماعيل باشا أن انجلترا وفرنسا اتفقتا على رفع اسماعيل باشا من مركزه وأن مسيو ترتلو قنصل جنرال فرنسا قابل الخديو نيابة عن الدولتين وبلغه ما اتفقت عليه الدولتان من ضرورة تنازله فآخبره اسماعيل باشا أنه مولى من قبل السلطان وليس للدولتين شأن فى أمر تعيينه فآخبره القنصل بأنه اذا تأخر فى قبول اقتراح التنازل عن العرش فإن من سيتولى بعده لن يكون ابنه توفيق باشا ولى العهد ، وانما سيكون دولة حليم باشا ، ورفع الخديو الأمر الى السلطة العليا ، فوافقت على اقتراح الدولتين لأن اسماعيل كان قبل ذلك قد شرع فى تشييد مدرعتين من أكبر المدرعات بمعامل انجلترا وعند اتمامهما بلغ دولة حليم باشا الباب العالى مساعى اسماعيل باشا واستعداده للمحاربة فطلب الباب العالى بوساطة سفيره فى انجلترا وضع يده على المدرعتين وارسلتهما الى الامستاتة وزاى اسماعيل باشا أنه لا مناص من الرضوخ لأمر بريطانيا وفرنسا فوافق على التنازل ، وأعد نفسه للرحيل وكان لخروجه من قصر عابدين أسف وحزن لمريمه ولجواريه ولتوحيه وآل بيته ، ولما وصل الى المحطة ووجد الأبسطه والطنافس مفروشة الى أن يطأها ، وودع ذويه وأهله ، ولم يطأ فى محطة القبارى ما فرش من طنافس وأبسطه .

وقد روى سير ولسن فى مذكراته أنه غادر الاسكندرية بعد خلعه بيومين مع كثير من الأبهة والعظمة ، وقد ظن الناس أنه حمل معه مقادير كبيرة من النقود ، ولكنى أعتقد غير هذا ومع أن حكمه كان مصحوبا بالقسوة ، والعنف فلم يكن هناك شك فى أن الشعب أسف على خلعه ولو أنه عاد ولسن -

لتقبلوا حكمه بارتياح وانشرح لأنهم كانوا يؤثرونه على أى حاكم آخر منهم — ولو جاء بمنفعة لهم — يستند إلى إدارة أجنبية ، وقد وجدته فى منفاه يستقد أن أكبر أسباب خلعه تصريح انجلترا فى برلمانها وموقف مبتليها فى مصر ومما هو جدير بالذكر أنه احتمال مصيبة خلعه بصبر وجلد ، فكنت — ولسن — أراه فى باريس ولندن هائبا باشا وما سمعته يقول كلمة سوء فى أحد من الذين سمعوا فى خلعه الا واحدا كان يظنه مخادعا له وفى الحق أن كثيرين من الذين انتفعوا منه وشملتهم نعمته قبلوا له ظهر المجن ولم يظهروا شيئا من العطف والاعتراف بالجميل .

● واستاذن فى أن أنقل هنا — فى هذا المسخل — نص قانون الانتخاب الذى صدر فى ٦ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ (٢٥ مارس ١٨٨٢م) لا تشيء الا للتدليل على أن مصر ، فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، كانت أسبق بكثير من الدول الأوروبية فى تحقيق الحياة الديمقراطية السليمة .

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن حق الانتخاب لكل مصرى من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولودا فى مصر أو متوطنا أقام فيها مدة لا تنقص عن عشر سنوات على شرط أن يكون بالغا من العمر احدى وعشرين سنة كاملة وأن يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش مبرى فى السنة ولا يكون فى حال من الأحوال المعينة فى المادة الرابعة والخامسة من هذه اللائحة .

وتنص المادة الثانية على ما يلى :

من كان عليه من أرباب المائلات هذا المقدار من المال الأميرى عن أطبسان أو عقارات يمتلكها وإن كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب .

أما المادة الثالثة فتتنص :

يثبت حق الانتخاب لمن يأتى ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر ، وهم :

أولا : العلماء الحائزون رتبة التدريس أو المشهورون بصفة العالمية .

ثانيا : القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين .

ثالثا : حاخامات الاسرائيليين .

رابعا : المدرسون فى المدارس المبرية والمكاتب الأهلية والحائزون للشهادات العالمية .

خامسا : أرباب الوظائف الملكية سواء كانوا فى الوظائف أو متقاعدين .

سادسا : ضباط العسكرية سواء كانوا فى الخدمة أو مستقاعين
أو متقاعدين •

سابعا : وكلاء المرافعات (الأقوكاتية) المقبولون فى المجالس النظامية

ثامنا : الاجزائية والأطباء والمهندسون •

وتنص المادة الرابعة :

المنتخبون لدولة أجنبية لا حق لهم فى الانتخاب •

أما المادة الخامسة فتتضمن على : يحرم من الانتخاب من يأتى ذكرهم ، وهم :

أولا : الفاقدون للحقوق المدنية أو السياسية وهم الذين صدرت عليهم أحكام نهائية من المجالس النظامية بالأشغال الشاقة أو الدنيشة أو بالنفى أو الإقامة فى الليمان أو بالسجن ستة شهور لجناية أو حكم عليهم بارتكاب سرقة أو خيانة أو احتيال أو إضاعة مال الميرى أو انتهاك حرمة الآداب والأديان أو طردوا من الخدمة الميرية بحكم أو قرار من أحد المجالس النظامية •

ثانيا : المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر أو بغرامة تقوم مقام هذه المدة لوقوع مخالفة منهم فيما يتعلق بالانتخاب على مقتضى أحكام هذا القانون •

ثالثا : الذين حكم عليهم بالافلاس ولم يسيغوا شرف أسمائهم •

رابعا : الذين كانت لهم بيوت للعب القمار أو الفحشاء أو خدموا فى تلك البيوت •

وجاء فى المادة السادسة :

يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائبا على مقتضى هذا التقسيم وهو :
للقاهرة عشرة نواب ، وللإسكندرية أربعة ، ولكل من دمياط ورشيد والسويس
نائب على حدة ، وبورسعيد تتبع دمياط والإسماعيلية الشرقية والعريش
والسويس ، وللمديرية القليوبية أربعة : اثنان عن مركز قليوب ، وواحد عن كل
من مركزى شبرا وطوخ ، وللشرقية ثمانية : واحد عن بندر الزقازيق ، واثنان
عن مركز بلبيس ، والبقية عن باقى المراكز • وللمديرية الدقهلية ثمانية :
واحد عن المنصورة ، واثنان عن مركز ميت غمر ، والبقية عن باقى المراكز ،
وللمديرية المنوفية تسعة : اثنان عن شبين ومركز سبك ، واثنان عن مركز تلا ،
وللمديرية الغربية أحد عشر : واحد عن طنطا ، وواحد عن المحلة الكبرى وسمنود ،
والبقية من التسعة للمراكز لكل نائب وكل مركز يتبعه بندر • والبرلس يتبع
شربين • وللمديرية البحيرة خمسة : واحد عن مركز دمنهور وأبو حمص وبندر
دمنهور ، والبقية لباقى المراكز لكل مركز نائب • وللمديرية الجيزة أربعة : واحد

عن بندر الجزيرة وقسم البدرشين ، والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم نائب •
 ولديرية بنى سويف أربعة : اثنان عن قسم بنى سويف وبندر ، وواحد عن
 قسم ببا ، وواحد عن قسم الزاوية • ولديرية الفيوم ثلاثة : واحد عن البندر ،
 والاثنان الباقيان عن القسمين • ولديرية المنيا سبعة : واحد للبندر ، واثنان
 لقسم قلو صنا ، وواحد للفشن ، وواحد لقسم بنى مزار • ولديرية أسيوط
 تسعة : واحد للبندر ، واثنان لقسم ملوى ، والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم
 نائب • ولديرية جرجا سبعة : واحد عن بندر سوهاج ، واثنان عن قسم طحطا
 والبقية عن باقى الأقسام ، ولديرية قنا خمسة • واحد عن البندر : والبقية
 عن الأقسام ، ولديرية اسنا أربعة : واحد عن البندر وقسمه ، وواحد عن قسم
 السلمية ، وواحد عن ادفو ومعاونة أسوان ، وواحد عن حلفه ، ويكون لقبائل
 العربان ثمانية نواب : اثنان من عرب المنيا ، واثنان من عرب البحيرة ، واثنان
 من عرب الشرقية ، واحد من عرب القليوبية ، وواحد من عرب الفيوم •
 ولحافظات السودان ومديرياتها اثنا عشر نائبا •

ولا يجوز فى جميع الأحوال انتخاب نائب من مركز عن مركز آخر فى
 مديرية واحدة ولا انتخاب نائب من مديرية عن مديرية أخرى عدا القاهرة والمدن
 والمحافظات •

وحددت المادة السابعة : دوائر للانتخاب على مقتضى المادة السابقة ونشأ
 فى كل دائرة جدول يتضمن أسماء الذين يحق لهم الانتخاب فى حدود تلك
 الدائرة •

ونصت المادة الثامنة على : بلاد المديريات كل بند يبلغ عدد الذكور من
 أهله خمسمائة نفس فما فوق يكون له دائرة انتخاب تخصه ، والبلاد والعرب
 والكفور الصغيرة تضم جملة منها بعضها الى بعض ، بحيث لا يكون الذكور من
 سكان الجملة أكثر من ألف نفس فى دائرة واحدة ، وفى مصر والاسكندرية يكون
 لكل تمن من أتمان المدينة دائرة مخصوصة •

وقد كانت الحياة النيابية المصرية نموذجا رائعا للديمقراطية الحقبة والحرص
 على احترام الرأى والرأى الآخر ، وقد كانت تلك الحياة النيابية السلمية هى
 التى مهدت لثورة ١٨٨١ ثورة أحمد عرابي ورفاقه •

● ويخيل الى أن الحركة الوطنية المصرية قد اتخذت بكل أسف فى
 الفريد اسكاو بننت فظننته نصيرا لها منذ بداية عهد الحديو توفيق وما كان
 بكل أسف الاختلافا مع المخابرات البريطانية ولكن على مستوى عال للغاية •
 للغاية • فكانت تقاريره ورسائله ترفع الى رئيس الوزراء البريطانى مباشرة •

ومذكرات بلنت وتاريخه السرى لاحتلال إنجلترا لمصر وصداقته لأحمد عرابى والعرايين تؤكد أنه لعب دورا خطيرا فى التمهيد لاحتلال البريطانى وفى نقل وجهات نظر وخطط القيادات المصرية الى القيادات البريطانية ويعينى هنا ، أن أشير فى هذا المدخل الى ما ذكره بلنت عن أحد عملاء بريطانيا فى مصر وهو بالمر ، يقول بلنت :

لم يجد ولسلى القائد البريطانى عناء كبيرا أمامه عندما أنزل جنوده الى البر وليس بينه وبين القاهرة سوى خطوط التل الكبير التى لم تكن قد تمت بعد ولكن المكتب السرى للجيش الانجليزى أراد أن يزيد تأكده وطمأنينته فأتخذ الاحتياطات السرية التى ألقت استعمالها الجيوش المتحاربة فى الحروب الحديثة وإن كانت تنكرها على النوام . ومن المثل أن أدون ما فعله الجيش الانجليزى فقد وقعت فى يدي أهم حادثة من هذا النوع .

كانت وزارة الحرب ووزارة البحرية قد عقدتا التية منذ أوائل السنة أن يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس وتقدر فى أواسط يونيو أن تمهد السبيل لذلك بالرشوة بين بدو الفرق وكان الفضل فى اقتراح هذه الخطة يعود الى لورد نورثبروك الذى كان يفتخر بتجاحه فى هذا الصدد ، فقد كنت فى ربيع سنة ١٨٨١ فى الصحراء الشرقية للقناة وكنت قد تعرفت ببعض مشايخ القبائل فى بيت المقدس .

وأغرقت سفارتنا فى الاستانة بالسعى فى فك أسرهم من بيت المقدس لأن هؤلاء الشيوخ قد يؤدون لنا بعض الخدمات إذا كانوا على صفاء مع إنجلترا وعرف لورد نورثبروك بهذه القصة فتذكرها فى هذه الأزمة المصرية واستغل اسمى بعد أن أضاف اليه الذهب فى استخدام هؤلاء البدو ضد عرابى .

ولم يكن فى إنجلترا فى ذلك الوقت من يعرف العربية سوى ادوارد بالمر أستاذ اللغات فى كامبريدج وقد استدعى فى ٢٤ يونيو الى المكتب السرى لى يزور نورثبروك ويتناول معه طعام الفطور وهناك عرض عليه أن يقوم برشوة هؤلاء البدو ، وقد عرض عليه ٥٠٠ جنيه للمصاريف الابتدائية ووعده بالمكافأة فى حالة النجاح وقبل سفره - أى فى ٣٦ منه - جاء وزارنى وقال لى أنه مسافر الى الاسكندرية لى يكون مكاتبا لصحيفة ذى ستاندرد وطلب خطابات التقدمة الى أصنافى فى مصر لى يتعرف عليهم مؤكدا أنه يعطف على الحركة ومينصرها فى رسائله على النوام .

وكان قوله هذا بمثابة الغطاء يخفى به عمله الحقيقى .

وكان البرنامج الذى وضعت وزارة البحرية لبالمر هو أن يذهب أولا الى

الاسكندرية لكي يتفاوض مع الأدميرال سيمور ثم يذهب من هناك توا الى يافا
والصحراء الواقعة في الجنوب الغربي من غزة ثم يتعرف بقبيلتي (كذا ، وكذا)
اللتين كنت أدافع عنهما منذ ١٨ شهرا وأنا بفلسطين .

وقد وصل بالمر الى الاسكندرية وأخبره أمير البحر سيمور بأنه سيفضرب
الاسكندرية قريبا وأنه - بالمر - ذهب الى يافا على ظهر سفينة تابعة لأمير البحر
يفتح فوق رأسه العلم البريطاني ومعه بحاران لكي يحملوا له البندقية والمسدس .

وفي يافا نزل عند القنصل البريطاني شايبرا اليهودي الذي أرسل ابنه
معه الى غزة لكي يهيء له رحلته في الصحراء .

وفي غزة ارتدى لباسا عربيا والتقى بأفراد من قبيلتي (كذا ، وكذا) .

- واعتذر أنا - المؤلف - عن عدم ذكر اسمي القبيلتين متعمدا حتى لا أتكأ
جرأحا انعمت - .

وكان أحد هؤلاء البدو قد أقسم لبالمر أنه يستطيع أن يضمن سلامة
القناة ضد عرابي نفسه اذا استطاع بالمر تخليص ثلاثة من المشايخ من السجن .

وقد أطلق بالمر على نفسه اسم عبد الله أفندي . وكان بالمر (عبد الله)
أفندي ينشد الشعر العربي للبدو في ضوء القمر .

وما أريد التأكيد عليه هنا أن بالمر قد نجح نجاحا « رائعا » في التمهيد
لجيش الاحتلال البريطاني كي يدخل مصر كما أنه نجح في قطع خطوط التلغراف
الموصلة بين سوريا وكان رجاله قد أخذوا معهم صندوقا مملوءا بالديناميت
لتحقيق هذا الغرض .

ويقول بالمر أنه اتفق بين ثلاثة آلاف وثمانية آلاف جنبه على البدو في
البداية وشاركه العمل عميل آخر اسمه جبل كان قد وصل الى السويس ومعه
ضابط آخر ومعهم ٢٠ ألف جنبه لكي يعطيها لبالمر .

والذي لا نشك فيه أن بلنت كان يعرف جيدا مهمة بالمر وجبل حتى وان
حاول في مذكراته نفى معرفته بمهمة السرية .

وكان أحمد عرابي قد وثق ثقة مطلقة في بلنت .

ومن بين الخطابات التي أرسلها اليه بعد هزيمته خطاب بتاريخ ٢٢ نوفمبر
١٨٨٢ والآخر في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٢ وقد خاطبه مستهلا خطابه : صديقي
وروح حياتي ومهجة روحي ومنقذى ولقريدي بلنت أدامه الله وأبقاه .

وقد جاء في الخطاب الأول أن - عرايى - يأمل إذا ما كان في العمر بقية - أن يعيش طليقا في دمشق مع أولاده بعيدا عن السياسة فإن لم يسمح له السلطان بذلك فهو يفضل أن يفتن لنسب (مجاورا لآخواننا من محبى الإنسانية ومساعدىها .. أعيش هناك كرجل حر فى أرض الحرية) .

وفى خطابه الثانى اشتكى أحمد عرايى من حرمان أبنائه من أن يرنوا ممتلكاته وقد أكد عرايى أنه سيصحب معه إلى منفاه فى حديقة آدم (سيلان) ابنه محمد وزوجته وخادمته وخادمه الخاص فقط . كما أنه سسيترك اخوته مع أقاربه فى القرية وسيبعث بابنه محمد إلى مصر لاستصحاب من تبقى من زوجاته ، وأولاده إلى المنفى .

ما ذكره بلنت عن لقاء سيمور وبالمز ، واختيار الأول (سيمون) الثانى (بالمز) بأنه سوف يضرب الاسكندرية يناقض تماما كل ما جاء فى البيانات البريطانية حول الأسباب التى دعته إلى ضرب الاسكندرية ، وكانت هذه الأسباب لا وجود لها عندما قابل سيمور بالمز .

● ولما كان من الأمور المثيرة للجدل دوما العلاقة بين مصطفى كامل ومحمد فريد . من ناحية وبين تركيا ، والحديث عباس حلمى الثانى من ناحية أخرى وقد سبق أن أوضحنا تلك العلاقة بالنسبة لمصطفى كامل ونوضحها بالنسبة لمحمد فريد فى السطور التالية :

كان محمد فريد من الشخصيات الهامة التى كان لها أثرها فى حياة الحديث عباس حلمى الثانى وكذلك كان الحديث عباس حلمى الثانى بالنسبة لحياة محمد فريد . كانا عدوين للوديين فى كثير من الأحيان وكانا حليفين يحذر كل منهما الآخر فى بعض الأحيان ، مرة تقوى العلاقات بينهما وتشتد ومرة تتراهى وتضعف ثم تتلاشى . ترمومتر العداوة ، يرتفع ، وينخفض باستمرار وهذا هو الحديث عباس حلمى الثانى من وجهة نظر محمد فريد كما جاء فى مذكرات محمد فريد .

يرى محمد فريد فى مذكراته التى لم يشملها الضياع ، قصة لقائه فى أغسطس ١٩٠٤ بالحديث هو مصطفى كامل وكيف احتدمت المناقشة بين الحديث ومصطفى حول قضية زواج الشبيخ على يوسف - صاحب المؤيد من صقبة بنت السيد عبد الحالى السادات واحتقار الحديث للرأى العام وقوله أنه : إذا لبس برنيطة ومضى فى البلد ما حد يتكلم ، ويرى فريد غضب مصطفى كامل وقوله لفريد : « لابد من قطع علاقاتى مع هذا الرجل » ثم ذهب فريد إلى الحديث فى اليوم الثانى ، ودعا الحديث وعدم تحدته فى موضوع غضب مصطفى كامل عنه وانصافه فى الحديث مع فريد عن الزراعة وعزبة كانت له بجهة فايد بالقرب من قناة السويس .

ويروى فريد كيف قطعت العلاقة بين الحديو والحزب الوطني غامضين كاملين من ١٩٠٤ الى ١٩٠٦ الى أن توسط الدكتور صادق رمضان في الصلح فاجتمع الحديو ومصطفى كامل ومحمد فريد والدكتور صادق ولطيف سليم باشا وتم الاتفاق على تأسيس الحزب الوطني وجريدتي ليتندار اجيبشيان وذى اجيبشيان ستاندارد .

ويذكر فريد كيف أن لطيف سليم باشا كان يعارض باستمرار العمل مع الحديو أو الثقة به لأنه رجل أناني يفضل دائما منفعته الشخصية على الصالح العام ولأنه جربه جملة مرات ، فكان يخونه ولا يفى بما اتفقوا عليه ، وكان لطيف باشا يكرر قوله : هذه كلها قناطر مررنا عليها ووجدناها غير موصلة للطريق . . ويذكر فريد لقاء الحديو به وبمصطفى وصادق رمضان في جامع حيدى التبرى بجنتنة القبة والتحدث معه في أمر بيعه الرتب والنياشين واعتراف الحديو بها وكونها من أعمال طيش الشباب ووعده بعدم الرجوع اليها . ويؤكد فريد أن الحديو لم يشترك بماله في شركة ليتندار وكان رأسمالها ٢٠ ألف جنيه وإن كان قد أوعز الى الكثيرين من الأغنياء بالدفع فدفعوا . .

ويتحدث فريد - بإفاسة - عن محاولات الحديو عباس ككيلا « ينتخب محمد فريد لرئاسة الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى ، وكيف طلبه الحديو عقب انتخابه رئيسا للحزب الوطني وهناه وأشاد بوطنيته ونزاهته قائلا عنه أنه ليس طالب شهرة أو مال أو وظيفة ، ويقول فريد أن عباس عرض عليه مساعنة الجرائد بالمال « فرفضت حتى - كما يقول فريد وبالحرف الواحد - لا أكون أميره وطوع أمره » .

« ورأى الرجل عقب ذلك بأنى ليست ممن يطيعون أوامره اطاعة عمياء فاختار يدس الدسائس لاسقاطى من جهة ويظهر لى التودد من جهة أخرى وفي أبريل سنة ١٩٠٨ وقبل أن يسافر فريد الى أوروبا - للسفر فى طريق مصطفى حتى لا يقال أن الحركة ماتت بموته - وليظهر للرأى الأوروبى - أن حركتنا قوية لا تقوم بقيام شخص أو لا تسقط بموته قابل الحديو وطلب منه ألا يرسل خلفه من يسمى ضمه أو يعرقل مساعيه كما فعل فى الماضى عندما أرسل حافظ عوض وأباطة باشا والشيخ على يوسف ، لما كسسته فى لندن ويروى فريد المحاولات الانجليزية التى بذلت من أجل أن يصمت عن الاحتلال ولا يطالب بالجلاد مكتفيا بطلب الإصلاحات الداخلية والدستور وذهابه الى الزقازيق وطعنه فى الوفد الأباطى الذى سافر الى لندن ، ويقول ان ذلك كله أغضب الحديو منه ، ثم يذكر سفر الحديو الى لندن مع بطرس غالى باشا واتفاقه مع الانجليز .

« ومن ذلك اليوم أيقنت أن الرجل خاننا واتفق مع الانجليز بواسطة بطرس باشا والسفير اللون غورست المعتمد البريطانى فى مصر ، فكثبت فى

اللواد مقالة شديدة ضلوع بعنوان : « ماذا يقولون ؟ » كانت سببا في طعن جريديتي المؤيد والأهرام اللتين تأتمران بأوامر الملية على -فتحت باب المناقشة في سياسة الوفاق وزاد الخلف بيننا - نحن معشر الحزب الوطنى - وبين الحديو ورجاله » .

ويذكر فريد المقالات التى نشرها فى جريدة الهلال العثمانى التى كان يصدرها الشيخ جاويش بمال جمعية الاصلاح والترقى ومقاتله ضد الحديو فى جريدة لى سبيكل الفرنسية ومحاولات الحديو شطب اسمه من نادى المدارس العليا حيث كان قد تبرع بمكتبته ثم تنتقل مذكرات محمد فريد فجأة الى المحاولات التى قام بها توفيق بك زاهر القاضى - وهو ممن لهم علاقة بالحديو من عهد التلمنة - للصلح مع الحديو وقول فريد :

انى لا أعارض فى ذلك اذا قبل الحديو شروطنا فاذا كان يريد الصلح حقيقة فتكلم أنت مع اخواننا فى مصر ، واذا اتفقت معهم على شىء فأخبرونى لأبدي رأيى » .

وكذلك محاولة مشابهة قام بها يوسف صديق باشا رئيس ديوان الحديو ، ومحاولات أخرى عديدة لم يكتب لها النجاح ..

وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ تذهب مدام روشبرون الى محمد فريد موفدة من قبل الحديو للاتفاق معه على الصلح ، وقالت له مدام روشبرون أنها قابلت الحديو فاطهر لها أسفه مما حصل وأخبرها بأنه يريد أن تكون هى واسطة الصلح وأنه أعطاها فعلا مصاريف السفر ، ويقول فريد : « أجبتهأ بأنى مستعد للصلح على شروط أن تكون المخابرة بينى وبينه مباشرة بلا وسيط وبدون حضور أحد أيا كان » ثم يقول فريد بعد ذلك : « يظهر أنها العوبة من الألاعيب السابقة وأن الرجل لا يريد الاتفاق حقيقة » .

وحول انشاء وزارة للأوقاف كتب فريد يقول : ان الحديو يصرف كثيرا : من ايرادات الأوقاف الخيرية فى شئونه الخاصة والكل ساطخ على الحديو وسرقته لأموال فقراء المسلمين وكثيرا ما طلبنا منه صرف هذه الأموال فى انشاء المدارس فلم يقبل ويقال انه أخذ فى هذين الشهرين ثلاثين ألف جنيه دفعها من قسط عليه لأحد البنوك ونتمنى جميعا أن تؤخذ منه أوقاف العائلة الحديوية وتضم الى نظارة الأوقاف حتى يحصل المستحقون على نصيبهم منها » وبعد ذلك يقول فريد :

ومن الأخبار السارة والهامة وضع نظام لمنح الرتب والتياشين بفل أيدى الحديو عن بيعها بيع السلع للعدم والأعيان وهى أيضا نتيجة من نتائج طمعه - وسوء تصرفه مع أنه تعهد أمامى أنا ومصطفى كامل والدكتور مضان بك بأنه

عدل عن الأمور التي أساسها الطيش والشبوبة ، هذه ألفاظه هو « ولكن حب المال غلبه فنزل به إلى هذا الحضيض : أساس عيوب هذا الرجل أنه يفضل مصالحه على المصالح العامة » .

وينتقل محمد فريد - في مذكراته - إلى صفحات أخرى - تبين علاقته الجديدة بالحديد فيقول : في ٣ مارس سنة ١٩١٤ وقت الغداء مع جاويد بك وعمر ناجي بك - من أركان لجنة الاتحاد والترقي - أخبرني ناجي أنه لما قابل الحديد عند سفره إلى بنغازي دار الحديث بينهما عن الحزب الوطني فقال عباس أنه : لا يخشى أحدا خلافاً لأني صلب ، ولا يمكن استمالته .

ويقول فريد فيما بعد أن عبد العزيز عمران الطالب بالطب وصل إلى جنيف - حيث كان فريد يقيم وقتئذ - وأخبره أن لجنة الحزب قد أوشكت على الاتفاق مع الحديد ولذلك فهم يطلبون منه عدم الطعن عليه وإن الصوفاني بك سيمحضر هذا الصيف « ١٩١٤ » مع بعض الإخوان للقاءه وأكده عبد العزيز عمران أن استعفاء حافظ عوض من المية وتعيينه رئيساً لتحرير المؤيد مقدمة لتركه المية ويعقب فريد على ذلك بقوله : « لا أصدق لأن المؤيد لسان حال المية ولأن الحديد لم يتفق مع لجنة الحزب على من يكون خلفا لحافظ . عرض حسب طلباتي السابقة وهي أن يعين رجال المية بالاتفاق السري معنا » .

وعندما وصل اسماعيل لبب إلى جنيف قال لمحمد فريد أن الاتفاق تم بين اللجنة والحديد وأن الأخير دفع ألف جنيه مساعدة لجريدة الشعب وأنهم اتفقوا على أن يقابل الحديد محمد فريد للاتفاق معه على ما يلزم عمله لخدمة المسألة المصرية ويقول فريد : طلبت من اسماعيل ألا يسافر حتى يحضر المقابلة إن حصلت ويكون كل شيء يعلمه حتى لا يدعى الحديد بما لا يحصل على أي لهذه اللحظة لم أثق بهذه الأعمال ولا بهذا الرجل لأن كراهيته لي مستحكمة ولا بد أن يكون يدبر شيئاً للايقاع بي أو تسوية شخصيتي ولذلك سأسبر همه بكل احتراس » .

وقرب نهاية شهر يولية ١٩١٤ كتب فريد يقول : يظهر أن الحديد لا يريد مقابلي لأنه يعتقد أنه اشترى « الشعب » وأنه أوقع الخلاف بين أعضاء اللجنة بسبب قبض عبد الله المساعدة المالية بدون علم بعضهم وبعد أن تقرر في اللجنة عدم الاتفاق معه فهو بذلك حصل ما يريد ولا يهمه الاتفاق معي وستظهر الأيام ما يبطن ، « ويزوي فريد كيف قابل يوسف صديق مدام روشيرون بخصوص تأجيل مقابلة الحديد لمحمد فريد ، إلى ما بعد سفره إلى الآستانة أي في شهر سبتمبر » وأنها قالت له : لا بد من الانتهاء من الاتفاق قبل انعقاد مؤتمر الطلبة في ٢٥ يوليو حتى يعلم ماذا يجب عمله لو تم الصلح ويقرر خطة السير بناء على هذا الاتفاق وكيف وعدها يوسف صديق بتبليغ اقتراحها ، وكيف تلقت

— روشيرون — من يوسف صديق تلغرافا يخبرها بأن الوقت غير متوفر بسبب السفر الى الآستانة .

ويعلق فريد على ذلك بقوله : أطلعت اسماعيل بك ليبب على نص التلغراف الى مدام روشيرون واتفقنا على أن يكتب لعبد الله بك مؤكدا أن الرجل « يحاورنا ويداعبنا ولا يخلص في عمله وأن الأولى والأصلح للحزب هو الابتعاد عنه والسير بعيدا به عن كل سلطة كما كانت خطتنا ، وكما يجب أن تكون وبناء عليه أخذت في تحضير الخطبة التي سألقياها في المؤتمر وكلها دائرة على وجوب الابتعاد عن الحديو وأن سبب ما لحق بلجنتنا الحزبية من القشل هو التقرب منه في مبدأ الأمر وتدخل من ياتمرون بأمره أو يراعونه من الأعيان والدوات » .

وفي مكان آخر من مذكراته محمد فريد يشير الى الاعتداء على الحديو عباس ثم يقول : « بعد التفكير طويلا في الحالة الحاضرة واشتعال أوروبا بالحرب وخوف انكلترا من قيام مستعمراتها رأيت أن أكتب للحديو جوابا خصوصا اقتصر فيه بانتهاز هذه الفرصة لإعلان الدستور بمصر . وينهى فريد خطابه للحديو مستحلفا إياه بحق مصر الا يدع هذه الفرصة تمر بدون أن تستفيد مصر منها « فهي فرصة لا تموض ويكتفينا أننا لم نستعد للمطالبة بالجلاء فلنكفر عن هذا التفتير في حق أمتنا بأن نسعى في انالتها الحكم الداخلي على الأقل ، وانكم لو فعلتم ذلك لخلدتم اسمكم في التاريخ ومالت الأمة اليكم بكتلتها ميلا حقيقيا لا ميلا صوريا كالذي تريد البرهنة عليه وفود المناققين الذين يسوقهم الحكام سوق الأغنام » .

ثم يفصل فريد موضوع سفره الى الآستانة ومقابلته ليوسف صديق باشا الذي أخبره بأن الحديو ممنوع من السفر لمصر ..

كما يتحدث فريد عن لقائه بالحديو : قابلني الحديو بكل بشاشة وتصافحنا على أن ننسى كل ما فات ثم طلب مني أن أزور رجال الحكومة التركية وأنقذهم باخلاصه في العمل وذلك لتحقيقه من اعتقادهم فيه عدم الاخلاص بسبب أعماله السابقة وبالأخص أثناء حرب طرابلس حيث أطلع الانكليز على خطط تهريب الأسلحة والضباط فوعده بذلك » .

وتمضى مذكرات محمد فريد في الحديث عن توطيد العلاقات بينه وبين الحديو وسعى فريد لجذب الحديو ، حتى لا ينضم الى ألمانيا نهائيا ويرى فريد اصرار الحديو على السفر الى فيينا بمجرد الاتفاق على تعيين عمه قائما له « فيعطيه الإرادة الشعبية ويسافر » . أما أنا فأبقى هنا لأسافر مع عمه الى مصر « ... ثم تروى المذكرات قصة سفر الحديو الى فيينا بعد أن سمعت العلاقة بينه وبين

الأترك وكيف أن فريد أصر على اللحاق بالخدوي لتهدئة ثورته ثم يشير الى عزل الخديو واستقباله له في فندق - مونتريال بقمينا - بعد أن حجز لى مكانا بهذه اللوكاندة العظيمة كما يقول فريد وعند الإشارة الى ما نشرته صحيفة فرانك فيرس زيتونج عن المنشور الذى طبع بناء على رغبة الحزب الوطنى واقتراحه بل واعداه ، وبه منح الدستور من الخديو ، قال فريد أن الخديو كتب هذا الكلام فى الصحف وقال ان ذلك الأمر كان فى النية ولكنه لم ينفذ لأن وهذا التكتدب ناشئ من خوفه من أن الانجليز يصادرون أملاكه فى مصر فهو ما يزال يراعى مصالحه الخصوصية رغما عن وصول الحالة الى هذه الدرجة ويروى فريد كيف كان الخديو يعمل فى نفس الوقت مع إيطاليا ، ويعقب محمد فريد على قول البرنس محمد على شقيق الخديو ، أن أخى أحرق نفسه فلماذا أحرق نفسى أنا الآخر ، وذلك لأنه يخشى مصادرة أمواله فانظر الى أى درجة يؤثر حسب المسأل على الانسان حتى ينكر أقرب الناس اليه فى أشد المواقف حرجا ٠٠ » .

ويقول محمد فريد أنه اتفق مع الخديو على اصدار جريدة أسبوعية بالفرنسية فى جنيف للدفاع عن حرية مصر ، وقد دفع لنا ١٥٠ جنيها انجليزيا على ذمة المشروع وسننقذه قريبا . وفريد يعنى صحيفة « صدى مصر » ويقول أن الحكومة السويسرية لم ترد على طلب اصدار تلك المجلة لا نفيًا ولا إيجابًا ولذلك قررنا طبعها وتوزيعها خارج سويسرا فقط حتى اذا لم تمنح الحكومة وزعناها فى سويسرا أيضا بعد عشرين أو ثلاثة .

ويتحدث محمد فريد - طويلا - عن خيانة عباس وتخايره مع الأعمداء بخصوص المسألة المصرية من وراء ظهر فريد ورفاقه ويروى على لسان يوسف صديق أن الخديو كتب تفويضا لبولو باشا - أحد رجال المال الفرنسيين فى كل أشغاله الخصوصية وفى المسألة المصرية - ويظهر أن عباس - كما يقوله فريد نقلا عن شفيق باشا - لم يوقع على هذا الخطاب بل حرره غيره ، ويقال أنه بخط خليلته مدام لوزانج ويروى محمد فريد محاورات الخديو معه ومع رفاقه بخصوص سياسة الملاينة مع تركيا - بعد أن اختلف معها - وتهديد الخديو بأنه ينوى الانقلاب والانحياز للانجليز .

» يؤيد هذا الرأى ما قاله الخديو لروشيرون فى فريبورج وكرره لها فى مقابلة رسمية لم يجبرنا بها من أنه مصمم على ترك السياسة بل والاستقالة اذا صممتا على اتباع سياسة محاسنه الأترك « وبما أن هذا الرجل أنانى ومحب للمال فلا يميل أنه يستقيل ويفقد أمواله فى مصر والدولة بدون مقابل يضمته له الانجليز » .

ويعود فريد الى الحديث عن مبلغ الأربعة ملايين مارك التى قبلها الخديو من ألمانيا وكيف أن اسماعيل لبيب وشفيق باشا كلماه بشدة فى هذا الموضوع حيث اعترف الخديو بقبض المبلغ وبأنه أرسل هليونين الى المسيو كابو على يد

المسيو. بولو. ، ولكن بولو لم يسلمه الا مليوناً وَاكُل الثاني بدليل أنه اشترى أرضاً بفرنسا بنصف مليون وأن عشرة آلاف جنيه كانت حولت لباريس لمشتري أسهم من جريدة الفيجارو وبعد أن وجدوا سمساراً خاف من أن يكون في الأمر سر سياسي فاعيد المبلغ الى لوسرن ، وأودع باسم يوسف شريف باشا ووعدهم الخديو برد المبلغ الثاني ، بعد عمل الحساب ، كما يروي فريد أنه زار الخديو فيما بعد وطلب منه رد المبلغ الى ألمانيا ولامه من طرف خفي على استغاله بهذه المسائل ، الحاطة من كرامته فلم يعد برد المبلغ بل قال ان هناك حسابات كثيرة ستدفع منها أما عن طلب سفره الى الأستانة فانه رفض بالمرّة ٠٠٠

قال محمد فريد أن خصومي من السياسيين قد أشاعوا بأنني عقدت أنا والخديو مع ألمانيا اتفاقاً على أن نترك لهم إدارة البلاد المصرية مدة ١٥ سنة مقابل أن يضموا لنا استقلالنا الداخلي وامتيازاتنا القديمة وأكدوا هذا الخبر حتى أدخلوا الشك في قلوب بعض طلابنا في برلين وكتبوا الى مستفسرين عن الحقيقة فأرسلت اليهم تلغرافاً من برلين هذا نصه « رانز فالش » أي كله كذب ٠

وتنتقل المذكرات الى مايو سنة ١٩١٦ وكانت الأزمات قد توالى من جديد فقصت على ما بين محمد فريد والخديو عن علاقات خاصة بعد أن ضاعف الخديو اتصالاته السرية بخصوم البلاد ويقول فريد : طلبني الخديو فامتعت عن مقابلته بالمرّة لما يظهره الرجل نحونا من عدم الاستمتاع بل والاحتقار ، ويقول فريد أنه وعلى السمسى صمما أيضاً على رفض الاجتماع بالخديو رغم محاولات السيد كامل واسماعيل لبيب ٠ حفظاً لكرامتنا : ان الرجل الذي لوث اسمه بأخذه نقود ألمانيا وامتنع عن العودة من ألمانيا والنمسا والذي أجرى مخبرات مع انجلترا أولاً وأخيراً بشأن أموره الخصوصية والذي كنا ندافع عنه حتى اتهمنا معه أنه يعاملنا بهذا الاحتقار ثم يعود ويطلبنا لمقابلته كأننا من خصمه تقريباً ويوجهنا حسب أهوائه وسأصم على الرفض ما لم يحصل ما يوجب تغيير تفكيري » ٠

وتخلو المذكرات لفترة طويلة من الكتابة عن الخديو فيما عدا الإشارة الى مقابلة عابرة بين الخديو ومحمد فريد ٠ وفيما عدا تعيين أحمد فريد ابن أخ محمد فريد تشريفاتياً في الحمية الخديوية وفي أكتوبر سنة ١٩١٧ ينشر فريد في مذكراته خطاباً تلقاه من أحمد فريد يبرر فيه قبوله وظيفة تشريفاتى قائلاً :

« اننى لا أقصد خدمة الوطن فقط بل أقصد خدمتك أيضاً بوجودى فى الأستانة لأن عم تزعزع مكانتك فى الأستانة وبقاء مقامك فيها كما كان أولاً وحصول النتيجة التى تمنناها للوطن على يدك كما حصل البلد فيها ليس فيه فخر لك بمفردك فقط بل الفخر يشارك فيه جميع العائلة ويتوارثه أبناؤها جميعاً لذلك عولت مع التوكل على الله على قبول أمر الخديو فإذا استقام استمررت

وان اعوج اعتزلت فانت فى برلين ولييب فى جنيف وأنا فى الآستانة لخدمة وطننا العزيز ، وفقنا الله وقوانا للوصول الى النتيجة التى نرجوها من أعماق قلوبنا » .

ويرد فريد على خطاب أحمد فريد بقوله : « جوايك وصلنى ولا حاجة لى بأن أقول لك بأنه أدهشتى لأنى ما كنت أتصور أو أنخيل مطلقا أنك تقبل الدخول فى خدمة الحديو بعد قولك لى أكثر من مرة بأن الاشتغال مع هذا الرجل غير ممكن بل مستحيل لعدم اخلاصه فى العمل وتذبذه » . نعم انى أعلم من مدة ميلك الى الوظائف والترقى وهذا أمر طبيعى على شرط أن يكون - من جهة - يشرف ولا يحط بقدر الانسان كخدمة عباس باشا .. هذا الحبر أحزننى كثيرا لأنه أضر بسمعتك لدى جميع المصريين على اختلاف ميولهم وما كنت أحب أن تقبل هذا الأمر لنفسك ولكن قدر فكان فلا حول ولا قوة الا بالله » . ويقول محمد فريد فى ختام خطابه : أما علاقتى وعلاقة الحزب مع الحديو فاشرحها فى الجرائد وأرسل لك نسخا مما أكتب فى هذا الباب أو غيره .. أكرر الأسف وأطلب من الله ألا تصلك علوى هذا الرجل وبطائته النتنة وأن تخرج من هذه البؤرة طاهر الذيل كما دخلتها .

● وعن العلاقة بين محمد فريد وتركيا والحديو عباس نقول أيضا :

● عندما زار محمد فريد الآستانة فى ١٢ ابريل سنة ١٩٠٩ لأول مرة فى حياته كتب يقول : وصلت الآستانة فى ١٢ ابريل وفى صبيحة ١٣ منه حصلت الحركة الارتجاعية المشهورة التى انتهت بمزل « السلطان » عبد الحميد بقوة حزب الاتحاد والترقى وهمة البطل شوكت باشا .

ومن غريب المصادفات أنها حصلت صبيحة وصولى فأخذت أرسل الأخبار تلغرافيا للواء فى اليوم مرتين أو ثلاثا وكانت أخبارى أصدق أخبار الجرائد لأنى كنت أستقبلها من أصدق المصادر حتى قال بعضهم انى كنت على علم بما سيحصل هناك ولذلك سافرت فجأة والحقيقة أن سقرى كان لتوثيق الروابط بين حزبنا وبين رجال حزب الاتحاد .

وينتقل محمد فريد - فى مذكراته - الى وصوله الى الآستانة بعد أن قرر الهجرة من مصر - فى ٣١ مارس سنة ١٩١٢ وكيف استقبله الاتحاديون أحسن استقبال ، وكتابته للعديد من المقالات فى صحيفة الهلال العثمانى التى كان يصدرها الشيخ عبد العزيز جاويش بأموال حزب الاتحاد وكذلك فى صحيفة الجون ترك .

ثم يروى بصراحته المبهودة كيف كان مجتمعا بأحمد رضا بك يوم أن اجتمع بعض الضباط فى استامبول مطالبين بحل مجلس النواب بدعوى حصول

خضع من الاتحاديين وقت الانتخاب وكيف قال أنه من الأوفق الحكم على هؤلاء الضباط بالإعدام في أقرب وقت قبل استنفال الأمر وكيف أن رأيه لم يؤخذ به فتفاقت الحركة وسقط الاتحاديون وتشكلت وزارة أحمد مختار باشا التي كان من بين أعضائها كامل باشا صديق الانجليز المشهور ، بوظيفة رئيس مجلس شورى الدولة . . . ويقص كيف داخله الخوف على نفسه لعلمه بعلاقة كامل باشا بالانجليز من جهة وبالحديو من جهة أخرى وكيف أخبر زوجته - التي كانت تعيش وقتئذ معه بالآستانة - وأفهمها أن صالحه يقضى عليه بالابتعاد عن تركيا حتى تتغير الأحوال » ثم يروى قصة رحلته من الآستانة وتفتيش منزله وعدم عثور البوليس على أى دليل ضده فيما عدا خطاب أرسله الى زوجته يخبرها فيه بعزمه على عدم العودة للآستانة مادام حزب الارتجاع في الوزارة وبأنه يترك لها الخيار في البقاء بالآستانة أو العودة الى مصر » .

ويروى فريد بعد عودته الى الآستانة مرة أخرى في مايو سنة ١٩١٣ واهتمامه بنادى الطلبة المصريين هناك ويقول أن محمود مظهر الذى أطلق الرصاص على الحديو في ٢٥ يوليو - كما يغلب الظن - كان من بين أعضاء ذلك النادى .

ثم يروى فريد كيف طلب مقابلة سميد حليم باشا - الصدر الأعظم - وكيف ذهب بناء على موعد سابق الى الصدارة لمقابلته غير أنه لم يقابله « فأنصرفت على أنى لا أعود وذلك لأنى تحققت بأن جبنه وخوفه من الحديو حملاه على عدم مقابلتي بعد أن وعد » . . . وسعيد باشا - الصدر الأعظم - من أسرة محمد على باشا وينتسب الى فرع حليم وقد كان يطمع فى خديوية مصر ويبذل كل جهده لكي يحكم مصر .

ويروى فريد مقابلاته لأنور باشا هو وعبد الحميد سعيد ليشرح الأخير له الحالة كى يزداد شجاعة على شجاعة فى مهاجمة الانكليز بمصر ثم مقابلته له مرة أخرى ، وقد كلمته فى مساعى الصدر وما فاه به من العبارات الجارحة للأمة المصرية « فأجبنى بما أجاب به الحديو بأن الرجل لا يهتم به مطلقا ولا بالأمة ، فشكرته وأعطيته خمسة طلبات لطلبة مصريين يريدون الدخول فى المدرسة الحربية » . . . وكان الصدر الأعظم قد قال للأمير ابراهيم حلمى باشا ، وسيف الله بك يسرى : « اذا تحرك الحزب الوطنى فى مصر أو رفع رأسه بعد دخول الجيش التركى فهو سيأمر بنفى ومعاينة أعضاء الحزب وطبعا رئيسه فى المقدمة وأنه سيكون فى مصر » سينوب « لنفى الوطنيين المصريين كما توجد سينوب فى تركيا لنفى المعارضين للحكومة وأن الصدر الأعظم قال لهما : أنه نبيه على طلعت بك وأنور باشا بعدم مقابلة فريد » .

وتكلم محمد فريد - طويلا - في مذكراته عن وجوده بتركيا في بداية الحرب العالمية الأولى وسفبه الحثيث لارسال حملة تركية الى مصر تطرد الانجليز بمساعدة الشعب المصري ومقابلاته العديدة لأنور باشا وزير الحربية و خليل بك رئيس مجلس النواب ثم يروى كيف تلا خطبة في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ قى مسرح الفتاة بجنينة الملة كان بها عبارات يفهم منها أنه لا يخشى تهديدات سعيد حليم باشا الصدر الأعظم بالنفي الى مينيوب اذا تكلم أو أتى عملا ضد السياسة التي ترمي الى اعادة مصر الى الحظيرة التركية كما أنه برهن في خطبته أنه لا سلطة لسعيد باشا في الحكم وإن كان صدرا أعظم ثم تحدث بأقاضة عن محاولات الأتراك أو بعض سياسة الأتراك مداعبة الحزب الوطنى ليساعدهم على فتح مصر وبمعها ينفذون ارادتهم الاستيدادية في بلدنا .

ثم يروى كيف نصحه الشيخ عبد العزيز جاويز ألا يحمل الدبوس « الذى عملناه في جنيف المكتوب عليها مصر للمصريين والذى قررنا أن يكون شعار المصري المخلصين » وقد قال لى الشيخ جاويز أن منظره فى صدرى وصدر اخوانى يقيظهم كما يقيظهم محافظتى على قومية مصر فى كل كلامى وكتاباتى وقال لى أن سليمان شكرى بك وبهاء الدين مناسترى اللذين كانا معنا فى اجتماعات القسيون الأولى التي حررنا فيها بعض المنشورات تألما جدا من قولى اذ ذاك : يجب علينا الاحتراس فى كتاباتنا حتى لا يقول أعداؤنا أن رجال الحزب الوطنى يريدون تسليم مصر للأتراك » . ثم يروى فريد كيف سمى مرارا لاعادة العلاقات بين تركيا والحديو وكانت قد تأثرت كثيرا بسبب مساعى سعيد حليم باشا - الصدر الأعظم - لاغضابه حتى لا يستطيع أن يستولى على خديوية مصر ، وكيف اقتتل الحديو من الأستانة الى قيينا حربا من مضايقات سعيد حليم ثم يروى محاولاته مع ألمانيا لكى تضغط على حليفها تركيا لاصدار ارادة سنية مؤداهما أن القصد الوحيد للحملة الزاحفة على مصر هو ازالة السلطة الانجليزية واعادة مصر الى أبنائها يتدبرون أمرها وتحت امره الحديو الذى يريدونه ثم يروى محاولاته مع الكثيرين لاجراء فرنسا من تحالفها مع انجلترا واتفاقها مع تركيا .

ثم يذكر تفاصيل العديد من محاولاته مع السياسة والأتراك وكيف قابل ذات مرة أنور باشا وتحدث معه فى ضرورة لقائه « بالصدر الأعظم » وكيف اشترط على أنور باشا كذلك أن يحسن الصدر الأعظم مقابلاتى لانى ، لا اتحمل أقل اهانة وعلى شرط أن أكون حاملا لشارة الحزب الوطنى المكتوب عليها « مصر للمصريين » والتي كان الصدر الأعظم قد غضب بسببها فوعدنى أنور باشا بكل ذلك ويروى فريد مقابلاته للصدر الأعظم فى تريكوى « فأحسن مقابلاتى جيدا ثم يروى فريد مقابلاته ليوستف صديق باشا والسيد كامل - من رجال الحديو - وكيف سألاه ماذا يكون العمل فيما لو هزم الأتراك وانتصر الانجليز وقول فريد

نبتهد حينذاك في تجهيز الثورة في مصر ، أما الاعتراف بالحماية مهنها . كان شكلها ومهما أعطانا الانجليز من الامتيازات فلن يحدث مطلقا .

ويتحدث محمد فريد عما أشيع عنه في الأوساط التركية من أنه اتفق مع الألمان ضد تركيا وكيف طالبه أصدقاؤه في الأستانة بالعودة إليها لمحاربة الدنايس ضدهم وقطع السنة الدنايسين ثم يقول :

لما أتت الى هذه الأخبار « هممت بالسفر الى الأستانة ولم يوافقني اسماعيل ليبب لاعتقاده أن القصد تحريض على الذهاب إليها حتى أمتنع من الخروج منها ثانيا الى أوروبا أو حتى ينتقم منى بأى شكل آخر كان أرسل الى الشام مثلاً وهنالك يدسون لى من يقتلنى كما فعلوا ذلك فى العام الماضى مع عزت أفندى الجندى الذى كان يشتغل مع الادريسى ولكنى خاطرت بنفسى وصممت على السفر لأنكاد من الحقيقة بنفسى حتى اذا أيقنت أن حزب الاتحاد انقلب على بسبب تمسكى بحق مصر والدفاع عنها فأكون فى حل من الانفصال عنه بل ومن محاربتة جهرا مرتاح الضمير وعلى ذلك سافرت وبمجرد وصولى الأستانة قابلت أحمد فريد ابن أختى زهره هانم وكان بنفسى الاوتيل الذى نزلت فيه فأكد لى كل هذه الإشاعات وشرح لى مساهمى حزب الصدر وقال لى أن الصدر نفسه كلمه ضدنى وبخصوصى ، ثم يروى فريد كيف أن الإشاعات قد أثرت على بعض رجال الحكومة وبالأخص على طلعت بك وكيف أنه حاول فى ٢ فبراير سنة ١٩٦٥ مقابلة أنور باشا فى منزله فلم يستطع بالرغم من أن أنور باشا كان يقابله فى أى وقت يذهب اليه فى منزله ويروى فريد كيف أنه ذهب الى دار الصدر الأعظم لتأدية الواجب السياسى . وبعد أن انتظرت وقدمت لى القهوة حضر أحد الخدم وأبلغنى سلامه وقال أنه يشكرنى على زيارتى ويأسف لعدم امكانه مقابلتى لأنه أخذ مسهلا ولا ينزل من الحريم اليوم وأنه يرجئنى بأن أحضر فى أى وقت أريد ولعلمى أن هذا العذر منتحل . انصرفت على ثقة عم المودة وقبلما لم أحضر اليه بمسد ذلك » .

ويروى فريد أنه قابل الدكتور أحمد فؤاد وقال له :

« انى أتعجب من أن الاتحاديين يستمعون لثل هذه الدنايس بعد ما أديناه لهم من الخسائر فى مصر من سنين مضت » . ثم يتحدث محمد فريد بعد ذلك عن التقارير التى قدمت ضده وكيف أنه أصر على التمسك بحريته المطلقة « فى زيارة من أريد وانى أعتبر هذه المراقبة اهانة لى ودليلا جديدا على عدم ثقة رجال الحكومة بى » ثم تحدث عن مقابلته لطلعت بك وحالة طلعت بك الموضوع برمته الى مدير الأمانة العمومية (الأمن العام) ويقول فريد : داخلنى الريب فى أن احالة المسألة الى مدير الأمانة العمومية تفيد أنهم يريدون استجوابى

كمتهم وبما أن الحكومة عرقية فلا يبعد أن يحيلوني على المجلس العسكري
لحاكمتي بالحياة » •

ولذلك لما علت الى الفندق أخبرت أحمد فريد ابن اختي بملخص ما دار
ولم أخف عنه تخسوفي من غدر هؤلاء الأشرار وأخبرته أنني عزمتم على أخبار
سفارة ألمانيا بكل ذلك لتحميني اذا قصلوني بشر ولتساعدني على السفر من
داخل الدولة وعلى أخبار جاويد بك لأنه يميل الى وريثا يقدر على مساعدتي على
الخروج من هذا الشرك وهكذا حصل : أخبرت البارون أوبنهايم بكل ما لدى
وقابلت جاويد بك في النادي التركي وقصصت عليه أعمال طلعت بك فوعدني
بالتكلم معه وأخذ يهدئ خاطرى وقلت له : ان لم أحضر باكر الى الساعة
السادسة مساء فأخبر سفارة ألمانيا وجاويد بقبائلي اذ ربما أكون قد حجرت •
ثم يفصل محمد فريد ماذا دار بينه وبين عزيز بك (عند التحقيق معه) :

س : هل أخذت نقودا من الخديو عباس ؟

ج : نعم ولا عيب في ذلك لأنه خديو البلاد الشرعى ولا يعتبر أخذ فلوس
منه خيانة •

س : هل أخذت نقودا من ألمانيا ؟

ج : أبدا - وقلت ذلك غاضبا - ثم قلت ولم تسألني هذه الأسئلة
الجارحة ، أنا متهم بالخيانة لألمانيا صديقتكم وهب أنني أخذت منها نقودا فهل
هي من الأعداء المحاربين « سكوت » •

س : مم تصرف الآن ؟

ج : اسأل أنور باشا فهو الذى يعطينى ما أعيش منه •

س : كم أعطاك ؟

ج : اذا كان ضروريا ذكر المبلغ فهو ٤٥٠ جنيها تركيا أعطاهما لى فى
يونيو الماضى للصرف على بعض الأمور الصحفية وعلى نفسى ثم يروى فريد كيف
سأله عزيز بك عن خلافه مع أحمد فؤاد والشيخ جاويش وكيف رد على هذا
السؤال بقوله أنه ليس على خلاف مع فؤاد فهو صنيعته وهو الذى ربه وصرف
عليه ولم يختلف معه فى شيء أما الشيخ فلا رأى له أعرفه وهو ليس من لجنتنا
الإدارية ولا من حزبنا بل كان كاتباً بالأجرة يكتب فى صالطنا ما نأمره به ،
ثم سأله عزيز بك عن الحزب الوطنى • والقول بأنه غير موجود وقد رد فريد
على ذلك بقوله : ان حزبنا الآن بعضه مشتمت فى أوروبا والبعض مختف فى
مصر فحالة حزبنا الآن حزب الاتحاد أثناء اضطهاد عبد الحميد لكم ومع ذلك
تريدون أن تقولوا أن الحزب الوطنى قد تشتمت أو غير موجود بالمرّة • وبالتالي
فلا معنى لأكون رئيسا لحزب غير موجود فانا مستعد للإقرار بأننى متنازل

عن الرئاسة لأنى شبتت شهرة فضلا عن أن مثل هذا التنازل لا يفيدكم بشيء لأن اسمى لا يزال هو المسموع فى أوروبا وينهى فريد المقابلة بقوله : هاك ما عندى من الأقوال أرجوك أن تبلفها حرفيا مع جميع ما قلته لك من الملحوظات الى طلعت به وتبلغه استثنائى من هذه المقابلة ومن تلك المراقبة الشديدة فان اراد بيانا أوضح فانا تحت طلبه ومستعد للاجابة مع العلم بأنى أعتبر نفسى حرا فى أن أقابل من أريد رغما عن جواسيسكم العسديدين مصريين وغير مصريين .

وينقل محمد فريد ما دار بينه وبين جاويد بك الذى أعطاه صورة مظلمة عن الأحوال فى تركيا واضطرار تركيا الى قبول الصلح قبل نهاية عام ١٩١٦ وكيف انهما تدارسا حالة مصر بعد الصلح وكيف قال له جاويد بك : اما أن ترجع الحالة الى ما كانت عليه قبل الحرب أى بقاء الاحتلال مع إعادة السيادة العثمانية واما الرجوع الى ما كانت عليه مصر قبل ١٨٨٢ أى جلاء الانجليز عنها مقابل جلاء الألمان عن بلجيكا - أى جعل مصر مستقلة تماما وعلى الحياد المطلق كما كانت بلجيكا قبل الحرب .

ويروى فريد أنه قال بضرورة بقاء قناة السويس الآسيوية فى قبضة الدولة حتى يمكننا الاستمرار على حركتنا الوطنية ويمكن للدولة مساعدتنا فى ادخال السلاح والاستعداد للثورة حتى تقوم عند سنوح الفرصة وأهم شرط أن يكون بمصر جيش قوى يمكنها من الدفاع عن استقلالها ضد كل مهاجم أيا كان . ثم يعود فريد الى الحديث - مرة أخرى - عن مقابلة عزيز بك له وسؤاله عما نقل على لسانه بالحرف الواحد : احترسوا فى الكتابة حتى لا يقول اخواننا المصريون بأننا سلمنا مصر للأتراك خصوصا ونحن متهمون بذلك من قبل : وقول فريد : نعم قلت ذلك ولم أزل أكرره لأن هذا اعتقادي ولم أنحول ويعقب فريد على ذلك بقوله : انى أذكر هذه المسائل لأبرهن على غير الأتراك وعلى أنهم كانوا يراقبون حركاتى وأقوالى من أول الأمر رغما عن تأييداتهم الكاذبة بعدم الطمع فى مصر . ويروى فريد مثلا على ذلك لقاءه بجلال الدين عارف الذى كان يتحرن بمكتبه فى مصر وأصبح وقتئذ تقييا للمحامين بالاستانة وأستاذًا بمدرسة الحقوق ومن تلاميذ الصدر الأعظم : أنه لم يزرني ولا مرة واحدة أثناء المدة الأخيرة التى قضيتها بالاستانة وهى أكثر من شهرين بخلاف عادته . وكيف أن عمر رضا المحرر القديم بجرائد الحزب الوطنى كتب مقالة فى ذكرى مصطفى كامل لتتشر فى صحيفة تصوير أفكار ومنع الرقيب العسكرى نشرها لأن الأتراك لا يريدون أن تذكر مصر فى جرائمهم بصفتها مطالبة بحريتها وذكر مصطفى كامل يجر حتما ذكر مطالب المصريين .

ثم ينتقل محمد فريد فى مذكراته الى علاقاته بالساسنة الأتراك بعد سقوط وزارة سعيد حليم ومجيء وزارة طلعت باشا بك « سابقا » وقوله للحاج

عادل بك على ذكر سعيد حليم : أن العائلة الحديوية لا يخرج منها انسان طيب ذكرا كان أو أنثى حتى ولا فرع حليم فانهم جميعا فاسدون فاسدون ، ويذكر فريد كيف أرسل هو والمصريون المقيمون بالكانيا برقيات تهنتة لطلعت باتسا للتسقي في حليم ثم يذكر عدم اهتمام الأتراك بضياع البلاد العربية منهم ثم يقول عند كلامه عن زيارته لجاويد بك ناظر المالية العثمانية عندما زار برلين في سبتمبر سنة ١٩١٧ : ان معاملة رجال الدولة نحوى قد تغيرت كثيرا أى تحسنت من عهد انتصار الانجليز عليهم وابعادهم عن مصر نحو غزة « الشام » لأنهم فقدوا أو كادوا يفقدون الأمل فى فتح مصر وجعلها ولاية عثمانية كما كان يتمنى سعيد حليم وأحمد جمال باشا أو كما كانوا يمتنون أنفسهم فى فتحها لأنفسهم هذه الفكرة المشسومة التى جعلتهم وحكومتهم يحاربونى بواسطة الجاويش والفلان أعوانه لأنى مازلت ولا أزال مصرا على أن مصر للمصريين ، ويضع محمد فريد خطأ على الجملة الأخيرة ويقول محمد فريد عند الكلام عن جمال باشا - السقاج الأعظم - : هذا الرجل طامع فى فتح مصر لنفسه ويكره المصريين الأحرار وبالطبع أنا فى مقدمتهم لاعلانى دائما حقوق مصر ومجاهرتى بمقاومة كل من يقول بخير ذلك أيا كان .

● ومن المقالات التى ترد على اتهام الحزب الوطنى ومحمد فريد - ومن قبل مصطفى كامل - بالتبعية للخديوى عباس حلمى الثانى تلك المقالة التى نشرتها الأمانى فى غدتها الصادر فى ١٧ يوليو ١٩١٢ تحت عنوان « هكذا هم يعادون العرش ويفرضون فى البلاد بنور الحقد والمؤامرات ولا يفهمون أنهم يخونون الوطنيين » . وقد جاء فى ذلك المقال :

ما كاذب إغنى فريد بك عن أن يجاهر فى هذا الوقت ببعائه للعرش أو أن يدل على مبلغ هذا البعاد .

نعم ما كان أغناه عن ذلك فان هذه المؤامرة - وهى كما قلنا نتيجة طبيعية لعمله فى ثلاث سنوات - اعتراف صريح ودليل ليس ببعده دليل

ولقب كنا نتمتله فى وقت كهذا منكرنا المؤامرة معلنا أن حزبه حزب هلوه وسلام مقرا بطلته فى الماضى متخذنا منذ اليوم خطة الاخلاص للأريكة الحديوية فاهيا فى ذلك منهج مبلغه ومؤسس حزبه المرحوم مصطفى باشا كامل .

كنا نتمتله جازعا من النتيجة التى وصلت الحركة الوطنية لها مشفقا على هذه البلاد التى ينص الحب لها جاعلا حدا لمحاربتة العرش والدعوى على سمو الأمير بالاكاذيب والترهات .

هكذا لعمري كنت أتمتله ولكن فريد رجل لا تهدأ له نائرة مصبوب العين لا يريد أن ينظر ما ينظره الناس جميعا مسلط نزعة الشخصية على

وطنينه فغلبت البغضاء في نفسه كل وطنية وكل رؤية وأصبح أينما انجه لا يرى الا غرضاً هو تفريق القلوب عن العرش يبذل فيه نفسه ونفيسه ولو خربت البلاد بعد ذلك ولعله حين سمع خبر المؤامرة فرح وطرب وقال هذه ثمرة من ثمار جدى وكدى بل هذه شرارة من نار قدمت لها الحطب ثلاث سنوات طوال لانفخن فيها ولاجمعن لها الكذب كله حطباً حتى تعود شرا وعذاباً مستظيراً .

نعم أراد فريد بك أن ينفخ في هذه السرارة وأن يقدم لها حطباً من الكذب فكتب في جريدة « السيككل » الباريسية يقول :

بعد قدوم السير اللون غورست الى مصر معتمدا لدولته تأسيس الحزب الوطنى فاجتمعت جميعته العمومية في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وخطب فيها المرحوم مصطفى كامل آخر خطباته ثم توفي في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وبعد وفاته بأربعة أيام انتخبت رئيسا للحزب مكانه . وحينئذ حاول الحديوى أن يجعلنى اتبع سياسة مضادة لخطتنا ونصح لى أن لا أذكر الجلاء وأن لا أعمل عملاً يسئ الى الانكليز بالاجمال نصيح لى أن أعترف اعترافاً ضمنيّاً بالاحتلال . ولأجل أن يظهر ولاءه لانكليزا ذهب الى لندرة في سنة ١٩٠٨ . فلما رأينا هذه السياسة الجديدة قطعنا علاقاتنا معه وابتدأت أحمل عليه في جريدة اللواء التى كانت اذ ذاك لسان حال الحزب الوطنى حملة صحافية شديدة رن صداها في البلاد . ومن ذلك العهد ابتداء الحديوى ووزرائه يضطهدون الحزب الوطنى ونشر فى سنة ١٩٠٩ قانون المطبوعات التى قهر سنة ١٨٨٢ » .

ثم حكى حكاية الجرائد التى أوقفت أو تمطلت وحكاية حبسه ثم فراره حين أريدت محاكمته مرة ثانية وختم مقالته بقوله :

« تلك هى الحالة التى وصلت اليها مصر فالخديوى متحد مع انكليزا ومعها بعض المداخنين من جانب والأمة كلها طالبة حريتها من جانب آخر .

هكذا يقول فريد . يعترف الآن بأنه منذ تولى رئاسة الحزب بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل فصل الحزب عن العرش وجعله يعادى الأريكة الخديوية . ذلك اعتراف لم تكن فى حاجة اليه بعد الشواهد التى عرفناها وعرفها المصريون أجمعون . لم تكن فى حاجة اليه لأن الدكتور عثمان بك غالب وعلى الغاياتى قلاه من قبل ولأن مقالات « ماذا يقولون » لا تزال كلمة « يجب خلعه » تحت صورة سمو الأمير كان وهو يكتب هذه الكلمة حامى اللواء وكان فريد بك اذ ذاك فى تحرير اللواء . كلا لم تكن فى حاجة الى هذا الاعتراف لا بل ان تعمد القعود فى الاوبرا والموسيقى تلحن السلام الخديوى والناس كلهم وقوف كان اعترافاً لا يحتمل شكاً ولأن هذه المؤامرة وهى غرس يله أدل من كل دليل وأقصص من

كل اعتراف كلا أيضا لم تكن في حاجة الى الاعتراف ولكننا مع ذلك أصبحت لنا به حجة على حزب يقول أن أول مبادئه أن يخلص للعرش وأن يبقى سمو الأمير على رأس الحركة الوطنية .

إذا كان فريد بك يكتب وكان الحزب الوطني وصحفه ولجنته الإدارية وأعضاؤه يكذبون حين كانوا يدعون الاخلاص للعرش واذن انحرف الحزب عن مبادئه وخان عهد مؤسسه وضل طريق واجبه . نعم وهذا هو الذي أدى به الى الفشل والاضمحلال .

أما قول فريد بك أن سمو الأمير حاول أن يحمله على الاعتراف بالاحتلال وأن سموه الآن في جانب الأمة وكلها في جانب فما أدناه وشاية وما أسقطه كذبا . نصح له سموه بذلك منذ تولى رئاسة الحزب أى منذ ثلاث سنوات فلم ينتصح له وأبت عليه نفسه الكبيرة الا أن يماديه ويحمل عليه اللواء حملة رن صداها في البلاد فليت شعري لماذا بقي هذا السر مكتوما الى اليوم في صدره لو أنه لم يصاد العرش كما يدعى لهذا السبب ولو أن لم يجاهر بمبادئه ولم يحمل حملات يقول هو أن صداها رن في البلاد لكان من المفهوم أن يحفظ هذا السر . فاما وهو قد عادى وحمل عليه ولم يدع نوعا من أنواع الوشاية الا وشى به فادل الدلائل على كتب هذه الوشاية الجديدة سكوته عنها كل هذا الزمن .

ليست هذه الوشاية بأكبر من وشايته يوم اتهم سمو الأمير في مقالات « ماذا يقولون » ببيعته وطنه وبلاده لقاء قرض اقترضته الخاصة الخديوية فكيف رضى فريد بك أن يصون هذا السر في صدره في وقت كان يحمل فيه على سمو الأمير وينهه قبه ببيع عرشه وبلاده بمبلغ مقبوض .

كفى ذلك مكذبا لفريد بك وكفى العالم ما يعرفه عن غيرة سمو الأمير على بلاده هو حاكمها وصاحب عرشها وممثل وطنيتها ووجودها . لا بل كفى أن تكون الحرية التي تطلبها الأمة انما تطلبها لهذا الأمير وعرشه ليكون سمو الأمير أول مصري وأول وطني وهو كذلك فعلا عنه أخذت الحركة الوطنية وبجانبه نمت وازدهرت حتى اذا فصلها عنه فريد بك بجهله وحمقه لم يكن لها الا أن تنهدم فانهدمت .

● واختار هنا في هذا المدخل صفحات قليلة من مذكرات الخديو عباس حلمي الثاني والتي أنوى بمشينة الله لو كان في العمر بقية ، أن أنشرها كاملة وأعلق عليها وقد قطعت مرحلة لا بأس بها في هذا العمل الذي أعتقد أن المكتبة العربية بحاجة اليه لأنه سوف يجيب على كثير من التساؤلات الهامة التي لم نجد إجابة كافية شافية كما أن مذكرات الخديو في حد ذاتها تلقي أنوارا كشافا

على كثير من أحداث التاريخ المصرى فى العترة التى ولى فيها عباس حلمى الثانى أريكة الخديوية المصرية (١٨٩٢ - ١٩١٤) بل وما بعد ذلك التاريخ الى أنه لى الرجل ربه ، أختار صفحات تكشف ظلام الظروف التى أقصى فيها الخديوى عن عرشه فى ديسمبر ١٩١٤ :

وجدتلى طوال عهدى أكافح شبرا بشبر كافحا لا هواده فيه للاحتفاظ. بشخصية مصر الدولية فلما أقبل الصراع العالمى الكبير الاول ليحطم فجأة توازن القوى سنحت الفرصة لحصوى الالاء « اللورد كرومر واللورد سيسل واللورد ملتر » وأشياهم بواسطة اللورد كتشنر كى ينفذوا انتقامهم الوضيع بخلى عن عرش أسلافى وقد وجدت انجلترا فى ذلك الصل وسيلة لتأخير احتمال الجلاء وهو احتمال لم يكن موضع تفكير جدى ولتحقيق أهداف سياستها الاستعمارية دون عفات وكانت جراحى وعلى الأخص جرح لسانى قد امسكتنى فى الاستانة بلا حراك ولكن الخط التلغرافى المباشر بينى وبين الوصى وقصر عابدين منذ ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ قد وضع بناء على أمر لندن تحت رقابة رسل (باشا) الحاكم الانجليزى للبوليس المصرى وقد تاكثت من ذلك فى اليوم التالى بفضل محمد ابراهيم رئيس ادارتى التلغرافية وأن فى هذا ما يفسر ما كان يطرأ على البرقيات التى كنت أبعث بها الى الوصى وتلك التى يرسلها الى من تأخير أو تعديل متعمد أو الفاء - وكنت لم أزل خديوى مصر ولم تكن تركيا قد دخلت الحرب - ! وكانت قد أعادت الطمانينة الى نفسى معلومات. دبلوماسية ورسمية بلفتنى من مصدر موثوق به الى حد بعيد وكنت آمل. مادامت تركيا محتفظة بحيادها أن تظل مصر خارج ميدان الصراع : كان الصدر الأعظم منذ منتصف أغسطس قد أكد للمسيو بونيار السفير الفرنسى ولمجلس بريطانيا العظمى حياد تركيا كما أكد أن بحارة الطرادين الألمانين « وجوبن » و « برسلو » الراسيين فى ميناء الاستانة سوف ينزلون الى البر ويرحلون الى ألمانيا وقد أيد الرئيس ريمون يوانكاريه ذلك فى عام ١٩٢٨ - فى ذكرياته التى نشرها بعنوان « فى خدمة فرنسا » الجزء الخامس صفحات ٨١ ، ٨٢ - ولم أكد استرد من عافيتى ما يمكننى من مفادرة قصرى فى ستييوكل على البسفور كى أعود الى مصر حتى رأيت مستشار السفارة البريطانية الذى لم يده. أى اهتمام بحادث الاعتداء على ولم يقبل قط ليسأل عن صحتى ويحمل الى برقية من ميلن شيتهم زميله فى القاهرة تقول ان كل شيء هادى فى مصر وأن حرارة الجو التى لا تزال مرتفعة قد تؤذى جروحى وتصحنى ممثل بريطانيا العظمى أن. أبقى فى تركيا حتى يتم شفائى ولكن الوصى من جانبه كان يطالب بعودتى مطالبة ملحة وكانت تلك لعبة مزدوجة بين لندن والقاهرة ونحن اليوم نعرف تفسيرها فلقد كان الفرض منها احرأجى وقد أحسست منذ يوم ٣ أغسطس وأمام الصراع المحتدم أن من واجبى ألا أؤخر رحيلى وانى أريد أن كون فى وطنى

كى أدرس مع مواطنى موقفنا الجديد فلما صار يخفى المحروسة على أهبة الاستعداد أبليت سفارة انجلترا - فقد كان الانجليز ما يزالون السادة فى مصر - قرادى القاطع بالعودة الى القاهرة وكنت قد لحظت ، أن السير لويس هاليت سفير انجلترا لم يحضر بعد عودته من اجازته ليؤدى لى الزيارة المعتادة وقد كان رده عندما أبديت له دهشتى من ذلك الموقف أن جعلنى أفهم أن على أنا أن أكون البادى بالزيارة وقد ذهبت اليه فلقد كنا فى لحظة خطيرة ودقيقة لا تسمح بمناقشة مسائل البرونوكول وقد تبدت لى منه بوضوح امارات نواياه السيئة نحوى وفى مستهل الأسبوع الرابع من شهر سبتمبر طلب أن يحضر لرؤيتى كى يبلغنى رسالة سُفوية من حكومته التى لا تنظر بعين الرضا الى وجودى فى الأستانة وتقترح على أن أغادر الأستانة للإقامة فى إيطاليا طوال المدة التى نستمرها الحرب وهى تضع تحت تصرفى فيلا ولكنها تمنعنى من الذهاب الى سويسرا « أتكون تلك الفيلا هى (لافورينا) فى نابولى نفس الفيلا التى استقبلت وعرفت مرات اسماعيل صبرى باشا (جدى) قبل أن يذهب لينهى حياته فى المنفى فى الأستانة التى أبعد اليها والتى يراد اليوم أن أبعد أنا عنها » ليكون ذلك نموذجا جديدا على خفة الظل البريطانية ولم أكن قد نسيت كرم الضبافة الذى وهبته إيطاليا لجدى اسماعيل ولكل منفى عظيم أحب أن يلوذ بذلك البلد الرائع الكريم .

ولكنى ولم أعود مثل تلك الدعوات من قبل تابعت اتصالى برئيس مجلس نظارى الوصى الذى عينته قبل سفرى بالاجازة على عادتى فى كل صيف والذى كان قد أقسم بين يدى يمين الولاء بحضور شيخ الأزهر الشيخ سليم البشرى وينشر الحيدوى جميع البرقيات التى « كنت أبعت بها الى الوصى بشأن عودتى الى مصر ومعها ردودها التى لم يكن يصلنى بعضها على ما قيل رغم أن تركبا كانت لا تزال محايدة .

وأذكر من ذلك على سبيل المثال أن البرقية التى تحمل تاريخ ١٧ أغسطس من الوصى رشدى باشا تشير الى برقية أرسلت فى الأيام السابقة وقد نشر نص تلك البرقية بعد ذلك فى الصحف المصرية وكلها كفيها لم تصلنى قط وقد أسيط الوصى علما بهذا الموقف الغريب المؤلم فاوصل الى مذكرة تحصل توقيعها وهذا هو نصها بالكامل بلون تحريف أو تغيير « يستخلص من الخطاب الذى سلمه محب باشا لتوفيق بك أنى لم أحط صاحب السمو بمعلومات عن الحالة أو على الأقل بالمعلومات الكاملة عنها وانى لأتساءل ما اذا كانت بعض برقياتى لم تصل أو أن أحدا قد أذاع لدى سموه بهذه الشائعات الزائفة التى أجهلها بطبيعة الحال جهلا لم يكن فى إمكانى معه أن أخطر سموه بها أم أن سموه لديه بعض المشاغل الخاصة التى تفوتنى ويؤسفنى أن محب باشا

لم يكلف نفسه عناء تحديد النقط التي يبدو انى لم اخطر بها سموه. أو كان اخطارى بها ناقصا ولقد كان من السهل أن يقول ذلك اما فى خطاب أو شفويا على لسان الرسول الذى حمل الخطاب الى واعتقد انى أبلفت صاحب السمو فى برقياتى أولا بأول كل ما من شأنه أن يهه أو يوضح له الحالة فى الظروف الحاضرة وقد كلفت شفيق باشا من جهة أخرى أن يقدم لسموه تقريرا شفويا تكميليا وأن يرفع الى سموه على الأخص بضع ملاحظات رأيت من واجبي أن لا أضمنها برقياتى « وأعيد فى هذه المذكرة رواية كل ما وقع منذ بدء الحرب » وأول نقطة جديدة بالذكر فى ترتيب الأحداث الزمنية هى قرار لمجلس النظار يقضى قبل دخول انجلترا الحرب بـسريان قواعد الحياد التى اتبعت من قبل عند وقوع الحرب الروسية اليابانية ويأتى بعد ذلك القرار الذى اتخذته مجلس النظار بعد دخول انجلترا الحرب باتخاذ اجراءات للدفاع عن مصر وقد أرسلت الى سموه بهذا الشأن برقيتين تفسيريتين وقد سلمت محمد فهمى بك نسخة منها وأضيف الى ذلك أنى منذ ذلك الحين قد غدوت واتقا عن طريق المستشارين العائدين من انجلترا أنه لولا ذلك القرار لكان قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية « وتأتى بعد ذلك الاجراءات ذات الضرورة الاقتصادية :

١ - اعطاء الأوراق المالية (البنكنوت) قوة الدفع .

٢ - منع تصدير الغلال والمواد الغذائية .

٣ - اعلان - الموراتوريوم أولا بالنسبة للكبيالات - والصفقات التجارية عموما ثم بالنسبة للسندات التجارية بوجه عام

٤ - اقفال البنوك لمدة قصيرة .

٥ - تحديد التعريف القصوى للغلال والضرويات .

٦ - دراسة وسائل تمويل محصول القطن وهى دراسة لم تتم بعد وأحب أن أضيف ردا على سؤال وجهه صاحب السمو الى عن طريق محمد فهمى بك انى أعلنت من تلقاء نفسى وليس بإيعاز من الوكالة البريطانية ضرورة اتخاذ اجراءات للتحوط فى عودة صاحب السمو ببيخته المحروسة خشية أن يتعرض اليخت لهجوم السفن الألمانية .

وهذه أمور جديدة أحب من واجبي أن أطلع صاحب السمو عليها لقد شكلت أمس :

١ - لجنة لدراسة الحالة من ناحية تمويل الغلال ووسائل المحافظة على مصالح البلاد من تلك الناحية .

٢ - لجنة في القاهرة وفي الاسكندرية لدراسة حال العمال العاطلين
وموسائل معاونتهم .

وقد سلمت محمد فهمي بك أيضا الوثائق المتعلقة بذلك .

وقد أبلغنا شيتهم اليوم أن قائد جيش الاحتلال بناء على تعليمات تلقاها
من لندن سيبلغ ممثل وقناصل ألمانيا والنمسا أن عليهم مقادرة الأراضي المصرية
« وقد تم فعلا ابلاغ ذلك الى قنصل النمسا في القاهرة في رسالة من قائد
جيش الاحتلال سلمها اليه ضابط من الجيش البريطاني وقد حضر القنصل الى
وزارة الخارجية ليحتج على هذا الاجراء باسم ممثل دولته الدبلوماسي الموجود في
الاسكندرية ولبسال عما اذا كان هذا الاجراء قد اتخذ بالاتفاق مع الحكومة المصرية
وقد أجبتا شقويا بما يأتي :

« ان صيغة التبليغ وطريقة انهائه اليكم تردان على سؤالكم فالقرار صادر
من السلطة العسكرية البريطانية وليس عملا دبلوماسيا صادرا من الحكومة
المصرية » وقد شغلت اليوم أيضا بفرار أصدرته لجنة بورصة الاسكندرية وحددت
به تصفية عقود القطن بسعر $\frac{15}{8}$ رايالا للفنتار وقد رأينا من واجبتا أن «لغى
ذلك القرار وتعطل مؤقتا عمل البورصة وقد سلمت محمد فهمي بك مضرا
بمداولاتنا بالمرسوم الصادر بهذا الصدد وهاتان الوثيقتان تقدمان عناصر التفسير
اللازم وقد ونع في القاهرة صباح اليوم حادث مؤداه أن عمالا عاطلين قد توجهوا
الى الحكومة وقد انضم اليهم بعض الدماء طالبين اللون ثم تفرقوا في جماعات
في أنحاء المدينة وارتكبوا بعض أعمال النهب الصغيرة فاستولوا على بعض الحيز
من واجهة المخازن وشيء من المواد الغذائية من بعض محال البقالة وقد قمعت
الحركة في الحال وألقي القبض على مديريها واستتب النظام ، ولايعتأ شيتهم في
كل محادثاتي معه من الناحية السياسية يكرر أن انجلترا قد حصلت مع الحكومة
التركية على تأكيد بأن تركيا لن تدخل الحرب الى جانب ألمانيا وأن الحكومة
الانجليزية من جانبها قد أعطت تركيا وعودا من بينها وعد بعدم تغيير نظام
الحكم السياسي والوطني في مصر وقد حانت الساعة لاتخاذ قرار بشأن سفر
المحمل والحاج فقد تضافرت اعتبارات اقتصادية ومصاعب عملية ضد ارسال
المحمل بل أن المفتي نفسه وقد سئل في ذلك سرا فقد أفتى بعدم سفر المحمل
ولقد كنت أميل ولازمت الى سفره فان بعض ذوي النيات السيئة قد يستغلون
عدم سفره استغلالا سيئا وكل ما يلزم هو فرض تأمين كبير لرد الناس عن
السفر للحج كما حدث في عام الكوليرا وقد ذكرت ذلك للوكالة البريطانية ولقت
نظرها الى أن منع المحمل سيسبغل أيضا ضد الاحتلال وقد كان الانجليز الى
اليوم متفقين معي على ارسال المحمل ولكن جراهام جاء في صباح اليوم ليقول
لي أن بعضة المحمل في حالة نشوب الحرب مع تركيا - وهي حرب غير محتملة

ولكنها ممكنة ستعرض للهجوم من جانب الأتراك ، من جهة أخرى ليعلم أنه يستحيل عليه في هذه السنة أن يضمّن مصلحة الحجر الصحي ، لذلك منع الحج وإني أرجو صاحب السمو أن يدرس المسألة ويبيّن لي وجهة نظره حتى أنعرف بمقتضاها وربما كان في الوسع أن نكتفي بإرسال الكسوة بغير بعثة إلى حيفا أو جلد كما تنقل من هناك بمعرفة السلطات التركية ومهما يكن من شيء فإني أرجو صاحب السمو نظرا ، لداعي السرعة أن يبعث إلى بالبرق وجهة نظر سموه وقد أرسلت مع فهمي بك دوصيه المسألة كلها .

أول سبتمبر سنة ١٩١٤

امضاء

حسين رشدي

وكان الانجليز الموجودين في مصر يسوفون في قراراتهم لأن اللورد كتنسبر في لندن كان يعمل على كسب الوقت وعندما هدأت مخاوف اللورد كتنسبر التي أنارها في نفسه انسحاب المارن ولما ثبتت الجبهة الفرنسية - الألمانية في نهاية الأسبوع الثاني من سبتمبر قرر أن يروى طمأ إلى الانتقام وأن يحصل على إبعادي النهائي عن مصر وهذا ما يفسر الموقف العدائي الذي اتخذته السير ماليت السفير الانجليزي ضدّي في مستهل الأسبوع الرابع من شهر سبتمبر في الوقت الذي تلقيت فيه مذكرة رشدي باشا والتبليغ الشفوي بمعنى من دخول سويسرا والأمر بأن أقصد إيطاليا حتى نضع الحرب أوزارها وقد كانت العناية التي تقتضيها حالة جروحي وعلى الأخص جرح لساني والجراحة التي كان محتملا أن تجري لي كافية لتبرير اختياري سويسرا دون غيرها من البلاد المحايدة لأقامتي وكان قد صار من الضروري إجراء جراحة لي لإخراج الشظية التي سكنت لساني وقد تمت تلك العملية في سويسرا في مستهل عام ١٩١٥ وقد وجدت في سويسرا على عكس ما آكدته لي السير ماليت والوصي المصري حالة عادية وملأمة للجراحة ولتقاعتي ولقد أيد اللورد جراي أوف فالادون لصديقي الرايت أونورايل روبرتسون مسئولية اللورد كتنسبر في خلعي وأنبائي روبرتسون بحدِيثهما - وفيما يلي هذا النص مكتوبا بخط يده وماخوذا من رسالته التي بعث بها من لندن بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٢٩ .

٢٤ بمبروك جاردنز لندن في ٢ يونيو سنة ١٩٢٩ .

سيدى :

لقد اعتقدت دائما منذ وقفت على الوقائع أن الاجراء الذى اتخذ فى سنة ١٩١٤ قد أضمن الكراهية الخاصة للورد كتشنر وربما كان فى وسعك أن تدلنى على ما يجب قوله ... وليأذن لى سموكم أن أؤكد له رغبتى الصادقة الآن وفى كل وقت فى خدمة مصالحه واصلاح الخطأ الذى أنتم ضحيته .

المخلص لكم

ج.م. روبرتسون

وقد خسرت اللورد جراى أوف فالادون (السير ادوارد جراى سابقا) الذى أيد لى فيما بعد كل ما كان قد أدلى به لصديقى ج.م. روبرتسون وفيما لى الخطاب الذى بعثت به اليه :

الى صاحب السعادة اللورد جراى أوف فالادون الوزير السابق لوزارة الخارجية البريطانية لندن .

حضرة اللورد

أخطرنى صديقى القديم الرايت أونورايل ج.م. روبرتسون بالمعابلة التى تمت بشأنى فى الاسبوع الماضى بينه وبين سعادتك وانى لمريض على أن أشكر لك يا حضرة اللورد مشاعرك الطيبة التى عبرت عنها نحوى والرضا العظيم الذى ملأت به نفسى وقد كنت لحظت خلال عهدي وأثناء الأعوام التى كنت فيها على رأس وزارة الخارجية البريطانية أنكم تتخذون دائما موقفا يملية عليكم حرصكم على العدالة وكنت مؤمنا بأنه ما من عمل غير عادل يمكن أن يصدر عنكم وتستطيع أن تقدر يا حضرة اللورد مدى الشبهة التى أحسست بها عندما علمت أنكم شخصيا كنتم بعبدين عن كل الاجراءات الظالمة وغير الشرعية التى اتخذت بشأنى عند وقوع الحرب الكبرى وقد حرصت على أن أبلغك كل تقديرى وشكرى وتفضل يا حضرة اللورد بقبول أخلص مشاعرى .

عباس حلمى

وقد كان أردن هولم ييمان من كبار الاخصائين فى المسائل الشرقية ورئيسا لى قسم الاستعلامات فى مصر وقد عين من قبل فى عام ١٨٧٩ بالتفصيلية البريطانية العامة فى القاهرة فى وظيفة مترجم عربى وعاش فى القاهرة أكثر من عشرة أعوام وشهد أحداث عام ١٨٨٢ والانحلال وتبع مولد الاشراف البريطانى وتطوره فى عهد اللورد كرومر كما صاحب كتشنر أثناء حملة دنغلة وقد قضى فى القاهرة مرة أخرى بضعة أعوام خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها فى خدمة ادارة مكافحة الماسوسية بادارة المخابرات السرية بوصفه مديرا لعدة أقسام وذلك حتى سنة ١٩٢٠ وفى يولييه ١٩٢٧ نشر فى صحيفة « كنتيمبرارى ريفيو » مقالا أنشئ منه هنا الأجزاء الهامة :

« تدل كل المعلومات المعروفة عتدى على ان الحديوى (عباسى الثانى) قد بذل كل ما فى وسعه لاقتناع السلطات البريطانية فى الاستانة بضرورة عودته الى مصر وقد نشر رشدى مجموعة من الرسائل التى كان قد كتبها الى الحديوى بوصفه وصيا وتدل هذه الرسائل على أن الحديوى لم يكن يتوى على الاطلاق البقاء خارج بلاده ولكن انجلترا هى التى انتهى بها الأمر بعد قليل من التردد الى منعه من العودة الى مصر وقد فرض عليه السيد لويس ماليت السفير البريطانى الإقامة فى نابولى فى سكن معد له هناك - وهى المدينة التى كان قد نفى اليها جده - دون أن يترك له حرية الإقامة فى سويسرا بناء على طلبه « ويتضح من جميع المراسلات أن رشدى باشا لم يطلع الحديوى على ما يدور فى مصر اطلاعا كاملا وأنه لم يلب دعوة الحديوى له للحضور الى الاستانة كى يقدم له تقديرات عن الأحداث ولم يبعث اليه برسول خاص يلىق بمرکز الوصى وتكون له صفته وقد دافع رشدى عن نفسه ضد هجوم الرأى العام على موقفه بقوله أنه قد خشى أن لا تكتفى إنجلترا باعلان الحماية على مصر بل تضمها الى الامبراطورية وتضع على عرشها أميرا هنديا وليس أبلغ فى الرد على الزعم من أن السيد ادوارد جراى فى (مذكراته عن خمسة وعشرين عاما » لا يذكر مثل تلك الفكرة ويتضح ذلك من السطور الأخيرة - فى الفصل الخامس والعشرين من تلك المذكرات ، وأن كل ما ورد فى الصحف وكل ما كتب بهذا الشأن يتبت أن رشدى لم يبد حسن تقدير للحالة السياسية وأنه كان فى الامكان الوصول مع الحديوى الى حل آخر غير اعلان الحماية التى صارت فيما بعد منبع جميع الصعاب التى وقعت فى مصر »

ويؤكد أولئك الشهود والكتاب الذين عاصروا تلك الفترة وألموا بظروفها أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تجد نفسها مسوقة الى اتباع الأمر الواقع الذى يفرضه اللورد كتشنر العدو الشخصى للحديوى وقد عرف فى عامى ١٩١٢ - ١٩١٣ أن اللورد كتشنر قد وعد الأمير سعيد حليم بمرش مصر وقد كان الأمير صدرا أعظم فى تركيا ويقول غير هؤلاء ممن سجلوا ذكرياتهم عن حادث الاعتداء على شخص الحديوى فى الاستانة قبل نشوب الحرب أن ذلك الاعتداء لم يكن الا بايعاز من الأمير سعيد حليم ولا تزال الصحف تكتب فى هذا الموضوع ولا أدرى متى تكف عن ذلك ، أما ما زعم عن ضم مصر الى الامبراطورية وعن ادعاء رشدى باشا بأنه قد حال دون ذلك فإن ذلك لم يكن غير حجة واهية وقد أيد اللورد جراى (أوف فالادون) أيضا فى مذكراته أن انجلترا لم يكن فى وسعها القيام بذلك فى الصفحة ١٧٨ من الجزء الثانى من تلك المذكرات تستطيع أن تقرأ « أن ضم مصر الى الامبراطورية كان سيفضى الى غلطة سياسية كبيرة فإن الوقت لم يكن ملائما لمواجهة ذلك الخطر وقد كشف الرئيس بوانكاريه رئيس الجمهورية الفرنسية من جانبه فى ذكرياته التى تحمل عنوان « فى خدمة

فرنسا ، في صفحة ٤٤٤ من الجزء الخامس أنه « منسـف ٢٠ نوفمبر أخطرت الحكومة الانجليزية فرنسا أنها لا تفكر في ضم مصر وأنها تكتفى بالحماية » .

لقد كان اللورد جراى على حق عندما قال أن ضم مصر ليس أمرا هينا ، وقد ترك الوصي المصري نفسه فريسة لخداع رجال بريطانيا في مصر وأخطأ في عدم الاستماع الى ما طلبته اليه أن يحضر الى الأستانة ليتفاهم مع بمجرد اصطدامه بالعقبات التي تحول دون عودتي الى مصر وقد كررت دعوتي له في ٢٩ سبتمبر بعد وصول رسالته المذكورة ولكنه تهرب من ذلك واني أسف على ما صدر منه .

وفد قطعت علاقاتي من تلك اللحظة مع السفير البريطاني في الأستانة ومع الانجليز وبعد مدة قصيرة زرت سفير ألمانيا في الأستانة فاستدعى أنور باشا ودارت بيننا مناقشة انتهت بأن مد الى يله طالبا الى أن نهانن اذن فقد كان هناك ما يدبر في خفية عني وكان في الوسع أن يفترض المرء وجود مؤامرة ضدي تحاك خيوطها في الخفاء - وأن هذا من الممكن فان أعضاء تركيا الفتاة وعلى الأخص أنور كانوا يتبعون سياسة استعمارية عثمانية وعنصرية طورانية بينما كنت بوصفي أميرا لمصر لا يسعني ولا يسع شعبي الا أن نرعى الى هدف واحد هو استقلال مصر وحدها وتحريرها - وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية الى كل الدول أن (مصر) وقد وضعت تحت الحماية البريطانية وأن السيادة التركية قد زالت) وبعد يومين كتب القائم الانجليزى بالأعمال في القاهرة ميلن شيتهم الى عمى الأمير حسين كامل باشا يخبره أنه قد اختير سلطانا لمصر لا كنائب للامبراطورية العثمانية الزائلة وكان معنى ذلك إلغاء الحديوية الغاء تصفيا وكان قد جاء في تصريح اعلان الحماية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ أنني قد انضمت الى أعداء صاحب الجلالة البريطانية وكانوا قد دبروا اذن مؤامرة خلمي .

لقد كنت آخر القديوين :

وانتقلت اذن جميع حقوق وامتيازات سلطان تركيا والحديوى الى صاحب الجلالة البريطانية وأن اعلان الحماية وقبول عمى الأمير حسين كامل لسديوان في نفسى كأنهما نواقيس زوال حريتنا .

فلقد كان معناهما أن يمتد الاحتلال البريطاني لمصر الى أجل غير مسمى ، ذلك الاحتلال الذى قيل عنه انه مؤقت - وصار دخول الحرب والدفاع عن مصر من صميم اختصاص الانجليز وقد فرض اعلان الحماية على عمى أن يحصل اتصالات الحكومة المصرية بجميع ممثلى الدول الأجنبية في القاهرة على طريق المعتمد البريطاني وهذه هي الطريقة الانجليزية التي وصفها اللورد ملنر بأنها

تقوم على اختراع مبادئ قانونية تهربا من تبرير تصرفاتها وانى لم اقر مطلقا « حق الفتح » الذى نفتى به اللورد سالبرى فى عهده ذلك أن هذا الحق المزعوم لم يكن له وجود فان الاحتلال لم ينظر اليه يوما ما من جانب الانجليز أنفسهم كفتح لمصر وانما كان مهمة مؤقتة بالاتفاق بين الحديوى والحكومة البريطانية ولم يكن يعطى الانجليز مطلقا الحق فى أن ينصرفوا كما يشاؤون فى مستقبل مصر وكان اعلان حالة الحرب مع تركيا الفرصة المنشودة لانجلترا أنها غدت منذ تلك اللحظة تملك كل سلطات السلطان والحكومة العثمانية وكل حقوق الحديوى المعزول فهى تستطيع أن تحدث كما تشاء أى تغيير النظام السياسى فى مصر .

وينتقل الحديوى عباس حلمى الثانى الى المستقبل قائلا : اذا كانت انجلترا لا تضم أية نية عدوانية استعمارية تجاه مصر فما عليها الا أن تجلو عن مصر واذا ما كانت انجلترا حريصة حقا على رفاهية السودانيين وحريةهم وسيادتهم فلماذا لا تؤيد خير الحلول الممكنة فتدع مصر تنشئ ولايات النيل المتحدة حجر الزاوية فى كل تنظيم سلمى للشرق الأوسط ثم يقول : ان التكتيك الحربى الجديد لا يقوم على صفات الجنود بل على عدد السكان أو بمعنى آخر ما يدعونه فى الأسلوب المتداول « طعمة المدافع » ويقوم كل بلد باجراء احصائيات سيتعرف منها الحد الأقصى لما يستطيع أن يقدمه من قوات ليقدّر بناء على ذلك مدى قدرته على قهر خصمه والثابت احصائيا أن الجزر البريطانية لا تستطيع أن تقدم جيشا كافيا للدفاع عن الامبراطورية ولكنها يثرواتها ومواردها تستطيع أن تقيم وتسليح جيشا قويا واذا كان الانجليز فى وقت السلم يحتلون مصر بقوة انجليزية بحتة فانهم فى وقت الحرب سيضطرون الى جلب قوات من المستعمرات تزيد عن ستة أضعاف تلك القوة ولقد جند الانجليز خلال الحرب الكبرى زهاء مليونى عامل مصرى ويحتمل أن تجند انجلترا فى الحرب المقبلة مليونى جندى مصرى ماجور فاذا كانت مصر قادرة على تقديم مليونى جندى فانى أفضل أن أراهم يكونون جيشا مصرىا للدفاع عن البلاد بوسائلنا الخاصة . . . وانشاء هذا الجيش يقتضى بطبيعة الحال انشاء مختلف المدارس العسكرية للضباط وصف الضباط وللجنود ولأركان الحرب وللمدفعية والمصفحات والطيران والدفاع المضاد للطائرات وللخراطى الحربية والنقل والهندسة وقبل كل شيء معاهد الأبحاث العلمية ومعاملها وأنه لعبه ثقيل ولكن ما يؤدى اليه ذلك — كله — من عون فعلى فى الشرق الأوسط سيجعل من انجلترا أسيرة مصروانى آمل أن يساهم قبول مصر فى هيئة الأمم المتحدة وتحكيم الهيئة فى كل نزاع بين انجلترا ومصر بطريقة حاسمة فى تدعيم التفاهم بين البلدين ونحن نرجو بكل ما فىنا من قوة أن لا يقف أى اعتبار شخصى أو تعصب حائلا دون إفادة البلاد

من مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها الدائم وتكون مستوحاة من مبادئ
السلام والحكمة والاتصاف وسيعرف الوضع الجديد كيف يسد الثغرات ، هذه
هي النصيحة الخالصة التي أقدمها لبلد أحبه ولا تستطيع قوة في العالم أن
تمنعني من الاهتمام بمصيره » *

● وننتقل فجأة الى الحديث وبسرعة عن دولة الشعر التي لعبت دورا
هاما في تدعيم الوحدة العربية وذلك يفرض علينا ذكر بعض النماذج من قصيدة
لعبد المحسن الكاظمي في الذكرى الأولى لسعد زغلول من بينها الأبيات التالية :
رحل الزعيم أبو البلاد ولم يؤب وأقام حيث أقام أبو العباد أقاما
لم يمض عام والحياة عزيزة حتى تراجع عزها أعواما
واذا الموادت خص مصر لهيبها عم العراق شرارها والشماما

عيشوا بأحكام الشرائع واعتلوا ودعوا التمسك بالنظام نظاما
حفلوا بأنفسهم وقالوا حفلة عنت البلاد لوجهنا اكراما

لبسوا لها ثوب الخداع والزموا فقه الضماف بأمرهم الزاما
هل جاز عند الله أمر منافق صلى الصلاة غريبة أو صاما ؟

ولربما خضع الأتيس تزلفا ليصيب جاما أو يصيب خطاما
ومن المصائب والمصائب جمة والعصف سبل على الرقاب حساما

ذو العلى يصبح بيننا متكلمنا وفصيحنا لا يستطيع كلاما
ولقد نرى في العالمين عجائبا وتقدما بين الأنام أناما
وهو هو والأصفار مهما حاولوا أن يجعلوا أصفارهم أرقاما
ومن بين أبيات تلك القصيدة الرائعة يقول الكاظمي :

هذه بنو مصر وتلك بناتها ملء الفجاج كراثما وكراثما
الرافعون لمصر رايات الصلا والرافعات وما رفعن لثامنا
يا سعد ان ترحل وحسبك أمة خلقت فيها البأس والاقداما

وكان الكاظمي قد سبق له أن قال في ذكرى الأربعين لرحيل سعد قصيدة
رائعة يقول فيها مخاطبا أم سعد زغلول :

ما كنت يا أم سعد	والأمهات سواء
أنيت سعدا ولكن	لم تنبتي النظراء
أربعين نهارا	لا تبصرين ضياء
أربعين نهارا	لو تسمعين نداء
أربعين نهارا	حرمت ذاك اللقاء

الى أن يقول فى نهاية قصيدته :

ابناء سعد هلموا	نصارع اللوا
مضى أبوكم فكونوا	لن مضى خلفاء
خلاكم حامل الصب	فاحملوا الأعباء
تأزروا وأفيقوا	واستخلصوا الأمناء
فما تأخر شعبي	يضيق بالاكفاء
ضل البنون اذا لم	يقدموا الآباء

والجدير بالذكر أن كل الشعراء العرب فى العشرينات والثلاثينات كانوا أشبه بأسرة واحدة .

فى كل قطر عربى أكثر من بلبل صداح وكلهم كانوا ينفنون بالعروبة ويهتفون بالاستقلال . وكم كان أحمد شوقى رائعا وعظيما عندما قال فى أسبوع تكريمه (إبريل ١٩٢٧) :

يا عكاظ تألف الشرق فيه	من فلسطينه الى بغداده
افتقدنا الحجاز فيه فلم نعثر	على قسه ولا سحبانه
حملت مصر دونه هيكلا الد	ين وروح البيان من فرقانه

الى أن يقول فى النهاية :

رب جار تلفتت مصر توليه	سؤال الكريم على جيرانه
كان شعرى الغناء فى فرح الشر	ق وكان العزاء فى أحزانه
كلما أن بالعراق جريح	لمس الشرق جبينه فى عمانه
وعلى كما عليكم حديد	تنزى الليوث فى قضبانه
نحن فى الفكر بالديار سواء	كلنا نشفق على أوطانه

ونذكر أن العقاد ارتجل قصيدة من أروع قصائده عقب خروجه من السجن بعد أن قضى العقوبة التي حكم عليه بها في قضية العيب في الذات الملكية .

وكان عباس العقاد قد قال في آخر جلسة من جلسات مجلس النواب الوفدي (١٩٣٠) : ألا قليعلم الجميع أن هذا المجلس مستمد أن يسحق أكبر رأس في البلاد في سبيل صيانة الدستور وحمايته » .

خرج عباس محمود العقاد من سجنه مباشرة الى ضريح سعد ثم الى بيت الأمة - بيت سعد - حيث أنشد :

الى الذاهب الباقي ذهاب مجدداً وعند ثرى سعد مثاب ومسجد
الى مراجع الأحرار في الشرق كله الى قبلة فيها الامام يوسد
خرجت له أسمى وفي كل خطوة دعاء يؤدي أو ولاه يؤكده

الى أن يقول عباس محمود العقاد :

وكننت جنين السجن تسعة أشهر لها أنا ذا في ساحة الخلد أولد
ففي كل يوم يولد المرء ذو الحجي وفي كل يوم ذو الجهالة يلحد
وما غيبتنى ظلمة السجن عن سنى من الرأى يتلو فرقدا منه فرقد
عداتي وصحبي لا اختلاف عليهما سيمهدني كل كما كان يهدمه
وكان العقاد قد خاطب أبناء مصر في عيد الجهاد (١٩٣٥) بقصيدة قال فيها :

وقد هون الأمر أن قد غدا أجير الهتاف دعى العظم

وحتى غلت كل تصفيقة تبوى في المجد أعلى القمم

وفي ٤ سبتمبر ١٩٣٥ نشرت روز اليوسف اليومية في صفحتها الأولى ما أسمته بنشيد الجائزة الأولى « على مقتضى الحال » ، لم نذكر مؤلفه وإن كان النشر في الصفحة الأولى يؤكد أنه للاستاذ عباس محمود العقاد ، وقد جاء في ذلك النشيد :

الى الوراء ، الى الوراء الى الوراء

الى الوراء كل يو م في الصباح والمساء

الى كروفر الحنسون

وإلى هون ولمسون
 وسيمسون وكل جون
 إلى الورداء بالقلوب إلى الورداء بالعيون
 إلى الورداء ، إلى الورداء ، إلى الورداء
 وفي ركاب المستشار
 يمشى الكبار والصغار
 والزارعون والتجار
 والشاخصون في انتظار على اليمين واليسار
 إلى الورداء ، إلى الورداء إلى الورداء
 أما المعلوم ، والفنون
 ما كان منها أو يكون
 فهم عليها مشرقون
 ونحن من خلف الركبا براكسون ساجدون
 إلى الورداء ، إلى الورداء إلى الورداء
 لهم إذا شاموا العطاء
 وما لنا منهم جزاء
 أن يأخذوا منا الرداء
 فقط الطعام والشراب والكساء والغطاء
 إلى الورداء ، إلى الورداء إلى الورداء
 إلى الورداء لا الامام
 إلى الورداء ، باحترام
 على المولود ، وفي الختام
 وكل يسوم بانتظام وكل عام والسلام
 إلى الورداء ، إلى الورداء ، إلى الورداء

وعندما افتتح مصطفى النحاس في ٢٣ يونيو ١٩٣٥ دار العمال ، كان
 لعباس محمود العقاد قصيدة من أروع عيون الشعر ، مطلعها

حي دار العمال بالاقبال وترقب لها بلوغ الكمال

ومما خاطب به العقاد ، العمال :

نعم جيش السلام أنتم اذا
لكم العمة النى ما استطاعت
ولكم أذرع شدداد وأيده
ولكم فى اتحادكم رأس مال
كيف ترعى عناية الله أرضا
ينسج الحز والحريير ويمتى
ويشيد القصور وهو شريد
ويدر الفنى وما فى يديه
يهب المترفين عمر فراغ
زال ظلم تعين بالله مصرا
أيها المنقذون بنية مصر
أنتم الكف والذراع وأنتم
حظكم حظها من العلم والصحة والبأس والمجى والمجال
كلما نالها نصيب من الحز فأنتم لكم نصيب نال
أعجب الناس عامل فى بلاد
لا تقولوا العمال حسب وأنتم
ان مصرنا تنال من غاصبيها
وهى أرض للواغلين عليها
كل من فى جوانب النيل عان
كلهم غارس الآخر يجنى
واذا تفرقوا طبقات
واذا قيل موسى ، وفقير
ما لكم منصف ولا لبنيتها

جرد البنى جيشه لاغتيال
أمة قط تركها فى نزال
من حديد وأظهر من جبال
ان فقدتم دخائر الأموال
باه فيها المجد بالاقبال
حاقبا فى الرقاع والأسمال
فى زوايا الكهوف والأطلال
شبكة الوالدين والأطفال
وهو باكى الأيام باكى الليالى
من آذاه فى مقبل الأجيال
من فتور ومن ضنى أو كلال
قوة فى يمينها والشمال
حظكم حظها من العلم والصحة والبأس والمجى والمجال
كلما نالها نصيب من الحز فأنتم لكم نصيب نال
صاح فيها : ما للبلاد ومالى
فى بلاد تموج بالعمال
أجر بخس وخدعة ومطال
سوطه أشعبيه الا يقال
مستغل الجهود والآمال
نمر المال والثرى ، والرجال
جمعتهم جوامع الأغلال
فقصارهما الى استغلال
منصف قبل يوم الاستقلال

● ومن الشخصيات التى ظلمناها نتيجة لظروف خاصة ٠٠ كانت تمر بها وبالبلاد فترة توليها المسئولية الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر (١٩٢٩ - ١٩٣٥) وأيا كان رأى غى الشيخ الظواهرى وفى آرائه بالنسبة لاصلاح الأزهر والنسبة لموضوع الخلافة الاسلامية وعلاقته بالملك فؤاد ان سلبا وان إيجابا فان الشيخ الظواهرى بلا جدال من الشخصيات التى لعبت دورا هاما فى تاريخ الأزهر وفى تاريخ حياتنا السياسية .

واعتد هنا في هذا التدخل على أوراق خاصة به قام ابنه - نيابة عنه
بعدم وفاته - بنشرها ولكن برغبته ورضاه عندما كان حيا .

ويعجبني في أوراق الشيخ الظواهري كلمات وردت على لسان ابنه
الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهري يتحدث فيها عن شيوخ الأزهر فيقول . .
لم تكن تفهم الدنيا بزخرفها ولم يكونوا ليسعوا لادراك متاعها الا بالقدر
الضئيل الذى يحفظ لهم الحياة بسيطة ومحملة .

كانوا يكتفون بدور بسيطة يسكنونها لا يكاد فيها من الأثاث الا القليل
وكانوا يكتفون من زاد الدنيا بما يزودون به من الصلاح والعبادة .

لم يسعوا أبدا للسلطان ولم يجرؤ أبدا وراء مادة أو منفعة انهم لم يعملوا
أبدا وما كانوا يلبق بهم أن يعملوا - على اقتناء ثروة واسعة مالية أو عقارية
وانما كانت الثروات التى ينشدهونها هى ثروات العلم والمعرفة وتلقين العلوم
وكانوا لا يعتزون الا بالمروس التى يلقونها للطلبة أو العلماء . . ولا يفخرون
الا بأبنائهم العلماء الذين يتخرجون على أيديهم .

انهم كانوا فقراء فى الدنيا وكانوا يفخرون أيضا بذلك .

كانوا بسيطى الثياب وبسيطى الطعام بسيطى المسكن . . بسيطى
الركائب : انهم كانوا بسيطين فى كل شئ من متاع الحياة ولكن مع هذا فقد كان
السلطان يسعى اليهم بدل أن يسعوا اليه .

وكان الشعب يحلهم ويحترمهم لأشخاصهم لا لمراكزهم .

وكان لهم وقار وهيبة ، من شخصياتهم وليس من نفوذهم أو مناصبهم .

انهم لم يخشوا قول الحق أبدا فى أى مناصبة .

ولم يتملقوا الحكام أبدا فى أى طرف وما كان يضير الواحد منهم أن يقول
الحق لولى الأمر حتى لو كان هذا الحق يفضب الحاكم . .

ومما يجب أن نذكره انه فى الفترة التى تولى فيها الشيخ الظواهري منصب
شيخ الجامع الأزهر . . تم افتتاح كلية أصول الدين وكلية الشريعة حتى لقد
أطلق عليه منشى الجامعة الأزهرية الحديثة .

ومن الحوادث التاريخية الهامة فى حياة الشيخ الظواهري كما جاء فى
تلك الأوراق رغبة الملك فى تعيين الشيخ الظواهري شيخا للجامع الأزهر عقب
وفاة الشيخ أبو الفضل الجيزاوى سنة ١٩٢٧ ووقوف القانون عقبة فى سبيل
ذلك وبقاء هذه الوظيفة شاغرة لمدة عشر شهور بعد ذلك . . بسبب تدخل

اللورد جورج لويده المنسوب السامي البريطاني ورغبته في ترشيح الشيخ
المراغي .

ومن بين الأحداث الهامة في حياة الشيخ الظواهري تعيينه شيخا للجامع
الأزهر في أكتوبر سنة ١٩٢٧ بعد إلغاء القانون الذي كان لا يعطي الحق في
تعيين الرؤساء الدينيين الا عن طريق مجلس الوزراء واستقالته من مشيخة
الأزهر في ابريل ١٩٣٥ بسبب الأزمة المصرية البريطانية التي قام بها المستر
بيتريسون نائب المنسوب السامي البريطاني أثناء مرض الملك فؤاد وذلك على اثر
الطلبات البريطانية وقتئذ ومنها ، إبعاد عبد الفتاح باشا يحيى من رئاسة
الوزارة وإبعاد زكي الأبراشي باشا عن السراى وإعادة توفيق نسيم باشا لرئاسة
الوزارة وإبعاد الشيخ الظواهري عن مشيخة الأزهر وإعادة الشيخ المراغي
اليها .

ومن تلك الحوادث أيضا الاختلاف بين النحاس باشا رئيس الوزارة سنة
١٩٤٢ وبين رجال السراى حول إلغاء القانون الخاص بحق الملك في تعيين
الرؤساء الدينيين أو عدم الفائه : النحاس باشا يرى أن القانون لا يزال قائما
ويطلب اخراج الشيخ المراغي من مشيخة الأزهر بمقتضاه والسراى ترى أنه
غير قائم منذ الفائه عند تعيين الشيخ الظواهري وقد تم رفض طلب النحاس باشا
في اخراج الشيخ المراغي .

وفي تلك الأوراق أيضا ما قاله الملك فؤاد للشيخ الظواهري عندما أراد
تعيينه شيخا للجامع الأزهر في أكتوبر سنة ١٩٢٩ عن طريق الأبراشي باشا
الذي قال للشيخ الظواهري أن جلالة الملك قد اختار فضيلتكم لتكون شيخ الجامع
الأزهر الجديد وجلالته يعرف أن هذا المنصب كثير المتاعب ولكنه يعرف أيضا
أن فضيلتكم خير من يزيل الصعاب فهو شديد الثقة فيكم ..

ومما يذكره الشيخ الظواهري للتاريخ أن السلطان حسين كامل اختاره
لرئاسة بعثة الحج وعندما دخل على السلطان يتلقى منه الأمر الملكي بذلك قال
له بالحرف الواحد : يا مولاي اني صغير السن وقد آكون تبعا لذلك صغير العقل
ولكني مخلص لمولاي اخلاصا عظيما فهل يأذن لي في الكلام بصراحة .

فقال له السلطان : نعم فقال الشيخ الظواهري « أن الناس يشيعون انكم
سترسلون الى الحجاز من يبايع الشريف حسين بالخلافة فهل هذا هو الغرض
الحقيقي من البعثة ؟ فقال السلطان حسين : أبدا وأنا لا أريد مطلقا الا تمثيل
العلماء المصريين في الحج وخاصة أن هناك دولا اسلامية أخرى أوفدت علماء
لهذا الغرض ونبه الشيخ الظواهري الى أنه قد تكون هناك مفاجآت ليست في
الحسبان تتسبب في اخراج مركز مصر ويقترح الشيخ الظواهري على السلطان
حسين العدول عن هذه الفكرة فقد يكون ذلك صوابا وبعد فترة استدعى

الشيخ الظواهري لمقابلة السلطان مرة أخرى فوجده غضبان وبادره بقوله =
انك لا تريد النصيحة بل تريد التخلص » .

ويذكر الشيخ أنه قال للسلطان اذا كان مولاي مصرا على تنفيذ هذه
الفكرة يجب أن يكون الوفد من الشيوخ المستنيرين لا من منلى ولا من مثل الشيخ
الحضري فقال السلطان منل من ؟ فذكر له ، أسماء الشيخ النجدي والشيخ
الطوخي والشيخ بخيت .

وظهرت أمارات الغضب على السلطان ويذكر الشيخ الظواهري أن لغيفا
من المشايخ قد استدعوا لمقابلة محمود سكرى باشا رئيس الديوان ولكنهم أدخلوا
على السلطان خطأ فما كاد السلطان يراه من بينهم حتى قال له : لماذا أتيت ؟
أنه لا يجوز أن تكون في بيتي ولو أستطيع رفض مقابلتك لفعلت ... نحن قد
عرفنا ما عندك بالنسبة لنا » .

وسكت الشيخ والتفت السلطان الى بقية المشايخ الآخرين يسألهم عن
رايهم في السفر الى الحجاز من يرشحون فاقترح بعضهم الشيخ عبد الرحمن
عليش ثم اقترحوا غيره - ولكن الشيخ بخيت عندما سأله السلطان رايه فبين
يرشحه لهذه المهمة قال أصلح عالم لهذه المهمة هو الشيخ الأحمدى الظواهري
وخرجنا من هذا اللقاء - الشيخ الظواهري - وقد أشاع الشيخ بخيت أن
السلطان غاضب على وأنه ينوى رفتى أو نقل الى معهد صغير » .



وما أريد الإشارة اليه هنا في هذا المدخل فيما يتعلق بموضوع الاقطاع
التاريخي ووجوب محاربته هو أننا يجب أن ندرس حياة الشخصيات التاريخية
اتفقنا معها في الرأى أم عارضناها ولا ينبغي أيضا أن تبقى مثل هذه الشخصيات
في عالم النسيان .

ومن الشخصيات التي أرى أنها قد غابت تاريخيا الى حد كبير ولم تلق
الا النسيان شخصية الفدائي المصري أحمد عبد الحى كيرة .

وأحمد عبد الحى هذا كان من قدامى الفدائيين المصريين الذين لعبوا دورا
هاما في الحركة الفدائية المصرية قبل وفي أثناء ثورة ١٩١٩ .

لم يكن أحمد عبد الحى كيرة طالب الطب وقتذاك يبدو على مظهره ما يوحي
بأنه من الفدائيين بل لقد كان مظهره يدل على العكس تماما فما من مرة قامت
فيها مدرسة الطب أو المدارس العليا بمظاهرة الا وكان أحمد عبد الحى كيرة
في مقدمة المتمتعين عن المشاركة في تلك المظاهرة الوطنية حتى لقد أطلق عليه
بعض زملائه من قبيل السخرية لقب « ابن النبي » وذلك إشارة الى أنه
انجليزى الميول والأهداف .

كان عبد الحى كيرة يشترك فى العمل الفدائى مع أحمد ماهر والنقراشى ويقوم بأعمال فدائية تنسم بالقوة وتنصف بالبطولة فلما انكشفت بعض أسرار الحركة الفدائية وكانت الحلقة التى تضم أحمد عبد الحى كيرة من الحلقات التى اكتشف أمرها بادر أحمد عبد الحى كيرة بالقرار من مصر بعد أن اتفق بعض زملائه مع ربان باخرة ايطالية على قبوله فيها مقابل ٢٠٠ جنيه .

ومما يجدر بنا أن نذكره أن قبطان الباخرة قال قبل يوم واحد من رحيل الباخرة أنه لا يقبض المبلغ المتفق عليه الا ذهباً .

ولما كان الوقت ضيقاً فقد انتشر أصدقاء عبد الحى كيرة وزملائه فى القاهرة والاسكندرية يستبدلون الورق بالذهب حتى اشترى بعضهم الجنيه الذهبى بـ ١٥٠ قرشاً .

وفى بضع ساعات سلم المبلغ الى القبطان وقبل إبحار الباخرة بنصف ساعة كان الطالب أحمد عبد الحى كيرة مختبئاً فى حجرة من حجرات الباخرة بينما رجال البوليس والجواسيس يبحثون عنه فى كل مكان .

نزل عبد الحى كيرة فى أول ميناء ايطالى وحيدا مطادرا من القانون وبعد بضعة أيام شعر بحركات غير عادية حوله فأيقن أن السلطات الايطالية جادة فى البحث عنه ففر الى ألمانيا فورا وهناك انقطعت الموارد عنه فلم يكن يستطيع أن يبعث الى والده بعنوانه حتى يرسل اليه ما يحتاجه من مال ولم يكن هو بطبيعة الحال يستطيع أن يعطى أصدقاءه عنوانه فى ألمانيا خشية الوشاية به فقد خلع عبد الحى أحمد كيرة ثيابه الأنيقة وراح يشتغل بتقطيع الأخشاب من الغابات ليكسب ثمن الطعام ولا نقول المسكن لأنه قد اتخذ من الشوارع والحدايق مسكناً له .

وأحس بالجواسيس حوله فى ألمانيا فهرب الى تركيا على أمل أن تحميه سلطات تركيا من البوليس المصرى ولم تياس السلطات الانجليزية فى مصر من إعادة أحمد عبد الحى كيرة الى مصر لمحاكمته على ما اقترفته يده وأرسلت اليه العديد من الجواسيس الحثيثاء يفتعلون صداقته مرة ويهدونه مرة أخرى وكان لتجربته فى العمل الفدائى تحت الأرض قادرا على كشفهم جميعا واحدا وراء الآخر وعمل أحمد عبد الحى كيرة فى تركيا فى مجالات كثيرة ففتح مقهى بالاشتراك مع مصرى آخر ثم أغلقه هربا من الجواسيس ، عمل ممرضاً فى أحد المستشفيات التابعة لمصلحة السكة الحديد ثم انتقل الى العمل فى مناطق أخرى من أجل لقمة العيش وقد كان مسدس أحمد عبد الحى كيرة لا يفارقه أبداً وكان دائما مستعد للانطلاق .

ونزل الحديوي عباس حلمي الثاني الى استانبول يحيط به العشرات من الجواسيس والبوليس السرى والعلى وكان قد قيل له أن فى استانبول شايبا مصريا يقيم على مقربة من قصره ينوى اغتياله وأن هذا الاغتيال هو ثمن العفو عن هذا الشاب من قبل السلطات البريطانية فى مصر التى اتفقت معه على العفو عنه واعادته الى مصر ان هو اغتال الحديوي عباس حلمي الثاني .

وعاش الحديوي فى جو من الرعب وضاعف من احتياطات الحراسة من حوله ومن حول قصره كما اعتمد على البوليس التركى لحمايته أيضا ولكن فى صبيحة أحد الأيام وبينما كان الحديوي جالسا فى حجرة مكتبه يطالع الصحف والبريد اذا بشاب ينتصب واقفا أمامه فسأله الحديوي : من تكون ؟ أجاب - أحمد عبد الحى كيرة - تهالك الحديوي على مكتبه بعد أن فقد أعصابه وأيقن أن الموت على مقربة منه .

وأخرج الشاب أحمد عبد الحى كيرة مسدسه ورماه أمام الحديوي وهو يقول له : ياربج انت فى قبضة يدي الآن : لست أعجز عن نيلك مهما اتخذت من احتياطات .

ثق أنه لم يخطر ببالي أن أفعل ما صوره لك . لقد كنت خديويا لمصر . وأنت الآن بلا سلطة وما كان لى أن أحارب رجلا أعزل من كل سلاح .

ومضى أحمد عبد الحى كيرة بعد أن قام بتحية الحديوي السابق عباس حلمي الثاني ثم استعاد مسدسه .

وحاول الحديوي أن يتخذ فيما بعد من أحمد عبد الحى كيره صديقا أو سندا ولكن أحمد عبد الحى كيرة رفض أن ينشئ أية علاقة بالحديوي .

وقد كان الدكتور أحمد ماهر قد اعتقل فيما سمي بقضية الاغتيالات السياسية وكانت السلطات البريطانية فى مصر تريد تسليم رقبة أحمد ماهر الى المشنقة بأى ثمن . ولما كان أحمد عبد الحى كيرة شريكا لأحمد ماهر فى أكثر من عملية فدائية وكانت شهادته وحدها تكفى لادانة أحمد ماهر والحكم عليه بالأعدام وبعثت السلطات البريطانية فى مصر اليه فى تركيا برسول يجس نبضه لعله يعود الى مصر ويلقى بشهادته ضد أحمد ماهر .

وفشل الرسول ولفقه رسول آخر - وكان أحمد عبد الحى كيرة لا يجد قوت يومه الا بشق الأنفس وكانت ثروة أبيه قد ضاعت وكانت أمه حزينة لغيابه عن مصر وعدم استطلاعها رؤيته .

وكان والده قد أضاف عشرات السنين الى شيخوخته بسبب الظروف القاسية التى يعيشها ابنه فى الغربة وراح الرسول الانجليزى الكبير

يتفاوض مع أحمد عبد الحى كيرة وقد وضع أمام عينيه كيسا من النقود فيه عشرة آلاف جنيهه يضاف اليها ضمان العفو والعودة الى الوطن والتخلص من آلام الاغتراب والاضطهاد وكان الثمن أن يكون أحمد عبد الحى كيرة واحدا من شهود الاثبات ضد الدكتور أحمد ماهر .

ورفض أحمد عبد الحى كيرة وعاد الموظف الانجليزى الكبير يضاعف العرض وهو أربعون ألفا من الجنيهات ولكن الشاب المصرى أحمد عبد الحى كيرة آثر الاضطهاد والغربة والفقر والعذاب ورفض أن يقول كلمة واحدة ضد أحمد ماهر :

وفى عام ١٩٣٥ اغتيل أحمد عبد الحى كيرة فى تركيا وبكى أسف شديد لم تتحرك المفوضية المصرية فى الاستانة لمتابعة التحقيق والبحث عن اغتالوا أحمد عبد الحى كيرة وذلك بدعوى أنه يحمل الجنسية التركية .

وأغرب ما فى الأمر أن جريمة كوكب الشرق التى كان يرأس تحريرها الدكتور أحمد ماهر كانت الجريمة الوحيدة التى لم تنشر كلمة رداء فى الفقيه أحمد عبد الحى كيرة الذى أنقذ أحمد ماهر من حبل المشنقة !



وقبل أن أختتم هذا المدخل الذى طال أكثر مما ينبغي أحب أن أشير الى رؤوس الموضوعات التى ضمنها الجزء الأول والثانى من سنوات ما قبل الثورة حتى تكون حلقات البحث متصلة أمام القراء الأعزاء .

أشير الى أن الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة قد تحدثت عن صدقي باشا وسنوات حكمه الرهيبة وحادث البسراوى وما أعقبه من استقالة الوزارة وصحافة الشعب التى أسقطت ديكتاتورية اسماعيل صدقي والمقالات التى دفعت بكتابها الى السجون وانهيار نظام اسماعيل صدقي من الداخل وكيف أن صدقي باشا كان أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال المرأة فى مصر ويأمر باعلان حالة الطوارئ ليمنع تأبين عمر المختار .

وقد تحدثنا فى الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة عن تسليم واحة جنجوب وعن دور الكلمة والفكرة والشعر والزجل فى اسقاط ديكتاتورية اسماعيل صدقي كما تحدثنا عن وراثة عبد الفتاح يحيى باشا الساعد الايمن لصدقي باشا لحزب الشعب والوزارة وكيف انقلب الساعد الايمن لصدقي باشا على صدقي باشا نفسه .

كما تحدثنا عن اتصال الوفد بالانجليز والسراى لاستبدال عبد الفتاح يحيى بتوفيق نسيم .

وفى نفس الوقت خصصنا فصولا عديدة عن « اسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى ووزراؤهما فى قفص الاتهام » وقضاة مصر ومحاموها مغفرتان

لمصر كما تحدثنا عن شيخ المحامين ابراهيم الهلباوى وجورج فليبيدس منشىء
البوليس السياسى فى مصر .

وقد خصصنا الباب الرابع من الجزء الاول من سنوات ما قبل الثورة عن
مقدمات ثورة ١٩٣٥ واحاديثنا مع زعماء تلك الثورة وعن القمصان الزرقاء
والخضراء وقد اتحنا الفرصة لكل شباب الوفد ومصر الفتاة لابداء الراى فيما
حدث فى تلك الفترة .

اما الفصل الخامس فكان عن « العقاد يفتح النار على النحاس ومكرم ومعركة
التمهيد للمفاوضات المصرية والبريطانية وبداية معركة الانتخابات والانقسامات
الداخلية » كما تحدثنا فى هذا الفصل ايضا عن الثورة الفلسطينية وصداها فى
مصر وخصصنا الباب السادس والسابع والثامن لفصول عديدة عن الملك فؤاد
ومجلس الوصاية الذى حكم مصر بعد وفاة الملك فؤاد وثورة الجهاد عام ١٩٣٥
واجبار الشباب زعماء البلاد على الاتحاد فى جبهة واحدة وانفاء دستور ١٩٣٦
واعادة دستور ١٩٢٣ ووزارة المائة يوم التى الفها على ماهر .

اما الجزء الثانى من سنوات ما قبل الثورة فقد خصصناه لانتخابات ١٩٣٦
وزاراتى النحاس باشا الثالثة والرابعة والصراع بين القصر والوفد ووزارة
محمد محمود باشا والانشقاق الذى حدث فى الحزب الوطنى بسبب اشتراك
رئيسه حافظ رمضان فى وزارة محمد محمود باشا .

وفى هذا الجزء تحدثنا بافاضة عن مصر والقضية الفلسطينية ، مصر وقضية
الوحدة العربية وعن أول مؤتمر نسائى دولى فى القاهرة برئاسة السيدة هدى
شعراوى لنصرة القضية الفلسطينية وشارك فيه ممثلات عن المرأة فى كثير من
الاقطار العربية والاسلامية ..

وقد حرصنا فى هذا الجزء على أن نهتم ببعض القضايا الاجتماعية والفنية
مثل معركة توفيق الحكيم مع المرأة المصرية وادعاء أحلهم الزواج من إم كلثوم
وقضية هذا الادعاء فى المحاكم الى جانب قضية الراقصة امثال فوزى وعلاقتها
بالامتيازات الأجنبية فى مصر .

وفى الأبواب : الخامس والسادس والسابع والثامن من الجزء الثانى
أفضنا فى الحديث عن الأزمة السياسية التى تعلقت بمزرعة الجبل
للأصفر وعن عزيز المصرى مفجر الأزمات وعن المعركة العنيفة التى خاضها
محمد محمود باشا ضد الأمراء والتبلاء بسبب منع أحد الباشاوات الفلاحين من
دخول نادى محمد على كما تحدثنا بافاضة عن العقوبات التى وضعها على ماهر
باشا رئيس الديوان الملكى ضد محمد محمود باشا رئيس الوزراء وقتئذ وكيف
تمكن على ماهر باشا من أن يخلف فى رئاسة الوزارة محمد محمود باشا .

وقد تحدثنا أيضا في هذه الأبواب عن اقالة طلعت حرب من رئاسة بنك مصر ارضاءا للسراى .

ثم تحدثنا بإفاضة عن الحرب التي بدأت بين الانجليز وبين على ماهر وعن المعارك بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب وعن هجوم الوفد على الانجليز وعلى على ماهر باشا .

وقد حرصنا في الجزء الأول كما حرصنا في الجزء الثانى كما حرصنا في الجزء الثالث على نشر كل الآراء التي وصلتنا حول ما نشرناه عن سنوات ما قبل الثورة حتى ولو كانت هذه الآراء تحمل الينا الانتقادات المرة بل تحمل العديد من الشتائم والسخائم .

لقد أردنا لأول مرة أن يكتب السعبد تاريخه بنفسه وأن يشارك أبناءه فى التعليق على كل ما يريدون التعليق عليه فيما يتعلق بأحداث التاريخ .

وننشر فى هذا المدخل مجموعة من الوثائق تنشر للمرة الأولى بل أكاد أجزم انها لم تر النور من قبل الا فى هذا الكتاب بل ويمكن أن نقول أنه قد لا يوجد منها نسخة أخرى ضمن وثائق قصر عابدين .

لقد كانت تلك الوثائق أجمل هدية تلقيناها من المستنار أحمد سميج طلعت وزير العدل السابق رحمه الله وتجل عبد الوهاب طلعت باشا رئيس الديوان الملكى بالانابة فى فترة من أحلك فترات التاريخ فى مصر .

عبد الوهاب طلعت الذى أصر الانجليز على اخراجه من الديوان الملكى لأنهم كانوا يجنون فيه عدوا شديدا المراس وقد انصاع فاروق لارادتهم فأخرجه من الديوان .

وفىما يلى الوثائق الهامة التى يسعدنا نشرها للمرة الأولى ونحتفظ بحقوق نشرها .

أولا : مذكرات عن أخطاء ارتكبها النحاس باشا فى وزارته الرابعة [١٩٣٧] مقدمة الى الملك من عبد الوهاب طلعت بانأ ويخطه :

١ - **تعهد تغيير يمين القضاة** وقت حفلات التتويج على وجه من شأنه أن يزعج باليمين فى الشئون السياسية الداخلية وعدم عرض صبغة اليمين الا وقت تاديتها لوضع جلالة الملك أمام الأمر الواقع .

٢ - **عدم رعاية الحق الدستوى لجلالة الملك** فى تعيين الوزراء وتجاهل واجب اللياقة ومقتضيات العرف عند تشكيل الوزارة باختياره الوزراء واعداهم فى منزله استعدادا للتشرف بمقابلة جلالة الملك قبل أن يمرض أسماهم على جلالته مبدئيا للموافقة عليها فلما لم يوافق جلالة الملك على أحد الأسماء شطبه رئيس الوزارة بنفسه من جوابه المرفوع للسدة الملكية وانتهى الأمر على ذلك

حاول بطرق لا تتفق مع حسن الكياسة حمل جلالة الملك على تعيين هذا الاسم
وزيرا فلما لم يفلح ألح في تعيينه وكيلا برلمانيا كما كان فوائى جلالة الملك
مجامعة لرئيس حكومته *

٣ - مجلس الدفاع الأعلى :

لما عرض على العتبات الملكية مشروع القانون الذى أقره البرلمان خاصا
بانشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان الحرب - هذا المشروع الذى لقي قبل
تقديمه للبرلمان معارضة مبدئية ومناقشة طويلة من مجلس الوصاية للوزراء
حرصا على حق جلالة الملك بصفته القائد الأعلى للجيش - لم يشأ جلالة الملك
رفض توقيعه فى الوقت الذى أولى فيه رفعة النحاس باشا غالى ثقته فشرقه
مولاي بالتوقيع السامى وأمر أحد رجال حاشيته بالاتصال برفعة النحاس باشا
وابلاغه الرغبة السامية فى تعيين كبير الياوران عضوا فى هذا المجلس (وقد
جاء فى المادة الثانية أنه يجوز أن يضم الى هذا المجلس عضوا أو عضوان بمرسوم
ويكون التعيين لمدة سنتين) *

ومع أنه أبلغت هذه الرغبة السامية الى رفعتة يوم تشكيل الوزارة فى سراى
القبة المأمرة وذكر مرة بها فإنه لم يتقدم بشئ للآن *

عدم إحاطة جلالة الملك بأعمال مجلس الدفاع :

٤ - جلالة الملك بحكم كونه القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية يجب
أن يحاط علما بكل شئ يتعلق بالجيش ومع أن جلالتة طلب الى النحاس باشا
أن يحيطه بكل ما يعرض على مجلس الدفاع الأعلى الا أن السراى لا تعلم من أمر
هذا المجلس الا ما تنشره الجرائد المحلية ومع تذكير رفعتة بذلك غير مرة فإنه
لم يعمل على تحقيق هذا الطلب *

عدم ابلاغ جلالة الملك المسائل الهامة فى الوقت المناسب :

٥ - اصدار قرارات من مجلس الوزراء فى مسائل هامة ونشرها فى الجرائد
ومضى بضعة أيام دون تبليغها لجلالة الملك مما حدا بجلالتة أن يبعث بكبير أمنائه
الى رفعة النحاس باشا لتوجيه نظره الى ذلك كما حدث فى مسألة مؤتمر البحر
الابيض المتوسط *

٦ - عدم رعاية حق جلالة الملك فى رئاسة مجلس الوزراء وذلك بنظر
مسائل كثيرة غير مستعجلة يوم الجلسة لم تكن واردة فى الجنبول رغم التحث
مرارا مع رفعة الرئيس بأن يرسل المسائل قبل نظرها بشمان وأربعين ساعة

وتوجيه نظر وزير المالية من جلالة الملك شخصيا الى ذلك لكي يتسنى لجلالته استعمال حقه في رئاسة المجلس عند وجود مسائل هامة من ذلك علم تبليغ تقرير لجنة الاصلاحات في الحجاز المقدم للوزارة في ١٣ يولية سنة ١٩٣٧ الا يوم نظر هذه المسألة بالمجلس في ١١/١٠/١٩٣٧ وبعد أن طلبه من رفعة الرئيس .

٧ - القمصان للولوة :

تقلعت شكاوى الى جلالة الملك من جهات متعددة عن خطر اصحاب القمصان واعتدائهم على حرية الناس وأمنهم وأن وجودهم لا يتفق وأحكام الدستور وأنه لو ظلت حالهم كما هي الآن فسيكونون شرا مستطيرا على البلاد .

ولما أشار جلالة الملك على رئيس حكومته بحل الفرق الوفدية وأطلعه على القانون الذي سن في إنجلترا مهد الديمقراطية وأغرق الأمم الدستورية باسم Public inden Bill فبدلا من العمل على تحقيق هذه الرغبة التي قصده بها وقاية النظام الاجتماعي من حوادث الشغب ذهب رفعة النحاس باشا في إحدى خطبه الى امتداح هذه الفرق والدفاع عن كيائها .

مسألة الهندس البحري وانكار حق الملك في تعيين موظفي حاشيته :

٨ - تصرفه تصرفا أخطاء التوفيق في مسألة المهندس البحري باستصداره قرارا من مجلس الوزراء فيها قيل أن يتم التفاهم على ما أثير حولها من مناقشة مع ان هذا المهندس عين فعلا في وظيفته من ١٠/١٠/١٩٣٦ فلم تعرض مسألته على اللجنة الحكومية الا في ١٣ يولية سنة ١٩٣٧ ولم يمرض قرار اللجنة على مجلس الوزراء الا في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وحسبك هذا دليلا على أن المسألة لم تكن من الاستعجال بحيث لا يمكن ارجاؤها الى أن يتم التفاهم عليها بسبب ما وجه نظرهم اليه من سابقة عرضها على مجلس الوصاية الموقر صاحب الحق في ذلك وموافقته على التعيين .

وتلكؤه في تنفيذ ما طلبه جلالة الملك من أخذ رأى لجنة قضايا الحكومة في ذلك وفي تبليغ رأى اللجنة .

وظهر من سير المناقشات التي دارت مع رفعتة الميل الى انكار الحق المخول لجلالة الملك في تعيين موظفي حاشيته وفي تجاهل مدى المرسوم الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٢٥ رغم أنه أصبح مصطلحا دستوريا في كل الوزارات التي تعاقبت على الحكم ومنها وزاراته الثلاث الأولى .

٩ - مسألة تعيين دولة رئيس الديوان وموقف رئيس الحكومة من ذلك في البداية والنهاية مما هو قريب للأذهان وتحدثته الى وفدى الدنيا والقلوبية بأحدث لا يتفق وما يجب من رعاية لجلالة الملك .

١٠ - مسألة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وعدم رعايته لحق جلالة الملك في ذلك وإخلاله بقواعد تمتثل للكفايات في المجلس رغبة في الاكثار من أنصاره بدون رعاية للكفايات مع أن حكمة تعيين الأعضاء في مجلس الشيوخ هي لرعاية هذا الغرض .

١١ - مسألة الرتب والنياشين ورغبة رئيس الحكومة في الحد من سلطة جلالة الملك التي يتمتع بها بموجب الأوامر المعمول بها والتي لا تتنافى مع قواعد الدستور .

١٢ - تجاهل نظام التشريفات في عيد الفطر وذلك باصدار تعليمات للمديرين والمحافظين بعدم حضورهم هم والأعيان خلفا لما جرت عليه التقاليد من قبل .

١٣ - تمعد الصلاة في مساجد غير التي يتوجه اليها جلالة الملك واحاطة ذلك بمظاهر لا تتفق وواجبات اللياقة .

١٤ - تمعد عدم الحضور ليلة القدر هو والوزراء مع انهم دعوا الى ذلك وتأجلت جلسة البرلمان الى الساعة التاسعة لهذا الغرض .

١٥ - اخراج العمال يوم تشریف جلالة الملك عاصمة ملكه ويوم افتتاح البرلمان مسلحين بادوات من المصالح الحكومية التابعين لها بقصد الاعتداء على كل من يهتف بحياة جلالة الملك دون النحاس باشا .

١٦ - اصدار اوامر للبوليس بتشتيت كل مظاهرة يكون الهتاف فيها قاصرا على جلالة الملك وعدم التعرض للمظاهرات التي تهتف للنحاس باشا .

١٧ - الاكثار من القاء الخطب والتشويق فيها بسلطة الأمة والدستور في غير مناسبة بقصد بث شعور خبيث في الجمهور ضد جلالة الملك .

١٨ - السير بالاداة الحكومية الى الاستئثار بالحكم .

ثانيا - ملخص

مسألة الصلاة في الأزهر

(في يوم الجمعة التالي ليوم مباشرة جلالة الملك سلطته الدستورية)

لما كان اليوم التالي لليوم الذي يحلف فيه جلالة الملك اليمين الدستورية قبل مباشرة سلطته هو يوم جمعة رؤى أن يؤدي جلالة جلالة الملك الصلاة الجمعة في جامع كبير له تاريخ مجيد كالجامع الأزهر حيث يخطب الأستاذ الأكبر خطبة الجمعة المناسبة للحال كما يجرى في المساجد التي يشهدها جلالة الملك لتأدية فريضة الجمعة .

فما كان من رفعة النحاس باشا الا ان أبدى معارضة في ذلك بحجة ان الصلاة في الأهر عقب حفلة التولية من شأنها صيغ هذه الحفلة بالصيغة الدينية والإشعار بأنها تنمة لأجراءات التولية خصوصا بعد المقدمات التي ذكرت في الجرائد بصدد اقامة حفلة دينية لهذا الغرض .

وطلب رفع التماسه رجاء ان يعدل جلالة الملك عن الصلاة في الأهر في هذا اليوم منعا لكل تاويل وقال ان اجابة جلالة الملك رجاء هذا فيه شد لأزره وتقوية لحكومته وقت في عضد المعارضة والا فانه اذا أصر جلالة الملك على الصلاة في الأهر فانه يضطر للتغلي عن الحكم قبل ان تتم حفلات التولية .

ولما سئل رفعتة اذا كان له اعتراض على الصلاة في جامع عمرو بدلا من الأهر كان رده ان جامع عمرو له نفس المعنى الديني ولذلك فانه يرجو اختيار مسجد آخر غير هذين الجامعين وأتبع وقتئذ أنه طلب أن لا يكون الخطيب شيخ الجامع الأهر .

وكان جلالة الملك لا يزال في أوروبا فرأى بحكمته السامية إرضاء لرئيس حكومته ان يبلغه بواسطة أحد كبار حاشيته انه مع عدم اقتناعه بوجهة الاعتراض على الصلاة في الأهر فان جلالته اكراما لخاطر رئيس حكومته واجابة لرغبته فد رأى ان تكون الصلاة في جامع الرفاعي .

وقد طلب رفعة النحاس باشا ان يطلع على الخطبة التي سيلقيها الخطيب فأجيب ان طلبه مع ان جامع الرفاعي بمستخدميه تحت اشراف الأوقاف الملكية دون غيرها وهذا يدل دلالة قاطعة على مبلغ التدخل غير اللائق من جانب رئيس الحكومة في هذا الأمر وكيف مسأير جلالة الملك رئيس حكومته في رغباته الى أبعد حد .



ثالثا : البرقية المرسلة الى سعادة نشسات باشا لتبليغ الرسالة الملكية الى جلالة الملك جورج (١٨ يونيو ١٩٤٠) .

حسن نشات باشا : الرسالة البرقية الآتية ترفعونها بنفسكم الى جلالة ملك بريطانيا من قبل جلالة مولانا الملك مع رسالة شفوية من جلالته تعبر عن أصدق التحيات وأخلص التمنيات لجلالة الملك جورج السادس .

« طلب سفير جلالنكم عند مقابلتي اليوم احداث تغيير عاجل في الوزارة الحاضرة وصحب هذا الطلب بعبارات تهديدية وخارجة عن حد اللياقة . واني مع تقديرى لظروب بريطانيا العظمى وتمنياتى الصادقة لخيرها أبعد من الصعب أن أسلم بطلب كهذا فيه تدخل صريح في طريقة حكم البلاد وفيه أكبر المساس بالحقوق التي طالما ناضلت من أجلها بلادى وسلمت بها بريطانيا العظمى في المعاهدة التي عقدت بينها وبين مصر .

على ان الخطة الودية التي اتخذتها حكومتى فى الظروف الحاضرة وايدها البرلمان بمجلسيه تعبر اصدق تعبير عن روح الشعب المصرى باكماله كما ان حكومتى تمضى بكل اخلاص فى تنفيذ ما تقتضيه المعاهدة بما يتفق ومصلحة البلدين .

ولا يخالجنى شك فى ان جلالتم ترون ان ليس من مصلحة بريطانيا نفسها ان تظهر نى مصر بتدابير من شأنها دفع البلاد الى قلاقل لاتعرف نتائجها .

ولقد كان بودى لو ان مصر تمكنت من عهد بعيد من اعداد جيش عظيم كامل المدة يكون عاملا ذا اثر فى الحرب الحاضرة .

ويسرنى ان اتلقى من جلالتم ما يؤيد حسن العلاقات الودية ويتفق مع المساعدات التى تبذلها مصر لبريطانيا عن طيبة خاطر .

واغتنم هذه الفرصة لأؤكد لجلالتم عظيم اخلاصى وثابت مودتى .

رابعا : البرقية الواردة من نشسات باشا الخاصة برفع رسالة جلالة مولانا الملك الى جلالة الملك جورج .

لندرة فى ١٩ يونيه ١٩٤٠ .

حضرة صاحب المعالي رئيس ديوان جلالة الملك - القاهرة .

عملا ببرقيتكم الصادرة فى ١٨ من الشهر الحالى قد قابلت جلالة الملك جورج مدة خمس وعشرين دقيقة وكان ذلك فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم فى كنجهام .

وقد ابلفت جلالتى امانى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، له ولجلالة الملكة ، كما ابلفته التاكيدات الخاصة بصدق معاونة مصر لحليفها وسلمت جلالتى نصا كاملا للرسالة لائى لم استطع ان انتظر اجابتم على برقيتى المرسلة صباح اليوم .

ولما قرأ جلالة الملك الرسالة باكملها امامى استأذنت فى شرحها اجمالا .

وقال جلالتى اننا كنا دائما اصدقاء نعمل سويا وانه يجب ان نكون كذلك فى هذه الحالة الخاصة .

وبعد حديث طويل عن حالة مصر وعن الحالة الدولية قال جلالتى عند انصرافى :

« سارسل برقية الى جلالة الملك فاروق ولكم ان تبلفوه تمنياتى وان تقولوا له انى سافضى برسائلته الى حكومتى وانى اتعشم ان تظلل المعاونة الوثيقة قائمة بين بلدينا » .

ومما يهمكم معرفته انى الحجت لدى جلالتة على ترك مسألة اعلان مصر للحرب جانبا الى اليوم الذى يتوغل فيه الايطاليون فى البلاد لأن المصريين يوقنون عند ذاك انهم يحاربون فى سبيل قضيتهم الشخصية أما ان دؤمت مصر الى اعلان الحرب قبل الاوان فان المصريين قد يذهب بهم الظن الى انهم يحاربون فى سبيل القضية الانكليزية وحدها .

تقبلوا تحياتى
السفير

خلاصة - مذكرة

بشان مقابلة عبد الوهاب طلعت باشا

لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

بكتفى عشنا ، فى يوم الأربعاء ٢٦ يونيه ١٩٤٠

توجهت لمقابلة رفعة مصطفى النحاس باشا ، بكتفى عشنا ، فى الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٦ يونيه ١٩٤٠ .

ولما اجتمعت به وذكرت له كيف ان رأيه يختلف اختلافا بينا عن آراء بعض الأحزاب الأخرى ، وسألت رفعتة عن اقتراحاته من الوجهة العملية ، فاجاب :

اذا أخذ بفكرة الوزارة المحايدة ، يكون العمل كما يأتى :

- ١ - تتألف الوزارة ، رئيسا وأعضاء ، من محايدين .
- ٢ - هذه الوزارة يرضى عنها جميع الأحزاب أو من يرغب من الأحزاب .
- ٣ - يسند هذه الوزارة من يرغب فيها من الأحزاب ، ويدأومون الاجتماع لمساعدتها فى تصريف الأمور وفى مراقبتها .
- ٤ - تمهد الوزارة للانتخابات الحرة .

ولا بأس من ترك البرلمان فى عطلة من غير اجتماع الى الوقت الذى يرغب فيه فى اجتماع البرلمان ، فيحل مجلس النواب عندئذ وقبل اجتماع البرلمان .
وعلى أى حال يحصل الحل قبل بداية الدورة المقبلة بشهرين .

٥ - الوزارة المحايدة وكيف تشكل

رئيس الوزارة ، يصح ان يكون سعادة سيف الله يسرى باشا ، لأنه قد يرضى على ما أعلم بعض الأحزاب .

وسألت رفعته : « اذا ما رؤى تكليف رفعتمك بتأليف الوزارة ، فما رأى رفعتمك فى ذلك ؟ » • فأجاب :

مع شكرى الوافر على هذه الثقة ، فانى أسمح لنفسى بالاعتذار عنها للأسباب الآتية :

أولا : لأنى أقصد حقيقة الى وحدة الأمة فى هذه الظروف الدفيقة ، ولا يتيسر الوصول الى هذا الغرض بكونى أتولى الوزارة لأن فى هذا التكليف اغضاب لبعض الآخرين من الأحزاب ان لم يكن لجميعهم •

ثانيا : لأنى لا أستطيع العمل فى الظروف الحاضرة مع أدوات الحكم (وأقصد الموظفين الذين تركزت أداة الحكم فيهم فى اقامة هذا الانقلاب من وقت اقالتي الى الآن فى جميع المصالح العمومية برغت كل من كان يعتبر ان ميوله وفدية أو انه يمت الى بصلة قرابة أو نسب أو مصاهرة أو بميلاً وفدى ، واحلال غيرهم محلهم ، أو بترقية الآخرين ترقية استثنائية وسيلة لكسب معونتهم لمن خلفونا فى الحكم ويفضهم لنا ، أو يركن الآخرين من الفريق المنقول بأنه منسوب لنا واحتضان غيرهم ، أو بنقل الفريق الأول من المراكز الهامة واحلال غيرهم محلهم ... الخ) •

وفى هذه الظروف تكون مهمة الحكم على شاقة وغير مجدية • ولا أريد كما قلت فى اجتماع قصر عابدين ، ان أحدث انقلاباً فى الظروف الحاضرة ، حتى أستطيع الحكم مع رجال يخلصون لى وللملك وللوطن ، لأنى ان أقدمت على هذا الانقلاب أبعدت عنى جميع الأحزاب تقريباً ، فضلاً عن ان حالة الحرب التى هى على الأبواب لا تتطلب ذلك •

فمن الحكمة اذن ، ان يتولى الأمر وزارة محايدة كما قلت ، وهى تستطيع ان تعمل مع هذه الأداة ، أى أداة الحكم ، بقدر الامكان ، الا ما نأخذ عليه اختلاله بوظيفته فى عمل هذه الوزارة المحايدة معهم • وبذلك يكون الجميع مطمئنين الى العمل معها لمصلحة البلاد •

ولما طلبت الى رفعته رايه فيما اذا رأى مولاى ان لا مندوحة من تكليفه بالوزارة ، أجاب رفعته :

اذا كنت أوافق ، سأستسمحه فى عمل كل التغييرات - (كان الملك دخل فى الوسط) • ثم قال ، انه فى خدمة مولانا على العوام •

سادسا : مختصر مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ١٩ سبتمبر ١٩٤٠

عقد المجلس برئاسة حضرة صاحب الدولة حسن صبري باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ، بديوان الرياسة في يوم الخميس ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الساعة الواحدة بعد الظهر ، وبحضور جميع حضرات أصحاب المعالي الوزراء .

بيانات دولة الرئيس بعد مقابلاته للسفير البريطاني والجنرال ولسون :

ذكر دولة الرئيس انه علم في يومى ١٧ و ١٨ سبتمبر الجارى من السفير البريطاني والجنرال ولسون أن الايطاليين قد استولوا على السلموس وسيدي برانى . وان هذه خطة وضعتها القيادة العليا البريطانية لاستدراجهم من طرابلس والتكهن من ضربهم وإيقاع الخسائر بهم . وقد نجحت هذه المناورة البريطانية كما قدر لها عند وضعها . فقد وصل الى سيدي برانى حوالى ٧٠ ألف ايطالى بعمداتهم الحربية فتلقاهم هناك الاسطول البريطاني والطائرات البريطانية بنار حامية فكانت خسائر الطليان فادحة . وهم الآن داخل الحدود المصرية وبينهم وبين مراكزهم الاصلية في طرابلس التي يستمدون منها الماء والذخائر والمدد مسافة تزيد على ١٢٠ كيلومترا تهددها الطائرات والاساطيل البريطانية في كل وقت .

وقال دولته أن السفير والجنرال ولسون كانا في حالة عظيمة من الغبطة والتهلل والتفاؤل بسبب النتائج التي تمت للآن . حتى ان السفير نفسه لم يستطع ان يكتف هذه الحالة عند خروجه من دار الرياسة فاستدعى الصحفيين وأطلعهم على ما يشعر به هو والجنرال ولسون من الغبطة والسرور لنجاح المناورة البريطانية . كما ذكر دولته انه علم من السفير ان قطعا كبيرة من الاسطول البريطانى قد انتقلت من بحر الشمال الى البحر الأبيض المتوسط فتضاعفت قوة اساطيل الحليفة في هذا البحر . بل لعل البحر الأبيض لم يشهد فيما مضى مثل هذه القوات البحرية الكبيرة .

وعلم دولته كذلك ان ذهاب السفير الى السويس في الاسبوع الماضى لم يكن لصيد السمك كما اذيع في حينه وانما كان لاستقبال عشر سفن بريطانية وصلت في حراسة قافلة بحرية وكانت كلها ملأى بالجنود والذخائر . فقد وصل حوالى ٣٠ ألف جندي وكان من ضمن السفن سفينة كبرى حملتها ٣٢ ألف طن .

وهنا ذكر دولته أنه بالاتفاق التام بين السلطات المصرية والبريطانية العسكرية قد سحبت القوات المصرية من مرسى مطروح الى منطقة خلفية وصلت محلها بعض القوات البريطانية التي وصلت أخيرا .

بيانات دولة الرئيس بعد مقابلته للدكتور أحمد ماهر باشا :

ذكر دولته ان الدكتور أحمد ماهر باشا قابله صباح اليوم وتقدم اليه بطلبين :

الأول : ان يوافق على عقد البرلمان فورا نظرا للحوادث التي جرت على حدود مصر الغربية باستيلاء الايطاليين على سيدي براني .

الثاني : ضرورة بحث ما اذا كان قد آن الاوان لدخول مصر الحرب تنفيذا لقرار البرلمان بعد ما توغل الايطاليون في الأراضي المصرية مسافات بعيدة . وقال دولته انه لم يوافق على الطلب الأول لأن الحوادث التي يشير اليها الدكتور ماهر باشا هي باعتراف الانجليز أنفسهم مجرد مناورة لاخطر فيها على مصر والمناورات كثيرة في الحروب فلا معنى لدعوة البرلمان عند وقوع كل مناورة .

وفيما يختص بالطلب الثاني صرح دولته انه يرى انه لم يحن الوقت بعد لتنفيذ قرار البرلمان الذي يشير اليه الدكتور ماهر باشا . اذ لم يجد جديد يستدعي الرجوع الى المجلس بشأنه فضلا عن أن الاجماع معقود على ضرورة تجنب مصر ويلات الحرب وكوارثها ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

مناقشة موقف مصر ازاء الحرب :

نارت في المجلس بعد ذلك مناقشة طويلة حول ما يجب ان يكون عليه موقف مصر ازاء التطورات الأخيرة التي وقعت في الصحراء الغربية .

واسفرت المناقشة عن رأيين مختلفين متعارضين :

— رأى يقضى بأن الوقت قد حان لأن تتخذ الحكومة قرارا حاسما بدخول الحرب الى جانب الحليفة بعد أن توغل الطليان في الأراضي المصرية ١٢٠ كيلومترا .

— ورأى يقضى بأنه ليس من مصلحة مصر الآن ان تعلن انها في حالة حرب مع ايطاليا لأن ما حدث هو مجرد مناورات حربية باعتراف الحليفة نفسها .

تكلم في تأييد الرأي الأول أصحاب المعالي محمود فهمي النقراشي باشا ومحمود غالب باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادي بك وعلى أيوب بك وأحمد عبد الغفار بك .

وتكلم في تأييد الرأي الثاني دولة الرئيس وأصحاب المعالي محمد حلمي عيسى باشا ومحمود فهمي القيسي باشا ومحمد حافظ رمضان باشا ومحمد حسين هيكل باشا والأستاذ عبد المجيد ابراهيم صالح بك .

تتلخص حجج أنصار الرأى الأول في ان على مصر واجبتين :

- واجب تحتمه المعاهدة وهو يقضى بأن تقسم مصر داخل حدودها كل المساعدات الممكنة التى تطلبها الحليفة منها فى وقت الحرب . وقد أدت مصر هذا الواجب على أكمل وجه باعتراف الحليفة نفسها .

- وواجب يحتمه الشعور الوطنى وهو يقضى بأن تنهض مصر للحرب ندافع عن أراضيها اذا ما هجمها عدو مغير . وقد أظهرت حوادث الاسبوع الأخير ان الطليان (رغم تصريحات موسيلينى فيما يختص بنياته السلميه نحو مصر واليونان وبقيّة ممالك البحر الأبيض) قد توغلوا فى الأراضي المصرية حوالى ١٢٠ كيلومترا واحتلوا السلوم وسيدي برانى . ابلغ عدد قواتهم المغيرة سبعين ألفا أو يزيدون . وان هذه حالة لايجوز ان تعتبر مجرد مناورة حربية . اذ هي فى الواقع غزو متعمد لمصر . والعهد بالمناورات ان تكون القوات فيها قليلة العد وتكون المسافات فيها قصيرة نرتد منها القوات المغيرة الى مواقعها الأصلية بعد اتمام مهمتها . وليس الأمر كذلك فى الحالين . واذا كان الانجليز يذكر ان هذه مناورة دبروها فقد تنقلب عليهم هذه المناورة والحرب محال . انما الواقع الذى لا شك فيه ان الطليان ذ، توغلوا مسافة ١٢٠ كيلومترا فى الاراضى المصرية فليس من المعقول ولا من المقبول والحالة هذه ان يقع ذلك الاعتداء ونترك الانجليز يتولون وحدهم الدفاع عن مصر ويظل المصريون واقفين مكتوفى الأيدى كأن شيئا خطرا لم يقع ولا يعنى مصر فى كثير أو قليل . واذا كانت مصر لاتتخذ قرارا حاسما الآن وتهب للدفاع عن أراضيها مع جيوش الحليفة وتدخّل الحرب بعد ان توغل الطليان فى الأراضي المصرية هذه المسافات البعيدة ، فمتى تدخل مصر الحرب تنفيذا لقرار البرلمان واجابة لدوافع الشعور الوطنى ؟ وما هي النقطة أو المنطقة التى عندها تدخل مصر الحرب وتشترك فى شرف الدفاع عن أراضيها ؟ وعلى كل حال يجب الآن دعوة البرلمان وعرض الموضوع عليه حتى تخلى الوزارة نفسها من لستولية .

- وزاد أنصار هذا الرأى على ذلك قولهم بضرورة توحيد القيادة فى الجيشين المصرى والانجليزى ، حتى يأخذ الجيش المصرى مكانه فى نظام الدفاع . وقولهم بأن سحب القوات المصرية من مرسى مطروح الى نقطة خلفية وراء خط مرسى مطروح - سيوه قد تم من غير علم مجلس الوزراء ، مع ان المجلس قد سبق ان أقر بقاءهم هناك . وتساهلوا من الأسباب المبررة لهذا الاجراء الذى فوجئوا به فى هذه الجلسة مفاجأة .

فاجاب معالى وزير الدفاع الوطنى ان تقل القوة المصرية من مرسى مطروح كان بناء على تفاهم واتفاق بين السلطة العسكرية البريطانية والسلطة العسكرية المصرية اذ رأى من المصلحة انشاء خط دفاع ثان وراء خط مرسى مطروح -

سيوه في منطقة الضبعة استكمالاً لوسائل الدفاع عن مصر كما رثى تعزيز القوة المصرية الموجودة الآن في سيوه بالقوة الخفيفة الميكانيكية الموجودة الآن في القضاة . وقد صدر الأمر بهذه التعديلات كلها بناء على اقتراحات المؤتمر الحربي الذي عقد في الوزارة بحضور ممثلين عن الجيش المصري والجيش الانجليزي . وقال دولة الرئيس ان مسألة توحيد القيادة ستتم حتما اذا استقر الرأي على دخول مصر الحرب . وأكد دولته ان القيادتين في الوقت الحاضر متفقتان آتم الاتفاق على كل التفاصيل .

هذا وتتلخص حجج أنصار الرأي الثاني في ان المصلحة تقضى بضرورة التريث وعدم استعجال الحوادث مادام ان الحليفة نفسها تؤكد ان ما حدث للآن ان هو الا مجرد مناورات عسكرية طبقا لخطوة موضوعة وليس من شأنها ان تغير الموقف أو تهدد مصر بأى خطر . وللانجليز مصلحة كبرى في الدفاع عن امبراطوريتهم وفي طلب المصونة من مصر عند الحاجة . وهم أدري بالموقف منا فلا معنى لأن ننزعج مصر أو تتسرع فى اتخاذ أى قرار بينما الانجليز مطمئنون ومقتبطون بما تم الآن . واذا كانت إيطاليا لم تعلن الحرب على مصر واكتفت بتوغل جيوشها كما يعتقد بعضنا ، او بالنزول فى الدخول فى أرضنا كما تقول الحليفة ، فعلى مصر كذلك ان لا تعلن الحرب على إيطاليا . وان تكتفى بأن تشترك فعلا فى المقاومة والدفاع . إذ ان من أخطر الأشياء ان تعلن مصر رسميا عن خطة عداوية أو شبه عداوية فى هذا الوقت خصوصا والحليفة نفسها لم تطلب ذلك . ومجرد الاعلان يعطى إيطاليا حق الغزو والفتح لبلادنا . وغير خاف ان الجيش المصرى ليس من القوة بحيث يستطيع ان يرجع كفة على كفة أو يغير من مجرى الحوادث . ولكنه مع ذلك (ومصر فى الوضع الحالى) يستطيع ان يخدم شئون الدفاع خدمة كبرى فيحمى المرافق الحيوية والمناطق التى ليست فيها قوات انجليزية وينشر وجوده الطمأنينة فى البلاد . وهذه كلها مسائل لا يستهان بها بل هى ٥٠٪ من الدفاع عن البلاد .

وهنا قال دولة الرئيس ان المقياس الصحيح لقبول أو رفض أى اقتراح هو معرفة النتيجة التى ستترب على تنفيذه . فايهما أجسدى وأنفع لمصر وحليفها : دخول مصر الحرب أم بقاؤها بعيدة عن الحرب فى الوقت الحاضر على الأقل ؟؟

هذا هو السؤال الوحيد الذى يترتب على الجواب عليه اصدار القرار . اما ما عدا ذلك من الاعتبارات النظرية أو العاطفية فينبغى ان يشغل مكانا ثانويا . وقال دولته انه سبق فيما مضى ان تحدث مع السفير البريطاني وقواد الجيش والاسطول وصلاح الطيران البريطانيين . واقتنعهم بأن دخول مصر الحرب بصفة رسمية ضد إيطاليا فيه خطر عظيم على مصر وعلى الانجليز انفسهم . ذلك لأن الانجليز فى الوقت الحاضر ينتفعون بموقف مصر الحالى

أكبر منفعة ممكنة • ويتلقون منها أقصى ما يمكن من المساعدات ، فطرق المواصلات المصرية والكبرى والمرافق العامة كلها سليمة ولم تفكر إيطاليا في الاعتداء عليها لأنها ليست في حالة حرب مع مصر وأما إذا أدخلت مصر الحرب رسميا فأنها تصبح عبوة صريخة لإيطاليا وتستطيع الطائرات الإيطالية بقنبلة واحدة ان تهدم أو تخرب كبرى كفر الزيات تخريبا ليس في مصر كلها من يستطيع اصلاحه فينقطع الاتصال بالاسكندرية • ويصبح هذا الثغر ومن فيه في معزل خطير • وقنبلة أخرى على القناطر الخيرية تشل حركة الرى في الوجه البحرى • وقنبلة ثالثة على محطة القاهرة قد تحدث من الحرائق في المخازن وتحدث من التخريب ما تعطل معه كل المواصلات بين الوجهين البحرى والقبلى • هذا عدا ما يصيب المدن المصرية والآثار والجوامع من تخريب الغارات الجوية • وما قد يصيب المرافق الحيوية العامة كالماء والنور والمجارى من التعطيل الخطير • وماذا تكون النتيجة ؟ يحدث في مصر من الاضطراب والشقاء من جراء الحرب وويلاتها ما هي في غنى عنه الآن بموقفها الحالى • ثم تحرم الحليفة من كل مساعدة مصرية وتصاب خطط الدفاع بالضرية القاضية • ثم قال دولته ان السفير والمستولين من رجاله قد اقتنعوا بذلك اقتناعا تاما حتى انهم لم يعادوا الكلام معه في هذا الموضوع مرة أخرى •

— فاذا كان الانجليز أنفسهم راضين ومستريحين لبقاء الحالة على ما هي عليه الآن •

— وإذا كانوا (وهم حلفاؤنا ولهم السيطرة التامة على البحار بقوة اساطيلهم) يؤكدون ان ما حصل في الصحراء الغربية ما هو الا مناورة دبروها لاجراج الطليان من معاكلهم وقواعدهم في طرابلس واستدراجهم مسافات بعيدة الى سيدى برانى حتى يكون ورامهم خط طويل يتحكم فيه الاسطول البريطانى والطائرات ويصبح الطليان مضطرين لأن ينقلوا عليه الماء والبنزين والذخائر والامدادات والمؤن — فيصبحوا ويمسوا في مركز من أخرج المراكز وأخطرها •

— وإذا كان الانجليز فوق ذلك كله قاضين على ناصية الموقف، ويقولون بأن فائدتهم من عدم دخول مصر الحرب أكبر وأشمل من دخولها ، فكيف لاعتبارات نظرية أو عاطفية لا نغير كل ذلك وزنا ونزج مصر في الحرب زجا لاخير فيه بل سيكون من شأنه ان يجبر على مصر وحليفتها أضرارا جسيمة وأخطارا عظيمة •

لهذه الاعتبارات كلها لا يرى دولته داعيا لدعوة البرلمان اذ لم يجد جديد باعتراف الحليفة نفسها وانما هي مناورات عسكرية تحتل الوقت بصد الوقت بين الجيوش المتحاربة • ولا يرى دولته كذلك مصلحة في اتخاذ أى قرار يكون من شأنه أن يوقع بمصر وحليفتها في أخطار ومغامرات لا يعلم مداها الا الله •

الى هنا بانّت وجهات النظر بيانا واضحا أمام المجلس ، فاقترح دولته
أخذ الرأى للانتهاه الى قرار فى هذا الموضوع الحيوى الخطير .

فراى فريق من حضرات الوزراء - وقد بلغت الساعة منتصف الثالثة
بعد الظهر - ارجاء البت فى ذلك الى جلسة تعقد يوم السبت القادم . فوافق
المجلس على ذلك ، على ان تعقد الجلسة القادمة فى الساعة الثانية عشر ونصف
بعد ظهر يوم السبت القادم .

ورفعت الجلسة .

السكرتير العام لمجلس الوزراء

ويبقى اخبارا لا أخرا ، أن أعلن عجزى عن شكر الهيئة العامة للكتاب
وعلى رأسها الأخ الصديق الفنان د^و سمير سرحان وقنائها وإداريها والعاملين
فى مطابع تلك الهيئة التى أعطت هذه السلسلة الوطنية القومية كل عناية ،
ورعاية واهتمام حتى ظهرت فى ذلك الثوب القشيب الذى دعا القراء الأعمزاء
للإقبال عليها بلهفة وحماس ، كما أعلن - فى نفس الوقت - عجزى عن شكر
الأخوة والزعماء ، من الصحفيين والكتاب الذين استقبلوا تلك السلسلة
استقبالا طيبا وكتبوا عنها عشرات الصفحات فى كل الصحف والمجلات فى
مصر ، وفى البلدان العربية الشقيقة ، أما الأخوة ، الأخوات ، القراء ، والقارئات
فلن أقدم اليهم بأى شكر لأنهم هم أصحاب هذه السلسلة ، قراؤها وكتابها ،

والله ولى التوفيق ٤

الفصل الثامن

هذه الخطبة تسببت في اغتيال أمين عثمان باشا

نشير في بداية هذا الفصل الى آراء للدكتور محمد فريد عبد المجيد حشيش في بحثه عن « حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » ، الذى حصل به على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث ، ونعتذر اذا لم يتسع المجال لنشر كل آراء الدكتور حشيش فى رسالته عن علاقة الوفد ببريطانيا لأنه لم يخصص فصلا معيناً عن هذا الموضوع ، وانما تحدث عن العلاقة فى عديد من فصول رسالته . يقول د . حشيش وهو يتحدث عن الأزمات التى استحكمت بين الوفد وبين القصر فى الشهور الأخيرة من وزارة مصطفى النحاس باشا - أواخر أكتوبر ، وأوائل نوفمبر ١٩٣٧ - والتى تردد بعدها أن الملك لابد وأن يقلل وزارة النحاس : « بقيت الورقة الأخيرة ، ولا نستطيع أن نجزم ، هل لعب الوفد بها حقيقة أم اعتقد أنها خاسرة فتجنبها ، أعنى تدخل السفارة البريطانية . فقد أذيع فى بعض دوائر القاهرة ، أن السفارة البريطانية - وكانت صلتها قوية بالنحاس - قد تدخلت للتوفيق ، ولتضييق دائرة الخلاف وأن السفير « اللورد كيلرن » بذل مساعيه لبقاء وزارة النحاس فى الحكم ، والتساهل من الجانبين ، وهذا يقودنا الى سؤال جوهري ، يطرح نفسه : هل كان تدخل السفارة البريطانية - لو كان حقيقة قد حدث - يعنى بالضرورة انه كان استجابة لرغبة وفدية أبدت كما يحاول البعض تصويره ، أم أن الأمر ، لا يعدو مجرد وساطة خير حاولت بها السفارة فى خبث ودهاء ، أن تمنع عود الطرفين من ناحية وأن تؤكد أن الأمر مازال بيدها رغم عقد المعاهدة من ناحية أخرى ، وعلى أى حال ، هذا اجتهد من جانبنا ، الا أننا نشير الى اعتبارين : الأول أن السفير البريطانى ، كان قد زار كلا من النحاس والملك فى النصف الثانى من ديسمبر ١٩٣٧ ، ويبدو أن هاتين الزيارتين ، كانتا سببا للاعتقاد ، الذى سبق أن أشرنا اليه وهو أن الحكومة أو السفارة البريطانية مصممة ، على أن يبقى الوفد خى الحكم لأنه الحزب ، الذىفاوض وعقد المعاهدة ،

ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء ، والسفير البريطاني كانت قوية للغاية ، الاعتبار الثاني أن حكومة الوفد اذاعت بياناً رسمياً نفت فيه انها لجأت الى السفارة البريطانية طالبة منها التدخل في أزمة اختصاص السلطات وهذا لم يقنع الكنديين ، ويذكر الأستاذ محمد التابعي أن أمين عثمان هو الذي قام بتلك الاتصالات وكان يؤكد للوفديين « النحاس ، ومكرم » بلسان السير مايلز لامبسون أن حكومتهم لن تسمح باقالة الوزارة وذلك لأن أمين عثمان كان صديقا شخصيا ، للسفير البريطاني » .

وعن سياسة الوفد في فترة الحرب يقول د. حشيش : « ان الوفد ، ما هو الا جماعات وقطاعات من الشعب حينئذ ، فكان من الطبيعي أن يمثل اختلافاته ، ويموله ، ولذلك نجده أن الوفد ينتقل بميزان الولاء ، من معسكر الى معسكر آخر فلم يكن حزبا عقائديا بالمعنى المعروف لكن ولاءه كان الى جانب معسكر الديمقراطية أكثر منه الى جانب معسكر النازية والفاشية . ولكي ننصف الحقيقة نقول انه لم يكن ولاءه في انحيازه الى ألمانيا أحيانا بقدر ما كان مجرد خروج من دائرة بريطانيا باعتبار انها هي التي تمثل الاستعمار وهي التي تحتل البلاد ، ولولا هذا الاحتلال لما أنجرفت في تيار الحرب وثرانها ، فبعد البداية تحس بانزعاج الوفد نتيجة تسعيم نفوذ المحور ، وانتشار القوى الفاشستية في مصر فنجده يسارع بمحاولة تقوية نفسه وتسعيم صفوفه ، ونلاحظ أن الوفد كان دائما ينتهز فرصة وجوده في المعارضة ويقوم بمثل تلك المحاولات فقد حاول الوفد في عام ١٩٣٨ ان يعقد مؤتمرا لكنه لم يمتخض عن نتائج هامة ثم حينما تطورت الأحداث من نشوب الحرب ، وإعلان الأحكام العرفية ، كل هذا منح الوفد فرصة الهجوم - كعادته - على الأحزاب المعادية له من ناحية * وانجلترا من ناحية أخرى فقد ظهرت موجة منتظمة من المقالات المعادية لانجلترا في الصحف الوفدية بالشكل الذي شجع دولتي المحور ، ثم حينما جرت مناقشة في مجلس النواب في أوائل يونية ١٩٣٨ حول نفقات الجيش ، أكد النواب الوفديون أن السفير البريطاني ، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية سيسطران على مصر وسيطرة لا تقل عن سيطرة المعتمد البريطاني والمفتش العام ، قبل توقيع المعاهدة . وذكر محمد محمود باشا في مؤتمر صحفي هذه التهمة التي أثارها الوفد الا أنه يلاحظ ، من ناحية أخرى ان الصحفيين الناطقين باسم الوفد قد خففنا بعد ذلك من لهجة العناء نحو بريطانيا وكفنا عن انتقاد المعاهدة ، بل أكثر من هاتان الصحيفتان من الاشارة الى الاعجاب بالحلفاء لانهم يمثلون في رأيها ، المعسكر ، الديمقراطي ، وهنا لا بد أن نطرح سؤالا : هل كان الوفد حقيقة يؤيد الحلفاء تحت تأثير التشابه العقائدي ؟ في الواقع أننا نستبعد هذا لعدة اعتبارات أولا لأن بريطانيا لم تكن نصيرة للديمقراطية دائما في مستعمراتها ، ثانيا : لأن الوفد لم يكن حزبا عقائديا . ثالثا : لأن أسلوب الوفد كان يتغير حسب تغير الموازين وحتى

لا تنهم بالتجنى نسارع فنقول أن ديدنه في هذا التغير كان لا شك ينبع عن
رغبة وطنية كما يتصورها .

ونقول - للأمانة التاريخية - أن الآراء السابقة ليست للدكتور حشيش ،
وانما قد جمع العديد من الآراء في بحثه مشيرا الى صاحب كل رأى .

وحول مذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية بتاريخ أول ابريل ١٩٤٠
يقول د. حشيش وهو يتساءل : «كانت المذكرة تمثل اتجاه الوفد وسياسته ،
إزاء بريطانيا أم كان الغرض منها مجرد العناية السياسية ؟ ويجيب د. حشيش
عن تساؤله هذا بقوله : «اختلف المؤرخون والباحثون ، المعاصرون إزاء تقييم
تلك المذكرة فبينما رأها البعض تعبيرا عن نوع من اليقظة السياسية من جانب
الوفد بكل تأكيد ، وأن توقيتها يزيده في أهميتها إذ أنها جاءت في وقت كانت
بريطانيا قد بلغت تمركز فيه خطورة الموقف العام بالنسبة لها في مصر . .
رأها البعض مجرد حركة للاستهلاك المحلي وأنها ربما لاشعار الجانب البريطاني
بأن الوقت قد حان لاجراء التغيير ، وقد أخذ عليها البعض الآخر مطالبتها بالابقاء
على التحالف لأن هذا معناه اعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل
من البلدين مما قد يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون من بينها الدفاع
المشترك لتنظيم هذا التحالف وقد رجح للبعض أن هذه المذكرة مناورة سياسية
باعتبار أن الوفد كان خارج الحكم حينئذ وحينما تولى الحكم في فبراير ١٩٤٢
أم يطالب الانجليز بشيء ، وعجب البعض لتقديرها الى السفير البريطاني لأن
هذا معناه أن تلجأ أية هيئة سياسية الى السفير الذي يمثل دولة الاحتلال .

» ومهما يكن الرأي في تلك المذكرة - د. حشيش - ومهما يكن المدافع
اليها فانها لا شك كانت الصبغة الأولى للخروج عن دائرة معاهدة ١٩٣٦ ،
وممن ؟ من الحزب الذي رأينا كيف مهد لها وشارك في صنعها ووقع عليها ثم
دق الطبول لها : ها هو الوفد أول الخارجين على المعاهدة ، حقيقة أنه عندما
تولى الحكم امتدح التحالف ، وأطلب فيه إلا أن هذا لا يغير من الواقع شيئا وهو
أن حزب الوفد لم يكن حزبا عقائديا ، ثم أن الآثار التي تربت على هذه المذكرة
توحى بقيمتها السياسية إذ بينما نجد أنها من الناحية الأخرى ، قد أثارته
الاستياء ، والتلتمر لدى الحكومة القائمة والجانب البريطاني ولا شك أن نشر
المذكرة أظهر الوفد بمظهر المدافع عن أماني مصر القومية » .

ونستاذن القارئ في أن ننتقل به في جولة سريعة في صحيفتي « الوفد »
و « الوفد المصري » الناطقتين باسم الوفد المصري ، مشيرين الى بعض المقالات
والتعليقات والأخبار التي توضح علاقة الوفد بالانجليز أن سلبا وإن إيجابا .

كتبت - مثلا - صحيفة « المصري » في عددها الصادر في ٢٢ أغسطس
١٩٣٩ ، قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية - تحت عنوان « الجناية الكبرى

على استقلال الوطن ، خطة مدبرة لتأخير الجلاء ومد أجل الاحتلال الى ما شاء الله : « لقد خسروا كل ما كسبناه بالمعاهدة ، ولم تكسب غير الخراب المالى والتعرض للنفاء فى حرب طاحنة » وجوهر مقال المصرى أن معاهدة ١٩٣٦ كانت قد نصت على بناء ثكنات فى منطقة القنال تنتقل اليها القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة والاسكندرية ، و ٠٠ وقد رأت وزارة على ماهر - أول ما رأت - أن حالة الخزانة العامة لا تسمح ببناء الثكنات ، كما رأت تلك الوزارة الفاء ما كان يسمى بوكالة الثكنات . وتمتبر صحيفة المصرى ارجاء بناء الثكنات بأنه طبخة محضرة وخطة مدبرة لتأخير الجلاء عن مصر ، وأن المقصود من ذلك مجاملة بريطانيا حتى لا تتعرض قواتها فى منطقة القنال للخطر ، و ٠ و ٠ الى أن تقول « المصرى » لقد انتهى بنا الانقلاب - اقالة وزارة النحاس والمجىء بوزارة محمد محمود ، ثم وزارة على ماهر - الى نهاية فى غاية الخطورة فقد مكن الانجليز من تضبيب جهود الأمة فى مدى السنتين عاما الماضية وقيل المعاهدة ، وسجل على البلاد تخليد الاحتلال الى الأبد فلا اعتبارات لبناء الثكنات تدرج فى الميزانية ولا وكالة الثكنات تبقى بعد ان أنشئت لمجرد ترقية قريب لحسين سرى باشا والانجليز ينكرون أنهم تاركون البلد يوما بل على الضد هم يشيدون الأبنية لجنودهم فى محطة مصطفى باشا برمل الاسكندرية ويؤجرون الأراضى المسيحية لمدة عشر سنوات .

وقد عارضت صحيفة الوفد المصرى مرسوم اعلان الأحكام العرفية عند مناقشته أمام البرلمان متسجحة مع اتجاه الوفد المعارض لاستمرار الأحكام العرفية وكان مما قالته فى افتتاحيتها التى كتبها الأستاذ أحمد قاسم جودة وكان وقتئذ ٨ أكتوبر ١٩٣٩ - مديرا لتحرير وإدارة الجريدة : ان أمر اعلان الأحكام العرفية موكول للحكومة المصرية لا للحكومة الحليفة ومن الخطأ أن يقول قائل إن الأحكام العرفية انما أعلنت الآن تطبيقا للمعاهدة فالأحكام العرفية هى الأحكام العرفية سواء جاءت بسبب يتصل بالمعاهدة كما هو واقع الآن ، أو بسبب آخر لا يتصل بها كما ينص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وحق البرلمان فى نظرها ، وتقرير استمرارها : أو عدم استمرارها حق ثابت بنص الدستور لا تستطيع المعاهدة ولا يحقل أن ننسخه ، ومصر هى صاحبة الكلمة أولا وأخيرا فى تقدير الظروف التى تقتضيها اجراء تصرف خطير كاعلان الأحكام العرفية .

وكان الاحتفال الذى أقامته جمعية 'خريجي' كلية فيكتوريا فى فندق الكونتنتال فى ٧ فبراير ١٩٤٠ فرصة طيبة ليبدأ فيها الوفد رأيه بصراحة فى السياسة البريطانية كما كانت المناسبة التى « ذبح » فيها أمين عثمان باشا نفسه ، عندما أعلن عن زواج بريطانيا الكاثوليكي بمصر . كان فى مقدمة الذين شهدوا الاحتفال من المصريين : شريف صبرى باشا ، مصطفى النحاس باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، وأحمد ماهر باشا ، مكرم عبيد باشا ، والسيدة قرينته ،

أحمد حمدى سيف النصر باشا ، أحمد جسنين باشا ، أحمد نجيب الهلالى
« بك » عبد الفتاح الطويل « بك » يوسف الجندى بك ، حسين سرى باشا ،
وعلى الشمسى باشا والسيدة قرينته وتوفيق دوس باشا والسيدة قرينته
وبهى الدين بركات باشا وصادق وهبة باشا والسيدة قرينته وأحمد لطفى
السيد باشا ومحمد صفوت باشا وفؤاد أباطة باشا والدكتور فارس نبر باشا
وجبرائيل تقلا باشا وأسعد باسبلى باشا ومحمد السيد شاهين « بك » محافظ
القاهرة وعلى أمين يحيى بك وأمين يوسف بك وحفنى محمود بك ، والأستاذ
أحمد مرسى بدر وغيرهم وغيرهم .

ومن الانجليز الذين شهنوا الاحتفال السير مايلز لامبسون وعقيلته ،
والسير ادوارد كوك محافظ البنك الأهلى والسير هنرى باركر رئيس الجالية
البريطانية فى الاسكندرية والسير روبرت جريج العضو البريطانى فى صندوق
الدين والسير الكسندربويد والسير فرانك واطسون ومستتر سماتر ومستتر
ديفز والمستتر هاملتون ومستتر ييزلى ، ومستتر فرنس ومستتر بنيت ومستتر
ازوالده فينى والرايت أوفورابيل سيسل كامبل ومستتر سمبسون وعقيلاتهم .

ومن رجال الجيش البريطانى سير ارشبيلد ويفل القائد العام للجيش
البريطانية فى الشرق الأدنى واللادى ويفل وعقيلته والجنرال ويلسون القائد
العام للقوات البريطانية فى مصر والسير وليام مشيل القائد العام للطيران فى
الشرق الأدنى وعقيلته . وكان أمين عثمان هو خطيب الاحتفال بلسون منازع
ونظرا لأهمية كلمته فقد آثرت نقلها بنصها وفصها لأنها كانت أكبر جريمة
ارتكباها فى حياته ، وكانت حياته هى الثمن الذى دفعه لتلك الكلمة .
قال أمين عثمان :

« سأتكلم اليوم عن الحب فالحب أمر مهم فى حياتنا وهو أهم فى نظرى
من القاء خطبة بعد العشاء !

وسأتكلم عن طريق الغزل واعتقد أننا طلبة كلية فكتوريا القدماء نعرف
ما هو الغزل ، وقد تعلمنا فيما تعلمناه فى الكلية أن نكون خبراء فى أساليب
الغرام !

وهناك ثلاث طرق للحصول على المرأة : أولها أن تغزو المرأة ، أى أن
تستولى عليها بالقوة وثانيها أن تتزوج منها زواج العقل ، وثالثها أن تتزوج
منها زواج الحب .

والسياسة البريطانية جربت طرق الغزل الثلاث مع مصر . . ففى أول
الامر حاولت بريطانيا أن تكتسب حب مصر بالقوة فتزوجت منها عن طريق الغزو
فلم تسعد الزوجة ولم يسعد الزوج :

وكانت ثورة وطلاق !

وفى المرة الثانية تدخل دعاة التفاهم وقالوا فلنصالح الزوجة مع الزوج وكان هذا زواج العقل ٠٠ ولكن هذا الزواج لم يكن سعيدا دائما فقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ عبارة عن زواج عريس واحد من ١٣ عروسا وبعضى الزوجات حاضرات هنا وبعضهن غائبات وأقصد بهؤلاء الثلاثة عشر زعيما الذين وقعوا المعاهدة !

ولكن زواج العقل هذا لم يسجنا نحن خريجي كلية فيكتوريا ونحن كما قلنا خبراء فى الغرام ! نحن نؤمن بزواج الحب ، وهذا ما دعوناكم الى الاحتفال به اليوم أو على الأصح للعمل على الوصول إليه ٠٠

لعل بعضنا غاضب لأننى شبهت مصر بامرأة وشبهت بريطانيا بالرجل ، ولكنى أفضل هذا التشبيه فالمرأة دائما تأخذ من الرجل خير ما عنده . وسلوا المتزوجين يقولون لكم الخبر اليقين !

ان مهنتنا نحن وسطاء الغرام ان نقول للرجل قل لها انك تحبها ٠٠ وان نقول للمرأة أنه لا يجب سواك . ونعود للرجل ونقول له انت لا تعرف كيف تتقبلها ٠٠ ونشهد دلال المرأة وبرود الرجل فنقول للمرأة حذار أن تتركيه يلعب غاضبا هذه المرة فهو ذاهب الى الحرب ووقت الشبهة هو خير وقت يستجيب فيه الرجل لنداء الغرام .

ونقول للانجليز : انتم باردون بطبعكم حذار أن تتدخلوا بل أحبطوا الزوجة بكل عناية . والا فهي ستذهب بعيدا . والخطاب كثيرون .

وهكذا ينجح وسطاء الخير ويتم زواج الحب الذى نريده وهو أقوى أنواع الزواج !

سادتى :

الى متفق مع الألمان فى مسألة واحدة وهى ان المعاهدات قصاصة ورق ولكن اختلف معهم ، فهم يقولون بوجوب تنفيذها وأنا أقول لا بل يجب أن نحفظ بها ٠٠ انى أؤمن أن قيمة المعاهدة ليست بالمواد التى تضمناها بل بالروح التى أملت بها واذا أمكن أن نحتفظ بالروح التى فيها فلنا خيرا كثيرا . ونحن نقول للانجليز نحن حلفاؤكم لا لأننا وقعنا المعاهدة ولكن لأننا نعتقد أنكم تحاربون لنفس الغرض الذى نسعى اليه وهو تحقيق العدالة بل انى سأذهب الى أبعد من ذلك وأقول اننا كنا سنؤيد الانجليز لو لم يحاربوا من أجل الحق لأننا وجدنا بهم زواج كاثوليكي أى لا طلاق فيه ٠٠ واذا حدث واستطعنا أن نحصل على فتوى بالطلاق منكم . وكان لنا ان نبحث مرة أخرى عن عريس آخر فسنختاركم مرة أخرى ٠٠ وارجو اذا اخترتم أن تختارونا أيضا !

يتهمنا بعض الناس اننا اقصار الانجليز واقول اننا نحن طلبة فيكتوريا القدماء نجب مصر أولا ونحب انجلترا ثانيا ٠٠ ولكن اذا اختلفت المصلحتان فمصلحة مصر هي أولا وأخيرا ولكن من حسن الحظ ان مصلحتنا واحدة ، وأنا نذكر أعمالكم في مصر بالخير وصحيح انكم ارتكبتم أخطاء ولكن جل من لا يخطئ .

سيلاى سادى - أنا واثق من النصر واثق من الصداقة وحسن النية بين مصر وبريطانيا ، ولكن لا صداقة بلا ثقة . فثقوا بنا ما دمنا نثق بكم . ولا تخافوا أيها الانجليز منا اذا قوينا فقوتنا قوتكم وقوتكم قوتنا ، وهذه القوة المشتركة هي التي ستخرجنا من الظلام الى النور .

ولقد أردنا ان تقدم دليلا على ثقتنا ليس بالكلام بل بالعمل ! تعرفون ان في الزواج شيئا اسمه « الدوطة » وسندفع الآن دوطة لبريطانيا ومن حسن الحظ ان التقاليد في انجلترا ان تكون الموطة بسيطة وهذه الموطة هي مبالغ مستبوع بها للجيش البريطانى فى مصر وللأعمال الخيرية التى تقوم بها لادى لامبسون للنساء والأطفال ٠٠ وأظنكم تلهشون لأنى اخترت أعمال لادى لامبسون الخيرية ذلك لأن لها فضلا لا يعرفه أحد ولعلكم تذكرون انه عندما حضر سير مايلز لامبسون الى مصر فى المرة الأولى كان عازبا ولهذا مكث سنة دون أن يعمل شيئا وبعد ان تزوج من لادى لامبسون رأينا المعاهدة المصرية البريطانية ورأينا الخير الكثير ٠٠ فاعترانا بالجميل سنقسم هذه المبالغ بين الجيوش البريطانية وأعمال لادى لامبسون الخيرية ٠٠

وقد تبرع رفعة على ماهر باشا بمبلغ مائة جنيه ومحمد محمود باشا بخمسين جنيها والنحاس باشا بخمسين جنيها وبهى الدين بركات بخمسين جنيها وعبد الفتاح يحيى باشا ب ٢٥ جنيها ومكرم عبيد باشا ب ٢٠ جنيها وكل من الدكتور أحمد ماهر باشا والنقراشى باشا وحسين سرى باشا وحلى عيسى باشا بعشرة جنيهات وكامل بولس حنا بك بخمسين جنيها وأخيرا المفاجأة الكبرى وهى ان السيدة قوت القلوب الدمرداشية تبرعت بخمسمائة جنيه .

واقول لكم ان الفضل فى هذه التبرعات يرجع الى الملك فاروق فهو الذى قاد هذه الحركة ولعلكم تذكرون ان جلالاته تبرع للترفيه على الجيوش الانجليزية فى مصر بخمسمائة جنيه . اقترح أن ارسل باسمكم برقية شكر لجلالته على المثل الطيب الذى ضربه فسرنا على منواله وان نرسل برقية أخرى لصاحب السمو الملكى الأمير محمد على فقد تبرع سموه أيضا لجنود الجيش البريطانى بمبلغ كبير » ٠٠

وكانت كلمة مصطفى النحاس باشا - فى البداية - بمثابة تحية لمن انالوه شرف الكلام فى تلك المناسبة ، باسم الضيوف « غير أن هذا الشرف يقتدر بمسئولية كنت ولا شك أنوء تحت عبئها لو لم أكن أشعر بأنى أترجم

عما في قلوبكم وأنفسكم ولعبر - بكل اخلاص وصراحة - عن أفكار أولئك الذين يقدرون في هذه الساعة العصبية قيمة الصداقة ويعطونها كل معانيها » .
وعبر مصطفى النحاس عن سروره العظيم ، والحظ إذا جاز هذا التعبير « لاشتراكنا الليلة في هذا المظهر الرائع للصداقة الوطنية ، والتعاون الأكيد ، بين مصر وإنجلترا ، لم تكن الصداقة ولم يكن التعاون في يوم من الأيام ضرورين كما هو لنا الآن ، كما أننا لم نفهم قط كما نفهم اليوم فوائد التحالف الذي عقدناه في سنة ١٩٣٦ فربط مصائر شعبينا برباط واحد لمصلحتهما المشتركة وفي مستقبل مستقبل مجيد كله الثقة وكله النجاح » .

ان موقعي المعاهدة - أيها السادة - لم يشكوا يوما في أنها كانت ضرورة عاجلة وقد وردنا مورد السلام بين مصر وبريطانيا ، بقلوب عامرة ، وعزائم راسخة في إقامة دعائم الصداقة بينهما يوما على أسس وطنية من الثقة والكرامة ، وتبادل الاحترام » .

ويتحدث مصطفى النحاس عن معاهدة ، ١٩٣٦ وعن يوم توقيعها فيقول .
كان يوما عظيما لمصر يوم سجلت المعاهدة ، استقلالها ، فقد جامدنا لهذه الاستقلال بكل حماسة ولكن دون حقد ، وها هم أولاء خصومنا بالأمس قد أصبحوا لنا أصدقاء ، كما أصبحنا لهم أصدقاء ، وصداقتنا ليست وليدة النصوص ، ولكنها وليدة المواطف التي أملت الاتفاق ونحن نعلم ان الضمان لاخلص الطرفين وحسن نيتهما لم يكن في توقيعهما على المعاهدة بل في الرغبة الصداقة التي حفزت كلا منهما » . وينفي مصطفى النحاس ، أن تكون خلاقات جديدة قد حدثت ، « ولكن الصيادين في الماء المكر يلوحون بعض الأحيان - لغايات يؤسف لها - فيسبح الخلاف وما كان يجب أن يحدث هذا نعم لا يجوز الآن على الخصوص أن يحل شيء من عدم الثقة أو يطرأ على جو علاقاتنا أقل الفهم ، ونحن جميعا - مصريين وبريطانيين - جد يرون بأن نبيد هذا الغمام المصطنع ونعيد الماء على مجراه بفضل التفاهم المتبادل ، والاخلاص الصريح ، ويدعو مصطفى النحاس الى توحيد الجهود المصرية البريطانية أمام العدو المشترك « عاملين بروح المعاهدة روح الثقة والاخلاص ، انها الحرب - أيها السادة - وللحرب واجبات تفرضها على الجميع : على من يحارب وعلى من لا يحارب ، على من لم يندع الى القتال بعد وعلى من يستعد للقتال اذا حانت ساعة القتال » .

ويختتم مصطفى النحاس كلمته بقوله :

« اننا نحن وأمم الشرق الاسلامي جميعها نعرف الخطر علينا من انتصار الأعداء فهم لن يترددوا في أن يسيطروا وساتلهم الوحشية على أبعد الأقطار » .

لقد طالما أمرنا بكل قوانا عن سخطنا الشديد على الدكتاتوريات - وعلى الخصوص تلك التي تكره الضمائر وتذل كرامة الانسان - ان فلسفتها فلسفة شنيعة ، فلسفة بربرية ، والحرب تدور اليوم على رجلي لا تسمح لأحد من الناس بأن يصرف اهتمامه عنها اذ يراد أن نعرف هل لا تزال حرية العقيدة وحرية الفكر من حقوق الانسان الطبيعية بل يراد أن نعرف هل لا يزال للإنسان حق الحياة ؟

فى هذه الساعة العصيبة على الخصوص يجب أن تتجلى الصداقة المصرية البريطانية فى جو الحادثات ، اذ أن تضحيات اليوم هى التي تمهد لحصاد الغد . فعلىنا - مصريين وبريطانيين - أن نؤيد هذه الصداقة دون تردد بأصدق جهودنا ، ومن كل قلوبنا وليشمل الاخاء والتعاون جميع هؤلاء الذين يتألمون وينتظرون كما ننتظر - ولكن ، واحسرناه . فى وابل من الدم والدمع والحداد والخراب - ساعة زوال هذا الكابوس من القلق المقيم .

لنا ننادى : تحيا الصداقة المصرية البريطانية ، تحيا حليفنا ، تحيا الديمقراطيات العاملة . لاننا نود أن تعود الى العالم بأقصى سرعة ممكنة حالة السلام فى ظل سابغ من الأمن والحرية والعلم .

أما سير مايلز لامبسون فيبدأ كلمته بقوله : « ان الملك فاروق عندما تبرع بمبلغ كبير من المال للترفيه عن الجنود البريطانيين الذين يخدمون مصر ، فقد بدأ درجة الكرة والكرة التي بلغت دحرجتها بيده الكريمة ستستمر فى التدرج » . ويشير مايلز لامبسون الى الصفة القومية التي امتاز بها عشاء كلية فيكتوريا حيث اجتمع الليلة عدد كبير من الزعماء المصريين البارزين وان هذا ليشل كما دل عندهما اجتمعت الجبهة المتحدة التي تقاوضت فى عقد معاهدة التحالف على ان هناك مسائل ، ترتفع على الحزبية وتوجه بين الأحزاب ويعلم سير مايلز لامبسون شكر بريطانيا شعبا وحكومة على المساعدات التي قدمها لنا الشعب المصرى ، بمقتضى معاهدة التحالف خاصة وأن المحافظة على المعاهدات فضيلة نادرة فى أيامنا هذه .

ويعطى سير لامبسون درساً عنيقاً لأولئك الذين يمتنعهم التحامل القديم فلا يريدون لمصر أن تتعاون مع بريطانيا . ثم يقول كذلك : لم أكن لأصور أن أى اعجاب سطحي بألمانيا القديمة أو المدهنة لساداتها الحاضرين قد حملنا ، أى انسان هنا ، على أن يتخيل أن الخطر على مصر ، لم يكن له من وجود ويقول مايلز لامبسون أيضاً : التحالف لا يتناقض مع الاستقلال القومى المصرى بل هو الوسيلة التي يمكن بها المحافظة على المصالح المصرية .

ويعنى سير لامبسون فى ترديده أمجاد الاحتلال البريطانية لمصر ، ويدعى أن بريطانيا قد جاءت الى مصر على غير ارادتها الى حد ما !

ثم ينفي سير مايلز لامبسون شائعة وجود رغبة لبريطانيا في التدخل المباشر في سياسة مصر ، المظلمة ، واصفا هذه الشائعة بأنها « سخيفة » ، كما ينفي أيضا ان بريطانيا طلبت ارسال ١٥٠ ألف جندي مصري الى الميدان العربي ، ويؤكد ان مثل هذا القول مجرد من كل أثر للحقيقة « فانا لم نطلب رجلا واحدا من مصر » ثم يقول مقبلا على ذلك : اننى لا أحتمل الصبر ، مع هؤلاء الذين يحبون ان يعكروا المياه أولا ثم يصطادوا فيها . الى ان يقول سير مايلز لامبسون منذرا ، ومحذرا « اننا معتزمون ان نحافظ بولائنا لمعاهدة التحالف وان نحترم حقوق مصر » ان مجرد ظهور أمثال هذه الشائعات يدل مع الأسف على ان عمال الشر منتشرون . وهؤلاء مهمتهم ومبعث سرورهم - لأغراض ليس من الصعب تبيينها - أن يبدلوا الجهد في غرس بذور التفريق والشك . واني لأوجه الى عمال الشر هؤلاء كلمة تحذير قافول « ان الشعب البريطاني شعب صبور بطبيعته . ولكن هذا زمن حرب ، وجهودنا الوطنى كله موجه لكسب الحرب ، وصبرنا على أى شىء يعترض طريق هذا الغرض العظيم ليس بالصبر الذى لا ينفذ .

اننا لا نحارب لمجرد المحافظة على سلامتنا وحرثتنا . اننا نحارب فى سبيل مثل دولي أعلى وعظيم ، ينحصر فى تخليص العالم من التهديد المستمر للسلام وللحياة الدولية المنظمة المستقرة . اننا نحارب - كما قال مستر نيفيل تشمبرلين فى حديث الفاء بلندن فى ٣١ يناير - للدفاع عن كل أمة مهددة بالخوف من أن يكون مصيرها مصير تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وما يهدد فنلندا اليوم ، اننا نحارب للدفاع عن حق الأمم المستقلة فى أن تعيش فى سلام فى ظل قوانينها وفى التمتع بمبادئها وتقاليدها . وليس فى مقدورى ان أختم ما أريد أن أقوله بغير أن أقتبس بعض ملاحظات أبدأها منذ أيام لورد هاليفاكس فى حديث له مع السفير المصرى فى لندن وهى :

« لقد أظهرت ألمانيا بما لا يحتمل زيادة ايضاح انها لا تقيم أى وزن على الإطلاق لأمال الشعوب الصغيرة واستقلالها . اذن ليس هناك أية مسألة غير ان مصر وان لم تكن أمة محاربة للألمانيا بالفعل فان الحرب المحاضرة تحمل فى طياتها مصلحة حيوية لمستقبلها .

ولا يجوز ان يشك أى انسان فى ان الشعب البريطانى مصمم التصميم كله على ان يكسب هذه الحرب مهما كلفه هذا النصر من ثمن . وعلى نلك النتيجة يتوقف مستقبل مصر ! »

وهذا هو الصديق الصريح غير المزوق ، وهو صديق أجرو على أن اعتقد بان جميع الحاضرين فى مأدبة الليلة يقضونه ويوافقون عليه ،

مع بدايات الحرب العالمية الثانية : من أسرار السياسة البريطانية في مصر

تمثلت في الفصل السابق الوقوف عند حادثين ، أو حدثين هامين أولهما احتفال خريجي كلية فيكتوريا بما ألقى فيه من خطاب غرامية من جانب بعض السياسيين المصريين وبما ألقى أيضا فيه من تهديدات سافرة علنية أطلقها السفير البريطاني في مصر سير مايلز لامبسون .

ولست أدري كيف ولماذا تحمل الزعماء الموجودون في ذلك الاحتفال كل تلك التهديدات خاصة وكان على رأسهم مصطفى النحاس باشا ، وأحمد ماهر باشا .

وقد يرد البعض بأن التهديدات لم تكن موجهة ضد الزعماء المشاركين في الحفل ، وإنما هي موجهة - في الأصل - الى علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ومن معه من الوزراء والحاشية وحتى ، لو كانت التهديدات مقصورة على علي ماهر باشا ووزرائه وحاشيته وحاشية الملك لكان من أوجب الواجبات على الحاضرين من زعمائنا أن يثوروا على تلك التهديدات الصادرة من سفير مهما يكن مركزه ، ومهما تكن الحراب البريطانية التي تستند قد جاوز اختصاصاته وحلوه وصفته بكثير .

الحادث الثاني أو الحدث الثاني الذي وقفنا عنده هو المذكرة التي أرسلها الوفد المصري بعد بضعة أسابيع الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطاني ، خاصة بالموقف السياسي والتي تتعارض تماما مع خطبة مصطفى النحاس باشا في حفل خريجي كلية فيكتوريا !! .

ولأننا نرى في هذين الحادثين أو الحدثين أهمية بالغة ولأن آثارهما كانت خطيرة للغاية فإننا نستأذن القاري العزيز في أن نعود إليهما مرة أخرى

مؤكدين ، ان الوقوف عند هذين الحادثين أو هذين الحدثين سيساعدا كثيرا
عندما ندرسى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ •

واختار من بين الصحف المصرية الصادرة وقتئذ واحدة أو اثنتين لتتبع
آثار خطب حفلة خريجي كلية فيكتوريا بما فيها من غرام عنيف مشبوب
بريطانيا وبما فيها من تهديدات بريطانية عنيفة لا تتفق أصلا ، وذلك الغرام
العنيف المشبوب الذى ظهر جليا فى تلك الحفلة • وأرجو من القارئ العزيز
أن يلاحظ أن الرقابة على الصحف كانت موجودة • وكان الرقيب العام يحذف
كل ما يمس الحليفة بريطانيا من قريب أو من بعيد ، وهذا ما يقصر الحذر
الشديد الذى بدأ فيما سطره الصحفيون والكتاب من كلمات حول حفل خريجي
كلية فيكتوريا •

فى ١٦ فبراير ١٩٤٠ ، كتبت مجلة المصور « العدد ٨٠١ » تقول تحت
عنوان « عشاء فيكتوريا » : لم أسمع ولم أقرأ فى الحفلة لفظا عربيا واحدا ،
صحيح المدرسة انكليزية ولكن الحفلة تقام فى أرض مصرية والقائمين بها
مصريون وو • لا أدري لماذا استحسن غياب على ماهر رئيس الحكومة
المصرية فلا أظن أن جو المكان والاجتماع كان يلائم أعصابه وكان الله فى عون
النحاس باشا ، ومكرم عبيد والآخرين ، برع أمين عثمان باشا فى خطبته براعة
كبيرة وقد جرى فى هذا التعبير عن زواج انكلترا الرجل من مصر المرأة ، وأخذ
يحلل حب الواجب وحب العقل وحب الغرام تحليلا متطرفا لطيفا ولكن الزوج
سير مايلز لامبسون كان زوجا شرقيا ، لم يطالع زوجته مصر مطاعة الغربيين
الناعمين ، بل مداعبة الزوج الحشن ، كان الطعام لذيذا متقنا وكان النبيذ
الأبيض والأحمر كثيرا وكانت التسمية فىاحة على كل لسان •

وفى مكان آخر من « المصور » وفى صفحات السياسة والحرب جساء
مايل تحت عنوان « حفلة الموسم السياسية » : تخصصت كلية فيكتوريا فى
الاجتماعات العليا والسياسية العليا ، وتخصصت فى أنها احتكرت زعماء
الجهة الوطنية تدعوم فيقبلون الدعوة عن طيب خاطر ، وتستخطبهم فيخطبون
عن طيب خاطر «وتحبسهم» أربع ساعات طولا فى جو غير منعش ، «فينحبسون»
عن طيب خاطر • كان الخطيب الأول - الرسمى - أمين عثمان باشا فاشعل
سببجاره الكبير ثم سحب نفسه ، أو نفسين ثم تدفق يتكلم بأسلوب تهكمى
استعماري • وقد كانت لغته الانكليزية طبيعية مناسبة وأخذ يشرح نظرية حب
الواجب وحب الحب ثم أغدقها على مصر وانجلترا ، فكان من سوء حظ مصر
أنها كانت الزوجة وظلت الاستعارات تتوارد ، حتى كان من سوء حظ أقطاب
الجهة الـ ١٣ أنهم جميعا كانوا زوجات والزوج وأحد وهو انكلترا وكان
أمين عثمان باشا مرهقا فاختار النسوة لمصر ليسيطر بها على قلوب المستمعين
ولكنه كان يستدرك دائما حتى لا يفجع المصريون بهذه التسمية فيضطر لاختيار

« الزواج الكاثوليكي » وما كان ليستطيع الزواج الاسلامي لأنه يبيح الطلاق .
منى وثلاث وحق الطاعة ليس عملية طبيعية فى حفلة سياسية كهذه ، وانتهى .
الاجتماع بعد أربع ساعات ورتب كشوفه المتبرعين وحصلت مناورات لطيفة ،
وشرفت الحفلة السيدة قوت القلوب « الممرداشية » وحسنا فعلت لأن وجودها
كان انسجاما بين الفيكتوريين القدماء وبين محبى الائتلاف المصرى البريطانى .
من زمن بعيد .

أما مجلة روزاليوسف فقد قالت فى عددها الصادر فى ١٧ فبراير ١٩٤٠
تحت عنوان : « أطعم الفم يستحي اللسان » : « حفلة الخريجون القدماء لكلية
فيكتوريا خبيرة لحديث طويل المدى كيفما قلبته ، طالعك منه ما يفريك .
باستئناف الحديث من جديد وهذه ميزة الحفلة وسارة الحدث الكبير ، وما قاله
الزعماء ليس بالأمر الجديد الذى لم يعرفه الجمهور بعد أن رددته الصحف
خلال الاسبوع الماضى وعلقت عليه . وما قاله الزعماء ليس أمرا عاديا بل أن
فيه وما لم يسمعه منهم فى غير ذلك المكان . والآن نتساءل هل ما قالوه جاء
صادرا حقا عن عقيدة خالصة أم هى خطب مدبرة ، وأحاديث مجهزة أم هو
وسى المكان وإلهام الساعة وثمار أطباق الأكل الشهية التى كانت تتحدث
بدورها عن حذى الطباخ الذى جمع على مائدة واحدة أشخاصا ما كانوا يجتمعون
ولو ناديت على اجتماعهم بالانجيل والقرآن أغلب الظن أنهم كانوا مخلصين
فيما قالوا لأن ارتفاع نضات الأمعاء بفعل رائحة الطعام تحرك كوامن النفس
وتفصر العقل الباطن - والأمعاء من البواطن - فلا يكون الكلام الصادر
الا صادقا فى التعبير عما تكنه خبايا النفوس » .

وبعد تلك المقدمة الطويلة تقول روزاليوسف ان خطاب رفعة محمد
محمود باشا بالنيابة عن مصر انجليزى الاسلوب انجليزى الالتقاء صريح متزن
الا انه أحسن التعبير عن رغبات مصر فى كثير من الأنفة والكبرياء ولم يخطئ .
رفعت حينما صرح بأن الشيطان الذى تعرفه خير من الشيطان الذى لم نتشرف
بعد بمعرفته . لم يخطئ محمد محمود باشا لأننا الآن فى موقف لا نملك
فيه الا التسليم بما هو واقع وقد يكون الواقع خيرا من المجهول وهذا من فلسفة
الحكماء التى هى كل زادنا فى هذا الأيام .

وتحدث رفعة النحاس باشا بالنيابة عن ضيوف الحفلة فكان الحديث فى
طرفه حور وشروود ولا ندرى ، اذا كان حقا ، أحسن التعبير عن آراء الضيوف
أو من آراء نفسه .

والجدير بالتسجيل ان حديث النحاس باشا قوبل عند الانتهاء بالتصفيق
الحاد من الجميع والابتسام الفاتر من جانب أحمد ماهر .

والقى سمادة أحمد ماهر باشا خطابه القاء أحسن الرد فيه على خطابه
للمساندة الطويلة مع الاتسام بالمكن والتلميح الحاذق .

لا ندرى ما الذى اُحاج فى سعادة أمين عثمان باشا « عرق » الفكاهة والتكثيف فى هذه الحفلة وما الذى ذكره بتمدد الزوجاته والزواج الكاثوليكي وغير الكاثوليكي ، ولماذا جاء خطابه فياضاً بكل هذه الملاحاة والطرافة والمداغبة حتى ألتعب نفسه وأتعب السامعين : شرب السفير البريطاني نخب ملك مصر وشرب النحاس باشا نخب ملك بريطانيا وشرب أمين عثمان باشا نخب الملكين فى كأس واحدة قل لى بعد هذا : ان أمين عثمان باشا لا يقدر على شىء ما ، وببساطة كانت الصحف تحكى ، وتعيده لو أن سعادته تمسك بالوقار ، وقار المكان ، ووقار السياسة الانجليزية ووقار السياسة المصرية قبل كل شىء .

وتنشر روز اليوسف - فى نفس الاسبوع - زجلا عن أمين عثمان باشا تقول فيه :

يا ماشى تخبط بفضن زتون على الابواب
وتوزع الشهد من فمك على الاحباب
وتقسم الجنة حنة حنة ع الاحزاب
لكل مؤمن بسحرك سهم فى الجنة
ولكل حزب وزعيم فيها رصيد وحساب
تمبت روحك - فى ده قال لى ، ودا انتقال له
وانبح صوتك وأوتار صوتك انحلوا
وحفيت من الجرى حتى ترمى لك كاللوا
والغريب مغربى والشامى فضل شامى
واللى يتمب أهى الراحة أفضل له
ارتاح هافيش فايدة لو شهيك عصير الراح
والجنة بابها اتقفل بالضبة والمفتاح
والحلم اللى أنت شفته كان أمل وهو راح
ارتاح ولو ساعة واحدة فى النهار واهبط
والبوسطجى يلف لفة يا أخى ويرتاح

وفى نفس العدد ، تقول روزاليوسف ان أمين عثمان باشا منذ خروجه من وكالة وزارة المالية أصبح يشغل عضوية مجالس ادارة فى بعض الشركات والبنوك وكلها بريطانية وبهذا أصبح دخله منها مع الماش الذى يتقاضاه من الحكومة المصرية يزيد على ثلاثة آلاف جنيه فى العام « عام ١٩٤٠ » .

واعتقد أن أحدا لم يخطب خطبة تسبب فى جر المتاعب على صاحبها مثل أمين عثمان باشا الذى شاء له سوء حظه أن « ينكت » « ويستظرف »

ويخرج على التقاليد المتبعة في مثل تلك الحفلات الرسمية فيقول هذا الكلام.
الذي اغضب شعب مصر عليه

وقد كانت خطبة أمين عثمان باشا في حفلة خريجي كلية « فيكتوريا » في
مقبرة الاسباب التي استند عليها الشبان الوطنيون الذين اغتالوا أمين عثمان
باشا فيما بعد ٠٠ في الساعة السابعة والنصف من مساء ٢٥ يناير ١٩٤٦ .

لقد كان أمين عثمان باشا في احتفال خريجي كلية فيكتوريا « خطيبا .
لا خطيبيا » أو كما قال أحمد شوقي في مصطفى رياض باشا أحد كبار الوزراء
المصريين المتعاونين مع الاحتلال البريطاني وكان مصطفى باشا قد بلغ السبعين .
من عمره ولكنه في الاحتفال يتأسس مدرسة محمد على الصناعية بالاسكندرية
في عام ١٩٠٤ ، أبى الا أن يتطوع للخطابة فيمتدح اللورد كرومر المعتمد
البريطاني في مصر ويمتدح الاحتلال البريطاني الامر الذي جعل الرأي العام
المصري يثور ثورة عارمة ضد مصطفى رياض باشا ، ترجم أحمد شوقي تلك
الثورة في قصيدة من أروع قصائده ، يقول فيها :

كبير السابقين من الكرام ، برغمي أن أنالك بالكلام
مقامك فوق ما زعموا ولكن رأيت الحق فوقك والمقام
الى أن يقول :

غمرت القوم أطراء وحمدا وهم غمروك بالنعم والجسام
راوا بالأمس أنفك في الثريا فكيف اليوم أصبح في الرغام
خطبت فكنت خطبا لا خطيبا أضيفت الى مصائبنا العظام
لهجت بالاحتلال وما أتاه وجرحك منه لو احسست دام
وهل تركت لك السبعون عقلا لمرقان الحلال من الحرام

● ولقد سبق لي أن اشرت مجرد اشارة الى مذكرة الوفد المصري الى الحكومة
البريطانية عبر السفير البريطاني في القاهرة في أول ابريل ١٩٤٠ أي بعد
بضعة اسابيع من ذلك الخطاب الحلو الجميل الذي خاطب به النحاس باشا
الحليفة والحلفاء . كما سبق لي أن اشرت الى رد الحكومة البريطانية على مذكرة
الحكومة البريطانية . كما سبق لي أيضا أن اشرت الى صدى مذكرة الوفد عند
كثير من السياسيين المصريين والمؤرخين المعاصرين وكنت قد وعدت بنشر نص
مذكرة الوفد ورده على الرد البريطاني ، ولكنني وجدت ان نشر النص سوف
يأخذ حيزا كبيرا من تلك السلسلة الى جانب ان فيه تفاصيل كثيرة اعتقد انها
قللت أهميتها الآن مثل موضوع أسعار القطن
وأكتفي اليوم بنشر بعض فقرات من تلك النصوص

● تبدأ مذكرة الوفد بإثبات إخلاص الشعب المصري للحقيقة في وقت شدتها وللديمقراطية في إبان محتتها ، حفيظا على شرف المهدي ، غير متردد في أن تقوم مصر بواجبها كاملا رغم تكاليف هذا الواجب وانطاره ٠٠ وذلك برغم الانقلاب الدستوري في ديسمبر ١٩٣٨ الذي أقصى فيه الشعب وحكومته عن ادارة شئون البلاد والذي باركته الحليفة واستغلتها لصالحها رغم أحكام المعاهدة في نصها وفي روحها .

● وتقول المذكرة أنه ما كاد الجو الدولي يضطرب وتبدو في الافق نذر الحرب حتى أعلن رئيس الوفد أن مصر تمد يدها إلى الشعب الحليف وإن واجب الشرف يقضي على كل مصري أن يعضد الحليف ويشهده أزره وأن يتجنب كل مناوأة تعتبر طمنا في ظهره ، وتؤكد المذكرة على أن مصر الأمة الصغيرة قد تحملت وتحمّل عن حليفها الكثير من اعباء الحرب وأوزارها ، مما يكاد يودي بمرافقها ، وينقض ظهرها ، ومما أدى إلى فقدان الميزانية توازنها وإلى نفاذ الاحتياطي الحكومي وتعرض البلاد لازمة مالية تهدد بالكارثة .

● وتشير المذكرة إلى أن الحليفة لم تقدر لمصر ما قامت ، وتقوم به ، بل إنها حاولت استغلال الظروف القائمة فوضعت العقبات في وجه تصدير القطن . والحاصلات الأخرى ، ولم تشتتر محصول القطن بل عرضت شراء جزء منه بسعر منخفض كما حاولت تحويل البنك الأهلي المصري وهو بنك إنكليزي إلى بنك مركزي للدولة ، إلى جانب أن الحليفة طلبت إعلان الأحكام العرفية مما أفسح المجال لاستغلالها من جانب الحكومة القائمة ضد إرادة الشعب حتى أصبح المصريون في عهد الاستقلال وكأنهم آلة عمياء ، صماء لا يسمع لهم صوت في تصريف شئون بلادهم ولا يدرون أين هم مسوقون بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم إليه مسوقون . وتحذر المذكرة من الخطر الأكيد الذي قد يكون أيضا على الأبواب والخوف من استهداف المحالفة المصرية البريطانية إلى أزمة روحية خطيرة بنت ويا للأسف بعض بوادرها بين أفراد الشعب المصري ، بل وامتدت إلى غيره من الشعوب العربية والشرقية .

● وتطلب المذكرة من بريطانيا أن تحدد موقفها وإن تقوم من المحالفة وتنفيذها بالنصيب الذي قلنا به ، وإن تستجيب إلى المطالب ، التي تقدم بها الوفد المصري والخاصة بضرورة انسحاب بريطانيا من الأراضي المصرية عندما تضع الحرب أوزارها ويتم عقد الصلح ، وإن تكون مصر عند التسوية النهائية طرفا فيها وبمد انتهاء مفاوضات الصلح تدخل إنجلترا ومصر ، في مفاوضات يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لصلحة أبناء وادي النيل جميعا ٠٠ وفيما يختص بالأحكام العرفية المعلنة الآن في مصر تطالب الحليفة بالتنازل عنها تنازلا تاما وإخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل ٠ وما من شك في أن الحكومة البريطانية إذا ما أعلنت تنازلها عن مطلبها بصدد الأحكام العرفية

لم تجد الحكومة المصرية مسوعا لابقائها اذ أصبح الأمر فيها على أى حال بين الحكومة المصرية والشعب المصرى يفصلان فيه ويسويان حسابه • وقد فاتنا أن نشير - فيما سبق ونحن بصدد الحديث عن صدى تلك المذكرة - ان الحزب الوطني ومصر الفتاة قد أيدا الوفد المصرى فى مذكرته •• بعكس السعديين ، والاحرار للمستورين !!

واستاذن القارىء فى أن أشير الى تقرير ، السير مايلز لامبسون عن تلك المذكرة نشره الأساتذة - د• محمد جمال المسلى ، د• يونان لبيب رزق ، د• عبد العظيم رمضان فى دراسة هامة لهم عن مصر ، والحرب العالمية الثانية صدرت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لمؤسسة الاهرام • يقول تقرير لامبسون :

« أدى ظهور الوفد ، فى الميدان السياسى بسياسة قومية متطرفة الى تأكيد مكانته وقدرته على المشاغبة •• ان بيان الوفد الذى يتضمنه هذا الخطاب الذى سلمه النحاس باشا الى فى أول أبريل قد يتضح أنه يمثل نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية بعد المعاهدة : ان طلب الوفد انسحاب قواتنا من مصر عند اقرار السلام • يبدو أنه قد أصبح الأساس النظرى للسياسة المصرية ، فالدكتور أحمد ماهر باشا الذى كان بوجه عام حسيفا كل الحصافة فى الامور الدولية قد أصبح الآن يتبنى علنا - بعبارة ولو أنها دبلوماسية وسليمة الا أنها أقرب الى الفهم مما يقوله النحاس باشا - مضمون النظرية التى يقول بها الوفد وهى ان إعادة تسليح مصر ، على نطاق واسع ، بسبب متطلبات الحرب ينبغي ان يجعل من الممكن ان تجلو قواتنا جميعا عن مصر ، عند اقرار السلام ، بدلا من انسحابها الى منطقة القناة . الا أنه يقرن ذلك بتصريحات تدعو الى الاعجاب عن التضامن المصرى الانجليزى ، اما على ماهر باشا فليس له اتباع فى البلاد وقد قام بنشاط وطنى للحصول على شعبية قبل زيارته للسودان وزيارته التى تميزت بالديماجوجية للاقاليم ، ولكنها لم تترك اثرا كبيرا ، لذلك فهو لا يستطيع ان يترك المعارضة تفوقه فى اثبات وطنيتها والوفد بتلك الحركة التى قام بها سيضطر الى التحرك قبل الاوان فقد كانت تنسب الى على ماهر خطط كذلك التى تضمنها بيان الوفد ، وكان الاعتقاد العام أنه ينتظر حتى يتمكن من تقوية مركزه واضعاف مركزنا - انجلترا - قبل أن يفصح - الوفد - عن خطته بطريقة علنية ، لكن الوفد انتزع الآن مكان الصدارة فى هذا المجال ونظرا لنفوذه الواسع وتنظيماته المنتشرة فى أنحاء البلاد فانه يبدو أن الاحتمال الغالب هو أن الصراع السياسى الداخلى فى مصر قد يدور حول مشكلة اجراء تعديلات كثيرة فى المعاهدة عند اقرار السلام مع ما يصاحب ذلك عادة من مزاييدات تقوم بها الأحزاب ، فيما تتفهم به من مطالب وطنية ••

لقد عادت الراية الوطنية ثانية الى يد الوفد ، وقد يجد على ماهر باشا نفسه فى نفس الوضع الذى كانت الحكومات المختلفة المعارضة للوفد ، تجد نفسها فيه فى فترة ما قبل المعاهدة أى وضع المضطر الى جانب تجنب الظهور بمظهر العقبة فى طريق الأمانى الوطنية : هناك تحيز ضد الأجانب فى كل دولة تخضع للاحتلال الأجنبى وهذا التحيز قد زاد شدة مناورات حزب وطنى يتمتع كالوفد بتأييد غالبية الشعب ، أن أى نجاح فى إثارة شعور عدائى ضد البريطانيين فى مصر ، يكون له أثره خارج مصر ايضا ، وقد افصح الوفد بكل جلاء عن عزمه على جر الأمم الشرقية الأخرى الى حملة ضد بريطانيا ..

ومازال الوفد يتمتع بمنزلة ، كبيرة فى العالم العربى ، وأن محاربة منظمة منه لاستغلال ما يشعر به الفلسطينيون والسوريون من ظلم ستزيد الشعور ضد الحلفاء ، فى العالم العربى كما تزيد من المصاعب التى تواجهها كل من بريطانيا العظمى وفرنسا فى وضع البلاد العربية تحت جناحها * .

هكذا كان رأى بريطانيا فى التقارير الرسمية السرية فيما يتعلق بمذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية ، أما رأى بريطانيا الرسمى العلنى فقد تمثل فى التبليغ البريطانى التالى الموجه الى السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة بتاريخ ٦ ابريل ١٩٤٠ :

« من لامبسون ، الى هاليفاكس ٤ مايو ١٩٤٠ » ..

١ - بلغوا النحاس باشا فى الحال ان الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا ألما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس اثره على مصر مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها .

٢ - أما فيما يختص بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدى الى :

(أ) إعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية .

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

(ج) الطعن فيما نستخلصه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب مع ألمانيا .

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر « ومن الجلى بلا شك للنحاس احتمال مناقشة مستقبل مصر ضمن «سيود ديمقراطية» .

فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المستولين عن مصير الشعب المصري ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ - أننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لي أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية . وأنه ليسعدني أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهده طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد » .

الفصل الرابع

بين الوفد المصرى ووزارة على ماهر باشا ممركتان برلمانيتان عنيفتان

سبق أن تحدثنا عن احتفال خريجي كلية فيكتوريا ، ذلك الاحتفال الذى خطب فيه مصطفى النحاس باشا أخطر خطبة مشيدا بالتحالف المصرى البريطانى وخطورته وأهميته ، ذلك الاحتفال الذى ألقى فيه أمير عثمان باشا الخطبة ، التى أودت بحياته والتى تحدث فيها عن الزواج الكاثوليكي الذى يربط بريطانيا بمصر وذلك الاحتفال الذى ألقى فيه مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر خطبته التى ملأها بتهديد المصريين ، ووعيدهم إذا هم لم يقفوا الى جانب بريطانيا .

وقد تحدثنا عن مذكرة الوفد المصرى التى بعث بها الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى فى القاهرة وإلى رد الحكومة البريطانية على تلك المذكرة . ونبدأ بنشر رد الوفد المصرى على رد الحكومة البريطانية بنصه ، لأهميته التاريخية ، وهو فيما يلى :

« حضرة صاحب السعادة السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا العظمى فى مصر » ..

يا صاحب السعادة :

لى الشرف أن أبلغ سعادتك انى عرضت على الوفد المصرى فى اجتماعه المنعقد فى النادي السعدى فى يوم الاثنين ٨ ابريل الحالى الرد التلغرافى الذى بعث به سعادة اللورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا العظمى والذى بلغتمونى ترجمته الفرنسية فى يوم ٦ ابريل ، ردا على قرارات الوند والهيئة الوندية البرلمانية السابق تقديمها الى سعادتك لإبلاغها الى الحكومة البريطانية ، كما عرضت عليه الملاحظات التى أبديتها لسعادتك شفويا على هذا الرد ، فوافقتى الوفد عليها بأجماع الآراء ، وكلفنى إبلاغ سعادتك تأييدها لها ، لإبلاغها الى الحكومة البريطانية .

وان الوفد ليأسف أشد الأسف لان الحكومة البريطانية فى الوقت الذى تطلبنا فيه بالعمل على تخفيف وقع الذاكرة التى قسمناها لها ، لا تخطو هى من جانبها أية خطوة فى سبيل ارضاء الشعب المصرى بإجابة مطالبه العادلة ، فتقديم الدليل ظاهرا محسوسا على رغبتها فى مشاطرته الآله وأماله ، كما يشاطر هو الشعب البريطانى آماله وآلامه ، ويخفف بذلك الأثر المض الذى يحسه الشعب المصرى ، والذى جهدنا صادقين كيما تقنع الحليقة - لا بمحاولة تلطيفه فحسب - بل بمعالجته علاجا حاسما وعاجلا ، حتى لا يعوق الشعبين الحليفين خلاف ، أو سوء فهم ، أو سوء تأويل ، عن متابعة الهدف المشترك الذى نرمى إليه جميعا ، متساندين ، متعاضدين ، ألا وهو انتصار الديمقراطية نصرا عاجلا وحاسما . وما كنا لنجهل ما يشير إليه رد الحكومة البريطانية من خطورة الحرب القائمة ، ومبلغ خطرهما على مصر وبريطانيا معا ، بل ما كنا فى معاونتهم لكم بما فى وسعنا ، وبأفوق وسعنا لنجهل ما يلوح به ذلك الرد من أن انتصار الصلوا لا يترك لمصر أملا فى صيانة حريتها ، واستكمال ديمقراطيتها .

نعم . . أدركنا ذلك كله ، ومن ثم لم نلخص رغبة ، ولا قوة ، ولا تضحية ، فى سبيل الدفاع عن بلادنا ، وعن شرف عهدنا ، وكان تقديرنا لمسئوليتنا عن مصير الشعب المصرى ، ومصير المحالفة التى ارتبط بها الشعب المصرى ، ومصير المبادئ التى جاهد ويجاهد لها الشعب المصرى هو الذى حدا بنا الى أن نقدم للحكومة البريطانية قرارات الوعد وهيئته البرلمانية - أو بالأحرى رغبات الأمة المصرية - اذ ما من قرارات صوّت ما استقر فى قرارة نفسها من احساس . وصادفت لدى جموع الشعب ما صادفته من رضاء ، بل وحماسة كهذه القرارات التى حملت طابع الاخلاص على جبينها ، وجاءت فى مناسبتها ، وفى حينها .

ومما يزيدنا أسفا على أسف ، أن نجد فى رد الحكومة البريطانية تأويلا لتلك القرارات لا يتفق وما وضعت له ، بل يناقض ما وضعت له ، ورمت إليه ، فقد كانت صيغتها جلية صريحة ، لا تؤدى - ولا يمكن أن تؤدى - الى تدخل الحكومة البريطانية فى شئوننا الداخلية ، بل ان القرارات قد اتخذت فى الواقع للتخلص من هذا التدخل ووضع حد له سواء فى مسألة الأحكام العرفية التى طلبنا الى الحكومة البريطانية أن تتنازل عنها ، وتتركنا وشأننا مع الحكومة المصرية لكى تصفى معها حسابنا ، أو فى مسألة القطن ومحاصيلنا الزراعية الأخرى التى طالبنا الحكومة البريطانية بوقف تدخلها فيها فتمتنع عن إقامة العراقيل دون تصديرها ، أو دون إيجاد أسواق حرة لها ، وأثمان تتناسب وتكاليف إنتاجها . .

فلستنا نرى إذن من أين استمدت الحكومة البريطانية تأويلها الخاطى لقراراتنا ، وهى لم تتضمن فوق ما تقدم سوى المطالبة بجلاء القوات البريطانية

بعد الحرب وعقب الصلح - والاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان -
والاشتراك في مؤتمر الصلح - وهى مطالب أبعد ما تكون عن فكرة أو شبهة
التدخل من دولة أجنبية في شؤون مصر الداخلية !

بل لعل سعادتكم تذكرون انى صرحت لكم عندما سلمتكم هذه القرارات
تصريحا قاطعا لا ليس فيه ولا إيهام ، بأننا لا نقبل أى تدخل من جانب الحكومة
البريطانية في مسألتنا الداخلية ، وأكثر من ذلك فانكم عندما بلغتموني زد
الحكومة البريطانية وتلوتم على الفقرة التى تشير الى هذا « التدخل » لم يسعنى
الا أن اذكركم بتصريحى السابق ، وأن احتج على هذا التناويل الخاطيء
لقراراتنا ، وأن اطلب اليكم تبليغ هذا الاحتجاج الى سعادة وزير الخارجية
البريطانية - وأن الوفد ليؤيدنى كل التأييد فى هذا الاحتجاج .

بيد أن رد الحكومة البريطانية تضمن معنى آخر لا يسعنا أن نسكت عليه
- وهو قولها أن فى القرارات تقضا للمعاهدة وتعديلا لنصوصها - والواقع أننا
لسنا نحن - كما يظن سعادة اللورد هاليفاكس - الذين نشكك فى معاهدة
الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التى كان سعادته أحد موقعيها ، وكان
فنا شرف توقيعها ، وكانت - هى - ثمرة مجهوداتنا منذ ثمانية عشر عاما .

على أنه ليس فى قرارات الوفد شيء يتعارض مع روح المعاهدة ، بل إن
تنفيذ هذه القرارات هو وحده التنفيذ الصحيح - والممكن - لنصوص المعاهدة
المتعلقة بها ، وذلك لانه اذاء استحالة بناء التكتات وجلاء القوات البريطانية الى
المنطقة المحددة لها فى المعاياد المحدد له - وهى استحالة نجمت عن عمل الطرف
البريطاني وعن ظروف الحرب - ستواجه البلاد حتما بحالة لا مفر فيها من أحد
احتمالين :

فالما أن تبقى القوات البريطانية محتلة جميع البلاد المصرية ، شمالا ،
وجنوبا وشرقا وغربا - واما أن تجلو هذه القوات وتنسحب من مصر جميعا
بعد أن أصبح حصرها فى مكان واحد مستحيلا .

وما من شك فى أن الاحتمال الأول - أى بقاء القوات البريطانية فى البلاد
المصرية جميعا - يترتب عليه نقض صريح للمعاهدة من أساسها ، لأن الجلاء
هو حجر الزاوية فيها فلا مناص اذن من تحقيق الاحتمال الثانى وانسحاب
القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، لان فى هذا الجلاء وحده تحقيقا للغرض
الأساسى من المعاهدة ولا سيما بعد أن استكمل الجيش أهيته ، وعدته ، طبقا
للتنصيات للمعاهدة وبعد أن أسفر التعاون بين الجيش المصرى والبريطاني على
امكان إحلال الجيش المصرى محل القوة الصغيرة البريطانية التى كان مفروضا
أن تمسك فى منطقة قناة السويس حتى يتم تدريب الجيش المصرى فيحل محلها
فى الوقت المناسب وحسبكم تمحيص الأسباب التى أبديناها فى مذكرتنا

السابقة ، لتبينوا وجه الحق في مطلبنا ، وأن لا نقض في المعاهدة ، ولا تعديل لحكمها أو لحكمتها .

انه اذا اقتضى الأمر تعديلاً للمعاهدة فالحكومة البريطانية آخر من يصح له الاعتراض علي فكرة التعديل في ذاتها وقد لجأت هي الى تعديل نص هام من نصوص المعاهدة . في اتفاقها الأخير مع صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا عندما كان رئيساً للحكومة المصرية ، وجاء في صلب هذا الاتفاق أنه تعديل لاحدى مواد المعاهدة المصرية البريطانية - فليس مقهوما اذن لماذا تسمح الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة عندما يكون التعديل لمصلحتها وفي غير ما ضرورة ماسة تقضى بها ظروف البلاد وحالتها ، بينما يكون ما نطالب به من تعديل « على فرض انه تعديل » غير مسموح به من الحكومة البريطانية . رغم أن الظروف القاهرة تدعو اليه ، ومصلحة البلدين ترتكز عليه .

أفيكون التعديل في احدى الحالتين مسموحا وفي الأخرى مرجحا والمعاهدة هي هي ، والمتعاهدان هما هما !!

وكذلك لسنا نفهم كيف نرى الحليفة في مطالبنا العادلة ، والمتواضعة ، الخاصة بتصرف أقطاننا ومحاصيلنا ، مساسا بالضغط الاقتصادي أو الحصار التجاري ضد ألمانيا . . .

فإننا نطالبنا وما زلنا نطالب الحليفة بأن تشتري هي منا أو تترك غيرها من الحسايدين يشترون . . . وحسبنا أن تتخذ الحليفة في هذا الشأن من الاحتياطات ما اتخذته مع غيرنا وأن تعامل أقطاننا ومحاصيلنا معاملتها للأقطان والمحاصيل الأمريكية التي تضاعفت صادراتها ، واتسعت أسواقها وارتفعت أثمانها - بينما انحطت صادراتنا وكسدت أسواقنا وانخفضت أسعار محاصيلنا بحيث أصبح السعر الذى يباع به القطن والمحاصيل الأخرى لا يكاد يفي بمصاريف انتاجها ، ولا سيما بعد أن زادت زيادة كبيرة أسعار السماد والقمح وباقي أنواع الوقود والواردات مما أثقل كاهل الفلاح المصرى وكاد يقضم ظهره وإذا كانت إنجلترا تشتري من بلاد البلقان والبلاد المحايدة بضائنها وحاصلاتها خوفا من تسربها الى الأعداء أملا يكون ذلك أدعى لأن تشتري منا أقطاننا أو تسمح بتصرف محاصيلنا ، نحن الأصدقاء والحلفاء ؟

ذلك هو مجمل ردنا على ما جاء في الرد البريطانى ، وذلك هو موقفنا من قرأتنا - لا تغيير منا فيها ولا احراج لكم منها .

وها هي ذى ألمانيا تعتبر مصر بلدا معاديا وهو موقف منها لا نخشاه ؟ فلم يبق الا أن تحقق الحليفة مطالب الشعب المصرى منها ليكون لها موقف منا فراضا .

وأخيرا ، فقد ألغت شقيقتنا العراق الأحكام العرفية في أرجائها ، دون أن ترى حليفنا مبررا لمطالبتها باستمرارها رغم ارتباطهما بمصالح جوهرية وحزبية كارتباطنا ، وبمحالفة كحالفتنا - فلا معنى إذن لاصرار الحليفة على بقاء الأحكام العرفية في مصر ، وهي نعلم أن المصري ليأبى أن يساق الى واجبه سوفا ليناضل عن الديمقراطية والحرية ، ويخفق في جوها خنقا ، هذا ردنا نرجو ابلاغه الى الحكومة البريطانية وتلك قراراتنا أملتها معا روح واحدة في صراحة وإباء يحلوها مما شرف الصديق وشرف الصداقة سواء بسواء .

وللحقيقة وللتاريخ نقول : ان الوفد المصري خلال تلك الفترة التي بدأت في ابريل ١٩٤٠ قد اتخذ موقفا متشددا جدا تجاه السياسة البريطانية ، ولا يتفق هذا الموقف أبدا مع موقف الوفد الذي أعلنه النحاس باشا في احتفال خريجي كلية فيكتوريا .

لقد كانت مذكرة الوفد المصري الى الحكومة البريطانية عنيفة للغاية ، وكان رد الوفد المصري ، على رد الحكومة البريطانية أشد عنفا ، ولم يكتف الوفد المصري بتبادل المذكرات بينه ، وبين الحكومة البريطانية ، بل راح يتخذ كل ما يستطيع اتخاذه من خطوات وقرارات لاثارة رجل الشارع ضد السياسة البريطانية في مصر أو ضد حكومة على ماهر باشا ، التي كانت أيضا تخوض أعنف الممارك ضد الحكومة البريطانية التي كانت تتهمها - تتهم حكومة على ماهر - بمعاداة بريطانيا وفرنسا « الحلفاء » وبمناصرة ألمانيا وإيطاليا واليابان « المحور » .

وكان محمود بسيوني ، ويوسف الجندى ، وحسين محمد الجندى ، الأعضاء في مجلس الشيوخ حيث للوفد المصري أغلبية محنمة قد وجهوا استجوابا الى رئيس الوزارة على ماهر عن منع الرقابة نشر كل تعليق ، أو تأييد للمذكرة ، المتضمنة قرارات الوفد المصري والهيئة الوفدية البرلمانية ، وعن عدم نشر الرد البريطاني وجواب الوفد المصري عليه ، وعن موقف الحكومة المصرية من الرد البريطاني ، وعن المطالب التي جاء هذا الرد جوابا عليها .

وفوجئ الشيوخ الوفديون بأن الوزارة ، لم تطلب - كما هي العادة - تأجيل مناقشة ذلك الاستجواب أربعة اسابيع أو خمسة ، وإنما طلبت مناقشة الاستجواب حالا . الأمر الذي ترتب عليه تغيير مسار أعمال المجلس بصرف النظر عن كل المسائل المدرجة في الجدول لتبدأ أعنف جلسات مجلس الشيوخ المصري .

في تلك الجلسة التي بدأت مساء ٢٠ ابريل ١٩٤٠ استهل الأستاذ يوسف أحمد الجندى بيانه بقوله : انه يأسف لان رئيس مجلس الوزراء قد وصف العمل المجيد الذي قام به الوفد بارساله مذكرته الى الحكومة البريطانية بأنه

عمل شاذ ، ثم تطرق الأستاذ يوسف الجندى الى القول بأنه لم يتعرض مجلس من مجالسنا التشريعية في العهد الحاضر ، أو في عهد مضى لموضوع له أهمية وخطورة هذا الموضوع الذى نحن بصدده .

وأشعر - هكذا قال الأستاذ يوسف الجندى - بأن من يتكلم في هذا الموضوع سواء أكان أحد المستجوبين ، أم أحد حضرات الأعضاء المحترمين في هذا المجلس الموقر ، يشعر بثقل المسئولية الملقاة ، على عاتقه في كل فكرة ، وفي كل كلمة تصدر منه من هذا المنبر المقدس ، لما لهذا الموضوع من أهمية وخطورة ، لانه من جهة ، متعلق بمصالح حيوية خطيرة ، ومن جهة أخرى يرتبط كل الارتباط بعلاقات هي في منتهى الثقة والأهمية بيننا وبين الحليفة ، فإذا كان هذا شعورى كمتكلم في هذا المجلس فاني أعتقد أن شعور الحكومة لا يقل مطلقا عن شعورى ، وأنها قبل أن تجيب عن هذه الاستجواب ستراجع نفسها ، مرة وثانية وثالثة ، وستحسب حسابا دقيقا لكل كلمة تفوه بها أمام هذا المجلس الموقر .

ويقول يوسف الجندى : ان الوفد المصرى الذى ألف في سنة ١٩١٨ والذي جمع كبار شيوخ الأمة ، ونوابها لا ينكر مطلقا الفكرة الوطنية التى دان بها الحزب الوطنى ، وعلى رأسه المفطور له مصطفى كامل باشا : أن الرجل الوطنى لا يجدد به مطلقا أن ينكر فضل الوطنيين ونحن لا ننكر للحزب الوطنى فضله .

وعن ضرورة الفاء الأحكام العرفية رغم الحرب القائمة قال الأستاذ يوسف أحمد الجندى : ان الأحكام العرفية لا داعى لها ، وإن الأسباب التى قامت بسببها والمصالح التى تفكر في صيانتها يمكن أن تصان وتحفظ بتدبير آخر غير الأحكام العرفية ، ومن المستحيل على أى فكر أن يذهب الى أن مثل هذه الطلب يصير تدخلا من الحليفة في الشؤون الداخلية ، لان الأحكام العرفية كما قلت أعلنت بناء على طلبها ، وعندما يسأل الشيخ عباس الجمل زميله يوسف الجندى ، المزيد من الإفصاح يقول الشيخ يوسف الجندى : ان الأحكام العرفية أعلنت بناء على طلب الحليفة ، فمن واجبي أن أقنعها بأنها لا محل لها الآن ، فإذا ما طلبت منها هذا الطلب فلا يعتبر ذلك تدخلا في شئوننا الداخلية .

وكان معارضو الوفد قد أخذوا على الوفد أنه راح في مذكرته الى الحكومة البريطانية يطلب رفع الأحكام العرفية ، بينما الأحكام العرفية في بقائها ، أو الغائها شأن مصرى داخلى لا يجوز اقحام الأجنبي فيه ! وكانت الحكومة المصرية ترى أنه لا يمكن للحكومة المصرية أن تلتفى الأحكام العرفية بدون موافقة الحكومة البريطانية ١١

ويستمر مجلس الشيوخ حتى ساعة متأخرة من الليل في مناقشة الاستجواب ، وتستكمل المناقشة في اليوم التالى ، ويكون يوسف الجندى

بلا جدال هو فارس الحلبة ، رغم أنه لم يكن وقتئذ زعيم المعارضة ، بل كان الأستاذ محمود بسيوني هو زعيم المعارضة ، وكان غائبا لمرضه عن شهود تلك الجلسات الهامة .

وكان من بين الموضوعات التي رد عليها الأستاذ يوسف الجندى ما أثاره على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء من أن الوفد قد خرج بمذكرته ، على العرش ورغم اعتراض رئيس المجلس ، على إقحام اسم الملك في تلك المناقشات السياسية يصر يوسف الجندى على توضيح وجهة نظره ، بل أن الأستاذ يوسف الجندى يطلب من على ماهر رئيس الوزراء أن يطلب حذف هذه العبارة من مضبطة المجلس حتى لا يكون له حق التعقيب عليها ، ولكن على ماهر لا يوافق على حذف العبارة الخاصة بالخروج على العرش من المضبطة فاستمر يوسف الجندى في توضيح وجهة نظر الوفد قائلا وبالحرف الواحد : ان العرش قبل أن يجرى على الستنتا فهو مائل في قلوبنا و ٠٠ و ٠٠ ويرد رئيس الوزراء أكثر من مرة على كلام يوسف الجندى ، بل ويقاطع رئيس الوزراء يوسف الجندى أكثر من مرة ، حتى ليقول يوسف الجندى - البرلمانى الممتاز - إذا كان المقصود من هذه المقاطعة المستمرة أن أمتنع عن ذكر الوقائع المهمة ، فاني لا أمتنع عن ذكرها بهذه الوسيلة ولو بقيت في موقفى حتى مطلع الشمس .

ويذيع على ماهر باشا - في مجلس الشيوخ - سرا مؤدا أنه عندما طلب رغبة مصطفى النحاس باشا مقابلة السفير البريطانى استأذن السفير البريطانى على ماهر باشا في مقابلة مصطفى النحاس باشا !!

ويقول يوسف الجندى وكأنما لاحظ له فرصة التغلب - في المناقشة - على رئيس الوزراء على ماهر باشا - ما دام السفير البريطانى قد استأذنك في المقابلة ، وما دمت تعرف أن في تقديم النحاس باشا للسفير البريطانى مطالب الوفد ، يعتبر خروجاً على العرش ، فقد كان واجباً عليك ألا تأذن للسفير البريطانى بمقابلة مصطفى النحاس باشا باعتباره رئيساً للحكومة المصرية !

ويقول على ماهر : وهل سبق لى أن اطلمت على هذه المطالب حتى أعترض على المقابلة بشأنها ، سبق أن فسرت احترامى لشخص النحاس باشا وما كان ذلك يسمح لى إلا بأن أوافق على هذه المقابلة فهل هذه الجملة منى تحسب على .

يوسف الجندى : المقابلة طلبت وحدد موضوعها ولا بد أن يكون السفير البريطانى أخطر رغبة على ماهر باشا بالفرض الذى من أجله طلبت هذه المقابلة ، قولوا كان يجب عليكم أن تتقدموا للحكومة بهذه الطلبات وأن عدم تقدمكم بها يعتبر خروجاً على النظم والدستور .

رئيس الوزراء : قلت أن الحكومة لا تمثل الأمة وانكم أنتم الذين تمثلونها .

يوسف الجندى : ما كان لنا أن نتقنم بمثل هذه المطالب للحكومة التي
حلا لها أن تطعننا بهذه المطاعن ، لنفرض أننا كنا مخطئين في طريقة التقدم ،
ففرق بين أن يقال أنكم أخطأتم في طريقتكم ، لأن التقاليد تقضى بكذا وكذا ،
وبين أن يقال أننا أخرج على الأمة ، وعلى العرش ، وعلى الدستور .

هذا الفارق يعطينا فكرة صحيحة عن النظرة التي ينظر بها رفعة على ماهر
باشا لنا ونحمد الله أن هذه النظرة ظهرت في هذا المجلس لتكون أكبر مبرر لما
فعله الوفد من أنه لم يتقدم للحكومة بهذه الطلبات ، الحكومة التي تعتبرنا
خوارج .

رئيس الوزراء : الحكومة تعتبر هذا التصرف خروجاً على الدستور ،
وعلى القوانين ولم تقل أنكم خوارج .

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : ان الأمير عمر طوسون قد كتب خطاباً
الى رئيس الوزراء بخصوص السودان ، وأن الرقابة حذفت معظم ما جاء فيه من
الطلبات الجوهرية ، واقتصرت اباحة النشر على ما فيه مدح وثناء في رفعة ماهر
باشا ، وقد اعترض باشمعاون دائرة الأمير اعتراضاً شديداً على ذلك ويرد على
ماهر ، على ما قاله يوسف الجندى بقوله : ماذا فعل رئيس مجلس الوزراء لقد
وصل اليه خطاب فرد عليه بأحسن رد .

ويطلب يوسف الجندى من أعضاء مجلس الشيوخ أن يوافقوا على تأييد
الطلبات التي تقدم بها الوفد .

ويتحدث د. محمد حسين هيكيل فيقول : اننا في خدمة البلاد ، لا نبغى
فخراً ، كالجندى في الميدان يفتى في سبيل وطنه ، لا ينتظر اجرا ، أو مثوبة .
ويناشد د. هيكيل المجلس الروية ، وطالب بأن تسمو النفوس الى القوة والاتحاد
في وقت اذيع فيه من لندن شائمة اقتراب القوات الألمانية والاطيالية من حدود
يوغسلافيا ، واننا يجب أن نعتبر أنفسنا مجتدين ومطالبين بتوحيد الصفوف
والكلمة ، وأنه يجب أن ننظر الى القضية التي نناصرها ، نظرة الحق والتمسك ،
وأن نكون دائماً مشتركين في تفكيرنا ، وأن نتخاض وأن ننسى كل شيء !

والجدير بالذكر ، أن على ماهر باشا قد وصف مذكرة الوفد بأنها ثورة ،
وكذلك وصفها حسن صبرى باشا .

وقد رد حسين الجندى - أحد الشيوخ الوفديين - بقوله : ما هي هذه
الثورة ؟ حزب له رأي ، كما أن له مكانته واعتباره ، وضميره ، وشرفه هل يجوز
له أن يتقدم بطلباته ، لحكومة يعتقد هو فيها أنها لا يمكن أن تنظر في طلباته
للخلاف الذي بينها وبينه ويعتقد أنه اذا تقدم لها بهذه الطلبات فانه يكون
متناقضا مع نفسه !

وكما اثر موضوع مذكرة الوفد في مجلس الشيوخ منذ ٣٠ ابريل ١٩٤٠ ، فقد اثر هذا الموضوع أيضا في مجلس النواب ولكن بصورة أخرى ، في مجلس الشيوخ ، كان الشيوخ الوفديون هم الذين تقدموا باستجواب رئيس الحكومة ، أما في مجلس النواب فلقد تقدم النائب المحترم على المنزلاوى باستجواب الى رئيس الوزراء بشأن ما اعترضته الحكومة من سياسة لوقف تلك المحاولات التي يحاولها « حزب الوفد » لدى دولة بريطانيا العظمى ، لحملها على التدخل في شئون مصر الداخلية والخارجية .

وقد وقف رئيس الوزراء وطلب مناقشة الاستجواب حالا قائلا : ان الظروف الحاضرة لا تسمح بأن تؤجل مناقشته لان المسألة في غاية الأهمية والحكومة على تمام الاستعداد للمناقشة .

وعارض الأستاذ فكرى أباطة مناقشة الاستجواب حالا مفضلا أن تؤجل مناقشة الاستجوابات الى أجل غير مسمى نظرا للظروف الحاضرة لان الحرب قائمة والبول مضطربة ولا يليق بمجلس نوابنا أن يشغل نفسه بمناقشة هذا الاستجواب في هذه الظروف الدقيقة والخطر على الأيوان .

ويؤيد الأستاذ حسن الجداوى الأستاذ فكرى أباطة في رأيه بينما يرى د . بهى الدين بركات أنه يجب أن ينظر الى المستقبل لا الى الماضى في مثل هذا الظرف العصيب والا نبذر بذور شقاق قد لا تحيد مغيبته في هذه الظروف الحرجة ، وينقسم المجلس - مجلس النواب - بين مؤيد لمناقشة هذا الاستجواب ، ومعارض للمناقشة .

ويقول على المنزلاوى : لقد قدمت هذا الاستجواب بمد تفكير طويل وما كنت أقل من اخواني وطنية ، ولكنى أرى أن هذا الوقت ملائم للمناقشة فيه ، ولو سمحتم لى بالكلام لوجدتم ذلك في مصلحة الوطن . لقد قرأت المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ ، بشأن مذكرة الوفدى وأرى أن مصلحة البلاد الحيوية تقتضى وضع حد لمثل هذه الأمور وأن تستجوب الحكومة فيما يجب أن تعمله ازاء هذا التصرف .

ويقول رئيس الوزراء : ان هذا الظرف يقتضى أن تكون الحكومة التي تخدمكم قوية ، ولا تكون الحكومة قوية اذا قام غيركم يتحدث عن حقوق هذه الأمة ، والكلام لا يحتاج الى مناقشات في مسائل شخصية ، ويمكنكم أن تتناولوا الموضوع من الناحية الدستورية ، يوجد برلمان وتوجد حكومة تتكلم باسم البلاد ، فاذا سمحتم لغيرها بهذا الحق ، فان الحكومة ستستقيل ، وتستقيل حالا ، ويتقدم على ماهر من المجلس طالبا الثقة ، ويقول الأستاذ ابراهيم عبد الهادى : ان استجواب مجلس الشيوخ أريد به ألا ينتهى ، ويقول الأستاذ محمود سليمان غنام : ان رئيس الحكومة هو الذى طلب تأجيل هذا

الاستجواب • ويقول الأستاذ عباس محمود العقاد : اذا كان للحوادث أن تعلمنا ماذا يجب أن تصنع الحكومة لمنع هذا التسلل الأجنبي ، وما يجب أن تعمله مع من يخرجون على الدستور ، والتقاليد فإن الوقت الحاضر هو وقت النظر فيما يتعلق بالتسلل الأجنبي ، وقد رأينا عاقبة التساهل مع أمثال هؤلاء .

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : لا أدري كيف يسمح الرئيس بمثل هذا الكلام ؟

ويقول د. أحمد ماهر رئيس المجلس : لم أسمع شيئا لأعترض عليه .

ويقول الأستاذ غنام : انك تتفاضى عند اللزوم فتقرر انك لم تسمح .

ويسأل رئيس المجلس الأستاذ غنام ، أن يقول له ما قاله العقاد . ويقول الأستاذ غنام : لا يصح أن يتهم مصرى فى هذا المجلس بأنه خارج على الدستور ، والتقاليد ، وأنه يطلب التدخل الأجنبي ، بل ان هذا الكلام لا يصح أن يقول مثله العقاد على الأخص .

ويقول د. ماهر : اذا صح ما قاله الأستاذ عبد الحق يرفع ما قاله الأستاذ العقاد من المضبطة .

ولكن الأستاذ العقاد يستمر فى الكلام ، ويطلب منه رئيس المجلس أن يسكت فلا يسكت العقاد مؤكدا أن مجلس النواب ليس هو المجلس الذى يؤجل استجوابا يتعلق بالكرامة .

ويأخذ رئيس المجلس رأى المجلس فى مناقشة الاستجواب حالا أو فى عدم مناقشته فتزيد الأغلبية المناقشة فورا ، وتحدث معركة كلامية بين مقدم الاستجواب ، وبين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وبين الأستاذ على المنزلاوى فى ذكر الأسباب التى دفعته الى تقديم استجوابه هذا .

ويقول على المنزلاوى : ان كل رجل يدعى النيابة عن الحكومة هو رجل يكذب ، ويوزر ويجب أن يحاكم ، ويقول محمود سليمان غنام : بلغ النيابة اذا ما شئت .

ويقول رئيس الوزراء : أن الوفد يطعنه ، وحكومته من الخلف ، ولست أدري كيف دفعهم سكوتنا الى تقديم هذا الاستجواب : ان سكوتنا لم يكن ضعفا ، ولكنه كان تساهلا لاننا مصريون نحترم احساس بعضنا بعضا .

ولقد أصبحت المسألة جد خطيرة بعد أن تقدموا باستجواب يريدون من البرلمان اقرار تصرفهم هذا وأنا متمسك باحترامى الكامل لتلك الهيئة التى أبت هذا التصرف .

لقد كان سكوتنا موجبا لتهدئة الحالة ، وسألهم أن يتنازلوا عن استجوابهم ، فقالوا لا تتنازل والموقف الآن لحضراتكم لتفصلوا هل الحكومة هي التي تمثل البلاد أو الوفد هو الذي يمثل البلاد ، وهل يسمح المجلس لأى حزب أن يتقدم الى دولة أجنبية بمطالب أم لا ؟

وتحدث مشادة بين عبد المجيد ابراهيم ، بك ، وبين رئيس المجلس الذى قاطعه قائلا : انه لا تتكلم فى موضوع الاستجواب .

وتتطور الأمور فى الجلسة . .

ويلقى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق كلمة ينسحب فى انرها ومعه النواب الوفديون

ويوافق المجلس على اقتراح يقضى باستنكار كل عمل يقوم به فرد ، أو جماعة ، ويرمى الى التدخل الأجنبى كما يقضى الاقتراح ، الذى وافق عليه مجلس النواب باستنكار كل اجراء يقلل من الثقة بالحكومة المتمتعة بنقة المجلس .

ويعترض د . بهى الدين بركات باشا ، على هذا الاقتراح ، قبل أن يأخذ الرئيس الراى عليه قائلا : ان هذا اقتراح لا يجوز قبوله لانه يتضمن استنكار عمل ليس من أعمال الحكومة ولا علاقة له بالأعمال البرلمانية ، ويرد رئيس المجلس على ذلك قائلا : ان الاقتراح لا ينص على استنكار عمل هيئة معينة وانتقل المجلس - كما هي العادة دائما - الى جدول الأعمال .

من هاليفاكس الى لاميسون الى فاروق : على ماهر باشا يجب أن يذهب !

سبق أن ركزنا - وبصورة مكثفة - على المعركتين العنيفتين اللتين نشبتا في مجلسي الشيوخ والنواب ، حول المذكرة ، التي كان الوفد المصرى قد بعث بها الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى في القاهرة .

ونضيف اليوم ، ان معركة أخرى جانبية قد نشبت بين الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية ، وبين حلفائه السابقين « الأحرار الدستوريين » بخصوص « المعاملة السيئة » التي لقيها بعض نواب الأحرار الدستوريين من رئيس المجلس وقد كان من بين ما قاله أحمد عبد الغفار بك نيابة عن زملائه من النواب الأحرار الدستوريين : أرجو أن يفهم المجلس في هدوء أن الشدة التي اعتاد استعمالها معنا رئيس المجلس مرارا من غير مناسبة ، ولا داع والتي ظهرت مع عبد المجيد إبراهيم « بك » الليلة هي عمل يستدعى العتب الشديد على الرئيس .

وقد فكرت أنا وزملائي ، أن ننسحب من الجلسة احتجاجا واستنكارا ، ولكن خشيانا أن يقول انسحابنا تأويلا غير الذى نريده ونلقت نظر الرئيس الى أننا لم نعد نتحمل مثل هذه المعاملة » .

ويرد د. أحمد ماهر ، رئيس المجلس على ما قاله العضو المحترم أحمد عبد الغفار بك بقوله : لا يجوز لأحد من حضرات النواب أن يوجه كلاما الى الرئيس أو الى النواب وأنا لم أمتنع النائب المحترم عبد المجيد إبراهيم « بك » من الكلام ، بل هو الذى انسحب من تلقاء نفسه ، وليس هناك اعتداء على أحد ، او شدة مع أحد ، وأرجو مراعاة اللائحة الداخلية وأنا أحترم كل حضرات النواب من أى حزب وبخاصة نواب المعارضة ، وهذا المنبر ، هو حرية الرأى ولكن يجب أن تسهلوا مهمتى لتطبيق اللائحة .

وعندما أراد أحمد عبد الغفار « بك » أن يرد على رئيس المجلس د. أحمد ماهر انتقل اليه محمود فهمى النقراشى باشا قائلا له : « مقيش داعى للكلام بقى ، نبقى نشوف المسألة دى بعدين » وجلس أحمد عبد الغفار « بك » فى مكانه وهو يقول : طيب تبقى تسويها بعدين » .

وانتهت الأزمة ، التى أثارها النواب من الأحرار الدستوريين وإن لم تنته الأزمة التى وقعت بين رئيس المجلس وبين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب والتى بلغت ذروتها بانسحاب النواب الوفديين من الجلسة احتجاجا على « الحجر الشديد على حرية الرأى » . وكان من بين ما قاله عبد الحميد عبد الحق : ان الحكومة الحاضرة - حكومة على ماهر باشا - لم تلجأ ، الى تلك المناورة التى لجأت اليها بخصوص هذا الاستجواب الذى كان يناقشه المجلس ، الا لأنها أضعف من أن تطلب من الحكومة البريطانية الطلبات التى طلبها الوفد المصرى من الانجليز .

وقد كان موقف حكومة على ماهر باشا - فى الحقيقة - صعبا للغاية فى على خلاف عنيف مع الأحرار الدستوريين الذين يشكلون فى مجلس النواب قوة هائلة وخطيرة . كما أن لهم فى مجلس الشيوخ أقلية ، وإن كانت ضئيلة للغاية إلا أنها غدت ذات خطورة عندما ملت يدها للتعاون مع الأغلبية الوفدية فى مجلس الشيوخ .

وكان الوفد المصرى يعرف جيدا ، وأكثر من غيره ، أية أزمات عنيفة تقوم بين الحكومتين المصرية ، والبريطانية فإذا به يشن حربا شعواء ، ضد حكومة على ماهر ، التى أجبرت على أن تحارب فى أكثر من جبهة قوية فى وقت واحد ، وفى مكان واحد ..

وللحقيقة وللتاريخ نقول أن حكومة على ماهر باشا ، رغم ضعف مركزها ، ورغم تشديد الهجوم عليها من الحكومة البريطانية ومن الوفد المصرى إلا أنها لم تستسلم أبدا للضغط البريطانى ولم تغير من موقفها تجاه بريطانيا ، التى كانت بريطانيا تعتبره « موقفا متصلبا » ، كما أنها لم تغير من موقفها تجاه « دولتى المحور » وهو الموقف الذى كانت بريطانيا تراه « موقفا مائلا » .

لقد ظلت حكومة على ماهر تنفذ الشعار الذى اختطته لنفسها منذ بداية الحرب ، وهو ضرورة تجنب مصر ويلات الحرب ، وهو الشعار الذى رحب به الشعب واعتبره بحق ضرورة وطنية يجب على كل حكومة وطنية أن تلتزم به .

كما أن حكومة على ماهر - حقيقة - لم تتردد فى تنفيذ بعض الأمور ، التى كانت بريطانيا ترى أنها معادية لها ، وذلك مثل زيارة على ماهر باشا - يصحبه وزيرا الدفاع والأشغال - للسودان دون استئذان بريطانيا المسيطرة على الأمور فى السودان ، وقد زار على ماهر باشا - ورفاقه عطبرة ، الخرطوم ،

وام درمان ، وواد مدني ، وسنار ، وكومستي ، وملكال ، وبحر الزراف ،
ويورسودان ، وطاقوا بالمؤسسات المصرية في الري والتعليم والجيش وبعض
المعاهد ، والمصالح ، والوادي .

وكان على ماهر أول رئيس وزارة مصري في العهد الحديث يزور السودان
أثناء توليه الحكم ، وقد نجحت هذه الزيارة نجاحا رائعا أغضب بريطانيا ، الى
حد كبير ، كما أن هذه الزيارة عمقت أواصر الوحدة الطبيعية ، التي تجمع شمال
الوادي وجنوبه .

كما أن حكومة على ماهر ، حرصت على إزاحة الستار عن تمثال مصطفى
كامل أصلب سياسى معاد للاستعمار البريطانى في مصر في بداياته الأولى ،
رغم تأجيل الاحتفال بإزاحة الستار أكثر من مرة ، كما أن ذلك الخطاب الذي القاه
على ماهر أمام الملك في حفل إزاحة الستار كان يحث من أروع ما ألقى في تلك
الفترة من خطبة وطنية وقد اعتبرت بريطانيا ، ذلك الخطاب موجها الى السياسة
البريطانية الاستعمارية في مصر ، وكان من بين ما قاله على ماهر في تلك المناسبة
الوطنية القومية :

كلما ذكر مصطفى ظهر اسمه في حالة من المجد ، وانتشر ذلك النور
الساحر ، الذي يملأ النفوس رهبة وإجلالا . . في هذه الساعة يطيب لنا أن
نجتمع في ظل المبادئ التي أفتى نفسه ، وجسمه فيها ، في ظل الاخلاص الذي
مات عليه فأحيأ أمته ، ودفع شبابها الى ميادين الكفاح والعلا . نجتمع أمام
ذلك التمثال الذي يحرك النفس ، وهو صامت لأن جلال التاريخ ، وجلال الذكرى
في شخصه يلتقيان . كانت حياة مصطفى قصيرة : لم تكن كحياة غيره من
الزعماء والقادة ، سلسلة أعمال توصف ، وتحلل ، وانما كانت هذه الحياة
كلها التي تملو ، على كل حصر وتحليل ، صوتا يخيل الى سامعيه أنه يهبط
من السماء ، صوتا كصوت الماضي ، رن في الوادي فانتبه ولا تزال أصداؤه
تتجاوب وتمتد بعه الموت .

كان مصطفى يحمل في قلبه صورة الوطن أنى سار أو أقام فكان قلبه
مقتدرا على جمع القلوب ، تخفق كلما خفق وتشاطره حمل السراء ، والضراء .
وكان الشباب ... شباب الوادي ، وعدته ... جنوده المجندة ، تأتلف وتلتف حول
لوائه كان هو قائدها ، وهاديا !

كان مصطفى شعله ذكاء وحماصة كان خير محام عن خير قضية ، وكان
في دفاعه يهب لنصرة الحق ، والعدل ، وكان جلوسا على الكفاح لا يبرح يناضل
حتى يصرخ الباطل ، ويرمي السهم في مقاتله !

مات مصطفى فكان موته ، أول شاهد على تفلقل الروح الوطنية في مختلف
الطبقات وأول دليل على أن في هذه الأمة قوة بل قوى حيوية كامنة اذا وجد
من يحركها ويتعهدا آتت بالمعجزات .

فلنذكر مصطفى ، ولنظف بتمنائه ، ولنأخذ من موته معنى للحياة
والحرية والامل » .

ولست أعتقد أبدا أن زعيما مصرية قد تجرأ في « حضرة الملك » أو في
غير حضرة الملك فالتقى مثل هذا الكلام عن مصطفى كامل باعثة النهضة الوطنية
المصرية الحديثة ، التي ما قامت الا لمحاربة الاحتلال البريطاني .

دخلت إيطاليا الحرب الى جانب ألمانيا في ١٠ يونيو ١٩٤٠ ، وكثرت
المطالب البريطانية من حكومة علي ماهر ، ولكن علي ماهر ، كان يرفض تحقيق
نلك المطالب ، بل كان يرفض حتى تحقيق بعض تلك المطالب .

ويجتمع مجلسا البرلمان : الشيوخ والنواب في ١٢ يونيو — أي بعد
دخول إيطاليا الحرب بثمان وأربعين ساعة — حيث يلقي علي ماهر باشا رئيس
مجلس الوزراء في جلستين سريتين بيانا عن سياسة الحكومة المصرية ازاء دخول
إيطاليا الحرب وكان مجمل الخطوط الرئيسية لتلك السياسة ، تجنب مصر
ويلات الحرب مع وفاء مصر بتمتعدهاتها ، وتقديم أكبر عون ممكن لبريطانيا
— الحليفة — في دفاعها عن الحق ، والحرية في حدود معاهدة ٢٦ أغسطس
١٩٣٦ — معاهدة الصداقة والتحالف — وأن يكون موقف مصر ، دفاعيا مع قطع
العلاقات السياسية مع إيطاليا ، واعتقال معظم رعاياها في مصر .

ويقر المجلسان — مجلسا الشيوخ والنواب — حكومة علي ماهر ، وسياسة
الحكومة ، وتقوم الحكومة البريطانية ولا تقعد ، وتعلن بريطانيا الحرب — بصورة
مكشوفة — ضد وزارة علي ماهر باشا .

وفي منتصف الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٧ يونيو ١٩٤٠ — أي بعد
٥ أيام فقط من موافقة مجلسي البرلمان على سياسة وزارة علي ماهر باشا — يقابل
السفير البريطاني السير مايلز لامبسون الملك فاروق ، ليقول للملك أنه يحمل
اليه رسالة شفوية من اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية ، فيطلب
منه فاروق أن يدون تلك الرسالة كتابة : وينتحي السفير البريطاني ركنا من
أركان غرفة الملك ويكتب وبالقلم الرصاص الرسالة التالية :

« من الواضح ، أن علي ماهر — يلاحظ أنه حرره من القابه — لا يجزو
على مواجهة الصعاب والاختار التي تنطوي عليها حتما الحالة الحاضرة بالنسبة
لمصر ، وحتى اذا أجابنا الى مطالبنا فانه لا يخفى أن ذلك مخالف لارادته ورأيه
ولا يمكن أن يستمر الحال على ذلك » .

وبناء عليه فإن تعليماتي اليكم هي :

أن تحيروا الملك فاروق ، أن أسوأ سياسة في وقت الحرب انما هي
سياسة الشك .

ان موقف على ماهر ، لا يتفق مع روح المعاهدة ، ولا يمثل شعور مصر
والشعب المصري ، بل لا يخلم مصالح مصر العليا .

ومن الضروري والحالة هذه تأليف حكومة أخرى .

ورسائل لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية الى سير مايلز
لامبسون السفير البريطاني في القاهرة ، ورسائل لامبسون الى هاليفاكس في
تلك الايام ، العصبية من تاريخ مصر والعلاقات المصرية البريطانية تؤكد أن
سير مايلز لامبسون ، في لقائه بالملك فاروق لم يطالبه بأن تذهب وزارة على
ماهر باشا ، وحسب ، وانما حمل اليه مع طلب تبديل الوزارة تهددات كثيرة
من بينها - مثلا - احتمال التسلل العسكري البريطاني ان لم يخرج رئيس
الوزراء وكذلك احتمال أن تفرض بريطانيا الأحكام العرفية البريطانية على مصر ،
كما حدث في الحرب العالمية الأولى ، كما حمل مايلز لامبسون الى الملك ايضا
التهديد بانزاله عن العرش ، ووضعه تحت الرقابة حتى لا يلجأ الى ايطاليا .

وبعد لقاء الملك بسير مايلز لامبسون ، سفير بريطانيا في مصر - بريطانيا،
التي عقدت مع مصر في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ معاهدة صداقة وتحالف - يستدعي
الملك زعماء البلاد في الساعة الخامسة بعد ظهر السبت ٢٢ يونيو ١٩٤٠ ويلبى
الدعوة الى هذا الاجتماع : على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ، مصطفى
النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء السابق ورئيس الوفد المصري أحمد زيور باشا،
رئيس سابق للوزارة ، محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، أحمد
ماهر باشا رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية ، محمد صالح حرب
باشا وزير الدفاع ، محمد توفيق رفعت باشا رئيس سابق لمجلس النواب ،
محمد حلمي عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد الشعبي ، محمود بسيوني رئيس
سابق لمجلس الشيوخ ، محمد بهي الدين بركات رئيس سابق لمجلس النواب ،
محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني ، مصطفى عبد الرازق وكيل حزب
الاحرار ، نائبا عن محمد محمود الذي اعتذر لمرضه ، عبد الحميد بدوي كبير
المستشارين الملكيين ، عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكي « ليدون محضر
الاجتماع » .

وفتتح الملك الاجتماع ، ويشير الى المسائل التي سيتناولها البحث ، ويطلب
من الحاضرين أن يبحثوا الأمور بكل حرية ، ثم ينادر الملك الاجتماع ، ويتداول
المتحمنون الموقف ، بعد أن عرضه عليهم بتفصيل على ماهر ، ويدوم الاجتماع
حتى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء ، وينتهي الاجتماع بقرار بالموافقة
على استقالة وزارة على ماهر ، ويجيء في القرار : أنه ازاء اصرار على ماهر
باشا ، على الاستقالة فانهم يرضون الأمر ، بين يدي الملك ليتصرف فيه
بحكمته و » .

ويقدم على ماهر باشا ، فى اليوم التالى ٢٣ يونيو ١٩٤٠ استقالة
الوزارة •

وفى ٢٤ يونية ١٩٤٠ ، يستدعى الزعماء ، والكبراء مرة أخرى الى قصر
عابدين للبحث فى تأليف وزارة قومية تواجه الظروف العصيبة التى تواجهها
البلاد ، ويرفض مصطفى النحاس باشا الاشتراك فى هذه الوزارة القومية ،
حتى ولو كان رئيسا لها ويصر على تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها
حل مجلس النواب القاتم فورا ، وإجراء انتخابات حرة ليس مهما أن تتم فى
ظرف السنتين يوما ، التى نص عليها الدستور ، بل تتم عندما تسمح الظروف
بذلك ، ويفشل هذا الاجتماع ••

ولكن الملك يرسل وكيل ديوانه ، عبد الوهاب طلعت بك الى النحاس
باشا فى كفر عشنا بالمنوفية ، حيث كان يقيم ليعرض عليه تأليف وزارة قومية
برئاسته ويعتذر النحاس باشا طالبا أن تكون الوزارة وفدية لحما ، ودما •

وفى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ يصدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة حسن صبرى
باشا من السعديين والأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والمستقلين وذلك
على النحو التالى :

حسن صبرى باشا للرئاسة ، والداخلية ، عبد الحميد سليمان باشا ،
للمالية ، محمد حلمى عيسى باشا للعدل ، محمود فهمى النقراشى باشا للداخلية ،
محمود فهمى القيسى باشا للدفاع الوطنى ، صليب سامى بك للتموين ، محمود
غالب باشا للمواصلات ، محمد حافظ رمضان باشا للشئون الاجتماعية ، محمد
حسين هيكل باشا للمعارف ، الشيخ مصطفى عبد الرازق بك للأوقاف ، ابراهيم
عبد الهادى للتجارة والصناعة ، أحمد عبد القفار بك للزراعة ، على أيوب وزير
دولة ، عبد المجيد ابراهيم ، وزير دولة ، على ابراهيم باشا للصحة •

أربعة وزراء من الهيئة السعدية ، أربعة وزراء من الأحرار الدستوريين ،
مثل الحزب الوطنى وآخر لحزب الاتحاد الشعبى ، ستة وزراء مستقلين ،
بالإضافة الى رئيس الوزراء وهو أيضا مستقل •

وكانت وجهة نظر الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق برئيس الوزراء
الجديد ، أن يكون « غير وفدى » ولكنه يتمتع بثقة الوفد •

ولم تكن الحكومة البريطانية تصر على تأليف وزارة وفدية لحما ودما - فى
هذه الفترة - على أساس أن تعيين وزارة وفدية سيكون من شأنه اغتصاب
القصر ، وبعض الدوائر السياسية الأخرى مما يهم انجلترا أن تظل على تعاون
معهم ، هذا بالإضافة - كما يقول لورد هاليفاكس الى لامبسون فى رسالة
بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٤٠ - الى ما يتمتع به الوفد من شهرة سيئة من ناحية
انعدام الكفاءة الادارية •

وكان اشتراك محمد حافظ رمضان باشا ، في وزارة حسن صبرى باشا سبب نشوب خلاف عميق في الحزب الوطنى ، لقد سبق لحافظ رمضان باشا ، ان اشترك في وزارة محمد محمود باشا الثانية في سنة ١٩٣٧ ، وقد اعتذر بان الوزارة قد ألقت على عجل ، ولم يكن لديه متسع من الوقت لأخذ رأى اللجنة الادارية للحزب الوطنى وسكنت اللجنة الادارية - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - عن هذا الاشتراك خاصة وأن حافظ رمضان باشا ، لم يشترك في وزارة محمد محمود باشا الثالثة ، فلما وقعت أزمة يونيو ١٩٤٠ ، واستقالت وزارة على ماهر ، اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، يوم ٢٤ يونية وبحثت الموقف وهل يشترك الحزب في الوزارة الجديدة ، اذا دعى لذلك ، أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ، ثم ألقت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا ، فوقع الانقسام في اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفته قرار اللجنة ، ومؤيد له في موقفه . . .

وما سبق ذكره ، لم يكن الا مجمل الأحداث الخطيرة التى وقعت في شهر يونية ١٩٤٠ ، وانتهت باستقالة وزارة على ماهر باشا ، بل بأقالتها ، اذا اردنا تقرير الواقع الصحيح .

لقد كانت وزارة على ماهر مؤيدة من البرلمان بمجلسيه ، ولم يكن قد مضى على اعلان هذا التأييد الجماعى أكثر من عشرة أيام ، كما أن الوزارة كانت أيضا مؤيدة من الملك ومن الشعب الذى وقف خلفها يؤازرها ويناصرها ويدعمها في تنفيذ سياستها الرامية الى تجنب مصر ويلات الحرب ولكن بريطانيا المولة الحليفة التى كانت قد وقعت في مصر في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ معاهدة تقول ان الوضع الخاص لبريطانيا في مصر قد انتهى الى غير رجعة وان العلاقات الجديدة بين الدولتين تقوم ، منذ توقيع المصاهدة على أسس من المساواة الكاملة . بريطانيا الحليفة التى لم يكن قد انتهى العام الرابع على توقيع معاهدة الصداقة ، والتحالف معها تأبى الا أن تفسخ تلك المعاهدة وتمزقها اربا اربا فتتدخل في أمر خاص بسيادة مصر واستقلالها لا تكتفى بأن تطلب ابعاد وزارة مؤيدة من الملك والشعب والبرلمان والمجىء بوزارة أخرى بل تهدد بفرض الأحكام العرفية البريطانية على مصر وبعزل الملك ونفيه خارج البلاد .

ونحن نخطئ اذ نلوم بريطانيا على تدخلها في أمور مصر الداخلية ومساعيها باستقلال البلاد ، وانما اللوم يجب أن يوجه الى زعماء البلاد وقادتها الذين عجزوا عن الارتفاع الى مستوى الحدث الهام والخطر الذى سببه التدخل البريطانى .

كان مطلوبا من زعماء البلاد وقادتها أن ينسوا ما بينهم من خلافات واختلافات في الرأى وأن يقتصدوا حتى ببريطانيا التى واجهت ظروف الحرب

بوزارة قومية ، وأن يعملوا الى الوجود جبهتهم الوطنية التي تالفت في عام ١٩٣٥ ، ولم تكن الظروف التي فرضت تكوينها قد حددت استقلال البلاد كظروف عام ١٩٤٠ .

واعتقادي الراسخ أن زعماءنا وقادتنا لو أنهم وحدوا صفوفهم وارتادتهم ، وواجهوا التدخل البريطاني يدا واحدة ، وقلبا واحدا لأتقنوا البلاد من تدخل آخر على مستوى أوضح وأظهر وأخطر وقع في فبراير ١٩٤٢ .
من يتصور أنه لا يوجد من بين قادتنا وزعمائنا من احتج على التدخل البريطاني ، ووقف موقفا مشرفا يذكره له التاريخ .

من يتصور أن قادتنا وزعماءنا الذين منحهم الشعب كل شيء عجزوا عن الرد على بريطانيا عندما داست استقلال البلاد وكرامتها بالفعال البريطانية !

واقولها مخلصا ، ان الأطماع الشخصية والانانية والحزبية وعدم الارتفاع الى مستوى الأحداث السياسية الخطيرة التي تتعرض لها البلاد ، كان السبب الرئيسي في هزيمة شعب مصر في معركة يونيو ١٩٤٠ وكان سببا - أيضا - في تحريض بريطانيا على الاستمرار في التدخل في شئون البلاد ، وفي إلحاق المهانة بها .

وحول تلك النقطة يقول استاذنا عبد الرحمن الرافعي : لقد توحشت الصفوف في إنجلترا خلال الحرب وتكونت وزارة ائتلافية جمعت بين المحافظين والأحرار ، أما في مصر فإن التطاحن الحزبي قد استمر على الرغم من أن مصير البلاد ومصير العالم كله كانا في ميزان القدر .. وهذا دليل على مبلغ ما شاب النفوس والحياة السياسية عندنا من أنانية وأطماع شخصية ونقاظف أخلاقية ليست من الوطنية في شيء .

وعن الظروف التي أدت الى الأزمة المصرية ، البريطانية يقول د. محمد حسين هيكل : كانت الوزارة قد عينت الفريق عزيز المصري باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصري ، وعزّز باشا رجل تعلم الفنون العسكرية الألمانية ولم يخف في يوم من الأيام اعجابه بالألمانيا أمام موجة الإعجاب بانتصار الألمان المتواصل ترتفع في مصر وعزّز باشا هو رئيس أركان حرب الجيش المصري والوزارة المصرية تأبى أن تعلن الحرب على ألمانيا والانجليز الرسميون وغير الرسميين في مصر يشعرون من أعماق نفوسهم بهول ما يصيب أبناء وطنهم في ميادين القتال ويرون بأعينهم هذا الذي يقع في مصر ، ويسمعون أن عبد الرحمن عزام بك ، وزير الشؤون الاجتماعية ، وصالح حرب باشا وزير الحربية يتحدثان - في كل مجلس - عن انتصارات الألمان ، وهزائم الانجليز فلا عجب أن تمتلئ نفس السفير البريطاني ، وأعوافه في السفارة البريطانية والمشيرون عليه من الانجليز المقيمين في مصر ، حفيظة على هذه الوزارة ، التي رفضت مجاراتهم ،

فى اعلان الحرب وأصرت على هذا الرفض وأن يروا فيما تقسمه من المصونة لانجلترا فى حدود المعاهدة نوعا من النزول على الحكم لا يرضاه من ضعفت الهزيمة نفسه فلم يعد قادرا على كبح غضبه أو اخفاء حفيظته !

ويقول د. هيكى : انه تحدث مع الرايت أوتورايل سسل كامبل مدير شركة ماركونى فى مصر حول موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب وموقف انجلترا منها وكان كامبل صريحا فى حديثه : ان الوزارة تنفذ المعاهدة بسخاء ، ولكنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط لا الصديق الحريص على معاونة صديقه ، وقد اثار حديثه فى نفسى - نفس د. هيكى - الكلمة العربية القديمة عن الاحسان : « ان الناس لا يسألون ، كم أعطى ، ولكنهم يسألون كيف أعطى » وعلى هذا كانت الحالة النفسية القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية فى مصر ، مشوبة بقدر عظيم من عدم الثقة وعدم الاطمئنان الى المستقبل .

وكان السفير البريطانى سير مايلز لاميسون من أشد البريطانيين تأثرا بهذه الحالة النفسية ، وهو لم يكن يخفى فى أحاديثه لأصدقائه ومعارفه من المصريين ما يخالجه نفسه من هذا الشعور كما انه لم يكن يقف فى حديثه ، عن موقف مصر ، من انجلترا عند الوزارة بل كان يتخطى الوزارة الى العرش ، وصاحبه ، ويذكر أن فاروق المسمى الهوى يسر لانتصارات النازية ولهزائم انجلترا ، وكان يستشهد بحوادث لا أعرفها . لكننى كنت أعلم ان الملك فاروق كان مستريحا لعدم اعلان مصر الحرب ، وانه كان يرى فى هذه السياسة خيرا لمصر كثيرا .

ويقول د. هيكى : ان انجلترا شكلت وزارة قومية تضم العمال والأحرار مع المحافظين برئاسة ونستون تشرشل . وعندما انهارت فرنسا فى الحرب ، انتهزت إيطاليا الفرصة فدخلت الحرب شريكة مع ألمانيا لعلها تظفر بنصيب من مفانمها عند عقد الصلح : أدى دخول إيطاليا الحرب الى تطور جوهرى فى موقف مصر وانجلترا ، فإيطاليا تحتل ليبيا ومن ثم تتاخم مصر فى برقة ، وقد تولى الجنرال جراتسيانى قيادة القوات الإيطالية فى ليبيا ليتوجه بها الى مصر . ويجعل من أرضها ميادين لقتال انجلترا فيها ، وقالت حكومة إيطاليا انها مضطرة لدخول الأراضي المصرية لاجراج الانجليز منها وانها رغم ذلك ، تحترم استقلال مصر ، ولا تريد بحال أن تمتدى على هذا الاستقلال أو تمسه .

ويعلن على ماهر باشا أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها اذا اعتدى عليها ، ولكن بريطانيا لم تكن مطمئنة الى نوايا الحكومة المصرية . وكان د. أحمد ماهر ، أول من نادى ان مصر ، لم يبق لها مفر من أن تعلن الحرب على المحور « ألمانيا وإيطاليا » وأن تتخذ لهذا الموقف كل أوبة ، وكل عدة ، ولم يكن للرأى الذى نادى به د. أحمد ماهر صدق فى الرأى العام المصرى . وكانت سياسة محمد محمود باشا - وقد اشتعلت العلة به قلزم فراشه - يرى

رأى الدكتور أحمد ماهر ، على أنه لم يشأ أن يبدى رأيه هذا لأعضاء حزبه ١٩٠٠ .
وأننا لذلك ننتظر ما سوف تتطور اليه الحوادث ، اذ علمنا أن الحكومة
البريطانية وجهت عن طريق سفارتنا في مصر ، الى الملك فاروق تبليفا بأن
حكومته لا تقف منها موقف الصديق ، وانها في ريب من نواياها ، ورأى الملك
حين رفع اليه هذا التبليغ أن يستنير برأى أولى الرأى في البلاد فوجهت الى
الأحزاب بأمره دعوة أن تبعث مندوبيها الى اجتماع يعقد بقصر عابدين للتشاور
في الموقف ، واختار محمد محمود باشا مصطفى عبد الرازق لينوب عن حزب
الأحرار الدستوريين في هذا الاجتماع . وهناك عرض على ماهر باشا على
المجتمعين ما قامت به وزارته من معاونة إنجلترا في حدود المعاهدة ، وما تلقته
من خطابات الشكر على هذه المعاونة ، لكن الحاضرين وفي مقدمتهم أحمد ماهر
باشا رأوا الخير في أن تستقيل وزارة على ماهر باشا ، بعد أن انعدمت الثقة
بينها وبين الحكومة البريطانية ، وبعد أن أصبح تعاونها غير ممكن .
وعلى اثر هذا القرار ألقى على ماهر باشا في البرلمان تصريحاً طعن فيه
طعناً جارحاً على موقف إنجلترا من مصر ، وعلى تصرف سفيرها الاستبدادي مع
وزارة مصر ، مما جعل عودته الى الحكم والحرب قائمة أمراً غير ممكن وجعل
منه خصماً صريحاً لمثل إنجلترا في مصر ، وخصماً صريحاً لإنجلترا نتيجة
لذلك ، ورفع على ماهر باشا استقالة وزارته الى الملك فقبلها .

الفصل السادس

زعماء مصريون يطلبون من بريطانيا إقالة وزارة على ماهر

● سبق ان تحدثنا عن واحدة من اخطر الازمات السياسية فى التاريخ تلك الازمة التى نتجت عن اصرار بريطانيا على ان يذهب على ماهر ، ووزارته وأن تجيء وزارة أخرى ترضى عنها الحليفة « بريطانيا » ونكذل فى هذا الفصل قصة تدخل البريطانى ، المزرى والمعيب والذى تقبله القصر والزعماء السياسيين بالخنوع والاستسلام *

يقول د. محمد حسين هيكل :

وأخذ الملك - بعد أن رفع على ماهر استقالة وزارته - يتبين من عمى يكون الرجل الذى يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة ، ليتلافى الموقف الذى ادى الى استقالة الوزارة الماهرية ، وكان طبيعياً ان يكون هذا الرجل ممن تصلهم بالسفير البريطانى مودة تمكنه من مواجهة الاحداث ، الدقيقة المتوقعة نتيجة لدخول إيطاليا الحرب ، واستقر رأى على ان يعهد لحسن صبرى باشا بتأليف هذه الوزارة الجديدة * وعرض حسن صبرى باشا على الاحرار الدستوريين معاونته والاشتراك فى وزارته فقبلوا الاشتراك فى هذه الوزارة ، وقد رأى حسن صبرى باشا قبل ان يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة أن يتصل بالسفير البريطانى وكانت بينهما مودة ليطمئن على ألا تعرض وزارته بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر باشا من قبل الحكومة البريطانية فلما اطمان الى ذلك ألف الوزارة من الاحرار الدستوريين ، ومن السعديين ومن المستقلين ، ومن بين ما ذكره د. محمد جمال المسعودي * يونان لبيب رزق ود. عبد العظيم رمضان عن الازمات التى قامت بين بريطانيا وبين حكومة على ماهر باشا : بعد أن اضطر لامبسون الى التخل عن طلب دخول مصر ، الحرب ضد إيطاليا ، بدأ منذ ١٣ يونيو يتبع سياسة جديدة تتفق مع توجيهات وزارة الخارجية البريطانية ، وهو ، ولا ،

وتعاون الحكومة المصرية بالكامل ، واتجه لامبسون الى تشديد الضغط على « على ماهر » لتنفيذ طلبات بعينها ، وهى طلبات نخدم مصالح بريطانيا السياسية والعسكرية من جهة ، ويؤدى تنفيذها من جهة ثانية الى سوء العلاقات بين على ماهر وايطاليا بما يمنع قيام تفاهم بينهما على حساب بريطانيا ، كما يؤدى عدم تنفيذها الى كشف موقف على ماهر بما يؤدى الى طرده من الوزارة ، والحصول على وزارة تتعاون بولاء مع بريطانيا : اى أنها سياسة احراج وتوريط على ماهر ، ويقول لامبسون ، لأحمد حسنين عندما قابله فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ ان رئيس الوزراء ، على ماهر ، لو نفذ ما يريدون فسوف يقبلون التعامل معه ، لكن حينما يتضح أنه يخدعنا مع الايطاليين سيكون على الملك فاروق ، لصالحه ولصالح بلاده أن يتصرف ، ويطلب لامبسون من أحمد حسنين بأشأ أن يحذر الملك من الاخطار المقبلة ، وفى نفس الوقت كتب لامبسون ، الى هاليفاكس عن المطالب التى مازال على ماهر مترددا فى اجابتها وهى :

(أ) ضرورة اعتقال من لا يزال طليقا من الالمان بسرعة رجالا كانوا أم نساء. وذلك بسبب نشاط الطابور الخامس .

(ب) ضرورة القيام فى الصحف والاذاعة بدعاية مضادة للدعاية الايطالية، ومع أن رئيس الوزراء قد وعد بذلك فانه يعوق القيام بما وعد .

(ج) تم اطلاق سراح بعض من سبق اعتقالهم ، من الايطاليين بالخالفه لما طلبنا .

(د) هناك ما يدل على عدم الرغبة فى العمل طبقا لما نريده من وقف جميع أنواع التعامل تجاريا وماليا مع ايطاليا ، ومصادرة المؤسسات الايطانية فى مصر ، وتجميد الحسابات الايطالية فى البنوك المحلية و٠. رئيس الوزراء لم يوافق بعد ذلك رغم استعداد وزير المالية حسين سرى للتعاون فى هذا المجال .

(هـ) يعارض على ماهر بعناد تعيين حكام عسكريين ، بريطانيين لثلاث مناطق عسكرية ، ويضيف لامبسون الى ذلك قوله : انه يكاد لا يوجد شك فى أن على ماهر يتبع سياسة ذات وجهين بين بريطانيا ، وايطاليا وأنه يعمل على تسهيل الأمور للايطاليين ، وأنه يتلاعب بطريقة مفلقة فيما يختص بالجيش المصرى ، وقال لامبسون ان على ماهر يصر على القيام باحتجاج قوى على موقف الحكومة المصرية من تلك المطالب ، وفى ١٤ يونيو يقابل لامبسون على ماهر ويثير معه بعض المطالب البريطانية ، كسرعة رحيل رجال المفوضية والقنصلية الايطالية وحتى يتم ذلك يجب وضع كردون حول المفوضية والقنصلية الايطالية ، الهدف منه منع اتصالهما بالناس فى الخارج و٠.

ويقول لامبسون ، ان على ماهر ، قال له انه يدين بالولاء لشعبه ، ولنفسه فقط ، وحين قال له لامبسون ، أنه يدين بالولاء للمعاهدة قال على ماهر : أنه ينفذ المعاهدة نصا ، وروحا وزيادة ، ويصف لامبسون ، موقف على ماهر - بعد المواجهة - بأنه موقف المراوغة أو عدم التعاون الصريح ، وأنه حين يعد فانه لا ينفذ ما يعد به والسبب يرجع الى صفة على ماهر ، التي لا تمكنه من العمل باستقامة ولكن أهم من ذلك هو خوفه من اثاره المانيا ، وإيطاليا في وقت بدت فيه الموازين مائلة بتشكل كبير ضد الحلفاء ، وأن سياسته حينئذ هي الحصول على شعبية عن طريق عدم دخول الحرب ، بشعب قد أزعجه شبحها .

والجدير بالذكر ان لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية ، لم يكن يريد لمصر ان تدخل الحرب بعكس سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة ثم عاد لامبسون فوافق على وجهة نظر هاليفاكس بشرط قيام حكومة مصرية تقوم بتنفيذ الاجراءات اللازمة لسلامة القوات البريطانية ، وان تنفذها في الحال ، وكان سير مايلز لامبسون مقتنعا تماما ، بأن حكومة على ماهر تراوغ وتماطل في تنفيذ ما تطلبه بريطانيا منها خاصة بعد هزيمة فرنسا ، ولذلك رأى لامبسون ، ان على ماهر ينبغي ان يذهب .

ويقول د^و محمد جمال المسدي ، ود^و يونان لبيب رزق ، ود^و عبد العظيم رمضان ان مقابلة لامبسون لملى ماهر في ١٤ يونيو كانت المواجهة الاخيرة بينهما وكانت تلك المواجهة في نفس اليوم الذي دخل فيه الالماني باريس ، وبعدها بيومين تولى بيتان السلطة وطلب الهدنة وأصبح نسليم بريطانيا في نظر الكثرين مسألة وقت : كان لهذا تأثيره على الجو ، الذي ساد المواجهة ، فقد سادها التوتر ، وكان صداما حقيقيا بين لامبسون ، وعلى ماهر ، اتخذ الى حد ما صبغة الاتهام والطلب الملح من جانب لامبسون ، والدفاع والرفض الضعيف من جانب على ماهر ، موقف الحلفاء هذا يوضح صواب رأى لامبسون من ان السبب الاساسي في موقف على ماهر ، هو الخوف من اثاره المانيا ، وإيطاليا كما أنه يوضح قول على ماهر حين واجه لامبسون بما سيكتبه الى هاليفاكس عن موقفه من المطالب البريطانية ، أن ولاءه لشعبه ولنفسه فقط ، وقوله ان الظروف قد تغيرت حين لفت لامبسون نظره ، الى رأيه السابق بأن مصر ستدخل الحرب لو دخلتها إيطاليا ، ويلاحظ على كثير من مطالب لامبسون وبخاصة تلك التي رفضها على ماهر ، كان الفرض منها إما توريط على ماهر ، مع الإيطاليين مما سيؤدي الى سوء العلاقات بين مصر ، وإيطاليا وآما الى الحرب ، مثال ذلك طلب عزل المفوضية الإيطالية ، وتفتيشها ، وتفتيش رجالها أو نقل السلفة في المناطق التي تهم السلطات العسكرية البريطانية الى تلك السلطات بما يضمن لها حرية العمل ، والحق - المسدي ، ورزق ، ورمضان - ان المواجهة كانت صداما بين ولاءين : ولاء على ماهر لشعبه ، ولنفسه ، وقد رأى مصلحة

مصر في البقاء خارج الحرب ، وعدم اساءة علاقاتها بدولتي المحور مع التزام حدود المعاهدة مع الحليفه ، ورأى مصلحته في الحصول على شعبيته بالتمشي مع الاتجاه السائد ، وهو تجنب مصر مخاطر الحرب ، وولاء لاميسون لبلاده في ساعة محنتها ، وقد رأى صالحها في التوسع في تفسير التزامات مصر ، بمقتضى المعاهدة ، لتصبح التزاما لمصر ، بتنفيذ كل ما يطلبه الجانب البريطاني ، وقد ألح على ماهر للاميسون خلال المقابلة عن ذلك بقوله : ان ولاء لشعبه ، ولنفسه فقط ، ورد لاميسون بأن ولاءه للمعاهدة أيضا ، وعاد الى نفس المعنى حين شرح في مجلس الشيوخ في ١٤ يونيو سياسته وأسباب الخلاف بينه وبين الجانب البريطاني قائلا : ان بعض طلبات الجانب البريطاني ، كانت تؤدي بذاتها أو بمجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها ، فنشأ الخلاف ويتلخص جوهر الخلاف الحالي في التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا عمل بما يمليه عليه الولاء والاخلاص لوطنه » .

وفي ١٥ يونيو أرسل لاميسون ، الى هاليفاكس ، يخبره بما وصلت اليه العلاقات مع علي ماهر ، وأن الموقف يتدهور بسرعة ، وقد وصلتني - لاميسون - رسائل يائسة من كل من محمد محمود والنحاس باشا ، بأنه يجب أن يذهب علي ماهر ، وأن يذهب بسرعة ، لانقاذ البلاد ، ويؤسفني - لاميسون - أيضا . أن هذا هو ما وصلت اليه بنفسى بعد تردد ، فلا يوجد ظل للشك في أن علي ماهر ، غير متعاون ، ولا يعتمد عليه ، وانه جدير بالاحتقار الشديد ، فلم يبق بتوجيه الرأي العام الى الطريق الصحيح ، رغم وعوده المتكررة ، بحيث أصبحت - لاميسون أيضا - أعتقد انه لم يكن في الحقيقة يعتزم أن يفعل ذلك على الاطلاق ، لا نستطيع ، ولا نستطيع مصر ، أن تبقيه في الوزارة أكثر من ذلك » ٩ .

ويقول لاميسون أيضا في تقريره الى هاليفاكس : انه وكل مستشاريه مقتنعون بأن خير طريقة هي أن تسأل النحاس باشا ، باعتباره أبو المعاهدة ، والرجل الذي لا يزال يسيطر على الرأي العام عن رأيه في أنسب وزارة تخلف الوزارة القائمة ، ويقول لاميسون : انه يستعد لقبول وزارة وفدية خالصة لو فضل النحاس باشا ذلك ، وأنتى - لاميسون - أعتقد أن النحاس باشا ، سيعمل مهنسا بولاء رغم كل أخطائه ، فهو مقتنع بالخطر الايطالي ، ويكره الديكتاتورية ، وانه ينظر الى بريطانيا العظمى باعتبارها أهل مصر الوحيد .

ويقول لاميسون أيضا : ان الجنرال ويفل يشاطره الرأي في ان تغيير الوزارة في الحال أصبح الآن أمرا أساسيا ، « انه يعتمد لشهد أرى اذا استدعى الأمر » لكن أيا منا على أية حال لا يعتقد ان الملك سيصمد في وجهنا لقد تضاعفت شعبيته وكثير من المصريين مستامون من مجونه وعدم مراعاته

للمستولية ومن الضروري بطبيعته الحال ان يمنع على ماهر ، من العودة الى السراى حيث يكون أخطر منه فى منصبه الحال .

ويقول لامبسون أيضا فى تقريره لهاليفاكس ان حسين سرى حشه على التخلص من على ماهر ، فى الحال ، وان حسين سرى قند أكد له - أى للامبسون - ان على ماهر ، لا يعمل مع الجانب البريطانى بولاء .

ويكتب هاليفاكس الى لامبسون فى ١٦ يونيو ١٩٤٠ مخطولا اياه مقابلة الملك لطلب تغيير الوزارة ، فمن الجلى أن على ماهر ليست لديه الشجاعة اللازمة لمواجهة المصاعب ، والمخاطر ، التى لابد أن يحملها الموقف الحالى لمصر ، ويخول هاليفاكس للامبسون ، أن يقول للملك ان سياسة التردى هى أسوأ سياسة تتبع فى زمن الحرب ، وكان من رأى هاليفاكس أن تضم الوزارة الجديدة أكبر عدد ممكن من العناصر ، وقد يكون من الحكمة ، أن نحصل لو أمكن على رئيس وزراء غير وفدى يؤيده النحاس بدلا من مفاتحة النحاس باشا ، فالى جانب عدم كفاءة الوفد الادارية - لاشك أنك - لامبسون - ستفقد ان وزارة وفدية خالصة لن تثير عداء السراى فقط ، بل عداء دوائر سياسية أخرى لتعاونها معنا قوية كما أن معاكساتها قد تكون خطيرة .

ويحرص هاليفاكس فى خطابه للامبسون على التأكيد على ان موقف القوات المسلحة المصرية ذو أهمية كبرى « وأرجو أن تجعل الوزارة الجديدة ، على ولائها ، وولاء غالبية الشعب » .

ويتحرك لامبسون بعد وصول تعليمات هاليفاكس اليه ، بسرعة فىوالى اتصالاته بالنحاس ومحمد محمود عن طريق وسيط يعتمد عليه ، ويعرف ان رأى الوفد تاليف وزارة وفدية خالصة ، وان كان الوفد يوافق على تشكيل مجلس حرب يتكون من رؤساء الأحزاب الأخرى . ولم يوافق النحاس ، ومحمد محمود ، على استناد الوزارة الى حافظ عفيفى ، أو حسن صبرى ، كما رفض محمد محمود استناد الوزارة الى عبد الفتاح يحيى ، وان كان محمد محمود يوافق على أن يشكل الوزارة الجديدة سيف الله سرى الذى يمكن أن يحتل بتأييد الوفد ، والأحرار الدستوريين ، وربما السعديين أيضا !

وكان لامبسون يؤيد تشكيل وزارة محايدة برئاسة سيف الله سرى .

والوثائق البريطانية ، تقول ان لامبسون طلب أن تذهب وزارة على ماهر ، وأن يذهب بسرعة ، ولا يعود الى السراى ، لأن التجارب أثبتت بما فيه الكفاية ان وجوده فى السراى يجعل مهمة أية وزارة تتولى السلطة مستحيلة . . . وعندما يسأل الملك فاروق السير مايلز لامبسون عن الوزارة ، التى يوصى بتشكيلها يقول لامبسون أن تكون برئاسة شخص ينفذ المعاهدة نصا وروحا

ويجتمع بتأييد الشعب ومن المؤكد أننا لا نعلق قبول المنصب على أن تعلن مصر الحرب ، وينصح لامبسون الملك بأن يستقبر محمد محمود بوصفه زعيم المعارضة ، ومصطفى النحاس باشا باعتباره زعيم أكبر حزب شعبي في البلاد ، ويوافق الملك على استشارة محمد محمود ، ولكنه يعترض بشدة على استشارة النحاس ، ولكن لامبسون يقول للملك : أنا لا أطلب أن تستند إليه الوزارة ، وإن ما اقترحته هو أقل ما يمكن أن تفعله جلالتك لمصلحة بلادك ، بل وحتى لمصلحة عرشك ، بدون شك » .

ويلجأ لامبسون إلى التهديد ، ذاكرا للملك أن الجنرال ويفل ينتظر يلقى عودته ليعرف إلى أي مدى سينفذ الملك ما يطلبون ، ويرجو لامبسون الملك ألا يلعب بالناس ، وأن يتبع نصيحته ، والا يجعل على ماهر يقوده في الطريق الخطأ بنصائحه الخطرة . ولم يلتزم فاروق بشيء ، وإن كان قد أشمار إلى أنه بحاجة إلى وقت للتفكير .

ويتحرك على ماهر بسرعة ، فيبعث ببرقيات إلى السفير المصري في لندن يشرح فيها موقفه ويشرح فيها أيضا أن المطالب البريطانية غير معقولة مثل اعتقال أطباء المستشفى الإيطالي ، وترك المستشفى بدون أطباء ، وكذلك طلب بريطانيا اعتقال ١٢ ألف إيطالي معظمهم من العمال ولا شأن لهم بالسياسة ، كما أنهم يستقرون في مصر منذ أجيال ويطلب على ماهر ، من لورد هاليفاكس تجنب العقبات ، والاعتدال والصبر .

ويبعث الملك أيضا برسالة إلى ملك بريطانيا عن طريق السفير المصري في لندن يشكو فيها من تدخل السفير البريطاني في القاهرة في شئون مصر ، بطلبه تغيير الوزارة المصرية فورا كما أن السفير - هكذا يقول فاروق في رسالته إلى ملك بريطانيا - يصحب طلباته بعبارات تهديدية جارحة خارجة عن حد اللياقة . ويقول الملك للامبسون - عن طريق أحمد حسنين - أنه قد بعث برسالة إلى ملك إنجلترا وأنه لا يستطيع أن يغير الوزارة قبل أن يصل رد ملك بريطانيا ، ولكن لامبسون أصر على موقفه ، وقد فشل حسنين نشأت باشا سفير مصر في لندن ، جهودا شاقة لدعم مركز على ماهر ، في الوقت الذي بذل فيه لامبسون سفير بريطانيا في مصر - جهودا شاقة أيضا لـ سرعة الاجاز على ماهر .

وكان لورد هاليفاكس مترددا في اتخاذ موقف حاسم تجاه على ماهر بعد أن بدأت آثار حملة على ماهر في لندن تظهر ، ولكن لامبسون كان قد اتفق مع الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط وقائد سلاح الطيران على ضرورة اقضاء على ماهر بسرعة ، والا فإن الأحكام العرفية البريطانية سوف تعلن في مصر ، ويتولى البريطانيون أمر البلاد ، وأخيرا يوافق لورد هاليفاكس ، على خطة لامبسون ، و ويفل ، وفي مقدمتها التهديد بإعلان

الاحكام العرفية البريطانية ، واعلانها بالفعل ، ويخول هاليفاكس ، للاميسون انه اذا ما سلحت الملك فاروق عن المنحى عن العرش ، فله - اى لاميسون - ان يقبل بخله ، وسيكون من الضروري حينئذ ألا يبقى طليفا في مصر ، والا يخرج من نطاق السفارة البريطانية ، حتى لا يصبح مطالبا بالعرش في ايدى ايطاليا وبوصول رد ملك بريطانيا قدم على ماهر استقالته ، وكان ما كان من دعوته العديد من الشخصيات المصرية لمقابلة الملك ، على النحو الذى سبق أن أشرنا اليه ، وكان فى مقدمة الذين رأوا أن تدخل بريطانيا اعتداء على الاستقلال ينبغى عدم التسليم به ، وان على ماهر ، وصالح حرب ، وعبد الوهاب طلعت وكيل الديوان ، ومحمد محمود خليل هم أصحاب الراى المتطرف !!

وكان هناك اتجاه بتشكيل وزارة قومية وأصحاب هذا الراى عبد الفتاح يحيى ، واسماعيل صدقى ، وقد وافق على ماهر ، أما رآى النحاس فكان ضرورة تأليف وزارة محايمة ، نرضى عنها وتؤيدها الأحزاب تقوم بحل البرلمان القائم وتجرى انتخابات جديدة حين نسمح الظروف بذلك . وقد أيد الجميع ، سياسة على ماهر ، فيما يختص بتنفيذ المعاهدة ، وتجنب البلاد ويلات الحرب « وأن تغيير الوزارة ، لا يجب أن يؤدى الى تغيير السياسة » واستنكر الجميع التدخل البريطانى ، وقد رفض النحاس بأشأ حق أية دولة أجنبية فى التدخل فى تعيين وزارة فى بلد مستقل ك مصر ، وازاء اصرار على ماهر ، على الاستقالة رأى أن يترك الأمر للملك .

ويبلغ الملك مايلز لامبسون أن وزارة على ماهر ، قد استقالت ، وانه بسبيل تشكيل وزارة جديدة ، ويصر لامبسون على أن تكون الوزارة الجديدة مرضيا عنها من قبل النحاس باشا ومؤيدة منه ، وعندما اعترض الملك على اعتداء النحاس لأخذ نصيحته ، أصر لامبسون على الحصول على اجابة عن ذلك ، بنعم ، أو بلا فى نفس اليوم ، وان كان لامبسون قد أشار الى أهمية أن تكون الاجابة « بنعم » ، وكان الملك قد حاول أن يحتفظ لنفسه بحق اختيار رئيس الوزراء الجديد فدعا رؤساء الأحزاب ومن بينهم النحاس باشا للاتفاق على رئيس الوزارة الجديدة .

واختلف الزعماء حول تأليف الوزارة الجديدة ، وترك الأمر من جديد للملك . ويستعجل لامبسون تأليف الوزارة الجديدة ، وقابل عبد الوهاب طلعت « بك » النحاس باشا فى كفر عشما فأصر النحاس على تأليف وزارة محايمة ، ولم يستحسن النحاس باشا ، أن يكلفه الملك بتأليف وزارة جديدة لأنه لا يريد أن يعمل مع أدوات الحكم القائمة ، ولأنه لا يريد أن يحدث « انقلابا فى أدوات الحكم يسىء الى الأحزاب الأخرى ويتنافى مع ظروف الحرب ،

ولم يستمر الجانب العسكرى البريطانى فى تأييده للامبسون الذى كان يرى تأليف وزارة وفدية ، بسبب عدم وجود قوات كافية فى مصر ، وبذلك اضطر لامبسون الى قبول الامر الواقع والاكتفاء بذهاب وزارة على ماهر ، ومراقبة سلوك الملك !!

ومن الوثائق البريطانية والمصرية التى اعتمد عليها الدكتور ، محمد جمال الدين المسدى ، ويونان رزق ، وعبد العظيم رمضان وصلاح العقاد فى تاريخ تلك الفترة ، ننتقل الى محكمة الجنايات التى نظرت قضية اغتيال أمين عثمان باشا وكان على ماهر قد سئـل عن ألوان الخلافات التى قامت بينه ، كرئيس للحكومة ، وبين الحكومة البريطانية آنساء وزارته الثانية ، وكان من بين ما قاله على ماهر باشا :

بدأ الخلاف بمجرد اعلان المانيا الحرب ، كانوا يتوقعون أن تعلن مصر الحرب على المانيا ، ثم حصل أن رأينا لمصلحة مصر ونحن مصريون ، ألا تدخل مصر الحرب ، واكتفينا بقطع العلاقات السياسية ، والمسألة مسألة ظروف ، وكان تقدير ذلك متعلقا ، بما يقضى به الصالح ، ولأن الدخول وعدم الدخول يتعلق بالاستعداد وكنت أقول أن شعبا له حضارتان لا يمكن أن نسوقه الى الموت فى غير مصلحة بلده خصوصا وأن السفير سئـل ، ما هو موقف مصر فى نهاية الحرب وهل تستكمل كل استقلالها ، فأجاب بأنهم لا يمكنهم أن يعدوا بشئ وكلامهم وعد بلفور أثناء الحرب الأولى فى فلسطين وفى بداية العمل ، اتجهنا لتنفيذ المعاهدة لأن واجبنا الأول أن نعمل لمصر بصفتنا مصريين وبعد ذلك نعمل لحليفة مصر بما توجبه المعاهدة وقد عملنا بما توجبه المعاهدة وما يزيد عليه وما دام لا يتعارض مع مصالح مصر ، وبعد اعلان الأحكام العرفية قالوا ان لهم اتفاقا سابقا وهو أن الحكم العسكريين يكونون من الانجليز فرفضت *

وعندما سئـل : هل قالوا مع من كان الاتفاق السابق ؟ أجاب على ماهر بقوله : مع الحكومة السابقة واشترط القواد البريطانيون ألا يتركوا سلامة الجيش فى الصحراء ، فى أيـد أخرى غير القواد البريطانيين وهذا كان تعليلهم فطلبت من السفير البريطانى فى مصر ، الأوراق التى تم بموجبها مع الحكومة السابقة هذا الاتفاق ، فأجاب السفير بأنه لا توجد أوراق تحت يده وقال انه طلب هذا الطلب وقبل شفويا وكان فى حكومة محمد محمود باشا فكانت اجابتي : ان الصحراء الغربية أرض مصرية ، ولا يمكن أن يتولى الأمر فيها الا مصرى ومصر مسئولة عن سلامة الجيوش ، فى أراضيها ومسئوليتها من جهة مواطنيها ولا محل للتحوف مقلما *

وبعد ذلك حصلت مسائل كثيرة جدا منها انه كان وقت ذهابى للسودان، كان يراد تعطيل سفرى بأى طريقة * فقال السفير : اذا سافرت تكون كسائح ، قلت زى تشرشل ما يروح اسكتلندا وهو رئيس وزارة فانا سآزور

السودان ، وأنا رئيس وزارة ، ولن ينوب عنى احد لاني أعبر نفسى فى أرض مصرىه . وبالفعل لم انب عنى احدا ، وكان معى وزير الدفاع ووزير الاشغال ، ولم ينيبا عنهما أحدا : كانت الاعمال ترد لنا بالطائرة بسوى نصريها ومن المسائل البارزة ان وزارتنا كانت تنجى الى خارج القطر الى الحالة الدولية وكانت عندنا معلومات كاملة فقبل دخول ايطاليا الحرب بسنه اسابيع استدعيت السفير البريطانى والجنرال ولسون وآخرينما بأن لدينا معلومات دقيقة بأن ايطاليا داخله الحرب حتما ففلا ان المعلومات التى لديهما من سير برسى لورين سفيرهم فى روما تنفى ذلك وان الايطاليين يريدون كسب المال والمنافع الاقتصادية فقلت لهم : بلغوا ذلك لورارة الخارجية البريطانىة ورأيت أن أستمد ، وكان يوجد بمصر ٧٠٠٠٠ ايطالى بمصر منهم ١٢٠٠٠ فى سس الخدمة العسكرية ومدربون لتدريبا حسنا ، وفى حالة وقوع حرب لا يمكن للبوليس العادى أن يمتقلهم جميعا وأنا لا أريد أن أستعين بالبيش البريطانى ولا بالجيش المصرى ولذلك قلت للسفير انه سيصدر منى أمر بنزع السلاح الموجود فى كل مكان من بين جميع السكان ويجب أن يشمل هذا الأمر ، البريطانيين والفرنسيين واليونانيين كما يشمل الايطاليين وقلت له أيضا ان من الواجب أن أعلن انه سيحصل تفتيش والا كان الأمر ، بلا نتيجة ولا بد أن أفتش بيوت انجليز ، وفرنسيين ويونانيين حتى لا أفرق فى المعاملة بين رعايا الدول ، كانوا مفتيطين بهذا الحل وما توصلت اليه من ضبط أسلحة عند الايطاليين دعانا الى تفتيش كل بيت أو ناد ايطالى حتى التفصيلات ورأيت أن أعرض بعد ذلك على الملك أن يصادر فيروتشى بك القطر المصرى ويأخذ أجازة لرعيته الايطالية لأنه ليس من المناسب أن يعتقل وهو فى السراى فحضر فيروتشى وقابلنى وقلت له ان الملك فؤاد أكرمه والملك فاروق يعطف عليك ويجب ألا تكون مصدرا للمتاعب فارجو أن تأخذ ثلاثة أو أربعة أسابيع أجازة ، فقال لا مفيش حرب ، قلت له روح اسأل ماتسولينى وزير ايطاليا المفوض ، فإذا أكد لك انه لا توجد حرب أقعد ، وان لم يضمن هذا تعال وأنا أعطيك « الباسبور » فمى نصف ساعة وفى اليوم التالى حضر ، وطلب الباسبور فأعطيته له وفورا واستدعيت السفير البريطانى والجنرال ولسون وآخرينما بما حصل ، وكان عملى معها بغاية الصراحة ، وقال لى السفير : كيف تعطى فيروتشى باسبور وربما يعود كبراشوتشيت - فقلت له ان فيروتشى عمره ٧٠ سنة وانت عمرك ٥٠ سنة فهل من كان فى سنك يمكنه أن يكون براشوتسيت ويلقى بنفسه من حالى فاجاب الجنرال ولسون مستحيل لأنه يجب أن يبدأ التدريب على ذلك فى سن العشرين فقلت له :
جاوب السفير •

الباب الثاني

أسرار اقالة على ماهر كما رواها بنفسه فى محكمة الجنايات

● سبق لنا أن تحدثنا عن العلاقات بين على ماهر باشا كرئيس للوزارة المصرية وبين بريطانيا العظمى حليفة مصر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ وذلك على ضوء ما جاء فى شهادة على ماهر باشا نفسه فى محكمة الجنايات أثناء نظر قضية الاغتيالات السياسية « مقتل أمين عثمان باشا » وفى بداية هذا الفصل تكمل شهادة على ماهر باشا .

● يقول على ماهر : ان إيطاليا أعلنت الحرب وانه استدعى السفير البريطانى وقال له ساعلمن تصريحاً بمجلس النواب ، وعرض عليه صورة التصريح ، وهو أن مصر ، لن تدخل الحرب الا اذا هوجمت المدن المصرية ، أو مواقع جنودنا ، أو حصل التحدى عليها باستفزاز فقال اذا هاجم الجنود الايطاليون الجنود البريطانيين فقال على ماهر : لا شأن لنا فى هذا « وكان وقتها موقف الجنود البريطانيين صعباً جداً وكل ما عندهم ٢٨ مدفعاً ضد الطائرات منها ٢٠ فى الاسكندرية لحماية الأسطول ، و ٨ لحماية الورش بتاعتهم وباقى القطر لا يوجد به شىء يحميه » .

ويقول على ماهر - فى المحكمة أيضاً - انه كان ثمة اتصال دائم بالفرنسيين وكانوا يستعدون فى تونس وكان هناك اتفاق مع الانجليز حول الألمان الموجودين فى مصر من نعتقلهم ومن نخرجهم من البلد وكان هذا الاتفاق بين السلطة المصرية والألمان ، والبريطانيين وقد أبلغ الاتفاق الى برلين وكانت برلين هامة مركز مصر ، فقالت اننا لا نتعرض للمصريين فى ألمانيا مطلقاً ، وبمد ذلك غير الانجليز رأيهم ، وطلبوا منع سفر كثيرين من الألمان وكانت نتيجة ذلك أن الألمان اعتقلوا بعض المصريين وكان قد نبه على المصريين فى ألمانيا أن يغادروها فى الحال وبقي بعضهم هناك ، وحصل أن قناصل ألمانيا

مروا عن قتال السويس في مركب انجليزية بعد الهند فوقفنا المركب وأنزلنا القنصل ليكونوا رهينه مقابل المصريين الذين اسقلهم الألمان وجاءنى خطاب شخصي ظريف من السفير البريطاني يقول أننا مستبدل مع ألمانيا بفناصل انجليز في ألمانيا والقنصل الانجليز من عائلات كبيرة ، وفي حالة مرض ، ويختفى وفاتهم ، وقال هذه ضربة تقدرها اذا أفرجت عنهم وسلمتهم للسلطات البريطانية ، وقد وجد البوليس المصرى عندما فتش أحد القضاة الألمان وكان يعمل بالمحاكم المختلطة في مصر أوراقا ندل ، على أنه كان يقابل هتلر ، كما وجدنا أوراقا تدل على المعاهدة بين ألمانيا وروسيا ، ولم تكن المعاهدة قد وقعت بعد وفي هذه الأوراق ان ألمانيا وروسيا اتفقتا على تقسيم بولندا . وقد حدثت في إحدى الخرائط مناطق التقسيم فأخذت هذه الأوراق واستمتعيت السفر وأطلعتة عليها فأبلغ وزارة الخارجية وطلبوا هذه الأوراق ، للاطلاع عليها فأعطيتها للسفير على سبيل الأمانة والودية .

وقد طلب السفير البريطاني أن أفتش المفوضية الطليانية والوزير الإيطالي المفوض في مصر وتفتيش الأمتعة والجيوب والملابس وبيت السفير ، وقد طلب منى السفير أيضا الا أسمح لطلياني بالسفر الا للسفير وموظفي المفوضية وكان ردى اذا اعتقلتم السفير الإيطالي الكونت جراندى سفير إيطاليا في لندن ، فسوف أعمل المثل في مصر وأما التفتيش فانا أرفضه بل وقلت لهم : اذا أردتم التفتيش ، ففتشوا أنتم ولن أحتج ، ولكننا لن نفتش أحدا فالكونت جراندى موضع التكريم في بلادكم فلا أعاملهم أنا الا بقواعد العرف الدولي .

وقد طلب السفير البريطاني ، كما قال على ماهر اعتقال اسماعيل صدقي باشا وتوفيق دوس باشا ، وأحمد كامل باشا وأحمد حسين وقد رفض على ماهر بالطبع أن يعتقل أحدا منهم . وقد أكد توفيق دوس باشا — وكان أحد المحامين في القضية — تلك الواقعة وكانت حجة السفير في الثلاثة الأول أنهم أعضاء بمجالس إدارة شركات المانية ، فكانت اجابتي — على ماهر — انه لا يستبعد أن يكون هناك ، برطانيون في مثل هذه الشركات لأن ألمانيا كانت صديقة لبريطانيا قبل الحرب ، أما الأستاذ أحمد حسين فقد كان متسوبا اليه انه صدر منه هتاف عنادي أثناء مقابلة السفير ا

وقال على ماهر : لم أشأ أن أعتقل أحدا وقتلت للسفير انى مستعد أن أقدم أحمد حسين للمحاكمة ولكن في عليك أنه ميقضى بالبراءة فانتنع وعدل من المحاكمة .

وقال على ماهر ، ان الانجليز طلبوا دخول مصر الحرب فعلا أثناء وزارته ، عند إعلان ألمانيا الحرب واثانيا عند دخول إيطاليا الحرب ومرة ثالثة بعد خروجه من الوزارة .

وعندما مثل على ماهر : عنهما كنت رئيساً لديوان الملك سنة ١٩٣٧
هل تدخل السفير البريطاني بنى شكل ليمتخ اقاله النحاس باشا ؟ اجاب
على ماهر بقوله : ايوه حصل وكنت في سراى القبة فأتصل بي السفير ووجه
لى كلمة بان آكون مسئولاً عن كل ما يحدث في حق الوزارة اليوم فأجبه انى
أنا مسئول دائماً اليوم ، وغداً ، وفي بيتى ، وهنا ، وقلت له عايز أعرف بأى
حق تكلمنى بهذا الحديث وأنا من الذين وقعوا على المعاهدة فتمهقر وناى :
أنا أتكلم كصديق ، قلت : كصديق إتفضل * فطلب ألا تكون الاقالة الليلة ،
فقلت له أصير لما أستأذن ، وعرضت الامر ، وكان المتفق فى الأصل فىل
طلبه ان تكون الاقالة فى الصباح ولذلك أخبرته أنه لا يحصل شيء فى ذلك
الليلة وقلت له من قبيل المتابعة : أنت المسئول عن الأمن الليلة ، فكان
سوابه انه أراد أن يتخلى عن المسئولية ، ورجائى ، أن أقابل مكرم باشا فى
تلك الليلة ، وفعلنا * انتقلت الى سراى عابدين وهناك قابلت مكرم باشا *
وكان معه ، أمين عثمان باشا * وعنهما سئل على ماهر باشا عن الصفة
التي اشترك فيها أمين عثمان باشا فى الحديث أثناء تلك المقابلة قال على
ماهر ، تسأل عن ذلك أمين عثمان باشا *

● وقد جاء فى شهادة على ماهر باشا * فى محكمة الجنايات ، قضيه
الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - ان أمين عثمان باشا ، قد
أحيل الى المعاش ، فى أول أو ثانى جلسة لمجلس الوزراء ، لأسباب كثيرة من
بينها - كما يقول على ماهر - موافقه غير المشرفة منذ مفاوضات ١٩٣٦ ، ولانه
لما كان وكيل وزارة كان يخشاه ، بعض الوزراء ، لصلته بالسفارة البريطانية
ولأن « مذهب » على ماهر فى فن الحكم « أن وكيل الوزارة هو الذى يتولى
العمل بأكمله ، أما الوزير ، فليس له الا التوجيه السياسى والنظر فى
الشكائى ، والرقابة اللازمة ، على الأعمال) فعمد العمل فى الوزارة هو
الوكيل وكان أمين باشا ، يعمل قليلا جدا فى وزارة المالية ، وكان عمله خارجا
عنها ، وكان لدى معلومات تدل على أن اللوسيهات متروكة بالثبات بدون نظريف
وبما أن الحالة الدولية كانت خطيرة ، وتقتضى أن يكون العمل دقيقا ، رأيت
« الأولى » أن يحال الى المعاش ، فاتصلت فوراً بمحافظ البنك الأملى ، وطلبت
إثبه - وكان عندهم كراسى قاضية فى مجلس الادارة - أن يعينه فى احداها ،
فقبل ذلك بسرور وأحيل الى المعاش وبعد احواله زارنى السفير وقال لى أتشم
أن تعتمد على أمين باشا فى المسائل الصغيرة ، التي ينقلها لى - أى السفير -
منك - أى من على ماهر - فقلت له - هكذا قال على ماهر باشا - أظن أن
هذه المنفعة لا يمكن الاستفادة بها لأنه أحيل الى المعاش ، ولم يكن السفير
يعرف أنه أحيل الى المعاش *

● وعن الواقف ، غير المشرفة ، التي وقفها أمين عثمان باشا فى
المفاوضات ١٩٣٦ قال على ماهر : كنت فى رئاسة الوزارة سنة ١٩٣٦ وكنت

وزيرا ، للداخلية والخارجية ، والقيت على مسئوليتي التمهيد للمفاوضات وإزالة كل العقبات في ذلك العهد ، لأنه كان هناك رغبة في أن تجري المفاوضات في دار السفارة وكانوا متمتعين عن أن يشترك فيها أي المرحوم أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا ، من أعضاء المفاوضات وقدموا ما يشبه الإنذار بأنه في حالة اخفاق المفاوضات يستردون كامل حقوقهم ، وطبعا توصلت الى أن تكون المفاوضات في الزعفران ، وأن يقبل أحمد ماهر باشا ، والنقراشي باشا أعضاء بدون اعتراض وبأن يسحب الإنذار ، وعرضت جميع الرسائل ، التي تبودلت في هذا الشأن ، على جميع رؤساء الأحزاب في مصر ، وبعد ذلك حصلت وفاة الملك فؤاد ، كنت متتبعا للمفاوضة وكانت الطلبات البريطانية ، كثير ، ومبالغا فيها فاستدعيت السفير ، وسألته اذا كان يريد حقيقة أن يصل الى حل للقضية أو يريد أن يفشل العمل فأجاب بالطبع انه يريد أن يصل الى نتيجة فبينت أن طلباتهم غير معقولة ، وفيها اضاعة للوقت وان هذا لا يحتمل ، فأجاب بأن الذنب ليس ذنبه لأن أمين باشا عثمان أفهمه - أي سير مايلز لامبسون - أن التحاسن باشا ، يساوم كثيرا ويريد دائما أن ينقص ٥٠٪ من الطلبات الانجليزية ، فنصحهم أمين عثمان أن يطلبوا ٢٠٠٪ علشان ينزلوا الى ١٠٠ ٪ وعملوا بهذه النصيحة وقدموا طلبات مبالغا فيها .

● وفي المحاكمة أيضا قال علي ماهر باشا ، ان بداية الأزمات بينه وبين السفير البريطاني كانت احالة أمين عثمان باشا ، الى المعاش ، وان الانجليز كانوا معترضين على اشتراك النقراشي ، وماهر في وفد المفاوضات لأنهما كانا متهمين في مقتل السير لي ستاك ، سردار الجيش المصري ، والحاكم العام للسودان ، وقد صحح علي ماهر ، المعلومات للسفير البريطاني ، قائلا ، ان النقراشي ، وماهر ، لم يتهما في قضية السردار وانما اتهما بعد ذلك في قضية المؤامرة وقال علي ماهر ، ان الانجليز كانوا متشددين أكثر بالنسبة لماهر ، والنقراشي وكان التشدد أكثر بالنسبة لأحمد ماهر باشا ويقول علي ماهر أيضا أن السفير البريطاني زاره ذات مرة ليقول له انهم في سراي المنتزه يعطون أنسوارا للطائرات الإيطالية لتساعدها على أداء مهامها وأن علي ماهر قال له : هذا غير حقيقي وأنه - أي لامبسون - يعرف ذلك ، ولم أمر هذا الموضوع أي اهتمام ، كما قال علي ماهر أيضا ، انه بعد أن قبلت استقالته - بعد أن ظلت معلقة أربعة أيام - تلقى رسالة من الجنرال ولسن يذكر فيها أنه أسف جدا لوقوع هذه الأزمة السياسية وان العسكريين ليس لهم دخل فيها وان تقدير المسألة في نظره انه حصل تعارض بين ولاءين وكل منا يقدم دولته على الأخرى وهذا طبيعي ، وأكد علي ماهر ، ان الجنرال ولسون - في خطابه - قد وجه الشكر الجنرال على المساعدة القيمة والسريعة التي كان تلقاها من الحكومة المصرية كما شكره أيضا على انه في كل مرة كان يطلب مقابلته ، كان علي ماهر ، يجيبه الى ذلك وتمنى الجنرال ولسون في خطابه لملي ماهر ، استمرار

العلاحة الطبية وتمنى أيضا أن يكون له الحق فى أن يطلب مقابلة على ماهر ،
ويكلمه فى المسائل العامة .

● ويقول حسين سرى باشا ، فى شهادته أيضا - أمام محكمة الجنايات ،
التي كانت تنظر قضية اغتيال أمين عثمان باشا - أنه أثناء المفاوضات الخاصة
بالتكثفات وكنت وقتئذ وزيرا للأشغال ، وقابلت مستر تشمبرلن رئيس
الحكومة البريطانية واتفقنا معه على أسس تعديل معاهدة ١٩٣٦ فيما يتعلق
بالتكثفات ، وأوكلنا الى عبد الحميد بدوى باشا رئيس أقالم القضايا - هكذا
قال سرى باشا - مهمة الاتفاق مع الرجال القضائيين بوزارة الخارجية
البريطانية على وضع نصوص هذا التعديل ، ويقول سرى باشا ، أن بدوى
باشا قال له : لقد وجئت أمين عثمان باشا فى وزارة الخارجية البريطانية ،
وبسأل سرى باشا ، محمد محمود باشا فى ذلك ، فقال محمد محمود باشا :
لأننى أعرف علاقاته (الطبية) برجال الخارجية البريطانية وأنه يمكنه المساعدة ،
لتسهيل مأمورية بدوى باشا اذا كان هناك خلاف فى النصوص وبعد ذلك
- سرى باشا يقول - كلمنى محمد محمود باشا أن أكون همزة وصل بين بدوى
باشا ، وبين الانجليز فكانت دهشتى ، عندما علمت أن أمين عثمان باشا هو
المدافع عن وجهة النظر البريطانية ، وكانت هذه أول علاقة ، بينى وبين أمين
عثمان باشا ولم أحضرها كمصرى .

وفى سنة ١٩٣٩ لما كلمنى على ماهر باشا بنولى وزارة المالية ، قال إن
وكيل المالية هو أمين باشا . ووجوده غير مستحب فقلت له - هذا الرجل
لم أعمل معه الا فى تعديل المعاهدة فى الصيف الماضى ولا أرى أى مانع من
إحالاته ، الى المعاش ، ويمضى حسين سرى باشا قائلا : بعد عشرين يوما من
تأليف الوزارة زارنى أمين باشا ، وقال أنه يرضع نفسه تحت تصرفى حتى
يكون همزة الوصل ، بينى وبين السفير البريطانى وقال أنه يمكن أن أعينه
مديرا لمكتبى فقلت له أشكرك وأنا غير محتاج الى معاونتك ويدعشتى ، كثيرا
أن تطلب منى هذا الطلب وأنا وقعت على مرسوم إحالتك ، الى المعاش ،
فقال : لا . أنا عارف أن الذى أحالنى هو على ماهر وليس أنت فقلت له :
أحب أن أصارحك ان ماهر باشا ، طلب هذا صحيح ، ولكنى لأننى أنا الوزير
المستول كان لابد من أن أوافق ، وقد وافقت ، وينفى حسين سرى ما نشر
فيما بعد من أنه طلب أن يكون أمين عثمان باشا وزيرا فى وزارته ويقول
إذا كنت قد رفضت أن يكون مديرا لمكتبى فكيف أقبل أن يكون وزيرا معى .

ويقول الأستاذ محمد التايى : فى ذكرياته عن الأيام التى سبقت طلب
إقالة على ماهر باشا ، ان على باشا كان فى البداية ، ومنذ أول سبتمبر ١٩٣٩
من أنصار دخول مصر الحرب ، وأنه قد قال لزملائه الوزراء بأنه دعاهم لاتفاق
على صيغة قرار اعلان الحرب على ألمانيا ، وإن الأستاذ عبد الرحمن عزام ، قد

ذكر له أن نصوص معاهدة ١٩٣٦ لا تلزم مصر ، يدخل الحرب ، وكان على ماهر يؤمن بأن نصوص المعاهدة تحتم على مصر دخول الحرب الى جانب بريطانيا حليفها وأن على ماهر طلب من عبد الرحمن عزام أن يسوى هذه المشكلة - مشكلة إعلان مصر الحرب على ألمانيا ، وعدم إعلانها - مع السفير البريطاني السير مايلز لامبسون . ويقول الأستاذ التابسي : كان على ماهر يعتقد في أول شهور الحرب أن النصر سيكون لبريطانيا وفرنسا ولذلك كان من رأيه أن تعلن مصر الحرب ضد ألمانيا ثم عدل على ماهر ، عن هذا الرأي مكتفياً بتقديم جميع المساعدات والتسهيلات الممكنة لبريطانيا حتى أنه تلقى خلال الأشهر العشرة التي تولى فيها الحكم ، ثلاثة وثلاثين خطاب شكر من الجنرال ويلسون القائد العام للقوات ، البريطانية في الشرق الأوسط ، وكانت خطابات الشكر تلك على الولاء الصادق ، والتعاون المخلص ، الذي يلقاه الجنرال ويلسون من رفعة على ماهر باشا ، ويقول الأستاذ التابسي : ان على ماهر ظل ، على ولائه ، وإخلاصه لبريطانيا وقضية بريطانيا من شهر سبتمبر ١٩٣٩ الى شهر يوليو ١٩٤٠ ، أما من شهر يونية والشهور التالية فإن رفعته نقل ولائه وإخلاصه ، من بريطانيا وحلفائها الى ألمانيا وحليفها إيطاليا ، كان على ماهر يعتقد في أول الحرب ان النصر لبريطانيا وفرنسا ولكن انتصارات المحور بدأت تتوالى وراحت دول أوروبا تسقط واحدة ، بعد واحدة ، تحت سنيابك جفافل هتلر : بولندا ، الدانمرك ، النرويج ، هولندا ، بلجيكا ، وظل على ماهر ، على ولائه ، وإخلاصه لأنه كان يملك الأمل على فرنسا ، وخط دفاعها ماجينو ولكن هتلر حطم خط ماجينو وانهارت فرنسا ، واستسلمت ولم يحل منتصف يونيو ١٩٤٠ حتى كان هتلر يدخل باريس ، والى جانبه جورنجر مارين من تحت قوس النصر في ميدان « لاتوال » وهنا تحول على ماهر بإخلاصه وولائه الى ألمانيا ولا أستطيع - هكذا يقول التابسي - ان الوم الرجل فلمعه كمصري مخلص كان يطلب الخير ، والأمان ، لبلاده ، ومن هنا حرص على أن يقف دائماً ، الى جانب الفريق الغالب المنتصر ، وعلى كل حال فإن على ماهر باشا ، لم يضيع وقتاً قبل أن يطلق لسانه بالسخرية ، والتشهير ببريطانيا ، وفرنسا وضعف جيوشهما ، وكان على ماهر باشا يقول ان بريطانيا سوف تستسلم بعد شهر واحد ، وكان اللواء صالح حرب يقول : بل بعد شهرين اثنين : ويتصل خبر تلك الأحاديث ، بالسلطات البريطانية في مصر .

وكان فاروق بدوره قد بدأ يسخر من بريطانيا وفرنسا وينكت عليهما في مجالسه ، كان الى جانبه بعض الأمراء الشبان المتحمسين للألمانيا النازية مثل عمر انفاروق وعباس حليم وكذلك كان خدمه الخصوصيون من الايطاليين ، بولكي ، وبيترو ، وقبل ان فاروق خرج للصيد ذات مرة ومعه بعض رجال السلك الدبلوماسي الاجنبي ، ومن بينهم لامبسون وأراد مايلز لامبسون اطراء

مهارة فاروق في اصابة الهدف ، فقال له عبارة اعجاب في هذا المعنى وعلى الفور قال فاروق : طبعا لأن بنديتي صناعة المانية ، وقهقهه فاروق ، ومن معه من الأمراء الشبان »

ورأت بريطانيا أن على ماهر ، الذى شكره الجنرال ويلسون من قبل فى ثلاث وتلاتين رسالة على صادق ولائه حسن تعاونه قد انقلب الى النقيض وأخذ يقيم العراقيين ، والعقبات أمام السلطات البريطانية العسكرية فى مصر ، وأخذ الملك ، يقتفى أثر رئيس وزرائه وأرسل وزير خارجية بريطانيا يومئذ اللورد هاليفاكس برقيته المشهورة : على ماهر ، يجب أن يذهب •

ويقول الأستاذ محمد النابعى ، ان الانذار الذى وجهه لاميسون ، الى الملك ، كان يحمل تيام وزارة وفديه ، او على الأقل وزارة ، يرضى عنها الوفد ، ويرسل فاروق ، عبد الوهاب طلعت باشا لمقابلة النحاس باشا ، وكان النحاس باشا قد نرك القاهرة خوفا من الغارات الجوية ، ولجأ الى ضيافة اصهار السيدة زوجته فى كفر عشنا وقابله عبد الوهاب طلعت وبلغه نص برقية لورد هاليفاكس ونصيحة سير مايلز لاميسون ثم قال ان الملك يستشير فيما يجب أن يفعله ، ولكن بينما كان مصطفى النحاس يتأهب للعودة الى القاهرة وجمع أعضاء الوفد وعرض الأمر عليهم تمهيدا لاستصدار قرار برأى الوفد ، اذ بالامر الملكى يصدر الى حسن صبرى باشا بتشكيل الوزارة ، وكانت مفاجأة للوفد ومفاجأة للسفير البريطانى ، مفاجأة أغضبت النحاس كما أغضبت سير مايلز لاميسون وأسرع أحمد حسنين باشا - فى رواية الأستاذ التابى - الى السفارة وقابل السفير ليسأله عن سبب غضبه ويقول السفير البريطانى لأحمد حسنين لقد كان كلامى واضحا وهو أن الحكومة البريطانية تنصح بإسناد الحكم الى وزارة وفديه ، أو على الأقل وزارة يؤيدها الوفد ، وقال حسنين باشا ، وهو يتظاهر بالدهشة : ولكن حسن صبرى صديقكم وقد اخترناه بالذات لهذا السبب ، وقال لاميسون : نعم حسن صبرى ، صديقى ولكن الصداقة شيء والسياسة شيء آخر : وزارة حسن صبرى لا هى وزارة وفديه ولا هى وزارة ، يؤيدها الوفد ، وأجاب حسنين ، وهو يعنى فى اظهار الدهشة • اذن فهذه غلطتى أنا وأنا المسئول عن هذا الخطأ ولكننى أقول انصافا لنفسى اننى حرصت عند اختيار أعضاء الوزارة على أن يكونوا جميعا من أصدقائكم حرصا ، على توافر التعاون الذى لا بد من وجوده فى الظروف الحاضرة بين السلطات البريطانية ، والمصرية ومن هنا اخترنا حسن صبرى ، ومحمد محمود فهى القيسى ليس صديقا لكم ؟ ، وراح حسنين باشا يذكر أسماء أعضاء الوزارة ، الجديدة ويشفع كل اسم فيها بنفس السؤال : البس صديقا لكم ثم أنهى حديثه ودقاه ، بأن الغلطة غلطته هو ، وأنه المسئول عن هذا الخطأ المؤسف ولكن يشفع له حسن نيته ورغى سير مايلز لاميسون ، أو تظاهر ، بالرضا ووقفت المسألة عند هذا الحد •

● ونظرة سريعة الى الصحف الصادرة وقت حدوث الأزمة السياسية ، التي أودت بوزارة علي ماهر 'بأنذار من بريطانيا ، العظمى ، رغم ارادة الملك ، والبرلمان ، وكثير من الأحزاب ، تقول - مثلا - صحيفة « المصري » ٢٤ يونية ١٩٤٠ أن الملك ، عنصبا التقى لأول مرة بالزعيم قال لهم بعد أن صافحهم وأذن لهم بالجلوس أن الحالة خطيرة وسوف يشرح لكم على ماهر باشا تفاصيل الأمور ، ويقدم لكم وزير الدفاع ما تحتاجون اليه من بيانات عن الشئون العسكرية وبعد ذلك تتناولون للوصول الى رأى فيها .. وبينما كان علي ماهر ، يعرض التفاصيل سأل النحاس باشا علي ماهر باشا هل طلبت الحكومة البريطانية كتابة أو شقويا ، اعلان الحرب ؟ وقال علي ماهر ان الحكومة البريطانية لم تطلب شيئا من هذا ، فقال النحاس : اذن لماذا لا يقضى على هذه الشائعات ، ويصارع الشعب بالحقائق وذكر علي ماهر ، باشا مقابلة السفير البريطاني للملك وما جرى فيها وكيف أن السفير بلغ الملك تعذر التعاون مع الوزارة القائمة ، وذكر علي ماهر ، المسعى الذي قام به حسن نشأت باشا سفير مصر في لندن لدى لورد هاليفاكس ولم يتل علي ماهر ، الرسالة التي أرسلتها له الحكومة المصرية في هذا الصدد ، وإنما تلا رد وزير الخارجية البريطانية وقد جاء فيه ان الوزارة المصرية قامت بجميع ما طلبته السلطات البريطانية منها ولبت جميع رغباتها ، ولكن ظهر منها ما لا يطمئن الى روحها ولهذا فانهم يطلبون تغييرها ، وكرر اللورد هاليفاكس في رده ما أعلنته الدوائر ، البريطانية في القاهرة ولندن من أن إنجلترا ، لا تريد ولا تنوى أن تطلب من مصر دخول الحرب .

وأشار ماهر باشا الى مقابلة نشأت باشا بعد ذلك ، الملك إنجلترا ، وذكر ، ان رد ملك إنجلترا ، بلغ الى ملك مصر ، وهنا طلب سعادة بهي الدين بركات باشا من ماهر باشا ، ان يطلعهم على الرد ، وكرر الطلب ثلاث مرات وتلا ماهر باشا الرد فاذا به علي نحو ما جاء في رد وزير الخارجية ولم يتل رفعتة الرسالة التي أرسلت الى نشأت باشا للتشرف بمقابلة الملك جورج السادس . وطرح علي ماهر علي الحاضرين أن يقرروا هل للحكومة البريطانية حق المطالبة بتغيير وزارة مصرية ؟ وهل يؤيدون وزارة علي ماهر باشا في سياستها ، الخارجية ، وعندما مثل النحاس باشا عن رأيه ، بعد أن تكلم الحاضرون طويلا في هذا الشأن ، قال انه دونه كتابة ووقعه ذاكرا أن رأيي ورأي اخواني أعضاء الوفد ، المصري توخينا فيه مصلحة البلاد وحدها دون النظر الى أي اعتبار آخر وكان رأي الوفد كما يلي : لا شك في انه ليس لمصلحة أجنبية أي حق في التدخل في تعيين وزارة في بلد مستقل كمصر وأن المعاهدة بين مصر ، وبريطانيا العظمى تقتضي من الطرفين أن ينفذاها بالروح التي وضعت بها ، وفيما يختص بالوزارة المصرية فان رغبة الشعب المصري متجهة الى تعيين وزارة جديدة محايدة يرضى عنها جميع الأحزاب ويؤيدونها وتجري انتخابات جديدة حرة في الوقت الذي تسمح به الظروف وهذا هو الحل الذي

يكتفل في رأيي ورأي أخواني أعضاء الوفد المصري تضافر الأمة المصرية لمصلحة البلاد ، في الظروف الخطيرة التي تجتازها وأراد بعض المجتمعين ، أن يجزئوا هذا البيان ويأخذوا الشطر الأول منه على أنه رد على السؤال المطروح عليهم فأبى النحاس باشا ذلك وقال ان التصريح ، كل لا يجزأ ، وخاطب النحاس باشا على ماهر في صراحة مذكرا إياه برأيه الذي أبداه له منذ البداية وكيف حمله مسئولية هذا النظام ، ومسئولية تصرفاته في السياسة الخارجية هذه التصرفات التي وصلت البلاد ، الى الأزمة الحالية مع أنها تتعلق بمسائل تافهة مثل اعتقال ايطاليين أو تفتيشهم ولا تتعلق بإدخال مصر الحرب كما أشيع .

وكان المجتمعون قد اتفقوا جميعا على أن استقالة الوزارة في محلها وبحوثا في أمر الوزارة ، التي تخلفها فتكلم عبد الفتاح يحيى طويلا في أمر الوزارة الائتلافية ورفض النحاس باشا فكرة الوزارة الائتلافية مؤكدا - من جديد - أن رغبة البلاد متجهة الى وزارة محايدة ليس لرئيسها ولا لأحد من أعضائها صيغة حزبية ولم يشترك واحد منهم في الانقلاب الدستوري الذي حل بالبلاد على أن تسير دفة الأمور بتعضيد الأحزاب وأن تمهد لانتخابات حرة لا ضغط فيها ولا إكراه في الوقت الذي تسمح به الظروف وعند هذه الوزارة تلتقي الغاية العليا ، من توحى خدمة البلاد ، والسير بها ، في هذه الأيام العصيبة . سيرا طبيعيا ، ويقول النحاس ردا على سؤال لملى ماهر ، ان مجلس النواب لابد وأن يحل ثم تستفتي الأمة متى استطاعت الوزارة التي هي موضع ثقة الجميع ، القيام بهذه المهمة فوق ، المهام الثقيلة التي ستلقى على عاتقها من جراء الظروف القاسية ، التي نحن بصدددها ، ويقول على ماهر أن نيته كانت متجهة فعلا ، الى أن تكون الثورة البرلمانية الحالية آخر دورات البرلمان ، الحاضر ، ولعله قبل الدورة القادمة ، وتؤلف هيئة من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء البرلمان ، السابقين وغيرهم لاستشارتها في المسائل ، الهامة ، قال على ماهر ، أن الوزارة الجديدة يمكن أن تعمل مثل ذلك فقال النحاس ان هذه مسائل تفصيلية يسهل الاتفاق عليها متى حسنت النيات وانتهى المجتمعون الى وضع الأمر بين يدي الملك لمعرفة كلمته وعاد الملك ، الى الاجتماع قلما سمع بالقرار شكرهم وانصرف .

وكان على ماهر قد ذهب قبل ظهر يوم ١٩٤٠/٦/٢٣ الى مكتبته في الرئاسة ، واستقبل الفريق عزيز المصري رئيس أركان حرب الجيش المصري والموجود الآن في أجازة مدتها ستة أشهر ومحمد شرارة باشا وكيل الخارجية ، وفي الساعة الثانية عشرة الا ربعا قابل الملك ورفع استقالته ثم عاد وبقي في دار الرئاسة وجمعه مصطفى الشوربجي بك وعبد الرحمن عزام بك ، وعبد الحميد بدوي باشا كبير المستشارين الملكيين . وفي الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين ذهب على ماهر ، الى عابدين ، لمقابلة الملك لمدة ربع ساعة ورافق الملك في زيارته لمسجد الرفاعي حيث زار فاروق ضريح والده . ثم قابل على ماهر ،

الملك للمرة الثالثة ولمدة عشرين دقيقة ثم عاد إلى ديوان الرئاسة حيث قابل محمد محمود بك رئيس مجلس الشيوخ وعبد الملك حمزة بك رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، بمجلس النواب .

وكان فاروق قد استقبل في نفس اليوم : السير مايلز لاميسون ، سفير بريطانيا ، العظمى في مصر وجناب سير أرشبالد ويفل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط وينفى أحمد ماهر ، ان على ماهر كان ينوى حل البرلمان ويقول ان على ماهر ، كان ينوى التوسع في وزارته بإيجاد هيئة استشارية تقوم بجانب الوزارة وتعمل معها أثناء عطلة البرلمان ويعد انعقاده لاستشارتها والاستماعة برأيها في كافة المسائل الهامة وفكرة حل البرلمان التي نسبت الى على ماهر باشا ، لم أسمع بها ولم اقرأ عنها الا ما جاء في جريدة المصري ، والذي نذكره لوزارة على ماهر ، انه كان رئيسا للوزارة ، وكانت الرقابة على الصحف قوية ، وشديدة وعنيفة ولكنه كان يسمح لجريدتي المصري ، والوفد المصري بمهاجمته ، دون ان تتدخل الرقابة لحذف هذا الهجوم ، الذي كانت الرقابة تستطيع - بما لها من سلطة - حذفه !

● والجدير بالذكر ، أن جريدة التيمس البريطانية قد رشحت الدكتور أحمد ماهر باشا ، ليتولى رئاسة الوزارة أثناء تلك الازمة ، وقد ذكر مراسل التيمس في القاهرة انه يكاد يكون من المحقق أن الدكتور أحمد ماهر هو الذي سيؤلف الوزارة الجديدة وينتظر أن يكون شكلها مائلا للوزارة السابقة . . ويلوح أن من المتفق عليه أن جميع زعماء الأحزاب موافقون على سياسة الدكتور أحمد ماهر الخارجية وهي أن تنفيذ المعاهدة - بولاء - نصا وروحا مع إبعاد مصر عن الحرب اذا أمكن ، ويقول مراسل التيمس انه في الامكان ضم وزيرين وفدئين الى وزارة أحمد ماهر ويقول مراسل التيمس في القاهرة : الدكتور أحمد ماهر هو خير زعيم يصلح لتولى الوزارة في الأحوال الحاضرة وهو ذو تاريخ حافل بالخدمات الصادقة ، لبلاده وهو رجل ذو خلق قوى مستقيم وليس من عادته التلاعب بالألفاظ أو التخلص من وضع القرارات !

● وعن الاجتماع الثاني للشخصيات البارزة في مصر ، الذي تم في قصر عابدين في منتصف الساعة الثانية عشرة ظهرا تقول الصحف أن الزعماء تشرفوا بمقابلة الملك في مكتبه ، وبعد أن صافحهم قال لهم : اننى متعب وقد دعوتكم لتناولوا في تكوين وزارة تمثل جميع الأحزاب ، بقدر الامكان ، ويؤيدها البرلمان ، واختيار من ترشحونه لرئاسة هذه الوزارة وأمل ان يكون في القرار الذى تصدرونه خلسة لبلادنا العزيزة في هذا الظرف العصيب ، وقد تولى عبد الوهاب طلست باشا ، تدوين الآراء والمناقشات ، وقد ذكر النحاس باشا في البداية ، انه ما زال عند رأييه من ان الوزارة المحايدة هي أسلم الحلول والقسم الأول من النطق الملكى يمكن تحقيقه في الوزارة المحايدة اذ ما دامت

ستؤلف باتفاق جميع الهيئات والأحزاب فإنها تعد بمثابة فيها ٠٠ ويقول مصطفى النحاس بعد حل مجلس النواب فور تأليف الوزارة الجديدة وإجراء انتخابات جديدة ليس من الضروري أن تتم في المواعيد المقررة في الدستور لأن ظروف الحرب لا تسمح للتفرغ للأعمال الانتخابية : صحيح أن الحرب غير قائمة في مصر الآن ولكن طبيعة الحال السائدة في مصر تمنع ذلك . الى أن يقول وهكذا تجرى الوزارة المحايدة الجديدة ، الانتخابات في الوقت المناسب طالما المدة أم قصرت وأن الحكومة التي تشكل بالكيفية السابق ذكرها تحكم البلاد بلا مجلس نواب ، الى أن يتم الانتخاب في الوقت المناسب مهما تطل المدة لأن الضرورات تبیح المحظورات ، ويعارض النحاس فكرة تأليف وزارة قومية وعارض أحمد ماهر فكرة حل مجلس النواب الحاضر ٠٠ وقال الشيخ مصطفى عبد الرازق أنه من الممكن التوفيق بين نظرية رفعة النحاس باشا في قيام وزارة محايدة ، وبقاء مجلس النواب الحاضر ، وقال حلمي عيسى باشا : إن الوزارة المحايدة لا تساعد على الاستقرار الداخلي ولا بد أن تؤلف وزارة من جميع الأحزاب ٠٠ وقال حافظ رمضان باشا : الأفضل أن تؤلف وزارة قومية برئاسة النحاس باشا ٠٠ وكان من رأى عبده الفتاح يحيى باشا تأليف وزارة قومية برئاسة رجل محايد .

وعاد النحاس باشا الى تأكيده وجهات نظر الوفد وكون الوفد لا يريد أحداث انقلاب وأن الظروف التي وجد فيها مجلس النواب الحالي ، لا يمكن في ، ولا للوفدين بحال أن يوافقوا على إبقائه سنينا ، لأية وزارة تعمل نحن الوفدين على التضافر معها ، والحل الدستوري ، حل البرلمان ، القائم وإجراء انتخابات جديدة في الوقت المناسب !!

ومرة ثانية لم يتفق الزعماء ، على رأى معين ، ورفع عبده الوهاب طلعت محضر الاجتماع ، الى الملك ، ثم عاد ، الى الزعماء يبلغهم ، أن الملك اطلع على ما حدث وسيستبع النظام الدستوري في قراره وسيستصل بالزعماء ، بحسب ما تقضى به إرادته « إرادة الملك » .

وللتاريخ ، نقول ان على ماهر ، باشا بعد أن رفع استقالته ، اتجه الى مجلس الشيوخ وألقى بيانا هاما وخطيرا جاء فيه :

قسمت بالأمس لجلالة مولانا الملك استقالة الوزارة فتنفصل جلالتهم بقبولها وقد منعتني اعتبارات كثيرة من أن أحيط مجلسكم الموقر علما بما جرى في حينه وتمنيتي الآن اعتبارات أخرى من شرح الحوادث والوقائع وقد كنت أريد الليلة أن أقصر على شكر حضراتكم فرادى وهيئة المجلس الموقر على المعاونة التي لقيتها الحكومة من هذا المجلس سواء أكانت في شكل تأييد أم انتقاد فقد كنا نستفيد من النقد الحر الذي يقصده به الخير العام كما كنا نستفيد من التشجيع الذي يقودنا الى خدمة البلاد والصبر على الصعاب .

كنت أود أن أقتصر على هذا الشكر الخالص لشيوخ الأمة وممثليها ولكنى وجدت واجبا على مجلسكم وللبلاد إلا أدع سبيلا لبعض الشائعات والأقاويل التى تسيء الى الحقيقة كل الاساءة •

لقد عرضت على حضراتكم سياسة الحكومة بالنسبة للحرب التى وقعت بين حليفتنا وإيطاليا وكانت هذه السياسة مستمدة من روح الشعب ورغباته فوافقت عليها بالإجماع وكان لا بد لى قبل اتخاذ أى قرار خطير أن ألجأ الى حكمة شيوخ الأمة كما كان لا بد لى وقد أراد منا حلفاؤنا الاشتراك فى الحرب أن أقدر المصلحة العليا للبلاد وأن أحترم دستورها وأتقدم اليكم بالرائى وخصوصا بعد أن أعلنت إيطاليا أنها لا تريد أن تجر مصر وغيرها من الدول التى ذكرتها الى الحرب فلو اننى وافقت ممثل الحليفة على طلبه اشتراك مصر فى الحرب من غير أن ارجع الى البرلمان لكنت معتديا على دستور البلاد ••

فضلا عن أن السياسة التى أوحتها التجارب والحوادث كانت تحتم على تجنب البلاد ويلات الحرب سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر فلما صدر قرار البرلمان بتأييد سياسة الحكومة قضى هذا القرار على طلب اشتراك مصر فى الحرب وأعقب ذلك ما قرأتموه فى الصحف من بعض البيانات التى تصرح بأن بريطانيا لا تريد من هذه الحكومة ولا من أية حكومة مصرية أخرى اعلان الحرب •

وقد وضعت الحكومة نصب عينها المصلحة العليا للبلاد متوخية اجابة طلبات الحليفة ما دامت هذه الطلبات لا تجر مصر الى حالة تخالف السياسة اننى أقررتوها ولكنها رأت فى بعض هذه الطلبات أنها تؤدى بذاتها أو بمجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها فنشأ الخلاف •

وفى الوثائق الرسمية المودعة فى محفوظات رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية الكثير من هذه المطالب ••

ويتلخص جوهر الخلاف الحالى فى التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا كان يعمل بما يحليه عليه الولاء والاخلاص لوطنه ••

الضباط الشبان الأحرار يفكرون في إعادة علي ماهر إلى الوزارة بالثوة

● لا يزال الحديث متصلا عن الأيام الأخيرة في حياة وزارة علي ماهر باشا والأزمات التي قامت بينه وبين الوفد المصري ، والانجليز ، من ناحية ، وبين الأحرار الدستوريين ، والسمعيين ، والمستقلين من ناحية أخرى ، والتي انتهت بأقالة علي ماهر باشا ، بتعليمات من الانجليز ، أو باستقالته إذا ما أردنا الالتزام بنصوص الوثائق الرسمية ، وقد سبق لنا في الحلقة السابقة أن اقتطفنا بعض فقرات من البيان الذي ألقاه علي ماهر باشا ، في مجلس الشيوخ لى ٢٤ يونية ١٩٤٠ وفيما يلي فقرات أخرى من ذلك البيان الهام ، والخطير :

يقول علي ماهر باشا :

● وأخيرا فوجئت البلاد بطلب تغيير الحكومة باعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب ولا عن شعور المصريين ولا تصدر عن مصلحة مصر ولا تعمل بروح المعاهدة وترتب على ذلك ان التجا ممثل الحليفة - مع شديده الأسف - إلى الوسائل المتبعة التي كانت تعرفها هذه البلاد قبل أمضاء المعاهدة .

جمع جلالة الملك رؤساء الوزارات السابقين ورئيسي الشيوخ والنواب الحاليين ورؤسائهما السابقين ورؤساء الأحزاب المصرية وأتيحت لى فرصة لعرض تفاصيل الحوادث التي وقعت فى الأسابيع الأخيرة فكان رأيهم أن عمل الحليفة تدخل فى شئون مصر يمس استقلالها وأروا لاعتبارات شتى أن تقبل استقالة الوزارة التي كانت من مبدأ الأمر تحت تصرف جلالة الملك فرجوت جلالته أن يقبلها وقد تفضل بقبولها .

وإذا كانت الحكومة البريلانية الحليفة قد عدلت عن المطالبة باشتراك مصر فى الحرب أو تعمل عما من شأنه أن يجعل هذه الحرب أمرا واقعا ، فإنها لا شك تيسر مهمة من يتولى الحكم بعدى وترضى الشعور العام المصرى .

ويقول على ماهر :

ليس تجنيب مصر ويلات الحرب ، أمرا قد أوحى به الخوف أو إملأه
الجزع أو الاطمئنان الى نوايا الدول الأخرى كلا ، بل الحقيقة الواضحة هي
أنه ليس على هذه البلاد المستقلة أى التزام لحليفها أكثر مما ورد فى
المعاهدة . .

فمصر وحدها - حكومة وبرلمان - هي التى تقدر مصلحتها وقد قالت
كلمتها فى هذا الشأن بمه ايمان وتفكير طويل .

فلا يظن أحد أن المصريين يرغبون عن التضحية والفداء دفاعا عن حريتهم
واستقلالهم فالتاريخ حافل باستبسالهم فى الدفاع عن وطنهم .

وينهى على ماهر بيانه بقوله :

لقد فتحت هذه الوزارة بتخليها عن الحكم الطريق الى مصريين آخرين
واننى لا أشك فى أن الوطنية الصادقة التى تنطوى عليها ضلوع السياسة
المصريين ستظهر جليلة فى هذه الساعه مهما تماقينا فى الحكم نستكون الغاية
مصر : كرامتها واستقلالها وسلامتها .

ان واجب الوفاء يقضى بأن نؤدى لحليفتنا المعونة التى التزمنا بها بارتياح
واخلاص . ومصلحة مصر هي فى أن يسود الهدوء البلاد وإن نعتصم بالسكينة
وأن نثق بمستقبلها فإن هذه البلاد من فجر نهضتها وهي تسير فى طريقها
مجتازة كل عقبة فى سبيلها مطمئنة مؤمنة بمصيرها .

● وقد عقبته صحيفة « المصرى » على بيان على ماهر باشا وتحت عنوان
« بين بيانين » عقبته قائلة : نشرنا أمس ما اتصل بنا من بعض المصادر ،
التي يوثق بها عما حدث فى ذلك الاجتماع ، الذى عقد فى سراى عابدين
السامرة وإذا كان قد وقع خطأ فإن ذلك ، لا يرجع الا الى التكم الذى أحيط
به الاجتماع وإلى تلمذ الحصول ، على بياناته واقية ممن اشتركوا فيه فإن
رئيس الوفد المصرى ، غادر القاهرة ، على أثر الاجتماع وأبى بعض من اتصلنا
بهم الاقضاء بشئ مطلقا .

واننا نضرب صفحا ، عن بعض الكلمات النابية التى وردت فى بعض
الصحف ، التى تعبر عادة عن آراء رفعة على ماهر باشا لأننا لا يضيف صدرنا
عادة من الجدل والنقاش بل يتسع صدرنا الى ايراد تصريحات رفعتيه ،
وتصريحات سعادة شقيقه الدكتور أحمد ماهر باشا ، لبعض الصحفيين أمس .

وقد نشرنا فى مكان آخر من الجريدة البيان الذى تلاه رفعتيه فى مجلس
الشيوخ أمس وفيه قال كما قال فى تصريحاته للصحفيين : ان ممثل الحليفة

طلب اليه اشتراك مصر في الحرب ، وقد كنا نود كثيرا لو أن رفعته أكد هذا التأكيد منذ صدر البيان البريطانى فى القاهرة ولندن ، ذلك البيان الذى لم يكتف بنفى تلك الشائعات بل رضى مروجيها بسوء النية وقال ان السلطات البريطانية لم تطلب ولن تطلب من أية حكومة مصرية الاشتراك فى الحرب ٠٠

لقد نشر هذا البيان فى جميع الصحف بلغة صريحة جلية ، ورغما عن ذلك لم نسمع كلمة واحدة تنفيه من رفعة رئيس الوزارة السابقة حتى اذا قامت هذه الأزمة - أزمة الوزارة - وعدم التعاون معها ، واستقالت الوزارة ، وقبلت الاستقالة ، خرج رفعتة من ذلك - الصمت الطويل ، يؤكد أن ممثل الحكومة البريطانية ملتب اليه اشتراك مصر فى الحرب فأبى ، فتقدم بطلبات تؤدى الى حالة الحرب ، المقرر تفاديها فنشأ الخلاف : هذا ما قاله على ماهر باشا أمس ، أما الدوائر البريطانية فقد قالت منذ أيام ، ان كل ما نطلبه السلطات البريطانية هو أن تنفذ المعاهدة باخلاص ، بحروفها وروحها ، وأنها لا تشجع أى عمل يحتمل أن يكون من شأنه عرقلة الأعمال العسكرية البريطانية .

● وتقول جريدة « المصرى » أيضا : قد كنا نود ، وقد تخطى رفعتة ، التقاليد والاعتبارات ان يضمن بيانه لمجلس الشيوخ ، تلك المطالب التى يرى انها تؤدى الى حالة الحرب وترى الدوائر البريطانية أن رفضها يتنافى مع حروف المعاهدة ، وروحها .

وقد تضمن البيان البريطانى إشارة عظيمة الخطر وهي الا تشجع الحكومة المصرية أى عمل يحتمل أن يكون ، من شأنه ، عرقلة الأعمال العسكرية ، البريطانية ، وقد كنا نود ، أن نسمع من رفعة على ماهر باشا منذ ظهر ذلك البيان ، ما ينفى ان هناك أى عمل يخشى منه على تلك الأعمال ، ولكن رفعتة لزم الصمت أياما عدة ، ثم جاء بعد قيام الأزمة وتسويتها بقبول استقالته يؤكد أن ممثل الخليفة طلب منه اشتراك مصر فى الحرب : على أننا لا نريد أن نلقى ظلا من الشك على تصريحات رفعتة اذ ان الأمر بينه وبين الدوائر البريطانية التى أصدرت ذلك البيان ، بالشكوى من طريقة تنفيذ المعاهدة وبين ممثل الخليفة الذى قال رفعتة انه طلب اشتراك مصر فى الحرب ، حتى اذا لم يجبه الى غاية عمدا الى مطالب تؤدى الى حالة الحرب ان الأقاويل كثيرة فى هذه المسائل كلها وتتردد فى بعض الدوائر المطلعة روايات تمسك القلم عنها !

وقد كنا نود حقيقة الا يظهر الخلاف بين الزعماء والقادة حول موضوع التدخل البريطانى فى شئون مصر مهما كانت أوجه ومظاهر الخلاف بين الزعماء والقادة أنفسهم ، فعندما يكون هناك خلاف ، أو اختلاف بين الحاكم المصرى وبين أمة قوية أجنبية ينبغي ان تختفى الاختلافات والاختلافات بين القادة والسياسيين والأحزاب والهيئات المصرية ، حتى لا يضعف مركز الحاكم المصرى

وحتى يواجه المصريون القوى الأجنبية ، بإرادة واحدة وكلمة واحدة ٠٠
دروح واحدة ١٩

● ولم يكتف الوفد المصرى ، وصحفه بالتنديد بموقف على ماهر باشا من الدولة الحليفة ، بل راح يهاجم أولئك الذين أعلنوا تأييدهم لعل ماهر ووزرائه وكان على ماهر قد حظى بتأييد شمعى جارف ، لموقفه من بريطانيا وكونه أول رئيس وزارة مصرية يعلن - وبصراحة - الأسباب الحقيقية لاستقالته ، وكان كثير من المستشارين يحاكم الاستئناف بمصر وأسيوط قد قدموا الى على ماهر باشا خطابات بتأييد سياسة وزارته فى الموقف الحاضر ، وقد حاولت صحيفة الوفد المصرى التقليل من شأن تأييد القضاة ، لعل ماهر باشا فقالت : الذى حدث ، أن بعض حضرات المستشارين وفى مقدمتهم ، أحمد صفوت بك ، والأستاذ سليمان حافظ وأحمد على علوبة بك دعوا زلاءهم للفرض المشار اليه - وهو تأييد وزارة على ماهر باشا - فذهب منهم عدد قليل ولما خطب الآخرون فى الأمر لم يوافقوا عليه وانتهى الأمر بالخطاب الذى أشارت اليه الصحف موقعا عليه من ١٣ مستشارا من ٤٥ مستشارا فى محكمة الاستئناف أما عريضة محكمة النقض ، فقد امتنع عن توقيعها لمثل هذه الأسباب أعضاء آخرون فى مقدمتهم حضرة صاحب العزة محمد فهمى حسين بك : وتمضى جريدة الوفد المصرى قائلة : هذا مثل واحد مما يذاع ويسجل تسجيليا يخالف مآدعنا وما ينبغي أن يدعى اليه كل عاقل ، مخلص لقضية بلاده فى هذه الظروف من وجوب التبديق وبعد النظر » .

● والجدير بالذكر أن وزارة على ماهر باشا ، رغم تقديم استقالتها ، لم تتوان عن العمل الدائب لحماية مصر من الغارات الجوية التى كانت تستهدف بالدرجة الأولى العاصمة الثانية الاسكندرية ، كما تستهدف فى نفس الوقت العاصمة الأولى القاهرة وكثيرا من المدن الكبيرة والصغيرة ، بل ان صفارات الانذار ، لم تكن تنقطع فى كثير من أنحاء البلاد ، مثل بورسعيد والزقازيق وطنطا ، بل وأشمون ، وكفر الزيات و . . وكان من بين ما اتخذته وزارة على ماهر باشا من اجراءات فى الاسكندرية مثلا . نقل محفوظات جيمارك الاسكندرية كالوثائق والمعاهدات البحرية والتجارية وكذلك اخلاء ملجأ الجزيرة فى الاسكندرية التابع لوزارة الأوقاف وكان عدد نزلاء هذا الملجأ ٩٤ كهلا نقلتهم الوزارة الى مزارعها فى بلدة السنطة بمدينة الغربية ، كما اتخذت الوزارة اجراءات لحماية ١٣ مليون كيلو جرام من الدخان ، كانت موجودة فى جيمارك الاسكندرية ، وكان استهلاك مصر من الدخان - وقتئذ - ٦ ملايين كيلو جرام بخلاف ماتستهلكه الجيوش الأجنبية المسكرة فى مصر ، وكان بعض الأهلين فى الاسكندرية قد تعودوا أن يسكنوا بين أكياس الرمل الموضوعة أمام المنشآت الحكومية ، مما أدى الى تمزيق تلك الأكياس وقد أدى

ذلك الى اصدار بيان من محافظة الاسكندرية يدعو هؤلاء المواطنين الى عدم السكنى وسط اكياس الرمل !

● وقد سافر فى يوم ١٣ يونيو ١٩٤٠ - وحده - ٢٣٢ إيطاليا بينهم ١١١ من رجال السلكتين السياسى ، والقنصلى الإيطالى فى مصر والباقيون من افراد الجالية الإيطالية وقد ودعهم الأستاذ محمد ياسين مدير مكتب وزير الخارجية الى حيفا باسم الحكومة المصرية كما قام بتسليمهم جوازات الأمان المصرى كما كان فى توديعهم فى محطة القاهرة مسيو برونو القائم بأعمال المفوضية السويسرية فى القاهرة وقد اتصل مسيو برونو بسعادة محمد شرارة باشا وكيل وزارة الخارجية وشكره على وسائل الراحة والطبائنة التى أعدت فى القطار الخاص الذى قام بنقل الإيطاليين من مصر وقد اعتذر عن السفر أحد الإيطاليين واسمه الستيور دى فارو وكان يحمل مقاولا فى القاهرة ، وقد عاد الإيطاليون الى بلادهم بطريق سورية وتركيا ، ورومانيا ويوغسلافيا وكان قد سافر فى نفس اليوم الذى غادر فيه الإيطاليون ، القاهرة ، المصريون المقيمون فى روما الى الأراضى الإيطالية كما غادر فى نفس اليوم المصريون المقيمون فى بنغازى - وكانت ليبيا وقتئذ منكوبة بالاحتلال الإيطالى - وكذلك المصريون المقيمون فى الحبشة ، الأراضى الليبية ، والأراضى الحبشية فى طريقهم ، الى بلادهم ، وذلك بقتضى اتفاق خاص بين الحكومتين المصرية ، والإيطالية ، عبر السفارة السويسرية فى القاهرة المشرفة على المصالح الإيطالية فى مصر ، وكان مكتب الحاكم العسكرى الكائن فى ١٢ شارع شامبليون بالقاهرة يعلن للإيطاليين المقيمين بمصر ان يوجهوا اليه فى الصباح وفى المساء ، لتسهيل مهمة ترحيلهم الى بلادهم ، وكان مدير هذا المكتب ، قد أعطى لكل إيطالى يقيم فى مصر رقما بحيث يتم تسفير كل دفعة ينراوح عددها بين ٢٠٠ إيطالى ، و ١٠٠٠ إيطالى ، عندما تتوافر وسائل نقلهم من مصر ، الى إيطاليا .

● وتقول الصحف ، الصادرة فى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ ، ان مفاجأة جديدة قد حدثت أمس ٢٧ - ٦ - ١٩٤٠ فى الأزمة الوزارية إذ كان الرأى متجها الى تأليف وزارة محايدة برئيسها وأعضائها ، لكن هذا الاتجاه تحول مرة أخرى فقد عرف منذ الساعة الثانية بعد الظهر أن « جلالة الملك » سيقضل بالعودة الى القاهرة بعد تغيب ثلاثة أيام ويعهد الى حضرة صاحب السعادة حسن صبرى باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة ، وتقول الصحف ، ان وكيل الديوان الملكى عبد الوهاب طلعت باشا ، قد عاد الى القاهرة بعد ان كان قد قابل امس الملك فى قصر المنتزة ورفع اليه نتيجة المشاورات فى شأن تأليف الوزارة وعلى أثر وصول عبد الوهاب طلعت باشا الى مكتبه فى عابدين وافاه محمد محمود خليل

بك رئيس مجلس الشيوخ والدكتور أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب وعبد الحميد بدوى ، باشا كبير المستشارين الملكيين وقد عقدوا جميعا اجتماعا دام نحو ساعتين أثناء انعقاد هذا الاجتماع كان رفعة على ماهر باشا موجودا بمكتبه فى وزارة الخارجية حيث قابل كثيرين فى مقدمتهم محمد على علوبه باشا وحسين سرى باشا وكانت سائحة قد انطلقت تقول ان على ماهر سيسافر الى عزبته بالقصر الأخضر ولكن رفعته كذب تلك السائحة ، مؤكدا أنه باق فى القاهرة ليكون على مقربة من تطورات عاجلة فى الموقف الوزارى قد بدأ فى المساء ، وفى الساعة الأولى بعد ظهر يوم ٢٧ - ٦ - ١٩٤٠ توجه رسول من قصر عابدين الى دار سعادة حسن صبرى باشا بشارع الجبلية ، بالجزيرة ، يحمل رسالة ملكية وفى الساعة الخامسة مساء ، قابل حسن صبرى باشا ، الملك فى قصر عابدين ولدى خروج حسن صبرى باشا من مقابلة الملك صرح بأن الملك يكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة ثم توجه حسن صبرى باشا الى مجلس النواب حيث التقى بالدكتور أحمد ماهر باشا ، ومن مكتب رئيس مجلس النواب ، اتصل حسن صبرى باشا بعلى ماهر باشا فى القناطر الخيرية و . و . وفى الوقت الذى أعلن فيه رئيس الهيئة السعدية ، استعداد حزبه للتعاون مع حسن صبرى باشا اتصل الدكتور ماهر باشا بالدكتور هبكل باشا ليعرض عليه اشتراك الأحرار الدستوريين فى الوزارة الجديدة فاستقبله د . هبكل حتى يتصل بمحمد محمود باشا ، اما الوفد المصرى ، فقد أعلن انه لا يؤيد الوزارة الحاضرة لا فى رياستها ولا فى طريقة تكوينها مؤكدا على لسان رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، انه لا يؤيد الا وزارة يكون رئيسها ، وأعضاؤها من المحايدين وكان أحمد محمد حسين قد ذهب فى يوم ٢٧ يونيو ١٩٤٠ الى دار السفارة البريطانية ولم يعلن شيئا عن سبب تلك الزيارة ولا أسماء الذين التقى بهم حسين باشا فى دار السفارة البريطانية .

والطريف انه فى وقت تلك الأزمة العنيفة اذاعت وزارة الاوقاف على مأمورياتها ، وأقسامها للختلفة منشورا يتضمن تكليف خطباء المساجد أن تكون موضوعات خطباء المساجد الحث على نظافة الجسم والملبس والمآكل ، والمشراب وتصر الصحف الوفدية الصادرة فى يوم ٢٦ - ٦ - ١٩٤٠ على حدوث انقسام فى صفوف الأحرار الدستوريين حول موضوع الاشتراك فى الوزارة الجديدة وتنقل تلك الصحف على لسان حنفى محمود بك أنه استقال من حزب الأحرار الدستوريين وأنه قدم استقالته الى أحمد خشبة باشا ، والشيخ مصطفى عبد الرازق ، وكبلى حزب الأحرار الدستوريين وإن كانت بقية الصحف الأخرى قد أشارت الى تأليف الوزارة الجديدة برئاسة حسن صبرى باشا ، واشترك السعديين والدستوريين فيها وإن الوزارة الجديدة قد قابلت الملك وإن الملك قال للوزراء ، الجدد بعد أن أدوا اليمين القانونية : ليس عندى ما أقوله لكم فاتهم

تعرفون كل شيء ، ، ونصيحتي إليكم أن تكونوا مصريين ومصريين قبل كل شيء ، فالظروف دقيقة وإني أعود فأقول لكم ، كونوا مصريين ، ومصريين قبل كل شيء ، وعقب خروج الوزراء من مقابلة الملك ، يرفض رئيس الوزراء الجديد التصريح بشيء عن برنامج الوزارة الجديدة لأنه متعصب ، ويريد أن يستريح ، وإن كان رئيس الوزراء ، المتعصب ، والذي يريد أن يستريح قد انتقل عقب انصراف الوزراء من قصر عابدين إلى دار السفارة البريطانية حيث قابل السفير البريطاني ومكث معه مدة طويلة !! وكان أحمد حسنين باشا ، الأمين الأول للملك ، قد قابل السفير البريطاني قبل أن يؤدي الوزراء ، الجدد اليمين القانونية يساعتين !! وكان حسن صبرى باشا ، قبل أن يؤدي اليمين القانونية قد طلب من حافظ رمضان ، باشا ، أن يتصل بمكرم عبيد باشا ، ليعرض عليه اشتراك الوفد في الوزارة الجديدة ، ولم يشأ مكرم باشا ، أن يوافق ، أو يعارض إلا بعد الاتصال بالنحاس باشا ، وفور اتصاله بالنحاس باشا يبلغ مكرم عبيد باشا حافظ رمضان باشا برفض الوفد الاشتراك في الوزارة الجديدة وبأنه - أي الوفد - لا يؤيد الوزارة الجديدة وكان النحاس باشا وقتئذ قد غادر كفر عشنا إلى الشهداء لتأدية فريضة الجمعة في مسجد سيدى محمد شبيل وعاد النحاس باشا من الشهداء بعد أن زار أحمد أبو الفتح في داره .

ومما نشرته الصحف المصرية ، عن الأزمة المصرية ، البريطانية الخاصة بضرورة ذهاب وزارة على ماهر باشا يتضح - ومن مراجعة الوثائق ، المتبادلة بين مصر ، وبريطانيا - أن على ماهر باشا شخصيا ، كان هو سر الأزمة لا وزارته وإنهاء اشتداد الأزمة ، الوزارية ، اجتمعت اللجنة الادارية ، للحزب الوطنى واستمعت إلى شرح دقيق قام به رئيس الحزب حافظ رمضان باشا وكان قرار اللجنة الادارية : عدم اشتراك الحزب في الوزارة الجديدة ، إذا ما طلب اشتراكه .

ومما نشرته الصحف المصرية أيضا يتضح ، أن كلا من حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين كان يعمل ، على أن يرأس الوزارة الجديدة أحد قادة هذين الحزبين ، اللذين يؤلفان الكتلة فى مجلس النواب .

أما عن أثر سياسة تجنيد مصر ويلات الحرب التى اتخذتها وزارة على ماهر باشا شعاعا لها ، والتزمت به إلى أبعد حدود الالتزام وعن أثر اجبار على ماهر باشا على الاستقالة فى نفوس الضباط الشبان ، فيقول الرئيس محمد أنور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » : كانت نيران الحرب قد اقتربت كثيرا من أرضنا العزيزة ، فقد بدأت جيوش إيطاليا تغزو منطقة مرسى مطروح ، وكان الدفاع

عن هذه المنطقة منقسما ، بين ثلاثة قطاعات قطاعين يريين يحتلها الجيش المصري وقطاع بحري يدافع عنه الانجليز ، كنا نحارب رغم أن مصر لم تكن قد أعلنت الحرب ، وكانت سيطر العذاب التي تلغتنا نحن الجنود والضباط تتلاحق علينا مع الليل والنهار ، ومع الأحداث المتعاقبة التي تمر بها البلاد .. كان موقف مصر من هذه الحرب موقفا مائتا ، ولم يكن من السهل تحديده في صورة مفهومة واضحة وكان من المؤكد أن هذا الموقف ، أن تجد فلن تكون مصر هي التي تحدده على التأكيد : كانت سياسة مصر التي أعلنها رئيس حكومتها ، عند إعلان الحرب هي سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، ولم تكن مصر تستطيع أن ترسم لنفسها سياسة أوضح من هذه ، وأكثر حسما ، وتحديدًا فقد كانت هناك المعاهدة ، وكان جنود الاحتلال يملأون بلادنا ، وطائراتهم تجثم على صدور مطاراتنا وتنطلق منها إلى الميادين الغربية الحافلة بالموت ودباباتهم تختال في شوارعنا ومن فوقها جنود حمر الوجوه ، ومخازن ذخيرتهم ترصع أرجاء الوادي بالبارود والقنابل وأسلحة الدمار وكانت أرضنا فوق ذلك حقلًا كبيرًا يشرب حبات العرق من جباه آبائنا وإخواننا ليخرجها قمحا للغاصبين .

وكان موقفنا نحن ضباط الجيش وجنوده هو الموقف الضئيل فسياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، لم يكن معناها أننا لن نحارب فعلا ، وكان الذي يشقينا هو أن نسأل أنفسنا : نحارب من أجل من ؟ فهل كانت سياسة تجنب مصر ويلات الحرب تحمل هذا المعنى واضحا وترسم خطة كاملة إلى نهايتها : لقد كانت تشير إلى شيء ، وترنو إلى أمل ، وهذا الشيء ، وهذا الأمل ، هو الذي فهمته مصر منها وفهمه الانجليز أيضا : فهمته مصر ، فحاولت أن تستبشر به وفهمه الانجليز فأبرق رئيس وزرائهم تشمبرلين إلى سفير إنجلترا ، كيلرن برقية قصيرة حاسمة : يجب ، أن تستقيل حكومة على ماهر ، وكانت هذه البرقية كأنها القضاء الذي لا يرد ، فاستقالت فعلا حكومة على ماهر ، لأنها أشارت بسياستها إلى شيء ورنرت إلى أمل وفهم الانجليز الشيء والأمل ، لم يكن أمر مصر إذن في يدها ، بل كان في أيدي الانكليز ، وكنا ننظر إلى المستقبل على هذا الوجه فلا يلبث أن يرتد إلى الماضي ، إلى الحرب العالمية الأولى التي سبقت فيها مواكب آبائنا مسخرين إلى ميادين القتال يحفرون الخنادق ليوموتوا في أحشائها ، ويحملون الروث ليدفنوا تحت آكوامه ويلعبون العرق ليوفروا كثوس الشراب للانجليز ويحلب الماضي صور بعضه بعضا فلا يشير إلى بارقة أمل في مستقبل البلاد تحت تلك الأوضاع تجلب صورة الثورة المجيدة التي أشعلها الشعب عام ١٩٠٩ فاطفأها زعماءه يوم وصلوا إلى الحكم وأصبحو أحرابا مطايا للانجليز ، ويحلب صورة الثورة المجيدة التي أشعلها الشباب عام ١٩٣٥ لتجتمع الأحزاب في حزب واحد لمصر فاجتمعت الأحزاب في حزب واحد لتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع الانجليز وتجلب صور شقاء كثير ، فقر ،

وغرى وانقسامات ، وتضحيات ودماء ، يتحالف فوق انقاضها الزعماء والانجليز وما تغير الزعماء ولا خرج الانجليز ولكن قامت الحرب وبدأت بوادر شقاء جديد ماض كله حشرات ومستقبل كله مخاوف وحرب قائمة لا بد أن نصلها حتى نرى ظل سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب » ويقول الرئيس السادات أن أوامر صدرت للجيش المصرى بأن تنسحب الفرقتان المصريتان اللتان تقومان بالدفاع فى القطاعين البريين لتحتلها قوات بريطانية ، حتى تنفرد بريطانيا بالدفاع عن المنطقة كلها ، وان تترك القوات المصرية أسلحتها ، وتسلمها للقوات البريطانية التى ستحتل القطاعين وهاج الضباط وماجوا وتخرج الأمر جدا وصمما على ألا نترك سلاحنا ولو اقتضى ذلك أن نموت عن آخرنا .

الفصل الثالث

لأن حافظ رمضان باشا قبل الوزارة الحزب الوطني ينشق على نفسه

عبر الضباط أنور السادات عن عدم رضا زملائه الضباط في تدخل الانجليز في اقالة وزارة على ماهر فقال :

« كنت أجد في هذه الأجواء فرصة مناسبة لنجعل من فكرة الحياة حقيقة مبنية يشارك في حمل أعبائها الجيش كله والشعب كله أيضا ، وكنت أعتقد أن أي احتكاك منا بالانجليز سيقفز بفكرة الحياة مائة عام الى الأمام ، وبدأنا نضع خطة كان من زملائنا فيها « البكباشي » أحمد حسن وجميع الضباط الصغار حتى رتبة يوزباشي بلا استثناء : كانت قوتنا هناك قوة مختلطة تسمى القوة الحقيقية وكانت تتكون من خلاصة الجيش المصري تضم زهرة سلاح المدفعية وبقية الأسلحة الأخرى فوضعنا خطتنا على أساس أن تعود هذه القوات فتحمل وهي في طريقها الى القاهرة كل المرافق العامة ، ثم تفرض حكومة على ماهر مرة أخرى بعد استقالته المعروفة المدوية : كنا إذ ذاك في شهر سبتمبر وكان على ماهر قد استقال في شهر يونيو وكان الشهور القومي ضد الانجليز قد بلغ أقصى مداه في البلاد ، وصدرت الأوامر لنا فعلا بالانسحاب وترك أسلحتنا فرفضنا ترك السلاح وتقدمنا الى القاهرة ولاكثر من سبب تبين لنا أن تنفيذ هذه الخطة سيكون وبالا علينا فقد أدركنا على أساس تقدير الموقف اننا لن نستطيع أن ننجح فيها الى نهايتها فاكتفينا بالعودة بأسلحتنا كاملة ، واعتبرنا هذا نصرا كافيا لنا في مرحلة جهادنا الأولى وعلى الرغم من كل هذه الأحاديث التي دارت بشأن هذه الخطة والتمهيدات التي كنا قد بدأنا نقوم فعلا بها ، فإن الانجليز لم يكتشفوا منها أي شيء ولكنهم في الوقت نفسه أدركوا سيطرة روح العداء لهم على ضباط الجيش الصغار وأيقنوا أن هذه الروح قد تلعب دورا خطيرا أخطر من ذلك الدور في يوم قريب وبدأنا نحن نكون هدفا لعيون الانجليز حينما كنا في القاهرة أو غي أي سلاح من أسلحة الجيش تنتقل اليه ، والكسب الأكبر

الذى كسبناه من هذه الحادثة هو عودتنا الى القاهرة فقد جمعنى القاهرة فوراً بجميع أصدقاء متقباد ماعدا جمال الذى كان لا يزال فى السودان . وفى القاهرة بدأت اجتماعاتنا تتوالى وتتركز وأخذنا نفكر فى شئ نقوم به على أساس من الدراسة الكاملة وبحيث يكون توقيتته الكامل فى أيدينا نحن لا فى أيدي الظروف وحدها وكان فى خيالنا رجلان نريد أن نتصل بهما وأن نشركما معنا فى علنا الكبير على ماهر وعزيز المصرى رئيس هيئة أركان حرب الجيش وهو الرجل الذى وقع اختيارنا عليه ، عندئذ لكى يقود ثورتنا وحاولنا أن نتصل بعلى ماهر ، فلم نستطع وحاولنا أن نتصل فى طريقنا اليه بالاخوان المسلمين أيضا .

والاستقالة المدوية التى أشعار اليها أنور السادات فيما كتبه عن أثر سياسة تجنيد مصر ويلات الحرب فى نفوس المصريين عامة والاضباط الشباب بصفة خاصة كانت أخطر الاستقالات فى تاريخ مصر الحديث ذلك لانها وضعت النقط على الحروف ، لأول مرة وأفصحنا عن الأسباب الرئيسية التى أدت الى الاستقالة أو الإقالة ولان استقالة على ماهر باشا وثيقة تاريخية هامة فاننا قد حرصنا على نشرها بنصها فيما يلى :

مولى ٠٠ يمر العالم بفترة من أحرج فترات التاريخ البشرى وبلادنا العزيزة القديمة ، التى عاصرت أقدم المهنيات وشهدت أعظم الحوادث ، تمر اليوم بامتحان عديم النظير ومما يقوى إيماننا فيما نطمح اليه وجود ملك طموح على رأس نهضتها يخفق قلبه بآمالها وقد استمدت الوزارة سياستها فى الأيام العصبية التى مرت بها منذ قيام الحرب من روح الشعب ورغباته فأيدها البرلمان ، وإطمأنت اليها الأمة وكان من أقصى أمانينا أن نمضى فى هذه السياسة حتى نؤدى واجب الوطن وتجتاز البلاد هذه الأيام فى أمن وسلام ، ولكن أصبح الاستمرار فى الحكم متضررا لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا ، وإرادة الشعب لهذا أراني مضطرا الى رفع استقالتي الى مقامكم السامى ، وأنا قوى الأمل فى أن البلاد فى ظلال رعايتكم ستخرج من هذه المحنة مرفوعة الرأس عزيزة الجانب ٠٠ الف ، الخ ،

« ٢٢ يوليو ١٩٤٠ »

على ماهر

كان خطاب استقالة وزارة على ماهر باشا ، فريدا فى بابه ، لانه - ولأول مرة - كشف عن الأسباب التى أدت الى الاستقالة ولم يتسدرع بالمرض ، أو بالظروف الخاصة ، كما جرت العادة عندنا فى مثل تلك الحالات وكذلك ، كان خطاب قبول الاستقالة الذى بعث به الملك فاروق الى رئيس وزرائه على ماهر باشا فريدا فى بابه أيضا ، فلم يعرف التاريخ خطاب قبول استقالة قد احتوى على مثل تلك الكلمات الرقيقة التى جاءت فى رسالة فاروق ، الى على ماهر والتى بدأت بكلمة عزيزى على ماهر . وقد جاء فى تلك الرسالة قول فاروق ، يخاطب على ماهر : لقد كان من أشد بواعث الأسف لدينا ما حدثا بكم الى رفع استقالتكم

الينا ولا شك ان البلاد ستحفظ لكم بالذكر الحميد على مر الزمان تلك الهمم العالية ، والوطنية الصادقة التي سستم بها أمورنا في حرص على طمأننتها وسلامتها ، واستقلالها فلکم منا خير الثناء وجميل التقدير .

فساروق

٢٢ يونيو ١٩٤٠

وقد كان شباب قد حفظ - عن ظهر قلب - خطاب استقالة على ماهر باشا ، وخطاب قبول تلك الاستقالة وكان شعب مصر كما سبق أن ذكرت قد اعتبر على ماهر باشا بسبب موقفه من بريطانيا ، وبسبب سعيه ، لتجنب مصر ويلات الحرب وبسبب اعلان الأسباب الحقيقية لاستقالة وزارته و ٠٠ و ٠٠ بطلا قوميا أحبه الشعب من كل قلوب أبنائه حبا قويا ، وقدره الشعب تقديرا ما بعده تقدير ، وقد رد على ماهر باشا على ما أظهره تجاهه شعب مصر من حب وتقدير ، بالكلمة التالية : مواطني الأعزاء ٠٠ تقبلت ببالغ التأثير ورائر الحد والتقدير ماغمرتموني به من أصدق العواطف وأنبيل الشعور ، فأتشرف بالاعراب لكم جميعا عن خالص الشكر وعظيم الاحتياط بهذا المظهر الجميل لحيوية هذه الأمة الكريمة واتجاهها صوب الغايات القومية السامية وإني لأشعر ازاء العواطف النبيلة التي أظهرها الشعب الكريم بالوفود الكثيرة والرسائل المتوالية ، ببالغ ما أنا مدين به من شكر جزيل ووفاء عظيم ، راجيا من الله سبحانه وتعالى ، أن يحقق لمصر العزيزة كل خير وسعادة .

على ماهر

وقد نشرت الصحف كلها - فيما عدا الصحف الوفدية - الكلمة التي وجهها رئيس الوزراء المستقيل الى شعب مصر شاكرًا موقفه الكريم منه على أن شعب مصر لم يكن هو الذي قدر وحده موقف على ماهر باشا بل أن الشعب العربي كله قدر موقف على ماهر المناهض للاستعمار البريطاني ، وأذكر أن الأهرام في عددها الصادر في ٧ يوليو ١٩٤٠ - وبعد أن ذهبت وزارة على ماهر باشا وذهب نفوذها - نشرت كلمة وقعها عربي فلسطيني جاء فيها :

قضى الأمر ، واستقالت وزارة رفعة على ماهر باشا ، بعد أن تركت لها في قلب كل مصري خير أثر وأحسن ذكرى وأعظم تقدير وقد أعلنت الأمة المصرية الكريمة بمختلف الطرق وشتى الوسائل تأييدها لسياسة على ماهر باشا وزملائه وأعربت عن شعورها الحي تجاه أولئك الرجال الذين دافعوا الى ساعتهم الاخيرة بالحكم عن حقوق مصر ومصالح شعبه كاملة ، أما وقد قال المصريون كلمتهم عن وزارة على ماهر باشا وهم أصحاب الشأن الأول ففد وجب علينا أن نقول كلمة خالصة في الموضوع فوزارة مصر تعتبر عادة وزارة العالم العربي وما يهم مصر يهم حقيقتها الأقطار العربية المجاورة فكيف الحال ووزارة على ماهر باشا ضمت عددا من رجال العرب وأبطال المسلمين مثل محمد علي علوية وعبده الرحمن عزام ، وصالح حرب واخوانهم ، والعرب الذين يحفظون لجميع الوزارات المصرية

السابقة عطفها على القضية العربية وتأيينها لحركة الجهاد في الاقطار الشرقية
يعتنون على الملا أجمع ، انهم وجدوا من وزارة على ماهر عطفاً حقيقياً ، وحسباً
أكيداً على القضية العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة وإن القضية العربية
شقت لها طريقاً في المحافل والأوساط السياسية والرسمية والشعبية في مصر
على عهد وزارة على ماهر باشا لم نعهده لها من قبل فحين اهتم جدي بقضية
فلسطين ، ومصر فلسطين وبمصر العاملين من أبنائها ، الى النهاية بشئون
سورية ، الى المؤازرة في حل الخلافات الوضعية القائمة بين بعض الممالك العربية
الى توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية وتمكين الصلات الثقافية والدينية مع
العالم العربي والى غير ذلك من الأمور الكثيرة والأعمال المبرورة التي قامت بها
وزارة على ماهر باشا .

ويقول العربي الفلسطيني في كلمته : والعرب وهم يعتبرون المصريين على
مختلف أحزابهم ، ولحلهم وجماعاتهم ، اخواناً لهم يأسفون كل الأسف لاستقالة
وزارة على ماهر باشا خصوصاً بسبب تلك الظروف التي أحاطت بالاستقالة
ويرجون أن تنال قضايهم القومية من الوزارة الجديدة العطف والتأييد وإتمام
رسالة على ماهر باشا كما يرجون منها العمل على أن يحقق العرب في مختلف
اقطارهم وأمصارهم ، أهدافهم الوطنية .

ويزجي المواطن العربي الفلسطيني التهنية الى على ماهر باشا وزملائه
الفخام على صراحتهم الوطنية ، ولوقفهم الشريف العظيم الذي كان له أكبر
الأثر وأبعد التأثير في مختلف الأوساط السياسية العربية .

ويقلب على طفي ، وأرجو ألا أكون مخطئاً في تقديري اذا ما قلت ، ان
صاحب تلك الرسالة التي نشرتها الأهرام كان الأستاذ محمد علي الطاهر الزعيم
الفلسطيني المعروف وصاحب جريدة الشورى وربما كان سبب احجام الأهرام
عن نشر اسمه والاشارة اليه . « العربي الفلسطيني » الخوف من أن يناله —
وهو الفلسطيني النافر — الضرر من قبل السلطات البريطانية في مصر ، التي
أصبح لها بعد اقالة وزارة على ماهر باشا ولا نقول استقالتها الحول والطول
والكثبة الأولى والأخيرة في كل ما يتعلق بأمور البلاد صغيرها وكبيرها وكان
محمد علي الطاهر نزيل السجون والمتقلات وخاصة في أيام الحرب العالمية
الثانية .

وبعد الحديث عن الأزمة المصرية البريطانية التي واجهت على ماهر باشا
واقضت عن الحكم ولا نقول أمسقطته تنتقل الى الحديث عن وزارة حسن صبري
باشا التي أعقبت وزارة على ماهر باشا ، وكان قد سبق لنا أن أشرنا الى بعض
الظروف التي اكتنفت تشكيل وزارة حسن صبري باشا وحرص أحمد حسنين
باشا على اختيار حسن صبري باشا بالذات لعلاقته الطيبة بالانجليز ، وإخفاء
اسمه — في البداية — عن السير هايلز لامبسون ، السفير البريطاني في مصر

الذى كان مصرا على تأليف وزارة محايمة يرضى عنها الوفد ، اذا لم يقبل الوفد تشكيل الوزارة !

ومن بين الذين كانوا على دراية ومعرفة بظروف تأليف وزارة حسن صبرى باشا ، الأستاذ محمد التابعى الذى سبق لنا أن أشرنا الى بعض كتاباته عن تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد كما أنه - أى الأستاذ- التابعى - كان على مقربة من الجهات التى كانت تصنع القرار وخاصة أحمد حسنين باشا ، يقول الأستاذ محمد التابعى : حدثنى أحمد حسنين باشا رحمه الله عن سبب اختيار حسن صبرى باشا رئيسا للوزارة وعدم الأخذ بنصيحة سير مايلز لامبسون وهى اسناد الحكم الى وزارة وقديرة أو وزارة يؤيدها الوفد ، فقال : لقد كان رأى دائما أن الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة فى هذا البلد وأنه بهذه الصفة أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى لأنه يتمتع بثقة الناخبين وأنا أعتقد كذلك أن الوفد قوة يمكن استغلالها فى استخلاص حقوق البلاد من الانجليز ولقد عملت ولا أزال أعمل على تسوية جميع الخلافات بين الملك ومصطفى النحاس وإزالة أسباب سوء التفاهم التى خلفها عام ١٩٣٧ وما تلاه ، وهذه خطوة لابد منها قبل عودة المياه الى مجاريها الطبيعية أى قبل عودة الوفد الى تولى الحكم ومن هنا نفهم لماذا رفضت أن أعمل بنصيحة سير مايلز لامبسون ، لأن العمل بهذه النصيحة كان معناه أن الوفد وهو القوة الشعبية الوحيدة وقوتها ، فى استخلاص حقوقها من انجلترا انما يعود الى الحكم بإرادة الانجليز وهذا أمر ليس فى مصلحة البلاد ولا فى مصلحة الملك ، ولا فى مصلحة الوفد نفسه وأظن أنك توافق على أنه من مصلحتنا جميعا أنه اذا عاد الوفد الى الحكم فيجب أن يعود بالطريق الشرعى السليم أو بموافقة صاحب العرش ، لا بإرادة الانجليز .

ورأيت - الكلام لأحمد حسنين باشا - أن تقوم بمناورة تمويه ، وتضليل ذرا للرماد فى عيون السفير البريطانى فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس باشا فى كفر عشنا لكى ألفت أنظار السفارة وعيونها الى كفر عشنا وأصرفها عما يجرى فى القاهرة وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت فى كفر عشنا كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة ٠٠ وفوجئ السفير البريطانى بوزارة حسن صبرى وبالأمر الواقع : صحيح ، أن حسن صبرى باشا صديق للسفير البريطانى وللانجليز ولقد أخذنا بهذا السبب كسرا لحدة التحدى ، فقد كان اغفال نصيحة السفير البريطانى تخديا منا لا شك ولكن حسن صبرى باشا مع ذلك مصرى وطنى مخلص لبلاده قبل كل شيء .

وحسن صبرى باشا - للتاريخ - رجل من خيرة السياسيين المصريين ، بلا جدال وقد وصفته صحيفة بريطانية عنيفها عين وزيها مفوضا لمصر فى بريطانيا بأنه يجنح فى شخصه خير صفات مصر القديمة ومصر الحديثة وقد

تخرج حسن صبرى باشا فى مدرسة المعلمين العليا ودرس القانون ، ونال الاجازة فيه . ولم يكتف بذلك بل درس القانون الانجليزى ، ورغم ذلك فقد أثر ان يبدأ عمله فى المحاماة الشرعية ، وقد لا يعرف الكثيرون ان حسن صبرى باشا قد تولى التدريس فى الأزهر ولعله أول معلم حديث قام بتدريس الرياضة والطبيعة والتاريخ والجغرافيا فى الأزهر ، وهو - بدون جدال - أول «أفندى» تولى منصب مفتش للعلوم الحديثة ، فى الأزهر ، وعندما اختير مستشارا قضائيا لوزارة الأوقاف أثر ان يحتفظ بمكتبه كمحام وقد دخل حسن صبرى مجلس النواب سنة ١٩٢٦ عن دائرة الصبرية التى توجد بها ضيمته ، والتى بنى بها قرية نموذجية وفى عام ١٩٣٠ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ ورئيسا للجنة المالية وقد دعى للاشتراك فى الوزارة ثلاث مرات فاعتذر حتى لا يتورط فى الخلافات الحزبية ولكنه وقد كان رئيسا للجنة المالية بمجلس الشيوخ لم يستطع الاعتذار عن تولى وزارة المالية فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا عام ١٩٢٣ ، وبعد وزارة المالية تولى وزارة التجارة والمواصلات فى وزارته عبد الفتاح يحيى باشا ، وعلى ماهر باشا «الوزارة الأولى» وكذلك وزارة الدفاع فى وزارة محمد محمود باشا الثانية وكان حسن صبرى باشا يرى أن قبوله رئاسة الوزارة بعد تلك الأزمة العنيفة التى اطاحت بوزارة على ماهر يعتبر من جانبه تضحية كبيرة خاصة وأنه قبل أيام من تكليفه بتشكيل الوزارة كان مريضا لمدة شهرين وكان مرضه العنيف يحتم عليه أن يبقى بعيدا عن أجواء التوتر ، التى تتميز بها وقتئذ حياتنا السياسية ، ولكن حسن صبرى باشا قبل الحكم لعله يستطيع المساهمة فى تخفيف الأزمات التى كانت تحيط بالبلاد داخليا وخارجيا ولم يبق حسن صبرى باشا فى الوزارة سوى اربعة اشهر صعدت بعدها روحه الى بارئها وهو يلقي خطاب العرش كرئيس للوزارة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ وكان قد شكل وزارته الأولى والأخيرة فى ٢٨ يونيو من نفس العام ١٩٤٠ وقد حرص حسن صبرى باشا فى خطاب تشكيل وزارته أن يؤكد على أنه لم يقبل التكليف بتشكيل الوزارة الا بناء على أمر الملك وهو أمر - كما يقول حسن صبرى باشا - واجب التنفيذ .

والوطن يقتضينى الا اتأخر ، أو أتردد فى حمل التبعة ايا كانت الصعاب والعقبات ، فإمام مصلحة الوطن لا صعاب ولا عقبات » .

وقد احتفظ حسن صبرى باشا برئاسة الوزارة ووزارة الخارجية . وتولى عبد الحميد سامى باشا وزارة المالية ، ومحمد حلمى باشا وزارة العدل والنقراش باشا وزارة الداخلية ومحمود فهمى القيسى وزارة الدفاع الوطنى . وصليب سامى « بك » وزارة التموين ومحمود غالب باشا وزارة المواصلات وحسين سرى باشا وزارة الأشغال العمومية ، ومحمد حافظ رمضان وزارة الشؤون الاجتماعية ومحمد حسين هيكل باشا وزارة المعارف العمومية والشيخ مصطفى عبد الرازق

بك وزارة الأوقاف والأستاذ إبراهيم عبد الهادي وزارة التجارة والصناعة وأحمد عبد الغفار بك وزارة الزراعة ، والأستاذ على أيوب وزيراً للثروة والأستاذ عبد المجيد إبراهيم صالح وزيراً للثروة وعلى إبراهيم باشا لوزارة الصحة العمومية : وحول دخول محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى الوزارة لايد من وقفة ، وقفة طويلة فى نفس الوقت وفى البداية تقول أن وجهة نظر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى وزملائه فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى كانت تلتخص فى أن حسن صبرى باشا وقد أوضح فى بيان القاء فى مجلس النواب أن وزارته حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفاتها بريطانيا وأنها تقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ، ونصها وأنها ستستمر على السيادة التى اقترها البرلمان فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ هـ وإذ كان ممثلو الحزب الوطنى فى مجلس الشيوخ والنواب لا يقررون معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رفضوا الثقة بالوزارة على هذا الأساس وأعلنوا ذلك فى كلا المجلسين ، وكان اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسن صبرى باشا سببا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى . . . وقد بدأ الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود الثانية سنة ١٩٣٧ إذ كان اشتراكه بدون قرار من اللجنة الادارية للحزب فلما فوجئ فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، فانها ألغت على عجل وسكنت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألغى وزارته التالية دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا فلما وقعت أزمة يونيو ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر اجتمعت اللجنة الادارية للحزب يوم ٢٤ يونيو وبحثت فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة اذا دعى للاشتراك فيها أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ثم ألغت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا فوقع الانقسام فى اللجنة الادارية بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفة قرار اللجنة ومؤيده له فى موقفه .

وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى قد نشر بوصفه سكرتيراً للحزب الوطنى ، فى الصحف بياناً حول موقف الحزب من اشتراك رئيسه محمد حافظ رمضان باشا ، وقد نشر البيان فى ٣ يوليو ١٩٤٠ ، وقد جاء فى هذا البيان :

بادر الحزب الوطنى الى تحديد موقفه من الأزمة السياسية التى لا يبتست استقالة وزارة على ماهر باشا فاجتمعت لجنته الادارية بمكتب الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مساء يوم الاثنين ٢٤ يونيه ١٩٤٠ وحضر اجمعها سعادة الأستاذ حافظ رمضان باشا وبحثت اللجنة فى موقف البلاد ، وواجه الحزب حيال هذه الأزمة وعرضت لفكرة الوزارة الجديدة ، ومشروع تأليفها وهل يشترك الحزب فيها أم لا يشترك ، فرأت بعد دراسة الموقف من جميع نواحيه ألا يشترك فى تأليفها إذ يحرص الحزب الوطنى من يوم تأسيسه على أن يكون حزب مبادئ وعقائد لا حزب أشخاص ومناصب فما كان له أن يشترك فى وزارة تسير على

غير مبادئه وبعد ذلك لا تكون الحياة الحزبية والحياة السياسية أداة نوعية
تشد مصالح البلاد العليا •

ويمضي بيان سكرتير الحزب الوطني قائلا : من أجل ذلك قررت اللجنة
في اجتماعها المذكور ، عدم اشتراك الحزب الوطني في الوزارة الجديدة وتمهد
سعادة حافظ رمضان باشا ، أمام اللجنة أن ينزل على رأيا ويحترم قرارها ولكن
لم يمض على هذا العهد ، ثلاثة أيام حتى خرج عليه الأستاذ حافظ رمضان باشا
باشترائه في الوزارة ، لذلك اجتمعت اللجنة الادارية يوم السبت ٢٩ يونيو
بمكتب الأستاذ عبد المقصود متولى للنظر في الأمر ، فرأت أن اشتراك معالي
حافظ رمضان باشا في الوزارة في الملابس السابق ذكرها هو خروج على قرار
اللجنة وعلى العهد الذى قطعه على نفسه وعلى مبادئ الحزب مما يستدعى اعتباره
متخليا عن رئاسة الحزب وعن عضويته ، فلهذه الأسباب قررت اللجنة الادارية
للحزب الوطني اعتبار معالي محمد حافظ رمضان باشا متخليا عن رئاسة الحزب
وعن عضويته •

ورد الأستاذ محمد حافظ رمضان باشا ، على بيان للأستاذ عبد الرحمن
الرافعي ببيان جاء فيه :

قرأت في الصحف صباح اليوم بيانا لحضرة صاحب العزة سكرتير الحزب
الوطني قال فيه : ان اللجنة الادارية اجتمعت وقررت ألا يشترك أحد من أعضاء
الحزب في الوزارة الجديدة وانها عادت فاجتمعت وقررت أن اشتراكي في هذه
الوزارة يعتبر تخليا مني عن رئاسة الحزب وعضويته •

ووضعا للأمر في نصاها أرى أن اضع الوقائع الآتية تحت نظر الرأي
العام : لما تخرج الموقف السياسي واشتدت خطورة الأزمة في أواخر أيام الوزارة
الماضية رأيت أن أقف حضرات أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطني على حقيقة
ما وصلت اليه الأمور وأن أبحت معهم فيما يحسن أن يكون عليه موقفنا حيال
الجمالة الطارئة

بيد أني لم أستطع الاتصال بأكثرهم لتغيبهم عن القاهرة ، فاجتمعت بمن
تيسر لي الاجتماع بهم من حضراتهم ، ولبثنا نقالب الرأي على مختلف وجوهه ثم
انصرفنا من الاجتماع دون أن يضع الحاضرون قرارا في الموضوع ، وبعد
انصرافي علمت تليفونيا من أحد حضرات الزملاء أن هناك رأيا يؤثر عدم اشتراك
الحزب في الوزارة ..

ازاء هذا اتصلت ببقية أعضاء اللجنة في القاهرة والإسكندرية وغيرهما
وعرضت عليهم الأمر ففهموا من حضراتهم أنهم يقدرون دقة الموقف ويرون أن
الحزب الوطني الذى شغل مكانا رفيعا في الحركة الوطنية وكان له اثر مذكور

في نهضة البلاد لا ينبغي له أن يبقى في معزل عن الاشتراك في اتخاذ الموقف
وفي تسيير سياسة الوطن وتوجيه مصائره ، ومن ثم كان قبول دخول الوزارة .

يتبين من هذه الوقائع أن اشتراك في الحكم لم يكن خروجاً على قرار
صدر من اللجنة الإدارية ، وإنما كان نزولاً على رغبة فريق كبير من حضرات
أعضائها ..

على اني وقد شهدت مولد الحزب الوطني ونموه وعملت في خدمة مبادئه
منذ الساعة الأولى ، واشتركت زهاء الأربعين عاماً في تسيير دفته مع من عملوا
من الأبرار المخلصين واحتملت مع زملائي ما استهدفوا له من أزمات وما خاضوا
من معارك ولملت في الماضي والحاضر بمواطن القوة والضعف في تصرفاته وأعماله
وإذا ما لمستة أخيراً من تعدد الاتجاهات واختلاف الأفكار وتباين الأساليب أرى
من حق الحزب على أن أضع لسياسته اتجاهها واضحاً وقاعدة ثابتة يزيلان هذا
التعدد في الأفكار ، وذلك التباين والتشتت في الآراء ، ولذا دعوت حضرات
أعضاء اللجنة الإدارية جميعاً الى اجتماع يعقد بمنزلي في الساعة التاسعة من
مساء يوم الخميس ٥ يوليو وقد تفضل أكثرهم بقبول هذه الدعوة ..

واني أرجو من حضرات الأعضاء الذين لم استطع الاتصال بهم أن يعتبروا
هذا دعوة لكل منهم ..

ومن رأيي أن الحزب الوطني الذي قبل أن يشترك في جميع الهيئات
النيابية بقصد الرقابة والهيمنة على أعمال الحكومة لا يجوز له أن يأبى الاشتراك
في الحكومة نفسها ، حتى يكون صوته أقرب الى السمع ، ورأيه أقرب الى
الاستجابة .

وما كان لوطني يقدر الظرف الشديد الذي تجتازه البلاد أن يتخلى عن
تلبية نداء الوطن إذا دعاه ، والا كان تخلفه فراراً من الواجب ونكوصاً عن العهد
في أدق المواقف وأحرج الساعات .

ولم يقف الانشقاق الجديد في الحزب الوطني عند قيادات الحزب الوطني ،
وإنما امتد الى الكوادر فقد اجتمع مثلاً رؤساء اللجان الفرعية ، للحزب الوطني
في العباسية ، والدرج الأحمر ، والخليفة ، والسيدة ، ومصر القديمة ،
والجزيرة ، وإمبابة بدعوة من حضرة عباس أفندي الزير ، وبعد أن وقف الحاضرون
الجلسة حدادا على المرحوم الدكتور عبد الحميد سعيد أصدروا قرارات جاء فيها
تهنئة معالي حافظ رمضان باشا بأستاد منصب الوزارة اليه وتجديد الثقة به
ومطالبة بأن يعمل على عدم جر البلاد الى حرب لا مصلحة لها فيها واعتبار
القرار ، الذي أذاعه سكرتير الحزب الوطني غير معبر ، عن آراء غالبية حضرات

أعضاء اللجنة الإدارية والجمعية العمومية ، للحزب إذ ان حضراتهم يؤيدون رئيس
الحزب في سياسته الرشيدة وكذلك طالب المجتمعون حافظ رمضان باشا بدعوة
اللجنة الإدارية للحزب الى الاجتماع للنظر في قرار سكرتير الحزب وأن يعقد
الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء هذه اللجنة ، وعقدت اجتماعات أخرى لتأييد
القرار الخاص باعتبار حافظ رمضان باشا متغلباً عن رئاسة الحزب الوطني ،
وتوالت البيانات من حافظ رمضان باشا ، ومن عبد الرحمن الرافعي بك كما
هو واضح في الفصل التالي •

الفصل الرابع

اللجنة الإدارية للحزب الوطني تنقسم الى أغلبية بزعامة عبد الرحمن الرافعي بك وأقلية بزعامة حافظ رمضان باشا

سبق أن تحدثنا عن آثار استقالة وزارة على ماهر باشا ، أو إقالتها بأمر الانجليز في نفوس ضباط الجيش المصري ، بصفة عامة والضباط الأحرار ، بصفة خاصة ، وكما تحدثنا عن بعض الظروف ، التي أحاطت بتشكيل وزارة حسن صبري باشا ، وقد أشرنا في نهاية الحلقة إلى اشتراك محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطني في تلك الوزارة ومعارضة أغلبية أعضاء اللجنة الإدارية ، للحزب الوطني لتلك المشاركة وقد حرصنا ، على أن ننشر البيان الذي أصدره حافظ رمضان باشا ، والبيان الذي أصدره عبد الرحمن الرافعي بك في الصحف ردا على بيان حافظ رمضان باشا ، وننشر اليوم البيان الثاني لصعد الرحمن الرافعي بك تعقيبا على الاجتماع الذي دعا إليه حافظ رمضان باشا وهذا نصه :

« ان الاجتماع الذي عقد أمس الخميس ٤ يوليو ١٩٤٠ بمنزل معالي حافظ رمضان باشا وقيل في البيان المنشور عنه أنه اجتماع اللجنة الإدارية للحزب الوطني هو اجتماع باطل في أساسه ، فلا يعبر ، عن رأى اللجنة الإدارية ، ولا عن مبادئ الحزب الوطني ، لان معالي حافظ رمضان باشا الذي دعا إليه لم تكن له صفة في عقده ، ولذلك رفض معظم أعضاء اللجنة الإدارية حضوره استمساكا بقراريها الصادرين في ٢٤ يونية و ٢٩ يونية ١٩٤٠ ، وقد حضره فريق منهم لمجرد الاعتراض على قانونيته ولا يستطيع حافظ رمضان باشا أن يجادل في قانونية الاجتماع الأول للجنة الإدارية في ٢٤ يونية لأنه هو الذي طلب عقده وحضره فعلا واشترك في مناقشته وتمهده فيه أمام اللجنة ، باحترام ما تقرر في صدد اشتراك الحزب الوطني أو عدم اشتراكه في الوزارة الجديدة ، وحضر هذا الاجتماع ، مع معالي حافظ رمضان باشا كل من عبد الرحمن الرافعي ، عبد المقصود متولى ، محمد محمود جلال ، تكري أبوطة ، محمد علي المهندس ، إبراهيم رياض ، اسماعيل العسيلي ، عبد العزيز الصوفاني ومن بينهم جميع

ممثل الحزب في مجلسي البرلمان ، وقررت اللجنة في ذلك الاجتماع عدم اشتراك الحزب في الوزارة ، وصدر القرار بموافقة الجميع ماعدا صوتا واحدا ، وهو صوت الأستاذ عبد العزيز الصوفاني وهذا هو القرار القانوني الملزم ، لمعالى حافظ رمضان باشا وأعقبه القرار الصادر في ٢٩ يونيو باعتباره متغلبا عن رئاسة الحزب ، وعضويته كنتيجة حتمية لمخالفته للقرار الأول ..

ويمضى البيان فيقول : فهذان هما القراران المعبران ، عن رأى الحزب الوطنى ، وموقفه أما الاجتماع الذى عقد أمس فإنه فضلا عن عدم قانونيته فقد حشرت فيه أسماء لبعض من انقطعت صلتهم باللجنة ونشاط الحزب الوطنى منذ عدة سنين ، كما انهم ذكروا اسم الأستاذ فكرى أباطلة ضمن الحاضرين والموافقين ، وهو لم يحضر مطلقا ، ولم يشترك معهم . فى أى قرار .. و... و... و...

أما البيان ، الذى كان حافظ رمضان باشا قد نشره تأييدا لموقفه ، فقد جاء فيه : ان اللجنة الادارية قد انعقدت فى دار رئيسها معالى حافظ رمضان باشا وبنا على دعوته وقد حضر الاجتماع : محمد حافظ رمضان باشا ، والدكتور اسماعيل صدقي بك ، والأستاذ عبد العزيز الصوفاني ، واسماعيل السبيل ، والدكتور محمد عبد الحى بك ، الأستاذ منصور القاضى ، الأستاذ محمد فريد شريف المحامى وعلى البسيونى بك .. ويقول البيان : « ان اللجنة استعمت الى بيان معالى حافظ رمضان باشا رئيس الحزب عن الموقف السياسى فى مصر ، وعلى التطورات لاطلاعهم ، على سيرها ، وقد عرض حافظ رمضان على المجتمعين ، الخطة التى رأى أن ينتهجها ازاء خطورة الحال ووجوب الانتهاء فيها الى رأى عاقل تحقق تنفيذ المصلحة الوطنية فى ان يكون الحزب الوطنى كهيئة سياسية عاملة - واقفنا ، أولا بأول على تطورات الموقف السياسى والملازمات السريعة ، التى تلازم هذه التطورات » ..

وفى هذا الاجتماع - كما جاء فى بيان حافظ رمضان - قال حافظ رمضان باشا أنه قبل الاشتراك فى الوزارة يدافع من شعوره كرئيس حزب مسئول عن التوجيه العام لسياسته ، ويدافع ما استخلصه من الآراء ، التى حصل عليها من حضرات الأعضاء ، ولحرصه كل الحرص على ألا يظل الحزب الوطنى واقفا من الأحداث السياسية الخطيرة الجارية فى مصر ، موقفا سلبيا ، فتادية الحزب واجبه الوطنى الشريف فى الموقف الصعب الذى تقفه البلاد ، عمل من أوجب ما تقتضيه دقة الموقف ، وسلامته من الناحيتين الوطنية والحزبية ، ولا يتسنى هذا الا بالاشتراك فى أعمال الحكم وتولى معالجتها عن طريق مباشر على ضوء ما رسمته مبادئ الحزب الوطنى » .

وقد ذكر حافظ رمضان باشا أيضا أن مساندة الحوادث ومراعاة ملائمتها أمران تقضى بهما طبيعة الأشياء وان خدمة برنامج الحزب لا تكون بالتزام خطة واحدة جامدة لا تتغير ، وانما تكون بالأخذ بأصلح ما يمكن الأخذ به لتحقيق

المرض. الأصيل وليس تغيير الخطّة معناه تغيير المبدأ ، فالمبدأ باق لا يتغير ، أما الأساليب والخطط فتختلف باختلاف الأحوال الطارئة والضرورات الناشئة. وضرب حافظ رمضان باشا مثلا لذلك بما خدع وما زال يحدث في كثير من الأحزاب السياسية التي التزمت وقتا طويلا خطة اجتناب الحكم ثم عدلت عنها خضوعا لتغيير الأحوال ، وأشار حافظ رمضان باشا الى موقفه من وزارة ، المخفوق له عدل يكن باشا واعتذاره عن الاشتراك فيها والى اعتذاره كذلك عن الاشتراك في وزارة رفعة محمد محمود باشا الأولى للظروف والاعتبارات التي كانت قائمة وقتئذ ، كما أشار الى قبوله الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا الثانية وانه كان يبنى خطته في كل هذه الحالات على ما يستوحيه من آراء زملائه ، في الحزب ، وما يليه عليه الواجب في كل هذه الحالات .

وقال حافظ رمضان باشا أيضا : « ان الواجب الأول. في هذا الوقت المصيب الذي تقضي فيه المروءة ، ويقضي فيسه واجب الذمة والامانة للوطن والمملك ان يحرص كل عضو في الحزب بل كل مصري على بقاء الحزب الوطني كتلة واحدة قوية سلبية وان يسهل له التسلل بقوة وعلى عجل لتأدية واجبه وانقاذ الموقف ما استطاع الى ذلك سبيلا .

ويطلب حافظ رمضان من أعضاء اللجنة الادارية ، ان يبحثوا الموقف بكل حرية للوصول الى رأى صريح ، ويقول حافظ رمضان ان البيان الذي نشره صاحب العزة الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك لا يجده فيه ما يحمله على الغضب ولا ما يحفز به ، الى اتخاذ أى إجراء عملي وذلك لانه باتصالاته المتوالية بمحضرات أعضاء الحزب الوطني في أنحاء البلاد يثق كل الثقة بأن هذا البيان لا يعبر الا عن رأى فريق قليل العدد ، من الزملاء ، ذلك لأن اللجنة الادارية ، لم تجتمع ولم يدع اليها أعضاؤها ولو صح ان قرارا مثل هذا قد صدر لكان من أوليات اللياقة ان أبلغ شخصا مثل هذا القرار ، لا ان أطلع عليه في الصحف كما يطلق عليه سائر الناس .

ويقول بيان حافظ رمضان باشا : ان اللجنة الادارية للحزب الوطني قد قررت باجماع الكرامة ما عهد الأستاذين ، عبيد المقصود متولى ، وإبراهيم أفندي رياض موافقة حافظ رمضان باشا بوصفه رئيسا للحزب على تصرفاته وتأييده اشتراكه في الوزارة ، كممثل لهذا الحزب يعمل جهد طاقته للنهوض بواجبه الوطني وتحقيق مبادئه ، والمساهمة في انقاذ الموقف الذي وقتته البلاد ، أخيرا .

وقد كاد ذلك التصديق ، الذي أصاب بنيان الحزب الوطني ، الضعيف ، الهزيل بالمقارنة الى صرحه القديم ، البائثل ، العظيم : كاد ذلك التصديق ، يقضى على الحزب الوطني ، رغم ان حافظ رمضان باشا ومن معه وعبد الرحمن الرافعي

بك ، ومن معه لم يعملوا أو لم يعمل أحد من فريقيهما ، الى ترجيح الطرف الآخر ، أو أى واحد من الطرفين الآخر بل اقتصرتم البيانات التي أذاعها حافظ رمضان باشا بصفته رئيسا للحزب الوطني ، والتي أذاعها عبد الرحمن الرافعي ، بصفته سكرتيرا للحزب وناطقا باسم أغلبية أعضاء اللجنة الإدارية للحزب - السلطة الرسمية والشرعية للحزب - اقتصرتم البيانات على تعميم حجج كل فريق ، واضعاف حجج الفريق الآخر ، دون مساس على الإطلاق بالاشخاص .

وقد انحصر الخلاف بين الطرفين : حافظ باشا ومن معه ، وعبد الرحمن الرافعي بك ومن معه في نقاط واضحة محددة ، من بينها - مثلا - هل يجوز للحزب الوطني أن يشترك في الحكم ، في ظل الاحتلال الأجنبي ، أم لا يجوز له الاشتراك في الحكم ، وحتى اذا جاز له في ظروف خاصة أن يشترك في الحكم هل يشترك في أية وزارة من الوزارات ، أم ان هناك قيودا ، على من يريد أن يشترك من رجال الحزب الوطني في أية وزارة كان تكون تلك الوزارة متفقة في منهاجها مع المنهاج الوطني للحزب الوطني ، ثم هل من حق رمضان باشا كرئيس للحزب أن يشترك في وزارة كرئيس للحزب وباسم الحزب دون أن يحصل على قرار من اللجنة الإدارية للحزب أم أن حافظ رمضان كرئيس للحزب يملك حق التحرك السياسي فيقبل الاشتراك في وزارة معينة وبعد أن يشترك في تلك الوزارة ، يعرض على اللجنة الإدارية سياسة الوزارة ، وسياسته في تلك الوزارة ، فان حصل على تأييد مستمر ، في الوزارة ، كبضو فيها وأن قبول بمعارضة قوية ، كان عليه أن يستقبل من الوزارة ثم ما هي اللجنة الإدارية ، التي تتحكم في أمور الحزب الوطني ما عددها ، ما سلطاتها ، وهل من حق واحد من أعضاء اللجنة الإدارية انقطع سنوات وسنوات عن حضور اجتماعات اللجنة ، ان يحضر فجأة للمشاركة في اجتماع لا لشيء الا ليؤيد ، أو يعارض وجهة نظر معينة ، و . و .

وكنا نحن الذين تربينا في أحضان الحزب الوطني ، ولم نكن بعد قد بلغنا « الحلم السياسي » نحزن ، لما أصاب حزينا من تصدع ، وانشقاق فقد كانت آمالنا في هذا الحزب قوية للشاية ، وكان على رأس تلك الأعمال ان يتحول الحزب الوطني من حزب أقلية ، الى حزب أغلبية كما كان أمام مصطفى وفريد ، وكنا نعمل ونحن صغار على ان نكتشف العناصر الوطنية ، فنحرص على المشاركة في بعض الندوات والحفلات الاجتماعية والمدنية والثقافية والأدبية ونثير - في الواقع نفسه من المناقشات - أية مناقشات سياسية - نكتشف بها العناصر ، الواعية المخلصة الراغبة في التضحيات وهم كانت سعادة الواحد منا عندما كان يحصل على « كشف » يعترف به ، كان يحس بأنه اكتشف كنز قاذرون ، وهم كان يحزننا أكثر وأكثر أن بعض الصحف المصرية قد اتخذت من ذلك ، التصديق ، والانشقاق في صفوف الحزب الوطني مادة « للترقية »

على الحزب الوطنى ، وكان من أشد ما حزنا له ، حزنا لم يكن يعادله حزنا على موت أقرب الناس إلينا ، أن حملت مجلة الاثنين ، التى تصدر عن دار الهلال حيث فكرى أباطة رئيس تحرير المصور واحد أعمدة دار الهلال ، على الحزب الوطنى ، وكان من بين ما كتبتة فى عيدها الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤٠ نحت عنوان ، على ماهر بانسا فى الحزب الوطنى : للحزب الوطنى فى كل مناسبة حكاية تذكرونا بحكاية جحا عندما قيل له : عد غنمك ، فكان جوابه : واحدة واففة ، والثانية نايمة ، وأعضاء الحزب الوطنى - مع حفظ الفارق - قائلون ولكنهم يفضيئون لأتفه الأسباب ، من ذلك انه عندما تألفت الوزارة القائمة ودخلها معالى حافظ رمضان باشا اجتمع الحزب الوطنى وقرر عزل معاليه من رئاسته ، وبعد يوم واحد اجتمع الحزب الوطنى بمرته وقرر بقاء معاليه رئيسا - وللعلم هذا ليس بصحيح على الإطلاق ، ثم جرت - هكذا قالت مجلة الاثنين - مناقشات ، ومساجلات ، على صفحات الصحف بين الحزب الوطنى رقم ١ ، والحزب الوطنى رقم ٢ حول أيهما الحزب الوطنى وهناك شائعة لانزال تنوكا على عكازين ، تقول ان مباحثات ومفاوضات تدور حول ترشيح رفعة على ماهر باشا لرئاسة الحزب الوطنى وتذهب هذه الشائعات الى ابعاد حد فتؤكد ان هذا الترشيح قد يعلن قريبا ، وان طائفة من الشخصيات البارزة التى ساهمت فى الحزب الوطنى قديما قد تنضم الى الحزب ، على أساس جديد .

على أية حال فقد كنا نحن صبيان الحزب الوطنى ، ولا أقول شبابه فلم تكن بعد قد وصلنا الى سن الشباب نقف فى الجانب الذى يقف فيه عبد الرحمن الرافعى بك ، لا لانه بلدياتنا ، ولا لانه كان أستاذنا لنا ، نعرفه ويعرفنا ولأننا نحن لا نعرف - وقتئذ - حافظ رمضان باشا ولا يعرفنا . ولا لأننا كنا قد وعينا جيدا البيانات التى أصدرها حافظ رمضان باشا وعبد الرحمن الرافعى بك و . . . و . . . وانما وقفنا الى جانب عبد الرحمن الرافعى لانه ، لم يكن رزيرا ولم يكن فى السلطة ، ولم يكن يملك الجاه ، والنفوذ الذى يملكه حافظ رمضان باشا باشتراكه فى الوزارة كان يملك مكتبه ، لا أكثر ولا أقل الى جانب اننا وجدنا محمدا محمود جلال بك الذى كنا نعتبره قديما من قديسى الوطنية وعبد المقصود متولى الذى كنا نعتبره - ويحق - محمدا فريده رقم ٢ ، الى جانب فكرى أباطة ، وجدنا الأقطاب الثلاثة ، عبد المقصود متولى ، محمد محمود جلال ، فكرى أباطة ، يقفون مع من لم نعرف من أقطاب آخرين ، هم ، وعبد الرحمن الرافعى فى جانب واحد ، يختلف مع حافظ رمضان باشا بسبب اشتراكه فى وزارة حسن صبرى باشا .

واقف عند ملاحظتين هامتين اعتبرهما من المبادئ الأخلاقية ، فى الصحافة وفى السياسة التى يجب ، أن نقف عندها طويلا ، أولاها : ان فكرى أباطة

وهو رئيس تحرير « المصور » رفض أن يكتب حرفا واحدا من هذا الاختلاف في المصور ، وعندما سألته - فيما بعد بالطبع - من سبب تجاهله ، لأم ، ذلك الخلاف ، رغم أنه كان يستطيع ، أن يقدم - في هذا المجال - أخبارا طازجة لم يسبقه إليها صحفي آخر لأنه الصحفي الوحيد ، المشارك في ذلك الخلاف ، قال : لأنني من ناحية المبدأ ، لا أهتم ، أو يجب ألا أهتم بالخلافات الحزبية حتى لا تزداد حمتها ، ثم انتهى وأنا طرف في هذا الخلاف لا أستطيع ، أن أكتب عنه فقد أظلم الجانب الذي أنا فيه أو أظلم الجانب ، الذي اختلفت وياه ، إلى جانب أن المصور ليس صحيفة الحزب الوطني » .

لما الملاحظة الأخرى فتتعلق بعبد الرحمن الرافعي الذي رفض بدوره أن يكتب حرفا واحدا ، عن هذا الخلاف في مذكراته ، وعندما كتب عنه بضعة أسطر في كتابه - في أعقاب الثورة - جاءت الكتابة عرضا وعندما طلبت من عبد الرحمن الرافعي أن يوضح لي وجهة نظره في هذا الموضوع أجاب : لم أشأ أن أعطي هذا الخلاف ، أهمية تاريخية لأنه - في البداية وفي النهاية - خلاف عائلي بين أسرة واحدة ، انتهى أمره دون أن يترك ، أية معقبات ، إلى جانب ، أنني خشيت إذا أنا كتبت عن هذا الخلاف ألا يستقيم ميزان العدل في يدي فأظلم جانبا أو أهابي الجانب الآخر . . . للعلم « بقي هذا الخلاف قائما ، بين أبناء الحزب الوطني ، حتى عام ١٩٤٦ ، أي استمر سبت سنوات كاملات دون أن يمتد الخلاف ، المبدئي إلى الأشخاص أي دون ، أن يقوم أي طرف بتخريج الطرف الآخر حتى من بعيد ، بدأ الخلاف في يونيو ١٩٤٠ وانتهى في نوفمبر ١٩٤٦ » .

وكان الأستاذ محمد زكي علي قد اختير سكرتيرا للحزب الوطني ، ومنذ أن عين في أواخر عام ١٩٣٢ مستشارا بمحكمة الاستئناف اختير الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ليخلفه في هذا المنصب الهام ، وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، يعمل بالمحاماة ، في مدينة المنصورة فانتقل إلى القاهرة ، ليخلف الأستاذ محمد زكي علي في سكرتيرية الحزب الوطني ، وفي مكتبته الذي أملاه منذ تولي القضاء ، وكان انتخا ب اللجنة الإدارية للأستاذ الرافعي في ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، وقد انتخب عبد الرحمن الرافعي ، في أكتوبر ١٩٣٩ عضوا بمجلس الشيوخ .

وجد عبد الرحمن الرافعي كسكرتير للحزب الوطني فكرة زيارة قبري مصطفى كامل ومحمد فريد في أيام الإعياء بعد أن كانت تلك الفكرة قد انقطعت سنين طويلة ، وكان عبد الرحمن الرافعي ، كسكرتير للحزب الوطني يكتب مقالات في الصحف عن ذكرى ، مصطفى كامل ، وذكرى محمد فريد ، وذكرى الحوادث التاريخية الهامة كضرب الاسكندرية في « ١١ يوليو » واحتلال القاهرة من قبل القوات البريطانية في « ١٤ سبتمبر » ، و . . . و . . .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون فانتا نذكر انه بعد ان تشككت وزارة حسن صبرى باشا الذى حسن صبرى باشا ، بيانا وزاريا فى مجلس الشيوخ والنواب ، وعارضه فى مجلس الشيوخ عبد الرحمن الرافعى بك وكان من بين ما قاله عبد الرحمن الرافعى عند مناقشته لبيان وزارة حسن صبرى باشا : لقد جاءت وزارة حسن صبرى باشا فى أعقاب تدخل أجنبي اضطر وزارة على ماهر باشا الى الاستقالة ، كما ان وزارة حسن صبرى أعلنت فى بيانها ان علاقة مصر ، ببريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروحها ، ونصها وكان من بين ما قاله الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بالحرف الواحد : ان تأييد الوزارات ، أو عدم تأييدها يرجع ، الى أمرين أولهما الملائمة والظروف التى تألفت فيها الوزارة ، وثانيهما ، مناهجها ، ومبادئها وأنا لا أؤيد الوزارة لأنها تقوم على أساس يخالف مبدئى بصفتى عضوا فى الحزب الوطنى وأنتم يا حضرات الشيوخ تعلمون رأينا فى معاهدة التحالف التى أبرمت ، فى عام ١٩٣٦ ، وتعلمون وجهة نظرنا فى العلاقات ، التى يجب أن تكون بين مصر ، وبريطانيا العظمى ، فالعلاقة التى يجب أن تكون بين البلدين يجب أن يكون أساسها الجلاء ، الذى طالما دعونا وما زلنا ندعو اليه وننادى به طوال السنين ، ولذلك لا يمكن ونحن ندعاة هذا المبدأ ، القيام أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس .

ويقاطع رئيس الجلسة سليمان باشا السيد - وكيل مجلس الشيوخ - الأستاذ عبد الرحمن الرافعى طالبا منه الا يخرج عن الموضوع ، وان يقصر كلامه على بيان الوزارة ويقول عبد الرحمن الرافعى : انى أتكلم فى بيان الوزارة الذى جاء فيه ان علاقتنا وبريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة التحالف ، والصدقة بروحها ونصها وهذا الأساس ، لا نقره بحال .

ويتنسلل حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة فى المناقشة - قائلا : لقد أقسم حضرة الشيخ المحترم على احترام قوانين البلاد ، ومعاهدة الصداقة صدر بها قانون يجب احترامه .

ويجيب عبد الرحمن الرافعى قائلا : أنا لا أزال متمسكا برأى ، ولقد كنت دائما من عارضوا معاهدة الصداقة والتحالف والأحزاب والجماعات تطالب الآن - ١٩٤٠ - بالجلاء ، وهو الرأى الذى طالما نادى به الحزب الوطنى من قديم ، وحققت الأيام صحته ، فلا يليق بنا فى الوقت الذى اتفقت فيه الأحزاب والجماعات على صحة هذا المبدأ وقامت تطالب بالجلاء ، ان نخفى عنه ولا يتفق مع مبادئ الحزب الوطنى أن نؤيد وزارة تقوم ، على غير هذا الأساس .

ويعود حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء الى موضوع التمييز الدستورية فيخاطب عبد الرحمن الرافعى قائلا : وماذا يقول حضرة الشيخ.

المحترم في الميادين التي أقسمها على احترام قوانين البلاد ويتدخل الاستناد يوسف الجندي زعيم ، المعارضة الوحدية قائلا : ان القسم على احترام قوانين البلاد لا يمنع أى عضو من انتقاد قانون أو طلب تعديله .

ويقول الرافعي : نعم ، ولى أنه أعترض على أى قانون ، وأطلب تعديله . أو الغاءه ويخاطب الرافعي زملاءه أعضاء مجلس الشيوخ بقوله : ان المبادئ ، التى يدين بها الحزب الوطنى والتى أثبتت الأيام صحتها هى : ذلك التراث ، الوطنى المقدس ، الذى تلقيناه عن أسلافنا العظام ، فلا يجدر بنا ، ان نتنازل عنها ، أو نترخى فى التمسك بها . ١

وكان البيان الذى القاه حسن صبرى باشا باسم الحكومة فى مجلس البرلمان - الشيوخ والنواب - قد أشار الى الطرف الدقيق ، الذى تألفت فيه الوزارة ، والذي لا يخفى على أعضاء مجلس البرلمان ، كما أشار الى أنه وزعماء قد قبلوا الوزارة اطاعة لأوامر الملك وعلى أمل تأييده الأمة لهم وقد جاء فى بيان الوزارة أيضا : ان أساس سياستنا الخارجية الصل على أن تكون علاقتنا بالبلاد الأجنبية فى غير ما أثرت فيه الحرب على خير حال من المودة ، والصفاء وبعد البيان الوزارى بصيانة الاقتصاد الوطنى وتشجيع الانتاج ، الداخلى فى شتى نواحيه حتى تعود دورة التعامل على وجه ينقذ الزارع والتاجر وكل ذى مصلحة فى هذه البلاد من الركود الحاضر ، ويقابل حسن صبرى باشا بالتصفيق الشديد من أعضاء مجلس النواب والشيوخ عندما يؤكد أن الحكومة مقدرة مسئوليتها فى المحافظة على استقلال البلاد ، حريصة على تجنبها شروء الحرب ، ثم يقول : فى هذه الفترة الوطنية ، من ساعات التاريخ التى تتجلى فيها خصائص الأمم وتظهر مميزاتها يملؤنى اليقين بأن مصر بتاريخها المجيد ، ووحدتها القوية وصادق ارشاد نوابها وشيوخها ستخرج من هذا الاضطراب أوفر كرامة ، وأعز جانباً » .

وكان الأستاذ ابراهيم دسوقي أباطة - عضو مجلس النواب - أول من عقب على البيان الوزارى فشكر للوزراء شجاعتهم بقبولهم ، الحكم فى وسط هذه العواصف الهوجاء ويشير دسوقي أباطة - بالخير - الى ما يتميز به على ماهر باشا من صفات ويقول ان البلاد ، استجبت بملى ماهر باشا لأنه ضرب مثلا خالما فى التضحية بمركزه من أجل عقيدته وفى سبيل بلاده ويطلب الأستاذ محمد محمود جلال تفسيراً ، لما جاء فى خطاب استقالة على ماهر من أنه استقال لأسباب قاهرة خارجة عن إرادته وإرادة الشعب ، وبعد محمد محمود جلال تحدث الدكتور حنفى أبو العلا ، والشيخ محمد عبد اللطيف دراز وأحمد المليجى بك فأقبلوا أسبقهم للاعتلاء على حقوق الأمة وحرص أحمد المليجى

ك ، على ان يذكر ، لوزارة على ماهر انها كانت فى كل سياسيتها ، معبرة عن الشعب المصرى اصدق تعبير » •

واشار فكرى أباطة الى ان تبليغا بريطانيا مسبق تأليف الوزارة كان. الهدف منه ، أن تؤلف شخصية سياسية الوزارة ، ولكن تلك الشخصية رفضت بتاتا ، المركز المعروض عليها حرصا على الواجب ، القومى وحذر فكرى أباطة ، وأنذر من آثار التبطل البريطانى فى أمور مصر الداخلية مؤكدا أنه لابد مؤثر على ما بين مصر وبريطانيا من عهود ، ومواقف •

حسن صبرى باشا ينتصر على الملك فاروق فى معركة رئاسة الديوان الملكى

● سبق ان اشرنا فيما سبق الى الخلاف العنيف الذى شجر بين أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى بسببه اشتراك حافظ رمضان باشا رئيس الحزب فى وزارة حسن صبرى باشا حيث أيد اشتراك رئيس الحزب فى الحكم بعض أعضاء اللجنة الادارية وحيث عارضت تلك اللجنة مبدأ المشاركة فى الحكم وخاصة فى وزارة قالت فى بيانها الرسمى فى مجلس الشيوخ والنواب أنها ملتزمة بتنفيذ معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ نصا وروحا ، بينما كان الحزب الوطنى معارضا وبشدة لتلك المعاهدة .

وفى ختام الفصل السابق اشرنا الى موقف بعض الشيوخ والنواب من وزارة حسن صبرى باشا حيث أيدوا البعض وعارضها آخرون .

والجدير بالذكر ، ان الوزارة الجديدة - على غير ما تعارف النواب والشيوخ - استقبلت فى مجلس البرلمان استقبالا فاترا للغاية بل ان أحدا لم يصفق لرئيس الوزراء الجديد ولا للوزراء الجدد ، عند دخولهم قاعة البرلمان ران التصفيق لم يحدث - للوزارة الجديدة - الا عندما أعلنت الوزارة ، على لسان رئيسها أنها ملتزمة بتنفيذ « السياسة الماهرة » التى أقيمت بسببها وزارة على ماهر باشا .

وإذا كان الحزب الوطنى قد انقسم على نفسه بسبب اشتراك حافظ رمضان باشا فى الوزارة ، فإن حزب الأحرار الدستوريين انقسم بدوره أيضا على نفسه بسبب تأييده لوزارة حسن صبرى باشا ، ومشاركته فيها فكان دسوقي اباطة وعبد الجليل أبو سهرة وحفنى محمود وحامد العلايل فى ناحية وبقية أعضاء الحزب فى ناحية أخرى . بل ان حفنى محمود شقيق محمد محمود رئيس الحزب قد استقال من الحزب وكان من بين نا ذكره ، كثير لاستقالاته

« أنه لما شرع رفعة على ماهر باشا في تأليف وزارته الثانية في الصيف الماضي أبقى حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك فيها لأنها لا تمثل البرلمان ، تمثيلا صحيحا ، وقد أراد رئيسها أن يفرض أسماء معينة وان يعطى للأحرار الدستوريين من الوزارات ما يريد إعطاءه ، ويمنعهم مما يريد منعهم منها ، لذلك كان طبيعيا ان يقف الحزب من وزارته هذا الموقف ، فيرفض الاشتراك في الحكم »

ولما شرع حسن صبري باشا في تأليف وزارته رأيت - الكلام ، لحفنى محمود - ان الشكل الذي يريد دولته تأليف وزارته به لا يمثل البرلمان تمثيلا تاما فصارحت اخواني برأى ، في رفض الاشتراك في هذه الوزارة كما رفضوا الاشتراك في وزارة على ماهر باشا لنفس الأسباب الموجودة في تأليف هذه الوزارة ، فلم يقبلوا فاحتججت بأن موقف الحزب لا يكون معقولا ولا منطقيا ، فقد كانوا يقولون اننا لا نشترك في الوزارة الماهرة لأنها ليست برلمانية ثم هم يشتركون في الوزارة الصبرية وهي ليست برلمانية أيضا . ازاء هذا التناقض في الرأي وجدتنى لا أستطيع الاستمرار في الحزب وفضلت الاستقالة »

أما موقف الوفد من وزارة حسن صبري باشا فكان واضحا محددا ، وقد عبر عن هذا الموقف الأستاذ يوسف الجندى زعيم المعارضة الوفدية في مجلس الشيوخ ، كما عبر عن هذا الموقف أيضا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية في مجلس النواب .

وفيه كان من بين ما قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : ان البلاد في هذا الظرف تمر بحقبة مملوءة بالمصاعل مرشوقة بالأشواك والمستقبل ملئ بالمعائب والاحتمالات ، وهي حقبة يحجر الخطأ الصغير فيها الى تكبات كبيرة قد تهدد مركز البلاد السياسى ، والمالى ، والاجتماعى فاذا وجب ان يتولى الحكم دائما وزارة قوية فان هذا الشرط ألوجب في هذه الظروف حتى تستطيع الوزارة القائمة ان تواجه المشكلات ، وأن تترصد للمفاجآت ، ويقاطع الأستاذ عبد الحميد عبد الحق من قبل أغلبية أعضاء مجلس النواب ، عندما يقول : ومهما قيل فان هذه الوزارة ليست هي الوزارة التي تعتمد عليها البلاد ، في هذه الظروف « بل أن المقاطعة لتشتد والضجة تتزايد عندما يقول : لقد ولدت هذه الوزارة ضعيفة غير موثوق بها ، ويكفى أن الوفد المصرى الذى يمثل البلاد لا يؤيدها بأى حال من الأحوال . ان الهيئة التي أمتلأ بها تؤيد هذه الوزارة لا رغبة في الاحتفاظ بالحكم لنفسها ، كلا ولو أنها فعلت ذلك ، لوضعت الأمور في نصابها ، لأنها هي التي تمثل الأغلبية ولكنها لا تثق بهذه الوزارة لاصتياراته وطنية محضة . ان الوفد لم يقترح الحكم لنفسه ولكنه رأى أن مصلحة البلاد العليا تقتضى ان تتولى الحكم وزارة قوية محايدة واشترط

الا يرضى عنها الوفد فقط بل أن ترضى عنها جميع الأحزاب تحقيقا لمصلحة البلاد . وعندما تشتت مقاطعة النواب لزعيم المعارضة الوفدية ، يطلب د . أحمد ماهر ، رئيس المجلس وزعيم الهيئة السعدية المشتركة في الحكم والمعارضة إلى أحمد الحمود ، للوفد ، يطلب من النواب الا يقاطعوا زعيم المعارضة الوفدية . ويمضي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق في كلمته قائلا : فان كانت نظرية الوفد في ذلك أنه من السهل أن نجتمع الأحزاب خارج الحكم تؤيد الوزارة المجيدة ، وتوجهها ، ونهياها قوة أمام جميع الظروف الطارئة ، وكانت نظرية الوفد أيضا أنه لو تم ذلك لكان لدى الأمة هدنة تجمع فيها شملها وتلوى جراحها وتؤسس أمورها على أسس من الحق والمصلحة : لو حصل ذلك ، وأخذ برأى الوفد ، لاستطاعت الوزارة ان تتجابه المشكلات العويصة ، لكن بكل أسف أرى اللذين في الحكم الا أن يجعلوها وزارة حزبية ينقصها تأييد الوفد ففقدت تأييد البلاد .

وعندما يقول الأستاذ عبد الحق : ان الوفد قد تعفف عن الحكم ، ولم يقترحه لنفسه ، انطلقت أصوات تقول ومن الذي عرض الحكم عليكم ؟ فيقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : الذي أقوله لكم هو الذي حصل فقد عرض على رفعة مصطفى النحاس باشا أن يكون رئيسا لوزارة ائتلافية فرفض بل وأخذ رأيه فيما اذا كان يقبل الحكم منفردا . فأبى ، وتنتطق أصوات كثيرة متسائلة : ولماذا أبى ؟ ويقول الأستاذ عبد الحق : لأنه فضل مصلحة الوطن على مفان الحكم وشهواته وتصفق المعارضة لتلك الكلمة صفيقا شديدا لم يقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : اني أقرر باسم المعارضة ان الوزارة بتشكيلها الحالي أضعف من أن تواجه مشكلات البلاد .

ويمضي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية قائلا : عبر رئيس الوزارة بنفسه مقرا بأن مركز الحكومة المالي خطير وان مركز الأمة المالي لا يقل عنه خطورة .

ومع اعترافه بذلك فأننى أعجب كيف لبى الدعوة الى الحكم بالقبول قبل أن يدرس تفاصيل هذا الموقف ليرى اذا كان يملك الوسائل لمعالجة هذه الحالة . واذا كان في استطاعته أن ينفذ الموقف :

ان الذى يقبل الحكم بهذه الصورة لا تهمه المسئولية .

ولقد كانت نظرية رئيس الوزراء أن يتولى الحكم أولا ثم يبحث بعد ذلك عن العلاج . وهذا موقف لا يقبله نواب يقدران المسئولية لأنى لكى أثق بهذه الوزارة أولا يجب أن أعرف مبلغ قدرة هذه الوزارة على حل المشاكل العائنة .

وعندما يواجه الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، بضجة من غالبية النواب ، يخاطبهم قائلا :

لا تضجوا لقد سئل رئيس الوزراء صراحة ما هو برنامجكم فقال
لا تسألني عن البرنامج أن الذي يهم هو تأليف الوزارة أولا ثم البرنامج ثانيا .
وهذا منطق معكوس فالبرنامج أولا فإذا بحثت العقول وارتفعت الضمائر
فإن تأليف الوزارة يكون ثانيا ..

ومن أهم أسباب عدم الثقة بهذه الوزارة ان الذين يؤلفونها هم وزراء
الهيئات التي تولت الحكم في الوزارات الثلاث السابقة . وهذا وجهه كاف
لأن تصدر حكما بعدم الثقة بها : ان هذه الوزارات الثلاث قد أوردت البلاد
موارد التلف . فإينما تلفتنا ونجدنا نكبات بعضها فوق بعض . السبب في
وجودها هو سوء حكم هذه الوزارات وعدم بعد نظرها .

فميزانية الدولة مختلفة اختلافا شديدا وتمويل البلاد من السداد والغاز
وغيره مختل اختلافا أشد وسياسة الدفاع لم تصب أي نجاح وحماية المدنيين
ناقصة أو غير موجودة فهل الذين أوصلوا البلاد الى هذه الحال يمكن أن يكونوا
محل ثقة الأمة في هذه الظروف الدقيقة ؟

لو حللنا الأمور لوجدنا أن عدم بعد النظر هو السبب في وقوع هذه
النكبات « ضجة » .

لأن الظروف التي نجتازها كانت ظاهرة للعيان معروفة لكل انسان منذ
أكثر من سنتين ولم يكن يعوز البلاد لتجنب مصائبها الا وزارات مخصصة بعيدة
النظر ولو قليلا « ضجة شديدة » .

وفوق ذلك كله فإن البداية التي بدأت بها الوزارة تؤيد ما أقوله في انها
لم تدرس شيئا وأنها لا تشارك الأمة في احساسها بالمخاطر الماثية التي
تجتازها . والا فكيف ارتضى ضميرها أن تتقدم لكم وزارة مكونة من ستة
عشر وزيرا تبلغ مرتباتهم التي تصل لأيديهم أكثر من ٤٠ ألف جنيه وتصل
تكاليفهم مع مكاتبهم وسكرتيرهم وسياراتهم الى ما يقرب من ١٠٠ ألف جنيه .

ان هذه البداية السيئة تدل على أن الحكومة لا يهمها مصير البلاد
ولا تشارك الأمة في محنتها ..

انني أسائل رئيس الوزارة ما هي المصلحة التي اقتضت أن تكون
الوزارة مكونة من ١٦ عضوا ؟ انه لم يكن المنافع لتحديد هذا العدد مصلحة
البلاد وإنما هو ارضاء شهوة الأحزاب على حساب خزانة الدولة ..

لقد رأوا عدد الوزارات لا يكفي لارضاء الجميع فخلقوا وزارة جديدة هي
وزارة التموين ولما لم يكف ذلك أيضا أضافوا وزراء الدولة « ضجة شديدة » ..

ان وزراء الدولة هم من أصبحوا أصحابي ولكن هذا لا يمنع من أن
أسائل ما هو العمل الذي سيؤديه هؤلاء السادة لأنفسهم أو للبلاد « ضجة » ..
وكما بدأت الوزارة ضعيفة غير مقدرة مركز البلاد المالي فانها بدأت
ضعيفة من الوجهة السياسية ..

ويقول زعيم المعارضة الوفدية الأستاذ عبد الحميد عبد الحق :

— لقد قرأنا اليوم في جريدة البلاغ ان الحكومة ستتنازل عن السلطة
القضائية التي هي عنوان استقلال البلاد الى محاكم عسكرية انجليزية نبيج
لها أن تحكم وهي في أرض مصرية الأجانب الذين يرتكبون جرائم مخرقة بأمن
الدولة .

ان هذا رجوع بمركز البلاد السياسي القهقري : انه تنزيل لها الى أيام
الاحتلال .

ان الوزارة التي تقبل ذلك لى عنوان الضعف وانها دلت بذلك على أنها
أضعف من أن تحافظ على مصالح البلاد .. « ضجة » .

ان أنصار الوزارة يقولون : أصبروا على الوزارة . ولكننى أقول لكم أننا
فى زمن تفعل الساعة فيه فعل السنين . وان الصبر لم يعد مفتاح الفرج
« ضحك ومقاطعة » بل هو مفتاح الشقاء والتعاسة ، لذلك أطلب منكم الا
تصبروا وان تبدلوا رأيكم بعدم الثقة بهذه الوزارة ..

ويزيح الأستاذ يوسف الجندى ، زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس
الشيوخ الستار عن كثير من الأسرار التى سبقت استقالة وزارة على ماهر
باشا ، فىقول : ان الوفد المصرى كان منذ بداية أزمة الوزارة ضد التدخل
الأجنبى . ويشير أيضا ، الى ان مصطفى النحاس الذى وصف فى هذه القاعة
بأنه الساقط فى الانتخابات ، قد استدعاه الملك أكثر من مرة لمشاورته مع
بقية الزعماء لاجاد مخرج لتلك الأزمة الخطيرة التى اكتنفت البلاد ، ويقول
عن النحاس باشا ، انه كان أول المتكلمين ، وأول المستشسارين وكان أول
المستنكرين ، للتدخل الأجنبى .

وعندما يقول يوسف الجندى ان الوفد المصرى اقترح ، ان تقوم على أمور
البلاد فى هذه الفترة العصيبة ، وزارة محايدة تؤيدها الأحزاب طلب منه
حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة أن يكمل : وبغير برلمان أيضا .

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : أما فيما يتعلق بالبرلمان ، فانه رأى ،
أن يؤجل فى الوقت الحاضر بعد أن أقر الميزانية وأظن أنه من التعسف أن
تطلبوا من الهيئة التى أعمت كل هذه الأدوات لها من هذا . تلتبس من هذا
البرلمان تأييدا ، ولذلك كان الاقتراح الذى طلبه زعيم الوفد سيؤدى ، الى

صفاء النفوس والى اشرار الجميع فى الحكم ، والى فكرة ايجاد هدنة بين الجميع .
تتصافى معها القلوب ..

ويقول الأستاذ يوسف الجندى ان الوزارة غير مؤهلة من الشعب ، فيقول له رئيس الوزارة : كيف وقد حصلت الوزارة أمس ، بالفعل ، على الثقة من مجلس النواب .. ويقول يوسف الجندى - فى أدب جم - دون ان يظن فى مجلس النواب : كل الظروف تؤكد انها غير حائزة على هذا التأييد ، وباعتباري ممثلا للهيئة الوفدية ، وباعتباري معترفا بأن الوفد يمثل أغلبية البلاد وان الوزارة يعوزها تأييد الوفد لا يسعنى الا أن أصارح الوزارة القول اننا لا يمكننا تأييدها لأنها لا تستطيع أن تحوز ثقة البلاد ..

ويتحدث يوسف الجندى عن الظروف المالية ، التى تمر بها البلاد : ان الاحتياطى نفد فيما عدا أحد عشر مليوناً من الجنيهات « محبوسة » .. وبذلك لا يعتبر فى الواقع احتياطياً ، بالإضافة الى ثمانية ملايين من سندات الدين الموحد ، المتأخر وهذه السندات لا يمكن التصرف فيها بالرهن أو بالبيع .

وفوق هذا فان خزينة الحكومة مدينة بثلاثة ملايين من الجنيهات للبنك الأهلى ، ويقول رئيس الحكومة متسائلاً : وهل هذا من عمل الحكومة الحاضرة ؟ ويرد الأستاذ يوسف الجندى قائلاً : انها نتيجة تصرف الرجال والأحزاب الذين تولوا الحكم من يناير ١٩٣٨ الى الآن والوزارة الحاضرة مكونة من هؤلاء الرجال وهذه الأحزاب .

ويقع حسين سري باشا على كلام الأستاذ يوسف الجندى قائلاً : وكانت من تصرف رجل قبل هذا التاريخ أيضاً لأن كل ما عمل كانت نتيجة لارتباطات الوزارات السابقة فاضطرت الحكومة المتعاقبة ان تقي بها ..

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : انه طالما أهاب فى لجنتي المالية والدفاع وزراء المالية ، والدفاع ، أن يضغطوا المصروفات وأن يزيئوا الانتاج القومى ، وألا يكون سمة توسع فى مشروعات الدفاع الا بقدر ما تدعو اليه حاجات البلاد واصلاح المرافق الأخرى فكانت الملايين تنساب سنه الى أخرى حتى نفدت الملايين وأقفر الخزائن ، ويتمنى يوسف الجندى أن تكون الملايين التى انسابت فى سبيل الدفاع قد أثمرت فلقد سمعنا - هكذا يقول يوسف الجندى - فى الجلسة السرية ، تصريحات محزنة ، ولا أريد ان أكرر ما سمعته فى الجلسة السرية لمجلس الشيوخ كل الذى أستطيع أن أقوله ، ان الاسراف وعدم التدبر قد لازم هذه التصرفات ، ولم نشعر لأن بأن فى الاستطاعة انقاذ الموقف !

ولقد كانت نظرية رئيس الوزراء أنه يتولى الحكم أولاً ثم يبحث بعه ذلك عن العلاج . وهذه موقف لا يقبله نواب يقدرون المسئولية لأى لى لكى أثق بهذه الوزارة على حل المشاكل القائمة .

ويؤكد الأستاذ يوسف الجندى فى نهاية كلمته على أن تكوين الوزارة ليس هو التكوين الذى يضمن تأييد الأمة فى أشد الأوقات حرجا وأنه ليس من المصلحة فى شيء ، أن تنال هذه الوزارة ثقة الأمة أو تأييد أى مجلس من المجالسين ، وأنه لم تتح لنا الفرصة للأيام القليلة التى قضتها فى الحكم حتى الآن ، أن نحكم على تصرفاتها إلا أننى باسم ، المعارضة الوفدية ، لا تؤيد الوزارة لأنها لا تستطيع أن تحل المشاكل التى كان أغلب أعضائها والأحزاب المؤيدة لهم ، السبب فى وقوعها أن المعارضة الوفدية ، تؤكد أنها غير راغبة فى الحكم بأى حال ونرجو أن يتدبر المستولون فى إيجاد حل مناسب موافق ترضى عنه جميع الأحزاب ولا أخص حزبا دون آخر ولا طائفة دون طائفة .. وفى الختام نسو الله أن يوفق البلاد لما فيه السداد ..

والحق ، يقال أن حسن صبرى باشا رئيس الوزارة كان رحب الصدر ، لا يعبس لهجوم ، ولا يبتسم للمفاع ، ولم يقطع معارضيه إلا عندما تعجب أحد أعضاء مجلس الشيوخ ، من أنه لم تقم ، فى طول البلاد وعرضها مظاهرات احتجاج ، على التدخل الأجنبى وقد اكتفى حسن صبرى باشا بقوله ، تعقبا على تلك الكلمة : نحن الحكومة نحتج على المصعوة إلى النظار ولا نقبل هذا مطلقا ، ويقول المعلق البرلمانى لحرية البلاغ معقبا على سلوك حسن صبرى باشا فى تلك الجلسة العاصفة من جلسات مجلس الشيوخ : فى الحق أن سعة الصدر كانت مهارة برلمانية من حسن صبرى إذ ظل الخطباء ، يضعف بعضهم بعضا ويرد بعضهم على بعض ، حتى لم يجد ما يدعو إلى الرد ، ويقول المعلق البرلمانى للبلاغ : مما استوقف أنظار النقاد البرلمانيين فى شرفهم أن النصر كان مقود اللواء ليلة البارحة لكل خطيب ولحساب وجهة نظر الأهداف القومية . وأن الضعف خالف بوضوح كل خطيب حزبى ، وكان أكثر القوميين براعة وهيب دوس بك فهو الذى قال فأحسن القول وتحدى فأحكم التحدى وواجه شيوخ الشمال بقوة ضجوا لها حينئذ ثم عادوا فأصفوا مكرهين أمام الدليل الواضح والحق المبين .

وكان من بين ما قاله وهيب دوس يخاطب الوفديين : دعوا حديث البله والزعماء واطووا هذه الصفحات فقد خذل البلاد زعماءها ! وإذا ضج شيوخ الشمال « الوفد » لجعل صوت وهيب بك يجيب : أيوه يا يوسف يا خويا خذها زعماءها وخانوها لأنكم تشكون اليوم لتسلل الأجنبى ، الذى طلب اقالة وزارة على ماهر المؤيدة منكم ومن الأمة وزعماءكم الذين أنكروا التدخل هم الذين أجمعوا ، على وجوب قبول استقالة ماهر باشا فكانهم أقروا التدخل الأجنبى فعلا !

وعندما كان الأستاذ يوسف الجندى يتحدث عن رأى الوفد فيما حدث بعد اقالة وزارة الوفد وعن رأيه فى حل المجلس ، وتأليف وزارة محالفة و ..

و ٠٠ قال وهيب دوس بك بصوت يكاد يزلزل قائمة المجلس : ويمدين يا يوسف؟ ويقول يوسف الجندي : فى إيه ؟ ويقول وهيب دوس فى أخره الضغوط دى يا يوسف الى ابتلت من سنة ١٩٢٩ ، وبقينا فى سنة ١٩٤٠ وأتيم لسه فى الوزارة المحايمة ، وحل المجلس وبطلان الانتخابات وفرنسا العظمى التى ضاعت والعروش التى تلت ، والامبراطوريات التى محيت كل هذا لم يغير من العقيدة التى ألفت الضغوط القديمة .

وبهذا القدر يمكننا ان نكتفى بالحديث عن استقبال وزارة حسن صبرى باشا وبقي أن يرد الجميل لأحمد حسنين باشا والمعروف - كما سبق أن ذكرنا - أن أحمد حسنين باشا الأمين الأول للملك فاروق ، كان هو صاحب فكرة اسناد الوزارة الى حسن صبرى ، بل كان هو الذى بذل جهودا شاقة ومضنية من أجل أن تبر مسألة اختيار حسن صبرى باشا ، لرئاسة الوزارة فى هدوء وفى سرية تامة وبמידا عن عين السفارة البريطانية فى القاهرة وكان حسن صبرى باشا يعرف أكثر من غيره فضل أحمد حسنين باشا عليه فأقر أن يرد له الجميل بسرعة ، وبعملية لا تقل أهمية عن اختياره رئيسا للوزارة : لقد كان منصب كبير الأبناء، شاغرا منذ اختيار على ماهر باشا لرئاسة الوزارة للمرة الثانية وكان على ماهر باشا قد رفض تعيين أى شخص فى هذا المنصب الذى كان يعتبره حقا خالصا له ، وكان يحرص على الإبقاء عليه شاغرا ليشغله عندما يترك الوزارة ، وكان السفير البريطانى يخشى أن يعينه الملك فى هذا المنصب بعد استقالته ، أو إقالته من الوزارة ، وبذلك يكون على ماهر رئيس الديوان الملكى أكثر خطورة على السياسة البريطانية من على ماهر رئيس الوزراء وقد حرص السفير البريطانى سير مايلز لامبسون على أن يؤكد الملك أكثر من مرة ، بطريق مباشر وبطرق غير مباشرة - أن بريطانيا لن تستريح أبدا لتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، وكان كثيرون يطعمون فى هذا المنصب الهام والخطير - كما كان كثيرون أيضا يحاربون اسناد هذا المنصب الهام والخطير الى أحمد حسنين باشا بالذات خوفا من أن يستشرى خطر نفوذه فى السراى وخوفا من أن يصبح هو ، وهو وحده ، المسيطر الأول والأخير على الملك ، وكان هناك كثيرون أيضا يرحبون بأن يتولى هذا المنصب عبد الوهاب طلعت بك وكيل الديوان الملكى لأنه رجل بلا أطماع ، ولأنه ليس خطيرا كأحمد حسنين .

وعندما تم إنتداب عبد الوهاب طلعت بك - بعد أيام من تأليف حسن صبرى باشا لوزارته - فى رئاسة الديوان رحب هؤلاء بذلك الإنتداب الذى كان له - كما رأى المصور - وقعه الحسن فى جميع الدوائر المصرية ، فالرجل هو المستحق الأول للمنصب بحكم المرات ، ولم يكن من الممكن إنتداب غيره فى هذا الظرف فضلا عن أن هذا الإنتداب قد قطع خط الرجعة على الشائعات السخيفة ، وعلى المسامى السخيفة أيضا فنهت سعادته على هذه الثقة : « سجل

المصور رأيهِ هذا في عدده الصادر في ٢٦ يوليو ١٩٤٠ - وفي العدد التالي مباشرة - العدد الصادر في ٢ أغسطس ١٩٤٠ - نشر المصور أول حديث لرئيس الديوان الجديد معالي أحمد حسنين باشا مع مقدمة تقول : كانت الوفود لا تزال تتقاطر على السراى لتهنئة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي بشخصيات يخطئها العمد ، من الزعماء والأقطاب وكبار رجال الدولة ورجال مختلف الأحزاب وبيننا أنا - أى كاتب الخبر ، أو الحديث - فى صالون الانتظار ، أنتظر دورى فى المقابلة اذ بمعاليه يترك المكتب مسرعا ، ثم يعود بعد دقائق ، فلما سألت عن السبب علمت أن أحد الأمراء قدم لتهنئته فأسرع معاليه لاستقباله فى الطابق الأول حتى لا يكلفه مشقة الصعود اليه فكانت كياسة ولباقة لا نستغرب من أحمد حسنين ودخلت مكتبه فاستقبلنى هاشا باشا ، وكان رقيقا وطريفا فذكرنى بآخر مقابلة لى معه فى سراى رأس التين وتلطف مع المصور وهو يلتقط صورته قائلا : ازاي القيافة عجبك ؟ وأردت أن أظفر بأجانبه عن بعض أسئلتي ولكنه اعتذر قائلا : لا لزوم للكلام ، أنا لا أحب الجمجمة ولكنى ما زلت أحاوره وأداوره وهو يتسهم ابتسامته الرقيقة حتى سألته ما هو شعورك ، وقد تقلدت هذا المنصب الخطير ؟ فقال : شعورى أنا انى مش قده ، وربنا معين ؟ ولكنه عندما سئل عن الأساس الذى سيبنى عليه سياسته فى هذا المنصب الخطير ؟ قال ان هذا سؤال لا يمكن الامتناع عن الاجابة عنه ، وفى اجابته قال ان خدمة البلد تكون عن طريق خدمة الملك كما قال ان سياسته حيال الجميع : ان يكون بابهُ مفتوحا للجميع : للصغير والكبير ، وحيال كافة الهيئات والأحزاب ، فالكل عندى سواء قبل أن آتى الى هذا المنصب وبعد أن توليته •

وفى الأسبوع التالى - ٩ أغسطس ١٩٤٠ نقل المصور على لسان د. محمد حسنين هيكل باشا وزير المعارف وعضو الأحرار الدستوريين ان حسنين باشا أصلح رجل لمنصب رئاسة الديوان لعدة أسباب يحتاج اليها هذا المنصب أولا لهدوئه واتزانه وثانيا لبعده ، عن الأغراض فهو رجل لا يريد من وراء منصبه غرضا سياسيا ولا مطمعا شخصيا و ٠٠ و ٠٠ وينقل المصور أيضا على لسان إبراهيم عبد الهادى بك وزير التجارة والصناعة وعضو الحزب السعدى : ليس هناك خلاف على ما أعتقد ، أن معالي أحمد حسنين باشا أكفأ رجل لهذا المنصب ، لأنه محبوب من جميع الأحزاب والهيئات وليس له خصوم ، كما أن ماضيه النظيف وتجاربه الطويلة فى الشئون العامة ، تجعل منه مثالا كاملا للرجل الذى يشغل منصب رئاسة الديوان بحق ، وجدارة •

وكان رأى محمد حافظ رمضان باشا وزير الشئون الاجتماعية ورئيس الحزب الوطنى ، ان اختيار أحمد حسنين باشا لهذا المنصب فى هذا الوقت بالذات كان موفقا للغاية ، لما يمتاز به أحمد حسنين باشا من صفات محببة الى كل شخص ، والى كل حزب ، والى كل هيئة من الهيئات المصرية والأجنبية •

ولم يظهر المصور برأى آخر من الوفديين لأن تقاليد الوفد ، ألا يبدى الأعضاء رأيا أو قرارا في شأن من الشئون إلا بعد موافقة الوفد كهيئة مجتمعة وان كان أحد الوفديين الكبار قد قال أن الوفد قد رحب بتعيين أحمد حسنين باشا في هذا المنصب إذ كان مصطفى النحاس زعيم الوفد ، أول المهنتين لأحمد حسنين باشا ويقول الأستاذ محمد التابعي عن كيفية اختيار أحمد حسنين باشا لهذا المنصب ، انه بعد شهر واحد من تولية حسن صبرى باشا الحكم تقدم حسن صبرى باشا الى الملك يلتبس تعيين أحمد حسنين باشا ، رئيسا للديوان الملكي ، وكانت حجته أن المنصب المذكور شاغر منذ عام وأنه ما دام حسنين باشا هو الذى يقوم فعلا بأعمال رئيس الديوان فإن من المرغوب فيه أن يعين رسميا فى هذا المنصب المذكور وأعتقد - وان كنت أعرف - الأستاذ التابعي - ان ليس تحت يدى دليل يبرر هذا الاعتقاد - أن حسن صبرى باشا انما تقدم بهذا الطلب استجابة لرغبة وتلميح من حسنين باشا أو لعله أراد أن يكافئ حسنين على حسن صنعه يوم أشار باختياره رئيسا للوزارة التى خلفت وزارة على ماهر وعلى كل حال فإن فاروق رفض فى أول الأمر ، أن يعين أحمد حسنين رئيسا للديوان لأنه كان يريد أن يحتفظ بالمنصب المذكور ، لعل ماهر باشا ولم يكن ينتظر سوى الفرصة المناسبة ، التى تتحسن فيها العلاقات بين الانجليز وعلى ماهر لكى يعينه رئيسا للديوان ، ولكن حسن صبرى لم يسكت ، بل مضى يكرر هذا الطلب أو هذا الترشيح وفاروق يرفض حتى نشأ ما نسميه الأزمة الوزارية لان حسن صبرى باشا جعل بقاءه فى رئاسة الوزارة رهنا بتعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان .

وأخيرا وافق فاروق وصدر الأمر ، بتعيين أحمد محمد حسنين رئيسا للديوان الملكي .

الباب الثالث

نازلى ملكة مصر « السابقة » تقع فى غرام أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى

انهينا الفصل السابق بإصرار حسن صبرى باشا رئيس الوزارة ، على ضرورة تعيين أحمد حسنين باشا ، رئيسا للديوان الملكى ومماثلة الملك فاروق فى هذا التعيين ، حيث كان فاروق يصر على أن تبقى الوظيفة شاغرة ليحتلها على ماهر بعد زوال الأزمة بينه وبين بريطانيا ، وحيث كان حسن صبرى باشا يريد أن يرد الجميل لأحمد حسنين باشا لانه - أى حسنين باشا - كان وراء اختياره للوزارة .

ونكمل فى هذه الحلقة حديثنا عن أحمد حسنين باشا ، الذى اختلفت فيه الآراء بشكل كبير ، كما نكمل حديثنا أيضا عن وزارة حسن صبرى باشا ، التى كانت تمر منذ يومها الأول بظروف قاسية رهيبة لان الأحزاب المصرية كانت مختلفة عليها ولان أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية المشتركة فى الوزارة كان يريد أن يفرض سياسته الخاصة بضرورة السخول فى الحرب ، الى جانب بريطانيا والخروج عن سياسة تجنب ، ويلات الحرب ، التى ارتضتها البلاد كلها الى جانب أن الملك - رغم وجود أحمد حسنين باشا فى منصب رئيس الديوان الملكى - كان ينظر الى وزارة حسن صبرى باشا ومنذ البداية نظرة شك وارتياب !

والجدير بالذكر ، أنه عندما رددت بعض الدوائر أن حسنين باشا ، سوف يلى منصب رئيس الديوان ، وأنه ففتح فى الموضوع ، بادر أحمد حسنين باشا بالتصريح بأنه لم يفتح فى تولى هذا المنصب فى هذه الأيام ، وقد طلب مساعدته من الصحفيين أن ينفوا نفيًا قاطعًا هذا الخبر ، فانا - هكذا قال أحمد حسنين باشا - أستطيع أن أخدم ملكى ووطنى فى منصبى الحالى على أحسن وجه ، وأعتقد ان منصب رئيس الديوان أكبر منى ، ولا أريد أن أتولى منصباً أشعر فيه بأننى أصغر منه » .

وقال أحمد حسنين باشا : انه « رجل صحراء ، وجبال وأنه غير أهل لهذا المنصب ، ولو رأى الناس جميعا أنه أهل له » .

وقد قال « المصور » بعد أن صدر قرار التعيين : أن حسنين باشا ، أراد بهذا الكلام أن يتفادى به ترشيحه لرياسة الديوان اذ ليس من طبعه أن ينخس في لُجج واجبات هذه المناصب الخطيرة ، وأنه كان مبالغا في تسعير شخصيته وان خطته في اقصاء نفسه عن منصبه المعلن له ، بحكم السوابق ، وبحكم المران لم تنجح وأنه أمر فاطاع .

وقال المصور ، أيضا عن حسنين باشا : انه الرجل الذى وكل اليه المغفور له الملك فؤاد أن يكون رائد ولي العهد يحتكر ثقة الملك ، واحترام رجال الحليفة ، ومحبة رجال الأحزاب وهذا تسليح كامل فى هذه الفترة ، من فترات الوطن الدقيقة .

ولقد لمح السياسيون - هكذا قال المصور - فيما مضى توارى أحمد حسنين عن ميدان السياسة المتلاطم الاحقاد ، والحزازات ، و « النمر » فلغفة وكبرياء ، ولكنه كان وثيق الصلة بالاسرار والخفايا فلم يلعب دوره الا حين دعى ولم يتبرع بالعمل الا حين طلب وكلف ، والذى قهر الصحراء وتجلت فى فيانها وعضائها وانجداها عزيمته وشكيبته لا يصعب عليه أن يقهر المشاكل ويبدد الصعوبات ان وقعت لا سمح الله .

وقال المصور عن أحمد حسنين أيضا أنه ابن السراى ، ورجل البروتوكول وأنه الجنتلمان فضلا عن كونه « اسبور » وأنه دبلوماسى خطير وأنه والد طارق ، وهشام ، وجيدة ، ونازلى ، وأنه زوج السيدة لطيفة هاتم كريمة حنيف الله يسرى باشا والاميرة شويكار وأنه أحسن لاعب شيشى فى مصر ، وأن أقرب أصدقائه هم شريف صبرى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وشقيقه حفى « بك » وسامير ذو الفقار « بك » ، وأن بيته وبين الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى المراغى وعلى ماهر باشا صداقة ومحبة ووداد وان له أصدقاء كثيرين من الانجليز خصوصا فى انجلترا حيث يتمتع بمكانة ممتازة .

وأحمد حسنين باشا - كما قال المصور - كريم سخي ، ينفق كل ما يملك وليس للمادة عنده قيمة تذكر ، وأن الملك فؤاد ، عندما اختاره لمرافقة ولي عهده فاروق الى انجلترا قال له : لم أجد خيرا منك أثمنه على أحسن شيء عندي .

وقد كان أول من تولى منصب رئيس الديوان الحديوى - فى عهد الحديوى اسماعيل - أحمد طلعت باشا وكان يسمى « المهردار » أى حامل أختام الحديوى ، وقد تولى أحمد خيرى باشا هذا المنصب فى عهد الحديوى توفيق ، فلما قامت الثورة العراقية لم يقف الى جانب الحديوى ، وفضل الاستقالة لأن وراءه أطفالا صغارا « وخلفه فى هذا المنصب محمد ثابت باشا » .

وفي عهد الخديو عباس حلمي الثاني قسم الديوان الخديوي الى ثلاثة دواوين : الديوان العربي وقد رأسه محمود فهمي باشا ، الديوان التركي وقد رأسه محمود شكري باشا ، أما الديوان الافرنجي فقد تولاه دوبر تينو باشا ، وقد شغل هذا المنصب - منصب رئيس الديوان الخديوي - بعد أن تمت اعادته الى سابق عهده ، حسن عاصم باشا وأحمد شفيق باشا ويوسف صديق باشا ومحمد عارف باشا ومحمود شكري باشا .

وفي عهد الملك فؤاد ، كان يتسم اختيار رئيس الديوان الملكي من بين رؤساء الوزارات السابقين وكان أول من تولى هذا المنصب من الرؤساء السابقين محمد توفيق نسيم باشا وأحمد زيور باشا ، وعلى ماهر باشا وقد تولى على ماهر هذا المنصب مرتين ، مرة في عهد الملك فؤاد ، ومرة أخرى في عهد الملك فاروق ، وكانت أول مرة يتولى فيها على ماهر رئاسة الديوان بعد أن اضطربت الأمور في البلاد ، واستقال أحمد زيور باشا في ١١ مايو ١٩٣٥ ، وقد ظل على ماهر باشا في رئاسة الديوان الى أن اختاره الملك فؤاد ليرأس الوزارة في ٣ يناير ١٩٣٦ ، ثم عاد على ماهر باشا ، الى الديوان مرة أخرى في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ، واستمر في رئاسة الديوان الى أن كلفه الملك فاروق بتشكيل وزارته الثانية في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ .

والجد الأول لأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي ، كان الغريق أحمد حسنين باشا من كبار رجال الجيش المصري ، أما الجد الثاني الحاج حسنين فقد كان بدوره ضابطا من ضباط جيش محمد علي الكبير ، أما والده فقد كان الشيخ محمد حسنين البولاقي ، أحد شيوخ الأزهر الشريف .

وقصة أحمد حسنين مع الصحراء ، تصلح أن تكون فيلما سينمائيا رائعا ، فلقد أحب الرجل الصحراء ، وعشقها وكشف الكثير من أسرارها ، واكتشف ضمن ما اكتشف بعض واحاتها ، التي لم تكن قد اكتشفت بعد ، وما يذكرونه من دراساته لتقاليد البدو ، وعاداتهم ، أن قافلته مرت ببداية حسناء فتقدم أحمد حسنين قبالتها ، وركع على إحدى ركبتيه وسدد بنذيقته الى موضع قدميها وأطلق النار وكان دقيقا في إحكام الهدف بحيث أصاب أطلق الناري .

ومثل العمل الجريء « الشاذ » يعتبر تكريما لفتيات العرب يفخرن به ويعتبرن شرفا رفيعا يحلن به ويتسابقن الى ثيله .

وربما كانت الصحراء هي التي علمت أحمد حسنين باشا الصبر ، فقد وكان ملكا من ملوك الصبر .

ومما رواه بعض أصدقائه ، عن « كمية الصبر » التي كان يحملها في نفسه أحمد حسنين ، أنه اختير ليحمل رسالة إلى أحد الملوك الجبارة الذين لا يطيقون أن يعترض إرادتهم أحد ، وأثر الملك ألا يستقبل أحمد حسنين ، بل أثر أن يتسلم الرسالة التي يحملها أحد رجاله فما كان من أحمد حسنين إلا أن رفض أن يسلم الرسالة لغير الملك يدا بيد ، ولما قيل له : ولكن جلالة الملك في مقره الصيفي ولن يعود سريعا قال أحمد حسنين : سأنتظر إلى أن تحلو له العودة ، لكنني لن أسلم الخطاب إلا لجلالته ، وقيل له : كما تريد ، وسوف تنتظر طويلا ، وقال أحمد حسنين : كما تريدون ، لست مستعبلا ، وبدأت تجربة الصبر : راح حسنين يطوف في المتاحف وهو مراقب من الصباح إلى المساء ، وبعد ثلاثة أيام جاءه مندوب الملك ليقول له : ان الملك قرر عدم العودة قريبا ، وقال أحمد حسنين للمندوب الملك : لست مستعبلا ، فبعد أن أنهى من زيارة المتاحف سألهم المساجد ، ثم القصور القديمة ثم الدور التاريخية ، ثم المكتبات ، لأنني عازم على كتابة تاريخ الفنون الجميلة في هذه البلاد ، وذهل الرسول ، وبعد أن عاد الملك استقبل أحمد حسنين وأعجب به ، وطلب منه أن يبقى في بلاده مدة من الزمن ، فلما تردد أحمد حسنين باشا في إجابة الطلب ، قال له الملك : اتعلم يا باشا بمد زيارتك لمتاحف والمساجد يجب أن تزور المسجون وقاعات التعذيب ، وأن تضع كتابا عن فن الاحتفاظ سرا بالأصدقاء للأعزاء المقربين .

ولعل أحدا من كتابنا وصحفيينا لم يعرف أحمد حسنين باشا مثلما عرفه الأستاذ محمد التايبي ، وقد لا يعلم الكثيرون أن آخر ليلة قضها أحمد حسنين كانت في منزل الأستاذ التايبي .

وفي اليوم التالي لتلك السهرة ، وبينما كان عائدا من قصر عابدين إلى بيته في الدقي صدمته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطاني ، وكأنما أراد القدر ، أن تكون نهاية الرجل الذي ظل طويلا يدعو إلى التقارب المصري البريطاني عن طريق سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطاني .

وقد كتب الأستاذ محمد التايبي الكثير من ذكرياته ، عن أحمد حسنين باشا الصديق أو السياسي وقد ترددت طويلا في أن أنقل عن الأستاذ التايبي قصة حب الملكة نازلي لأحمد حسنين ، إذ ليس من طبعي أن أخوض في مثل تلك المسائل الخاصة .

وعندما فاتحت بعض أساتذتنا الكبار في هذا الحرج ، الذي أشعر به وأنا أكتب - نقلا عن الأستاذ التايبي - قصة غرام الملكة نازلي بأحمد حسنين ، قالوا لي : ولكنك كتبت عن قصة غرام فيكي باشا - أحمد عبود .

وقلت لأن قصة غرام فيكى باشا ، كانت ذات تأثير فى السياسة المصرية وقد أثرت فى المحاكم المصرية والفرنسية ، وقيل لى : وكذلك كان لقصة غرام الملكة نازلى تأثير كبير فى السياسة المصرية ، بل لقد كان لها تأثير أكبر من تأثير قصة غرام أحمد عبود باشا •

وقررت أن أحتكم الى القراء فلعلهم يستطيعون اخراجى من هذا الحرج ، الذى أشعر به فيؤيدون كتابة قصة الغرام هذه أو يعارضون كتابتها •

وكان رأى القراء بما يشبه الاجماع ضرورة تناول قصة هذا الغرام مع اسناد كل رواية الى صاحبها •

واعود ، الى ما كتبه الأستاذ التامبى عن أحمد حسنين باشا ، بعيدا عن قصة غرامه بالملكة نازلى يقول الأستاذ التامبى : كانت شخصية أحمد حسنين موضع خلاف بين الذين عرفوه • هل هو بطلس مصرى ، وطنى مخلص يقدم مصلحة بلاده على كل ما عداها ؟ أم هو خائن وصنيعة للانجليز ولا بأس من أن يضحي بمصلحة مصر ، فى سبيل مصلحة ذاتية يحققها له الاستعمار ؟ هل هو السبب المباشر فى فساد الحكم ، وفساد فاروق ، وفساد الأسرة المالكة والفصائح التى وقعت فى السنوات القليلة السابقة على قيام الثورة ؟ تباينت الآراء واختلفت فى هذا الرجل أحمد حسنين : الرجل الذى كان يمسك بخيوط السياسة المصرية ، فى فترة حرجة حالكه فى تاريخ مصر ما بين عام ١٩٤٠ ، وعام ١٩٤٦ ، الرجل الذى كان يقيم الوزارات ، ويسقط الوزارات ، وهو فى نفس الوقت حريص على أن يبدو فى تصرفاته وأقواله ، كرجل لا يعرف شيئا مما يقع فى البلد ، ولا يد له فى أى أمر يقع بل يؤكد لمعارفه أنه لا يفهم شيئا فى السياسة •

كان فى وقت ما بطل مصر فى الشيش ، أو المبارزة بالسيف ونازل أبطال هذه اللعبة فى أوروبا وانتصر على كثيرين منهم •

وحاول فى يوم ما أن يكون أول مصرى يقود طائرته الخاصة ، بمفرده من أوروبا الى مصر ، وسقطت به طائرته مرتين فى فرنسا ، وفى إيطاليا وتجا من الموت مرتين وأصلح عطب الطائرة واستأنف طيرانه لولا أن الملك فؤاد أرسل اليه برقية يأمره فيها بالمعدول عن الطيران الى مصر والعودة بأول باخرة ، وجاب مجاهل الصحراء الغربية مع الرحالة الانجليزية السيدة روزينا فورس ، وكان أحمد حسنين صاحب الفكرة ، ومنظم الرحلة ، وعقلها المدبر وقائدها وقد تستر على زميلته الانجليزية فزعم أنها مسلمة ، وأنها زوجته وألبسها ثيابا عربية وأسدل على وجهها حجابا كثيفا والا لما سمح زعماء القبائل لهذه المسيحية الأجنبية بالتوغم فى مجال سلطانهم والتعرف على أسرار الصحراء وعاش أحمد حسنين مع روزينا فورس أسابيع عديدة فى مجاهل الصحراء ، وكانا ينamaan

معا ، فى خيمة واحدة ، ولكنه لم يحاول أن ينال منها أما هى فقد حاولت ولكنه أبى وأعرض ومآله الأستاذ التابى مرة : وقد قلت قبصك من دبر ؟ وضحك رحمه الله وقال : كلا فان المسألة لم تصل الى هذا الحد ، قلت - قال الأستاذ التابى بالطبع - لكنى لا أفهم فقد كنت يومئذ فى عنفوان شبابك وروزينا امرأة جميلة تشتهى ، وكنتما فى الصحراء أسابيع عديدة ووحكما فى خيمة واحدة وكان مرافقوك من البدو يعتقدون أنها زوجتك وما أنت بولى الله ، أو قديس فماذا اذن وضحك مرة أخرى وقال : لأن الأزهر انتصر فى هذه المرة ، على اكسفورد والمعنى الذى أراده أحمد حسنين أن النشأة الدينية فى بيت أبيه وما ورثه عن أبيه العالم الأزهرى المتمسك بأحكام دينه الحنيف ، انتصرت على عوامل التحرر أو التحلل التى تركتها فى نفسه دراسته فى جامعة اكسفورد .

ورغم أن روزينا وضمت عن الرحلة كتابا أشارت فيه إشارة عابرة الى أحمد حسنين واصفة إياه بأنها كان أجبرها ومترجما لها أثناء الرحلة وأنه لم يكن يعنى الا ببجامات نوم الحريرية وزجاجات الكولونيا التى حملها معه فى رحلته الى الصحراء فقد رفض أن يرد عليها ويفند مزاعمها لأنه يرفض منازلة امرأة غير أنه قام فى العام التالى وبمفرده برحلة ثانية اكتشف فيها واحة الكفرة وكان لاكتشافه الخطير ، كما يقول الأستاذ التابى دور كبير فى جميع أنحاء العالم واجتمعت الجمعية الجغرافية ، الملكية فى لندن ، ومنحته ميداليته الذهبية ، وانهالت عليه النياشين والأوسمة من مختلف الدول تقديرا لهذا الاكتشاف .

وفى حفلة ساهرة ، التقى أحمد حسنين بروزينا فوريس وكان يعلق على سترته وسام سان لازار الذى أنعمت به عليه الحكومة الإيطالية وهو من أرفع الأوسمة شأنًا فى إيطاليا ، وتقرب منه روزينا محبة لم سألته ساخرة : هذا وسام سان لازار ، ترى أى عمل استحققت عليه هذا الوسام ؟ وأجابها أحمد حسنين بالانجليزية طبعاً *For my chastily Rosita*

أى أننى استحققتة بفضل طهارتى يا روزينا وامتنع لون روزينا فوريس وولت طهرها فقد كانت الفمزة صريحة مكشوفة مفهومة .

وقال أحمد حسنين : نعم فقد تأرت لنفسى ولكنه كان انتقاما خسيسا ندمت. عليه فيما بعد بل ان العبارة لم تكذ تخرج من بين شفتى حتى أدركت أننى تصرفت بخسة وفضاظة وندمت وفكرت فى أن أعتذر اليها ولكنى أشفقت من أن اعتذارى قد يزيد من حرجها وألمها وفى واشنطنون ، عرضوا عليه ان يقوم برحلة يطوف فيها بعض المدن الأمريكية الكبيرة ويلقى بها محاضرات ، عن رحلته مقابل ٢٥ ألف دولار على شرط أن يلقي المحاضرات وهو يرتدى ثياب البدو ، التى كان يرتديها فى الصحراء ، أثناء رحلة الاستكشاف ورفض العرض لأنه لا يريد أن يكون أراجوزا .

ويقول الأستاذ التايى ، أن أحمد حسنين لم يكن بطلا ، ولم يكن خائنا وإنما كان رجلا ذا مطامع واسعة كثيرا ما فُح في اخفاؤها وراء قناع من الزهد فى المنصب والجهل بالسياسة واسرارها كان يطعم فى ان يكون رئيس الوراثة والرجل الاول فى الدولة ولكنه لم يمض الى هذا الهدف مباشرة وفى خط مستقيم ، كلا : فان هذه السياسة لم تكن سياسة أحمد حسنين الذى كتب عنه مرة زميله فى الدراسة ، وصديقه حفى محمود فقال أنه فاجأه مرة وهو يقرأ كتابا وحاول أحمد حسنين ان يخفى الكتاب من صديقه حفى محمود ولكن حفى استطاع ان يقرأ عنوان الكتاب وكان الكتاب هو « الامير » لمؤلفه السياسى الداهية « ميكافيللى » الذى وضع كتابه على أساس ان الغاية تبرر اتخاذ كل وسيلة وهكذا فضح حفى محمود سياسة صديقه حسنين : السياسة الميكافيللية ، سياسة الخيـث ، واللف والوراء وكل وسيلة مشروعة فى سبيل تحقيق الغرض ، والوصول الى الهدف وكل غرض شريف ما دام فى خدمة الامير ، أى الحاكم ، وكان الامير يومئذ هو دولة ، والنولة هى الامير .

وكان البرنامج الذى وضعه أحمد حسنين ذا خطوات : الخطوة الاولى رئاسة ديوان الملك والخطوة الثانية رئاسة الوزارة وبين الخطوتين : خطوة لابد منها للتثبيت والتأمين ودعم المركز ، وهى الزواج من نازلى أم الملك فاروق .

ولا يكتب الأستاذ عبد الرحمن الرفعى ، عن تعيين أحمد حسنين فى منصب رئيس الديوان الملكى ، الا بضعة اسطر ينهيها بقوله : اقترن وجود أحمد حسنين باشا فى هذا المنصب بحوادث جسيمة وزاده نفوذه على ما كان لحسن فشات باشا سنة ٢٤ - ١٩٢٥ ولعل ماهر ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، وللأستاذ محمد زكى عبد القادر رأى فى أحمد حسنين جاء فيه : بدأت الأمور تتكشف بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان ، بعد نحو شهر من ترك على ماهر مركز الحكم وبذلك خرجت السراى تقريرا على نفوذ ، على ماهر ، أو اخرج هو من حسابها .

ولا شك انه شعر بالأم شديد لتعيين أحمد حسنين فاق الله ، لاضطراره الى الاستقالة لانه فقد بذلك المكان الذى قدر انه سيعمل رابضا فيه ويكون قاعدة لسياسته ، والمنطلق الذى يوجه منه الامور على ما يشاء ، ويعد يوم ٢٧ يوليو ١٩٤٠ وهو يوم تولى أحمد حسنين رئاسة الديوان الملكى ، تاريخا فاصلا فى حياة على ماهر فحتى هذا التاريخ وسواء فى حياة الملك فؤاد ، أو منذ تولى فاروق العرش كان على ماهر ، أثرا لدى السراى أما بعد هذا اليوم فمن كان يدعى ماذا يكون هو بالنسبة للسراى ؟ .

ولو كان أحمد حسنين رجلا ضعيف الشخصية لما ضاق على ماهر بالامر ، ولتوقع ان يتخلص منه ولكن الوضع كان على العكس من ذلك ، فان أحمد حسنين

رجل دارس فاهم ، لبق مهذب عارف بالتيارات والاتجاهات جمع الى ثقافته العربية ، الماما كافيا بالحياة المصرية وكان على صلات حسنة بالانجليز ، وعلى صلات وثيقة بالاسرة المالكة وقد لعب أحمد حسنين دورا خطيرا فى السياسة المصرية وقد سجل التاريخ أنه حمى الملك السابق كما سجل له أنه عجل بانتهاء عرشه فهناك خطوط لا تزال غامضة فى هذه الفترة من تاريخ مصر ولكن الرجل كان شبيها بطل ماهر من بعض الوجوه مختلفا عنه من وجوه أخرى .

ويظهر أنه تعرس بحياة القصور ، وما يزكو فيها من دسائس ، وتيارات ووعى كل شيء من هذه الناحية وادرك ان يلعب دوره بمهارة وقد أدرك منذ اللحظة الاولى التبعات الثقيلة التى القيت على عاتقه وأدرك انه أضحي أقوى رجل فى القصر وربما فى مصر وان وجود قوة شعبية لا تتركه فى هذا الوقت ولكن من الممكن ان تركه فى أى وقت اخر امر لا يمكن السكوت عليه ولا بد من التمهيد للقضاء عليها .

وكما فعل على ماهر ، أراد أحمد حسنين ان يخلق من الملك السابق شخصية مقدسة تدين لها الجماهير بالحب والولاء ، صرفا لها عن الولاء للدستور وكان ممكنا - هكذا يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر - ان يخدم أحمد حسنين الملك السابق بخير من هذه الفعلة لو حاول ان يحفظ ولاء الشعب للدستور ، والملك على السواء ولكنه سلك الطريق نفسه ، الذى حاول أن يسلكه على ماهر . أراد ان يوطد مركز الملك فى الشعب لا ليعطى الملك سلطات يستحقها ولكنه لكى يحكم هو من ورائه وكما فكر على ماهر فكر أحمد حسنين فى أنه وضع الملك السابق فى جيبه وانه يستطيع بما توفر له من لياقة ، وما آتاه من علاقات طيبة هنا وهناك ان يوفق خيرا مما وفق ، على ماهر ، ولعله كان يضحك - وهو الامين الاول للقصر - حينما كان يلعب مجهودات نبات رئيس الوزراء ، ورئيس الديوان قبل ذلك فقد كان واثقا من الارض التى يقف عليها مطمئنا الى ان دور على ماهر موشك على نهايته .

والذى يؤكد ما قاله الأستاذ محمد زكى عبد القادر ، أنه بمجرد ان تولى أحمد حسنين رئاسة الديوان الملكى راح - مستعينا بأصدقائه من كبار الصحفيين - ينظم حملة دقيقة لاطهار الملك فاروق ، فى ثوب الوطنى المستقيم ، الرأغب فى العمل للنهوض بالشعب ، بينما كانت ، أعمال الملك الحقيقية تتنافى تماما مع ما تحمله الصحافة المصرية من أخبار وتعليقات ومقالات كما أنه بذل قصارى جهده لاحتضان بعض الحركات الوطنية الشابة .

الملك فاروق يهدد بالقتل أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي

من أخطر الموضوعات التي طرحتها في هذا الكتاب الحياة الخاصة
للشخصيات التاريخية ، التي كان لها أثرها المباشر ، أو غير المباشر في صنع
الأحداث ، والناس

وقد قلت ، وأنا أعرض هذا الموضوع على القراء انني أشعر بحرج شديد
وأنا أقرب من قصة العلاقات الخاصة ، التي كانت تربط الملكة السابقة
نازلي بأحمد حسنين باشا .

خاصة ، وأنا أكتب عن أحمد حسنين باشا وقد أصبح مركز قوة في
السراي بل أصبح مركز القوة الوحيد في السراي بعد احتجاج على ماهر
باشا ، راضيا ، أو مكرها عن السراي وعن التأثير على « من في السراي » .

وقد طرحتم على القراء الموضوع برمته محتكما اليهم لعلمهم يستطيعون
إخراجني من الحرج الذي أشعر به فيؤيدون كتابة قصة غرام الملكة نازلي
بأحمد حسنين أو يعارضون كتابتها . . . انتظرت حوالي اسبوعين لاتيح للقراء ،
وللقارئات بالطبع فرصة المشاركة في هذا الحوار . والحقيقة ، انني منذ ان
التزمت أمام شعبنا ، بالقيام بمحاولة متواضعة لاعادة كتابة تاريخنا
ولالقاء الأضواء على بعض حوادثه ، وأشخاصه ، الهامة والمهمة وأنا أشعر بأنني
أمشي على الشوك ومرد ذلك ، انني لا أكتب للخاصة وحدهم ، فتكون كتابتي
وفقا للمقاييس العلمية المتعارف عليها وحسب . وانما أنا أكتب أيضا للعامة
لجماهير الشعب ، والكتابة التاريخية لجماهير الشعب تتطلب الالتزام بكثير
من القواعد ، قد لا تتطلبها الكتابة للخاصة .

بل ان هناك محاذير كثيرة ، يجب على من يكتب للامة ان يتحاشاها ،
والا يقترب منها ، بعكس ما يكتب للخاصة الذين قد لا يلقون بالا لتلك المحاذير
لأنهم في العادة متخصصون ، كتاب تاريخ أو قراء تاريخ .

ثم اننى لا اكتب لطائفة واحدة من أبناء شعبنا ، كالشباب مثلا ، وانما
أنا اكتب لكل طوائف الشعب وفتاته لذوى الثقافات العليا وذوى الثقافات
المحدودة لو جاز لى استخدام هذا التعبير .

ثم اننى - وهذا أخطر مانى الموضوع - ارتاد ميادين كثيرة ، لم يرتدها
الا قلة ضئيلة من الكتاب ، أغلبيتهم كانوا ذوى اتجاهات خاصة ، والتزامات
حزبية ضيقة الأفق ، كما اننى أيضا - وأرجو أن يحمل هذا الكلام على محمل
الاحساس بثقل المسؤولية ، لا المغامرة ، أو التباهى - الجأ ، الى الخوض فى
الكتابة عن موضوعات بكر لم يطرقها ، أحد غيرى خاصة بعد ان فرض الكتاب
على أنفسهم بعد قيام ثورة ١٩٥٢ الا يكتبوا عن سنوات ما قبل الثورة
الا منتقدين ، ثم اننى - وهذا مما ساعدنى على أداء مهمتى - عايشة تلك
الفترة ، التى اكتب عنها وكنت فى بعض الأحيان قريبا ، من شخصيات ،
كبيرة ، كان لها أثرها ، ان سلبا ، وان ايجابا فى صنع أحداث تلك الفترة
ثم ان القراء - وهذا مما يعقد مهمتى ، أكثر وأكثر - يتقون فيما اكتبه وبالتالى،
فان أية سيطرة رنوصغيرة من جانبى ستكون كبيرة عند القراء تطبيقا للقاعدة
القائلة : « حسنات الابرار سيئات المقربين » . وقد تلقيت العديد من الردود ،
بعضها فى صورة خطابات او مكالمات خاصة وبعضها نتيجة حوار كنت طرفا
من أطرافه .

وأذكر اننى ومجموعة من الأصدقاء والزملاء كنا مدعوين لحضور افتتاح
تلوة اعلامية لبحث تقرير ماكبرايد كان من بينهم حسب ترتيب الجلوس
سعد الدين وهبه ، صلاح عبد الصبور ، صفوت الشريف ، عدلى حشاد ،
ممدوح رضا ، وأثير الموضوع الذى طرحته للمناقشة فاذا بالأخوة الزملاء ،
جميعا ، وبدون استثناء ، يؤيدون وجهة النظر القائلة بعدم حجب أية معلومات
أو وقائع عن القراء وكذلك ، كان رأى كل الأخوة ، القراء ، الذين كتبوا
أو تحدثوا الى فى أمر هذا الموضوع ، الذى احتكمت فيه الى القراء ، لم يشذ رأى
واحد فيطلب عدم الاشارة الى العلاقات الخاصة التى كانت تربط بين الملكية
السابقة نازلى وأحمد حسنين ، وأية علاقة خاصة أخرى تتصل من قريب أو من
بعيد بمحاولة إعادة كتابة التاريخ بعيدا عن الحساسية فبحن لا نكتب تاريخنا
كل يوم ، ونحن اذا لم نكتب التاريخ اليوم على حقيقته وبعض الذين يعرفون
دقائق وقائمه أو بعض الذين شاركوا - بالسلب أو بالإيجاب - فى صنع بعض
أحداثه على قيد الحياة فلم يستطيع أبناءنا أو أحفادنا كتابة تاريخ تلك الفترة

التي عشناها ، تكون بعض معالم تلك الفترة ، أو بعض أحداثها ، قد طمست ،
أو أخفيت .

هذا من ناحية المبدأ أما من ناحية الموضوع فأقول ان ما بين يدي من
معلومات ، عن قصة غرام الملكة السابقة نازلى لا يتعدى ما كتبه الأستاذ
محمد التايبي وهو بلا جدال حجة في الموضوع لتلك العلاقة الوثيقة ، التي
تربطه بأحمد حسنين ولأنه - وتلك ميزة من مميزات التايبي رحمه الله -
لم يحاول كما حاول كثيرون غيره المتاجرة بالتاريخ أو الاسماعة الى بعض
اصدقائهم ومعارفهم بل واصحاب النعم عليهم بعد أن زال عنهم أثر الجاه ،
والمنصب والمال وإنما ظل وفاؤه لمن كان وفيًا لهم في حيانتهم وفائه لهم بعد
ممانتهم بالإضافة الى مقال واحد كتبه الأستاذ حافظ محمود عن غراميات أحمد
حسين لا يخرج في مجموعه ، عما كتبه الأستاذ التايبي الى جانب نبذ وفقرات
نشرت في هذا الكتاب أو ذاك ممن تناولوا الكتابة عن « فاروق ملكا » اما في
حياته واما بعد مماته ، ولم تكن كل تلك المعلومات ، تشجني حقيقة ،
على ان اخوض في قصة غرام الملكة السابقة نازلى رغم انها معلومات ثابتة ،
ووقائع مؤكدة ، ولكنني حرصا ، مني ، على المزيد من التأكيد والتوثيق ظللت
أبحث وألقت وراء معلومات جديدة ، تزيدني طمأنينة على طمأننتي ، الى ان
كان الاسبوع الماضي ، عندما اتصل بي الأستاذ أمين محمد فهميم الذي كان
واحدا من خيرة من عملوا في السراى ، وكان في نفس الوقت السكرتير الخاص ،
لفاروق ، والذي صحبه - باذن من المسؤولين في مصر - الى المنفى ، ليصبح
كاتب أسراره ، اتصل بي الأستاذ أمين محمد فهميم ، ليهنئني على الاسلوب الذي
أتناول به كتابة تاريخنا ، باعتباره شاهدا من شهود ذلك التاريخ وانهزت
فرصة تفضله بمحادثتي لاسأله - وهو الرجل الصادق والأمين في نفس الوقت ،
والذي أعرفه جيدا منذ عام ١٩٤٣ - سوؤالا واضحا محددا : آكانت ثمة علاقة
خاصة تربط الملكة السابقة نازلى بأحمد حسنين ؟ ، وقبل أن يرد الأستاذ
أمين محمد فهميم : على سوألي قلت له لقد أقسمت اليمين ، كمحام ، وانت الآن
تقول ما تقوله للتاريخ ولم يعد لك في دنياك ما يدعوك ، الى أن تقول الالحق
« ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه » وغير ذلك من التحذيرات
والتأكيدات ، والرجاء الخاص بتحري ، الصدق والأمانة ، والانصاف و . و .
عما خشيت أن يغضب الاخ ، الأستاذ أمين فهميم ، وقال لي الأستاذ أمين فهميم
دون تردد « نعم كانت هناك علاقة خاصة ، بل كان هناك غرام قوى بين الملكة
السابقة نازلى والمرحوم أحمد حسنين باشا ، ولم أعتمد ، في رأى هذا على
ما سمعته في القصر ، من هذا الجانب ، أو ذاك وإنما اعتمد في رأى هذا
على ما رأيته أنا شخصيا بعيني رأسي » .

ورجوت الأستاذ أمين فهميم أن يبعث الى برسالة مكتوبة يؤكد فيها ،
ما قاله ، ليطمئن قلبي فتفضل وبعث الى بتلك الرسالة - المنشورة في الفصل

الأخير من هذا الكتاب - والتي اعتبرها بحق - ولا أعرفه عن الأستاذ أمين فهميم من خلق رضى ومن صدق وأمانة - من الوثائق الهامة التي تثبت وجود علاقة خاصة بين أحمد حسنين ونازلى .

هذا الى جانب ، قرينة أخرى ترددت فى الإشارة إليها لولا انها خاصة بالتاريخ وهى أن بعض الشبان الوطنيين كانوا يكتبون على أرض الشارع ، فى ميدان عابدين ويخط كبير جدا الكثير من العبارات التي توضح علاقة أحمد حسنين ، بالملكة نازلى ليقرأها الملك فاروق .

وصوف ، تعود ، الى صور المقاومة الشعبية لطفيان الملك فى الوقت المناسب .

وبعد تلك المقدمة ، الطويلة ، والضرورية فى نفس الوقت ، نسود ، الى أحمد حسنين ، ونازلى نكمل - فى البداية - حديثنا عن أحمد حسنين ثم نبدأ حديثنا عن نازلى عبد الرحيم ، صبرى ، ملكة مصر السابقة ، وبعد ذلك نكتب عن علاقتهما معا .

وقد ظلت الصحف المصرية - كما هى العادة - لأسابيع عديدة تكتب عن أحمد حسنين باشا ، بمناسبة اختياره رئيسا للديوان الملكى .

وكان من بين ما كتبه صحيفة الاثنين - مثلا - فى عددها الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٤٠ : فى الاسبوع الماضى صدر أمر ملكى بتعيين أحمد حسنين باشا ، الأمين الأول لجلالة الملك رئيسا للديوان الملكى وبذلك ارتدت جميع الشائعات ، على أعقابها وارتاح كثير من رجال السياسة ، كان همهم الدائم طوال الأسابيع الماضية هو منصب رئيس الديوان الملكى .

وفى اليوم الذى صدر فيه الأمر ، الملكى بالتعيين لم يكن أحد يعرف شيئا عنه ، حتى أولئك الذين يعرفون دائما أسرار السياسة ، كانوا يجهلون ذلك ولكن المصادفة وحدها كشفت السر ، لقد اتصل أحدهم بموظف كبير فى السراى ، وسأله عن حسنين باشا وأجاب ذلك الموظف الكبير : أن حسنين باشا ، سافر الى انشاص ، وسوف يعود منها مسرورا ، وجرى البحث طويلا ، حول « السرور » الذى يعود به حسنين باشا من انشاص حتى عرف بأنه من منصب رئيس الديوان الملكى ، وعاد حسنين باشا الى القاهرة ، وضل الكثيرون سبيلهم فى التعرف على مكان وجوده : اذا سألوا عنه فى مكتبه فى السراى قالوا : كان هنا ، ونزل .

واذا سألوا عنه فى المنزل قيل : خرج من يدري ولسه مارجمش .

وأخيرا تأكد ، بعض الزملاء ، من وجوده فى منزله ، وعندما طلبه أحدهم ردوا عليه بالكليشيه المحفوظ : خرج من يدري ، ولسه مارجمش .

وهنا ذكر المتكلم اسم أحد العظماء على أنه هو الذى يسأل وسرعان ما تحدث حسنين باشا ، بنفسه ، ولما عرف الحيلة ضحك منها وتأييد النبأ ، الذى وقع .

ومما يذكر أن حسنين باشا كان فى الأسبوع الماضى مدعوا فى حفلة أقامها الأستاذ عسران عبد الكريم بمنزله ، واجتمع فيها الدكتور ماهر باشا وبعض الوزراء وعبد الرحمن البيلى ، وحفنى محمود بك وفريق من الصحفيين ، وتحدث ، المدعوون عن حسنين باشا وتكتمه وحرصه على ألا يقول شيئا وقال صحفى خبيث : بعد أسبوع من تأليف وزارة حسن صبرى باشا قيل لحسين باشا : أنت تعرف أن فيه وزارة تألفت ؟ فأفكر معاليه - أحمد حسنين باشا - أنه سمع بشيء من هذا القبيل .

وتنضى مجلة الاثنين قائلة : يمكن القول ، أن معالى حسنين باشا قد استحق التقدير ، الشخصى من كل من يحيطون به منذ كان طالبا فى جامعة آسفورد ففى تلك الأيام بدأت رجولته ، تتجلى للعيان ، ولم تلبث عائلات الإنجليزية عريقة بعد أن عرفت مزايه ، أن فتحت أمامه أبواب بيوتها ، رغم ما هو معروف عن الانجليز ، من التخطف والنفور من الآخرين .

وتقول مجلة الاثنين : انه عندما عاد حسنين باشا ، من رحلته الى الصحراء رغب اليه المغفور له ، الملك فؤاد ، أن يلقي محاضرة عن هذه الرحلة ، وتم ذلك فى دار الأوبرا وفى موعد القاء المحاضرة ، حضر الملك فؤاد ، وأصفى الى المحاضرة ، وبعد انتهائها تفضل فدعا الرحالة اليه فى مقصورته ، وبلغه ثناءه واعجاباه .

وقد عين حسنين باشا فى السلك السياسى سكرتيرا للمفوضية المصرية بواشنطن ، عند أول انشاء لهذه المفوضية ، وكان هو أول من رفع العلم المصرى بيده على دار المفوضية .

وهو يجمع ما يكتب عنه ويلصق ذلك فى البومات عنده ، وقد شهدنا يوما أحد أخصائه فدعش لذلك ، لما هو معروف عنه من تواضعه الجم ، ونفوره من الدعاية ، ولما سأله عن ذلك ، أجاب : اننى احتفظ بها لطارق ، لكى يطلع يوما على ما كان يكتب عن أبيه !!

وإذا كان الملك أحمد فؤاد ، قد حرص على أن يحضر محاضرة ألقاها أحمد حسنين ، عن رحلته الى الصحراء فى دار الأوبرا ، فان فاروق أحمد فؤاد ، قد حرص بدوره على أن يشهد حفل تأبين أحمد حسنين فى نادى السلاح الملكى ، وان يفتتح قاعة أحمد حسنين بالدور العلوى من النادى ، وان يستمع الى محمد طاهر ، وهو يلقي كلمة عن أحمد حسنين يقول فيها : شاهدت هذه القاعة أحمد حسنين صبيا ينطلق من مدرسته فى موعد الانصراف متأبطا كتبه ،

مرتديا سراويله القصيرة ميمما شطر هذا النادى ، قيلتقى بلاعبى السلاح ، من الأعضاء فينازلهم و يبارزهم يغلبيهم تارة ، وتارة يغلِب وهو فى الحالتين يعالِب نفسه ويروضها ، كيف تواجه الشدائد يغلِب ثابت ، والهزيمة بصبر لا يمتريه يأس ، والنصر بثقة لا يشوبها زهو

وأعود مرة أخرى الى مكتبه الأستاذ محمد التايى عن أحمد حسنين حيث يقول : استطاع هذا الشاب أحمد محمد حسنين ، ابن الشيخ محمد حسنين المدرس بصحن الأزهر الشريف ، أن يفتن ، ويخلب لب الفتاة لطيفة كريمة صاحبة السمو الأميرة شويكار . مطلقة أحمد فؤاد ، وأم بنته صاحبه السمو الملكى الأميرة فوقية .

وتزوج أحمد حسنين من لطيفة ، وأصبح من اصهار الأسرة المالكة ، وزوجا لأخت الأميرة فوقية ، كريمة الملك فؤاد ، وكان فؤاد قد تصالح قبل ذلك بسنوات مع مطلقة شويكار .

وهكذا عزز حسنين مركزه ، وثبت قدمه على أولى درجات السلطة فى دنيا المناصب ، والجاه ، والنفوذ ، فأى رئيس أو وزير ، بل وأمير ما كان يجسر يوفئذ أن يتجاهل هذا الشاب - أحمد محمد حسنين - صهر الأسرة المالكة ، وزوج كريمة الزوجة الأولى لصاحب العرش والعلاج ، كانت هذه هى الخطوة او الخطوة الأولى .

وقد سميتها - الأستاذ التايى - خطوة أو خطوة لأنها كانت مرسومة ، ولأن الزواج لم يكن مقصودا لذاته ، بل كان وسيلة للوصول الى غرض أو هدف مقصود فى طريق النجاح ، وتحقيق المطامع الواسعة ، والدليل الذى لا يحتاج معه أو بعده الى دليل آخر ان حسنين يوم تزوج من المغفور لها السيدة لطيفة لم يكن يحبها ، لقد استطاع أن يفتنها ، ويخلب لبها ، ويوقعها فى حبها ، أما قلبه هو فكان خاليا من أى حب لها .

صحيح أنه لم يكن يكرهها ، كلا ، ولكنه لم يكن يحبها يوم خطبها ويوم تزوج منها ، وبعد الزواج لا قبله ، وبعد المعاشرة ، أو العشرة ، وبعد أن أنجبت له أولاده ، أحبها حسنين ، أو كما قال لى هو نفسه : ان لطيفة كريمة ، رقيقة حنون تستحق كل حب ، وهى أم مثالية ، ولقد أحببتها ، كما لم أحب امرأة أخرى .

وافتح قوسا لأقول أننى تعرفت الى السيدة لطيفة العبد قرينة الأستاذ حامد العبد ، وهو غير حامد العبد الذى كان من خيرة الوطنيين المصريين الذين لعبوا فى صمت دورا هاما ، وخطيرا فى ثورة ١٩١٩ ، وكان رحمه الله ، يمل على بعض مذكراته عندما كان يستقبلنى ، وأنا أخطو خطواتى الأولى فى بلاط صاحبة الجلالة ، تعرفت الى حامد العبد زوج السيدة لطيفة هانم العبد الذى كان يحدثنى

ليبرا عن زوجته ، « الملك الطاهر » حتى لقد كتبت مقالا في الأهرام مسقط
حسى منه سهوا ، في ٢١ مايو ١٩٥٤ وكان بعنوان : لطفية العبد ، في ذكرها
الثانية : ملاك من البشر وقد اختتمت مقالى بالكلمات التالية : لقد كانت لطفية
العبد بحق ، إنسانة كريمة نموذجية ، نزلت الى صفوف الشعب راصيه
مختارة ، في الوقت الذى كان يتعالى فيه من يحيطون بها على هذا الشعب ، ولم
تزل اليه راغبة في دعاية أو طامعة في جاه . بل نزلت الى الشعب عن إيمان
راسخ وعقيدة ثابتة بأن أقدس ميدان يمكن أن يجد فيه الإنسان السعادة
والأطمئنان هو ميدان الخير . أن لطفية العبد الإنسانية التى عاشت ، واحبت
البشر جميعهم ، لا يمكن أن ينسى ذكرها ، وإن جهادها فى معركة القنال ،
وكفاحها من أجل تسلم الأسرى من الإنجليز وكذلك الجرحى الذين كانوا ضحية
العنوان الإنجليزى الفاشم ، لا يمكن أن ينساه المواطنون الأحرار .

لقد كانت لطفية العبد كاتبة ، وشاعرة ، ولكنها كانت فى دنيا الخير
أكتب ، وأشعر ، وكانت فى لحظاتها الأخيرة لاتفكر الا فى بلدها وفى مشروعها
الخيرى الكبير ، الذى وضع له تصميما تكلف ربح مليون جنيه ويشمل
ثلاثة مستشفيات ، وحجرة عمليات بالتلفزيون ، ومطعما ، ومسجدا ،
ومدرسة : رحمها الله رحمة واسعة ، وجعلها قدوة حسنة لأولئك الذين يسعون
الى الخير ، ويعملون لما فيه اسعاد البشر .

وأقلل القوس عند هذا الحد ، راجيا أن نتاح لى الفرصة ، لأكتب عن
لطفية العبد ، وعن حامد العبد - هذا وذاك - فى فرص أخرى .

وأعود الى ما كتبه الأستاذ محمد النابى عن أحمد محمد حسنين ولطفية
هانم يقول الأستاذ النابى : كان زواج أحمد حسنين من لطفية خطوة فى سبيل
تحقيق مطامعه الواسعة ، وكان طلاقه لها خطرة أخرى فى نفس الطريق ، وقبل
أن تكتب عن قصة طلاق أحمد حسنين من لطفية هانم ، نروى وفى اختصار
شديد قصة نازلى عبد الرحيم صبرى .

كانت ثورة ١٩١٩ على أشدها ، وكان كل من فى مصر من أبنائها الاصلاء
قد اشتركوا فى تلك الثورة ، وكانت وزارة حسين رشدى باشا الرابعة قد
استقالت ، وبقيت البلاد شهرا كاملا بدون وزارة الى أن فوجئت البلاد
بوزارة جديدة رأسها محمد سعيد باشا كان هدفها كسر شوكة الثورة ومحاولة
اعادة البلاد الى حالتها الطبيعية تحقيقا للارادة البريطانية .

وإذا كان تأليف وزارة محمد سعيد باشا مفاجأة ، فقد كان الزواج
السلطانى فى تلك الظروف الدامية أكثر من مفاجأة .

كان تأليف الوزارة فى ٢١ مايو ١٩١٩ ، وكان الزواج السلطانى فى
٢٢ مايو ١٩١٩ أى بعد تأليف الوزارة بثلاثة أيام ، ولم يكن هناك من مقدمات

لهذا الزواج الا اعلان موجز صادر عن سراى السلطان بأن السلطان :محمد فؤاد قد اختار الأنسة نازلى كريمة عبد الرحيم باشا صبرى وزير الزراعة فى وزارة محمد سعيد باشا لتكون شريكة حياته . وكان السلطان أحمد فؤاد بعد ان طلق زوجته السابقة الأميرة شويكار أعزب ولم يكن هناك احتفال بهذا الزواج ، الا اجتماع عاقل فى الصباح فى سراى البستان لم يحضره من الأمر: الا عمر طوسون ، وكمال الدين حسين ويوسف كمال وعلى حيدر ومحمود حدى كما حضره محمد سعيد باشا ووزراؤه ومن بينهم والد العروس عبد الرحيم باشا صبرى ومحمد شكرى باشا ناظر الخاصة ، وقد اعتذر الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر عن حضور الحفل فتولى كتابة العقد الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة الشرعية العليا الذى خلع عليه السلطان بعد كتابة العقد خلعاً سلطانية عبارة عن ساعة ذهبية وثلاثمائة جنيه .

ولم يشترك فى حفل المساء أى مطرب أو مطربة بل لم يشترك أى موسيقى على الاطلاق ، لأن اصوات القنابل ورصاص المدافع كانت تطفى على أية اصوات أخرى موسيقية أو غير موسيقية .

وفى ١١ فبراير ١٩٢٠ أعلن مولد الأمير أحمد فؤاد ، واقرن مولده بلطمة سياسية أصابت الكبرياء الوطنية فى الصميم اذ يبلغ فيلد مارشال اللبى صاحب العظمة السلطان فؤاد بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد أعادت النظر فى نظام واردة السلطنة المصرية ، وانها قد اعترفت بنجل عظمة السلطان فؤاد ولياً للمهد ، على أساس قاعدة الأكبر من الانجال فالأكبر واعتبر أحمد فؤاد هذا التبليغ البريطانى منة من بريطانيا تستحق الشكر وتؤدى الى تدعيم مصالح بريطانيا فى مصر .

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى نظام العرش وأصدر بياناً بهذا المعنى لم يستطع نشره فى الصحف فوزعه فى نشرات مطبوعة وبلغه الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر واعتبر الحزب الوطنى فى بيانه موضوع وراثة العرش من المسائل المصرية البحتة التى لا يحق لبريطانيا التدخل فيها . وبعد أن يعلن الحزب الوطنى احتجاجه الشديد على موقف بريطانيا يعلن فى بيانه أن جميع الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ اغراضها السياسية ازاء مصر ، قائمة على سلطان قوتها ، وعلى الأحكام العرفية الملزمة فيها فان جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية وبما ان الأمة المصرية لاتزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وانها لا تعترف لانجلترا بمرکز خاص فى مصر ، يخولها أى حق ، أو أية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره .

ونعلن اللجنة الادارية للحزب الوطني ان من واجبها ، عدم السكوت على كل عمل سياسي يراد به الافتراء ، على حقوق ، البلاد ، كلها ، أو بعضها وانها لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سوداها . وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية ، أو وصاية ، أو أى تدخل أجنبى » .

وقد رفع بيان اللجنة الادارية للحزب الوطني ، على فهمى كامل . .

وقد احتج محمود سليمان باشا بصفته رئيسا للجنة الوفد المركزية على التدخل البريطانى أيضا معتبرا احتجاجه هذا معبرا عن رأى الأمة المصرية .

وقررت السلطة العسكرية البريطانية فى مصر فرض الرقابة على الصحف فى ٥ مارس ١٩٢٠ وأضربت الصحف ، المصرية كلها تقريبا ثلاثة أيام ابتداء من ٦ مارس ١٩٢٠ حتى ٨ مارس ١٩٢٠ احتجاجا على فرض الرقابة على الصحف .

وكان بيرم التونسي يصدر بدون تصريح : « المسلة لا جريدة ولا مجلة » وكانت المسلة تحوى هجوما دائما على الاحتلال ، والمحتلين ثم رأى صاحبها ان يهاجم السلطان حسين هجوما عنيفا فنشر فى عديد : زجلا آثار ثائرة السلطان الذى أصدر امره باعتقال بيرم التونسي ولكن بيرم كان قد احتوى بالفصلية الفرنسية فى الاسكندرية ، لأنه كان يتمتع بالجنسية التونسية أو الفرنسية بمعنى أدق ولم يستطع السلطان حسين ، بجلالة قدره أن يحاكم بيرم فتونسى لأنه رعية اجنبية ولأن سلطانه لا يمتد ، الى رعايا الدول الأجنبية ، وقد أودع بيرم التونسى سجن الحضراء ، بالاسكندرية لمدة أحد عشر يوما ، الى أن تم ترحيله الى مارسيليا ومنها الى تونس ولأن الزجل اياه يعتبر قطعة أدبية وفنية ذات قيمة تاريخية فاننا نذكره فيما يلى وكان البيت الأخير هو الذى أثار ثائرة السلطان حسين ، واعتبره هجوما شخصيا عليه وعلى السلطنة نازلى .

يقول بيرم :

البنت هاشية من زمان تتمخطر
والغفلة زارعه فى الديوان فرع أخضر
يا راكب الفينون وقلبك حامى
أسبق ع القبة وطير قدامى
تلقي العروسة تشبه محمل شامى
وجوزها يشبه فى الشوارب عتتر
وحط زهر الفل فوقها وفوقك

وهاتلها الشبشب يكون على ذوقك
ونزل النور القديم من طوقك
بطلع في طوعك لا الولد يتكبر
العطفة من قبل النظام مفتوحة
والوزة من قبل الفرع مدبوحة
ر كان الزجل الثاني ، الذي نظمه يرم التونسي بمه مولد فاروق :
البامية في البستان تهز القرون
وجنبها القرع الملوكي اللطيف
والديديان يرمح يجيب الزيون
وربة الجارية تجيب الرغيف
شوف الميراث حصل ولاد البطون
ودخل الأغراب « فاميلية » « على »
يابادشاه دانت ابنك ظهر
ربك يبارك لك في عمر الغلام
ينزل يلعلط تحت برج القمر
ياخسارة بس الشهر كان موش تمام

وكانت الجماهير تحسب مدة الحمل بالنسبة للفاروق : زواج الوالد
بوالدة تم في ٢٤ مايو ١٩١٩ ، الميلاد كان في ١١ فبراير ١٩٢٠ .
وكلمة بادشاه يعنى السلطان ، اما فاميلية على فالمقصود بها أسرة
محمد على .

الفصل الثالث

عندما كانت نازلي الملكة سجيئة القصر الملكي

● كعادتنا في تاصيل كل حدث ، وفي تاريخ كل شخصية من الشخصيات التي يكتب عنها - بدأنا نكتب عن نازلي عبد الرحيم صبري ، التي أصبحت - وتورة ١٩١٩ في أوجها - سلطنة على مصر ، باسم السلطنة نازلي ، ثم أصبحت ، بعد ما يقرب من تسعة أشهر ، أما لولي المهد فاروق وقد اضطرتنا ظروف البحث الى الإشارة الى أزجال بيرم التونسي التي قالها ، هجاء في أحمد فؤاد ، ونازلي رغم ما بها من إيماءات وإشارات يرفضها عادة ، البحث العلمي ، ويتعفف عن ذكرها المؤرخ المتصنف ولكن لأن تلك الأزجال - وقد نسرت أكثر من مرة - قد استخدمت في حالات كثيرة كسلاح سياسي للهجوم على فؤاد ، وفاروق من بعده ، ولأن بعض الجمعيات السرية قد طبعتها ووزعتها في أكبر من مناسبة من مناسبات حركة المقاومة الشعبية فقد آثرنا ألا نفعل الإشارة الى تلك الأزجال لأهميتها التاريخية من ناحية ، ولأنها تعطينا صورة حقيقية ، لبعض الأسلحة ، التي كان يستخدمها بعض أدبائنا وشعرائنا وزجالينا في مقاومة للاحتلال البريطاني ، وفضائح الاحتلال البريطاني في تلك الفترة الحرجة من تاريخنا الوطني ، وهي الفترة التي واكبت واعتقت ثورة ١٩١٩ .

وقبل ان ننقل من الحديث عن الزجال بيرم التونسي ، الى بقية الحديث عن نازلي عبد الرحيم صبري ، نقول ان بعض القراء الح علينا ان ننشر بقية الزجل الثاني لبيرم التونسي ، والذي آثرنا عدم نشره في الفصل السابق وهو كما يلي :

مالناش قرون كنا نقول « ماما »

وناكل البرسيم بالقفة

سلطان بلدنا حرمة جابت

ولد ، وقال سموه فاروق
 فاروق فاروقنا بلا نيلة
 دى مصر مش عايزه لها وذيلة
 دى عايشة بالقوة وبالتيلة
 ومين بقى يلحس دى الفنة
 يا دابة ليه مانتيش حداية
 خدتيه ورحتى ع الجبلاية
 جببت لنا خبره وكانك جاية
 ندق لك فى البيت زفة
 يا عزرائيل اخلص بقى تاوى
 ناقص سوا ، وديه عالنار
 وخذ كمان جوليا قطاوى
 ياها الزمان كشف « أسرار »

وإذا كان الكاتب المتصف ، لا يستطيع أن يعنى نفسه من ابتداء رايه فى بعض الاحداث ، وفى بعض الناس ، إيماننا بفكرة معينة لا يؤمن بها وحسب ، وإنما يدافع عنها باستمرار ، وانطلاقاً من ذلك ، أقول أننى أشعر بأن نازلى عبد الرحيم صبرى وخلال تلك الفترة ، التى بدأت ، بزواجها من أحمد فؤاد واتهم بوفاته كانت تمثل ضحية من ضحايا الملك فؤاد ، فهى لم تكن أكثر من فتاة من بنات الشعب ، كان جمالها وبالا عليها ، وجلبت نفسها ، فجأة ، وبدون أية مقدمات تساق إلى البلاط السلطانى . ولعلها - كما يقول بعض من عرفها وقتئذ - تمنى أن تزف ، الى الشاب الذى كانت تحبه وكان هو يحبها من افراد أسرهما ، بدلا من أن تزف الى السلطان أحمد فؤاد ، الذى لم يكن فى مصر من يحبه ، لقبوله السلطنة من يه مثل الاحتلال البريطانى فى مصر .

وربما كان السبب الرئيسى ، الذى جعلنى احكم على نازلى أنها كانت فى تلك الفترة مجرد ضحية لا أكثر ولا أقل ، الحديث الاول ، والاخير ، الذى أدلت به نازلى فى حياتها ، كسلطانة ، وكملكة أى منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٥ . والحديث الوحيد ، بل الاوحد ، الذى اعنيه هنا هو الحديث الذى أدلت به الملكة نازلى فى فبراير ١٩٢٢ الى الصحفية والمؤلفة الامريكية جريس هوستون ولما حدثه هذا الحديث الخطير من آثار فى داخل البلاد وخارجها أصدر الملك

أحمد فؤاد ، نعيماته بالا تقابل الملكة ، أى صحفى ، أو أية صحيفة على الإطلاق ولاهية هذا الجذب أيضا تشير الى بعض أجزاء منه لاعطاء صورة واقعية عن حياة ملكة سابقة من ملكات مصر .

نقول جريس هوستون وهى تقسم حديثها مع الملكة نازلى :

فراحت فى طفولتى قصة المصفور والقصص الذهبى . ولكنى لم أر عصعورا حقا داخل قفص من ذهب الا حينما قابلت « الملكة » نازلى ملكة مصر الجديده . . . والملكة نازلى نموذج حى لهذه الاسطورة بل هى مثل بارز لاساسة المرأة أو بالاحرى الملكة الشرقية فى مصر الحديثه . . . ولقد آمنت بعدما عرفت قصتها بالمل انماثل : « مصدوة الرأس التى تحمل تاجا » .

وقد تفضلت جلالتها فأذنت لى بأن أحتلس نظرة الى السجن الفخم ، الذى تقبع فيه والى العزلة الوئيدة التى نحيا فيها فى قصر عابدين أو على الاصح قباطة عابدين . فهو أفخم قصر رأيته فى حياتى .

ولقد تم هذا فى نفس الوقت الذى كانت مصر تتحول فيه بواسطة نصريح بريطانى ، الى مملكة مستقلة ذات سيادة . . . وكانت نازلى تتحسول فيه أيضا الى « ملكة » صاحبة جلالة بجوار زوجها الملك فؤاد الأول . . .

ولقد خرجت من عند الملكة نازلى وأنا أوثر بأن هذه الملكة المصرية الطموح سيده ذات روح متحررة وأنها ستنتهز أول فرصة سانحة لى تحطم كل القيود التى تضعها التقاليد حول عنقها وتهرب من السجن الشامخ الذى تعيش فيه !

ولقد نشأت الملكة نازلى ، وعاشت حتى زواجها فى بيئة مصرية متحررة ، وكانت أمها من صديقات صفية هانم زغلول الحميمات ، كما كانت من مؤيدات حركة المرأة الجديدة وزعيماتها ، ولكنها ككل الزعيمات الوطنيات فى مصر نفست يدها من نازلى وأنها بعد رواج نازلى ، ذلك لأنها كانت تؤمن بأن الملك فؤاد صنمعة البريطانيين وأنه لا يحب المصريين .

ولم تفقد الملكة نازلى أملها فى أن تحصل على حريتها . وكما قالت لى : لا يريد أن تكون اقل استمتعا بالحرية من ابنة زوجها الأميرة فوقية ، فهى فى مثل سنها ولكنها تتمتع بحرية واسعة وتساخر الى أوروبا كل عام ، وتحضر الحفلات سافرة الوجه وذلك فى الوقت الذى لا تقابل الملكة نازلى احدا الا أقاربها أو بعض صديقاتها ، وأقصى رحله يسمح لها بها هى الرحلة من قصر عابدين فى القاهرة الى قصر رأس التين فى الاسكندرية وهى كما قالت جلالتها «مدينة رطبة جدا لا احبها» ولقد قيل لى فى السراى - حينما طلبت المقابلة - ان حلالتها تتمتع بحرية تامة وانها تستقبل من تريد . . . ولكن احدى صديقاتها

اكدت لى انها لا نخرج من السراى مطلقا .. وانها ايضا لا تقابل الا عددا معينا من السيدات .. السيدات فقط لا الآنسات ، وان هؤلاء يخرجن اسماءهن فى كشف تعدد كبيرة الوصيفات مدام قطاوى بانسا ، وتعرضه على الملك الذى يشطب منه كيا يشا، ثم يعيده اليها . ولقد تحققت بنفسى من هذا كله بل ورجعت ان مقابلة الملكة نازلى أصعب بكثير من مقابلة أى ملكة أخرى .. ووجدت أيضا اننى لن أصل اليها الا بالطريقة التى تصل بها الى أى شئ آخر « الواسطة » !

لقد نوسطت لى « ليدى كونجرىف » زوجة الفائد العام البريطانى ، وأخبرتني أن على أن أكتب اسمى أولا فى الكتاب الملكى « سجل التشرىفات » فيحدد لى موعد بعد ذلك .

وذهبت مع « ليدى كونجرىف » فى سيارة يقودها سائق انجليزى يجلس بجانبه خادم أسود فى ثياب ذهبية مزركشة ، وحين وصلنا قصر عابدين ، اجتزنا عددا من البوابات الضخمة حتى وصلنا جناح الملكة . ووجدنا على الباب عشرة حراس عالقة فى ثياب انيقة ومدججين بالسلاح .. لحراسة المدخل ، ثم فتح لنا الباب « اغا » طويل وأغلقه على الفور ووجدنا انفسنا فى ردهة فاخرة الى حشد البسوخ وتوسطت الردهة ثلاث سبندات جميلات وتقدمات أولاهن بأبسامة رقيقة خلابة وقادتنا الى منضدة من الرخام الفاخر وقدمت لنا قلما من الفضة لنكتب اسمينا فى الكتاب .. وكتبت اسمى وكتبت « ليدى كونجرىف » اسمها ، وقالت لى أن هذا هو كل ما علينا ان نفعله ..

وتم يتحدد الميعاد الا بعد شهر من كتابة اسمى وبعد سعى متواصل من الدكتور « هاويل » الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة ، وفى اليوم المحدد توجهت الى القصر أنا ومسز «هاويل» وبعد أن مررنا بكل البوابات والطقوس السابقة صعدنا السلم الضخم الى غرفة استقبال الملكة .. وقد اجتزنا فى طريقنا بوابة أنيقة محلاة بقوس الذهب والفضة ، ووقف عليها اثنان من الأغوات فى ثياب مزركشة تبعث على الهيبة والاعجاب . ثم وجدنا انفسنا فى غرفة واسعة بها ما يفرب من عشر وسيفات بدين فى جملهن وأناقتهن، وسحرهن كالحوريات ومن هذه الغرفة دخلنا غرفة أخرى كان بها سيدة واحدة مهية الطلعة ، تبدو بشعرها البلاتينى وثوبها الباردى الأنيق ، صالا للجاذبية والأناقة والسحر الفرنسى .. وكانت هذه هى مدام « جوزيف » أصلان قطاوى « بانسا » كبيرة الوصيفات التى أخذت فى رقة ولباقة تفهمنا طقوس ومراسيم مقابلة ملكة الشرق وبينما كانت تتحدث كنت أجول ببصرى فى الروعة والفخامة والجو الخيالى المحيط بنا .. واتصور كيف يفرق ملوك الشرق وملكانه أنفسهم فى الترف والنعيم ناسين حياة شعوبهم .

وسارت مدام قطاوى وسرنا ورامها الى الملكة .. وكانت « جلالتها » واقفه فى غرفة واسعة ، تحت صورة ضخمة لمسيح الخديو اسماعيل وقد ارتدت ثوبا من القטיפه الخضراء الغامقة من صنع باريس وغطت أصابعها بمجموعه من الخوانم الماسيه البراقه وبدل من اذنيها فرط تعلق به .. سنة فى حجم البندقه ، وكان سعرها معقوصا وفوق « الموضة » الباريسيه ولكنها وضعت فى مؤخره مشطا كبيرا على الطريه الاسبابه وكان لون بشرتها ابيض ناعما .. وشفتاهما رقيقتين وعيناها مكحلتين على الطريقة الشرقيه التى تضفى على عيون الحصريات سحرا ، وبدت جلالتها بسيطة جذابة كماسة نادرة من التى كانت تتحلّى بها .. ولم نكد عنى تقع على هذا الجمال الساحر الخلاب حتى أخذت ، ولم أملك الا أن أقول : « اننى أدرك الآن يا صاحبة الجلالة .. لماذا يصير الملك على أن يحجبك عن لقاء الناس والصحفيين ؟ »

وضحكت جلالتها ضحكة عالية مرحة رفعت على الفور الكلفة بيننا ، وقالت فى أسلوب طبيعى رقيق : « آه يا سيدنى .. ولكن يجب ألا تقولى هذا للملك .. بل يجب أن تؤكدى له اننى أستطيع الخروج ومقابلة الناس فى أمان فهو غيور .. غيور جدا .. جدا » .

وضحكت وقلت لها : « له حق .. وعلى كل فان الرجال جميعا فى هذا سواء » .

واستطردت جلالتها تقول وعلى شفيتها ابتسامتها المرحة : « لا .. ليس الى هذا الحد .. وبهذه المناسبة أخبرينى هل اخترعوا حقنا فى أمريكا تليفونا يرى فيه المتكلمون بعضهم ؟ » .

وقلت لها : « لا أدرى .. ولكن لماذا ؟ »

واستغرقت جلالتها فى الضحك ثم قالت : « جاءنى الملك منذ بضعة أيام قلقا مهموما وقال لى لقد اخترعوا فى أمريكا تليفونا يرى فيه المتكلمون بعضهم وانه سيعمم فى العالم قريبا .. وهذه المسألة تشغله اذ لا يدري هل يسمح بادخاله فى القصر أم يرفع التليفونات كلها من هنا .. تصورى .. انه عيور غيور الى درجة لا تطاق » .

ولم يسكن فى حديث الملكة أية مرارة أو ألم بل كانت فى .. حسناء فى الثانية والعشرين من عمرها .. قبلت مصرها وأصبحت بجد متعة فى وجودها وسط أولادها وجواهرها ولكن ..

وقلت لها : « كان يجب أن تتفقا قبل الزواج على حدود الفرد .. وقبودسا كما نفعل عندنا فى أمريكا .. »

وضحكك جلالتها ضحكك مرحة صافية على طريقتها ، وقالت : « يبدو - يا سيدى - انك مازلت تجهلين تعاليد الشرق . مع ما قيل لى من الممالك المتشاكل بأحواله . ان الفتاة عندنا نتحجب من سن الرابعة عشرة بخطر أول ما تخطر فى النامنه عشره أو قبلها بأنها سنزوج فلانا ، وكل ما عليها هو أن يستعد وقد قيل لى وأنا فى النامنه عشره من عمرى ان على أن استعد لأنزوج السلطان ولما عارضت وكان العريس يكبرنى بسنوات عديدة تعجبوا ، وقيل لى كيف ترفض بنت الشعب يد السلطان » .

وأخذت جلالتها نصحك فى صفاء بينما سبحت وأنا أفكر فيما أعرفه من قصة هذا الزواج ، وكيف قضت ثلاثة أسابيع فى البكاء ، والصراخ ، قائلة انها لا تريد أن تغنى شبابها مع رجل فى سن أبيها وانها لا تريد أن تعيش الى جوار رجل لا يعيش فى قلب أحد من رعائياه ، ثم كيف مغلب نظام الأسرة التركى ، ووجدت هى أن زواجها أصبح أمرا لا مفر منه وكيف ظلت تقاوم حتى آخر لحظة حتى لقد تم الزواج بلا احتفال ولا صخب كما هى العادة ولم يشهده سوى أميرة العروسين من الرجال وسيدتين فقط احدهما مدام قطاوى ، وطبعاً لم يفرح او يخفق قلب أحد فى مصر لزواج الملك المتعجرف الذى كان يعيش فى خوف دائم من شعب بلاده .

وتسأل جريس هوستون الملكة نازلى قائلة : هل نرين الحرية قادمة الى نساء مصر ؟

وترد نازلى على الفور : ان الحرية قادمة لا شك فى ذلك ولكنها قادمة ببطء ، وأنا فرحة بها وادعو الله صباحا ومساء ، الا تلقى فوزية نفس مصر أمها وأن تستمتع بالحرية فتستطيع أن تتزوج ممن تريد ، وتسافر ، وتذهب ، وتجنى الأمر الذى لا أستطيعه أنا » .

وبمرت غمامة حزن فى وجه الملكة - هكذا قالت جريس هوستون - ولكننا ما لبثت أن استعادت مرحها بسرعة وقالت : ان فوزية ستأخذ بارى لا مناص !

وتسأل الملكة نازلى من قبل جريس هوستون : أظنك على علم بحركة المرأة الجديدة وكفاحها ، فما رأيك فيها ؟

ونقول نازلى : اننى أعرف طبعاً شيئاً مما يفطن ، وأنا شديدة الإعجاب بهن وان كنت لى أجنى شيئاً من ثمار حركتهن ولكنى ستستمتع بها فوزية .

وعن هواياتها المفضلة تقول نازلى : انها تحب السفر ، وقد طلبت من الملك مراراً أن يصحبها معه فى أسفاره فلم يوافق ، لغيرته الشديدة

عليها كما يقول ، انها لم تسافر الى أوروبا الا عندما كانت فى الثالثة عشرة من عمرها وتقول نازلى انها تحلم بزيارة أمريكا وانها لا تسافر الا الى الاسكندرية الى لا تحبها ، وتفضل عليها أوروبا ولكن الملك غيور غيور جدا . وتقول الملكة نازلى تسليقا على غيرة الملك أحمد فؤاد . ان هذا حق رغباء فظيع ! كما تقول أيضا نازلى : انه يصعب عليها أن تحصل على كتاب انجليزى واحد ، عن المرأة . وعندما تسألها جريس هوستون عن الطريقة، التى عليها بها أن ترسل بكتاب أمريكى جديد عن المرأة قالت لها : أرسله، الى مدام قطاوى ليمر على رقابة الملك قبل أن يصل الى يدى .

وتنهى جريس هوستون حديثها مع نازلى الملكة بقولها .

دخل الخدم ، يحملون ، القهوة ، والفطائر وحينما انتهينسا من تناولها وقفت الملكة اشارة بنهاية الزيارة ، ووقفنا وسلمنا مودعين ، وتركت نازلى ملكة مصر . الجميلة كما التفتت بها محوطة بالأزهار النادرة ، تجرسها روح الخديو وفى آخر الردهة استمرت مرة أخرى لأنظر اليها وكانت لا تزال واقفة فلوححت لها بيدي على طريقتنا الأمريكية ، وتناست جلالتها التقاليد ، واخذت نلوح لى ييدها البضة الجميلة ذات الماسات البراقة : رأيتها هى الأخرى ماسة نادرة ، فى صندوق فاخر ، ولكنه صندوق معتم ، مظلم .

وكان قد وفد ، الى مصر ، قبل جريس هوستون ، صحفيون أمريكيون نشروا المقالات العديدة ، عن أحمد فؤاد ، الملك الذى يعيش فى القرون الوسطى ، ويمامل زوجته كملوكة ، لا ملكة ، والذى أغلق عليها باب سجن رهيب ترفضه أية امرأة أخرى من بنات الشعب .

وكان من بين ما كتبه هؤلاء عن نازلى أنها لا تستطيع أن يعاين والدها أو شقيقها الا باذن من أحمد فؤاد ، وكثيرا ما كان يتأخر ، الحصول على هذا الاذن شهورا طويلة بل ان الملكة لم تكن تستطيع أن تزور بيت والدها أو بيت أحد من قريباتها الا باذن خاص من الملك ، على أن تتم الزيارة فى ظل حراسة مسلحة لا تستطيع نازلى أن تروى أمامها - أمام الحراسة - أى شيء عما تلاقيه من ظلم ، وعنت وارهاب وحلت ان زارت مصر ، سيدة بريطانية مرموقة تخدم فى البلاط الملكى البريطانى ومسمعت الكثير عما تعانيه الملكة نازلى فرغبت فى التعرف عليها ، ولم يستطع الملك أن يرفض طلب هذه السيدة البريطانية لادى سان جريف .

وتملك نازلى السعادة عندما عرفت بنبا زيارة لادى سان جريف . ووجدت فى تلك الزيارة فرصة ترجو فيها من السيدة البريطانية ، أن تنقل الى مكة بريطانيا ، اليزابيث زوجة الملك جورج الخامس رجاءها - أى رجاء

نازلى - بأن تتوسط ، وزوجها الملك جورج الخامس ، لدى الملك أحمد فؤاد .
لكى يخفف عنها بعض القيود ، المفروضة عليها .

روجئت الملكة نازلى ، أثناء لقائها بلادى سان جريف باصرار مدام .
قطاوى باشا ، وصيفنها ، على البقاء بل أن نظرات مدام قطاوى لنازلى كانت
جامدة للغاية وكأنها تحذرهما من أية كلمة سستقولها للادى سان جريف
وانتهت المقابلة دون أن تتمكن الملكة نازلى من أن تتسارع لادى سان جريف
بمتاعبها وآلامها . وخلال السبعة عشر عاما التى قضتها نازلى أسيرة سجن .
الملك أحمد فؤاد ، لم تتمكن الا مرة واحدة من السفر الى الخارج . وللعلل :
وكانت الحراسة ، المفروضة عليها لا تمكنها حتى من أن تستقبل بعض
صديقاتها اللاتى كن يقمن بفرنسا وقت وجودها هناك ، للعلاج .

وقد سمعت من بعض النشأة ، الذين عملوا فى السراى أيام الملك .
أحمد فؤاد ، ان نازلى كانت سعيدة الى ابعد حدود السعادة ، بوفاة زوجها
أحمد فؤاد ، حتى عندما جرى بها لتلقى نظرة الوداع ، على جسده المسجى .
فى دحلة قصر عابدين ، كانت حاضرة الوجه ولأول مرة منذ زوجت ،
أحمد فؤاد ، وكانت تبدو وكأنها ذاهبة الى حفلة راقصة ، وكانت أول
تعليمات أصدرتها عقب عودتها من رؤيه جنمان زوجها طرد الوصيفات ،
« والتكفافات » وخدم القصر ، الذين كان الملك فؤاد وضهم لمراقبتها ، وفى
مقدمتهم اديس ، الخادم الخاص للملك ، أحمد فؤاد - وموضع سره
وصاحب النفوذ الأول فى السراى بالنسبة لموظفى السراى .

ولم تكد أيام الحداد ، على الملك السابق أحمد فؤاد تنتهى حتى انفجرت .
« نازلى » وفجرت « كما يقولون ، ويبت مسئوليتها عن كل ما رنكبته من .
فضائح ، وجرائم ! وأعود الى ما كتبه الأستاذ محمد التابعى ، عن الملكة
السابقة نازلى وكان الأستاذ التابعى أقرب الناس الى أحمد حسنين ، وأكثر
المصريين المصريين معرفة بما يجرى فى السراى يقول الأستاذ التابعى :
بالحرف الواحد : بقبت نازلى سجنينة القصر ، أو فى قفص من ذهب ، سبعة
عشر عاما ، هى الربيع ، وخير ما فى العمر ، وسنوات الصبا ، والشباب ،
أخيرا ، تحررت يوم مات « سجنانها » الملك ، أحمد فؤاد ، وكان ربيع عمرها
ولى ومن بعده الصيف أوشك كذلك أو كاد .

وانطلقت نازلى - بشراة ونهم . تنهل من عيون الحياة وتطفى نار
الظما الذى أحرق أحشائها السنوات ، الطوال .

وكثر الهمس ، وذكرت أسماء بعض ضباط الحرس ، وموظفى
القصر ، ثم تركزت الشائعات حول اسمين ، وهما أحمد حسنين ، والياور
- البكباشى يؤمئذ - عمر فتحى .

وما من شك ، فى أن ملكة مصر ، يومئذ ، - نازلى - كانت تريد أن تلهو بالرجلين وأن تضرب أو تضارب أحدهما بالآخر وأن تثير الغيرة فى صدر هذا ضد ذاك وأن تلهذ بمشاهدته ، الغيرة والمنافسة بين رجل الحاشية الوسيم ، وضابط الحرس ، الرشيق ، وأن تعب ، وتلهو .

ولقد سمعت من حسنين هذه الحكاية : طلبت منه الملكة نازلى ذات يوم ، أن يمر عليها فى الساعة كذا لكى يصحبها الى حفلة ما فى المساء .

وذهب حسنين بإشسا فى الموعد ، ووقف ينتظر ، ثم طلب من احدى وسيفات الملكة أن تذكر جلالة الملكة بموعد الحفلة ، وأن حسنين فى الانتظار وقالت الوصيصة : ولكن جلالة الملكة غادرت القصر من ساعة وذهبت فعلا الى الحفلة .

وسأله حسنين : ذهبت وحدها ؟

قالت الوصيصة : كلا ، فقد صاحبها عمر فتحي بك .

روى لى - للأستاذ التايى - حسنين هذه الواقعة ، قال :

وقد سألت الوصيصة عما اذا كانت جلالة الملكة ، خرجت وحدها وأنا أعرف مقدما ، أن الجواب سيكون : أنها خرجت مع عمر فتحي ، فلم تكن تلك اول مرة تحاول فيها أن توقع بينى ، وبين صديقى عمر فتحي .

ويقول الأستاذ التايى : ولكن لعمري نازلى لم تطل لأن أحد الرجلين - عمر فتحي - لم تكن له مطامع ولأنه طول خدمته فى القصر كان حريصا ، على أن يكون فى « حاله » وأن يؤدى واجبات منصبه فقط ومن ثم فقد انسحب باختياره ، وترك الميدان خاليا أمام حسنين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن احمد محمد حسنين ، كان أدهى بكثير مما قدرت نازلى وكان احمد حسنين يعرف نازلى أكثر مما يعرف ، أى موظف آخر من موظفى القصر ! كان يعرف الكبير عن سجنها وعذابها وغيرة زوجها ، وحسرتها ، وتلففها على الحياة المرحية الطليقة ومن هنا قرر فى نفسه أمرا ، أن يتركها تشده ، وتصدده ، وتعرض وتقبل وتروح وتعود ، وأن تغازل هذا تستلطف ذاك ، وهو دائما هادئ ، يتتسم ، لا يثار ، ولا يثور ، وهو يمد لها فى حبال الصيد ، كما يمد الصياد الماهر ، المجرب ، فى خيط السنارة التى علقت فيها سمكة عنيدة السمكة تشده ، وتجذب ، وتقفز ، وتقوص وتطوف وتقاوم ، والصياد يرخي من خيط السنارة . حينما ويشده حينما وهكذا ، الى أن تخور قوى السمكة وتستسلم وهكذا فعل حسنين الى أن تعبت نازلى واستسلمت أو أسلمت قيادها ل احمد حسنين ، وبدأت هى التى تغار ، والتى تحاسب حسنين أين كان ، ومع من ، وماذا فعل ، وكيف أمضى سهرته ؟ الى آخر ما تفعله المرأة التى تحب بعد أن تكون قد جاوزت سن الشباب .

ويؤكد الأستاذ التابعى ، ان أحمد حسنين لم يكن يحب نازلى ولكنه كان حريصا على استرضاء ملكة مصر ، وان ملكه مصر وصاحبه النفوذ الأعلى عند ابنها فاروق فقد كان فاروق يحب أمه ، ويحترمها ، بل ويخشها ويخشى غضبها ويعمل لها حسابا ولا يخالف لها امرا ، وكان أحمد حسنين يعرف هذا كله ويدرك أن الذى يسيطر على نازلى يستطيع عن طريقها أن يسيطر فى نفس الوقت على الملك فاروق .

وقد سبق ، لى أن أشرت الى ما ذكره أنسور السادات فى كتابه « صيحات مجهولة » عن سر خطير رواه له ، عزيز على المصرى باشا ، وهو أن أحمد حسنين ، وعمر فتحي ، القيا فى روع فاروق ، عندما كان يتلقى العلم ، فى لندن - وكان عزيز على المصرى قد اختير من قبل فؤاد - ليشرف على تربية ابنه فاروق - ألقى فى وهم فاروق - ان عزيز المصرى مدسوس عليه من أبيه .

وسأل السادات :

أبوه ؟

ويقول عزيز على المصرى : نعم ، فان فاروق كان يفضى أباه أشبه البعض ، يفضيه من كل قلبه ، وكان يقدس أمه تقديسا شديدا ، فألقى هؤلاء فى وهمه انى أنا عزيز المصرى ، أشبع الأقاويل عن أمه ، وانى أريد أن ازيلها من الوجود لكي ينفرد أبوه بحبه وانى أعمل الآن على دس السم لها .

ويسأل السادات عزيز على المصرى : عرفت أنت كل ذلك ؟

الباب الرابع

الفصل الأول

الوزراء السعديون يصرون على دخول مصر العرب وأغلبية مجلس الوزراء تهتمهم بالخفة والتسرع

● عذرا ، للقراء وللقارئات اذا كنت قد اطلت في الحديث عن الملكة نازلى ، وعن رئيس الديوان الامينى احمد حسنين باشا ، واقول فى البداية كتبرير لتلك الاطالة ، اننى وكثير من المعاصرين نؤمن ايمانا جازما بان نازلى واحمد حسنين كانا فى مقبلة الشخصيات التى أدت الى تدمير الملك السابق فاروق من الداخل : نازلى بانطلاقها ، التى لا تعرف الحفود ولا القيود ، واحمد حسنين ، بطموحاته ، الكبيرة ، والهائلة التى لم تكن تفرق بين الوسائل المشروعة ، وغير المشروعة ، وقد فوجئت ، وأنا أغرق نفسى فى موضوع نازلى ، واحمد حسنين وعلاقتهما ، المثيرة ، بمن يهمس فى اذنى ممن كانوا مطلعين على بواطن الأمور ويقول لى بالحرف الواحد : « يجب ان تضع الى جانب الشخصيات التى أدت الى تدمير فاروق من الداخل كنانزلى ، واحمد حسنين ، الملكة السابقة فريدة » وربما كان - صاحبنا - يقصد أن فاروق أحب فريدة فلما كفرت بحبه لسلوكه الشخصى المريب شاركت ببعدها عنه فى تدميره عن غير قصد .

وأشهد أننى كنت أصعب ، لما سمعته عن الملكة السابقة فريدة وعن دورها فى تدمير الملك السابق فاروق ، ولم أصلق ما قيل لى لولا أن قائل هذا الكلام ممن اتق ثقة مطلقة فى كلامه وقد آثرت ، أن أرجى الكلام فى الحديث عن دور الملكة السابقة فريدة الى أن أستمع ، الى آخرين حول تلك النقطة التى لا أعتقد انها قد دارت فى مخيلة واحد من المعاصرين لسنوات ما قبل الثورة ، كما أرجأت الكلام فى هذا الموضوع ، أيضا الى أن يتجمع لدى الحقائق الثابتة ، التى تجعلنى قادرا ، على تناول هذا الموضوع ، بالموضوعية والأمانة ، والصدق ، التى هى - كما اعتز دائما - السمات التى أرجو الله مخلصا ألا أحيد عنها وأنا أحاول ان اكتب عن سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ بتجرد ، كامل .

وإعود ، الى ما أنهيت به حيث قلت ، ان أحمد حسنين باشا ، كان يعرف جيداً ، ان الملك السابق فاروق ، يحب أمه بل ويقدسها ، وان الطريق الى الوصول الى السيطرة على الملك السابق لا بد وان يكون عن طريق أمه نازلي .

وقد استشهدت للتأكيد على ان فاروق كان يحب أمه نازلي ، بل ويقدسها ، بما قاله عزيز على المصرى لآثور السادات ، فلقد قال عزيز على المصرى : ان فاروق كان يفيض أباه أشد البغض ، يفيضه من قلبه وكان يقدس أمه تقديساً شديداً ، وما قاله عزيز على المصرى ، للسادات : ان أولئك الذين كانوا يريدون زحزحة عزيز على المصرى عن القيام بدوره كرائد لفاروق ، عندما كان ولياً للعهد ، يتلقى العلم ، فى لندن ، القوا فى روع فاروق ، ان عزيز المصرى يشيع الأقاويل عن أمه نازلي وانه يريد ان يزيلها من الوجود لكي ينفرد أبوه بحبه ، وأن عزيز على المصرى ، يعمل على دس السم لأمه نازلي : واضيف اليوم ، الى ما سبق ذكره فى الفصل السابق قوى عزيز على المصرى ، كرد على سؤالين سألهما له السادات : اننى عرفت ذلك - اولى مؤامرات المحيطين وقتئذ بفاروق - يوم أرسل فاروق ، الى أبيه خطاباً يهدده فيه « ان لم يسحبني فوراً من مهنتي ، وقد سحبني أبوه ، قلعاً وتركته لهذين المفسدين - أحمد حسنين وعمر فتحي - يفسدانه على نفسه ، ويفسدانه أيضاً ، على وطنه ثم تلاشت الدسائس ، والمؤامرات لتقصيني ، عن كل مكان أستطيع فيه ان أوجه الشباب لأن فاروق يعرف ، كيف أوجه أنا الشباب » .

وإعود مرة أخرى الى ما كتبه الأستاذ محمد التابعى ، من أحمد حسنين باشا - وكان الأستاذ التابعى كما ذكرت أكثر من مرة ، على صلة وثيقة بأحمد حسنين باشا ، كما أنه كان - وتلك ميزة من مميزات الأستاذ التابعى - ممن انفصلوا أحمد حسنين بعد وفاته ، ولم يقبل ، كما قبل آخرون ، ان ينهشوا فى سيرته - بعد ان لقي ربه - ممن كانوا أقرب الناس اليه فى حياته ، بل كانوا من صناعته .

يقول الأستاذ التابعى وهو يروى غرام الملكة نازلي بأحمد حسنين : « ان القصة بدأت تأخذ الصورة العلنية مع بداية رحلة فاروق ، وأمه الى أوروبا فى ٢٧ فبراير ١٩٣٧ ، وكان أحمد حسنين لم يقبل أن ترافقه زوجته السيدة لطيفة يسرى فى هذه الرحلة ، كما فعل آخرون من حاشية الملك ، وكيف أدى عدم قبوله مرافقة زوجته له فى تلك الرحلة الى اشعال النار فى بيته » .

وفى تلك الرحلة بدأ أحمد حسنين يفرض وصايته على الملكة السابقة نازلي ، الحريصة على الانطلاق الى أبعد حدود الانطلاق ، كما بدأ الحديث ينتشر فى مصر ، وفى الخارج ، من وجود علاقة خاصة تربط الملكة الام ، بأحمد حسنين الأمين الأول للملك الذى لم يكن قد ولى سلطاته الدستورية .

ويقول الأستاذ التابعى : وقد كان الصحفي المصرى الوحيد الذى رافق ، - وعلى نفقته الخاصة - الملك فى رحلته تلك : « ان الأثر الذى انطبع يومئذ فى

نفوسنا هو أن نازل هي التي تجرى وراء حسنين ، وأن حسنين « ثقیل »
 ثم لعله كان يتمم أن يثير غيرة نازل عليه في بعض الظروف ، فقد لاحظت أن
 حسنين باشا كان يحرص على التودد ، والتخطف ، والتلصص مع كل سيدة
 أو أنسة جميلة يلتقاهما في قاعة الفندق ، إذا كانت الملكة نازل موجودة ، بل
 كان يطلب منا إذا رأى مع أحدنا فتاة جميلة من المقيمت في الفندق أن يقم
 إليها ، ثم يدعوها للرفص ، أو لتناول شراب ما ، كل هذا إذا كانت الملكة
 نازل موجودة ترى وتسجل ، وتقرر بأصابعها على المائدة ، الصغيرة ، أو على
 ذراعي المقعد ، بفضب ، وعصيبة ، أما إذا لم تكن موجودة ، فإن حسنين كان
 قليل الاكتراث بالسيدات والآنسات ، وكان لا يتحرك لدخول أية جميلة مهما
 كان جمالها يبهز الابصار أو يلفت الأنظار »

وأكبر ظني - ظن الأستاذ التابعي - أن فاروق لم يكن يومئذ يخلمه
 أي شك في سلوك أمه ، أو في حقيقة علاقتها بأحمد حسنين : كان فاروق
 يومئذ لا يزال يحسن الظن بأمه ، ويحسن الظن برأيه أحمد حسنين ، أن أحدا
 منا لم يكن يعتقد أن حسنين باشا ، ممثل بارع ، وإن كل أسارة منه بحساب
 وكل خطوة بحساب ، وكل نظرة ، وكل عبارة موزونة بالدرهم ، والمنقال وأنه -
 في كلمة واحدة - لا يفعل شيئا اعتباطا ، أو لوجه الله .

انه لم يكن يحب نازلي ، وهذا أمر كان مفروغا منه ، عند الذين يعرفون .
 أحمد حسنين ، ولكنه كان حرصا على أن تحبه هي ، ومن هنا كان يتمم أن
 يثير غيرتها لماذا ؟ لماذا يحملها على أن تحبه ، بينما هو لا يحبها ؟ لكي يخضعها
 لأرادته ، ويسيطر عليها ، وقدريما قالوا : ان الأقوى بين كل محبين اثنين ،
 هو الذي يحب أقل من صاحبه « والذي يسيطر على نازلي ، يسهل عليه أن
 يسيطر - من وراءها - على فاروق »

وكان الأمر واضحا لكل ذي عينين ، وقد كنا في أوروبا في صيف عام
 ١٩٣٧ .

وعاد أحمد حسنين من رحلة أوروبا ليجهد النار - كما يقول الأستاذ التابعي
 مشبوبة في بيت الزوجية والألفام مهياة للانفجار ، وليس صحيحا ، أبدا -
 كما تأكدت تماما - أن لطفية هانم زوجة أحمد حسنين باشا كانت هي التي
 طبعت أزجال يرم التونسي في أحمد فؤاد ، ونازلي ، وإيهما فاروق ، فاسلوب
 المنشورات لا يتفق أبدا مع رقة لطفية هانم ولا مع ما عرف عنها من تعال : عن
 الاتجاه إلى مثل هذه الأسلحة ، الرخيصة ، وربما كان موضوع المنشورات تلك
 من الأمور التي افتعلها البعض للنيل من الملكة نازلي ومن فاروق نفسه ، خاصة
 وأن الكثيرين - وفي مقدمتهم الأمير محمد علي توفيق الذي كان وقتئذ رئيسا
 لمجلس الوصاية ، على فاروق - كان لا يطيق نازلي ، لأنها ليست من الأسرة
 المالكة ، ولأنها كانت تحتقره ، وهو بسوره كان يبادلها احتقارا باحتقار ، وربما

لجأ بعض أنصار محمد علي توفيق الى طبع تلك المنشورات تقريبا منه ، وربما كانت قضية المنشورات كلها من الألف الى الياء ، لا أساس لها من الصحة .

ويقول الأستاذ التابسي : أن مراد محسن باشا كان ينافس حسنين باشا على السلطة ، وعلى مركز الرجل الأول في القصر ، وقد كان مراد محسن باشا قد سافر الى أوروبا لمقابلة الملك في مهمة رسمية ، ثم عاد منها بعد أيام حاملا الكثير من القصص ، والروايات عن أحمد حسنين ، وعلاقته بالملكة الأم ، وليس صحيحا أيضا أن حكاية المنشورات تلك وتوجيه لطفية هاتم الإهانات الى الملكة السابقة كانت من بين الأسباب التي أدت الى طلاق أحمد حسنين من السيدة زوجته ، لأن موضوع المنشورات ، أو توجيه الإهانات الى الملكة السابقة نازلي كان في منتصف عام ١٩٣٧ ، بينما واقعة الطلاق ، لم تتم الا في عام ١٩٤٢ .

وحتى تكون الصورة متكاملة ، وكل الآراء مطروحة نقول أن مراد محسن باشا - كما نسب اليه - قال أنه يعرف أكيدا أن الملك فاروق يكره حسنين في قرارة نفسه ، ولكنه كما يظهر ويبدو من تصرفاته يخافه ، ويتقي شره ، وحسنيين يعرف ذلك ، ومن هنا يعمل من جانبه على اتقاء بطش الملك ، عن طريق السيطرة التامة على أم الملك ، الملكة نازلي وهناك - بالمقابل - آراء أخرى قد يصفها البعض بالسطط - وهي أن أحمد حسنين لم يكن بلوره يحب الملك فاروق ولم يكن أبدا يعمل لصالحه ، بل أن علاقة أحمد حسنين بأمه نازلي كانت جزءا من خطة موضوعة لتدمير الملك فاروق من الداخل .

وأصحاب هذا الرأي يقولون أيضا أن أحمد حسنين لم يكن يحب نازلي ولا فاروق وإنما كان يجب نفسه ونفسه فقط وأنه كان حريصا - وباستمرار - على ارضاء الجانب الانجليزى صاحب القوة الكبرى في مصر ويستبدل أصحاب هذا الرأي بأن دار السفارة البريطانية قد غضبت الى أبعد حدود الغضب عندما أثير - في مجلس النواب - موضوع مطالبة إحدى المدراس الصناعية مرة ومرتين لأحمد حسنين باشا لكي يسدد ما عليه من ديون لها ، لأنها صنعت له أثاثا لم يقطع ثمنه .

في تلك الجلسة ، التي أخرج منها فكرى أباطة - رحمه الله - بقوة البوليس لتحريره مجلس النواب من التطرق ، الى مثل هذا الموضوع الدقيق الخاص بذمة رئيس الديوان الملكي ، بعد ساعة واحدة من انتهاء تلك الجلسة ذهب سير والتر سماتر السكرتير الشرقى لدار السفارة البريطانية في القاهرة ليقابل رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا ليقول له بالحرف الواحد : ان الحكومة البريطانية التي تؤيد بقاء وزارة رفعتة ضد رغبات القصر نفسها ، والحالة هذه مسئولة عن تصرفات الوزارة وانها لا تقر تصرفات نوابه في جلسة اليوم ، وتنتظر الى هذه الحملة ضد رئيس الديوان بعدم الارتياح ويرجو سماتر من رئيس الوزارة أن يعمل شيئا يزيل به الأثر السيئ الذى خلفته تلك

الحملة الظالمة فى النفوس ، واقترح جنابه أن يحذف من مضبطة الجلسة كل ما قيل حول حسنين باشا .

ووافق النحاس باشا -

وتم فعلا حذف ما دار فى تلك الجلسة عن أحمد حسنين باشا .

ويقول أصحاب هذا الرأى أيضا ، ان الملك فاروق عندما رشح أحمد حسنين لرئاسة الوزارة بعد شهر من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان يريد أن يضرب الوفد بأحمد حسنين وكان له ثقة مطلقة من أن الانجليز سوف يرحبون بحسين باشا ، رئيسا للوزارة و . . و غير ذلك كله من الآراء التى وإن لم اقتنع بها شخصيا ، الا اننى سوف أناقشها عندما يحجر دورها .

وأعود الى ما قاله مراد محسن باشا ، من أن فاروق لم يكن يحب أحمد حسنين فى قرارة نفسه ولكنه كان يخافه ويتقى شره فأقول : اننى أميل الى حد ما لهذا الرأى الذى قد يبرره رفض الملك فاروق ، تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى واصراره على هذا الرفض ، لولا اصرار حسن صبرى باشا - بضرورة - على تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى وتهديده - اى حسن صبرى باشا - بأحداث أزمة وزارية لم يكن الملك فاروق مستعدا لها خاصة بعد هزيمته فى معركة على ماهر باشا وتأكدته أن عرشه كان على وشك أن يطير منه لو انه استمر فى تأييده لمل ماهر باشا ووزارته .

وعلى أية حال سواء ، أكان فاروق يحب أحمد حسنين أم يكرهه أو كان أحمد حسنين يحب فاروق أم يكرهه ، فلقد أصبح أحمد حسنين باشا رئيسا لديوان الملك : هو الذى يتحكم عمليا فى سياسة القصر بل هو وحده الأمر النهائى فى القصر خاصة وأن السياسى ذا الثياب الأزرق ، الذى كان الملك فاروق يحترمه ، وينتق فيه ، ونعنى به على ماهر باشا قد أقصى بناء على تعليقات من بريطانيا عن الوزارة ، بل أقصى عن الحياة العامة تماما ، حتى دوره كمضو فى مجلس الشيوخ لم يكن بقادر على أن يؤديه كما يجب . لأن بريطانيا لم تكن مكنته بتحديد اقلية على ماهر باشا فى قصره الأخضر بل كانت تطلب باستمرار من حسن صبرى باشا أن يعتقل على ماهر باشا لأن له نشاطا قويا معاديا للحلفاء ، وسوف نعود فيما بعد الى الحديث عن قصة المطالبة باعتقال على ماهر باشا والتجائه الى مجلس الشيوخ وتحديد اقامته فى القصر الأخضر .

وننتقل بعد ذلك كله الى الحديث عن أخطر أزمة واجهت وزارة حسن صبرى باشا عندما رأى الوزراء السعديون إعلان الحرب على إيطاليا أن توغلت قواتها فى منطقة الصحراء الغربية وتقدمت فى سينجر وأحتلت السلوم ، وتبقى وسيدى برانى فى يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٠ ، ولما لم يؤخذ برأى الوزراء السعديين تقدموا - محمود فهمى النقراشى ، محمود غالب ، ابراهيم عبد الهادى ، على أيوب - باستقالة مسببة وقصوها فى ١٩٤٠/٩/٢١ وقالوا فيها :

اجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر ازاء هجوم الجيش الايطالى على اراضيها وتوغله فيها ومحاولة تثبيت اقدامه بها مما لا يدع مجالاً للشك فى تصميمه ، على غزوها خلافاً ، لما أعلنه السنيور مومبولينى من أنه لا يضم اعتماد عليها .

ورغماً عما حرصت عليه من تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها فكان رأينا أنه لا محل للتردد فى المبادرة لتعزيز الدفاع عن البلاد والتقدم بهذا القرار الى البرلمان ، تنفيذاً للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقرها عليها تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد اذا توغل العدو فى ارضها :

ولسنا بفاغلين عما تعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب ولكن خيراً مصر واكرم لعزتها وأصون لاستقلالها بأن تتحمل هذه الويلات من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها .

وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم تشاطرنا هذا الرأى فلا يسعنا أن نتضامن معها فى تحمل مسئولية ما ذهبت اليه من أن الحالة لم تصل بعد الى ما يقتضى اتخاذ موقف ايجابى وعرضه على البرلمان .

لذلك نشرف بتقديم استقالتنا راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات اصحاب المجالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة .

ورغم رقة خطاب استقالة الوزراء السطريين ورغم موضوعيته وبعده عن الجدل العقيم واكتفائه بإبداء وجهة نظر - صائبة كانت أم خاطئة - الا أن اصحابها راحوا ، يعرضونها قلماً فقبلوا فى القناع زملائهم بها آثروا ترك المنصب الوزارى ، رغم ذلك فان خطاب قبول الاستقالة كان قاسياً وعنيفاً للغاية ولعل هذا الخطاب لا سابقة له ، لأنه وصف زملاء كانوا الى ما قبل تقديمهم الاستقالة وزراء ، مشاركين فى الحكم بالخفة ، والتطير من كل حادث أو طارئ ، وفيما يلى نص الخطاب الذى بعث به حسن صبرى باشا الى الوزراء المستقلين .

حضرة ...

شئتم ان تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاثة امورا رأيتها الى الاغراق والتطير اذى منها الى القصد والاتصاف ، وانه ليؤسفنى أن أراى مضطراً أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعا للامور فى نصايها فقد فرضتم على مجلس الوزراء أنتم وزملائكم اقتراحاً خطيراً يرمى الى الزج بالبلاد وفورا فى أتون الحرب ومصعاتها من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة ظاهرة فرفض المجلس بالاجماع اقتراحكم وطلبتكم وحكمكم مقدميه ومؤيديه ورأى اخوانكم ان التريث أحق وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدامها حتى تنكشف خطايا التيات وتتأكد بوادر الغايات .

منى كانت مصائر الامم تعالج بالحفة والتطير من كل حادث أو طارئ. وانما
تساس وتعالج بالروية والتدبير وتقدير العواقب : ان سلامة الوطن يجب أن
تظل وحدها غاية الغايات *

وإذا كان واجبنا فى الأوقات العادية فهو فى هذه الأوقات العصيبة الزم
وأوجب *

وانى اذ أبلغكم قبول استقالتكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من
جهودكم وصداق معونتكم وأرجو لكم التوفيق فى خدمة البلاد واستمرار المعاونة
على ما فيه الخير العام وتفضلوا بقبول فائق الاحترام *

رئيس مجلس الوزراء : حسن صبرى *

وقبل أن أتحدث وبالتفصيل عن أهم وأخطر أزمة وزارية تعرضت لها
وزارة حسن صبرى باشا ، أقول ان الموقف الذى وقفه الوزراء السعديون كان
بحق ناتجا عن قناعة شخصية لديهم ولدى رئيسهم أحمد ماهر باشا بالذات
من ان مصلحة البلاد تقتضى الدخول فى الحرب الى جانب الحلفاء ، وقد دفع
أحمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ حياته ثمنا لهذه القناعة ، وأقول أيضا ان
موقف حسن صبرى باشا من زملائه كان موقفا متجعجا الى حد كبير ، فقد كان
الرجل واثقا ، الى أنه سيهد الموقف ولذلك فلم يكن يولى أية أهمية لحزب الهيئة
السعدية الذى كان له قرابة التسعين نائبا فى مجلس النواب ، وقد كان حسن
صبرى باشا يستطيع أن يصالح الأزمة الوزارية بشئ من الحكمة والصبر
ولا يفرط فى شركائه فى الحكم بسرعة والملاحظ ان استقالة السعديين قبلت
على الفور ، وبعد ساعات من تقديمها الى رئيس مجلس الوزراء ناهيك عما فى
خطاب قبول الاستقالة من الفاظ عنيفة وقاسية ، كما سبق أن أشرنا *

وبعد ذلك العرض السريع للأزمة ندخل فى التفاصيل :

يقول د. يونان لبيب رزق : بالرغم من ان حسن صبرى لقد انتهج حيال
الحرب نفس الموقف الذى انتهجه على ماهر ، بتجنيب مصر وبلادها ، الا أن
خطة التعاون التى التزم بها حيال الحليفة قد أدت ، الى تحسن الأمور بين
الطرفين وعلى نحو واضح ، ولكنه فى نفس الوقت أدى الى توتر العلاقات مع
السعديين الذين كانوا يشكلون أهم المجموعات ، الحزبية ، التى تتألف منها
وزارته *

فبعد أسابيع قليلة من تشكيل الوزارة بدأ الدكتور أحمد ماهر رئيس
الهيئة السعدية ورئيس مجلس النواب فى شن حملة سياسية تستهدف أن
يكون مصر ، دور ، أكثر تحديدا فى الحرب ، وتعزو المصادر البريطانية هذه
الحملة ، الى عدة دوافع منها إيمانه حقيقة بأن ذلك سيكون من مصلحة مصر ،
ووجنها انه كان يأمل من خلال هذه الحملة فى الوصول الى رئاسة الوزارة *

وقد نتج عن هذه الأهداف المتعارضة لسياسة كل من حسن صبرى والسعديين توالى الأزمات بين الطرفين وأولى هذه الأزمات نتج عن القرار الخاص بنقل المقر من وزارة الداخلية الى وزارة المالية ، وبينما جرى المراقبون ان القرار المذكور كان معقولا ، للفاية فانهم يرون أن طريقة رئيس الوزراء فى تنفيذه ، كانت فجائية وفظة الى درجة كادت تؤدى الى استقالة كل الوزراء السعديين ، بل أكثر من ذلك الى استقالة بعض الوزراء ، الدستوريين .

الأزمة الثانية صاحبت محاولات التقدم الايطالى فى الأرض المصرية منذ ١٤ سبتمبر ١٩٤٠ والتي وصل فيها الايطاليون الى سينى برانى فورا أصدر أحمد ماهر ، عدة بيانات يتجلى فيها من أن هذا الغزو يستلزم اشتراك مصر فى الدفاع عن أراضيها .

وبعد انتهت المناقشات حول هذه البيانات فى مجلس الوزراء بالتصويت حول سياسة الوزارة وحصل الرجل - حسن صبرى من خلال عملية التصويت - على ثقة وزارية ، ولم يكن هناك منسوحة أمام الوزراء السعديين سوى الانسحاب من الوزارة فى مواجهة هذا الموقف وبخروج السعديين من الوزارة بما لهم من أغلبية فى البرلمان ، كان لا بد أن يتمخض عن ذلك حرج لوزارة حسن صبرى ، الا أن هذا الحرج قد تأجل لنحو شهرين الى حين افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ .

وفى تلك الأثناء كان واضحا وبالرغم من ضعف مركز الوزارة ، ان أحدا لم يكن راغبا فى التخلّص منها : القصر : كان راغبا فى بقائها خوفا من أن يؤدى سقوطها ، الى عودة الوفد ، أو رئاسة أحمد ماهر ، للوزارة وكان القصر ، يعارض سياسته النشطة فى الحرب أما الأحرار الدستوريون ، فقد كانوا فى حالة انقسام بعد اعتماد القيادة القوية ، وكذلك الوفد لم يكن مشغوبا بتحمل مسئولية الحكم فى هذه الأوقات ، لدرجة من تاريخ البلاد .

وكان حسن صبرى باشا قد أجرى فى وزارته تعديلا سريعا تولى بمقتضاه حسين مري باشا وزارة المواصلات الى جانب وزارة الأشغال التى كان ينولها . أصلا كما عهد الى عبد الحميد سليمان باشا بتولى وزارة المالية وصليب سامى وزارة التجارة والصناعة بدلا من التميمين ، كما تولى - بمقتضى ذلك التعديل - عبد الحميد صالح وزير الحولة وزارة التموين .

ويقول د. محمد حسين هيكل ، أن حسن صبرى باشا وقبل أن يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة ، اتصل بالسفير البريطانى ، وكانت بينهما مودة لطيفة ، على ألا تتعرض وزارته ، بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر باشا من قبل الحكومة البريطانية فلما اطمأن الى ذلك ألف الوزارة من الأحرار الدستوريين ، ومن السعديين ومن المستقلين ولم يناقش أعضاء الوزارة

فى برنامجها فلما اجتمع مجلس الوزراء ، بعد اجتماعه التقليدى الاول اثيرت مسألة الحرب وموقف مصر منها ولم يكن طبيعيا فى ذلك الظرف ، أن تثار مسألة داخلية رغم شعور الأحرار الدستوريين بأن اسناد وزارة الداخلية الى محمود فهمى النقرشى باشا نائب رئيس الهيئة السعدية ، فيه مساس بحزبهم لا يسهل عليهم قبوله ، وذلك لأن وزير الداخلية هو المتصل ، بمصالح الأعيان فى الأقاليم وهو المتصرف فى شئون الصعيد ، وهو صاحب الأمر ، واللهى فى رجال الاثارة وهو الذى يستطيع لذلك أن يفيد حزبه على حساب الأحزاب الأخرى فائقة جسدية : اثيرت إذن مسألة الحرب ، وموقف مصر منها ولم يكن الطليان الى يومئذ قد قاموا بأكثر من مناقشات على الحدود ، التى تفصل بين مصر ، وبقرة فلم يتخطوا حدود مصر ، ولم يمتدوا على شبر من أراضيها واذا كانت وزارة على ماهر قد أعلنت أن مصر ستلتفح عن أراضيها ، اذا اعتدى عليها فقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة الأولى من جلسات مجلس الوزراء ، على أن تحارب مصر ، الطليان اذا تقدموا ، الى مرسى مطروح ، أول مرفأ مصرى على البحر الأبيض المتوسط ، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية .

ولم يكن لمصر ، أن تعلن حربا لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ، ومرسى مطروح ثلاثمائة كيلو من جهة الصحراء ، لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها فلا مسوغ لأن تعلن مصر ، الحرب ، دفاعا عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ، ولا تريد أن تجعل من اعلان الحرب مظاهرة كلامية لا حربا بالفعل . اتفق رأى الوزراء جميعا على هذا الرأى ، ثم رأى محمد محمود باشا أن تثار مسألة وزارة الداخلية وطلب الى عبد المجيد ابراهيم صالح « بك » وكان وزير دولة فى الوزارة ، أن يبلغ حسن صبرى باشا اصرار الأحرار الدستوريين على أن يكون وزير الداخلية مستقلا ، اذا هو أراد الاحتفاظ برجال الحزب فى وزارته ووعده حسن صبرى باشا بتحقيق هذا الطلب بأسرع ما يستطيع « ويقول د . هيكل أن حسن صبرى باشا لم يتمكن من الوفاء ، بوعده ، طوال ثلاثة أسابيع كما يقول أيضا أن محمدا محمود باشا ، كان من رأيه أن يستقيل الوزراء ، للدستوريون من الوزارة وأن منححه محمود باشا قد بلغ رغبته تلك الى عبد المجيد ابراهيم بك عن طريق رسول خاص بلغه عبد المجيد ابراهيم بك بأن الوقت ، غير مناسب لاستقالة الوزراء الدستوريين ، خاصة بمه أن استجاب حسن صبرى باشا الى مطلبهم بإبعاد محمود فهمى النقرشى باشا من وزارة الداخلية وإن عبه المجيد ابراهيم بك ، لم يشأ أن يبلغ أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، رغبة رئيسهم حتى لا يتخذ الحزب قرارا يمارض رغبة رئيسه .

وقد قيل أن محمدا محمود باشا كان يرى أن حسن صبرى باشا لن يجب السعديين ، الى مطالبهم يستول الحزب قائل أن يستقيل وزراء الأحرار

الدستوريين لاحداث أزمة وزارية يجيء ، على انرها أحمد ماهر باشا رئيسا للوزارة !!

ومما يذكره د. هيكل عن اجتماع مجلس الوزراء الذى بحث فيه أعضاءه موضوع الحرب ، أن الوزراء السعديين أثاروا هذا الموضوع ، ولم يكن الايطاليون قه وصلوا الى مرسى مطروح ، وأن الدكتور هيكل قد أكد أن بحث مسألة الحرب لا يمرر له الآن اذ الايطاليون لا يزالون فى سيدى برانى وبين سيدى برانى ومرسى مطروح مائة كيلومتر .

ولكن حسن صبرى باشا — كما يقول د. هيكل — رأى أنه من الخير أن يفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن يتناوله بالمناقشة .

ويقول د. هيكل أن حسن صبرى باشا كان من رأيه ألا تعلن مصر ، الحرب حتى لو أن الايطاليين دخلوا القاهرة : فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة ، حليفنا انجلترا فى حدود المعاهدة الموقعة بين البلدين وايطالييا تحارب انجلترا ، ولم تعلن الحرب على مصر ، وقد تحدثت — حسن صبرى باشا — الى السياسيين والى العسكريين ، البريطانيين واتفقنا رأيا ، على أن يقاء مصر دولة غير محاربة أجندى على انجلترا من اعلانها الحرب على ايطاليا أو المحور وما دام الأمر ، كذلك فيجب أن تكون سياستنا تجنب مصر ويلات الحرب ما استطعنا وكل اعتبار لا يمكن أن ينهض الى جانب هذا الاعتبار ، وتشبث السعديون بموقفهم وطاقوا عنه بأن كرامة مصر تأبى عليها ، أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عن نفسها وانه إذا كان واجبا على مصر ، أن تعاون حليفها فى الحرب من غير أن تشترك معها فلما أن يكون ذلك حين لا تكون مصر ، نفسها ميدانا للحرب فى هذه الحالة تكتفى مصر ، بأن تقسم لبريطانيا ، داخل حدودها ما نصبت عليه المصاحبة من صنوفه المعاونة ، أما أن تكون أرض مصر ، ميدانا للحرب ، فلا تدافع عنها فذلك هو التسليم بأن انجلترا تدافع عن مصر ، وأن مصر ، فى حمايتها أما أن تدفع مصر ، من يسطلون أرضها وتعاونها انجلترا فى ذلك بوصفها حليفها فهذا الحفاظ على الكرامة القومية وعلى الاستقلال وهو الذى يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية انجلترا اياها .

الفصل الثاني

د . أحمد ماهر باشا أشجع سياسى مصر عرفته سنوات ما قبل الثورة

سبق أن تحدثنا عن أعنف أزمة مرت بوزارة حسن صبرى باشا ، عندما أصر الوزراء السعديون على ضرورة دخول مصر الحرب وعندما أصر حسن صبرى باشا بدوره - وكان ذلك غير منتظر منه - على ضرورة الالتزام بسياسة وزارة على ماهر باشا السابقة الخاصة بتجنب مصر ، ويلات الحرب : يقول دكتور محمد حسين هيكل باشا - وكان وزيرا ، للمعارف فى وزارة حسن صبرى باشا - أنه قبل اجتماع مجلس الوزراء للمرة الثانية لاستكمال بحث موضوع دخول مصر الحرب اتصل بحسن صبرى باشا ، ليعرف منه حقيقة الموقف ، وسر تصلبه ازاء مطلب الوزراء السعديين ، بضرورة دخول مصر الحرب ، الى جانب الحلفاء فاذا بحسن صبرى باشا يؤكد ، للدكتور هيكل باشا ، ان الانجليز انفسهم مقتنعون ، بخطة حسن صبرى باشا فى بقاء مصر ، دولة غير محاربة .

ويذكر ايضا الدكتور هيكل باشا قول الشيخ الاكبر محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الازهر من أنه لاناقة لمصر ، فى هذه الحرب ، ولا جمل .

وللشيخ الاكبر - كما يقول د . هيكل - فى المقامات المصرية ، العليا اثر لا يمكن تجاهله وعندما يجتمع مجلس الوزراء ، ويثار من جديد موضوع دخول مصر الحرب استكمالا للمناقشة ، التى بدأت فى الجلسة السابقة بدأ للوزراء ، كما يقول د . هيكل . ان حسن صبرى باشا كان معترضا أمرا وقد عرض الأمر للتصويت فكان السعديون وحدهم هم الذين قالوا باعلان الحرب وأبدى حسن صبرى باشا ان هذه مسألة جديدة لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها فهى تتطلب كل ما سواها وتتصل بشئون الحكم كلها ، فلما رأى السعديون ذلك منه وان لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة خرجوا منصرفين يقدمون استقالتهم .

ولم يبطئ حسن صبرى باشا بل استصدر المرسوم الملكي بإحلال وزراء الدولة محل الوزراء المستقلين ، وتولى هو وزارتي الداخلية والخارجية ، وبهذا تم تعديل الوزارة من غير حاجة الى إدخال عناصر جديدة فيها . وعن اثر استقالة الوزراء السعديين ، يقول د . هيكل : ان الاستقالة لم تثر دهشة الرأي العام وكان الرأي العام - فيما عدا السعديين - قد رحب بنظرية تجنب مصر ، ويلات الحرب ايما ترجيب ، وكان ينظر بعين الريبة ، الى الدعوة ، لإعلان مصر ، للحرب على المحور هذا الى جانب أن الملك ، كان يؤيد النظرية التي يؤيدها الرأي العام .

وكان الانجليز قد انتهوا ، الى علم معارضتها ويدافع أحمد ماهر ، عن رأيه أمام البرلمان ، ويطرح حسن صبرى باشا الثقة بوزارته ، على البرلمان فيحصل على أغلبية تؤيدها ، ويطلب السفير البريطاني من رئيس الوزارة ، اعتقال على ماهر باشا فرفض حسن صبرى باشا بل يؤكد اعتزامه على الاستقالة اذا تسبث السفير البريطاني بطلبه فيتنازل السفير مؤقتا ، عن طلب اعتقال على ماهر باشا ولكنه في نفس الوقت يطلب إبعاد عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكي من القصر الملكي بحجة أنه متشبع بسياسة على ماهر باشا منذ كان رئيسا للديوان ثم رئيسا للوزارة ، ومن بينهم جماعة من أصل ايطالي يعملون في وظائف مختلفة بالسراى ، وقد رأى الملك فاروق فى هذا الطلب من الأساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه ، وتدخل حسن صبرى باشا فى الامر ، للتغلب على حالة توشك ان تتكرر ، فقد قرر فى نفس السفير البريطاني ، ان « جلالتة محورى الهوى » يميل الى الالمان والى الايطاليين ويتمنى لهم النصر على الانجليز ويزيع د . هيكل السر ، عن نقطة كانت غامضة عند البعض ، بخصوص تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي ، فيقول انه دخل يوما على حسن صبرى باشا بمكتبه بوزارة الخارجية فسأله حسن صبرى باشا فيمن يصلح رئيسا للديوان الملكي ، ذلك أن الديوان لم يعين له رئيس منذ أن انتقل على ماهر باشا من رئاسته الى رئاسة الوزارة ، بل عين وكيله عبد الوهاب طلعت باشا رئيسا بالنيابة ، ويقول د . هيكل : لما وجه الى حسن صبرى باشا هذا السؤال قدرت أنه يريد أن يتفادى تكرار الموقف ، الذى نشأ عما طلبه السفير البريطاني خاصا برجال القصر ، وذلك بتعيين رئيس للديوان لا مطعن على ميوله من ناحية الانجليز ، وفكرت فى الأمر هنية ثم اقترحت تعيين أحمد حسنين باشا ، وكان يومئذ الأمين الاول للملك ، فحسنت باشا رجل تلقى علومه العليا بجامعة اكسفورد ، وله اصدقاء كثيرون من البريطانيين ، وكان موضع ثقة الانجليز فى الحرب العالمية الاولى حين كان سكرتيرا ، للجنرال مكسويل وقال حسن باشا لدى سماعه اقتراحى ، لقد فكرت ، أنا كذلك فى حسنين باشا ولا أشك أن الملك يرحب بهذا الاختيار فحسنتين من أكثر الناس إخلاصا لشخصه منذ كان رائدا له ، أيام ارسله والده لتلقى العلم فى إنجلترا .

وبعد أيام قلائل عين الملك حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي ، ثم أعفى عبد الوهاب طلعت باشا من خدمة الديوان مشكورا .

ويقول د^و هيكل ، وهو يعطي من قريب صورة صادقة عن حياة حسن صبرى باشا : كانت هذه المواقف - تعيين أحمد حسنين ، وإخراج ، عبد الوهاب طلعت ، و٠٠ و٠٠ التى تنشأ عن مطالب السفير البريطانى ، تقتضى تفكيراً من جانب رئيس الوزراء ، للتغلب عليها وكانت تقتضى مشقة وجهداً غير قليل

وحسبك - لتصوير هذا الجهد ، وهذه المشقة - ان الملك لم يكن قد بلغ الحادية والعشرين وان السفير البريطانى الشيخ كان لا يطمئن لميول جلالته تجاه بريطانيا وان مهمة رئيس الوزراء كانت تلطف ما يشور ، الحين بعد الحين بين صاحب العرش ، وممثل القوات البريطانية ، المنتشرة فى طول البلاد وعرضها متأهبة للقتال فى حرب يراها الانجليز حرب حياة أو موت ، ولم يكن حسن صبرى باشا يومئذ ، فى عنفوان الشباب ، أو قوة الرجولة بل كان شيخاً تدور سنه حول السبعين فكان لهذا الجهد وهذه المشقة من الأثر فى صحته ، ما يحتم عليه الفرار من القاهرة ، الى الصحراء أو الى القناطر الخيرية ، ليستجم آخر الاسبوع ، وبعض أيام كان يستعيد نشاطه وزاد من احتياجه الى الاستجمام والراحة انه كان يشكو علة فى القلب يحاول ما استطاع معالجتها ومقاومتها ، ولقد كان من اثر هذا المجهود وهذه العلة أن هلت قوة الرجل الذى كان قبل ذلك بسنة واحدة مضرب المثل ، فى النشاط ، والقوة ، لقد كنت ادخل الى غرفته بوزارة الخارجية أول ما تولى الوزارة فيلقانى واقفا وقفة الجندى فاذا فرغنا من الحديث ودعنى الى باب الغرفة والى باب البهو الطويل المتصل بها فلما انقضت ثلاثة اشهر فى رياسته للوزارة كان قلما يدخل الى غرفته أو الى مكتبه بل كان يبقى فى منتصف البهو المتصل بالغرفة وكان يمتدح أحيانا عن عدم قدرته على القيام برد التحية ، وبلغ من أمره أن اضطر للسفر الى الاسماعيلية ليستشير الدكتور جودبل الفرنسى ذا الشهرة الفاتكة فى امراض القلب وقد نصحه الطبيب ان يستكن الى الراحة إبقاء على نفسه ولعله حاول أن ينتهز فرصة يستريح فيها من أعباء رئاسة الوزارة التماسا بهذه الراحة ، ولعله كان يرحب بالخلاص من تبعاته لو أنه وجد لهذا الخلاص سبيلا .

ويقول د^و هيكل أيضا : ان الصحف نشرت يوما ان هناك تفكيراً فى الانعام ، على رئيس الوزراء بوشاح محمد على ثم نشرت الصحف أن الملك أرجأ الانعام بهذا الوشاح ، وذهبت قبل الظهر من ذلك اليوم إقبال حسن باشا بوزارة الخارجية اتحدث اليه فى بعض الثنوث فوجدته مرتدياً الرندنجوت فقلت بعد أن حييته : خيرا . قال : انى ذاهب الآن لمقابلة الملك وأرجوك ، أن تنتظر هنا حتى عودتى فلما عاد قلت خيرا واجابنى لقد ضحك على الشاب ولم يرد .

وانتقل بي الى حديث آخر عند ذلك ذكرت فعل الألفاظ المعسولة في النفس وبخاصة اذا تنازع النفس ، عاملان قويان : عامل المتصب الزنبيع ابقاء على الجلاء ، وعامل الصحة المتداعية ، إبقاء على الحياة .

وعن وزارة حسن صبري باشا ، يقول الدكاترة : محمد جمال الدين المسدي ، ويونان لبيب رزق ، وعبد العظيم رمضان : لقد استمرت وزارة حسن صبري باشا في نفس الخط السياسي للوزارة السابقة - وزارة علي ماهر باشا - وان كان قد اتفق في مجلس الوزراء - كما سبق ان ذكرنا - علي أن تعلن مصر الحرب اذا ما تقدم الطليان الى مرسى مطروح ، أول ميناء مصرية تقع على البحر الابيض المتوسط .

ومثل هذا الموقف الوسيط - المسدي ويونان رزق وعبد العظيم رمضان - الذي اتخذته حكومة حسن صبري قد صدر عن عدة اسباب اهمها أنها وهي وزارة مفروضة على القصر ، كان من الطبيعي أن تكون مرفوضة منه كما ان الوفد القوة الشعبية الرئيسية ، ومع مشاركته في المفاوضات التي جرت وقت اسقاط وزارة علي ماهر قد رفض قبول حسن صبري باشا للوزارة الجديدة من ثم فقد كان اتخاذ هذا القرار باعلان الحرب ، يمكن أن يؤدي الى ضغوط ، على الحكومة من القصر ومن الرأي العام . وبالرغم من هذه الغزو الايطالي للأراضي المصرية للقصف الجوي الا أن وزارة حسن صبري قد أصرت على سياستها بعدم اعلان الحرب طالما أن القوات الايطالية لم تصل الى مرسى مطروح .

حقيقة السحب السعديون ، من الوزارة احتجاجا ، على موقف رئيسها و . و الا ان كافة الأطراف لم ترغب في توريث الرجل باتخاذ القرار باعلان حالة الحرب خاصة وان ما اخذ الراديو الايطالي يعلنه من اذاعة ميدانية إنها لن تقلص المراكز المصرية طالما لم تشارك في الحرب قد لقي استجابة واسعة من جماهير الشعب .

وقد سجل السفير البريطاني في القاهرة في أواخر أكتوبر ١٩٤٠ هذا في تقرير رسمي ارسله الى لندن وقال فيه أنه من المستحيل اجبار مصر على اتخاذ القرار باعلان الحرب على ضوء اتجاهات الرأي العام المصري في الوقت الحالي . وحتى تعطى صورة كاملة ، أو شبه كاملة لما احاط بوزارة حسن صبري باشا ، التي ألقت رغم أنف الشعب والبرلمان ، والرأي العام ، والسرائي ولما احاط بخروج السعديين من تلك الوزارة أو باخراجهم منها اذا صحح لي استخداً هذا التعبير .

ابداً بالحديث عن جلسة مجلس النواب التي عقدت في ٢١ أغسطس ١٩٤٠ قبل نشوب الازمة الوزارية بين حسن صبري باشا وبين السعديين وعلى رأسهم د . أحمد ماهر .

وكان أحمد ماهر ، باشا قد حرص على ان يتولى الاستاذ محمد راغب عطية بك وكيل المجلس رئاسته تلك الجلسة وأن يجلس هو . - ومنذ بدايتها - فى القاعد الخلفية لمقاعد الوزراء ٠٠ وكان اسماعيل صدقى باشا - عضو المجلس - قد تقدم بسؤال الى رئيس مجلس الوزراء ، للاستعلام منه عما اذا كان رئيس الحكومة يرى ما يدعو الى تعديل موقف البرلمان والحكومة من تجنب مصر ويلات المضامرات بالحرب وكان اسماعيل صدقى باشا مهتما وقتئذ أيضا بأنه « محورى الاتجاه » معاد للسياسة البريطانية

وكان توجيه هذه التهمة الى اسماعيل صدقى باشا من الأمور الغريبة حقاً ، غير ان السفير البريطانى فى مصر كان يرى هذا الرأى فى اسماعيل صدقى باشا ، وقد عرف عنه انه طالب باعتقال اسماعيل صدقى باشا ، او على الاقل، تحديد اقامته . ولكن كانت الجهات المصرية المسئولة - على اختلاف الوزارات - تحجم عن تنفيذ رغبة سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة

وقد أدلى حسن صبرى باشا ببيان موجز للغاية لا يتجاوز بضعة أسطر أكد فيه « أنه لم يطرأ ما يدعو لآى تعديل فى سياسة الحكومة التى أشارت اليها فى بيانها ، الذى أدلت به فى مجلس البرلمان بمناسبة ولايتها للحكم ، وقد صفق الأعضاء لبيان رئيس الحكومة ، ولكن لم يكذ رئيس الحكومة ينزل من فوق المنبر حتى صعد النائب السعدى مملوح رياض الى المنصة متابطاً أوراقه ومتجهاً الى المنصة ليسأله النائب الدستورى عبد الجليل أبو سمرة « بك » هل سيتكلم الليلة فى بيان الحكومة ؟ ويجب مملوح رياض ، ان هذا من حق المجلس : ويقول الأستاذ عبد الجليل أبو سمرة ، وسط ضجة عنيفة : اطلب التأجيل لنستعد نحن للمناقشة ولتستعد الحكومة أيضاً ! وترتفع اصوات تطالب بالكلام ويسأل عبد الجليل أبو سمرة ، وضع اذن ما يراد الكلام فيه ؟ •

ويقف فكرى أباطة الى جانب عبد الجليل أبو سمرة ، مؤيداً اياه فى طلبه تأجيل المناقشة لان المسألة التى يراد مناقشتها دقيقة وخطيرة ويجب دراسة المونف حتى لا تلقى الاقوال على عواهنها ولان رئيس الجلسة ، الأستاذ راغب عطية بك قد قال ان بيان رئيس الحكومة فيه مساس بأحد اعضاء المجلس وهو الدكتور أحمد ماهر ، وان من حق هذا العضو ، وغيره من الاعضاء ان يقوموا بالرد ، فقد استغرب بعض الاعضاء ، ما قاله رئيس الجلسة وخاصة ان البيان كان واضحاً ولا يمس من قريب أو بعيد الدكتور ماهر ويرى محمد توفيق خليل بك - عضو المجلس - ان من حق أعضاء المجلس مناقشة بيان الحكومة حتى ولو كان ما القاه رئيس الحكومة رداً على سؤال ، وليس بيانا ، ويعود عبد الجليل أبو سمرة بمد ان وجد ان الابواب قد سدت أمام راغبى عدم التعقيب على بيان رئيس الحكومة يعود ليقول : اذا اردتم فتح باب المناقشة فلتكن الجلسة سرية ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق - زعيم

المعارضة الوفدية - ان البيان الذي ألقاه رئيس الحكومة لم يعد ردا على سؤال لا يملك الرد عليه الا صاحبه ، كما تقضى بذلك اللاتحه الداخلية للمجلس فانما كان هذا الرد هو اقرار الخطأ التي سبق ان اقرها المجلس فلا داعي للمناقشة وإذا كان الرد بالتعقيب على البيان هو النظر في تدابير أخرى فأظن أنه لا يوجد في المجلس من يعارض في التأجيل للاستعداد ، والتدبير

ويؤكد ممدوح رياض ان بيان رئيس الحكومة ولو أنه جاء في صورة رد على تصريحات صدرت عن رئيس الجلسة د. ماهر باشا ولذلك يجب ان يكون د. أحمد ماهر أول من يتكلم في هذا الموضوع .

ويقول علي المنزلاوي بك - أحد أعضاء المجلس - ان ما أدلى به رئيس الحكومة الليلة هو بيان وليس برد على سؤال ويجب علينا ان نناقش بيان الحكومة والنواب على استعداد دائما للمناقشة في شئون البلاد ، خصوصا في الظروف الحاضرة وطلب التأجيل لا يكون في امور خطيرة وفي ظروف عصيبة وعندما يسأل عبد الجليل أبو سمرة عن الخطورة تقوم ضجة ، ويقف الدكتور أحمد ماهر لينتق على ما قاله الأستاذ محمد توفيق خليل بك من أن وضع المسألة قد تغير بعد ان ألقت الحكومة بيانها ، ومن واجب المجلس مناقشته وان تكون هذه المناقشة فورا حتى لا يبقى هناك لبس في الموقف يتعلق بأفكار الرأي العام . ويؤكد أحمد ماهر ، ان وضع المسألة فعلا قد تغير وان هناك لبسا في الأفكار ، وهذا ما يريد هو - أي د. ماهر - ايضاحه ويقول أحمد ماهر متسائلا : هل ارادت الحكومة في قرارها الخاص بالحرب ان تمتنع عن الدفاع عن نفسها اذا هوجمت هذا ما يعنيه صدقي باشا في سؤاله ؟ هل اذا دقت ساعة الخطر يوجد في هذا المجلس من يرى أن تشاخر مصر عن الدفاع عن نفسها ؟ اننا اذا طالبنا الحكومة الآن ، أن تبين لنا حقيقة غايتها وحقيقة ما ترمى اليه فانما نطلب واجبا علينا لوطننا ، وأنفسنا ويجب على الحكومة أن تعلن ما تطالبها به والا فاننا نخرجها من هذا المجلس بلا ثقة منا .

ويطلب أبو سمرة ، جعل الجلسة سرية ، ولكن ممدوح رياض يقول مافيش حاجة سرية ويقول فكرى اباطة : « اذا كان الرد بالكلام وذكر عبارات الفروسية والشجاعة والبطولة فنحن مستعدون ، ويقول أحمد ماهر : ان بيان الحكومة يلقي لبسا في الموضوع ، وقد يفهم منه صدقي باشا أنها تقره ، على عدم دخول الحرب ولهذا فاننا نريد منها بيانات والا فيكون لها شأن اخر معنا و... »

وينتهي النقاش ، الحاد ، المنيف بعقد جلسة سرية لمجلس النواب ومجمل ما جاء على لسان د. أحمد ماهر في تلك الجلسة أنه لا يطلب رسم سياسة جديدة لكنه يطلب تفسيراً للقرار السابق .

وأفتح قوسا لأقول : ان الدكتور أحمد ماهر كان ومنذ قيام الحرب العالمية الثانية - تلك حقيقة لا يمكن أبدا انكارها - يعلن عن ضرورة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء وقد ظل يعلن عن رأيه هذا رغم قناعاته التلمة ، بأن الراى العام المصرى يعارض تلك الفكرة .

ومنذ قيام ايطاليا بغزو الاراضى المصرية ، وأحمد ماهر فى كل احاديثه الخاصة والعامة وفى كل خطبه الرسمية ، وغير الرسمية يؤكد ان انتصار ايطاليا اكبر كارثة على الشعب المصرى وان انتصار بريطانيا فى الحرب اكبر قاعدة مصر من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

ورغم أننى كنت واحدا ممن عارضوا آراء أحمد ماهر تلك بل رغم أننى كنت واحدا من الذين اتهموا فى قضية مقتل أحمد ماهر باشا ، وقضى فى السجن شهورا طويلة ولم يفرج عنه حتى بعد اعدام محمود العيسوى ، قاتل أحمد ماهر وبعد ثبوت الادلة على براءتى ، اقول رغم ذلك كله ان أحمد ماهر كان اشجع السياسيين المصريين على الاطلاق الذين وقفوا الى جانب قضية الحلفاء ، ولو ان الحلفاء قاموا بحصر لبعض الشخصيات الكبيرة ، التي وقفت ومنذ اللحظات الاولى لنشوب الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء لكان د - أحمد ماهر - بحق - من أبرز تلك الشخصيات ، لقد كان وقوف أحمد ماهر الى جانب الحلفاء ، ناتجا ، عن عقيدة ثابتة وليس لرغبة منه فى ان يلى منصب رئيس الوزراء ، فلهذا كان الرجل - وهذا ما سمعته منه اكثر من مرة - يرى ان منصب رئيس مجلس النواب من أخطر مناصب الدولة وأنه لو خير بين رئاسة المجلس ورئاسة الوزارة ، ولم تكن هناك ضرورة عامة ما لرأس الوزارة ما اختار الا رئاسة المجلس .

وهناك سياسيون مصريون ، كثيرون وقفوا الى جانب الحلفاء عندما كانوا يحكمون ويتولون الوزارات ، ولكنهم قبل ان يلو المناصب الوزارية ، أو بعد تركهم ، للمناصب الوزارية كانوا لا يكفون عن اعلان عدم وقوفهم الى جانب الحلفاء .

كانت وجهة نظر أحمد ماهر كما سمعتها منه شخصيا : وكان قد دعانا كقيادات طلابية لللتقى به بعد ان اصبح رئيسا للوزارة كما كان قد دعا شخصيات كبيرة فى اجتماعات سابقة ، ان موقف بريطانيا من مصر ، وموقف مصر من بريطانيا قد تغير بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦

وقد كان أحمد ماهر من أبرز الموقعين على تلك المعاهدة ، ولذلك فان بريطانيا قد تحدثت علاقتها الجديدة بنا بعد معاهدة ١٩٣٦ لم تعد الدولة المحتلة ، وانما أصبحت الدولة الصديقة والحليفة وكان أحمد ماهر يخشى ان تنتصر ألمانيا أو ايطاليا فى الحرب لانه كان يخشى لو وقعت مصر تحت تير

والاحتلال الألماني ، أو الإيطالي فإن أية دولة من هاتين الدولتين الفاشيتين ، سوف تغير النظام المصري الديمقراطي بنظام آخر ديكتاتوري على غرار ما هو متبع في ألمانيا وإيطاليا وفي ذلك كما كان أحمد ماهر يقول ، هدم لكيان الشعب المصري ونقضاء على استقلاله وحريته ، كما كان أحمد ماهر يأمل ، انه بعد انتصار بريطانيا في الحرب قد نظفر فيها بما لم نظفر به منذ أن وقعنا معاهدة ١٩٣٦ فترفع القيود الموجودة في تلك المعاهدة .

وأقبل القوس لأقول أن استاذنا فكري أباطة قد وصف جلسة النواب هذه بقوله : امتاز هذا الأسبوع العجيب بمعركة سياسية عجيبة بين دولة اسماعيل صدقي باشا وسعادة أحمد ماهر باشا ، الأول زعيم المتحمسين لتجنيد مصر ويلات الحرب والثاني زعيم المتحمسين لاشترائك مصر - بأسرع ما يمكن - في شرف الدفاع عن الديمقراطية ولم يتردد دولة صدقي باشا في جميع أدواره البرلمانية في التمسك بخطته ولم يتردد ، سعادة أحمد ماهر باشا في جميع أدواره البرلمانية في التمسك بخطته ، ولم يعيا الأول بما يعاينه في سبيل ذلك « مما لا يخفى على القارئ » ولم يعيا الثاني بما يعاينه في سبيل ذلك حتى ولو كان ذلك قد أدى للاصطدام بسياسة شقيقه وللاصطدام بالرأي العام .

والذي لا شك فيه أن الاثنين قد تطرفا في خطيهما ، فمصر لا يمكن أن عاجلا أو آجلا أن تتجنب ويلات الحرب على إطلاقها ومصر من الناحية الأخرى لا يجوز لها أن تسبق الحوادث ، وأن تتعجل تقرير خطة سريعة لم تحتسها الظروف بعد .

كانت هذه المعركة بين صدقي باشا وأحمد ماهر باشا ، تدور منذ زمن ليس بالقريب حتى تمخضت فولدت سؤالا صغيرا - اجازة - شسكلا رئيس مجلس النواب د. أحمد ماهر ، من باب اللياقة فانتقلت المعركة بينهما الى جلسة الاربعاء الماضي بمجلس النواب .

وفي هذا الميدان الفسيح يشيب الفارس الذي أقام المعركة « اسماعيل صدقي » ويجول الفارس الآخر « أحمد ماهر » ويصول معتمدا على حزبه الكبير ، وعلى اللائحة المرنة التي دانت له ومكنته من الكلام إحدى عشرة مرة .

ولكن المعارضة بجميع انواعها واحزابها والتي تحتل صفوف اليسار كما يؤازرها المستقلون صمدت لزعيم الهجوم ، العاجل وثبتت في مراكزها فاستمر النضال ودامت المعركة ساعيتين ثم تقرر الاستراحة ومناورات « الانتركت » والكوريدورات والاستراحات في جميع البرلمانات هي المناورات المحكمة الحاسمة ولقد استطاعت المعارضة التي ترى أنه لم يجد جديد على المواقف ، يستدعي رسم خطة جديدة في صدد دخول مصر الحرب وأن تجمع جموعها وتلم شملها

وتحشد حشدها وأن تربط أنصارها بالأمصار ، لتكون كتلة واحدة ففعلت ونجحت وأكرمها الجيش الأكبر فهدنة نظيفة يتفق فيها الطرفان على تأييده السياسة السابقة التي يتزعمها على ماهر بشروطها وقيودها حتى يجد الجديد ورفع السلام علمه الرفراف على قبة البرلمان ، وانتهت المعركة .

وقد كان للدكتور طه حسين - في تلك الازمة السياسية حول تجنيب مصر الحرب ، أو دخولها الحرب - كان له رأى اخر ، اذ كان ضد الحياد ، وكان يقول : ما أظن أحدا من الذين يقودون الرأى فى مصر ، أو يرون لأنفسهم قيادة الرأى يرضى أن يهيم الشباب المصريين لحياة الحياد هذه التى تقوم على الخوف والجبن ، وعلى الاترة وحب النفس والتى تنتهى الى اهدار عزة الوطن وكرامته فى سبيل امن الفرد ، ولذته وما أظن أحدا من الشباب المصريين يقبل من قاداته الضعفاء ان وجد هؤلاء القادة ان يعلموه حياة الحياد هذه وان يلقوا فى روعه ان امن الفرد يجب ان يكون لعظم خطرا من عزة الامة وكرامتها واستقلالها ويقول د. طه حسين لا اكاد أفرق بين هذه الأخطار الغريبة التى تحتاط لها الحكومة قبل أن تقع وبعد هذا الخطر الداهم ، خطر الحرب قبل أن يأتياها التنذير لأنه علم فاذا قيل للمصريين لا تغيروا قبل أن يفار عليكم فلا أقل من أن يتبين المصريون متى يفار عليهم ولا أقل من أن يهيا المصريون لدفع الغارة اذا صبت عليهم وما أدري الى احد احد ، هيم المصريون للدفاع للمادى عن أنفسهم اذا حصلت اليهم الحرب وان كنت أراها قد حصلت اليهم بالفعل منذ عهد بعيد ولكن الشيء الذى أعرفه معرفة يقين ، هو ان المصريين لم يهياوا كما ينبغي أن يهياوا لدفع الغارة المعنوية عن أنفسهم اذا صبت عليهم هذه الغارة المعنوية .

وما أرى الا أنها قد صبت عليهم منذ زمن بعيد ، منذ أن أعلنت الحرب بل قبل أن تعلن الحرب الى أن يقول د. طه حسين : ما أظن أن حديث الحياد وحديث الحرص على تجنيب مصر أخطار الحرب ، من شأنه أن يشبع فى روح المصرى ما ينبغي أن يشبع فيها من القوة والرجولة والياس الذى ينبغي أن يمتاز به كرام الناس حين تلم المخطوب أو حين يكون المامها منتظرا ، فلندع اذن هذه الأحاديث التى لا تعنى شيئا ولنتجنب خداع الشعب بالأمال والأمانى وليؤثر ضعاف الناس أنفسهم بهذه الآمال الكاذبة ، التى تعمل بها أنصار الحياد ، ولنقل للمصريين انظروا ، فليس بينكم وبين الخطر الا لحظات قد تطول وقد تقصر ، واكبر الظن انها لن تطول .

ويخرج د. طه حسين عن حذره الكبير فيما كتبه عن الحياد ليكون اكثر وضوحا بعد ذلك ، فيما كتبه عن الشعب الديمقراطى الذى يحارب لحرصه على الحياة الحرة وعن الشعوب المستعبدة التى تساق الى الحرب كارهة لها .

ويكون من بين ما كتبه د. طه حسين : نحن دولة ديمقراطية ، نحسب حريتنا ونحرص عليها ولكن كثيرا جدا من افراد الشعب المصرى يشكون فى أنهم

يستمتعون بالديمقراطية حقاً فاذا جد الجهد فمن أشد الخطر وأقبح النكران
نستقبل الخطوب وقلوبنا مختلفة وضمايرنا مبتعدة فعلياً أن نؤلف بين هذه
القلوب المختلفة وإن تقنع الضماير المصرية كلها بأن الديمقراطية المصرية ليست
وقفاً على فريق من المصريين دون فريق وإنما هي خط مشترك بين المصريين جميعاً
وبأن العدل السياسى والاجتماعى ليس شجرة مباركة أصلها ثابت وفرعها فى
السماء وهى تظلل المصريين جميعاً ، ولعلها تستطيع أن تظلل غير المصريين
أيضاً .

ويبقى بعد ذلك سؤال هام وخطير - على الأقل من وجهة نظرنا - ماذا كان
موقف الوفد من حركة أحمد ماهر باشا ، ودعوته الى الوقوف بجانب الحلفاء بل
إعلان الحرب على إيطاليا وألمانيا ، دولتى المحور ؟ والوفد كما هو معروف هو
مُصاحِب معاهدة ١٩٣٦ وهو الحزب الشعبى الكبير الذى طامح نادى بعد توقيع
معاهدة ١٩٣٦ بالوقوف الى جانب الحليفة بريطانيا .

لم يكن أحمد ماهر ، ينشط فى دعوته لدخول الحرب ، الى جانب الحلفاء ،
حتى قابل الوفد تلك الدعوة ، بحملة شديدة عنيفة ، على الدكتور أحمد ماهر
حتى أصبح - كما تقول مجلة آخر ساعة العدد ٣٠٩ - نقصد الدكتور ماهر
« أكليشيها » ثابتاً فى الصحف الوفدية مثل « يعجبني الصدق فى القول والاخلاص
فى العمل ومقابلات الرئيس الجليل ... » .

ويسمى بعض الوفديين الدكتور أحمد ماهر الدكتور ديحول نسبة الى
الجنرال الفرنسى ديحول الموجود فى إنجلترا الآن .

وقيل أيضاً - على السنة الوفديين - أنه لا خلاف بين المصريين حول الوقوف
الى جانب الديمقراطية ، ومعارضة الدكتاتوريات ولكن الحلفاء ، لن يستفيدوا
من حركة الدكتور أحمد ماهر ، لأن أغلبية الراى العام لا تؤيد السعديين ، هذا
بالرغم من أن الدكتور أحمد ماهر ، قد أكد أكثر من مرة ، بأن حركته تلك
ليست أبداً حركة حزبية بل هى حركة قومية بدليل أنه يجتمع مع أقطاب
الأحزاب ومع المستقلين وأنه قد استطاع أن يجذب الى مناصرة الحلفاء بعض
المستقلين ومن بينهم شريف صبرى باشا وعلى الضمى باشا .

وفجأة مات حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء وهو يلقي خطاب العرش

تحدثنا عن الفكرة ، التى آمن بها د. أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة
السعدية ، ورئيس مجلس النواب ، وهى ضرورة دخول مصر الحرب ، الى جانب
الحلفاء بعد أن هاجمت إيطاليا - إحدى دول المحور - مصر ، وواصلت احتلالها
للساحل الشمالى المصرى حتى سيدي برانى *

وقد تساءلنا - فى الفصل السابق - عن رأى الوفد المصرى فى دعوة
أحمد ماهر خاصة وإن الوفد المصرى يفتخر - فى مقدمة ما يفتخر به - بأنه
صاحب الفضل فى توقيع معاهدة « التحالف والصداقة » بين مصر وبريطانيا
فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وقد كان نقد أحمد ماهر باشا - بعد أن قام بدعوته
تلك - فى الصحف الوفدية - كما قالت مجلة آخر ساعة فى عددها رقم ٣٠٩
« اكليشيا » ثابتا مثل « يعجبني الصديق ، فى القول والاخلاص فى العمل -
كلمة سعد زغلول التى كانت تصدر الصحف الوفدية - واكليشيه مقابلاته
الرئيس الجليل » *

كما ان بعض الصحف الوفدية ، كانت تطلق على د. أحمد ماهر ، لقب
الجنرال أحمد ماهر أو الدكتور دييجول ، نسبة الى الجنرال دييجول قائد المقاومة
الفرنسية ، الذى كان قد هرب من فرنسا - بعد انهيارها أمام جحافل الجيوش
الألمانية - الى انجلترا ليشكل تنظيم « فرنسا الحرة » *

والذى نستطيع ان نؤكد اليوم ان الوفد كان على أتم استعداد
لمناقشة دعوة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، لو انها جاءت عن طريق
سياسى آخر ، غير الدكتور أحمد ماهر ، الذى كان الوفديون يكونون له قدرا
كبيرا من الكراهية لوقوفه الى جانب صديقه محمود فهمى النقراشى عندما
اختلف مع الوفد ولأن أحمد ماهر ، والنقراشى قد شكلا حزب الهيئة السعدية
الذى ضم العديد من الشيوخ والنواب الوفديين !! *

ذلك بالرغم من أن أحمد ماهر باشا كان يصر على أن دعوته تلك ليست
سعوة حزبية بل هي دعوة قومية حتى أنه ألف لجنة من بعض الحزبيين والمستقلين
للدعاية للفكرة وعرض على الوفد الاشتراك فيها ، مؤكداً أن الهدف من تشكيلها
الدعوة لفكرة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ومحاربة الدعايات التي يقوم
بها البعض ضد روح معاهدة ١٩٣٦ ، وقد رفض الوفد الاشتراك في تلك اللجنة
بدعوى أنهم - أي الوفد - يؤمنون بوجود أنصار قضية الحلفاء .

وكانت اللجنة التي دعا أحمد ماهر الى أنشائها قد ضمت من المستقلين :
شريف صبري باشا - خال الملك فاروق وشقيق الملكة نازلي - وعلى الشمسي
باشا وصاديق وهيب باشا ومن السعديين أحمد ماهر وممدوح رياض ، ومن
الأحرار الدستوريين أحمد خشبه باشا ومن الاتحاديين الشعبيين : عبد الرحمن
البيل .

ولكن دعوة أحمد ماهر لم تكن لتلقى استجابة شعبية لان الرأي العام
كان يؤمن بسياسة تجنب مصر ويلات الحرب التي رقع لواها على ماهر باشا
وزاراته !! والجدير بالذكر أن مجلة آخر ساعة قد نشرت في عددها رقم ٢١٠
قصة الخلافات بين حسن صبري باشا والسعديين على أنها « شهر عسل ،
وانقضى » .

وكان من بين ما قالته : ان شهر العسل لم يسم الا شهرين : وشهران
مدة طويلة في عمر الزواج السعيد .

لقد قطع دولة اسماعيل صدقي باشا على العروسين شهر العسل بسؤاله
الموجه الى رئيس الوزراء عن نشاط الدكتور ماهر باشا وذهب ماهر باشا الى
وزارة الخارجية حيث اطلعه رئيس الوزراء على الرد الذي ائتمه على السؤال ،
« وتضايق » الدكتور أحمد ماهر ، من صحيفة الرد ، وقال أنها صيغة « عامية »
نحتمل المعنيين .

وهو - أحمد ماهر - يريد جواباً صريحاً .

وقال د^{هـ} ماهر أنه سيثير المسألة في مجلس النواب .

وفي جلسة مجلس النواب كرر أحمد ماهر في كلامه أربع مرات جملة :
« اذا لم تكن سياسة الوزارة هي السياسة التي فهمتها فيجب أن نسحب
الثقة منها »

وفي المرة الخامسة قال : « يجب أن نخرجها من هنا » وأشار بيده علامة

الآخر

وتنمى آخر ساعة فى رواية كل ما يتعلق بشهر العسل بين حسن صبرى
باشا والسعديين ذلك الذى انتهى بتأييد غالبية النواب لوزارة حسن صبرى
باشا واخراج السعديين من تلك الوزارة .

ويلوح لى - على ضوء ما قرأت وما سمعت - أن حسن صبرى باشا كان
مطمئنا تمام الاطمئنان الى قوة وزارته ، لا بسبب التأييد الذى تلقاه من بريطانيا
وهو أهم العوامل الحاسمة فى الموقف ، ولا لأن حسن صبرى كان على ثقة
من أن القصر ليس راغباً - فى تلك الايام - فى إبعاده عن الوزارة . و لم يكن
حسن صبرى باشا مطمئنا الى قوة وزارته الى هذين العاملين القويين وحسب ،
بل كان مطمئنا ايضا الى عامل اخر لم يكن ظاهرا على السطح ، ونعنى به تأييد
الوفديين له فى موقفه المهادى للسعديين !

ففى أثناء اشتداد الأزمة بين حسن صبرى باشا وبين السعديين ذهب
حافظ رمضان باشا الى مصطفى النحاس باشا موقفا من قبل حسن صبرى
باشا يعرض على الوفديين الاشتراك فى الحكم لان الظروف التى تواجهها البلاد
تتطلب أن تكون الأحزاب كتلة واحدة فى مواجهة الخطر الدائم .

ورغم ان النحاس باشا رفض العرض الذى قدمه حسن صبرى باشا عن
طريق حافظ رمضان باشا الا أنه - أى النحاس باشا - أكد لحافظ رمضان
باشا ارتياح الوفد ، لحسن صبرى باشا ، كرئيس وزارة وأنه - أى النحاس
باشا - يتمنى لو ان حسن صبرى باشا ألف وزارة محايدة تحظى بتأييد
الوفد .

وكان الرأى الرسمى للوفد ، أنه اذا خير بين وزارة يرأسها أحمد ماهر
باشا ، ووزارة يرأسها حسن صبرى باشا ، فان الوفد يفضل بلا شك حسن
صبرى باشا ، ألف مرة !

وكان النحاس باشا قد مرض وزاده كل الاقطاب ، وزعماء الأحزاب
وقام النحاس باشا ، بعد شفائه من مرضه ، بزيارة كل من استفسروا عنه فى
مرضه ومن بينهم د - أحمد ماهر باشا ، والنقراش باشا ، وقد فهم البعض
من استفسار الزعماء عن صحة النحاس باشا ، ومن زيارة النحاس باشا للزعماء
الذين يختلفواياهم ، امكانية قبول الوفد أن يشتركواياهم فى الحكم ، ولكن
الوفديين البارزين ، أكدوا ان الاستفسار عن صحة النحاس باشا وزيارة
النحاس باشا ، لمن استفسروا عن صحته أثناء مرضه شيء ، وقبول الوفد
الاشتراك مع هؤلاء فى الحكم شيء آخر !

ولم يأس حسن صبرى باشا من قبول الوفد الاشتراك فى وزارته وقد
بالغ فى تقديم العروض ، للوفد حتى أنه - كما قيل - عرض على الوفد ، أن
يكون وزاؤه ستة أو سبعة ، بينما لا يزيد عدد الوزراء المستوربين فى تلك
الوزارة على ثلاثة وزراء .

ولم يكتف حسن صبرى باشا بإجراء حوار مع الوفد حول اشتراكه فى الوزارة بل راح يتخذ - كرئيس للحكومة - العديد من الاجراءات التى يمكن أن ترضى الوفد كحزب ، ولقد سمح - ورغم وجود الرقابة - للصحف الوفدية بتوجيه انتقادات عنيفة الى احمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ، كما أنه سمح للاذاعة الحكومية ، أن تذيع بياناً طويلاً ، وجهه النحاس باشا الى الأمة فى احدى المناسبات ، ورغم كثرة عدد الوسطاء ، الذين بعث بهم حسن صبرى باشا ، الى النحاس باشا وبعض أقطاب الوفد ورغم كثرة الاجراءات التى اتخذها كرئيس للحكومة لارضاء الوفد الا أن الوفد ظل مصراً على عدم قبوله الاشتراك فى وزارة قومية داعيسا - وبالطبع - الى تأليف وزارة محايدة برئاسة حسن صبرى باشا ، أو صيف الله يسرى باشا ، تجرى الانتخابات

ولكى يضمن الوفد تأييد الاحرار الدستوريين لفكرة تأليف وزارة محايدة ، اقترح على بعض زعماء الاحرار الدستوريين أنه فى حالة حل مجلس النواب القائم والدعوة لاجراء انتخابات جديدة فان الوفد سوف يترك دائرة مقفولة للاحرار الدستوريين لا يرشح فيها احد من الوفديين *

ولكن قادة الاحرار الدستوريين أيقنوا بأن عصفورا فى اليد خير من عشرة على الشجرة ، وإذا كان لهم فى هذا المجلس حوالى التسعين دائرة فان حصولهم على مثل هذا العدد فى المجلس القادم أمر مشكوك فيه خاصة وأن تجاربهم مع الوفد لا تبشر بخير فى المستقبل إذ من الممكن ، الا يرشح الوفد ، وفديين فى المائة دائرة ، غير أنه قد يشجع مستقلين ، على خوض الانتخابات ، فى تلك الدوائر ، فيضمن لهم الفوز ، وينضمون الى الوفد بعد ظهور نتائج الانتخابات وبذلك ، لا يكون الوفد قد أدخل بوعده وهو - حينئذ - لا يملك ان يرد نواباً يريدون الانضمام اليه *

وقد حاول حسنين باشا أكثر من مرة ، نظراً لصلاته ، الوثيقة بالعديد من القادة الوفديين أن يقنع الوفد بقبول فكرة الوزارة القومية ، لان الظروف الخطيرة ، والحرجة ، التى تمر بالبلاد تجعل تأليف وزارة قومية ضرورة وطنية *

وقد ألح حسنين باشا على أحد القادة الوفديين من أصدقائه ان يقنع القادة الآخرين بتلك الفكرة ، غير ان ذلك الوفدى الكبير رفض بلباقة اعطاء وعد ، بقيامه بتلك المهمة لانه يعرف جيداً ، ان الوفد يرفض تأليف وزارة محايدة ، وكان من بين ما قاله ذلك الوفدى الكبير : لنندع الحديث فى تأليف وزارة قومية الى المستقبل فمن يسرى فقد يغير الوفد رأيه إذا ما دخلت مصر ، الحرب وإذا كان مرهن النحاس باشا قد أحدث فى البلاد هذه الهزة ، التى وصلت الى الاعماق وجمع حوله الزعماء ورجال مصر حتى ذهب رفعتة ، بعدها

يضافهم واحدا ، واحدا ، فان دخول الحرب الى مصر ، كفيل في اعتقادي -
اعتقاد الوفدي الكبير - بان يحدث هزة ، أعمق ، وأبعد أثرا .

وإذا كان الوزراء السعديون ، على رأسهم د^ه أحمد ماهر ، قد غضبوا من موقف حسن صبري باشا منهم ، ونفريظه في أمر تعاونه معهم في الحكم ، فقد كانوا أكثر غضبا من حلفائهم الأحرار الدستوريين الذين لم يستقبلوا من وزارة حسن صبري باشا ، تضامنا معهم ، خاصة وأن حفي محمود بك - أحد قادة الأحرار الدستوريين ، وشقيق محمد محمود باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين - قد أعطى تأكيدات لأحمد ماهر باشا بأن الأحرار الدستوريين ، يقفون مع حلفائهم السعديين قلبا وقالبا ، وانهم يعتبرون موضوع دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء متعلقا بالكرامة الوطنية .

ويظهر لي أن الأحرار الدستوريين بموقفهم هذا كانوا يريدون على موقف مماثل وقفه السعديون ، عندما كان على ماهر باشا يقوم بتشكيل وزارته الثانية؛ لقد تعاهد الأحرار الدستوريون والسعديون ، على أن يكون لهم موقف موحد من موضوع الاشتراك في وزارة على ماهر ، فاما أن يدخلوها معا ، واما أن يستندوا عن الاشتراك فيها معا .

وكان على ماهر باشا رغبة في اشراك السعديين معه في وزارته ، وغير راغب في اشراك الدستوريين ، ولذلك فقد راح يضع المراقيل امام اشتراك الدستوريين في تلك الوزارة ، وبلغ به الأمر أنه أمر على أن يختار من الأحرار الدستوريين ، من يريد أن يشتركوا معه ، في الوزارة دون أن يعطي هذا الحق للحزب ، الذي له ، بل عليه ان يتولى ترشيح من يرغب في ترشيحهم للاشتراك في الوزارة ، فلما وافق الدستوريين على اعطاء هذا الحق لرئيس الوزراء ، وكانوا بذلك مغرطين في حقوقهم ، وضع على ماهر عقبة جديدة ، وخطيرة قطعت كل أمل في اشراك الدستوريين معه في وزارته ، وكانت تلك العقبة هي اصرار على ماهر باشا على ترشيح عبد القوي أحمد باشا لوزارة الاشغال على أنه من الأحرار الدستوريين ، ولم يسبق له - فيما نعلم - أن دخل حزب الاحمراد الدستوريين ، الا زائرا !!

وقبل السعديون الاشتراك في وزارة على ماهر باشا تاركين حلفائهم الدستوريين خارج الوزارة ولذلك آثر الدستوريون في هذه المرة ، أن يردوا الصاع صاعين لحلفائهم السعديين ، فقبلوا الاستمرار في وزارة حسن صبري باشا ، رغم استقالة حلفائهم السعديين !

وقد ظل التوتر قائما بين الأحرار الدستوريين والسعديين ، رغم تلك العلاقات الوثيقة التي كانت تربط محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بالكتور أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية !!

هذا ، وللأمانة التاريخية نقول - نقلا عن السنة بعض أصدقاء أحمد ماهر باشا الذين نعتز بأرائهم ، وصدقهم - أن أحمد ماهر لم يكن يريد حربا هجومية بل كان يريد حربا دفاعية ، بمعنى أننا لا نهاجم دول المحور ، وإنما فقط نكتفي بالدفاع عن أراضينا ، والفرق بين الحرب الهجومية ، والحرب الدفاعية - كما يقول أصدقاء الدكتور أحمد ماهر - كالفرق بين السماء والأرض !

وللأمانة التاريخية أيضا . نقول إن دار السفارة البريطانية في القاهرة لم تتدخل أبدا في الخلاف الذي شجر بين حسن صبري باشا ، رئيس الوزارة من ناحية ، وبين أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ، والسعديين من ناحية أخرى . بل إن رجال السفارة البريطانية قد حرصوا خلال أيام الأزمة على أن ينقطعوا عن زيارة حسن صبري باشا ، والوزراء السعديين .

وقد كان السفير البريطاني في زيارة رسمية لرئيس الوزراء قبل إعلان بيان في مجلس النواب ، وقد حرص أصدقاء السفير وأصدقاء رئيس الوزارة ، أن يملئوا إن السفير البريطاني لم يسأل رئيس الوزراء عما احتواه بيانه ، وأن رئيس الوزراء لم يشأ أن يخبر السفير البريطاني ورجال سفارته ، قد أنروا عدم التدخل في تلك الأزمة ، فقد كانوا جميعا ، على ثقة مطلقة من أن الجانبين المتخالفين ، لا يسعيان إلى خدمة بريطانيا وإن اختلفت وجهات نظرهما في كيفية القيام بأداء تلك الخدمة !

وعند هذا الحد ، نتوقف عن الحديث ، عن أعنف أزمة « هاجمت » وزارة حسن صبري باشا ومن أسباب خروج أو إخراج الوزراء السعديين من تلك الوزارة ، خاصة وأنها نشعر بأننا قد أطلنا في الحديث عن وزارة حسن صبري باشا ذاتها ، التي لم تمر طويلا في الحكم ، فنقد تألفت في ٢٧ يونيو ١٩٤٠ ، وانتهت بوفاة رئيسها حسن صبري باشا وهو يتلو خطاب العرش بين « يدى » الملك وإمام مجلسي البرلمان في ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ بعد أن اجهد الرجل نفسه إلى أبعد حدود الاجتهاد ، منذ أن ولى رئاسته الوزارة ثم تضاعف ذلك الاجتهاد بعد خروج أو إخراج الوزراء السعديين من الوزارة ، رغم أن السعديين بعد أن حظيت وزارة حسن صبري باشا بصفة أغلبية أعضاء مجلس النواب ، وبعد أن تخلى عنهم حلفاؤهم الدستوريون ، لم يضعوا العراقيل ، أمام وزارة حسن صبري باشا ، بل راحوا يوجهون كل طاقاتهم وإمكاناتهم - وقد كانت فعلا كثيرة ، وكبيرة - لتحقيق نصر مؤزر في انتخابات رئاسة مجلس النواب .

وكان بعض السياسيين ، يعارضون في إعادة ترشيح الدكتور أحمد ماهر لرئاسة مجلس النواب بعد أن أصبح زعيما للمعارضة ، وبلغ أن خرج ، أو أخرج حزبه من الوزارة ، وكان السعديون يريدون على ذلك القول بأنه لا يوجد أبدا أى نص في دستور أية دولة برلمانية ، يجمع رئيس المجلسين النيابي . من

أن يكون له رأى مخالف لرأى الحكومة ، المهم ، ان يكون رئيس المجلس فى ادارته للجلسات بعيدا كل البعد عن الانحياز للحكومة ، او للمعارضة وقد أثبت الدكتور أحمد ماهر - كما كان السعديون يرددون - انه فى رئاسته للمجلس محايد ، بل ومتزمت فى حياته .

ورغم ان انتخابات رئاسة مجلس النواب كان محمدا لها نصف نوفمبر ١٩٤٠ ، الا أن الحركة الخاصة بتلك الانتخابات قد بدأت فى أكتوبر ١٩٤٠ ، وكانت بدايتها ساخنة جدا بسبب الظروف الحزبية المتتمة وقتئذ :

فالمستوريون ، ولهم فى المجلس حوالى التسعين نائبا ، ورغم الصلات الوثيقة التى تربط بين احمد ماهر باشا ، رئيس الهيئة السعديه ، ومحمد محمود باشا رئيس الاحرار الدستوريين ، كانوا يفضلون الا ينتخب الدكتور احمد ماهر ، رئيسا للمجلس ، لانهم يفضلون ان يكون رئيس المجلس مستقلا ، ولهذا السبب ، ولأسباب أخرى ايدوا ترشيح د. بهى الدين بركات باشا ، لرئاسة المجلس فى الدور السابقة ، فلما كانت الدولة الحالية - دور نوفمبر ١٩٤٠ - حاولوا اقناع بهى الدين بركات باشا بمعاودة ترشيح نفسه لرئاسة المجلس ، ولكن بهى الدين بركات ، الذى لم يكتب له الفوز فى معركة عام ١٩٣٩ امام أحمد ماهر ، رفض ترشيح نفسه مفضلا ، ان يعطى كل جهده للجمعية الخيرية الاسلامية التى يرأسها بالرغم من تحريض الدستوريين والمسنفين اياه ، لخوض تلك الحركة ، التى كان المستقلون ، والدستوريون يرونها - بالنسبة لبهى الدين بركات باشا - سهلة للغاية « فى انتخابات عام ١٩٣٩ ، ورغم اشتراك السعديين فى الحكم ، ورغم تأييد الحكومة لأحمد ماهر باشا ، الا أنه لم يستطع الفوز عليه الا بثمانية عشر صوتا ، والان - عام ١٩٤٠ - والسعديون ليسوا فى الحكم ، ليس هناك ما يفرى هؤلاء الثمانية عشر صوتا بانتخاب الدكتور ماهر » .

وعندما فشل الدستوريون فى اقناع د. بهى الدين بركات باشا بترشيح نفسه لرئاسة المجلس ضد د. أحمد ماهر باشا ، اجتمعوا على ترشيح أحد أقطابهم لرئاسة المجلس ، وهو ابراهيم دسوقي أباطة « بك » .

ولان الدستوريون بترشيحهم لدسوقي أباطة « بك » رئيسا للمجلس النواب ، متناقضين مع رأيهم السابق الذى عبر عنه أنه رغم احترامه ، وحبه لأحمد ماهر ، الا أنه يفضل ان يكون رئيس المجلس ، مستقلا لا حزبيا !

وقد حاول ابراهيم دسوقي أباطة « بك » بعد اجماع الدستوريين على ترشيحه لرئاسة المجلس ان يقتنع الشيخ مصطفى عبد الرزاق وزير الاوقاف بترشيح نفسه ضد د. أحمد ماهر ، غير ان الشيخ مصطفى عبد الرزاق ، أثر

الا يخوض تلك الحركة ، غير المضمونة ! آثر الا يخوض تلك الحركة غير المضمونة. ورغم أنه لم يكون للوفديين في ذلك المجلس أكثر من دسنة نواب الا أن القيادة الوفدية كانت تصر على أن يعطى النواب الوفديون ، أصواتهم لدسوقي إباطة بك لا حبا في دسوقي إباطة « بك » ولكن كراهية في أحمد ماهر باشا ، ورغم اصرار القيادة الوفدية على أن يعطى النواب الوفديون أصواتهم لدسوقي إباطة ، السعديين كانوا على ثقة مطلقة من أن نصف هؤلاء النواب على الأقل ، سوف ينتخبون « القطب الوفدي القديم » د- أحمد ماهر ، وقد فعل هؤلاء الستة ذلك في الانتخابات الماضية رغم تأكيد القيسادة الوفدية عليهم بضرورة انتخاب د- بهي الدين بركات منافس د- أحمد أحمد ماهر .

وكان المستقلون ، في المجلس - وهم أغلبية كبيرة - منقسمين فيما بينهم. حول انتخاب د- أحمد ماهر : بعضهم يؤثر أحمد ماهر ، البرلمان المتناز وبعضهم يفضل دسوقي إباطة ، الحر الدستوري ، وبعضهم وقع في حرج شديد لانه يجمع بين صداقة أحمد ماهر ودسوقي إباطة وكان من بين هؤلاء الاصدقاء ، د- حنفي أبو العلا ، الذي اثر ان يخرج من الموقف المحرج ، بالاتجاه الى أبناء دائرته « محرم بك » ليستشيرهم فيمن ينتخبه لرئاسة المجلس ، فعقد سلسلة من الاجتماعات اشترك فيها كثير من ناخبيه ، وكانت أغلبية هؤلاء الناخبين تؤكد ميلهم الى انتخاب دسوقي إباطة وذلك بسبب معارضتهم لموقف د- أحمد ماهر من دخوله الحرب ، الى جانب الحلفاء !

وكان من بين الاعضاء الدستوريين الذين لا يكفون عن اعلان تأييدهم لاحمد ماهر رغم التحذيرات ، التي وجهها له ، رئيس الحزب ، واقطابه ، الا أنه كان مصرا على ان عامل الصداقة أقوى ألف مرة من عامل الحزبية وقد أصر الأستاذ شفيق جبر ، على التمسك بتأييد انتخاب الدكتور أحمد ماهر لرئاسة المجلس رغم اصرار الحزب على فصله منه .

ورغم ان علي ماهر باشا ، لم يكن عضوا في مجلس النواب بل كانه عضوا بمجلس الشيوخ الا أنه كان يملك عصبية هائلة في مجلس النواب وكان قد أشيع ان علي ماهر ، يحارب ترشيح شقيقه أحمد ماهر لرئاسة المجلس لمعارضة أحمد ماهر ، لسياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، التي رفضت لواءها. وزارة علي ماهر غير ان الامتداد سمع اللبان من أصديق أصدقاء علي ماهر ، قد نفى هذه الشائعة نفيا باتا وأعلن عن استعداده على ماهر لاصدار بيان مكتوب ينفي به تلك الشائعة المقرضة التي تحاول افساد العلاقة بين الأخوين الشقيقين !

وكان على ماهر قد بدأ يجمع حوله انصاره من المثقفين ، الذين كانوا يؤيدون رأيه في موقفه من الحرب وكانوا يزورونه باستمرار في بيته ، وكانت السفارة البريطانية تنظر بحذر شديد الى هذا التحرك ، الذي يقوم به على ماهر خاصة وقد نقل على لسان أحد أصدقائه ، مصطفى الشوربجي بك أن على ماهر باشا بسبيل انتشاء ناد سياسى يجمع أنصاره لأن بيته يضيئ ، بهم ، ولأن بيته يبعد عن آخر محطة للتراموى ، بنصف ساعة مشيا على الأقدام .

هكذا كانت الأمور ، تجرى في الأسابيع الأخيرة ، لوزارة حسن صبرى باشا وقد سمعت الى حد كبير ، وأنا أقرأ في روز اليوسف في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠ في العدد الذي احتفلت فيه بتتمة خمسة عشر عاما من تاريخها ، تحليلا سياسيا للأستاذ احسان عبد القدوس لمله كان من أوائل التحقيقات التي كتبها في روز اليوسف والتي حرص على أن يوقعها باسم : احسان محمد عبد القدوس ، وكان التحقيق تحت عنوان : كلمة حق ٠٠ زعمائنا على حقيقتهم ، وقد جامل بداية هذا التحقيق : احتارت اقلنا في زعمائنا وحرنا في دلهم ودلائهم فما من زعماء آمة من أمم العالم مر عليهم مثل هذا الموقف الذي يمر بنا دون أن يقدروا نتيجة الخطر ، الذي ينتجم عن انقسامهم ، واختلافهم ودون ان يسارعوا ، الى الاتحاد ، ووضع أيديهم في أيدي البعض حتى يقفوا صفا واحدا في مواجهة الخطر وينقل احسان عبد القدوس على لسان مستقل كبير سبأله احسان عن فكرة « الوزارة المحايدة » التي ينادى بها الوفد وعما اذا كانت ستحقق قريبا ، ويقول المستقل الكبير : ومالها الوزارة دى ! اليس حسن صبرى مرضيا عنه من جميع الجهات ؟ ألم يثبت أنه يستطيع التفاهم مع جميع الاحزاب بمن فيهم الوفدويون والسعديون ؟ واليست الاعصاب بفضل هادئة ، والأمور تسير في سيرها الطبيعي دون دوشة ولا أزمات ؟

ويتساءل احسان عبد القدوس عن عدم قيام هيئة تقف بجانب وزارة حسن صبرى ما دام قد ثبت ان جميع الاحزاب ترضى عنها ولماذا لا يتنازل النحاس باشا عن طلباته الخاصة بالوزارة المحايدة والبرلمان ولماذا لا يتنازل احمد ماهر عن رأيه وينضم الى رأى الاغلبية الساحقة حتى يسهل الجمع بينه وبين بقية الزعماء .

ويرد احسان على تساؤلاته تلك ، في نهاية تحقيقه ، أو مقاله السياسى بقوله : تذكرت أن الامر يستدعى التوضيح وان التوضيح هو الصفة الوحيدة التي تنقص زعمائنا

وتمتلئ الصحف اليومية الصادرة في صبيحة يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ بخطب الزعماء والقادة ، التي القوها في اليوم السابق يوم عيد الجهاد ، وكان

البرلمان قد دعى للانعقاد في ذلك اليوم ، ١٤ نوفمبر ، وفي الساعة الحادية عشرة الا ثلثا انتقل الملك من قصر عابدين الى دار البرلمان يرافقه حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء واصطف الامراء ، والنبلاء على يمين الملك في « قاعة العرش » بينما اصطف على يساره رئيس الوزراء والوزراء وكان حسن صبرى باشا متشجعا يوشاح محمد علي الذي كان قد انعم به عليه الملك ، في صباح ذلك اليوم .

وتسلم حسن صبرى باشا خطبة العرش من الملك في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة ، وبدأ في تلاوتها بصوت هادئ رزين ولكن في بطنه ، وتربت ، وطن المستمعون لاول وهلة ان مرجع هذه الاناة في التلاوة يعود الى قصر الخطبة ولكن رئيس الوزراء لم يكد يصل الى منتصفها في خلال سبع دقائق حتى بدت عليه علامات الاعياء فعلت وجهه - كما قالت صحف المساء التي صدرت بعد ساعة أو ساعتين من وقوع الحادث - صفرة شديدة ثم ضعفت قواه وخر في موضعه مستلقيا على ظهره ، وأحاط به الوزراء يحاولون اسعافه ، وجيء له بكوب ماء ، وأكمل محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ تلاوة خطبة العرش قائمها في خمس دقائق .

وقد حاول الدكتور علي ابراهيم باشا وزير الصحة اجراء عملية التنفس الصناعي لرئيس الوزراء واستدعى رجال الاسعاف لنقله ، الى أحد المستشفيات غير ان ووجه قد فاضت الى بارئها . .

الفصل الرابع

فاروق يعرض رئاسة الوزراء على رئيس ديوانه أحمد حسنين ليتخلص منه

أنهينا الفصل السابق بالحديث عن نهاية حياة حسن صبرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، وهو يلقي خطاب العرش نيابة عن الملك فاروق ، كما تقضى بذلك التقاليد الدستورية ، المعروفة وقتئذ ، وقبل أن نتحدث بالتفصيل عن تلك النهاية ننقل هنا - كوثيقة تاريخية - أقصر خطاب عرش عرفته سنوات ما قبل الثورة :

« حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

أحييكم أجمل تحية ، وأسأل الله لكم فى مهيتكم توفيقاً تزداد به الأمة قوة وتمتد به اتحاداً يكفل خير الوطن واستقلاله وأمنه وسلامته .

لقد وقفت مصر من الحرب التى تستمر نارها ويمتد لهبها الآن غرباً وشرقاً موقفاً أرادته الإناة ، واقتضته الحكمة ، وأدى إليه الحرص الأكيد على سلامة البلاد والوفاء بالعهد فنفتت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى بنصها وروحها تنفيذ إخلاص وصلى وعملت على أن تكون علاقتها مع سائر الدول ، فى غير ما أثرت فيه الحرب علاقات مودة وصفاء ، وأقامت تنظر الى تطورات الحوادث بعين اليقظة ، واثقة بنفسها ، مطمئنة الى حليفتها ، حريصة على سيادتها واستقلالها ، محتاطة لدماء كل ما يمسها عاملة على أن تظل رغم تقلب الأحوال اللولية ، آمنة ، محتفظة بكيانها .

ولا تزال هذه السياسة التى أقرتموها خلال المورة البرلمانية السابقة والتى اتجهت اليها ارادة الأمة سياسة حكومتى ، وهى عظيمة الرجاء فى أن تؤتى هذه السياسة خير ثمراتها ، وإن يتم لمصر بفضلها كل ما ترحبه وتصبو اليه .

وقد رأت حكومتى ان معالجة ما نشأ عن الحرب من اضطراب فى شئون البلاد الاقتصادية خير كليل بنجاح هذه السياسة فواجهت الحالة بكل ما استطاعت من وسائل ، وألفت فى حليلة مصر العظمى العون الصادق على ما أurdت . أتلفت معها على شراء محصول القطن الجديد ، ونظمت معها السوق المالية ، وبذلك استقرت المعاملات فلم يكن للتقلبات التى حدثت فى الخارج كبير الأثر فى مصر .

واتجهت حكومتى الى صيانة الاقتصاد الأملى وتشجيع الانتاج الداخلى فى شتى نواحيه ، فكان من أثر ذلك كله أن عادت دورة التعامل فى أنحاء البلاد على نحو اطمأن الجميع اليه . وزاد فى طمأنينتهم ما أبلمته حكومتى من حرص على تموين البلاد بكل ما هو ضرورى لها فى الظروف الاستثنائية الحاضرة .

ولم تصرف ظروف الحرب حكومتى عن العمل لاستكمال استقلال البلاد ، ولا عن اضطلاعها بأعباء الاصلاح فيها . لقد أقر البرلمان فى البعرة الماضية الاتفاق الذى ألقى صندوق الدين كما عاون الحكومة بتأييده لها فيما نهضت به من أعباء الاصلاح فى حدود طاقة الخزينة التى تأثرت تأثرا محسوسا بالأحوال العالمية الحاضرة .

وتجرى الحكومة فى المستقبل على الخطة العملية التى جرت عليها حتى الآن وثيقة من معاونتكم وتأييدكم كى يتصل الاصلاح بهراق المولة كلها وتظل البلاد آمنة مطمئنة فى هذا النور المتيقن من تاريخ العالم .

لقد كانت الحكمة رائدة الأمة المصرية فى جميع أحوالها وكان حرصها على استقلال الوطن واستمساكها به واتحادها فى سبيله أمنع سياج له وأعز زائد عنه ، وأنتم ممثلو الأمة ، أولتكم ثقفا وحملتكم أمانتها فانهضوا بالأمانة وحققوا الثقة عاملين بحكمة الأمة وحرصها يستقيم ميزان العدل والأمن والطمأنينة فى البلاد . لقد وفيت مصر بعهودها وحافظت على طيب العلاقات مع سائر الدول فى الخارج فتخطت البلاد خلال الشهور التى انقضت منذ كانت الحرب الجاضرة أدق الظروف وأعصب الأوقات .

ولى عظيم الرجاء فى ان تظل الحكمة رائدةنا .وان يصبح العزم الصادق عدلنا .

لحظ الله وطننا العزيز بمنأيته ، وشمله برعايته ، ووفقنا جميعا فى خدمته ، ليعز جانباه وتملو كلمته .

الله «سميع مجيب» .

أما كيف انتهت حياة حسن صبرى باشا فجأة فقد قالت المصادر القريبة من القصر ومن البرلمان ومن أسرة حسن صبرى باشا ، ان الرجل الوطنى

المصري ، الصادق الصريح ، حسن صبرى قد استيقظ فى ساعة مبكرة جدا من يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ فصلى الفجر حاضرا ثم اخذ فى قراءة بعض آيات من القرآن الكريم .

ولما شعر بالتعب اخذ حقنة من الكيوميين ، التى اعتاد ان يأخذها فى مثل ذلك الحالات وخرج من منزله مصطحبا معه الأستاذ ميشيل ساويرس - من كبار رجال رئاسة الوزارة - فى نزعة قصيرة حول الجزيرة بالقرب من الشوارع الذى يحصل اليوم اسمه فى الزمالك - بالقاهرة .

وخلال تلك النزعة قال انه طلب من وزارة الدفاع أن تمنح ابنه الملازم أول منير صبرى إجازة ليتسنى له حضور حفلة افتتاح البرلمان ، ليشترك فى الاستماع الى خطاب العرش ، الذى سيلقيه لأول مرة فى حياته ، ولكن وزارة الدفاع رفضت طلبه رئيس مجلس الوزراء .

وعاد حسن صبرى الى منزله ، ليستقبل ملايسه وليذهب الى سراى عابدين ، حيث قابل الملك الذى فاجأه بتسليمه المشاح الأكبر من نيشان محمد على .

وبعد أن تسلم المشاح من الملك ، اتجه الى غرفة التشريفات ، الى أن تحين لحظات قيام الموكب الملكى .

فى غرفة التشريفات ناول الأستاذ ميشيل المشاح ، طالبا منه أن يعاونه فى ارتدائه ، ولما كانت النياشين الكبيرة تعاد الى السراى الملكية عقب وفاة أصحابها ، فقد سأل « دولته » الأستاذ ساويرس قائلا : يا نرى كام واحد تحب لبس النيشان ده .

وقال له الأستاذ ساويرس : « ده باين عليه جديد يا باشا » .

وبعد أن ارتدى المشاح جلس على مقعد وثير فى غرفة التشريفات ، فاقبل عليه أحمد حسنين باشا ، ومراد محسن باشا ، ليهنئاه فقال لهما : « أنا حاسلم عليكم وأنا قاعد ، أحسن أنا تعبان شويه وبش قادر أقوم .. » .

وصافحهما وهو جالس فى مقعده ، وطلب من الأستاذ ميشيل أن يتفق مع المصور ، وإينبرج على موعد يصوره فيه بالمشاح الجديد .

هذا ما حدث قبل أن يوافق رئيس الوزراء الملك ، الى مبنى البرلمان ، أما ما حدث بعد أن أغشى عليه ، فقد سبق أن ذكرنا بعضه . فى الفصل السابق ، ونضيف انه عندما أغشى على رئيس الوزراء ، وأراد البعض نقله من « منصة العرش » الى البهو الفرعوى ، لم يجهزوا مفاتيح الباب القريب منه ، فقاموا بكسر الباب ، ووضع رئيس الوزراء على الأرض والتف حوله الى جانب الدكتور على إبراهيم باشا وزير الصحة ، الدكاترة : حامد محمود ، ونجيب اسكندر ،

وحلمى الجيار ، وعبد الرحمن عوض ، وفؤاد رشيد ، واختلقت الصحف فيمن قام بإجراء عملية التنفس الصناعي لحسن صبرى باشا ، أمر على إبراهيم ، أم الأستاذ فؤاد رشيد ، ولكن ثبت أنه الذى قام بذلك هو الدكتور حامد محمود ودخلت السيدة الجليلة قرينة رئيس الوزراء ، منيرة هاتم ، على زوجها وهو بين الموت والحياة ، وقالت أنه قد تعود على تناول حقن معينة فى وقت الأزمات ، واتصل بعضهم بالمنزل لارسالها الى مبنى البرلمان .

وجاء الملك ، وقف فى أحد أركان الغرفة وسأل الدكتور على إبراهيم باشا : هل هناك أمل ؟ وهز الدكتور على إبراهيم باشا رأسه علامة تدل على أنه لا أمل ، على الإطلاق .

وكان الدكتور ماهر موجودا فراح يواشى ابنه اسماعيل صبرى ، بعد أن أعلن الأطباء أن الروح قد صعدت الى خالقها ، وقام د. ماهر « بتوصيل » حرم الفقيد الى الباب الخارجى ، وكان البروتوكول يقضى بأن يخرج الأمراء أولا ، ولكن الدكتور أحمد ماهر ضرب بالبروتوكول عرض الحائط ، وأفسح الطريق لزوجته الراحل العظيم الذى نقل جثمانه الى منزله فى سيارة اسعاف تابعة للقصر .

وكان الذى تولى تحرير شهادة الوفاة هو على إبراهيم باشا .

واذا كان الشعب - كما أذكر جيدا - قد استقبل وزارة حسن صبرى باشا بفتور ، بل بضيق شديد ان لم يكن بغضب ما بعده من غضب ، فقد ودع الشعب الرجل وداعا حافلا مهيبا ، شارك فيه كل قادة البلاد ، وزعمائها وجماهير كثيرة من كافة طوائف الشعب ، الذى عرف للرجل أخيرا - وبعد وفاته قدره ، وعكانته ، ووطنيته ، وجرأته ، وصراحته .

ومن بين ما رواه الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبانه - وكان وقت وفاة حسن صبرى باشا - شيخا بكلية أصول الدين وكان فى نفس الوقت قد تتلمذ على يدى الأستاذ حسن صبرى - أن قليلين من رجال الأزهر استقبلوا تدريس العلوم الحديثة بالأزهر ، بثورة عنيفة ، بينما أغلبية الأزهريين قد استقبلت ذلك بترحاب شديد ، وقد كان الأستاذ حسن صبرى أفندى هو مدرس الرياضة الذى رحب به الجميع ، الراضون عن تدريس العلوم الحديثة ، والساخطون على تدريسها .

ويمضى الشيخ اللبانه قائلا : ان الأستاذ حسن صبرى كان يلقي دروس الحساب على الأزهريين فى مدرسة خليل أغا ، وكانت وقتئذ فى المكان الذى توجد به ادارة الأزهر ، وقد بلغ من اهتمام الأزهريين بدراسة الحساب والجغرافيا وغيرهما مما كان يطلق عليه العلوم الحديثة أن بعض الأزهريين كانوا ينظمون مواد تلك العلوم ، شعرا ويحفظونها عن ظهر قلب .

ويذكر الشيخ اللبان أن الأستاذ علي شقير قال في كروية الأرض وكانت تدرس في علم الجغرافيا :

والأرض قالوا انها دائرة كبيرة الحجم شبه الكرة •

ويرى الشيخ اللبان أن حسن صبري ، ظل يدرس العلوم الحديثة في الأزهر ، خمس عشرة سنة ، حتى اختير عضوا في المجلس الأعلى للأزهر ، حيث كان أكثر أعضائه صراحة وجرأة : وقد حدث أن طلب الشيخ سليم البشري طيب الله ثراه ، وكان شيخا للجامع الأزهر ، نقل - هكذا يقول الشيخ عبد المجيد اللبان - حيث كنت أقوم بالتدريس ، في معهد الاسكندرية الديني ، إلى معهد أسيوط وذلك لأن جهة من الجهات طلبت ذلك ، وعندما عرض الأمر على المجلس الأعلى أصر حسن صبري على معرفة أسباب النقل ، فلما قيل له أن جهة ما هي التي طلبت النقل ، رفض المرافقة على طلب النقل ، وظل يكافح إلى أن أقتنع ببقية أعضاء المجلس الأعلى ، وكان أن سحب الشيخ سليم البشري مذكرته ، وبقيت حيث كنت مدرسا ، بمعهد الاسكندرية الديني « وكانت الجهة التي يعينها الشيخ اللبان السراي •

وقد قام مجلس النواب بتأيين حسن صبري باشا في جلسة خاصة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ وقد جاء في كلمة رئيس المجلس د. أحمد ماهر : ان وفاة حسن صبري باشا خسارة كبرى ، للبلاد ، خصوصا في هذا الظرف ، العصيب ، الذي نحن أحوج ما نكون فيه إلى جهود العاملين المخلصين الذين كان حسن صبري منبه نشأته في طليعتهم • لقد حرمانا من جميل سميته ونزاهته في العمل • وصدقه في القول واستقلاله في الرأي وحسن تصرفه للشئون العامة وشغفه بجميع الكلمة ورغبته الأكيدة في ضم الصفوف ونوحيه القصد رغم اختلاف الوسائل ، والجهود .. » •

ويتوجه د. ماهر نيابة عن أعضاء المجلس ومن فوق منصبه بخالص العزاء إلى السيدة الفاضلة عقيلة حسن صبري باشا وإلى أبنائه ، وأفراد أسرته الكريمة •

وكان حسين سري باشا قد خلف حسن صبري باشا ، في رئاسة الوزراء وقد كان مما قاله حسين سري باشا في مجلس النواب ، باسم ، الحكومة الجديدة : بقلوب تفيض بالآسى ، والأسف ، أتحت الآن ، عن الرجل العظيم ، المغفور له حسن صبري باشا ، وقد كان بالأمس قسوة ، وكلمة ، وعملا ، صالحا ، يملأ السمع والبصر ، ويشير الأكابر والإعجاب وإذا هو الآن مجرد ذكرى تثير اللوعة والألم •

لقد ظل رحمه الله يثالب المرض ويغلبه ، ويقاوم الضعف ، ويقهره ، ويعمل بالمقل ، الرصين ، وتجارب السنين ، والحكمة البالغة والاخلاص الوفير

حتى وإفاه القدر المحتوم فوقع ، أمامكم في هذه القاعة الكبرى رافعا علم
المجاهد ، وخطاب المرش يتدفق من فيه مع ما كان يمانيه فراح شهيد الواجب ،
الوطني بل راح مثالا ، أعلى ، في التضحية لمصلحة الوطن .

وكان من بين ما قالته صحيفة الديلي تلجراف - في مقالة افتتاحية طويلة - :
لقد سطا الموت على رئيس وزراء شعب صديق حليف ، فطويت بذلك صفحة
ناصعة مجيدة من صفحات شخصية ممتازة كانت تبشر بالخير لمصر ، وخاصة
في هذه الأيام التي لا يستغنى فيها عن حكمة الرأي وعظم النفوذ .

وتعبر الصحيفة البريطانية عما تمحور به بريطانيا من خسارة لوفاة
حسن صبري باشا ، وهي خسارة يشعر بها خاصة الوزراء البريطانيون ،
ويزيد في الأسف ما هناك من اعتبارات شخصية ، وسياسة إذ كان الفقيه
رحمه الله ، موضع حب الناس واحترامهم ، عتسما كان وزيرا مفوضا لمصر ،
في لندن فمنا بضع سنين . وهم لا يزالون ، لهذا الاحترام ، وذلك الحب ،
محافظين والحق ، انه ليس من السهل ، اليسير ملء الفراغ ، الذي خلفه الرزء ،
في الفقيه حسن صبري وطويت ، بذلك ، صفحة حسن صبري باشا كرئيس
للوزراء .

وبدأت ، صفحة جديدة ، لحسين سري باشا ، رئيس الوزراء ، الجديد .

ويقول الأستاذ محمد التايبي : في مساء نفس اليوم ، الذي توفي فيه
حسن صبري باشا ، صدر مرسوم ملكي يَكُن الى عبه الحميد سليمان باشا
القيام بأعمال رئيس الوزراء ريثما يتم اختيار الذي يخلف حسن صبري باشا ،
في رئاسة الوزراء .

وكان هذا المرسوم مناورة تمويه ، وتضليل أخرى من حسنين باشا -
كما يقول الأستاذ التايبي - لأن السفارة البريطانية ، قد فهمت - كما فهم
الناس - من انابة عبد الحميد سليمان باشا للقيام بأعمال رئيس الوزراء ،
ان أمر اختيار الرئيس الجديد للوزارة قد يطول ويستغرق بضعة أيام ، ولكن
السفارة والسفير والوفد ، والأحزاب : كل هؤلاء فوجئوا - بعد يوم واحد -
باختيار حسين سري باشا رئيسا للوزراء .

ويروي الأستاذ التايبي قصة اختيار حسين سري باشا ، لرئاسة الوزراء ،
نقلا عن أحمد حسين باشا بقوله : يقول حسنين باشا بالطبع : كلمني الملك
بالتليفون فقلت له ، هل يأذن لي مولاي بمقابلته ؟ فقال : أيوه ، لكن خليك
في مكتبك ، وأنا جاي عنده . وجاء فاروق ، وقده تكلف هيئة الجهد وعرض
على رئاسة الوزارة ، وكان على ماهر باشا هو السياسي ، الوحيد الذي استقبله
الملك سرا ، بعد وفاة حسن صبري باشا واستشاره في الموقف

وأدركت - هكذا يقول حسنين باشا - ان ترشيحي لرياسة الوزراء جاء من جانب على ماهر ، وانه مقلب من رفعتة ، لكى يتخلص منى نهائيا : يعنى أبقي رئيسا للوزارة أسبوعين ، أو شهرا ، ثم أقال ، أو أرغم على الاستقالة ، وأخرج من السراى الى دارى لأبقى فيها نهائيا . أدركت هذا بالبدية ولأن فاروق ، الذى كان يمارض ويرفض تعييني رئيسا للديوان لا يمكن أن يكون هو صاحب فكرة تعييني رئيسا للوزارة ، الفكرة اذن فكرة ، على ماهر ، ولغرض خفى .

ويقول أحمد حسنين : اعتذرت بأدب عن قبول المنصب الكبير .

وقال لى الملك : لا تتسرع : فكر شوية ، كمان ، وسوف أعود اليك

وتركنى ، وانصرف ، وهنا دخل عبد الوهاب طلعت باشا ، فطلبت أن يوافيني بلمسبهات رؤساء الوزارات والوزراء ، السابقين .

وفى ادارة المحفوظات بقصر عابدين ملف أو دوسيه خاص لكل رئيس وزارة سابق ، وكل وزير سابق وكل زعيم سياسى من السياسة المصريين

عاد الملك وسألنى : هيه .

وقلت له : يا تفضلنى جنبك يا تخرجنى من السراى ، وسأال الملك يعنى ايه .

وقلت : أنا لا أصلح لهذا المنصب تم ان الناس سوف تقول ان حسنين ربي فاروق وكسب نفوذا ، عنده لكى يستغل هذا النفوذ ويعمل نفسه رئيس وزارة ، بينما فى البلد عشرات ممن يصلحون خيرا منه لهذا المنصب ، وسأال فاروق : زى مين ؟ قلت : هذا ما أبحث فيه الآن وقال فاروق : ضرورى هذا المناء ، تقول لى مين ، قلت : سمعا وطاعة سوف أقدم اسم المرشح ، هذا المناء .

وعاد فاروق ، بصد نحو ساعة ، وسألنى مين بقى يا سيسى ، الذى ترشحه ؟ قلت حسين سرى . وصاح فاروق : أعوذ بالله دا راجل بتساع الانجليز ، مش ممكن ، شوف لك حد ثانى وتركنى وخرج .

وجلست أنتظر عودته ، وكنت أعرف ان فاروق لا يستريح الى حسين سرى ولا يعبه رغم وجود صلة النسب العائلية ورغم اجتماعه به مرارا ، فى صهرات الأسرة ، فقد كان حسين سرى زوجا لحالة الملكة فريسة .

ويقول أحمد حسنين : انه وضع استقالته اذا لم يعين حسين سرى باشا . وانه قد أخذ يشرح للملك سر اختياره لحسين سرى باشا ' فهو تسيبك وهو أحرص الناس على حقوقك ونحن فى ظروف عالمية ومفاجآت دولية خطيرة . والحكم الآن فى أيدي أحزاب الاحلية ، التى لا تمثل البلاد ، والوفد صاحب

الأغلبية الحقيقية ، مقصى عن الحكم ، وتعيين رجل مستقل غير حزبي مثل حسين سرى فى رئاسة الوزارة قد يخفف ولو قليلا من حدة خصومة الوفد للسرى ، ثم ان حسين سرى ، رجل مقبول عند الانجليز ، وسوف يسكنون على تعيينه كما سبق ، ان سكتوا على تعيين حسن صبرى باشا ولا يلحون ولا يندرون بوجود قيام ، وزارة وفدية : يعنى اننا بتعيين حسين سرى تنفادى الاصطلام الآن بالانجليز ، ووافق الملك ، على اختيار حسين سرى باشا لرئاسة الوزارة . وراح يرسل القصر يبحثون عن حسين سرى باشا ، الى أن عثروا عليه ، وكلفه الملك بتشكيل الوزارة « وكان ذلك فى مساء ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ » .

وبعد ساعتين ، تم تشكيل الوزارة وأدى الوزراء ، اليمين الدستورية فى الساعة الثامنة مساء وكان أول المهنتين لحسين سرى باشا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى وعبد الوهاب طلعت باشا وكيل المديوان الملكى ، وعلى الشمسى باشا رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى وصالح حرب باشا ، والسفير البريطانى سير مايلز لامبسون . و . و .

ويقول الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، فى كتابه « تاريخ الوزارات المصرية » الذى أشرف عليه الأستاذ حسن يوسف — وهو الذى عايش جزءا من تاريخ الوزارات المصرية وشارك فى أحداثها وخاصة خلال الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ يقول : حتى لا يفاجأ البريطانيون بتعيين رجل لا يرغبونه فى المنصب الذى خلا بوفاة حسن صبرى باشا ، فقد بادر السير مايلز لامبسون ، الى الالتقاء ، برئيس المديوان أحمد حسنين باشا وحذره من تعيين محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ . كرئيس للوزارة وذلك ، بعد أن ترددت الأقوال عن أن النية تتجه الى هذا التعيين وقده ساق السفير البريطانى فى القاهرة لحسين باشا الأسباب ، التى تدعو بريطانيا الى عدم الثقة فى مرشح القصر ، وكان منها ما هو معروف من علاقة وثيقة بين خليل بك وعلى ماهر باشا كما كان منها أيضا ما هو معروف من آراء ، الرجل ، التى يدافع عنها باستمرار عن المصالح الإيطالية ، فى مصر .

وحين سألته حسنين عن يوشحه السفير البريطانى أجاب لامبسون ان هذا ليس من شأنه ولكنه يطلب رجلا ، محل ثقة وقدرة والحرب على أبواب البلاد ، ثم ان أفضل الصيغ قيام لحكومة تتكون من ائتلاف الأحزاب ولكن اذا تعذر ذلك فبالامكان اقامة حكومة محايدة تسنحها كل الأحزاب أو على الأقل لا تعارضها ثم يشير السير مايلز لامبسون من هذا الى وجود عدد من الرجال القادرين ، على تأليف حكومة من هذا النوع ، مثل حافظ عفيفى أو على الشمسى ، وهما معروفان بانخلاصهما ، للمعاهدة بالإضافة الى تمتعهما بثقة الشعب المصرى ، والحكومة البريطانية : هكذا تقول الوثائق البريطانية ، كما أن هذه الوثائق « من لامبسون ، الى هاليفاكس » تقول أيضا : فى صباح اليوم التالى

١٥ نوفمبر ١٩٤٠ « يتصل رئيس الديوان أحمد حسنين باشا بالسراييلز لاميسون ويبلغه بصورة سرية للغاية أن النية قد استقرت ، على تكليف حسنين سرى باشا وزير الاسغال فى الوزارة السابقة بتأليف الوزارة الجديدة وقد أبدى السفير البريطانى ارتياحه للاختيار ووصف سرى باشا ، بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم بالرغم من بعض ميوله للاتقراطية » .

شيء آخر ، دعا السير هايلىز لاميسون لايدها ، ارتياحه لاختيار حسنين سرى باشا وهو ما كان يجهر به دائما من اقوال تنضح بالكراهية لعل ماهر باشا العلو اللود « آنذاك للبريطانيين » .

أما د. محمد حسنين هيكل فيؤكد ، ان حسنين سرى باشا ، أثناء نشييع جنازة « حسن صبرى باشا » ضحى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ طلب اليه أن يخاطب زملاء الوزراء ، الدستوريين لكيلا يغيب احد منهم ، عن القاهرة بعد ظهر هذا اليوم عنه ذلك ، عرفت أنه كلف بتأليف الوزارة الجديدة .

ويضيف د. هيكل ، الى ذلك قوله : ذهبت بعد ظهر يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ الى رئاسة مجلس الوزراء بدعوة من حسنين سرى باشا ، والتقيت هناك بمحمد المجيد بك ابراهيم صالح ، وتحدثنا فى تأليف الوزارة ، واتفقنا على أن يضم للأحرار الدستوريين وزير ، جديد ، انتهى رأينا ، الى أن يكون ، محمد « بك » عبد الجليل ، أبو سمرة ، وعمل سرى باشا فى المستقلين ، بضمه للوزارة حسن صادق « بك » وكيل المالية ، وجعله وزيرا لها وكذلك تم تأليف الوزارة ودعى أعضاؤها للاجتماع ، واتفقت كلمتهم على أن يرناجها هو برناج ، الحكومة السابقة .

وكان تأليف وزارة حسنين سرى باشا ، الأولى ، على النحو التالى : حسنين سرى : للرئاسة والداخلية والخارجية : محمد حلمى عيسى : للعدل ، صليب سامى ، للتجارة والصناعة ، محمد حسنين هيكل للمعارف ، الشيخ مصطفى عبد الرازق : للأوقاف : عبد القوى أحمد : للأشغال ، أحمد عبد الغفار للزراعة ، عبد المجيد ابراهيم صالح : للمواصلات والتأمين ، على ابراهيم للصحة ، حسن صادق : للمالية ، محمد عبد الجليل ، أبو سمرة للشئون الاجتماعية ، يونس صالح : للدفاع الوطنى .

ولوحظ ، ان احدا من الحزب الوطنى ، لم يشترك فى وزارة حسنين سرى باشا ، وقد قيل ، كتبرير لعدم اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسنين سرى باشا أن الحزب لا يقبل الاشتراك فى وزارة تتعارض مبادئها مع مبادئ الحزب الوطنى ، ولم يكن هذا التبرير ، معقولا ، لأن سياسة وزارة حسنين سرى كانت هى سياسة وزارة حسن صبرى ويخيل الى أن حافظ رمضان باشا

رئيس الحزب الوطنى ، قد رفض الاشتراك فى الوزارة الجديدة لأنه لم يستطع أن يحقق بعض ما كان يطالب به الحزب الوطنى فى وزارة حسن صبرى ، كما أن مقاومة غالبية ، أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى لاشتراك حافظ رمضان ، باشا فى الحكم ، كانت قد تضاعفت . أثناء وزارة حسن صبرى باشا ، الأمر الذى دعا حافظ باشا الى علم الاشتراك فى وزارة حسين سرى وقيل أن صحة حافظ رمضان باشا لم تمكنه من الاشتراك فى الوزارة وكان حسين سرى ، قد عرض على عبد الرحمن الرافعى بك أن يشترك الحزب فى الوزارة ولكنه بعد التشاور مع زملائه ، قرر الاعتذار عن المشاركة فى الوزارة وكان حسين سرى من مواليد « ١٨٩٢ » وكان والده ناظرًا للأشغال وهو من خريجي السعيدية الثانوية ، وقد حصل على دبلوم الهندسة من جامعة لندن ١٩١٥ وكان متخصصا فى شئون الري وقد عمل مساعدا ، لمدير أعمال شئون الري بوزارة الأشغال وتدرج فى وظائف وزارة الأشغال الى أن أصبح وكيلا لها ، وقد تولى وزارة الأشغال فى عام ١٩٣٧ كما ولى بعدها وزارات ، الدفاع والمالية والمواصلات وقد قيل عن حسين سرى ، انه نجح نجاحا كاملا ، كوزير ، للأشغال ونجح نجاحا ، قريبا من الكمال فى وزارة الدفاع ولكنه لم ينجح الا نجاحا نوعيا ، كوزير للمالية .

وكان حسين سرى ، وقت تشكيله الوزارة من أصغر رؤساء ، الوزارات . سنا ، أن لم يكن أصغر رؤساء الوزارات سنا اذا استثنينا الأمير محمد توفيق باشا الذى كان قد ألف وزارة فى عهد وإلمه اسماعيل باشا ، وكان محمد توفيق باشا وقتئذ وليا للعهد !

وبالمعنى بالذكر ، أنه بعد أيام من تشييع جنازة حسن صبرى باشا ، وتأليف حسين سرى باشا وزارته الأولى قام الملك فاروق برحلة صيد ، الى البركة الملكية بناحية المنصورة وكان يرافقه فى رحلته تلك النقيب اسماعيل داود والنقيب حسن طوسون والدكتور فؤاد سلطان وياوره اليوزباشى عز الدين عاطف ، و . و .

الفصل الخامس

معركة عنيفة بين الحليفين « الأحرار الدستوريون والسعديون » حول رئاسة مجلس النواب

تحدثنا عن المناورة السياسية ، التي واکبت تشكيل وزارة حسين سرى باشا ، وكيف ان الملك فاروق - بتحريض من على ماهر باشا وكما يقول أحمد حسنين - عرض على أحمد حسنين ، تشكيل الوزارة ، بغية التخلص منه ومن نفوذه في السراى ، وكيف فهم ، أحمد حسنين - كما يقول أيضا - المؤامرة ورفض تشكيل الوزارة ، وفي نهاية الحلقة اثّرنا الى نوع من الاستهتار الملكي ففى تلك الأيام السياسية ، العصيبة آثر الملك فاروق أن يقوم برحلة صيد الى بركته الملكية ، قرب المنصورة يرافقه فيها عدد من النبلاء والإصدقاء . بل لقد وجد لديه الوقت ليشارك ، فى معرض اقامته الجمعية الزراعية الملكية .

وكانت الجمعية الزراعية الملكية قد نظمت فى ذلك الوقت معرضا للكلاب عرض فيه ١٣٠ كلبا من مختلف الفصائل والأشكال وقد اشترك الملك فاروق ، فى هذا المعرض ببعض كلابه من بينها كلبه المشهور « كلودو » وقد فاز كلب الملك فاروق - بالطبع - بالجائزة الأولى من الفصيلة الذئبية !

وقد روى لى الأستاذ أمين محمد فهمى السكرتير الخاص للملك فاروق ان فاروق قد ذكر له ، أن كل أصداقائه تنكروا له ، بعد النورة وانه - أى فاروق - سأل - سأل أمين فهمى - ذات مرة : أتعرف من هو أوفى مخلوق عرفته فى حياتى ، وقال ، أمين فهمى : فلائ ، ورد فاروق : لا ، وقال أمين فهمى : لعله ، فلائ أو فلائ ، وقال فاروق : لا هذا ، ولا ذاك ، انه لا خطر على بال أحد انه لورينو .

ولورينو - كما يقول الأستاذ أمين محمد فهمى - هو الكلب البوليسى الخاص بفاروق ، الذى ظل يلازمه ، كظله ، ولما مات ، أمر فاروق بأعداد قبر

له ، بقصر المنتزه تعلوه ، لوحة رخامية عليها اسمه الأصل كما هو وارد في شهادة أصله . . « كلوكوفون دن هاوژن » .

كان هذا يجري بينما الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الإيطالية قد احالت ، الكثير من أحياء الاسكندرية الى ركاب ، تلك الغارات التي وصفها حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ، بأنها مؤلمة ، ومؤسفة للغاية ، لأنها أصابت الفقراء :

وكان حسين سرى باشا ، قد حرص مع بداية توليه الوزارة ، على أن يؤكد أنه مستقل لا ينتمى الى أى حزب ، فالعدالة بين الجميع ، هى رمز ، الحكم ، الحاضر العدالة بين جميع الألوان ، والأديان والنزعات والحق ، وحده هو الفصل ، وفيما عدا ذلك ، عمل سريع ، وبت سريع وقد كان أول ما زرئت به وزارة حسين سرى باشا وفاة وزير الدفاع ، يونس صالح باشا الذى وافته المنية بعد أيام من تقلده وزارة الدفاع .

اما أولى الأزمات ، التى واجهت الوزارة الجديدة ، فقد كانت بلا جدال أزمة انتخابات رئيس مجلس النواب : وكان حسين سرى باشا ، يحرص ، على أن تتوثق علاقاته بالسعديين وعلى رأسهم ، الدكتور أحمد ماهر ، باشا ، وفى نفس الوقت كان حريصا على إرضاء الدستوريين ، الذين رشحوا ، الأستاذ إبراهيم الدسوقي أباطة ، وكانوا ينتظرون من رئيس الوزارة ، أن يقف ، الى جانبهم باعتبارهم ، الحزب الوحيد الذى تعتمد عليه ، الوزارة فى مجلس النواب .

ولكن حسين سرى باشا ، فيما يبدو كان صريحا ، وواضحا ، للغاية مع السعديين ومع الدستوريين ، ولذلك ، أعلن أنه ووزارته ، على الحياد فى معركة رئاسة مجلس النواب ، ولذلك لم يظهر للحكومة فى هذه الانتخابات - كما يقول د . هيكال - أثر وقد اشتهت وطيس معركة رئاسة المجلس ، غير أن المعركة لم تطل اذ أجريت الانتخابات فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ - أى بعد أربعة ايام من وفاة حسن صبرى باشا وأسفرت عن فوز الدكتور ماهر باشا بـ ١٣٠ صوتا بينما حصل الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطة على ١٠٩ أصوات ونال صدقي باشا - الذى لم يكن مرشحا - صوتين كما نال النائب عيسوى صقر - الذى لم يكن مرشحا أيضا - صوتين ، ونال توفيق دوس باشا صوتا واحدا ، وفور إعلان انتخاب د . ماهر باشا ، رئيسا لمجلس النواب ، صعد أحمد ماهر ، الى المنصة ليشكر النواب جميعا ، على ما أملاه ضمير كل واحد منهم على نفسه فى صدد هذه الانتخابات وخص بالذكر ، أولئك الذين تفضلوا باعطائه أصواتهم وهم يخالفونه فيه الرأى ذلك لأنهم فرقوا بين ما يقتضيه هذا المركز من اعتبارات وبين الرأى السياسى ، لشاغله وقال د . ماهر انه لا يعتبر انتخابه ، دليلا ، على أى اتجاه من الاتجاهات .

وكان جميلا ورائعا - أن يقف الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف -
بالحر الدستوري - نيابة عن الحكومة ، مهنتا ، الرئيس الجديد ، للمجلس مؤكلا
أن موقف الحكومة كان موقف حياد ، لأنها ترى أن هذا الأمر ، من اختصاص
النواب وحدهم ، والحكومة لا تقرر بين أى عضو يرى الأعضاء أنه أصلح
لرئاسة مجلسهم والحكومة لا ترى فى الدكتور ماهر - الرئيس الجديد - إلا
صديقا كريما سواء ، أكان فى المعارضة ، أم فى جانب التأييد . وحدث
النائب محمد محمود جلال باسم الحزب الوطنى وكان من بين ما قاله :

سيدى الرئيس الموقر : فى مدى الأحد عشر عاما ، التى تسرفنا فيها
بتداول شئون وادى النيل المحبوب بين جدران هذا المجلس وما فارتت فيها
مقعدى هذا - كنت وإياكم ، على خلاف فى الرأى ولكننا قمنا فيكم دائما ،
الحزم فى الرئاسة والنزاهة فى توجيه المناقشات ، وشهدناكم تعطون الحق
فى الكلام لكل من يطلبه دون أى تمييز مهما اختلفت الظروف وانما ينظر الى
هذا التقدير حين يأتى الانتخاب للرئاسة ولهذه الصفات اللازم توافرها فيمن
ينتخب لرئاسة المجلس ، الموقر ، اتجه الذين أولوكم ثقتهم ، وعلى هذا
الأساس أهنتكم بهذه الثقة » .

كانت معركة رئاسة مجلس النواب من أعنف المعارك ، وأكثرها سخونة ،
وكانت بحق صورة للحياة السياسية والحزبية منها بنوع خاص ، وتعطينا
الصصحف الصادرة وقتئذ وهى تتناول هذا الموضوع صورة حية لحياننا السياسية
والحزبية فى بداية الأربعينات تقول مثلا مجلة روزاليوسف ، وهى تصف
جلسة الانتخاب : « كانت جلسة حافلة ، عامرة وكانت أعصاب الجميع مرهقة
الى حد التوتر وكان « فرسا الرهان » يجلسان فى مقعديهما تيلو عليهما سمات
الهنوء ، الذى يسبق المصافاة وعلى الرغم من أن الدكتور ماهر كان يحتفظ
بهنوء كبير ، فان أصابعه كانت تعبر عن ثورة مكبوتة ، وكانت فى يده ورقة
يخط عليها ارقاما أغلب الظن أنها كانت حسبة يقوم بجمعها وطرحها واخراج
النتائج أما الدسوقي بك فقد كان بادى الاضطراب والتأثر طوال فترة
الانتخاب ، فلما باتت تبشير النتيجة غادر المجلس قبل اعلانها ليستعيد هدوءه
فى مكان آخر .

وكان النواب الوفديون قد اتفقوا فيما بينهم على ألا يضعوا أوراقهم فى
صندوق الانتخاب قبل أن يرضوها على كبيرهم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ،
ويوافق عليها .

وكان الأحرار الدستوريون يعرضون أوراقهم أيضا على لجنة مؤلفة من
أقطابهم كانت مهمتها الكشف على أوراق زملائهم والاستيثاق من مطابقتها لقرار
الحزب ، ولكن أحد النواب من الأحرار الدستوريين وصف هذا الاتفاق بأنه
اتفاق بارد لأن فيه معنى الشك فى ذمة النواب مع أن نوايا النواب يجب أن

تكون فوق مستوى الشبهات لأن المسألة مسألة ثقة ، وأدرك النواب السر في ثورة زميلهم حينما تبين لهم أنه أعطى صوته لمرشح السعديين ، وعندما قام الدكتور ماهر ليعطى صوته عثرت قلمه في بساط القاعة عثرة خفيفة فتقاطعت الأستاذ السبوقي بك واعتبرها بداية طيبة له وقال : أهو سقط قبل الانتخاب ، وعندما قام الأستاذ السبوقي بك ليعطى صوته قال الله أكبر فارتفع صوت من الخلف يقول : على من طغى وتجبر ، وكان مفهوما أن الدكتور بهي الدين بركات باشا سيعطى صوته للسبوقي بك أو على الأقل ، لن ينتخب الدكتور ماهر ولكن الذي حدث أن سمعته لم يعط صوته لا للدكتور ماهر ولا للسبوقي بك ولكنه وضع في صندوق الانتخاب ورقة بيضاء من غير سوء .

واتجهت الأنظار الى الأستاذ سابا بك حبشى وتساءل كثيرون ماذا يكون موقفه من زعيمه السابق هل يعطيه صوته ، أم يحتفظ به لخصمه ، وتكثر سابا بك في خفركه ، ووضع ورقته في صندوق الانتخاب ثم ابتسم للدكتور ماهر في حياء ، وهنا أدرك النواب ، أن زميلهم وإن كان قد استقال من الهيئة السعدية إلا أنه لا يزال يحتفظ بصداقته للدكتور ماهر . وكان السائل أن الأستاذ شفيق جبران لن يحضر الجلسة حتى لا يتورط في إعطاء صوته لصديقه الدكتور ماهر ، وبذا يكون قد خرج ، على قرار حزبه ولكن « شفيق » حضر الجلسة وأعلن لزملائه في صراحة أن مسألة الرئاسة تخص كل نائب ، وكل نائب حر في أن ينتخب من يشاء من غير رجوع الى حزبه ، ومن هنا فهم الجميع أنه خارج على حزبه وإن صوته سيعطيه للدكتور ماهر ، ولأول مرة يظهر شفيق جبر على المسرح بوجه عار لم تمسه يد الماكير على أنه ما كادت تعلن نتيجة الانتخاب حتى كان أول مهنتي الدكتور ماهر ، هو الأستاذ شفيق جبر ، وقد كانت التهنية علنية وأمام اخوانه النواب الأحرار ومال زميل على زميل وقال : شفيق جبر ، يلعب على المكشوف . فقال الآخر : أحسن من الذي يلعب من وراء الستار .

وعند فرز الأوراق ، استبعدت لجنة الفرز أربع أوراق ، قالت عنها أنها باطلة ، من بينها اثنتان استبعدتا لأن على أحدهما الدكتور أحمد ماهر مشطوب ومكتوب تحته اسم السبوقي بك ، وعلى الورقة الأخرى اسم السبوقي بك مشطوب ومكتوب تحته اسم الدكتور ماهر ، وصاحبها هاتين الورقتين أحدهما النائب المحترم حنين سعيد والآخر هو النائب المحترم حامد العلال .

وتقول روزاليوسف عن معركة انتخاب وكيل مجلس النواب ما يلي :

● كان الأحرار الدستوريون قد عملوا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — زعيم المعارضة الوفدية في المجلس — بتأييده إذا رشح نفسه لوكالة المجلس نظير تأييد الوفديين لهم في انتخابات رئاسة المجلس وبناء على هذا الاتفاق أعطى جميع النواب الوفديين أصواتهم للسبوقي بك أباطة . ولم يخرج واحد منهم

على المجموع ويعطى صوته للدكتور أحمد ماهر بدليل أنهم جميعاً أطلعوا الأستاذ عبد الحق ، على أوراق الانتخاب قبل أن يلقوها في الصندوق .

● بعد ظهور نتيجة الانتخاب ذهب « معالي » أحمد بك عبد الغفار و « معالي » عبد الحميد إبراهيم و « معالي » عبد الجليل أبو سمرة بك إلى غرفة الدكتور أحمد ماهر ، واختلوا به وتشاوروا في بقية انتخابات المجلس فاقترح الوزراء الدستوريون أن تبقى الترشيحات كما كانت في العام الماضي على أن يرشحوا محمد بك توفيق خليل مكان السوقي بإطالة بك الذي كان وكيلاً للمجلس في العام الماضي ، ومعنى ذلك أنهم تخلوا عن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وقبل الدكتور أحمد ماهر ، الاقتراح ولكنه اشترط على الدستوريين أن يؤيدوا ترشيح الأستاذ عبد الرحمن البيلى لرئاسة لجنة المالية بالمجلس وقبل الدستوريون هذا الشرط ، وسمح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بالحبر فاتصل « بمعالي » أحمد بك عبد الغفار و « معالي » عبد الجليل أبو سمرة بك تليفونيا وقال لهما : عيب ، الوزراء ، زعيم المعارضة الوفدية بضرورة تلاني حدوث هذا العيب وعاد الأحرار الدستوريون ليحث موضوع تأييد ترشيح عبد الحميد عبد الحق لوكالة المجلس ولكنهم اتفقوا على ألا يتفقوا . وأفتح قوساً بسيطاً ، لأقول : ان روز اليوسف نشرت كاريكاتيراً مع موضوع انتخابات مكتب مجلس النواب يقول أحدهما للآخر : أنا مبادئى أنظف مبادئى سياسية في البلد ، ويرد عليه الآخر بقوله : طبعاً مادام بتغيرها كل ثلاثة أشهر وأقفل القوس بسرعة !

● وتنتهى روز اليوسف ما كتبت عن معارك انتخاب رئيس ووكيل رئيس مجلس النواب بقولها : يجب أن نسجل للأستاذ عبد الخيد عبد الحق موقفاً جديراً بالثناء فقد رشح نفسه لوكالة المجلس ، وكانت الأصوات التي نالها تدل دلالة واضحة على ماله من مكانة طيبة بين زملائه النواب ، النواب الذين يضمهم مجلس لا يعترف به حزب الأستاذ عبد الحق .

وقد حمله الكثيرون للنائب الوفدى ترشيح نفسه ، واعتبروا هذه الخطوة من جانب الوفد في الاعتراف بمجلس النواب دليلًا على الاتجاه نحو الحق ، وكان أول اشتراطاته حل هذا المجلس لأنه لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، ونحن وإن ساءنا سقوط الأستاذ عبد الحق في هذه الانتخابات إلا أننا نهنيئ بما ناله من أصوات تدل على تقدير واعتراف له بالكفاية الشخصية : لقد كانت انتخابات المجلس هذا العام تتم عن روح دستورية تليق بنواب أثبتوا أنهم جديرون بمصوبتهم ، حريصون على المبادئ الدستورية وحرية الرأي التي كفلها الدستور !!

أما مجلة المصور ، فقد كتبت في باب « سبكلانس » ، الذى يحوره « منحوس » ، وهو لقب كان يختاره أستاذنا فكرى أباطة ليوقع به مقالاته

وتعليقاته ، المتحررة من كل قيد ، تقيمه به دار الهلال أو الحزب الوطني ، أو
أي قيد آخر : يقول الملحوس تحت عنوان : المعركة الكبرى • الله أكبر ،
الله أكبر ، ولله الحمد : انتهت مصر من معركتها الكبرى الخاصة برياسة
مجلس النواب ، ومناصب الوكلاء والسكرتاريين والمراقبين ، وتفرغت للمعارك
الصغرى الماثرة في هورويها ، وجوا ، وبرأ •

غير أننا نسجل للتاريخ هذه الظواهر - جمع ظاهرة - الاجتماعية :
أولا : عرف الوفد من قديم الزمن بأنه كتلة وأن التماسك والتساند هما طابعاه ،
والسعديون ، وفديون وقد ظلوا محتفظين بالطابعين والكتلة •

أما الحزب الدستوري فقله عرف منذ وجه بأنه عدة أحزاب في حزب •
فقال عبد الرازق حزب ، ورشوان بأسا محفوظ وجماعة من أسسوط فبالا
حزب ، وحفنى محمود بك حزب ، وألبهاروة حزب ، والمدهش مع كل هذا
التفكك أن الحزب الدستوري معروف في قاموس السياسة المصرية بأنه أفرع
حزب في المعارضة وسر قوته في موظفي الحكومة الكبار الذين « ترستقوا » -
ترستق معناها تمكن - من زمن في مناصب المولة الكبرى ، ومن هنا نعرف
سر فشله عندما يذوق النعيم ، وسر نجاحه عندما يذوق الجحيم •

ثانيا : للتاريخ ، ثبت في هذه المجلة أن المناصب الوزارية « هانت »
أي والله العظيم هانت لدرجة أنه قد أصبح يتطلع إليها كل « حزبي » يأتي
عليه الدور ، ولدرجة أنه أصبح يتطلع إليها كل شاب ناشئ مهدت له الحزبية
قليلا من السيمباتي ، والفرحة ، والقبول ، أي والله هانت المناصب الوزارية
حتى ملأت أدمغة الناشئين من خيرة المتخرجين في أكبر جامعات الثقافة
الأوروبية ، وكانت نتيجة ذلك أن كل طامع في المجد متعجل له أخذ يشتري
الوصول إليه بأساليبه ، وأحلامه ومبادئه ، فرماها كلها في السوق ليشتري
بها الأمل السريع •

ثالثا : النطلع للمناصب الوزارية شغل شبابنا كما شغلهم التطلع لأي
منصب ولو كانت قد درست مثل روح التهافت على وظائف الرقابة والسكرتارية
بمجلس النواب لعلمت أننا في موجة إغراقية كبرى تعصف بالانقضاء اليانعة
من شبابنا المأمول فيه : كل مرشح كان يتصل بمختلف الأحزاب جها ، إن
أمكن وسرا إن لم يمكن ، وهذه أساليب « الممد » من الطراز القديم لا يفرق
الباحث الاجتماعي فيها بين المتعلمين وغير المتعلمين • وهكذا أسفرت معركة
الانتخابات في مجلس النواب ، عن نمر ومنساورات ومؤامرات ، والاعيب ،
وخداع ، وعليه العوض •

وتقول أيضا مجلة المصور ، عن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق
لوكالة المجلس : إن الترشيح قد عرض على الهيئة الوفدية البرلمانية للنواب ،

فوافقت عليه وإن النحاس باشا شخصيا قد وافق على هذا الترشيح قبل اعلانه
وأن موافقة الوفد - كوفه - على هذا الترشيح قد تمت بالإجماع !

وكان هذا الذى قاله المصور ردا على ما قيل من أن الأستاذ عبد الحميد
عبد الحق قد رشح نفسه لوكالة المجلس بصفة شخصية ، فالك المصور على
لسان مصدر وفدى موثوق به أن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق لم يكن
بمبادرة شخصية منه بل كان بإجماع الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية .

وقد نشر المصور حديثا للدكتور أحمد ماهر عقب انتخابه رئيسا للمجلس
قال فيه : لا أزال على اعتقادي من أن أكثرية مجلس النواب يشاركونى فى
الرأى فى وجوب الاشتراك فى الدفاع عن البلاد خصوصا بعد الاعتداءات
الاطيالية الأخيرة ، ولكننى لا أعتبر فوزى برياسة المجلس دليلا على أن جميع
الأصوات التى حصلت عليها تشاركنى الرأى أو تقلل على أى اتجاه من
الاتجاهات ، فأننى أعتقد أن بعض الذين أعطونى أصواتهم يخالفونى فى
الرأى ، كما أن بعض الذين أعطوا منافسى أصواتهم يوافقونى ، وقد أعلنت
على أثر انتخابى أننى سادافع عن رأى وسأطلب الى الجميع تأييده ، وأنى
مؤمن كل الايمان بأن اخلاصى فى الدفاع عن مصلحة البلاد ، كقيل بأن يكشف
للأمة أن الدعوة التى أدعو إليها هى أول واجب يقوم به زعماء البلاد فى ظروفنا
الراهنة ، التى أصيبت فيها باعتداءات مكررة » .

ويقول د. أحمد ماهر ، انه لا يفرق فى الوقت الحاضر ، بين اعلان
الحرب ، وحالة الدفاع ، فقد كانت الحرب فى العصور الماضية مقيدة بقوانين
وكان لاعلان الحرب معنى قانونى معروف ، أما اليوم فقد صارت بعض الدول
تعتدى على البعض الآخر دون أن تعلن الحرب عليها كما فعلت ألمانيا مع بولندا
والدانمرك وهولندا ، وبليجيكا وكما فعلت اليابان مع الصين باعلان الحرب
وقيام حالة الدفاع فى الوقت الحاضر سيأتى ونحن فى هذه الآونة ازاء اعتداءات
من ايطاليا علينا فواجبنا الآن ، أن نهب للدفاع عن كياننا ونرد المعتدى على
بلادنا فالوقت ليس وقت اعلان الحرب ولكنه وقت يجب علينا أن نهض فيه
سريعا بالدفاع ، هذا ما تدعو الهيئة السعدية اليه وليس صحيحا اننا تقهقروا
فى دعوتنا ولا تنازلنا عن شيء من رايانا » ! .

وفى حديث أدلى به حسين سرى باشا ، رئيس الوزراء الجديد الى المصور ،
نفى فيه نيته فى احداث أى تغيير وزارى فى هذه الآونة بل طلب رئيس الوزراء
الى المصور ان ينفى على لسانه هذه الشائعة ، ليتها للوزارة جو من الصفاء
تستطيع فيه القيام بمهمتها فى خدمة البلاد ، كما أكد رئيس الوزراء فى
حديثه أيضا انه لا علاوات حرب للموظفين ، ولا تخفيضات فى مرتباتهم ، ويؤكد
رئيس الوزراء أيضا أن المعاهدة المصرية البريطانية ، كانت عاملا عظيما فى
الانتصار البريطانى على الايطاليين فقد أوفنا بمعاهدتنا ، وقمنا بتسهيل الأعمال

الحربية ، وقدمنا المساعدات اللازمة للجيش البريطاني ليستطيع أداء مهمته على الوجه الأكمل وقد استفادت بريطانيا بهذه المساعدات في انتصارها العظيم على الإيطاليين ، كما استفادت مصر » .

ويختار الله الى جواره يونس صالح ، وزير الدفاع ، بعد أن حضر الاحتفال بافتتاح مشروع مياه الشرب في الغيوم ، وكان يونس صالح من خريجي مدرسة الحقوق عام ١٩٠٣ وكان من زملائه فيها جعفر والى باشا ، وتوفيق دوس باشا ، ورشوان محفوظ باشا ، وزكي العربي باشا ، وقد اتهم في بعض حوادث ثورة ١٩١٩ وسجن - رهن التحقيق - مدة طويلة ، ثم أفرج عنه فعاد الى العمل بالمحاماة ، ومن المحاماة عمل كمدير لأكثر من مديرية ، ثم عين مستشارا ملكيا مساعدا ، ثم رقى الى منصب مستشار ملكي في أوائل عام ١٩٣٩ ، ويونس صالح باشا من قبيلة جبهينة مركز شبين القناطر .

وكان قد قضى حياته اعزب عزوفا عن الزواج ، وقد أجرى حسين سرى تعديلا في وزارته ، فنقل حسن صادق وزير المالية الى وزارة الدفاع واختار عبد الحميد بلوى باشا رئيس قضايا الحكومة وزيرا للمالية ..

وكان حسين سرى يعلق آمالا كبيرة على قبول عبد الحميد بلوى للوزارة بعد ان رفضها مرات عديدة اذ كان يرى في عبد الحميد بلوى بوصفه من أساطين القانون محاميا بارعا يمكن أن يتولى الدفاع عن الحكومة في مجلسي البرلمان خاصة بعد أن قويت المعارضة بانضمام السعديين اليها ١١

وعن اختيار حسين سرى باشا ، لعبد الحميد بلوى باشا ، يقول د. هيكल باشا : كان حسين سرى شديد الحرص على مركز وزارته ، وكان يتلمس في تصرفاته الا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز ، فهو لم يكن السياسي المخامر ، الذي كان حسين صبري باشا ، ولم يكن رئيس حزب يعتمد على قوة برلمانية يطمئن اليها ولم يكن له من التجارب السياسية على مر السنين ، ما يجنبه هذا التلمس ، فقلد قضى حياته موظفا في وزارة الأشغال ، وكان والده اسماعيل سرى باشا وزيرا للأشغال ، وكانت له عند رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الأشغال بعده من المهندسين المصريين يقررون مكانته هذه فيهم وكانوا يسبقون على حسين باشا من التقدير ، ما يوجب له نشاطه الشاب ، وحسن ادراكه لواجب المهندس في وزارة الأشغال ، ولهذا بلغ حسين سرى باشا أن أصبح وكيل وزارة الأشغال في سنوات قليلة فلما ألف محمد باشا محمود وزارته في سنة ١٩٣٨ كان لسرى باشا ، عند الملك فاروق مكانة خاصة عاونت كفاءته فاختره محمد محمود باشا وزيرا للأشغال معه ، وقد حدثني حسين باشا بأنه سيمخلف محمد محمود باشا في رئاسة الوزارة ، فلما ألف على ماهر باشا وزارته في سنة ١٩٣٩ خلفا لمحمد محمود ، شعر سرى باشا بشيء من المرارة ، لكنه لم يفقد الأمل وكان ذلك شأنه

حين ألف حسن صبري باشا وزارته ، قلما فاجأت المثبة حسن صبري باشا وألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة ، الذين سبقوه ، واجهته صعاب عديدة فشعر بالحاجة الى تقوية سنه في الوزارة ، ولما كان قد قضى حياته موظفا فقد لجأ ، بادئ الأمر ، الى اختيار موظف ممتاز ، محترم من الجميع ضمه الى وزارته وحسب في هذا الضم التقوية الكافية له ، وللوزارة ، هذا الموظف الممتاز هو عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، ولذلي اعتذر قبل ذلك فلم يقبل غير مرة أن يكون وزيرا لأنه كان يكفاهه الفقهية العالية وذكائه النادر وبمنطقه البليغ شديد الحرص على أن يظل في رئاسة لجنة القضايا فلما فكرت وزارة محمد محمود باشا في انشاء مجلس الدولة وأن يكون رئيسه غير قابل للعزل اتجه تفكير المسئولين الى أن يكون بدوي باشا رئيس مجلس الدولة فلما لم يصدر التشريع بانشاء هذا المجلس بقي رئيسا للجنة القضايا ثم قبل أن يعاون سرى باشا وزيرا للمالية .

ولعله قبل هذا المنصب بعد أن كان قد اعتذر عن قبول مثله من قبل لأنه اعتبره تمهيدا لرياسة الوزارة : جرى من بعد بيني وبين حسنين باشا رئيس الديوان الملكي حديث ذكر لي أثناء ان القصر كان يشرح بدوي باشا لرياسة الوزارة ، يوم تضطر وزارة سرى باشا للاستقالة لسبب أو لآخر ، كان بدوي باشا يعلم بهذه النية من جانب القصر ؟ ذلك ما لا أعلمه وما لم أفكر في سؤاله حسنين باشا عنه لأن الظرف الذي جرى فيه هذا الحديث بيني وبين رئيس الديوان كان قد باعد بين بدوي باشا ورياسة الوزارة وقد رحب الوزراء جميعا ورحبت معهم باختيار بدوي باشا وزيرا للمالية واعتبرنا ذلك كسبا للوزارة عظيما ، وهنأت أنا سرى باشا حين طالعني بهذا النبأ تمهيدا لصلور الرسوم ، بتنفيذه وقد اعتبر المثقفون في مصر هذا التعيين نصرا لسرى باشا لأن علم بدوي باشا ومكائنه كان لهما في نفوسهم تقدير بالغ غاية السمو » .

الباب الخامس

أكبر عقلية قانونية في مصر يوقع وزارة حسين سرى باشا في خطأ قانونى ودستورى جسيم

● سبق أن أشرنا الى رغبة حسين سرى باشا ، فى تعزيز وذاقته وتقويتها ، أمام الحملات التى يمكن أن توجه لها من المعارضين فى مجلس البرلمان ، خاصة بعد أن انضم السعديون الى أولئك المعارضين بل أصبحوا أقوى المعارضين للوزارة .

وقد اعتبر حسين سرى باشا ، قبول عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة الاشتراك فى وزارته كوزير للمالية كسبا كبيرا للوزارة لما يتمتع به بدوى باشا من مميزات شخصية عالية ، ومن كفاءة قانونية متميزة وعبد الحميد بدوى - حقا - من خيرة الشخصيات السياسية ، والقانونية ، لا فى نطاق الوطن العربى وحسب ، وإنما على النطاق العالمى ، ولعل أبرز عربى ، وشرقى ساهم فى وضع ميثاق الأمم المتحدة ، وقضى سنوات عديدة فى محكمة العدل الدولية كقاضى ، وكناىب للرئيس ، كان هو عبد الحميد بدوى ، بل لعل لا أذكر أن مصر يا أو عربيا ، قام أعضاء مجلس الأمن برثائه عندما مات ، غير عبد الحميد بدوى وعبد الحميد بدوى ، من مواليد المنصورة « ١٨٨٧ » وإن كان قد نشأ بالاسكندرية ، وتلقى تعليمه الابتدائى فى مدرسة جمعية العروة الوثقى ، وتلقى تعليمه الثانوى فى مدرسة رأس التين ، وكان عبد الحميد بدوى من أبرز خريجي قسم اللغة الانجليزية بمدرسة الحقوق ، وكان ترتيبه الأول ، وكان من بينه زملائه فى التخرج « ١٩٠٨ » حسن نشأت ، حسين هيكل ، نجيب الغرابى ، نجيب سالم ، السيد المشرى ، وهيب دوس ، مصطفى الصادق ، توفيق الشناوى ، عبد الحميد مصطفى .

وفور تخرج عبد الحميد بدوى عين فى النيابة فى طنطا ، ثم فى الاسكندرية ، ولما كان كل مدرسى وإساتذة مدرسة الحقوق من الأجانب وقد رغبت الحكومة

المصرية ، في تمصير تلك المدرسة ، فكان لا بد من ارسال بعثة من خريجي الحقوق الى أوروبا ليعودوه مدرسين ، وأساتذة في مدرسة الحقوق .

وفي عام ١٩٠٩ اختارت الحكومة عبد الحميد بدوى ، وبهى الدين بركات ، وعبد الحميد أبو هيف في أول بعثة للدراسة القانون ، وقد قضى عبد الحميد بدوى في تولوز ، عاما واحدا ، وكان قد سمع بأن خير من يجيد اللغة الفرنسية في فرنسا هم أهل تولوز ، ولم يكن ذلك صحيحا إذ الصحيح أنها « توز » ، لا تولوز ، وقد اختلط على عبد الحميد بدوى الأمر لا سيما أنه لم يكن يعرف من اللغة الفرنسية وقتئذ ، الا المبادئ البسيطة ، وكان العام الذى قضاه عبد الحميد بدوى في تولوز عام دراسة اللغة الفرنسية كلغة ، ثم انتقل بعد تولوز ، الى جرينوبل لأن جامعة باريس كانت - وقتئذ - مركزا للنشاط السياسى ، وكان المطلوب بالنسبة لطلبة البعثات المصرية أن يتجهوا الى أماكن ليس فيها عمل سياسى ، خاصة وأن العمل السياسى كان - وقتئذ - محرما على طلبة البعثات .

وحصل عبد الحميد بدوى على درجة الدكتوراه من جامعة جرينوبل ، كان أول مصرى يحصل على درجة الدكتوراه من تلك الجامعة ، وكان أحد الأساتذة الفرنسيين الذين أشرفوا على إعداد وسالة عبد الحميد بدوى هو مسير ياديفان ، الذى عين بعد خمسة وثلاثين عاما قاضيا فى محكمة لاهاي الدولية مع تلميذه المصرى د. عبد الحميد بدوى .

وعاد عبد الحميد بدوى من جرينوبل ليعمل مدرسا بمدرسة الحقوق ، ثم اختاره عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية فى وزارة حسين رشدى باشا « ١٩١٤ » ليكون سكرتيرا فنيا له ، وقد استفاد عبد الحميد بدوى من خبرة عبد الخالق ثروت باشا وعلمه الفير الوفير .

وفى ثورة ١٩١٩ ، أريد النيل من بعض القانونيين المصريين ذوى النشاط الوطنى ، ومن بينهم عبد الحميد بدوى ، الذى نقل الى طنطا ، وقد اختار - فيها بعد - عدلى باشا ، الأستاذ عبد الحميد بدوى ليكون سكرتيرا لوفد المفاوضات المصرية البريطانية ، فبدل جهودا شاقة مضنية فى إعداد كل ما يتعلق بتلك المفاوضات ، وتكررت الاستعانة به من قبل بعض الوزراء ، ورؤساء الوزارات فيما بعد ، فى كثير من الأمور السياسية ، والقانونية المستعصية .

وكانت لجنة قضايا الحكومة ، لا يدخلها مصرى كل من فيها أجنبى .

وعندما أراد عدلى يكن باشا - وكان وقتئذ رئيسا للوزارة - ادخال عبد الحميد بدوى كمصرى - فى لجنة قضايا الحكومة - أثر أن يطرق باب ادخال المصريين ، الى تلك اللجنة يرفق بالترشح - فى استحياء - عن مسيو

بيولا كازيلي رئيس لجنة قضايا الحكومة أن يقبل تعيين عبد الحميد بدوى مستشارا ملكيا مساعدا في لجنة قضايا الحكومة بالرغم من أن عدلى يكن باشا كان يرى أن عبد الحميد بدوى أحق بأن يكون مستشارا ملكيا ، لا مستشارا ملكيا مساعدا ، وكم كانت المفاجأة عندما قال مسيو بيولا كازيلي لعدلى يكن باشا ردا على اقتراحه الخاص بقبول تعيين الأستاذ عبد الحميد بدوى مستشارا ملكيا مساعدا : لا يا دولة باشا ، ان لجنة قضايا الحكومة ، لا تقبل أن تعين بدوى بك مستشارا ملكيا مساعدا ، ولكنها تكون سعيدة جدا لو قبل عبد الحميد بدوى أن يعين مستشارا ملكيا .

وكان عبد الحميد بدوى أول مصرى يعين في لجنة قضايا الحكومة وأول مصرى يعين - فيما بعد - رئيسا لها .

وإذا كان عبد الحميد بدوى عضوا في لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣ فقد كان فيما بعد ركنا هاما من أركان الوفد المصرى الذى ألغى الامتيازات الأجنبية التي كانت عبئا ثقيلا وكرها على المصريين طوال سنوات الاستعمار والاستعمار ، وذلك في عام ١٩٣٦ .

وقد دعا ثروت باشا ، عبد الحميد بدوى للاشتراك في وزارته التي ألفها في ٢٥ ابريل ١٩٢٧ ، ولكن عبد الحميد بدوى رفض الاستجابة الى رجاه استاذ ثروت باشا ، وظل على رفضه المنصب الوزارى طويلا لأنه كما كان يقول يؤثر المنصب القضائى على المنصب الوزارى .

وقد سئل عبد الحميد بدوى غداة تعيينه وزيرا للمالية في وزارة حسين سرى باشا ، عن مسألة إصلاح قوانين الأحوال الشخصية بمراسيم دون مناقشتها في البرلمان ، واعتبار البعض ذلك مخالفة دستورية ، وقد أجاب بدوى باشا عن ذلك السؤال بقوله : ان هذه المسألة لم تنته فيها الى رأى وإن كان معظم الأمم الدستورية الأخرى قد أخذت بطريقة أو بأخرى تهمل من تلك القوانين الجامعة Code جملة واحدة لا تقبل التعديلات ، الحزبية ، ولا تكون محلا للمناقشات العامة ، لأنها مسألة فنية ، والقوانين الجامعة كالبيان المخصوص لا تمس ناحية منه دون أن تتأثر سائر نواحيه .

وقد كان بدوى باشا يعرف دائما بأنه حلال المشاكل الدستورية والقانونية ، وبأنه مفتى العولة القادر على أن يجد لكل معضلة حلا .

وقد كان أستاذنا الكبير عبد الرزاق السنهورى يقول دائما عن عبد الحميد بدوى أنه أكبر عبقرية في القانون ظهرت في مصر في العصر الحديث .

ومما نذكره هنا ، أن أستاذنا فكرى بإبادة كماداته دائما في المخططات المفتوحة التي يرسلها الى من يشاء ، باسم من يشاء أيضا ، قد تصور أن

المغفور له ثروت باشا قد كتب رسالة الى عبد الحميد بدوى بمناسبة اختياره وزيرا للمالية ، وكان من بين مسطور تلك الرسالة :

عزيزى بدوى :

سلام من الآخرة ، الى الدنيا ، سلام من أحب من أحببت ، الى أحب من أحببت ، فى عالم الواجب ، وعالم الدواوين أخبرونا - هنا - انك قبلت أخيرا ما رفضته كثيرا ، فقلنا لقد وفق حسين سرى ، الى ما لم يوفق من كانوا أقرب اليك وجدانا ، وأكثر عليك سلطانا ، ولكنك فى طرف أجلت وصفه كما أنت مجيد دائما ، انك لم تقبل المنصب ، اختيارا ، ولا تعيينا ، وانما قبلته تجييشا وتجنيدا ، فاقبل وليقبل معك حسين سرى ، التهنته من عدلى وسعد ورشدى وباقى من خبروك ، وعرفوك موظفا نموذجيا ، ومصريا عبقريا .

وعن وزارة المالية يقول فكرى أباطة : وزارة المالية وزارة ضخمة عاتية ، هى فى نظرى وزارة الوزارات ، أليست هى الدكاتورة التى فرضت سلطاتها على كل الوزارات ، انت رجلها حقا ولكنك تتجنده فيها فى ظروف عنيفة ومن طبعك - كما عرفتك - ان تحتال قبل أن تحسم والتحايل يحتاج وقتا طويلا ، ويبدو لى أن العصر الحديث غير عصرنا القديم ، يبدو لى ان طابع العصر الحديث هو الحسم ، قبل التحايل .

وطول البسال حيلة لا تعالج سرعة الحوادث ، والأحداث ، وأخشى ما أخشاه عليك ان تكون اقامتك الطويلة فى كهفك الفقهي وعشرتكم الطويلة لنظم الحكم السابقة قد أثورت طبيعتك الملل ، والتريث ، والتردد ، وهى كلها صفات لا تساير العصر الحديث ، عصر السرعة والجنون .

كان اسلوبنا فى الحكم - فيما مضى - اسلوب الاحتمال ، والمجاملة ، والمصادقة سواء أكان ذلك فى عالم الديبلوماسية أم عالم المالية ولكن الشعوب اليوم تقتنص حقوقها اقتناصا ، وسلحتها القوة ، لا الضعف ، والطلب ، لا الرجاء ، والاستقلال لا الانتظار ، فأرجو أن يكون عبد الحميد بدوى باشا قد تطور ، وقد « تمصر » وقد ارتدى رداء السياسة الجديدة ، وخلع رداء السياسة القديمة .

ويبدو ثروت باشا ، عبد الحميد بدوى باشا - أو هكذا تخيل فكرى أباطة - الى استغلال ملكته فى حسن التعبير ، والتصريف والتحويل والتحايل على اللفظ والمعنى : لملك تستطيع بفضل براعتك ، فى اللغة والأسلوب ، ان توافق بين « اعلان » الدفاع و « تقرير » الدفاع فيكون لك ، ولبراعتك اللغوية ، فضل جمع الخصمين على « جملة » والتوفيق بين الرأيين ، ودأبى - رأى ثروت باشا - رأى الذين هنا معى : ان الخلاف تصلحه جملة ، ويوحده تعبير .

وما أراد فكرى أباطة تبيانه على لسان ثروت باشا ، انه بإمكان عبه الحميد بدوى أن يصلح بين سرى وبين السعديين وبين السعديين وبين الدستوريين ، بين أولئك الذين يقولون بدخول مصر الحرب اذا توغلت إيطاليا فى الأراضي المصرية وبين الذين يقولون اذا اجتهدت إيطاليا التوغل فى الجلود المصرية بين القائلين بأنه على مصر أن تقرر حقها فى الدفاع عن نفسها وليس الاعلان فقط من ذلك الحق . . و .

وبعد ، وزارة سرى باشا تستعد لمواجهة البرلمان خاصة وكانت لجنة الرد على خطاب العرش فى مجلس النواب والشيوخ ، تواصل اجتماعاتهما : لجنة الرد فى مجلس النواب وأغلبيتها من السعديين ترى أن خطاب العرش موجز ، مقتضب من حيث الخطأ السياسية ازاء موقف مصر من الحرب وان الوزارة ، كان يجب عليها أن تتحدد تحديدا يشبه الأرقام متى تنطبق شروط دخول مصر الحرب وفى أى طرف وعند حدوث أى حادث ، وبمعنى أدق تقييد السلطة التنفيذية بالقيود الواضح لا المبهم ، هذا بينما ترى الأقلية فى لجنة الرد على خطاب العرش فى مجلس النواب ان الحكمة السياسية الناضجة تستلزم بقاء النص على ما هو عليه فان هذه المسائل الخطيرة ، يجب ألا تكتنفها الشروط ، ولا البنود ما دام المجلس موجودا فى كل وقت اذا جدد جديد .

أما فى مجلس الشيوخ فان لجنته قد شكلت من المستقلين والوفديين والسعديين ، والدستوريين وتحسب بعض أعضاء اللجنة لبحث مشروع الرد على خطاب العرش بصفة مستعجلة ، ولكن رئيس المجلس - محمد محمود خليل بك - اقترح ان يؤجل نظر مشروع الرد حتى يبيت مجلس النواب فى الموقف ووجهته فى ذلك أن مجلس الشيوخ من الوجهة الدستورية هو الفرع الميكانيكية لمجلس النواب ، ولا تجوز الفرع قبل سير الآلة الميكانيكية وانما بعد سيرها وطروء ما يستلزم هذه الفرعلة .

وقد أخذت اللجنة المختصة بنظرية الفرعلة هذه ، فأجلت جلسة مجلس الشيوخ الى أجل غير مسمى ، وسافر الرئيس - رئيس المجلس - الى الاسكندرية ، ليخلو بنفسه .

وقد وضع أنطون الجميل بك مشروعا للرد بأسلوبه الكيس الذكى ووضع الشيخ عباس الجميل عن السعديين مشروعا معارضا آخر ومشروع أنطون الجميل بك ، يمتاز بلباقته وأناقته فهو لا يقول للوزارة أن خطابك مقتضب لم يتضمن خطة مالية عامة ولا اجتماعية عامة وانما يقول : كنا نرجو أن تعلن الحكومة أن خطتها فى كذا وكذا هى كيت ، وكيت .

وكان المجلسان يتأهبان - فعلا - للتحف المبارك وإشدهما .

وكانت أولى ثمار اختيار بلوى باشا وزيرا اليه في حديث عملية استقاط نصف أعضاء الشيوخ وعدد أعضاء المجلس وقتئذ ١٤٧ عضوا بينهم بعض الوزراء ورئيس الشيوخ وفي المجلس ٦٨ وفديا ١٨ دستوريا ١٦ سعديا ٣٩ منتقلا ، ٣ اتحاديين شيعيين ٢ حزب وطني ومجموع هؤلاء ١٤٦ والباقون هم الوزراء مضاف اليهم المقاعد الخالية ومن هؤلاء ٥٩ عضوا من المعينين أما ما يوازي خمسي مجموع الأعضاء ، والباقون ، هم المنتخبون وعددهم ٨٨ عضوا .

والأعضاء الحاليون تنتهي عضويتهم في مايو ١٩٤١ ولكن الدستور ينص على أن تجري الانتخابات للشيوخ الجدد ؛ بدل الذين يستقون بالاقتراع قبل انتهاء الدورة بستين يوما أي في مارس من هنا بدأ التفكير جديا للسير في الاجراءات التي يقتضيها استقاط نصف الأعضاء .

وبدا الخلاف - فيما يتعلق برئيس المجلس هل مدة بقائه تحسب بالسنة أم تحسب بالدورة وبالرجوع الى السوابق الدستورية ظهر أن رضى باشا عومل على أنها دورات بينما يحیی ابراهيم باشا - وقده كان كل منهما رئيسا لمجلس الشيوخ - عومل على أنها سنوات كان الخلاف قائما بينما الدستور يقول بالسنوات لا بالدورات ولم يكن الخلاف عن كلمتي السنوات والدورات وحسب بل كان هناك خلاف أشد وأخطر : هل يمكن أن تتم الانتخابات في موعدها الدستوري أم لا يجب أن تتم ؟ وهل عدم اجراء الانتخابات يقتضي عدم اجراء التعيين أم لا ؟

وعن هذه النقطة الخطيرة ، بل النقاط الخطيرة يقول د. هيكل : واجهت الوزارة بعد تولي بلوى باشا منصبه فيها مشكلة من مشاكل الفقه الدستوري كان للرأي الذي انتهى اليه فيه آثار بعيدة المدى في حياة مصر البرلمانية من بعد ؛ ومنشأ هذه المشكلة ان مجلس الشيوخ كان يحل موعد تجديده النصفى في ٧ مايو ١٩٤١ فينتخب النصف من أعضائه المنتخبين ويعين النصف من المعينين ، ولما كان المجلس قد انتخب كله في ٧ مايو ١٩٣٦ فقد وجب اجراء القرعة التي يعين بها من يخرجون من أعضائه ومن يبقون منهم وكان واجبا أن تجري هذه القرعة قبل ٧ مارس ١٩٤١ ليتسنى اجراء الانتخابات للتجديده النصفى قبل ستين يوما من انتهاء مدة الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة وقد رأى سرى باشا بمشورة بلوى باشا أن الخير في عدم اجراء الانتخابات بحجة قيام الحرب وعدم تعرض البلاد الى هزة لا تتفق ، وما يقتضيه الجهد الحربي من طمأنينة الأمة واستتباب السكينة بين ربوعها .

ولعل سرى باشا قد فكر كذلك أن عدم اجراء الانتخابات للشيوخ يكون سابقة تطوع له عدم اجراء الانتخابات للنواب عام ١٩٤٣ ، على انه لم يقل بطبيعة الحال من ذلك شيئا ، وما كان له أن يقوله والفصل التشريعي لمجلس النواب مستمر الى سنتين آخرين لا يعلم أحد ما يحدث خلالها .

وقد أفتى بلوى باشا بأن تأجيل الانتخاب لمجلس الشيوخ لا يقتضى تأجيل التعيين محل الأعضاء المعيينين الذين انتهت مهلتهم أسوة بزملائهم المنتخبين فخرجهم وتعيين غيرهم مكانهم لا يترتب عليه أى إضرار بالجهود الحربية لذلك صدرت الفتوى بإجراء القرعة للمعيينين بعد أن تجرى القرعة للمنتخبين ١

وقد اعترض ممثلو حزب الوفد فى مجلس الشيوخ على هذه الفتوى بأن عدم إجراء الانتخاب يقتضى عدم إجراء التعيين لأن الحكمة فى التعيين سبب الفراغ الذى لا تسببه الانتخابات سواء فى الكفايات التى يحتاج المجلس إلى توافرها فيه أو فى موازنة الأحزاب بالمجلس .

وكان لحزب الوفد فى مجلس الشيوخ يومئذ عدد من الأعضاء إذا انضم إليه فريق محترم من المستقلين تكونت أغلبية مناهضة للحكومة وقد اعتمد حزب الوفد فى مقاومة فكرة الحكومة على نفور الأعضاء جميعاً من القرعة حرصاً منهم على بقاء عضويتهم فى المجلس وخشية كل منهم أن أدى القرعة ، إلى خروجه منه على أن الوزارة أعلنت بلسان رئيسها أنها ستجرب القرعة إذا لم يقيم المجلس بإجرائها ، وعللت ذلك بأنها لا تستطيع أن تجارى المجلس ، تعطيل حكم من أحكام الدستور ولذلك كانت الحركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالغة العنف .

وتراجع المجلس عن وجهة نظره بعد أن خشى أن تقوم الحكومة بإجراء القرعة فتكون تلك سابقة دستورية خطيرة وأجرى مجلس الشيوخ القرعة فى ٧ مارس ١٩٤١ ، وبدأ بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم ٨٨ عضواً ، فاعمت لذلك أوراق مدهم ، كتب على ٤٤ منها «يخرج» وعلى ٤٤ منها «يبقى» وطويت الأوراق ووضعت مطوية فى كيس وخلطت بعضها ببعض خلطاً تاماً ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس ، فعلن رئيس المجلس خروج العضو أو بقاءه وأتبعت هذه الطريقة أيضاً مع الأعضاء المعيينين ، وكان عددهم ٥٩ ، فوافق المجلس على أن يكون عدد الباقيين ٣٠ ، والخارجين ٢٩ ، وصحبت أوراق القرعة على هذا النحو ، وأما الغائبون من هؤلاء ، وهؤلاء - كما يقول أستاذنا الرافى الذى كان وقتئذ عضواً بمجلس الشيوخ وكان ممن أصابته قرعة الخروج من الأعضاء المنتخبين - فقد كان رئيس المجلس يتولى سحب ورقة القرعة بالنيابة عنهم مميون كانوا ١٠ منتخبين . وفى ٢٤ مارس ١٩٤١ صدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعيينين بدلا من الذين خرجوا بالقرعة وإجراء الانتخاب فى التوالى التى خلت بالقرعة امتيناداً الى قيام حالة الحرب وقتئذ .

ورغم ان لجنة تحقيق صحة العضوية بالمجلس قد أقرت مرسوم التعيين كما أقرت صحة تعيين الأعضاء المعيينين ، وقد أقر المجلس أيضاً تقرير لجنة صحة العضوية ...

ورغم ان الأعضاء المعيّنين ظلوا يشاركون أعمالهم كأعضاء في مجلس الشيوخ من ٧ مايو ١٩٤١ إلا أن النحاس باشا عندها رأي الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ - وكما يقول د. هيكل - رأى أنه لا بد من قارعة تلقت اليه نظر البلاد من أقصاها إلى أقصاها ويفهم منها الجميع ، أن الأمر كله بيد الوزارة وأن الهيئة التشريعية العليا في البلاد بيد الوزارة أيضا ، استصدر مرسوما بإلغاء التعيينات التي أجرتها وزارة حسين سري باشا في ٧ مايو ١٩٤١ ، بحجة أن التعيين مكمّل للانتخاب وأنه لذلك يجب أن يتم بعد الانتخاب لا قبله ، فإذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ، ويجب أن تمتد مدة الشيوخ المعيّنين كما تمتد مدة الشيوخ المنتخبين .

ويقول د. هيكل : أن الأستاذ علي زكي العرابي - وكان وزيرا للمواصلات في وزارة النحاس باشا - قد عارض استصدار مرسوم بإلغاء تعيينات الشيوخ التي أتمتها وزارة حسين سري باشا ، حين عرض الأمر على مجلس الوزراء ، وكانت حجته في الاعتراض أن السلطة التنفيذية ، استنفدت حقها بإجراء التعيين وأن الوزارات المتعاقبة تكمل بعضها بعضا فهي السلطة التنفيذية المتصلة وأن اختلاف أشخاصها وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى في حدود حقها المشروع بالمستور أو بالقانون ، لكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذه الحجة واستصدر المرسوم الخاص بإلغاء التعيينات التي أجرتها وزارة حسين سري باشا .

وقد أثبت علي زكي العرابي باشا رأيه هذا في مقال نشره بمجلة القانون والاقتصاد .

وسوف نعود إلى هذا الموضوع الهام والخطير أكثر من مرة ، بعد أن اضطررنا إلى الإشارة إليه باعتباره من أهم وأخطر الأعمال القانونية التي قام بها بدوي باشا اثر اشتراكه في وزارة حسين سري ، والذي كان - الموضوع بالطبع - من الأمور التي أثرت على تطورها البرلماني في سنوات ما قبل الثورة .

الفصل الثمانى

مطلوب تحديد نشاط الشيخ حسن البنا بتعليمات من السفارة البريطانية فى القاهرة

تحدثنا عن نجاح حسين سرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء فى اقناع
عبد الحميد بنوى باشا ، رئيس قضايا الحكومة بقبول وزارة المالية .

كما تحدثنا عن عبد الحميد بنوى باشا ، باعتباره كفاءة قانونية عالية .
وقد اسهنا فى الحديث عن عبد الحميد باشا ، لانه - اى عبد الحميد بنوى
- زغم شهرته المالية ، لم يكتب عنه ، لا كثيرا ولا قليلا ، ولانه لم يزل بعد حلقه
من الدراسة ، والتاريخ اذ كان الرجل رحمه الله من أولئك الذين يؤثرون العمل ،
الصامت بعيدا عن كل الاضواء !

وقد أشرنا - فى نهاية الفصل السابق - الى اجراء القرعة
بين أعضاء مجلس الشيوخ ، المعينين ، والمنتخبين ، وطبقا ، لفتوى عبد الحميد
باشا ، تم تعيين أعضاء خلفا لمن خرجوا ، بالقرعة من المعينين ، ولم تجر
الانتخابات لاختيار الأعضاء ، لمن أخرجتهم القرعة ، من الأعضاء المنتخبين .

وقد رأى البعض اننا ظلمنا عبد الحميد بنوى باشا وبالتالي وزارة
حسين سرى باشا ، عندما اعتبرنا - ولستنا من فقهاء ، القانون المصتوى -
هذا العمل خطأ قانونيا ودستوريا جسيما .

ولحن لسنا بحاجة الى ان نعيد تأكيد ما سبق ان كررناه هنا عشرات المرات
من اننا نحكم ضميرنا وعقلنا ، فى كل ما نكتبه ، دون ان تكون لمشاعرنا الخاصة ،
أية علاقة بالأحكام ، التى نصدرها ، ورغم قلديتنا الكبير ، لعبد الحميد بنوى
باشا ، ذلك الذى تجل فىما كتبناه عنه . الا اننا - حتى ولو كنا من غير فقهاء ،

القانون الدستوري - نرى يحكم الدستور ، والقانون والمنطق - ان الظروف القاهرة ، لا يمكن أبدا ان تتجزأ بمعنى أنه اذا كنا في حالة قد رأينا أن الظروف تحتم ، علم اجراء الانتخابات فيها ، فان تلك الظروف يجب ان تحتم في نفس الوقت علم اجراء تعيينات .

ورغم ان التعيينات ، لا تتعلق بالأمن ، ولا بالظروف الداخلة والخارجة التي تحيط بالبلاد الا ان حكمة التشريع ، من الأخذ بمبدأ التعيين ، كانت نحتم الابقاء على الأوضاع كما هي ، تعيينا ، وانتخابا الى أن تزول تلك الظروف القاهرة التي تمر بالبلاد ، ان مبدأ التعيين ، يراد به ، كما فهمنا من مضابط لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣ ٠٠ دعم ، مجلس الشيوخ بالكفاءات ، التي لم تشأ ، ان تقحم بنفسها في الانتخابات ، وبالكفاءات التي رأت أن تسفل معركة الانتخابات ولم يكتب لها الفوز في تلك الانتخابات ٠٠ أي ان عملية التعيين مكملة ، لعملية الانتخابات وليست أبدا منفصلة عنها ، ولا سابقة عليها بأية حال من الأحوال .

وصوف نعاود ... كما سبق ان قلنا - الحديث عن تلك القضية ، لأنها كانت من أعقد المشاكل الدستورية التي واجهت حياتنا النيابية ، طيلة عشر سنوات فلقد استصدر حسين سرى باشا مرسوما ملكيا في ٧ مايو ١٩٤٠ ، بتسمية الأعضاء ، المعينين في مجلس الشيوخ بدلا من خروجوا بالقرعة ، ثم جاءت وزارة مصطفى النحاس ، لتلقي ، ذلك المرسوم بعد ما وليت الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ ولتستصدر مرسوما جديدا آخر ثم جاءت وزارة د. أحمد ماهر في أكتوبر ١٩٤٤ لتبلي مرسوم حكومة الوفد ، ولتستصدر مرسوما جديدا وعندما جاءت وزارة الوفد في يناير ١٩٤٥ أبت ، الا أن تلغي المرسوم الذي استصدرته وزارة أحمد ماهر باشا وتستصدر مرسوما جديدا ، وتترك هذه المسألة الآن لنعود ، الى الحديث عن الأزمات ، التي واجهت وزارة حسين سرى :

يقول مارسيل كولومب عن الأزمات التي واجهت حكومة حسين سرى باشا ، بعد أن تفحلت عن الحرب ، في الصحراء الغربية ، ووصول الألمان ، والإيطاليين الى مرسى مطروح ، واحتلال المحور لجزيرة كريت حيث راحوا يهددون تهديدا جديدا وجادا للأرض المصرية ، الأمر الذي اعتبر مقدسة لانهايا بريطانيا العظمى و ٠٠ و ٠٠ بعد أن تحلت مارسيل كولومب عن كل ذلك ، يقول : كان من المستحيل الا يكون لهذه الأحداث انعكاساتها ، في مصر ، وفي مايو ١٩٤١ قبض على عزيز على المصري باشا ، وقدم للمحاكمة بتهمة قيامه بمحاولة لثأرة مصر ، على متن طائرة حربية .

وفي الاسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب في نفوس الناس

ويبلغ التوتر الأعصاب في العاصمة مداه وانقسم الوزراء ، فيما بينهم واضطر حسين سرى باشا في يونيو ١٩٤١ الى اجراء تعديل وزارى ولما كانت سياسته أكثر تعاطفا من سياسة سلفه مع بريطانيا العظمى ، بصورة واضحة فقد حاز تأييد السعديين الذين قبلوا في ٢١ يوليو خمسة مناصب في وزارته ، التى شملها تعديل واسع وأخيرا فإن المقاومة ، التى أبدتها قوات الحلفاء ، ابتداء من يوليو الى نوفمبر ١٩٤١ ، والى سد طريق الاسكندرية فى وجه القوات الإيطالية ، والألمانية ثم الهجوم المضاد الذى قامت به قوات الحلفاء تجاه الغرب ، كل هذا منع القاهرة نبرة من حمى البال وفى ٨ ديسمبر استخلصت طبرق وبعد ذلك بأسبوعين اضطر الفيلق الإفريقى الى الجلاء ، عن بنغازى متقهقرا حتى المحيلة ودعم هذا النصر موقف الحكومة المصرية لكنه لم يفسح حدا لتأنيها ، بل لقد ازدادت هذه المتاعب خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٤١ ، اذ أثار الارتفاع للموس فى أعباء المعيشة ، الذى فشل رئيس الوزراء فى أن يوقفه ، احتجاجات قوية فى كل الأوساط .

ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة ، أولها نقص المواد الضرورية ، فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق ، أما البترول اللازم للاستخدام المنزلى « الكيروسين » فلم يعد بالامكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر ، وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة ، وضاعف اضطراب المواصلات من القحط ، كما لم تؤد القيود ، التى فرضت على نقل الحبوب ، من محافظة الى أخرى الى تحسين الوضع ، حتى اقتضى الأمر ، تخصيص حصص من المواد التموينية لكل محافظة « مديرية » لكن الجهود ، التى بذلتها فى هذا الصدد ، ووزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها ، فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيرا من الأخطاء اما المسئولون ، الذين أوكلت إليهم المهمة ، فقد ظلوا يتخبطون ، المرة تلو الأخرى وكانوا فى مجموعهم ، غير معدين لتسيير الأمور المعقدة الخاصة ، بالمصالح المشرفة على توزيع حصص التموين ، كما لم يكونوا فى وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن ، أملا فى ربح فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء ، فى كل مكان ! لم تلق مسئولية هذه المساوىء على الحكومة وحدها ، التى اتهمت بقصر النظر وإنما القبت المسئولية ، فى ذلك أيضا على بريطانيا ..

وتضاعفت حيرة الحكومة عندما قدم وزير المالية « عبد الحميد بدوي » باشا استقالته لأسباب غامضة فى ٢ يناير ١٩٤٢ وتولى منصب وزير المالية ، حسين سرى باشا الذى كان يحتفظ لنفسه — بالإضافة الى رئاسة الوزارة — بمنصب وزير الداخلية ، واستقبل مجلس النواب بتحفظ شديد ، تضخم صلاحيات رئيس الوزراء وازداد السخط ، عندما قررت الحكومة بناء على طلب

بريطانيا ، العظمى ، ان توقف علاقاتها مع الدولة الفرنسية « حكومة فيشى » ، وقسمت على الفور أربعة استجابات الى مكتب المجلس ، وامتحح كل الخطباء ، - وكان اقهرهم في التأثير ، على سامعيه اسماعيل صدقي باشا - الخلفاء ، التي قدمتها فرنسا ، لمصر ، في المجالات الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية وثار النواب في حنة ضد قرار ، لا يمكن ان يفرضه التطبيق البقيق لمحاكمة ١٩٣٦ فحكومة فيشى لم تكن قد أعلنت الحرب ، على بريطانيا العظمى .

وكان تجميد العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا « حكومة فيشى » قد تقرر ، بينما كان الملك موجودا في الصعيد وأصر ، الملك الذي لم يؤخذ رأيه في الأمر ، على ضرورة إبعاد وزير الخارجية ، وفي ٢ فبراير ١٩٤٢ قدمت الحكومة بكامل هيئتها وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية استقالتها ، وقبلها الملك فاروق وانفجرت الأزمة - أزمة ٤ فبراير ١٩٤٢ - التي شاعت الظروف لها ان تأخذ مسحة درامية !!

وحول قطع علاقات الحكومة المصرية بحكومة فيشى ، نذكر ، ان مصدرا مستولا ، في وزارة الخارجية المصرية قد أكد في بيان رسمي نشرته الأهرام في ٩ - ١ - ٤٢ ، أن حكومة فيشى ، وان لم تعلن الحرب على بريطانيا الا انها تعاونت مع حكومات المحور ، في حربها ضد بريطانيا العظمى ، بطرق مباشرة ، وغير مباشرة كما يشير البيان ، الى ان بريطانيا طالبت الحكومة المصرية بقطع علاقاتها مع حكومة فيشى لقيام موظفي هذه الحكومة بأعمال تتنافى مع سلامة الجيوش البريطانية في مصر وقد عالجت الحكومة هذه الحالة في بادئ الأمر باتخاذ اجراءات فردية ضد بعض هؤلاء الموظفين فاعتقل ، بعضهم ، ورحل البعض ، غير أن توالى الحوادث - كما يقول البيان - جعل هذه الاجراءات الفردية ، تعجز عن أداء الفرض المطلوب فكررت الحكومة البريطانية طلب قطع علاقاتنا السياسية مع حكومة فيشى قائلة : « ان اعتقال موظفي حكومة فيشى وترحيلهم أو استبدالهم ، لا يغير موقف هذه الحكومة فكل موظف بها في مصر ، سيقوم بنفس الأعمال المشكوك منها تنفيذا لسياسة حكومته » .

ويقول البيان ان الحكومة كانت خلال فترة الحادثات ، التي ظلت بضعة أشهر دائمة الاتصال بعالي محمود فخرى باشا ممثلا ، في فيشى لابلغه تطور الحوادث ليعلم العدة ، لما قد تتمحض عنه تلك الحوادث وخاصة فيما يتعلق بشئون الطلبة المصريين المقيمين في فرنسا سواء في المنطقة المحتلة أو غير المحتلة .

ولقد كان من المتوقع ان يتسبح وقت الحكومة لترحيل هؤلاء الطلبة قبل البت في أمر قطع العلاقات ، مع حكومة فيشى ولكن الحكومة البريطانية تلقت أخيرا أنباء جعلتها تتمسك بقرار الحكومة المصرية في هذا الموضوع فلما عرض

الأمر على الحكومة رأيت أن فرنسا ليست إلى الآن في حالة حرب مع بريطانيا ، غير أن تصرفات الحكومة الفرنسية ، لا تدع مجالاً للشك في أعمالها العدائية لبريطانيا ، ويقتضى ذلك الحيلة من أعمال موظفيها ، وكذلك رأت الحكومة أن من الواجب عليها نحو حليفها بريطانيا القضاء على أسباب شكواها فقررت إنهاء التمثيل الدبلوماسي لحكومة فيشي في مصر ، ليشاد وزيرها وموظفو مفوضيتها أراضي مصر ويؤكد البيان رغم ذلك القول أن هذا القرار ، لم يكن يجعل حكومة فيشي في صف واحد مع الحكومات ، التي قطعت مصر علاقاتها السياسية بها ، والتي هي في حالة حرب مع بريطانيا بل كان الغرض الاكتفاء الآن بالإجراء الذي يزيل أسباب شكوى الحليفة دون تمديد هذا الغرض .

والبيان يؤكد ، أن مصر لم تقطع علاقاتها بحكومة فيشي وإنما وقفت تلك العلاقات لا أكثر ولا أقل .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - عن بعض أزمات وزارة حسين سرى - : في يناير ١٩٤٢ استقال بدوى باشا من وزارة المالية ، ولم يعرف مجلس النواب ، ولا مجلس الشيوخ لماذا استقال بدوى باشا ولا أعلن كلاًهما - مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ - عدم ثقته به بل كانت استقالته مباغتة ومفاجئة ، للمجلس وقيل أنه أجبر عليها فصدع بالأمر ، واستقال .

وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيداً عن توجيه البرلمان ، مما يدل على انهيار النظام الدستوري الصحيح ، كما يقول الأستاذ الرافعي : « استهدفت وزارة حسين سرى في أواخر أيامها لأزمات ومشاكل ، عدة ، أدت إلى استقالتها » ، فالمستوزرون من أعضاء البرلمان ، وبعضهم ممن أعطوا سرى باشا ، ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على أن يحلوا محل وزارته فافسدوا العلاقات بينه وبين القصر ، وانتهزوا فرصة قرار مجلس الوزراء ، في يناير ١٩٤٢ قطع العلاقات مع حكومة فيشي الفرنسية « وكانت موالية للمحور » فاناروا ، عليه غضب القصر ، مما اضطر صليب سامي وزير الخارجية إلى تقديم استقالته ، وجاءت أزمة ، التموين فزادت موقف الوزارة حرجاً ، وزلزلت مركزها ، إلى حد بعيد ، فقد اضطربت الحالة المعيشية للسواد الأعظم من الناس وخاصة في توزيع ، الخبز ، ولم يحن الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٩٤٢ حتى شح ، هذا الغذاء ، الأساسي للشعب واستعاض عنه المومرون بالبطاطس ، والمكرونة ، وما إلى ذلك ، وصار الناس في بعض أحياء القاهرة يتجمعون على المخابز ، للحصول على الخبز ، ويتخطفون الرغيف من حامله في الشوارع والطرق واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة حادة إذ قامت مظاهرات صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا : إلى الإمام يا روميل ، تقم ، يا روميل ، وكان الألمان بقيادة الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر فاضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات

والهتافات وطلبوا الى سرى باشا ، وضع حد لها فلم يستجب ، الى طلبهم ، اذ أدرك ان الزمام قد أفلت من يده ولم ير ، ازاء هذه العواصف ، التي هبت عليه ، وعلى وزارته سوى الاستقالة فقدمها يوم ٢ فبراير ١٩٤٢ ، وبناها على حاجته ، الى الراحة !

ويرى د^و يونان ليبب رزق ، ان حسين سرى باشا رأى ان استمرار اعتماده على الأحرار الدستوريين وحدهم ، بينما تمزقهم الخلافات الداخلية ، ليس من الصواب ، فى شئ. وقد اتفق ، مع القصر على تشكيل وزارة جديدة •

وكان الملك فى مايو ١٩٤١ قد دعا زعماء جميع الأحزاب ، للالتقاء به حيث جرت الأحاديث عن الموقف اللولى وعن ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة قومية ، وقام سرى باشا باجراء اتصالات واسعة لتحقيق هذا الهدف لم تؤد ، الى أى نتيجة مع أهم الأحزاب وأكبرها مع الوفد فقد رد النحاس باشا على ما عرضه القصر ورئيس الوزراء ، بالموافقة على حكومة ائتلافية تحت رئاسته، أو حكومة برئاسة سرى باشا الا انه على أى الحالتين علق قبوله على شرط حل مجلس النواب القائم واجراء انتخابات جديدة ولم يكن رئيس الوزراء ليقبل مثل هذا الشرط •

وبفشل تحقيق التعاون مع الوفد سمى رئيس الوزراء الى التعاون مع السعديين •

وبالرغم من تعثر هذا السعى فى البداية الى انه قد انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة من المستقلين ، والستوريين ، والسعديين ، على النحو التالى :

حسين سرى •• للرئاسة والداخلية ، أحمد محمد خشبة للمواصلات ، عبد الحميد بدوى للمالية ، صليب سامى للخارجية ، محمود غالب للمعدل ، محمد حسين هيكل للمعارف ، مصطفى عبد الرازق للأوقاف ، د • حامد محمود للصحة ، ابراهيم عبد الهادى للأشغال ، عبد القوى أحمد للوقاية المدنية ، حسن صادق للدفاع ، ابراهيم الدسوقي أباطة للشئون الاجتماعية ، محمد راغب عطية للزراعة ، د • عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة ، حامد جودة للتوطين !

ويقول د • يونان ليبب رزق ، ان تشكيل وزارة حسين سرى الثانية على هذا النحو أغضب الوفد الذى رأى ان السعى لاتفاق وطنى قد تمخض عنه ضم السعديين إلى خصومهم ، الى الائتلاف الوزارى ونتج عن ذلك أن أخذ الوفد يشن حملة عنيفة على الوزارة وعلى الانجليز ، بدأها النحاس باشا بخطبة عنيفة فى الاسكندرية فى ٤ أغسطس « ١٩٤١ » اتهم فيها الجانب البريطانى بخرق وتحطيم استقلال البلاد ، واقتصادياتها : فى نفس الوقت ، فإن التكتسات

التي واجهها البريطانيون آنذاك بالإضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية ، قد أعطت وقودا للحملة ضد الانجليز ، يضاف الى كل ذلك ان القصر قد وجدها فرصة ليبدى الملك ألوانا من التعاطف مع الحملة التي يقودها ، الوفد ضد الانجليز ، سواء استمرارا للسياسة التي ظل يتبعها ، منذ وقت ، أو رغبة في كسب شعبية من خلال تحالفه مع الحزب الكبير .

ومن تقرير سير مايلز لاميسون السفير البريطاني في القاهرة الى أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية في نهاية عام ١٩٤١ ، جاء ما يلي :
بتلخيص التغييرات السياسية الأساسية خلال هذه السنة « ١٩٤١ » يتضح منها ان هيئة الحكومة المصرية ، قد تدهورت الى حد بعيد ، وقد بدأت الوزارة عهدها بتأييد من العناصر غير الحزبية ، وكان من المعتقد انها تتمتع بمعونة الملك ، ولكن في نهاية السنة بدأ ان لاصديق لها سوى البريطانيين ، فخصومة الوفد لها زادت حدتها كما ان سياستها بعدم التعاون مع الأحزاب الأخرى قد أصبحت أكثر وضوحا ، أكثر من ذلك فقد زاد الاعتقاد بقدرة النحاس باشا على اجبار اعضاء البرلمان الوفديين على الاستقالة ، اذا رغب في ذلك ، اما بالنسبة للسعديين ، فقد تم مؤخرا تهديدهم بمنصبين وزاريين هامين ، وزارة التموين ، ووزارة الاشغال العامة ، وبالرغم من ذلك فهم لا يتعاونون مع الحكومة فدر كاف ، اما الاحرار الدستوريون ، فلا يزالون يمانون من انشقاقاتهم الداخلية التي يغذيها اقارب محمد محمود باشا : ان رئيس الوزارة لم يعد يتلقى عونا يذكر من الملك ، وانه لن يمضي وقت طويل ، حتى يصبح لعلي ماهر اليد العليا في السراى ولتوضيح ماجاء عن اختلافات الاحرار الدستوريين ، فيما بينهم ، نقول ان العلة اشتدت على محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين في يناير ١٩٤١ ، وفي الثلث الاخير من يناير من ذلك العام سأل الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، الدكتور علي باشا ابراهيم وكان صديقا وطيبيا لمحمد محمود عن حال المريض العظيم ، فقال له د . علي ابراهيم انه لم يبق له في الحياة الا أيام ويستريح بعدها من علة الحياة وعنائها .

ونعى الناعون في الساعات الأولى من أول فبراير ١٩٤٠ ، رئيس حزب الاحرار الدستوريين .

ويقول د . هيكل عن محمد محمود : حزنت للنيا ، وان لم يفاجئني ، وان وجدت فيه نجاة للرجل من آلام احتمالها ، وما كان حزني من شبح الموت وهو غايتنا جميعا بل ذكرت في هذه اللحظة ، ما كان للرجل من مواهب وسجايا وهبها جميعا هيئة سماح لخدمة وطنه ، وامته ، فمز على نعيه وأشفيقت ألا تجد مصر من تجمع له هذه المواهب ، والسجايا فيضعها في خدمتها بالروح الرقيقة والنزاهة الخالصة والكرامة التي يعتز بها صاحبها ويقرها ، كما فعل هذا الزعيم النبيل الذي اختاره الله الساعة الى جواره .

لم يكن محمد محمود باشا سهل القيادة ، كان وجهه الأسمر المستدير ، وعيناه السوداوان حادتي النظر ، وانفة التسامح ، تصد عنه من الف رفع الكلفة ، وتصل على الظن أن به صلفا عرف عن أمثاله من أبناء طبقته ، وكان سكونه الطويل يفرى على الاعتقاد بأنه رجل يعتز بجاهه ، وماله ، فلا يعنى بما سواهما ، فإذا استطعت أن تكشف لنفسك عن ذات نفسه تبدي لك صورة تختلف عن هذه الصورة الظاهرة تمام الاختلاف ، ورايته رجلا ذوقا للادب ، يروى منه الشيء الكثير ، كثير الاطلاع على التاريخ العام ، وعلى السياسي بوجه خاص ، فيه وداعة ، ورقة ، وفيه دعابة وطرف ، وفيه الى جانب ذلك كبير عن الدنيايا وترفع عن الصغائر ، وفيه حب للخير ، يصاحبه طموح لأبعد الغايات ، وأعز المطالب .

وقد أعفاه مال ابيه من أن يفكر في المال ، وجمعه ، وسمت به دراسته . في صدر الشباب بجامعة آكسفورد ، عن الزلفى للانجليز ، ذوى الكلمة النافذة في حكم مصر حين عاد الى وطنه ، وشغل وظائف الدولة في حكومته ، ودفعه سموه عن الزلفى ، واعتزازه بماله وجاهه ، واعتداده بنفسه وبكرامته الى ترك مناصب الحكم ، حين اراد الانجليز غير مايريد ، ولما لم يكن قد بلغ الاربعين ، وكانت الحرب العالمية الاولى يومئذ في أشد مراحلها فلما اذنت الحرب بالانتهاء دعا زملاءه رجال مجلس ادارة الجامعة المصرية الاحلية ، فالقوا الوفد المصرى ، واختاروا لرياسته سعد زغلول باشا ، بعد أن ضموا اليهم من رجال الجمعية التشريعية ، من يكفل للوفد تمثيل الامة المصرية تمثيلا شبيها بالرسمى ، أن لم يكن تمثيلا رسميا

وأفتح قوسا بسيطا ، لأقول أن لى بعض الاعتراضات على تلك الفقرة الخاصة بتشكيل الوفد التى وردت فى كلام الدكتور هيكل ، وسوف أوضح تلك الاعتراضات فى وقت آخر ، ومكان آخر ، وأقبل القوس بسرعة ، لا تقل كلمات د . هيكل عن زعيمه محمد محمود ، وهى من أرق وأجمل ما قيل عن محمد محمود - رحم الله محمد محمود ، وهيكل معا - يقول د . هيكل : من يومئذ - يوم تأليف الوفد المصرى ، الى أن اختاره الله الى جواره - وهب الرجل نفسه ، وحياته ، وكل مواهبه هبة سماح ، لخدمة وطنه و . و .

وكان الرجل فى كل مواقفه الوطنية ، رجل كفاح ، وصراحة ، ونزاهة ، لاترقى اليها ريبة ، ولا تعلق بها شائبة ، من لصر يمثل هذه المواهب والسجايا ، يهبها صاحبها هبة سماح ، لخدمة وطنه ، وامته ما وهبها محمد محمود ، خلال هذه الثلاث والعشرين سنة فى اقلام وجراة ، ليس كمثلهما اقدام ، ولا جراة .

ارتسمت امام ذهنى صورة من هذا التاريخ الحافل لهذا الرجل الذى اختاراه الله الى جواره ، قبل ان يكمل الرابعة والستين من عمره ، فحزنت

اشفاقا على مصر فلما تنفس الصبح ، فكرت فى تشييع جنازة الرجل الى مقره الأخير ، وكان قد قرر ان تقوم فى السنة الثالثة بعد الظهر .

واذ كنت - د . د . هيكىل - وزير المعارف فقد رأى رجال التعليم فى أرجاء القاهرة جميعا ، أن يشاركونى فى تشييعه ، كما شارك فيه من رجال الدولة ، ومن طبقات المثقفين جميعا كل من كان يقدر للرجل مزاياه ومواقفه ، وهؤلاء كانوا جلة أهل مصر ، خصومه ، وأنصاره على سواء ، فلقد كان الجميع يجلونه ويحترمونه ، وإن خالفوه فى الراى ، وسار حسين سرى رئيس الوزارة فى الصف الأول للشعبين وصحبنا جنمان الفقيد الى مقره الأخير ، فلما وورى الغراب القى سرى باشا كلمة فى تأبينه ، وألقيت كلمة وجيزة سكبت فيها كل عاطفى ، كل ما أكنه للرجل العظيم من مودة واحترام .

وتحدثنا فى ليالى الماتم ، عن نختاره رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين. خلفا لمحمد محمود باشا ، ثم اتجهنا جميعا الى اختيار عبد العزيز فهمى باشا ، وتردد الرجل معتذرا بأنه اعتزل السياسة فى فترة ولايته القضاء رئيسا لمحكمة الاستئناف ، ثم رئيسا لمحكمة النقض ، بين سنة ١٩٢٨ ، وسنة ١٩٣٥ ، وقد استمنا على ترده ، هذا بخطة من أصبغائه ، فأنتهى الى الاقتناع وتولى رئاسة الحزب للمرة الثانية بعد أن كان قد تولاها للمرة الأولى فى سنة ١٩٢٥ ثم استقال منها فى سنة ١٩٢٦ » .

وإذا كان حزب الأحرار الدستوريين ، ومنذ مولده عبارة عن مجموعة من الأحزاب الصغيرة داخل الحزب الكبير فقد تضاعف عدد تلك الأحزاب غداة وفاة محمد محمود باشا ، وبعد اختيار عبد العزيز فهمى باشا للرئاسة لا خلافا حول مكانة الرئيس الجديد فقد كان الرجل موضع احترام الجميع ، ولكن حول مدى ما يمكن ان يقدمه الرئيس الجديد للحزب وهو فى ظروفه الصحية غير المواتية .

ومن بين الأزمات التى اعترضت وزارة حسين سرى باشا ، أزمة خاصة بالشيوخ حسن البنا - يرحمه الله - وكان للدكتور هيكىل علاقات طيبة بالشيوخ حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين وقد سبق للشيوخ حسن ان عرض رئاسة الاخوان المسلمين على الدكتور هيكىل عندما التقيا فى موسم من مواسم الحج ، قد اعتذر الدكتور هيكىل وقتئذ عن قبول ذلك العرض ، عن تلك الأزمة يقول د . هيكىل : كان الانجليز شديدى الحساسية وبخاصة ازاء ما يبدىه بعض ذوى الراى من المصريين من ميولهم المحورية ، وازاء بعض العناصر ذات النشاط من سواد الشعب ، وكانت جماعة الاخوان المسلمين قد تألفت قبل ذلك - عام ١٩٤١ - بأعوام قليلة على انها جماعة دينية تدعو للتخلق بالاخلاق الاسلامية ، وللأخذ بقواعد التشريع الاسلامى فى النظام المصرى وكان الشيوخ حسن البنا هو الذى دعا لتأليف هذه الجماعة فكان مرشدها العام ، وكان

الشيخ حسن معلما للغة العربية في مدرسه المحمدية الابتدائية الاميرية ، وقد بلغت السلطات البريطانية رئيس الوزارة حسين سرى باشا ان هذا الرجل - حسن البنا - يعمل في اوساط جماعته لحساب ايطاليا ، ورغبت اليه في العمل على الحد من نشاطه ، ورأى سرى باشا ان نقل الرجل من القاهرة الى بلد ناه بالصعيد يكفل هذا الغرض ، فحدثني في الامر ، وطلب الى نقله الى قنا ولم أجد ياسا باجابة طلبه ، فنقل مدرسي في مدرسة ابتدائية أمرا ذا بال ، اذ يقع مثله خلال العام الدراسي في كل سنة ولا يترتب عليه أى شيء ، لكن نقل الشيخ حسن البنا أدى الى مالم يؤد اليه نقل مدرسي غيره ، فقد جاءني غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبوني في اعادته الى القاهرة ويرجوني في ذلك بالحاح . ولما لم اقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب الى رئيس الحزب عبد العزيز فهمى باشا ، وطلبوا اليه ان يخاطبني في الامر ، وخاطبني الرجل فذكرت له ان حسين سرى باشا هو الذى طلب الى نقل الشيخ حسن البنا بحجة أن له نشاطا سياسيا وان النشاط السياسى محرم على رجال التعليم ، كما أنه محرم على غيرهم من الموظفين واننى لا مانع عندي من اعادة الرجل الى مدرسة المحمدية كما كان اذا أبدى سرى باشا عدم اعتراضه على اعادته ، وخاطب عبد العزيز باشا سرى باشا في الامر وذكر له الحاح طائفة من النواب الدستوريين ذوى المكانة ، ووعده سرى باشا باعادة النظر فى الموضوع ثم أبدى لى انه لا يرى مانعا من اعادة الرجل الى القاهرة فاعادته . وترى لأحسن سرى باشا فى تراجعه هذا أم أساء ؟ لعله خشى أن يزداد ضغط النواب جسامة ، وبخاصة حين رأى سؤالا يقدم الى البرلمان فى هذا الشأن ، فاراد اتقاء ما قد يجبر اليه من نتائج ؟ لكن الذى لاشبهة فيه ان تراجعه أشعر الشيخ حسن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير ان يخشى مقبة ذلك النشاط ، وان هذا كان له اثره فى تطور جماعة الاخوان المسلمين فيما بعد ، وكما رغب الانجليز فى الحد من نشاط حسن البنا ورغبوا كذلك الى سرى باشا ان يعمل فى الحد من نشاطات على ماهر باشا هذا وفى الفصل التالى المزيد من التفاصيل .

الفصل الثالث

كيف نشأت جماعة الاخوان المسلمين وكيف حدث أول انشقاق في صفوفها

● تحدثنا - اجمالاً ، وبدون ذكر أية تفاصيل - عن بعض الأزمات ،
الكبيرة ، التي اعترضت وزارة حسين سرى باشا .

وكان آخر ما أشرنا اليه من الأزمات تلك التي حدثت بسبب ذلك النشاط
الذي كان يقوم به الشيخ حسن البنا ، المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين
والذي اعتبرته بريطانيا معاديا لها ومواليا للمحور ، وقبله طالب السفير
البريطاني سير مايلز لامبسون ، من حسين سرى باشا رئيس الوزراء أن
يضع لذلك النشاط حدا .

وقلنا أن رئيس الوزراء اتصل بالدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير
المعارف ، باعتبار أن الشيخ حسن البنا يعمل في وزارة المعارف معلما ،
وجرى الاتفاق بين رئيس الوزراء ووزير المعارف على نقل الشيخ حسن البنا
من المدرسة المحمدية الابتدائية الى مدرسة من مدارس قنا الابتدائية .

وكانت نتيجة ذلك النقل ثورة بعض نواب حزب الأحرار الدستوريين
ضد القرار الذي اتخذته وزيرهم - د. هيكل - وخاطب رئيس حزب الأحرار
الدستوريين الجديد ، الأستاذ عبد العزيز فهمي باشا وزير المعارف من أجل
إلغاء ذلك القرار ، وقد تم الاتفاق بين وزير المعارف ورئيس الوزراء على
إلغاء ذلك القرار .

وكنيت قلة قلت أن وزارة حسين سرى باشا قد تضاعفت حيرتها عندما
قدم وزير المالية عبد الحميد بكوى باشا ، استقالته لأسباب غامضة في ٢ يناير
١٩٤٣ .

وقد زارني أحد كبار رجال الاقتصاد ، المعاصرين لتلك الأحداث وروى لي
سبب استقالة د . عبد الحميد بنوى باشا المفاجئة - وهو سبب شخصي بحت -
ورغم ثقتي المطلقة في علم محدثي ، وفي خلقه الا انني آثرت عدم طرق ذلك
الموضوع الى أن تتجمع لدى العديد من القرائن والوثائق الخاصة بأسباب تلك
الاستقالة المفاجئة !!

وأنعود الى الحديث عن الشيخ حسن البنا ، وعن حركة الاخوان المسلمين
التي آثارت في منتصف عام ١٩٤١ ثورة بريطانيا ، ودعت السفير البريطاني
الى أن يطلب من رئيس الوزراء - حسين سرى باشا - تقييده نشاط الشيخ
البنا بصفته المرشد العام ، لجماعة الاخوان المسلمين . وفي البداية ، أقول
انني لن أؤرخ في هذه السطور القليلة ، لا للشيخ حسن البنا ، الذي كانت
تجمعنا به أواصر قوية ومتينة ، ولا لحركة الاخوان المسلمين ، التي كنت على
صلة بها ، وخاصة في الفترة من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ .

كل الذي أستطيع أن أقوله الآن ، لا يزيد على ملخص عاجل وسريع لبداية
اشتغال الشيخ حسن البنا بالعمل الاسلامي ، وبداية انشاء جماعة الاخوان
المسلمين .

والشيخ حسن البنا - كما هو غير معروف - من مواليد قرية المحمودية
« البحيرة » : ولد في أكتوبر ١٩٠٦ ، وكان والده الشيخ أحمد عبد الرحمن
البنا مآذون المحمودية ، وإمام مسجدتها ، وكان واحدا من تلاميذ الأستاذ الامام
الشيخ محمد عبده ، وقد جمع الشيخ أحمد الى وطاقته في القرية ، حرفة
اصلاح الساعات ولذلك كان لفظ الساعاتي ، يضاف الى الاسم في أوقات كثيرة .
وقد حرص الشيخ أحمد البنا على أن يتعلم ابنه في كتاب القرية ،
ومنه الى مدرسة ابتدائية ، ومدرسة للمعلمين و . . و . . ثم استقر به المقام
فيما بعد في دار العلوم ، الى أن تخرج فيها في عام ١٩٢٧ ، ولم يكن قد
تجاوز عامه الواحد والعشرين .

وكان الشيخ حسن البنا سواء في دراسته الابتدائية ، أو في مرحلة
الاعداد بدار العلوم ، أو في دار العلوم ذاتها ، من ذوي النشاط الدائب المستمر
في العمل الاسلامي ، وكان حريصا على أن يكتبه - حتى وهو طالب في مدرسة
دار العلوم - في المجلات الدينية ، وخاصة في مجلة الفتح التي كان يصدرها
الامتياز محيي الدين الخطيب

وبعد أن تخرج الشيخ حسن البنا ، في دار العلوم ، كان باستطاعته
السفر الى الخارج في إحدى البعثات التعليمية ، ولكنه آثر البقاء في مصر ،
مفضلا التدريس على مواصلة تعليمه في الخارج ، وكانت أول وظيفة تسلمها
الشيخ حسن البنا في مدرسة ابتدائية بمدينة الاسماعيلية في ١٩ سبتمبر
١٩٢٧ .

وكانت الاسماعيلية وقتئذ أرضاً خصبة لأى عمل اسلامى فميسكرات الاحتلال البريطانى فى الاسماعيلية ، والتل الكبير ، وغيرهما تنير فى نفس أى شاب مصرى ضرورة العمل لتحرير مصر من نير الاحتلال البريطانى ، ووجود شركة قناة السويس فى الاسماعيلية ، وسيطرتها على كثير من أمور القناة ، يؤكده أن الاستعمار الاقتصادى لمصر لا يقل فى خطورته عن الاستعمار العسكرى .

والشيخ حسن البنا - بلا جدال - خطيب نادر المثال ، وله ذكاؤه الذى يفوق ذكاء كل زملائه وأقرانه ، وهو قبل ذلك كله وبعد ذلك كله ، يؤمن بأن له دوراً فى خدمة الاسلام والمسلمين ينبغي أن يقوم به .

وليس هناك من مكان خصب للعمل الاسلامى أكثر من مكان يبعد كثيراً من العاصمة ، وضجيجها ، وعجيجها ، ويبعد كثيراً - فى نفس الوقت ، عن كل أجهزتها سواء تلك التى تسيطر عليها الحكومة ، أو تسيطر عليها السفارة الأولى ، التى تتحكم فى أمور البلاد صغيرها وكبيرها !

بدأ الشيخ حسن البنا ، يعمل فى الاسماعيلية : فى المدرسة ، فى المسجد ، فى البيوت ، فى كل مكان يمكن أن يصل اليه صوته ، كان يدرس لتلاميذه فى النهار ، وكان يدرس لأولياء أمور تلاميذه فى الليل ، وسرعان ما التفت حوله الكثيرون من المؤمنين بالعمل الاسلامى ،

وجاءته فى ذى القعدة عام ١٣٤٧ هـ مارس عام ١٩٢٨ جماعة من العاملين فى الميسكرات البريطانية فى التل الكبير ، لتضع أيديهم فى يديه على العمل لخدمة الاسلام ، وأقسم الجميع على أن يكونوا جنداً لرسالة الاسلام ، وما دمعنا اخوة فى خدمة الاسلام فتحن - كما قال يومئذ الشيخ حسن البنا - « الاخوان المسلمون » .

وكان للشيخ حسن البنا - طيب الله ثراه - قدرة فائقة على كشف العناصر الطيبة ، ولم يكن يمل أبداً من أن يقضى الساعات الطوال بحثاً عن عنصر واحد ، يعتقد انه عنصر ممتاز أو على الأقل يمكن أن يكون جيداً ، أو ممتازاً ، بل انه - وهذا عن تجربة شخصية معه - لم يكن يضيق ذرعاً بأن يقضى ليلة كاملة مع شباب لم يتجاوز الخامسة عشر عاماً ، يحاول أن يقنعه بفكره ، ويجذبه الى صفه .

وكان الشيخ حسن البنا أقوى ذكراً يملكها انسان ما فى حفل عام ، يصافحك ، يسمع اسمك ، وقد لا يكون لقاؤك - بعد تجاوز دقيقة ، أو بضع ثوان ، ولكنه عنكم يقابلك بعد مئتين يناديك باسمك ، كأنما الصورة التى انطبعت فى ذهنه عنك لم تفارق ذهنه أبداً ، وسرعان

ما انتشرت فكرة « الإخوان المسلمين » ، وأنشئت شعب عديدة في بورسعيد ،
والسويس ، وأبو صوير ، وشبراخيت ، و .. و ..

وبدأت التبرعات تنهال على الشيخ حسن البنا وجماعته من هنا ومن
هناك ، وكان من بينها خمسمائة جنيه من شركة قناة السويس وتمكن الإخوان
المسلمين أن يبنوا بهذه التبرعات أول مسجد لهم في الاسماعيلية عام ١٩٣٠ ،
وبعد المسجد تم بناء مدرسة للبنين ، وأخرى للبنات ، كما تم إنشاء محل
تجارى صغير .

وعندما أعود الى أيام صباى ، أذكر أن التبرعات هذه كانت سببا في
قيام خلاف بينى وبين الشيخ حسن البنا - طيب الله ثراه - ولم أكن قد
تجاوزت الخامسة عشرة من عمرى بعد ، فلقد اكتشفنى الشيخ حسن البنا ،
وأنا أخطب في اجتماع نظمته جمعية الإخوان المسلمين في المنصورة ، وأعجب
بى ، وبعد الاحتفال دعانى الى أن تسير معا فى شارع البحر ، وقطعنا ليلتقى
الشارع مرات ومرات ، وكان الشيخ حسن البنا - وهذا من مظاهر عبقريته
الفذة - يدفعنى الى الانضمام الى جماعة الإخوان المسلمين ، وكنت يومئذ من
تلاميذ الحزب الوطنى ، وكان السبب الذى لم أدخل من أجله يومئذ جماعة
الإخوان المسلمين ، ان جماعة الإخوان المسلمين بالمنصورة تأخذ مائتى جنيه
تبرعا من الحكومة - بلدية المنصورة - وكان قد قر فى ذهنى يومئذ أن أحدا
لن يستطيع مهاجمة الحكومة ، أو الخروج عليها وهى تعينه بمبلغ من المال ،
فى مبلغ .

وقد قلت يومئذ للشيخ حسن البنا وكان بالنسبة لى فى منزلة الأستاذ :
إذا رفضتم المبلغ الذى تعينكم به الحكومة هو أنا أنضم فوراً للإخوان المسلمين ،
وأذكر يومها ، انه قال لى : - رحمه الله - « انت مثالى أكثر من اللازم » .

ولم أذكر هذه القصة ، الا لاعطاء فكرة عن مدى ما كان يبذله الرجل
من جهود ، وما كان يتفقه من وقت من أجل تجنيده صباى ، أو شباب لا يملك
من دنياه شروى نقير !!

طلبه الشيخ حسن البنا ، فيما بعد أن ينقل الى القاهرة ، وأجيب الى
طلبه فى صيف عام ١٩٣٢ وكان أحد أشقائه الأستاذ عبد الرحمن البنا قد
أنشأ فى القاهرة جماعة أسماها « جماعة الثقافة الإسلامية » ، وكان لتلك الجماعة
نشاط كبير فى العاصمة ، وبمجرد نقل الشيخ حسن البنا الى القاهرة تم دمج
جماعة الثقافة الإسلامية فى جمعية الإخوان المسلمين ، وانتقلت جماعة الإخوان
المسلمين من مرحلة الى مرحلة ، بل لقد أصبح لجماعة الإخوان المسلمين فيما بعد ،
مقار وسكرتيرية ، وموظفون متفرغون ، الأمر الذى مكن الجماعة من أن تبدأ فى
إقامة مؤتمرات عامة أقيم أولها فى مايو ١٩٣٣ ، وكان خامسها فى عام ١٩٣٩ .

وكما هي العادة دائما في كل عمليات البناء السياسي تبقى الجهود موحدة ،
مكتتلة ، متراسة ، في المراحل الأولى للبناء ولكن عندما تبدأ العملية في الاتساع
تبدأ عادة الانشقاقات .

وكان أول انشقاق أصاب جماعة الاخوان المسلمين مع بداية الحرب العالمية
الأولى ، ذلك الانشقاق الذي أدى الى خروج مجموعة كبيرة من الاخوان المسلمين
سرعان ما أنشأت جمعية أخرى ، أطلقت على نفسها اسم جمعية شباب سيدنا
محمد « صلى الله عليه وسلم » والأقوال كثيرة في الأسباب التي أدت الى ذلك
الانشقاق ، البعض يقول : ان من بين تلك الأسباب الخلاف حول صلة جماعة
الاخوان المسلمين بعلي ماهر ، وخشية البعض من أن يؤدي التصاق الجماعة بعلي
ماهر الى أن تكون أداة يضرب بها على ماهر الوفد ، في الوقت الذي كان جائزا
للعضو في جماعة الاخوان المسلمين ، أن يكون وفديا في نفس الوقت .

وقيل ان من بين تلك الأسباب الخلاف حول دور الأستاذ أحمد السكري
في الجماعة والخشية أيضا من أن يكون للأستاذ أحمد السكري وهو وثيق الصلة
بعلي ماهر دوره في نقل « الاخوان المسلمين » الى معسكر على ماهر !!

وقيل أيضا أن من بين أسباب الانشقاق ، الخلاف أو الاختلاف حول
حصير الأموال التي جمعت لدعم نضال عرب فلسطين بواسطة الاخوان المسلمين ،
وعدم موافقة البعض على تخصيص جزء من هذه الأموال لدعم حركة الاخوان
المسلمين في داخل مصر ، واصرار البعض على أن هذا التخصيص لا يضر عرب
فلسطين ، وإنما يفيدهم بطريقة أخرى .

وقيل أيضا أن من أسباب ذلك الانشقاق ، قيام خلافه حول الأساسيات
المقائدية التي يجب أن تسترشده بها الجماعة ، وكان من رأى البعض الاعتماد
على السواعد في نشر الدعوة ، بينما كان من رأى البعض الآخر وعلى رأسه
الشيخ حسن البنا ، العمل بالآية القرآنية الكريمة « ادع الى سبيل ربك
بالحكمة والوعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن ، أن ربك أعلم بمن ضل
عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين » .

وكان الشيخ حسن البنا يطلق على من خرجوا عليه « المتجملين » ،
« والغلقين » ، وكان باستمرار يحذرهم .

وقد كان من بين صور ذلك الانشقاق ، ان مجلة « النذير » التي بدأت
أكتب فيها لأول مرة في حياتي ، ولم أكن قد تجاوزت عامي السادس عشر
عن : النواحي الاصلاحية في قضية الفلاح » ، وكان الشيخ حسن البنا هو الذي
وجهني الى هذا الاتجاه ، مجلة النذير : خرجت على الجماعة : صاحبها ومديرها
والشرف عليها و .. و ..

ورغم كثرة عدد الانشقاقات التي حدثت في صفوف الجماعة ، ابتداء من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٠ الا ان الجماعة لم تتأثر بتلك الانشقاقات ، لا من حيث عدد الأعضاء ، ولا من حيث النفوذ .

وفي كتاب « الاخوان المسلمون » للدكتور ريتشارد ميتشيل ، ترجمة عبد السلام رضوان . ما يفيد ان قرار نقل الشيخ حسن البنا قد صدر في ١٩ مايو ١٩٤١ ، وانه في ٢٠ مايو حل شخص آخر محل عبد الرحمن عزام في قيادة الجيش المزابط ، وكان عزيز على المصري قد فشل في هربه من مصر ، ليلة ١٥/١٦ مايو ١٩٤١ .

وعن واقعة النقل يقول د. ميتشيل - وبكل أسف لم اعثر على مراجع عربية موثوق بها توضح لنا واقعة نقل الشيخ حسن البنا ولعل من يستطيعون اجلاء مثل هذه النقطة يوافوننا بكل ما لديهم عنها من معلومات - بقوله د. ميتشيل عندما بدأت الحرب اعلن الاخوان المسلمون في خطاب الى علي ماهر رئيس الوزراء عن تأييدهم لعدم اشتراك مصر في الحرب ، ولقصر المساعدات المقدمة فيها لبريطانيا ، على ما يلزمها به نص معاهدة ١٩٣٦ وفيما عدا ذلك ، واصلت الجماعة في القاهرة شرح قضيتها . كذلك قامت بدور فعال في اثارة المشاعر الوطنية ضد بريطانيا ، بالرغم من وجود حالة الحرب ، وهو الأمر الذي واجهته بريطانيا بالحزم ، حرصا على تأمين مؤخرتها .

وبعد نقل حسن البنا للصعيد في مايو ١٩٤١ استخدم موقعه الجديد كمقر للجماعة - وكان السكري قد نقل في نفس الوقت الى الوجه البحري - وواصل نشاطه علنا ، وقد أدى نقله الى قيام مناوشة برلمانية فقد انتهز الوفديون الفرصة ، لاجراج الحكومة لأسباب أخرى لا صلة لها بالبنا وعندما برر حسين سري رئيس الوزراء نقل البنا بأنه أهمل في أداء عمله كموظف بوزارة المعارف ، أعدت قيادة الجماعة مذكرة لتقديمها خلال المناقشات البرلمانية ، أرفقت بها صورة للملفات التي تفتيش بوزارة المعارف ، لتفتيد ملاحظات حسين سري .

وفي شهر سبتمبر أعيد البنا والسكري الى القاهرة الا أنه ألقى القبض عليهما وعلى عبد الحكيم عامدين . أمين عام الجماعة في أكتوبر ، أثر انتهاء أحد الاجتماعات الجماهيرية ، المناهضة لبريطانيا ، وأصدرت الحكومة في نفس الوقت قرارا بوقف صحف الجماعة « التمارف » - و « اشعاع » وصحيفة « المنار » المعروفة التي أوكل ورثة رشيد رضا أمرها للبنا ، مؤخرا كما حظر على الصحف نشر أية آراء عن الاخوان أو عن الاجتماعات التي يقيمونها وفي نفس الشهر تم الإفراج عن المعتقلين خشية حدوث رد فعل برلماني ، مضاد للحكومة فضلا عما قيل عن الضغط الذي مارسه القصر في هذا الصدد ، وكانت تلك هي المحنة الأولى - على حد تعبير الاخوان - التي تصيب الجماعة .

وللأمانة التاريخية نقول : ان الشيخ حسن البنا نفى انه كان يعرف على ماهر خلال وزارته عام ١٩٣٩ ، وان الذي كان يعرفه هو صالح حرب باشا ، كما انه كان يعرف عزيز على المصري جيدا ، وكان عزيز المصري يحاول باستمرار ان يجمع بين جماعة الاخوان المسلمين ، وبين جماعة مصر الفتاة ، كما كان عزيز المصري يحاول أيضا ان يقوم بدور الوسيط بين الاخوان المسلمين وبين الضباط الاحرار ، على النحو الذي يصصفه أنور السادات في كتابه « صفحات مجهولة » والذي سنعود للحديث عنه ، عندما نكتب عن عزيز المصري ، والاخوان المسلمين ، والضباط الاحرار .

ونعود الى الحديث عن بعض الأزمات التي واجهت وزارة حسين سرى باشا ، وبتفصيل أكثر .

يقول د. هيكل : انه اذا كان قد وجد في مصر وفي غير مصر ، هيئات باسم فرنسا الحرة تعضد ديوجول فقه بقي في مصر ، وفي غير مصر فرنسيون مؤيدون للمارشال بيتان وحكومة فيشي وهؤلاء كانوا موضع رغبة من السلطات البريطانية وكانت الرغبة تبلغ في شأن بعضهم مبلغ الاتهام ، من هؤلاء مسيو ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف الذي اتهمه البريطانيون ، بأنه مبالغ في مناصرته للمارشال بيتان ويدعو له ، ضد فرنسا الحرة وقد حدثني سرى باشا في شأنه فطلبت الرجل في مكتبتي وخطبته فيما ينسب اليه ، فلم يخف أنه يناصر حكومة فيشي وانه ، وهو الجندي القديم الذي خاض ، غبار الحرب العالمية يعرف واجبه الوطني ، كما يعرف ان عليه لمصر واجب الا يقوم فيها بنشاط سياسي يخالف اتجاه حكومتها وذكر انه لا يقوم بأى نشاط من هذا القبيل ، وقال هيكل ، لقد تبين ان مسيو ريمون لا يستطيع إخفاء رأيه في سياسة بلاده ، وابداء الرأي ليس نشاطا سياسيا خاصا وهو لا يزيده على اظهار رأيه ، لمن سألته عنه وهو لا جناح عليه حين يفعل ، ويقول د. هيكل انه بلغ حديثه مع مسيو ريمون الى سرى باشا ، ولكن السلطات البريطانية لم تقنع ولم تقنع بما هو دون اعتقال الرجل فاعتقل .

وعن استقالة بدوى باشا يقول الدكتور هيكل بلغني في النصف الأخير من ديسمبر أن مركز عبده الحميد بدوى باشا في الوزارة غير ثابت وانه سيضطر الى الاستقالة ، وان سرى باشا رغم ما بينه وبين الحميد بدوى من صداقة ، ورغم تقديرنا جميعا لبدوى باشا ومكانته فلم يستطع سرى باشا ولا غيره من الوزراء ان يفعلوا شيئا في أمر استقالة بدوى باشا ، ويقول د. هيكل ، انه زار حسين باشا رئيس الديوان الملكي فالتقاء في مثل موقف سرى باشا ، من استقالة بدوى باشا وانه يأسف لأن اضطرار بدوى باشا للتخلي عن منصب وزير المالية لم يبق فيه مجال للتفكير في رئاسة الوزارة وكان بدوى باشا - كما يقول حسين باشا - منظورا اليه في القصر على انه

خلف لسرى باشا - فى رئاسة الوزارة ويقول د . هيكىل انه سافر الى اسوان وكان الملك ورئيس ديوانه قد سافرا اليها ، وكنت فى هذا المشفى البديع ، أسمع من الأحاديث عن استقالة بدوى باشا ما جعل كل رجاء فى تلافيتها غير ممكن ، وبالفعل قدم بدوى باشا ، استقالته الى رئيس الوزراء . وعرضته للاستقالة فى جلسة ٥ يناير ١٩٤٣ وقرر مجلس الوزراء قبول الاستقالة بغير مناقشة ، لأن الوزراء جميعا كانوا يعلمون ، انه لا جدوى من المناقشة .

وفوجيء الوزراء ، بأن عرض رئيس مجلس الوزراء أن تقطع مصر علاقتها بحكومة فيشى الفرنسية ، ولم يكن أحد منا - د . هيكىل يقول - يتوقع أنه يمرض يومئذ هذا الموضوع الذى تأجل من قبل غير مرة ، وطالب فى مجلس الوزراء مصطفى عيبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، ارجاء النظر فى هذا الموضوع ، وأجابه رئيس الوزراء فى عنف : ينبغى أن نبت اليوم فى هذا الموضوع ومن لم يعجبه ذلك ، فله أن يتصرف بما يشاء .

ويقول د . هيكىل ان هذه اللهجة لم تعجبه وانه قال : انى وزير المعارف ، ولنا فى فرنسا عشرات بل مئات من أبنائنا الطلاب يجب ان نرعى مصالحهم وقطع العلاقات يضر بهم ، ضررا بليضا و . . و . .

ونولتنى الدهشة - د . هيكىل - عندما رأيت جميع الوزراء يوافقون على قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، وقد امتنعت وامتنع مصطفى عيبد الرازق عن التصويت . .

ويقول أحمد حسنين : ان الملك سوف يفضبط لهذا القرار ، الذى لم يؤخذ رأيه فيه ويسأل د . هيكىل ، عما اذا كان لديه حل لهذه المشكلة قبل أن ينشر قرار مجلس الوزراء ؟ ويقول هيكىل انه قال لحسين باشا : أحسب الرجوع فى قرار مجلس الوزراء رجوعا مطلقا غير ممكن فكما عرفت أنت بهذا القرار ، فكله بحرفته السفارة البريطانية وعرفته الحكومة البريطانية ، و . . و . . والرأى عندى ان يخفف من صيغة القرار وان يجعله وقف العلاقات ، مع حكومة فيشى بدل أن يكون قطع العلاقات .

ويصل حسنين باشا بسرى باشا راجيا منه ، الموافقة على اقتراح هيكىل باشا ويوافق حسين سرى باشا ، ويكتف صليب سامى باشا وزير الخارجية بمنزله دون مرض ولا علة ، ويقول د . هيكىل ان رئيس الديوان بلغه بأنه هو الوزير المسئول عن علاقة مصر النولية ، وان واجبه كان يقتضيه أن يعترض على ما يطلبه رئيس الوزراء من قطع العلاقات مع حكومة فيشى اما ولم يفعل ، فبيلزم داره ، وبلغ صليب سامى رئيس الوزراء بما قيل له ، وأبلى استعداده لتقديم استقالته من منصبه ، فطلب منه حسين سرى ألا يفعل على أمل أن يسوى

الأمر مع الملك ويطعن حسين سرى بعد أن تحدث الى الملك حول موضوع صليب سامى أن المسألة قد سويت فيطلب من صليب سامى أن يذهب الى مكتبه ويأشرف عمله ، لكنه لم يلبث على ذلك غير يومين ، ثم اتصل به رئيس الديوان من جديده وأعاد عليه ما كان قد ذكره له وطلب اليه أن يكف من جديده عن الذهاب الى الوزارة فكف الرجل ، واعتكف في بيته .

وفي قضية الاغتيالات السياسية « مقتل أمين عثمان باشا واخرين » ، استدعى حسين سرى باشا للشهادة ولكنه كان متحفظا ، بشكل غير طبعى فى كل ما يقوله وخاصة عن الفترة التى ولى فيها الحكم من ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ حتى ٣ فبراير ١٩٤٢ .

سئل حسين سرى باشا عن الطلبات التى لم تكن فى صالح مصر وطلبتها منه بريطانيا ، فقال : انه لا يعتقد ان هذا السؤال يمكن الرد عليه لانه من أسرار النولة وان هذه مسائل سياسية كبرى من واجبه الا يشير اليها .

وكان من بين ما قاله حسين سرى باشا عن أمين عثمان باشا وعلاقته بالانجليز : عندما كلمنى على ماهر باشا بتولى وزارة المالية ، قال له ان وكيل وزارة المالية هو أمين عثمان ووجوده غير مستحب ويقول حسين سرى ، انه بعد حوالى عشرين يوما من تكليفه بالوزارة زاره أمين عثمان وقال انه يضع نفسه تحت تصرفه ليكون همزة الوصل بينه وبين السفير البريطانى واقترح ان يعينه مديرا لمكتبه ثم يقول حسين سرى باشا ، انه شكر أمين عثمان على ذلك وأبدى له دهشته من أن يطلب منه هذا الطلب ! .

ونفى حسين سرى ان يكون السفير البريطانى هو الذى طلب منه ان يعين أمين عثمان وزيرا ، فى وزارته ويرفض حسين سرى ان يذكر الأسباب التى دعت الى عدم التعاون مع أمين عثمان باشا .

ويقول حسين سرى باشا ، أن من بين أسباب استقالته المقابلة التى تمت بين أمين عثمان باشا و د. أحمد ماهر باشا .

وفي قضية الاغتيالات أيضا أدى د. هيكल الشهادة مؤكدا أن من بين الأسباب التى أدت الى استقالة حسين سرى باشا ، قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، ودقة مركز صليب سامى باشا وزير الخارجية ، وعدم استطاعة سرى باشا حمايته ، وقيام مظاهرات كثيرة ضده حسين سرى باشا من بينها تلك التى قامت فى ٢١ يناير ١٩٤٢ « وكنا كاسرار دستوريين نقيم حفلة لذكرى محمد محمود باشا ، وكانت تلك المظاهرة قد اشترك فى تدبيرها بعض الكبراء » .

الفصل الرابع

في جلسة سرية هامة لمجلس النواب زعيم المعارضة يلقي خطابا يستغرق ٦ ساعات

● تحدثنا - اجمالا ، لا تفصيلا - عن نشأة جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨ في الاسماعيلية وتطورها ، الى أن أصبحت قوة كبيرة في عام ١٩٤١ كما تحدثنا أيضا عن الأسباب التي أدت الى نقل الشيخ حسن البنا ، المرشد العام للاخوان المسلمين من المدرسة المحمدية الابتدائية بالقاهرة الى مدرسة ابتدائية بقنا ، وذلك للحد من نشاطه السياسي ، المائل للمحور كما قالت السفارة البريطانية وقتئذ كما تحدثنا أيضا عن الظروف السياسية التي أدت الى إلغاء قرار النقل وعودة الشيخ حسن البنا الى المدرسة المحمدية الابتدائية معززا مكرما ، وقد تحدثنا - في الفصل السابق أيضا - وبتفصيل في هذه المرة عن بعض الأزمات التي اعترضت وزارة حسين سرى باشا - وزارة الأزمات كما نخب أو نسميها - وتكمل في هذا الفصل ما أنهينا به للفصل السابق .

ربما كانت أخطر الأزمات التي واجهت وزارة حسين سرى باشا - وعند البداية - أزمته مع مجلس النواب ولم تكن أزمة وزارة حسين سرى باشا مع مجلس النواب أن رئيس المجلس الذي انتخب بعد بضعة أيام من تشكيل وزارة حسين سرى باشا كان معارضا الى أبعد حدود المعارضة لتلك الوزارة فما كان الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الا محايلا ، ومحايلا من طراز يدنو الى الإعجاب والتقدير غير أن الأزمة الحقيقية في مجلس النواب بالنسبة لوزارة حسين سرى باشا كان في وجود السعديين خارج الحكم والسعديون - للحقيقة - كانوا منظمين كحزب الى حد كبير ولم يكن هناك سعدي واحد ، يمكن أن يخرج على اجماع الحزب كما هو الحال بالنسبة للأحرار الدستوريين مثلا . ولم يكن ذلك بسبب سلطان أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية أو محمود فهمي النقراشي باشا نائب الرئيس ، بل كان مبعث ذلك حقيقة أن ما يجمع بين أعضاء الحزب علاقات الاخوة والزمالة قبل أن تكون العلاقات

الحزبية ، هذا الى جانب وجود قيادات للسعديين كانت تتميز - وهذه شهادة لها - بالقدرة الفائقة على التنظيم الحزبي .

وكان اول ما واجه الوزارة السرية - وزارة حسين سرى باشا - من امتحانات وهيبة امتحانها الأول مع مجلس الجواب الذى كان كما قلت معقلا للسعديين الذين كانوا يملكون قرابة تسعين كرسيًا فى المجلس ، وكانوا فى نفس الوقت يملكون - عن طريق الحب - كراسى كثيرة من كراسى المستقلين الذين كانوا بدورهم يشكلون قوة كبيرة من قوة المجلس .

وحتى أستطيع اعطاء صورة حقيقية ، لما كان يدور فى مجلس النواب وقتئذ - فى بداية الأربعينات - لايد من أن أقف كالعادة وقفة موضوعية أمام جلسة من أخطر جلسات مجلس النواب ، وهى الجلسة الخاصة بطرح الثقة بوزارة حسين سرى باشا .

وكان الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس المجلس قد تخلى عن منصة الرئاسة ليجول ويصول فى قاعة المجلس خطيبًا برلمانيًا من الطراز الأول ، وهو لخبرته البرلمانية الطويلة كان على ثقة مطلقة من أن أعضاء المجلس الكبار فى السن لن يستطيعوا السهر طويلا فى تلك الجلسة كما أنه كان على ثقة مطلقة أيضا من أن الكثيرين من النواب المستقلين الذين لا ناقة لهم فى موضوع تأييد الوزارة أو معارضتها سوف يضيقون ذرعا بكثرة الخطب وعنف المناورات ليعتمدون الى طلب الراحة وبذلك يخلو جو المجلس للسعديين الذين يمكنهم اذا تعاون معهم بعض المستقلين حجب الثقة عن الوزارة .

وكان السعديون قد قاموا قبل جلسة الثقة بهجوم عنيف قاده - كما قالت مجلة آخر ساعة المصورة ، الممدد ١٥ ديسمبر ١٩٤٠ - الجنرالان ابراهيم عبد الهادى ، ومملوح رياض ، وبقي المارشال الدكتور أحمد ماهر باشا جالسا ، الى منصة الرئاسة يرقب المعركة بالنظارات المظلمة حتى اذا ما رأى نجاح الزحف أو بوادر خطر على ميمنة الجيش السعدى أو ميسرته نزل الى الميدان واطلق قنابله فى الملبان ، وقد بدأ السعديون هجومهم بالنظاير بأنهم سيتخذون خطة الدفاع ولن يقهروا بأى هجوم ، ومن هنا بدأت أحاديثهم فى الأسبوع الماضى عن الوزارة تلين وتسهيل رقة وعدوبة وكان حديث السلام والوئام والحبم والييام يحتل أغلب اجتماعات السعديين والدستوريين وشاع فى بعض الفواثر ان السعديين سيدخلون الوزارة وانهم تتهقروا من مواقعهم أو أن لا خلاف بينهم وبين الدستوريين على الاطلاق ، ومن هنا انطلقت الزغاريد خلف شامعات صلح الحزبين التوأم ، وتام الأحرار الدستوريون ملء جفونهم مطمئنين الى أنهم وضعوا فى جيبيهم اخوانهم السعديين .

وفجأة قام السعديون بمناوشات على الحدود فأمر السعديون رئاسة

مجلس النواب أسئلة واستجابات عن موقف مصر من الحرب ووجوب قيامها بالدفاع عن نفسها واستعانوا كثيرا بالحكمة القائلة : ما حك جلدك مثل ظفرك ، فتول انت جميع أمرك » .

واستيقظ الدستوريون من أحلامهم الذهبية وسألوا الدكتور ماهر باشا : صحيح خصامك ولا هزار . وأجاب الدكتور ماهر باشا ، أن المسألة هزار وانها لحظ المظاهر فقط ، وعندئذ عاد الدستوريون الى نومهم العميق » .

وعن موقف النواب الوفديين من الحركة بين السعديين والوزارة قيل أن النواب الوفديين مصممون على سياسة تجنب مصر ويلات الحرب وانهم ايضا مصممون على أن سياستهم أيضا تقضى بتجنب مصر ويلات الدكتور ماهر باشا . . ولهذا فإن النواب الوفديين سوف يكتفون بمعارضة الوزارة في المسائل الداخلية البحتة كمسألة المخابىء ووجوب الإسراع فى انشائها ، وكمسألة الانتخابات الحرة و . . وهذا عن استبعاد السعديين والوفديين لجلسة الثقة ، وكانت الحكومة بنورها قد استعلت من جانبها وكأنها « فى حالة حرب » ، ونصحها المتربسون على تكتيكات كواليس المجلس أن تجرى بروفة على الثقة بالحكومة قبل أن تطلب الثقة ، وفى هذه البروفة تستطيع أن تعرف من سينب معها ، ومن سيقف ضدها ، ولذلك يادر رئيس الحكومة بأن طلب أن تكون مناقشة خطاب العرش فى جلسة سرية ورفض السعديون وجرى بحث هل يكون النقاش فى أن تكون الجلسة سرية أم علنية ، وفازت الوزارة بأغلبية ثمانين فى المائة .

وقال هيكل باشا ان معركة السرية العلنية هى بروفة المعركة الكبرى وما دامت الوزارة قد اجتازته البروفة بنجاح فستنجح فى المعركة الكبرى نجاحا باهرا .

وفى إحدى الجلسات ظل أحمد ماهر باشا يخطب ست ساعات وهو رقم قياسي لم يحدث من قبل - ولعله لم يحدث من بعد - فى تاريخنا النيابى .

ووصفت خطبة أحمد ماهر باشا فى المجلس ، من قبل بعض الوزراء بأنها حرب أعصاب تستهدف تأجيل الجلسة وظهر أن حسين سرى باشا أيضا كان بنوره مصرا على مواجهة حرب الأعصاب الماهرة بأعصاب من حديد ، فبينما كان أعضاء المجلس يتناوبون الخروج ، أثناء خطبة الدكتور ماهر باشا ليشرعوا سيجارة ، أو فينجان قهوة ظل حسين سرى باشا فى مقعده لا يبرحه طوال الساعات الست .

واشترك مصطفى عبد الرزاق فى حرب الأعصاب هذه فقد جلس يمسك كل كلمة يقولها الدكتور ماهر باشا حتى اذا انتهى من الصفحة ، مزقها واستمر يكتب من جديده وتبادل النواب ما السر فى هذا قليل لهم أن مصطفى

عبد الرزاق بك رأى أن هذه خير طريقة لاضاعة الوقت وتروى مجلة آخر ساعة
المصورة - العدد ٢٩ ديسمبر ١٩٤٠ - ما حدث فى المجلس عند أخذ الأصوات
على الثقة فتقول بالحرف الواحد :

« فنحن نودى على الأستاذ عبد الحميد عبد الحق قال « ثقة » .

وصاح أحد النواب السعديين « يا روحى » .

فصاح الأستاذ غنام : هذه كلمة تقال فى البارات لا فى مجلس نواب .

ووقف الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وقال : لقد فعلنا هذا لكيلا ترمونا
بالحرية .

واراد النواب الوفديون أن يمسكوا بخناق السعديين ولكن الدكتور ماهر
باشا اعتذر للوفديين .

وقال النائب محمد سالم جبر الوفدى « ثقة تامة » .

وصلف المجلس عنما قال الأستاذ سابا حبشى « ثقة » .

وقال الأستاذ ذكرى أباطة « ثقة » « ثقة » وضحك النواب وقالوا .
عاوز يحسبها صوتين !

وقال أحمد بك مختار : علم ثقة

وقال الأستاذ مصطفى فوده « ايه ١٩ ٠٠ ده أنا ثقة أوى » .

وصاح الشيخ عيسوى صقر « ثقة بالثلث » .

ومما يلاحظ أن هذه أول مرة يقرر فيها الوفديون الثقة بوزارة ليست
منهم .

وكانت نتيجة الاقتراح أن قرر ١٢٢ نائبا الثقة بالوزارة وقرر ٦٨ نائبا
عدم الثقة بها . وقد يدهش القراء حين يعلمون أن عدد النواب السعديين ٨٦
فأين ذهب الباقيون ؟

ونجيب على هذا بأن بعض النواب السعديين تغيّبوا فجاء كحسين سعيد
بك والشيخ خليل أبو رجا وبغيرهما .

وبلغ عدد المتغيّبين ٤٩ ومع ذلك فلو فرضنا وكان هؤلاء كلهم من أنصار
الدكتور ماهر باشا وحضروا لا استطاع أن يتخذ الوزارة .

وعن تلك المعركة البرلمانية الكبرى قال المصور - ٣ يناير ١٩٤١ -
أن واجبا الصحفي النزيبه أن تسجل للدكتور أحمد ماهر باشا « نصرين » :

النصر الأول انه - هو شخصيا - رجل يؤمن بما يدعو اليه ايمانا قويا . وقد دافع عن نظريته ست ساعات ونصف ساعة في الجلسة السرية ، احاط بموضوعه من جميع نواحيه والنصر الثانى انه اول برلمانى دفع الحكومة - سواء برغبته ، أو ضد مصلحته - الى طرح الثقة ، وهو تقليد برلمانى لم تنته به مصر الا هذه المرة ، وشاركه فى هذا حسين سرى باشا الذى أقسم بكل شجاعة وثبات على طرح الثقة وطلبها مرارا : ولا شك أن أحمد ماهر باشا بحفة برلمانية رائعة ولذلك يخرج دائما من معاركه وهو محل تقدير أصدقائه ، وخصومه على السواء » .

ويشير المصور الى أن موضوع الثقة وإن كان قد أثر فى جلسة سرية ، الا أن أخذ الرأى على تلك النقطة لا بد وإن يكون فى جلسة علنية ، ولأن الجلسة انتهت الساعة الواحدة بعد منتصف الليل رأى رئيس الجلسة تأجيلها لعدم وجود جمهور يحقق علنية الاجتماع .

وقال الفقه كلمته « بأن فتح الأبواب للجمهور هو العلانية » وتمسك مكتب المجلس بأنه لا جمهور وحينئذ لا علانية ، وفجأة ، كما يقول المصور ، أطلت عمتان وارتفع طرابيش من الشرفات فنظر اليهم أحمد ماهر باشا نظرة المستسلم وصاح ، ليكن .

ويرى المصور ان المعركة الانتخابية - تلك قد أسفرت عن النتائج الآتية : أن الدستوريين حين يجدون ، يجدون وأن بعض السعديين « تسلسل » و « تواري » . وهذا شيء جديد ، ولم يكن معروفا عن تلك الكتلة المتراصة فقد زاغ أكثر من ٢٩ عضوا ، وقال البعض أن من بين نتائج تلك المعركة أن اشتراك السعديين فى الوزارة قد أصبح أمرا مستحيلا ، وكان رأى هذا البعض مخبطا بطبيعة الحال فليس معنى معارضة السعديين للحكومة فى مبدأ من مبادئها السياسية عدم قبولهم المشاركة فى تلك الحكومة فقد يفر أحد الطرفين : الحكومة أو السعديين وجهة نظره تجاه ذلك المبدأ يلتقى الطرفان ، وهذا ما حدث فيما بعد !

وقد شكر حسين سرى باشا لمصطفى النحاس باشا تأييده النواب الوفدين له ، وحمل رسالة الشكر الأستاذ محمود أبو الفتح الذى كان قد اقترح على حسين سرى باشا أن يتوجه لزيارة النحاس باشا لتقديم الشكر فآثر حسين سرى أن يشكر النحاس باشا عن طريق الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب الاقتراح !! وقد استدعى الملك فاروق حسين سرى باشا ، وبعد جلسة الثقة فهناه بثقة النواب فى وزارته !

وكانت نتيجة المعركة بالنسبة للسعديين قاسية للغاية ، فلأول مرة يتخل السعديون عن مبدأ الوحدة الذى كانوا يتميزون به على غيرهم من

الأحزاب ، ولأول مرة يخرج أكثر من عشرين نائبا على الإجماع السعدي .
 • لأول مرة يشمت فيهم حلفاؤهم الدستوريون ، ويقولون عنهم أنهم انتهوا .
 غير أن أحمد ماهر باشا كان رياضيا ، فلم يفقد حماسه وقوة شبكته وحرارة دفاعه عن وجهة نظره بعد تلك الهزيمة التي لحقت به وبجزبه ، إذ سرعان - بعد ساعات قليلة من الاعتكاف للراحة - ما راح يباشر نشاطه وكأنه لم يخسر معركة من كبريات المعارك التي خاضها ، بل لقد كان الرجل بحق كريما مع نفسه ومع الآخرين وخاصة أولئك الذين عارضوه في وجهة نظره فعقب على كون الأكثرية لم تؤيد وجهة نظره بقوله : انى أقدم حرية الرأى ، واحترم آراء امتوانى مؤيدين ومخالفين ، وقد أتاح لى حضراتهم فرصة لسماع كل ما أدليت به واعتبر ذلك النقاش الطويل مكسبا لحياتنا النيابية لأنه أظهر بجلاء شديد حرص نواب البلاد على المصلحة العامة سواء أكانوا مؤيدين أم معارضين . ولست ممن يفضلهم مخالفة آرائهم فصلى يتسع لكل رأى ومن الذين خالفونى أصدقاء لى اعترى بصداقتهم ولكن خذلانى - كما يسميه بعض خصومى - ليس معناه نزوى عن رأى ولا تسليمى بوجهة النظر الأخرى ، •

ولا يتوانى أحمد ماهر عن توضيح وجهة نظره فى كل مكان وفى كل مجال ، بل لا يتوانى رجاله أيضا عن توضيح وجهة نظر رئيس الحزب والحزب فى كل مكان وفى كل مجال .

وهما أذكر للقطب السعدي الكبير الأستاذ محمد راغب عطية وكيل مجلس النواب وقتئذ انه قال تمليقا على تلك المعركة ، معركة الثقة بالحكومة :

« لقد كان الموضوع الذى عالجنه من أخطر الموضوعات التى تعرض لأمة من الأمم ولا تقف نتائج عند حد أبناء هذا الجيل بل انها تمتد الى أجيال قادمة وقد قضينا فى دراسته ثلاث جلسات متواليا ، وتبارى الخطباء من كل حزب ولكن لسان أى خطيب لم ينزلق الى كلمة جارحة ، وفى الواقع لا يوجد منهزمون أو منتصرون فى تلك المعركة ، فنحن جميعا لم ندخل المعركة بأشخاصنا ولم يكن محورنا أغراضنا وأموادنا ولكن دخلناها لنؤيد فكرة ونصون حقاً .

ويقول الأستاذ محمد راغب عطية : اننى جدد فخور بموقف الدكتور ماهر باشا إذ ظل ست ساعات يخطب فى أسلوب مرن ، وبعبارات ملتهبة حتى آمن خصومه قبل أنصاره بأنه أفضل خطيب برلمانى فى مصر ، •

وللعلم ، كان السعديون يستطيعون الانسحاب من جلسة الثقة قبل أخذ الرأى • إذ يصبح العدد بعد انسحابهم غير قانونى ولكنهم رفضوا الاتجاه الى هذا الأسلوب غير البرلمانى •

وقد حاولت كثيرا ، ولا أزال ، للحصول على ملخص لما دار فى تلك

الجلسات السرية الثلاث التي نوقش فيها موضوع دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، أو عدم دخولها .

ولقد سبق لى أكثر من مرة ان ناشبت قدامى البرلمانيين أو أبناءهم وأحفادهم أن يتصلوا بنا اذا كانت لديهم أوراق عن تلك الجلسات السرية ولعل الصديق الكبير الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب سابقا يحاول المتور على مضابط الجلسات السرية لمجلس النواب أو لما يمكن أن يكشف الأضواء عما قيل ودار فى تلك الجلسات ، باعتبار أن تلك الجلسات السرية تعتبر جزءا هاما ، وخطيرا من تاريخنا البرلماني .

ولقد سبق لبعض البرلمانيين القدامى أن ذكروا فى مقالات لهم فيما صدر عن ذكرياتهم ومذكراتهم مقتطفات مما قالوه فى تلك الجلسات ، وكانوا يفعلون ذلك على استحياء حتى لا يقال انهم انتهكوا حرمة السرية .

واعتقادى الراسخ انه لا حرمة للسرية الآن بالنسبة لأحداث مضى على وقوعها أكثر من أربعين سنة ، وهى أحداث ليست شخصية ولكنها أحداث عامة تتعلق بكثير من قضايانا . فهل يظهر لنا من يحمل بيده مصباحا لينير أمامنا سبيل الكشف عما دار بتلك الجلسات السرية ؟

هذا ما نأمل ونرجوه .

أما ما جاء فى مضابط مجلس النواب عن تلك المعركة الخطيرة فلم يزد على قول رئيس الوزراء حسين سرى باشا : انه يمكن تقسيم الرد على خطاب العرش الى قسمين : الاول خاص بالسياسة الداخلية وترى الحكومة ان تكون مناقشة هذا القسم فى جلسة علنية . أما القسم الثانى ، وهو الخاص بالمسائل الحربية والخارجية فتطلب الحكومة أن تناقش فى جلسة سرية . أما ما جاء على لسان رئيس المجلس د . أحمد ماهر ، فهو لم يزد على الكلمات التالية : طبقا للمادة ٤٥ من اللائحة الداخلية يعقد المجلس بهيئة سرية بنا . على طلب الحكومة ، أو عشرة من أعضائه ، ويرى حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أن تناقش المسائل الحربية والخارجية فى جلسة سرية غير أن البحث فى موضوع السرية يجب أن يسبقه اخراج من رخص لهم فى الدخول .

وبناء على هذا تخلى الشرفات من الزائرين قبل البدء فى المناقشة .

وهنا أخلت الشرفات وغادر الموظفون قاعة الجلسة وذلك فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ .

وفى الساعة التاسعة والنصف مساء رفعت الجلسة على أن تعود الى الانعقاد الساعة الخامسة من مساء غد .

وفى الساعة الخامسة والدقيقة العشر من مساء يوم الثلاثاء ٢٤ ديسمبر ١٩٤٠ ، أعيدت الجلسة سرية .

وفى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين مساء أعيدت الجلسة علنية برئاسة حضرة النائب المحترم محمد راغب عطية بك وكيل المجلس :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء طلب من هيئة المجلس المؤقت الاقتراح على الثقة بالوزارة بمناسبة سياستها الخارجية والحربية التى ناقشها المجلس طويلا فى الجلسة السرية .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا : وأنا أثبت احتجائى على تصرف الحكومة بمنعها عرض بيانها على النواب ، فى وقت يسمح لهم بدرسه ومناقشته وإبلاغ رأيهم فيه ، لهذا فأنى أقرر باسمى وباسم زملائى أننا لا نثق بمثل هذه الحكومة .

تصفيق من مقاعد اليسار .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا : كنت أود أن تكون معارضة الحكومة مرتكزة على أنها قيلت حرية الرأى حقاً ، أو لأنها تصبغت لأحد من حضرات النواب ، لكننا فى الواقع قضينا ثلاث ليال فى بحث الموضوع ، والحكومة نفسها هى التى طلبت أن نسمح رئيس الهيئة السعدية فادلى سماعته ببيانه ، وعرض المسائل ست ساعات كاملة ، وبعد ذلك اقتضرت الحكومة على أن تلقى بياناً قاصراً فى الواقع ، ونفس الأمر على ذات الاقتراح الذى قلناه زعيم الهيئة السعدية نفسه .

هتاف وتصفيق من مقاعد اليمين . . بعد ذلك لا أفهم مطلقاً أن تحتقر أوقات النواب بمثل هذه الدرجة ، وأن يستهان بهم بمثل هذا الهوان « هتاف وتصفيق من اليمين » .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا - أؤكد لحضراتكم جميعه اننى لم أفهم ما يشكو سعادة زميلى المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات . لأن الذى حدث بعد انتهائى من كلامى ، هو أن صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أدلى ببيان مكتوب ، فقلت اننى أريد مهلة لأقرأ هذا البيان فى علوه لعلنا نصل الى اتفاق فى تفصيلاته أو فى مجموعته . . .

« ضجعة »

فرفض هذا الطلب ولم أفهم سبباً لهذا الرفض مطلقاً ، هذا ما أردت أن أثبتته فى مضبطة الجلسة لا أكثر ولا أقل .

حضرة النائب المحترم محمد عبد الملك حمزة بك - أرجو أن تسمحوا لى

بكلمة هادئة جدا ، أتوجه بها الى دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي الدكتور
ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية .

تفضل دولة رئيس مجلس الوزراء وألقى بيانا ، أرى فيه لأول وهلة أن
وجهة نظر الحكومة قد تتلاقى مع وجهة نظر المعارضة . ولعلنا في جو هادي،
في وقت قصير لا يتجاوز نصف ساعة يخلو فيه دولة رئيس الحكومة ومعالي
الدكتور ماهر باشا واثنان على الأكثر نصل الى اتفاق تام . « ضجة شديدة
ومقاطعة » .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - تطلب الحكومة الاقتراع
على الثقة بالوزارة بمناسبة سياستها الخارجية والحرية .

الرئيس - هل توافقون على ذلك ؟

« موافقة عامة » .

أخذ المجلس في الاقتراح على الثقة بالوزارة بالمناداه بالاسم .

الرئيس - ليتفضل حضرات النواب الذين امتنعوا عن ابداء الرأي بإبداء
أسباب امتناعهم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوي - أنا اعتقد فيما
ينعلق بموضوع الثقة الا يطالب نقيب بإبداء أسباب امتناعه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال - لقد امتنعت عن ابداء
الرأي لأن أحد أساسى الخططة التي تناولها خطاب العرش يرتكز على تنفيذ
معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التي رفضتها ، وما زلت أرى فيها مصدر
الضرر .

حضرة النائب المحترم عبد المنعم الموم - وجهتها نظر الهيئة السعدية
والحكومة لتلتقيان عند نقطة واحدة ، الا وهي مستقبل مصر ، وحرية مصر ،
بل وكيان مصر ، وكنت أفهم جليا أن نختلف في مسائلنا الداخلية لا سياستنا
الخارجية ، ولو ان الأعصاب هدأت قليلا ، لخرجنا الليلة جميعا وكلمتنا
واحدة ، ومن أجل ذلك امتنعت عن ابداء الرأي .

الرئيس - أسفر أخذ الرأي عن الثقة بالوزارة بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد
٦٨ صوتا وامتناع ثلاثة أعضاء عن ابداء الرأي .

« تصفيق من مقاعد اليمين والوسط »

الرئيس - قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام
اقتراحا نصه :

« اقترح أن يُنبت في مُضبطة الجلسة العلنية الحالية بيان الحكومة الذى
ألقى الليلة فى الجلسة السرية » .

فهل توافقون على ذلك ؟

موافقة عامة .

بيان حضرة صاحب المولى رئيس مجلس الوزراء .

« فى جلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ قرر مجلسكم الموقر تأييده للقرار
السابق الصادر من المجلس فى ١٢ يولية سنة ١٩٤٠ والذي قصده به الى أن
مصر التى لا تضم عداء أو كراهية لأية دولة ، لا يمكن لها الا أن تقوم للدفاع
عن نفسها بكل ما تملك من قوة اذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها .

فالسياسة المرسومة فى هذا القرار وهى السياسة التى اتبعت حتى الآن
برضاء الأمة وتأييدكم تقوم على مبدئين أساسيين أولهما تنفيذ المعاهدة المصرية
البريطانية ، وثانيهما الدفاع عن الوطن .

فأما تنفيذ المعاهدة فقد قامت وما زالت تقوم به الحكومة فى اخلاص
وصدق على أكمل الوجوه وأوسعها ، وقدمت للحليفة كل معارضة ممكنة ولقد
رأت الحليفة فى مناسبات مختلفة ان تضبكر لها هذه المعارضة .

وأما الدفاع عن الوطن فقد استعملت له الحكومة بكل ما وسعها من قدره .
ومع ان الخطر يعتمد على أثر الانتصار الذى أحرزته القوات البريطانية فى
معارك الصحراء الغربية ، فان الحكومة ما زالت تواصل الاستعداد .

وإذا استهدف الوطن — لا قدر الله — لما يستدعى الدفاع عنه فالحكومة
على أتم الإجابة لأداء واجبها المقدس وهى تجدد لكم العهد بالرجوع اليكم كلما
جد جديد .

ان مصر المستقلة الحريصة كل الحرص على استقلالها وإن جيشها ليعرف
واجبه فى النود عن كرامتها وفى الوطنية المصرية ما يسمو بها دائماً الى القيام
بالواجب حينما تدق ساعته وما الحكومة الا منكم شعورها من شعوركم ونهجها
من نهجكم ، تجعل نصب عينها فى كل وقت أن تستحق تفتكم لخبر الأمة
وخير البلاد ان شاء الله .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل ما بقى من جدول الأعمال الى الجلسة
المقبلة !

« موافقة عامة »

الرئيس - والآن هل توافقون على أن تكون الجلسة يوم الثلاثاء ١٤ يناير سنة ١٩٤١ .

« موافقة عامة »

« رفعت الجلسة الساعة الواحدة صباحا والدقيقة العاشرة على أن تعقد الجلسة المقبلة الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء ١٤ يناير سنة ١٩٤١ »

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون فانتا نذكر ان مجلس النواب قد ناقش في جلسة ٤ فبراير ١٩٤١ استجوابا موجه الى رئيس مجلس الوزراء من النائب المحترم السيد علي راتب عما جاء ببيان مستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، الذي أذاعه بالراديو على الشعب الايطالي خاصا بمصر ، وقد كان من بين ما جاء في شرح النائب السيد علي راتب لاستجوابه ، انه في اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٤٠ أذاع بالراديو جناب المستر تشرشل خطابا موجه الى الشعب الايطالي جاء به : « هل كان من الضروري مهاجمة مصر التي هي تحت الحماية البريطانية ؟ » وقد أصدرت الحكومة بلاغا رسميا حاولت فيه أن يخفف من وطأة كلمة الحماية مصححة الترجمة في زعمها ومستعملة عبارة « في حمى بريطانيا » والحقيقة أن معنى الترحمتين « حماية ، لاحى » وقد ظهر ذلك جليا في الاجابة التي أجاب بها سعادة السفير البريطاني صاحب الدولة رئيس الحكومة فقد استعمل سمادته كلمة تحت الحماية البريطانية وهي الترجمة التي ذهبت اليها الوزارة ، ونحن ان شكرنا الوزارة بمبادرتها بالملامحة أو الاستفسار ، فاني أرجو أن يبين لنا السيد رئيس الوزراء السبب الذي الجأ الوزارة الى استعمال كلمة تفسير .. نطلب الى السفير البريطاني أن يفسر ، أو يتول الكلمة التي جاءت في خطاب جناب رئيس الوزارة البريطانية ، وكنت أرى الاحتجاج أولى في هذا الموضوع ، وأشار مقدم الاستجواب الى نقطة أخرى هي أن وزير خارجية بريطانيا اذ أجاب عن استفهام الوزارة المصرية ، قال ان ونستون تشرشل عندما استعمل الالفاظ المشار اليها انما كان في باله الالتزام البريطاني بالدفاع عن مصر تحقيقا للمعاهدة المصرية البريطانية وتساءل مقدم الاستجواب أى التزام هذا ؟

ثم يجيب قائلا : أنا لا أفهم كيف سكتت الوزارة على هذه الاجابة والرجو أن أسمع من دولة رئيس الحكومة ما يطمئنني على هذه المسألة .

وقال رئيس الوزراء ، ان رئيس الوزارة البريطانية في اذاعته لم يعبر عن مصر انها تحت الحماية بل أشار الى انها في حمى بريطانيا ، وقارن رئيس الوزراء بين كلمتي Protection التي عبر بها رئيس الوزراء البريطاني عن مصر وبين Protectorate اذ أن الكلمة الأولى تعنى اللغاع ، أو دفع الاذى أما الثانية فتعنى الحماية ويؤكد أن خطاب السفير البريطاني الذي بحثت به

إليه السفارة البريطانية يؤكد المعنى الأول ، ويقف النائب أحمد والى الجندى ليؤكد - نقلا عن قراءاته فى كتب الألب وفى التفسيرات التى وضعت لمختلف الكلمات المربية - أن حمى أسوأ من حماية كان من الخير أن يعف عن كلمة - حماية أى عن السبي» ا

ويقول رئيس الوزراء ، انه اذا كانت كلمة حمى تؤذى سمع النائب المحترم فليأخذ كلمة دفع الأذى ، وقد استخدمت كلمتى « الحمى » ودفع الأذى !

ومما ينبغي علينا أن نذكره ، أن النائب المحترم محمد محمود جلال قد تحدث فى هذا الموضوع فشكر رئيس الوزراء ، لأنه اتصل بمعادة وزير انجلترا المفروض فى مصر لدفع هذا الالتباس ، فقاطعه النائب أحمد والى الجندى قائلا : تقصد السفير البريطانى ، فقال محمد محمود جلال. بل أقصد الوزير المفوض البريطانى لأن السفارة آتية من المعاهدة التى لا أعترف بها -

استجواب فى مجلس النواب لأن كلية العلوم رفضت قبول بعض الناجحين فى الثانوية العامة

● سبق أن تحدثنا عن أخطر جلسات مجلس النواب تلك التى دامت ثلاثة أيام وكان انعقادها بصيغة سرية ، وكان خطيبها أحمد ماهر باشا ، رئيس المجلس ، وزعيم المعارضة الذى ظل أكثر من ست ساعات يخطب بدون أن يستريح ، ويدون أن يدع رئيس الوزراء ، والوزراء والنواب ، يستريحون ، وانتقلنا من تلك الجلسات التاريخية ، الى مناقشة البرلمانيين ، والسياسيين القدامى ، وصديقنا الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب ، ان يبدلوا قصارى جهدهم للوصول الى المحاضر ، أو شبه المحاضر التى يمكن ان تكون قد كتبت بطريقة أو بأخرى والتى سجلت انما تفصيلا ، ولما جملة ما دار فى تلك الجلسات السرية ، الخطيرة ، وكان استاذنا فكرى أباطة رحمه الله قد ذكر لى ان بعض الاعضاء قد قاموا ، بكتابة ما دار فى تلك الجلسات وأنه يحتمل ، ان يكون لدى سكرتيرية مجلس النواب من قام بتسجيل تلك الجلسات .

وانتقلنا بعد ذلك ، الى الحديث عن جلسة صاخبة أخرى دارت فى مجلس النواب أيضا حول - كلمة وردت فى خطاب ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية خاطب فيها الشعب الايطالى ، وفهم منها - من عبارة تشرشل - ان مصر فى نطاق الدول المشمولة ، بالحماية البريطانية .

وقد وقفنا ، عند وصف النائب المحترم ، محمد محمود جلال بك (حزب وطنى) السفير البريطانى بأنه وزير بريطانيا المفوض فى مصر ، فلما قاطعه النائب المحترم أحمد والى الجندى : تقصد السفير البريطانى ؟ اجابة محمد محمود جلال بصريح العبارة : بل أقصد الوزير ، المفوض البريطانى لأن السفارة اتية من المعاهدة التى لا نعترف بها .

والجدير ، بالذكر أن الحزب الوطني قد عارض معاهدة ١٩٣٦ وأصر ، على عدم اعترافه بها ولأن التمثيل الدبلوماسي ، بعد معاهدة ١٩٣٦ قد ارتفع من الجانب المصري من وزير مفوض الى سفير ، وانخفض من الجانب البريطاني من « المندوب السامي » الى سفير ، فقد أصر الحزب الوطني ، على عدم الاعتراف بالسفير البريطاني ، على اعتبار أن السفارة من آثار معاهدة ١٩٣٦ ، التي لم يعترف بها أصلا .

وتكمل حديثنا عن بقية ما دار في تلك الجلسة حول عبارة ونستون تشرشل وكان محمد محمود جلال قد شكر لوزارة حسين سرى باشا ، مبادرتها السريعة بسؤال الحكومة البريطانية ، عما ورد في خطاب ونستون تشرشل .

● وأكد محمد محمود جلال أن شكر الحزب الوطني للوزارة ، يحمل معنى كبيرا نسجله ونفتبط به ، يزيد في قدره ، أن يصدر منا نحن الذين نقف على الدوام ، موقف المعارضة من كل وزارة تقوم على الوضع الذي لا نرضاه « غير أننا في هذه المسألة ، على الخصوص ، ومن هذا المكان نذكره هذه السرعة ونفتبط بها ونعتقد أن فيها إرھانا على خالص مواقفنا ، وصادق . نيتنا . »

ويؤكد محمد محمود جلال مرة أخرى على أن الصفاء بين متعاقدي ومتعاقدين يقضي بأن يكون الطرفان على حذر لأن العقد الذي لا يكون ترجمة صادقة بين الطرفين لا يلبث أن ينهار » وقد شاهدنا مصارع معاهدات ظنت لها الإبدية فانسحبت في أسرع من لمح البصر ويقول محمد محمود جلال : أن معاهدة ١٩٣٦ لا تزال مصدر الضرر ، فقد فتحت أبوابا ، ولم تقفل أبوابا ، لهذا لا نزال نرد إليها مصدر هذا الضرر ، وما نراه كل يوم ، من الدولة البريطانية مشككا في نيتها يقسم الليل على أنها ماضية في خطتها التي بدأتها منذ عام ١٨٨٢ »

ويقترح أحمد مرتضى المراعي أن نفلق هذا الباب ولا نحمل الالفاظ أكبر من معانيها أما الأستاذ أحمد عبد الحليم أبو سيف فقد راح يتساءل : لا أدري ، ونحن في مجلس نواب ، أم في جلسة المجمع اللغوي ؟ ثم يقول لقد كان أولى بنا وأجدر أن نتحرك ونتحمس إزاء التوغل والاعتداء الإيطالي على استقلال البلاد .

ويرى النائب المحترم علي المنزلاوي بك ، ان الاطالة في مناقشة هذا الاسنوجواب ليس في صالح الوطن اطلاقا ، وان كثرة التأويلات والبحث فيها قد يؤدي قضية البلد ، ويطلب علي المنزلاوي بك ، الاكتفاء بتصريح رئيس الوزراء فلا تتوسع كثيرا أو قليلا في هذا الموضوع ، ويكفي أننا نحن

نعتز باستقلالنا وفي أيدينا وحدنا ان نبقي مستقلين أو أن نفرط فضيح هذا الاستقلال ، أما الكلام الذي لا جدوى وراءه فمضيعة للوقت »

ويرى كذلك الأساذ محمد محمود جلال ان الذي قبل في هذا الباب كاف .

ويعود صاحب الاستجواب السيد علي راتب ليناقدش لغويا رئيس الحكومة فيما قاله مؤكدا ان « معنى دفع الأذى » لا يمكن للكلمة التي وردت على لسان رئيس وزراء بريطانيا ، أن تقصد هذا المعنى الا مع استعمال حرف جر ، ولست ادري من أين جاء دولة رئيس الوزراء بكلمة «حى» ثم يقول : ان استجوابي لم أجد ردا عليه حتى الان » ويقول رئيس الوزراء مؤكدا ما قاله على المنزلاوى بك من أنه يجب اعتبار ما قيل في هذا الاستجواب كافيا .

ويقول رئيس المجلس : لم يبق احد من طالبي الكلام ، فلننتقل الى جدول الاعمال .

وتم الانتقال - كما هي العادة دائما في نهاية مناقشة كل استجواب - الى جدول الاعمال .

وكانت السفارة البريطانية في القاهرة قد أجابت على استفسار الحكومة المصرية بخطاب بعنت به الى حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٠ وكانت رئاسة مجلس الوزراء ، قد بعثت بخطاب الى مجلس النواب بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤١ أرفقت به خطاب السفير البريطاني ، الى رئيس وزراء مصر ، برجاء ايلتاع الرد مكتب المجلس لاطلاع حضرات الأعضاء ، المحترمين عليه ، وكان النائب محمد شعراوي هو أول من توجه ، من النواب ، الى رئيس الوزراء بسؤال حول تفسير الكلمة التي وردت في اذاعة مستر تشيريل يوم ٢٣ - ١٢ - ١٩٤٠ . والجميع بالذكر ، أنه في نفس الجلسة - جلسة ٤ مارس ١٩٤١ - نوقش استجواب وجهه النائب محمود لطيف بك الى وزير المعارف العمومية ، عن المعاملة المجحفة ، التي حدثت بكلية العلوم ، بخصوص قبول بعض التلاميذ بها وعدم قبول بعضهم الاخر

وكان النائب محمود لطيف قد قدم لاستجوابه بكلمة قال فيها : أن التعليم حق عام لكل انسان في حدود ما قرره اللوائح ، والقوانين فاذا ما سار الأمر على هذا المنوال فلا اعتراض أما اذا انحرف أولو الأمر ، بممارسة اللوائح والقوانين وجب بحث الأمر وتحديد المسئولية ورفع الظلم عن المظلومين .

وقال أيضا محمود لطيف : أن الاستجواب ليس نزاعا بين جهتين مختلفتين انما هو في الواقع تقارب في البحث بين الهيئة التشريعية والسلطة

التنفيذي يراد به الوصول الى وضع الامور في نصابها ورفع الظلم ، واعادة الحق الى صاحبه ١٢

ويرد د^٥ محمد حسني هيكل وزير المعارف العمومية ، على مقدم الاستجواب بأنه سبق ان قابل مقدم الاستجواب اكثر من مرة . وتحدث واياه في موضوع الاستجواب ورغم ذلك لم يذكر له مقدم الاستجواب أن من بين الذين قبلوا استثناء في كلية العلوم ، ابن رئيس نيابة ، وابن رئيس قسم التعليمات بوزارة الأشغال ، الامر الذي أثار ضحك حضرات النواب ، عندما ذكر الاسمين ، لأول مرة ، ويؤكد د^٥ هيكل ان الاستجواب لا ينصب اساسا ، على وجود استثناءات صارخة ، أو غير صارخة في كلية العلوم ، وانما ينصب اساسا الى قول عميد كلية العلوم - ويظهر أن هذا صحيح - أنه غير مقيد بترتيب وان له الحق ، في قبول من يشاء ويقول وزير المعارف ، أنه كان باستطاعة مقدم الاستجواب أن يوجه اللوم ، الى عميد كلية العلوم لو أنه طبق كلامه هذا فقبل أشخاصا متأخرين ورفض قبول أشخاص متقدمين عنهم في الترتيب ولكن الواقع - في حدود ما أعلم - ان الأشخاص الذين قبلوا كان مجموعهم فوق ٦٠ ٪ في قسم الرياضة البحتة واعدادى الطب وأقل من هذه النسبة بعض الشيء ، في اعدادى الطب البيطرى .

ثم يقول د^٥ محمد حسني هيكل وزير المعارف ، بصراحته الموهودة :

حدث ان تقدم الى كلية العلوم أحد أبناء خريجي مدرسة المعلمين السلطانية طالبا قبوله بصفة استثنائية فرفضت الكلية طلبه ، فتقدم بطلبه الى مجلس الجامعة فقرر هذا المجلس - قياسا على الحق المخول له بمقتضى المرسوم الذى يبيح له قبول أبناء الاطباء بكلية الطب دون التقيد بمجموع درجاتهم - ان يقبل بصفة استثنائية عددا من أبناء المهندسين بكلية الهندسة وعددا من أبناء الزراع بكلية الزراعة ، وعددا من أبناء المعلمين بكلية الآداب والعلوم « ضجة » وبناء على هذا القرار قبل ابن المراقب في كلية العلوم ، ومن هذا ترون حضراتكم انه لا لوم على كلية العلوم لان مجلس الجامعة هو الذى قرر قبول ابن المراقب .

حدث بعد ذلك ان تقدم لكليات الجامعة جميع الطلاب الذين راوا أن ينتفعوا بهذا الاستثناء ، فوجلت الكليات ان فتح باب الاستثناء ، ضرره أكثر من نفعه ، وطلبت - وفي مقدمتها كلية العلوم بلسان عميدها - من مجلس الجامعة أن يسيد النظر في قراره ، لأن فتح باب الاستثناء في التعليم من أضر ما يكون وقد تحدثت في هذا الشأن مع مجلس الجامعة وأبدت رأيي في الموضوع لاني بطبيى اكره الاستثناء اطلاقا .

بحث مجلس الجامعة الامر وتناقش فيه وقرر إلغاء قراره الاول وعدم

اجراء اى استثناء على الاطلاق ، فكان الاستثناء الوحيد الذى قرره مجلس الجامعة خطأ أوصوابا ، وكلنا نعلم ان القاضي يخطئ أحيانا فى حكمه هو ذلك الاستثناء الخاص بـ ابن أحد مراقبى الوزارة ، والذى أؤكده لحضراتكم أن وزارة المعارف او على الأقل وزيرها لم يقن له علم بهذا الموضوع ، لان القبول فى كليات الجامعة من اختصاصها وليس لوزارة المعارف به شأن . أما عن الحالتين الأخرين اللتين أثارهما الليلة حضرة المستجوب فأقرر انى على استعداد لبحث حقيقتهما ، لأننى لم أعلم بهما قبل الان ، والذى أستطيع أن أعد المجلس به صراحة - اذا كانت قد حدثت استثناءات أخرى غير ذلك الاستثناء الذى قرره مجلس الجامعة - انى على استعداد للنظر فى كل طلب قدم لكلية العلوم فى حدود ما قرره النظم واللوائح ، لانصاف المظلومين ، اما اذا كان لم يحدث غير الاستثناء المذكور فانى لا أجد مبررا لمؤاخذه كلية العلوم ، بل يجب ان تشكر على عملها فى الملول عن القرار الخاص بفتح باب الاستثناءات .

ويرى المجلس استكمال بحث الاستجواب فى جلسة ٢٥ مارس ١٩٤١ .

وفى جلسة ١٨ مارس ١٩٤١ ناقش مجلس النواب الاستجواب المقدم الى وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس ، عن تعيين بعض أعضاء مجلس النواب والشيوخ حراسا على أموال الالمانيين والاطاليين وكيف ان العدد الاكبر والاهم من هذه الحراسات قد أسند اليهم ، كما أن وكيل أحد الاحزاب بعد اشتراك حزبهما فى الحكومة قد عيننا حارسين بالرغم من أن ذلك يعتبر - فى نظر المستجوب - معطلا لرقابة البرلمان ومتعارضا مع الدستور ، واستجواب آخر مقدم الى وزير المالية ، ورئيس الوزراء عن السياسة التى أتبعها الحكومة فى تعيين الحراس على أموال الالمان والاطاليان فى القطر المصرى بصفة عامة .

وقد وافق المجلس على ضم الاستجوابين ، وتحدث الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، عن استجوابه مؤكدا ان الحكم الديمقراطى يعتمد على أساس نظرية فصل السلطات ، بحيث لا يجوز الجمع بين سلطتين من هذه السلطات فى يد واحدة ، وأشار عبد الحميد عبد الحق الى أن هذا الموضوع كان أول الموضوعات التى ناقشها المؤتمر البرلمانى العولى الذى عقد فى باريس عام ١٩٣٦ وكان فى مقدمة القرارات التى أصدرها ذلك المؤتمر - بعد ان بحث ذلك الموضوع طويلا - ضرورة زيادة الضمانات التى تضمن حرية النائب واستقلاله لان أعضاء المؤتمر ، رأوا أنه اذا لم تضمن هذه الحرية ، وهذا الاستقلال فان هذه الإدارة القوية وهى مجلس النواب ومجلس الشيوخ ستصاب بالشلل سواء بالاغراء أو التهديد ويذكر الاعضاء بنص قرار من تلك القرارات التى أصدرها البرلمان العولى ، الثالث والثلاثون والذى يقول : مع التحفظ فيما

سنوات ما قبل الثورة جـ ٣ - ٣٥٣

يختص بالحالة الخاصة لكل بلد فانه يجب الا يباشر أى عضو من الهيئة التشريعية مدة نيابته ، وظائف في الادارة العامة العاملة للبلاد .

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وهو يتحدث في صميم الاستجواب ان الحارس في موقف اضعف من مركز الموظف فالوزير لا يستطيع أن يفصل الموظف من عمله طبقا لارادته ولمجرد تحكمه لان هناك قوانين ولوائح بحمي الموظف من عنت الوزير ولكن اذا ما أراد الوزير العبث في الحراسة فانه يستطيع بخطاب بسيط منه أن ينهى مأمورية الحارس ، ويأمره بمغادرة العمل الذي أسند اليه ولا مسئولية على الوزير في ذلك .

ويرد عبد الحميد عبد الحق على من يقول ان الحراسة ليست محرمة تحريما تاما : فما أشبهها في نظري ، بالطلاق ، فهو أمر حلال أبغض الحلال الى الله ، ومن هذا تكون الحراسات حتى من وجهة النظر أبغض الحلال الى الله ويروى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق نماذج تلك الحراسات فيقول : موظف في الدرجة السادسة يتعاطى راتبا قدره سبعة عشر جنيها طفر بمرتبات من الحراسات المختلفة حتى بلغ مجموع راتبه ١٠٤٠ سنويا ، أى ما يقرب من ٩٠ جنيها في الشهر : موظف في إحدى الحراسات يحصل من الحراسة على مرتب يعادل مرتبه كموظف في النيابة ، محام بأحد الأقاليم يعمل بالحراسة ولا يذهب الى عمله الا بين حين وآخر : أحد الحراس من النواب عين ابنه للحراسة التي يديرها لقاء مبلغ شهري قدره عشرون جنيها .

ويقول عبد الحميد عبد الحق ، ان هذه الحالات التي ذكرها انفسا - ومثلها كثير - ما كانت لتحدث ، لو لم يكن الحراس نوابا وما كان ليوافق عليها الوزير ، أو الحارس العام ، لو كانت هذه الحراسات تغير الشيوخ والنواب .

ثم يقول : ناحية أخرى يتضمن فيها الاهمال المؤدى الى التفریط لقد بلغ الأمر ببعض حضرات النواب أن ارتضوا لأنفسهم ، أن يعملوا موظفين لدى بعض الحراس ، وأظن أن ذلك انحمار لهؤلاء النواب من المرتبة العليا التي أرادها الدستور لهم ، الى مرتبة أخرى لا ترتضونها حضراتكم كثيرا .

وينهى عبد الحميد عبد الحق كلمته بقوله : أن النواب هم أولو الأمر ، الذين وضعهم الدستور قبل أول الأمر جميعا وبعد ولى الأمر الاول مباشرة. فجدبر بهم أن يكونوا عيونا ورقباء على إدارات الحكومة لا أن يكونوا مرؤسين، ومراقبين وأنا لا أقصد بكلامي هذا نائبا بالذات ، بل أقصد خدمة الحياة النيابية في ذاتها كما أقصد خدمة سمعة النواب .

وتقابل كلمة زعيم المعارضة الوفدية بالتصفيق الحاد ولا تخرج ، كلمة عطا عفيفي بك عن كلمة عبد الحميد عبد الحق الا قوله « اذا لم يكن هناك

نص حرفي قانوني يمنع الوزارة من تعيين الحراس فان الحروف ليست هي كل شيء في القانون فان بجانبها روح القانون *L'Esprit de la loi* بل وفوقها خلق القانون *La Mora le de la loi* وهو المثل الاعلى الذي يتجه اليه المشرع

ويقول عطا عفيفي بك ، انه دهش عندما تم تعيين احدكم حارسا ، فلما سئل عن السر في هذا التعيين اجاب : انه قطب سياسي فاته أن يدخل الوزارة فوجب أن يعوض بهذا المركز » .

كما قال بأن الحكومة عينت حراسا على بنوك ومؤسسات بعضها معين عليه بالفعل حراس . وينصح عطا عفيفي رئيس الوزارة بأن يكون شعارهم في الحكم شعار السنيور سالازار رئيس وزراء البرتغال عندما سئل عن سر نجاحه فقال : لقد نجحت لانه ليس لي حزب ولا أنصار ولا أصحاب » .

ويرد د . عبد الحميد بدوي باشا وزير المالية على صاحبي الاستجوابين محذرا أن يفهم مما قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق أن الإدارة المصرية - فيما يتعلق بالحراسات - سيئة ، ثم يقول ، ان الوزارة لم تعين حراسا من حضرات الشيوخ والنواب وكل ما جرى على يديها انها ضمت الى بعض حضرات النواب ممن سبق تعيينهم حراسا حراسات جديدة لحفظ التوازن بين المكافأة المقررة والعمل الذي يجزى عنه الحارس .

ويرى وزير المالية أن كل الوزارات قد استقرت على تعيين النواب والشيوخ حراسا إذ لا يوجد مانع دستوري للجمع بين عضوية النواب أو الشيوخ والقيام بأعمال الحراسة بل ان هذا الجمع لا يتعارض مع الدستور وتعيين النائب أو الشيخ حارسا ، لم يمنعه الادلاء بأرائه بحرية فقد وجد حراس كثيرون يعارضون الحكومة ذاتها .

ويبدى وزير المالية اعتماد الحكومة لمراعاة ما يستحسنه المجلس في هذا الشأن .

وعقب الأستاذ فكرى أباطة على بيان الحكومة بقوله : لقد حولت الحكومة الاستجواب الذى كان موجها اليها الى استجواب موجه اليكم معشر النواب !

كما قال : ان الحكومة لا تملك الا شيئا واحدا هو أن تلتفى هذه التعيينات ، اذا ما طالبها المجلس بذلك ، وبذلك وضعتكم فى مركز دقيق إذ أوقعتكم فى الفخ !

ويقترح فكرى أباطة ، على زملائه النواب الذين عينوا حراسا أن يستقيلوا من هذه الحراسات ثم يقول : من سوء الحظ أن هذه التعيينات.

شملت جميع الأحزاب عدا الحزب الوطنى ثم يقول أيضا : لقد أصبح هذا الاستجواب موجها الى هذا المجلس والى مجلس الشيوخ والمطلوب منكم - النواب - أن تحكموا بينكم وبين أنفسكم وأن تنصفوا الدولة والمصلحة العامة وكرامة النيابة والأمة من أنفسكم بالذات » .

وفى جلسة ٢٥ مارس ١٩٤١ يرد د . هيكل على ما أثاره النائب محمود لطيف حول قبول طالبين فى كلية العلوم - استثناء - فيقرر ، أن الطالبين اللذين أشار الى حالتهما النائب محمود لطيف لم يقبلوا بكلية العلوم ، وإنما قبلوا بالقسم الإعدادى لكلية الطب البيطرى ، ولم يقبلوا فى الأقسام الأخرى .

ويقرر د . هيكل أن الاستجواب لم يرق على أساس ويطلب من النائب ، مقدم الاستجواب موافاته بأية حالة استثناء فإن ملف كلية العلوم ، موجود أمامنا ونحن مستعدون ، أن نعرضه على حضراتكم الآن أو نودعه مكتب المجلس ليبحثه من يشاء .

ولكن النائب محمود لطيف بك يعود الى التعقيب ليؤكد ان كلية العلوم حابت ياوسع ما تتسع له هذه الكلمة من معان ابن رجل كبير فى وزارة المعارف وفى الوقت نفسه قطعت سبيل التعليم ، على مصريين يدفعون الضرائب ولهم ما لغيرهم من الحقوق .

ويذكر محمود لطيف : ان الجامعة قررت قبول ابن فهم بك فى ٢٢ أكتوبر ١٩٤٠ ، بحجة أن والده تخرج فى مدرسة المعلمين السلطانية وان الجامعة تريد احيا ذكرى هذه المدرسة ، كما يقول أيضا : ان هناك طالبا آخر تقدم الى كلية العلوم ، ورفض طلبه ، رغم ان والده تخرج فى مدرسة المعلمين السلطانية أيضا وخدم التعليم ما يقرب من ٢٥ سنة . ورغم ان طلبه قد قدم فى أغسطس الماضى ، أى قبل طلب ابن فهم بك ، ولا تعليل لذلك ، الا ان والده من قبل طلبه موظف كبير بالوزارة ، ووالده من رفض طلبه مدرس صغير بمدرستها .

ويقول محمود لطيف بك ان الجامعة عندما وجدت انها أخطأت فى اتخاذ قرارها سارعت الى الغائه بعد ان انتقم به ابن الموظف الكبير ، وبين اتخاذ القرار والغائه اسبوع واحد . ويقول محمود لطيف : ان الطالب الذى يرى نفسه محروما من التعليم ، لأن آياه فقير ، أو لأن آياه ضعيف النفوذ ، وفى الوقت ذاته يرى طالبا آخر يتمتع بالتعليم لأن لوالده نفوذا لابد انه سيثور على الهيئة الاجتماعية ويفكر فى الانتقام ممن حرموه فكان الوزارة فى الواقع ، هى التى ربت فيه روح القسوة والاجرام .

ويؤكد محمود لطيف ، ان الأمر ليس مقصورا على أن طالبا حرم من

التعليم ، بل هو في الواقع جناية على الاخلاق والتعليم : ما كنت أعتقد أن يصدر مثل هذا العمل من رجال التعليم وهم الأطباء الروحيون الذين يفنون ويمالجون نفوس الناس لأنه اذا كان هذا شأنهم فلا شك أن لرجال البوليس العذر اذا استعملوا القسوة في أعمالهم .

ويحاول النائب عبد الحليم أبو سيف راضي أن يبحث مع المجلس طريقة للوصول بالاستجواب الى نتيجة عملية بدلا من الانتقال - كما هي العادة - الى جدول الأعمال .

ويقول الأستاذ عبد الفلاح عزام : أنه ليس للحكومة أن تقف في وجه طالب ما دام مستعدا لدفع المصروفات المدرسية ويقابل كلامه بضجة شديدة ويقابل من رئيس المجلس بهدوء وسكينة لأن كلامه خارج عن الموضوع وباستطاعته أن يقدم اقتراحا بقانون لتعديل أحد القوانين أو إحدى اللوائح المتعلقة بهذا الأمر .

ويسمى النائب أحمد والي ما حدث بأنه امتياز للطوائف بل هو كارثة. ويطلب تأجيل النظر في الاستجواب الى جلسة أخرى « يوافقنا فيها وزير المعارف بالرأى القانوني وحالة سجل كلية العلوم الى لجنة المعارف لجلاء الحقيقة الغامضة حتى تتبين النتيجة التي نتشدها عند ذاك اذا أصدرنا حكما يكون مدعما ومستندا الى حقيقة واقعة » .

ويقول وزير المعارف . لم يكن أمام الجامعة من بد وقد وجدت نفسها ازاء مشكلة كثرة عدد الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص هذا العام . حيث بلغ عددهم ٢٨٠٠ طالب بينما عدد الأماكن الخالية بها لا تتسع لأكثر من ١٥٠٠ من تحديد شروط القبول بها بحدود خاصة ولذلك أعلنت انها لن تقبل في مختلف كلياتها طالبا يقل مجموع درجات نجاحه عن ٦٠٪ رغم أن الحاصلون على ٥٠٪ من مجموع الدرجات هو شرط النجاح حين وصل الى علمي هذا القرار ورغم ان للجامعة الحق في تقريره وليس لوزير المعارف بحسبائه الرئيس الأعلى للجامعة حق التدخل في تفاصيل تصرفاتها اللهم الا ما أوجب قانون الجامعة ذاته رفعه اليه منها لاقاره .

تثبت لها أقول : اني لا أستطيع أن أتصور حائلا دون قبول هؤلاء الطلاب الا ضيق الجامعة وأننى لا أستطيع كذلك ارهاقهم باشتراط حصولهم على ٦٠٪ وانه ما دام شرط النجاح هو الحصول على ١٤٠ درجة وما دامت الجامعة كذلك لا تضيق بهذا العدد فلنسهل على أبنائنا الطلبة بغيتهم في طلب العلم .

وقد رأت الجامعة ان لهذه الاعتبارات وجاهاها ، غير أن الأماكن بها لا يمكن أن تتسع لهذا العدد الكبير من الطلاب ، ورغم ذلك فقد عملت كل ما أستطيع عمله لقبول أكبر عدد ممكن من الطلاب .

هنا هو الوضع الصحيح للمسألة والواقع أنه فيما عدا الحالة الخاصة التي تكلمت عنها في جلسة سابقه ، وهي قبول طالب بإناء بناء على قرار مجلس الجامعة ، أعود فأكرر أنه لم يقع أى استثناء . يقول حضرة النائب المحترم المستجوب : ان ابن رئيس نيابة مصر قبل استثناء والذي أوكله لحضراتكم ان مجموع درجات هذا الطالب ١٦٤٥ ، وأن هذا المجموع أكبر مجموع لطالب قبل في الطب البيطرى ، ولا يمكن إذن ، والأمر هكذا ، ان نتمم كلية العلوم بأنها حايت هذا الطالب واستثنته لأنه ابن رئيس نيابة مصر .

وإذا كنتم تتأدون بضرورة القضاء على مجابة أبناء ذوى الجاه والنفوذ ، فاطفئكم كذلك لا تردون من وراء هذه الصيحة حرمان هؤلاء الأبناء حقوقهم لجرد أنهم أبناء ذوى الجاه ، حتى لا يصدق فينا قول قاسم أمين « أعرف أناسا حكموا بالظلم ليشتهروا بين الناس بالعدل » .

ثم يقول د . هيكى ، انه قد التقى بالنائب المستجوب بعد الاستجواب وأنه تحدث معه في أمر ستة من الطلبة أعطاه أسماهم وكان من بين تلك الاسماء ، ابن لمدرس بالمعارس الثانوية ، ولو تيسر لى وقتذاك ، أن أصابه كما يجوز ان يفهم هذا اللفظ ، أو أن أقدم له خدمة لما تأخرت ولفعلت ذلك بغاية الرضا ولكن شيئا من ذلك لم يحدث اذ بعد أن ظهر لى أن مجموع درجات ابن رئيس النيابة ، ١٦٤٥ درجة ، وبعد أن أخبرنى لطيف بك أنه لا يوجد مانع لدى الطالب فى الالتحاق بقسم الطب البيطرى - وكان ذلك منذ شهر على ما أتذكر - تلقيت خطايا من الطالب نفسه يقول فيه أنه يرغب فى دخول قسم العلوم أو القسم الإعدادى بالطب : فخطوب والد هذا الطالب بأنه ابنه غير حاصل على مجموع الدرجات التى تخول قبوله بأحد هذين القسمين وأن درجاته لا تبيح له دخول غير قسم الطب البيطرى ، فرفض وسحب أوراق ابنه .

وقد عاد الطالب مرة أخرى - بعد أن تكلم معه حضرة النائب المحترم لطيف بك - وطلب قبوله بأحد القسمين اللذين لا يسمح مجموع درجاته بالالتحاق بهما ، وباعتبارى وزير المعارف كنت أود اجابة طلبه خصوصا أنه ابن لأحد المدرسين ، أى اننى أعتبره ابنا لى كذلك ، ولكن كلية العلوم أحابت بأنها قد وضعت قواعد للقبول فلا يمكن أن تحيد عنها . ومن ذلك ترون حضراتكم انه إذا كانت كلية العلوم تلام على شيء فما ذلك الا لأنها لم تستعمل المرونة السياسية فتغير من القواعد التى وضعتها .

ولقد ذكرت لحضراتكم ان حضرة النائب المحترم لطيف بك ، قدم الى خمس حالات ، ولقد بينت له اسباب قبول هذه الحالات ، وكان بينها حالة ذكرها لحضراتكم اليوم ، وهي خاصة بابن أو أخ لأحد أساتذة كلية العلوم ، غير أن هذا الطالب كان حاصلًا على مجموع الدرجات التي تخول له حق دخول كلية الطب البيطرى بل كان مجموع درجاته يربو على مستوى مجموع آخر من قبل بالكلية بسبع درجات أو ثمان . واذن لم يكن في قبول هذا الطالب أى استثناء .

والذى أريد بيانه لحضراتكم أنه عندما قابلنى النائب المحترم لطيف بك سردت له المسألة تفصيلا ، وبينت له حالة كل فرد وأنه لم يكن هناك أى استثناء ، فطلب منى قبول الطالبين اللذين تكلم عنهما فى كلية الطب البيطرى فوعده بأتى سأخاطب عميد كلية العلوم فى شأنهما ما دامت درجاتهما تؤهلهما للقبول ، واتصلت بالعميد فأجبنى بأنه ليس من المسور قبولهما الآن وقد أوشك العام الدراسى أن ينتهى ولما قابلنى النائب المحترم لطيف بك اليوم وأخبرته بذلك وافقنى على أن كلية العلوم لم تخرج فعلا عن القواعد التى وضعتها .

وما دام الأمر كذلك فأننى أصرح لحضراتكم انه ليس من الأمور الهينة أن ننتيم - من أجل كلمة يقال أو شكوى تقدم - هيئة من أعلى الهيئات لها فى نظرنا ونظركم كل احترام ، ولها استقلالها المعترف به والذى نغار عليه جميعا ، تلك هي هيئة الجامعة التى أتشرف برئاستها ، والتي لا أشك مطلقا أنكم تحرصون معى على ألا يتدخل أحد فى شئونها ما دام القانون لا يسمح له بهذا التدخل » .

ولست أريد أن أطيل ، فى الحديث عن هذا الاستجواب الهام ، والخطير ، أكثر مما أطلت فقط أنهى كلامى عنه بكلمات قالها د . هيكىل وزير المعارف العمومية ، عندما سألها الأستاذ على أيوب : أين الرقابة البرلمانية : فرد عليه قائلا :

نحن لا ننكر على المجلس هذه الرقابة ولكن ليس من المسور اتهام رجال الجامعة بالمحاباة ، وإذا كنا لا نثق برجال الجامعة فبمن اذن نثق ، وهى التى تخرج لنا كل عام عظماء الأطباء وأعلام القانون ؟

وفى رأى أن التعرض لرجال هذه الهيئة فى قراراتهم كالتعرض لرجال القضاء فى أحكامهم .

لقد ذكرت لحضراتكم اننى أودعت مكتب المجلس ملف الموضوع ، وحضرة عميد الكلية موجود الآن فأرجو ممن يريد الكلام من حضراتكم أن يحدد الوقائع

ونحن مستعدون للرد عليها ، أما عن مسألة ابن رجل الطلبات ففي ظني أنه ليس بالرجل الذي له المكانة التي تجعل عميد الكلية يخضع لطلبه ، ولكن واقع الأمر أن لابنه حق الالتحاق بالقسم البيطري فالحق به ، كما الحق ابن رئيس النيابة . لأنه كان أول طالب له هذا الحق بحكم مجموع درجاته ، فليست هناك إذن استثناءات لا يبيحها القانون أولا يقرها العدل » .

هذا وقد اشترك في الجلسة رئيس الوزراء ، بعد ما ترك الجلسة ، الدكتور هيكل ، وبعد أن يعود هيكل الى قاعة الجلسة ، يؤكد أن قرار الجامعة لم يبلغ الا بعد شهر أو يزيد وبعد أن رأى أن هذا القرار قد يؤدي الى ظلم من هم أكثر كفاءة لحساب من هم أقل كفاءة ، ولذلك عدل عنه لا عن هوى ولا عن شهوة ولكن لمصلحة العلم » .

واعتقادي الراسخ ، ان المناقشات التي دارت حول هذا الاستجواب وما قيل فيها من جانب النائب المستجوب - بكسر الواو - والوزير المستجوب - بفتح الواو - تمثل قمة الديمقراطية بل تمثل فصلا رائعا من فصول حياتنا النيابية .

وبعد الحديث عن التعليم ننتقل الى الحديث عن المعتقلين السياسيين والرقابة على الصحف :

الباب السادس

الفصل الأول

مجلس النواب يناقش قضايا المعتقلين السياسيين والرقابة على الصحف

● تحدثنا ، عن بعض الاستجابات التي وجهت الى وزارة حسين سري باشا ، وواجهتها تلك الوزارة - للحق ، وللتاريخ - بثقة كبيرة ، وموضوعية تامة وقد حرصنا ، على التركيز ، على تلك الاستجابات ، بالذات ، رغبة منا في اعطاء صورة صادقة واقعية ، لبعض جوانب حياتنا النيابية في تلك الفترة ، الحرجة من تاريخنا ، تلك التي كانت تتسم بالقلق الشديد : القلق حول كل شيء والقلق لدى كل انسان .

وكما هو معروف ، وبسبب ظروف الحزب ، كانت ، الرقابة الشديدة ، العنيفة مفروضة على الصحف بأمر من الحاكم العسكري العام ، غير ان اتفاقا ، او شبه اتفاق ، كان قد تم بين وزارة علي ماهر باشا وبين البرلمان ، بمجلسيه على ان ما يدور تحت قبة المجلسين لا يخضع للرقابة .

وقد وقت ، وزارة ، علي ماهر ، باشا - حقيقة - بما التزمت به ، ازاء هذا الموضوع ، امام البرلمان وحاولت الوزارات التي أعقبت تلك الوزارة ، القيام بذلك الالتزام ، ولكن ليس بالصورة التي التزمت بها وزارة علي ماهر ، باشا ، الواقعة من نفسها ، ومن تأييد الرأي العام لها :

ولأن ما كان يدور في جلسات مجلس الشيوخ والنواب كان لا يخضع للرقابة ، فقد كان الشعب يعرف كل ما يدور في كواليس السياسة عن طريق ، نشر محاضر جلسات المجلسين ! * ويمكننا القول ، وبدون أية مبالغة من جانبنا أن البرلمان بمجلسيه ، كان طوال تلك الفترة القلقة من تاريخ مصر الرثة الوحيدة ، التي يتنفس منها الشعب ، ولأن البرلمان كان كذلك ، كما كان ما يدور فيه وتحت قبة ، لا يخضع للرقابة فقد ازداد ، اهتمام ، الحكومة

والمعارضة بما يثور في المجلسين ، وانتقلت ميادين المصارك من الصحف .
والمنتديات السياسية والشارع المصرى الى مجلسى الشيوخ ، والنواب .

وقيل أن تنتقل الى الحديث ، عن بقية الاستجابات الهامة ، التى ووجهت
بها وزارة حسين سرى باشا نستاذن القارى الكريم فى ان تقف قبل ذلك عند
بعض المواقف البرلمانية الهامة وعلى سبيل المثال لا الحصر كما نقول نحن
القانونيين :

● أثناء مناقشة خطاب العرش ، وفى جلسة ١٤ يناير ١٩٤١ ، انتقد
النائب ، محمد محمود جلال بك « حزب وطنى » خطاب العرش ، ومشروع الرد .
على خطاب العرش ، المقدم من لجنة الرد ، على خطاب العرش المؤلفة من أعضاء ،
من المجلس ، وذلك لأن خطاب العرش ، ومشروع الرد عليه جاء خالين من
الإشارة الى السودان . وعاب محمد محمود جلال ، على الرقابة على الصحف
تمنتها فى كثير من الأمور ، فقد منعت نشر بيان ، للحزب الوطنى عن « مركز
مصر ، فى الحرب » بينما وافقت على نشر آراء ، وبيانات ، أخرى فى هذا
الشأن ، وطالب ، محمد محمود جلال بعدم الاستمرار فى فرض الرقابة على
الصحف .

● عند مناقشة مجلس النواب للاستجواب ، الخاص بتعيين أعضاء
البرلمان حراسا على أموال الألمان والايطاليين الذى سببق الإشارة اليه قال
عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس - . ان أبغض
الحلال ، الى الله ، الحراسات وأنه يجب ، على العاقل ، وعلى النائب لأنه عاقل ،
ان يتجنب المراكز التى تدعو الى وضعه مواضع الشبهات ، وقد حذرنا ،
النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ، ومن هذه المراكز ، الحراسات ، وقال
عبد الحميد عبد الحق : ما من حالة ضربت عليها حراسة ، قضائية ، الا لحقت
بها التهمارة ، ومن طريق ما عثرت عليه ، قول الزمخشري هناك ، أسماء
واضداد ، فإذا قيل الحارس قصد ضده ، لكثرة وقوع عدم الأمانة فى
الحراسات ، ويقول الحجازيون : أردته ، أمينا فوجدته حارسا ، وعندما احتج
النائب أحمد والى الجندى على هذا الكلام ، وقامت ضجة شديدة قال الأستاذ
عبد الحميد : هذا كلام الزمخشري ، وقال الأستاذ شفيق جبر ، موجهها كلامه
للأستاذ أحمد والى الجندى : أنا احتج عليك انت ، لأن كلامك هذا يفهم منه
انك المقصود ، دون غيرك وقال الأستاذ عبد الحق : أنا لا أتكلم عن أشخاص
النواب وإنما أنا أتكلم عن الحراسة رقصدى انها تجلب الشبهات ، وعندما
قال رئيس المجلس د - أحمد ماهر ان هنا متسما لسير المناقشات وأرى ، أن
أشكر الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، لأنه تكلم فى الموضوع ، دون ان يشير
الى أى نائب ، قال الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وعلمشان خاطرك ، أنا مشر
حاكم كلام الزمخشري .

● ناقش النواب ، فى جلسة ٢٣ يونيو ١٩٤١ ، الاستجواب ، المقدم ، الى رئيس الوزراء ، حول الغارات الجوية ، التى قامت بها الطائرات ، العادية على الموانئ المصرية وطالت المناقشات ، التى اشترك فيها كثير من النواب ، ولم يكن رئيس الوزراء ، موجودا فى تلك الجلسة التى انتهت بأخذ الرأى ، على اقتراحين خاصين بهذا الاستجواب وببما كان رئيس المجلس فى الجلسة التالية - جلسة ٢٣ يونية ١٩٤١ - يعم بقراءة الاقتراحين ، واحدهما بالعودة الى جدول الأعمال والثانى بتنبيه الحكومة ، الى ضرورة الاسعداد ، واتخاذ العدة للحوادث قبل وقوعها ، طلب رئيس الوزراء الكلمة ، وألقى بيانا ناريا أكد فيه ، ان وزارته تربأ بنفسها عن ان تلقى مسئولية ما وقع من أحداث على الوزارات السابقة ، وأكد أيضا ان وزارته تربأ بنفسها عن ان تحتمى غيرها فى احتمال التبعات ، وقال ان القارة ، التى وقعت على الاسكندرية من حيث شدتها ، وطول زمنها ، وعدد الطائرات ، التى قامت بها ، ومن حيث الأثر ، الذى أحدثته فى نفوس أهالى الاسكندرية .. تجاوزت كل التوقعات .

وفرق بين هلع ، وهجرة ، ينتجان عن حوادث ، لم تكن شدتها تتوقع ، بالقياس الى الماضى ، فتعمل الحكومة على تهدئة الهلع ، وتنظيم الهجرة ، . وبين هلع ، وهجرة ، لم يكن لهما داع جدى تثيرهما الحكومة وتمجيز بعد ذلك عن التهذبة ، أو التنظيم تاركة للظروف اصلاح ما فسد : المفاجىء الجديد فى الفسارات الأخيرة ، والذي لم يكن لهذه الحكومة ولا لآلى حكومة غيرها ، قبل بئمه عند حصوله هو حالة الذعر ، الشديد الذى أصاب الأهالى بعد أن اله ، عليهم إطلاق القنابل طول الليل ، وبشدة لم يسبق لهم بها مثيل ، فمضوا على وجوههم ، لا يلوون على شئ حتى وصلوا ، محطات السكة الحديد والطرق ، ملتسقين الخروج ، من المدينة مزدحمين على وجه يلحق أشد ، الخطر ؛ بالصحة ، والأمن . ويقول رئيس الوزراء ، ان الحكومة عالجت حالة الذعر ، تلك باللين والحكمة ، والسرعة والنظام ، ويضرب رئيس الوزراء : - حسين سرى باشا - المثل ، ببريطانيا التى امتحنت فى هذه الشئون أقصى امتحان ، والتى بلغت فيها تدابير الرقابة أقصى ما بلغت من الكمال ، والاقتان ، ولا يزال كثير من مسائلها محل جدل وخلاف ولا يزال سيل النقد على أعمالها ، يفيض من كل جانب .

ويقول رئيس الوزراء :

تقبل اذن الخلاف فى الرأى على صلاح نظام ، أو تدبير ، أو عدم صلاحه ، ونصغى بكل عناية واهتمام لكل ما يقال ، فى هذا المجلس من آراء ، واقتراحات وليس لشيء من تلك الآراء ، والاقتراحات صفة الالتزام ، حتى تؤخذ الحكومة على عدم العمل ، بكل ما يبدو لعضو من أعضاء هذا المجلس

المقرر ان يشير به ، اما توجيه اللوم الى الحكومة فلا يسعنا الا ان نرفضه ، بقوة .

لذلك ولأن هذا الاستجواب وغيره من الاستجوابات ، التي امتلا بها جدول أعمال جلسة الأرياء ، الماضية تم ، عن الرغبة في منع الحكومة ، من العمل المنتج ، لا نرى الحكومة ، بلدا من طرح الثقة !

ويسأل ، رئيس المجلس ، رئيس الحكومة عما اذا كانت الحكومة تطلب أجلا لأخذ الرأي على الثقة ، كما يعطيها الدستور الحق في ذلك قال رئيس الحكومة ، انه يطلب أخذ الرأي فوراً .. وقال رئيس المجلس ، أن أحدا ، لم يكن يتوقع ، ان يلقي رئيس الوزراء مثل هذا البيان ، في هذه الجلسة ، لذلك من حق من يشاء ، من الأعضاء ، ان يناقش هذا البيان .

وتكلم بعض النواب وكان من بينهم الأستاذ إبراهيم عبد الهلدى فقال :

ان المجلس لا يعطل عمل الحكومة ، وان مسألة طرح الثقة كاذبة وقتها ، عقب المناقشات لا بعد أفعال باب المناقشات وقال الأستاذ على أيوب : ان في بيان الحكومة تعريضا بالأعضاء ، وعندما قال ان الحكومة مست ، المجلس ، قال رئيس المجلس ، انه مسيح بيان رئيس الحكومة ولو كان فيه ما يمس كرامة المجلس ، لما أجازه ، ثم قال ، ان البيان يمس ، المعارضة ؛ لا المجلس ، ويقول رئيس المجلس : ان عنده ، اقتراحا بأفعال باب المناقشة ويوافق المجلس على هذا الاقتراح ، ويعرض رئيس المجلس أيضا اقتراحا بالانتقال الى جدول الأعمال ويعلن أن من يقول نعم يوافق ، على الاقتراح ويعطى صوته ، بالثقة ، ومن يقول : لا ، يعلن عدم الثقة .

وفازت الحكومة بثقة مائة وثلاثة وعشرين عضوا وحجب عنها الثقة ٦٠ عضوا ، وكان من بين الذين أيدوا الحكومة ، بعض النواب السعديين وكان من بين من حجباوا الثقة بعض الوزراء ، الدستوريين ، المشتركين في الحكومة اما الوفديون فكانت أصواتهم بعدم ، الثقة .

● وفي مجلس النواب جلسة ٩ يوليو ١٩٤١ ، يعرض الاستجواب الموجه لدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرات النواب المحترمين ، عطا عفيقى بك ، والأستاذين عبد المجيد نافع ومحمد عبد الرحمن نصير بشأن تصرفات دولته مع رفعة على ماهر باشا ، عضو مجلس الشيوخ ويتخلى - وبسرعة - الدكتور أحمد ماهر باشا ، عن رئاسة الجلسة ويتولى محمد راغبي عطية بك ، وكيل المجلس الرئاسة ، ويجلس رئيس المجلس في صفوف الأعضاء ، اليس هو شقيق على ماهر باشا ، الذي يتعلق الاستجواب به ؟

ويتحدث - في البداية - عطا عفيقى بك مؤكدا ، انه لو كانت المسألة بينه على ماهر باشا وحسين سرى باشا مسألة نزاع شخصي لما تقدم باستجوابه ، ولكن

المسألة غير ذلك ، انها مسألة عامة فلقده « أمر » رئيس الوزراء ، حسين سرى باشا على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء الاسبق بأن يفادر القاهرة ، ويقيم متقلا في عزبته وفي هذا مساس باستقلال البلاد . وتحلت الأستاذ عبد المجيد نافع فأكده ان المسألة مسألة مبادئ ، لا أشخاص . وأشار الى هجوم إحدى المجلات على على ماهر باشا وعدم منع الرقابة لما نشر في تلك المجلة وعرج على اتصال على ماهر باشا بعبد القوى أحمد باشا بصدد المجلة لوقفها ، وكيف ان الرقابة منعت على ماهر ، من النشر . وأشار ، الى اهتمام على ماهر باشا بالشئون الاجتماعية وقد فكر في مشروع بوم الفقير بدافع من حبه للخير والاحسان ، فكان ان منع النشر عنه وعندما أشار الأستاذ نافع الى ان رئيس الوزراء قال للدكتور أحمد ماهر : ان الانجليز غير راضين عن هذا المشروع ، ثار الدكتور ماهر ، وقاطع للنائب قائلا انه من غير اللائق أن يذكر اسمه من غير أن يستأذن ، وقال د . ماهر : ان الوقائع على حقيقتها هي على غير ما ذكره الأستاذ نافع وقال الأستاذ نافع أنه سيقول ما عنده للدكتور ماهر ، أن يهدم ما يقوله ، ويقول د . ماهر ان رئيس مجلس الشيوخ طلب : الا يذكر اسمه في هذا الاستجواب ، واستأذن الأستاذ نافع ، الدكتور أحمد ماهر ، في ان يروي للمجلس حديثا للدكتور ماهر ، مع السفير البريطاني ، فقال د . ماهر : ان آداب اللياقة لا تسمح مطلقا بأن يذكر اسمه . أو تروى واقعة عنه دون استئذنه بل اذا وقع خطاب منه في يد أحد فلا يصح أن يستخدم من غير استئذان كذلك ، وروى الأستاذ نافع الكثير عن زيارة عبد القوى باشا ، وعبد الرحمن هزام بك لعل ماهر باشا ، وكيف كانت تلك الزيارة خاصة بالتبليغ البريطاني ، وخاصة بامر على ماهر بمباراة القاهرة ، أو بقبوله منصبا خارج القطر ، أو بالبقاء في عزبته .

وقال عبد القوى باشا ، أن ما قيل تحريف للوقائع وقال الأستاذ نافع ، أن على ماهر باشا طلب أن يكتب عبد القوى باشا ، هذا الأمر ، بخط يده فكتب ، وأشار الأستاذ نافع الى رفض ماهر باشا السفر ، وإرساله الخطاب المعروف ، الى دولة رئيس الوزراء ، وإلى رئيس مجلس الشيوخ كما أشار الى أن إحدى المجلات نشرت خطاب سرى باشا لعل ماهر ، دون ان تنشر خطاب على ماهر باشا لسرى باشا .

وأشار الأستاذ عبد المجيد نافع الى موقف سعد زغلول ، عندما طلب منه اللورد اللنبي ، ان يلزم عزبته في مسجد وصيف اذ رفض تنفيذ هذا الأمر ، وقال الأستاذ نافع : ان القضية ليست قضية ماهر باشا ، وانما هي قضية مصر بأسرها ، وطلب الأستاذ محمد عبد الرحمن نصير أن تبقى الحصانة حصانة وأن يرجع الحاكم العسكري الى المجلس في كل إجراء يريد أن يتخذه ،

وقال أيضا ، انه لا يمكن أن يسمح للحاكم العسكري بالاعتداء على حقوق البرلمان .

● والقي حسين سرى باشا ، البيان التالي :

« قد كنت أعددت بياناً ، غير اني أجله الآن ان الوقت الذي يمر به العالم والذي يجب ان تتضافر فيه الجهود ، وتتحده فيه الأمة ، وتعمل الحكومة على استشارة الزعماء وضم الصفوف ، هذا الوقت لا يصلح لاثارة مثل هذه الأدور وخصوصا أن ما جاء على السنة المتحدتين كان من نوع « القال والقال » فقد تعرضوا لأشخاص غير موجودين في الجلسة ، وقد سمعنا من الدكتور ماهر باشا وعبد القوي أحمد باشا انهما لم يستشارا فيما نقل عنهما وأنه حدث تحريف كبير في الرواية .

يقول أصحاب هذا الاستجواب أن المسألة مسألة الحرية الشخصية لرفعة على ماهر باشا ، وهذا غير صحيح ، قد يجوز انه حدث سوء تفاهم كان سببه - على ما اعتقد - تحريف في نقل الروايات ، ولكن هذا الأمر انتهى الآن . واعتقد ان مجلس النواب ليس بالمكان الصالح لأن يكون مجلس عتاب بين أممته . والمسألة كذلك لم تكن مسألة أمر من السفير نفعه رئيس الحكومة . لا يا حضرات النواب ان رئيس الحكومة غير مسئول أمام أحد الا أمامكم وأمام همسره . ان ما أرسلته لرفعة على ماهر باشا على مرات متعددة كان دائما في شكل نصيحة ، نصحته في فبراير ومارس وأبريل ، وفي كل مرة قبل رفعة نصيحتي وفي المرة الأخيرة كانت نصيحة أيضا ولم تحدد الحكومة من حرية على ماهر باشا الشخصية .

ولا أريد مطلقا أن أدخل في كل هذه التفاصيل ، فهذه مسألة أرجو أن تنتهى وقد انتهت فعلا في نظري ، ولم اتخذ ولن اتخذ أى إجراء ضد صديقي على ماهر باشا .

ثم وقف الأستاذ محمود سليمان غنام وأخذ على الحكومة مسلكها في انها سمحت بتدخل من جانب الحكومة البريطانية فحدثت ضجة ومقاطعات من كثير من حضرات الأعضاء ثم أشار الى خطاب دولة رئيس مجلس الوزراء الى رفعة على ماهر باشا وقال ان المسألة لم تكن مسألة نصيحة ولا مسألة صداقة وأشار الى القانون الذي وافق عليه البرلمان في العورة الماضية الذي يفرض عقوبات قاسية على مروجي الشائعات الكاذبة وغيرها مما يخشاه السفير البريطاني بل انشئت في مصر محكمة عسكرية تعاقب مروجي هذه الشائعات وأشار بعد ذلك الى موقف معالي عبد القوي أحمد باشا بصفته وزيرا مسئولا وتكلم عن الحرية الشخصية وحرية الحكومة في معاملة كل فرد .

وهنا وقف صاحب السعادة الدكتور أحمد ماهر باشا وقال :

سرنى ما سمعته من دولة رئيس الحكومة فى هذا الاستجواب • أولا - من تأكيده انه فى عمله انما كان يعمل عمل الصديق الذى ينصح صديقا له • وثانيا - انه يرى انه فى هذه الأوقات العصيبة يحسن أن يترك الصديق حقه عند صديقه •

وان الوقت ليس وقت عتاب وانما وقت العمل على ضم الصفوف والنظر الى مستقبل بلادنا • الأمر الثالث - ما قرره من انه يعمل بما يوحيه ضميره ، وهذا لا يمنع من ان يكون سفير الدولة الحليفة حدثه فى موضوع ما ، ولكن اذا أراد ان يتخذ فى هذا الموضوع قرارا فانما يتخذه بوحى ارادته وما يمليه عليه ضميره • وهذا يرضينا جميعا وأظن أن صديقى الأستاذ غنام يقبله على هذا الوضع بعد هذا التفسير •

أما الأمر الأخير وهو ما سرنى كل السرور فهو ان دولته يرى ان مسألة الحصانة تعتبر منتهية بعد المناقشة التى تمت بشأنها فى مجلس النواب • ولهذا أرى انه يحسن بنا ان ننتقل الى جدول الأعمال ونهى الموضوع عند هذا الحد •

ثم طلب محمد راغب عطية بك وكان يرأس الجلسة أن يوافق المجلس على الانتقال الى جدول الأعمال وخاصة فى هذا الوقت الذى يجب ان توحده فيه الجهود وتلتزم الصفوف فوافق المجلس على ذلك •

● وربما كان من أخطر الاستجابات التى عرفتھا حياتنا النيابية ، ذلك الذى كان الأستاذان محمود بسيونى ويوسف الجندي قد قكماه ، الى حسن صبرى باشا بصفته رئيسا ، لمجلس الوزراء ، وزيرا للداخلية بخصوص الاجراءات التى اتخذت ضد الصحف •

وكان المجلس قد قرر فى ١٩ فبراير ١٩٤١ مناقشة هذا الاستجواب ، او بمعنى أدق مناقشة تحديد موعد له فى نهاية الجلسة •

وقد لوحظ فى نهاية الجلسة أن العدد غير قانونى فتأجلت المناقشة الى الجلسة التالية •

وفى بداية الجلسة التالية ، ٢٠ فبراير ١٩٤١ ، ثار جدل ممتاز حول الأسباب التى منعت نشر نص الاستجواب فى الصحف ، قبل أن يناقش موضوع الاستجواب نفسه ، ولأهمية هذا الجدل نشير اليه ، لأنه يعتبر مقدمة للحديث عن استجواب آخر ، خاص بالمتقنين السياسيين كان قد قدمه الأستاذ يوسف الجندي ، الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، ثم تبناه بدلا منه عبد الرحمن الرافعى وعبد الستار الباسل عندما اختار الله الى جواره الأستاذ يوسف الجندي •

فى بداية تلك المناقشة تولى الأستاذ محمد على علوبة باشا وزير الشؤون البرلمانية الدفاع عن مسلك الرقابة على الصحف مؤكدا ، انها لم تتجاوز حدودها ، فهى ملتزمة بالموافقة ، على نشر ما يدور فى جلسات المجلس ، ولأن نص الاستجواب لم يعرض على المجلس ولم يناقش فى احدى جلساته فقد كان على الرقابة ، ان تمتع بنشر نص الاستجواب !

وأكد يوسف الجندى ، ان رئيس مجلس الشيوخ قد ذكر فى احدى الجلسات ان التقاليد البرلمانية فى أوروبا تتيح نشر مثل هذه المسائل قبل ادراجها فى جدول الأعمال وقال الأستاذ الجندى : نحن موكلون عن الشعب ، وممثلون للرأى العام ولا يصح تأجيل نشر أعمالنا حتى تطرح على المجلس ، وانه يجب عدم موافقه على ما قاله وزير الشؤون البرلمانية لأنه يقيد سريتنا

وعاد الى الأذهان الأستاذ علوبة ما قاله الأستاذ يوسف الجندى فى جلسة المجلس فى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ عندما خاطب رئيس مجلس الوزراء ، يومئذ طالبا منه الا تمتد الرقابة الى الأقوال التى ترد فى هذا المجلس ، وكيف أن رئيس الوزراء ، أجاب بقوله : اننى سعيد بأن أعلن مشاركتى الرأى فى ان ما يقال فى هذا المجلس الموقر ، لن يكون محسلا للرقابة ، ويأمر رئيس المجلس ، بتلاوة نص الاستجواب ويكون النص كما يلى :

« نريد استجواب رفعتكم بصفه كونكم رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية فيما اتخذته الوزارة من اجراءات أفضت الى خنق حرية الصحافة والرأى فى مصر ولاسيما بعد أن أبدى مجلس الشيوخ باجماع رأى أعضائه رغبته الصريحة القوية فى أن تكون الرقابة على الصحافة مقصورة على الضرورات الحربية والا تتناول الشؤون الداخلية للبلاد . »

ولكننا تبينا مع الأسف أن الأمر جرى على نقيض هذه الرغبة الصادرة من ممثلى الأمة فمن الأمثلة التى سيتناولها الاستجواب .

أولا - منعت الرقابة منما يكاد يكون شاملا كل نقد لأعمال الوزارة سواء أكان متعلقا بالمسائل السياسية والدستورية أم بالمسائل الاقتصادية ورغم انها جميعا أهم ما تكون عن الحرب وشئوننا .

ثانيا - بلغ الأمر بالرقابة أن منعت نشر الآيات القرآنية الكريمة مع انها كانت تنشر مجردة عن التعليق فأرسل حضرة الرقيب خطابا الى جريدة المصرى يحظر فيه نشر الآيات القرآنية والحكم القديمة أو الجديدة ولو انه تفضل فسمح بنشرها فى صفحة خاصة بالأدب فلما نفذ أمره منع نشرها بتاتا وكذلك منعت جريدة الوفد المصرى من نشر الآيات القرآنية والحكم .

ثالثاً - ومما يثير الأسف أن الرقابة في إيجافها بحرية الرأي لم تكن عاذلة حتى في توزيع هذا الإيجاف على الصحف فسمحت للصحف الحكومية بالمهاترة ضد خصومها السياسيين في حين أنها لم تسمح لصحف المعارضة بالرد عليها لا في حدود الدفاع ولا في حدود النقد البريء .

ومستقدم في استجوابنا نماذج عديدة من المقالات والفقرات التي منع نشرها مما يدل دلالة قاطعة على أن منع النشر قد أريد في جميع الأحوال اتخاذ الرقابة الصحفية وسيلة لحماية الوزارة نفسها من النقد الموجه إلى تصرفاتها وليس لخدمة الأغراض الحربية أو القضية الديمقراطية التي تؤيدها جميعا .

انه ليحزننا أن تقرر ان البلاد تعاني اليوم الكثير من فداحة الرقابة الصحفية ومع أن مصر ما زالت بعيدة عن ويلات الحرب فهي تكايد من تدابير الضغط على حرية الرأي ما لم نجد له نظيراً في البلاد التي أصبحت أرضها ميادين للقتال أو التي اشتركت في الحرب بالفعل كحليفنا بريطانيا العظمى وغيرها من البلاد الديمقراطية » .

محمود بسيوني

يوسف أحمد الجندى

وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعي قد قدم سؤالاً الى وزير الداخلية عن اسباب اعتقال الحكومة الأستاذ حسن البنا ، المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين ، والأستاذ أحمد السكري ، الوكيل العام لهذه الجمعية . وكذلك عن اعتقال الأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتير جمعية الاخوان المسلمين وهل كان الاعتقال بأمر النيابة الصومية ، أم لا ؟ وهل هناك تهم معينة موجهة الى هؤلاء المعتقلين ، وهل حصل تحقيق عن هذه التهم وعلام انتهى التحقيق في شأنهم وهل ليس ، في قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ما يكفل اتخاذ الاجراءات القانونية ضد أى شخص توجه اليه أية تهمة مما يفنى عن الاعتقالات التي قام بها السلطة العسكرية ؟

وقدوجه السؤال في ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ، وتولى الأستاذ محمود غالب وزير العدل بالنيابة عن وزير الداخلية حسين سرى باشا في ٩ ديسمبر ١٩٤١ الاجابة عنه فأكد الإفراج عن الأستاذين حسن البنا وأحمد السكري بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤١ ، كما أفرج عن عبد الحكيم عابدين أفندى ، وذلك لزوال الاسباب التي بنى عليها أمر اعتقالهم .

وأجاب الأستاذ الرافعي انه قد وجه سؤاله عن جميع المعتقلين السياسيين . وانما ذكرت أسماء هؤلاء الأشخاص الثلاثة على سبيل المثال ولذلك اطلب من الوزارة إعادة البحث في المسائل المنسوبة لجميع المعتقلين فاذا ثبتت ادانتهم فلتعجل الحكومة بتقديمهم الى المحاكمة ، واذكر ان من بين جميع المعتقلين

الذين لم يحقق معهم ثلاثة من المحامين هم : الأستاذة أحمد حسين وإبراهيم الزيداني وإبراهيم طلعت ، وصحفيا هو الأستاذ محمد صبيح ، ومهندساً هو فتحي أبو الوفا وأخصاصاً غيرهم لهم مكانتهم الأدبية » ويقول وزير العدل « وهو كذلك » ، ثم يقول رئيس المجلس ، يمكن استكمال البيانات عند مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين ! ويوجه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي الى رئيس الوزراء في ٤ يناير ١٩٤٢ ، سؤالاً يجيب عنه رئيس الوزراء ، في جلسة ١٣ يناير ١٩٤٢ ، عن اضراب المعتقلين السياسيين عن الطعام أول أيام عيد الأضحى ، ثانياً من استمرار اعتقالهم ، دون تحقيق معهم في أية تهمة ، ردون ان يقدموا الى المحاكمة اذا كان التحقيق يثبت ادانتهم أو يفرج عنهم ، اذا لم يحقق معهم أو يسفر التحقيق عن براءتهم » .

ويقول عبد القوي أحمد ، وزير الوقاية المدنية ، بالنيابة عن وزير الداخلية : اضراب فريق من المعتقلين السياسيين عن تناول الطعام ، في خلال فترة عيد الأضحى واشترك معظمهم في ابداء سبب عام للاضراب ، هو انه لم يحصل معهم تحقيق تمهيدا لاحالتهم الى المحاكمة والواقع ان الاعتقال السياسي يختلف اختلافا تاماً عن الحبس الاحتياطي ، في انه ليس اجراء تمهيدياً لتحقيق أو محاكمة وانما هو اجراء وقائي يتخذ أثناء قيام الأحكام العرفية ، كما استلزمت ذلك الاعتبارات الخاصة بالمحافظة على أمن الدولة وسلطانها وقد كان اتخاذ هذا الاجراء في أضيق الحدود وبعد القيام بفحص دقيق تحت اشرافى شخصياً و ٠٠ و ٠٠ .

ويقول عبد الرحمن الرافعي : لم أفهم ما هي الاجراءات التي اتخذتها الداخلية ، ويقول رئيس المجلس محمد محمود خليل بك : يستطيع الزميل المحترم ان يتكلم في جلسة مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين ! وكان مجلس الشيوخ قد بدأ مناقشة استجواب المعتقلين السياسيين ، الذي كان الأستاذ يوسف الجندي قد وجهه الى رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية وقد تمسك بمناقشة هذا الاستجواب عبد الستار الباسل بك ، وعبد الرحمن الرافعي بك وكان مما جاء في مناقشة الاستجواب - جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤١ - ما ذكره عبد الستار الباسل بك ، من ان حالة المعتقلين السياسيين تقتضى التعجيل بالفصل في شأنهم واقترح مناقشة الاستجواب بطريق الاستعجال .

وقال الأستاذ الرافعي بك انه يشعر بالآلام التي يشعر بها فريق كبير من المعتقلين الذين لا ذنب لهم ولا جريمة سوى شائعات باطلة لا تستند الى ظل من الحقيقة وطالب بان تكون مناقشة الاستجواب في أول جلسة بعد فترة عطلة عيد الأضحى مباشرة .

وأشار اللواء أحمد عطية باشا الى رسائل تلقاها بعض حضرات الضيوف من المعتقلين يشرحون فيها ما أصبحت عليه حالتهم من سوء وظهرون استعذابهم لتقبل التحقيق معهم بصدور رجب فإذا ظهرت براءتهم فقد وجب الافراج عنهم وإن تأييدت أدانتهم فقد سطر القضاء على صفحتهم كلمته وناشد الحكومة التسجيل بمحاكمتهم *

وتكلم زكريا مهران باشا فقال انه لو سلمنا باعتقال هؤلاء فلا أقل من ان تعنى الحكومة بعائلات بعضهم وهى تتضور جوعا ومسغبة ورجا الوزراء ان تلحظ الوزارة بعين الرعاية عائلات هؤلاء المعتقلين *

وورد الدكتور هيكل باشا بأنه يقرر ان عائلات المعتقلين الذين لا عائل لهم تعمل الحكومة لتتقدم لها كل ما تستطيع من معونة وقصد تلقت الوزارة طلبات نظرت فيها بعين العدل *

وعاد زكريا مهران يؤكد أن بعض السيدات والآنسات من زوجات وكريكات المعتقلين يتضورن جوعا *

ونهض سعادة محمد علوبة باشا فأشار الى حادث القبض على ابراهيم نور الدين أفندى وكان شريكا لرجل الماني اسمه فورست وقد أعطي جوازا للسفر الى سويسرا وعند عودته قبض عليه ثم ظهر من تقرير الخبراء الحسابيين ان شريكه الألماني صفيى مركزه وأصبحت التجارة وقفا على ابراهيم نور الدين المصرى ومع ذلك فقد وضعت الحراسة يدها على تجارته ثم تصرفت فيها بالبيع وخسر الرجل كل شيء وطالب فى نهاية كلمته بالتحقيق فى الموضوع على ضوء البيان الذى وضعه الخبراء الحسابيون *

وبعد مناقشات قصيرة تقرر مناقشة الاستجواب فى أول جلسة تعقد بعد عطلة عيد الاضحى *

وكان مجلس النواب قد ناقش فى ١٨ ديسمبر ١٩٤١ استجوابا عن المعتقلين السياسيين وقد بدأ المناقشة الأستاذ عبد المجيد نافع حيث قال : ان صديقى المعتقل الأستاذ « م. ص » قد قدرت الحكومة لزوجته مرتبا جنيها واحدا ، لمأكلها ومشربها ، ومسكنها ، هى ولولادها ولما تدخلت فى الأمر ، زادوا المرتب الى أربعة جنيهات *

وقال الأستاذ نافع ان المعتقلين السياسيين قد عدلوا عن الاضراب عن الطعام ، بعد أن أفهموا انهم سيجابون الى طلباتهم ، ولكنهم لم يجابوا الا الى شئ طفيف مثل اباحة الزيارة لعدد محدود ، وزيادة المكافآت لأسر المعتقلين زيادة طفيفة جدا .. ولكن الحق ، الطبيعى للمعتقلين وهو التحقيق معهم لم يتحقق حتى الآن » * ويقول الأستاذ عبد المجيد نافع :

والآن فقط تلقيت برقية من سيده جاء فيها ان زوجها اعتقله البوليس
بسعى انه رجل سياسى والحقيقة انه لا يعرف اذا كانت السياسة تؤكل
أو تشرب وكل ما حدث منه انه شهد فى تحقيق أمام نيابة الخليفة ضد أحد
ضباط المباحث !

لقد أعلنت الحرب فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ولا تزال مستمرة حتى الآن
وأقرر هنا انه لم تقع فى عهد رفعة على ماهر باشا والمفخور له حسن صبرى
باشا حادثة اعتقال سياسى واحدة رغم ان الأحوال فى عهدهما كانت أسوأ
منها الآن .

اسمحوا لى ان أذكر هنا انه حدث فى داخل المجلسين وفى خارجهما ان
القيت خطبة مثيرة شديدة تندد بسياسة الانجليز ، والواقع ان هؤلاء الخطباء
هم من أخلص المخلصين للأمة لأنهم يصروننا بالأمور ، ومع ذلك لم تقبض
الحكومة على أحد منهم ولم تعتقل واحدا .

وأنا أقصد من وراء كلامى هذا ان أؤكد لكم ان فى المعتقلات السياسية
الآن أناسا قد لا يكونون تفوهوا طوال حياتهم بكلمة فى السياسة وانه ليس
للاعتقال قواعد .

ومن عجب ان أذكر لكم انه يوجد بين المعتقلين الآن شخص اعتقل لانه
اتهم منذ سنوات فى حادثة تحطيم بعض العانات .

وهناك أستاذ محام اعتقل لانه هم بأن يتولى الدفاع عن عزيز المصرى
باشا لم أفرج عنه ثم اعتقل مرة أخرى وأفرج عنه ، فما هذا الاضطراب فى
الاعتقال ، ألا يدل على انهم يعتقلون الناس اعتباطا !

وفى وقت ما اعتقل الأستاذ حسن البنا رئيس جمعية الاخوان المسلمين
والأستاذ أحمد السبرى وكيلها والأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتيرها وقد
بلغنى انه أفرج عنهم أخيرا بعد ان قضيا فى الاعتقال أكثر من شهر دون ان
يوجه اليهم اتهام معين أو يحقق معهم ، ولست أدري لماذا اعتقلوا وهم اناس
لا هم لهم الا الدعوة الى التمسك بالدين وبالفضائل .

وكذلك أفرج عن المسيو باراسكين

ولست أدري لماذا لا يفرج عن باقى المعتقلين ؟

وهناك أشخاص اتهموا سابقا فى حوادث تحطيم العانات ولم تعتقلهم
الحكومة فى المعتقلات السياسية .

أنا لا أبغى من كلامى هذا اعتقال الآخرين ولكنى أريد ان أبين فوضى
الاعتقال وانه يجب الافراج عن المعتقلين فوراً .

وهناك أشخاص انهموا بإذاعة اذاعات متيرة المراد منها دعايات أجنبية ومع ذلك لم يعتقلوا .

ولقد وعد دولة الحاكم العسكري بالتحقيق مع المعتقلين ولكن هذا الوعد لم يتحقق ، وكل ما حدث أن ذهب إلى المعتقل اثنان من مفتشي الداخلية ، فكان الواحد منهما يسأل الشخص المعتقل لماذا هو معتقل ؟ ..

أليس في ذلك ما يدعو إلى الدهشة والغرابة ، أما كان يجب أن يتولى التحقيق قاضي أو وكيل نيابة ؟

وحدث أن طلب المعتقلون مرة أخرى أن يحقق معهم وثأروا من أجل ذلك فتألفت لجنة من وكيل الداخلية وسكرتيرها ومحمد البايلى بك لتتولى التحقيق ، ولكنها لم تبدأ فيه حتى الآن .

ومن بين الذين اعتقلوا ثلاثة من المحامين أذكر منهم الأستاذ إبراهيم طلعت والأستاذ أحمد حسين .

وقبض على الأستاذ فتحي أبو الوفا المهندس كما قبض على حسن سلومه وطالب في الأزهر يدعى الشيخ توفيق الملط .

ومن التناقضات انه قبض على شخص وصفوه بأنه زعيم الفدائيين وقالوا انه اختبرت في رأسه فكرة اغتيال الزعماء ثم أفرجوا عنه .

رئيس الوزراء : هذا الشخص أفرج عنه ليقم في مستشفى المجاذيب .

الأستاذ عبد المجيد نافع : ومن الغرائب أيضا ان الحكومة اعتقلت المهندس إبراهيم نور الدين وهو مقاوِل يتعامل مع الحكومة ، وقد أرسلته الحكومة أخيرا مغفورا إلى الصعيد لينفذ لها أحد مشروعاتها ، وكل جريته ان شريكه في العمل كان ألمانيا ، وبرغم صدور قرار حظر التعامل مع ألمانيا فقد أباحته له الحكومة أن يستورد من ألمانيا بعض الأدوات وسمحت له بعد ذلك أن يسافر إلى الخارج مرتين بجواز سفر حكومي ، ثم اعتقل بعد ذلك ولا يزال في المعتقل ولم يحقق معه حتى الآن .

وهناك منهم اسمه حسن جريو وقد أشرف على الموت والتمس ان يرى والده فلم يسمح له فاضرب عن الطعام فتركوه وأخيرا لما مات والده سمح له بالسفر مغفورا إلى بلدته ليتلقى تمازي العزين ويعاد ثانية إلى السجن .

وهناك شخص آخر وكيل لاحدى الشركات اعتقل فكانت النتيجة ان الشركة استولت على ذماماته ثم اتهمته بالتبديد وهو في الاعتقال .

وإننا أسأل الحكومة الآن : لحساب من تعتقلون هؤلاء الناس هل هو لحساب مصر أم لحساب سلطنة أجنبية ؟!

اليكم حادثا قد يكشف لكم عن شيء :

هناك معتقل اسمه على علي أحمد طلب مقابلة جناب الحكمدار فجهاد الرد من سليم زكي بك تأييدا عن الحكمدار بأن قلم المخابرات البريطاني يأتي على هذا الشخص هذه المقابلة وعندهى مستند آخر يدل على ذلك .
هذه الصور تكشف لحضراتكم عن أمر خطير وهو اننا نحن المصريين جميعا مهذون بالاعتقال ما دام مجرد توجيه شبهة أو اتهام بالتشجيع لجهة اجنبية يوجب الاعتقال .

وختم الامتياز عبد المجيد نافع بالمطالبة بأن تشرف اللجنة البرلمانية اشرافا كاملا على اوامر الاعتقال وأن يحقق على الفور مع المعتقلين ويفرج عنهم يثبت ان لا ذنب له ولا جريرة خصوصا وان الحرب قد تطول .

● ووقف بعد ذلك دولة رئيس الوزراء فقال :

— قبل البدء فى اللقاء بيانى اصرح بأنه لا يمكن اعتقال مصرى الا بناء على ما اعتقده أنا شخصا ضد صالح البلد ، وأقرر ان هذا البلد مستقل واتى لا ألتقى اوامر من أحد ثم تلا البيان التالى :

أثار فريق من المعتقلين ضجة حول أمر اعتقالهم زاعمين انهم مجهولون اسباب ذلك الاعتقال ولجأ بعضهم الى الاستعانة بزملائهم للتضامن معهم بمختلف الوسائل كالاضراب عن تناول الطعام أو اثارة الشغب أو استكتاب المراسل أو ما شاكل ذلك .

وقد انتحل ذلك الفريق شتى المعاذير تبريرا لعملهم ، فمن ذلك الزعم ان المعتقلين يمانون صنوف الارهاق أو انهم اعتقلوا دون ان تسبب اليهم تهمة أو يعمل معهم تحقيق ، أو القول بأن بعضهم ظلوا فى الاعتقال رغم كون النيابة العمومية نفضت يدها منهم أو أمرت بالافراج عنهم ، أو الادعاء بأن من بينهم من هم أقل خطرا من زملاء لهم ما زالوا طليقيين أو الزعم ان بعضهم بعد ان أفرج عنه عاد فاعتقل ثم أفرج عنه ثانية ، مما يتخذونه مبررا للقول بأن اوامر الاعتقال تصدر مرتجلة وبغير ضابط .

غاما عن ارهاق المعتقلين أو اساءة معاملتهم فان الحال على العكس مما ذكر اذ قد ضيقت القيود فى المعتقلات الى الحد الذى تقتضيه الضرورة لمنع اتصال المعتقلين بالخبر ، فلم فى داخل المعتقل ينغمون بكافة التسهيلات الممكنة فى معاشهم وسكنهم ولباسهم وعلاجهم وصرح لهم باستقبال الزوار من الأهل والتمتع بحرية المراسلة والمكاتبة وأحيانا الخروج للمعالجة عند أطبائهم الخصوصيين أو زيارة أهلهم المرضى ويقوم البعض منهم باستحضار الكتب وغيرها للاطلاع .

ويبقى للحديث عن المعتقلين السياسيين بقية .. . بل بقايا :

النواب يحاسبون وزارة حسن صبرى باشا على استغلالها للأحكام العرفية !!

● عذرا بل ألف عذر اذ أنا أطلت فى الكتابة عن بعض جوانب حياتنا البرلمانية فى نهاية وزارة حسن صبرى باشا. فلقد أحبيت أن أعطى القراء صورة، لبعض ملامح حياتنا البرلمانية القديمة وعذرا ، بل ألف عذر أيضا اذ أنا استرسلت فى الكتابة عن موضوع ، المعتقلين السياسيين ، الذين كانوا ، يعتقلون بأمر السلطات البريطانية بدعوى ، أن لهم نشاطا معاديا للدولة الحليفة ، ولقد رأيت، أن من واجب هؤلاء المعتقلين علينا ، وبعضهم لا يزالون أحياء كتب الله لهم العمر الطويل - أن نشيد ببعض تضحياتهم بعد أن كادت ، تضعف فى زوايا التسيان .

وكننت فى الفصل السابق قد وقفت عند مناقشة استجواب ، خاص بالمعتقلين السياسيين فى مصر ، قدمه بعض ، المعارضين ، الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وقسده أشرنا ، الى بعض ما قاله رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، ردا على أقوال النواب ، المعارضين ، وتكمل اليوم حديث رئيس الوزراء ووزير الداخلية الذى كان يبدو متاكدا ، تصام التاكيد ، من سلامة موقفه ، ومن تأييد الحليفة له ومن ان المجلس لن يحجب عنه الثقة ، لأن معنى حجب الثقة فى ذلك الوقت ، حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة لا يوجد فيها أى ضمان .

وقبل أن نبدا ، فى الحديث عما قاله حسين سرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، نحب ان نشير ، الى أن المناقشات سواء ، فى مجلس النواب أو فى مجلس الشيوخ حول موضوع ، المعتقلين السياسيين لم تنته فى عهد وزارة حسين سرى باشا ، وإنما امتدت حتى بداية عهد وزارة النحاس باشا . حيث نوقش ، الموضوع مرة أخرى ، أو حيث استكمل النقاش فى هذا الموضوع ، وسوف نرى كيف تتغير النظرة ، الى الموضوع الواحد ، عندما يكون « الناظر » فى المعارضة وعندما يكون فى الوزارة .

● يوضح حسين سرى باتشا ، فى رده على الاستجواب الخاص بالمعتقلين الفرق بين الاعتقال ، وبين المحاكمة كما يوضح الأسباب ، التى من أجلها أعطى الحاكم العسكرى العام سلطة اتخاذ أى اجراء يراه لازما للمحافظة على سلامة الدولة كما يوضح فى نفس الوقت الهدف من الاعتقال فيقول : انه تدبير وقائى يجب أن يتخذ درءا ، لما قد ينجم من الخطر على أمن الدولة اذا ما ترك المعتقل طليقا ، بعكس ارتكاب انسان ما ، جرما معينا يستوجب محاكمته .

ويؤكد حسين سرى باتشا ان الاجراء ، الخاص باعتقال مواطن ما يصبح من أوجب واجبات ، الحاكم العسكرى اذا ما اجتمعت لديه المبررات الكافية على ان الافراج عن شخص معين قد ينشأ عنه خطر على النظام ، والامن العام .

ويمضى رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، فى اللقاء ببيانه فيقول عن الخطر الناجم عن بقاء معتقل ما طليقا ان هذا الخطر قد يتكون من عنصر واحد ، أو أكثر من العناصر المختلفة وبينها سوابق الشخص فى الارتكاب ، أو الاتهام ، أو ما قام به فى ماضيه أو ما يقوم به فى حاضره أو يزعم القيام به فى مستقبله من مظاهر النشاط ، المهدد لأمن الدولة وسلامتها .

الى ان يقول :

واذا كان هذا الاجراء الوقائى واجبا فى ميدان الاجرام العادى ، كما هم الحال فى أمر معتقل الطور ، فهو أوجب والزم فى ميدان الاجرام السياسى الذى قد يؤدي أقل تهاون فيه الى أخطار أشد وأجلح .

على أن الحاكم العسكرى يعمل دائما على ألا يستعمل حقه الا فى أضيق الحدود وفى النطاق الذى توجبه الاعتبارات الخاصة عن قرب بسلامة الدولة وأمنها ، وهو قد اتخذ بالفعل من الاجراءات ما يكفل الا معتقل شخص الا اذا توافرت الأسباب الكافية لتبرير اعتقاله ، ويجب الا يضيىء عن الأذهان انه كثيرا ما تقضى المصلحة العامة بل سلامة الدولة نفسها بالاحتفاظ بأسرار المعلومات التى يبنى عليها أمر الاعتقال أو المصادر التى تستقى منها تلك المعلومات كما انه كثيرا ما يطرأ من الظروف والمناسبات بين وقت وآخر ما قد يحد و يقلل من خطورة شخص سبق اعتقاله أو على العكس يضاعف من خطورة شخص سبق الافراج عنه .

ويمكن القول بصفة عامة انه قد تبين بعد الفحص الدقيق ان من يوجهون الآن بالمعتقلات قد توفرت قبل كل منهم المبررات الكافية لاعتقالهم ولو اختلفت الأسباب ، فالبعض منهم كان معروفا عنه الاتصال ببعض الجهات أو الهيئات اتصالا ماسا بسلامة الدولة والبعض الآخر كان يقوم بأنواع من الدعاية أو النشاط الشبهى الخطورة كالحمل على تهئية الجو لأحداث الشغب والاضطراب أو إثارة الفتن والتلاقل بين مختلف الطوائف والهيئات ، الى غير ذلك من

نواحي تهديد الأمن التي لا يمكن بحال تعريض البلاد لأخطارها في الظروف الدقيقة الحالية .

ويستأذن حسين سرى باشا رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية في التغيب عن الجلسة ربع ساعة فقط الآن الأحوال الدولية تضطره الى التغيب قليلا للوقوف على آخر انباء تطورات الموقف العربي .

وترفع الجلسة ربع ساعة ، يعود بعدها رئيس الوزراء لاستئناف مناقشة الاستجواب ويطلب النواب : عبد الحميد عبد الحق ، عبد المجيد الرمالي ، عبد المجيد نافع ، محمد شعراوي وعبد الحميد النان عقد جلسة سرية لسماع بعض الايضاحات من رئيس الوزراء عن بعض ما ورد في بيانه ، ويأمر د . ماهر ، رئيس المجلس باخلا شرفات القاعة من الصحفيين والزائرين للمناقشة في هذا الطلب .

وتعود الجلسة علنية بعد عشر دقائق فقط حيث بدأ النائب عبد الرحمن نصير القاء كلمته التي جاء فيها :

« في الواقع ان الأستاذ عبد المجيد نافع أصاب اذ قال ان حق الحاكم العسكري في الاعتقالات حق مسلم به ولكن المراد من هذا الاستجواب ، معرفة ما اذا كان هناك سوء استعمال لهذا الحق أم لا .

ويسئلى الأستاذ عبد الرحمن نصير قائلا :

« الذى أعرفه أن هذا المجلس الموقر مسئول كل المسئولية عن تقدير أعمال الحاكم العسكري لأنه في الوقت الذى طلب فيه من هذا المجلس الموافقة على اعلان الأحكام العرفية ، سمعنا على ماهر باشا يقول انه سيقوم بمهمة الحاكم العسكري في ظل البرلمان .

الى ان يقول ، عبد الرحمن نصير :

« ونحن مملوون اذا تشككنا كثيرا في التصريحات والوعود التي وعد بها دولة الحاكم العسكري سعادتي الأستاذين يوسف الجندى وحافظ رمضان باشا في مجلس الشيوخ بأن يدلى ببيانات تفصيلية عن المعتقلين وأسباب اعتقالهم بعد أسبوع وفي الاجابة التي جاب بها دولته عن سؤال للدكتور حنفى أبو العلا في مجلس النواب بشأن المعتقلين السياسيين اذ جاء في اجابته انه لا يستقل أحد الا بعد التحقيق معه .

ولا شك انه اذا لم ينفذ رئيس الوزراء وعوده فيجب على مجلس النواب ان يسأل دولته عن سبب تأخيره في تنفيذ هذه الوعود خصوصا وان دولته مسئولة أمامنا .

ولقد حصلت على صورة من تحقيق أجراه مفتش الداخلية الأستاذ محمود رشيد مع المعتقل عبد الوهاب حسنى وأنا أتلوه على حضراتكم لتبينوا انه لم يكن تحقيقاً جدياً بمعنى الكلمة فقد سأل المحقق هل له آراء سياسية وما رأيته فى السياسة الداخلية ، وما رأيته فى الحرب ، وختم المحقق تحقيقه بسؤال المعتقل عما اذا كانت لديه أقوال أخرى !

وبهذه المناسبة اذكر لكم انى لا أعلم ان لعبد الوهاب أفندى حسنى آراء سياسية خطيرة ، وقد كان يسه نفسه لل دخول امتحان ليسانس الحقوق وكان فى زيارة للأستاذ مدحت عاصم الذى اتهم بتوزيع منشورات سياسية وقد قبض عليه كما قبض على عبد الوهاب أفندى أثناء وجوده عنده ومن عجب انه أفرج بعده ذلك عن الأستاذ مدحت عاصم ولم يفرج عن عبد الوهاب أفندى حسنى .

ووصلنى خطاب من أحد المعتقلين يشكو فيه هو وعبد الوهاب أفندى حسنى من اعتقال أحد الجنود عليهما وأنا أسأل دولة رئيس الوزراء هل وصل الي علمه شيء من هذا ؟

رئيس الوزراء : لم يصل الى علمي شيء .

وهناك معتقل يدعى الشيخ عبد السلام حمه من كفر الزيات كان امام مسجده فى مرسى مطروح وقد جاء فى مذكرة له وصلبنتى ان اعتقاله يرجع الى اسباب كيدية .

رئيس الوزراء : يظهر ان هذا المعتقل غير مصرى لان سعادتى وكيل الوزارة ومدير الأمن العام بحثا عن اسمه بين قائمة أسماء المعتقلين المصريين فلم يجدها .

— ان الذى علمته عن المعتقل ابراهيم نور الدين المهندس ان تهمته انه سافر الى سويسرا لاستحضار أدوات ولما عاذ ادعى شخص عليه انه مر على ألمانيا وقد دفع بأنه لم يمر على ألمانيا وثبت من جواز سفره انه لم يمر عليها .

واذا كان هذا شأن بعض المعتقلين وهذه تصرفات الحاكم العسكرى معهم فكيف يمكن لنائب مصرى ان يطعن لهذه التصرفات ؟ أنا لا أطمئن الا اذا تقدم لنا الحاكم العسكرى وأوضح لنا اسباب اعتقال كل معتقل .

ووقف الأستاذ عبد العزيز الصوفانى فقال ان هذه المسألة يجب ان تهم الحكومة كما تهم النواب ، وقد أدلى رئيس الحكومة ببيان أظهر فيه انه لم يلجأ الى هذا الاعتقالات الا بعد اقتناعه بأسباب تبررها وقد كنت على تمام الاستعداد لأن أوافق على ما قاله لو كانت الاعتقالات كلها من عمله هو أو من اناس نتق بهم مثل ما نتق به .

وروى حادثة اعتقال سياسى وقعت له وهو شاب وقال انه يذكر ان احدا من الذين اعتقلوا معه لم يكن اعتقاله لسبب حقيقى عادل يبرر اعتقاله وانما كان لسبب وشايات ، وذكر انه يسوق هذه الحوادث لتتخذ الحكومة عبرة من الماضى .

ثم قال : لا يصح مطلقا أن نؤاخذ شخصا أو نعتقله لأنه يعتقد مذهبيا سياسيا أو له رأى سياسى خاص ، ولا يمكن أن تتخذ الحكومة من ذلك سلاحا تقتل به الفكر والحرية الشخصية .

رئيس الوزراء : أسف اذ أرانى مضطرا للتغيب مرة أخرى عن الجلسة .

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب :

« لا نزاع مطلقا فى أن أهم أحكام الدستور هى صيانة الحريات ولا شك عندى أن حضراتكم اذ أثبتم اعتداء على الحرية ومن ثم اعتداء على الدستور لا تسمحون بذلك .

لا أريد أن أتكلم عن أشخاص معينين وانما أريد أن أتكلم عن المبدأ العام ، أريد أن أتكلم عن السلطة التى يريد أن يدعيها الحاكم العسكرى لنفسه فيقبض على شخص بدون تحقيق ويضعه فى الاعتقال .

هل يمكن فى أمة متمدنة كالأمة المصرية يكفل الدستور فيها للشخص كافة الحريات ولا يستطيع فيها وكيل النيابة أن يقبض على شخص أكثر من أربعة أيام ، ولا القاضي أكثر من ١٤ يوما ، ولا يجوز القبض فى جميع الأحوال بدون محاكمة . هل يمكن فى أمة فيها مثل هذا النظام ، أن يقبض على الناس دون تحقيق ، ويساقوا الى الاعتقال ... ويبقوا بدون محاكمة ما شامت الاهراء والأغراض ؟

ان حرية الفرد هى كل شئ ، والغاية من هذا النظام من دستور وقانون هى صيانة الحرية ، ولا يمكن أن تتخذ المصلحة العامة (هذا المعنى المطاط) ذريعة لاهدار الحرية الشخصية ولتضييع جميع الضمانات الدستورية فيؤخذ الشخص من المار الى النار .

هذا مستحيل ، هذا لا يقبله عقل ، ولا يسمعه منطق .

ارجعوا حضراتكم الى قانون سنة ١٩٣٩ الذى وافقتم عليه فهل تجلبون انه يعطى حقيقة الحاكم العسكرى السلطة ليقبض على الشخص بدعوى المصلحة العامة وبدون تحقيق ؟

وسأبين لكم ان رئيس الوزراء عبث بها وقلب معناها .

لقد قيد القانون هذه السلطة وحدها وأنه ليس له حق القبض أصلاً وبصفة قاطعة - أما عن إخواننا المعتقلين بالذات فاني أطالب بإبداع دوسيهات قضائياهم في مكتب المجلس لفحصها لنرى مبلغ الظلم والعسف الذي يقع على هؤلاء الإخوان وعلى عائلاتهم بصفة مؤكدة .

والآن أعود لتحديد سلطة الحاكم العسكري في ذاتها ، لقد جاء في المادة السابعة أنه يخول للحاكم العسكري القبض على المتشردين والمشتبه فيهم ووضعهم في مكان أمين ، أن هذا اللفظ لا يمكن للحاكم العسكري استغلاله طبقاً لرأيه الخاص ، لأن القانون حدد من هم المتشردون والمشتبه فيهم ، فإذا كان الذين قبض عليهم الحاكم العسكري هم ممن يدخلون ضمن من حدهم القانون فلا اعتراض لنا عليه ، ولكن إذا كانوا من غيرهم فوجب أن نقول له قف عند حذرك ، لقد أسأت استعمال سلطتك بشكل لم يسمح عنه في أي عهد حتى في اليهود المظلمة ؟ حتى في عهد اعدام الناس بالخازوق كان يباح للمتهم أن يدافع عن نفسه فكيف يستساغ في مصر وفي القرن العشرين أن يقبض على أناس ويوضعوا في الاعتقال بدون تحقيق وبعون أن توجه اليهم تهمة معينة ؟

وأذكر أنه بعد أن صدر القانون العسكري أرادت الحكومة أن تستفسر من قلم القضاة عن حدود سلطتها في القبض فقيل لها أن ذلك مقصور على المتشردين والمشتبه فيهم ، وأما ما خرج عن ذلك فليس في سلطة الحكومة ولا سلطة أحد أن يقبض على الناس ويسجنهم بدون تهمة ولا تحقيق .

وبعد أن شرح عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة المعنى الذي يرمي إليه القانون من لفظ المتشردين ولفظ المشتبه فيهم ، وقرأ على المجلس نصوص قانون المتشردين والمشتبه فيهم ، قال :

« قبل أن يصدر قانون الأحكام العسكرية صدر قانون المتشردين والمشتبه فيهم وعين صفات هؤلاء وهؤلاء ولا بد أن يعطى المتهم إنذاراً بذلك من النيابة أو البوليس وله حق المعارضة .

وإني أذكرهم بأن سوء التصرف في استعمال حق القبض كان السبب في وقوع أكبر وأفظع الثورات في العالم .

كانت الثورات العظيمة من أثر التصادم بين الاستبداد والحرية ، كانت من أثر التصادم بين المستبدين والشعوب ، من أجل حرية الفرد ومن أجل القبض ظلماً وعدواناً دون تحقيق أو محاكمة - لقد انتهت دائماً بانضمام المستبدين والجبابرة والظالمين ؟

وأذكركم أيضاً بأن النظام الذي تريد أن تنبئه الحكومة الآن هو نظام

(الخطاب، الموقوف) أو بعبارة أخرى نظام القبض على الأشخاص وزجهم فى السجن بدون اتهام وتحقيق .

ان هذا العمل الذى يجرى فى مصر الآن هو الذى كان السبب فى الثورة الفرنسية وفى هدم سجن الباستيل .

نحن نواب الأمة حراس على الحرية وعلى الدستور وأنا اعتقد ان الحاكم العسكري اول من يتنحى عن السلطة الجائرة اذا تبين له ان هذه السلطة التى يريده ان يكسبها لنفسه سلطة غير مشروعة ولا عادلة يبطئها الرجل الحر ويهتتها الرجل المتسدين .

وللحاكم العسكري ان يحيل الامر على لجنة الشئون الدستورية لتبعنه وتقرر ما اذا كان قانون الاحكام العرفية يخول للحاكم العسكري القبض على الناس والتصرف فيهم طبقا لشهوته وآرائه .

ان هؤلاء المعتقلين مصريون لهم الحق فى ان يتمتعوا بحرياتهم كاملة ، وجميع اسباب اعتقالهم لا تبرر الاعتقال مطلقا .

ان رؤساء الوزارات غير خالدين ورئيس الوزراء لا يستعمل هذه السلطة بنفسه ، وانما يعطى حق استعمالها لانس قبل لا يصلون الى مرتبة مساعد نيابة ، وقد يستئون استعمالها الى ابعد حد .

اعطوا للمصرى على الأقل حق الدفاع عن اتهامه بانه خائن لبلاده .

ان هذا امر خطير جدا فتبصروا فيه

انها تهمة خطيرة جدا ... خيانة الوطن .. يتقزز منها الكل فلا أقل من ان نسمح لمن يتهمم الحاكم العسكري بهذه التهمة بان يدافعوا عن انفسهم .

واللهى والامر ان يقبض على شخص بتهمة معينة فيحقق النائب العام معه ويقرر الافراج عنه لعدم ثبوت أى دليل على تهمة فلا يكاد يخرج من عنده حتى تتلقفه ايدى الزبانية من موظفى الداخلية ويزجوا به فى السجن بدون تحقيق وبدون اتهام : على هذا النحو تجرى العدالة اليوم فى مصر ؟

موظف بسيط غير مسئول يلغى تصرفات النائب العام ويضرب بها عرض الحائط ،

وقال رئيس الوزراء :

— ان اعتقال شخص بعد افراج النائب العام عنه ووضعهم فى الاعتقال انما هو لسبب آخر غير السبب الذى كانت النيابة تحقق معه من اجله .

وقال الاستاذ عبد الحق :

« وان سلوك الحكومة يأباه كل حر ولا يرضاه الا كل عبد »

لقد كتب أوكلند كليفن كتابا عن مصر فقال :

« ان المصريين الذين لم يبلغوا بعد منتصف العمر قد نشأوا فى عهد وضعوا فيه الخنوع مع البان أمهاتهم وانه لا يد من مضى عدة قرون لتكوين رجل حر وان الرأى المصرى العام لما يصل الى درجة السياسية التى تحفزها للفتح الوسائل الاستبدادية والاستتكار الفساد المتواصل فى أعماق الادارة المصرية ، والعمل على احترام الحقوق الفردية والحرية الشخصية وإحلالها المكانة العليا »

وأنا أحيب بكم أن تصدروا قرارا حاسما قولوا فيه للمبتر أوكلند انك كاذب فى زعمك مخطئ فى تقديرك — ان المصريين سيملفون عن حريتهم — وسيلودون عنها ضد كل مستبد وكل غاصب »

ثم وقف الأستاذ فكرى أباطة فقال انه بعد البحث الذى أدلى به الأستاذ عبد الحق كان يتوقع أن يكون رد رئيس الوزراء على هذا البحث بالذات .

هل الحاكم العسكرى يسير على القانون أم لا يسير على القانون ؟

قد يكون الحاكم العسكرى مضموعا فيظن خطأ انه ينفذ القانون على وضعه الصحيح .

وقال رئيس الوزراء : رأى ان مجلس الوزراء حر فيما يفعل .

الأستاذ فكرى أباطة : اذن أستطيع أن أفسر كلام رئيس الوزراء بأنه لا مانع عند الحكومة من احوالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .
واللذلك أطلب عرض اقتراح بهذا على المجلس »

الدكتور حنفى أبو العلا — اعتقد ان طلب احوالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لا داعى له مطلقا لأن الأستاذ عبد الحق أوضح المسألة بجلالة وبحيثة بحثا قانونيا لا يحتاج الى مزيد من التفسير . ولذلك أرى ان يفصل المجلس فيما يتعلق بحق الحاكم العسكرى فى هذه الجلسة . « أنا أؤيد ما قاله زميل الأستاذ عبد الحق أن مثل هذه الأعمال كانت السبب المباشر لثورة فرنسا وعدم سجن الباستيل . ولا يمكن أن يقال ان المعتقلين ينعمون فى سجنهم » .

وقال الشيخ عبد اللطيف دراز أنه وان لم يكن من رجال القانون فهو يرى ان الأستاذ عبد الحميد عبد الحق عرض الموضوع من وجهته التشريعية عرضا واضحا بحيث يمكن للمجلس أن يبت فى الموضوع الآن بدون إحالته على لجنة الشؤون الدستورية .

وأشار بعد ذلك الى ما كان من تصريح دولة رئيس الوزراء فى إحدى الجلسات من ان التحقيق فى قضية عزيز المصرى أسفر عن اتهامات خطيرة وذلك

للمناسبة تقتضي منازل بعض النواب وقال ان الأيام دلت بعد ذلك على ما ينتقض تصريح دولته وانه ليس هناك اتهامات خطيرة ولا أمور خطيرة .

وقال انه ألقي القبض على اثنين من الموظفين لوشاية من موظف صغير في الدرجة التاسعة .

ونوه بأن الأستاذ عبد الرحمن البيلل اعتقل في عهد السلطات البريطانية سنة ١٩٢٠ لأسباب سياسية ومع ذلك سمحت له هذه السلطات بالتقدم لامتحان الليسانس وهو في الاعتقال ، بينما ونحن في عهد الاستقلال والسلطة القائمة مصرية لم يسمح لطالب ازهرى معتقل بالتقدم الى الامتحان .

وتكلم وزير المالية فقال : ان الروح التي نفثت بها الأحكام الآن مصرية وان هذه الأحكام ينفذها الآن مصريون .

وقال ان لب الأحكام العرفية هو تقييد الحريات وإخراجها من ضمان الأحكام القضائية المعتادة .

ثم أخذ معاليه يشرح النقط القانونية المتعلقة بقانون الأحكام العرفية وسلطة الحاكم العسكري في الاعتقال شرحاً فقهياً مستفيضاً فكان مما قاله : ان سلطة الأحكام العرفية هي خروج على جميع القوانين المعتادة وان الأحكام العرفية تخول للمحاكم العسكرية سلطة الاعتقال بدون حدود قانونية .

وقد وجه زعيم المعارضة الأستاذ عبد الحق الى وزير المالية أثناء شرحه عدة أسئلة نذكر منها قوله :

— تقول ان الفقرة الأخيرة من قانون الأحكام العرفية تعطى الحاكم العسكري سلطة مطلقة فهل يجيز القانون في نظرك للحاكم العسكري ان يأمر بضرب الناس بالرصاص أو يشنقهم دون محاكمة ؟

ثم سأله ثانياً : هل صدرت فتوى من قلم القضايا بأنه ليس للحاكم العسكري ان يقبض الا على المتشردين والمشتبه فيهم فلم يجب .

ثم وقف الأستاذ توفيق دوس باشا فقال يخيل لمن يسمح دفاع وزير المالية ان قانون الأحكام العرفية يعطي سلطة دكتاتورية لمن يتولى الحكم في مصر في ظل هذا القانون ، والواقع غير هذا ، لأن سلطة الأحكام العرفية هي سلطة ينظمها القانون كما ينظم السلطات المختلفة في وقت السلم . وإذا كان القبض على المتشردين والمشتبه فيهم قد جدد بنص ، فهل يعقل أن يقبض على سائر الناس جزافاً بدون حدود بنص القانون . وشبه حالة الاعتقالات القائمة في مصر الآن بحالة الاعتقالات في ألمانيا .

وختم توفيق دوس باشا كلامه بطلب إحالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لاستيفاء بحثه إذا لم تكن الحكومة قد اقتنعت بالبحوث التي دارت بشأنه » .

وتكلم وزير المالية مرة ثانية فرد على كلام توفيق دوس باشا وختم كلامه بقوله ان سلطة الأحكام العسكرية عمل من الأعمال التي تقع على مسؤولية الوزارة وإن هذا الاستجواب ليس فيه انكار لهذه السلطة ، ولكن المراد منه هو مناقشة طريقة تنفيذها .

وتكلم وزير الأشغال فقال : انه سمع من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق كلاما تحرس عليه هذه الحكومة كل الحرص لأنه متعلق بالحرص على الحرية ، ولأنه ليس من حق أحد في هذا البلد ان يطارد أحدا بدعوى الحرص على المصلحة العامة ، ولكن يجب عرض الحقائق كما هي ، فالمتقنون يبلغ عددهم ٣٠ أو يزيدون واحدا ، والآراء السياسية لا تجد من الحكومة الحاضرة اضطهادا ، وقارن بين الحال الآن وبين الحال في أيام الحرب العظمى الماضية من حيث الاعتقال السياسي .

وختم كلامه بقوله ان الحكومة تترك الأمر لتقدير المجلس فإذا شاء أحال الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لاستيفاء بحثه » .

وعرض رئيس المجلس اقتراحا للأستاذ عبد الحميد عبد الحق يعرض حدود سلطة الحاكم العسكري في القبض على الأفراد على لجنة الشئون الدستورية . فوافق المجلس على الاقتراح .

وتنتهى مناقشة الاستجواب الخاص بالمتقنين السياسيين في مجلس النواب وفي نهاية حكم حسين سرى باشا ، لتبدأ المناقشة ، بصورة أخرى ، وبمفهوم جديد في أوائل حكم مصطفى النحاس باشا .

● وقبل أن ننهي الحديث عن بعض المواقف البرلمانية في وزارة حسين سرى باشا ، نحب أن نشير إلى أن استقالة د. عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية ، المفاجئة قد أحدثت دويا هائلا ، في مجلس النواب لا يسبب أسباب تلك الاستقالة ، وحسب وإنما ، لتعيين وزير « مؤقت » للمالية .

وقد بدأت الدورة في مجلس النواب عندما تلى المرسوم الخاص ، بتعيين رئيس الوزراء وزيرا مؤقتا للمالية وكانت كلمة الأستاذ محمود سليمان غنام هي بداية تلك الثورة إذ قال : لى كلمة صغيرة موجزة تعليقا على هذا المرسوم « فقد فوجئت البلاد في أيام عطلة عيد الأضحى باستقالة عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية السابق وسأرجى التعليق على هذه الاستقالة بعد أن أبين أن هذا المرسوم الذى من مقتضاه أن تسند وزارة المالية إلى دولة رئيس الوزراء

سيجعل دولته بذلك جامعا بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ووزارة المالية وسلطة الحاكم العسكري وبين رئاسة مجالس عليا ولجان هامة .

ثم استعزذ فقال : ان تجمع هذه السلطات كلها في يد رجل واحد لا يدل على أن الأمور تسير في طريقها الطبيعي وعلى حسب ما تريد البلاد .

ونحن نشكو من الشكوى من سياسة الارتجال في الشؤون الهامة ونشكو من الإحصاءات غير الصحيحة . وكل هذا ناتج من تجمع السلطات في يد واحدة ، ولذلك لا أستبشر من استناد وزارة المالية الى دولة رئيس الوزراء فيضطلع بعملها الى جانب أعمال الوزارات والمجالس واللجان والسلطات الأخرى .

وأعتقد أن مصر لم تكن عقيما في الرجال ، حتى أن رئيس الوزراء لا يجد من يرشح ليكون وزيرا للمالية ، ولا أريد أن أعرض الى ما قيل من أن السبب يرجع الى الخلاف على من تستند اليه هذه الوزارة بين الحزبين اللذين تتألف منها الوزارة الحالية . ولكن الذي يهنا هو ألا تتجمع السلطات كلها في يد واحدة . لأن هذا التجمع هو الدكتاتورية بعينها .

فمن طبيعة وظيفة رئيس الوزراء الانشغال بأمور عامة متعددة متشعبة وتشرف وزارة الداخلية على شؤون الأمن العام وتتصل وزارة المالية بأسس الحكم في البلاد اذ تتصل بكافة شؤون الوزارات المختلفة .

ولست أدري كيف يمكن أن شخصا واحدا يحسن القيام بأعباء هذه الوزارات والسلطات جملة واحدة .

أما من جهة استقالة عبد الحميد يعوى باشا فقد كانت في الواقع مفاجئة للبلاد في عطلة العيد ، وكان على الوزارة أن تنشر أسباب استقالته خصوصا وقد انتشرت في صيدها شائعات وأقاويل خطيرة ، ذاعت في طول البلاد وعرضها .

واكتفى بأن أشير الى هذه الشائعات والأقاويل دون أن أعرض لذكرها . وأرى من الواجب أن يقف المجلس على حقيقة هذه الاستقالة وأسبابها .

شرفوا الحياة النيابية مرة واحدة على الأقل وقولوا أن سبب الاستقالة يرجع الى مسألة هامة وخطيرة اختلف الوزير مع زملائه بسببها أو لانه اختلف مع مجلس النواب بشأن مسألة من المسائل العامة .

وآخر ما أقوله أن من حق البلاد أن تتقف على حقائق الأمور وما يجري وراء الستار . . .

وقال الأستاذ أبو سيف راضى : انى آسف أشد الأسف على حرمان البلاد من عمل عبد الحميد يعوى باشا الا اننى لا أستسيخ هذا النوع من الاستقالات

ولا أستطيع أن أفهم كيف أن وزراء يخرجون من الوزارة ووزراء يدخلونها ولا تعلم البلاد ، أسباب هذه الاستقالات ، لا أستطيع أن أفهم هذا لأننا في بلد دستوري والوزراء ، متضامنون في المسؤولية الوزارية ، فإذا أبى أحد الوزراء عمداً ، ورأى أن يستقيل من أجله فإن الواجب يقضى باستقالة الوزارة معه ، وتأتي وزارة جديدة ربما توضح لنا أسباب الاستقالة ولا أستطيع كذلك أن أتصور قائد سفينة إذا ارتطمت بصخرة ، يعمد ، إلى تخفيف حمولتها بالقاء مساعدته في اليم وهو على ظهرها * * *

وقال الأستاذ فكرى أباطة : لأول مرة في تقاليد الحكم ، أسمع عن تعيين وزير بصفة مؤقتة ، ولا أفهم فرقا بين الانتداب للوزارة والتعيين فيها بصفة مؤقتة ، لأن التوقيت يتناقض مع المسؤولية ، العامة : فقد نطالب الوزير المؤقت بتنفيذ سياسة دائمة ، فيقال لنا انه لا يستطيع ذلك لأنه وزير مؤقت * *

ويقول توفيق دوس باشا ان هناك سابقة لهذه الحال ويقول رئيس الوزارة : ان الفكرة ليست تقليدا جديدا ، أما من جهة المسؤولية الوزارية فإن المائل ، الآن بين يديكم يقرر انها مسئولية ، كاملة وأنا كوزير مالية من الأمس مسئول تماما أمامكم ويسأل الأستاذ محمود سليمان غنام عن أسباب الاستقالة فلا يرد رئيس الوزراء *

ويقول الأستاذ حسن الجداوى :

— يقول دولة رئيس الوزراء * * مسئول أمامنا وهذا ما لم يخطر ببالنا أن نسال عنه * ولكن عندما يصدر مرسوم فينعت وزيرا بأنه وزير مؤقت ، انما ينبىء عن أن هذا التعيين تعيين مؤقت ويؤكد بأن هناك خلافا أو عقبات حالت دون وجود وزير في وقت عصيب يتطلب سياسة حازمة دائمة *

والشعور العام في البلاد الآن يرحى بعدم الثقة بالوزارة المؤقتة وليس هذا بالوقت المناسب لمثل هذا العمل * ولذلك أعتقد بأن الوزارة قد أساءت إلى نفسها بهذه الكلمة التي وضعتها لنفسها في المرسوم الذي صدر *

وتكلم الأستاذ غنام مرة أخرى فقال :

— كنت أتوقع من دولة رئيس الوزراء أن يتعطف على المجلس فيرد على ما أثارناه وما سألنا عنه وأسف أن أقول هذا التعبير لأن دولته لم يجد كلمة يقولها سوى انه مسئول عن أعمال وزارة المالية ، ، ولم يذكر لنا شيئا من أسباب استقالة عبد الحميد بلوى باشا ، وهل هي تتعلق بمصلحة عامة أو أن هناك تحقيقات بشأنها كما يشاع * *

وفي هذا الوقت العصيب يا حضرات النواب يسئ وزير مؤقت لوزارة المالية ، وهي تحتاج الى وزير دائم متخصص في شئون المالية ولكن شاء دولة

رئيس الوزراء أن يقف ليرد فلا يقول شيئا ولا يجد كلمة يد بها على ما نقول .

وقال الأستاذ على الخشبحاني :

- المسألة مسألة دستورية بحتة . وهي أن البرلمان يحتوي على عدة أحزاب وكل حزب له رأى يجب أن يمحس ويبحث . . . وليس من المقبول أن تترك وزارة المالية شاغرة الى أن يتم الاتفاق على رأى بشأن من يتقلد وزارة المالية .

وهناك مسألة ثانية وهي ان وزارة المالية في ارتباطاتها بأعمال الوزارات الأخرى تتصل بجلاطة الملك بالتوكيلات ، فليس طبيعيا ولا معقولا أن يستطيع وزير المالية بالنيابة أن يباشر عمله بالتوكيلات بطريق الانتداب ولذلك كان لا بد من أن يصدر مرسوم بتعيين وزير للمالية بصفة مؤقتة يقع الاختيار على الوزير الذي يعين لهذه الوزارة بصفة دائمة

ويقول رئيس الوزراء :

أظن أن المجلس متفق معى على المسئولية الوزارية عن أعمال الوزارة التي هي دائما موضع مناقشتكم وموضع طرح الثقة . وأى عمل تقوم به الوزارة من تعديل أو غيره يؤدي الى طرح الثقة اذا شئتم . وأنا أشكر الأستاذ غنام لأنه تحدث عن الأعمال الكثيرة الملقاة على عاتقى واشفاقه على وعلى صحتى من كثرة هذه الأعمال وجسمتها ، ولكنى من الناس الذين يعتمدون على الله فى القيام بواجبى نحو البلاد الى آخر رمق من حياتى

ويقول الأستاذ فكرى أباطة :

ان هذا التقليد الجديد غريب وشاذ . وقد قال دوس باشا ان هذا حدث مرة قبل الآن . ويقال انه حدث فى عهد وزارة زيور باشا الأول التي فض فيها البرلمان بعد تأليف الوزارة بساعتين . وما نظن أن هذه سابقة يعتد بها . . .

ونحن اذا تقدمنا برأينا الى رئيس الوزراء فاننا نريد أن نقول له اننا لم نسمع بتعيين وزراء مؤقتين . والتقاليد فى النظام الناشء ضرورية ، ولكن زميل الأستاذ على الخشبحاني كشف عن العلة الحزبية ، أما العلة الدستورية فلم نسمع شيئا عنها . . .

سمعنا منه مع الأسف الشديد أن الحزبين الكبيرين فى المجلس لم يتفقا على تعيين وزير المالية . وما كنت لا توقع ان يقع خلاف على ذلك فى هذا الظرف العصيب الذى تتجاذه البلاد . وما كنت أود أن يقال فى مجلس النواب ان الحزبين الكبيرين فيه مختلفان على تعيين وزير المالية وان يمتد هذا الخلاف حتى

تضطر الحكومة الى أن تشير على جلالة الملك بتميين وزير مؤقت لوزارة المالية وقامت ضجة قال الأستاذ فكرى أباطة بعد أن هدأت :

— هذا كلام وجيه أعرف أنه يصيب صميم أفئدتكم .

إن الخلاف على المناصب والأشخاص في هذا الطرف المصوب أمر خطير تتحملون أنتم وزره وخطره ، ولست أدري كيف أن خلافتكم على الاسم الكريم الذى لصاحبه تسند وزارة المالية يجرنا الى هذا الحال ؟ .

إن هذه سابقة أشد خطورة مما تصورون .

أثبتوا في المضبطة أن المعارضة حين تضرض على هذه التقليد تقول إنه كان من الممكن أن يمين وزير من الخارج لوزارة المالية بصفة دائمة ما دامت الأحزاب مختلفة على من تسند اليه هذه الوزارة منهم .

هذه حال لا تسر أقطا . .

هذه ادارة غير حسنة ، ونحن هنا لا نؤيد الا الادارة الحسنة ، وواجبنا يقتضيها ان نعتقب الادارة السيئة ولا نؤيدها . . » .

ويقول رئيس الوزراء — أخشى أن تكون المسألة قد طالت في هذا الموضوع ، وأخشى أن يكون الخيال قد لعب لعبة واسعة وذكر خلافا على مناصب ، ولكنى أقرر اننى شخصيا لم أبدأ بعد استشاراتي في هذا الموضوع . فليس بمعقول أن يكون هناك خلاف قبل أن يبدأ رئيس الحكومة استشاراته وما زلت أقرر أن مسئولية الوزارة أمام حضراتكم وأرجو أن نتفق الآن على أن ما قيل في هذا الموضوع فيه الكفاية ، فلدينا أعمال أخرى هامة . .

وتحدث الأستاذ سعد اللبان فقال أن رئيس الوزارة حر في اختيار معاونيه ، له أن يختارهم من أى طائفة . ومن أى حزب بالكيفية التى يضمن بها تأييدها المجلس . أن لكل زميل من زملائه أن يتابع السير معه في الطريق الذى يختاره دولته ، ولكل منهم كذلك أن يختار الساعة التى يتنخل فيها عن الطريق . ومضى الأستاذ اللبان فقال أن المسألة ليست هذه . ولكن المسألة في كثرة التعديلات الأصلية والفرعية ، وما ينتج عن ذلك من آثار تتعلق بالمصلحة العامة وهنا أتى على مختلف الأشكال التى تألفت بها وزارة سرى باشا وقال أن هذه التعديلات المتوالية تظهر لحقيقة مؤلة ودليل على أن التضامن الكامل بين رئيس الحكومة ووزرائه غير موجود في هذه الظروف الحرجة . وإن المصلحة العامة لا تجده رعاية كافية ، بل هي فعلا معرضة للخطر .

وبعد ما ندد بتعدد الوزراء على الوزارة الواحدة قال إن هذا المرسوم المهلhel الذى استصدرته الوزارة يدل على أن الأحزاب لم تتفق بعد ، وأن المصالح ستظل معلقة الى أن يتم اتفاق هذه الأحزاب .

وعاد الاستاذ حسن الجداوى الى الكلام ، فقال ان النص بان وزير المالية مؤقت ، يدعو الى الظن بان غيره من الوزراء غير مؤقتين .. مع أن الدستور يقضى بان يكون الوزراء جميعا مؤقتين .. »

واعطيت الكلمة لأحمد عبد الغفار باشا فقال : ان المناقشة في مثل هذا يجب أن تؤدي الى نتيجة ، وانه لا معنى لأن تمتد الجلسة كل هذا الوقت من أجل كلام لا هو طالع فوق ، ولا هو نازل تحت . وقال اذا كنتم تريدون الاعتراض على شيء فاعترضوا على أعمال الوزارة . ولا يصح انتهاز فرصة تلاوة مرسوم فيقوم واحد ليقول : هناك شائعات ، والثاني يقول : هذا مؤقت ، واعترض أحمد عبد الغفار باشا بأن يقتدى مجلس النواب بمجلس الشيوخ في التعقيب على المراسيم ، وقال يجب إحالة مسألة التعقيب ، على المراسيم الى لجنة الشؤون الدستورية .

ويفضض عبد الحليم راضى قائلا : نحن نتكلم في المسائل الهامة ، وما كنا في احتياج الى هذا الدرس الذي القاه ، علينا أحمد عبد الغفار باشا ، فتحن أدري بواجبنا ..

وبذلك انتهت المناقشة وانتقل المجلس الى جدول الأعمال .

وكان ذلك في ١٤/١/١٩٤٢

وننتقل ، بعد ذلك كله الى الحديث ، عن واحدة ، من أخطر الأزمات التي واجهت وزارة حسين سرى باشا ، ونعني بها أزمة هروب عزيز المصري باشا والطيار الأول - وقتئذ بطبيعة الحال - حسين ذو الفقار ، والطيار الأول ، عبد المنعم عبد الرؤوف .

وذلك في الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو ١٩٤١ .. وقبل الحديث ، عن أزمة هروب عزيز المصري ، لا بد من أن نتحدث ، عن قصة هروب أخرى سبقت هروب عزيز المصري ونعني بها هروب رودلف هيس نائب هتلر ، بل لا بد من الحديث عن قصة هروب أخرى لعزيز المصري سبق فشلها ..

الباب السابع

الفصل الأول

وهرب عزيز المصرى باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى السابق ولكن الى أين ؟

● أشرت الى حرب ، عزيز على المصرى باشا ، « والطيار الأول » حسين ذو الفقار ، والطيار الأول عبد المنعم عبد الرؤوف بطائرة عسكرية فى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو ١٩٤١ .

وقلت ، انه قبل ان نتحدث عن قصة الهرب تلك لا بد وأن نتحدث عن قصة هروب أخرى لعزيز المصرى باشا ، وقصة هروب أخرى أيضاً سبقت قصة هروب عزيز المصرى ورفيقه بأيام قلائل ونعنى بها هروب رودلف هيس نائب هتلر ، من المانيا ، الى انجلترا .

وقبل أن نتحدث ، عن كل تلك القصص - قصص الهروب - لا بد وأن نشير الى حقيقة تاريخية هامة يعرفها جيداً ، أولئك الذين عاصروا الحرب ، للعالمية الثانية من المصريين ، وكيف كانت مشاعر المصريين ، فى الغالب - الا فيما ندر - ضد الانجليز الذين كانوا قد احتلوا مصر فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، وأذاقوا شعبها ، أعنف وأبغى صنوف الذل والهوان والاستغلال . والاستعمار ، والذين نكثوا بأكثر من مائة وعد ، للمصريين ، بالجداء عن مصر .

ولم يكن أحد ينتظر أبداً من شعب مصر ، المحتل بقوات بريطانية ، ولاكثر من سبع وستين سنة أن يقف فى تلك الحرب الى جانب الذين يحتلون بلاده ، كما أن أحداً ، لم يكن ينتظر من شعب مصر ، أن يصادى الشعب الألمانى ، الصديق ، الذى يرتبط وائاه بروابط ود ، ومحبة ، دامت أكثر من مائة سنة بدعوى ان الألمان ، يمكن أن يحتلوا مصر ، اذا ما انتصروا فى الحرب !

والذين عاصروا سنوات الحرب العالمية الثانية ، يذكرون جيداً كيف كانت أبناء انتصارات المانيا على بريطانيا تسعد شعب مصر ، وكيف كانت

أنباء انتصارات بريطانيا ، على ألمانيا ، تشقى شعب مصر ، فلم تكن القضية بالنسبة للشعب المصرى ، وقتئذ ، قضية انتصار الحرية ، على النازية ، فمادام يجدى ، انتصار الحرية ، فى بريطانيا اذا كانت بريطانيا تضن ، بالحرية على مصر بل وتحارب الحرية فى مصر !!

كما أن محاولات السياسة المصرين الكثيرة ، والمتعددة ، لدفع بريطانيا الى الوعد ، بالجله الثام ، عن مصر والسودان ، عندما تنصير بريطانيا فى هذه الحرب ، كل تلك المحاولات قد باءت بالفشل ، الذريع .

كما ان الخشية من وقوع مصر تحت نير الاستعمار ، الألمانى ، أو الايطالى ، لم تكن واردة فى أذهان الكثيرين ، من المصرين الذين كانوا لا يرون ، مصادقة ، احتلال قائم ، لتخلص من احتلال محتمل !

وقد كان نجاح سياسة تجنب مصر ، ويلات الحرب ، تلك السياسة التى رفعت لواها وزارة على ماهر باشا ، منذ أن دخلت بريطانيا ، الحرب ، ضد ألمانيا : كان مرده انها سياسة معيرة عن ارادة الشعب ، بل ان وزارة على ماهر باشا ، وما تلاها من وزارات ، لم تكن لتلجأ الى تلك السياسة فى مواجهة ضغوط ، بريطانية قوية وعنيدة الا لايانها بأن الشعب يريد فعلا أن يعتمد عن الحرب ، التى لا ناقة له ، فيها ولا جمل ، كما قال الامام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى وقد ذهبت « مقولته » تلك ، مثلا ، يؤمن به كل المصرين فيما عدا بعض قيادات الحزب السمنى ، ولا تقول كلها . حيث كان الدكتور أحمد ماهر باشا . رئيس ذلك الحزب يرى أن مصلحة مصر فى دخول الحرب ليكون لها بعد انتهاء الحرب ، لصالح الحلفاء ، مقعدها فى الأمم المتحدة ، وليكون لها الحق فى المشاركة فى جنى ثمرات النصر ، عندما يتحقق النصر .

وقد كانت بريطانيا تعرف جيدا أن كل زعيم مصرى يقول بدخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، يفقد شعبيته بل يصبح ، مصاديا ، للسياسة الشعبية : سياسة ، تجنب مصر ، ويلات الحرب .

وقد اقتنعت بريطانيا فيما بعد ، بأن ، مصلحتها ، كبولة محاربة ، الا تدخل مصر الحرب الى جانبها ، لأن مصر عندما تكون دولة غير محاربة تستطيع أن تعينها بأكثر وأفضل مما تستطيع أن تعينها به لو كانت قد دخلت الحرب الى جانبها .

وقد وجد وقتئذ سياسيون مصريون كثيرون يعارضون بريطانيا ، ويمائثون ، دول المحور ، وكان على رأس هؤلاء ، بطبيعة الحال على ماهر باشا ، بل أن بعض السياسيين الذين عرف ، انهم مائلون لبريطانيا كما يشهد

تاريخهم كله ، لم يستطيعوا أن يقفوا ، الى جانب بريطانيا بل راحوا يمارضونها ، ويدعون الى عدم دخول مصر ، الحرب الى جانبها .

وكانت بريطانيا - وموقفها يومئذ مهتز ، الى أبعد حدود الاعتزاز - ترى ذلك كله فتحاول القضاء عليه باللين ، مرة ، وبالضغط مرة أخرى .

وعندما نجحت بريطانيا في اقالة على ماهر باشا ، المؤيد من الشعب والبرلمان ، والسراي ، كان على كل سياسى مصرى ، يفكر فى قبول الحكم أن يعنى جيدا قصة رأس الذئب . الطائر ، رأس على ماهر باشا ، ولذلك لم ير السياسيون ، الذين ولوا ، الحكم بعد على ماهر باشا بدا من السير « بحكمة واتزان » فى الخط البريطانى .

وكلما اهتز موقف بريطانيا ، العسكرية راح رجلها فى مصر ، سير مايلز لامبسون ، يضغط من أجل اعتقال السياسيين المصريين المعادين ، لبريطانيا أو المتهمين بتشجيعهم للألمان ، وللايطاليين وقد رفض حسن صبرى باشا ، ومن بعده حسين سرى باشا - للأمانة التاريخية - اعتقال على ماهر باشا أو صالح حرب باشا ، أو اسماعيل صدقى باشا ، واكتفوا بمراقبة نشاطهم ، الى أن جاءت وزارة مصطفى النحاس باشا - وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ - فاعتقلت على ماهر باشا فى قصره الأخضر الأمر الذى سيمود اليه فيما بعد بالتفصيل .

وقد كان فى مقدمة الذين عرف عنهم ، علانيتهم للسياسة البريطانية فى مصر بصفة خاصة وفى الشرق الأوسط بصفة عامة عزيز على المصرى ، وحتى لا أكتب أى شيء ، عن القارىء ، وحرصا منى على الالتزام بالأمانة التاريخية ، أقول ان واحدا من كبار ، المحامين الذين تولوا الدفاع ، عن عزيز على المصرى ، باشا ، قد حاول عندما كنت بصدد اعداد عدد خاص من الصور عن عزيز على المصرى ، حاول تشكيكى فى موقف عزيز باشا ، من الانجليز مؤكدا ان أحد أصدقاء ، بريطانيا فى مصر ، سيف الله يسرى باشا ، كان يساعد ، عزيز على المصرى ، ويؤكد للانجليز انه غير معاد ، لهم ، وكانت وجهة نظر هذا المحامى الصديق لعزير على المصرى انه ما كان بين عزيز باشا وبين بريطانيا الا الود اما محاولة هربه تلك فلم تكن أكثر من مغاللة لبريطانيا وقد اعتذرت لصاحب هذا الراى عن عدم امكانية تصديقى لذلك الادعاء لا شكافيا يقوله وانما لأننى وجدت غالبية أصدقاء عزيز المصرى باشا يؤكدون العكس تماما !

واذا كان لى من رجاء وأنا بصدد ، الكتابة - وباستفاضة - عن قضية هرب عزيز على المصرى ، ورفيقه ، وهى القضية التى شغلت الراى العام ، المصرى منذ مايو ١٩٤١ ، وحتى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٢ ، عندما أغرقت وزارة الوفد ، عن عزيز المصرى باشا ، أتوجه بالرجاء ، الى قائد الجناح حسين ذو الفقار وهو - أطال الله حياته - الشاهد ، العدل ، ان يقول كلمته فى تلك القضية للتاريخ .

بل اننى ارجو - والح في الرجاء - من كل من وصلت اليه معلومات
او وثائق عن تلك القضية الهامة ، والخطيرة ، ان يوافيني بما لديه لتظهر
الحقيقة بصورة كاملة ، او شبه كاملة .

ولقد سمعت للفاية ، عندما اتصلت بى السيدة الجليلة لطفية الشاهد
قرينة اللواء عبد الحميد حافظ باشا رحمه الله ، الذى رأس المجلس العسكري
العالي لمحاكمة عزيز المصرى ، ورفيقه لتعرض على ما لديها من معلومات جديدة
عن قضية محاكمة عزيز المصرى باشا ، والظروف التى أدت الى تأجيل ، تلك
القضية الى أجل غير مسمى ، و . و .

اننا لا نريد أبدا الا ان نقول كلمة الحق ، الخالصة ، المخلصة من أجل
المشاركة فى كتابة تاريخنا على حقيقته واستاذن القارىء ، فى أن نكتب عن
محاولة سابقة لعزیز المصرى باشا حاول فيها أن يهرب من مصر !

يقول أنور السادات فى كتابه صفحات مجهولة، الذى قدم له جمال
عبد الناصر بقوله : انه قدم لنا سلسلة رائعة متصلة من المشاهدات التى مرت
تحت بصره ، وسمعه ، فجاه ، كتابه مجموعة لصور حية ، جميعها بريشة رسام
ماهر ، ومصورتها ، فى صورة واحدة ، أبرزت مجموعة حقائق وأسانيد تتيح لنا
دراسة أحوال مصر المعاصرة عن كتب ، يقول السادات : ان عزيز المصرى
باشا ، قد أخبره بأن الاگان اتصلوا به عن طريق بعض أعوانهم وأنهم
يريدون ، بخبرته فى شئون الشرق الأوسط والعرب ، وأنهم على أتم
استعداد لاختطافه ، ونقله ، الى قيادتهم حتى يستطيع بخبرته ، أن يلعب
دورا علميا كبيرا « كما يقول أنور السادات أيضا : كانت الحكومة
المصرية ومن خلفها مخابرات الانجليز ، تشك فى نوايا عزيز المصرى
وتتوقع منه أن يهرب الى الخارج زمن أجل هذا سحبت منه جواز
سفره ، ووضعت عليه رقابة شديدة ، ولم يقابل عزيز المصرى هذا الاجراء ،
بالرضى بل توجه الى المستولين ، وطلب منهم أن يسمحوا له بالسفر الى
الخارج ، فعلا فرفضوا هذا الطلب - ومعنى هذا أن كل حركة من حركات
عزيز المصرى كانت تسجل ، وتحسب عليه ، وأكثر من هذا أن حكومة مصر ،
ومخابرات الانجليز كانتا تتوقعان سفره ، هذا من ناحية ، أما من الناحية
الأخرى ، التى جعلت عزيز المصرى يشعر بأنه سيقدر حبس فى قفص من
حديد فى قيام ثورة رشيد على الكيان فى ذلك الوقت بالعراق » .

ويقول أنور السادات : « ان المراقبة الشديدة ، المفروضة على عزيز على
المصرى من الحكومة الانجليزية وثورة رشيد على ، التى كان يتوقع أن تطفئها
الخيانة ، كانا هما الساملين الرئيسيين ، فى تكييف الموقف عندما عرض
اللمان ، عرضهم عليه أن يختطفوه ، ليستفيدوا من خبرته ، فى وضع خططهم » .

« وفكر عزيز المصرى طويلا ، وفكرت معه ، ثم استقر رأينا على وجوب سفره ، وعدم افلات هذه الفرصة وفى اليوم التالى ، عاد عماله ، الألمان الى عزيز المصرى فبلفهم بالقبول ..

ووضع الألمان خطة الاختطاف ..

طلبوا منا أن نحدد لهم مكانا خارج القاهرة ، يصلح لنزول الطائرات ، وقالوا أنهم بمجرد معرفة هذا المكان ، سيرسلون طائرة تحمل الصلابة الانجليزية ، لتهبط فيه ، ويكون عزيز المصرى فى انتظار ، الطائرة ..

وعلى الفور ، تناولنا الخرائط وأخذنا نحن الاثنين ، ومعنا زميل ؛ عبد المنعم عبد الرؤوف ندرس جميع الأماكن وندرس ، أيضا كل الاحتمالات ..

اخترنا مطار الخطاطبة . ولم يكن مطارا بالممنى ، المفهوم ، وانما كان مجرد أرض صالحة ، لهبوط طائرة ، وقمنا ثلاثتنا لاستكشافه بعربة عزيز المصرى ، ثم حددنا مكانه على الخريطة بالطريقة الطبوغرافية العسكرية ، وأرسلناه ، الى الألمان ..

وبلأنا نحن ننتظر الموعد ، الذى سيحدده الألمان ، لهبوط طائرتهم « الانجليزية » فى أرض الخطاطبة ولكن دهشتنا ، كانت شديدة عندما جاءنا رد من الألمان يرفضون فيه فكرة « الخطاطبة » ويعينون منطقة « جبل رزة » على طريق الواحات البحرية ، مكانا للقاء ..

وأخذنا ندرس أسباب هذا التغيير ، فوجدنا أن الألمان كانوا على حق وانهم على دراية تامة بصحرائنا ومعرفة حقيقية ، بوسائل الهروب ، من مصر ، ولعل هذه الخبرة قد اكتسبت عن طريق الرحلات التى قام بها كشافوهم ، ورجالوهم قبيل الحرب والتى تاه فى احداها أحد باروناتهم ، فى صحرائنا ، لهذا قبلنا هذا التغيير ، وحددنا يوم السفر ، كنا اذ ذاك فى يوم اربعاء وكان سفر عزيز المصرى قد تحدد له يوم السبت ، التالى ، على الفور ولا أدري كيف توقعت مخابرات الانجليز . اننا على وشك اتخاذ خطوة خاصة ، فقد صدرت الى فى نفس اليوم - يوم الأربعاء - أوامر بالنقل الى الصحراء الغربية وانبأنى مدير السلاح وهو يصدر الى امره بوجوب سفرى فى اليوم التالى مباشرة ، يوم الخميس ، ولم يكن لهذا النقل أسباب وانما كان أمرا واجب التنفيذ فحسب ، ووقفت حائرا ، أمام مدير السلاح ، اللواء ، الصاوى وهو يصدر الى امره ، وكان على أن اختار ، اما أن أسافر فى الموعد المحدد ، واما أن أرفض ، السفر ، ومعنى هذا اعلان عصيانى لأوامر الجيش فى ظروف حرب .

وهى أخطر تهمة يمكن أن توجه الى ضابط بالجيش ..

وخرجت من عند مدير السلاح وتوجهت الى عزيز المصرى لأعرض
أمرى عليه ...

ولكنه رفض أن يشرح بشئ ، على - وفوض ، لى الأمر ، كله ، والشئ ،
الوحيد الذى اتفقنا عليه ، هو وجوب سفر عزيز المصرى فى الموعد ، الذى تحدد
فعلا ، وأن يكون عبد المنعم عبد الرؤوف فى صحبته حتى تطير طائرة الألمان .

وقد تركت الأمر ، لهما ، وتوجهت أنا الى المستشفى العسكرى ، وادعيت
انى أشعر ، بالآلام مترتبة على مرض فى القلب ، أصابت به أثر تصادم كائن قد
وقع لى ..

ولم يكن صعبا أن أحصل على إجازة ، مرضية من المستشفى العسكرى ،
وأن أبطل بذلك - ولو مؤقتا - أمر النقل الى الصحراء ..

وقضيت يومين فى المستشفى أترقب يوم السبت وأتعجله ..

وجاء يوم السبت ، وزارنى فى نهايته عبد المنعم وكان حزينا يائسا :
إن الرحلة لم تتم ولم يستطع عزيز المصرى أن يصل الى « جبل رزة » ولم يكن
السبب ، انكشاف أمر هذه الرحلة ولا رقابة البوليس ، ولا أى شئ من كل
الأسباب التى تطوف بالذهن لأول رحلة ، ولكنه كان القدر ، فقد خرج عزيز ،
وعبد المنعم بسيارة جديدة اشترت خصيصا لهذا الغرض ، وسارت بهما
السيارة شوطا . وإذا بها تتوقف عن السير فجأة على مقربة من الهرم ، وقبل
أن يدخلها ، بها طريق ، الواحة البحرية .. الذى كانت الطائرة الألمانية
ستهبط اليه .

وكان الاتفاق ، أن تهبط الطائرة عند الغروب ، وإن يصعد إليها ، عزيز
بمفرده ثم يتصل بنا عن طريق اللاسلكى فور دخوله الى خطوط الألمان ..

وقال لى عبد المنعم انهما لم يتمكنوا من اصلاح ، العطب الذى أصاب
السيارة ، فتركاهما فى مكانها بعد أن قرب الوقت ، المحدد لهبوط الطائرة
وعادا ..

وقال لى أيضا ، أن عزيز المصرى فى حالة عصبية شديدة بسبب هذا
الحادث ..

ومضى بعد ذلك يومان ، ثم اتصل أحد رجال الألمان بعزيز المصرى وبلغه
أن الطائرة قد أتت فى موعدها وأنها حومت ، حول ، المكان ، ولم تجد الاشارة ،
المتفق عليها فمادت ..

ثم مرت أيام كثيرة ، دون ، أن يجدد ، الألمان اتصالهم ، بعزيز المصرى ؟!

وأعود الى قصة أخرى من قصص الهروب السياسى ، بل لنقل أشهر قصة هروب سياسى فى العصر الحديث ، والوسيط ، والتقديم أيضا ، ونسنى بها قصة هرب رودلف هيس ، نائب هتلر ، والرجل الثانى فى ألمانيا ! هربه من ألمانيا الى بريطانيا فى ١١ مايو ١٩٤١

ويمكننى القول - وإن كان ليس لدى أدلة قوية ثابتة - أن عزيز على المصرى باشا ، قد تأثر فى اسرعه باتخاذ قرار الهرب من مصر ، بنجاح رودلف هيس فى فراره من ألمانيا الى إنجلترا .

وهناك من يرى أن رودلف هيس من مواليد زفتى - غربية - وأن والده كان من كبار تجار الأقطان هناك ، وفى زفتى شارع يحمل اسم هيس و . و . ولكن الثابت بل والمؤكد - كما جاء على لسان رودلف هيس شخصيا - أنه من مواليد الاسكندرية .

وقد بقى والدها هيس فى الاسكندرية حتى بعد أن وصل ابنهما رودلف الى ما وصل اليه من مركز مرموق فى ألمانيا بقيا الى شهر أكتوبر ١٩٣٩ ، حيث غادرا مصر اثر اكتشاف بريطانيا أن أبوى الرجل الثانى فى ألمانيا يقيمان فى الاسكندرية ، وتقديرها أنهما بمثابة صفقة كبيرة يمكن التفاوض حولها .

وقد قيل إن على ماهر باشا ، رئيس الوزراء وقتئذ ، وعبد الرحمن عزام باشا ، وزير الشؤون الاجتماعية وقائد الجيش الم رابط هما اللذان وضعوا خطة لتهرب والد رودلف هيس ووالدته باسمين مستعازين غل ظهر باخرة يونانية ، حيث قام عبد الرحمن عزام باشا ، بنفسه بتوصيلهما حتى ظهر الباخرة باعتبارهما من أقاربه ، وقامت أزمة بين وزارة على ماهر باشا والسفارة البريطانية حول تهريب والد رودلف هيس ، ووالدته سرا .

والغريب أن تشرشل وصف فى مذكراته ، يوم ١١ مايو ١٩٤١ بأنه أسود أيام حياته ، وفى هذا اليوم - كما يقول تشرشل - تعرضت لندن لغارات وهيبية ، دمرت أحياء بكاملها ، بل قُتل الآلاف .

وكان تشرشل وقتئذ فى مقره الرئاسى يشاهد - كمادة - فىلما كوميدى ، كان اسمه « أخوان ماركس فى أقصى الغرب » ، ودق التليفون فى مكتب مجاور لمكتب تشرشل نوقالت سكرتيرة تشرشل لتشرشل : دوق هاميلتون يريد أن يكلمك بنفسه .

وبعث تشرشل بواحد من مستشاريه ليعرف ماذا يريد دوق هاميلتون ، وعاد ليخبر تشرشل بأن لدى الدوق ، نية مثيرا للغاية .

واضيئت الأنوار ، وتوقف عرض الفيلم ، وتحرك تشرشل الى الغرفة التى بها التليفون وسمح تشرشل صوت دوق هاميلتون يقول له بصوت عال :

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٤٠٧

أن رودلف هيس نزل بالباراشوت. بالقرب من منزلي ، أنه جاء يعرض علينا السلام « وكما هي عادة تشرشل في مثل هذه الحالات سأل محدثه : أمتأكد أنت من أنه هو ؟ قال دوق هاميلتون : شبه متأكد .

ويطلب تشرشل من دوق هاميلتون أن يركب إحدى طائراته ويحضر إليه في الحال .

وعاد تشرشل إلى مكانه من جديده حيث استؤنف عرض فيلم « اخوان ماركس في أقصى الغرب »

وكتب تشرشل في مذكراته : وهكذا في خضم الحرب نزل هيس الذي كان يحل محل الفوهرر ويعمل عضواً بمجلس وزراء الدفاع عن الرايخ وعضو المجلس السري لألمانيا ، ورئيس الحزب الوطني الاشتراكي ، في أملاك دوق هاميلتون وكان ايند ساعدي الأيمن في الشئون الخارجية قد نزل بالباراشوت في أراضي ألمانيا النازية .

وقيل عن هيس ، انه مجنون ، ولكن الأطباء الذين كشفوا عليه أكدوا أن عقله سليم مائة في المائة .

وقيل أن هيس لم يحمل معه عرض السلام على إنجلترا وحسب ، بل عرض عليها خطة الهجوم على روسيا بكل وضوح وجلاء ، بغية تخليص العالم - كما قال هيس - من اليشعوية .

وكان هيس يعتقد أن بريطانيا سوف تستقبله بحرارة ، وسوف تقبل المصلح ، الذي عرضه عليها ، بل قيل أن هتلر نفسه كان يمتنى من صميم قلبه ، أن ينجح هيس في منصفاه .

ولكن بريطانيا رفضت عرض هيس ، بل أكثر من هذا دعا تشرشل سفير السوفييت في لندن ، إيفان مايسكي وقدم إليه البرهان على عزم هتلر على التدرج بروسيا رغم ما بينها وبينه من موافيق ومعاملات .

وفوجئ تشرشل بمايسكي يقول له ، وكأنه لم يسمع شيئاً جديداً : نحن كنا نعرف جيداً أن هذا سيحدث. ولكن لم يخطر في بالنا ، أنه سيحدث بمثل هذه السرعة .

ولم يكن هتلر ينوي الهجوم على الاتحاد السوفييتي بسرعة حقاً ، لولا أن هيس ساعده الأيمن حمل إلى البريطانيين خطة في الهجوم على روسيا ، ولذلك بادرت هتلر بالهجوم على روسيا بعد ستة أسابيع فقط من نزول رودلف هيس بالباراشوت. في أملاك دوق هاميلتون ، أي في ٢٢ يونيو ١٩٤١ .

وكان أول خبر جاء الى الرقابة على الصحف في بريطانيا عن حادث هرب. رودلف هيس قد وصل الى جزيرة اسكتلندية بعثت به فورا الى الرقابة على الصحف لتسمح لها بنشره ، كان الخبر يقول : طائرة نازية من طراز مستر شميت ١١ سقطت قرب جلاسجو وقد وجدت السلطات البريطانية ضابطا ألمانيا نزل بمظلة عن كعب من هذه الطائرة .

ولم ينشر الخبر بطبيعة الحال لا في الصحف الاسكتلندية ، ولا في غيرها: من الصحف .

وبدأت معلومات أخرى تصل الى بعض الصحف البريطانية الكبرى :

ظهر أن أنامل « الضيف » الألماني « ملسم » وأنه يلبس ساعة ذهبية في يده ، وأن خريطة لاسكتلندا وجدت في الطائرة وقد أحيط جزء منها بدائرة. من المداد ، ظهر أنه مكان ضيعة دوق هاميلتون وأن الأسير طلب مقابلة الدوق » .

وفي اليوم التالي اجتمعت وزارة الحربية برئاسة تشرشل وتحفظت على الخبر !!

وبعد ثمان وأربعين ساعة من وصول هيس الى بريطانيا قالت الاذاعة الألمانية أن هيس ضحية أوهم ، وأنه استولى على طائرة ألمانية برغم أوامر هتلر ، وأنه لا بد وأن يكون قد أصيب في حادثة .

وكان البريطانيون يخشون أن يكون الأسير الجديد هو بديل لهيس وليس هو هيس ذاته وقد كانوا يخشون لو أنهم قالوا بوصول هيس ، ولم يكن القادم الجديد هيس شخصيا لوقعوا في خدعة ألمانية خطيرة ولاصبحت بريطانيا موضع سخيرة العالم كله .

ولكن عندما اذاعت ألمانيا نبأ إصابة هيس بالأوهم ، أعلنت بريطانيا نبأ وصول هيس نائب هتلر ، ولم تزد فيما اذاعته كلمة واحدة من تلك الكلمات. الخمس !

وهيس الذي كان أول فأر هرب من السفينة قبل أن تفرق كما يقولون. هو آخر الأحياء من النازيين الكبار ، انه يعيش في سجن سباتندو الرهيب. حيث تنقسم أربع دول كبرى مهمة حراسته ، كل دولة ثلاثة أشهر في العام ، تلك الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتي ، بريطانيا ، فرنسا ، والسجن الذي يقبع به هيس بنى على عشرة أفدنة محاط بسور مكهرب يصوق كل من يقترب منه و ٠٠ و ٠ هلفا بينما هيس قد بلغ السادسة والثمانين من عمره اذ هو من مواليد ٢٦ إبريل ١٨٩٤ .

هيس سلم وصيته لزوجته ايلزا وأهم بتود وصيته أن يدفن في الاسكتلندية !

كان هيس قد تلقى تقارير الارصاد الجوية في ٩ مايو ١٩٤١ ، وقرر ان يترك ألمانيا في اليوم التالي ١٠ مايو وأثر أن يقضى يوم ٩ مايو مع زوجته إيلزا وابنه فولف الذي لم يكن قد جاوز عامه الرابع ، ولأول مرة منذ ١٤ سنة لم يذهب هيس الى مكتبه بعد أن طلب من سكرتيره الغاء كل مواعيده في ذلك اليوم ٠٠ يوم ٩ مايو وفي صباح يوم ١٠ مايو استقل سيارته من بيته في ميونخ الى المطار وفي غرفة جانبية ارتدى ملابس الطيران وسلم على كل من كانوا امامه يدا بيد ٠ كما كان يفعل كل مرة وصعد الى كابينة القيادة ملوحا بيده للجميع ، كان هيس قد ترك رسالة مع بيتس سكرتيره الذي كان وحده يعرف أسرار رحلة هيس الى انجلترا أصيب مدير المطار بقلق لعدم عودة هيس بعد أربع ساعات من بداية الطيران ، خشى مدير المطار أن تكون طائرة هيس قد أصيبت بعطب ففكر في تخصيص طائرة للبحث عن الطائرة المصابة ٠٠ عبر مدير المطار عن مخاوفه لبيتس ولكن بيتس بكل برود ، هنا من روعه قائلا : لعل نائب هتلر قد وصل سالما الى مكان آخر ، حاول بيتس أن يتصل بهيس في الجو قرب جلاسجو ، وكان قد اتفق مع هيس على ذلك ولكنه لم يستطع لانشغال سلاح الطيران الألماني بالهجوم على لندن ٠

ومن محطة ميونيخ أخذ بيتس القطار الى برخسجادن وحاول بيتس عن طريق بورمان سكرتيره هتلر أن يقابل هتلر ليسلمه الرسالة ، ورغم أن بيتس انتظر في فيلا هتلر منذ الساعة السابعة والرابع صباحا الا أنه لم يستطع مقابلة هتلر الا في الساعة الحادية عشرة عندما عاد مجهدا مكشودا يرتدى ملابس العسكرية ٠٠ حاول هتلر أن يقابل أولا الدكتور تود ، وزير شئون الاسلحة والخزائر الذي كان ينتظر بدوره هتلر ، ولكن بيتس أصر على أن الرسالة هامة لا تحتمل التأخير ٠ فضى هتلر الرسالة في شيف كبير ، وهو جالس خلف مكتبه ، وبعد برهة سال بيتس : أين هو الآن ؟ وقال بيتس : « لقد طار في السادسة وعشر دقائق بعد ظهر أمس من أجسبورج الى اسكتلندا ليقابل اللورد هاميلتون ، وهاج هتلر وهو يقول : يطير في هذه الظروف وسط آلاف الغارات التي نلحقها ٠ هذا تهور ٠

وبعد أن استدعى هتلر روينتروب وزير خارجيته عاد الى قراءة السطور الأخيرة من رسالة هيس : « واذا فشلت مهمتي فإن هذا قفري ومصيري الذي اخترته ، وتستطيع في أي وقت أن تتبرا مني وتعلن انني معتوه ، فقد قيمت بهذا العمل من أجلك ، ومن أجل ألمانيا ، واذا كانت نتيجته الاساءة لك أو الاضرار بألمانيا فأرجو اعتبدي معتوها ١ »

ولأن الطائرة التي كان يستقلها هيس كانت لا تزال مارة ، يجب ألا يسلم للاعداء ، فقد رفض هيس أن ينزل في مطار قريب من مزرعة هاميلتون في « دونجاهيل هيس » فخلق من جديد ، ونزل بمظلته مؤثرا أن تنحط طائرته ٠

على ألا يحصل الانجليز. على سر الطائرة التي لا تزال في طي كتمان سلاح
الجو الألماني .

وفي مذكرات هيس التي ترجمها برشافة وجمال الأبح الصديق محيد
فهيم ، ما يفيد ان طائرة هيس قد تحطمت وانه قد نزل بالباراشوت وان فلاحا
بريطانيا اسمه ماكلين كان أول من استقبله ثم قاده بعد أن قال له انه ألماني
يسمى الكابتن هورن يحمل رسالة الى دوق هاملتون ، الى منزله حيث قامت
زوجته باعداد قده من الشاي له لم يستطع أن يشربه .

وفي القيادة المركزية استدعى لورد هاملتون لأن هيس أصر على ألا
يتحدث الا معه ، ولم يكن هيس ، ينفرد بهاملتون حتى قال له : أنا هيس وهذه
صورتي ، وقال هيس أيضا لهاملتون : أنا رسول سلام .. ان هتلر لا يريد
افناء بريطانيا .. انه يريد وقف الحرب « وحاول لورد هاملتون أن يتحدث
مع الكسندر كادوجان الوكيل الدائم لوزارة الخارجية في الموضوع ، فقبل له
انه مشغول للغاية وربما يستطيع أن يلتقي بك بعد اسبوع ، أو عشرة أيام .

وعندما قابل لورد هاملتون ونستون تشرشل في القلعة القديمة التي
كان يقضي بها عطلة نهاية الأسبوع في « ديشبيل بارك » على بعد عدة أميال من
بلنهام مستقل رأسه ، روى له قصة مجيء هيس بحذافيرها ووضع تشرشل
سيجاره الضخم في فمه قائلا :

لا بأس أيها اللورد الشاب .. هيا بنا نرى « الاخوان ماركس » .

وبينما بريطانيا مشغولة بالضيف الجديد . القادم اليها من ميونيخ كان
هتلر يعد بياناً لاذعته في ١٣ مايو ١٩٤١ ، يعلن فيه رسمياً أن هيس الذي
كان يعاني من المرض منذ سنوات طويلة ، الأمر الذي أدى الى منعه من الطيران
قد طار ، ولم يعد حتى الآن ، وان الخطاب الذي تركه الى هتلر قبل اقلاعه
يفيد أنه يعاني للأسف من الاختلال ، العقلي ويخشى أن يكون قد وقع فريسة
للهلوسة .

ويأمر هتلر بالقبض على جميع مساعدي هيس الذين ، ساعدوه ، دون ،
أن يمنعه من الاقلاع ، أو ابلاغ القوهر .

وفي مقدمة الذين قبض عليهم ايلزا برول زوجة هيس التي لم يكن هيس
قد فاتحها نهائياً في موضوع هربه الى انجلترا .

وربما تكون لنا عودة الى قصة هيس مرة أخرى .

وبعد ذلك نعود - وعذرا للاطالة - الى قصة حرب عزيز على المصري .

يقول محمد أنور السادات : « كان عزيز قد صمم على الذهاب
الى خطوط الألمان ، وكانت هذه الفكرة قد اختبرت في رأسه وأصبحت

مسيطرة ، على تفكيره ، وآماله وكان من الصعب بعد ذلك ، انتزاع هذه الفكرة ، من رأس الرجل ومرت أيام قليلة وإذا به يكلف عبد المنعم بأن يبحث له موضوع سفره ، على متن طائرة مصرية ، ويلمأ ، عبد المنعم دراسته ، ثم اتصل بقائد الفرقة الجوية ، حسين ذو الفقار ، واتفق معه ، على أن يعد خطة السفر وأن يكون هو الذى يحمل عزيز المصرى ، الى الألمان .

وتحدد موعد السفر فى ليلة كان فيها ذو الفقار ، هو الضابط العظيم بالمطار .

وحمل ذو الفقار عزيز المصرى ، فى إحدى الطائرات ، وطارت الطائرة بهما .

وحملت الصحف المصرية ، الصادرة فى ١٨ مايو ١٩٤١ أنباء تقول : قرار عزيز على المصرى باشا ومعه ضابطان من سلاح الطيران الملكى المصرى : يغادرون القاهرة بعد منتصف ليلة الجمعة ، ويضطرون الى النزول بين قها وقلوب : ألف جنيه مصرى مكافأة لمن يرشده عنهم ، أو عن أحدهم ، مجلس الوزراء يعقد جلسة لتحديد المسئولية عن الحادث .

بعد تلك العناوين التى أريد لها أن تكون غير مثيرة ، وفى الصفحات الداخلية فقط ، لا الصفحات الأولى قالت ، الصحف ، ان الحادث خطير وان المتهمين فيه ثلاثة : عزيز على المصرى باشا رئيس أركان حرب « الجيش المصرى سابقا ، والطيار أول حسين ذو الفقار ، والطيار أول ، عبد المنعم عبد الرؤوف » وقالت الصحف - نقلا ، عن تحريرات البوليس - ان مسلحا كهربائيا ممتدا بين قها ، وقلوب حال دون اتمام الرحلة الحربية التى كان الثلاثة ينوون ، القيام بها ، وان الثلاثة قد اختفوا ، ولم يستطع أحد أن يرشده عن مكان وجودهم ، وقيل أيضا أن الرحلة أحيطت بكتمان شديد ، وقد عرف أن حسين ذو الفقار أخبر زوجته ، بأنه سيقوم برحلة قصيرة وأنه لا يلبث أن يعود ، فى القريب ، العاجل ، وقيل ان الثلاثة بدأوا رحلتهم قبل الساعة الواحدة من مطار الماطة وأحسنت نطق المراقبة . بوجود طائرة فى الجو فسلطت عليها الأنوار الكاشفة لتبين اذا كانت معادية أم لا ، ويحتمل أن يكون قائد الطائرة حاول أن يتبع التعليمات ، وان ينزل بطائرته الى الارتفاع المتفق عليه ليثبت ان طائرته ليست معادية ولكنه أخطأ فى تقدير المسافة .

وقالت مصادر البوليس أن الثلاثة غادروا الطائرة تاركين بها حقائبهم وما بها من أوراق وصور وصعدوا الى الاختفاء ، وقالت ان الحادث لم يكتشف الا فى الصباح المبكر حيث أبلغ الحادث الى نقطة قلوب وعندما أبلغ رئيس الوزارة بالعاجلة ، وكان يتأهب لصلاة الجمعة أمر . بأن يحمل كل ما كان بالطائرة من حقائب وأوراق وصور ، الى القاهرة ليجمع مجلس الوزراء وعرف ملامكتهم

الحصول عليه من معلومات وتقرر ان يجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى في اليوم التالي ، ورفض رئيس الوزراء ، أن يدلي للصحافة بأية كلمة عن هذا الموضوع !

وأثناء انعقاد مجلس الوزراء في اليوم التالي في المساء ، حضر أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي واجتمع مع رئيس الوزراء ، على انفراد لمدة ٤٥ دقيقة ، وأذاع مجلس الوزراء في يوم ١٧ مايو ١٩٤١ بلاغاً عن الحادث أكد فيه اصطدام الطائرة بسلك كهربائي فسقطت في حديقة وأن الثلاثة الذين كانوا يستقلون تلك الطائرة قد عادوا ، إلى القاهرة ، واختبأوا فيها ، والبحث جار عنهم وأكد البيان ، أن القمل الذي ارتكبه الثلاثة يقع في باب الجنائيات المضرة بأمن الدولة وسلامتها وقد تولى النائب العام بالاشتراك مع السلطات المختصة المدنية والعسكرية ، التحقيق ، و . و .

عزيز على المصرى باشا يروى أسرار هربه عام ١٩٤١

● حزنت ، مصر ، كلها لفشل محاولة عزيز المصرى باشا ورفيقيه الهرب من مصر ، وكانت - حقيقة - تمنى لو أن المحاولة قد نجحت لكى يفلت الأسد ، الهصور من السجن الذى حبس فيه ..

وإذا كانت مصر ، قد حزنت لفشل محاولة الهرب فقد بدا عليها الاشفاق الشديد ، على مصير الرجل الذى كانت ، الجماهير المصرية ، وخاصة قطاع الشباب منها تنظر اليه نظرة حب وتقدير ، واحترام ، وترى فى معاملته الامور السياسية ، والعسكرية نموذجاً فريداً ، لما يجب ان يكون عليه العسكريون ، والسياسيون .

وقد أصيبت الوزارة بضربة شديدة من جراء محاولة عزيز المصرى باشا ، الهرب ، ويتجلى احساس الوزارة بالضيق والقلق بسبب تلك المحاولة فيما يرويه د. محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف فى الوزارة القائمة وقتئذ ، وزارة حسين سرى باشا فى مذكراته ، وذكرياته ، اذ كان الدكتور هيكل يقضى ثلاثة أيام فى مصيف رأس البر ، وفى صباح اليوم ، الذى اعتزم فيه العودة الى القاهرة بلبه الحاجب المرافق له ، انه سمع ، أن عزيز باشا المصرى سافر خفية بطائرة حربية ، يريد الذهاب الى الألمان ، ويقول د. هيكل : لم اصلق الخبر أول ما سمعته ، واتصلت تليفونيا من رأس البر بمحافظ دمياط استوثق منه واخبرنى الرجل أنه بلفته مثل هذه الأنباء ، وأنه سيتصل بالقاهرة للتثبت فلما بلغت دمياط ، لقيته ، فأنبأنى ، ان عزيز باشا المصرى وضابطاً طياراً استقلاً ليلاً طائرة عسكرية من القاهرة وقاما يريدان جهة غير معلومة وإن الطائرة اصطدمت بأسلاك التليفون عند قليوب فهبطت الى الارض واضطرب راكبها - كان جندياً بالطنج قتل معرفة تفاجئيل الحادق

بالضبط - لمفادرتها والفرار - هربا الى حيث لا يعلم أحد . وان مجلس الوزراء ، ينعقد بعد الظهر من هذا اليوم ، ليتداول في الحادث وأنه خطب من القاهرة كيما يتصل بي لاحضر اجتماع مجلس الوزراء .

وعلت - د - هيكل - مسرعا الى القاهرة وحضرت اجتماع المجلس فالقيت سرى باشا والوزراء جميعا في حيرة ، ورأيتهم يخشون ان يكون لما حدث نتائج بعيدة الاثر ، فعزیز باشا المصرى هو الذى تولى رئاسة أركان حرب الجيش المصرى ، فى وزارة على ماهر باشا وكان متبها بميله الواضح للامان فلما تولت وزارة حسين سرى باشا أعفته من منصبه ، وكان طبيعيا - وذلك الرأى فيه - ان يراقب مراقبة دقيقة ، فكيف استطاع مع ذلك ان يدبر وسيلة للقرار من غير أن يعلم بهذا التدبير أحد ؟ وأين ترى يكون قد اختفى ؟ وما هى الاجراءات التى يمكن أن تتخذ فى شأن من يروجون الدعايات ، لمصلحة المانيا ؟ تداول المجلس فى هذا وفى مثله وانتهى بأن ترك الامر لرئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية يتصرف فيه بحكمته وحسن تدبيره .

ازداد سرى باشا بعد هذا الحادث اقتناعا بضرورة تدعيم الوزارة ، لكنه لم يستطع ان يفتح احدا فى هذا التدعيم ، قبل ان يعثر على عزيز باشا المصرى وأن يتخذ معه اجراء بعيد الطمأنينة الى مقدراته على معالجة شئون الدولة فى الاوقات العصيبة المحيطة بالحزم والحكمة ، لهذا وجه كل جهده للبحث عن الفارين ، واعتقالهم :

ولم يكن هذا يسيرا فقد كان - د - هيكل أيضا - الجمهور ، يحيط عزيز باشا بعطف يتعذر معه الاستمانة بمعلومات هذا الجمهور لاقتفاء آثار الرجلين « ومعرفة المكان الذى اجتفيا فيه » ...

وقد رصدت الحكومة مكافأة قدرها الف جنيه - هذا فى مايو ١٩٤١ - لمن يعاون أو يرشد أو يدل بيانات تساعد فى القبض على عزيز المصرى باشا والطيار الاول حسين ذو الفقار صبرى ، والطيار الاول عبد المنعم عبد الرؤوف ، أو أحدهم كما اندرت الحكومة ، كل من أوى أو أخفى هؤلاء الاشخاص ، الثلاثة أو ساعد على فرارهم . كما امرت الحكومة بنشر صورهم ، تيسيرا ، للتعرف عليهم .

وقد جاء فى المعلومات التى نشرت عن حسين ذو الفقار صبرى فى الصحف أنه من الشبان الذين حصلوا على البكالوريا ، بتفوق والتحق بكلية الهندسة الملكية واستمر فيها وفى السنة الثالثة كان كثير التفكير والرغبة فى التعليم بالخارج لفساخر ، أولا الى المانيا وأمضى بها حوالى تسعة أشهر ثم عاد الى مصر ولكنه لم يلبث أن فكر فى مفادرتها الى إنجلترا حيث التحق بأحد

الجامعات ، ولكن ولعه بالألعاب الرياضية شغله عن التعليم ثم انتهى به الأمر .
الى السفر الى امريكا ، ولكن حظه في الرياضة لم يكن بأحسن من حظه في
التعليم فهزم في بعض المباريات فآثر العودة الى مصر ، مرة أخرى وكان لالحاح
عائلته أثره في ذلك .

وفكر حسين في الالتحاق بشركة مصر للطيران ، ولكن أهله رأوا الحاقه
بالكلية الحربية حتى يحدد مستقبله ، وفي إمكانه بعد الانتهاء من الدراسة
في هذه الكلية ان يلتحق بقسم الطيران ، وفعلا التحق بالكلية - في أول
فبراير - وكان أول دفعته والتحق فعلا بسلاح الطيران الملكي ورقى بعد شهرين
الى رتبة طيار أول وقد تم زواجه منذ سبعة أشهر فقط !

ومن المعلومات التي نشرتها الصحف أيضا عن حسين ذو القفار صبرى
انه مولود في شارع الإنشاء بالسيدة زينب وله من العمر ٢٦ سنة وطوله ١٧٨
سنتيمترا : عريض الاكتاف أبيض اللون أسود الشعر ، ولون العينين اسود
وحواجه سوداء ، غزيرة ، مفتوحة ، ومن علاماته المميزة شجر نخريز في يديه
وقد سبق له ان كتب بجريدة المصرى مقالات كثيرة في باب الألعاب الرياضية .

أما عن عبد المنعم عبد الرؤوف ، فنقول البيانات التي نشرت عنه في
الصحف انه من مواليد شارع المناخ بالعياضية البحرية له من العمر ٢٧ سنة
طوله ١٦٩ سنتيمترا ، متوسط الجسم ، قمحي اللون ، لون شعره أسود ، عيونه
عسليه ، حواجه « مفروقة » وله شارب أسود ، عريض الفك كان يسكن
بشارع قلدرى عمارة زافت شقة رقم ٣٥- بالسيدة زينب دخل الكلية الحربية
في شهر أكتوبر ١٩٣٧ وتخرج في قسم الطيران في أول فبراير ١٩٣٩ ، وكان
مولدا ، بكرة القدم ، ومن ضمن أفراد فريق الكلية وهو نجل الأمير - اللى
عبد الرؤوف رسدتم بك ، وله أخوين هما الصباغ عبد القادر عبد الرؤوف
أركان حرب كلية اركان الحرب وعبد الحليم عبد الرؤوف أفندي بالمساحة
ببنى سويف ..

والمعلومات التي نشرت ، عن عزيز باشا في الصحف تشير أيضا الى ان
اسمه الاصلى عبد العزيز على المصرى ابن الشيخ على المصرى أحد المزارعين في
قرية من قرى القليوبية ، وقد ولد بشارع الضناقرى خلف تكتات الخرس
الملكى بعابدين واتم دراسته الثانوية في مدرسة التوفيقية ، وامتضى عاما بمدرسة
الهندسة مخانة ثم رحل الى تركيا والتحق بالمدرسة الحربية بالجيش التركى ،
ويبلغ من العمر ٦١ سنة ، وطوله ١٦٨ سنتيمترا ، لونه قمحي فاتم وشعره
أشيب وطويل مع صلب في الجزء الأمامي ووجهه مستطيل بهيب الذقن عذونه
عسليه ، ومن علاماته المميزة حركة عصبية في القدم ، وكان يقسم أخيرا في
بنسبون يعرف باسم « بنسبون فيتواز » وقبل ان يقوم بمحاولته الجريفة بأيام

دفع أجرة البنيون ونفقاته مقدما ، وقابل مجاميه وسلمه كافة الأوراق الخاصة بقضائيه وعهد الى صديق له يدعى الدكتور سيد شكرى بادارة شئون املاكه وكان عزيز المصرى باشا قبل ذلك يسكن فى جهة عين شمس ولكنه اجر داره منذ اسبوع لأسرة فرنسية معروفة ..

وقد نفى رئيس الوزراء أن هناك مطالب معينة بسبب حادث عزيز المصرى باشا وذكر أن التحقيق يجرى فى مجراه الطبيعى والبحث مستمر عن الفارين ..

وقد ظل النائب العام ، عبد الرحمن الطوير باشا يباشر التحقيق فى الغرفة التى خصصت للتحقيق بوزارة الدفاع وعرف ان الطائرة التى استقلها عزيز المصرى ورفيقاه من نوع انسن المخصص للاستكشاف وتحمل رقم ٢٠٥ وحى من النوع الكبير الذى يتسع لنحو أربعة أو خمسة اشخاص ، ومجهزة بالة لاسلكى وقيل أنه كان فى مصر ، عدة طائرات من هذا النوع الذى استخدم فى الفرار : واحدة سقط بها الطيار المرحوم حسن حسان وأخرى أوقفها الطيار المرحوم ، ابراهيم الملايل أفندى .

وتنشر الصحف فى الايام التالية لوقوع الحادث الكثير من التفاصيل.. كما تنشر الكثير عن التحقيق ، ولان الصحافة كانت تحت سيطرة الرقابة فكان كل سطر ينشر يخضع لسلطان الرقابة .

ومن بين ما نشرته الصحف ، وتنتد ، مما يقع فى باب الطريف من الاخبار ، اذا جاز لى استخدام هذا الوصف : قيل مثلا ان حسين ذو الفقار - المصرى ، ٢٠ مايو ١٩٤١ - الذى قاد الطائرة قام برحلات ليلية كثيرة فلم يكن هناك باعث للريبة فى هذه الرحلة الأخيرة ، وكان يقوم فى معظم هذه الرحلات ، بمفرده وما يجدر ذكره بهذه المناسبة ، ان زملاء الطيار كانوا يلقبونه باسم الطيار المفضل ، وقيل أيضا ان اتجاه البوصلة كان ناحية دمياط ولذا يحتمل ، ان تكون وجهة الطيار بحيرة المنزلة فيبورسعيد فسوريا وما يؤيد هذا الاحتمال ان خريطة عثر عليها فى الطائرة أظهرت ان خط السير هو قليوب ، المنصورة، المنزلة ، بيروت ، وقيل أيضا والهدية على الرواة بطبيعة الحال ان عزيز المصرى ، باشا عندما ذهب الى مركز البوليس فى قليوب ، كان مهتاجا عصصيا ، حتى أنه نهر الاومباشى الذى استقبله ، قائلا له : انت حيوان مين الى عملك .. اومباشى : فين معاون للبوليس ؟

وعندما وصل عزيز باشا الى منزل الماعون ، كلف الخفير الخاص بإيقاف حضرة الماعون واطل الماعون من نافذة حجرته يستفهم عن اسم الضيف ، فلما عرف أنه عزيز باشا استأذن فى دقيقة واحدة حتى ينزل ويرحب به فسكره. عزيز باشا وطلب منه أن يظهر كما هو ، وذكر له أنه - أي عزيز باشا - كان

مدعوا في حفلة قران قريية له . . وتعطلت سنيارته في الطريق' ، وأنه
استأجر سيارة أخرى لورى لسحبها ، وقد جاءه - أي عزيز باشا - يطلب سيارة
لتنقله الى مصر ، مع صديقين ، وكلف الماعون أحد الخفراء باستحضار سيارة
أجرة يملكها سائق اسمه أحمد كنكة ، فكانت بطارية السيارة معطلة فلم يجد
الماعون بدا من حضار سيارة المركز - التي يقودها الجندي سواح - لتكون
تحت أمر الباشا ومن معه ! واستقل الثلاثة السيارة الى ميدان الأزبرا حيث
نزل عزيز باشا ومن معه . .

وقد حدث في مجلس النواب ان طالب النائب محمد شعراوى الحكومة
ببيان حول حادث عزيز المصرى باشا فابهرى النائب محمد محمود جلال ليؤكد ان
اللائحة الداخلية لا تجيز توجيه مثل هذا البيان الشفهي وقال الأستاذ محمد
شعراوى موجها كلامه للأستاذ محمد محمود جلال . . هو أنت مساعد ، رئيس
الجلسة ، وقال رئيس الجلسة - راغب عطية بك - كنت حاقول كده ، وعاد
الأستاذ محمد شعراوى يقول أن معالى وزير الدفاع غير موجود فأخشى ان
يكونوا خطفوه هو الآخر ، وضحك ، المجلس ، ليعلم رئيس الجلسة ، الانتقال
الى جدول الاعمال .

ونشرت الصحف أيضا ان عزيز المصرى عندما كان مديرا لمدرسة البوليس
والادارة أدخل ضمن برامج التعليم فى المدرسة فن التكر وكان مهتما بهذا
الفن اهتماما كبيرا حتى أنه كان يحتم على الطلبة ان يتعلموا كيف يسدلون
هيئتهم ، أربع مرات خلال ساعة واحدة . .

وتبرعت بعض الصحف بكل أسف ، لتسبب ، آل عزيز المصرى باشا
ولتهمه ، بما ليس فيه بطبيعة الحال وأسرفت إحدى الصحف فى الاسماء
فقالت عنه أنه افاق لا يصح ، ان يتولى منصبا كبيرا ، وان حسن صبرى
باشا عندما كان وزيرا ، للدفاع ، وافق على رفع مرتب عزيز باشا رئيسا لأركان
حرب الجيش المصرى بشروط أربعة : الا يرتدى الملابس العسكرية مطلقا ولا
يكون له ياور ولا يدخل وزارة الحربية لأى عمل كان ، ولا يقابل الوزير مطلقا
كان هذا - كما قالت صحيفة المصرى - فى يناير ١٩٣٩ . .

انتقل أحمد عبد الرحمن رئيس مباحث محافظة القاهرة على رأس قوة كبيرة
من رجاله الى صحراء الفيوم وراحوا يبحثون وينقبون فى المغارات وغيرها
طوال يوم كامل واستندع قصاصى الأثر لاقتفاء آثار وجدت على مقربة من
أحدى السيارات كانت ملقاة فى الصحراء وتم تفتيش إحدى العزب فى طريق
الفيوم ، وقام الاميرالاي سليم زكى بك وكيل حكيمدار العاصمة بهاجمة منزل
أحدى السيدات ، كما قام بهاجمة العديد من المنازل فى العاصمة ، وفى
الضواحي .

وقام أحد المينومين المغناطيسيين بتجربة من أجل اكتشاف هؤلاء
القارين ..

وتكونت فرقان من رجال المباحث ، الاولى اطلق عليها « فرقة التنكر »
قوامها طلبة عزيز المصرى باشا ، وقت ان كان مديرا لمدرسة البوليس والادارة ،
الذين يعرفون الكثير عنه ، والاخرى للطواف فى أنحاء القاهرة ، ، بحنا وراء
القارين ..

ووعده ، رسل باشا ، حكيما دار القاهرة بأن من يوفق من ضباط البوليس
الى اللقاء القبض على عزيز المصرى باشا ، أو أحد رفيقيه سيرقى الى رتبة كبيرة
علاوة على المكافأة التي اعلن عنها مجلس الوزراء ، وقدرها ألف جنيه .

وتنب أحد ضباط الجيش برتبة لواء للاشراف على البحث عن القارين فى
صحراء الفيوم ، وكان قد قيل ، ان عزيز باشا ، قد تناول طعام الغداء ، فى
مدينة الفيوم قبل هربه بأيام ، واختير العديد من ضباط الجيش لمعاونة هذا
اللواء ، كما أوكل الى قوة من سلاح الهجاة وقصاصى الاثر لمعاونته وزملائه
فى البحث ، وتم تقسيم صحراء ، الفيوم ، الى مناطق وقسمت قوى الجيش
النمط بها ، البحث عن عزيز المصرى باشا ورفيقه الى فرق ، وجماعات ..

ولم يشمل التفتيش الكثير من منازل القاهرة ، والجزيرة فقط ، بل امتد
الى كثير من أنحاء الوجه القبلى ..

كل ذلك ، لم يسفر ، ابدا عن شيء ، رغم استمرار بعض الصحف فى
التهمج على عزيز المصرى باشا بل وعلى خفيه عزيمته أيضا ، الذى اكتشف فجأة
ان له علاقة بأمرأة طلقت من زوجها لسبب ما ، وان هذا الخفير قد يتردد
على دارها ، وينفق عليها ..

وقد تم اطلاق النار على خفير عزبة عزيز المصرى فتظاهر بالموت ليتخلص
من اطلاق الرصاص عليه و ... و ..

وقد افردت صحيفة «ايفنج ستاندرد» فضلا عن عزيز المصرى باشا وزيارته
لانجلترا من افق لوى المهة وقيته « فاروق » وقالت بصريح العبارة ، ان عزيز
المصرى باشا كان عموا صريحا علنيا للنظم البريطانية حتى وهو فى بريطانيا ..

وقد روى الفنيون فى وزارة الدفاع ، الكثير من الاسباب التى أدت الى
سقوط الطائرة وكان من بين تلك الاسباب - مثلا - ان الطائرة تسع ١٢٧
جالونا من البنزين يكفيها للطيران عشر ساعات وقد كان خزان الطائرة مملوفا
بالبنزين وكذلك كان خزان الزيت ولما أعلنت الطائرة للرحلة أديرت المحركات
فى الحال ونسى قائد الطائرة وهو حسين ذو الفقار صبرى مفتاح الزيت فبقى
مقفلا مما أدى الى وقوف المحركات لعدم وصول الزيت اليها فكان لابد من أن
تهبط ؟

وفي ٧ يونيو ١٩٤١ حملت كل الصحف ، المصرية ، وفي صفحاتها الاولى في هذه المرة نبا القبض على عزيز المصري باشا وزميليه بعد ظهر « أمس » في امبابة بمنزل أحد مدرسي إحدى المدارس الفنية ونشرت الصحف على لسان عزيز المصري باشا أنه قال عقب القبض عليه : لقد كنت أريد مغادرة البلاد ولكتم منضموني من ذلك » .

قالت الصحف الصادرة في ٧ يونيو ١٩٤١ : دلت تحريات رجال البوليس على أن الثلاثة المختفيين لم يغادروا الجيزة وانهم لابد من أن يكونوا مختبئين في مكان ما فيها « ولست أدري لماذا إذن فتشوا مديرية الفيوم وصحراها » ، وقيل ان رجال البوليس السياسي شكوا في بداية الامر ، في رجل من الحائزين لدبلوم الصحة والتربية البدنية وقد شوهد وهو يبتاع بعض المأكولات من محل جروبي بميدان سليمان باشا ثم شوهد وهو يبتاع بعض الفاكهة من فكهاني في الميدان نفسه ، وشوهد وهو يستقل سيارته الخاصة جهة امبابة وقد تركها في مكان ما وسار على قدميه الى منزل قريب وقام اليوزباشي محمد امام أفندي بإخطار الاميرالاي سليم زكي بك وكيل حاكمدار العاصمة ورئيس القسم السياسي ووضعوا معا خطة للقبض على الفارين ، ورئي في البداية عدم مهاجمة المنزل الموضوع تحت المراقبة ليلا لئلا يتمكن من به من الفرار .. »

وتقول الصحف :

ان بعض الضباط صعدوا الى سطح المنزل اياه بعد ان خلعوا احذيتهم الواحد بعد الآخر وكنوا في أجزاء مختلفة منه لمراقبة الجهات المحيطة بالدار ، وللاحتياط في حالة محاولة الثلاثة أو احدهم الهرب من السطح .

واقترح محمد امام أفندي مع بعض جنود المنزل شاهرين مسدساتهم ، فوجدوا عزيز باشا وحسين ذو الفقار صبرى ، وعبد المنعم عبد الرؤوف جالسين في إحدى الحجرات وكانوا على وشك تناول القداء الذي كان مؤلفا من قرع « كوسة » وأرز ولحم ، كما كانت لديهم - كما قالت الصحف - كمية طيبة من التفاح ، وزجاجتان من الشبانيا .

وما كاد عزيز باشا يشهدهم ، قادمين حتى تقدم نحو الضباط في حركة عصبية ، وهناك قال اليوزباشي امام أفندي : مساعدتك تعرف القانون كويس ، وأنا هنا للقبض عليك وعلى زميليك ، فأرجو عدم استعمال القوة والا فساكون مضطرا الى استعمالها والى اطلاق الرصاص ..

وكان الثلاثة قد اتخذوا حيطتهم فوضعوا مسدساتهم قريبة منهم وهي ملانة ومعدة للعمل ولكن اليوزباشي امام أفندي ورجاله كانوا اسرع منهم الى تناولها واحتجازها ..

• وبعد أن تمت عملية التسليم ، اتصل اليوزباشى امام أفندى بسليم زكى بك تليفونيا وأخطره بأنه قد قبض على الثلاثة ، واتجه سليم زكى بك وأحمد محمود عزمى بك السكرتير العام بوزارة الداخلية الى منزل فيتزباتريك بك فى حى الزمالك ، واتجه الثلاثة الى أمبابة وعند وصولهم الى المنزل تقدم منهم عزيز المصرى باشا وكان لا يزال - كما تقول الصحف - يبدى بعض الحركات العصبية وقال لمزمى بك : انا مكنتش عاوز أقعد فى بلدكم لكن انتم الى اتلفتم خطئى ، وكما تقول الصحف - كل الصحف - وكان عبد المتعم عبد الرؤوف مضطربا وإن لم ينطق بكلمة واحدة .

واستقل عزيز المصرى سيارة مع فيتزباتريك وركب سليم زكى سيارة أخرى مع عبد المتعم عبد الرؤوف ، وحسين ذو الفقار صبرى الى سجن ... ومنعت الرقابة ذكر اسم السجن .

كانت بداية عملية القبض على عزيز المصرى باشا ، ورفيقه فى الساعة الثانية بعد الظهر ، ووصل فى حوالى الساعة الخامسة عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام الى السجن ، ومنعت الرقابة أيضا ذكر اسم السجن ، وقد لوحظ ان المساحة التى كان مذكورا بها اسم ذلك السجن قد تركت بيضاء ، الامر الذى أكد للقارئ العادى ان الرقابة لم تشأ ان يذكر اسم السجن الذى انتقل اليه المتهمون الثلاثة !

وكان النائب العام يقود سيارته بنفسه وقال لمنوبى الصحف ان التحقيق سيجرى فى السجن !

وقالت الصحف أنه قد عثر مع المتهمين الثلاثة على مبلغ من المال قيل أنه ١٠ جنيهات .

وقالت الصحف أيضا ان شخصا ما قدم شيكا بمبلغ مائة جنيه تصرف الى حامل الشيك . وقد وقع الشيك عزيز المصرى باشا قبل أيام من اكتشاف الحادث ، وقد هرب مقدم الشيك عندما رفض البنك صرف الشيك !

• ولدى تاكد رئيس الوزارة من القبض على عزيز المصرى باشا عاد من الاسكندرية الى القاهرة رأسا ، حيث اتجه الى حيث يوجد المتهمون الثلاثة ، وكان كل منهم قد احتجز فى غرفة بمفرده ، وكان عزيز المصرى باشا قد خلع حذاه واستلقى على الفراش ودخل عليه حسين صبرى باشا وقال : سعيده يا باشا !

فوقف عزيز المصرى وأراد ان يلبس حذاه ولكن صبرى باشا قال له : مفيش لزوم • اتفضل استريح •

واتجه رئيس الوزراء الى حسين ذو الفقار صبرى والى عبد المنعم عبد الرؤوف ونظر اليهما دون أن يتحدث اليهما !

وعندما غادر رئيس الوزراء المكان الذى يوجد به المتهمون الثلاثة هنا ضباط البوليس على توبيخهم فى القبض على الجناة ثم التفت الى فيتزياتريك بك وقال له بالانجليزى : أنت تعلم الآن مسئوليتك الجسيمة بشأن حراسة المتهمين ولم تذكر الصحف يومئذ شيئا عن صاحب المنزل الذى اختفى فيه عزيز المصرى باشا ورفيقاه الا أنه يناهز السابعة أو الثامنة والعشرين من العمر طويل القامة أزرق العينين و٠٠ وأنه يعيش اعزب . وقد قدمه الى عزيز المصرى باشا شابا مصرى من خريجات السوربون ولم تشأ الصحف أن تنشر أيضا أية تفاصيل عن المنزل الذى وجد به عزيز باشا ، اللهم الا أنه فى الدور الثانى من فيللا صغيرة بيضاء تقع فى أول شارع ٠٠٠ على مقربة من الكيت كات .

ويقيم مع المدرس فى منزله شقيقة الأصغر وهو طالب فى مدرسة ٠٠ وقد منعت الرقابة نشر اسم الشارع الذى يوجد به المنزل الذى وجد به عزيز باشا وإن كانت لم تمنع نشر انه قريب من ملهى الكيت كات كما منعت الرقابة أيضا نشر اسم صاحب المنزل الذى القى فيه القبض على عزيز المصرى وصاحبيه دون أن تمنع نشر صورتها ، وأحاديث صحفية معها .

وإذا كانت الرقابة على الصحف قد منعت نشر اسم المدرس مستأجر الفيلا التى كان يقيم بها مختفيا ، عزيز المصرى باشا ، واسم شقيق ذلك المدرس ، فقد أذنت بنشر صورتيهما ولست أدري السبب فى منع نشر الاسم مع الاذن بنشر الصورة .

وافتح قوسا ، لاقول أنه خلال الفترة بين هرب عزيز المصرى باشا ، ورفيقيه والقبض عليهم احتفل رئيس الوزراء حسين سرى باشا احتفالا لا مثيل له الا فى الحالات النادرة يزفاف كريمته الى الاستاذ محمود يونس . وقدم شارك فى هذا الحفل الملك ، والملكة ، والملكة نازلى والاميرات وأصر الملك ، الذى أهدى العروس اسورة من الماس ، على أن تكون مصاريف تلك الحفلة وغيرها من الحفلات التى أقيمت بتلك المناسبة ، على نفقة جلالتة الخاصة زيادة فى « الرضا السامى والعطف الكريم » .

وقد شارك كل زعماء البلاد وقادتها رئيس الوزراء فى فرحته الكبيرة .

واقفل القوس بسرعة حتى لا نخرج عن قصة هرب عزيز المصرى باشا ورفيقه تلك التى هزت - كما قال المصور - الدوائر المصرية والبريطانية سياسية وعسكرية وعلمية ، كما هزت النوادى والصالونات و ٠٠ و ٠٠ .

وقد روى عزيز المصرى باشا قصة هربه فقال انه فى ١٥ مايو خرج من البتسيون الذى يقطنه بسيارته الخصوصية ثم تركها بشارع العباسية

بجوار القبة القدوية ، وهناك وجد الضابط الطيار ، عبد المنعم عبد الرؤوف ينتظره في تاكسي حيث كان على موعد معه في هذا المكان وتم نقل « العفش » الى التاكسي » وصرنا الى مصر الجديدة حيث قابلنا الضابط حسين ذو الفغار ووضعنا العفش في الطائرة وطرنا ، وبعد عشر دقائق تقريبا ظهر في الطائرة نار فاضطر الطيار أن ينزل فسالته عن المكان فقال : أنه يعتقد أنها الخانكة فحططنا نافذة الطائرة ونزلنا منها لان الباب حدث فيه خلل وأردنا ان نعرف المكان الذي نزلنا فيه فصرنا نحو خمسة كيلو مترات دون أن نقابل أحدا . وفي النهاية وصلنا الى طريق بالمكدام فظننته الطريق بين الخانكة وعين شمس فصرنا فيه الى أن قابلنا اثنين من المارة فسالناهما عن الجهة فقالا لنا : قليوب وهنا طرأت لنا فكرة العودة الى الطائرة لأخذ الحقائق ، غير ان المسافة كانت تحتاج الى ساعة على الأقل فتركنا فكرة العودة وصرنا نحو قليوب للبحث عن سيارة فلم نجد سيارة ما . وخطر لي ان ابحث عن سيارة بواسطة رجال البوليس فذهبت الى المركز وكانوا كلهم نائمين واتجهت الى منزل المصاون وعرفته بنفسى وطلبت منه سيارة توصلنا الى القاهرة ، ووصلنا الى ميدان الاوبرا بسيارة البوليس في الساعة الثالثة صباحا تقريبا ثم صرفت السيارة وركبت تاكسي وصلنا الى الجيزة بجوار الجامعة ثم صرفت السيارة ، في هذه المدة كنت أفكر اين اذهب ؟ ثم استقر رأيي على الذهاب الى منزل عبد القادر أفندي وزق »

ويقول عزيز المصري باشا ان حسين ذو الفغار صبيزى لم يكن يعرف شيئا عن السفر الا قبل السفر ببضعة ايام واننى - عزيز المصري باشا - لم أراه سوى مرة واحدة ، أو مرتين ، والذي عرفنى به وأحضره الى منزل عبد المنعم أفندى أما عبد المنعم أفندى فمعرفتى به تعود الى الايام التى تلت خروجى من الخيمة ، فقد كنت أسير ذات يوم فى الطريق العام وفوجئت بأن ضابطا يؤدي لي التحية العسكرية فسالته من أنت ؟ فقال لي : انه ضابط فى الطيران فكلمته كام كلمة عن وظيفته فوجدته ذكيا ، وذا خلق ودعوته لزيارتي فى منزلى بعين شمس ، فزارنى وحضر بعد ذلك مرتين أو ثلاثا .

ومن يوم أن قررت الحكومة الاستفتاء عني اصبحت فى حالة عصبية غير طبيعية لانه كان باقيا لي فى الخيمة اكثر من خمس سنوات ، وكان يمكننى أن أقضيها خارج الجيش ، فى أية وظيفة . وكنت أشكو للكثير من اخوانى وتمنييت لو أننى غادرت البلاد الى تركيا مثلا لان لي بها اصدقاء عسى ان يكون لذلك تأثير حسن على أعصابى ونعسى أن أجد عملا يلهينى عما أنا فيه من الكدر . وفعلا حصلت على جواز سفر ، لم يسمح لي بالمرور من فلسطين ، وحتى فى موسم الحج ، أردت أن أسافر الى الحجاز لكى أقيم فى الطائف بعد أداء فريضة الحج ، وقد فهمت ان هذا الطلب لن يكون له نصيب من الحظ .

وذات مرة ، فلت لعبد المنعم أفندى اننى كنت أتمنى أن كون طيارا وأخرج بهذه الوسيلة من مصر الى بلد محايد ، وفكرت فى الذهاب بالطائرة الى بيروت لأنها فى الواقع بلد محايد ومن بيروت أستطيع أن أترك الطائرة وأذهب الى تركيا ، أو أظل فى سوريا حيث المسألة العربية دخلت فى مرحلة جديدة وأنا من الذين اشتغلوا فيها منذ البداية .

ولد كلامى هذا فى رأس عبد المنعم أفندى فكرة مساعدتى . ولم يظهر لى تلك الفكرة وقتها .

وكان فصلى وتفتيش منزلى و ٠٠ و ٠٠ من الأسباب التى دفعت الضابط عبد المنعم أفندى أن يتحدث فى هذا الموضوع مع صديقه حسين ذو الفقار أفندى وفوجئت ذات يوم بأن عرض على عبد المنعم أفندى الطيران الى حيب إ شاء .

وسررت جدا ولكن نظرا لحدائثة سنه ومستقبله وحدائثة سن زميله نصحتهما بأن يكفا عن التفكير فى مثل هذا الموضوع حرصا على مستقبلهما فأكدا لى أنهما مستعدان حتى اذا فقدت فليفقدا مى « فنصحتهما بأن يجهزا هذا العمل تجهيزا دقيقا » ٠٠

« وللهديث بقية حيث تكمل بقية قصة الهرب كما رواها عزيز المصرى باشا وحيث تنشر للمرة الأولى حقيقة قصة الهرب كما رواها حسين ذو الفقار صبرى »

الفصل الثالث

أخطر محاكمة عسكرية في مصر ، بعد محاكمة

أحمد عرابي باشا

سرمنا ، على أن ننشر في الفصل السابق الجزء الأول من الاعترافات التي أدلى بها عزيز على المصري باشا ، في التحقيق ، عقب اللقاء ، القبض عليه ، وسوف تكمل في بداية هذا الفصل بقية أقواله .

وأحب ، أن أؤكد على حقيقة هامة أؤمن بها إيمانا جازما ، وتكاد تكون حجرا أساسيا ، مهما بالنسبة للعمل الذي أقوم به أو أحاول القيام به وهو اللقاء بعض الأضواء - قد تكون خافتة وقد تكون كافية - على بعض الجوانب الهامة من تاريخ مصر في سنس ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، لا أعتبر ، اعترافات المتهمين في القضايا السياسية ، أو مرافعات المحامي ، عن المتهمين وثائق تاريخية ، فالتحقيق في بعض القضايا السياسية ، أو المحاكمة ، أو دفاع محاميهم عنهم قد تكون الحقيقة فيه مختلفة تماما عن كل ما قيل أو على السنة ، المتهمين ، وإما على السنة من يتولون الدفاع عنهم .

فنحن عندما نكون متهمين في بعض القضايا السياسية ، قد نقول بعض أقواله نستهدف بها أبعاد رقابتنا عن أحوال المشائق ، أو تخفيف الحكم علينا ، وكذلك يكون هدف المحامين عنا ، ولذلك لا نرى في القضايا السياسية - إلا فيما ندر ، وتحقيقا لأهداف وطنية خاصة - الاعترافات التي هي الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة ، وفي بعض القضايا السياسية وجد متهمون يكذبون الدفاع عنهم ، ويطلبون من المحكمة ، عدم الاستماع ، إلى أقوال هذا الدفاع بل قد وجد متهمون ، يمتدحون ، في التحقيق بأقوال معينة ثم ينكرونها أمام المحكمة ويطلبون من قضاتهم عدم الاعتراف بها ورد من أقوال لهم أمام البوليس أو النيابة .

حقيقة أخرى أؤمن بها وهي ضرورة استنطاق كل ما جاء في أوراق التحقيق فقد تغير كلمة واحدة مجرى القضية كلها وأزعم - تحدثنا بنعمة الله تعالى - اننى كنت من أوائل من آمنوا بتلك الحقيقة ، ومن دعوا - وبإسماتة - الى الأخذ بها ونحن نحاول إعادة كتابة تاريخنا وكان ذلك ، عندما اعتبرت حادب دنشواى انتفاضة شعبية قام بها أبناء دنشواى انتقاما ، من ضباط وجنود جيش الاحتلال البريطاني ، وعندما استخرجت خنى من محاضر التحقيق ما يؤيد وجهة نظرى في أن العبادت كان انتفاضة ، وليس رد فعل. لحرق الجرن وعندما اعتمدت على كلمة عابرة ، وردت في التحقيق على لسان المتهم الأول وأيدها الادعاء ، وذلك ، في العام السابق على حادث دنشواى ، وقيام بعض جنود وضباط جيش الاحتلال بصيد الحمام ، في دنشواى وامتھانهم لكرامة المواطنين ، وحقوقهم : قال المتهم الأول : « والله احنا فوتناها مرة دى على خير ، ولكن اذا جاءوا في السنة القادمة فسوف نوريهم شغلهم » وقد رأى الادعاء ان تلك الكلمة دليلا على سبق الإصرار والترصد واعتبرتها ، أنا دليلا على توافر نية الثورة ضد جنود الاحتلال اذا هم عاودوا صيد الحمام في القرية مرة أخرى ومن رأى أن تحكيم هذا المنطق ، والأخذ بتلك الحقيقة سوف ، يحدث انقلابا خطيرا في تاريخ معظم - ولا أقول - كل القضايا السياسية الوطنية ، وبعد ذلك الايضاح الهام والضرورى تكمل أقوال عزيز على المصرى بأشا في التحقيق :

يقول عزيز على المصرى : ان من الأسباب التي دفعتنى الى محاولة الهرب من مصر ما كنت أسمعه عن قرب اللقاء القبض على واعتقالى »

ويسأل المحقق عزيز على المصرى : ألم يكن لك غرض آخر بعد وصولك الى بيروت ؟

ويجيب عزيز : كان بخصوص اجراء صلح في العراق لصالح الانجليز والعراقيين .

ويسأل المحقق عزيز المصرى : هل كلفك بذلك أحد ؟

يجيب عزيز المصرى : المسألة لم تكن قد وصلت الى درجة التكليف ، ولكنها كانت في حيز تناول آراء بينى وبين جهة انجليزية لا أريد أن أذكرها الآن !

ويقال لعزيز المصرى : هل كنت تعرف عند من ستنزلون في بيروت ، اذا وصلتكم اليها ؟

ويقول عزيز : كنت قد سمعت أنهم هناك أطلقوا سراح رجال الحركة الوطنية الذين كانوا معتقلين ، وبما أن أكثرهم أصدقائى ومن السهل العثور

عليهم ، فقد كنت معترضا النزول عند أحد منهم مثل : نبيه بك العظيمة ،
والأمير عادل أرسلان ، وشكرى بك القوتلى وعائلة بيهم .

ويدور الحوار بين عزيز على المصرى ، وبين المحقق على النحو التالى :

— لماذا اخترتم منزله عبد القادر رزق أفندى للاختفاء فيه !

● كنت قد عرفته من قبل فطلب أن يصل لى نينالا ، فذهبت الى منزله
مرتين أو ثلاثا ، وقد فوجئ بذهابنا اليه ، لما دخلنا عنده وقلت له : احصا
مش رايعين تضايك كثير ، وكان لطيفا معنا !

— هل ضبظت معك نقود ؟

● كان معى وقت الضبط ١٤٥٠ جنيه ومقدار من الأوراق الصغيرة
أظنها ٥٠ جنيه ومن بين أصول هذا المبلغ ألف جنيه وكسور أخذتها من
الحكومة مكافأة عن مدة خدمتى ، ودفعت منها ديونا كثيرة ، كانت على لبعض
الأشخاص .

— وهل كنتم قد اتصلتم بأية جهة رسمية فى سورية لنزول الطائرة ؟

● أنا كنت متوقع أنه عند نزولنا سيقبض علينا ويسلموننا للبوليس
الحرى الفرنسى ، والجهات المختصة وحتى كان يمكن أن يطلق علينا الرصاص
قبل نزولنا ، ولكننا كنا معتمدين على أن الطائرة غير مسلحة وعلى أننا
سنعمل إشارات يفهم منها أنه ليس لنا غرض عدائى ، وكنت أعتقد أنه لو
قبض علينا يمكن أن أرسسل أحدا من المطار فى الحال الى أفسدقائى فى
سورية ، وهم يسعون فى إطلاق سراحنا !

— وما الذى كنتم قد اتوتم عمله فيما يختص بالطائرة ؟

● أنا كنت ناوى اننا لما نوصل أقول للسلطات هناك بأية وسيلة بانى أنا
انستول عن الحادث ، وانى أنا خدعت الضابطين وخرجت بهما مع الطائرة ، ولم
يقبلا البقاء معى فاعدتهما مع الطائرة ، وإذا كان الضابطان لا يطلبان العودة الى
مصر ، كنت أبقيهما معى واسلم الطائرة للمقتصل المصرى فيتحرف فيها كيفما
يرى ؟ » .

ويقول عبد المنعم عبد الرعوف أفندى : قبل سفرنا بحوالى ٢٧ يوما كنت
انززه على كوبرى قصر النيل حوالى العصر ، وكنت مرتديا ملابس ملكية ، وفجأة
قابلت عزيز المصرى باشا ، فحييته فنادانى وسألنى هل أنت ضابط فأجبت
بالإيجاب ، فسألنى عن وجهتى فقلت أنززه ، فدعانى للسير معه فسرت معه تتحدث
فى شئون عادية ، ثم دعانى لزيارته فى منزله بعين شمس : بعد ثلاثة أيام ذهب

الى منزله فجلسنا في الحديقة ، وشربنا الشاي ، وانصرفت ٠٠ وزرته بعد ذلك وتناولت معه طعام العشاء ، وذات مرة كنت أزور زميلي حسين ذو الفقار في المطار ، فاقترحت عليه تنظيم حديقة المطار لتكون مثل حديقة عزيز باشا ، فسألني : هل زرته فأجبتة بالإيجاب ، فطلب مني أن أعرفه به ، فذهبتا اليه في الساعة الثامنة مساء ، فلم نجده ، فتركنا له خبرا بأننا سنزوره في صباح اليوم التالي ، وكان ذلك يوم جمعة ، أي قبل سفرنا بأسبوع .

ولما زرناه في اليوم التالي قدمت اليه زميلي ذو الفقار أفندي ، وتحدثنا فيه عدة مواضع وأثناء ذلك قال عزيز باشا : « ان واحد قائمقام انجليزى ومعه اخر روسى ، حضرا اليه وأخبراه انهما غير مبسوطين من الحركة التى قامت في العراق ، وأنهما يودان لو ان عزيز باشا توسط في حل هذا الاشكال القائم بين العراق والانجليز ، فأجابهما بان هذا ممكن ، فرد الانجليزى قائلا : ان هذا كلام نظرى ، واحنا عاوزين حاجة عملية ، وعرضا عليه توصيله الى العراق بطائرة انجليزية للقيام بدور وسيط ، فقال عزيز باشا أنه لو حصل ان سافر بطائرة انجليزية للقيام بدور الوسيط لظن العراقيون انه قادم من طرف الانجليز ، ولصعب حينئذ حل الاشكال » .

ويوجه عزيز باشا الى ، والى زميلي سؤالا عما اذا كان في امكاننا ان نقوم بتوصيله للعراق على طائرة مصرية ، ويقول زميلي حسين : أنه لا يمكن للطائرة المصرية ، ان تقوم للعراق مباشرة ، ويمكن وصولها الى بيروت مثلا فاقترح عزيز باشا ، ان نفكر في الموضوع على أن نتقابل في يوم الاثنين التالى في منزل وتناقشنا في موضوع السفر ، وانصرفنا على أن نتقابل مرة أخرى في منزل زميلي ذو الفقار ، لنضع طريقا على الخريطة لسير الطائرة » .

وفعلا تقابلت مع عزيز باشا بالقرب من سراى البارون امبان بمصر الجديدة ثم قصدنا الى منزل حسين ذو الفقار أفندي ، وهناك أخرج حسين ذو الفقار ، خريطة لشرق البحر الابيض المتوسط ، وأخذنا ندرس خط السير ، واتفقنا على أن نقوم من الماطة ، الى بلطيم ، ثم الى بيروت ومساء يوم السفر ، انتظرت عزيز باشا في سيارة تاكسى بالقرب من القبة الفداوية بالعباسية ثم ذهبنا بالتاكسى الى منزل ذو الفقار ، ومنه الى المطار وركبنا الطائرة .

وفي اثناء ركوبنا وكنا على ارتفاع الف قدم لا حظت ان الانوار الكاشفة أخذت في الانارة ولاحظت أن زميلي حسين ، الذى كان يقود الطائرة أخذ يهرب من الانوار الكاشفة بواسطة الذهاب يمينا ويسارا .

وفعلا سمعت صوتين متتاليين اعتقلت أنهما من المدافع المضادة لان الصوت كان يشبه القذيفة فقال زميلي بانزعاج : ان الماكينة تحترق ، وطلب مني أن اعطى البراشوت لعزيز باشا ليقفز من الطائرة ، فاعطيته الجزء الاعلى من البراشوت ،

وبينما كنت أبحث عن الجزء الآخر لاحظت أن زميلي أقفل الماكينة تقريبا ، واخذ في الهبوط ، وبدت لي الأرض قريبة ، فتأكدت أنه لا داعي للقفز بالبراشوت ثم اتريت من زميلي وطلبت اليه ان يهبط معنا ، وقد سهل على ضوء القمر المأمورية فنزلنا وأخذنا نبحث عن باب الطائرة فلم يفتح بسهولة فخرجنا من نافذة صغيرة ، بعد ان حطمانها وقصدنا بالسيارات الى الجيزة ولما وجدنا انفسنا في الجيزة ، كنت أعرف شقيق الأستاذ شوكت التونى المحامى ، فذهبنا الى منزل الأستاذ شوكت ، وأيقظته من النوم .

وكنا عند الفجر تقريبا وذكرت له أن ممي عزيز المصرى باشا وأنا حاولنا الطيران الى بيروت ، فأشار علينا بأن نقدم انفسنا الى الجهات الحكومية واصر على هذا الرأي .

وجلسنا عنده حوالى عشر دقائق ، ورجوته ان يعطينا سيارته فايقت سائق السيارة وأخرجها الاستاذ بنفسه من الجراج ، ووصلتنا السيارة الى كوبرى امبابه ، ثم صرفناها وسرنا الى منزل عبد القادر افندى رزق مباشرة ، ويقينا به الى أن قبض علينا .

وانطلاقا من مبادئ الامانة التاريخية التي التزمنا وتلتزم بها لنقل للتاريخ بعض ما قيل عن التحقيق في حادث هرب عزيز المصرى باشا وان كنا لا نوافق عليه وذلك قبل أن نتنقل من التحقيق الى المحاكمة ا

● في الحقائق الكثيرة التي ضبعت في حادثة عزيز المصرى باشا ، وجدت قطعة من قماش من الصوف مثلثة الشكل حمراء اللون عليها رسم بلون أسود وعندما سئل عزيز المصرى باشا عن هذه القطعة من القماش قال أنها شارة عائلة تمت اليه بصله القرابة ، وتقيم في القوقاز ، ولما سئل هل هي راية أو علامة تدل على اشارة معينة ؟ صمم على أنها شارة العائلة وقال ان اصل هذه العائلة من استمبول ، وهي عائلة عثمان باشا المشير وشقيقه فؤاد واسمها « شاه بلن » ، أى الرأس الاحمر .

وبينها - العائلة - وبين السلطان عبد العزيز علاقة تسمب وقد نبئت فكرة الاتصال بهذه العائلة لصله مصاهرة ، ولما كان في عزمي أن أزور استمبول فقد رأيت من باب المجاملة أن أحمل شارة العائلة ممي لأنها تذكّر أعدته الى احدى سيداتها !!

● بينما كان التحقيق جاريا في أمر محاولة عزيز المصرى الهرب من مصر اتصل احدهم تليفونيا بحمدى محبوب باشا وبلغه انه علم من الدكتور سامى كمال وهو صديق المصرى باشا أنه زاره في منزله بالعباسية وأودع لديه سيارته الخاصة وأنه أشار عليه بتبليغ - عزيز باشا - الواقعة لسلطة التحقيق ، وعلى أثر هذه الحادثة التليفونية طلب النائب العام الدكتور سامى كمال لسماع

أقوال ولما مثل عن واقعة السيارة قال : انه فى الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس «يوم الحادث» اتصل بى عزيز المصرى باشا تليفونيا وبلغنى انه سيحضر قبيل منتصف الليل لزيارتي فى منزلى وفى الموعد حضر وبلغنى أنه اعتزم السفر الى الاسكندرية مع جماعة من اخواته فى سيارتهم ، على ضوء القمر ، وأنهم سيحضرون الآن لأخذه وقال لى أنه ترك سيارته أمام باب منزلى لأيقبها عندى فى الجراج ، حتى يعودوا من الاسكندرية وسلم لى مفاتيح السيارة وصافحتنى ، وانصرف وقد أعطيت المفاتيح بعد ذلك الى سائق سيارة شقيقتي وكلفته أن يودع السيارة الجراج حتى يعود من الاسكندرية غير أننى دهشت عندما اطلعت فى جريدة الأهرام بعد ذلك بيومين ، على خبر محاولة عزيز المصرى باشا الهراب الى الخارج وقدم الدكتور الى المحقق مفاتيح السيارة .

● « وجد المحققون مع الأستاذ عبد القادر رزق ، الذى اختفى بمنزله عزيز المصرى باشا وزميله خطابا موجهاً منه الى الأستاذ فتحى رضوان ، يطلب أن يذهب الى مكتب كوك للسياسة ليتسلم منه ما عساه يكون لديه من بريد وصل لعزيز المصرى بوصف الأستاذ فتحى وكيلا يحمل وثيقة توكيل هذا مع ان عزيز المصرى يعرف - بلا ريب - أن أى بريد له فى أى مكان ستحرص سلطات الامن على وضع يدها عليه وأن محل كوك الانجليزى وإنباء الطائرة وسقوطها ، على كل لسان ، سرفض تسليم محامى عزيز المصرى البريد الخاص به مهما كانت صفة الوكالة عنه ثابتة رسميا وقانونيا » كما يقول الأستاذ فتحى رضوان : « لم يكن هذا هو التصرف الوحيد ، الغريب من عزيز المصرى باشا فى هذه القضية ، أن وكيل النائب العام الذى حقق فى هذه القضية حدثنى عن محتويات حقائب عزيز المصرى التى وجدت فى الطائرة والثى عجز عن حملها بطبيعة الحال فقد ضُمت هذه الحقائب من أدوات التجميل وغيرها مما أُضرب عن ذكره كان الفريق عزيز باشا ذاهب الى رحلة استمتاع واستجمام فى الخارج ولولا هذه الحقائب الضخمة لما عرفت السلطات شخص رقيقه حسنى ذو الفقار وعبد المنعم عبد الرؤوف ولنجيا فى الغالب من الحبس والمحاكمة »

وامتدرك قائلا : قد لا يكون ما رواه ، وكيل النائب العام للاستاذ فتحى رضوان صحيحا - وقد يكون ذلك من قبيل المبالغة فى النيل من عزيز المصرى خاصة وأنه - كما سبق أن قلت فى الفصل السابق - تعرض لحملة صحفية عنيفة ا

وكان من أقسى ما تعرض له عزيز المصرى باشا مقال تحت عنوان « حديث مع عزيز المصرى باشا » نشرته مجلة آخر ساعة المصورة فى ٢٥ مايو ١٩٤١ ، أى بعد وقوع حادث الطائرة ببضعة أيام ، وقبل اللقاء القبض عليه بأسبوعين ، وقد جاء فى ذلك المقال : « ان عزيز المصرى وافق على أن يكون محمد صالح حرب باشا وزيرا للدفاع فى وزارة على هامى باشا لأن صالح باشا يحترمه كثيرا وينظر

اليه كما ينظر التلميذ الى أستاذه ، ولأنه لا يفهم كثيرا في شؤون الحرب ، فسوف يعتمد عليه كل الاعتماد » .

وعن علي ماهر باشا قال عزيز المصري - والعهد على الراوى - « لقد اكده لي علي ماهر باشا عندما ألف وزارته اننى سوف أكون الكل والكل ولكن علي ماهر باشا أراد - بعد تأليف الوزارة - أن يظهر للناس انه الكل في الكل ، ولذلك فهو يعمل على أن يركع غيره أمامه ، لكي يتسلق على ظهورهم وقتا ، ومنعنى علي ماهر من أن اتصل بالانجليز الا عن طريقه وعندما جاء مستر ايند لزيرة مصر لأول مرة أردت «قابله ولكن علي ماهر باشا منعنى من الاتصال به فقد خشى أن أقابله فيعجب بشخصيتى ويعود الى لندن ويؤلف من الوزراء البريطانيين جبهة تنادى بأنه يجب أن يحكم مصر في وقت الحرب رجل مثل عزيز المصرى » .

وعن العلاقة بين عزيز المصرى باشا والانجليز قال عزيز المصرى أيضا - والعهد على الراوى - انهم يتهموننى باننى احب الالمان ، وأنا أحبهم حقاً ، فقد صافرت الى برلين فآكروها وفادتى واعترفوا بعظمتى كقائد من القواد ، المعدودين . وأنا معجب بالجيش الالمانى ، ولكن اعجابى هذا لا يصح أن يكون سبباً للخلاف بينى وبين الانجليز . » وقد كانت علاقتى بالجنرال كورتوال حسنة جداً ، وكانت علاقتى حسنة كذلك بالجنرال مكريدى حتى انه كثيرا ما كان يزورنى فى دارى مع زوجته ويتناول على مائدتى الطعام بل كان يرسل الى نصف ما يصطاد من الطيور ولكن حدث بعد ذلك ، ان أوقعوا بينى وبينه فكان ما كان من الخلافات والأزمات » .

وقد التقيت عند تعيينى فى الجيش بالسير مايلز لامبسون ، السفير البريطانى فقال لى : لماذا لا نتقابل كثيرا ؟ فقلت له : اننى أسكن فى ضاحية عين شمس ، ويمكنك ان تزورنى فى أى وقت تشاء ولكنه لم يزرنى ، وعندما يبدى كاتب المقال اعجابه بمنزل عزيز باشا ، ويحديقته التى تبغ مساحتها أربعة أفدنة قال عزيز باشا - والعهد على الراوى أيضا - أنا لا يهمنى الوجاهة ، ولا الترف لقد عشت سنوات فقيرا معهما ، كنت لا أكل الا العيش الناشف وكنت لا أجد بطانية واحدة ، تقينى من البرد » .

وعن ابنه قال عزيز المصرى - والعهد على الراوى أيضا - لقد أرسلته مع قرينتى الى أمريكا وأنا أرسل اليهما شهريا ، ثلاثة أرباع مرتبى ، وقد أرسلتهما الى هناك لأن جميع أفراد عائلتى فى مصر يكرهونى ويحقدون على ، ولذلك فقد أرسلت ابنى الى عائلة والدته الأمريكية حيث يجد بينهما العطف والحب والحنان » .

● قبل هرب عزيز المصرى باشا بانيام ، وكل اثنين من المحامين للمعناية بمنزله فى عين شمس وتحصيل ايجاره وايداع الايجار ببعض المصارف وقيل

ايضا انه عشر أثناء تفتيش منزل عبد القادر رزق ، على طائفة من الملابس الخاصة بالمشايخ المرجح أن المتهمين كانوا ينوون ارتدائها للتكرار ، وقيل أيضا ان عزيز المصري باشا طلب من النيابة ، تحويل المبلغ الذي صادرة النيابة - عند اعتقاله - وقدره ١٤٥٠ جنيه الى أحد المصارف الكبرى أو تسليمه الى محاميه لكي يتفق منه عليه أثناء مرضه •

● ربما كان الاستجواب الوحيد الذي قصفه النائب محمود فهمي. النقراشي باشا ذلك الخاص بعزيز المصري باشا والذي أراد به استجواب رئيس الوزراء - في ٢٦ مايو ١٩٤١ - عن مسئولية الوزارة في حادث عزيز المصري باشا وزميليه •

واقول ربما كان الاستجواب الوحيد لأنني لم أجده حتى عام ١٩٤١ استجوابا للنقراشي باشا وقد آكون مخطئا في ذلك وأرجو من البرلمانيين القدامى تصحيح معلوماتي تلك ان كانت غير صحيحة •

في جلسة ٢٦ مايو ١٩٤١ ناقش مجلس النواب تحديد موعد لمناقشة ذلك الاستجواب ، وطلب ، رئيس مجلس الوزراء حسين سرى باشا ، ان تكون المناقشة بعد اسبوعين ، وقد حاول النقراشي باشا ان تكون المناقشة بعد بضعة أيام ولكن رئيس الوزراء أصر على ان يعطى مهلة اسبوعين ، فلما سأل النقراشي باشا ان يوضح أسباب طلب التأجيل ، قال رئيس الحكومة سبب طاب التأجيل انني استعد لمناقشة الاستجواب والوقت الكافي لذلك اسبوعان •

وفي جلسة ١٠ يوليو ١٩٤١ بدأ محمود فهمي النقراشي باشا الكلام ، بأنه في أوائل هذا العام - عام ١٩٤١ - عثرت بعض السلطات عند أحد الأسرى على صورة من خطة حربية تتعلق بمصر ، وإلى الآن لم يعلم أحد نتيجة التحقيق. الذي دار حول هذا الموضوع ، وكل ما نعلمه ان منزل عزيز المصري باشا قد فتش • وقد كشف هذا الحادث - كما قال النقراشي باشا - عن خلل جسيم في وزارة الدفاع ، ودل على ان الأعمال فيها تسير على غير الوضع المرضي ، وكان المفروض ان تتنبه الحكومة الى ذلك •

ثم فوجئت البلاد بنبا فراد عزيز المصري باشا وضابطين من سلاح الطيران المصري وقد روعت البلاد لهذا الحادث لأنها حريصة على الا ينتشر الفساد •

ويقاطع الأستاذ محمود سليمان غنام ، محمود فهمي النقراشي طالبا منه ملاحظة القضية المنظورة •

وقال رئيس المجلس : أرجو من النقراشي باشا عدم التعرض لموضوع القضية •

واستأنف النقراشي باشا الكلام ، فقال : كان عزيز المصرى باشا
موضع الريية .

ووقف عبد الملك حمزة بك ، واقترح تأجيل الاستجواب بسبب القضية .
وقال رئيس المجلس : أنا تكلمت مع النقراشي باشا فى هذا الشأن ووعده
أنه لن يتعرض للقضية وأيد الأستاذ محمود سليمان غنسام اقتراح عبد الملك
حمزة بتأجيل الاستجواب حتى لا يؤثر النقاش فى المجلس على القضية .
وقال رئيس المجلس : أنا ألفت نظر المستجوب الى ما قاله بعدم التعرض
للقضية .

وقال النقراشي : كان عزيز المصرى باشا موضع الريية وفتشت الوزارة
منزله وكانت الأقوال التى تنقل عنه تستوجب مراقبته بالرغم من ذلك فقد
اتصل عزيز المصرى باشا بضابطين * * وقاطعه رئيس الوزراء قائلا : الحوادث
التي تذكرها محل تحقيق ، فرد النقراشي : اليس لهذا التحقيق من نهاية ؟

وقال رئيس الجلسة : اذن يؤجل الاستجواب وتأجل نظر الاستجواب .
وانتهى التحقيق .

وفى ٣ - ١٠ - ١٩٤١ أصدر الفريق ابراهيم عطا الله باشا رئيس أركان
حرب الجيش المصرى أمرا بتأليف مجلس عسكري عال للنظر فى قضية الفريق
عزيز المصرى باشا وزميليه .

ونص هذا الأمر على ان يؤلف المجلس من حضرات : اللواء عبد الحميد
حافظ باشا رئيس الامدادات والتموين رئيسا ، واللواءات على الشريف باشا
مدير الفرقة العسكرية ، وأحمد ناشد باشا قائد المنطقة الجنوبية ، وشاكر
منصور الروبى باشا مدير سلاح خدمة الجيش ، وأحمد زكى الحكيم باشا مدير
مصلحة الحدود والاميرالاي أحمد الصاوى بك مدير سلاح الإشارة الملكى
والاميرالاي محمد حمدي بك قائد لواء الأساس ، أعضاء * واختير الأستاذ حسن
طنطاوى النائب بقلم قضايا الحكومة والاميرالاي حسن محمود بك القائد الثانى
لسلاح المدفعية للقيام بمهمة نائب الأحكام ، على ان يتولى الأستاذ محمد غالب
عطية وكيل النيابة مهمة المدعى العام . وتقرر ان تكون جلسات المجلس العسكري
العالى علنية بقاعة المحاكمات بالكلية العربية .

وأصدر فى نفس اليوم النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا قرارا باطلاق
سراح الأستاذ عبد القادر زرق أفندى صاحب المنزل الذى كان مختفيا فيه عزيز
المصرى باشا ، وقبض عليه فيه .

وقد تساءل البعض ، لماذا لم يقدم الفنان عبد القادر رزق الى المحاكمة
بعد أن دام اعتقاله خمسة أشهر للتحقيق معه فى شأن اخفائه عزيز المصرى
باشا وزميليه الطيارين فى منزله بتهمة الاختفاء .

وكان الرد القانوني على ذلك التساؤل انه لم يكن في القانون المصري عقوبة لمن يخفي متهمًا قبل ثبوت الجريمة عليه ، ولما كان عزيز المصري باشا ، وزميله لم يقدموا للمحاكمة ، ولم يثبت القضاء ادانتهم ولم يحكم عليهم بعقوبة من العقوبات فان اخفاء الأستاذ عبد القادر رزق لهم لا يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون : القانون يعاقب على اخفاء مجرم بعد ثبوت الجريمة عليه ، أو مساعدته على الهرب ، وقد ظهر من التحقيق الذي أجرى معه انه لا صلة له بالحادث الذي آتاه عزيز المصري باشا وزميله ، ولم يعلم عنه شيئًا كما انه تورط في اخفائهم وقد قدرت النيابة هذا التورط ، وقررت عدم اذنته ، بل لقد تسلم عمله كمدرس في مدرسة الفنون الجميلة عقب الافراج عنه .

وكانت النعمة الموجهة الى عزيز المصري باشا اغرامه ضابطين طيارين على الهروب وعلى سرقة طائرة حربية ، وعلى عدم اطاعة الأوامر ، وعلى استعماله الطائرة بطريق الفس و . . و . .

وكانت التهم الموجهة الى حسين ذو الفقار : الهروب من خدمة الملك وانه الذي ساعد بالتحفظ على الطائرة الحربية التي استعملت في حادث الفراخ باعتباره كان ضابطًا عظيمًا ليلة الحادث في المطار استعملها بغير حق في مصلحة غير أميرية وسرقة مهمات أميرية « طائرة » وانه اتى فعلا ضارا ضد النظام ، والضبط والربط بأن سهل لعزيز المصري باشا الدخول في المطار ومعرفته سر المرور وسهل لشخص خارج الاحكام العسكرية ، وهو الضابط الطيار عبد المنعم عبد الرؤوف بالاشتراك في قيادة طائرة في الأحوال غير المصرح بها .

وكانت تهم عبد المنعم عبد الرؤوف مساعدته للضابط الطيار حسين في الهروب بأشتراكه في قيادة الطائرة معه وإعماله في اطاعة الأوامر وإخلاله بحسن النظام والضبط ، والربط بركوبه طائرة غير تابعة للسرب الذي يقوده ، وإعماله في اطاعة الأوامر بعدم حضوره في اليوم التالي الذي كان قد عين فيه ضابطًا عظيمًا ، مطار الماطة و . .

وكان شهود الاثبات ١٨ شاهدا من بينهم شاهد انجليزي قال في التحقيق : ان عزيز المصري باشا من أشد أنصار النازية ، وانه قال له قبل حادث فراره ، انه ينوي السفر الى أمريكا !

كانت محاكمة عزيز المصري باشا أول محاكمة من نوعها في تاريخ الجيش المصري فلم يسبق ان حوكم ضابط برتبة فريق على تهمة من هذا القبيل التي اتهم بها المصري باشا ، كما انه لم يسبق ان حوكم ضابط عظيم في رتبته أمام مجلس عسكري عال منذ عرابي باشا حتى منتصف أكتوبر ١٩٤١ وقد جلس عزيز المصري في الجلسة الأولى الى يسار محاميه وقد أقسم رئيس المجلس

العسكري العالي وأعضاؤه أمام نائب الأحكام وفضيلة امام الكلية الحربية الذي وضع امامهم المصحف الشريف وكان القسم كالتالى :

اقسم بالله العظيم ، باتيائه الكرام ، وبكتابه هذا انى فى محاكمتى هذا المتهمة أمام هذا المجلس أسلك سبيل العدل والحق بمقتضى البيانات وانى اتبع العدالة على مقتضى قانون الأخكام العسكرية المعمول به الآن ، بدون مراعاة الغرض أو الميل أو الهوى واقسم به سبحانه وتعالى أيضا انى لا ابوح بحكم هذا المجلس الى ان يصدق عليه قانونا وانى لا افشى ولا ابوح قط فى أى وقت من الأوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الأسباب مالم تقضى على بذلك الواجبات الشرعية والله على ما أقول وكيل .

والجدير بالذكر انه عندما عرض على عزيز المصرى باشا - قبل الجلسة - اممهاء المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنه قال : أرجو الا يكلف اخوانى أنفسهم مشقة الدفاع عني ، فاني وطدت العزم على أن أدافع عن نفسي وأنا رجل درست القانون ودرست النظم العسكرية ، واستطيع أن أقول كل شيء ، فلما قيل له ان المادة جرت على أن يعاون المحامون المتهمة مهما كانت صفته سلم بالأمر !

وقبيل الجلسة ، كلما سئل عزيز المصرى باشا عن الحادث كرر ما كان يقول دائما في التحقيق حادث انتهى بالفشل فلا معنى للكلام فيه ، وعندما كان البعض يسأله عما اذا كان قد توقع سقوط الطائرة ، كان يجيب لا ولكن سقوطها دلى على ان من الخطأ ان يستند رئاسة سلاح الطيران لرئيس غير فنى فلا يمكن الطيران أن يتدربوا على القيام بالأمور المستعجلة .

ولأنه بدأ هزيع الجسم ، ضعيف البنية سأل حافظ رمضان باشا : هل تشعر بشيء ! فقال بصوت قوى : أنا لا أخشى العدالة ولا تضايقتى المحاكمة فقد مرت بى شهادات كثيرة وأحوال مختلفة أمام المجلس العسكري العالي فى تركيا فلم يضايقتى ذلك وانما ضايقتى اننى قمت بعمل فأصبت فيه بالفشل .

وعندما جاء البيكباشى الدكتور صصادق عجرمة ليكشف عليه طيبا لتقرير ما اذا كان قادرا على المحاكمة أم لا كما يقضى بذلك القانون العسكري أبقى عزيز المصرى أن يخلع ملابسه لإجراء الكشف الطبى عليه وقال : أنا صالح للمحاكمة وقادر عليها وألمهم سلامة الرأس والفكر ، فان المفكرين وكبار الكتاب والعلماء كانوا فى القرون الوسطى وفيما مضى من الزمان يؤلف بعضهم كتبه ، أو يضع نظريته أو رسالته وهو مصلوب على الجدران ، أو معلق فى الأشجار ومع ذلك لم يقل أحد منهم انهم كانوا غير صالحين للحديث والتفكير وليست المحاكمة تتطلب أكثر من الحديث والتفكير .

وعندما قال له الدكتور عجرمة : ولكن وزنك نقص ١٢ كيلو جراما وعذمة علامة خطيرة عند الأطباء : قال : نعم نقص جسمى ١٣ كيلو جراما ولم ينقص

ذهنى ولا فكرى شيئا ، وفى استطاعتي حضور الجلسة والاشتراك فى كل ما يلى فيها .

وطالب المحامون بالتأجيل ، وأصر عزيز المصرى على الفصل فى القضية بسرعة وقد حدث عندما دخل عزيز المصرى باشا قاعة الجلسة ، ان نظر الى عدد الحاضرين وكان العدد لايشغل أكثر من ثلث المقاعد فهز رأسه قائلا :

أين الأمة المصرية ؟ هل هؤلاء كل البلد ؟

وعارض عزيز المصرى باشا الطلب الذى تقدم به الدفاع عنه بخصوص الافراج عنه لأنه لو فرض وافرجت المحكمة عنه لاعتقله البوليس فى اليوم التالى ولأرسله الى معتقل الزيتون مع بقية المعتقلين السياسيين . ثم قال : لا لزوم ، اذن للافراج لأنى سأنتقل من اعتقال الى اعتقال .

وفى نهاية الجلسة الأولى تمنى عزيز المصرى ان يحضر أسعدقاؤه ومعارفه الجلسات ، بل تمنى أن يشهد الجمهور المصرى محاكمته ويستمع الى كلامه ، ودفاعه عن نفسه ثم ليحكم فيما بعد ، هل هو سارق أم خائن كما يقولون ، أم انه يرى .

وقد نشرت الصحف أن الخلاف بين اللجنة الادارية للحزب الوطنى كان قد امتد الى دائرة الدفاع عن عزيز المصرى باشا فلقد كان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى من هيئة الدفاع عن عزيز المصرى ولكن بيانا أصدره الأستاذ ابراهيم رياض المحامى قال فيه : بينما كان المحامون يتقاضون فى توزيع الدفاع ابدى الأستاذ حافظ رمضان باشا رغبته فى الا يجتمع والأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فى الدفاع وقد بلغنا الأستاذ فتحي رضوان ان حافظ باشا يؤثر الانسحاب من القضية اذا حضر فيها الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فلما عرضت - ابراهيم رياض - الأمر على الأستاذ الرافعى أفضى الى انه يرى لمصلحة القضية أن يكون الانسجام تاما بين هيئة الدفاع اذا ظهرت الخلافات السيامية بهذا المظهر فانه يؤثر ان يمتنع عن عدم الحضور فى القضية راجيا للدفاع كل توفيق فيها .

كان هذا بيان الأستاذ ابراهيم رياض ، الذى نشرته الصحف فى ٨ - ١٠ - ١٩٤١ غير ان حافظ رمضان باشا قد نفى - فى المصور ١٧ أكتوبر ١٩٤١ - انه ابدى عدم رغبته فى التعاون مع عبد الرحمن الرافعى ، وقال انه طلب من الأستاذ ابراهيم رياض أن يدعو عبد الرحمن بك للحضور معنا للتداول والدرس فابدى عدم موافقته على الحضور فقلت له - للأستاذ رياض - مادام هو لا يريد أن يحضر معى ، ويتعاون فى دراسة القضية ، فانا كذلك لا أريد ان أتعاون معه .

وللحديث بقية حيث فنشر لأول مرة ما رواه حسين ذو الفقار صبرى لكاتب هذه السطور عن كل ما يتعلق بقضية هرب عزيز المصرى باشا وزميليه حسين ذو الفقار صبرى ، وعبد المنعم عبد الرعوف .

أول مرة : الحقيقة فى قصة هروب عزيز المصرى

عندما بدأت الكتابة عن قضية فرار عزيز على المصرى باشا ، وزميليه ، تلك التى شغلت رأى العام المصرى ، والرأى العام العربى ، بل الرأى العام العالمى توجهت برجاه خاص الى قائد الجناح « السابق » حسين ذو الفقار صبرى باعتباره - أطال الله حياته - الشاهد العدل فى هذه القضية لأنه من جهة ، رفيق عزيز المصرى باشا ، فى هربه ، ولأنه من جهة أخرى الطيار الذى قاد الطائرة التى استقلها عزيز المصرى باشا من مطار الماطة والتى سقطت قرب قليوب .

وفى نفس اليوم ، الذى صدر فيه « المصور » حاملا ذلك الرجاء اتصل بى السيد حسين ذو الفقار صبرى مبدئيا استعداده ليقول - كما طلبت منه - كلمة التاريخ ، فى تلك القضية خاصة بعد ان اختلفت وجهة النظر ، التى أبدعها عزيز باشا فى التحقيق ، من أجل توريث برطانيا فى القضية عن وجهة النظر الحقيقية والواقعية .

وحتى يكون لكلام حسين ذو الفقار صبرى أهميته التاريخية باعتباره وثيقة من الوثائق التى أحرص على تدوينها فى محاولتى الجديدة - محاولة إعادة كتابة التاريخ المصرى - طلبت من سيادته ان يسجل ما يريد ان يقوله كتابة ، ففضل ، وهو الأديب الأريب ، صاحب الأسلوب المميز - بتلبية طلبى .

وفى لقاء فى مكتبى بدار الهلال ، سمعت به كثيرا ، تسلمت منه ماكتبه . ودار حديث طويل استغرق أكثر من ساعتين استوضحت فيهما منه بعض الأمور الغامضة على ، كما وجهت اليه ، بعض الأسئلة التى قدور فى ذهنى ، متعلقة بالعمل الوطنى ، فى تلك المرحلة الهامة من تاريخنا الوطنى .

وكانت من بين تلك الأسئلة مثلا : لعد كنت عندما اشتريت في هذه العملية متزوجا منذ سبعة أشهر ، وكنت وزوجتك ، تنتظران مولودا جديدا ! ألم تفكر ، وأنت تقوم بتلك المغامرة في زوجتك ، وفي طفلك الذي لم يولد بعد ، وفي والديك ؟ فقال : كان الشعور الوطني بل الواجب الوطني ، فوق الزوجة والطفل ، والأسرة ، ما قيمة أولئك بالنسبة لمل نراه مقيدا ، للبلد ، ولا تنسى اننا كنا على ثقة مطلقة من النصر ، ولهذا كنا متأكدين من ان غيبتنا لن تطول واننا لا بد محققون ما كنا نسمي اليه لخدمة بلدنا .

ومن بين ما سمعته من حسين ذو الفقار صبرى حول حادث ، الطائرة ان عزيز على المصرى باشا - ومن منزل الامتياز شوكت التونى رحمه الله - اتصل بحسينى الزيدى باشا في صبيحة يوم الحادث ليساله هل حدثت غارة جوية على العاصمة فى الليل فلما نفى له الزيدى باشا وقوع غارة جوية ايقن ان قيادة الجيش لا تعرف شيئا عن سقوط الطائرة وانها لا تزال تطف فى نومها الميق ، وقد كان مما اسعدنى وأنا أقرأ ما كتبه حسين ذو الفقار صبرى ، اننى وجدته متفقا تماما مع ما اؤمن به جيدا وهو أن ما يدور فى التحقيق بالنسبة للقضايا السياسية ، وما يجرى فى المحاكمات السياسية ، على السنة الادعاء أو النيابة العامة أو الدفاع قد يختلف الى حد كبير عن الحقيقة .

ولعل القارئ ، فى شوق - بعد هذه المقدمة - الى قراءة ما كتبه حسين ذو الفقار صبرى ، الشاهد ، العدل بل شاهد التاريخ الوحيد الكفيل بازاحة كل غموض عن حادث حرب عزيز المصرى وحسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف :

كتب حسين ذو الفقار صبرى يقول :

صبرى أبو المجد .

أما بعد التحية فقد أطلعت على كلمتكم برجاء اماطة اللثام من ملابسات فضية عزيز المصرى .

واله ليدهشنى ان تظل ظروف تلك القضية مجهولة حتى الآن فانا وان كنا جميعا - وأعنى بذلك الأطراف المعنية - قد نذرنا بالكتمان خلال فترة طويلة لأسباب من حرص غير خافية ، فانا تخلينا عن تحفظاتنا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، وانى شخصيا كثيرا ما سئلت فاجبت فى حدود اهتمامات من كان يعنيه الامر حتى اعتقدت ان لا مجال لمزيد .

ان الملابسات والظروف التى احاطت بتلك القضية كثيرة ومتشعبة ولا يمكن ان أجزم بصدقها أو دقتها الا فيما يتعلق بتلك التى عاشتها فعلا .بالاضافة الى التفسيرات التى تراءت الى - من مصادر أعتقد أنهم كانوا ثقة - عن تطورات كنت أجهل مسبباتها .

جاءني زميلي الطيار أول عبد المنعم عبد الرؤوف صباح يوم ما يعرض على مقابلة الفريق عزيز المصري لأمر عام قوافقت على الفور وتوجهنا الى حيث كان يفيم . ولم يتردد اطلاقا - رغم انه لم يكن بينى وبينه سابق معرفة - في ان يخطرني بما كان يريد .

كان الانجليز يضيّقون عليه الخناق بينما تلح عليه ضرورة مغادرة البلاد الى حيث القوات الألمانية ، فان خلاص مصر من الاحتلال الانجليزى يجب ان يتم في ضوء من هبة مصرية يكون لها شأنها ، اما ان تقبع دون حراك بينما القوات الألمانية تواصل زحفها صوب مصر . فان انتصبارها المحتمل - دون مساندة فعالة منا - لن يعطينا حق المطالبة باستقلال كنا جميعا نصبو اليه ، انما تصبح بلادنا ، التى سوف يقتتل على أراضيها الطرفان ، بمثابة اسلاب هي من حق المنتصر وحده دون غيره ، فلا نجنى الا استبدال المستعمر الانلى بسلفه الانجليزى .

كان علينا أن نقوم بدور ايجابى حتى نصبح شركاء بل حلفاء في المعركة. جديرين بأن تكون لنا حقوق .

وأفاض عزيز المصري فأوضح لى كيف ان الفرصة أصبحت مواتية بعد اندلاع ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ، فلو نجحنا في التنسيق بيننا وبينهم في هذا الوقت بالذات حيث القوات البريطانية مشتتة الجهود بين شرق وغرب ، فانه يمكن الاتفاق مع القادة الألمان على شن هجوم مكثف في الصحراء الغربية بالتنسيق مع تحرك تشكيلات فدائية مصرية وظيفتها ضرب وتخريب المواصلات الخلفية البريطانية فتتهدد الجبهة نتيجة لقطع الامدادات من وفود وذخيرة علاوة على اضطراب شبكات الاتصال التي تغذيها بالمعلومات والتعليقات .

ولما سألته عن مدى استعداد تلك التشكيلات الفدائية طمأننى الى انها جاهزة فعلا ولا ينقصها الا توجيه اشارات سبق الاتفاق عليها ، ثم أخطرني في مقابلة تالية بأن حلقة الاتصال بينه وبين تلك التشكيلات الفدائية تتركز في شخص اليوزباشى أنور السادات . وكنت أعرفه جيدا فهو زميل في الدراسه بالكلية الحربية ، وان كنت لم أره منذ تخرجنا .

اقتنعت فوافقت ولكنى طالبت بهامالى خمسة عشر يوما حين يحل دورى في رئاسة نوبات الحراسة الليلية فأصبح « ضابط عظيم » المطار - كما كانوا يقولون - ثم ان الطائرات التى تحت امرتى كانت على وشك التوقف لاجراء نفاتيش الصيانة الدورية ، وكنت بحاجة الى سلامة اعداد الطائرة التى بوسعها الاضطلاع بتلك المهمة .

كانت الأسراب التى اعمل بها هي الوحيدة التى تضم الطائرات طويلة المدى - أسراب المواصلات كما كانت تسمى - منها سرب الطائرات المخصصة

لنقلات الملك السابق فاروق والتي كانت تقع تحت مسئوليتي المباشرة ، وتلك ميزة تتيح لي الاقلاع فوراً بأي من تلك الطائرات - دون انذار مسبق - بحجة قيامها بامورية سرية لحساب السراى ، وكان الملك السابق فاروق قد قام فعلاً بسبع رحلات خاطفة من القاهرة الى الاسكندرية وبالعكس ، ابان أزمة وزارة على ماهر ، وكنت فى كل مرة على متن الطائرة التى اقلته بوصفى الطيار المناوب .

وتم الاعداد للاقلاع فى الوقت المحدد بطائرة ذات محركين من طراز « انسون » ، ولكن كانت تواجهني عدة مشاكل ، اهمها ان تلك الطائرة - رغم انها كانت تتمتع بأبعد ما تملك من مدى - ما كان بوسعها ان تتفادى تماماً خطوط المواجهة التى فى جبهة القتال ، فهى معرضة لأن يتصيدا أى من الفريقين .

كانت القوات الألمانية قد تخطت مدينة طبرق ، فطوقتها من جميع الجهات تمهيداً لاقتحامها فى وقت لاحق ، لم تكن نمرى متى يحين ، وأقصى ما كان بوسع تلك الطائرة ان تفعل هو الالتفاف جنوبى الخطوط المحصنة للقوات البريطانية ثم الهبوط قبل نفاذ الوقود فى تلك المنطقة التى تحيط بمدينة طبرق حيث القتال على أشده ، ولا وقت لأى من الطرفين ، طالما لم يصل لأى منهما أخطار مسبق ، التريث حتى يتم التحقق من هوية تلك الطائرة المجهولة التى سوف يلتقط. طليقها فجأة فى غيشة الليل على شاشات الرادار هنا أو هناك ، وانما بفرض عليهم مبدأ السلامة أولاً اعتبارها «مادية» ومن ثم هدفاً حلالاً للدفاع المضادة للطائرات . وافقنى عزيز المصرى على تعديل وجهتنا فلا نحاول الوصول الى الخطوط الألمانية فى الصحراء الغربية ، وانما الاتجاه الى بيروت ، فهى تحت هيمنة حكومة فيشى التى استسلمت للألمان ، ومن ثم فانه يسعنا فور التفاهم مع ممثل القيادة الألمانية التى هناك سرعة التوجه الى بغداد بقية التنسيق مع حكومة رشيد عالى الكيلانى .

وما كان بوسعى الوصول الى مطار بيروت فى ظلمة الليل دون اخطار مسبق حتى تعد لنا أجهزة الاضواء التى تكفل سلامة الهبوط ، فقررنا ان نقلع بالطائرة بحيث نصل الى بيروت مع تباشير الفجر فتستبين أماننا معالم المطار .

وقد ترتب عن ذلك عثور السلطات بعد سقوط الطائرة على الخريطة المستخدمة للأغراض الرحلة . وقد ظهر بها خط رسم خفيفاً استطلاعاً لظروف الاحتمال الأول من حيث تحديد المسار من القاهرة الى المنطقة التى هى جنوبى مدينة طبرق ، وتتركز حول ذلك الخط تساؤلات المحققين ، وكانت الإجابة مع تصنع شعور من دهشة بالغة الادعاء - اذ كان الخط المرسوم وإهيا لا يكاد يبين حتى اننى لم الحظه اطلاقاً - بأن : الاحتمال القائم أن يكون أحد الطيارين بالسرب قد عمد الى قياس المسافة التى يتعين على الطائرات الألمانية قطعها بقية الاغارة على المطارات المحيطة بالقاهرة ، أما عن الرحلة التى كنا نزمع القيام فعلاً

فقد كان مسارها مسجلا على الخريطة بأشد ما يكون من عناية ووضوح من القاهرة الى بيروت عبر دمياط ، حتى تتفادى ازعاج الدفاعات البريطانية لو اتجهنا الى بيروت مباشرة فتحلق عبر شمال منطقة القناة . وتلك هي التفسيرات التي تمسكت بها خلال التحقيقات فيما يتعلق بذلك النقطة بالذات .

اما عن الرحلة نفسها فما كان يساورني قلق أول الأمر من أن تنبرص بنا ، عبر مسارنا الجديد من القاهرة الى دمياط ، وحدات المدفعية المصرية المضادة للطائرات التي نيط بها الدفاع عن مدن الدلتا وخطوط المواصلات الحيوية من سكك حديدية وطرق أو جسور على فرعي نهر النيل ، نهي تعتمد على معاونة وحدات الكشفافات الضوئية التي سوف تظهر لها بوضوح ان الطائرة تحمل الشارات التي تثبت هويتها المصرية ، كان يصلنا - مرة كل اسبوعين - كشف باشارات تعارف ضوئية مكونة من حروف « هورس » - كذلك المستخدمة في الاتصالات التلغرافية - تنبر من ليلة الى أخرى ، هي بمثابة « كلمة سر » تجيز لنا المرور دون التعرض لقصف من المدفعية المضادة للطائرات .

الا أن كشف الاشارات الجديد تأخر وصوله عن موعده المحدد - صباح يوم الخميس - وعيشا حاولت استقباله ، ولكن دون الحاح حتى لا أثير الظنون ، فلا مناص اذن من الاقلاع بطائراتنا حين يحين الليل وليس متى . « كلمة السر » التي سوف تطالبني بها الدفاعات الأرضية .

ثم مشكلة ثالثة هي التي تسببت في سقوط الطائرة رغم ما بذل من عناية اطمئنانا على سلامة أجهزتها جميعا ، اذ بارز الانجليز بعد تفاسم الموقف في الصحراء الغربية الى تشديد الرقابة على المطارات بوجه خاص . فيضاف الى مجموعة الحراسة المصرية في مطار الماطة السري - والتي كنت أتولى رئاستها في تلك الليلة - ضابطان بريطانيان ، نيط بهما التصدي لأي تصرفات تكون مثار اشتباه ، وكان لزاما على ان أتخاض أى اصطدام والا فسلنا في الاقلاع بالطائرة كما كنا نريد .

وعليه فقد عاينت المطار وحددت زاوية انطلاق الطائرة من جوف حظيرة مباشرة ، بحيث تبسط أمامها مسافة خالية تماما من أية عوائق أرضية لن تبين معالمها في ظلمة الليل ومن ثم مسافة كافية بأن تمهد للطائرة الوصول ، في أقل وقت ممكن . الى السرعة التي تهيم لها القدرة على الاقلاع .

وجميعها ترتيبات ضرورية حتى أتحرك فور اذارة المحركات فاذا ما نبيه الضابطان البريطانيان وتوجسا الى حظيرة الطائرة استطلعا لاسباب تلك الضوضاء المنبعثة من دوران المحركات تكون قد أقلصنا فعلا .

ولكن سوء الحظ كان يتربص بمحاولات سفر عزيز المصري جميعا ، فقد كانت محركات الطائرة « الانسون » مصممة بحيث يتحتم نزع الغطاء عن هياكلها لفتح دورة زيت التبريد ، ثم إعادة اغلاقها قبل اذارتها .

وتم ذلك فعلا ، ولكننا ابتلينا في تلك الليلة بأن الميكانيكي « النوبتجي »
« أى الذى يتم عليه المور فى نوبة الخدمة » كان يتسم بقدر من بلادة حس .

لاحظت أنه يسير وكأنه بعد نائم ، فأحثه على الاسراع ، ولكنه يتحرك
آليا عاجزا عن ان يفيق تماما . وكنت قد أخطرتة مسبقا باحتمال ورود أوامر
بمسفر مفاجيء . فخشى من أن يسوء عليه فتح دورة الزيت قبيل الاقلاع ، ففعل
ذلك قبل أن ينام ، ثم عاد وأدار مفاتيح الزيت بعد إيقافه ضمن التسلسل
التلقائى لاجراءات الاعداد ، فأقفلهما وهو يظن أنه يفتحها .

وقد سئل فيما بعد أثناء التحقيقات ، فادعى بأنه لاحظ علينا الارتباك
فساورنه شكوك . فأقبل دورات الزيت عن عمد .

ولكنى استبعد ذلك تماما ، فقد قال ما قال طمعا فى أن يكون له من
المكافأة المرسودة للقبض علينا نصيب ، وانما كانت تصرفاته ناتجة عن اقدامه
على تنفيذ برنامج متسلسل من اجراءات تتم تلقائيا ، قام بها بينما حواسه
فى حالة من تهويم . تتنازعها أسباب نوم لم ينحسر بعد سلطانها ، وبواد من
إفافة لم ترق بعد الى نقطة كاملة .

ولو كانت الظروف عادية لأدوت المحركات فاختبرت لمدة دقائق ونحن على
الأرض فى حالة ثبات ، فاكشف من خلال العدادات التى أمامى ارتفاع درجات
الحرارة عن معدلها المفروض ، فأوقف المحركات وأطلب من الميكانيكى إعادة فتح
الاعشلة للتحقق من مفاتيح الدورة الزيتية . ثم يعاد تثبيتها قبل ادارة المحركات
مرة ثانية .

عملية نستنزف من الوقت ما هو كليل بإيقاف الضابطين البريطانيين لو
كانا حتى فى « سابع نومه » فيأتيان الينا قبل أن يتسنى لنا إعادة تجهير
الطائرة للاقلاع ، مما يؤدى حتما الى اصطدام مسلح ننقلب له أحوال المطار
راسا على عقب ، فتفشل الرحلة .

ما كان يخطر ببالى أن يرتكب ذلك الميكانيكى هذا الخطأ الفادح ، وهو
الذى باشر عملية الاعداد تلك للمرة « الواحدة بعد الألف » كما قد يقال ،
فما أن دارت المحركات حتى انطلقت بأقصى سرعة لا الوى على شيء ، وما هى
الا نوان معدودة حتى حلفت بنا الطائرة ، وكانت الساعة قد جاوزت الواحدة
بعد منتصف الليل ، من صباح الجمعة الموافق ١٦ مايو ١٩٤١ .

ثم فوجئت بالإشارات الضوئية من مواقع الرقابة الأرضية تطالبنى بكلمة
السر التى لم أكن أعرفها ، فأرسلت ردى بالإشارة الضوئية التى كانت مخصصة
ليوم السابق ، لعل وعسى ، ولكن لم تجز عليهم الحيلة ، فتمتلئ السماء بأغواء
الكشافات تلاحقنى وسرعان ما تمكنت من تحديد موقعى ، ثم انطلقت المدافع

المضادة للطائرات بطلقة تحذيرية ، هزتنا هذا وشعرت أننا بصدد الانتقال الى مرحلة التصويب المباشر .

لم يكن أمامي الا أن أتقضى بالطائرة الى أسفل ، غائصا بها الى أدنى ارتفاع ، فهو الاجراء الوحيد الذى يعوق الكشافات عن أداء عملها فتختفى عن مراصد المدافع المضادة ، بالفعل أفلت منها .. ورأيتها تفسح السماء فى كل اتجاه فى محاولات يائسة للامساك بى مرة أخرى ، ولكن هيهات فقد كنت أكاد الأمس الأشجار بطائرنى ، كما كان يتضح لى فى ضوء القمر الذى كان بدرا .

ولكن انحباس دورات زيت التبريد من المحركات رفع من حرارتها الى درجات قصوى فتشتعل فيها النيران ، وأصبحت الطائرة مهددة بالاحتراق ، وكلفت عيد المنعم عيد الرؤوف وكان يجلس بجانبى بأن يخطر عزم مصرى ، الذى كان قابعا بمقعده الى الخلف منى ، يراقب ما يجرى دون أن ينبس بكلمة .

وأثانى رده على لسان عيد المنعم عيد الرؤوف بأن أتصرف حسب ما تمليه الظروف بوصفى قائد الطائرة المستول .

لم يكن هناك مناص من الهبوط فى أسرع وقت قبل أن تلتهم النيران الطائرة بمن فيها ، فتخيرت بقعة من أرض بدت فى ضوء القمر داكنة بعض الشيء ، مما يدل على أن بها مزروعات قد شببت الى ارتفاع معقول ، كفيلة بتخفيف الصدمة والحد من زحف الطائرة بعد هبوطها ، لو أنى أسقطت عليها بعد تقليل سرعتيها الى أقصى حد ، فيما يسمى بطريقة Pancake landing وذلك بأن « تشعلق » مقدمتها الى أعلى . بنما يحف ذيلها الأرض حفا بعض الوقت ، وقد كان .

أما الذى لم يكن قد تبينته فى ضوء القمر فهي أسلاك الضغط العالى التى تغذى المنطقة بالكهرباء ، دون أن أشعر فقطعتها ، ولو أنها كانت لامست جسم الطائرة لصعقتنا التيار فورا .

غادرنا الطائرة ولم يصب أحدا بخدش ، تحبط بنا شجيرات يانعة من موالح لم تصل بعد الى مرحلة الاثمار . لم أكن أدري أين كنا ، فان محاولات الافلات من الكشافات كانت قد اضطررتنى الى سرعة تغيير اتجاهى عدة مرات .

واجتزنا الحقول وثيذا حتى الطريق الزراعى الذى يحف بها ، فنصل الى مدينة صغيرة يلفها الظلام ، نتيجة لقطع الأسلاك التى تغذيها بالكهرباء كما علمنا فيها بعد .

ويصادقنا فجأة عابر سبيل ، علمنا منه أننا بمدينة قليوب ، وبسالة عزيز المصرى عن مركز البوليس ، فيصطحبنا الى منزل المعاون . وهو ضابط بدعى الطليباوى .

وكان عزيز المصرى يعرفه ، فهو أحد تلاميذه حين كان مديرا لكلية البوليس ، فيوقظه ويدعى أننا قد تعطلت بنا السيارة على مسافة من المدينة فى طريق عودتنا من الزقازيق حيث كنا مدعوين لحضور حفل عقد قران ، ورجاء أن يهيم لنا سيارة نقلنا الى القاهرة .

امتطينا « البوكس » التابع لمركز البوليس يقوده شرطى حتى ميدان الأوبرا فى القاهرة ، وكان علينا أن نجد مكانا نخفى فيه عن الميون ، فلجأنا الى التمويه بأن ركبنا سيارة أجرة تلو أخرى ، متنقلين بين ميادين العاصمة ، ثم اتجهنا آخر الأمر الى منزل الأستاذ شوكت التونى المحامى ، فيخطره عزيز المصرى بما كان .

اقترح علينا شوكت التونى الاختباء لدى المثلث المعروف عبد القادر رزق وكيل وزارة الثقافة بعد قيام الثورة ، فهو من الشباب الوطنى ، وكان عزيز المصرى يعرفه ، ويعلم أيضا أنه على اتصال وثيق بالسيد أحمد حسين ، رئيس حزب مصر الفتاة ، فيساوره قلق من أن يكون تحت رقابة البوليس السياسى ، ولذا فقد توجهننا الى منزل البكباشى سعيد الألفى ، وكان على صلة وثيقة بعزيز المصرى ، فى محاولة أخيرة عليه يدلنا على مخبأ يكون أكثر أمانا .

ولكن الوقت كان يمر سريعا فلم نجد مناصا من التوجه آخر الأمر الى منزل عبد القادر رزق فى إمبابة ، الذى رحب بنا أيما ترحيب ، وكانت الساعة قد جاوزت الرابعة صباحا .

لم تتمكن السلطات من العثور علينا طيلة ٢١ يوما التزمنا خلالها بحرص زائد فلم يحاول أحدنا الخروج أو حتى التطلع من النوافذ ، ولكن يبدو أنه كانت قد فرضت فعلا بعض رقابة على تحركات عبد القادر رزق ، فيلاحظ أنه قد تزايدت كميات الطعام التى يحملها يوميا الى منزله ، فيستقنون أنه قد أوى اليه السيد أحمد حسين ، وكانت السلطات تطارده أيضا فى ذلك الوقت .

هاجموا البيت بقوة يقودها البكباشى محمد ابراهيم امام ففوجئوا بوجود عزيز المصرى ، وما هى الا بضعة ساعة حتى يحصل الحكمدار البريطانى « فيتزباتريك » ليعاين بنفسه ذلك الصيد الذى كان أقض اختفاؤه بال الانجليز .

فان عزيز المصرى كان قد شغل وقتا ما منصب مفتش عام الجيش المصرى ، وكان على علم بالمفاتيح الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية ، بل وبتوزيعات القوات القوات البريطانية هناك ، زار المنطقة فعلا قبيل انهيار فرنسا برفقة الجنرال الفرنسى فيجان ، قائد عام قوات الحلفاء فى ذلك الوقت - على ما أذكر - فى صحبة قادة الجبهة من البريطانيين .

وما كان عزيز المصرى راحيا بالقبوع فى المخبأ انتظارا لما قد تتطور عنه الاحداث . فما كانت هذه طبيعته . فيكلف عبد القادر رزق بالانسعال بانور السادات - ولست ادرى ان تم ذلك مباثرة أم عن طريق وسيط - سعيا الى تهيئة فرصة جديدة للفرار عبر الخطوط البريطانية الى حيث القوات الألمانية فى الصحراء الغربية .

وعلمت فيما بعد ان اليوزباشى انور السادات قد حاول فعلا تدبير وسيلة هروب جديدة ، فيقع اختياره على ضابط لم تحم بعد من حوله الشبهات - هو احمد مظهر النجم السينمائى المعروف - ميمته الانطلاق بسيارة عسكرية تحت جنح الظلام من مواقع وحدته المراقبة حينذاك فى منطقة القناة ، فيأتى الينا وينقلنا الى مكان ما على مشارف الصحراء الغربية ، ثم يعود الى وحدته قبل بزوغ الفجر ، فلا يشعر بشيابه انسان .

ثم مرحلة تالية اذ تجهز لنا وسيلة نقل أخرى فى اليوم التالى ، نستقلها عبر الدروب الصحراوية الى حيث القوات الألمانية .

ولكن سوء الحظ كان لنا مرة أخرى بالمرصاد ، فما يكاد ينطلق احمد مظهر من منطقة القناة فى طريقه الى القاهرة حتى تنقلب به السيارة ويصاب بكسور ، وتلك قصة سمعتها بعد ذلك بسنوات . ولم أحاول التحقق من صحتها ، ولكن الذى أعلمه أنه كانت هناك اتصالات بين عزيز المصرى واليوزباشى انور 'سادات لم أعرف مضمونها وكانت تتم عن طريق عبد القادر رزق . فهو وسيلتنا الوحيدة حينذاك للاتصال بالعالم الخارجى .

وبعد القاء القبض علينا جرت التحقيقات على نحو ما هو مسجل - أرجو ان يكون كذلك - فى الوثائق الرسمية ، ثم قسمنا للمحاكمة .

ولكن لم تستمر وأفرج عنا فجأة بعد استدعائنا لمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء الجديد بعد حادث اقتحام السراى فى فبراير ١٩٤٢ .

وقد أخطرني عزيز المصرى فيما بعد أن السبب الرئيسى فى الافراج عنا يعود الى أنه رتب دفاعه على مفاجأة الرأى العام بأن المخابرات البريطانية كانت قد اتصلت به سعيا الى حثه على القيام بوساطة شخصية لدى رشيد على الكيلانى حتى يفرغوا لمقاتلة الألمان فى الصحراء الغربية .

وكان عزيز انصرى قد رفض هذا العرض رفضا قاطعا ، ولكنه فى سبيل الدفاع ، عن نفسه اثناء المحاكمة كان يرمع الادعاء بأنه قد رأى القيام بتلك الوساطة آخر الأمر ، ولكن دون الاعتماد على السفر بعد موافقة رسمية بمقادرة الملاد حتى لا يقال انه يعمل وفق توجيهات بريطانية ، وانما يدافع من مصلحة نومية عليا تجاه الشرق العربى جميعا .

وقال عزيز المصري ان موقف الانجليز أصبح حرجا اذ علموا بالخط الذي بنوا اتخاذه خلال المحاكمة ، فقد طلب رسميا مسئول المخابرات البريطانية والذي كان اتصل به كشاهد دفاع وخشسوا أن تفسر أساليبهم بالالتواء والانتهازية ، اذ يتصلون من نحلل مسئولية المواقف التي سبق واتخذوها .

وربما كان هذا أحد أسباب إلغاء المحاكمة ، ولكنني أعتقد أن الاعتبار الرئيسي يكمن في ان قضية عزيز المصري كانت قد شغلت الرأي العام فترة من الوقت ، التهمت خلالها المشاعر ، وكان الافراج عنا هو محاولة يائسة لاضفاء بعض شعبية على وزارة مصطفى النحاس التي آتت الى الحكم على « أسنة رماح الانجليز » كما كان يقال .

هذا بعض ما عن لى كتابته في هذا الموضوع وأعتقد انه يفى بالنقاط الرئيسية المتعلقة بهذه القضية في ضوء من معلوماتي الشخصية .

مع خالص تحياتي وأطيب تمنياتي

حسين ذو الفقار صبري

وقبل أن تسنانف الحديث عن محاكمة عزيز المصري باشا نذكر أن صحة عزيز باشا كانت قد ساءت ونقل بعد ذلك الى مستشفى الدمرداش لعلاج من مرض الربو ، الذي كان قد عاوده ولم تكن مسموحا لأحد بزيارته الا باذن كتابي من وزارة الدفاع .

وكانت الحراسة على عزيز باشا داخل المستشفى من عشرين جنديا وضابط ولم تكن مدة دورية الحراسة تزيد على ساعتين ، ولم يكن يسمح لعزير باشا بالخروج من غرفته الى فناء المستشفى الا في حراسة ضابط يحمل معه دائما أمرا كتابيا يسمح لعزير باشا « بالنشيميس » ، والذين اتبع لهم زيارة عزيز باشا في مستشفى الدمرداش يذكرون انه كان غاضبا أشد الغضب على الصحافة أو « الجرائين » - كما كان يسميها - فقد اتخلت من موضوع هربه قصة روائية وقد حملت عليه حملات شعواء قبل أن يقبض عليه ، وقبل ان يحاكم ووجهت اليه تهمة الخيانة العظمى واعتبرته الخائن الأعظم ، ثم ظهر - كما كان يقول - انه لا توجد خيانة عظمى ، ولا خائن أعظم .

وكان عزيز باشا في مستشفى ضيق الصدر بالرعاة المصريين جميعا ، ولم يكن أحد منهم يسلم من لسانه . وكان يقول للكثيرين من زواره انه لا يوجد في مصر الزعيم الذي وضع لنفسه هدفا صحيحا لخدمة بلاده ولا سيما في المعتقد الدولي الحالي ، ولذلك يش من مصر ، ويتس من العمل مع رجال مصر ، وكان يقول أيضا : ان الرجل الذي كان يحترمه ويقدره ، ويعتقد أنه أحسن رجل في مصر ، هو المرحوم محمد محمود باشا لأن نواياه لخدمة بلاده كانت حسنة

ولأنه كان مخلصا ، شديد الاخلاص ، صادقا في وطنيته ، غير انه كان في بعض الأحيان يضطر الى المجاملة * .

والطريف أن القاهرة ، تعرضت لأول مرة لغارة جوية عنيفة ونزل كل من في المستشفى من أطباء ، وممرضين وممرضات ، ومرضى ، الى المخاض الثلاثة . انني انشئت في فناء المستشفى ورفض عزيز على المصري ، ان ينزل الى المخاض ، وبقي معه - بالطبع - حراسه * . وقد حلت أن أغشى على بعض الممرضات بسبب سماعهن لأصوات القنابل ، فاستترك عزيز باشا ، بعد انتهاء الغارة في تنبيههن وإزالة الجزع عنهن ، وبعد أن تحقق له ذلك قال لهن : ان آلاف الفتيات الانجليزيات يتطوعن الآن في الجيش وان الآلاف من الفتيات الروسيات يخضن ميادين القتال الى جانب الرجال يحملن الأسلحة ويطلقن المدافع ويطلقن في السماء ، ويأبى عزيز باشا الا أن يلوم المرأة المصرية التي ترتعد فرائصها أو يمشي عليها لمجرد سماعها ازيز الطائرات وأصوات المدافع * .

والجدير بالذكر انه بعد تلك الخطبة النارية التي ألقاها فيهن عزيز باشا ، لم يحدث من الممرضات في الغارات التالية ما حدث لبعضهن في الغارة الأولى * . وحتى تعطى صورة دقيقة لعزير المصري باشا في المحاكمة ، وللمحاكمة أيضا تشير الى أن رئيس المجلس العسكري العالي سال عزيز على المصري باشا : هل لك اعتراض على أحد من أعضاء المجلس الذي شكل للمحاكمة أو على أنا شخصيا كرئيسه ؟ قال عزيز باشا * الى يميني في الأمره أن تكون المحاكمة في أيد مصرية وطنية صادقة موتوف في عدالتها ، سليمة في عقيدتها * مؤمنة بالله سواء كانت مسلمة أو نصرانية ، وأنتسم تعرفون انه يشترط في تأليف المجلس أن يكون أعضاؤه أكبر رتبة مني وأنا شخصيا متنازل عن هذه النقطة ، وأقبل أن يحاكمني صف ضابط فلا اعتراض لي على ذلك ، اذا كانت الهيئة وطنية صميمة ولا اعتراض لي على المجلس * .

ولكن حافظ رمضان باشا ، الذي كان يقود كتيبة الدفاع عن عزيز باشا قال ان الدفاع يحتفظ بحقه من الآن في الاعتراض على ان هذا المجلس العسكري لم يشكل تشكيلا عسكريا قانونيا ، وقال مصطفى الشوربجي بك أن عزيز باشا تكلم عن عدم اعتراضه على أشخاص المجلس كاشخاص اذ ليس بينه وبين أحد الأعضاء شيء ، ومن حق عزيز باشا أن يقول مايقوله ، أما المسألة القانونية الخاصة بتشكيل المجلس فتحن المختصون بالكلام فيها * . وعاد حافظ رمضان باشا ليوضح الفرق بين المسائل الشخصية ، والمسائل القانونية ومن حق عزيز باشا أن يقول انه لا اعتراض له على أشخاصكم ، ولكن هناك مسائل قانونية تخص تشكيل المجلس * .

وروى حافظ باشا واقعة حدثت في فرنسا في عصر نابليون ، مؤداهما أن المارشال نبيه أكبر قائد في فرنسا في ذلك العهد ، قدم للمحاكمة أمام

المجلس العسكرى لاتهامه بالتفريط فى حق كجندى ولم يشأ أن يعترض على أعضاء المجلس الذى يتولى محاكمته ولكن الدفاع اعترض ، وقال ان المجلس لا يجوز له محاكمة المتهم لأن الموضوع سياسى والمجلس عسكرى . فاستقال رئيس المجلس ولم يستمر فى محاكمة المارشال ، وقد حوكم هذا الرئيس وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لتخلفه عن رئاسة المجلس وتم تعيين رئيس آخرى هو المارشال جوردان » *

وقال حافظ باشا : اننا لا نشك أبدا فى نواياهم *

وكان مما طالب به مصطفى الشوربجى بك المجلس العسكرى دوسيه عزيز المصرى لاثبات انه مضطهد وكذلك ضم اعلانات مجلس الوزراء أو قرارات الحاكم العسكرى بشأن قضية عزيز باشا ، ومنها التصريح الذى اتهمته فيه الحكومة بالخيانة ، وكذلك ضم التصريحات التى قيلت عن القضية فى مجلسى البرلمان *

وعندما عارض المدعى العام 'الامتياز محمد غالب عطية' الطلب الذى تقدم به الشوربجى بك لان بعض الأوراق المطلوبة سرية قال مصطفى الشوربجى ، اذا كانت الأوراق المطلوبة سرية ، فاعقدوا جلسة سرية ، ثم التفت الى الحاضرين وأكثرهم من الضباط والصحفيين وقال : ما هى الجلسة دلوقت سرية !!

وابتسم عزيز المصرى باشا فى مرارة وهو يقول : أنا أعجب للإجراءات الحكومية الخاصة بالسرية لان الشيء السرى وغير السرى يكاد يكون غير مفهوم ، وقد يحدث أن ضابطا يحمل مظروفا مكتوبا عليه « سرى جدا » ، ليوصله الى جهة ما ، وقبل تسليمه تصدر الصحف وفيها محتويات هذا المظروف *

وعقب عزيز على المصرى على كلمة مصطفى الشوربجى بأن الجلسة سرية فقال : هذا القول ورد على خاطرى .. هل أنا متهم بسرقة بسكليت أو طائفة كما يقولون . ثم التفت الى هيئة المحكمة قائلا : اعطوا نصف تذاكر الحضور للدفاع ليوزعها على من يشاء من الأهل والمعارف والنصف الآخر وزعوه على من تشاءون من رجال البوليس السرى » *

ويطلب الدفاع تأجيل المحاكمة شهرين ، والافراج عن عزيز المصرى باشا ، وتؤجل المحاكمة من ١ أكتوبر الى ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ولا يعترض المجلس الى طلب الافراج عن عزيز باشا .. *

وتعقد جلسة المحاكمة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٦ ويحضر الجلسة : سيف الله سرى باشا ، وصادق يحيى باشا ، واللواء صالح حرب باشا ، واللواء على عبد العظيم باشا ، والسيدة عنايات هانم سلطان ، والسيدة عليا فهمى ، والسيدة حرم الامتياز مصطفى مرعى ، وبعض قريبات عزيز باشا *

ويطلب الدفاع رد أحد أعضاء المجلس : على حسنين الشريف باشا ، ويدعو المجلس حافظ رمضان باشا - قبل بداية الجلسة - لمناقشته فى طلب

الدفاع ، وتدور المناقشات حول هذا الطلب لمدة ساعة انتهت بأن أعلن على
حسنيين الشريف باشا تنحيه عن نظر القضية ! وأجلت الجلسة الى يوم ٢٥ نوفمبر
١٩٤١ حتى يتم اختيار عضو جديد بدل الشريف باشا .

ويصدر اللواء حمدي طاهر باشا رئيس ادارة الجيش أمرا بعين اللواء
حسني حسن طاهر باشا مدير سلاح الأسلحة والمهمات بدلا من الأميرالاي أحمد
الصاوي بك مدير سلاح الإشارة لمناسبة إحالته الى المعاش والأميرالاي محمود
هاشم بك قائد كلية أركان الحرب بدلا من اللواء علي حسنين الشريف باشا مدير
الفرقة ، كما عين أيضا القائمقام عبد العظيم إبراهيم بك من سلاح المدفعية عضوا
منتظرا في المجلس !!

ومن طرائف ما حدث في جلسة ١٩٤١/١١/٢٥ أن حافظ رمضان باشا
عندما كان يتكلم في الدفوع القانونية الخاصة بتعيين نائبين للأحكام كان يتكلم
بسرعة ، فرجاء الصحفيون أن يتمهل قليلا ليتمكنوا من أداء واجبه . فقال
موجها الكلام اليهم وهو يضحك : كل شيخ وله طريقة ، وأنا طريقتي كده .
ولكن علشان خاطر « صاحبة الجلالة » التي أصبحت الآن « صاحبة عزة » انكلم
على مهل » .

ويسأل رئيس المجلس الدفاع عما اذا كان سيقدم مذكرة في الدفع الذي
تقدم به والخاص بتعيين نائبين للأحكام في هذه القضية ، قال الشوربجي بك :
نعم وأطلب أن تصرحوا لنا بطبع المذكرة لأن المطابع ترفض أن تطبع أى شيء
إلا بأمر من دولة الحاكم العسكري .

ويدور حديث طويل حول طلب الافراج عن عزيز المصري باشا ، ويقول
حافظ رمضان باشا أثناء المناقشة : بعد أن اشتغلت محاميا ٢٥ سنة وكنت
تقنيا للمحامين أرى أنني لست جديرا بحمل هذا الرعب اذا لم أحتج بشدة على
اعتقال عزيز باشا المصري .

وتؤجل القضية الى ٢٩ نوفمبر ١٩٤١ .

وقبل بداية الجلسة كان عزيز باشا قد تحدث طويلا مع الدكتور منصور
فهيم بك مدير دار الكتب الذي حرص على شهود الجلسة .

ويعلن رئيس الجلسة اجابة الدفاع الى طلبه واعتبار الأستاذ حسين
طنطاوى مساعدا لنائب الأحكام في الجلسة ، ويقف حافظ رمضان باشا ليشكر
المجلس لرجوعه لنصوص القانون ويقول حافظ باشا ، ويؤيده فيما قاله مصطفى
الشوربجي بك ، ان مساعد نائب الأحكام لا يجوز له أن يحضر المداولات ولا أن
يبقى في المجلس رغم أننا نحترم الأستاذ حسين طنطاوى شخصا ولكننا نتكلم
عن اختصاصه » .

ووقف مصطفى الشوربجي ليتراجع في عدم دستورية قانون الأحكام
المسكورية .

المحامون المترافعون عن عزيز المصرى باشا يتساءلون : ما الفائدة من حكم لا يقره الرأى العام ؟

تتابع الحديث عن محاكمة عزيز المصرى باشا أهم وأخطر المحاكمات العسكرية بعد محاكمة أحمد عرابى باشا اثر هزيمة الجيش المصرى فى موقعة التل الكبير (فى سبتمبر ١٨٨٢) وقد كانت محاكمة عزيز على المصرى باشا ، كما سبق أن ذكرنا موضع الاهتمام الشديد من الرأى العام المصرى والعربى والدولى وكانت الصحف المصرية رغم وجود الرقيب ورغم قيام الحكم المسمى العرفى تنشر ما يدور فى جلسات تلك المحاكمة بالتفصيل .

وكانت كتيبة الدفاع عن عزيز على المصرى باشا بقيادة حافظ رمضان باشا المحامى ورئيس الحزب الوطنى وكان من أقطاب تلك الكتيبة الأستاذ مصطفى الشوربجى أحد أقطاب الحزب الوطنى أيضا وقد وقفنا فى الفصل السابق عند بداية مرافعة الأستاذ مصطفى الشوربجى « فى عدم دستورية قانون الأحكام العسكرية الذى كان يحاكم بمقتضاه عزيز على المصرى باشا » .

وكان من بين ما قاله الأستاذ مصطفى الشوربجى فى بداية مرافعته وهو يخاطب هيئة المحكمة :

الادعاء يطلب منكم أنتم يا كبار رجال الجيش أن تسجلوا بأيديكم المصرية الصميعة فى تاريخ مصر العسكرية الحافل بآيات الشرف والبطولة أن رئيس الجيش المصرى السابق الحائز على أكبر رتبة عسكرية رتبة الفريق التى تلى رتبة المارشالية قد ارتكب تلك الجرائم : اغراء ضابطين ناشئين على الهرب . اغراء ضابطين على سرقة طائرة من الجيش واستعمالها .

سرقة طائرة و .. و ..

ان تاريخ الجيش المصرى حافل بآيات البطولة فى مجاهل افرقية وفى اليونان وفى روسيا وفى آسيا ، حتى فى المكسيك ، اثبت فيها كلها هذه

البطولات ، والادعاء يطلب في هذه القضية منكم أن تسجلوا في هذا التاريخ
ان هذه السفاسف قد صدرت عن رئيس الجيش السابق .

ليسمأل كل منكم نفسه : لبسأل جاره وأصدقائه وأولاده : اسألوا كل شخص
موجود في الجلسة ان كان زارعا أو تاجرا أو مهندسا أو محاميا أو طبيباً أو
موظفاً أو قاضيا هل أحد يصدق ان عزيز المصرى باشا يرتكب جريمة من تلك
الجرائم ؟

ما هي الفائدة من حكم لا يقره الرأى العام ؟ الرأى العام هو الذى يمثل
صاحب الدعوى العمومية فلا يصح أبدا أن يصدر منكم حكم لا يرضاه الرأى العام .

يا حضرات الضباط العظام : لا ينبغي للسياسة أن يكون لها دخل في
هذه القضية ، فالسياسة والعدل لا يجتمعان .

السياسة شيطان وجيم والعدل ملك كريم .

والشيطان والملك لا يجتمعان .

السياسة نار جهنم والعدل ماء حلو فرات والماء والنار لا يجتمعان .

السياسة والعدل لا يتفقان فاذا جاءت السياسة من النافذة خرج العدل
من الشباك والسياسة وحدها هي التي أوحى بهذه القضية ولذلك وجب أن تقدر
مصالح الوطن وأن نعلو بأنفسنا فوق الخصومات والانتقامات .

ويمضى الأستاذ مصطفى الشوربجي في مرافعته قائلا : ليس أحب للمحامى
من أن يترافع أمام قضاة يعرفون في المتهم ، الشرف والنزاهة والإخلاص .

وقد عرفتم المصرى باشا ولا شك أنكم عرفتم فيه العسكرية الممتاز
الموهوب .

ولذلك فليس أحب إلينا من أن تترافع أمامكم لان علمكم بذلك يكفى لان
نقول عن المصرى باشا أنه بىء .

ان تاريخ الشخص جزء من شخصيته ولا يمكنكم أن تفصلوا في حقيقة هذه
الاتهامات دون أن ترجعوا الى تاريخ المصرى باشا .

ليس أحب إلينا من أن تترافع أمامكم لان نزاهتكم وشرفكم العسكرية
كفيل بتحقيق العدالة على أيديكم ولكن اذا قام الدستور العظيم دون تحقيق هذه
الأمنية وجب علينا أن نعترض على هذه المحاكمة لاعلاء كلمة الدستور .

إن الحواجز التى وضعها الدستور هي حصون وقلاع تحمى حرية المصريين
ولذلك لا يمكن أن نقبل أن نحاكم بمقتضى أحكام لا تخضع للدستور .

ويدلل الأستاذ مصطفى الشوربجي على أن ما يسمى بقانون الأحكام العسكرية ، غير قانوني ، وغير دستوري أيضا فهو - مثلا - لم يصدر بناء على طلب الوزير المختص ، ولم يعرض على مجلس الوزراء ولم ينشر في الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » و .. و ..

ان الكتاب الذي بين أيديكم والذي تريدون محاكمة عزيز المصري باشا بناء على بنوده والذي شكل المجلس العسكري بمقتضى أحكامه لا يمت الى تشريع البلاد بشيء ولا بدستور البلاد في شيء وان احترام هذا الكتاب هو اجترأ على الدستور واحترام لكل جزء من أجزائه .

ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجي : جردوا هذا الكتاب من بريق القانون ، سمو الأشياء باسمائها حتى لا يلتبس على الناس القانون ، وغير القانون : انه خطأ فظيح جدا أن تطبع الحكومة في مطابعها كتابا غير قانوني لتخضع به العالم ، وتقول أنه قانون » .

وقد تسئل عزيز على المصري باشا عنلما ردد الأستاذ الشوربجي انه لا جريمة بدون قانون ، وان الدستور لا يقول ذلك وحده بل ان الفرمانات المشاهانية الصادرة قبل الدستور تقول هذا القول : قال عزيز المصري لقد جمع القرآن الكريم كل مبادئ الحرية ومبادئ التشريع ، وقد قال الله تعالى : « وما كنا مذنبين حتى نبعث رسولا » وفسر عزيز باشا الآية بأن الله سبحانه وتعالى لم يوجد العذاب الا بعد أن بعث رسولا بين للناس الحلال والحرام ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجي في ختام مرافعته الرائعة : ليس عندي بعد هذا الذي قلته الا ان احتفظ لعزيز المصري باشا بحقوقه قبل أى شخص أو هيئة تقسب في ضرره من غير أن تستند الى الدستور ، والتمس الأستاذ الشوربجي من المجلس العسكري العالي أن يمتنع عن محاكمة المصري باشا ، وأن يصدر قراره بالافراج عنه فورا .

وقال حافظ رمضان باشا وهو يوجه كلامه ، الى هيئة المجلس العسكري : لاحظوا ان المصري باشا ذلك الرجل الذي حارب في اليمن وفي طرابلس والذي كل تاريخه فخر وبطولة وفضل وانتصار : هذا الرجل العظيم لا يصح مطلقا أن يحاكم بقانون مزيف » .

وفي جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ كان عزيز باشا المصري يبدو في أمس الحاجة الى الراحة والعناية بصحته وكان متدثرا بكوفية ومرتديا بالطو ثقبلا اتقاء البرد وكان في تلك الجلسة على غير العهد به في الجلسات السابقة اذ كان قليل الحركة ساكنا قليل الكلام ، وفي بداية تلك الجلسة قال اللواء عبد الحميد حافظ باشا رئيس المجلس العسكري العالي أن المجلس قد اطلع على مذكرات الدفاع الخاصة بعدم دستورية قانون الأحكام العسكرية والخاصة بالافراج عن

عزيز باشا ولان الضابط الأمر بتشكيل المجلس غائب ولوجوب اطلاع المجلس على بعض الأوراق اللازمة للبت في طلب الإفراج عن عزيز باشا المصري فقد قرر المجلس تأجيل الجلسة الى موعد يحدد فيما بعد ، ويطلب الأساد فسحى رضوان المحامى ، الإفراج عن عزيز على المصري باشا « ولا خوف من الإفراج عنه لانه رجل ذو ماض عظيم يفتخر به وصاحب شرف كبير ولن يحاول قط الفرار من التتول أمامكم أو أمام أية هيئة أخرى ترى وجوب محاكمته بمقتضى القانون » .

ويعترض المدعى على طلب الإفراج عن المتهم لان تهمة جسيمة وهو يحاكم أمام مجلس عسكري عال والمجلس العسكري العالى لا يحاكم أمامه الا المتهمون بارتكاب جرائم جسيمة .

ويثور في المحكمة جدل حول وضع عزيز المصري ، هل هو تحت التحفظ أم أنه مقبوض عليه ؟ ويقول ممثل الادعاء أن هناك أمرا بالقبض على عزيز باشا وانه في أول جلسة من جلسات المحاكمة تلقى من سعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش صورة من قرار الطبيب الذى تولى الكشف على عزيز باشا تفيد أن المصري باشا موضوع تحت التحفظ ، وينور حافظ رمضان باشا لهذا التفسير الغريب للأوراق ويقول ان الورقة التى يشير إليها الادعاء ، ليست الا أورنيك مطبوع .

ونحن - حافظ رمضان باشا - لم نر الورقة التى تشتمل على الأمر ، بوضع عزيز المصري باشا تحت التحفظ ، ويقول المدعى ان الورقة ليست معه وربما تكون في الخزانة التى فيها أوراق القضية في إدارة الجيش والضابط الذى معه مفتاح الخزانة غائب الآن .

ويقول الأستاذ الشوربجي : اذن أنتم أعطيتونا القضية ناقصة وهذا يضر بالمتهم .

ويسأل رئيس المجلس المدعى عما اذا كان لدى الادعاء صورة من الكتاب الذى أرسلت به القضية من النائب العام الى وزارة الدفاع ؟ ويقول المدعى : هذه مسألة خاصة بالادعاء والادعاء يرفض الاجابة عنها لاننى لا أفهم معنى الاستجواب !

ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجي : ان المدعى دائما يفكر أنه في مركز وكيل النيابة لان مدة عمله كانت كلها في النيابة لذلك هو يسر في طريق ضد المتهم وسبق أن أوضح الدفاع ان كتاب الأحكام العسكري الذى يتمسك به المدعى يحتم عليه أن يراعى مصلحة المتهم ولا يميل الى اثبات التهمة عليه .

ويمضى الأستاذ الشوربجي قائلا : لقد قضى سعادة النائب العام أشهرها في تحقيق القضية وبعد ذلك لا يعرف كيف أرسل دوسيه القضية الى وزارة الدفاع وتطلب الخطاب الذى أرسل به سعادة النائب العام القضية فيقول المدعى

ان هذه الاوراق خاصة به : هذا الخطاب يا حضرات القضاة خاص بالعدل ولست اُتهم من هذه الطريقة سوى انها عناد ، هذه ليست دعوى شخصية وانما هي قضية الجيش المصرى ، وكل سطر فيها يجب أن يظهر هنا مش تخرى الجوابات فى جيبيك ، وتفاجئنا بها أخيرا ، نحن نفهم أن للنائب العام رأيا فى هذه القضية وأنت تخشى إبراز الخطاب » .

ويتلو المدعى نص الخطاب الذى وجهه النائب العام الى وزير الدفاع بخصوص قضية عزيز باشا المصرى والضابطين الطيارين ، برجا اتخاذ اللازم لمحاكمتهم أمام مجلس عسكرى عال .

وعاد حافظ رمضان باشا ليؤكد أن القبض على عزيز المصرى باشا أمر لا يوجد فى القانون ما يبرره وأن القبض على أى شخص مسألة خطيرة فنحن نسأل هل هناك أمر بالقبض أم لا ؟ لأنه لا يجوز القبض على أى شخص بمجرد ان القانون أجاز ذلك .

ويعترف رئيس المجلس بأنه ليس أمامنا - المجلس العسكرى - أمر بالقبض على عزيز المصرى باشا .

ويسأل رئيس المجلس المدعى : هل حبس عزيز المصرى الآن هو بأمر النيابة أم بأمر الضابط الأمر بالتشكيل ؟ ويقول المدعى : يسأل عن ذلك الضابط الأمر بالتشكيل .

وترفع الجلسة نصف ساعة تعود بعدها الى الانعقاد حيث يتحدث الأستاذ حمادة الناحل عن بعض الملاحظات القانونية طالبا من المدعى الاجابة عنها ، ولكن المدعى يرفض أن يجيب عن ملاحظات الدفاع الا اذا وجهها اليه رئيس المجلس ويوجه رئيس المجلس بعض تلك الملاحظات طالبا من المدعى الاجابة عنها ومن بينها أن المدعى فى مرافعته الشفوية تمسك بقانون سنة ١٨٨٤ وفى مذكرته المكتوبة لم يشر الى ذلك القانون .

وتمسك المدعى بمذكرته المكتوبة وما جاء على لسان المدعى يتمسك به الدفاع ليؤكد أن دفاع المدعى قد انهار ويطلب الأستاذ حمادة الناحل من الادعاء ، الا يمرض بشجاعة عزيز المصرى كما يطلب من رئيس المجلس أن يأمر باستبعاد ما ورد فى مذكرة الادعاء عن عزيز المصرى باشا حفظا لكرامة الجيش ويقول المدعى : اذا كان فى مذكرتي بعض عبارات لم يرتج لها الدفاع ، فان هناك عبارات وردت فى مذكرات الدفاع أشد وأقسى .

ويهمس عزيز المصرى باشا ، قائلا : وأنا ذنبى ايه يا أستاذ !

أما مذكرة الدفاع التى طالب المجلس العسكرى العالى فيها بالافراج عن عزيز المصرى باشا فتقع فى ١٤ صفحة وقد جاء فى مستهل تلك المذكرة :

ليس من شك فى أن حرية الانسان كبيرا كان أو صغيرا هى اعلى ما يملك
لان من تقييد حريته يفقد جوهر حياته فيحرم من السعى فى الدنيا كما يحرم
من مشاركة الناس فيما يتقلبون فيه من مختلف المواطن ويكشم وجوده الى
دائرة ضيقة لا تمدو ، الطعام ، والنوم .

لهذا تخرجت القوانين جميعا بحق من انزال القيود بحريات الناس والحد
منها ووضعت لنفسها شروطا وثيقة لا تسمح لرجل السلطة التنفيذية أو القضائية
بعد توفرها أن يمس قدس الأقداس أعنى حرية الناس وتمضى المذكرة فى التأكيد
على بطلان القبض على عزيز المصرى باشا وتسوق كل الأدلة القانونية على ذلك
كما تتحدث المذكرة أيضا عن دواعي الافراج عن عزيز على المصرى باشا لان
قانون الأحكام العسكرية لا يأذن بحبس غير العسكريين المنتسبين الى الجيش
العامل ولان القبض على عزيز باشا لم يكن بصفة قانونية على فرض جواز
حبسه .

وعلى فرض أن هناك أمرا قانونيا صحيحا بحبسه فقد طال حبسه وتأخر
بلا مبرر ولان صحة عزيز باشا ثم مكانته وكرامته فى الجيش تقضى بالافراج
عنه . وعن القضية الأخيرة جاء فى مذكرة الدفاع :

أما صحة عزيز باشا فاسألوا الأطباء ليقولون لكم انه فى معتقله فقد ١٤
كيلو جراما من وزنه وقد تجلد ولم يتحمل بهذه الحالة ليؤجل المحاكمة لانه مل
الانتظار ، وضاق به ذرعا . ولان أعصابه التى أنهبها مما أثرى حوله ، وحول
اسمه ، ونواياه من غبار لا يحتمل أن يبقى هذا الاسم الكريم معلقا ولانه جبل
منذ صباه على أن يواجه المكاره لا أن يفر منها .

ولكن المجلس العالى وهو خليف يقدر هذه الروح الطيبة الفياضة بالإباء
والشجاعة النابضة بالبراءة ونصاعة الصفحة يجدر به ألا تفوته هذه الحالة
الصحية والا يغفل ان هذا الرجل العظيم وان وقف اليوم موقف الاتهام فان
ضخامة المركز الذى كان يشغله وكبر المور الذى قام به ولعبه تجعل له حقا
فى التكرم واحسان المعاملة شأنه فى ذلك شأن جميع اخوانه الذين وقفوا هذا
الموقف فلم يلقوا من القواد الذين حاكبهم الا الرفق ، والتلطف فى المحاكمة
وهما لا يتعارضان مع الحزم وتحرى الحق والدأب والسمى لظهاره ثم انزال
العقاب على من يستحقه . وتختتم مذكرة هيئة الدفاع عن عزيز باشا المصرى
بالمعبرة التالية : وأيم الحق انها لسبة ما بعدها سبة ألا يطعن رجال الجيش
الى شرف رئيسهم الى عهد قريب اذا هو طلب منهم أن يفرجوا عنه الى أن يفصلوا
فى القضية ، لا سيما اذا ارتفع صوت القانون ، عاليا ملويا بأن القبض عليه
كان باطلا وان استمرار حبسه كان امعانا فى البطلان وامراراه عليه ، أن شرف
العسكرى اعلى وأكبر من أن يقوم على هذه الصورة ويوزن بهذا الميزان .

أفرجوا عن عزيز باشا والسلطات الادارية « البوليسية » تتخذ ما نشاء من اجراءاتها . أفرجوا عن عزيز باشا ، تعيدوا الأمور الى نصابها وتحقوا الحق ، وتطبقوا القانون وتسبفوا على الجيش المصرى العظيم شرفا فسوف شرف ، ويصدر المجلس العسكرية العالى قرارا بتأجيل محاكمة عزيز على المصرى باشا من جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ الى جلسة يحدد موعدها فيما بعد ، ولا يحدد الموعد فيما بعد الا أنه فى الساعة السابعة من مساء ٥ مارس ١٩٤٢ - أى بعد شهرين كاملين - يستدعى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء - وفى جناحه الخاص بفندق مينا هاوس - عزيز على المصرى باشا والضابطين حسين ذو الفقار أفندى وعبد المنعم عبد الرؤوف أفندى بحضور أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع والغريق ابراهيم عطيا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش والضابط العظيم الأمر بتشكيل المجلس العسكرية الذى كان يتولى محاكمة عزيز باشا وزميليه ، وفى هذا الاجتماع بلغ النحاس باشا عزيز باشا وحسين ذو الفقار أفندى وعبد المنعم عبد الرؤوف أفندى بانهم منذ الآن أحرارا فى الذهاب الى منازلهم على أن يكونوا تحت الرقابة العرفية ، لحين الانتهاء من اتخاذ ما يلزم من الاجراءات التى عهد وزير الدفاع الى أركان الحرب اتمامها .

وقد أسدى رفعتة - كما قال بيان رسمى أذاعته سكرتيرية مجلس الوزراء - لهم النصيح باحترام القوانين والتزام حدود الواجبات التى يقضى بها الشرف العسكرية قبلوا نصيحة ساكرين وقطعوا على أنفسهم كلمة شرف بالا يصدر منهم ما يدعو الى ريبة نوحهم وعلقت صحيفة المصرى فى ١٩٤٢/٣/٦ بقولها « لا شك أن هذا الاجراء الذى بدأ من جانب رفعة رئيس الحكومة جاء نتيجة لمساع بين السلطات المختلفة توجت بالنجاح وجاءت دليلا ساطعا على أن الحكومة لا تتوانى فى العمل بما يوجبه اليه ضميرها وما تستوحيه المصلحة العامة غير ناظرة الى أى اعتبار من الاعتبارات » .

وقبل أن نطوى صفحة تلك القضية التاريخية الكبيرة والخطيرة قضية محاكمة عزيز على المصرى لايد وأن نصير الى ما سبق أن رواه المثال الكبير عبد القادر رزق - طيب الله ثراه - عن واقعة القبض على عزيز باشا فى داره بامبابية :

قال عبد القادر : « ان اول مرة قابل فيها عزيز على المصرى كانت فى منزل الدكتور طه حسين ، وكنت - عبد القادر رزق - على وشك السفر الى أوروبا فى دراسة ، بعد أن أرسلتني مدرسة الفنون الجميلة التى كنت أعمل بها معيدا ، فى بعثة دراسية مدتها ثلاث سنوات ، وبعد عودتي من أوروبا قابلت عزيز باشا وكانت مقابلتى له عن طريق السيدة الفاضلة علية فهمى التى درست بالسر يون وتشبعت بمبادئ الحرية وهى التى اتصلت بى تليفونيا واصطحبتني الى عزيز المصرى وكانت مقابلة مثمرة ، وأيضا اتفقت معه على أن أقوم بعمل

تمثال له ومن أجل عمل ذلك التمثال بدأ يتردد على منزلى فى امبابية ومن خلال لقاءاتى بعزیز باشا ، عرفت أنه سوف يسافر الى الخارج ليحصل على تأييد للقمضة المصرية وأنا حينما نسمع من أية اذاعة من الاذاعات كلمة السر « العهد » فان هذا معناه ان يبدء الشهاب النورة .

ويقول عبد القادر رزق - طيب الله ثراه - كنت استأجر شقتين متقابلتين شقة منهما كانت من دورين وقرب الفجر سمعت دقا على باب منزلى ، وكووجئت بعزیز المصرى وجده أمامى وطننته قد جاء يوصينى بشئ قبل أن يسافر خاصة وأنه كان قد أخفى عندى حقيبة منذ أسبوع لكنه استأذنى فى الدخول ، وكان معه ضابطان وكان يبدو على الجميع الارتعاد فأتيت بمرتبتي فى شقتى المقابلة وفرشتهما كي ينام عليهما الضابطان أما سريرى فى الاستوديو فقد فرشته لينام عليه عزیز باشا وقضى الثلاثة فى الاستوديو ثلاثة أسابيع .

وكنا نذيع أخبارا عن وجود عزیز باشا فى المانيا حتى تياس السلطات من العتور عليه وبدأنا نتحرك بتوجيه من عزیز المصرى باشا الى أن تم القبض علينا بعد مقابلتى لأحمد مرزوق الذى كان مراقبا لحزب مصر الفتاة وكان بدوره مراقبا من قبل البوليس السياسى »

ويقول أحمد مرزوق - رحمه الله أيضا - أنه نعرف بعزیز المصرى باشا فى منزل مدير أسبوط عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى ، كما يقول أيضا أن الاجتماع الذى تقرر فيه سفر عزیز باشا المصرى كان فى منزل السيده عليه فمضى بالدقى وأن النية كانت متجهة للهرب بطائرة الملك الخاصة حتى لا يقبض عليه .

ويقول الأستاذ أحمد مرزوق : كان هناك مخبر دائم يراقبنى بالليل والنهار ، ولكنى كنت اتصل بعزیز المصرى باشا فى مخبئيه ، من خلال عبد القادر رزق اذ أنه كان يحضر الى منزلى ومعه كتاب يتركه لى وعلى احدى صفحاته كلمات كتبها بالرصاص عزیز المصرى باشا لاقوم بتنفيذها واستمر الحال مدة من الوقت .

وقد حلت أن اتصل بى عبد القادر رزق عن طريق تليفون معهد التربية واتفقنا على أن نتلقى فى الثالثة بعد الظهر فى صالة صولت بشارع قصر النيل « مكان عمارة وهبى الآن » وكان البوليس يراقبنى فلم نكد نفترق أنا وعبد القادر حتى سار بعضهم خلفى والآخر خلف عبد القادر ، وكان محمد ابراهيم امام هو الذى سار خلف عبد القادر رزق .

ويقول محمد ابراهيم امام مدير البوليس السياسى « سابقا » عن قصة العتور على عزیز المصرى باشا وزميليه فى مخبئهم فى بيت عبد القادر رزق بابابية ما يلى :

« أهتمت كل أجهزة الدولة بالبحث عن ركاب الطائرة وألقي العبء الأكبر على عاتق البوليس السياسى والمباحث الجنائية ووقع على الاختيار ضمن الضباط الذين اختيروا من البوليس السياسى ولم يقتصر الأمر على أجهزة الأمن فى القاهرة وحدها بل شمل كل الأجهزة فى المديريات كلها حتى فى القرى الصغيرة والعزب ، ان المهمة خطيرة والعبء قاس على كاهل ضابط صغير مثل برتبة اليوزباشى ، فشخصية بطل القضية شخصية كبيرة وطنية وشعبية والرأى العام له تقديره فى النتيجة هذه المهمة اذا ما كتب لى النجاح فيها هذا من وجهة النظر العامة ومن وجهة النظر الخاصة فان عزيز باشا كان أسناذى بكلية البوليس وكان استاذاً فوق الممتاز وأنا وكل تلاميذه مدينون له بتربية صالحة قاسية لا تعرف الهوادة أو التراخى فى سبيل الواجب » .

ويقول محمد ابراهيم امام : ان الموقف تأزم بين السلطات الحربية والحكومة بسبب هذا الحادث وذهبت الشائعات الى القول بأن الوزارة فى طريقها الى الاستقالة .

وقد تم عمل تحقيقات ادارى اسفر عن مسئولية البوليس السياسى وتفصير مدير الأمن العام حمدي بك محبوب وقد تقرر اعفاء محمد عزمى بك سكرتير عام وزارة الداخلية من جميع مشاغل منصبه ليتفرغ لهذه القضية وحدها وخولت له سلطات واسعة وقد هددنا نحن رجال البوليس السياسى وأندرنا بالاعتقال اذا فشلت جهودنا فى القبض على المختفين وقد كان دافعنا الى مواصلة الجهد حماية انفسنا لا اغراء المكافآت السخية وقد أصبحنا نخاف من أن ينتهى بنا الأمر الى محاكمتنا فى ظل الأوامر العسكرية القاسية التى كانت لا ترحم وأفلها أوامر الزج فى المعتقلات وكانت طريقتى التى انفردت بها فى البحث مراقبة الأشخاص الذين كنت أعلم بوجود صلة بينهم وبين عزيز باشا أية صلة ومن أى نوع كانت سواء فى حاضر أو فى ماضٍ مهما كان بعد هذا الماضى وفى ١٦ يوليو اهتمت الى الشخصية التى تركز فيها اشتباهى بطريقة لم تسبق مع غيره من الرجال الآخرين الذين اشتهيت فيهم وفى اللحظة التى اعتقدت فيها أننى أمسكت بطرف الخيط أفلتت منى هذه الشخصية ومع ذلك لا بأس وكان هذا الشخص الفنان عبد القادر رزق وكانت أهم ملاحظة أنارت انتباهى وأنا أراقبه وأتأبهه أن رأيت يشترى فى ثلاثة أيام متعاقبة كميات كبيرة من الأطعمة الفاخرة من محلات جروبي وأناى أعلم أنه رجل محدود الدخل ، ولم أستطع الاعتداء الى عنوان بيته الى أن رأيت فى أول يوليو يشترى كمية كبيرة من الأطعمة من عدة محلات حتى لا يثير الشبهات ، وتبعته الى بيته فى امبابه ، وعرفت أنه أعزب فلمن يشترى اذن هذه الكميات الضخمة من الأطعمة الفاخرة .

وأصبح يساورنى اليقين أكبر من الشك فى أن عزيز المصرى ورفيقته يخفون فى هذا البيت ورجل البوليس أحياناً يستوحى عقله الباطن مما يستقرئه

من الوقائع التي أمامه ومن مراقبة الشقة لاحظت أن نوافذها تظل مغلقة نهاراً ولا تفتح إلا ليلاً وهذا من الأدلة الكبرى على وجود سر داخلها يخشى نور النهار ولا يطمئن إلا إلى ظلام الليل وانتهيت إلى أنى لو استعنت بقوة منا سنسببه كارقة ولصلى بمزير المصرى كاستاذ لى فى كلية البوليس استاذ فى الرجولة والشجاعة والصلابة رأيت أن اذهب وحلى بدون قوة وأعالج الموقف من وجهة النظر النفسية .

وانتقلت محمد إبراهيم امام سالى البيت وصعدت إلى الشقة وحلى وكانت الساعة الثانية عشرة ظهراً وقد ساعدتني الظروف فكان باب الشقة تعلوه نافذة من زجاج أمكننى أن أدفعها وافتحتها بسهولة ومددت يدي وفتحت مزلاج الباب من الداخل .

ودخلت الشقة وكانت حجراتها مفتوحة الأبواب ما عدا حجرة واحدة ، مغلقة الباب وذهبت إلى هذه الحجرة وأدريت آكرة الباب فانفتح فوجدت أمامي عزيز المصرى ورفيقيه وكانت مفاجأة لهم ، « علامات » الدهشة على وجوههم . ثم قارقههم بهدوء وبدأت كلامي قلت : السلام عليكم !

وأجابوني في صوت واحد : وعليكم السلام .

وأضاف عزيز باشا بصوته الجمهورى العميق : أهلاً وسهلاً .

قلت : اسف .

وأجاب عزيز باشا : لا مافيش حاجه .

— كيف ؟

— أنت تؤدى الواجب ، وقد علمتكم فى كلية البوليس كيف تؤدون .

الواجب .

— أنك استاذي ولهذا أشعر بحرج كبير !

— كيف ؟ ان الأستاذ لا يسعده شيء مثلاً يسعده نجاح تلاميذه ، وعلى

الأخص فيما بينه وبين تلميذه .

اخلع طربوشك يا امام الدنيا حر .

وخلعت طربوشى وقال لى عزيز باشا : أقعد يا امام .

وجلست معهم ، ومضى عزيز باشا يسألنى : أمال فىن القوة إلى معاك ؟

قلت : أنا جيت لوحلى .

قال : ازاي .. عجيبة .

قلت : لاني يا أفندم عارف كويس ان رجالا مثلكم يقدرن واجبهن نحو

وطنهم حق قلندره » .

وسلم عزيز المصرى لمحمد ابراهيم امام الطنجيات التى لديه وزميليه وطلب منه أن يقوم بالتفتيش وكأنه يلقي أمرا عسكريا .

« وبينما كنت - محمد ابراهيم امام - أفتش كان عزيز باشا ، وريميه يتحدثون ، حديثا عاديا ، يغلب عليه المرح وكأنما ليس فى الأمر ما يشير اهتمامهم ، وكأننى زائر عادى دخل عليهم .

وكان أبرز ما يبدو عليهم ، أمارات الشجاعة الفذة النادرة وذلك الحديث الذى يتبادلونه لا يتفق مع الموقف كما اعتدنا ، مع غيرهم ، لقد كان عزيز باشا ورفيقاه يؤمنون كل الايمان بأنهم كانوا بصد عمل وطنى بعيد عن الجريمة ، وكانت أمارات الشجاعة والارتياح تفرر وجوههم وتعلن أنهم قوم قد أرضوا ضمائرهم بعمل لخدمة وطنهم » .

ويطلب محمد ابراهيم امام منهم أن يرتدوا ملابسهم وأن يسمحوا له بأن يتكلم فى التليفون عشان يخطر الجهات الرسمية » .

ويعتذر عزيز المصرى باشا لعدم وجود تليفون بالمنزل ويسأل محمد ابراهيم امام عن التليفون الذى سوف يتكلم منه ، فلما عرف انه تليفون المركز ، قال عزيز باشا : ياه المركز بينا وبينه كيلو من هنا . ويقول امام : ما باليد حيلة . ويسأل عزيز باشا محمد ابراهيم امام : وتسيبنا هنا لوحدا . ويقول محمد ابراهيم امام : وماله . ويسأل عزيز باشا : هوش خايف للهروب » .

ويقول امام : تكفينى كلمة الشرف .

ويذهب محمد ابراهيم امام الى المركز يتحدث من هناك ثم يعود ليجد عزيز المصرى ورفيقه وقد ارتدوا ملابسهم وأعدوا حثائبهم وكتبهم .

وقال عزيز المصرى : احنا ماهربناش كلمة الشرف تخوف أكثر من أورطة بحالها .

ووصل وكيل الداخلية ووكيل الأمن العام والحكمدار ودعوا عزيز باشا ورفيقه للتوجه معهم الى سجن الأجانب .

« وبينما كنت - محمد ابراهيم امام - أهبط السلم ، الى جانب عزيز المصرى همس فى أذنى قائلا : لى ملحوظة واحدة بس يا امام ، كان لازم نخبط على باب الأوضة قبل ما تفتح علينا ! » .

تلك قصة القبض على عزيز المصرى باشا ، كما رواها محمد ابراهيم امام . وهى مختلفة الى حد كبير عما نشرته الصحف المصرية ، كل الصحف المصرية ، فى اليوم التالى للقبض على عزيز باشا المصرى ، أترأها مسئولية الصحافة ؟ ام مسئولية الجهات التى تغذى الصحافة بمثل تلك الأنباء غير الصادقة ؟ ولا أقول أكثر من هذا . .

وملاحظة أخرى : أكان ما قاله إمام بك فيما بعد ، هو نفس ما قاله بعد
إلقاء القبض على عزيز المصري باشا أم أن الأقوال تغيرت بتغير الظروف والأحوال .

على أية حال لقد كانت قضية هرب عزيز المصري باشا وقضية محاكمته
من أهم الموضوعات التي أثرت في وجدان الشباب المصري وقتئذ بل لعل
لا منهم بالمبالغة إذا ما قلت أن محاولة عزيز المصري باشا الهرب ومحاكمته ،
ثم الإفراج عنه فيما بعد كانت من الأمور التي ثبتت فيها قوة الرأي العام المصري
ومناعته .

ونترك قضية عزيز المصري باشا : هربا ومحاكمة ، وننتقل إلى الأيام
الأخيرة في وزارة حسين سرى باشا - وزارة الأزمات - وذلك قبل أن نصل إلى
حدث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

البَاب الثَامِن

ثورة في مجلس النواب : ضد وزارة حسين سرى قبل أن ترحل

● أنهينا الفصل السابق بالحديث عن قصة محاولة عزيز على المصرى الهرپ من مصر ، وكذلك بالحديث عن اختفائه هو وزميليه ، لمدة ثلاثة أسابيع . ثم القبض عليهم ، وتقديم عزيز باشا ، الى مجلس عسكري عال ، وقد قلنا ان ذلك كله قد انتهى بافراج وزارة مصطفى النحاس باشا ، التى وليت الحكم ، . بعد سقوط وزارة حسين سرى باشا عن عزيز المصرى باشا ، وزميليه ، لأن محاكمة عزيز باشا لم تكن قانونية ، على حد قول بعضهم . او لأن وزارة النحاس باشا ، ارادت كسب بعض الشعبية واثبات انها ليست مع الانجليز دائما ، بدليل انها أفرجت عن عزيز المصرى ، علو الانجليز وزميليه ، وذلك ؛ على حد قول آخرين .

وفى هذا الفصل نتحدث عن الأيام الأخيرة لوزارة حسين سرى باشا وزارة المشاكل - كما يحلو لنا أن نسميها باستمرار - وكان حسين سرى باشا ، قد اتفقوا تدعيم وزارته بادخال السعديين فى اعقاب فرار عزيز المصرى باشا ، ولكنه لم يشأ - كما يقول د . هيكىل باشا - ان يفتح احدًا فى هذا التدعيم ، قبل ان يعثر البوليس على عزيز باشا وزميليه فلما تحقق لوزارته ذلك بالقبض ، على عزيز على المصرى باشا ، فاتح السعديين فى دخول الحكم ، فدخلوا فى نهاية يوليو ١٩٤١ .

ورغم دخول السعديين فى وزارة حسين سرى باشا الا أن الازمات لم تنته بل تضاعفت بسبب هجوم الوفد المصرى على وزارة حسين سرى باشا ، وعلى الانجليز معا ، وكان حسين سرى باشا ، قد خسر الانجليز ، والسراى معا ، لأنه لم يستطع ارضاء ، الانجليز وارضاء السراى ، فكانت النتيجة أن خسرها معا رغم شعيرات معاونة التى كان يدها لحسين سرى باشا والانجليز ، والسراى ايضا !

وكان البرلمان المصري قد دعى الى الانعقاد فى ١٥ نوفمبر ١٩٤١ وكان حسين سرى باشا قدلقى خطاب العرش كما هو متبع ، وقد خصص جزءا منه للحديث عما كان يشغل الشعب ، وقتئذ : أزمة المواد الغذائية وغلاء المعيشة كما خصص جزءا اخر من خطاب العرش اياه للحدث عن الجيش ومشروع قانون التجنيد وعن زيادة عدد المخابىء . وقد أكد خطاب العرش « على روح ، التعاون ، الصادق ، الذى يربط الحكومة المصرية بحليفتنا العظمى وما زال هذا التعاون يزداد عراة قوة كل يوم وتتجدد مظاهره ، وتحمده نتائج » .

ولم تجر فى مجلس النواب ، انتخابات للرئاسة بمعنى كلمة انتخابات ، إذ انتخب د. أحمد ماهر باشا بما يشبه التزكية فنال ١٨٢ صوتا ، ونال الشيخ عيسوى صقر ، أربعة اصوات واسماعيل صدقى باشا ، صوتا واحدا ، و خليل أبو رحاب صوتا واحدا ولم يكن الاعضاء الثلاثة مرشحين لرئاسة المجلس بطبيعة الحال .

وشكر د. أحمد ماهر ، الاعضاء لاعادة انتخابه ، وهنا رئيس الحكومة رئيس المجلس الجديد ، القديم وهنا رئيس المجلس باسم المعارضة الفائز أحمد مختار والى ، الذى قال أنه يرى فى انتخاب الدكتور ماهر ، تسهيدا لاعمالنا وتهيدا للطريق الذى سنسلكه فى وقت الاعاصير ولعل هذه الاعاصير هى الأغلبية ، فى الحقيقة » . وصلى الاعضاء وضحكوا لما قاله زميلهم المعارض . وعاد أحمد ماهر ليشكر الذين هناؤه وخاصة المعارضة ودعا الله ان يوفق المعارضة والأغلبية الى خير العمل ، متعاونين لما فيه خدمة الوطن .

« وحين أقول - د. أحمد ماهر - التعاون ، اعتقد انه ليس دائما ، هو الاتفاق ، فى رأى ، بل ان التعاون الصحيح قد يأتى عن طريق اختلاف وجهات النظر ، والتوفيق بينها ، مادام كل شئ رأى ، يمتد اعتقادا سليما صحيحا ان رأى ، هو رأى السليم الذى يبتغى به مصلحة البلاد ، فالتعاون على هذا الاساس هو الذى أسأل الله ان يستمر دائما وجهتنا جميعا » .

وانتخب الاستاذ محمد توفيق خليل ، والاستاذ على السيد ايوب وكيلين وأولهما ، دستورى ، وثانيهما سعدى ، وكان ذلك باتفاق مسبق مع الحزبين اللذين يشكلان الأغلبية البرلمانية .

والذى يجدر بنا ان نلاحظه أنه منذ بداية الثورة البرلمانية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤١ - وكان افتتاحها الرسمي ، قد تاجل ثلاثة أيام بسبب وعكة الملك - حتى سقوط وزارة حسين سرى باشا فى أوائل فبراير ١٩٤٢ ، كانت تعترض البلاد مشكلتان عويصتان للغاية أولاهما الغزو الخارجى ، الذى كانت تقوم به وقتئذ قوات روميل فى الصحراء الغربية وثانيتهما صعوبة الحصول على

المواد الغذائية ، وغلاء المعيشة يشكل جعل اغلبيّة سكان البلاد يجدون صعوبة في الحصول على بعض المواد الغذائية ، اما لعدم وجودها ، واما لعدم قدرتهم على دفع ثمنها المرتفعة !

في مجلس النواب استجوب الأستاذ حسن صالح الجداوي ، وزير التموين عن افعال مدينة السويس من حيث تموينها بالدقيق لان الناس لا يجدون قوت يومهم بها .

وكان مما قاله الأستاذ الجداوي « وهو يشرح استجوابه : لا نطمح مدينة السويس ، في أن يكون لها مركز خاص ، أو في أن تعامل معاملة خاصة ، وإذا كنت قد وجهت هذا الاستجواب ، فلأني اعتقد انه اذا كانت امور التموين تجري في جميع بلاد القطر . على النحو الذي تجري عليه في مدينة السويس فلا شك أننا قادمون على شر ما يمكن توقعه من خوف مجاعة . تشكو مدينة السويس من الشكوى منذ أكثر من ثلاثة أشهر ، وفيها اناس يقفون أمام المخازن طول اليوم ، يطلبون اللقمة فلا يجدونها وفيها نساء يذهبن الى المخازن ويقضين الساعات الطويلة بل النهار كله في انتظار الحصول على الخبز ، ثم يعن الى بيوتهن دون الحصول عليه فاذا رجع أزواجهن من أعمالهم لا يجدونه اللقمة يسدون بها رمقهم »

نعم تشكو مدينة السويس من هذه الحالة ، الى حد أنني اليوم فقط ، لا أفس ، ولا أمس الأول ، لم أجد لنفسى رغيفاً آكله وقت الغداء ، ورغم أن معاني وزير التموين أكد لي أن الحالة تحسنت كل التحسن

وأني لا أدعو الحقيقة فيما أقول ، ولا أحاول المبالغة لاستمالتكم الى جانبي واعتقادي أن السبب الذي لا سبب سواه في عدم وجود الدقيق ، والخبز بكمية وافية ، هو الفوضى السائدة في مسائل التموين بصفة عامة » .

ويقول الأستاذ الجداوي : ان من السهل أن نضع اليدهم كله على كاهل وزارة التموين ونستريح ، ولكن الواجب علينا ان نبدلها على الطريقة المثل التي تساعدنا ، على القيام بذلك ، لا ان نقول أنها مخطئة ، وننتظر حتى يجوع الناس فلا تكون هناك فائدة في العلاج » .

ويقول الأستاذ الجداوي ، ان وزارة التموين - فيما يتعلق بالسويس - وفقت التوفيق كله في أن تبني الدقيق للمخازن ، وان تهيب بالناس ، أن يأخذوا منها حاجتهم من الخبز ، ولكنها تناسبت ان ذلك ليس في مقدور كل انسان ، وان هناك عائلات تصنع خبزها بنفسها مراعاة للاقتصاد ، ان بعض الطبقات الفقيرة تتخذ من صبلة الخبز تجارة ، حيث يقبل العمال على شرائه لأنه يباع بثمن بخس والحصول عليه ميسور ، اذن لا يصح الاكتفاء بتوزيع الدقيق على المخازن فقط

لان هذه المخازن قد اعدت حصيلتها لعدد محدود ، هذا فضلا عن انعدام الرقابة على المخازن ، مما جعل اصحابها يحتالون للتخلص من التسعيرة بالا يخبزوا الا قليل ساعة البيع ويضعونه اقل نضجا وبطبيعة الحال اقل وزنا من الخبز العادي .

ولما كان العرض اقل من الطلب فان الأهالي يتنافسون على أبواب المخازن ، مما يؤدي الى الشجار بل الى الطلاق في بعض الاحيان كما حدث في السويس حيث عاد أحد الأزواج الى بيته فلم يجد خبزاً ، فطلق امرأته من أجل ذلك .

واقترح الاستاذ الجداوى الاستيلاء على المخازن والإشراف على ادارتها ، كما اقترح توزيع الخبز بالبطاقات كما هو الحال بالنسبة للبترول ، واذا كان للأحكام العرفية منافع ، فهذه تكون أولى منافعها .

ورد الاستاذ محمد حامد جودة وزير التموين فقال : « لن السويس اسعد حالا من غيرها من المدن المصرية الأخرى . ومن سوء حظ السويس انه لا يوجد بها الا مطحن واحد !

ويقول وزير التموين ، لقد انتقد النائب المستجوب وزارة التموين لانها كانت تمول مدينة السويس كل مرة بما يكفيها مدة عشرة أيام فقط ولعل حضرة لم يسمح أن مدينة القاهرة في الوقت الذي كانت تغطي فيه مدينة السويس المؤونة الكافية لمدة عشرة أيام ، كانت القاهرة تموّن يوما بيوم ، وان اليوم الذي أمكن فيه إعطاء مدينة القاهرة ما يكفيها من البقيق لمدة اسبوع ، كان من أبهج أيامي » .

وعن فكرة الاستيلاء على المخازن ، قال وزير التموين : اذا اضطررنا الى الاختار بفكرة الاستيلاء على المخازن بصفة عامة فسوف نبدأ بتجربتها في القاهرة ، حتى اذا نجحت قمنا بتعميمها .

وتمنى الأستاذ محمد حامد جودة ، الا يأتي اليوم الذي يوزع فيه الخبز بالبطاقات كما هو الحال بالنسبة للكروسين الذي زاد على مقطوعيته العادية للبلاد بحوالى ٥٠% بعد توزيعه بالبطاقات .

وينصح الاستاذ الجداوى وزارة التموين بالا تسير على طريقة النعامة التي ما ان نضع رأسها في المال حتى تظن انه لن يراها أحد « أتى أربا بمسألة التسوين ، أن تكون محل مقالات في الوقت الذي نجد فيه في مدينة السويس مئات من الأشخاص ينامون على الطوى ، حتى اذا ما أصبح الصباح عمدوا الى الاستجداء ، هذه الحالة ما اظن أنها ترضى معالي الوزير ، أتى أشكو بل استصرخ بلسان قوم جياح قد يمتد ما يقاصوته الى غيرهم من سكان المدن الأخرى فهل يقال عن هذه الشكوى أنها استهزاء !! » .

وينفى النائب محمد ليبيب قورة أن تكون في مصر مجاعة ، ويسمى ما هو حادث بها جشع بعض الأهالي واحتفاظهم بما عندهم من فائض المحصول ، ولابد من الضرب على أيدي المخزنين والجشعين بيد من حديد ، ويتنادى النائب قورة بأن تشكل من بيننا لجان في كل مركز لتتصرف المساحة التي يملكها كل فرد ، وكيف تصرف في محصوله ولترشد عمن لديه ما يفيض عن حاجاته وإذا لم نقم بذلك نحن نواب الأمة ، فأولى بنا أن نجوع ، ويأكل المحتاجون » .

ويصفق المجلس طويلا لكلام النائب محمد ليبيب قورة .

ويؤيد حسين سرى باشا رئيس الوزراء اقتراح النائب محمد ليبيب قورة .

وتنتهى مناقشة الاستجواب ، ولا يتقدم احد بأي اقتراح ، فينتقل المجلس الى جدول الأعمال !

وإذا كان الحديث عن جلسات مجلس النواب فاننا لابد أن نشير الى أنه في تلك الجلسة ، التي نوقش فيها استجواب التموين في مدينة السويس ، جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٤١ ، كان النائب سليمان الكارم ، قد وجه سؤالاً الى وزير المعارف العمومية بخصوص ملاحظ عمال تونة الجبل ، الذي فصلته كلية الآداب من عمله في ٢٩ يناير ١٩٤١ ، قبل أن يصدر القضاء كلمته في التهمة الموجهة اليه ، مع أنه قضى بالحكومة أكثر من اثنتين وثلاثين سنة ، وقد أصدرت محكمة ملوى حكماً ببراءته ، ونصت في حكمها على ان التهمة التي فصلته كلية الآداب من أجلها ملفقة ، هل يعد الوزير بالعمل على عودة الملاحظ المذكور الى عمله ، أو الى أى عمل آخر ؟ » .

ويتولى الأستاذ إبراهيم عبد الهادي وزير الأشغال الرد نيابة عن وزير المعارف العمومية د. هيكل ، فيؤكد أن الموظف عندما قدم الى المحكمة لم يكن أمامها الا تهمة السرقة التي برأته منها ولم يكن أمامها موضوع مخالفاته الادارية لتبدي رأيها في تلك المخالفات ، ويودع وزير المعارف بالنيابة مكتب المجلس صورة من تقرير وكيل الكلية د. محمد عوض محمد الخاص بهذا التحقيق ، ومن تقرير الدكتور عوض يظهر ان الملاحظ قد استغل سلطته أسوأ استغلال في إهانة العمال وضربهم بالسوط حتى جعلهم يخشون جانبه ، وأنه كان كثير الكيد للموظفين المتقنين ، وأنه اعطى أحد الجزائريين - كان مديناً له - تمثالا ، صغيراً من البرونز لأوزويس بصفة رهن الى أن يقوم بسداد ما عليه من دين ، وأنه - أي الملاحظ - كان كثير الشغب حتى أنه أسس حزبا من العمال له رئيس ووكيلان و ٥٥ و ٥٥ وقد قام هذا الحزب فعلا بحركة اضراب للمطالبة برفع الأجور و ٥٥ و ٥٥ .

ويوجه الدكتور / محمد عوض محمد ، المحقق بالكوم الى الأستاذ الجامعي
الذي كان يشرف على سفاثر تونه الجبل لأنه لم يتخلص من الملاحظ المذكور قبل
أن يستجمل شره .

وإذا كان الشيء بالشئ يذكر ، والشيء هنا الاسئلة التي كانت توجه من
النواب ، الى الوزراء ، فأننا نذكر ان الأستاذ عبد المجيد الرمالي قد سأل وزير
المعارف عن قيمة ما صرف على المجمع اللغوي منذ انشائه لغاية الان ؟ وهل
تستطيعون معايلكم أن تبينوا الفائدة التي عادت على اللغة العربية وعلى البلاد من
تأسيس ذلك المجمع ؟ وينوب د . هيكال الرد على سؤال النائب بما يفيد أن
المجمع قد عني بوضع المصطلحات العلمية والتوفيق بين ما يستعمل في مصر ،
وفي سائر البلاد العربية فوضع نحو من أربعة آلاف مصطلح في علوم الاحياء ،
والطب ، والطبيعة ، واللاسلكي ، والرياضة ، والتاريخ ، والطباعة والتصوير ،
والموسيقى ، والفلسفة والقانون ، وأكثرها مما يدخل في كتب التعليم الثانوي
والوزارة تطبع هذه المصطلحات لتوزيعها على المدرسين والمعلمين تعميما
للانتفاع بها ، وكذلك أقر المجمع قرارات لغوية أريد بها تيسير اللغة وتطويعها
لحاجات العلوم ، والفنون ، ويبلغ عدد هذه القرارات نحو من مائة قرار كان
لها اثر كبير في وضع المصطلحات وجعلها عربية فصيحة ، وقد بلغ ما أنفق على
المجمع الى الان نحو ستين ألفا من الجنيهات منها نفقات تأسيسية ، ومكافآت
الاعضاء ، ومرتبات الموظفين ، ونفقات طبع المجلة ، ومحاضر الجلسات ويقول
د . هيكال : لست اشك في أنه متى أتم المجمع مهمته وظهرت الحاجات التي يعمل
«الآن على نشرها تيسيرا للغة وحياء لما يجب أن يحيا فيها فسيقدر المتكلمون
بالعربية في أنحاء العالم كله : ان ما ينفق على المجمع الى ذلك اليوم ، سيكون
قليلًا بالنسبة للنتيجة العظيمة التي نرجو ان يحققها المجمع » .

ولكن النائب عبد المجيد الرمالي يقول لا يستطيع أن أفهم ماذا تفيد هذه البلاد
من كلمات عرعر ، وشاطر ومشطور وجماز ، حتى يصرف عليها ٦٠,٠٠٠
جنيه من مال الدولة .

ويضحك النواب على تعليق زميلهم ، كما يضحكون أيضا لرد وزير المعارف
الذي قال فيه : أؤكد لحضرة النائب المحترم ان « عرعر » ليست في المجمع » .

ومرة أخرى ، يعود مجلس النواب في ٥ ، ٦ يناير ١٩٤٢ ، ويعسود
الشعب معه ، الى بحث موضوعات التموين فتقدم استجوابات عديدة الى وزير
التموين : عن اختلال شئون التموين ، والتسعيرة ، وعما يعانيه الفقراء في
حصولهم على قوتهم اليومي ، وعن سياسة الحكومة نحو تموين البلاد ، وعما
وصلت اليه حالة المعيشة من السوء ، مما يشبه المجاعة وعن منع تصدير القمح
ودقيقه الى بلاد النوبة .

وكان أول المستجوبين الاستاذ على المنزلاوى بك ، الذى قال أن مسألة التموين تسير من سيئ الى أسوأ ، وأنها تمشى عرجاء بلا ضابط لها ، وإن المنوط بهم الرقابة على التموين لا يحسنون الرقابة .

وكان من بين ما قاله النائب على المنزلاوى بك : الامة السوداء الاعظم منها الفقراء ، والعمال يئنون أنينا شديدا ، وقد رأيناهم فى الاسبوعين الماضيين يلتجئون للمخابز فلا يجدون الخبز ووقع ما يشبه الاضطراب فى عاصمة المملكة وقد رايتم جميعا باعينكم مثلما رأيت هذه الحالة المحزنة .

ويشير النائب المستجوب الى أن الحكومة أجازت فى ١٩٤١ تصدير ٥٢٣ ألف أردب من الحبوب الى الخارج ، ويثور النواب مطالبين النائب بتحسين التاريخ ، وهل كان التصدير فى أول الموسم ، أم فى آخره ، وهل كان الشحن قبل قرار منع التصدير ، أم بعده ، ويحيل النائب المستجوب زملاؤه الى اسماعيل صدقى باشا الذى سمع عنه الرواية .

ويقول الاستاذ المنزلاوى ان التسعيرة انما تطبق تطبيقا حادا قويا وفى جرأة على الزراع فقط ، ولكن على غيرهم تسير الهوينا ، ويظهر أن أصحاب المصانع يعرفون كيف يدافعون عن مصالحهم دفاعا حسنا ، أما الفلاحون فلا يعرفون كيف يدافعون عن شئونهم !

وينهى النائب على المنزلاوى كلامه بقوله : عندما سئلت الحكومة عن السبب الذى دعا احدى الشركات الى عدم صرف اعانة غلاء المعيشة لعمالها ، أجابت الحكومة : أنها ليست لها حق التحكم فى الشركات ، لا ٠٠ يا أصحاب المعالي الوزراء أؤكد للمجلس الموقر ان هذه المسألة متعلقة فى صميمها بتأمين البلاد وطمانينتها فما من شك ان العامل الذى يبيت جائعا يهدد الامن العام بالاخلاق والاضطراب ، ومن واجب الحكومة ان تعمل مقدما على منع هذا الخطر !! »

ويقول حسين سرى باشا أنه يتفق مع على المنزلاوى بك فى كل ما قاله ، وإن الحكومة ستعالج أمر الغلاء أولا بالاقناع ، وإذا لم توفق فستتخذ حثما من الاجراءات ما تراه كفيلا بتنفيذ خطتها ، فهي تقدر تماما معنى الامن العام ، وما يجب له من حيلة وصيانة !

ويدافع الأستاذ المنزلاوى عن القصابين « الجزائريين » الذين يجدون انفسهم مضطرين الى بيع رطل اللحم الضانى بخمسة قروش ، ونصف ، بينما هم اشتروه من التاجر بستة قروش ونصف ! كما يطالب الاستاذ على المنزلاوى بالاستيلاء على الماشية من تجار الماشية وبيعها الى القصابين مباشرة ، بما يتفق والتسعير الجبرى الذى حددته ! »

ويطلب الأستاذ محمود سليمان غنم أن يقتصر استجواب الأستاذ عبد الحميد عبد الحق على موضوع الخبز وحده ما دام إستجواب الأستاذ على المنزلة شمل التموين ككل !

ويقول الأستاذ غنم : « الجوع كافر ، والجوع لا يمكن أن يعرف هواة أو مجاملة ، والتاريخ يحدثنا بأن معظم الثورات ، كان الدافع إليها الجوع ، وقد رأينا في القاهرة أفرادا من الشعب يهجمون على عربات مخبز زميلنا عبد المجيد الرمالي ، وينشطون الخبز لانهم يحسون الجوع ، ولا يجدون من يسمح صيحات هذا الجوع » .

وأخشى - الأستاذ محمود سليمان غنم - أن يتهم الشعب حكماء بأنهم لا يحسون احساسه ، بل أخشى ان يقال في هؤلاء الحكماء ما قيل في مناسبة فكاهية سواء كانت حقيقية ، أم غير حقيقية ، بأن حاكما رأى شعبا جائعا يصيح من الجوع ، فتسائل عن سبب ثورة الشعب فأخبروه بأنه لا يجد خبزه فقال لهم : فليأكلوا بقلوة ! نعم أخشى أن يعتقد الشعب ان حكماء لا يحسون احساسه وقد سمعتم ما تردد في المجلس في الأسبوع السابق على العيد ، من أن كثيرا من الناس باتوا واطفالهم على الطوى لا يجدون ما يقتاتون به » .

ويقول حسين سرى باشا ، رئيس الوزراء : أرجو ألا يكون مفهوما من الكلام ، الحظ على الثورة ؟ » .

ويقول الأستاذ غنم : لا ، لا ، وهل يعقل ان نحض على الثورة !

ويؤكد الأستاذ محمود سليمان غنم ، ان سبب الأزمة تصدير الحبوب الى الخارج ، ويمارض ذلك وزير التموين !

ويقول الأستاذ غنم ، لقد سئمتنا الدعاية التي يلجأ إليها وزير التموين الحالي مثل قوله : « ان في القطر من القمح ما يكفي » « لا تخشوا الجوع » ، « القمح متوافر » ، « سيرد اليك من الخارج ، أو ورد فعلا » .

ويورد الأستاذ غنم المثل العربي القديم الذي كنا نسمعه في المدارس : « اسمع جمجمة ولا أرى طحنا » وتقوم في المجلس ضجة ، ويقول الأستاذ غنم : ان قلم الدعاية البريطاني يوزع على الناس في المقاهي والمجالس مطبوعات تنفي ان القوات البريطانية الموجودة في مصر ، هي المسبب عن المجاعة في البلاد » .

ويعترض النائب محمد شعراوي على ما كان ينوي النائب المستجوب محمد سليمان غنم الافصاح عنه من بيان ما يأخذه الجيش البريطاني من حبوب لان ذلك قد يساعد على تعرف عدد القوات البريطانية وهو سر من الأسرار الحربية ، ويضحك النواب وينهى محمد غنم كلمته بتوجيهه اللوم ، أشد

اللوم الى الحكومة على سياساتها المرنجلة التي أدت بها الى هذا الموقف داعيا الله أن يزيح عنا هذه الغمة ، وأن يفرج قريبا حالة التموين التي نزلت بنا والله لطيف. يعياده ! » *

ويشكو النائب محمد شاهين حمزة من حالة التموين في مديرية أسوان. التي أصبحت مؤلة للغاية : ان أهل أسوان قوم يصيرون على البلوى ، ولا يشتكون. الا اذا غز الصبر ، واستحال السكوت : لقد صبروا ، وفقراؤهم يضربون بالسياط ، وهم يطالبون بالقليل من القوت ، الذي يقيم اصلاهم » *

ويسأل حسين سرى باشا : هل يضربون بالسياط ؟ ويرد النائب : لقد حدث هذا فعلا في أسوان منذ بضعة أشهر ، ورايته بعيني رأسي ! ويقول الاستاذ شاهين ان وزير التموين اصدر امرا بمنح التصدير الى بلاد النوبة ، وتسلك برأيه ، لان أهل النوبة ، وأسوان يجب أن ياكلوا الذرة لا القمح » *

ويقول النائب محمد شاهين حمزة : سمعت أحد العمد يقول لرجال الادارة : ارغمتونا على الا ناكل الا الخبز الذرة فسمما وطاعة لهذا الامر الظالم، ولكن باعتباري عمدة يحضر الى منزلي رجال الادارة ، ورجال الصحة ، والمعارف وهم لا ياكلون الذرة فاعطونا قمحا نقدمه لهم ، واعاهدكم بانني عندما أقدم لهم خبز القمح سأخص نفسي بخبز الذرة ، ليشعروا بالتمييز والفرق الذي تريده الحكومة ، لا لسبب الا لاننا فقراء فقط ! » *

ويشكو النائب محمود أبو رحاب من علم وجود الخبز ، وان البعض يخلط الخبز بالإسمنت والجبس ، ومسحوق البلاط ، وهذا ما شاهده أحدهم في تسعة أرغفة قدمها الى المحافظة كما يشكو أبو رحاب من ارتفاع سعر المتر من قماش الصوف من ١٣٠ قرشا الى ١٩٠ قرشا بسبب الحرب بين أمريكا واليابان ! وان سعر بكرة الخيط ارتفع من خمسة قروش ، الى خمسة وثلاثين قرشا » *

ويقول وزير التموين الاستاذ محمد حامد جودة : ان حبة قمح ، لم تصدر خارج البلاد وأنه لا شراء للجيش البريطاني ، أو أية سلطة بريطانية للقمح المصري ، ومن يعلم بشيء من ذلك فعليه ان يخبرني به ، أو يدلني عليه ! وكانت ثمة عقود بيننا وبين السلطات البريطانية لشراء بعض محصول القمح ولكننا لنينا هذه العقود » *

وتستمر المناقشة في أمور التموين ، جلسة أخرى يتحدث فيها اسماعيل صدقي باشا مؤكدا اننا نقبل على العين والراس تموين جيوش الحليفة مادامت في بلادنا تؤدي لنا هذه الخدمة الكبرى ، ولكن في حدود قدرتنا وان من واجب الحليفة أن تمدنا بما نحن بحاجة اليه من قمح ، حتى يظهر المحصول الجديد !

. ويقترح اسماعيل صدقي : أن تشتري الحكومة القمح بمعنى ألا يكون
مستتر للقمح غير الحكومة ، أي أنه لا يستطيع أحد سواه إلا من مخازنها وإنما
بشرط واحد ، هو أن يكون الثمن الذي تشتري به الحكومة ثمنا يجرى بمقتضى
الفلاح ويتفق مع الحالة الحاضرة مع عنائنا في الحصول على الحاصلات ومع
الحالة العامة للفلاح ، بحيث لا يختص طائفة الزراع وحدهم بالحرمان من
الفائدة .

ويرى اسماعيل صدقي تطبيق ما اقترحه من حل فورا ويرى رئيس
الوزراء أن اقتراح اسماعيل صدقي بأشأ حل عمل ستقوم الحكومة بدراسته ،
ككل اقتراح يقدمه أعضاء هذا المجلس .

وتنتهى جلسة ٦ يناير ١٩٤٢ ، والحديث عن التمويل لا ينتهى ، ويتقرر
استمرار المناقشة فى أمور التمويل الى جلسة ١٢ يناير ١٩٤٢ ثم الى جلسة
١٣ يناير ١٩٤٢ ، وتنتهى مناقشات جلستى ١٢ ، ١٣ يناير ١٩٤٢ باقتراح
تقدم به الأساتذة عبد الحميد عبد الحق ، ومحمد سالم جبر ، وعطا عفيفى ،
ومحمد فكرى أباطة ، وعبد الحليم الشمسى ، وعبد الفتاح الشلقامى ، وعبد الفتاح
عزام ، هذا نصه :

« بعد سماع البيانات والمناقشات التى دارت حول هذا الاستجواب يرى
المجلس ان شغون التمويل مضطربة ، وأن الوسائل التى اتخذت الى الان ، لم
تؤد الى نتيجة مرضية ، وانها لم تعرض خطة عملية مؤلفة يطمئن اليها المجلس
تتموين البلاد ، حتى ظهور المحصول الجديد » ولا يوافق على الاقتراح الا اقلية .
وتعتبر الاستجابات ، كما قال رئيس المجلس منتهية وينتقل المجلس الى
جدول الأعمال . وتبدأ فى التاريخ المصرى أخطر سبعة أيام .

الفصل الثامن

أخطر سبعة أيام في سنوات ما قبل الثورة

● كانت الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر يناير ١٩٤٢ ، والأيام الأربعة الأولى من شهر فبراير ١٩٤٢ ، بلا جدال ، من أخطر أيام مصر ، على الإطلاق ، لا على الصعيد المحلي وحسب بل على الصعيد الدولي أيضاً : كانت - مثلاً - قوات روميل توالى تقدمها السريع فى الصحراء الغربية من الأرض المصرية بينما كانت قوات بريطانيا ، تواصل تدهورها غير المنظم ، داخل الأراضي المصرية ، فى اتجاه الاسكندرية *

وكانت قوات الاحتلال البريطانى فى مصر تتأهب - كما تؤكد الوثائق الرسمية - لاغراق الدلتا المصرية رغبة فى إعاقة زحف قوات المحور ، كما كانت تلك القوات تهرب ما لديها من وثائق وشخصيات مصرية موالية لبريطانيا إلى السودان حتى لا تقع فى أيدي قوات المحور ، و ٠٠ و *

وكان الشعب المصرى ، كراهية منه للاحتلال البريطانى ، الذى أذاق مصر «الامرين قرابة ستين عاماً ، يتمنى من صميم قلبه لو توالى الهزائم البريطانية فى الصحراء الغربية وفى غيرها من الأراضي المصرية ولو استمرت الانتصارات الألمانية على القوات ، البريطانية ، فلم يكن الشعب المصرى قد جرب بعد الاحتلال الألمانى ، كما جرب الاحتلال البريطانى ، كما ان دعاية المحور كانت قد أحرزت عند الجماهير ، المصرية نجاحاً ما بعده من نجاح ، بينما فشلت الدعاية البريطانية حتى جنب جماهير الشعب ، إلى صف بريطانيا : بريطانيا ، التى كذبت على مصر فى الحرب العالمية الأولى عندما دعتها ، إلى الوقوف إلى جانبها على أن تعطيها حق تقرير المصير ، بعد أن ينتصر الحلفاء فى تلك الحرب فلما انتصر الحلفاء نكثت بريطانيا ، بوعودها ، لمصر !! *

وقد انطلقت المظاهرات فى كثير من أرجاء القاهرة فى تلك الأيام ،
الخطرة ، وكان أكبر تلك المظاهرات خطرا ، وخطورة تلك التى انفجرت فى اليوم
الثانى من فبراير ١٩٤٢ ، وانفجر معها الهتاف المعروف : الى الأمام ، يا روميل
الى الأمام يا روميل !!

وكانت وزارة حسين سرى باشا تلفظ فى تلك الأيام أنفاسها الأخيرة فقد
تكانفت كل القوى السياسية الموجودة فى مصر ، وقتئذ على اغتيالها غير متجاوزة
عاما ، ونصف عام من حياتها الشاقة المتعبة ، وكانت كل قوة سياسية فى مصر
تستهلف من اغتيال وزارة حسين سرى باشا ، أغراضا خاصة بها : الوفد المصرى
الذى أعلن الحرب على حسين سرى باشا ، ووزارته لانه أدخل أعداءه الالاء
السعديين فى الحكم والذى ضحك على الوفد عندما رفع شعار الوزارة القومية
ولم يكن يريد تحقيق ذلك الشعار ٥٥ القصر ، الذى كان قد ضاع
ذروعا ، بمعرفة حسين سرى باشا ، واعتماده الدائم ، على الانجليز ، والذى كان
قد ادین اهانة بالفة من جراء الاجراء ، الذى اتخذته وزارة حسين سرى باشا
يلون استئذان الملك فى قطع علاقتها بحكومة فيشى و ٥٥ و

وكذلك حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الهيئة السعدية ، رغم
اشتراكهما فى وزارة حسين سرى باشا ، فى المسئولية الوزارية ، الا ان وزراء
هذين الحزبين ، قد ضاقوا ذروعا ، بأسلوب حسين سرى باشا فى التعامل معهم ،
ومفاجأتهم ، بالقرارات الوزارية الهامة ، التى كان يتفق مع دار السفارة
البريطانية عليها ، ثم يحرمهم - حتى فى مجلس الوزراء - من حق مناقشتها -

الوزراء الدستوريون والسعديون كانوا فى مقدمة ، الذين يمتنون ان تجمي
نهاية وزارة حسين سرى باشا ، اليوم ، قبل الغد ، والغد قبل . بعد الغد .

هذا الى جانب ان السفارة البريطانية قد تعبت كثيرا من الوقوف ، الى جانب
تلك الجثة - وزارة حسين سرى باشا - كما تعبت من حمايتها والدفاع عنها ولم
يكن الوقت يسمح ابدا بأن تبقى فى الحكم فى تلك الايام الخطيرة وزارة لا تمثل
الشعب من قريب ، أو من بعيد .

فإذا اضفنا الى ذلك كله ، ان حسين سرى باشا كان بدوره قد ضاف ذروعا
بكثرة السكاكين ، التى كانت تنهال عليه ، وعلى وزارته ، من الاصدقاء ، والحصوم
كما ان الرؤية ، امامه كانت قد أصبحت متعيرة بل متعسرة ، للغاية ، حتى لقد
ترك المظاهرات ، العنيفة التى تهتف ضده ، وضد وزارته والتى تنادى « الى
الأمام يا روميل » ، تركها لعلها تكون بمثابة عملية تنفيس للشعب فكانت الطامة
القاضية عليه ، وعلى وزارته .

وبعد ذلك كله بل فوق ، ذلك كله كان الشعب قد ضاق ، الى ابعده حدود الضيق بوزارة حسين سرى باشا ، التي فشلت في أن تحمي البلاد ، من الغارات الجوية الألمانية والايطالية والتي فشلت في نفس الوقت في أن توفر للشعب - على النحو الذي فصلناه في الفصل السابق - رغيث العيش .. رغيث العيش ، لا أكثر ولا أقل ! ولذلك تكاثفت كل الجهود ، وكل القوى .. رغم الاختلاف فيما بينها ، وبين بعضها حول الاسباب والنتائج .. على اسقاط وزارة حسين سرى باشا ، التي لم يذرف احد ، حتى حسين سرى باشا ، نفسه دمعة واحدة عليها ،

ولان ، تلك الأيام السبعة من خطر ، أيام التاريخ المصري فاننا نستأذن القارئ الكريم ان نتوقف عندها بعض الوقت خاصة وان الآراء لم تستقر ، بعد حول مسئولية كل ما يتعلق بالأحداث ، والحوادث التي وقعت في تلك الأيام ..

واتساقا مع منهجنا العلمي ، في تناول أحداث ، وحوادث سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ فاننا سندع - في البداية - من شاركوا ، في صنع أحداث وحوادث تلك الأيام السبعة وكذلك من كانوا على مقربة من تلك الأحداث والحوادث ، ليقولوا ، كلمتهم ، كما هي بدون حذف ، أو اضافة ..

وبعد ذلك نضع ، المؤرخين والسياسيين لتناول تلك الأحداث : ما الدافع ، اليها ؟ من الذي دبرها ؟ ولماذا دبرها ، أو دبر بعضها ؟ .. وقد سبق لنا أن ناشدنا ، كل من لديهم معلومات أو بيانات أو وثائق ، عن تلك الأيام - أن يوافونا بها خدمة للتاريخ ، فنحن لا نريد أبدا - كما قلنا مرارا وتكرارا - أن نلقى مسئولية هذه الأحداث والحوادث على فرد بعينه ، أو على حزب بعينه ، أو على جهة بعينها ، رغبة في تحقيق أغراض شخصية فالفه وحده يعلم ، أننا قد انسقطنا من حسابنا ، كل غرض شخصي ، كما أننا - ونحن نتناول سنوات ما قبل الثورة - نريد أن نتشبه بالقضاة ، الذين لا يعرفون ، الهوى ، أو الغرض ..

اننا نريد وخاصة بالنسبة لأحداث مر عليها ، أربعون سنة أو أكثر ان نقول كلمة الحق ، وكلمة الحق وحدها ، فلقد ذهب ابطال تلك الحوادث والأحداث الى ربهم ولن يستفيدوا أبدا مما يقال فيهم ، أو عنهم : لم يعد أحد منهم ، بحاجة الى « دفاع ، أو هجوم » ، كلمة الحق وحدها ، هي التي نحن في أمس الحاجة اليها : من أجل الحق وحده ، من أجل الأمانة التاريخية ، من أجل مستقبل أبنائنا ، وأحفادنا ، الذين يجب ، ان نروى لهم التاريخ الحقيقي ، لا التاريخ « الكاذب » أو المزيف وبعد ذلك كله نحاول ، أن نقول ما نعتقد أنه الحق ، على ضوء ما لدينا من وثائق جديدة ومعلومات لم تكن متوافرة لدى أولئك الذين كتبوا عن تلك الحوادث والأحداث وقت حدوثها ..

تاركين الباب مفتوحا على مصراعيه لكل من يريد أن ينقد ، أو يعقب ، أو
يبنى رأيا جديدا ..

إنها أمانة تؤذيها ، كما تؤدي ، الامانات الى اهلها ؟

كلمات حق ، وصدق ، ما أردنا بها الا وجه الله ، والوطن ، وخدمة
التاريخ .. يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعي : استهدفت وزارة حسين سرى
فى أواخر عهدها لازمات ومشاكل عدة ، أدت الى استقالتها ، فالمستوزرون من
أعضاء البرلمان وبعضهم من أعطوا سرى باشا تقتهم كانوا يصلون جاهدين على أن
يحلوا محل وزارته فأفسدوا العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية ، وكانت موالية
للمحور ، فاثاروا عليه غضب القصر واضطر صليب سامى وزير الخارجية الى
تقديم استقالته "

وجاءت أزمة التموين فزادت موقف الوزارة حرجا الى حد بعيد فقد
اضطربت الحالة الميشية للسواد الأعظم من الناس وخاصة فى توزيع الخبز
ولم يحن الاسبوع الاخير من شهر يناير سنة ١٩٤٢ حتى شجع هذا الغلاء
الاساسى للشعب واستعاض عنه الكثير من المومنين بالبطاطس والمكرونة وما الى
ذلك ، وصار الناس فى بعض احياء القاهرة يهجمون على المخازن للحصول على
الخبز ويتخطفون الرغيف من حامله فى الشوارع والطرق .

واقترنت هذه الأزمة القاسية بأزمة سياسية حادة ، وقامت مظاهرات
صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها ، نادى فيها المظاهرون بسقوط
بريطانيا وهتفوا « تقدم ياروميل .. الى الإمام يا روميل » وكان الألمان بقيادة
الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر ..

فاضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات والهتافات وطلبوا الى
سرى باشا وضع حد لها فلم يستجبه الى طلبهم اذ أدرك أن الزمام قد أفلت
من يده ولم ير بازا هذه العواصف التى هبت عليه وعلى وزارته سوى
الاستقالة ، فقدنها يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وبناها على حاجته الى الراحة -

ويقول د^و محمد حسين هيكل باشا - أحد أعضاء وزارة سرى باشا - :
كان روميل يتقدم بجيوشه فى أرض مصر ، بعد أن طرد قوات الحلفاء من
ليبيا وقد اجتاز سبىلى الى مرسى مطروح ، وعسكر بها وأصبح على بعد
ثلاثمائة كيلو متر من الاسكندرية لكن الحلفاء الذين طردوا من ليبيا قد فتح
أمامهم باب جديد للأمل فقد أعلن هتلر الحرب على روسيا فى ديسمبر ١٩٤١
وفد ابتهج الحلفاء ، بما حدث بعد ذلك أشد الايتهاج ففتح جبهة جديدة تحارب
فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا الحرة فى
مصر وبخاصة بعد أن عجز الألمان من اقتحام انجلترا ثم بعث هتلر رسوله
« هيس » يعرض الصلح على الانجليز فاعتقلوه الا يدعوا ذلك أولى الامر فى

مصر للتفكير وعدم الاندفاع ؟ أم أن تقدم الألمان السريع في روسيا وتراجع القوات السوفيتية أمامهم ضاعف الاعتقاد في نفوس الذين كانوا يحسبون ألمانيا لا تقهر ثباتاً ، وقوة ؟ الحق أن بعض الوزراء أنفسهم كانوا يميلون إلى هذا الرأي وكان بعضهم يجاهر به مجاهرة ، نبه رئيس الوزارة أصحابها إلى أنها لا تتفق مع دقة الموقف وخطورته ، أيما ما كان الأمر بدأ سرى باشا يشعر بحرج مركزه وقد فاتحنى - د - هيكل باشا - مرة باننا على أبواب مغامرة خطيرة النتائج .

ويقول د - هيكل باشا أن حسين باشا قد انصلب به إذ ذاك أكثر من مرة واتخذ يسأله رأيه في الموقف وقد فهم د - هيكل باشا أن وزارة حسين سرى باشا لم يبق لها حظ من البقاء بعد أن قطعت علاقات مصر ، مع حكومة فيشي في غياب الملك عن القاهرة فقد اعتبر الملك هذا التصرف تجاوزاً من الوزارة لحقها الدستوري وفيه مساس بحقوقه ويقول د - هيكل أنه نصيح أحمد حسين بتأليف وزارة قومية تضم الأحزاب يرأسها النحاس باشا ، أو يرأسها أحد غيره فهذه الوزارة هي وحدها التي تستطيع مواجهة الأحوال العالمية الدقيقة بمن غير أن تتعرض سيادة مصر وحرية أبنائها إلى الخطر .

ويقول د - هيكل باشا أن حسين باشا قد وافقه على اقتراح الوزارة القومية وقد فهم - د - هيكل باشا - من حسين باشا في بعض مقابلاته اللاحقة لرئيس الديوان أن النحاس باشا فوجئ في الفكرة وقبلها بل ورحب بها وإن تنحى وزارة حسين سرى باشا عن الحكم ، رغم اطمئنان إنجلترا إلى للجهود العربي في عهدها لن يحدث فراغاً ولن تكون له أية نتيجة تخشى عواقبها .

ويقول د - هيكل : على أن ما كان سرى باشا ، ينقله إلى من أنباء الإنجليز لم يكن يبعث إلى النفس مثل هذه الطمأنينة : لقد كان يخبرني أنه يتمنى لو استطاع أن يستقيل وأنه لم يكن يتردد في تقديم استقالته لولا مخاوفه من نتائج تقديمها وقد فاتحنى فيما يحول بخاطره من ذلك ورغب في أن أזור الدكتور أحمد ماهر باشا بمنزله وأن أتناول وإياه الرأي في الموقف ، وكان أحمد ماهر معتكفاً إذ ذاك في داره لشلل خفيف أصاب الجانب الأيسر من وجهه فزرتة وأفضيت إليه بتفكير سرى باشا في الاستقالة وطالعتني بأسباب هذا التفكير ، وكان كثيرون يظنون أن الدكتور أحمد ماهر باشا سيخلف سرى باشا في رئاسة الوزارة ، لأن رأيه في موقف مصر من الحرب يرضحه لهذه الرئاسة وقد رجاني د - ماهر ، بعد أن تبادلنا الحديث فيما ذكرته أن أرجو سرى باشا ألا يستعجل بتقديم استقالته فقد تتطور الحوادث على نحو يعود به وبالوزارة كلها إلى الطمأنينة للاستطلاع بالحكم على وجه منتج وعلم سرى باشا بعد أيام من ذلك ، أن مستر سمارة السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية

زار الدكتور ماهر باشا بمنزله وكانت الأمور قد ازدادت شدة ، فرغب الى سرى باشا مرة أخرى ان أتداول مع ماهر باشا في أمر استقالة الوزارة وكنت أشعر شعورا قويا اننا في الأيام الأخيرة لمهد وزارى غير مجسود ، مع ذلك حاول د. ماهر باشا بكل ما أوتيته من قوة الاقتناع ان يحملنى على رجاء سرى باشا الا يتعجل بتقديم استقالته فلما بلغت سرى باشا ما حدث قال لى : أتراه يريد منى احتمال هذا الموقف النفسى حتى يشفى فيتولى هو الوزارة خلفا لى ؟

ويقول د. هيكل انه سأل حسين سرى مما اذا كانت لديه معلومات ترجح هذا الظن فأعبر حسين سرى بأسلوبه الهندسى ان ذلك ممكن ٢٠٪ أما الثمانون فى المائة الأخرى فترجح ان النحاس باشا هو الذى سيتولى الوزارة !

ويقول د. هيكل ان حسين باشا كان مطمئنا الى ان النحاس باشا سيقبل بالوزارة القومية وان كان - حسين باشا - غير مطمئن الى موقف الانجليز .

ويقول د. هيكل ان حسين باشا طلب من انجليزى ان يقابله وكان د. هيكل فى زيارة لحسين فى منزله وعن ذلك الرجل الذى طلب حسين مقابله قال حسين لهيكل انه صديقى من عهد الدراسة فى أكسفورد وقد كان بعد ذلك محاميا وكان صديقا وفيما للملك ادوارد الثامن وقد بقى الى جانبه فى أيام محنته حين ثار عليه أسقف كنتيربرى وثارت على الحكومة البريطانية وانتهى الأمر الى التنازل عن العرش واعتزال الملك وصديقى هذا - صديق حسين باشا - هو الذى كتب لادوارد وثيقة الاعتزال ويقول د. هيكل : قلت لحسين باشا بعد أن أتم حديثه عن صديقه الانجليزى أزجو أن تكون أحسن حظا مع الملك فاروق مما كان صديقك مع الملك ادوارد .

ويقول د. هيكل : ان الانجليز كان لهم نشاط يواجه نشاط السلطات المصرية وقد علمت من بعد أنهم أرسلوا اليه رسولا - الى النحاس باشا - وكان يضى أياما بالأقصر يطلبون اليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة فى تأليفهما أما وقد خطب النحاس باشا قبل ذلك من قبل القصر فى تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب المصرية كلها فلقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصرى وبين هذه الحرية التى تركها له الانجليز وأظهروا معها انه يستطيع ان شاء أن يؤلف وزارته وتهدية صرفا !

ويقول د. هيكل أيضا ان الجمهور المصرى وبخاصة جمهور القاهرة سريع الى البرم بأية وزارة تقضى فى الحكم ما يزيد على العام فهو يترىص بها بالسوان ويرجو أن تزول وقد علمت تجارب السنين هذا الجمهور ان البرلمان لم يسقط وزارة قط لأن أى وزارة لم تبق فى الحكم فصلا تشريعا كاملا وإن أيدتها فى

البرلمان الأغلبية كما علمته أن حركة الاضطراب في العاصمة هي التي تدفع الوزارة للاستقالة وقد شجعت أنباء الحرب وتقدم الألمان في أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب لذلك قامت المظاهرات تنادي نداءات عدائية ضد انجلترا وذهب بعضها الى السفارة البريطانية يلقي صيحات مهينة لهؤلاء الانجليز الذين يهزمون أمام الألمان وتنادى : تقسم يا روميل ، الى الأمام يا روميل ، اينانا بسخطها على الانجليز واغتيالها بأن يسبقهم هذا القائد الألماني الظافر .

ويقول د . هيكل : أن حسين سرى باشا بعد أن جمع مجلس الوزراء وبلغهم أنه سيرفع استقالته وتلا عليهم نصها سأل زملاءه الوزراء رأيهم في المظاهرات القائمة وهل يقسمها بالقوة فكان رأيي - رأى هيكل - الا يبلغ القمع حد اطلاق الرصاص على المتظاهرين وان بلغت المظاهرات من العنف أعظم مبلغ فليس من حق وزارة مستقيلة ان تسفك دما لاى اعتبار .

وتقول الوثائق البريطانية على النحو الذى قام بتلخيصها د . يونان لبب وزق : أن سير مايلز لا مبسون قدم في تقريره السياسى عن عام ١٩٤٢ وصفا لوضع حكومة حسين سرى باشا خلال الأسابيع الأولى من هذه السنة يينا . التقرير بالتنبؤ بأن أيام سرى في الوزارة قد أصبحت معدودة ويحدد خمسة أسباب وراء هذا التنبؤ على النحو التالى :

١ - ان رئيس الوزراء قد أصبح عرضة في الأيام الأخيرة لهجوم مستمر من جانب القصر وان هذا الهجوم يعود الى على ماهر الذى نجح في اقناع الملك فاروق بأن رئيس وزرائه يوجه كل اخلاصه للمصالح البريطانية فقط .

٢ - ان وزارة سرى أصبحت عرضة وبصورة منتظمة لهجوم من جانبي . من أنصارهم لامبسون العناصر الرجعية داخل القصر وخارجه وبشارك في هذه الحملة الطلاب والمنظمات الدينية والأزهر وصنائع على ماهر في الاتارة .

٣ - انكمشت تلك التغييرات على وضع وزارة سرى في البرلمان اقبله ان شهر اللواب ان خصوم الوزارة قد أصبحت لهم اليد العليا في القصر بنبات الأحزاب التي يمثلها هؤلاء السعديون والأحرار ، في المنهى للكسب من الموقف بالتطلع الى المنصب الكبير ، منصب رئيس الوزراء !

٤ - ومن خارج البرلمان حول الوفد بتادقه من الاتجاه نحو البريطانيين الى الاتجاه نحو رئيس الوزراء الذى وقف وحيدا محروما من مونة القصر ومن أى سلطة فعالة على برلمان ليس له فيه من يشد أزره .

٥ - يضاف الى كل ذلك تعرض سرى باشا للانتقادات المستمرة من كافة الأطراف بسبب فشله في علاج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب مثل نقص الأغذية والزيادة العامة في تكاليف المعيشة .

٦ - في أواخر ديسمبر ١٩٤١ استقال عبد الحميد بدوى وزير المالية من الوزارة . وقد أضافت تلك الاستقالة مزيدا من أسباب الضعف لوزارة سرى باشا حيث ، ان بدوى باشا مع كل أخطائه كان عنصرا من عناصر القوة فى الوزارة كما ان استقالته من ناحية أخرى أدت الى إثارة المنافسات بين الحزبين المشتركين فى الوزارة « السعديين والأحرار الدستوريين » وقد اضطرب حسين سرى باشا فى مواجهة هذا الصراع ، ان يحتفظ بالوزارة الخالية لنفسه وهو بذلك بدلا من أن يرضى الحزبين المتنافسين قد أثار سخطهما !!

وتقول الوثائق البريطانية أيضا فى مجال الحديث عن قطع وزارة حسين سرى باشا فى ٦ يناير ١٩٤٢ : العلاقات مع حكومة فيشى فى إطار السياسة التى ظلت تتبعها فى مطاردة كل نفوذ معاد لبريطانيا « ان هذا القرار الذى اتخذ بناء على طلب السفارة البريطانية ما كان يجب ان يؤدى الى اقالة أو استقالة وزير الخارجية ، وتقول الوثائق البريطانية أيضا ، ان سير لامبسون التقى بأحمد حسين فى ٢٢ يناير ١٩٤٢ وبلغه أن استقالة أحد الوزراء أو الوزارة نفسها لهذا السبب - قطع العلاقات مع حكومة فيشى - يفتح الانجليز مباشرة وعلى نحو تلقائى ليكونوا طرفا من أطراف الأزمة ويعنى ذلك أن هناك عناصر سيئة فى القصر تصر على التخلص من حسين سرى وأنه يطالب باستبعاد هذه العناصر بالإضافة الى استبعاد أفراد الحاشية الايطاليين !! ويوافق القصر فى ٢٧ يناير ١٩٤٢ على ان يبقى صليب سامى وزير الخارجية فى منصبه على أنه تتنازل السفارة البريطانية عن طلباتها بشأن استبعاد من طلبت استبعادهم من القصر وتجميع المصادر البريطانية على ان على ماهر والقصر كاتا وزاء تدبير المظاهرات التى قامت فى أنحاء العاصمة فى ٢ فبراير ١٩٤٢ هاتفية بحياة روميل . الى الامام ياروميل » .

ويقول مازسبيل كولومب ، المؤرخ الفرنسى المعروف بكتاباته الطبية عن مصر والشرق : ازدادت المتاعب خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٤١ اذ أثار الارتفاع الحامس فى أعباء المعيشة الذى فشل رئيس الوزراء ، فى ان يوقفه احتجاجات قوية فى كل الأوساط ، ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة ، أولها نقص المواد الأولية الضرورية ، فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق .. أما البترول اللازم للاستخدام المنزلى « الكيروسين » فلم يجد بالامكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر ، وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة وضاعف اضطرابات المواصلات من القحط كما لم تؤد القيود التى فرضت على نقل الحبوب من محافظة لأخرى الى تحسين الوضع حتى اقتضى الأمر تخصيص حصص من المواد التموينية لكل محافظة « مديرية » لكن الجهود التى بذلتها فى هذا الصدد ووزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها . فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيرا من الأخطاء -

أما المسئولون الذين وكلت اليهم المهمة فقد ظلوا يتخطون المرة تلو الأخرى ، وكانوا في مجموعهم غير معدين لتسيير الأعمال المعقدة الخاصة بالمصالح ، المتفرقة على توزيع حصص النسيون ، كما لم يكونوا في وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن أملا ، في ربيع فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء في كل مكان و . و . الى ان يقول مارسيل كولومب : في ٢ فبراير قدمت وزارة حسين سرى بكامل هيئتها - وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية - استقبلتها ، وقبلها الملك فاروق وانفجرت الأزمة التي شامت الظروف أن تأخذ مسحة درامية .

وما ان علم الناس بخبر الألمان حتى عاود المتعاطفون مع المحور ، نشاطهم ودوت في شوارع العاصمة صيحات الهتاف بحياة روميل تطلقها المظاهرات الضخمة التي استتجبت الأمر ، منع تجدد قيامها ، وخيبت استقالة الحكومة في هذه الظروف ، الحرجة ، التي تمر بها جيوش الحلفاء كثيرا ، من الآمال وصلت للمساكن حول القصر ، ومضى يوما ٢ ، ٣ فبراير ، دون الوصول الى حل ، كان الملك مترددا ، وقررت السفارة البريطانية أن تتدخل ، ومنذ هذه اللحظة بلغت تتوالى الأحداث .

ومن الوثائق ، البريطانية ، البرقية رقم ٢٩٠ بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٢ . من السير مايلز لامبسون ، الى وزارة الخارجية ، في تلك الوثيقة حديث عن الساعة ونصف الساعة ، التي قضاهما مايلز لامبسون مع حسين باشا : مايلز لامبسون يوضح خطورة الموقف ومدى تورط ، الملك فاروق : حسين باشا يدافع ، عن الملك في موضوع قطع العلاقات مع حكومة فيشي ، وتوجيهه - أي الملك - ، اليوم ، لرئيس الوزراء ، ولوزير الخارجية لتجاهل موافقة الملك ، في نفس التقرير : إشارة ، الى احتمال تغيير وزاري وإلى ما قاله لامبسون ، لحسين من أنه لا يجب مواجهتنا بأية مفاجآت فاذا كان علي ماهر ، وأصدقائه . قد حاولوا استخطام مسألة فيشي لطرد حسين سرى ، وقد اعترف حسين بذلك وتمهد بأنه يقدر ما يملك من سيطرة ، على الأمور فانه لن يحدث أن تغير - دون موافقته ، وأضاف يقول ان كافة الشبل السياسية مجمعة على عزل سرى لأمل كل منهما أن يحل محله : لقد حاولوا ذلك في مسألة القطن ، وحاولوا في مسألة القمح وهم الآن يحاولون في مسألة فيشي ، وعدد حسين أسماء علي ماهر ، ومحمد محمود خليل ، ونشأت والنحاس وأحمد ماهر ، باعتبارهم الرجال الذين يتطلعون الى معد رئيس الوزراء .

وكذلك ، البرقية رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٢ : من السير لامبسون الى وزارة الخارجية في لندن : اجتمعت برئيس الوزراء ، وموقفه واضح انه لن يوافق على استقالة وزير الخارجية ، وما لم يعد الوزير الى ممارسة كافة مهام منصبه فان رئيس الوزراء سيستقبل ظهر الأربعاء ٢٨ يناير .

يقول لامبسون : قام رئيس الوزراء بتلخيص سير الأحداث كلها من البداية لحسين باشا ، كى ينقلها الى الملك : كيف تم القضاء ، على وسائل اتصال القصر بالملكو واحدة بعد الأخرى حتى لم يمد باقيا سوى مفوضيه فيشى ، وسيسجل رئيس الوزراء هذه الرواية فى خطاب استقالته ليوضح انه منذ تولى رئاسة الوزارة حاول جاهدا ، انقاذ الملك فاروق حتى لا يتهم الملك بالخيانة ، وسيوضح رئيس الوزراء ، انه لن يضحي بأحد وزرائه لأنه قام بناء على تعليمات منه بالقضاء على أية صلة بالملكو ، وأضاف أن القصر ، هو الذى أثار الأزمة لأن القصر تعمد افشاء الأنباء وكان الوزير ، الفرنسى المفوض ، هو أول من كشف منذ أسبوع ، عن تسفل الملك وقلت للخامنة : اننى تلقيت من قبل تفويضا منكم بأن أطلب إبعاد الإيطاليين وعبد الوهاب طلعت من القصر . ويقول لامبسون : لا أجد بديلا من إثارة الموضوع عندما اجتمع مع الملك وأطرح ثلاث نقاط : (١) الإيطاليون (ب) عبد الوهاب طلعت ، (ج) استمرار هذه الوزارة فى الحكم ، ويستأذن لامبسون فى أن يتلقى من حكومته التعليمات ، بخصوص النقطة الأخيرة « استمرار وزارة حسين سرى » .

ويقول : لامبسون : ان حسين سرى باشا رئيس الوزراء سأله عما اذا كنا مستعدين لضمان تنفيذ أى خط متشدد نتخذه وانه أجاب بقوله : ليس لدى شك فى هذا الشأن ولكنى أعتقد أن الملك ، عندما يواجه بخطورة المسألة سيكون تحت تأثير تضليل يصل فيه الى حد الرفض وسلطانتا العسكرية على علم كامل بطبيعة الحال بالموقف الأخير ، وكافة تطورات منذ البداية .

والوثيقة الثالثة التى ينشرها الزميل الأستاذ محسن محمد ، برقية رقم ٤٦٧ ، بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢ « من حكومة الحرب الى السير مايلز لامبسون » .

إشارة الى برقيتكم بتاريخ ٢٦ يناير بشأن التهديد باستقالة الحكومة المصرية أمي أوافق على افتنا- يجب أن نؤيد رئيس الوزراء فى نزاعه الحال مع الملك أ. لا أستطيع السماح بأكرامه ، رئيس الوزراء على الاستقالة بسبب هذا النزاع ان وزير الخارجية الحال ليست له قيمة كبيرة جدا ، ولكن اذا كانت استقالته ستؤثر الى استقالة رئيس الوزراء وظهور الأمر ، فنظير انتصار الملك فاروق فانه لا يمكن السماح باستقالة الوزير واذا كانت الاستقالة ستؤدى الى الأمرين ، فلابد من استبعادها وفي البرقية الرابعة من مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية فى لندن - ٢٧ يناير ١٩٤٢ يقول لامبسون : ان الملك - بعد أن قابله لامبسون - أبدى استعداده لارضاء رئيس الوزراء وأن وزير الخارجية سيبقى فى منصبه ، ولكن جلالتة طلب محافظة على كرامته ، ان يبقى وزير الخارجية فى فندق ميتا هاوس ، حيث يوجه الأمر ولكن مع مواصلة عمله كاملا كوزير وطلب الملك من مساعدة رئيس الوزراء فى مسألة كرامة جلالتة وتوسل اليه ان ينقل الموقف وانتهر رئيس الوزراء القرصة كى يقول لجلالتة

انه مستشاره الوحيد ، وينبغي أن يكون مستشاره الوحيد وقال أن الأشخاص المحيطين بجلالته والذين يتظاهرون بأسماء النصيح اليه انما يفكرون أولا وقبل كل شيء في أنفسهم ولا يحملون ولاء له ، وذكر رئيس الوزراء : على ماهر ، محمود خليل ، عبد الوهاب طلعت بالاسم ا وقال رئيس الوزراء : يرغم انه لا يتفق مع رأى جلالته في أن يتظاهر وزير الخارجية بالمرض لمدة أسبوع فانه سيجرّس على تنفيذ ذلك حتى لا تتعقد المسألة ولكن جميع الحقوق الطبيعية والمسؤوليات الادارية لوزير الخارجية ، يجب أن تبقى له ، ووافق الملك على كل ذلك .

الفصل الثالث

سؤال تاريخي هام :

**من دبر مظاهرات الى الامام ياروميل !
الانجليز أو على ماهر ، أم المراغى مع القصر الملكى ؟**

حرصت على نشر بعض الوثائق البريطانية الخاصة بأحداث ما قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذي اتيج لها أن ترى النور أخيرا ، بعد أن ظلت لأكثر من ثلاثين عاما سرا من الأسرار البريطانية التي لا يجوز لأحد الاطلاع عليها .
والذى أحب أن أؤكد عليه ، ونحن بصدد نشر وثائق أخرى بريطانية ، وأمريكية بل وألمانية عن أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وما قبلها ، وما بعدها ، أننا لا نعتبر أبدا ما جاء فى تلك الوثائق وقائع مسلما بها ، وإنما لا نعتبرها ، غير ملزمة الا لكتابتها فقط أما ما جاء فيها من آراء خاصة ببعض الناس وأما ما جاء فيها خاصا برأى البعض فى بعض الأحداث والحوادث وأما ما جاء فيها خاصا بتسمية بعض الأقوال الى بعض الناس فأمور ، ليس من حقنا أبدا الأخذ بها ، الا اذا أكدتها وثائق أخرى تختلف فى المصادر ، وفى الاتجاهات ، عن الوثائق ، التى نحن بصدد نشرها : ونحن ننشر ما يجرى فى بعض الوثائق الأجنبية على علانته تاركين للقارئ وحده إصدار الحكم على ما جاء فيها ، ان سلبا ، وان ايجابا مؤكدين - وباستمرار - على أن الوثائق الأجنبية فى العادة لا تستخدم الا الجهات ، التى أصدرتها كما ان هذه الوثائق ، ينبغي أن تظل وأبدا ، علامات استفهام تستوجب الرد عليها .

ونعود - بعد ذلك الاستطراد ، الموجز - الى آخر الوثائق ، التى نشرناها فى الفصل السابق ، والتى طار من أجل الحصول عليها زميلنا الأستاذ محسن محمد ، والوثيقة التى نعتيها هى البرقية رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢ من السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر ، الى وزارة الخارجية البريطانية وهى تروى ما دار بين الملك فاروق وبين رئيس وزرائه حسين سرى باشا وقد نشرنا فى الفصل السابق ما جاء عن النقطة الأولى من النقاط ، التى دار حولها الحديث

وعن النقطة الثانية وهي المتعلقة برغبات بريطانيا ، تحدث الملك طويلا عن اخلاص رئيس الوزراء له وطلب الملك من رئيس الوزراء باسم هذا الاخلاص ، انقاذ الموقف ، وقد اجاب رئيس الوزراء ، انه مستعد لأن يفعل ذلك ، ويحاول تسوية الأمر ، مع بريطانيا بشرط ألا تكون هناك محاولات خداع في المستقبل ، وأن يدرك جلالته ان أى ملك ليس من حقه أن يلعب بالنار من أجل أسرته ، وقد طلب الملك من رئيس الوزراء المساعدة لخرجه من موقف يدرك خطورته الكامنة .

ويقول رئيس الوزراء ، للسفير البريطاني أنه قال للملك : انه - أي حسين - سرى باشا - بين نارين ولكنه انتهى الى أنه - أي رئيس الوزراء - وببريطانيا ، يجب أن يعطوا الملك فرصة أخرى .

ويقول سير مايلز لامبسون في برقيته تلك : كانت آخر كلمات رئيس الوزراء هي « اعطوني فرصة » وخشى رئيس الوزراء ، أن يحدد الوقت ، الذي يستطيع فيه الوفاء بتعهداته للسفير .

ويؤكد السفير أن الملك يستطيع أن يفعل شيئا لطيفا يظهر به اخلاصه لحلفائه .

اننى - سير مايلز لامبسون - لا أتذكر عملا واحدا - باستثناء هدية مالية ضئيلة - من جانب جلالته منذ بدأت الحرب .

ولقد قلت لحسين ، هذا الصباح - ٢٧ يناير ١٩٤٢ - اننى وكثيرين غيرى نشعر بالاشمزاز لهذا الموقف : لقد كان من السهل على جلالته ان يقدم على عمل ودى ما : لماذا لا يعرض قصر القبة الذى لا يستخدم الآن كمستشفى عسكري بريطاني ؟ ومن المحتمل ، أننا لسنا فى حاجة اليه ولكن العرض سيكون لفئة طيبة ، ويصر السفير البريطانى ، على ضرورة اخراج عبد الوهاب طلعت ، والاطالين الذين يعملون فى القصر وتقول الوثائق البريطانية أيضا : ان حسين سرى باشا قال لمستتر شون الوزير البريطانى المفوض فى مصر والقائم بأعمال سير مايلز لامبسون النائب فى رحلة صيد ، لقد التقيت بالملك ، وقلت له اننى سأتحدث اليك ، كخالك باعتبارى زوجا لخاله الملكة لا كرئيس للوزارة ، وعلى الفور قام ، الملك يقبلنى ، ويعانقنى ، ويشكرنى ثم يقول حسين سرى ، لمستتر شون : ان كل رجال القصر يضاعفون جهودهم ضدى : على ماهر ، ورجاله انهم يحركون مظاهرات الطلبة وانى لا اتهمه بذلك ولكنه لم يفعل شيئا لوقفها ، وبالإضافة الى على ماهر هناك الصوريجى والشيخ المراهى ا

ويؤكد حسين سرى على أنه سيستقيل يوم ٢ أو ٣ فبراير على الأكثر ٦٠

ويؤكد حسين سرى باشا - نقلا عن الوثائق البريطانية - اتهامه للشيخ المرافي بتدبير مظاهرات الطلبة ويقول ان الشيخ مصطفى المرافي شيخ الجامع الأزهر يتحرك بتنسيق مع علي ماهر وغيره من العناصر الثورية ويقول أيضا - حسين سرى باشا - انه بلغ المرافي ، اننا لن نفعل شيئا ضد الأزهر اذا اقتصر على النشاط الديني أما اذا تجاوزه الى النشاط السياسي والشائعات والأقوال الضارة فإني لن أتردد في الاستماعة بالبوليس ليتصرف ، ويتخذ الاجراءات المناسبة » .

ويقول حسين سرى انه رغم ان الشيخ المرافي وعد بمنع هذه المظاهرات ، إلا انها انتقلت الى جامعة فؤاد ، كما يقول أيضا - حسين سرى باشا - انه اتصل بحسين باشا ليبلغه استعداده لقمع هذه المظاهرات بشرط أن يتلقى تأكيدا بأن الملك يسأله وقد أمهله حسين باشا بعض الوقت ثم اتصل به بعد الظهر ، ليبلغه ، أنه ليس للقصر شأن بذلك وأنه - أي حسين سرى رئيس الوزراء - حر في أن يفعل ما يراه ؟

ويقول سير مايلز لامبسون ، أنه بعد اصرار حسين سرى على تقديم استقالته سأله عن يقترحه خليفة له ، اذ لا يوجد رئيس وزراء يستقيل الا وفي ذهنه من يخلفه ، ويقترح حسين سرى لرئاسة الوزارة أحد ثلاثة : بهي الدين بركات ، أو محمد حسين هيكل ، أو أحمد ماهر ، ولكن لامبسون يضحك ، وهو يقول له : لا أظنك جادا فيما تقوله ، ما هو تفكيرك الحقيقي ، فيجب سرى بلا تردد : ارسل في طلب الوفد .

وفي البرقية رقم ٤٤٣ ، بتاريخ أول فبراير ١٩٤٢ من السفير البريطاني الى وزارة الخارجية ، يقول سير مايلز لامبسون : عندما سألت حسين سرى عن يخلفه اقترح بهي الدين بركات ، أو هيكل ، أو أحمد ماهر ، وعندما سأله ، ماذا تعتقد حقا ؟ اجاب على الفور : أرغموا الملك فاروق على أن يستدعي الوفد وبلغت - سير مايلز لامبسون - فخامته أن هذا بالضبط هو ما وصلنا اليه ، وتقول وثيقة بريطانية أخرى مؤرخة في ٢ فبراير : ان السفير البريطاني ، اتفق مع حسين سرى باشا على أن يقدم استقالته في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر يوم الاثنين ٢ فبراير وأن سير مايلز لامبسون سيقابل الملك في الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم - أي بعد نصف ساعة فقط ليبلغه ضرورة تشكيل وزارة مخلصه للمعاهدة ، قوية تستطيع أن تحكم ويكون لها تأييد شعبي كاف ، كما يبلغ الملك أيضا استمعاء النحاس باشا باعتباره زعيما للأغلبية ويستشير في أن يؤلف الحكومة الجديدة وأن يتم كل ذلك بعد ظهر غد ، وأن يعتبر الملك مستولا عن أي اضطراب يحدث و ، و . . وتفصل الوثيقة رقم ٤٤٩ « ٢ فبراير ١٩٤٢ » - وهي من السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية في لندن - ما حدث بين الملك فاروق وسير مايلز لامبسون وكيف كان

اللقاء وديا أكثر من المعتاد . وقد وافق الملك على ما عرضه عليه السفير البريطاني وأكد أنه قرر بالفعل الاجتماع بالنحاس وأنه - أي الملك - يعمل في سبيل تشكيل حكومة وطنية ، وبعد أن طلب لاميسون من الملك ألا تكون هناك اضطرابات ، أو متاعب أكد الملك أنه لن تكون هناك اضطرابات وقال أنه - أي الملك - أرسل هذا الصباح « ٢ فبراير ١٩٤٢ » إلى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر لابلانهم أن عليهم العودة إلى دراستهم والتزام الهدوء . وفي نفس الوقت الذي كان فيه سير مايلز لاميسون يواصل اجتماعاته مع الملك ومع حسين باشا و . . و . . كانت بريطانيا تبحث عن البديل في حالة ما إذا لم يؤلف النحاس باشا الوزارة .

ويجتمع سير مايلز لاميسون بأوليغر ليتلتون وزير الدولة البريطاني المقيم في مصر ، ويقالده القوات البريطانية المناقشة الخطة الموضوعة للتعامل مع الملك فاروق ، إذا ما امتنع عن تنفيذ المطالب البريطانية « الشرعية » التي تستوجبها المادة الخامسة من المعاهدة . وفي هذا الاجتماع يجري بحث الاجراءات العسكرية لمحاصرة القصر ومقاومة الحرس الملكي فيما إذا اضطروا لاستخدام القوة . وفي هذا الاجتماع أيضا تقرر أن يبلغ السفير البريطاني ، الملك أننا لا نعتبر سلوكه العام سلوك حلفاء ، ثم يطلب منه اعتزال العرش ، وفي حالة موافقة فاروق يستدعى الأمير محمد علي ولي العهد ليتولى العرش . وفي حالة رفض فاروق التنازل عن العرش يقوم سير مايلز لاميسون بإبلاغه أنه خلع ويقوم لاميسون بالاتصال بـ محمد علي ، وإذا رفض الأمير محمد علي - وهو ما لم يتوقعه سير مايلز لاميسون والمجتمعون معه - فإن مصر ستحكم حكما عسكريا بمقتضى الأحكام العرفية حتى تستقر الأمور فيتولى أحد الأمراء ولاية العرش أو بإعداد نظام آخر .

ويطلب سير مايلز لاميسون من وزارة الخارجية البريطانية إعطاء الضوء الأخضر ليمضى في خطته . وتجتمع حكومة الحرب في لندن برئاسة ونستون تشرشل .

ويرسل مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية برقية عاجلة إلى سير مايلز لاميسون ، وقد جاء في هذه البرقية : ان مستر ايدن يتعاطف تماما مع سير مايلز لاميسون وأنه - أي ايدن - يترك لحسن تقدير لاميسون مواجهة الموقف ، الذي يتطور بسرعة لا تسمح بتبادل وجهات النظر برقيا .

ويطلب ايدن من لاميسون ضرورة اقامة اتصال مباشر مع النحاس قبل اعلان استقالة رئيس الوزراء إذا كان ذلك ممكنا ! ويضع ايدن للاميسون النقاط التي يجب أن يثيرها مع مصطفى النحاس ومن بينها أن بريطانيا لا تعترف السماح بانارة أي سؤال مع إعادة النظر في المعاهدة مهما استمرت الحرب وكان هذا الموضوع مثارا من قبل الوفد المصري في المذكرة التي بحث بها إلى الحكومة

البريطانية - والنقطة الثانية - خاصة بمراكز النفوذ الشريرة في القصر التي من مصلحة مصر ، ومصلحة بريطانيا القضاء عليها ، ويقول إيدن بالحرف الواحد وهو يخاطب لامبسون : هل تستطيع إذن أن تعتمد على أن يتبع النحاس نفس الموقف تجاه محسوبي القصر ، والإيطاليين ، كما كان رئيس الوزراء الحالي مستعدا أن يفعل ؟ وإذا أبدى ايساءة ترحيب بتأييده . فقدم له - بطبيعة الحال - وعدا بذلك وإذا كان مستعدا لاضافة على ماهر الى أسماء هؤلاء الذين يرغب التخلص منهم فأننا آخر من يجادله في هذا القرار . ويعطى إيدن للامبسون حرية التحرك وإذا قدم النحاس باشا تأكيدات مرضية بشأن تنفيذ المعاهدة وعدم السماح بأثارة موضوع تعديلها ، وإذا قدم في نفس الوقت استعدادا للتخلص من محسوبي القصر ، فإن للامبسون - هكذا قال إيدن بالحرف الواحد - الحرية في أن يشجع الملك على اتباع نصيحة حسين سرى وتشكيل حكومة وفدية ، وسوف أقدر مثل هذه التأكيدات لا لاني أتوقع بالضرورة أن يفي بها وإنما لأنه إذا لم يفعل فإنه سيعطينا مبررا قويا لاستيعاده .

ويقول مستر أنتوني إيدن أنه في حالة ما إذا كان موقف النحاس باشا غير متعاون فلا بد من محاولة إجراء صلح بين الملك وبين رئيس وزرائه الحالي !

ويطلب إيدن من لامبسون مرة أخرى مقابلة النحاس باشا قبل أن يستدعيه الملك .

واعتادى الراسخ - حتى كتابة هذه السطور - أنه لا توجد وثائق ألمانية ذات قيمة خاصة بالعلاقات المصرية الألمانية لا في سنوات الحرب العالمية الثانية، ولا في سنوات الحرب العالمية الأولى .

وخلال زيارتي لألمانيا الاتحادية - ١٩٧٦ - قضيت أكثر من ثلاثة أيام في بون ، في وزارة الخارجية الألمانية ! أتباحث مع المسؤولين عن حفظ الوثائق التاريخية الألمانية ومع كبار خبراء الشرق الأوسط من الألمان وانهينا بعد بحث طويل شاق ، الى أنه لا توجد وثائق ذات بال عن العلاقات الألمانية المصرية خلال الفترة من ١٩١٤ حتى ١٩١٨ ، وخلال الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ .

وقد كان الجانب الألماني يفاجأ بما لدينا من معلومات ووثائق عن العلاقات المصرية الألمانية منذ بداية القرن التاسع عشر وكان يود الاستزادة منها لأنها غير متوافرة لديهم .

وربما كان من بين أسباب عدم وجود وثائق ألمانية ذات بال عن موقف مصر والمصريين من الألمان خلال الحرب العالمية الثانية ، أن هتلر ، قبل أن ينتصر أمر بأن تحرق كل الوثائق ، الموجودة في الرايخستاج « مقر المستشارية الألمانية » .

كما أنني في نفس الوقت أؤمن بأنه لم تكن هناك علاقات تنظيمية بين الألمان، وبين بعض المصريين المتعاطفين مع دول المحور، بقيادة ألمانيا بمعنى أنه لم

تكن هناك ثمة روابط مادية تجمع بين النظام الهتلري ، وبين التنظيمات أو الأشخاص الذين كانوا يميلون الى ألمانيا • وأن المسألة لا تتعلق بالمشاعر والأحاسيس بالإضافة الى الايمان المطلق ، بأن من مصلحة مصر ، انتصار ألمانيا ، على انجلترا التي أذاقت مصر باحتلالها للفيضان النيل ، والهوان ••

ومن الوثائق الألمانية غير المهمة تلك التي نقلت عن السفير الألماني في طهران قبل طرده في سبتمبر ١٩٤١ ، وسؤاله يوسف ذو الفقار ، والد الملكة فريدة ، وسفير مصر في طهران عن مكان علي ماهر ، وموقفه وكذلك تلك التي تقول ، أن السفير الألماني في طهران كان يعلم ، أن فاروق يرحب بانتصار ألمانيا وقد اقترح السفير الألماني ، إقامة صلة بين فاروق ، والمحور عن طريق بوخارست •

وعواطف علي ماهر باشا ، تجاه ألمانيا ، لم تكن خافية على أحد لا في داخل مصر ، ولا في خارجها ، وكانت الصحف البريطانية تبحث عنها باستمرار ، وتدعو الى القبض على علي ماهر ، أو على الأقل الحد من نشاطه المعادي ، للحلفاء ثم ان موقف علي ماهر ، من بريطانيا قد أثر أكثر من مرة في مجلس النواب ، والشيوخ المصريين فعندما يسأل السفير الألماني في طهران زميله سفير مصر في طهران عن مكان علي ماهر ، وموقفه لا يدل أبداً على وجود علاقة بين علي ماهر والألمان •

وربما كانت الحالة الظاهرة والواضحة التي تؤكد وجود علاقة بين ألمانيا ، وبين أحد التنظيمات المصرية هي حالة د • مصطفى الوكيل نائب رئيس جمعية مصر الفتاة ، الذي انضم الى ثورة رشيد عالي الكيلاني التي قامت في مايو ١٩٤١ ، وكان وقتئذ أستاذاً في كلية المعلمين ببغداد وعندما فشلت ثورة رشيد عالي الكيلاني ، انتقل مصطفى الوكيل - وكان طبيب الله ثراه من أنقى العناصر الوطنية ومن أكثرها ، اخلاصاً - وتضحية وشجافية وصدقا - الى برلين ، الى أن واهاه الاجل المحتوم هناك •

ونعود الى الحديث عن المظاهرات العنيفة التي بدأت في آخر أيام يناير ١٩٤٢ من دار الأوبرا ، الملكية حيث كان يجري الاحتفال بتأبين محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، والتي بلغت الذروة في الجيزة في ٢ فبراير ١٩٤٢ حيث تودى يسقط ملك بريطانيا ، وحيث تردد الهاتف الشهير : الى الإمام يا روميل الى الإمام يا روميل ! وقد اختلفت الآراء - ولا تزال - اختلافاً بين: نكول مديري تلك المظاهرات

دأى يقول أن بريطانيا ولا شك هي التي دبرتها ، عن طريق سفارتها بالقاهرة وكان الهدف منها خلق حالة من الغرض والسمط ، تستوجب التدخل الفوري لحماية المصالح البريطانية •

ورأى آخر يقول : أن الوفد المصري - كحزب - هو الذى دبر تلك المظاهرات ، لانه هو الذى استفاد منها اذ جاء الى الحكم ، فى أعقابها ، وعند البحث الجنائى يسأل عن المستفيد ، من الجريمة ليتهم بفعلها ! ورأى ثالث يقول : أن القصر ومن وراءه ، على ماهر باشا ، والشيخ محمد مصطفى المراغى ، شيخ الجامع الأزهر هو مدبر تلك المظاهرات للتخلص من وزارة حسين سرى من ناحية ولغرض وزارة تنتمى تماما الى القصر ولاخراج الانجليز فى وقت هم فيه اضعف ما يكونون وفى وقت تقترب فيه القوات الألمانية من الاسكندرية .

وقد بذلت الكثير من الجهود ، لعل أصل الى مفتاح يسر لى سبيل التعرف على الأسباب الحقيقية التى أدت الى تدبير تلك المظاهرات ، اذ الثابت ، والمؤكد ، أنها مظاهرات مدبرة ، وليست أبدا بعفوية .

ولم أجد على كثرة ما قرأت ، عن تلك المظاهرات كما لم أجد عند من التمسث عندهم بعض البيانات ما يقتضى بأن هذه الجهة أو تلك ، هى صانعة مظاهرات الثامن من فبراير ١٩٤٢ .

وقد اقترنت تلك المظاهرات ، باسم الصديقين ، والزميلين رشيد النحال، وعبد السلام وفا ، وهما الوحيدان اللذان تردد اسمهما فى تلك المظاهرات ، وقد عنت الى الزميل الأستاذ عبد السلام وفا أستوضحه وجهة نظره فى تلك المظاهرات التى كان بلا جدال أحد قادتها ، واننى لآتمنى من الزميل رشيد النحال أن يكتب لى كلمة فى تلك المظاهرات ، للتاريخ ، وليس لشيء آخر ، الا التاريخ ، وكلمتا رشيد النحال وعبد السلام وفا سوف تلقيان ولا شك الأضواء ، على جانب من جوانب تدبير مظاهرات الى الامام يا روميل !

ومن بين ما كتبه لى الأستاذ ، عبد السلام وفا ، ان المناخ السياسى ، والشعبى ، كان مهيا تماما لقيام تلك المظاهرات اذ كانت وزارة حسين سرى باشا ، قد افتقدت كل تأييد شعبى وكان حزب الوفد حزب الأغلبية غير راض عن وجودها ، ويعتبرها وزارة غير دستورية وانها تفتصب حقه الشرعى ، والدستورى فى تولي الحكم وكان حزب مصر الفتاة ضد تلك الوزارة ، ويعمل بدوره على اسقاطها ، نتيجة اعتقال رئيس الحزب الأستاذ أحمد حسين وبعض قيادات الحزب بالإضافة الى أن الجبهة الوطنية من الشباب المؤيد لسياسة على ماهر باشا قد استطاعت أن تلهب حماس الجماهير ضد الوزارة ، بعد أن اتضح موقفها من مساندة مطالب قوات الاحتلال ولا سيما محاولة اعتقال على ماهر وصالح حرب .

ويقول عبد السلام وفا : انه بعد خروجه من الهيئة السعدية كسكرتير عام ، لشبابها اتصل بعلى ماهر باشا وقابله لأول مرة فى منزله بالزمالك ، لاكثر من ساعتين ، ثم تكرر اللقاء فى اليوم التالى وكان حاضرا ذلك اللقاء صالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا ومصطفى الشوربجى ، وقد تمت اجتماعات

أخرى للشباب ، المؤيد ، لعل ماهر باشا في منزل مصطفى الشوربجي بك في جاردن سيتي وفي جمعية الشبان المسلمين المركز العام ، ثم في الفرع الجديد الذي أنشئ في السيدة زينب لجمعية الشبان المسلمين .

ويقول عبد السلام وفا : انه في افتتاح الفرع ، الجديد للشبان المسلمين في السيدة زينب ، أعلن على ماهر باشا عن مشروعه الاجتماعي « يوم الفقير » والذي تحول فيما بعد الى عمل اجتماعي ضخم ، جمعت له التبرعات الكثيرة والوفيرة ، وتشكل له مجلس ادارة برئاسة على ماهر باشا ، وتولى أمانة صندوقه عبد السلام الشاذلي باشا .

وقد حاربت بريطانيا هذا المشروع وصادرت أمواله .

ويقول الأستاذ عبد السلام وفا : ان شباب الجبهة المؤيد لعل ماهر باشا ، قد استطاع عن طريق ابراهيم دسوقي أباطة سكرتير عام حزب الاحرار الدستوريين الوصول على بضع مئات من بطاقات الدعوة لحضور الاحتفال بتأبين محمد محمود ، وعند وصول حسين سرى باشا الى دار الأوبرا الملكية حيث جرى الاحتفال استقبل حسين سرى باشا بهتافات عداوية من بينها : يسقط سرى رمز المجاعة ، على ماهر رجل الساعة ، يسقط سرى حذاء الانجليز ، وكان حسين باشا رئيس الديوان الملكي قد حضر الحفل نائبا عن الملك ، فنقل اليه تفاصيل ما حدث في ذلك الاحتفال .

ويقول عبد السلام وفا : انه كان يعمل وقتئذ موظفا بمصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية ، التي كان وزيرها حسين سرى باشا نفسه ، بعد استقالة د . عبد الحميد بسوى فأصدر قرارا بنقله الى مصلحة الضرائب في قنا ، وكان هذا آخر قرار اتخذه ، كما يقول الأستاذ وفا ، الذي يادر بتقديم استقالته .

وكانت المظاهرات المعادية لبريطانيا ولحكومة حسين سرى باشا قد بدأت مع أول فبراير في الأزهر الشريف وفي اليوم التالي - ٢ فبراير ١٩٤٢ - جرى تنسيق بين طلاب جامعة فؤاد ، وطلاب الجامعة الأزهرية ، وخرج طلاب جامعة فؤاد من جامعتهم في الجيزة متجهين الى قصر عابدين ، وكذلك خرج طلاب الأزهر من الأزهر ، متجهين الى عابدين ، والتقى الجمع هناك ، وتآلف وفد يمثل الطلبة قابل أحمد حسنين باشا ، رئيس الديوان الملكي وبدأ واضحا من لقاء حسنين باشا أن القصر مرتاح الى تلك المظاهرات .

ويؤكد الأستاذ عبد السلام وفا على نقطة هامة جوهرية وهي ان البوليس لم يتعرض على الاطلاق لأية مظاهرة من المظاهرات التي خرجت في ذلك اليوم ، لا لتلك التي خرجت من جامعة فؤاد ، ولا لتلك التي خرجت من الأزهر .

والى هنا ينتهي ملخص ما قاله الزميل الأستاذ عبد السلام وفا ، وبقي أن نستمع الى الزميل الأستاذ محمد رشيد النحال الذي أشارت بعض الجهات

الى أنه كان أحد قادة تلك المظاهرات كزميله عبد السلام وفا ، بل اننا لدعو كل من لديه بيانات أو معلومات عن تلك المظاهرات أن يوافينا بها خدمة للحق ، وللتاريخ .

وقد ألقى مصطفى النحاس باشا ، أثناء تأديته الشهادة في قضية مقتل أمين عثمان باشا بعض الأضواء على مظاهرات ٢ فبراير ١٩٤٢ ، فقال : أنه قبل أن يقابل الملك كان قد سمع أن هناك مظاهرات وهتافات : أقبل يا روميل ، فاروق فوق رأسك يا جورج ، وكما سمع أن هناك صورا تلتقى على الأرض وتلتصق بالأقدام .

والطريف أن مصطفى النحاس باشا ، في بعض أجزاء من شهادته كان لا يتذكر في أى عهد وقعت تلك المظاهرات . وعندما يذكره الدفاع عن المتهمين في القضية بأنها وقعت في عهد حسين سرى باشا يقول : يجوز .

وعندما يسأل مصطفى النحاس عن صاحب المصلحة في تدبير هذه المظاهرات يستبعد قيام المعارضين لوزارة حسين سرى باشا بتدبير تلك المظاهرات ويبقى الآخرين ولا يحدد من هم الآخرون الذين يعنيهم ؟ وعندما يسأل من الدفاع عما إذا كان يعتقد أن الانجليز هم الذين دبروا المظاهرات ؟ يقول انه لا يقل أن يدبرها الانجليز ضد أنفسهم ، الا اذا أرادوا أن يجدوا فيها ذريعة للتدخل !

الفصل الرابع

الوفد والقصر يتحالفان معا ضد الانجليز حتى ٣ فبراير ١٩٤٢

سبق أن حاولنا الرد على سؤال نعتقد أنه هام ، وخطير ، ظل يتردد قرابة أربعين سنة ، دون أن نتلقى عليه ، اجابة حاسمة ، أو شبه حاسمة ذلك السؤال الهام والخطير هو : من الذى دبر تلك المظاهرات العنيفة التى انطلقت فى ٢ فبراير ١٩٤٢ تهتف بسقوط التاج ، البريطاني ، وتنادى الى الامام يا روميل ، الى الامام يا روميل .

وقد أنهينا الفصل السابق بما ورد على لسان مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ، عندما كان يدلى بشهادته أمام محكمة جنائيات مصر ، التى كانت تنظر قضية الاغتيالات السياسية ، مقتل أمين عثمان باشا ، بخصوص تلك المظاهرات ، واستبعاد أن يكون الانجليز هم الذين دبروها ، اذ لا يعقل أن يدبرها الانجليز ضد أنفسهم ، الا اذا أرادوا — كما يقول مصطفى النحاس باشا. بالحرف الواحد — أن يجدوا فيها ذريعة للتدخل !

ونكمل ما أنهينا به الفصل السابق فنذكر ، أن حسين سرى باشا عندما سئل وهو يدلى بشهادته فى تلك القضية — قضية مقتل أمين عثمان باشا — عن المظاهرات التى وقعت قبيل استقالته وعن مدبريها أجاب بقوله :

لقد كانت مظاهرات ، ومظاهرات صاخبة ، ولكننى أرجو أن نرجع الى الوراء ، وننتخيل رئيس الحكومة كان حاكما عسكريا ، وكلكم يعلم معنى قسوة الاحكام العرفية ، وأنه من حسن السياسة أن يترك بعض الأحيان صمامات الأمن مفتوحة ، فاذا ما تأكد المسئول عن الأمن أن قيام بعض المظاهرات ليس هاما من الوجهة السياسية ، فيجب أن يتركها حتى ينتفخ الناس ، وأؤكد أن المظاهرات لم تكن أكثر من ذلك .

ويسأل حسين سرى باشا ، عما إذا كان يرى أن حادث ٤ فبراير كان نتيجة لهذه المظاهرات ؟ ويسأل سرى باشا سائله : أتقصد أنه طلب منى أن أقف المظاهرات ؟ ولكن المحامى ، الذى كان قد وجه السؤال الى حسين سرى باشا يمد صياغة السؤال من جديد ، على النحو التالى :

هل لهذه المظاهرات أى أثر فى حادث ٤ فبراير ؟

ويقول حسين سرى باشا : لا أعتقد مطلقا أن لها أى أثر ولم يطلب منى أحد ، أو يكلمنى فى هذه المظاهرات .

ويؤكد حسين سرى مرة أخرى وهو يؤدى شهادته أن أحدا لم يتصل به لمنع المظاهرات ، وينفى أنه قال للسفير البريطانى أو لبعض الإنجليز ، أنه لا يستطيع منع المظاهرات !

ويقول د^و محمد حسين هيكل ، فى شهادته أيضا أمام تلك المحكمة : فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ، كنا نقيم حفلة ذكرى محمد محمود باشا فلما انتهت الحفلة حصلت مكيعة ضد سرى باشا ، اشترك فى تدويرها بعض الكبراء .

وعندما يسأل د^و هيكل : هل تعرف العوامل التى أدت الى هذه المظاهرات ، التى أشرت إليها ؟ يجيب هيكل باشا بقوله : لا أستطيع أن أدل بشئ ، لكن شعورى يوحى بأنه كانت هناك عوامل أخرى كثيرة ، أدت إليها .

والجدير بالذكر أن أحدا من المحامى ، فى قضية الاغتيالات السياسية ، قضية مقتل أمين عثمان باشا لم يوجه أى سؤال عن مظاهرات ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ١ ، ٢- فبراير ١٩٤٢ ، الى على ماهر باشا ، ذلك أن هدف المحامى عن المتهمين ، كان إثبات توريط أمين عثمان باشا ، فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ولم يكن الهدف مساءلة على ماهر باشا ، عن مسئوليته فى تدوير تلك المظاهرات .

ولأنور السادات رأى فى تلك المظاهرات سجله فى كتابه « صفحات مجهولة » الذى كتب مقدمته جمال عبد الناصر ، يرحمه الله .

يقول السادات وهو يتحدث - فى البداية - عن ٤ فبراير : على كثرة ما كتب عن حادث ٤ فبراير فإن هناك حقيقة لم تنشر أبدا ، ولم تطف بأذهان الذين تكلّموا ، ولا الذين سمعوا ، فقد أخذ الناس هذا الحادث بالماخذ السطحي فقالوا : أن مظاهرات صارت فى البلاد تهتف الى الامام يا روميل فتحرّكت دبابات الإنجليز تفرض النحاس باشا على الملك رئيسا ، لمجلس وزراء البلاد .

ولو قلت اليوم أن هذه المظاهرات قد رسمت رسما ودبرت تدبيرا لما جاوزت الصواب .

ولو قلت انها رسمت ، ودبرت ، لتبرير هذه الجريمة التى ارتكبتها الإنجليز ، لما جاوزت الصواب أيضا .

وبقى أن تعرف بعد ذلك اليد التي حركت المظاهرات بليل ، ليل المدير ،
والمحرك ، وناصب الشرك .

لقد كانت البلاد واقعة تحت حكم عرمرى ، والذين يقودون مظاهرات كهذه
أن كانوا من الوطنيين فعلا ، لابد أن يقدروا خطورة تظاهريهم ، ودعائهم لروميل
فى بلاد يحتلها جيش الانجليز .

ومع ذلك فقد سارت المظاهرات ، بليل ولم نعرف أشخاص قادتها ولا قبض
رجال البوليس عليهم . ولا تحرش بهم جيش الانجليز المقيم فى العاصمة والذي
لم يجد حرجا فى مهاجمة قصر الملك .

فاذا بحثنا عن الدافع ، الذى صورته انجلترا لهذه المظاهرات لعرفنا كيف
تستطيع الدعاية البريطانية ، وأعوانها فى مصر ، أن تلعب فى فترات الحرج
بمقول العامة من أهل البلاد ، فاذا بالكتابة تصبح حقيقة تتناولها صحف مصر
اثنين عشر عاما كاملة . ثم ترددها قاعات المجالس النيابية . وقاعات المحاكم أيضا
فى قضايا السياسة الكبرى .

أحقا هذه المظاهرات قد سارت فى شوارع القاهرة لتلعب دورا فى هزيمة
الانجليز ؟

انها اذن مظاهرات خطيرة من ورائها تدير وطنى فاهم ، لما يعمل ، فأين
المذبذبون والمخربون ، وأين قصاص الانجليز منهم ، أو قصاص الذين حكموا مصر
بأمر الانجليز .

فان لم تكن هذه المظاهرات بالخطورة الفعلية على كيان الانجليز فى أيام
محنتهم فقيم اذن هذا الاجراء العنيف ، وقد كان أيسر اجراء فى تلك الأيام
كفيلا بقمع مظاهرات لا هى بالخطورة ولا ورائها تدير ؟

ولكن هناك هدفا ، وقد تحقق هذا الهدف والهدف هو ايجاد مبرر ،
تستند اليه الحاية البريطانية عندما يتخذ الانجليز هذا الاجراء الاجرامى
الشاذ فى نوعه وقد تحقق هذا الهدف .

واستطاعت انجلترا أن تفرض على الملك حكومة النحاس ويبقى السؤال
الذى لا يزال ينتظر الجواب ؟

لماذا أراد الانجليز هذا وما الذى كلفهم كل هذا التدبير وكل هذه الجريمة .
وكل هذه السعاية التى اضطروا اليها اضطرابا لتبرير فعلتهم ؟

لم تكن المسألة مسألة السخط الذى كان يعم مصر وقتئذ ، ولم تكن مسألة
الخوف من فورة الشعور الشعبى . المضاد للانجليز ، فى وقت يقف فيه الانجليز
فى أخرج موقف من مواقف الحرب العالمية الثانية .

فما كان حادث ٤ فبراير ليستطيع ازالة المسخط ولا وقف الشعور الشعبى ، المضاد للانجليز وانما هو جدير بزيادة المسخط ، والكراهية وكشف العداء ، سافرا بين شعب مصر وبين حليفه المفروض عليه فرضا ، ضد الاحتلال ، صحيح كان هناك مسخط ، وكان فى البلاد نية لانتهاز الفرصة ، وضرب الانجليز من الخلف ، بينما تشتت عليهم نيران روهيل من الامام ، ولكن هذا لم يكن كل شيء ، ولم يكن يستحق الوضع الذى وضعت انجلترا نفسها فيه يوم ٤ فبراير المشؤم كانت انجلترا ترى ان هناك تقاربا بين الملك والشعب من ناحية وبين الملك وبين الجيش من الناحية الاخرى فقد كان الملك فى نظر الشعب وفى نظر الجيش ايضا شابا وطنيا وكان محبوبا ، ورات انجلترا ان هذا التقارب سيوجه جبهة متحدة من الجيش والشعب فأرادت ان تحطم هذه الجبهة ، وأن تعزل الجيش عن الشعب ، وكان ٤ فبراير هو الوسيلة لذلك فقد صممت انجلترا فيه على تكليف النحاس زعيم الشعب بتشكيل الوزارة فأصبح الشعب بذلك فى ناحية ، والملك والجيش فى الناحية الاخرى وبدأت انجلترا بعد هذا تقيم سياستها على اساس عزل الجيش عزلا كاملا عن الشعب بتفويضه اليه واشعار الشعب بان جيشه هو السوط الذى سيلهب ظهره باسم الملك .

والجدير بالذكر - وعلى ضوء دراستنا ، للوثائق البريطانية الخاصة بآخر أيام يناير ١٩٤٢ والأيام الثلاثة الأولى من فبراير من نفس العام - أن دار السفير البريطانى لم تكن تعلق أهمية ، على المظاهرات التى قامت فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ٢ ، ٣ فبراير ١٩٤٢ وكل ما جاء - فى تلك الوثائق - عن تلك المظاهرات ، لا يعمد اشارات عابرة اقتضاها سياق سرد الحوادث لا أكثر ولا أقل .

جاء مثلا فى مذكرات مير مايلز لامبسون عن أول فبراير ١٩٤٢ : أن حسين سرى باشا رئيس الوزراء تحدث اليه ، عن الشيخ مصطفى المراغى المستول عن مظاهرات طلبة الأزهر وأن الشيخ مصطفى المراغى يتحرك بتنسيق مع على ماهر ، وغيره من العناصر الشريرة ، وأنه - أى حسين سرى - طلب من الشيخ المراغى التدخل لوقف تلك المظاهرات وأنه - أى الشيخ المراغى - وافق لكن العناصر الشريرة - هكذا قال حسين سرى لسيير مايلز لامبسون نقلت نشاطها الى جامعة فؤاد فكانت هناك مظاهرات وشعارات معادية للانجليز ومرة أخرى اشارت الوثائق البريطانية الى أن مير مايلز لامبسون عندما قابل الملك فاروق فى ٢ فبراير ١٩٤٢ قال له « لا ينبغي أن تكون هناك اضطرابات أو متاعب » وأنه - لامبسون - « يفترض أنه سيتم اتخاذ جميع الاحتياطات » « وأن مسئولية خطيرة سوف ينطوى عليها عدم اتخاذ مثل هذه الاحتياطات » .

ويقول لامبسون أن الملك فاروق أجابه بأنه لن تكون هناك اضطرابات وأنه - أى الملك - أرسل هذا الصباح - ٢ فبراير ١٩٤٢ - الى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر ، لإبلاغهم أن عليهم العودة الى دراستهم والتزام الهدوء .

كل ما كانت تهتم به تلك الوثائق ، كيف يعود الوفد الى الحكم ، ومتى يعود الى آخر ما سوف تفصله فيما بعد .
هذا ويقول د. محمد فريد حشيش في دراسة له عن الوفد :

ان مظاهرات أول فبراير السبب المباشر للتدخل البريطاني وان كان د. حشيش يشير الى رأى يراه البعض وجيها ، هو علم وجود تدبير لتلك المظاهرات التي كانت تعبيرا ، عن الاستياء ، العام الذى جمع مختلف طوائف الشعب والدليل على ذلك انه من بين الهتافات التي رددتها تلك المظاهرات المطالبة بالخبز ، ثم انها تتمشى مع ما كان يشعر به المصريون من الاعجاب نحو انتصارات الألمان ولا سيما فى هذه الفترة التي اكتسح فيها روميل جحافل قوات الحلفاء فى الصحراء الغربية على أية حال - حشيش - كانت هذه المظاهرات بمثابة الاسفين الأخير ، لوزارة حسين سرى فقد اضطربت أعصاب الانجليز ، وطلبوا الى حسين سرى القضاء عليها فلم يستجب لانه لم يكن قادرا على كبح جماحها .

والذى أستطيع ان أقوله ، على ضوء دراستى لكل الظروف ، التي أحاطت بتلك المظاهرات وعلى ضوء خبرتى العملية فى تدبير المظاهرات وخاصة فى الفترة من ١٩٤٤ - الى ١٩٤٩ : ان على ماهر والشيخ المراغى وبعض العناصر المعادية للسياسة البريطانية فى مصر ولا نقول للوجود البريطانى فى مصر قد اشتركت فى تدبير قيام تلك المظاهرات التي استهدفت - فى البداية - مجرد اخراج وزارة حسين سرى باشا لكي يستقيل تمهيدا لمجيء وزارة جديدة مؤيدة من القصر ، ليس من الضروري أبدا أن تكون برئاسة على ماهر باشا الذى كان قد أيقن ، أن عودته الى الوزارة مستحيلة أو شبه مستحيلة فى ظل الظروف السياسية القائمة وفي وجود سير مايلز لامبسون سفيراً ، لبريطانيا فى وجود أحمد حسنين باشا ، العدو الأول ، لعلى ماهر ، فى رئاسة الديوان الملكى !

قامت المظاهرات اذن ولا هدف لها الا المساهمة فى الاسراع باجراء انقلاب وزارى ، ثم تطورت فيما بعد .. اندسست فيها العناصر المشبوهة التي نقلتها من المستوى المحلى ، الى المستوى الخارجى ، أى التي جعلت منها مظاهرات معادية لبريطانيا تهتف بسقوط التاج وترحب بمجيء « روميل » وقد تكون تلك العناصر ، ذات اتصال بالسفارة البريطانية فى القاهرة أو بمن على اتصال بالسفارة البريطانية فى القاهرة وقد تكون تلك العناصر على اتصال بالقلم السياسى فى وزارة الداخلية المصرية وقد تكون ذات اتصال بالجهتين معا خاصة وقد كان على رأس الجهاز الادارى فى وزارة الداخلية رسل باشا ، كحكمدار للقاهرة وقد تكون .. وقد تكون .

وقد علمتنا دراستنا التاريخية للمظاهرات فى مصر ، وعلمتنا التجارب أيضا - وهى اصدق وأخطر معلم - ان مظاهرات عديدة قامت فى جامعة القاهرة

في سنوات ما قبل الثورة ولم يكن لها من هدف الا المطالبة بالجلاد وبوحدة وادى النيل . غير انها بعد ساعة من قيامها تتجه اتجاهات أخرى : تطالب - مثلا بالجبن ، تنادى - مثلا - بحياة زعيم سياسى معين أو باقالة الوزارة القائمة .

وليس لدينا ما ينفي اشتراك الوفديين في تلك المظاهرات ، ولو بطريق ، غير مباشر فالذى لا جدال فيه أن الوفد كان سعيدا الى أبعد حدود السعادة لقيام تلك المظاهرات وقد كان في مقدمة أهداف الوفد « الوقتية » احراج ، حسين سرى باشا ، الذى قطع شجرة معاوية التى كانت تربطه بالوفد والذى أثر مد يده الى السعديين - أعدى أعداء الوفد - وأشركهم في وزارته .

كما أن الوفد كان يميل في تلك المرحلة الى اظهار خصومته ، لبريطانيا التى سكتت على تنحيته عن الحكم .

وفى الوقت نفسه كان الوفد يحاول أن يؤكد لبريطانيا ولرجالها فى مصر ، أنه لا استقرار للأمور فى مصر ، على الإطلاق بدون عودة الوفد الى الحكم .

وكانت بريطانيا قد غفلت فترة ما عن فهم تلك الحقيقة ، أو حاولت تفافلها فبجأت مظاهرات ١ ، ٢ فبراير ١٩٤٢ لتبرهن من جديده أن وزارات الأقليات ليست أبدا بقادرة على ضمان الأمن والاستقرار فى البلاد فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ بريطانيا .

ولذلك اتخذت بريطانيا قرارها الهام والخطير ، بضرورة عودة الوفد الى الحكم وبضرورة عزل الملك فاروق عن العرش ، اذا هو لم يوافق على عودة الوفد الى الحكم !!

ولكن ماذا عن العلاقة بين الوفد ، والقصر قبل أن تقع الواقعة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟

يقول الأستاذ محمد التابعى - نقلا عن أحمد حسنين باشا - أن د. محمد حسنين هيكل باشا ، قد سأل حسنين باشا عن سياسته الحقيقية ، وأن حسنين باشا ، قد قال له : سياستى التمهيد لعودة الوفد الى الحكم لانه صاحب الأغلبية الحقيقية ، هذا مع قيام حياة نيابية سلبية ووجود معارضة صالحة قوية تؤدى مهمتها على الوجه الصحيح ، هذا مع الحد من طغيان الأغلبية ، والعمل على وجود معارضة قوية .

ويقول الأستاذ التابعى ، أيضا : « كان مصطفى النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا يرضيان الصيف فى رأس البر فى أمان من الغارات الجوية ، وذات يوم هبط على رأس البر ، الأستاذ مصطفى أمين الذى كان يومئذ رئيسا لتحرير مجلة « الاثنين » وقال مصطفى أمين للأستاذ مكرم عبيد ، أنه جاء يحيل اليه

رسالة من رئيس الديوان أحمد حسنين باشا وفحوى هذه الرسالة انه اذا « التمس » رفعة رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا مقابلة جلالة الملك فان التماسه سوف يجاب في الحال وكان مصطفى النحاس لم يقابل الملك فاروق منذ أقيمت وزارته في ديسمبر ١٩٣٧ .

وكان المعنى الواضح من هذه الرسالة أو هذه المقابلة ، المطلوبة أن السراى تخطو الخطوة الأولى في سبيل التمهيد لمودة المياه الى مجاريها بين صاحب العرش وبين الوفد صاحب الأغلبية في البلاد ورحب الأستاذ مكرم عبيد بهذا الطلب وذهب لفوره وبلغه للسيد مصطفى النحاس ولكن النحاس باشا تشكك في صدق الرسالة وفي صدق الرسول مصطفى أمين وقال ما معناه : ان هذا كله كلام فارغ ، وتخدير أعصاب .

وكان رفعتة ولا شك متأثرا بمناورة كفر عشنا يوم زاره عبد الوهاب طلعت باشا ليستشيريه باسم فاروق في الموقف السياسي وكيف فوجيء بعدها بتأليف وزارة حسن صبرى باشا ؟

ويقول الأستاذ التابعى : ان مكرم باشا قال للنحاس باشا : « ان الدليل على جدية أو عدم جدية الرسالة هو أن يطلب الأستاذ مصطفى أمين بالتليفون حسنين باشا ، ويحدثه أمامنا في الموضوع ، ووافق مصطفى النحاس باشا وطلب الأستاذ مصطفى أمين أحمد حسنين باشا ، وقال له : مكرم باشا واقف جنبى وعاوز يسمع منك الكلام ، الذى طلبت منى ابلاغه لمصطفى النحاس باشا .

وناول مصطفى أمين سماعة التليفون لمكرم عبيد باشا وقال حسنين لمكرم نفس الكلام الذى كان نقله اليه مصطفى أمين وأضاف أن مقابلة النحاس للملك أمر مرغوب فيه وخطوة لابد منها » .

ويسأل مكرم عبيد باشا ، محدثه أحمد حسنين باشا : عما اذا كان مصطفى النحاس باشا ، يحضر وحده ، أم يحضر هو - مكرم - معه ، فيجيبه أحمد حسنين بأنه : يستحسن لو حضر هو أيضا مع النحاس ؟

ويقول مكرم عبيد : اذن وأنا التمس مقابلة جلالة الملك باسم مصطفى النحاس وباسمى !!

ويجيب حسنين باشا : « والالتماس مقبول » .

ويحدد حسنين باشا موعدا للمقابلة الملكية « الكرية » ويفادر مصطفى النحاس ومكرم باشا مصيف رأس البر ، الى القاهرة .

وفي القاهرة ، يعرف مكرم أن المقابلة ستكون مقصورة على النحاس باشا وحده ، وغضب مكرم وتساءل عن معنى دعوته للحضور الى القاهرة وهل دعوه للحضور كى يلفقه أن الملك يريد أن يستقبل النحاس باشا وحده ..

ويقول الأستاذ التابى : وتمت المقابلة بين فاروق والنحاس وتحديث فاروق ، عن الموقف ، وعما يلقاه من عنت الانجليز واضطهادهم له ، ويسأل رئيس الوفد ، هل يقف الوفد الى جانبه ، اذا اصطدم يوما بالانجليز ؟ وتحمس مصطفى النحاس ، وأعلن أنه وجميع الوفدين يفتدون الملك بدمائهم ، ورقابهم ، ومرر « رفعت » يده على عنقه تأكيداً لمعنى القداء ، ثم أخرج من جيبه مصحفاً ، وأقسم عليه أنه ورجال الوفد مخلصون لفاروق ، وانهم ، وانهم الى آخره وهكذا محت هذه المقابلة جميع الآثار السيئة التي كانت خلفتها اقالة وزارة النحاس باشا فى ديسمبر ١٩٣٧ وخرج النحاس باشا من مقابلة فاروق وهو يدعو له ولعرشه بالعز والتأييد .

وعاد النحاس ومكرم الى مصيف رأس البر ، ولم يمض على عودتهما ، أيام مسودة ، حتى أقام بعض الوفدين من المصيفين حفلة تكريم لمصطفى النحاس — ولعلها كانت حفلة موعزا بإقامتها — وقام النحاس وألقى خطبة شن فيها على الانجليز ، حملة شعواء وأذكر — محمد التابى — أنه قال بين ما قاله ، ان انجلترا تزعم انها تحارب من أجل الديمقراطية والحريات بينما هي تحارب الديمقراطية والحريات فى مصر ٥٠ ثم دعا رئيس الوفد المصرى لجلالة الملك المهدى فاروق وأعلن إخلاصه ، وإخلاص ، الوفدين « لصاحب العرش المجيد » .

وقد كانت خطبة النحاس باشا فى رأس البر ، فعلا من أعنف الخطب التي ألقتها فى حياته : هاجم فيها الانجليز ، وسياستهم فى مصر ، كما لم يهاجمهم من قبل على الأقل ، منذ أن وقع معهم معاهدة التحالف والصدقة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ كانت خطبة النحاس باشا فى رأس البر فى ٣ أغسطس ١٩٤١ ، وقد قال عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، انها أصبحت بعد عام واحد من تنفيذها ، غما للانجليز ، وغرما على المصريين وأن سوء النية فى تنفيذها قد بدأ جلجا للميان ، حتى لا تحتاج ، الى مزيد من شرح أو بيان وأن الأمر بات يستدعى إعادة النظر فى المعاهدة لجعل نصوصها متفقة مع روحها ، وقال أيضا مصطفى النحاس : نصرنا الحقيقة بكل صدق ، وإخلاص وأعلنت الأحكام العرفية علينا وكمت أفواها . وتحكمت الرقابة فينا وعدت أنفاسنا ، علينا وكسدت سوقنا وارتفعت أسعار المعيشة وانخفاض سعر نقدنا ، وسخرت قواتنا ومراقبتنا ومعدائنا ، ومصلحتنا لصالح الانجليز ولن نجن من وراء ذلك كله شيئا بل لقد تنحل الانجليز فى شئوننا وتغلغلوا فى جميع مراقبتنا ، ولم يراع فى توزيع القوات ، صيانة أرواح المدنيين مع تحقيق الأهداف العسكرية فاصبحت إنهاء البلاد كلها هدفا لكل غارة ، حتى فقد المدنيون كل طمأنينة وراحة وسلام وقال النحاس باشا : يؤسفنى ، أن أصرح بأن الانجليز الذين يحاربون عن الديمقراطية فى بلادهم ينادون على العمل ضد الديمقراطية فى مصر ، ولا ريب أنه اذا لم تكن الديمقراطية واحدة فى كل البلاد ، التي تناصرها فليست اذن هى فكرة يدافع عنها ، ومبدأ ، يناضل من أجله بل تكون هى والدكتاتورية سواء .

هذا ويقول د. عبد العظيم رمضان : ان سياسة الوفاق ، بين فاروق ، والوفد بدأت في ابريل ١٩٤١ ، وقد قام بالخطوة الأولى فيها فاروق ، ويرجع د. عبد العظيم رمضان ارتباط تلك السياسة بالاتصال ، الذي كان يجريه فاروق في ذلك الحين عن طريق طهران وخصوصا اتصال يوم ١٤ ابريل ١٩٤١ الذي أجرى فيه فاروق ، على لسان يوسف ذو الفقار باشا للسفير الألماني ، أبتل في رسالته الشفوية ، الموجهة الى هتلر صموية موقفه بين ضعف جيشه ، وعجزه عن القيام في وجه الانجليز وبين احتضان الانجليز للأمير ، محمد علي الذي أصبح لعبة في أيديهم فنرجح أن تحرك فاروق للاتاة الوفد في نفس التاريخ الذي أجرى فيه هذا الاتصال إنما يرجع الى رغبته في الاستناد الى قوة شعبية تحميه مما يتخوفه من عزله ، على يد الانجليز واحلال الأمير محمد علي مكانه وبمعنى أوضح - د. رمضان - أن فاروق كان يريد حماية ظهره في الداخل بينما كان يجري اتصالاته بالألمان ليحمي عرشه في حال غزوه مصر !

ويستبعد د. عبد العظيم رمضان أن يكون الانجليز قد دفعوا القصر الى فكرة الوزارة القومية ، في ذلك الحين ، بسبب ظروف الهجوم الألماني والإيطالي بقيادة روميل ، الذي حمل قوات المحور ، الى الحدود المصرية يوم ١٢ ابريل ١٩٤١ ، ثم اختراق ، هذه الحدود واحتلال السلوم ويستدل د. رمضان ، على ذلك ، بأن المصادر البريطانية والعربية لم تشر الى منها الى حدود هذا الضغط ، وان هذا الضغط ، حتى لو وقع فإنه قد يدفع ، الى ظهور فكرة الوزارة القومية ، ولكنه بطبيعته لا يؤدي الى وقوع تقارب بين فاروق ، والنحاس باشا .

وكان حسين سرى باشا قد دعا كل رؤساء الأحزاب ، للالتقاء به في مجلس الوزراء ، في ١٤ ابريل سنة ١٩٤١ ورفض النحاس باشا المشاركة في هذا الاجتماع قائلا : « لحسين سرى باشا : ما دام الاجتماع لاطلاعنا على الموقف فيمكن لكونكم أن تطلعني عليه في أي وقت وأفضل أن أكون وحدي ولا داعي لوجودي في الاجتماع » وبهذا الموقف ، العنيد من النحاس فشلت محاولة حسين سرى باشا .

ويضي د. عبد العظيم رمضان قائلا : ولكن بعد أسبوعين فقط بدأ فاروق سياسته الجديدة عندما دعا النحاس باشا ورؤساء الأحزاب الى الاجتماع به في ٢٩ ابريل ١٩٤١ ثم نشرت الصحف ، أنه وجه دعوة الى النحاس باشا ، لتناول الغداء معه ، على مائدته في اليوم التالي ، وكتبت جريدة الوفد المصري في نفس الوقت ، تقول ان النحاس باشا سوف يصل الجمعة ، في صباحة الملك ، قبل تناول الغداء ثم يقصد الى سمود : لحضور حفلة افتتاح كوبري سمود ، التي يشرفها الملك وعلى أثر هذه اللقاءات وقع ما يمكن أن يهد أهم تغيير في سياسة الوفد ، العامة منذ فشل تجربة وزارة الائتلاف عام ١٩٢٨ ، وهو قبول الوفد ، الوفاء ، تأليف وزارة قوية ويقول د. عبد العظيم رمضان ان هذا التغيير

الأساسى فى سياسة الوفد ، حلت بسبب ضغط أعضاء الوفد على النحاس باشا وفى مقدمتهم مكرم عبيد باشا الذى كان يعمل وقتئذ ، عن ميله الى التفاهم مع الأحزاب .

وقد عدل الوفد عن قبوله فكرة الوزارة القومية بسبب اصرار الاقلية ، على ضرورة الإبقاء ، على مجلس النواب المكون من أعضائها .

ولكن فشل محاولة تأليف وزارة قومية لم ينعكس على العلاقة بين النحاس باشا ، والمملك فاروق بل دخلت هذه العلاقة - د . رمضان - فيما أطلق عليه فى ذلك الحين سياسة الوفاق ويبدو أن السبب فى ذلك أن فاروق ، قد أخذ مسئوليته أمام النحاس باشا من هذا الفصل ، وألقاها على عاتق رجال أحزاب الأقلية وهذا واضح مما كانت صنف القصر تردده فى ذلك الحين وهو أن القصر ، فتح أبوابه للجميع ودعا الزعماء واحدا ، واحدا وطلب اليهم أن ينسوا أنفسهم ويذكروا مصر ، ووضع أمامهم الحل الذى طلبته البلاد ، وهو تأليف وزارة قومية ، ولم يشترط القصر شروطا إلا أن تكون الأحزاب كتلة واحدة ، ولكن ما قبله الوفديون ، رفضه السعديون وما ارتضاه السعديون ، عارضه الدستوريون .

وقد صعد الوفد ، معارضته للانجليز الى الدرجة التى جعلته يعلن الحرب الضروس ضد الانجليز والوزارة وقد صرح حسين سرى باشا بأن النحاس باشا ، أراد أن يعقد فى الأقاليم اجتماعات يتنقل فيها داعيا ، الى مثل ما دعا اليه فى مصيفه برأس البر ، دائما الناس أن يقتضوا فى سبيل دعوته ذواتهم وأرواحهم معلنا الخصومة على انجلترا - لأنهم كما يقول رقعته تصاونت مع رجال العهد الجاضر وشجعهم معلنا الخصومة كذلك على حكومة البلاد الشرعية ، المستننة على رجال هذا العهد ، الحاضر وأنه اختار الاسكندرية مكان البدء ، بحركته وأراد أن يدعو ، الى اجتماع فيها وتمهيدا لهذا الاجتماع بدأ يتصل بشتى الطبقات ولكن الحكومة قررت منع الاجتماع الذى كان مزما عقده وقررت منع النشر لكل حركة حرصا على أمن البلاد ونظامها « مضبطة مجلس الشيوخ فى ١٣ أكتوبر ١٩٤١ » .

وقد قال النائب الوفدى محمود سليمان غنام فى مجلس النواب فى جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ : « سبق أن قررت أنى رأيت بعينى - وهذا معروف متداول بين الجميع - ان القوات البريطانية تنزل الى الأسواق ، وتأخذ معظم ما فيها من طيور وأسماك ، كما أن هناك تعهدات بين التجار والسلطات البريطانية تستولى هذه السلطات بقتضاها على كميات كبيرة من اللحوم ، وباقي المواد ، الغذائية كالببى وغيره » .

ويؤكد محمود سليمان غنام أيضا فى مجلس النواب أن سيارات اللورى الانجليزية تستولى على المواد الغذائية الموجودة بها ، وفى هذا اضعاى لثمين

البلاد يعانیه الغنى قبل الفقير ، واداً عز على الغنى • فهو مسحيل على الفقير ، وفي الرسالة ، التي قدمها الأستاذ محمد فريد عبد الحميد حشيش الى كلية الآداب جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير عام ١٩٧٠ قبل أن يحصل على الدكتوراه فيما بعد بالطبع ، في هذه الرسالة التي أشرف عليها الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى تسأل د• حشيش عن موقف الوفد من قضية الديمقراطية في تلك الفترة التي سبقت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟ ويجيب د• حشيش عن تساؤله بقوله : هو موقف نفق ازماء حائرين للوهلة الأولى الا أننا سريعاً ما نتذكر أن الوفد لم يكن عقائدياً فتذهب الحيرة ونراه موقفاً صعباً من الوفد يتمشى الى حد ما مع مذكرته التي قدمها في ابريل ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية، ففي صيف عام ١٩٤١ ألقى النحاس باشا خطاباً عتيقاً ضد وزارة حسين سرى وسياساتها في خدمة الانجليز كما شن فمه حملة شعواء ، على انجلترا •

ورغم أننا نشك في اللقاء النحاس باشا لهذا الخطاب وفي لقاءه بفاروق ، بالصورة التي أوردها محمد التابعى - وهو لا شك يستند على المناورات السابقة والأحداث التالية في اوائل فبراير ١٩٤٢ - ورغم ذلك فإننا لا نستبعد ذلك كله فقد كانت مذكرة ابريل ١٩٤٠ تحمل ضمناً هذا المعنى بالإضافة الى أنه كان متفقاً مع حساس المصريين ، آنذاك وكذلك متمشياً مع ما أشرنا اليه من حيث عدم تحمس الوفد تماماً ، لقضية الحلفاء ، لا سيما وأن سير الحرب حينئذ في صالح المحور : فقد تغير الموقف ، حين قامت ألمانيا بغزو الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٤١ وهو الغزو الذي يعتبره بعض المؤرخين المقسمات المباشرة لحدث ٤ فبراير ١٩٤٢ اذ كان واضحاً أن هزيمة الاتحاد السوفيتي ستؤدي الى اضطراب موقف بريطانيا في الشرق الأوسط التي كانت هي الأخرى تعاني من الهزائم في الصحراء الغربية •

الباب التاسع

رؤية جديدة ومعاينة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢

حاولنا - تأصيلا للعمل التاريخي الذي نقوم به - أن نجيب عن عديد من الأسئلة الهامة ، التي تتناول دور الوفد والانجليز في الأحداث ، التي أدت الى التدخل البريطاني المسلح في شئون مصر الداخلية في ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان من بين تلك الأسئلة ، وعلى سبيل المثال ، لا الحصر : ما العلاقة بين الوفد والانجليز منذ أن أقصى الوفد عن الحكم ، في ديسمبر ١٩٣٧ الى أن أعيد اليه بالقوة المسلحة في ٤ فبراير ١٩٤٢ ثم ما العلاقة بين الوفد ، والقصر حتى ٣ فبراير ١٩٤٢ ؟ وكذلك من المسئول عن المظاهرات التي انطلقت في الأيام الأخيرة لوزارة حسين سرى باشا الاولى والتي أدت الى التدخل البريطاني المسلح ؟ ..

وكما هي عادتنا في تناول الأحداث التاريخية ، اعتمدنا على كثير من المراجع التي تناولت تلك الفترة وتلك الموضوعات الهامة ، التي تمثل كل الاتجاهات تقريبا ، المحايدة والمؤيدة للوفد ، والمعارضة له ، كما اعتمدنا - في نفس الوقت - على آراء بعض المعاصرين لتلك الأحداث والمشاركين في صنعها .

وكان آخر ما اعتمدنا عليه رأى الدكتور محمد فريد حشيش الذي قدم كما سبق أن قلنا - دراسة جيدة عن الوفد المصري نال بها درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس وكانت الدراسة ، أو بمعنى أدق الرسالة بأشراف الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .

يصنف د^٠ محمد فريد حشيش الوزارات الأربع التي تولت الحكم في الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٢ بأنها لم تكن تعمل لصالح الشعب كما يقول أن نظام الحكم في تلك السنوات كان قائما على أساس غير سليم : لقد كان وضعنا غير طبيعي استبعاد حزب الوفد ، الذي يمثل الأغلبية الشعبية من الحكم لذلك

كان طبيعياً أن يتحرق ، الوفد شوقاً الى الحكم وكان اتجاه الانجليز خلال الحرب العالمية الثانية الى تولية الوفد الحكم أو اشتراكه فيه وقد عبر الانجليز عن هذا الاتجاه ابان الأزمة التي قامت بينهم وبين علي ماهر ثم حينما ألف حسن صبرى وزارته حيث صرح اللورد هاليفاكس بقوله : وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان في الامكان اشتراك الوفد في الحكومة الجديدة ، وقد كان القصر لغرض بذاته يتجاهل عن عمد ، رغبة بريطانيا وقد لعب أحمد حسنين دورا هاما في هذا التجاهل .

ويقول د. حشيش أيضا أن الوفد بصرف النظر عن مذكرة ابريل ١٩٤٠ ، وخطاب النحاس في رأس البر عام ١٩٤١ ورغم غموض موقفه أحيانا كان منحاذا الى حد ما الى جانب بريطانيا وإن كنا - د. حشيش - لا نستطيع أن نوافق على انه كان صريحا في عدائه لاتجاهات المحور كما رأى بعض المؤرخين د. محمد أنيس « وذلك تأسيسا على ما أشرنا اليه وأكدنا » من أن معظم أفراد الشعب كان يميل ناحية المحور والوفد كان هو الممثل لتلك الأغلبية بلا جدال ، ويبدو واضحا أن بريطانيا أرادت أن تتجنب ما حدث عند تعيين كل من حسن صبرى وحسين سري ومفاجأتها بالأمر الواقع ومن ثم أرادت أن تحتاط للأمر ، الا أن حسنين أكد للسفير البريطاني أن الرجل الذي سيعهد اليه بتأليف الوزارة سيكون صديقا للانجليز ..

ويستدل د. حشيش عن قيام فاروق ، وأحمد حسنين بالعديد من المناورات التي استهدفت عدم تولية الوفد الحكم ، وعن أسباب اصرارهما على موقفهما هذا منذ عام ١٩٣٩ : هل لأن القصر كان يتوجس خيفة من صعوبة الاطاحة بالوفد في حالة اقتراب المحور من القاهرة كما يرى - مثلا - د. محمد أنيس ؟ أم كان ذلك للعداء التقليدي بين الوفد والقصر ، الى جانب الرغبة في الاستمرار في العناد من ناحية أخرى بصرف النظر عن اقتراب المحور ، أو بصدده ؟

ويرجع د. حشيش الاحتمال الثاني لانه يتمشى مع الحوادث والسوابق ولانه اذا ما اقتربت قوات المحور - المنتصرة فلن تكون هناك صعوبة في الاطاحة بحكومة الوفد خاصة اذا ما طلب منها الملك ذلك ، وهو المعروف بميوله المحورية .

ومهما كان من أمر الدافع وراء عدم دعوة الوفد للحكم فان القصر في تصورنا - تصور د. حشيش - كان يهيئ لاشغال البارود والموقف حينئذ مع الأسف لم يكن يحتمل هذا اللعب اذ كان مليئا بالاحتمالات والانفجارات !! وهناك رواية لم أجد من أيدها ، كما لم أجد في نفس الوقت من عارضها رواية نقلها الأستاذ صالح علي عيسى السوداني في كتابه « الاسرار السياسية » الذي كتب مقدمته الأستاذ محمد كرد علي بك رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق

وزير معارف سورية الأسبق ، عن الدكتور محبوب ثابت : ملخص الرواية انه في شهر ديسمبر ١٩٤١ ، دعا المستر جين النحاس باشا ، وأمين عثمان والمستر ريد والمستر سمات السكترير الشرقي لطار السفارة البريطانية لحضور حفلة أكثيل كريمته بالإسكندرية في هذا قال النحاس باشا لمستر سمات : الخير كثير في مصر ، ومصر أمة زراعية لا تجوع مطلقا وفي استطاعتها أن تمون جيوش الحليفة الموجودة والتي ستفقد وفي استطاعتها أن تمون البلاد المتاخمة لها ، غير أن الوزارة الماضية وزارة حسن صبرى كانت تضمن خشية غضب الرأي العام والوزارة الحاضرة هي الأخرى تضمن « فقال مستر سمات : اذن ان توليت الحكم أنت أفستطيع أن تكشف لنا عن الحيرات ، المخبوءة في مصر ، وتستطيع أن تمون الشعب المصرى والجيوش الموجودة والتي ستفقد كما تقول مع حفظ الأمن ، والنظام ولا سيما في مثل هذه الأوقات الدقيقة ؟ فاجاب نعم فقال له مستر سمات : سنقابل ولا شأن لك بالوسيلة - عن قريب « وبعده ذلك سافر النحاس باشا من الإسكندرية الى القاهرة ثم سافر بعدها قاصدا الى الأقصر ونزل في مدينة قنا ووقف أمام ضريح سيدي عبد الرحيم القناوى وقال لمن حوله : اقروا الفاتحة لسيدي عبد الرحيم فانه رجل مبروك ثم سافر الى الأقصر وهو يعلم بأنه سيستدعى لاسناد تشكيل الوزارة اليه بموجب الضغط الانجليزى .

وكان الأستاذ صالح على عيسى السودانى قد نقل أيضا على لسان محبوب ثابت قوله : « أقسم أن لاميسون كان يعلم ان الذين نادوا الى الأمام يا روميل إنما كانوا مدسوسين من قبل صنائعه الذين جاء بهم الى الحكم بموجب تبليغه المصحوب بالدبابات كما أنه كان يعلم ان طلاب الجامعة قد انتهزوا الفرصة ورددوا هذا النداء » .

ويقول الأستاذ محمد التابى : أن السفير البريطانى كان قد طلب من رئيس الديوان أحمد محمد حسنين قيام وزارة وفدية او على الأقل يريدونها وفدية وان حسنين باشا ناور وداور وفاجا مايلز لاميسون بوزارة على رأسها حسن صبرى باشا ومرة أخرى بوزارة على رأسها حسنين صبرى باشا ، وسكت السفير البريطانى ، ولكن على مضض وقد أضمر في نفسه شيئا ، وفي نفس الوقت كانت الهزائم تتوالى على الجيش البريطانى في الصحراء الغربية وكانت المظاهرات تطوف بشوارع القاهرة تهتف بحياة ألمانيا ، وسقوط بريطانيا وسقوط جورج السادس وأحسن الانجليز أن الشعب ، شعب مصر ، ضدهم ، وفاروق ضدهم ، وصديقهم مصطفى النحاس قد مل الانتظار فأنقلب هو بدوره ضدهم ، ومن هنا ، وبمنصيحة أمين عثمان غفر الله له ، قرروا أن يضربوا ضربتهم .

وفي نفس الوقت ، ومرة أخرى ، كان أحمد محمد حسنين يسعى الى تأليف وزارة قومية ، هذا وبالرغم من أن مصطفى النحاس كان قد أعلن أكثر من مرة ومرارا أنه يرفض أن يضح يده في يد خصومه السياسيين ورفض

الاشتراك في وزارة قومية ، وأنه لا يرأس الا وزارة وفدية خالصة . وكذلك بالرغم من أن فاروق ، كان قد وصى بقيام وزارة وفدية وقال لحسين : فليكن وهات النحاس باشا ، على شروطه . . رغم هذا لم يشأ أحمد محمد حسين أن يسلم بهزيئته أمام مصطفى النحاس أو مايلز لامبسون لقد كان من خلقه عدم اليأس وعدم التسليم بالهزيمة ، وما دام فاروق كان قبل قيام وزارة قومية أو وزارة ائتلافية يحاول حسين المستحيل من أجل تحقيق رغبة مولاه .

وبينما حسين باشا لا يزال في محاولاته ومداولاته ومفاوضاته مع زعماء الأحزاب ، وبعض كبار الوفديين ، وكأننا نسي أنه في مباح مع الزمن ، وبينما هو كذلك ضرب الانجليز ضربتهم » .

وان كان الأستاذ التابسي ، يرى أن الاعتداء على سيادة مصر وعروشها ، كان قد بدأ فعلا ، وبصورة ما في صيف عام ١٩٤٠ ولم يكن هناك خطر داهم ، على مصر ، لأن القائد البريطاني الجنرال ويفيل كان منتصرا فعلا .

والفكر في فرض وزارة مصرية معينة ، وزعيم مصرى معين يتولى الحكم كان قد بدأ في صيف ١٩٤٠ .

ومن ثم يمكن القول وعلى أساس من الاستنتاج المنطقي السليم أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة اتخذت فجأة وتحت ضغط خطر داهم ، وانما كان الفصل الأخير أو الخاتمة لسياسة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها .

أو قل ان شئت ان حادث ٤ فبراير كان تحقيق أو تنفيذ الفكرة أو المشورة التي تقدم بها مايلز لامبسون في يونيو عام ١٩٤٠ وهي أن تتولى الحكم وزارة يؤيدها الوفد . . وكان الاعتقاد السائد - كما يقول الأستاذ التابسي - في لندن ، وفي الدوائر البريطانية في القاهرة أن رفعة مصطفى النحاس باشا هو وحده الزعيم الشعبي القادر على تحويل الدفة - دفة عواطف الشعب - من الاتجاه الى ألمانيا الى الاتجاه الى بريطانيا ، وحلفائها ، على أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي يرى أن المسئول عن حادث ٤ فبراير هو المدوان البريطاني لأن هذا المدوان هو أساس الانذار ، وكان مظهره حضور الدبابات ، لتهديد الملك وقد كان الانجليز جادين في هذا التهديد لانهم وهم يحتلون البلاد كانوا يعتقدون في رجال القصر ، وبعض رجال مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر أنهم على اتصال بالبحر فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين اذلال العرش وبين ارضاء الاغلبية الوفدية التي كان النحاس على رأسها ، وهم يعلمون أن رؤساء هذه الاغلبية يرون في ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسعون اليه ولا يهمهم غير ذلك ولا يخرجون من سلوك أى طريق يؤدى بهم اليه ، ان الظروف للملايسة ليوم ٤ فبراير - عبد الرحمن الرافعي - كانت تدل قطعا ، على أن الخطر على العرش لم يكن سوريا بل كان جديا ، وواقعا وقد وقع مثله ضد الشاه رضا بهلوى امبراطور

ايران فى سبتمبر ١٩٤١ أى فى وقت معاصر لأربعة فبراير سنة ١٩٤٢ إبان الحرب العالمية الأخيرة فإن الانجليز وحلفاءهم الأمريكان قد شكوا فى ولائهم لهم ، وميوله نحو المحور ، ومع أن ايران لم يكن يربطها بالحلفاء أى عهد أو محالفة فانهم احتلوا بعض مواقعها وتدخلوا فى شئونها وفى أخطر هذه الشئون وأجبروا الامبراطور على التنازل عن العرش وتنازل عنه فعلا تحت تأثير الضغط والاكرام .

وفى ظروف مماثلة إبان الحرب العالمية الأولى - فى ديسمبر ١٩١٤ - أحرق الخطر أيضا بعرش مصر إذ خلع الانجليز الخديو عباس حلمى ، الثانى ، لمجرد اتهامه 'بالانحياز الى أعدائهم' .

فالخطر كان ولا شك محدقا بالعرش فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والانجليز لا يتورعون عن التدخل فى شئون البلاد ، الداخلية والعبث باستقلالها فى سبيل تحقيق أغراضهم وقد كانوا فى ذلك الوقت فى حالة عصبية شديدة والأخطار تهدد كياناتهم من جراء تقدم قوات المحور فى شمال افريقية واقتراحهم من مصر وفى الوقت نفسه شهدوا بأعينهم فى أواخر وزارة سرى باشا ، المظاهرات الصاخبة فى شوارع العاصمة تهتف وتقدم يا روميل ، الى الامام يا روميل ، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون ، فى موقف الملك ، ومن هنا أحرق الخطر بالعرش ، والنحاس لم يكن مسئولا عن هذا الخطر ، لكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز فى استناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل ٤ فبراير ، راضيا عنها ، بل مفتبها بها مثلها على تنفيذها وعلم بحديث السفير البريطانى مع رئيس الديوان بأنه اذا لم يعمل فى تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعله يسير فى أنانيته الى الشسوط الأخير ، وتدل الظروف والملابسات - عبد الرحمن الرافى - على أن هذا الانقلاب قد دبر بليل ، وكان السفير بين الانجليز والوفد، هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهم معا ، وقد انتهزها النحاس باشا فرصة ليعود الى الحكم منفردا ، ويؤلف وزارة وفدية لحما ودما وقد كان واجبا عليه فى هذه الملابسات الخطيرة ، أن يقبل تأليف وزارة قومية فانه فى هذه الحالة يكون على الأقل ، قد استجاب الى رغبة الملك الذى كان يدعو الانذار الى تأليف الوزارة وكانت استجابته فى هذه الحالة لرغبة قومية ، لا لانداز مسلح ، من موقف سلبي يحفظ للبلاد كرامتها ، والاتسلاف قد يكون علاجا للأزمات السياسية ولا شك أن البلاد فى ذلك الحين ، كانت تواجه أزمة من أخطر الأزمات ولكن الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف بين الأحزاب حتى ولو كان الائتلاف فى نظر النحاس باشا محظورا ، الا أن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتا واحتمل بذلك مسئولية كبرى ، إذ كان هو المسئول الثانى عن ٤ فبراير وضاعف من هذه المسئولية أنه كان فى وزارته ، مواليا للانجليز معتمدا عليهم فى حل الأزمات ، بينه وبين القصر وليس هذا من الاستقامة ،

ولا من الوطنية في شيء» • ويصترف د• محمد حسين هيكل ان هناك غبوضا لا يزال يكتنف حادث ٤ فبراير ، وإبطال ٤ فبراير ، لم يكونوا يفكرون بأعضاءهم المتوترة ، المضطربة ، ومن ثم بلس تصرفاتهم وكأنها تنطوى ، على أسرار غير معروفة ، على حين أنها لا تنطوى على سر ، غير ذلك الاضطراب العصبى الذى أغفل كل معنى من معانى الكياسة ، وحسن السياسة •

وعن بعض تلك الساعات ، تحدث د• هيكل فقال : أنه دعى لمقابلة الملك ، وكان قد سبقته الى لقاء الملك النحاس باشا ، وأحمد ماهر باشا ، وكان فاروق يعرف أن د• هيكل من انصار تاليف وزارة قومية ولو برياسة مصطفى النحاس باشا ، وقدكرر د• هيكل على الملك رأيه هذا وسأل هيكل الملك ، هل كان النحاس باشا قد قبل تاليف وزارة قومية من جميع الأحزاب ، فقال له الملك : قد حدثته في ذلك طويلا أريد اقناعه ، لكنه لم يقتنع بعد ، وقد أراه غدا كرة تجرى ، قال د• هيكل : لعل الدكتور ماهر باشا قد أبدى رأيه في هذا الأمر ، وقال لك : أنت تعرف الدكتور ماهر ، وأنه متحدث لبق ، وقد أفاض في الكلام عن الموقف ، وقال د• هيكل للملك : أرجو على أى حال ألا ينقضى هذا المساء قبل أن تتألف الوزارة الجديدة ، فالموقف يقتضى الاسراع في تأليفها ، وألا تبقى البلاد في هذا الظرف اللئيق بغير وزارة ، وقال الملك : لعل أستطيع أن أقنع النحاس باشا غدا ، قال هيكل : أخشى ألا يحتمل الموقف التأجيل الى غد ، وقال الملك بالفرنسية : لكنى لا أصنع المستحيل • وقال هيكل : اذا كان في البلد من يستطيع أن يصنع المستحيل فهو الملك ، وكم كنت أود لو أن مكرم عبيد باشا دعى مع النحاس باشا ، فله عليه تأثير بالغ ، قال الملك : سأمر بدعوة مكرم غدا ، ولا تبالغ في مخاوفك فستمر هذه الأزمة الوزارية كما مر غيرها من قبل ، ومنجده رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجه ، حسن صبرى ثم حسين سري •

ويقول د• هيكل : أنه بعد أن انتهى من مقابلة الملك ، انصرف متجها الى مكتب أحمد حسين باشا الذى طمان مخاوفه — مخاوف د• هيكل — والذى ذكر له أن الموقف سينتهى الى تاليف وزارة قومية تواجه الموقف ، ذلك ما أشار به جميع الذين قابلوا الملك ، وذلك — أحمد حسين — هو رأى الملك كذلك !

ومن الانذار البريطانى قال د• هيكل : كانت الساعة العاشرة من صباح ٤ فبراير حين خاطبني أحمد باشا عبد الغفار : تليفونيا من « كلوب » محمد على يستعجل ذهائى الى هناك ، ويخبرني أن انذارا بريطانيا قد بلغ الى الملك ، وأنه لا يعرف صيغة هذا الانذار ، ولا فحواه •

أوسرعت — د• هيكل — الى « الكلوب » فالفيتة يموج بأعضائه ، على غير عادته ، ولحت على وجوههم سيما التفكير والحيرة مزوجتين بشئ من الوجع ،

وأخبرني أحمد عبد الغفار كره أخرى أن أحدا ، لا يعرف ما انطوى عليه الانذار البريطاني ، ولكنه علم أن الملك أمر بدعوة أصحاب الرأي من المصريين ، ومنهم : رؤساء الأحزاب للاجتماع بقصر عابدين بعد الظهر من ذلك اليوم .

ويقول د. هيكل : حرصت على أن أقف على شيء من التفصيل في أمر الانذار ، والدعوة للاجتماع بالقصر ، فاتصلت تليفونيا بحسين باشا في مكتبه بعابدين وسألته عن الانذار ، فأجابني بأنهم لم يفرغوا بعد من ترجمته ، ولما طلبت اليه أن يتلوه على بالانجليزية اعتذر مرة أخرى بأنه يترجم ، وأنه متى تمت ترجمته سيخاطبني في نادي محمد علي ويبلغني نصه ، وخيل الى من هذا الحديث أن الانذار مطول فاكثفت بما سمعت وانتظرت مع اخواني تتبادل الوانا من الحسب فيما عسى أن يكون عليه الانذار ، وما عسى أن يتمخض عنه ، وانقضى الوقت ، الى ما بعد منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ، ولم يتصل بي حسين باشا من جديد ، ولم أفكر في طلبه مرة أخرى فلنا أن الأمر سر ، وأن اعتذاره الأول بأن الانذار لم يترجم لنا أريد به الاحتفاظ بهذه السرية ، وعدت الى منزلي - د. هيكل - فالفيت رسالة تليفونية تدعوني الى الاجتماع الذي يعقد بقصر عابدين الساعة الثالثة بعد الظهر .

ويقول الأستاذ محمد التايبي : في يوم الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ ، استقالت وزارة حسين سرى باشا ، وأرسل سير مايلز لامبسون الى فاروق يطلب منه أن يكلف مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة أو يقبل اسناد رئاسة الوزارة الى من يختاره النحاس ويعد بتأييده .

وأرسل فاروق واستدعى لمقابلة رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب و ٥٠ و ٥٠ وشاورهم في الأمر ، وطلب منهم أن يختاروا من بينهم وزارة قومية تواجه الأحداث الخطيرة التي تمر بالبلاد ، وتمسكوا جميعا أن يشتركوا في وزارة يرأسها مصطفى النحاس ، ولكن النحاس أصر على موقفه ، أو على رفضه .

وفي اليوم التالي - الثلاثاء ٣ فبراير - ذهب مايلز لامبسون الى قصر عابدين ، وقابل رئيس الديوان أحمد محمد حسين ، وقال أنه علم أن مصطفى النحاس باشا يرفض الاشتراك في وزارة قومية ، ولهذا فإنه أي السفير البريطاني يطلب من حسين باشا أن يقدم هذه النصيحة للملك فاروق ، وهي أن يعهد الى النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية .

ومرة أخرى عز على حسين باشا ، أن يسلم بالهزيمة ، ومن ثم فقد قال للسفير البريطاني أن المشاورات لا تزال جارية مع رؤساء الأحزاب لتأليف وزارة قومية ، وأنه واثق من أن وطنية الزعماء سوف تتغلب على كل شيء .

وانصرف سير مايلز لامبسون لكي يعود بعد ظهر اليوم التالي - الأربعاء - ويسلم حسين باشا هذا الانذار :

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٥١٣

إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساءً ، أن النحاس باشا قد دعى لتأليف
وزارة فإن الملك فاروق ، يجب أن يتحمل تبعات ما يحدث .

Unless I hear by 6 P.M. that Nahas Pasha has been asked for a
Kabinet' His Majesty King Farouk must accept the Consequences.

هذا هو « الانذار » الذى اعتذر أحمد حسنين باشا للدكتور محمد حسين
هيكل رئيس الوزراء ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين بالنسبة ، الحزب
المشارك فى الحكم اعتذر عن عدم إعطائه فكرة عن مضمونه ، بدعوى انه يترجم ،
بينما الانذار لا يحوى سوى بضعة أسطر يسهل على طالب الابتدائية ترجمتها
فى دقيقة أو دقيقتين .

على أن هناك ، قبل الدخول فى تفاصيل ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ،
من الأمور ما يستدعى الوقوف عندها ، على أمل استنطاقها لعلها تساعدنا فى
تكوين فكرة صادقة وأمينة عن بعض الظروف التى أدت الى وقوع مأساة
٤ فبراير ١٩٤٢ .

ومن بين تلك الأمور - وعلى سبيل المثال لا الحصر - كلمة قالها مكرم
عبيد باشا مسكرتير عام الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤١ - قبل حادث
٤ فبراير بثلاثة أشهر تقريبا ، وكلمات أخرى قالها مصطفى النحاس باشا رئيس
الوفد المصرى فى نفس اليوم ، بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى
قال مكرم عبيد :

سأدعو الله أن يعيد علينا عيد الجهاد لا كمجرد ذكرى للذاكرين بل
ولا كبراقة أمل للمتنتظرين بل كفاتحة عمل جدى مثمر خليق بالمجاهدين
الصامدين ، لا القاعدين الراصدين .

ان الجهاد حرب أشد من الحرب لان النصر فيه لا يتم بالانتصار على
خصومكم بل أولا ، وقبل كل شيء بالانتصار على أنفسكم .. إذا كانت الحرب
الى حين فالجهاد حرب الى غير حين .. انما الجهاد هو العمل المستمر المتواصل
من غير ما تباطؤ ، أو توكل ، ومن الخيل الا يفرق بعض الناس بين الاتكال على
الله والتوكل ، أو بين الاصطبار والانتظار ، فان الصبر فضيلة ايجابية لا سلبية
واذا قيل أن الصبر مفتاح الفرج فاية قيمة للمفتاح ، من غير فتاح وما الاتكال
على الله الا أن تعمل ثم تتكل على الله فى أن ينجح العمل ومن ثم كان الله مع
العاملين لا مع الخاملين ، ولا المتوكلين .

الى أن يقول مكرم عبيد باشا فى نهاية كلمته القصيرة الموجزة ، والعنيفة
الفاضية : من الناس من يعملون ان خيرا وإن شرا ، ومن الناس من يعيش فى
الدنيا من غير مبالاة بما يجرى تحت أنفه من أعمال الشر وعندى أنه ليس شرا
من ارتكب الشر الا عدم المبالاة مما يرتكبه الناس من أعمال الشر .

وفي خطاب مصطفى النحاس باشا في تلك المناسبة الوطنية، يشرح رئيس الوفد الظروف القاسية التي مرت بالبلاد وكيف تساهل الوفد عندما قبل ان تجرى الانتخابات الجديدة في الوقت الذي تسمح به الظروف وأن تؤلف هيئة من جميع الأحزاب يشترك فيها الوفد وترجع الوزارة المحايدة اليها في مهام الأمور حتى تظهر مشيئة الأمة في الانتخابات ، ويقول النحاس باشا أيضا انه تساهل في الأمر مراعاة لظروف البلاد الداخلية والخارجية فقبل تقصير مواعيد الانتخابات الى أدنى حد مستطاع والتفاهم على توزيع الدوائر لحصر الحركة الانتخابية في أضيق الحدود . ويؤكد النحاس باشا ان عاما قد مضى دون أن يؤخذ باقتراحات الوفد مما أكد أن النية لم تكن مخلصه من جانبهم فمضوا في غيهم مصريين على عالمهم متمسكين بمجلس نوابهم الى أن يقول : ان علة العلل موقف أحزاب الأقلية من الدستور ويشكو النحاس من ارجاء موعد انتخابات مجلس الشيوخ الى أجل غير مسمى ، وتعيين أعضاء جدد في المجلس ليس به أكثر من شيخ وفدى واحد ، بدلا من ثلاثة عشر شيخا وفديا أخرجهم الاقتراح . ثم يقول النحاس باشا بصراحة : ألا لقد عم البلاد وفاض الاناء وغاض ماء الحياه من فيض الأحياء . ويشير النحاس باشا الى ما عانته الأسواق المحلية من ضغط مطالب الجيوش البريطانية والأسرى ، والفلاحين وما صدر من الحاصلات وشتى المواد الى ميادين الشرق الأدنى وإفريقية الشرقية ودون رقيب أو حسيب حتى صامت العواقب وحلت المصائب ، وأفضى الأمر الى ما نقاسمه اليوم من أزمة الفلاء الفاحش وشحح الأقوات في تلك الأزمة التي أتت على الأخضر واليابس وأصبحت تهدد البلاد بشر الويلات وأفسح التكبكات .

وينهى النحاس باشا خطابه القصير الموجز بتلك العبارة : تلك صورة مصغرة من آثار الانقلاب في العام الماضي ، واني مهما أوتيت من البيان فلن أبلغ بها بعض حقيقتها التي تعرفون وانكم لتلمسون لمس اليد ما نحن اليوم تحته رازحون واليه مسوقون ولقد طالما حذرت ، وأنذرت فما أجدى التحذير أو أفاد السذير .

ولا يشير النحاس باشا في خطبته الى بريطانيا أو الملك بآية كلمة .

على ماهر يتهم أحمد حسنين بالتستر على جريمة

٤ فبراير ١٩٤٢

حاولنا وبشيء من التفصيل ناصيل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ معندين على كثير من آراء السياسيين ، الذين اشتركوا في الحيلولة دون وقوع ذلك الحادث والمؤرخين الذين تناولوا - وبالكثابة - ذلك الحادث التاريخي الهام .

وكنا قد طالبنا أولئك الذين اشتركوا في مظاهرات «الى الامام يا روميل» أن يوافقوا بما لديهم من معلومات عن تلك المظاهرات التي أدت بالطبع الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ونلقينا من الأستاذ محمد رشيد النحال المحامي ، رسالة تتضمن آراءه الشخصية في الظروف التي سبقت مظاهرات «الى الامام يا روميل» . ثم وجهة نظره الخاصة فيمن أعد تلك المظاهرات .

وقد نشرنا رسالة الأستاذ رشيد النحال كاملة ، وكرنا - وقتئذ - الدعوة الى كل من عاصر تلك الأحداث وتلك المظاهرات التي وقعت في الايام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ أن يوافقنا بما لديهم من ذكريات أو بيانات حتى تكتمل الصورة تماما أمامنا ، واستكمالا لما بدأنا من حوار حول تلك المظاهرات ، وتلك الأحداث نشرنا رسالة مختصرة للأخوين التوأم المهندسين ، حسين كامل ، ومحمد كامل وكان لهما ، وقتئذ نشاطهما الوفدى ، ونعيد للمرة الثالثة والأخيرة الدعوة ، لكل من لديه رأى ، أو فكر ، أو علم بما حدث في الايام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ ، أن يوافقنا بما لديهم استزادة في الاستنارة ورغبة في تكملة الصورة وإصافاً للحق ، وللتاريخ .

وكنا في الفصل السابق أيضا قد آثرنا وقبل الدخول في تفاصيل ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، على ضوء الوثائق الرسمية ، التي كشف عنها الستار أخيرا - الحديث عن بعض الأمور الهامة ، التي يمكن أن تساعدنا في تكوين فكرة

صادقة وأمانة عن بعض الظروف ، التي أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن بين تلك الأمور التي أشرنا اليها -- وعلى سبيل المثال لا الحصر -- ما ألفاه في ذكرى عيد الجهاد الوطني ، في ١٣ نوفمبر ١٩٤١ ، كل من مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصري ومكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد المصري وقد اتسمت كلمات رئيس الوفد وسكرتيره العام ، في هذه المناسبة الوطنية ، الجلييلة بالعنف ، والشدّة ، والدعوة -- بصراحة -- الى الجهاد وإلى تكرار ، التحذير ، والتدبير ليشعر العابثون ، أن هناك شعبا أيما لا يعرف الاستسلام ، ويأبى أن يضام .

وبعض الدارسين للتاريخ المصري في تلك المرحلة الخطيرة يقولون ، ان دعوة الوفد المصري -- كحزب شعبي كبير -- للجهاد كانت تشتت وتغفل في الفترات التي يسوء فيها موقف الحلفاء ، في أوروبا وعلى حدود مصر من جهة الصحراء الغربية وكان الوفد كما يقول هؤلاء الدارسون -- يستهدف من وراء تشديد الدعوة الى الجهاد إجبار بريطانيا ، على أن تغير وجهة نظرها الخاصة بمساندة حكومات الأقليات وإصرارها على ضرورة تسلم الوفد الحكم .

وللمحققة وللتاريخ ، نقول : أن موقف الوفد من بريطانيا منذ قيام الحرب العالمية الأولى كان موقفا غير ثابت على الإطلاق ففي بعض الأحيان ، يعمد الوفد الى أن يلقي بكل ثقله وراء الحليفة لتنتصر الديمقراطية وفي أحيان أخرى يكون حرص الوفد على تحقيق الديمقراطية من وجهة نظره في الداخل ، أكثر من حرصه ، على انتصار الديمقراطية في العالم بانتصار بريطانيا وفرنسا و٠٠٠٠ كما أن موقف الوفد من الوزارة القومية التي تشترك فيها كل الأحزاب ، يكون متارجحا : مرة يقبل الوفد تشكيل تلك الوزارة ومرة أخرى يرفضها ، مرة يمد يده لأحزاب الأقليات ومرة أخرى ، يقبضها .

وهناك -- للأمانة التاريخية -- من يقول ان الوفد كان يقلل بفكرة الوزارة القومية عندما يجد في نفسه الضعف ، وعندما يكتشف أن الظروف تجري ، كغير صالحه ، أو عندما كان يتعب من البقاء في المعارضة وكان يرفض فكرة الوزارة القومية ، ويعتف في رفضه لها عندما يرى ضعف بريطانيا ، في أوروبا ، أو على الحدود الغربية .

ومن الأمور ، التي يتخذها البعض ذريعة للتدليل على مواقف الوفد المتذبذبة في « دخول مصر ، الحرب الى جانب الحلفاء » وفي علاقة الديمقراطية في الخارج بالديمقراطية في الداخل ، وفي قبول الوزارة القومية في معارضتها ، وأن مصطفى النحاس باشا في ٤ نوفمبر ١٩٤٠ ، كان يحتفل بتسليم المسجد الديني في سمندو الذي أنشأ تنفيذا لشرط الواقف في وقف المرحوم السيد بك عبد المال بعد أن حكم القضاء لصالحه ، قال بالحرف الواحد وكان بذلك يرد على أحمد ماهر باشا والسعديين ، الذين كانوا ينادون بدخول مصر الحرب ،

الى جانب الحلفاء : الحرب شر حتى عند من أقدم عليها واتسبك فيها فليس بمستساغ ولا بمعقول أن يزج انسان ببلاده في حرب من غير ما تريب ، أو تقدير للنائج الحربية والسياسية ، ولعله ليس في بلاد العالم غير مصر فيها من يقول بوجوب زج البلاد في الحرب على الفور مهما تكن النتائج « الى أن يقول : يرى الوفد ، ويعلن بصراحة أن كل دعاية لديمقراطية في الخارج ، غير سائدة في الداخل ، عبت لا طائل تحته ولا جوى فيه : ان الحل الذى ارتآه الوفد لكى يسود النظام الديمقراطى في مصر هو من صميم الحرب كما هو من صميم الدستور أو أنه من صميم السياسة الخارجية فالادعاء بأننا نتمسك بمسألة داخلية لا شأن لها بالحرب انما هو مفاظة جريئة ، وانكار للحقائق ، التى تحيط بنا ونلمسها فى كل حين » *

وكان الوفد يرى - وقتئذ - الأخذ بأحد الحلول الثلاثة :

أولاً : ذهاب الوزارة الحاضرة وقيام وزارة محايدة يرتضيها ويرتاح ، الى أعضائها ، ويطمئن ، اليهم .

ثانياً : حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة توزع فيها الدوائر ، بين الأحزاب توزيعاً يضمن للوفد الكثرة النيابية اللازمة لأطمئناته .

ثالثاً : قيام وزارة ائتلافية تكون الكثرة فيها للوفد .

ولم يكن الوفد يدع فرصة تمر دون التاكيد على عودة الوفد للحكم استناداً للرغبة الشعبية وتمكيناً للبلاد من أن تجتاز المحن الداخلية والخارجية التى تمر بها .

وقد حدث أن ألقى ونستون تشرشل فى أوائل مايو ١٩٤١ خطابه المشهور ، خطاب « الدم » و « الدموع » والذى أنهاه بقوله : فلتزجر العاصفة ولتزار فانا لخاضعوا الى النهاية ، عابروها ، الى الخاتمة : كتبت جريدة المصرى فى ١٠ مايو ١٩٤١ مقالا ، علقت فيه على خطاب تشرشل قالت فيه : لقد أبرزت الحرب ، قيمة الديمقراطية وفضائلها اذ أظهرت ، كيف يرتضى الشعب الألم ، متعرضاً لمخاصيد الموت ومقاصله فى سبيل ارادته الحرة ، ومشيتته الغالبة وكيف يستمد زعماءه من ارادته القوية الدافعة ويتخذون من ثباته الحافز الى السير ، بالصراع ، العنيف الى الخاتمة ، واذا صح ، أن ثبات الانجليز الى اليوم يلىق بالاعجاب فلا ينبغي أن ننسى أن لتشرشل أيضاً حقه البالغ من الفضل لانه هو كذلك يحارب بالروح المعنوية ولا سبيل ، الى تفذيتها وحشدها واستدامة فيضها الا قوة القيادة الشعبية التى تستند الى ارادة الأمة ورغبتها فى النضال والنضحية والجلد والصبر على الآلام ، برلمان حر فى بلد حر ، ذلك هو السر وانه لواضح « هذا ما كتبه جريدة المصرى فى ظل الرقابة على الصحف ولعلها لم تكن تستطيع أن تقول أكثر من ذلك : « برلمان حر فى بلد حر ١٠٠ » .

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بتأصيل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ازدياد النشاط الموالى للمحور ، وعن ذلك الموضوع يقول الأستاذ محمد التابعى : كان طاهر باشا من بين الذين طلبت السلطات البريطانية اعتقالهم ، يدعى « نشاطهم المحورى » وكانت هذه السلطات تتلقى تقارير يومية عما يجرى فى نادى السيارات « الملكى » وعن الأحاديث المنسوبة الى بعض كبار أعضائه مثل النبيل السابق عباس حليم ، ومحمد طاهر باشا ، وكانت التقارير المذكورة تزعم أن الرجلين وغيرهما يفضون بأحاديث مملوءة بالدعاء لمر للانجليز وبالتأييد الصريح لدول المحور فلما شكل البوليس الخاص وعلى رأسه طاهر باشا رفضت السلطات البريطانية أن تصدق أن مهمة هذا البوليس الخاص هي مساعدة البوليس المصرى أثناء الغارات الى آخر ما قيل ونشر يومئذ عن الفرض من تشكيله : رفض الانجليز أن يصدقوا هذا وزعموا أن هذا البوليس انما أنشئ خصيصا لكي يسهل على قوات المحور مهمتها يوم تدخل مصر ويمهد لها ويماونها أثناء فترة الانتقال المضطربة ، وهى الفترة التى لابد منها أثناء انسحاب البريطانيين ودخول الألمان والإيطاليين ، وإن هناك - كما جاءهم من استانبول - نظاما خاصا للاشارات والتعليمات متفقا عليه بين هذا البوليس الخاص وبين الألمان ، وكان الانجليز يعتقدون - فوق هذا وذاك - ان فى مصر محطات لاسلكية سرية للاستقبال والارسل ، وإن هذه المحطات اللاسلكية كانت ترسل الى « وكلاء المحور » وسلطاته الحربية ، تفاصيل عن بعض ما يجرى فى مصر ، وما تحرص السلطات البريطانية كل الحرص على كتمانها ككل الكتمان ، كما انها - أى هذه المحطات السرية - كانت تتلقى من وكلاء المحور وسلطاته الحربية ، التعليمات عما يجب عمله .

وبعبارة أخرى كانت السلطات البريطانية تعتقد أن هذه المحطات اللاسلكية السرية جزء من النشاط « المحورى » الذى يقوم به « طابور خامس » يتزعمه نفر من كبار السياسة المصريين .

وفى الفترة ما بين يونيو ١٩٤٠ ، وأواخر عام ١٩٤١ تلقت السلطات البريطانية تقارير من أقلام مخبراتها فى مصر ، وفى أنقرة ، واستانبول ، ولبنان ، وقد جاء فيها :

١ - ان سمر ذو الفقار بك التشريفاتى. السابق وأحد أصدقاء على ماهر باشا ، قد سافر أكثر من مرة الى تركيا. بحجة التجارة فى الجلود والتبغ وانه اجتمع بسفير ألمانيا فى أنقرة « فون يابن » عدة مرات وأنه قابل أيضا بعض وكلاء الألمان فى لبنان وانه لما عاد الى مصر اجتمع بفلان وفلان من السياسة وكبار رجال الدولة .

٢ - ان شوقى الهان وزير تركيا المفوض يومئذ فى مصر ، قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة الإجازة أو مراجعة حكومته فى بعض الشئون بينما هو

سافر في الحقيقة مؤمداً من سلطات مصرية عليا للاتصال بالسلطات الألمانية في تركيا وتبليغها كذا أو كيت لكي تبليغها هي بدورها الى السلطات العليا في برلين ، وكانت تركيا يومئذ - في عام ١٩٤١ - على الحياد ولكنه كان حياداً مشسوباً بالبلل لألمانيا وتأييد المحور ، وكان فريق كبير من ساستها وقوادها العسكريين يؤمن بأن النصر للمحور .

٣ - أن الأنسة دولورس دي بدروزو الملحقة السياسية بمفوضية إسبانيا في القاهرة كانت واسطة اتصال بين فريق من الكبراء المصريين الموالين للمحور . وبين سفارة ألمانيا في مدريد ، وكانت إسبانيا يومئذ على الحياد اسماً ولكنها كانت تؤيد المحور صراحة .

٤ - أن مسيو بوتزى الوزير المفوض لحكومة فيشي الفرنسية في القاهرة يقوم بنفس الدور ، وحكومة فيشي كانت تتعاون مع الألمان . هذا بينما كانت أعصاب الانجليز متوترة وصوابهم يكاد يطيش ، ما بين هزائم متوالية وانقلابات في بلدان صديقة موالية ، وكانت السلطات البريطانية في مصر نخشى أن يقع هنا انقلاب كالذي وقع في العراق : انقلاب يخرج به الأمر نهائياً من أيدي الساسة المصريين أصدقاء بريطانيا الى أيدي الساسة المصريين خصومها الذين يصلون على احباط مجهودها الحربي في مصر وفي الشرق الأوسط ، ويهدمون لانتصار المحور .

وكانت تقارير أقلام المخابرات البريطانية تزعم ان ساسة وكبراء مصريين يترقبون الفرصة للقيام بانقلاب في الوقت الذي يتفق عليه وبين وكلاء المحور وعيونه في مصر ، وأن الغرض من هذا الانقلاب هو اخراج البريطانيين في الوقت المناسب الذي يشن فيه روميل هجوماً عنيفاً على مصر ، فيضطروا البريطانيون الى توزيع قواتهم بين مصر وميدان القتال في الصحراء الغربية ، وتضطرب خطوط التموين ، وتقطع خطوط المواصلات مع جبهة القتال .

ويقول الأستاذ التابعي : كان ساسة بريطانيا وقوادها ، ورجال سفارتها ، في مصر يشعرون أن شعب مصر يكرههم ، وأن عواطفه كلها مع ألمانيا وهتلر ، وكانت عيون السفارة ، ورجال أقلام المخابرات البريطانية يقدمون تقارير فيها : أن رواد المقاهي في الأحياء الشعبية في القاهرة والاسكندرية ومدن الفطر يجتمعون كل مساء حول أجهزة الراديو ويصتتون للاذاعات العربية من محطات المحور ، وخصوصاً محطة برلين وتناقضت الأسس ، يومئذ نكتة أو عبارة مشهورة قالها المرحوم أحمد زيور باشا عندما سئل عن رأيه في الحالة فقد قال : حالة إيه يا مونشر : شعب مصر ألماني ، وملك مصر طلياني والحكومة انجليزية ، أي أن عواطف الشعب مع الألمان ، والملك السابق فاروق ضالع مع الإيطاليين بحكم نشأة أبيه والصداقة الموروثة والحاشية الإيطالية التي تحوطه بينما الحكومة تتعاون مع الانجليز و .. و ..

وكان الانجليز يرون أن الحل الوحيد لعلاج الموقف هو ان يتولى الوفديون الحكم وهو ما سبق أن أشاروا به في صيف ١٩٤٠ تم عاذا وأشاروا به بعد وفاة المرحوم حسن صبري باشا ولكن مشورتهم لم يعمل بها في المرتين ! ٠٠ وقد نجح الانجليز في آخر يناير ١٩٤٢ - أزمة فيشي ، واستقالة وزارة حسين سرى باشا - في التفرقة بين الملك والوفد وكسبوا الوفد وأغلبته الى جانبهم !

وبعد حادث ٤ فبراير : أحس الوفديون أنهم مدينون بالفضل - فضل توليهم الحكم - بعد حرمانهم منه زهاء أربع سنوات مدينون بهذا الفضل لبريطانيا وسفيرها سير مايلز لامبسون لا لغاروق أو « أحمد حسنين » !

وفي شهادة زكي على باشا - في قضية الاغتيالات السياسية قضية مقتل امين عثمان باشا - أكثر من نقطة هامة تستوجب الوقوف عندها يقول زكي باشا - وكان محاميا كبيرا كما كان وكيلًا لمحكمة النقض والإبرام - انه كان موجودا بمكتبه في الساعة التاسعة مساء تقريبا واذا بصديق ، له من كبار موظفي السراى - وليس هو - كما قال زكي على باشا ، أحمد حسنين باشا يقسول له أن السراى الآن محوطة بالجيش الانجليزى من عساكر ، ومدافع ودبابات وأن السراى مملوءة بالعساكر وقد جرد رجال الحرس من سلاحهم ، دخل سفير بريطانيا مع ضباط كثيرين ، وفيهم قائد القوات البريطانية ، وهو موجود الآن هو ومن معه عند الملك .

ويقول زكي باشا على : أنه تأثر تأثرا كبيرا بما سمعه ولانه كان يعلم ان المسألة متعلقة بترشيح النحاس باشا للوزارة ولكنه سأل صديقه عن مهمة السفير البريطاني والجيش البريطانى في عابدين فقال له صديقه : ان المسألة تنفيذ لتهديد الحكومة البريطانية بشأن تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة .

وتبادر الى ذهنى - هكذا قال زكي على باشا - أن اتصل بالنحاس باشا فبحثت عنه فى النادى السمعتى فلم أجده وكانوا مترددين فى اخبارى عن محل وجوده ، فلما علموا انى أنا شخصا اطلبه قالوا لى انه فى منزل أحمد بك حسين فاتصلت برفعتة تليفونيا وقلت له يا باشا أتعلم الجارى الآن حول السراى وداخها ؟ قال لا أعلم شيئا فقلت له ما علمته من صديقى فقال : يا زكى أنا لا أستطيع أن أفعل شيئا لقد كنت أنبه الزعماء الحاضرين وقت الاستشارة الى خطورة التهديد البريطانى وأخبرتهم أنه قد يترتب على هذا التهديد اتخاذ اجراءات شديدة لا تحتلها البلاد ولم يوافقنى على هذا الأمر غير زيور باشا ووقتنا نحن الاثنين فى صف والباقيون فى صف آخر قلنا وجدت الاصرار من الباقيين على رفض الانذار رضخت ووقعت معهم الاحتجاج فقلت له : ان المسألة فى نهاية المرح ، وقضية البلاد فى كف التقدر والمسألة مرتبطة بشخصك فاذا كان يمكنك أن تعمل شيئا - وهذا هو الوقت الذى تظهر فيه وطنيتك - أرحو أن تقوم به فقال لس فى استطاعتى أن أفعل شيئا وطلب منى أن أتركه ليرتاح ونا، على ذلك قطعت الاتصال !

ويقول زكى باشا : ان الحكومة البريطانية كانت ترى أن يتولى النحاس باشا الوزارة ، وان أمين عثمان باشا كان يعلم أن النحاس باشا أو الوفد يجب أن يعود الى الحكم » .

وعندما سئل زكى على من وهيب دوس المحامي * عن وجهة نظر أمين عثمان فى وصول الوفد الى الحكم أجاب : الوصول الى الحكم فى هذا الوقت كان له أكثر من طريق وكان هناك طريق الاستعانة بالسياسة البريطانية ، كما قال زكى على باشا : أنا أعلم أن أمين باشا كان منصلا بالسفارة فى هذا الشأن . شأن تولى الوفد الحكم بالذات * .

وعندما سئل زكى على باشا : هل فى معلوماتك ان ما كان يصعله أمين عثمان باشا كان يمثل نفسه أو يمثل هيئة الوفد ممثلة فى وزرائه ، الذين تولوا الحكم «أجاب بقوله : أنا لا يمكننى كرجل يقدر الأمور أن أجزم بالصفة التى كان يعمل بها أمين عثمان باشا وكل ما يمكن أن أقوله أن أمين عثمان باشا كان فى هذا السعى متصلا برفعة النحاس باشا * .

ويقول زكى على أنه كان يتوقع أن يوفق مصطفى النحاس باشا بين مصلحة البلاد وبين ما هو مطلوب من هذه السلطة غير الشرعية ، وأن العروض التى عرضت على النحاس باشا بعد أن وصلت الى السراى مشورة أو نصيحة بتكليفه بتشكيل الوزارة عروض كثيرة أعرف منها أن يشكل الوزارة على أن يكون جميع الوزراء العاملين من الوفد وأن يأخذ بعض الوزراء المستقلين أو من الأحزاب على أن يكونوا وزراء دولة وكان من رأى - زكى على باشا - أن قبول هذا العرض يوفق بين جميع المصالح ويقول زكى على باشا بناء على سؤال من الأستاذ إبراهيم فرج محامى المصعيات بالحق المدنى عما اذا كان له مساع شخصية للتقريب بين الوفد والسراى ؟ يقول زكى باشا : نعم كانت لى مساع ، وأنا لم أ تدخل فى هذه المسألة من نفسى وكان لى أصدقاء فى الوفد منهم المرحوم يوسف الجندى وهو كان يعلم أن لى أصدقاء فى السراى فلما تخرجت الحالة بين الوفد والسراى جاءنى المرحوم يوسف الجندى ومعه المرحوم صبرى أبو علم باشا وطلبا منى أن أتوسط لدى أصدقائى فى السراى عسى أن يوجد حل للتوفيق بين الوفد والسراى فاتصلت بأصدقائى فعلا وكان الجواب أنه لا يوجد شيء شخصى بين السراى والوفد أو بينا وبين النحاس باشا وأن المسألة مسألة اتفاق على النظر وكان الخلاف الحاصل بين الوفد من جهة وبين السراى من جهة أخرى فى مسألتين : النحاس باشا يطلب أن يشكل الوزارة وحده دون أن يشترك أحد غيره معه وكان أصدقائى فى السراى لا يريدون هذا * .

وذهبت فى التوفيق الى حد بعيد ولكنى وجدت من النحاس باشا اصرارا على الأقل فى أنه يريد أن يتولى وحده الوزارة وجدت من أصدقائى فى السراى استعدادا فى مسألة البرلمان الذى طلب النحاس باشا حله ولكن العقدة التى

وقفت كل حل هي اصرار النحاس باشا على أن ينزل وحده الحكم دون أن يشرك معه أحدا من الأحزاب . وربما لأن الاعتراضات التي يقدمها النحاس باشا نها وجهتها في نظره الا أن الموقف كان يستدعي التوضيح لأننا كنا في وقت حرب وكنت أطلب من النحاس باشا أن يتساهل في هذه المسألة .

وكان على ماهر باشا وهو يؤدي الشهادة في نفس القضية ، - قضية الاغتيالات السياسية - جازما في أن أحمد حسنين باشا كان على علم بأن الدبابات البريطانية ستحضر في الساعة ٩ مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ وأنه سمع هذه الواقعة - واقعة علم حسنين باشا - بحضور الدبابات البريطانية وأنه حصلت - فيما بعد - مناقشات بشأن تلك الواقعة .

ومرة أخرى أكد على ماهر على معرفة حسنين باشا بأمر حضور الدبابات البريطانية الى قصر عابدين مثل على ماهر : ذكرتم أن أحمد حسنين باشا كان على علم بهذه المناورة فهل تذكرون أن أحدا من المجتمعين في القصر كان على علم بأن القصر سيحاصر بالدبابات ؟

وأجاب على ماهر : لا ، وأما مسألة حسنين باشا فقد سمعت ذلك بالذات من رجل موثوق به ومن أقرب المقربين .

وقال على ماهر باشا ردا على سؤال آخر بخصوص هذا الموضوع : المعلومات التي عندي عما حصل بعد جلسة تكليف الملك للنحاس باشا بتأليف الوزارة على الطريقة التي يراها أن حسنين باشا كان قد أفضى بها سيكون في الساعة التاسعة وحصلت مناقشة داخل السراي ، وعلشان كده لما جم الساعة ٩ بالدبابات كانوا متوقعين ذلك وأنا وصلت والدبابات موجودة .

ومرة أخرى يؤكد على ماهر باشا : ان حسنين باشا كان على علم بمسألة الدبابات وقد كتبها عن المجتمعين .

ويؤكد حافظ رمضان باشا في شهادته أن أحمد حسنين باشا عندما قابل السفير البريطاني ومعه رد الزعماء يرفض الإنذار البريطاني سأل السفير البريطاني : هل وقعوا جميعا ؟ فقال له : نعم ، فعاد السفير البريطاني يسأل : بمن فيهم ، النحاس باشا ، قال أحمد حسنين باشا : بمن فيهم النحاس باشا .

كما يقول حافظ رمضان باشا أن أحمد حسنين باشا بعد أن رجع من مقابلة السفير البريطاني ، انفرد بالنحاس باشا ولا أعرف - حافظ رمضان - ماذا قال له .

ويسأل حافظ رمضان باشا عما اذا كانت نية وزارة أحمد ماهر باشا التي أعقبت وزارة النحاس قد اتجهت الى محاكمة النحاس باشا على ما ورد بالكتاب الأسود ، قال حافظ رمضان باشا : أنا كنت موافق على المحاكمة وطلبت.

الى أن اكون في لجنة التحقيق فرفضت لاعتبارات قانونية لانه لا يجوز لوزير العدل أن يشترك في تحقيق وقد قال لي مكرم عبيد باشا عندك حق ويرفض حافظ رمضان باشا أن يذكر للمحكمة المسائل التي وصلت الى علمه عن طريق الوزارة لانه يعتبر المعلومات التي تصله عن طريق الوزارة سرا لا يجوز افشاؤه وأما الذي علمته - حافظ رمضان - من خارج الوزارة هو أن اللورد كليرن تدخل في خطاب العرش عندما أشير فيه الى وجود لجنة وزارية ، نحقق ، وقال لا ضرورة لذكر ذلك ومرة ثانية حدث أن تقابل المستر أنتوني ايدن وزير خارجية بريطانيا مع أحمد ماهر باشا وطلب اليه أن تعلن الحكومة المصرية الحرب ، وبتنح محاكمة مصطفى النحاس باشا ف فيما يختص باعلان الحرب قلت لأحمد ماهر باشا لا داعي لأن تعلن الحرب فقال أنه علم من مستر ايدن أن الدول التي لا تعلن الحرب في فترة معينة لا يكون لها الحق في حضور مؤتمر الصلح فقلت له ان هذا الكلام لا قيمة له ، و ٠٠ و ٠٠ أما عن محاكمة النحاس باشا فقد قلت له ان الانجليز كانت لهم تحفظات أربعة فهل محاكمة النحاس باشا تحفظ خامس فقال أنا أفهمته بأن عندنا اجراءات معينة في المحاكمات ، فاذا ظهرت ادانته حوكم والا برى فقلت له - لأحمد ماهر - عملت طيب .

ويسأل حافظ رمضان باشا عن المسوغ الذي اتكا اليه مستر ايدن في طلبه من أحمد ماهر باشا عدم محاكمة النحاس باشا فقال أنه صديق لنا ونفعلنا أيام الحرب وخدمتنا أيام السلمين !

وفي إحدى الجلسات يتولى الأستاذ حمادة الناحل تصحيح كلمات وردت على لسان علي ماهر باشا بتكليف منه وهو أن هذا التدبير - تدبير ٤ فبراير - لم يكن من الانجليز وحدهم ، بل لابد أن بعض المصريين اشتركوا فيه لانه لا يمكن أن يكون النحاس باشا وحده هو المسئول ، بل يرى علي ماهر باشا ان أمين عثمان هو المسئول الأول !

وأغرب ما في شهادة الشهود في تلك القضية ان حسين سرى باشا ، الذي اقترح على سير مايلز لامبسون بعد أن قدم استقالته الى الملك فاروق ، أن يعمل على قيام حكومة وفدية وذكر ان النحاس باشا قد أخطأ عندما رفض تشكيل الوزارة الائتلافية .

وعندما طلب من حسين سرى باشا أن يعلق على ما قاله علي ماهر باشا من أن بعض رجال السراي كانوا يعلمون بحدث ٤ فبراير . أجاب : اعتقد أن علي ماهر لا يقرر شيئا الا ومعه مستنداته فيسأل عنها .

ويقول الدكتور هيكل باشا في شهادته في قضية الاغتيالات السياسية أنه لا يتصور أن يكون لأحمد حسين باشا أو لأحد من رجال القصر ضلع في حادث ٤ فبراير .

وفي جلسة أخرى يجيء على ماهر باشا الى المحكمة ليوضح ما قاله الاسناد حمادة الناحل على لسانه بخصوص مسئولية النحاس باشا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ فيقول بالحرف الواحد : لما قررت أن رفعة النحاس باشا لم يكن وحده مسئولاً أغفلتها جميع الجرائد والذي قلته انه لم يكن مسئولاً ، وحده ويهمني ان أوضح كلمة مسئول ، فقد قلت في الجلسة الماضية في شهادتي ، انني قلت للسفير البريطاني : انني مسئول اليوم وغدا ، وفي كل وقت ، فانا أقصد بكلمة مسئول عن تصرفاته أما ان هذه التصرفات سليمة أم لا فهذا بحث آخر ، أما عما قيل عن رجال السراى فى الواقع ، أنا لم أشهد عن وقائع ، وانما أشهد عن تاريخ سياسى ، أى ان الانسان ، يجوز ان يتجاوز فى تعبيره ويصح انه لو حصل سؤالى عن التفاصيل كان يمكن التوضيح ، ولما قلت ان بعض رجال القصر كانوا مشتركين فى المسئولية ، كان قصدى البعيد ، بعض رجال القصر ، بدل ان أقول حسنين باشا بالذات من باب الأدب فى الواقع ، ان المسألة لما عرضت على الزعماء المجتمعين كانت توجد معلومات عند رئيس الديوان لم يدل بها الى المجتمعين كما أنه بعد أن ذهب الى السفير عاد ، وكانت عنده معلومات أخرى وسئل ، فلم يقل شيئاً ولذلك لم يكن فى مقدورنا عمل أى شئ لتفادى ما حصل . فى الساعة التاسعة مساء .

وتسأل المحكمة على ماهر باشا عن المعلومات ، التي كانت لدى حسنين باشا ولم يدل بها فيقول : يجوز انه ليس من المصلحة أن أدلى بها وانما اكتفى بأن أقول بأنه بمجرد استقالة سرى باشا كان فيه كلام عن الذى يحل محله وفي المرة الأخرى كان عنده كلام عما سيحصل فى الساعة التاسعة ، أى انه كان عند حسنين باشا علم بهذا وسألناه لما بلغت الاحتجاج ، الى السفير ماذا كان أثره عنده ؟ فقال : لم تحصل حاجة ، مع انه كان لديه علم بما سيحصل فى الساعة التاسعة وتسأل المحكمة مرة أخرى على ماهر باشا :

معنى ذلك انه كان لديه علم بمسألة الدبابات .

وقال على ماهر : نعم وهو قال ان السفير سيحضر الساعة التاسعة ومشى جاي يستأذن بل جاي يبلغ خبر .

وتسأل المحكمة : ما هو مصدر علم حسنين باشا بواقعة الدبابات بالذات . ويوجب على ماهر : هذا لا يمكن أن أدلى به ، لانه لازم أن أقول المصدر ، وهذا لا يمكن أن أقوله .

وتعود المحكمة فتسأل على ماهر باشا : انما الباشا يقطع بأن حسنين باشا كان لديه علم بأن الدبابات ستحضر الساعة التاسعة مساء .

وقال على ماهر : نعم وذلك بعد مقابلته للسفير ، وتقديم الاحتجاج ولا يقطع على ماهر باشا بأن حسنين باشا ، بلغ الملك بمجيء الدبابات فى الساعة التاسعة أو لم يبلغه ذلك ، بعد أن قال فى رده على سؤال سابق : بأن حسنين باشا بلغ الملك مسألة مجيء الدبابات فى الساعة التاسعة مساء .

ولكن ماذا قال النحاس باشا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ بالتفصيل ؟

مصطفى النحاس يروى تفاصيل مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

أطلقت - معهدا - الحديث عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢. أخطر المأسي التي تعرض لها شعبنا في النصف الأول من القرن العشرين والتي أثرت الى حد كبير للغاية في مشاعرنا كمصريين ووطنيين . الى الجهد الذي دفع شباب الضباط الأحرار ، لبدا العمل للانتقام من البريطانيين الذين حاولوا ، اذلالنا ، وراحوا يفتنون بقواتهم المسلحة على كرامة شعبنا ، ذلك الاذلال ، وذلك الاعتداء الذي لم تتعرض له من قبل بلادنا والذي دفع الشباب الوطني ، المصري من المدنيين الى العمل السري ضد الانجليز الذين دبروا - بليل - هذه المأساة الاليمة كما دفعهم جميعا الى الوقوف من الملك - رغم كل شيء صبر منه وعنه - موقف التأيد باعتباره وقتئذ ، الرمز ، وباعتباره - وقتئذ - المصدر لهجمات الانجليز المحتلين والمعتدين على كرامتنا وقد يكون من المفيد للأجيال التي لم تشهد تلك المأساة ، أو للأجيال التي شهدت ، ولم تفقه بعد خطورتها ، أن نوضح لهم ، إبعاد المأساة والأسباب الحقيقية التي دفعت الشعب المصري - رغم كل شيء - الى الوقوف موقف التأيد للملك وأقول اننا كشباب الحزب الوطني - وقتئذ - لم يلهب مشاعرنا ضد الاحتلال البريطاني أكثر من ذلك الجاذث الأليم وكنا نحن شباب الحزب الوطني قد درسنا جيدا أسباب قيام ثورة ١٨٨١ - الثورة الرأببة - وأسباب فشلها وكنا قد عينا جيئنا ومن زعمائنا القدامى مصطفى كامل ومحمد فريد وأمين الراقص وغيرهم الأسباب الرئيسية لعدم نجاح الثورة الرأببة وفي مقدمة تلك الأسباب قيام الصراع بين قادة الثورة وبين الخديو ، واستغلال البريطانيين لذلك الصراع ، وتدفق قواتهم المسلحة للوقوف الى جانب الخديو محمد توفيق باشا .

وقد كان من رأينا جميعا ألا نتيج للاحتلال البريطاني أن يكرر في تلك المرحلة - مرحلة سنوات الحرب العالمية الثانية - ما قام به عام ١٨٨٢ عندها وقف الى جانب الخديو الحاكم الشرعي

أقول - في البداية - أعتمد عن الاطالة في الكتابة عن هذا الموضوع الخطير
الذى كان له آثاره البعيدة المدى في تطور الأحداث في عامي ١٩٤٢ ، ١٩٤٣
وفي الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٤٤ عندما أسقط الملك وزارة الوفد في
٨ أكتوبر ١٩٤٤ وعندما بدأ لأول مرة منذ بداية الحرب العالمية الثانية يتعاون
عمليا ورسميا مع سلطات الاحتلال البريطاني وبذلك تغير تماما موقفنا من الملك
وربما يخفف من عذري بالنسبة للإطالة في هذا الموضوع اننى اكتشفت مصادفة
ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ من الموضوعات المقررة في مادة التاريخ على طلبية
وطالبات التوجيهية - شهادة اتمام الدراسة الثانوية - كما أن كثيرين من القراء
قد تفضلوا بالكتابة إلى طالبين الاستزادة في اعطاء جرعات أكثر من الحديث
عن ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى تناولناه وشكرا للاخوة القراء على آرائهم فيما نكتب
بجيدة تامة وبأسلوب علمي بعيد عن كل البعد عن التأثير الحزبية المعادية للوفد
المصرى أو المؤيدة للوفد المصرى أحد أطراف مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ وشكرا لوفى
وأكبر لمن بطاوا يكتبون الينا عن معلوماتهم وآرائهم الخاصة في مأساة ٤ فبراير
١٩٤٢ المأساة التى لحقت بالمصريين كل المصريين !!

وكننت قد أشرت - في الفصل السابق - الى اتهام على ماهر باشا لأحمد
حسين باشا بأنه كان على علم بأمر الدبابات التى ستحاصر قصر عابدين ،
فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى تأكيد حسين سرى باشا - عندما سئل عن رأيه
فى هذا الاتهام - من أن على ماهر باشا لا يتهم الا ولديه الدليل !

ونشير هنا الى ما ذكره السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » من أن
الوثائق والوقائع أثبتت أن أحمد حسين رائد فاروق ، ورئيس ديوانه ،
وظهيره ، ومرشده يوم حادث ٤ فبراير وقبله ، وبعده والرجل الأول فى القصر
المعتدى عليه ، أحمد حسين هذا ، كان طوال حكم الوفد ، فى تلك الفترة
- التى أعقبت ٤ فبراير - يتصل بالانجليز ، لا لمصلحة البلاد ، ولكن لكسب
ثقتهم فيه كحاكم جديد يستطيع أن يقضى لهم من المصالح ماكان الوفد يقضيها ،
وأن ينفذ لهم سياستهم «الديمقراطية» فى حكم البلاد ، وتوجيهها ، أحمد
حسين كان يريد أن يكون بطل ٤ فبراير الثانية ولكن ، بفير دبابات !!

وفى كتابه البحث عن الذات ، يقول أنور السادات : فى اواخر عام
١٩٤١ صدرت الينا الأوامر بالنزول من مرسى مطروح وأذكر أن كتيبة
عبد الناصر ، كانت على مقربة منا فى جهة اسمها الحمام ، ولكنه لم يكن فيها :
كان فى السودان ، ولم يعد منها الا فى ديسمبر ١٩٤٢ .

فى القاهرة أخذت فرقة للترقى ، وأثناء عمل بالفرقة داومت نشاطي
السياسي فى بناء تنظيم الضباط الأحرار ، كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٤٢ ،
وقد وصل روميل الى ليبيا مع فرق الباترز « الدبابات » الألمانية وكان الشعور

العام في مصر معاديا للانجليز وبالطبع في صنف أعدائهم ، وكان الانجليز يعملون ذلك فطلبوا من فاروق في فبراير ١٩٤٢ أن يكلف النحاس زعيم الأغلبية بتشكيل الوزارة أملا منهم في استمالة الرأي العام المصري ، ولكن فاروق رفض ، فما كان من السفير البريطاني « لورد كيلرن » الا أن حاصر قصر عابدين بالدبابات يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فاما أن يستجيب فاروق لطلبهم ، واما أن يتنازل عن العرش ، وأمام هذا التهديد استدعى فاروق النحاس وكلفه بالوزارة ، كان ذلك في ٤ فبراير سريه ١٩٤٢ تاريخ لا ينساه جيلنا ، ففي ذلك اليوم سقط النحاس في نظرا : اذ كيف يقبل أن يفرضه المستعمر على البلد بقوة السلاح ، فتجمع الضباط بالقاهرة ، وسرنا الى قصر عابدين تحية للملك الذي خرج لرد التحية ، لم تكن بطبيعة الحال راضين عن فاروق ، ولكن ما حدث كان اهانة لمصر ، جيشا ، وشعبا ، واعتداء على سيادتها. بصرف النظر عن شخص من يمثل هذه السيادة ، لذلك عندما سمعنا أن لورد كيلرن قد وجه انذارا ثانيا الى فاروق ، اثر حادث وقع في مطار القاهرة بعد ايام من حصار عابدين جرحت فيه كرامة الانجليز ، اتفقنا نحن الضباط الأحرار أن نحيط بالقصر الملكي ونتشبك مع الانجليز لو حاصروا القصر بدباباتهم مرة أخرى ، ومن ثم استعرت عربية زكريا عابدين - وكان الوحيد بيننا الذي يملك عربية خاصة - ورحت أطوف بها حول القصر ، طوال الليل أرصد الحركة من قريب ومن بعيد ، لأنذر اخواننا لو حدث ما كنا نتوقعه ، ولكن الليل انقضى دون أن يحدث أي شيء فرجعت بالعربة في الصباح وأعدتها لصاحبها » .

وقيل أن ننتقل الى الوثائق الخاصة بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، نشير وباختصار شديد ، الى أقوال بعض الزعماء المصريين في شهاداتهم أمام محكمة جنائيات مصر عندما كانت قضية الاغتيالات السياسية معروضة عليها ، وكان يبدو الاهتمام الشديد من قبل محامي المتهمين بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ حتى قال البعض ، ان قضية الاغتيالات السياسية ، كانت في نفس الوقت قضية ٤ فبراير ، وسنحاول أن نلخص أقوال هؤلاء الزعماء ، وكنا قد أشرنا - سابقا - الى أقوالهم في الظروف التي أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ :

يقول علي ماهر ، حادث ٤ فبراير حادث محزن جدا ، ويكفي التأمل في الانذار الصادر من السفير البريطاني ، وهو ممثل ملك بريطانيا وهذا الانذار موجه لرئيس الدولة المصرية ، فان الصيغة التي تقدم بها الانذار ليست فقط اعتداء على الاستقلال ، بل اعتداء على الشرف الوطني وإيذاء للكرامة الوطنية فليس له من رد ولصيفته القصيرة الوارد بها الانذار والطلبات الواردة به المتصلة بعمل داخلي هو تعيين وزارة مصرية بالذات .

وكل من مارس العلاقات الدولية والمكاتبات الدولية يحكم قطعا بأحد رأيين الأول : ان القصد الارهاب ، والثاني : الاذلال ، والطلبات. تعني بعض رجال مصر ، وهذا يدل قطعا على أن العملية مديرة كلها داخل القصر المصري .، يعنى

أن السفير لم يأت بها وحده ، بل لابد أن أشارك معه في تدبيرها بعض المصريين ، وطبعاً النحاس باشا لا يمكن أن يشارك في هذه المسألة بأكملها وجزيئاتها ، وإنما الذي دبر ذلك من الجانب المصرى هو المرحوم أمين عثمان باشا فهو رجل كان في غاية الذكاء وكان له من القدرة ما يجعله يتصل بخصومه وأعدائه ، ويتظاهر أنه صديق : أمين عثمان كان يريد أن يكون وزيراً ، ولذلك استعمل كل مواهبه ، وقوته ووسائله لبلوغ هذه الغاية ، مش بس يكون وزير ، بل لو أطل الله حياته لطمح إلى كرسى الوزارة ، وكان مستر ريد يشير إليه بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل .

ويقول على ماهر باشا ، أن أمين عثمان باشا زاره ذات مرة في منزله بالزمالك وأخبره أن سرى باشا عرض عليه وزارة المالية في نهاية وزارة حسين سرى باشا فكان جوابى عليه - جواب على ماهر بالطبع - وهل استشرت السفير البريطاني أم لا ، فقال استشرته بالتليفون وهو في الأقصر فقال لى : لا تقبل لأن وزارة سرى باشا على وشك السقوط ، ويقول على ماهر أن أمين عثمان زاره مرة أخرى في بيته وكان عنده أحمد ماهر باشا ، وكان أمين عثمان يتكلم قائلاً : أن النحاس باشا زعيم الأغلبية غير الموجودة في البرلمان وأن أحمد ماهر باشا زعيم الأغلبية داخل البرلمان ، ويجب أن يتعاونوا .

ويقول حافظ رمضان باشا : دعيت للمحضر إلى سراى عابدين وعرض علينا التهديد من لورد كيرلن إلى الملك وأؤكد أنى لم أحفظ في حياتى شيئاً ، كما حفظت هذا التبليغ ، فلما تل علينا التبليغ طلبت الورقة لأقرأها بنفسى ثم بدأت المشاورات ، وبعضهم عرض على النحاس باشا أن يشكل وزارة قومية ، والبعض الآخر عرض أن يشكل وزارة إدارية تجرى انتخابات في ظلها ، ثم تشكل الحكومة تبعاً لتلك الانتخابات ، أما رأى الخاص ، الذى أعلنته فى المجلس فهو أننا لم نأت لتشكيل حكومة ، وإنما آتينا ليؤخذ رأينا فيما يجب أن نقرره إزاء هذا الإنذار ، وعلى ذلك لا أعرض حلاً من تلك الحلول ، ولا أقبل أى حل لأن هذا يعد خضوعاً للتبليغ البريطانى وإن كان هذا الخضوع تناول درجات مختلفة ولكنه خضوع على أى حال وعلى العكس أعتقد أنه يجب علينا ألا نشكل حكومة وأن نضرب عن تشكيل كل حكومة إلى أن يسحب هذا التبليغ ، وهذا ما حدث فى ١٩١٩ ، وبمقدور وجد المجتمعون أن النحاس باشا رفض الحلول فرجعوا إلى رأى الذى قلته فى أول المناقشة وبدأوا يكتبون الرد وهو يتضمن أن هذه الهيئة لا تشير على الملك أن يقبل مثل هذا الإنذار ، لأنه اعتداء على حرية البلاد ودستورها ، وكلنا أن نوقع على هذه الورقة فوقعتها جميعاً حتى زيور باشا الذى كان من رأيه أن نخضع للتبليغ ونسلم به بناء على ذلك والذى أذكره يقينا أن النحاس باشا لم يوقع هذه الورقة وقت توقيعنا عليها وبرر عدم توقيعها لها بأن البلاد فى حالة خطيرة ، وأننا يجب أن نسلم بالطريقة التى نحبها دائماً .

وعن محاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية قال حافظ رمضان باشا :
بعد أن علت إلى القصر بناء على استدعاء جديد ، وجلت السراى محاطة بالجنود
البريطانيين فسألت داخل السراى ماذا حدث ؟ فقيل لى : انهم أحاطوا القصر
بالدبابات وإن بعض الضباط البريطانيين دخلوا القصر ، ونزعوا السلاح من
العساكر ، وقيل إن أحد الضباط المصريين نزع طنبجته بقسوة وقوة ، وقيل
انهم دخلوا على الملك ، فأتا قلت لهم : أنا لا أفهم إن هذا يحدث ، وكان يجب
على الحارس أن يؤدى واجبه فقالوا : الواقع ، صدرت لهم أوامر ، أن يمتنعوا
عن أى شىء فقلت : أنا لا أسأل عن أمر وإنما أقول أنه فى اللحظة التى لووا
فيها ذراع هذا الضابط ، كان يجب عليه أن يؤدى واجبه ، وبعد ذلك جاء الملك
وقال للنحاس بصوت يخالف صوته فى اجتماعنا الأول فى قصر عابدين : شكل
الوزارة وقال أحمد ماهر : تحت الدبابات وخرجنا وهذا ما رأيته وسمعته .

وأكد حافظ رمضان أن النحاس تردد فى التوقيع على الاحتجاج ، وأنه
وقع فيما بعد ، وأن سير مايلز لامبسون عندما ذهب إليه حسنين باشا ومعه
الاحتجاج سأل لامبسون حسنين باشا : هل وقع النحاس باشا الاحتجاج ؟
فأكد له حسنين باشا أن النحاس باشا ، كان ضمن الموقعين ، على الاحتجاج ، .

ويقول د^و محمد حسنين هيكل باشا عن حادث ٤ فبراير : لا استقالت
وزارة حسنين سرى ، كان اتجاه الملك إلى تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس
باشا وكان عرض الملك على النحاس باشا يوم ٣ فبراير وقد اعتذر النحاس
باشا وقال إنما تؤلف الوزارة من حزبه وحده وفى المساء بلغنى أن الانجليز
يصرون على اسناد الوزارة إلى النحاس باشا وفى ٤ فبراير علمت أنهم أرسلوا
الإنذار فيه هذا المعنى ، وقد دعينا للذهاب إلى السراى فى الساعة الثالثة بعد
الظهر ، وتلا علينا أحمد حسنين باشا رسالة ملكية فيها نص الإنذار ، وطلب
للك منا نحن المجتمعين أن ننظر فى هذا الأمر ، فتداولنا فيه إلى الساعة
السادسة ، وقد رفض النحاس باشا جميع الحلول التى عرضت وتمسك بتأليف
الوزارة من حزبه وحده ثم اتفق رأينا على أنه ليس من حق السفير ولا من حق
الدولة البريطانية أن توجه هذا الإنذار ، وإن توجيهه اعتداء على استقلال مصر
وسيادةها ، وانصرفنا وفى الساعة التاسعة أو حول ذلك دعينا للسراى من
جديد ، وكانت إحاطة السراى بالدبابات والجنود الانجليز قد ذاعت فى القاهرة،
وقد طلب منا الملك أن ننسى ما حدث وعهد إلى النحاس باشا تشكيل الوزارة
وأن يمر على السفارة ، ويبلغ السفير هذا التكليف !

ويرفض د^و هيكل الإجابة عن سؤال لأحد المحامين ، هذا نصه ، هل أقدم
الانجليز على الاجراءات التى اتخذوها يوم ٤ فبراير اعتمادا على قوتهم العسكرية
فقط ، أو لانهم أحسوا بمساعدة من بعض المصريين ؟

ويعمل د. هيكल رفضه الاجابة عن هذا السؤال لان السؤال ليس متعلقا
بواقعة معينة يستطيع أن يقول فيها نعم ، أو لا .

وينفي د. هيكل أن يكون لأحد من رجال القصر ، وخاصة حسنين باشا
أى ضلع فى الحادث .

وقد دارت مناقشات قانونية حول استدعاء مكرم باشا لسماع أقواله
كشاهد فى القضية . وقال رئيس المحكمة : أن الأستاذ عمر عمر ، نقيب
المحاميين قدم للمحكمة قرارا أصدرته نقابة المحامين جاء فيه : أن المجلس قرر
بالاجماع وبعد الاطلاع على المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ عدم جواز
تكليف المحامي أداء الشهادة فى قضية وكل فيها أو استشير فيها سواء كانت
هذه الشهادة متصلة بوقائع الدعوى نفسها ، أم غير متصلة بها وإن المحامي هو
صاحب الحق المطلق دون غيره فى تقديم ما ينتمى عن أداء الشهادة ، وعندما
حاطب الأستاذ على أيوب المحامي باستبعاد قرار نقابة المحامين الخاص بهذا
الموضوع قالت المحكمة : أنه قرار من هيئة محترمة ، هى نقابة المحامين ، فى
أمر يخص المحاماة فى خلاف بين زميلين آخرين فى نفس القضية ويجب أن تشير
المحكمة ، الى هذا القرار وقد احتكم كلاهما اليها وقال الأستاذ على أيوب أن
معنى طلبه هذا أنه لا يحترم النقابة وإنما هو يرمى الى مراعاة النظم القانونية .

ودارت مناقشات عديدة وقال مكرم عبيد باشا ليست هذه القضية قضية
مكرم ، أو قضية الأستاذ فتحي رضوان بل هى قضية المحاماة التى أنشرف
بالانتساب اليها ، وقد قلت ولا أزال أقول انه ليس فى الأرض قوة يمكن أن
تحمل المحامي وترغمه - وهو يرى أن فى عدم الشهادة صالحا لموكله - على أن
يخون مهنته والمادة التاسعة من قانون المحاماة توجب على المحامي ، أن يحلف
يميناً قبل أن يبدأ عمله كمحام ، على أن يحافظ على سر المهنة وما كان هنالك
محفل لاثارة هذا الموضوع أمام المحكمة ، بعد أن احتكنا الى النقابة أنا والأستاذ
فتحي رضوان وأصدرت النقابة قرارها واني لا أخشى الشهادة فانا آخر من
يخشأها وما من قوة ترغمنى على مخالفة نص القانون أو المساس بكرامة مهنتى
والنص صريح فى قانون المحاماة ، وهو أنه لا يجوز لمحام أن يشهد فى قضية
استشير أو وكل فيها وأنا أدافع عن هذا المتهم الذى أدافع عنه وأعلن المتهم سعيد
توفيق أنه يتمسك بمكرم باشا فى الدفاع عنه وترفض المحكمة طلب استدعاء
مكرم عبيد باشا للشهادة كما رفضت المحكمة الطلب الذى تقدم به الأستاذ على
منصور باستدعاء ابراهيم عبيد الهادى باشا رئيس الديوان الملكى للشهادة بصدد
أشياء أمر بها موكله عمر حسنى أبو على .

والطريف أن المحكمة قررت تأجيل القضية الى جلسة ٤ فبراير وكان هذا
القرار موضع تعليقات كثيرة من الدفاع ، والمتهمين ، وجمهور النظارة لاتفلقه
مع حادث ٤ فبراير ، وعندما نظرت القضية من جديد - فى ٤ فبراير ١٩٤٧ -

طلب الأستاذ محمد محمود عطية المحامي ، لمناسبة نظر القضية في ٤ فبراير
رفع الجلسة حدادا على هذه الذكري المصنومة ، فقد أهدرت في مثل هذا اليوم
من سنة ١٩٤٢ ، الكرامة المصرية وودت المحكمة على ذلك قائلة على لسان
رئيسها : أن المحكمة تشاطره الأذى ، لهذا الحادث بالذات .

أما شهادة مصطفى النحاس باشا - في تلك القضية - فقد جاء فيها أنه
كان كلما دعي الى القصر كان يجيب تلك الدعوة ، وكان ذلك في وزارة حسين
سرى باشا - ثم حدد لي ميعاد بالسراى بعد الظهر ، وسمعت لما حضرت بأن
حسين سرى باشا موجود في السراى ، وأنه لن يخرج منها الا بعد أن تصدر
مراسيم القطن ، فقلت لنفسي وأنا رابع له لكن لازم أجيب الدعوة ، فتوجهت
وأخذ رأيي ، وأدليت به وسئلت ، أنظن ان هذه المسائل يمكن أن يقف فيها أحد
ضد الانجليز ، فقلت لجلالته أن يكون بعيدا ونحن الشعب نفتغل وواجبي أنا
بصفتي ممثل الشعب ألا أسكت ، وجلالتك فوق الكل ورأس الكل ، ونحن
نحمل المسؤولية وأنا طلعت وسمعت أن المراسيم أمضيت قبل دخولي .

وبعد ذلك اتخذت فكرة لنفسي - هكذا يقول النحاس باشا - أن أسوح في
الوجه القبل وكنا في الشتاء لمدة أسباب منها الجو أحسن ومنها اني اتكلم
مع الناس الى هناك بكل حرية وذهبت الى قنا ورايت أن أرجع في الباهرة
وعملت ترتيبى ان الرحلة تستغرق شهرين او ثلاثة . ووردت لى دعوات من
البلاد أن أزورها . ووصلنا الى قنا ، وعادنى أن أزور سيدي عبد الرحيم
القناوى ، واعتقد به ، وكان هناك بعض الخلاف بين الاهالى ، وكنت أجهتد أن
يكون وجودى سببا للتوفيق بينهم ذهب ، ومكرم باشا ، وكان حريصا على
ألا أعرض نفسى لشيء ويجتهد ألا أظهر ، وكنت أخالفه ، ولما انتهت الزيارة
لسيدي عبد الرحيم ، وعدت الى منزل اسكندر عبيد قريب مكرم عبيد باشا
أردت أن أستبدل ملابسى فدخل التليفون قلت انتظروا ، قالوا خذ التليفون وانت
فى الحمام ، وألحوا على فأمسكت التليفون وسألت من المتكلم قالوا انه اسماعيل
تيمور ، وهو الذى يريد أن يكلمنى وتحت الالاح ، أمسكت التليفون ، من وراء
الباب فأخبرنى اسماعيل تيمور باشا أن جلالة الملك يريد مقابلتى غدا بعد
الظهر ، قلت يستحيل ماديا أن أجيب هذا الطلب ، خصوصا وأن عائلتى معى ،
والرحلة تستغرق شهرين ، وقلت لا أقدر .

ويظهر أن مكرم باشا أخذ التليفون ، وقال يحضر ، وأنا فكرت كسم .
وقلت أين القطار الذى أستطيع السفر فيه لا الحقه ، وأخلصت عملى ، ثم قالوا :
المدير يتكلم ، وقال ضرورى من السفر الليلة ، والمائلة تنتظر ، فقلت لا يمكن
أن أترك العائلة ، واذا كنت سأسافر لا بد وأن أحجز محلا فى الأقصر فقالوا نعمل
لك الترتيب اللازم ، وأرجأت ذلك لحين بحث الامر ، فرحت الباهرة ، وقلت
لهم المسألة ، وقلت لهم خليك في الباهرة ، وسيروا بها الى جرجا ، وغدا أكون

عندكم لان في مثل هذه الحالات يؤخذ رأى وأرجع في الحال وكانت الحالة النفسانية صعبة على ، وعلى كل الموجودين في المركب ، وسافرت ، وكانوا آخروا القطار قليلا الى أن وصلت وجئت ، وجاء معي مكرم باشا ، والظاهر انه كان عامل ترتيبه لانه كان حاجن لنفسه الى أن يقول النحاس باشا أنا كنت جاي مصر ومعتقد ان مفاتيح منزلي معي لألبس بدلتى الرسمية ، ولما سار للقطار لم أجد المفاتيح معي ، فقلت : لا طريق الا النزول في بيت أحمد حسين بك وهو زوج خالة الست ، وقلت وجه البيت ، ولكن أين الملابس الرسمية والحسيني زعلوك جمع الملابس من كل مكان الى أن رقت كل حاجة بقلدر المستطاع وتشرفت بمقابلة جلالة الملك ، وعرض على جلالتة الموقف ، وقال الحالة شديدة ، وفهمت أن حسين سرى استقال وقال ما رأيك في الحالة ، وكنا سمعنا أن مظاهرات تهتف : أقبل يا روميل «فاروق فوق رأسك يا جورج» ولما سألتى جلالة الملك عن رأيي في الحالة قلت لجلالتة اننى سبق أن أبديت رأيي مرارا ، فقال جلالتة الحالة تستسعى أن نرى طريقة ، فهل يمكن أن نشتري مع آخرين في الحكم ، فقلت رأيي مصمم عليه كما قلته من قبل ، فاذا عهد الى بالحكم ، ما الذى أستطيع أن أعمله ، والبلد جعانة ، وأنا عند رأيي ، فقال جلالتة ساكمل استشاراتي ثم أدعوك ثانية ، فقلت لجلالتة أنا مسافر الليلة ، وليس عندي استعداد للبقاء ، فأمر أن أنتظر الى اليوم التالى الى أن يستشير ، ويخبرنى بالنتيجة ، وهذا أمر طبعيا صدر لى وقبلت على مضض ، انتظرت واتصلت بالمائلة بالتليفون بواسطة فخرى بك عبدة النور ، لكي يخبرهم انى ساقدم بكر اليهم ، وثانى يوم دعيت ، وأنا فاكرا انى دعيت لاتمام الكلام السابق حيث لم أفهم ، انى ساكون مع غيرى خصوصا ، وأنا أبدت رأيي ، وهو انى لا أستطيع التعاون معهم ، ويومها كان مكرم باشا ملعوا ، فمعهشت واحترت حين رأيتهم ، ودخل علينا جلالة الملك ، ودخل خلفه حسين باشا ومعه ورقة ، وقال جلالتة انه أعد بيانا سبليقيه باسمه حسين باشا نيابة عن جلالتة ، وكان فى البيان خطوات توضح أن الحالة خطيرة ، وأن انجلترا تهدد كثيرا ، وجاء اسمى فى البيان عدة مرات ، وكان المطلوب منى أو من جلالة الملك أن يستدعيني ، وكان مطلوبا أيضا أن يؤخذ رأيي باعتبارى زعيم الأغلبية ، يؤخذ رأيي عن السبيل الى الحكم والانجليز هم الى طلبوا ذلك .

وبعضى النحاس باشا فى رواية ما قبل ٤ فبراير ، بتفاصيل دقيقة للغاية ، ويشير الى انصراف الملك والى ما قاله النحاس بعد انصراف الملك من أن مركزه - أى النحاس - فى البيان مركز متمم ، والمتهم يجب أن يوضح مركزه .

وينفى النحاس علمه بالطلبات التى وجهها الانجليز عن استلغائه ، وأخذ رآيه وأنا - أى النحاس - بعيد عن ذلك بالمرّة ، وجأى خام طازة من رحلتى الى هنا فانا لا دخل لى فيما حصل .

ويقول النحاس باشا أن الزعماء بحثوا كيف يمكن تفادي الموقف « ويجب أن تحتج لأن هذا تسخّل واعتداء » ، على البلد من جانب الانجليز ، ويجب أن تقف في وجهه » وقالوا : تكتب احتجاج ، قلت طيب ، ولكن قبل الاحتجاج أبنى رأيي كوطني ومجرب وخبير بأعمال الانجليز ، فيجب أن نبحث ان كان هذا الانذار تهديديا ، أو تنفيذيا ، والبيان الذي ألقى علينا من جلالة الملك يفهم منه ان هذه الحالة تنفيذية لا تهديدية ، كما حصل في حوادث أخرى ، وبناء على ذلك يجب الاحتجاج ، ولكن انظروا في طريقة تتخذ ، لتفادي التنفيذ ، وكيف تكون الطريقة ؟ ابحثوا عنها ، فقالوا : الطريقة هي أن نتعاون في حكم واحد ، فقلت لهم : لكم أن تقولوا ذلك ولكن رأيي ألا أشارك معكم كما قلت ، وأنا مصمم ، على ذلك فقالوا هذه توضحية فقلت التوضحية يمكن عملها بشئ آخر غير هذا ، لأنني إذا قبلت أمّش عقيدتي » *

الفصل الرابع

أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين السابقين يؤكد على تواطؤ الوفد مع الانجليز في حادث ٤ فبراير

حرصنا على أن نشير الى ما ذكره أنور السادات في كتابه « البحث عن الذات » خاصة بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢، وأثرها في نفسه وفي نفوس الضباط الأحرار ، كما حرصنا في نفس الوقت على التركيز على ما أدلى به كل من علي ماهر باشا ، وحافظ رمضان باشا في محكمة جنايات مصر أثناء نظير قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - خاصة بتلك الأحداث .

وقد نقلنا - وبالنص في الفصل السابق الجزء الأول من أقوال مضطفي النحاس باشا - وهو يدلي بشهادته في تلك القضية - التي ذكرت ، ومن وجهة نظر النحاس باشا - تفاصيل أحداث يومي ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ - وفي هذا الفصل ننشر - وبالنص - بقية أقوال النحاس باشا في تلك القضية وما يتعلق بأحداث ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ بالذات !!

وفي هذا الفصل أيضا نحاول وبإيجاز شديد أن تكمل الحديث عن وجهة نظر النحاس باشا ، والوفد المصري ، والصحف الوفدية في هذه الأحداث التي شغلت - ولا تزال - تشغل المؤرخين المصريين ، وغير المصريين لها - أي لتلك الأحداث - من أهمية بالغة في تاريخنا المعاصر .

يرى النحاس باشا في شهادته ، كيف ألح عليه الزعماء ، المجتمعون في سراي عابدين ، ليقبل وزارة ائتلافية كنوع من التضحية ، وكيف رفض تأليف تلك الوزارة .

ويرد النحاس على قول بعض الزعماء « ان الانجليز يريدون وزارة فيها النحاس ، اننى أرفض ذلك » .

وعندما قالوا له : « اذا كان الأمر كذلك فلا تقبل الحكم أصلا » .

ويقول النحاس : لا مانع ولكن الطريقه التى نتفادى بها التنفيذ غير موجودة ويقول النحاس باشا : كان زيور باشا معى فى الراى ، وقال : « العبارات الموجودة فى البيان معناها انها حالة تنفيذية » .

وبعد ذلك يقول النحاس باشا : اتفقنا على كتابة الاحتجاج ، وكتبته صيغته ولطفته نوعا والظاهر ، أنه دخل فى التلطيف اسماعيل صدقى باشا لأنى تركتهم يكتبون وقالوا : « نعمهد ألا يقبل أحد الحكم ، قلت : وهو كذلك » ومضيت على الاحتجاج .

وقلت : بلغوا جلالة الملك فحرف وقال : « انتم عملتم طيب ، وهذا عمل مشرف ووطنى » .

فقلت لجلالته : « يجب أن اصارحكم بحاجة وهى أن الاحتجاج كويس ولكن يمكن يؤذى البلد ، والمرش ، ويمكن أن يكون نكبة على المرش ، وعلى شخصى لجلالتكم » .

فقال : « أنا قابل كل شئ » .

فقلت لجلالته : « أنت فى مقبيل العمر ، ونحن الى فناء وبقاؤكم ، على على رأس الدولة يفيد البلاد كثيرا » .

فقال لجلالته : « أنا مآيس ولا أسأل عن نفسى » وأخذ الاحتجاج ، وقال لعسنتين باشا : « بلغ الاحتجاج » وقال لنا : « ابقوا هنا الى أن يصل الرد » فبقينا فى حرج .

وقالوا : « أقبل أن تكون معنا واختار من تختار » فقلت : « لا أقبل ذلك لأن النتيجة أن هذا قبول لرأى الانجليز ، وتنفيذ لأمرهم » .

فقالوا : « ما دام معنا كلنا لا يعتبر تنفيذا لأمرهم » .

فقلت : « اشمعنى لما يكون للنحاس مع غيره لا يكون بأمر الانجليز ولما يكون وحده يكون تنفيذا لأمر الانجليز » .

وأردت الانصراف فقالوا : « ان جلالة الملك أمرنا بالانتظار فانتظرت » .

وجاء الرد خطير ، وهو أن يبلغ جلالة الملك أن السفير البريطانى سيحضر حوالى الساعة التاسعة والنصف اذا لم يمدل رأيه .

وبلقنا حسنين باشا هذا الرد .

قلت : ان الرد خطير ، ولا يخاطب لجلالته بهذه الصيغة وقيل لنا : كونوا على استعداد حتى تنجل الحالة .

فرجعت الى بيت أحمد بك حسين بالجيزة .

وكانت الحالة خطيرة ثم اتصل بي زكي على باشا ، وهو صديقي وصديق
حسنين باشا ، وقال : سمعت بالخبر ؟ قلت : خير ايه ؟

قال : « الرجل الانجليزى راح بالدبابات فى السراى وحاصرها والحالة
خطيرة جدا » فقلت له : « أنا آسف جدا لأن الحالة وصلت الى هذا وتنبأت
بهذا ، ولكن لم يكن تنبئى أن يصل الأمر الى هذا الحد » .

وبعد ذلك طلبت مرة ثانية للسراى فى نفس المساء ، حوالى الساعة
التاسعة والنصف وكنت مستعده ، ورحنا ولم أجده الدبابات ولا حاجة فى ساحة
السراى والحالة طبيعية .

ولما دخلت وجدتهم مجتمعين وعليهم وجوم فقلت : « ماذا جرى ؟

قالوا : جاءت الدبابات ثم انصرفت والحالة خطيرة » .

فقلت : هذا نتيجة عملكم لان هذا كان انفساعا بفون حكمة .

وشرف الملك ، وقال : « اعتبروا أنه لم يحصل شيء فى هذا اليوم وان
كل ما حصل كانه لم يكن أو هو لم يكن وأنا ، أعهد اليك يا نحاس بتأليف
الوزارة ، ووطنيتك تقتضى أن تستعمل الحكمة فيها » .

فقلت لجلالته : اسمحوا لى أن أقول انى لا أستطيع تأليفها بحال من
الأحوال .

فقال : أمرتك وأنا الملك ، وأمرتك ، أن تقبلها .

قلت : لا أستطيع يا جلالة الملك .

قال : أنت تستطيع ، وتعتبر أنه لم يحصل شيء .

فقلت : ما هى الظروف التى دعت الى تغيير الموقف ؟

قال : أمرتك .

قلت : اسمح لى لجلالتك ألا أقبل وعمل الخصوص فقد تعهدنا أنه اذا دعى
أحدنا الى تأليف الوزارة لا يقبل ، ولو كان ذلك من جلالة الملك .

وقال الملك : أنا صاحب الشأن وأمرتك !

قلت لجلالته : لا أقبل وطلبت معرفة الظروف .

وقال الملك : لازم تقبل وتؤلف الوزارة الليلة .

وقلت لجلالته : لا أقدر يا مولاي ، ورأسى لف ، وجالتى النفسية صعبة ،
أمهلنى للغد ، أفكر .

فقال جلالتة : لا بد أن تقبل ، وتذهب الليلة الى السفير .

قلت : مستحيل الليلة ، وكنت أريد أن أستريح لأني متعب !

وقال الملك : لازم تقبل !

وقال أحمد ماهر باشا : ان قبل يكون على أسنة رماح الانجليز !

قلت : اخرس ، أنتم الذين جثتم على أسنة رماح الانجليز ووصلتم بالبلد الى هذه الحالة والنحاس أشرف منكم كلكم .

وقال الملك : آمسرك .

وأراد اسماعيل صدقي باشا أن يتكلم ، فقال له جلالة الملك ، أسكت أنا صاحب الأمر وكرر جلالتة أمره لي ، فقلت لجلالتة : امهلني لغد .

فقال جلالتة : انزل من هنا على السفير .

وفهمت أن كلاما دار بين جلالتة وبين السفير لا أعلمه ، لانه مطلوب مني أن أطمئنه هذه الليلة فذهبت لا لأطمئنه بل لأحتج ..

فلما دخلت أراد أن يقابلني بالسلاط ، فقلت له : لا أسلم عليك لأنك أسأت الى في غيايبي ، وكان معه وزير الدولة .. ويقول النحاس باشا : ان السفير البريطاني اخذ يسترضيه ويسأله عن رغبته فأجابه النحاس باشا بأن الترضية لا تتم الا بمسح الانذار البريطاني وانه - أي النحاس - لن يقبل الوزارة ، الا اذا سحب الانذار .

ويسأل السفير البريطاني النحاس باشا : هل عرضت عليك الوزارة ؟ ويقول النحاس باشا : نعم عرضت على الوزارة .

ووافق السفير على سحب الانذار .

واخذ النحاس باشا والسفير يتباحثان في طريقة سحبه ، وهل يكتب لهم النحاس باشا أولا أم يكتبون هم له .

ويقول السفير البريطاني للنحاس باشا - كما يقول النحاس باشا - انه السفير لم يختره بصفته الشخصية ولكن بصفته زعيم الأغلبية ، وأنه - أي السفير - عندما يقول النحاس ، انما يقصده الشعب فالوقوف خطير ونحن - لاميسون - نخشى أن نطعن من الخلف .

ويقول النحاس باشا ، انه قد رد على السفير البريطاني قائلا : ماذا فعل الشعب حتى أوصلتموه الى هذه الحالة ؟ وماذا أقول له ؟ هل أقول أن الانجليز جابوني وأنتم جابنين ، وكيف أستطيع أن أطعمهم .

فقال له السفير : أن وزير الدولة موجود يستطيع أن يفعل كل شيء .

ويقول النحاس : أن على وزير الدولة أن يفتح الخزانة ويضع كل ما أخذتموه من البلد وتحضروا القمح ، والملايس من الجيش .

ويقول السفير : أننا مستعدون لكل ما نطلبه .

ويقول النحاس أنه لم يستقر على رأى بشأن قبوله الوزارة ما لم يفعل الانجليز شيئا لمحو الاحانة بطريقة يراها مع زملائه .

وتم الاتفاق ، على كتابة خطاب الى السفارة بسحب الانذار ورحبت السراى - كما قال النحاس - بسحب الانذار ، وسررت بذلك سرورا عظيما

ويفرق ، النحاس باشا - فى شهادته - بين الحالة التهديدية ، والحالة التنفيذية فيقول : أن الحالة التهديدية هى مظاهرة عسكرية يجوز أن تنتهى الى شيء يحسن السكوت عنه بينما الحالة التنفيذية ليست بمظاهرة بل تقترون بالتنفيذ الفعلى وان الذى كان فى ذهنه أن البيان البريطانى لم يكن مقصورا على مظاهرة تهديدية !

ويسأل النحاس باشا : هل قابلت أحدا من رجال السفارة البريطانية فى الأقصر أو أسوان أثناء رحلتك .

ويقول النحاس باشا : اننى لا أذكر ، ويجوز أنه حصل .

ويسأل النحاس باشا مرة أخرى : هل تذكر أن أحدا من الانجليز الذين قابلوك فى محطة قنا قال لك بالانجليزية ما معناه : انى سمعيت بمصافحة الرجل الذى سيتولى الحكم قريبا ؟

ويقول مصطفى النحاس ، ردا على هذا السؤال : أنا شخصيا لا أعرفهم اللغة الانجليزية ويؤكد مصطفى النحاس باشا جازما أن أحدا من السفارة البريطانية لم يتصل به فى موضوع تكليفه بتشكيل الوزارة ، لا مباشرة ولا بالواسطة ! عندما يوجه الأستاذ زكى عريبي سؤال الى النحاس باشا هذا نصح : الا ترى رفعتكم أن سلوكك فى هذا اليوم واستفلاك الظروف « اكسا يمتتها ، انك عطلت سلطة الملك الدستورية فى هذا اليوم ؟

يجتج النحاس باشا على عبارة عطلت سلطة الملك ويقول - أى النحاس - أن جلالة الملك أمرنى ، وأننى قبلت الأمر ، تحت تأثير الظروف وبعد المشاورة ، والتردد .

ويؤكد مصطفى النحاس أن أمين عثمان باشا لم يكن معه فى رحلته الى أسوان ولم يحضر اليه قط وينفى النحاس باشا ، أن يكون مكرم عبيد باشا عالما بحادث ٤ فبراير قبل وقوعه ، ويقول بالحرف الواحد : « يستحيل على مكرم باشا أن يكون عالما بشيء » .

وعندما سئل النحاس باشا عن القاء الحجارة عليه عندما كان يزور ضريح سيدي عبد الرحيم القناوى يقول انه كان يزور قنا وقد تدخل لاصلاح ذات البين بين أسرتي الأشراف والحميدات وأنه يظن أن مكرم باشا كان معه ، يومذاك وقف الأستاذ حمادة الناحل يصيح قائلا : أننا لا نقبل أن نصفى الخلافات بين الشاهد ، ومكرم باشا فى الجلسة وعلى حساب المتهمين .

والجدير بالذكر ، أن مكرم عبيد باشا والنحاس باشا عندما تقابلا فى محكمة الجنائيات تبادلوا القبلات بعد أن ظل كل منهما « يحارب » الآخر أكثر من خمس سنوات وكان هذا ما يعنيه الأستاذ حمادة الناحل ، الذى كان يعارض وقتئذ الوفد معارضة شديدة !

ويؤكد النحاس باشا ، أكثر من مرة أنه ما قبل الحكم ، الا ليستخلص به مصلحة البلد .

والجدير بالذكر أن الصحف المصرية بل والأجنبية التى كانت تصدر فى مصر لم تشر الى أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بسبب الرقابة المفروضة عليها والتي كانت تعليماتها صريحة وواضحة بعدم الإشارة الى تلك الأحداث من قريب أو من بعيد ، بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .

على أن ذلك لم يمنع من أن يعرف الشعب المصرى أن اعتداء جسيما قد وقع على السلطة الشرعية من قبل السفارة البريطانية والقوات المسلحة البريطانية فى مصر ، ذلك أن الاذاعات التى كانت تمارسها بريطانيا ، اذاعات ألمانيا ، وإيطاليا كانت تذيع وبالتفصيل ما حدث بالنسبة للملك فاروق ، ولقصر عابدين ، الى جانب ، أن بعض أحياء القاهرة ، كحي عابدين مثلا ، قد شهد القاطنون فيها قوات الجيش البريطانى ، وهى تتحرك لمحاورة قصر عابدين ، بالإضافة الى أن بعض الزعماء الذين احتجوا على هذا الحادث بخطابات وجهوها الى السفير البريطانى فى مصر ، قد طبعوا خطاباتهم تلك ووزعوها فى صورة منشورات ، كما أن بعض الشباب الوطنيين قد طبعوا ، ووزعوا أيضا منشورات كثيرة ، وعلى نطاق واسع تضمنت احتجاجاتهم ، لما حدث من بريطانيا من عنوان على الملك ، وعلى قصر عابدين ، أما أولئك الذين لم يستمعوا الى اذاعات ألمانيا ، وإيطاليا ولم يقرأوا المنشورات التى وزعت فى أعقاب ذلك الحادث فقلد أدركو بفطنتهم أن سببا غير عادى ، قد جاء بوزارة النحاس باشا الى الحكم خاصة بعد ما تم نشر الخطابين المتبادلين بين النحاس باشا وسير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة ، واصرار سير مايلز لامبسون على زيارة مصطفى النحاس باشا فى مبنى رئاسة الوزارة وحمله - أى السفير البريطانى - على اكتاف الشباب الوفديين فى ساحة مبنى مجلس الوزراء ، كما أن النحاس باشا ، بعد أيام قلائل قد راح يتحدث الى الجماهير مؤكدا ، أنه ما جاء الى الحكم ، الا بأمر الملك لانتقاد البلاد ، كما أن الصحف الوفدية بدورها قد راحت تبرز مجيء الوفد الى الحكم ، بتلك الصورة المفاجئة .

فى يوم ٥ فبراير ١٩٤٢ نشرت جريدة المصرى فى صفحتها الأولى : رفعة النحاس باشا يؤلف الوزارة : حديث رفعته عن أسباب قبوله الحكم كما نشرت بعض صور للاستشارات الملكية صور لمحمد محمود خليل وحافظ رمضان ، ومحمد توفيق رفعت ، عبد الفتاح يحيى عند مغادرتهم السراى ، وصورة للنحاس باشا عند مغادرته سراى عابدين وقد التف حوله مندوبو الصحف وقد أدلى النحاس باشا بهذا التصريح لندوبى الصحف « تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك وعهد الى تأليف الوزارة فاضطرت الى تلبية هذا الأمر الكريم برغم الظروف الخطيرة التى تمر بها البلاد والتى بلغت أشدها أخيرا ، ورغم أننى كنت قد صرحت فى اليوم نفسه أنى لا أقبل الحكم فى الوضع الذى آلت اليه الأمور ولكننى أمام الرغبة الكريمة ، التى أبدأها جلالته وتصميمه على تكليفى بتأليف الوزارة وأمام ما تفضل فصرح به من أن الوطنية وبذل التضحية وانكار الذات كل أولئك يقتضى منى تحمل مسئولية الحكم ، انقادا للموقف ، إزاء ذلك لم يسعنى الا أن أنزل على هذه الرغبة السامية ، وأقبل مسئولية الحكم تحقيقا للنظام الديمقراطى ، معتمدا فى ذلك على الله وثقة جلالة الملك ، ومعترزا بتأييد الأمة المتحدة حول الوفد ، ومبادئه » .

وفى نفس الصفحة الأولى خبر عن حل مجلس النواب الحاضر .

وفى اليوم التالى - ٦ فبراير ١٩٤٢ - ينشر «المصرى» صورا للاستقالات الحافلة للنحاس باشا ومكرم عبيد باشا وهما يخطبان فى جموع الطلبة والشعب بالنادى السعدى ومظاهرات الطلبة فى الاسكندرية إبتهاجا بوزارة الشعب ، ثم عنوان ضخم - فى الصفحة الأولى أيضا - ما أضاعته حكومات الانقلاب على مصر تستعبد وزارة الأمة : أشرف موقف فى أدق ظرف ، تسجيل حق مصر فى استقلالها وتصريف شئونها . اصدار عدد خاص اليوم من الجريدة الرسمية بالخطابين المتبادلين بين النحاس وسير مايلز لامبسون .

وفى الصفحات الداخلية كلمة لمصطفى النحاس فى الجموع المحتشدة فى النادى السعدى قال فيها : أنه رفض الوزارة القومية ، حتى لا يشترك مع أعداء الديمقراطية وإن الموقف ، كان دقيقا غاية الدقة خطيرا ، غاية الخطورة وقد أوصلنا اليه أولئك الذين يتشدقون بأنهم خدام الأمة وهم فى الواقع عمال تخريب ، وهم ، وتركز صحيفة « المصرى » على الخطابين ، المتبادلين بين النحاس ولامبسون ، فتقول أن النحاس صان مصر ، وأنقذ كرامتها واستخلص سيادتها الذاتية من محنة يعلم الله وحده ماذا كانت مغبتها لو أن اللاعبين بالنار مضوا فى لعبهم سادرين مستهترين ، وإن النحاس باشا لم يقبل الحكم ، الا مضطرا ونزل على أمر الملك مدعنا ..

وفى نفس العدد ، إشارة الى كلمة لمكرم عبيد باشا وعهد « المصرى » بنشرها فى اليوم التالى ، وفى نفس العدد أيضا إشارة الى بعض برقيات التهانى التى أرسلها بعض الوفديين و .. و ..

وفى ٧ فبراير ١٩٤٢ ينشر المصرى وثائق تشكيل الوزارة الوفدية الجديدة كما ينشر كلمات لمصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا ..

وفى كلمة النحاس : دعونا نعمل فى هدوء فان المهام جسام ، والوقت يمر من السحاب نحذر اللاعبين أو الدسائس أو المفرضين اذ ساروا فى طريقهم لانيأ سناخذهم بالحزم والعزم الاكيد قضاء على كل جرعة يراود من ورائها الاضرار بالبلاد ؛

وفى كلمة مكرم عبيد : لقد كنت قبل حضوركم الى منشغلا بشغون التموين ولعلكم اردتم أن تكونوا اكرم منى احساسا فحضرتم الينا لكى امون نفسى بشمرركم .. ويطلب مكرم عبيد من عمال المطبعة الأميرية بالذات وهم يعلمون انى صديق لهم أن يرجعوا الى أعمالهم اليوم بكل هدوء .

ويقول مكرم عبيد أيضا : لقد سميتونى وزير الشباب وانى لأرجو الله وقد حرمنى مظهر الشباب وعمر الشباب ، أن يهتئ قوة الشباب وعزيمة الشباب ..

ويقول مكرم عبيد أيضا : ان مصطفى النحاس لايمتاز بوطنيته ، أو وفديته فقط بل يمتاز بنزاهته وستعلمون قريبا انه كانت هناك أيد غير نزيهة تمتد الى جيوب الفقراء ، ليشبع أصحابها ، وتجووعوا أنتم اما نحن فسيكون شعارنا اما أن نشبع معا ، أو نجوع معا ، أو أفضل من هذا وذاك أن نجوع لنشبعكم ولكن تقوا أننا ستجوع لنشبعكم ، وعندما يهتف شباب الأزهر : يحيا مكرم صديق الأزهر يقول مكرم عبيد بل قولوا مكرم ابن الأزهر ، ذلك لأن الجامعتين الأزهرية ، والملكية كانتا مهد الثورة وأنا ابن الثورة !

ويصل الى قصر عابدين وفد من ضباط الجيش من جميع الرتب والأسلحة يتقدمهم ابراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، ويصطف ضباط الجيش فى البداية على هيئة حلال ويطل عليهم الملك من شرفة عابدين شاكرًا لهم ، كما يصل الى قصر عابدين الأمير محمد على الذى يقابل الملك ويزور الإنحاس ضريح الملك فؤاد وضريح محمد على ، ويتوافد على القصر طابور من طلبة البوليس وبلوكات النظام وينصح شيخ الجامع الأزهر طلبه الأزهر ، بالجوء الى السكنية داعيا الله أن يشرح صلورهم للصل ويعينهم عليه ، ..

ولم يفتح ملف ٤ فبراير ١٩٤٢ فى عهد وزارة النحاس باشا ، التى أقيمت فى أكتوبر ١٩٤٤ ولكن فى فبراير ١٩٤٥ ، تنشر الأهرام محضر اجتماعي عابدين فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان محمود حسن باشا كبير المستشارين للملكيين الذى استقال من منصبه فى اليوم التالى ، احتجاجا على قبول النحاس باشا الحكم هو الذى سجل هذين المحضرين ، وتماثب صحيفة البلاغ ، الوفدية زميلتها الأهرام على خروجها ، عن حيادها التقليدى وسيرها وراء المهارات الحزبية .

ثم يثار الموضوع مرة أخرى في نوفمبر ١٩٤٥ ويكون مصطفى النحاس باشا هو الذي أثاره في عيد الجهاد - ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ - وترد صحف السعديين ، والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية على ما جاء في خطاب النحاس باشا وتشتمل الممارك .

ويدخل في تلك الممارك محمد محمود خليل بك الذي كان رئيسا لمجلس الشيوخ عند وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وكذلك عبد السلام فهمي جمعة وأحمد ماهر ، وكذلك يدخل في المعركة مكرم عبيد باشا وإسماعيل صلتى باشا ومحمود سليمان غنام و .. و ..

ويشارك في الممارك من الصحفيين عباس محمود العقاد ، وعباس حافظ ، وأحمد قاصم جودة ، وعلى أمين ، وحافظ محمود وكامل الشناوى و .. و ..

وينشر مصطفى النحاس باشا بيانين حول أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وتنتشر صحيفتا « الوفد المصرى » و « البلاغ » أولهما ، وتنتشر الأهرام ، والمصرى نقلا عن الأهرام البيان الثانى ، والجديد ، فى هذين البيانين ، رد النحاس باشا على القانونى الكبير محمود حسن باشا ويحمل النحاس باشا على القانونى الكبير ، ويقول : « لعله كان يطمع فى أن يشترك فى الوزارة القومية التى ألحوا على فى قبول تأليفها » ، كما يقول أن ما سماه القانونى الكبير محضرا لجلستى اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ قد تضمن تشويها ، لكثير من الحقائق يضطرني الى تصحيحها وضعا للأمر فى نصابه ودقما ، لكل خطأ مقصود ، أو غير مقصود فى هذا الموضوع الخطير ، وبخاصة وقد نسب القانونى الكبير فى كلامه عبارات فقهية إلى اسمى مقام » .

يقول مصطفى النحاس فى بيانه الثانى - أنه كان أول المتكلمين ، وليس أحمد ماهر باشا ، كما يقول النحاس باشا أنه وافق ، على الاحتجاج على الإنذار بلون تردد وكنت أول الموقعين على الاحتجاج .

وينفى مصطفى النحاس أن يكون قد ذكر فى الاجتماع أن هؤلاء الناس - الانجليز - محرجين وأخشى اذا رفضت قبول الوزارة أن يلجأوا ، الى تصرفات خطيرة قد يكون فيها ضرر كبير ، ويصبح النحاس العبارة ، التى قالها فى هذا الصدد ، وهى لا تخرج عما ذكر فى شهادته أمام محكمة الجنابات كما ينفى مصطفى النحاس أن الملك طلب اليه بعد انصرافه من القصر ، فى الاجتماع الثانى أن يمر على دار السفير البريطانى وبلغه أنى كلفت بتشكيل الوزارة لانه طلب ذلك الى جلالاته !! ويقول مصطفى النحاس أن الملك لم يقل له أن السفير البريطانى طلب اليه ..

وقد كنت - مصطفى النحاس - معارضا فى الذهاب ليلا ، الى دار السفارة ولكن جلالاته أمرنى بذلك فكان من المثعين ، كما أوضحت فى بيانى معالجة الموقف مع الانجليز .

وينفى مصطفى النحاس أيضا أن الملك قال له عندما كلفه بتشكيل الوزارة أنه يستطيع - أى مصطفى النحاس - أن يعتمد على جلالته ، فى تسهيل الأمور وأن يعتمد أيضا على مساعدة السفير البريطانى الذى وعد بذلك ، ويقول مصطفى النحاس أن الشطر الأول من العبارة صحيح ، أما الشطر الثانى ، الخاص بالاعتماد على السفير البريطانى فلا أصل له .

واعتقد أنى بذلك كله قد نقلت وجهة نظر النحاس باشا والوفد المصرى فيما يتعلق بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بكل أمانة ودقة وينبغى علينا ، أن ننقل وجهة نظر البريطانيين ، نقلا عن السفير البريطانى ، والوثائق البريطانية ، وبعد ذلك ننقل وجهة نظر خصوم الوفد المصرى ، لتكون الصورة كاملة تماما .

على اننى أرى قبل أن أنتقل الى توضيح وجهة نظر البريطانيين فى ٤ فبراير لابد وأن أشير الى خطاب تلقاه مكرم عبيد باشا من الدكتور زكى ميخائيل بشاره قد يكون له دلالة هامة قبل دراسة الوثائق البريطانية .

يقول د: زكى ميخائيل بشاره فى خطابه الى مكرم عبيد باشا رئيس الكتلة الوفدية :

بعد التحية : طلبتم الى معاليكم أن أكتب بيانا مفصلا ، عن الوقائع التى وقعت أمامى فى فندق ووتر بالاس فى الأقصر فى يناير ١٩٤٢ وهى التى كنت أخبرت معاليكم وبعض أخواننا بها بعد انفصالنا عن الوفد وتعلق بمقابلة بعض البريطانيين لرزمة النحاس باشا ، وفيما بلى ما حدث تفصيلا أسرده متوخيا ونه الحق بدون تعليق :

« فى صباح أحد أيام الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٩٤٢ كنت جالسا بيهو فندق ووتر بالاس بالأقصر انتظارا لنزول رفعة النحاس باشا من غرفته للازمته كمادتي طوال أيام بقائه ضيفا على مدينتنا « الأقصر » .

وإذا بجناب الماجور فلور وهو صديقى من أمد بعيد قلم الى محييا واستفسر منى عن موعد نزول الباشا من غرفته ، لأنه يريد أن أعرفه به ليتحدث معه ، وبعد قليل حضر رفعة النحاس باشا وقدمت اليه جنابه فاستأذن الماجور فلور رفعتة فى أن يصحبه الى حديقة الفندق ، لأنه يريد التحدث مع رفعتة ، وفعلا انصرفا معا وحدهما ، وبعد أكثر من نصف ساعة عاد النحاس باشا وعلائم البشر على محياه وقال لى : أن صاحبك فاتحنى فى سياستى ، نحو الحليفة لو عدت الى الحكم وبالأخص فى مسائل التموين وقد قلت له ان سياستى هى كفاية حاجة البلاد من محاصيلها ، وما زاد على احتياجنا سوف نقدمه الى حليفتنا عن طيب خاطر ، فأقررت رفعتة على وجهة نظري ، ثم قال لى : ان الماجور فاتحنى أيضا فى كثير من المسائل السياسية ولم يخبرنى رفعتة بشئ منها وفى مساء نفس اليوم كنا نجلس بعد تناول العشاء ، بأحدى صالات الفندق ، فحضر جناب الماجور

فلور ، وبرفته ضابط بريطاني آخر برتبة ملازم أول فقدمه الماجور الى رفعة. النحاس باشا ثم طلبا من رفعته الاختلاء به فقام ثلاثتهم وانتحوا ركناً بعيداً من القاعة ، واستمروا في حديث استغرق أكثر من نصف ساعة ، على غير مسمع منا ثم انصرف الضابطان وغادر رفعة النحاس باشا وجلس بجواري ، وعلى وجهه علامات الانشراح ، وقال لي : ان الضابط الذي جاءني الليلة قد فاتحنى في مسائل دقيقة ودخل الفويط ولكن من يا ترى هذا الضابط الصغير ، الرتبة ، ليتحدث معي في مثل هذه المسائل الخطيرة .

فقلت لرفعته أن ما استلفت نظري أنه برتبته العسكرية الصغيرة . كان يتقدم الضابط الأكبر منه في السير ، وفي الجلوس ولذلك اظن أنه رجل متنكر في زي ضابط صغير ، اخفاء لشخصيته الحقيقية . فقال لرفعته : ان هذا الضابط هو الذي كان يدير ، الحديث والماجور يستمع فقط ، ثم فاتحنى. رفعته في مسائل التموين وتحدثنا فيها طويلاً .

ويعمى الدكتور ميخائيل بشارة ، عضو الكتلة الوفدية في رسالته الى مكرم عبيد باشا : بعد هذه الوقائع بيومين أو ثلاثة أيام كنا في وداع السيدة الفاضلة حرم رفعة النحاس باشا وكانت عائدة من الأقصر ، ومعها الأستاذ. فؤاد سراج الدين باشا بعد ذلك .

وقبيل قيام القطار بثوان معدودات نزل من عربة النوم بالقطار ضابط بريطاني آخر ، برتبة ملازم أول أيضاً وقال لرفعته : اظن أنني أصادف رفعة. النحاس باشا وأنتى سعيد أن أصادف الرجل الذي سيكون في الحكم قريباً جدياً ، ونص الجملة بالانجليزية حرفياً هو :

I have the pleasure to shake hands with the man who is coming into power very soon.

ثم قفز الى القطار المتحرك .

وفي أثناء عودتنا للفندق ، قال لي رفعته ماذا قال هذا الضابط ؟ لقد كان يتكلم بالانجليزية بسرعة فلم أتبين قوله فذكرت لرفعته نص العبارة المذكورة .

فقال لي : ان شاء الله خير . هذه الوقائع ، كما حدثت وكما سبق أن ذكرتها لماليكم أقررها مستشهداً بالله على صدق ودقة كل حرف فيها ، اثباتاً للواقع واحقاقاً للحق وتسجيلاً للتاريخ ولنا بعض الملاحظات على رسالة د. زكي. ميخائيل بشارة .

وجهة النظر البريطانية الرسمية في ٤ فبراير ١٩٤٢

استكملنا أقوال مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصري ونشرنا بعض أقوال الصحف الوفدية في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عقب وقوع تلك المأساة ، وعند انقائها لأول مرة بصورة علنية في فبراير ١٩٤٥ وعند اشتداد المعركة بين الأحزاب السياسية حولها في نوفمبر ١٩٤٥ ، وقد كان من الضروري أن نركز على توضيح وجهة نظر رئيس الوفد والصحف الوفدية في هذه المأساة باعتبار أن رئيس الوفد المصري ، والوفد المصري ، كانوا من أهم أطراف تلك المأساة .

وكننت في نهاية الفصل السابق قد نشرت خطابا أرسله د. زكي ميخائيل بشارة إلى مكرم عبيد باشا خاصا ببعض المقابلات ، التي تمت في الأيام السابقة لمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ بين النحاس باشا ، وبعض البريطانيين ، وأهمية هذا الخطاب - في نظري - تكمن في أن مرسله د. زكي ميخائيل بشارة ، كان من أقطاب الوفد ، وشيوخه ، ومن الذين عرف عنهم الصدق ، والنزاهة ، والأمانة وإذا كان هناك ما يوجب التحفظ في اعتبار تلك الرسالة وثيقة تاريخية ، أنها لم ترسل ، إلى مكرم عبيد باشا إلا في نوفمبر ١٩٤٥ بعد أن خرج ، أو أخرج مكرم عبيد باشا من الوفد وخرج معه د. زكي ميخائيل بشارة ورغم هذا التحفظ الذي أبدته على رسالة د. زكي ميخائيل بشارة فإني أعتقد - وهذه مسألة شخصية بحتة - في صدق الدكتور بشارة وفي أن ما قاله عن حدوث مقابلات بين النحاس باشا وبين بعض البريطانيين في الإقصر ، من الأمور المتوقعة والمنظرة في مثل تلك الأوقات العصيبة .

أما موضوع الضابط البريطاني الذي صافح النحاس باشا وقال إنه سعيد ، لمصافحة الرجل ، الذي سيكون في الحكم قريبا ، فقد أثير أثناء نظر

قضية الاغتيالات السياسية (قضية مقتل أمين عثمان باشا) وقد سئل النحاس باشا عن هذه الواقعة ، فلم ينسها ، ولم يشبها ، كل ما قاله : أنه لا يعرف اللغة الانجليزية : . وكان حرصه على نشر رسالة الدكتور زكي ميخائيل بشاره ، - رغم تحفظي على اعتبارها وثيقة من الوثائق - أنني عرفت من مصدر أمين لا يرقى اليه الشك أنه بعد أيام فلاتل من وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ قابل الأميرالاي محمد كامل عبد الرحمن ، وكان ضابط الاتصال مع الجنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر ، الذي قال له أن مقابلة تمت بين النحاس باشا ، والجنرال ستون في أسوان في أواخر يناير ١٩٤٢ وقد حضر أمين عثمان باشا ، تلك المقابلة التي تمت في فندق كتركت ، تم فيها - كما يقول الأميرالاي محمد كامل عبد الرحمن - اعداد كل شيء ويحتمل أن تكون هذه المقابلة قد تمت ويحتمل ، أن تكون بعض القضايا العامة قد نوقشت في تلك المقابلة بما فيها أزمة الحكم ، التي كانت تتعرض لها مصر وقتئذ .

وللحقيقة وللتاريخ أيضا أنشر هذه الرواية نقلا عن المصدر الذي أكن له كل تقدير واحترام وفي نفس الوقت أقول انني لم أجد في وثائق سير مايلز لامبسون ، ولا في مذكراته ما يشير الى تلك المقابلة وقد كان هناك صراع بين السياسيين البريطانيين والعسكريين البريطانيين - في مصر - خلاف دائم ، وحاد ، وكان العسكريون يتشككون دائما في خطط سير مايلز لامبسون ويرون أنها موقوفة للمجهود العسكري الخاص بالحلفاء .

وأعود بعد ذلك الاستطراد الهام والضروري من وجهة نظري على الأقل ، الى الوثائق البريطانية والى مذكرات لورد كيلون - سير مايلز لامبسون - وهي المذكرات التي ترجم أجزاء كثيرة منها وبدقة وأمانة بالفتن الزميل الأستاذ كمال عبد الرؤوف . يقول سير مايلز لامبسون ٠٠ عن يوم الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ :

" بدأت الأمور تلتو بترعة ، أكبر مما كنت أتوقع ، فقد اتصل بي رئيس الوزراء - حسين سرى - وأنا على مائدة الافطار ليقول لي أنه مضطر الى تقديم استقالته في الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم ، وأنه لا يستطيع تأجيلها ، كما اتفقتا حتى يوم الثلاثاء وعلى الفور كلمت حسين باشا رئيس الديوان ، بالتليفون وطلبت موعدا لمقابلة الملك في الساعة الواحدة تماما وحاولت أن يراوغ معي ، وأن يماطلني ، ووجبت نفسي مضطرا الى استعظام عبارات قوية ، وجافة معه واتصل حسين باشا بعد ذلك ليعترض على الطريقة الخشنة التي كنت أحدثه بها ، وأوضح لي أنني سوف أكون في القصر ، في الواحدة تماما ما لم أسمع منه شيئا يجعلني أعدل عن هذا الموعد .

وفي نفس الوقت عقدنا اجتماعا في السفارة حضره الجنرال أولكلن وباقي القادة العسكريين لمنطقة الشرق الأوسط وبحضرتنا في هذا الاجتماع احتمال استخدام القوة العسكرية ضد فاروق وكعادة العسكريين أبدى أولكلن شيئا

من التردد والقلق ودارت مناقشات طويلة حاولت خلالها أن أمسك أعصابي ، ولكن ذلك لم يمنعني من الانفجار غضبا مرة ، أو مرتين وكان من الواضح أن العسكريين يريدون أن يكون كل شيء مضمونا ١٠٠٪ وكانوا يطلبون تأكيدات لا نستطيع أن نقلعها لهم ، مثلا كانوا يسألون : أليس من الممكن أن تحدث ثورة في البلد ، ماذا نفعل إذن ؟ وأمكننا بعد وقت طويل ، اقناع العسكريين بخطرنا واتفقتنا على ضرورة اجتماعي مع الملك في الواجهة بعد ظهر اليوم ، وأن أعرض عليه خمس نقاط تتعلق :

أولا : ضرورة وجود حكومة تنفذ معاهدة ١٩٣٦ ، نصا وروحا وأن تكون تلك الحكومة .

ثانيا : قوية وقادرة على الحكم ، ولها تأييد شعبي كاف .

ثالثا : وهذا يعني ضرورة تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة ، بوصفه زعيم الأغلبية في البلاد ، ويجب التشاور معه فورا ، من أجل تأليف الوزارة الجديدة .

رابعا : ولابد أن يتم ذلك قبل ظهر غد (الثلاثاء ٣ فبراير) .

خامسا : الملك في نظرنا مسئول عن أية اضطرابات قد تحدث في هذه الأثناء ، .

وقد سبق لنا أن أشرنا ، الى ملخص لما جرى بين الملك وسير مايلز لامبسون في هذه المقابلة التي أكد فيها الملك أنه يسعى لتأليف حكومة قومية وأنه لا يوجد غير النحاس باشا يستطيع أن يقود هذه الحكومة ومن حسن الحظ - فاروق يقول - ان علاقته بالنحاس أفضل الآن !

ويروي لامبسون ، ان حسنين باشا قال له ، بعد مقابلة الملك للامبسون - أننا اذا استدعينا النحاس بالطريقة التي طلبها - أي يطلبها لامبسون - وكلفناه بتشكيل الوزارة فانه سوف يكتسح البلد كله ، ولن يكون هناك فرصة أمامنا ، لقيام معارضة منظمة من السعديين والأحرار ، لتكون كالفراجل التي نستطيع أن نستخدمها مع الحكومة الجديدة ، ويقول لامبسون أنه ذكر لحسين أن يشك في قبول النحاس أو الوفاء الاشتراك في أية وزارة ائتلافية كما وأنه - أي لامبسون - أكد لحسين قبل انصرافه من مكتبه : أمل أن أسمع غدا ان النحاس قد استدعي الى القصر للتشاور معه ، وأن يحدث ذلك قبل ظهر غد وأمل أن يتم الاتفاق مع النحاس بوصفه زعيم الأغلبية وتسانده جماهير الشعب على الخطوات القادمة ومن الضروري أن يوافق النحاس على ما سوف يحدث سواء كانت النبة تشكيل وزارة مؤقتة ، أو وزارة ائتلافية !

ويقول لامبسون أيضا انه حاول في المساء إقناع سمارث ، الى حسنين باشا لؤكد له مرة أخرى مطالب البريطانيين ولكن سمارث أصيب بأنفلونزا ، فافقه

بدلا منه تيرانس شون الذى لم يتمكن من العثور على حسنين باشا وكنت
- لامبسون - واثقا من أنه اختفى عن عمد ، وأنه لا يريد أن يقابل ممثل السفارة
وكلفت شون ، أن يترك له فى مكتبه خطابا بطلبنا وأن يكتب على المظروف
شخصى ، وعاجل !

وعن يوم الثلاثاء ٣ فبراير يقول لامبسون فى مذكراته : من حسن حظنا
أن أمين عثمان باشا طلب أن يقابلنى فى الحادية عشرة صباحا - وأمين عثمان
باشا خريج كلية فيكتوريا ، بالاسكندرية وجامعة اكسفورد بعد ذلك وقد لعبه
دورا غير عادى كرجل اتصال بيننا وبين الوفد ، وكان وزيرا للمالية ، سنتى
١٩٤٣ ، ١٩٤٤ وقد قتل بالرصاص سنة ١٩٤٦ - وقد قابلته ، وتحدثت إليه
بصرامة عن الموقف وأوضح لى أنه قادم بموافقة من النحاس باشا وبمجرد ، أنه
بلغنى أن النحاس باشا مستعد لتولى الحكم اذا ساندته السفارة قلت له : انه
هناك أشياء معينة يجب أن يعرفها النحاس باشا قبل أن يتخذ قراره النهائي
وان هذه الأشياء أثارها وزارة الخارجية البريطانية فى لندن وقال لى أمين
عثمان باشا : أنه لا يعتقد ان النحاس باشا سوف يعترض على ملاحظات لندن
واتفقتا على أن نرجى الحديث فى ذلك ، الى ما بعد تولى النحاس الوزارة -

ويقول لامبسون : ان أمين عثمان باشا سأل : ماذا تقترح أن يفعل
النحاس باشا ، بعد ظهر اليوم فى القصر !

ويقول لامبسون : أنه قال لأمين عثمان : ان هذا طبعا يرجع الى النحاس
باشا نفسه ولكن من جهة أخرى فان اعتقادي الشخصى - اعتقاد لامبسون -
أنه ينبغي أن يرفض أية فكرة يقدمها القصر ، عن الحكومة المؤقتة ففكرة الحكومة
المؤقتة ليست الا لعبة من القصر ، حتى تمر العاصفة ، وبعد ذلك تعود الأعاصير
القصر مرة أخرى ومن ناحية أخرى فأننى أعتقد ان النحاس باشا ، يجب أن
يطالب بحكومة ائتلافية حتى يدعم مركزه فى البلاد ولو أنى كنت أعتقد انه
ذلك صعب تحقيقه ، ويقول لامبسون : قال لى أمين عثمان باشا : انه سيمود
الى النحاس باشا ليعرض عليه الموقف ، ويرى ماذا يقول ؟

ويقول لامبسون : ان حسين سرى اتصل به ليسأله عن آخر الأخبار وان
حسين سرى قال له ان الحكومة المؤقتة لن تنجح مطلقا ، وان الحكومة الائتلافية
قد تكون مجرد فكرة طيبة وأن الحل ، الوحيد هو أن يشكل الوفد الوزارة
ويقول سير مايلز لامبسون بالحرف الواحد : استمر الموقف هادئا حتى الساعة
الثانية بعد الظهر وعاد أمين عثمان باشا ، معه رد النحاس - وكان الرد يقول :
ان النحاس باشا كان مستعدا فى وقت سابق لقبول فكرة حكومة معاهدة أما
الآن فانه ضد هذه الفكرة ، كما أنه أيضا ضد فكرة حكومة ائتلافية لان حالة
البلاد سيئة للغاية ومن المؤكد ، أن بعض أعضاء تلك الحكومة سيكونون من
رجال الملك ولهذا فان النحاس باشا - كما يقول على لسانه أمين عثمان باشا

أن يكون في وضع يتيح له تسليم البضاعة ، لنا وبمعنى آخر تقديم ما نريده
منه !

وقال لي أمين عثمان - قال للاميسون بالطبع - ان الوفد سيتعاون مع
السفارة حتى لو لم تكن هناك معاهدة وأن روح معاهدة ١٩٣٦ تعني التعاون
التام بين الجانبين وأنه اذا كان النحاس باشا قد تعاون مع السفارة في زمن
السلم مرة فانه مستعد أن يتعاون معها في زمن الحرب عشر مرات ولكن كل
ما يطلبه هو أن تطلق يده وأن يكون حرا في اتخاذ قراراته ، وخصوصا ،
فيما يتعلق بالقصر ، ان النحاس باشا يريد ديمقراطية حقيقية في البلاد .
بينما الملك لا يريدنا !

وقال لي أمين عثمان باشا أيضا : ان النحاس لا يريد أن يظهر كمن يجري
وراء الانتقام من الملك ولكنه يريد أن يوضح لي - للاميسون - أن أية حكومة
ائتلافية أو محايدة لا أمل فيها .

ويقول سير مايلز لاميسون : أنه في لقائه بأمين عثمان باشا قد اتفقا على
النقط التالية : ان الموقف بلغ من السوء درجة لا يمكن أن تنجح معها أية حكومة
ائتلافية ، أن النحاس باشا يجب أن يبلغ الملك فاروق انه لا يثق في تعاون
الأحزاب الأخرى معه باخلاص وأنه ما زال يخشى المؤامرات والسياس التي قد
تجاذل له في حكومة ائتلافية ولهذا فان النحاس باشا يرى أن الحل الوحيد أن
تكون هناك حكومة وفدية خالصة على أن تخصص دوائر معينة للأحزاب
الأخرى ، في الانتخابات وعلى أن يتم تكوين مجلس استشاري من زعماء الأحزاب
الأخرى كنوع من الرمز للائتلاف .

ويقول سير مايلز لاميسون ان أمين عثمان اتصل به تليفونيا ليقول ان
النحاس باشا في القصر ولم يستطع تبليغه الرسالة التي اتفق وإياه عليها ،
و . . . و . . .

ويقول سير مايلز لاميسون : أن أمين عثمان باشا عاد الى الاتصال به مرة
أخرى لتبليغه ما جرى في القصر وكيف أن الملك طلب منه تشكيل حكومة
ائتلافية ، ولكن النحاس رفض وقدم أسبابا قوية لرفضه وأن النحاس باشا
عرض أن يشكل وزارة وفدية تتحمل وندها المسؤولية رغم خطورة الموقف
ويقول لاميسون : انه بعث في طلب أحمد حسنين وبلغه أنه قد عرف بكل
ما جرى في القصر بين الملك والنحاس باشا ، وطلب منه تبليغ الملك - أنه - أي
لاميسون - يرى أنه يجب استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة .

ويقول لاميسون لحسين : يجب ألا تكون هناك مفاجآت أخرى من القصر وانني
سوف أعقد مجلس الحرب في السفارة في الساعة العاشرة صباح اليوم التال
وحاول حسنين كعادته أن يماطل ولكني أوضحت له أنني أعني ما أقول وقيل
أن ينصرف قلت له مذكرا : لا تنس يا حسنين باشا أن تبليغ الملك أنه يتحتم

عليه أن يستدعي النحاس باشا وأن يكلفه بتشكيل الوزارة ويقول لامبسون أن أمين عثمان اتصل بعد أن انتهت مقابلته لأحمد حسنين ليسأله عن آخر الأخبار فروى له ما دار في لقاءه بأحمد حسنين ، وأن أمين عثمان ، اتصل به في منتصف الليل ، ليسأله عن الأخبار وقال : لا يوجد جديد حتى الآن .

وعني يوم الأربعاء ، ٢ فبراير ١٩٤٢ قال لامبسون : إنه سمع في الصباح أن هنري هوبكنسون من وزارة الحرب البريطانية ينتظره في مكتبه لأمر هام ، وأنه عندما التقى به قال له : إن حسنين باشا اتصل به وطلب أن يقابله وأنه — أي هنري هوبكنسون — قد وافق ، على الذهاب إلى مكتب حسنين باشا ، ليجتمع معه الموقف : ويقول لامبسون قلت لهوبكنسون بصراحة : انني لا أوافق بشاتا أن تذهب إلى حسنين باشا ، أو أن تراه ! ويقول لامبسون : أنه قال لهوبكنسون : أن هناك طريقتين لمعالجة مسألة دقيقة مثل هذه المشكلة مع القصر : الطريقة الأولى : أن يظل المرء حازما ، وأن يرفض أي حلول وسط كذلك التي يعرضها حسنين باشا ، والطريقة الثانية ، أن يتدخل آخرون في العملية لافسادها وأنه إذا تدخل آخرون من العسكريين أو من وزارة الحرب في مشكلة القصر فسوف أنفض يدي منها تماما ويقول لامبسون ، أنه أوضح وجهة نظره التي عبر عنها لهوبكنسون في مجلس الحرب وأن مجلس الحرب وافقه على وجهة نظره وفي مجلس الحرب اتفقنا — لامبسون — على أن أقابل الملك وأن أبلغه الإنذار التالي : وقد سبق لنا نصره ، واتفقنا في مجلس الحرب أيضا أنه إذا لم ينفذ الملك ما طلبناه حتى الساعة السادسة مساء فأننا يجب أن ندرس الأمور من ناحيتنا وراجعنا تحرك القوات التي سوف نستخدمها في العملية .

وتقرر أن يتقود هذه القوات الجنرال ستون وإننا يجب أن نتوجه معا — الجنرال ستون وأنا — إلى القصر ، ومعنا القوات المطلوبة في الثامنة مساء وأن نطلب من الملك فاروق التنازل عن العرش وحتى لا تحدث مفاجأة داخل القصر أو متاعب من أي نوع تقرر بعد ذلك خطة محاصرة القصر بالتفصيل وماذا بعد اجبار الملك على التنازل واتفقنا على ضرورة أن نصحب الملك معنا خارج القصر سواء وافق أم لم يوافق عن التنازل على العرش .

وأخذنا نتناقش طويلا بعد ذلك ما يجب أن نفعله بالملك بعد أن نأخذه من القصر . وقال أمبال البحرية : أن أفضل مكان تضعه فيه أن نجسبه في إحدى سفن الأسطول البريطاني .

ولما كانت هذه التفاصيل تخص العسكريين وحدهم فقد تركت الاجتماع واتصلت بفيتز باتريك باشا مساعد رسل باشا في بوليس القاهرة وطلبت منهما — من فيتز باتريك ، ورسيل — الاتصال بجنرال ستون كما طلبت حضور والتر موبكتون الرجل الذي أعد وثيقة تنازل ملك بريطانيا عن العرش .

وبعض سر مايلز لامبسون قائلا :

وعلمت الى السفارة وطلبت اعذار وثيقة التنازل بعناية حتى لا يكون هناك أى احتمال للخطأ ثم قابلت حسنين باشا وكان الاجتماع قصيرا وأوضحت اننا هذه المرة نضئ النور الأحمر وأنه ما لم يستجب لطلبائنا فى السادسة مساء فان أمورا خطيرة سوف تحدث . ويقول سير مايلز لامبسون ، أنه كان يعين عليه بعد ذلك أن يتأكد من المكان الذى سيكون فيه النحاس بعد ظهر ذلك اليوم حتى يمكن الاتصال به واستدعاؤه للقصر فى أية لحظة وأنه فى الساعة الواحدة، بعبد الظهر تمكن من الاتصال بأمين عثمان باشا الذى طلب منه تسليم ، النحاس باشا بنص الحديث الذى دار بينه - لامبسون - وبين حسنين باشا وأن يبلغ النحاس باشا أيضا أن من الضرورى جدا ، أن ييلقنا بمكانه اذا احتاج الأمر الاتصال به ، ويقول لامبسون ، أنه قال لأمين عثمان : أجل ألا يكون النحاس باشا قد تراجع فى موقفه ! وأن أمين عثمان قال له : أنه لم يغير موقفه وأنه - أى النحاس - قال له أنه يتخشى أن تكون السفارة ، هى التى غيبت مؤقفها ، وقال أمين عثمان للامبسون : لقد طمأنته بنفسى وقلت له أن الانجليز جادون هذه المرة مع الملك .

ويقول لامبسون ، أن أمين عثمان قد بلغ أن الملك استدعى مكرم عبيد باشا الى القصر لمقابلته وأنه - أى لامبسون - أبدى مخاوفه أن يفعل مكرم باشا شيئا يؤثر فى ساعة الصفر التى حددناها للملك وهى السادسة مساء ، ووعد أمين عثمان أن يظل على اتصال بالنحاس باشا طوال اليوم حتى يمكن استدعاؤه فى أى وقت .

ويقول لامبسون أنه تلقى مذكرة سرية ، تتضمن أن مظاهرات فى الشوارع خرجت تتهف بحياة روميل : عاش الملك يسقط الانجليز تقدم يا روميل : وأنه تلقى تقريراً من الرقازيق يقول ان الطلبة هناك يحطمون المشاجر ويضربون أصحابها المعروفين بتأييدهم للانجليز أو الذين يوزعون منشورات فيها دعاية للإنجليز ، وبعث لامبسون بما بلغه الى الجنرال أوكلينك حتى يستعد لجميع الاحتمالات . وقال أمين عثمان لمايلز لامبسون أن النحاس باشا ، بلغه - أى بلغ أمين عثمان - أن المعلومات التى لديه - لدى النحاس - تقول إن الملك يهزم حقايقه وأنه استدعى النحاس لمقابلته فى القصر بعد الظهر .

أزعجتنى - لامبسون - هذه الأنباء ، وخصوصاً ما ذكره أمين باشا من أن الملك يهزم حقايقه وتوجهت فوراً للاجتماع بكبار القادة العسكريين لتبليغهم الموقف واتفقنا على أن أفضل شيء نفعله أن نراقب مطارات القاهرة حتى لا يهرب الملك عن طريق أحدنا كما اتفقنا على أنه من العبث محاولة مراقبة جميع مدخل القاهرة ، وحتى اذا نجح الملك فى الإفلات ، من بين أيدينا وهرب من القصر ، فإنه سوف يضرب نفسه ولن يلحق بنا نحن ضرر كبير .

ويصل فى الساعة السادسة أحمد حسنين باشا إلى دار السفار البريطانية حاملاً معه رد الزعماء المصريين على الانتذار البريطانى . ويقول لامبسون لحسنتين:

هذا أمر خطير جدا ، وأننى سوف أحضر للفصل فى التاسعة مساء لمقابلة الملك فاروق ، الا اذا بلغه يعكس ذلك قبل الموعد المحدد ويبدو أن هذا الكلام كان مفاجأة لاحمد حسنين باشا الذى قال ، لا ، لا يمكن يا سير مايلز . الا أن فصل الى حل : أنا وأنت معا » .

واقترح حسنين اتقاذا للموقف أن يرأس بنفسه « حكومة اتقاذا وأن يتعهد لى بأن يجرى الترتيبات اللازمة حتى يأتى الوفد ، الى الحكم ، خلال شهرين » . وقلت له أنى اود دائما أن اتعاون معه ولكن اقتراحه غير مقبول . بالمرة وحتى لا أجعله يشعر باليزيد من الحرج وعدته بدراسة الاقتراح مرة أخرى والرد عليه فيما بعد وهنا قال حسنين أنه سوف يبلغ الملك بهذا الاقتراح ولكن طلبت منه ألا يقبل ذلك لقد كان فى نيتى رفض الاقتراح نهائيا .

واجتمع مايلز لامبسون بأعضاء السفارة البريطانية فى القاهرة واشترك فى المناقشات الجنرال ستون المشرف على الجانب العسكري فى العملية وأركان حرب ويلغ مايلز لامبسون الجميع بأنه متمسك بمقابلة الملك فى الساعة التاسعة طبقا للخطة الموضوعة من قبل ووصل أمين عثمان باشا الى دار السفارة وقابل سير مايلز لامبسون وكان أول سؤال وجهه الى أمين عثمان : بماذا تفسر تصرف النحاس باشا وتوقيعه على البيان الصادر من القصر الخاص برفض الانذار ، وهل ما زال فى وسعنا الاعتماد على النحاس باشا اذا استمرت العملية ؟ ويقول أمين عثمان : أنه يراهن بآخر ملهم عنده أن النحاس باشا صامد عند موقفه الذى بلغه لنا وأنه اذا كان النحاس باشا فعلا قد وقع على مذكرة الزعماء فلا بد أنه اضطر الى ذلك .

ويقول سير مايلز لامبسون : أنه بعد أن وافق على صيغة الخطاب الموجه الى فاروق ووثيقة التنازل عن العرش أجرى اتصالا أخيرا بأمين عثمان باشا للتأكد من موقف النحاس باشا قبل أن يتوجه لامبسون الى القصر وأن أمين عثمان قال له : أن النحاس سوف يشكل حكومة وفدية ، اذا دعاه الملك الى ذلك ، وأنه فى حالة طرد فاروق عن العرش فإن النحاس باشا سيوافق أيضا على تشكيل حكومة تتولى أمور البلاد » .

ويقول لامبسون : أنه بينما كان على مائدة العشاء هو وكبار مستشاريه قبل أن يتوجه الى القصر أثار أحدهم نقطة جديدة ماذا نفعل اذا قبل الملك فى الساعة التاسعة مساء أن يعهد بتشكيل الحكومة الى النحاس باشا ؟ ويقول لامبسون أنه شخصيا كان مصرا على اجبار فاروق على التنازل عن العرش بعد أن رفض الاستجابة الى مطالب البريطانيين وبعد أن انتهت فترة الانذار الممنوحة له حتى الساعة السادسة . وأن مهمته - أى لامبسون - عند الذهاب الى القصر ، فى تلك الليلة الحصول على توقيع فاروق على وثيقة التنازل ، وقال لامبسون لمستشاريه : لن أقبل منه التراجع ، وأنه يجب أن يذهب ولكن رأى ،

الموجودين كان « ان هذا التصرف قد لا يكون مقبولا » ، وأنه ليس من الضروري أن يتمسك بعزل الملك لأنه تأخر ثلاث ساعات عن قبول ما نريد وأن هذا الموقف قد يضمننا في موقف حرج وأن البلد قد يتور اذا انتشر الخبر » .

وتراجع لامبسون عن اصراره على ضرورة عزل الملك اذا ما استجاب لمطالب البريطانيين ويقول لامبسون أنه وهو في الطريق الى القصر روى للجنرال ستون تفاصيل ما جرى على مائدة العشاء في السفارة البريطانية وقراره - قرار لامبسون - بعدم اجبار الملك على التنازل اذا خضع لمطالبنا ووافق ستون لامبسون ، وقال اذا استجاب الملك لمطالبنا فان موقفنا سيكون سيئا اذا صممنا على تنازله عن العرش .

ويروي لامبسون تفاصيل ما حدث في مساء تلك الليلة الرهيبة ، ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ فيقول : في الساعة التاسعة تماما ، وصلت الى قصر عابدين . ومعنى الجنرال ستون ، وعدد كبير من الضباط الذين اخترناهم بعناية خاصة والذين كانوا مسلحين حتى أسنانهم .

وفي الطريق مررنا بطوابير من المصفحات وناقلات الجنود والدبابات كانت تبدو اشباحا في الشوارع ، المظلمة وهي في طريقها هي الأخرى لتأخذ مواقعها حول القصر ، وكانت هذه القوات مكلفة بمحاصرة قصر عابدين أثناء لقائي مع الملك وعندما وصلنا الى باب القصر كانت الدهشة بادية على وجوه الأمناء وموظفي الديوان الذين استقبلونا عند مدخل القصر ، وبينما نحن في انتظار الملك كنت أستطيع وأنا بالطابق العلوي داخل القصر أن أسمع أصوات الدبابات والسيارات المدرعة تأخذ مواقعها حول القصر ونتيجة لذلك تأخر رجال القصر ٥ دقائق عن الموعد المحدد ، للقائي مع الملك وكنت على وشك أن أصبح في رجال الديوان أنني غير مستعد للانتظار أكثر من ذلك ، وعندما دعيتا للمثول أمام الملك وحاول كبير الأمناء ، أن يمنع الجنرال ستون من الدخول الى القاعة التي تم فيها لقائي مع الملك نحيته جانبا ودخلت أنا والجنرال ستون الى الملك وبنت الدهشة على الملك عندما شاهد الجنرال ستون معي واقترح الملك أن يحضر حسنين باشا للمقابلة ووافقت على ذلك .

ودخلت مباشرة في الموضوع قلت للملك : أنني كنت أتوقع حتى الساعة السادسة مساء أن يجيب بلا أو نعم على رسالتي اليه هذا الصباح وبدلا من ذلك فان حسنين باشا سلمني في السادسة والربع مساء مذكرة اعتقد أنها تعني أن الجواب هو ، لا ، ولهذا السبب فأنني أريد أن أعرف الأمر ، وهنا في هذا المكان هل جواب الملك فعلا ، هو : لا .

وحاول فاروق أن يخرج عن الموضوع ، ولكنني قاطعته على الفور قائلا : « بئس من الغضب : يا صاحب الجلالة ، ان الأمور في منتهى الخطورة ، واعتقد أنك لا تريد أن تقول نعم - »

وقلت للملك أيضا بنعس اللهجة الغاضبه أنه مستول عما يحدث بعد ذلك وقرأت عليه الخطاب الذى أعدته السفارة ، ثم قرأت عليه وثيقة التنازل عن العرش ، ثم طلبت منه أن يوقع الوثيقة فوراً والا اضطرت الى استخدام سىء آخر غير سار لمواجهته .

وتردد الملك فاروق قليلا ، وفى رأى أنه كان على وشك أن يوقع وثيقة التنازل عن العرش لولا أن حسنين باشا تدخل وأخذ يتحدث اليه باللغة العربية وبعد لحظات من التوتر الرهيب نظر الى الملك وقال بلهجة خالية تماما من الكبرياء التى اعتاد أن يحدثنى بها :

ليس من الممكن اعطائى فرصة أخرى ؟

وقال الملك أنه مستعد أن يستدعى النحاس باشا فوراً ، وفى حضور سير مايلز لامبسون اذا أراد تكليفه بتشكيل الوزارة ، وأنه سيتترك للنحاس حرية تشكيل حكومة يختارها بنفسه ، وقال الملك أنه سيستدعى النحاس باشا الآن .
وليس هناك ثمة فوارق كبيرة بين ما ذكره سير مايلز لامبسون وبين ما جاء فى الوثائق البريطانية .

فى برقية وزارة الخارجية البريطانية الى السير مايلز لامبسون بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ : « اذا ما قرر الملك استدعاء الوفد لتشكيل الوزارة على أساس المطالب البريطانية فإنه ينبغي أن يضع شروطا مطلقا لموافقته . وهو أن تتراجع لك - للامبسون - الفرصة - لمقابلة النحاس قبل أن يستدعيه الملك ! »

وفى برقية أخرى من اين الى مايلز لامبسون - بتاريخ ٣ - ٢ - ١٩٤٢ اصرار من اين على أن يقابل سير مايلز لامبسون النحاس سواء تولى المنصب أو لم يقبله بعد .

وفى برقية من سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية يقول لامبسون أنه يتشكك فى حكمة الاتصال بالنحاس قبل أن يجتمع بالملك .

ولا اعتقد - سير مايلز لامبسون - أنه - أى النحاس - يرغب فى لقائى لأن ذلك يحرجه بل يمنه من الذهاب الى القصر اذا عرفنا أننا نضغط بشدة لنجعله يتفق معنا على الشروط .

فى برقية من سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣ - ٢ - ١٩٤٢ يقول سير مايلز لامبسون : ان أمين عثمان وافقه على رأيه فى أنه من الخطأ أن يجتمع بالنحاس قبل أن يجتمع النحاس بالملك ، وفى تلك البرقية أيضا قول لسير مايلز لامبسون ، لم يذكره أبدا فى مذكراته ونعنى به : انه نصح النحاس باشا - عن طريق أمين عثمان باشا - بالا بوضع شروطا

لفيوله الحكم ، وهو اجراء انتخابات جديدة فاجراء انتخابات جديدة أمر غير مرغوب فيه ويقول لامبسون في تلك البرقية أيضا : يستطيع أمين عثمان أن يقول للنحاس أنني آقف وراءه بشرط أن يتصرف بطريقة معقولة ، وإني واثق أنه النحاس باشا سيوافق على أن أبقى في الظل في الوقت الحاضر وسأظهر في الوقت المناسب عندما تكون هناك حاجة لمساعدتي .

وفي برقية أخرى من سير مايلز لامبسون ٤ فبراير يقول لامبسون نقلاً عن أمين عثمان أنه في الساعة الثانية بعد الظهر جاء الدكتور النقيب كمبعوث للقصر ، وبلغه أن الملك فاروق يعد حقايبه لمعادرة البلاد . وفي تلك البرقية أيضا القول : بأن النحاس باشا سيقول للملك عند بحث موضوع الانذار البريطاني : ان الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يعين رئيس الوزراء هو الملك .

ومن الأمور التي تدعو إلى الغرابة ان برقية السفير البريطاني الى وزارة الخارجية البريطانية تمضي في ذكر ما سيقوله النحاس باشا في لقائه بالملك : سيقول النحاس ان الموقف في البلاد قد وصل الى نقطة خطيرة جدا لمدم حكمها عن طريق حزب ديمقراطي ، وسيقول النحاس أنه يعتبر نفسه ممثلاً لهذا الحزب الديمقراطي وأنه مستعد لتشكيل حكومة وفدية انقاداً للموقف ، اذا كلفه الملك بذلك .

وفي برقية أخرى من السفير البريطاني لوزارة خارجيته أنه سيطلب من الملك فاروق أن يعتزل العرش « ولن يكون طلبى على أساس رفضه لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة بل سيكون الطلب ابتداء على أساس عدم مسئوليته وأنه أثبت عدم صلاحيته للحكم ، وتنصله من تنفيذ المادة الخامسة من المعاهدة .

في البرقية التي كتبها سير مايلز لامبسون في مساء ٤ فبراير وبعت بها الى وزارة الخارجية البريطانية في اليوم التالي قال ان الملك عندما وافق على أن يطلب الى النحاس باشا تشكيل وزارة وفدية انه سيفعل ذلك من أجل خير بلاده وان الملك شكره في النهاية لانه - أى لامبسون - حاول مساعدته دائماً .

ويقول سير مايلز لامبسون في برقيته تلك : عندما عدت الى السفارة بلغني رسالة تليفونية من حستين تعكس قلقا ، ولكنها مسلية وملطفة للجو : سأل حستين عما اذا كان يمكن الآن سحب القوات لأن جميع المناسبات الى القصر قد سدت ولا يستطيع أحد الوصول بما في ذلك النحاس ووعدت - لامبسون - بالنظر - في الأمر .

ويقول لامبسون أيضا : بعد نصف ساعة وصل النحاس الى دار السفارة بعد أن استقبله الملك فاروق الذي تصرف بسرعة وفاء بوعده . وقد كلف الملك فاروق النحاس بمقابلتي وجرى بيننا حديث مرضى حضره وزير الدولة : قلت

أنه ينبغي أن أراجع الى الظل مرة أخرى حتى يشكل النحاس حكومته ويستطيع
عندئذ إجراء محادثات عمل .

وافق النحاس تماما على أن العناصر الضرورية في القصر وخارجه ينبغي
استئصالها وأكملت أن رغبتى كانت ولا تزال دائما ، أن أبقي وراء الستار بقدر
الامكان وأتركه يتخذ الاجراءات الضرورية التى يراها .

فيما يتعلق بأحداث هذا المساء أعترف أنه لم يكن من الممكن أن أستمتع
بها أكثر مما استمتعت : كان هناك اغراء شديد على أن أصر على تنازل الملك
عن العرش ، وأعتقد أنه كان يمكن الحصول عليه ، ولكن الطريق الحكيم كان
يمكن فيما يبدو فى السماح له بدعوة النحاس باشا وأنا - لامبسون - أعترف
بذلك ، على مضض .

ويتبقى بعد ذلك كله روايات أخرى وأحداث أخرى لوجهات نظر اجنبية
أخرى فى ماضية ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الفصل السادس

فاروق يوشك أن يوقع على وثيقة تنازله عن العرش وأحمد حسنين باشا يمنعه عن التوقيع

أولينا اهتماما خاصا بوجهة النظر البريطانية في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ على اعتبار ، أن بريطانيا هي الطرف الرئيسي في تلك المأساة ، وكنت قد خصصت فصلين سابقين ، لوجهة نظر النحاس باشا ، والوفد المصري بوصفه طرفا رئيسيا آخر ، في تلك المأساة ورغم أنني اتحفظ باستمرار على ما يرد في الوثائق الأجنبية ، أية وثائق أجنبية ولا أعتبرها حجة إلا على أصحابها وحدهم ، دون انتقال حجتها ، إلى الآخرين ، إلا أنني أنزعجت ، حقيقة - كمواطن مصري عربي - لما جاء في الوثائق البريطانية خاصة بموقف حسين سرى باشا من تلك المأساة ، ووقوفه إلى جانب بريطانيا ، ووقوفه ضد الملك فاروق ، الذي يست إليه بصلة القربى .

كنت أتمنى أن تكون ردود الأفعال عند حسين سرى باشا ، الذي رأس الوزارة المصرية ، أكثر من مرة ، موازية للأفعال ذاتها ، دون أن تتجاوزها ، فلا يقف حسين سرى باشا إلى جانب بريطانيا ضد القصر وضد الشعب المصري لأن القصر ، أخرجته في أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشي ، بل كنت أمل - كمواطن مصري عربي - أن ينتهي دور حسين سرى باشا عند تقديم استقالته ، من الوزارة ، دون أن يكون واحدا من الذين حرضوا سير مايلز لامبسون ، على أن ينتقم من القصر .

وعلى أية حال فثلك وجهة نظر شخصية بحتة ، أرجو ألا أكون قد ظلمت بها حسين سرى باشا !

وأعود ، إلى ما أنهيت به الفصل السابق حيث قلت أن هناك وجهات نظر أجنبية ، أخرى ، خاصة بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ لابد من أن تشير إليها ، لتكون الدراسة عن مأساة فبراير ١٩٤٢ ، كاملة أو شبه كاملة .

وربما كان فى مقدمة الكتاب الأجانب المجيدين الذين أرخصوا لفاروق الكتاب البريطانى هيوم ماكليف وقد خصص هيوم ماكليف من كتابه : « آخر ملوك مصر » فصلا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ أضاف معلومات جديدة عن تلك المأساة يحسن بنا أن نشرها • يقول هيوم ماكليف :

كانت لحظة من أكثر لحظات الحرب حرجا ، إذ كانت القوات البريطانية قد عانت من هزائم عنيفة فى شمال افريقية ، وفى القاهرة ، كانت الجماهير ، تتدفق عبر الشوارع تهتف لروميل ، وعندئذ دبرت بريطانيا انقلابا فى القاهرة ، وقد تم كل شيء فى سرية تامة ، ومضت أشهر قبل أن تتردد همسات حول الأحداث الغريبة التى شهدتها القاهرة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عندما ظهرت الدبابات البريطانية فجأة حول قصر الملك فاروق ، وبينما كانت الهزائم تلحق بالقوات البريطانية فى معارك الصحراء كانت جموع الطلبة فى القاهرة والاسكندرية تصيح فى الشوارع : « فلتسقط بريطانيا » فاتجه الموقف السياسى فى مصر ، الى أزمة حادة هزت عرش فاروق هذا عنيفا •

وتوجه رئيس الوزراء حسين سرى الى الملك فاروق ، طالبا منه تأييده ومساعدته كى يقمع مظاهرات الطلبة فما كان من فاروق الا أن هز كنفه مما كان يعنى الاطاحة بحكومة حسين سرى •

واتصل حسين سرى فى اليوم التالى بالسفير البريطانى لامبسون تليفونيا وأخبره أن فاروق طلب منه أن يستقيل !

وقد رأت بريطانيا أنه من الضرورى لها وهى تواجه موقفا صعبا أن تحتفظ بحكومة تراها مفيدة لأغراضها والا فان القاعدة البريطانية فى الشرق الأوسط كانت سوف تواجه أخطارا عنيفة ومن ثم تنهار استراتيجيتها العسكرية تماما ، وأبدت الحكومة البريطانية رغبتها فى أن يتولى النحاس باشا رئاسة الوزارة •

وكان النحاس مؤيدا للمعاهدة المصرية البريطانية فى ذلك الحين ، وهى نفسها ، المعاهدة التى ألغاهها النحاس سنة ١٩٥١ لكن فاروق اختار رجلا كان البريطانيون يكرهونه بشدة ، ولا يثقون به ، وهو رئيس الوزراء السابق على ماهر ، الذى كان مؤيدا للمحور ، وكان يعتقد أن ألمانيا ، وإيطاليا سوف تنتصران فى الحرب ، وقال البريطانيون أنه كان يتعاون مع الايطاليين ، فاجتمعت لجنة الدفاع التى كانت تضم قادة الأسلحة البريطانية الثلاثة لدراسة الموقف ، وحضر الاجتماع لامبسون وليتلتون الذى كان ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية قد بعث به منذ عدة شهور الى القاهرة كوزير دولة له كل مسئوليات الدفاع فى مصر •

وفى ذلك الاجتماع تم بحث مسألة عزل الملك فاروق •

وفي الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٢ من فبراير ١٩٤٢ واجه سير ماينز لامبسون الملك فاروق في مكتبه بفصر عابدين ، وفي هذه المواجهة أشار لامبسون الى المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ التي تشترط على كل من مصر ، وبريطانيا عدم تبني أى موقف تجاه دول أجنبية يتعارض مع مواد المعاهدة .

ويقول هيوم : أن لامبسون في تلك المقابلة طلب من الملك فاروق أن يبعث في طلب مصطفى النحاس باشا ، وترك له مهلة مدتها أربعة وعشرون ساعة لتنفيذ هذه الصيغة ، ووافق الملك على أن المعاهدة لا بد وأن تحترم ، وأنه يجب تعيين حكومة قوية لكنه رفض أن يتولى النحاس باشا رئاستها ، وساند أوليفر ليتلتون الموقف الذى انخذه السفير في القصر ووضع الجيش خطة معقدة وصريحة ، لإبعاد فاروق عن العرش ، اذا ما قررت هيئة القيادة البريطانية والسفير ضرورة الاطاحة به ، ولكن الى أين سوف ينقلونه ؟

وقدم الجنرال كاتنجهام ، الرد على هذا التساؤل بقوله : لدينا طراداة راسية في السويس ويمكننا أن ننقله اليها لتقوم بالتجول به في عرض البحر الأحمر الى أن يقرر السياسيون ماذا سيفعلون به .

وقام ضباط هيئة القيادة العامة ببحث تفاصيل دور الجيش في إبعاد الملك فاروق عن عرشه وقرروا أن تغادر مجموعة من السيارات البوابة الرئيسية للقصر عابدين ، وتتجه رأسا الى الاسكندرية ، ثم الى بور سعيد لخداع أية تجمعات مؤيدة للملك ، على أن تغادر السيارة التي تقل فاروق من البوابة الخلفية للقصر وتتخذ عدة طرق ، قبل أن تنطلق الى الطريق المؤدى الى السويس ، وتقوم كتيبة يتم انتقاء ضباطها وجنودها بدقة ، بمحاصرة القصر ، اذا ما أصبح على السفير أن يقدم انذارا على أن تتحرك الدبابات الى الميدان المواجه للبوابة الرئيسية لمساندة القوات في حالة حدوث اضطرابات ، على أن تصعب فصيلة من الضباط السفير لمواجهة الحرس الملكي اذا ما أبدوا أية مقاومة .

ولم يترك أى شئ للصدف ، وتم وضع مسودة وثيقة التنازل عن العرش ، ومن المصادفات الغريبة ، أن سير والتر مونكتون الذى كان قد صاغ وثيقة التنازل عن العرش ، للملك ادوارد الثامن بسبب اصراره على الزواج من حبيبته دوقة ونسور ، هذا الرجل الذى كان قد وضع وثيقة تنازل ادوارد عن العرش ، كان قد تم الحاقه بالسفارة البريطانية في القاهرة منذ فترة .

ومن الغريب حقا ، أن مونكتون أمضى وقتا طويلا للعثور على قطعة ورق مناسبة يطلب عليها من ملك التنازل عن عرشه اذ أن مثل هذه الورقة كان من الصعوبة وجودها في القاهرة أثناء الحرب ، ومن كان ينتظر أن يوقع ملك مصر ، وثيقة تنازله على ورقة فولسكاب من أوراق السفارة البريطانية ؟ ونتج عن المجهودات الشاقة التى بذلتها السفارة العثور على ورقة قذرة وتمت كتابة وثيقة التنازل فوق هذه الورقة ، وقرر فاروق أن يخادع ، وقال أنه اذا كان عليه

قبول النحاس باشا فربما يكون في مقدوره اقناعه بتشكيل حكومة ائتلافية مع وزراء آخرين ، يميل فاروق اليهم .

وفي اليوم التالي اشتعلت جامعة فؤاد ، والأزهر بالمظاهرات والاضطرابات العنيفة على الرغم من أن فاروق كان قد بعث شخصيا ، برسائل الى رئيس جامعة القاهرة ، وشيخ الأزهر ، يطلب منها أن يحاولا إبقاء طلبتهم هادئين ، وسارت جماهير الطلبة في الشوارع تصيح بهتافات معادية لبريطانيا .

ويقول هيوم ماكليف : أن أحمد حسنين وصل الى السفارة البريطانية في الساعة السادسة والرابع - بمر ربع ساعة من انتهاء الوقت المحدد لانداز الملك - وكان القلق يبدو على حسنين باشا ، وقرأ أحمد حسنين على السفير بياناً من القصر يؤكد رفض الزعماء للانداز البريطاني ، الذي هو بمثابة انتهاك شنيع لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولاستقلال البلاد .

وحذر لامبسون أحمد حسنين - وبفظة - من خطورة الموقف وطلب منه أن يبلغ الملك أن لامبسون سوف يتوجه للقائه في القصر ، الساعة التاسعة مساء ، وأغفل القول بأنه سوف يذهب الى القصر مصحوبا بقوات من الجيش البريطاني .

ويتساءل هيوم ماكليف : كانت لدى الملك فاروق ، أية فكرة عن أن البريطانيين قد يحاولون اسقاطه بالقوة ؟

ثم يقول ماكليف : لقد تردد يوما أن فاروق قد سأل قادة جيشه في ذلك الوقت : كم من الوقت يمكن للقاهرة الصمود ضد البريطانيين ؟ فأجابوا : مدة ساعتين يا سيدي ، فعاد يسألهم : كم من الوقت تستغرق محاولتهم للقبض علينا جميعا ؟ فكان الجواب : ساعتين ونصف الساعة يا سيدي ؟

وكانت نكتة لازعة لم تفت فاروق ، الذي كان يقامر على أساس أن لامبسون ، وليتلتون والجيش سوف يتمادون في موقفهم ، ثم يسعون الى حل وسط ، وعندئذ سوف يبدو فاروق وكأنه قد حقق ، انتصارا عليهم .

ولم يبد على البريطانيين أى تصرف يكشف عما يدبرونه وتم تبليغ موظفي السفارة أن يتناولوا طعامهم بصورة عادية ، في الخارج لكن عليهم أن ينصتوا الى صفارات الانذار ، التي قد تمنعهم من العودة ، وتم الاتفاق على كلمة « بلغم » ككلمة سر .

ويقول هيوم ماكليف : أن السفير البريطاني والجنرال ستون والقائد العام للقوات البريطانية في مصر ، غادرا مبنى السفارة البريطانية قبل الساعة التاسعة مساء ، وبصحبتها عشرون جنديا تم اختيارهم بدقة و . . و . .

كما يقول ماكليف أيضا : أنه بعد دخول لامبسون ، وستون ومن معهما انطلق بعض رجال البلاط ، الى حجرة الملك حيث أخبروه بأنهم أصبحوا محاصرين من كل جانب .

ويروى ماكليف عن لقاء لامبسون وستون بالملك فاروق قصة لم يشر إليها لامبسون في مذكراته أو في برقيانه ، ورسائله التي وجهها الى وزارة الخارجية البريطانية يقول : أن لامبسون بعد أن ذكر للملك أنه نقض المعاهدة المصرية ، وأنه عرض أمن مصر ، وسلامتها للخطر ، قد أصبح غير كفء للحكم وسحب لامبسون وثيقة التنازل عن العرش من جيبه وألقى بها أمام الملك مشيرا الى أنه من الأفضل له أن يوقعها اذا كان لا يرغب في مزيد من الاضطرابات، فالتفت فاروق الورقة التي تتضمن صيغة التنازل ثم قال متسائلا : انها لا تمدو أن تكون سوى قطعة ورق قدرة ، اليس كذلك ؟ ، وراقب الرجلان عيني الملك وهما يتحركان بينما كان يقرأ النص ببطء ، كما لو كان يتسائل عما سوف يفعله بشأنها .

ومد فاروق يده ليتناول قلما من درج مكتبه وانحنى فوق الورقة ، ليوقعها معلنا تخليه عن عرشه : عدة لحظات أخرى ولن تصبح ملكا ولكن عندما تحركت يده للتوقيع ، أبدى حستين حركة ما ، اذ تقدم من الملك بسرعة ، وصاح بعدة كلمات باللغة العربية ، لم يفهما السفير والجنرال ، فنهض فاروق من انحنائه وقال وقد سالته الدموع من عيني : الا تعطيني فرصة أخرى ياسير مايلز ؟

وينهى هيوم ماكليف روايته عن مأساة 4 فبراير بقوله : جاء الآن دور لامبسون كي يتردد اذ كان قد أدخل في حسابه أن الملك سوف يوقع الوثيقة ، وأنه سوف يتخلص من الصبي الذي كان يكن له كراهية شديدة ، لكنه كان قد وعد ليتلون بأن فاروق لابد من أن يعطي فرصة أخيرة اذا ما طلبها . ومع ذلك فقد أصر لامبسون على أنه يتعين على الملك أن يبعث لاستدعاء النحاس ، وقال فاروق : لسوف أبعث لاستدعائه في حضورك ، ياسير مايلز وأطلب منه تشكيل الوزارة .

وهنا تحدث جنرال ستون للمرة الأولى فقال : طبقا لاختياره الخاص ؟
فقاطا الملك فاروق رأسه .

وهكذا — هيوم ماكليف — زالت حالة التوتر التي سادت الحجرة ، وقدم الملك سبائلا للحاضرين ، وجلس الرجال الأربعة يتحدثون في غير كلفة عن أمور كثيرة باستثناء السياسة والحرب ، وخلت الصحف الصادرة في اليوم التالي من مانشيتات تتعلق بما حدث طبقا لما قررته الرقابة لذلك ، وكان ما حدث في ذلك اليوم العصيب في القاهرة واحدا من أكبر الانقلابات هدوما

فى التاريخ ، أما خطاب الانذار الذى وجهه السفير البريطانى الى الملك فهذا
نصه :

« يا صاحب الجلالة ، لقد بات من الواضح ، يا صاحب الجلالة ، منذ فترة
بعيدة ، أنك واقع تحت تأثير مستشارين ليسوا فقط غير مخلصين للتحالف
مع بريطانيا العظمى ، بل أنهم يعملون فعلا ضد هذا التحالف ، وهكذا
يساعدون العدو ، كما أن موقفك العام ، واتصالاتك يا صاحب الجلالة ، تعتبر
خرقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ، التى تنص على أن الأطراف الموقعة
على المعاهدة يجب الا تتبع سياسة خارجية لا تتفق مع التحالف ، وبالإضافة
الى ذلك يا صاحب الجلالة فقد أثرتم عمدا ، ودون أى دواعى سياسية حول
قرار اتخذته الحكومة المصرية السابقة ، استجابة لطلب تقدمنا به ، كحللاء
لمصر ، وهو طلب يتفق مع المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ ، وأخيرا يا صاحب
الجلالة ، فإنكم بعد أن فشلتم فى تشكيل حكومة ائتلافية رفضتم أن تمهلوا
بتشكيل الوزارة الى زعيم الحزب السياسى ، الذى له تأييد شعبى فى البلاد ،
وهو الوحيد الذى يتبع له موقعه أن يضمن لنا استمرار تنفيذ المعاهدة بروح
الصداقة التى تم توقيعها ، وهذه التصرفات الطائشة التى اتسمت بعدم
الشعور بالمسئولية من جانبكم يا صاحب الجلالة ، تهدد بالخطر أمن مصر ،
وكذلك قوات الحلفاء ، وهكذا أصبح من الواضح أن جلالتم لستم أهلا بعد
ذلك للبقاء على العرش » .

وكانت وثيقة التنازل قد أعدت على النحو التالى :

« نحن الملك فاروق ، ملك مصر ، لما كنا نضع نصب أعيننا دواما مصالح
بلدنا ، فأننا نتخلى وتتنازل عن عرش المملكة المصرية بالنسبة لنا ، ولورثتنا ،
ونتخلى أيضا عن جميع الحقوق الملكية ، وجميع الامتيازات ، والسلطات التى
تخولها لنا هذه الحقوق ، وعلى هذا فأننا نخلى رعايانا أيضا من الالتزام بالولاء
نحو شخصنا » .

و صدر فى قصر عابدين فى الرابع من فبراير ١٩٤٢ » .

والجدير بالذكر ، أن النقراشى باشا عندما تقدم بشكوى الى مجلس الامن
فى ١١ يوليو ١٩٤٧ ضد الحكومة البريطانية ، وعندما قام هو بمرض شكوى
مصر ، أمام مجلس الأمن فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ وطالب مجلس الأمن بأن يقرر
اجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، عن السودان ، وعن أى جزء
آخر من الاراضى المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء كاملا ، غير مشروط بشرط .

أقول أشار محمود فهمى النقراشى باشا ، الى التدخل البريطانى فى
أعوام ، ٤٠ ، ٤٢ ، ١٩٤٥ من أجل إسقاط بعض الوزارات المصرية وإن التدخل
البريطانى فى شئون مصر الداخلية إنما كان نتيجة لوجود القوات البريطانية
فى مصر .

وقد تولى الرد على اتهام النقرائى باشا ، لبريطانيا بتدخلها فى شئون مصر الداخلية السيد الكسندر كادوجان فقال عن أزمته ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ أنهما من أزمات الحرب : كانت قوات المحور تتقدم صوب مصر ، كما هو معروف وفى خلال هاتين الفترتين كانت بعض الشخصيات المصرية التى تحتل مراكز عالية جسدا تبتدى نعطافها نحو المحور عاملة على عرقلة جهود الحلفاء الحربية بأنشطعتى اذا ما أبدى رئيس الوزارة المصرية - رغبته فى أن أتحدث عن هاتين الحادثتين بالتفصيل والاسهاب مدعما البراهين بالوثائق ، التى جاءتنا عقب انتهاء الحرب ، والتى أثبتت صحتها الأنباء التى وصلتنا ولن تدع هذه الأدلة مجالا للشك لدى أعضاء المجلس فيما أرغمنا الى التقدم لملك مصر وطلب تغيير الحكومة الأمر الذى حققه الملك ، وبما انى لا أود احراج النقرائى باشا ، وحكومته على أى حال أكبر مما تستدعيه الضرورة فانى أترك له حرية استئناف المناقشة معه فى هذا الموضوع فاليه يرجع الأمر فيما اذا كان يود ان اعرض للدليل الذى تحت يدى أمام المجلس أم لا يود ذلك وأنا أعترف بمحض اختيارى ان طلبات ١٩٤٢ قد عززت فى اللحظة الأخيرة بمظاهرة عسكرية بيده انى أرغب فى أن أثبت أن هذا الحادث هو الحادث الأول والوحيد منذ ١٩٣٦ ، الذى قال عنه النقرائى باشا انه كان عرضا للحرب البريطانية فى شوارع القاهرة .

وكان النقرائى باشا - طيب الله ثراه - وقد قال فى مجلس الأمن جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٤٧ عن معاهدة ١٩٣٦ ، التى تمسكت بريطانيا بالمادة الخامسة منها لعزل فاروق : لقد فقلت معاهدة ١٩٣٦ فى فترة الاحدى عشرة سنة الأخيرة قوتها وحيويتها لقد أخرستها الحوادث ، ولم يعد صلبها الا كصدى الأشباح وظلت حتى اليوم ، على انها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهد العالم فى تسيانها ، ولم يبق فيها اليوم الا ما يهدد السلام .

أما الصحفي البريطانى جورج بلانكين ، المحرر السياسى لجريدة الديلى هيل البريطانية فقد عنى كما يقول د. محمد أنيس عناية خاصة بالتحقيق فى حادث ٤ فبراير وأتبع منهجا مقبولا ، فى هذا التحقيق استمع ، الى وجهة نظر السفارة البريطانية ، ثم الى وجهة نظر القصر ثم وضع أخيرا ما استطاع ، ان يصل اليه من حقائق ، من خلال مقابلات متعددة مع عدد من الشخصيات المصرية والأجنبية .

وينقل بلانكين عن سير والتر اسكندر سمارت السكرتير الشرقى البريطانى لدار السفارة البريطانية قوله انه لا يستطيع تبرير اختراق الدبابات البريطانية لقصر عابدين فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ وعن خلفيات هذا اليوم يقول بلانكين : كان الملك يتلقى نصائح على ماهر وكان من المستحيل وجود حكومة تترك الاشتغال بالسياسة فى ظروف أزمة دولية كبرى ، وقد وجد حسين سرى باشا صعوبة كبرى فى اغلاق المفاوضات الفرنسية التابعة لفيشي التى كانت تعمل علانية فى القاهرة ضد جهود الحلفاء وغضب فاروق ، غضبا عنيفا ، الى حد اضطر معه سرى باشا الى تقديم استقالته وللمرة الثانية كان رومبل يتقدم

بسرعة نحو مصر وسقطت بنغازي ، وكانت غالبية المصريين تعتقد ان الانجليز سيهزمون وخرجت المظاهرات تطوف بأسوار قصر عابدين هائلة بحياة روميل ، وتذكرنا في هذه الأونة ان الجنرال ويفل حين كان يتقدم بسرعة في آخر مرة عام ١٩٤١ عثرنا في مركز القيادة العسكرية الإيطالية ، على نسخ من أوراقنا وكانت هذه الأوراق تطابق الرسائل التي أرسلناها الى وزير الحربية صالح حرب في وزارة علي ماهر وبالإضافة الى ذلك فان مسالة طرد الإيطاليين المقيمين في مصر لم يكن أمرا سهلا ، اذ لم يتم ذلك الا بعد ١٤ يوما من اعلان إيطاليا الحرب في عام ١٩٤٠ ويقول سمارة : ان الملك رفض كل العروض البريطانية ، وكان هناك نزاع خطير ، فالحكومة القائمة - حكومة حسين سرى - لا تملك سلطة حقيقية أو دستورية ، واستمر ذلك الموقف الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ وكنا نعلم ان علي ماهر يقف وراء هذا المشهد ، وانه سيتولى الحكم وكان لدى سفيرنا سلطة فعلية من لندن للتحرك وينقل بلاتكين ، عن حسن حسني « بك » ان الانجليز كانوا يريدون وزارة وفدية بحتة وان يختار النحاس باشا وحده أعضاء الوزارة ، كما ينقل أيضا عنه ان النظرية المصرية التي أشاعها السفير البريطاني عن ان الملك يرغب في تأليف وزارة يرأسها علي ماهر لا أصل لها لأنني - حسن حسني - سألت الملك عن ذلك في حينه فقال : ليس هذا وقت علي ماهر ، وليست لدى فكرة عن ذلك اطلاقا .

ويقول حسن حسني لبلاتكين : ان اسماعيل تيمور باشا حينما وصل لامبسون الى القصر نزل ليقوده الى الطريق ، لكن السفير البريطاني ، اذاحه جانبا قائلا : أنا أعرف طريقى ، كما يقول أيضا حسن حسني ، ان مقابلة لامبسون وستون للملك لم تزد على اثنتي عشر دقيقة وأن الضباط البريطانيين لم يقتحموا حجرة مكتب الملك بل ظلوا خارجها .

ويؤكد د. محمد أنيس على ان ما وصل اليه بلاتكين يتلخص في ان عدة «وتمرات قد تمت في السفارة البريطانية قبل الحادث لاتخاذ قرار في حالة رفض الملك واستقر الأمر على ان يطلب منه التنازل عن العرش وان يتولى الأمير محمد على العرش . وقد تلقى الجنرال ستون أمرا بأنه يستعمل لبعض الاجراءات العسكرية التي أعدت ووضعت تحت قيادة البريجادير جون كريستال قائد منطقة القاهرة كما صدرت تعليمات الى القواد العسكريين ، المحليين من أوليفر ليتلتون وزير القولة وأحييت علما للاستعداد عند اللزوم كل من سير جون أوكلنك قائد القوات البرية والأميرال جون لتنجهام ولورد تيدر قائد القوات الجوية .

ويؤكد بلاتكين ان بعض الدبابات البريطانية اقتحمت أسوار القصر ، وقد اختارت السلطات البريطانية رجالا مدربين من فرقة O.C.T.U. « وأعطيت لهم الأوامر ، بالانخول من فوق أسوار عابدين واقتحام الأبواب ، وان يتولوا حراسة الباب الرئيسى للقصر .

ويقول بلانكين : جلس الجميع على المائدة السفير وستون في مواجهة الملك وحسينين وقرأ لامبسون صياغة ممددة ، طول الوقت ، و . و .

وكان من الواضح أن الملك فاروق قد أصابه بعض الفزع لكنه نصراف انصافا له بكبرياء ، غير عادية وفكر للحظات ثم ناقش المسألة مع حسينين الذي حسس في أذن الملك ، وكان يبدو أن حسينين قد قال له : يحسن بك أن تقبل بعدها أعلن الملك : لقد قبلت .

ويقول بلانكين أن لامبسون كرر ببطل ، في جدية : على الملك أن يعتزم إعلان أن النحاس باشا سوف يشكل الوزارة فيوافق الملك على ذلك فلما حدث هذا خفت حدة التوتر ، وبدأ الحديث يأخذ طابع المودة فقدم الملك للسفير ، وللجنرال ستون السجائر ، وأخذ يتناول معها الحديث حول موضوعات عامة .

ويرى الدكتور محمد أنيس في دراسة له عن ٤ فبراير في تاريخ مصر السنياسي أن هناك شواهدا للحادث من المهم أن نستعرض قوله ، وهو الماجور سانسوم ، المسئول عن أمن القوات البريطانية في مصر ، إبان الحرب العالمية الثانية وقد قال هذا الشاهد رأيه في كتابه Ispidsples على النحو التالي : كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت تعليماتها إلى سير مايلز لامبسون سفيرنا في القاهرة ، بأن يوجه انذارا إلى الملك وكنت مرتبطا بهذه العملية عن طريقين : الأول كان استشاريا ، فوفق معلوماتي عن الوضع داخل الجيش المصري ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها ليقطع عن الجيش المصري ، التدخل المسلح في العملية المزمع القيام بها . فانت ترى أننا ننوي النهاب إلى القصر بالدبابات فقلت على الفور : علينا إذن أن نرصد كل طريق وكل شارع يقود إلى قلب القاهرة .

أن الضباط للصغار لا يحبون الملك ، لكنهم يكرهوننا أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا ، مثل هذه الالهانة .

وبالفعل - سانسوم - أغلقت الطرق الموصلة بين القاهرة وقيل ساعة الصفر مباشرة قامت فصيلة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس في ميدان عابدين ، وقبضت على الموجودين ، وكذلك قبض على الحراس الذين كانوا يقفون عند أبواب القصر ، وحل محلهم جنود بريطانيون ثم دخل سير مايلز لامبسون في عربة الرولزرويس وكان معه مجموعة من العربات المصفحة والدبابات ولم يطلق رصاصة واحدة .

ويقول الماجور سانسوم ، لم تكن القاهرة تعلم بأن شيئا قد حدث وكان الناس مطمئنين في يوم ذلك ، وكان عدد من المارة يحمل في الجنود البريطانيين الذين احتلوا مكان حرس القصر لكن المارة لم تترك أن شيئا غريبا سيحدث في وجود هؤلاء الجنود البريطانيين حتى الدبابات والعربات المصفحة ، التي

دخلت فناء القصر ، كان المارة ينظرون اليها دون استغراب في أول الأمر ، غير ان البعض بدا يهتف ان ثمة شيئا ، غير طبيعي يحدث وأخذت الناس تتجمع ، حتى اضطر المشاة ، البريطانيون الى اقامة كوردون من انفسهم لابعاد الناس عن الاقتراب عن القصر .

في ذلك الوقت كان السفير يقدم اذاره لفاروق ، بينما كنت أقوم بمهمتي الثانية ، وهي التاكيد من ان السفير لن يصيبه ضرر وكانت مهمته تدعو الى التوتر العصبي ، وكنت أعتقد ان الخطر الرئيسي قد يصدر من ضابط تاجر من ضباط الحرس الملكي قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير لذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر ، ابان عقد المؤتمر بين السفير وفاروق » .

وعن موقف الجيش المصري في ٤ فبراير ، واحتمال حدوث رد فعل لماساة ٤ فبراير يقول سير جاميو ويلسون في كتابه : « ثماني سنوات وراء البحار » : « كنت في سورية عندما وصلت انباء أحداث القاهرة تصف كيف أجبر الملك فاروق في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عن طريق سفيرنا على تعيين حكومة تحت التهديد بازاحته عن العرش مع قيام القوات البريطانية بمحاصرة قصره : لقد أذهلتني تلك الانباء وأزعجتني لأنني أحسست بأن مجهوداتي لتقريب وجهات النظر والحصول على تعاون المصريين في الأيام الأولى للحرب قد راحت هباء ومن المحتمل أن يكون رد فعل الجيش المصري لمثل هذا المسلك له اضراره البالغة على جهدنا العسكري » .

ولاً يزال الحديث متصلا ، ومتوصلا ..

أحمد حسنين يتحدث من وجهة نظره عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

● عذرا ، ألف عذر اذا كنا فى دراستنا عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ قد اطلنا فى الحديث عن وجهات نظر البريطانيين فى تلك المأساة ، وعذرنا انه كان لا بد من أن نطيل فى هذا الموضوع ، لأن الانجليز هم الطرف الأول ، والطرف الاخرى فى تلك المأساة ، ولا بد من أن نعطى هذا الطرف حقه فى ابداء وجهات نظره مهما اختلفنا وأياها حتى يتيسر لنا - فى النهاية - الحكم على موقعه بعدالة وانصاف .

وقد كان آخر ما وقفنا عنده من وجهات نظر البريطانيين ، وجهة نظر الماجور سانسوم المسجون فى أمن للقوات البريطانية فى مصر فى كتابه I spied spies وكانت وجهة النظر التى اسنعت انتباهنا فى كتاب الماجور سانسوم خشية البريطانيين ، وهم يضعون خطط الهجوم على قصر عابدين من أن يكون للجيش المصرى موقف يؤدى الى التصادم مع البريطانيين ولأن هذه النقطة مهمة للغاية سوف نعود اليها مرة أخرى عندما نتحدث عن نتائج ٤ فبراير ١٩٤٢ وآثارها على الشعب والجيش ، والأحزاب المصرية . . و .

ونستأذن القراء ، والقارئات فى ان نشير الى بعض الوقائع الأمريكية التى اهتم بنشرها الزميل الاستاذ محسن محمد ، ومن بين تلك الوثائق ما كتبه الكسندر كيرك الوزير المفوض للولايات المتحدة فى القاهرة فى الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٤ ، وكيرك يروى - نفلا عن السفير البريطانى فى مصر : سير مايلز لامبسون ما حدث بين فاروق ولامبسون - فيقول : فى ٣ فبراير ١٩٤٢ ، بلغنى السفير البريطانى انه فى المقابلة التى تمت صباح اليوم بين الملك والسفير البريطانى انه - أى السفير - قال للملك فاروق ، اننا لا نريد التدخل فى سياسة مصر الداخلية ، الا أن هناك شرطين يجب توافرها فى الحكومة الجديدة التى ستشكل وهما :

١ - ان تكون هذه الحكومة مهينة لتنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بالكامل .
٢ - ان تكون الحكومة من القوة بحيث يمكنها السيطرة تماما على الوضع الداخلي وبناء عليه فان السفير مقتنع بأن مثل هذه الحكومة لا يمكن تشكيلها الا بالتشاور مع النحاس باشا زعيم الوفد ورغم ما أبداه الملك من قبول فلقد حاول التهرب من اصرار السفير ، على ان يقابل النحاس باشا وفي حديث هادئ بين السفير وأحمد حسنين باشا كشف النقاب عن ان القصر خطط للمتظاهر بتأييد فكرة اشتراك الوفد في الحكومة وللحفاظ على هذا الاتجاه كخطوة أولى ، كان يبدو من المرغوب فيه تشكيل حكومة مؤقتة بهدف اعطاء مهلة زمنية للتوصل الى اتفاق مع الوفد يمكن المحافظة على تمثيل مناسب للمعارضة في البرلمان والتطورات التالية في هذا الوضع تبدو ، وكأنها تعتمد بدرجة كبيرة على قبول النحاس باشا عند عودته « غدا » الى القاهرة من الوجه القبلي .

ويبرق كيرك الى حكومته في الساعة الحادية عشرة من صباح ٤ فبراير بخصوص اجتماع الملك بالزعماء ، واستقبال الملك للنحاس باشا أولا وعرضه عليه تأليف وزارة ائتلافية وقبول النحاس باتساع لفكرة الوزارة السوفدية ، لا الوزارة الائتلافية .

وعلمت أيضا - كيرك - ان السفير البريطاني قابل رئيس الديوان الليلة الماضية « مساء ٣ فبراير ١٩٤٢ » وطالبه - دون اتخاذ موقف معين من الحكومة البريطانية - باعطاء النحاس باشا الفرصة لتشكيل حكومة تتفق مع رغبته ، ورغبة النحاس باشا .

وفي الساعة السابعة من مساء ٤ فبراير يبرق كيرك الى حكومته : علقت لفوري من القصر حيث استدعاني الملك ، ليخبرني بصفتي ممثلا لدولة صديقة أنه تلقى انذارا في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم بأنه يتحمل العواقب في حالة رفضه تكليف النحاس باشا بتشكيل الحكومة وينتهي الانذار في الساعة السادسة مساء ، وأضاف الملك أنه لا يشك في نتيجة العواقب اذا رفض الانذار وصرح الملك أنه تشاور مع مستشاريه الرسميين والخاصين بمجرد تبليغه هذا الانذار من السفير البريطاني ، وكذلك مع زعماء الأحزاب الذين أعلنوا رفضهم كتابة لهذا الاجراء من قبل السفارة البريطانية بل ان النحاس باشا أعلن كتابة أنه يرفض تشكيل وزارة تحت هذا الشرط وقد أرسلت المكبرات الى السفير البريطاني ، بواسطة رئيس الديوان الملكي الذي عاد بينما كنت مع جلالته ، وأعلن أن السفير البريطاني طلب اجراء مقابلة شخصية مع الملك في للتأصم مساء ، وتمت الموافقة على ذلك ولم تمكن من الدخول في أي مناقشة مع الملك نظرا للظروف الطارئة ، والضغط التي يتعرض لها القصر ، ورغم ذلك فقد انتهزت الفرصة للحرب لجلالته انه في هذه اللحظة لا توجد سوى مشكلة واحدة كبيرة وهي هزيمة هتلر وان الولايات

المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، دائما تؤمن بأن تلزم مصر بذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف وبإستثناء جميع الانتخابات ورغم أنى لم أتمكن من النخول فى أية موضوعات تتصل بالسياسة الداخلية لبلده فقد أعربت عن أمل فى أن يسترشد فى سياسته بما يسهم بأقصى جهد للاقتضار فى الحركة وعلمت أن القوات البريطانية تم تحريكها ، من جديد تقاديا للاحتلالات .

وبعد أربع ساعات من برقية كرك الى حكومته بعث ببرقية أخرى جاء فيها : عقب محاصرة القصر ، بواسطة القوات البريطانية قام السفير البريطانى وبصحبته القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، ومعهما حرس قوى بزيارة القصر فى الساعة التاسعة مساء اليوم ، وبعد ان سلما بيانا معدا ، قدما خطاب تنازل عن العرش ليقع عليه الملك وعلى الفور فاضدهما الملك تهدة الموقف ، ودعا النحاس على الفور لتشكيل الحكومة الجديدة ، ويجتمع النحاس الآن مع السفير البريطانى و . و .

وفى اليوم التالى « ٥ فبراير ١٩٤٢ » يبرق كرك الى حكومته بما سمعه من شائعات كاحتجاج أحمد ماهر لى السفير البريطانى ، على تدخل بريطانيا فى شئون مصر ، وفرضها شخصا واحدا هو النحاس ليؤلف الوزارة ، وكذلك احتجاج مماثل لرئيس مجلس الشيوخ ويندى دالاس مورى ، رئيس قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، تعاطفا مع فاروق ، كما يشى معارضة لخطوات لامبسون « ويجب ملاحظة أن سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر ، يعامل فاروق دون كياسة وينبذ السفير فى عيسى الملك كأنه أستاذ فى تصيد الأخطاء ، ويؤكد دالاس مورى ، ان ما اتخذته بريطانيا من اجراءات تشير الى أن استقلال مصر لم يعد مجرد خيال بل ذهب ادراج الرياح وهذه الاجراءات تضع النحاس باشا فى موقف صعب وقد يفقد بسببها أتباعه السياسيين وقسم دالاس مورى مشروع برقية لارسالها الى الكسندر كرك ليتصل بدوره بمستر ليتلتون الوزير البريطانى المقيم فى مصر حتى لا يتم تحويل هام مستمر للقوات البريطانية فى مصر عن مهمتها الرئيسية فى المنطقة المصرية ولكن البرقية لا ترسل لأن سافير ويلز وكيل وزارة الخارجية البريطانية يرفض ارسالها ، وان كانت قد وجت صورتها كما كتبها دالاس مورى فى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية .

وقبل أن انتقل الى نقل روايات أخرى (مصرية) عن مأساة ٤ فبراير فنقل عن الوثائق البريطانية ، تسجيلا بأمله النحاس باشا بعث به سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣ فبراير ١٩٤٢ بصفة عاجلة وهذا هو نص التسجيل : فيما يلى التسجيل الذى أملاه النحاس باشا بنفسه عن الحوار الذى دار بينه وبين الملك فاروق ، بعد ظهر الثالث من فبراير الساعة الثالثة مساء :

الملك : انك تدرك مدى خطورة الوضع .

النجاس : نعم : وكان لدى الوقت الكافى لأكون رأيا بشأنه .

الملك : ان لى رأيا كذلك فى صلب القضية وأود أن أعرفه رأيك ، ورأى سائر الزعماء فيما يتعلق بتشكيل وزارة ائتلافية تحت رئاستك وان تعملوا جميعا معا بلباقة ونجاح كما كان الحال فى عهد والدى ، مؤقتا بالطبع خلال فترة الحرب .

النجاس - هذا الحل لن يكون متفقا مع الصالح العام ، ان الوضع فى البلاد خطير جدا فى الواقع ، ان الناس يلقون بمسئولية الموقف الراهن على الوزارات المتوالية لنظام الحكم الحالى ان الوضع خطير للغاية لا سياسيا فقط ، بل من كل جانب ان الناس عرايا ، أنهم يشعرون بأنهم لا يحكمون حكما حسنا ، ويلومون النظام على ذلك ، لذلك يجب الا أربط نفسى بهؤلاء الأشخاص فى حكومتى لسببين : ١ - أنهم يضعون اللوم بالنسبة للموقف الحالى على نظام الحكم ، وكل ما يسوؤهم يلصقونه بهذا النظام ، وإذا قبلت ارتباطى بهم فأننى سأفقد ثقة الشعب ولن أستطيع أن أحكم على نحو يحقق اية مكاسب ٢ - المسائس التى من المحقق أن تتبع ذلك داخل وزارة تشكل على هذه الأسس ولهذا السببين فإن وضعى لن يكون متماسكا ولن يؤدي الى احراز مكاسب اننى أشكر جلالتم على عرض هذه الرئاسة على وأود أن أعرب لكم عن عظيم تقديرى لثقتكم لكن لا بد أن يكون هناك نجاس ، من أجل أن أعمل بنجاح ، وهذا لا يعنى اننى سأستبعد هؤلاء الذين استبعدوننى ، أنهم سيكونون موضع مشاورة فى القضايا الكبرى حيث يكون لزاما مثلا بالنسبة لأمور المعاهدة ومسائل التمويل وهنا أصر الملك من جديد على تشكيل وزارة ائتلافية وتنحى النجاس مرة أخرى للأسباب السابقة وأضاف أن الوضع عسير جدا ، وأن أى شخص آخر محله سوف يتنحى عن مسئولية الحكم فى هذه الظروف كذلك وأضاف النجاس أنه مستعد لتولى المسئولية ، والمسئولية كلها رغم ما يمتبه ذلك من تضحية بالنسبة له . وقال النجاس انه نظرا الى أن البلاد قد استدرجت الى الهاوية فلا بد أن أكون فى وضع يكفل لى العمل بنجاح ولست أخشى مسئولية الحكم بشرط أن تكون فى صالح بلادى ؟

ولم يشر السفير البريطانى - بطبيعة الحال - الى المصدر الذى أملى عليه النجاس باشا فى ٣ - فبراير ١٩٤٢ ما دار بينه وبين الملك بالتفصيل ، ويغلب على ظنى أن النجاس باشا أملى ما أملاه على أمين عثمان وهو الذى نقله بضافيره - كما هى عادته وكما تتطلب وطيفته - الى السفير البريطانى وقد كان أمين عثمان دائم الاتصال بالنجاس باشا فى كل وقت لينقل اليه - وبالتفصيل - وجهات نظر السفير البريطانى وليستمع الى آرائه ومقترحاته .

وتتبقى بعد ذلك كله ، أقوال وأفعال قد لا نرقى الى مرتبة الوقائع الثابتة ولكنها يمكن أن تكون براهين أو مجرد قرائن للتلميل بها على هذا الرأى ، أو ذاك أو العكس .

يقول الأستاذ محمد التابعى ، وكان وقتئذ على مقربة وثيقة من الجهات التى نصنع القرار : ان أحمد الوكيل شقيق السيدة زينب الوكيل حريم مصطفى النحاس باشا ، قد زاره فى منزله فى ٣ فبراير ١٩٤٢ قائلا له : الراجل بتاعنا هو الى راح يشكل الوزارة والراجل يعنى النحاس ، ثم قال « أحمد الوكيل » أن أمين عثمان كلمه فى صباح اليوم « ٣ فبراير » وسأله عن أخته زينب هانم ، ولما عرف أنها لم تحضر مع النحاس باشا وأنها لا تزال فى الصعيد ، قال له ، كلمها وقل لها تيجي وان مصطفى باشا راح يؤلف الوزارة وان جميع طلباته سوف تجاب ، وبما فيها حل مجلس النواب واجراء انتخابات .

وانصرف أحمد الوكيل وأنا - التابعى - بين مصدق ومكذب . ويقول الأستاذ التابعى عن واقعة دخول السفير البريطانى ومن معه الى قصر عابدين : فوجئت السراى بقدوم السفير ومعه قواد الجيش ودخلهم بدون استئذان ، ووقف بعض الضباط موقف الحراسة على السلم ، وفى مدخل القصر المداخلية ، وأحاطت الدبابات بالميدان .

وسمعت - الأستاذ التابعى - نقلا ، عن عمر فتحى باشا أن السفير ناول الملك ورقة مكتوبا عليها تنازل عن العرش فتناولها الملك وقرأها ثم « ضحك » وقال ما معناه : لا ، لا ، ما يصحش أتنازل على ورقة زى دى لازم أكتب تنازلى على ورقة كويسة ، مزركشة .. ولا أعرف - التابعى - صدق هذه الرواية لانى ، لم أسأل عمر فتحى عنها ، وعارض بعض أفراد الحرس الواقفين على الأبواب ولكن الضباط والجنود الانجليز لووا أذرعهم وانتزعوا مسدساتهم وأراد الحرس الملكى ، أن يخرج من تكتاته ليقاوم وسمع الملك بالخبر ، فأرسل لهم من يأمرهم باسمه ، ألا يفعلوا .

وقال لى مكرم باشا مرة فى صدد هذه المسألة ان الملك كان حليبا فى هذا الموقف .

وقال لى حسنين باشا ، انه سأل السفير بعدها فى مقابلة ما ماذا كان يحدث لو كان الملك سمح للحرس بالمقاومة ؟ فأجاب السفير كنا قضينا على الحرس بسهولة .. فقال حسنين . صحيح ، ولكن كانت وقعت ليلتها مجزرة فى القاهرة والله وحده يعلم ماذا كانت العاقبة » .

ويمضى الأستاذ محمد التابعى فى الحديث عما حدث فى تلك الليلة فيقول : دخل الانجليز القصر وأرسل الملك يستدعى الزعماء وطلب من النحاس

باشا أن يشكل الوزارة وقال النحاس باشا - في أول الأمر - أنه يعتذر عن عدم تشكيل الوزارة في هذا الوضع الذي تردت إليه الأمور ثم فهم الملك والزعماء من كلام النحاس باشا أنه إذا شكل الوزارة فإنها ستكون وفدية بمعنى الكلمة .

وهنا انقسم الزعماء في الرأي فبعضهم أشار عليه بالرفض بتاتا . وقال اسماعيل صدقي : يا باشا هي دي الوزارة صحيح ، اللي على أسنة الرماح ، أو الحراش فقال النحاس أنه لم ير لارماحا ولا حرايا ، وقال اسماعيل صدقي . رفعتك حضرت متأخرا فلم تراها ولكننا رأيناها تملأ ميدان عابدين .

وعارض أحمد ماهر بشدة وعنف في قبول النحاس للوزارة في هذه الظروف واتهمه في وطنيته ، وخطب أمام باب عابدين في هذا المعنى أمام الصحفيين وأشار شريف صبري باشا على النحاس أن يؤلف وزارة قومية أو يؤيد وزارة محايدة تجري الانتخابات ثم تسلم الحكم له وإن هذا هو ما كان يطلبه النحاس فلماذا يعدل عنه الآن ؟

وتكلم آخرون في هذا المعنى ، لكن النحاس باشا تمسك برأيه وهو أن تكون الوزارة وفدية وسلم له الملك بما أراد وقال لي حسين باشا فيما بعد أن الملك قال للنحاس وهو ينصرف ما معناه .. أنا راح أساعدك ، ولك أن تعتمد على مساعدتي ، ثم سمعت أنه قال له أيضا : اذهب الآن للسفير لأنه ينتظرك .

ويقول الأستاذ التابعي : لا أذكر الآن المعنى الذي فهمته من هذه العبارة يوم سمعتها .

ويقول الأستاذ التابعي أيضا أنه قد تناول المشاء مع حسين باشا في ٧ فبراير - أي بعد الحادث بثلاثة أيام وأنه قص على كثيرا من التفاصيل التي سبق ذكرها وكان مما قاله لي - للتابعي - أنه لما رأى الملك إصرار النحاس باشا رفض كل الاقتراحات بجمل وزارة قوية أو بتأييد وزارة محايدة تجري الانتخابات قال الملك : يظهر إن النحاس واثق من الانجليز .

Nahas Pasha is sure of his ground.

ومعنى هذا أن الملك كان يعتقد أن النحاس واثق من تأييد السفير له ، أو أنه متفق ، مع السفير على ما حدث . ولكن خرجت من جلستي مع حسين باشا بهذا الأمر ، وأنه كان لا يزال حائرا ، لا يعرف كيف وقعت هذه الضربة ومن أين جاءت : هل من السفير ؟ أو من مستر ليتلتون وزير البوالة وهل النحاس برئ كما قال من الاشتراك فيها ، واعدادها وإذا كان هو برئ فهل مكرم وهين عثمان كذلك ، أم ترى هما اللذان اتفقا مع الانجليز ، وخرجوا على النحاس في الحكاية دي من غير علمه .

وفي مقابلة تالية قال أحمد حسنين للتابعي :

انه اقتنع بأن النحاس برىء ، وانه اقنع الملك بذلك ، لكن هل قال حسنين ذلك لأنه يعرف اننى متصل الآن بالنحاس ومكرم أم قالها حقيقة من قلبه .

وفي نفس الجلسة « ٧ فبراير » كاشفنى حسنين بجس نبض السوفد بخصوص شعورهم ونواياهم نحو الملك ، وهل عندهم استعداد للاتفاق مع الأحزاب على توزيع الكراسى فى الانتخابات .

وفي مساء نفس اليوم ٧ فبراير زرت مكرم باشا فى داره وتحدثنا طويلا وآسف انى لم أدون يومها تفاصيل الحديث ولكن كان كله دفاعا عن النحاس باشا ، وكيف انه برىء من أى اشتراك مع الانجليز فى هذه الحكاية ، وانهم جميعهم لم يكونوا يعرفون شيئا عن نوايا الانجليز ، وقال لى مكرم باشا : انه كان صاحب الفكرة فى تبادل الخطابات مع السفير وقبل تشكيل الوزارة كأنها شرط لقبول الوزارة ، وهى الخطابات التى يسجل فيها الوفد شبه احتجاج على تدخل الانجليز ويسجل فيها الانجليز موافقتهم ، على رأى الوفد ، فى انه ليس لهم التدخل فى شئون مصر وقال لى مكرم : ان الوزراء قبلوه ، وهناؤه على هذه الفكرة وكان اجتماعهم فى دار أحمد بك حسنين وكيف انه اجتمع بمسمر بيزلى وسمازته واتفقوا على صيغة الخطابين .

وهناك رواية أخرى منسوبة الى بعض الصحفيين الذين كانوا يرايطون فى قصر عابدين فى تلك الأيام المصيبة ، وعلى رأسهم الأستاذ عبد الحليم الفمراوى مندوب الأهرام ، هذه الرواية تقول انه بعد أن انصرف الزعماء من مقابلة الملك فى المرة الأولى بعد ظهر ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بقى محمد محمود خليل بك فى القصر بعض الوقت ، وانه قال لبعض التشريفياتية انه راجع فى الساعة التاسعة مساء وذاع انه هو الذى سيؤلف الوزارة الجديدة .

وفيما يلى نص الخطابين اللذين أشار اليهما مكرم عبيد باشا وكان هو صاحب فكرتهما : الخطاب الأول من مصطفى النحاس الى صاحب السعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة .

يا صاحب السعادة :

لقد كلفت بجهة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر عن جلالة الملك ، بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو انه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، يسمحان للحليقة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات ، أو تغييرها .

انى آمل يا صاحب السعادة ، ان تتفضلوا بتأييده ما تضمن خطابى هذا من المعانى ، وبذلك ستتوطد حالات المودة والاحترام المتبادلة وفقا لنصوص المساهمة » .

ولم يوقع مصطفى النحاس خطابه هذا بأية صفة ، لا بوصفه رئيسا للوفد ولا بوصفه مرشحا لتأليف الوزارة ، وان كان رد السفير البريطانى على مصطفى النحاس مختلفا تماما ، فالرد من السفارة البريطانية وهو موجه الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة وقد جاء فى خطاب سير مايلز لامبسون ما يلى :

يا صاحب المقام الرفيع .

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل «تكم بتاريخ اليوم ٥ فبراير ١٩٤٢» ، وانى أؤكد لرفعتكم ان سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة ، وحليفة فى تنفيذ المساهمة المصرية من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات. أو غيرها وانى لانتهاز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى .

« مايلز لامبسون »

وللأستاذ عبد الرحمن الرافعى رؤية خاصة فيما يتعلق بمأساة ٤ فبراير التى يسميها الحادث المشؤوم وهو - الرافعى - يشير الى اجتماع الملك برؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات والبرلمان السابقين وبعض الشخصيات العامة ، فى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ شريف صبرى ، مصطفى النحاس ، على ماهر ، حسين سرى ، محمد محمود خليل ، أحمد ماهر ، أحمد زيور ، اسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، محمد حسين هيكل ، محمد توفيق رفعت ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، حافظ رمضان ، بهى الدين بركات ، أحمد محمد حسنين ، يقول الأستاذ الرافعى : اجتمع هؤلاء بالقصر فى غرفة مجلس البلاط ، فى نحو الساعة الرابعة مساء ، رأس الملك الاجتماع تلا أحمد حسنين رئيس الديوان بيانا باسم الملك ، أشاد فيه بفضل الاتحاد وأشار الى أن الملك بدأ من أمس « ٣ فبراير » يستدعى بعض المجتمعين ليدعوهم الى تأليف وزارة قومية ، ولكن قبل أن تبدأ المشاورات ، طلب اليه السفير البريطانى استبعاد النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة ، أو أن يقبل الملك من يقترحه النحاس باشا للوزارة ، وأجاب الملك بأنه كان قد قرر فعلا قبل طلبه أن يستدعى النحاس باشا ورؤساء الأحزاب لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية .

وبعد انتهاء مشاورات أمس طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية . وطلب منه أن يرفع

الى الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية فرد عليه رئيس الديوان بأن هذه المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الأحزاب وأن السفير طلب اليوم ٤ فبراير مقابلة رئيس الديوان وسببه الانذار التالي « وقد سبق لنا ان نشرنا صيغة هذا الانذار » وختم البيان بدعوة المجتمعين الى تبادل الرأي فى هذا الموقف وانصرف الملك وترك لهم حرية التشاور فى الأمر فتشاور المجتمعون فيما يكون الرد على الانذار وكانت الفكرة الغالبة ان يؤلف وزارة قومية ، برئاسة النحاس ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية ، وكان عاقبة هذا الرضى أن وقع هذا الحادث الذى يعد من الأحداث الخطيرة فى تاريخ مصر الحديث وانتهى المجتمعون الى الاحتجاج ، على الانذار وكتب الاحتجاج ، ووقعوا عليه جميعا وهذا نصه : أن فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يحسب الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويهطل بأحكام المعاهدة » .

وعاد الملك الى الاجتماع وعلم بما تم عليه الاتفاق من الاحتجاج فأقره وأظهر ارتياحه وسلم نص الاحتجاج الى حسنين باشا ليوصله الى السفير البريطانى » .

ومضى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، فى روايته عن مأساة ٤ فبراير فيقول : حمل رئيس الديوان الى السفير البريطانى نص الاحتجاج ، فأجاب بأن هذا ليس ردا ، وأنه سيحضر لمقابلة الملك فى الساعة التاسعة مساء ، وعاد حسنين باشا الى القصر وأخبر المجتمعون بجواب السفير فانصرفوا ، بعد أن طلب منهم أن يكونوا على أهمية الحضور ، لاحتمال دعوتهم الى اجتماع ثان .

وقبيل هذا الموعد ، جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع ، ورايبت أمام القصر بشكل تهديدى ، ثم حضر السفير البريطانى بصحبة الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ ، وبعض الضباط البريطانيين ، مسلحين بالسبسات ، ودخل السفير ، والجنرال ستون الى غرفة الملك واجتمعا به بحضور أحمد محمد حسنين ، وكان السفير يحمل ورقة التنازل عن العرش فأختل أحمد محمد حسنين بالملك وأسدى اليه النصيحة بقبول الانذار فقبله .

وبعد ان انتهت مقابلة السفير للملك عاد ومن معه الى دار السفارة واستدعى رئيس الديوان الزعماء للاجتماع ثانية فتكامل عددهم فى نحو العاشرة مساء ، وحضر الملك الاجتماع وقال للمجتمعين : اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قررتوه اليوم كأن لم يكن ، وأكلفك يا نحاس باشا ، بتشكيل الوزارة ، فاعتذر النحاس لجلالة الملك ، وطلب اعفاء من هذه المهمة ، ولكن الملك أصر على أمره بتأليف الوزارة : عندئذ قال أحمد ماهر : كنت أظن أن النحاس باشا ، وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فانى أعلن فى حضرة ملك

البلاد ، أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستنهدا الى أسنة رماح الانجليز ، فقال النحاس : لست أنا الذى يستنهد الى أسنة الرماح . فقال اسماعيل صدقى : أظن أن رفعتكم وصلتم الى هنا بعد انصراف الدبابات ، قتلتم الملك فى النقاش ، وأشار على المتحدثين بالسكوت وكرر أمره الى النحاس بتأليف الوزارة ، وطلب اليه أن يذهب الى السفير البريطانى ويبلغه نيا تكليفه تأليف الوزارة : ذهب النحاس الى السفير البريطانى وبلغه بما حدث ، وبأن جلالة الملك كلفه تأليف الوزارة ، وعاد الى القصر الملكى وأكمل حديثه مع السفير البريطانى بتشكيل الوزارة عاجلا ، وذهب النحاس الى دار صهره أحمد بك حسنين بالجيزة حيث كان يقيم ، واجتمع ببعض أعضاء حزبه فانفقوا على أن يكتب النحاس الى السفير البريطانى بسحب الانذار فإذا جاء الرد يسحبه شرع فى تشكيل الوزارة .

وقد قبل الانجليز هذا الحل لأنه لا يبدو أن يكون حلا شكليا لا يؤثر فى نتائج التدخل البريطانى السافر وتبادل النحاس باشا والسفير فى هذا الصدد خطابين (سبق أن نشرناهما) .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : ان من الثابت ان أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى تصحح الملك بعد حضور الدبابات البريطانية بقبول الانذار ، وقد جاءت النصيحة متأخرة عن الوقت المناسب ، وكان يجب أن تبدى قبل حضور الدبابات ، بل قبل الانذار ، لأنه كان على علم بنية الانجليز فى اسناد رئاسة الوزارة الى النحاس ، ولم يكن الأمر يستوجب هذه الضربة الاليمية التى صوبت الى الاستقلال ، والعرش معا .

وقد كلف الملك ، النحاس باشا رسميا فى ٤ فبراير بتشكيل الوزارة بالخطاب التالى :

عزيزى مصطفى النحاس باشا

يسرنى وقد عرفت فيكم مسألة الرأى وسداد التدبير ، وقوة الاخلاص ، ان أسند اليكم رئاسة مجلس وزرائنا ، ان مصر وطننا العزيز لأحوج ما تكون فى هذه الآونة الدقيقة الى تضامر وضم الصفوف ، وجمع القوى ، وبذل التضحية ، وانكار الذات فى سبيل حفظ كيانها واعلاء شأنها ورفاهية شعبها ، وذلك ما أرجو أن يكون متوفيق الله وعظيم تأييده و . . و . .

وكان خطاب النحاس الى الملك ردا على تكليفه بتشكيل الوزارة مختلفا ، عن كل خطابات قبول التكليف ، التى عهدناها فى تشكيل الوزارات السابقة . وتبقى روايات أخرى جديدة عن ٤ فبراير نشرها فيها فى الفصل التالى :

رأى جديد فى جريمة العدوان البريطانى على مصر ، فى ٤ فبراير ١٩٤٢

● خصصنا فيما سبق فصولا عديدة عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ لما تمثله فى تاريخ مصر من أهمية ، ولأنها بحق كانت منعطفًا تاريخيا خطيرا بالنسبة لشعب مصر ، وملكه ، وجيشه وأحرابه ، ورأيه العام ، والخاص وكنت قد وعدت القراء ، والقارئات بأن يكون ما ننشره عن ٤ فبراير فريدا فى يابه ، تجمع كل ما قيل عن المأساة ، وكل ما نشر عنها فى الوثائق الأجنبية ، وكل ما جاء عنها فى الكتب والدراسات العربية ، والأجنبية ، وكل آراء المؤرخين من مع المأساة ، ومن ضدها ، ومن وقف على الحياد أيضا .

وقد أوليت أهمية بالغة لوجهات نظر الأطراف ، التى شاركت فى صنع المأساة ، الجانب البريطانى ، وعلى رأسه سير مايلز لامبسون « لورد كيلرن » فيما بعد ، النحاس باشا والوفد ، وصحافة الوفد ، وكتاب الوفد ، ومؤرخو الوفد ، القصر ، وعلى رأسه أحمد حسنين فيما قاله ورواه وأفضى به ، الى أقرب اصلقاته بعد وقوع المأساة بأيام .

كما اننى أوليت اهتماما خاصا ، لما كتبه من كانوا على مقربة من ميدان المأساة كالدكتور محمد حسين هيكل باشا الذى شارك مع بقية الزعماء ، فى اجتماعات القصر ، وبعيد الرحمن الرافعى بك قطب الحزب الوطنى ، الأستاذ محمد التامى ، وكان وقتئذ على صلاته وثيقة جدا بالوفد المصرى ، وبأحمد حسنين باشا .

ولتوضيح وجهات نظر شباب الجيش فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وفيما سبقها ، وتلاها ، اعتمدت على ما كتبه الضابط محمد أنور السادات فى كتابيه :

« صفحات مجهولة » و « البحث عن الذات » فليقد كان البريطانيون ، وخاصة العسكريين منهم ، وهم يخططون لأحداث ٤ فبراير يضعون في اعتبارهم موقف الجيش المصرى من تلك الأحداث ولذلك كان همهم - فى البداية - كما يقول الجنرال سانسوم المستول عن أمن القوات البريطانية الموجودة فى مصر - اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة بين الجيش المصرى وبين التدخل المسلح فى العملية التى نزع القيام بها : ان الضباط الصغار لا يحبون الملك لكنهم يكرهونها أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا لمثل هذه الاهانة وبالفعل كما يقول سانسوم « أغلقت الطرق الموصلة بين القاهرة و ٠٠ و ٠٠ » .

وكتب وعدت القارئ ، والقراء بان ابدى رأى فى تلك المسألة بعد أن أنشر كل ما قيل فيها وبعد أن استمع ، الى كل من لديه أية معلومات عنها ، ممن هم على قيد الحياة وبعد أن أسعى حثيثا ، لكل من أعتقد أن لديه أية وثائق أو أوراق عن هذه المسألة ، ولكن ظهر لى - وكان ذلك بمثابة اكتشاف جديد بالنسبة لى - اننى لى أستطيع ابداء رأى فى مسألة ٤ فبراير ١٩٤٢ الا اذا ابديت رأى فى وزارة مصطفى النحاس التى ألقت كنتيجة لتلك المسألة : لى يكون حكمى منصفاً ، وسليماً عن ٤ فبراير الا اذا ربطت الحادث بما تلاه ، من أحداث »

وبمعنى أوضح لقد اعتبرت مسألة ٤ فبراير ١٩٤٢ من الجرائم المستمرة كما يقول زملاؤنا رجال القضاء ، الجالس ، والقضاء الواقف : جريمة التدخل فى شئون مصر الداخلية ، جريمة بسات - فى رأى فى الساعة التاسعة من مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وانتهت فى عصر يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

وبعد هذه المقدمة التى كان لا بد منها تكمل ما أنهينا به الفصل السابق حيث نشرنا الخطاب الذى بعث به الملك فاروق الى النحاس باشا يكلفه فيه بتشكيل الوزارة وكان خطاب الرد على هذا التكليف مختلفا عن كل خطابات قبول التكليف ، التى عهدناها عند تشكيل الوزارات السابقة .

يقول مصطفى النحاس فى خطابه الفريد من نوعه الذى رفعه الى الملك :

« تفصلتم جلالتم فعهدتم الى مهمة تأليف الوزارة فى هذه الظروف الخطيرة وأبيت الا أن تزيدونى شرفا فوق شرف بان أعربت بلسانكم الكريم امرة بعد المرة والكرة بعد الكرة عن ثقتم فى وطنية هذا الضعيف وانكاره لذاته مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكن أن تسندوهما الى تقضيان على بأن أقدم لانتقاد الموقف ، وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أنه لم يكن لى يد فيها بل جلبها على البلاد غيرى بأعماله أو بأعماله فأصبح من واجبى ، كمصرى وكوطنى اذا اتسمت لذلك جهودى أن أنقذ البلد من نتائجها واجنبها وزرها بعد أن ظهرت بوادرها وتكررت نذرها .. قدرت المسئولية ورأيت عبء أنفائها فرجحت أمام عينى كفة ضعفى عن احتمالها

فاعتذرت عن قبول الوزارة فأصررتم فزادني اصراركم على الثقة بى خشية من
الثقة بنفسى ، ولكننى ازاء أمركم الصادر الى باسم العرش ومصر قبلت وعلى
الله توكلت ، وكان أول عهد أخذت به نفسى أن أحاول انفاذ البلاد من خطورة
الموقف الأخير فأتخطو خطوة عملية حاسمة ، فى هذا السبيل ، قبل المضى فى
تأليف الوزارة كشرط أول اشترطته على نفسى للسير فى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لا يكفى فى معالجتها كلمة أقولها أو صيغة
أرسلها أو وعود أبذلها بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تؤتى البيوت
من أبوابها فيصدر تصريح من الجانبين يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه ، وتقطع
لنا الحليفة عهدا رسميا يحمو ما عكر صفو الجو بين الحليفتين .

وتحقيقا لذلك اجتمعت بسعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى
فى مصر وأوضحت له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان الحقوق وتتوطد
صلات الودة والتحالف بين مصر وبريطانيا فلقيت من سعادته رغبة صادقة .
وأكيدة فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ومعاملة
مصر معاملة الدد لند من غير مساس باستقلالها وحقوق سيادتها أو تدخل
فى شئونها وبخاصة تكوين أو تغيير وزاراتها . .

والملاحظ - للوهلة الأولى لقراءة خطاب قبول التكليف - أن خطاب قبول
التكليف هذا ليس الا مذكرة دفاع عن قبول الوزارة فى ذلك الوقت بالذات
وبعد حدوث ما حدث من حصار عسكري لقصر عابدين وادغام الملك على أن
يقبل التنازل عن العرش ، أو أن يكلف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة
بالشروط التى يراها النحاس ذاته ! كما أن هذا الخطاب لا يحمل الجانب
البريطانى أية مسئولية عما وقع وانما يحملها لغيره ، الذى جلبها على البلاد
بأعماله ، أو بأعماله ، وفى نفس الوقت الذى يحمل فيه مسئولية ما وقع على
غيره يبرى نفسه من المشاركة فيها : علم الله أنه لم يكن لى يد فيها .

ولم أكن أحب لمصطفى النحاس باشا الزعيم الوطنى أن يركز فى خطاب
قبول التكليف على اعراب الملك بلسانه الكريم ، المرة بعد المرة والكرة بعد
الكرة عن ثقة فى وطنيته وانكاره لذاته فوطنية مصطفى النحاس لا تسند اليه
بأمر ملكى ولا تنزع عنه أيضا بأمر ملكى ، لم يكن فيما أرى هناك داع ، لورود
تلك الأوصاف الخاصة بالنحاس باشا على لسان النحاس باشا نفسه ، وفى
خطاب رسمى يرقعه الى الملك بل كان يحسن لو ترك للغبر أن يطلق هذه
الأوصاف على النحاس ان وجدت ثمة ضرورة لاطلاق مثل هذه الأوصاف فى هذا
الوقت بالذات ، وذلك بدلا من أن يطلقها النحاس باشا على نفسه وأعود -
بعد تلك الملاحظات العابرة ، على الجزء الأول من خطاب النحاس باشا بقبوله
التكليف بتشكيل الوزارة - فأقول ، ان النحاس باشا قد اعتبر الخطابين
المتبادلين بينه وبين سير مايلز لامبسون نتيجة جلبت للبلاد كسبا ولم ينحصر

فى أن تدفع عنها ضررا وحققت وعد الخلاق الكريم لخلقه ، أن من بعد العسر يسرا » .

ويقول مصطفى النحاس باشا فى هذا الخطاب أيضا : بعد ذلك التوفيق لم يبق لى الا أن أرجو من الله توفيقا فيما بقى من مهمتى وما تفضلتم فعملتموه ذمة من تولى شئون الحكم فى البلاد تحقيقا ، لحريتها ومصالحاتها ، ورفاهيتها بعد أن عانى الشعب كثيرا مما وجده ، وبعد أن أهدر ما أهدر ، وفسده ما فسد » .

وفى ذلك الخطاب يعرض النحاس باشا سياسة وزارته الجديدة ، وحرصها على احترام الدستور والحياة النيابية السلمية وعزمها على حل مجلس النواب الحاضر لكى تكون الأمة ممثلة فى نوابيها ، الكلمة الفاصلة فى تقرير مصيرها وتقرير أمورها فى هذه الظروف الخطيرة التى تجتازها البلاد وكذلك ستعالج الوزارة فيما تعالج جميع ما خلفته آثار الماضى من تركة مثقلة بجسيم الأعباء وباهظ النفقات ن . و .

ويختار النحاس باشا للوزارة الجديدة نفس الوزراء ، الذين كانوا يؤلفون الوزارة الوفدية التى سبق للملك أن أقالها فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ بمقتضى ذلك الخطاب الشهير :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا :

نظرا لما تجمع لدينا من الأدلة على أن شعبيتا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وانه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر إيجاد سبيل لإصلاح الأمور ، على يد الوزارة التى ترأسونها لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة تستقر به السكينة والصفاء . فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف البليغة التى تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة فى « فاروق » .

كان النحاس باشا حريصا على أن يشكّل وزارته من نفس الوزراء السابقين « المقالين » وكانت أولى الخطوات التى اتخذها النحاس باشا ، لقرض إرادته على الملك ، الذى لم يكن يستطيع وقتئذ ، أن يقول فى أى أمر من الأمور ، « لا » .

وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة النحاس باشا ، الذى احتفظ لنفسه بوزارتي الداخلية والخارجية من : عثمان محرم باشا « الأشغال » مكرم عبيد باشا « المالية والتموين » أحمد نجيب الهلالي بك « المعارف » أحمد حمدي سيف النصر باشا « الدفاع الوطنى » عبد السلام فهمى جمعة « الزراعة » على زكى العرابى باشا « المواصلات » محمد صبرى أبو علم « العدل » عبد الفتاح الطويل « الصحة » على حسين « الأوقاف » كامل صدقي بك « التجارة والصناعة » وكان تشكيل تلك الوزارة فى ٦ فبراير ١٩٤٢ .

واستمع القارئ العزيز والقارئة العزيزة في أن أقفز عاما كاملا ،
لعل تلك الفترة تساعدنا في الحكم على تلك المأساة التي بدأت في ٤ فبراير
١٩٤٢ أقفز الى ٢ فبراير ١٩٤٣ بالذات حيث جرى - ولست أدري لماذا في
فبراير بالذات - تكريم سير مايلز لامبسون « لورد كيلرن II » .

في ٢ فبراير ١٩٤٣ أقام خريجو كلية فيكتوريا حفلة لتكريم سير مايلز
لامبسون بمناسبة الانعام عليه بلقب لورد وكان في مقدمة الحاضرين النحاس
باشا ورئيس مجلس النواب والوزراء ، وأحمد حسنين باشا « !! » ومستر
شون الوزير المفوض بالسفارة البريطانية وعلى الشسسى وحافظ عفيفي وأحمد
عمود وجوزيف سماحة ومسيو كوتسيكا ، وشارل كاسترو ، و . . و وشرب
المعورون في نهاية الحفل نخب صحة الملك فاروق بناء على اقتراح مستر ريد
كما اقترح مستر ريد أيضا شرب نخب صحة الملك جورج السادس فشربها
الحاضرون وقوا وقال مستر ريد في بداية كلمته أن لكلية فيكتوريا صلة
بممثل بريطانيا في مصر وأشار كذلك الى اهتمام لورد كرومر بإنشاء تلك الكلية
وتعهدا بالرعاية وأشار كذلك الى اهتمام غورست ، وكتشبر والمذنبى ،
ولويد ولامبسون بتلك الكلية أيضا وأشار فرغل باشا الى شخصية ملهم
لامبسون وكرم ضيافتهما كما أشار فرغل باشا بوصفه رئيسا لجمعية مصدري
«الافتان» الى مساعدات لامبسون للجمعية في الأوقات العصيبة ! ولأن أية
حفلة تقام في كلية فيكتوريا ، لا يمكن أن تكتمل بدون كلمة من أمين عثمان -
كما قال مستر ريد - فقد قال أمين عثمان ان الانعام على لامبسون ليس تنويجا
لأعماله التاريخية أو ختاماً لحياته العملية وإنما هو تشجيع له على المضى
في عمله .

ويعنى هنا ما قاله النحاس باشا رئيس وزراء مصر عن لورد كيلرن :
سير مايلز لامبسون سابقا ، ويظل ٤ فبراير سابقا ولاحقا الى ما شاء الله !!
قال مصطفى النحاس رئيس وزارة مصر : لقد استطعت من قبل في مناسبة
أقرب من هذه المناسبات الرسمية أن أعبر عما أعتقد . من نوايا اللورد لامبسون
رجل السياسة وأحب اليوم في هذه المناسبة العائلية أن أقصر حديثي عن
لورد لامبسون الرجل II

إننا كلما تقدمنا الى مراحل الحياة رأينا أن الرجل مهما ارتفع ، وعلا
ذكره لا يسمو بالمركز الذى يشغله وإنما يستحقه بنفسه بماضيه بأخلاقه
وبالجملة بإنسانيته العميقة وكل ما يؤهله من الصفات للدور الذى تدعوه
الظروف في يوم من الأيام للقيام به .

وقد كان من دواعي سروري أن أعرف اللورد لامبسون وأمعن النظر في
شخصيته مدى سبع صبتين ، فبهرنى على الدوام بذلك الجانب من طباعه ،
الذى يتمثل في حبه للاستقامة وميله للصراحة ، وكانت السياسة نفسها ،

وما لها من المقتضيات تنكسر دائما ، على صخرة صلبة من رغبة في أن ينظر
بمعين الحق والوضوح ويتكلم بلسان الصندق ، والصراحة ويوفق قبل كل شيء
بين ضمير الانسان ، وضمير الرجل العام .

ويقول مصطفى النحاس ان تاريخ لورد لامبسون فريد في النجاح وفي
التوفيق ، دليل ناطق على مبلغ اعتزازه بالكرامة ويميله الى خير بنى الانسان ،
ويقول أيضا ما أعجبه في لامبسون هو استطاعته التوازن بين العقل ، والقلب
ويقول مصطفى النحاس : عندما حضر لورد لامبسون الى مصر وكان لما اتصف
به من حب العدل والحق والفضل العظيم في استقرار العلاقات المصرية البريطانية
على أساس وطيء كريم من المحالفة والصداقة بعد أن أخفقت جميع المحاولات
التي بذلت في هذا السبيل قبل سنة ١٩٣٦ ، ثم كان لهذه الخلال نفسها
الفضل في احتفاظه بعد ذلك بروح الحرية حتى في أدق الظروف وأخيرا فانه
لم ينفك في أيام الحرب العنيفة من مواصلة العمل بالرغم من جميع
المعوقات بسياسة الحكيمه سياسة الصراحة الصداقة والتعاون الودي
فأصاب ما أصاب من نجاح يمكنني أن أقول أن أكبر الفضل فيه يرجع الى
شجاعته وإلى تأثير مزايا الانسان في نفسه ثم صفات رجل السياسة . ويقول
النحاس ولنرفع آكوابنا في صحة صديقنا العزيز معين باسم جميع
الحاضرين عن أخلص أمانينا له وللبلد لامبسون قرينته المهمة الخيرة ذات
القلب الرقيق الكريم .

وأعود بعد تلك الفقرة السريمة الى الإشارة الى رأى في مأساة ٤ فبراير
١٩٤٢ ترددت كثيرا في نشره ، ذلك هو رأى الأستاذ جلال الدين الحامصى ،
ونرددي في نشر هذا الرأى مرده أن الأستاذ جلال الدين الحامصى قد أشار الى
دور السيدة زينب الوكيل فيما طرأ في رأيه على سياسة النحاس باشا من
تغير ، وكنت أود الا أشير الى دور السيدة زينب الوكيل ونحن بصدد تاريخ
تلك الأيام الخطيرة والعنيفة في التاريخ المصرى ولكننى - وبعد فترة طويلة
جدا من التردد - وجدت انه ليس من الأمانة التاريخية أن أغفل بعض الأراء
لأنها أشارت الى زاوية كنت أفضل دائما الابتعاد عنها ، كما أن هذه الأراء ليست
فقط الأستاذ جلال الدين الحامصى الوفدى المتحمس وقتئذ وإنما هي لكتاب
ومؤرخين آخرين من بينهم الأستاذ محمد التابى والدكتور عبد الحميد حشيش
بل لسياسيين كبار أمثال : مكرم عبيد باشا وآخرين .. وآخرين ..

وما كان لي حقيقة أن أغفل رأى الأستاذ جلال الدين الحامصى في مأساة
٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقد عاشها ساعة بساعة بدقة بدقيقة وكان لها بلا جدال
آثارها في نفسيته كسياسى مصرى شاب كان وثيق الصلة بـ مصطفى النحاس
باشا رئيس الوفد . يقول الأستاذ جلال الدين الحامصى في كتابه : « معركة
نزاهة الحكم ، الأسبوع الأول من شهر فبراير ١٩٤٢ ، كانت الساعة قد بلغت

الثامنة والنصف من مساء ذلك اليوم ، فأنضت أستعد للنوم . إذ كانت تلك الليلة ليلة أجازتي ، وكانت تلك الفترة فترة عصيبة من فترات الحرب العالمية الثانية وكانت مظاهرات معينة قد سارت في شوارع القاهرة تهتف الى الأمام ياروميل إذ كانت القوات الألمانية على أبواب الإسكندرية ، فاهزنت الدوائر البريطانية لهذه المظاهرات وإن كنت أعتقد انها مديرة سهيدا لتدخل بريطاني . ويقول الحماصي : أن حسين سري باشا قد ذكر في مجلس وزرائه ان هذه المظاهرات مديرة استترك في تدبيرها على ماهر والشيخ المراغي شيخ الجامع الأزهر وكامل البنداري ونحت يدى تقارير تثبت ان اجتماعات كثيرة تعقد في عوامة الشيخ المراغي ، وإن الأوامر بقيام هذه المظاهرات قد صدرت من هذه العوامة وأنا قادر على قمع هذه المظاهرات فهل توافقون على اصدار الأمر الى البوليس بقمعه . وتردد الوزراء وقالوا نبحت المسألة ، وأحس حسين سري أن الوزارة تسير وفقا للخطة الموضوعية ولهذا قال لهم : - إذا كان الأمر كذلك فانا أستقبل وجمع أوراقه وخرج ليوامه كيلرن وتتحوّل الأزمة هذا التحول الخطير الذى بدأ بحادث ٥ فبراير ٥٠ ويقول الأستاذ جلال الحماصي ان صاحب جريدة المصرى التى كان يعمل بها سكرتيرا للتحريير قد رأى أن يلغى أجازته فى تلك الليلة وأنه - أى الأستاذ الحماصي - انجه الى منزل حسين سري باسأ رئيس الوزراء المستقيل فوصل اليه أثناء وصول موكب سير مايلز لاميسون السفير البريطانى وكان رئيس الوزراء فى انتظاره ، وما كاد السفير البريطانى يخفى داخل المنزل حتى غادرت سيارته وموكبه المكان كان الأمر كان مديرا من قبل حتى لا يعرف أحد أن السفير البريطانى يزور رئيس الوزراء فى هذا الوقت المتأخر من الليل (الساعة التاسعة) وقد بقى السفير البريطانى مع حسين سري ساعة كاملة عاد بعدها السفير الى مكتبه بالسفارة ، ويتصل الأستاذ جلال الدين الحماصي بأحمد حسنين - وكانت صداقته به تسمح له بأن يطلبه فى أى وقت - ويروى الأستاذ الحماصي لأحمد حسنين قصة اجتماع السفير البريطانى برئيس الوزراء لمدة ساعة ويندهش حسنين باشا قائلا : ولكن كيلرن ليس فى القاهرة ، لقد غادرها للصيد ، وانفرد المصرى بنشر نبأ قطع رحلة السفير البريطانى للصيد وعودته الى القاهرة مساء ومقابلته لرئيس الوزراء !

وعن حصار قصر عابدين بالدبابات البريطانية يقول الأستاذ جلال الحماصي : لم أشهد هذا المنظر المروع - منظر حصار عابدين بالدبابات - فى بلانيته ولكننى شهدته فى نهايته فقد كنت عائدا الى مكتبى بعد تناول طعام العشاء ، فاذا يعامل من عمال الجريدة يلتقى الى بنبا الحصار فركبت سيارتى من فورى الى ميدان عابدين وشهدت الحصار وشهدت ما هو أنجح منه ، شهدت الشعب يقف من هذا المنظر المروع موقف المتفرج مع ان الملك لم يكن مكروها فى ذلك الوقت ولم يكن قد أنفمس فيما أنفمس فيه من تبذل واستهتار بل كانت تصرفاته جميعا تتسم بطابع رعاية مصلحة الشعب ولكن الشعب ٥٥

الشعب المرحف الحس ، كان يلبداء فى تلك اللحظة بلادة منقطعة النظير ، كان يواجه الاستراليين وهم يحيطون بالميدان بخوذاتهم وبنادقهم ويتندر معهم ، ويطلق فى أذانهم ببارات لا تمت بصلة الى هذه الرواية المبهجة التى تمثل أمامه فى هذا الميدان » .

واتتح قوسا ، أدافع فيه عن الشعب ، اذ الشعب لم يكن وقتئذ يعرف شيئا عما يدور فى قصر عابدين ومن يدري أن هذا الحصار ، كان لخدمة الملك ، أو أن مقتضيات عسكرية هى التى أوجبت مجيء القوات الأجنبية بتلك الطريقة ، التى جىء بها ! ومن يدري الشعب أن القوات قد جاءت بأمر الملك ، اننا يجب ألا نفترض معرفة الشعب بدقائق السياسة العليا ، التى كانت خافية وقتئذ على الزعماء ، ورؤساء الأحزاب .

وأقبل القوس وبسرعة لأعود الى رواية الأستاذ جلال الدين الحماصى عن حصار عابدين بالدبابات البريطانية : يقول الأستاذ الحماصى : عدت الى مكتبى حزينا ، وطلبتنى مكرم عبيد ليسألنى عن حقيقة ما يشاع عن محاصرة قصر عابدين ، فقلت له : لقد شهدته بعينى فهو ليس اشاعة ، وقد رد مكرم بكلمة واحدة : « يا حفيظ » وأقبل الساعا ..

وجاءت وفود الحزبيين والموظفين ، ونهضوا الفرص الى جريدة المصرى تسأل عن الأنباء ، أنباء الوزارة ، من شكلها ، أما الحصار ، واما الاعتداء على العرش ؟ لقد كانت الأسئلة عنها تأتى على الهامش ، كان الحادث قد مضى فى ذمة التاريخ و .. و .. وجاءت وفود النواب السابقين ، تسأل عن موعد الانتخابات وتحدث عن توزيع الدوائر ، وأمسك بعضهم التليفونات يطلبون مراكزهم ، ودوائرهم الانتخابية ، يستفسرون ، ويذيعون أنباء عودة الوفد الى الحكم و .. و ..

ووقع بعد هذا ما هو أدهى وأمر ، فقد ذهب بمصطفى النحاس لأول مرة الى مكتبه وذهب اللورد كيلرن بوصفه سفير بريطانيا صاحبة الدبابات الى رئاسة مجلس الوزراء !

ويقول الأستاذ جلال الدين الحماصى سكرتير تحرير صحيفة المصرى لسان حال الوفد المصرى : كنت وقت ذاك واقفا فى قناء مجلس الوزراء أشهد الوفود الهائفة بحياة الوفد وعودته الى الحكم بعد هذا الغياب الطويل وكانت لا تعلم شيئا كيف جاء النحاس الى الحكم وكان هذا لا يعنيه فى شيء وانما كان يعنيه أن يعود النحاس الى الحكم وشهدت هذه الجماهير المتحمسة للورد كيلرن وهو ينزل من سيارته فأسرعت اليه تهتف له ، وتحييه ، ثم وقعت الكارثة اذ حملته ، على الامتاق ، ثم كان ختام الكوارث كلها ظهور النحاس وكيلرن معا فى شرفة مجلس الوزراء يتلقيان تحيات الجماهير .

ويقول جلال الدين الحماصي : وضع أن مصطفى النحاس كان يعلم قبل هذا التاريخ ، أن الانجليز سيطلبون عودته الى الحكم ولهذا رفض فكرة الوزارة القومية ورفض أن يشترك في أى اجماع على احياء مؤامرة الانجليز لأنه كان قد وعد بالاشتراك في تنفيذها حتى النهاية ، ولم يكن توقيعه برفض الانذار ، ليبدل من مواقيت المؤامرة وان دل في الظاهر على الاشتراك في الرفض فإنه في الواقع ، لا يعنى خذلان الانجليز و احياء تدبيرهم ، اذ أنهم يملكون رفض هذا الرفض وهذا ما كان ، فقد مضوا في انذارهم حتى النهاية وكانت النهاية أن يتولى مصطفى النحاس الحكم وكان المعروف ، ان الاعتذار الذى قدمه الانجليز بناء على طلب أعضاء الوفد كشرط لاشتراكهم في الوزارة قد خفف قليلا من حدة هذا الحدث الضخم ، ولكن الاعتذار فقد ضجته بعد كشف المؤامرة أخيرا ومعرفة أن مصطفى النحاس اشترك فيها من البداية ، بل أصبح هذا الاعتذار فصلا أخيرا أضيف الى فصول رواية ٤ فبراير لترضى الجماهير التي لا يطيب لها النهايات المخبئة فيما تشاهد من مسرحيات وروايات .

ولا شك عندي حتى هذه اللحظة - جلال الدين الحماصي - في أن مكرم عبيد لم يكن يعلم شيئا عن هذه المؤامرة النحاسية ، البريطانية ، بل لقد كشفت الحوادث عن مدبرى تلك المؤامرة والمشاركين في تنفيذها رسما خطة أخرى لابعاد نفوذ مكرم وتأثيره ، على النحاس واحلال عنصر جديد محله ، حتى يفسح الطريق أمام الذين يطلبون الشراء عن طريق الحكم ويتنهبون فرصة الحرب لتحقيق هذا الشراء . لم يكن مكرم على علم بهذه المؤامرة ولم يكن قد فقد ثقته بعد في مصطفى النحاس أو في وطنية مصطفى النحاس ولهذا فكر أولا ما فكر في العمل على ازالة أثر حادث محاصرة قصر عابدين بالمدابيات قبل أن تؤلف الوزارة ، ولقد أحس فيما بعد ، وبسعة أن قطعت الوزارة شوطا في عملها ، ان الذين احاطوا بمصطفى النحاس بدورا يباعدون بينهما ولكن على الرغم من نجاح المتآمرين في خطتهم التي انتهت باخراجه من الوزارة وفصله من الوفد ، ظل مكرم الى وقت غير بعيد لا يتصور ان مصطفى النحاس كان شريكا في هذه المؤامرة ولكرم عذره ، فقد كانت الملاقة التي تربط الرجلين ، علاقة جهاد وفضال ونفى ، وتشريد واضطهاد ، ولم يكن يتبادر الى ذهن مكرم أن الرجل نسي كل هذه السنوات ، وكل هذه المواقف لجرد الشهوة في الحكم .

ويقول الأستاذ جلال الدين الحماصي : ولكن لم تكن في الواقع شهوة الحكم ، بقدر ما كانت شهوة الثراء تستبده بقرينة الرئيس السابق مصطفى النحاس حتى لاكاد أجزم بأن زواج مصطفى النحاس هو العامل التاريخي الكبير الذي كان له أكبر الأثر في كل تلك الأحداث السياسية التي مرت بالبلاد . كانت السيدة قرينته لماحة الذكاء ، شديدة الطموح لا تريد من الزواج كسبا سياسيا ولم يكن ينظر الى مهمتها بوصفها زوجة لزعيم كبير على أنها مهمة وطنية تقتضيها. أن تقف الى جوار زوجها وتسندنه وتدفعه الى مواجهة

الاضطراب في سبيل بلاده ، لم تكن تؤمن بشيء من ذلك كله ، وتعيه أى اهتمام ، ولم تكن ترى في جوهره تحلى بها صدرها ، ورأسها في المجتمع المصري ، إنما كانت تحب المجوهرات والاحجار الكريمة ذات القيمة العالية في سوق البيع والشراء ، لم تكن الزعامة السياسية مالا يصلح للادخار ، وهي تحب أن تعد عدتها للمستقبل ، ونظر كل يوم الى قريتها فتجد الفارق في السن بينها وبينه كبيرا ولم تكن تعنى أنه يستحق أن يخدم ، لان الخدمة الحق في نظرها لا تستحقها الا في الضياع والأراضي الزراعية ، التي تدر ايرادا دسما كل عام . وهي بعد هذا كله تنظر الى تاريخ زوجها الطويل في خدمة مصر ثم تنظر الى رصيده في البنك فتراه بالقروش والملاليم *

ويضي الأستاذ جلال الدين الحماصي قائلا : ولسنا نعرف بالضبط دور السيدة زينب الوكيل في وزارة ٤ فبراير ولكن الفى لاشك فيه هو انها كانت خلال تلك الفترة التي اقصى فيها الوفد عن الحكم تحاول أن تغير من تاريخ مصطفى النحاس واتجاهاته والذي لاشك فيه أن مصطفى النحاس * كان وهو يرى السن تتقدم به ينساق وراء قريته : لقد كانت الأيام تمر ، والأسابيع تكرر ، والشهور تتوالى والسنوات تمضي ولا أمل في الحكم ، ولا رجاء في أن يأتي النحاس مرة أخرى حاكما *

وكان قد انقضى أكثر من عام على اقالة الوزارة ثم أعلنت الحرب العالمية الثانية ، وبدأت تطرق أذني السيدة زينب الوكيل أنباء الصفقات التي تعقد ، والبراء ، الذي يتدفق على التجار ، وكان الى جانبها أخوة لم ينالوا قسما من التعليم ، ولكنهم يرون الفرصة سانحة لسد هذا النقص ، بانتهاز فرصة الحرب والنزول الى ميدان التجارة ، لاشباع طموحهم الى الثراء *

وكل هذه الظروف - جلال الدين الحماصي - لعبت دورا خطيرا في حياة الزعيم الوطني مصطفى النحاس فاذا بت كفافه وجهاده وتاريخه ودفعته به في ٤ فبراير الى الحكم فوق أسنة الحراب البريطانية وانسته تاريخه وجهاده ، وذكرته بشيء واحد ، هو ارضاء زوجته الشابا *

وقبل أن انتقل الى رأى آخر خاص بمسئولية أحداث ٤ فبراير أبادر فأقول اننى - ولم أكن في يوم من الأيام وفديا فأنا من الحزب الوطنى منذ العاشرة من عمري - اختلف الى أبعد حدود الاختلاف مع الأستاذ جلال الحماصي في كثير من آرائه ، الخاصة بأحداث ما قبل ٤ فبراير وما بعد ٤ فبراير وأحداث ٤ فبراير ذاتها *

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، وهو يؤرخ لحادث أو مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ » لا شك أن المسئول الأول عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطاني لان هذا العدوان هو أساس الانذار وكان مظهره حضور الدبابات لتهديد الملك وقد كان الانجليز جادين في هذا التهديد لأنهم وهم يحتلون البلاد

كانوا يتمتعون في رجال القصر وبعض رجال مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر ،
انهم على اتصال بالمحور فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين اذلال العرش ،
وبين ارضاء الأغلبية الوفدية التي كان النحاس على رأسها وهم يعلمون أن رؤساء
هذه الأغلبية يرون في ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسعون اليه ولا يهمهم غير
ذلك ولا يتحرجون من سلوك أى طريق يؤدي بهم اليه .

ويقول عبد الرحمن الرافعي : ان الانجليز كانوا في ذلك الوقت في
حالة عصبية شديدة والاضطراب تهدد كياناتهم من جراء تقدم قوات المحور والمظاهرات
العارمة نهتف ، الى الامام يا روميل وسرى باشا ملتزم ازامها موقف الصمت
والجمود ، فاجتمعت هذه الظروف وجملتهم يرتابون في موقف الملك ، ومن
هنا اتفق الخطر بالعرش والنحاس لم يكن مسئولا عن هذا الخطر ، ولكن
مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز في اسناد رئاسة الوزارة اليه
وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير راضيا عنها ، بل مفتبطا
بها ، متلهفا على تنفيذها ، وعلم بحديث السفير البريطاني مع رئيس الديوان
بأنه اذا لم يقبل تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعله
يسير في أناليته الى الشوط الأخير .

وتدل الظروف والملايسات على أن هذا الانقلاب قد دبر ليل ، وكان السفير
بين الانجليز والوفد ، هو أمين عثمان الذي كان موضع ثقتهما معا ، وقد افترضا
النحاس فرصة ليحود الى الحكم منفردا ، ويؤلف وزارة وفدية لحما ودعا ، وكان
واجبا عليه في هذه الملايسات الخطيرة أن يقبل تأليف وزارة قومية فانه في
هذه الحالة يكون على الأقل قد استجاب الى رغبة الملك ، الذي كان يدعوه قبل
الانذار الى تأليف هذه الوزارة ، وكانت استجابته في هذه الحالة لرغبة
قومية - لا لانذار اجنبى مسلح - تعد موقفا سلميما يحفظ للبلاد كرامتها
والائتلاف قد يكون علاجا للآزمات السياسية ولا شك ان البلاد كانت في ذلك
الحين تواجه أزمة من أخطر الآزمات وهذا الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف
في نظر النحاس محظورا ، لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه رفض فكرة
الائتلاف بتاتا واحتل بذلك مسئولية كبرى اذ كان المسئول الثاني عن حادث
٤ فبراير وضاعف في هذه المسئولية انه كان في وزارته مواليا للانجليز معتمدا
عليهم في حل الآزمات بينه وبين القصر وليس هذا من الاستقامة ولا من الوطنية
في شيء ، وقد تعددت مظاهر ولائه الانجليز و « و » .

أما د . محمد أنيس فيقول : دفعت الظروف بالوفد الى موقف يستطيع
منه أن يساوم الحكومة البريطانية أو القصر لكن مساومته مع القصر كانت
البدل بعد فشل كل الجهود للوصول مع بريطانيا لكن المبادرة في هذا المجال
كانت تكمن فقط ، لدى الحكومة البريطانية ، بما يقل عن انتهازية الوفد ،
وسميه وراء الحكم فلا شك في أن مكانته القوية لدى الشعب وقدرته ، على

أن يلعب الدور الحاسم في تقرير النوازن بين القوى السياسية في تلك الساعة ، كان عاملا لا يمكن لبريطانيا أن تتجاهله خصوصا ان قلق بريطانيا كان قد وصل الى حد لم يكن معه في الامكان مزيد من الانتظار ومن هنا ، كان الانذار البريطاني للملك باستدعاء وزارة وفدية : لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يتدخل فيها الانجليز لصالح حزب الاغلبية ، لا لأن هذا الحزب قد أصبح عميلا لكن لأن بريطانيا في ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصا أواخر ١٩٤١ كانت في أشد الحاجة الى حزب الأقلية في الحكم .

ويقول د . محمد أنيس : ان تولى الوفد للحكم كان اسهاما من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد في ٤ فبراير رغم الشكل القبيح لهذا الحادث ومع الزمن تلاشى المضمون وبقي الشكل القبيح ، ووجهة نظر د . أنيس جديدة بدون شك لأنها لم ترد حتى على السنة قادة الوفد .

فؤاد سراج الدين يدلى برأيه - كشاهد - في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

للدكتور محمد أنيس في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، دراسة مستقلة وله كذلك رأى خاص في هذا الحادث مضمونه أن تولى الوفد ، للحكم كان اسهاما من جانبه لحزمة هزيمة الفاشية العالمية ، وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد في ٤ فبراير ، رغم الشكل القبيح لهذا الحادث ومع الزمن تلاشى المضمون وبقي الشكل القبيح .

وقد كنت أتمنى أن أستسيغ هذا الرأى ، لولا ، أن المقدمات التى سبقت الحادث ، ورافقه ، لا يمكن أبدا ، أن تؤدى الى النتيجة ، التى انتهى اليها د . أنيس كما ان سياسة الوفد السابقة على ٤ فبراير ، وخطاب النحاس باشا ، في رأس البر « صيف ١٩٤١ » وبيانات الوفد قبل الحادث كلها تؤكد ، ان موضوع هزيمة الفاشية ، أو المساعدة على هزيمة الفاشية لم تكن جوهر سياسة الوفد ، وهو خارج الحكم .

ويمضى د . أنيس فى تحليله لقبول الوفد ، للحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ليقول : كان من الواضح اذن أن الظروف قد دفعت بالوفد الى موقف يستطيع منه أن يساوم الحكومة البريطانية أو القصر ، لكن مساومته مع القصر ، كانت البديل بعد فشل كل الجهود للوصول ، الى اتفاق مع بريطانيا لكن المبادرة فى هذا المجال كانت تكمن فقط لدى الحكومة البريطانية . ومهما قيل ، عن انتهازية الوفد ، وسعيه وراء الحكم ، فلا شك فى أن مكانته القوية لدى الشعب ، وقدرته على أن يلعب الدور الحاسم فى تقرير التوازن بين القوى السياسية فى تلك الساعة ، كان عاملا ، لا يمكن لبريطانيا أن تتجاهله ، خصوصا أن قلق بريطانيا كان قد وصل الى حد ، لم يدم معه فى الامكان مزيد من الانتظار ، ومن هذا كان الانذار البريطانى للملك باستعداد وزارة وقديرة .

ويقول د[•] أنيس أيضا : رغم انتهازية الوفد ، ورغبة الكثير من أعضائه في الوصول الى الحكم ، وهو عامل لا يمكن التهورين من شأنه الا أن هناك عدة عوامل ، موضوعية في موقف الوفد دفعت الوفد الى المسلك الذي سلكه في أزمة ٤ فبراير وهي - من وجهة نظر د[•] أنيس - كالآتي :

١ - ان العداء التاريخي والموضوعي بين القصر ، والوفد ، ثم تحمس القصر ، المتزايد للمحور ، كان يحدث أثرا أليا مضادا داخل دوائر الوفد .

٢ - لم يكن أمام النحاس يسبب علاقته بالقصر ، وعلاقة القصر ، بالمحور من أمل في حالة انتصار المحور فالتحاس يعد الصانع الأول لمعادمة ١٩٣٦ ، ولم يحاول لا ظاهرا ، ولا باطنا أن يستجيب لآغراءات التآمر مع المحور قبل الحرب أو أثناءها .

٣ - من الناحية النظرية كان النحاس ، يجد صعوبة أقل من خصومه في أن يشترك في أهداف الحلفاء ، في الحرب ومن الناحية العملية كانت معارك الوفد تحارب من أجل الدفاع عن الدستور وحرية الانتخابات . فالوفد كان يقف دائما مدافعا ، عن الديمقراطية .

لذلك فعلى المدى البعيد فإن بقاء ، المبادئ الدستورية التي وقف الوفد مدافعا عنها لا يمكن أن تتحقق الا بهزيمته وعلى المدى القصير فإن امكانية عودة الوفد السريية ، الى الحكم كانت عن طريق توسيع الهوة بين فكرة الحكومة الانتلافية وبين السلطات البريطانية وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد ومسئوليته في حادث ٤ فبراير :

ويتساءل د[•] أنيس بعد ذلك ! هل كانت قيادة الوفد تترك هذا المضمون ، أم انه اجتهدا ملتعل من جانبنا ؟ ويقول د[•] أنيس نعم : كانت قيادة الوفد تترك وقتئذ هذا المضمون وتؤكد أيضا في معاركها بعد انتهاء الحرب فيه حتى لا تستدرج الى معركة تنهم فيها القصر بالتعاون مع المحور ، ولكي يؤكد د[•] أنيس وجهة نظره تلك قام بنقل مقتطفات من مقال نشرته صحيفة الوفد المصري في ٦ فبراير ١٩٤٢ يؤيد قضية الحلفاء ، ويمادى المحور .

ووجهة نظري في الاستشهاد بهذا المقال ، ان الاستشهاد ، يوضح وجهة نظر د[•] أنيس ولا يقويه ذلك أن نشر مقال في صحيفة وفدية ، وبعد أن وصل الوفد الى الحكم ، يؤيد المقال معاداة الوفد للمحور ، وتأييده لقضية الحلفاء ، من الأمور البديهية ، والطبيعية والتي لا تزيد على كونها تحصيل حاصل كما يقولون ! ولو ان الدكتور أنيس قد استشهد لتأييد وجهة نظره بمقال ، أو مقالات نشرت في صحف الوفد مؤيدة للحلفاء ، ومعادية للمحور ، قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقبل أن يلى ، الوفد الحكم كان الاستشهاد هنا - وهنا فقط - يمكن أن يقوى وجهة نظر د[•] أنيس !

واذا كانت سياسة الوفد ، القائمة والثابتة قد اوتكرت على تأييد قضية الحلفاء هل من تفسير لحملات الوفد ، على بريطانيا في عام ١٩٤١ ، بالذات ؟ وهل من تفسير ، لحملات ، الوفد ، على د . أحمد ماهر ، والهيئة السعدية عندما ذهبوا ، في تأييدهم ، لقضية الحلفاء ، الى ابيد مدي ، وصل اليه تأييد حزب سياسي مصري ؟ على أية حال فان د . أنيس يؤكد ، أن النحاس باشا عندما استدعى ، للقصر ترك أسرته في الصعيد ونسى مفاتيح منزله ولم يكن معه بدلة الردنجوت و ٥٠ و ٥٠ كل ذلك في رأي د . أنيس يرجع - من وجهة نظر أنيس - أن النحاس لم يكن يعرف نية الانجليز في توجيه الإنذار ، للبلك وهو في الصعيد ، وأغلب الظن - ظن أنيس - أنه حين استدعى من الصعيد كان يحول في خاطره أن فكرة الوزارة الائتلافية قد عادت الى الأذهان مرة أخرى .

وهنا يأتي دور أمين عثمان ، عميل الانجليز المعروف ، والذي يطلق عليه لورد ويلسون « المفاوضات لحساب السفارة البريطانية وقت الأزمات السياسية » ومن المعروف أن أمين عثمان التقى بالنحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وأنه هو الذي بلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ، ولعمل حديث أمين عثمان للنحاس : - د . أنيس - هو الذي شجع النحاس على تمسكه السابق بفكرة الوزارة الوفدية .

ينتهي ذ . محمد أنيس دراسته ، عن ٤ فبراير ١٩٤٢ بقوله : ما أن وصل الوفد الى الحكم ، حتى بدت انتهازية رجاله : المحسوبية ، والتلاعب في مسائل التموين ونسى الوفد مذكرة إبريل ١٩٤٠ ، وهي ضرورة وعد بريطانيا بأجلاء عند نهاية الحرب ، وكان الوفد يطالب بذلك وهو في المعارضة ونسيها ، أو تناساها وهو في الحكم ، ثم حين أحس الوفد بأن قوات المحور ، تقترب من الاسكندرية وبدأ الانجليز يستعدون للانسحاب الى السودان أرسل مجلس وزراء الوفد خطابه المشهور الى محافظ الاسكندرية عبد الخالق حسونة يطلب منه أن يسلم لروميل حين يقترب من الاسكندرية ولا غرابة في كل هذا فالوفد لم يكن حزبا عقائديا صلبا ، بل تتنابه موجات من الانتهازية الطاغية .

ولم يكن - د . أنيس - حادث ٤ فبراير هو الذي أدى ، الى عجز الوفد عن قيادة الثورة المصرية بعد الحرب العالمية الثانية فانتخابات عام ١٩٥٠ أرجعته الى الحكم ، لكن أسلوبه التقليدي في الكفاح الوطني ورفضه الكفاح المسلح « الان تحت ضغط الشعب » ورفضه للمضمون الاجتماعي للثورة جعله متخلفا وراء جماهير الشعب ، المصري ، وهذا هو السبب الحقيقي في سقوط الوفد . - وليست ، حادث ٤ فبراير التي أثرت تأثيرا معاديا للوفد لدى بعض قطاعات الطبقة المتوسطة ورغم ذلك الذي يقوله د . أنيس عن الوفد فانه يرى ان ما حدث

فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كان تدخل بريطانيا عتيفا تحت وطاة الحرب العالمية الثانية والموقف العسكرى فى الصحراء الغربية فى صالح حزب الجماهير ! »

وعن قضية ايمان الوفد بقضية الديمقراطية يقول د. محمد فريد عبد المجيد حشيش فى رسالة له عن الوفد المصرى حصل بها على درجة الماجستير من كلية آداب عين شمس واضح تماما ، تعاطف الوفد ، وتعاونه مع الديمقراطية عقب توليه الحكم ، لكن قيل ذلك ، أين كان هذا التعاطف لا نكاد نتبينه بل رأيناه على النقيض فى مذكرة ١٩٤٠ وخطبة ١٩٤١ كيف نفسر هذا؟ « ان الوفد - د. حشيش - لم يكن حزبا عقائديا واذا سلمنا بوجود نوع باهت من التعاطف ازاء بريطانيا قبل تولية الوفد ، الحكم » فقد كان هذا التعاطف صادرا عن كراهية ، وعداء للقصر ، وبالتالي للمعسكر ، الذى يمتاز اليه وهو المحور وربما ساعد على هذا دخول الاتحاد السوفيتى الحرب ، الى جانب الحلفاء . ومن ثم تنتهى - د. حشيش - الى ان ما حدث فى ٤ فبراير كان تمهيدا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر فى اطار الصراع ، العالمى بين الحلفاء والمحور » .

ويتجه رأى د. حشيش ، الى أن النحاس باشا لم يكن يعرف بنية الانجليز بتوجيه انذار الى الملك ايان وجوده بالصعيد ويقتى الشك لهدنا - لدى د. حشيش - فى أمين عثمان باشا ، الذى لعب عقب عودة النحاس الى القاهرة فتؤكد المصادر أنه - أى أمين عثمان - كان المصرى الوحيد ، الذى كان على علم سابق بما سينوى الانجليز عمله وانهم استشاروه فأشار عليهم بما فعلوا وكان سفيرا بينهم وبين الوفد اذ كان موضع تفتتها معا و . و . وان أمين عثمان لعب دورا هاما فى التمهيد لحدث ٤ فبراير وتوجيه الانذار البريطانى واسناد الحكم الى النحاس - فى تصورنا - أراد أن يكافئه على جهوده أو أن ذلك كان بايماز من السفارة البريطانية فاختاره وزيرا للمالية فى يوليو ١٩٤٣ |

ولأن د. حشيش اشار فى رسالته عن الوفد ، الى لقاءات عديدة له مع الأستاذ فؤاد سراج الدين ولأنه - د. حشيش - عندما تحدث عن حادث ٤ فبراير اشار الى بعض مقتطفات من آراء فؤاد سراج الدين فى هذا الحادث فقد رجعنا الى الصورة الأصلية لهذه اللقاءات ، والتي وقع الاستاذ فؤاد سراج الدين فى نهاية كل صفحة من الصفحات ، التى سجلت تلك اللقاءات ، ونشرت فى رأى الأستاذ فؤاد سراج الدين فى حادث ٤ فبراير ، نكون قد اكملنا - وبتفصيل يكاد يكون ملاما - وجهات نظر الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

يقول فؤاد سراج الدين : شامت الظروف ان اعاصر هذا الحادث منذ بدايته بل قبلها فقد كنت مع الرئيس السابق مصطفى النحاس وبعض رجال الوفد فى زيارة لبعض بلاد الصعيد على احدى البواخر ، النيلية المملوكة لاجد الوفدين فى مديرية قنا « ذهبية خاصة يجرها لنش بخارى » وأذكر أننا غادرنا

مدينة الأقصر منجيهين الى قنا ، لنمضي فيها ليلة ونزور فيها مكرم باشا ، وبعض الوفديين في دورهم ، على أن تغادرها في اليوم التالي ، الى مكان آخر ، وتنتهي الرحلة في بنى مزار لزيارة الاستاذ احمد حسين عضو الشيوخ الوفدى وزوج خالة النحاس باشا وكنا في أوائل فبراير ١٩٤٢ ، وعندما وصلنا الى قنا حضرنا حفل شاي كان معدا في منزل أحد أقرباء مكرم باشا ، وأثناء الحفل وكنا بعد الغروب حضر أحد أصحاب الدار وأمر الى النحاس باشا بأن مدير قنا موجود بالصالون ويرجو مقابلة النحاس باشا لأم هام وعاجل وقمنا معه - أنا ومكرم - الى الصالون حيث وجدنا المدير الذى يبلغ النحاس رسالة من القصر الملكى بلشت اليه تليفونيا ، مضمونها ان الملك يرجو النحاس باشا ، العودة فورا الى القاهرة لمقابلته لأمور هامة ، وخطيرة فلتتذر النحاس باشا للمدير ، عن تلبية هذا الطلب قائلا : أنه مرتبط بعدة مواعيد وارتباطات وأنه لا يستطيع العودة الى القاهرة كما يطلب منه .

الح المدير ، الحاحا كبيرا ، وقال للنحاس باشا ان معلوماته من القاهرة ان الحالة بالقاهرة خطيرة وما جد من ظروف تستدعي سفره وأن القصر يلع في ذلك الحاحا شديدا ولكن النحاس ظل على رأيه فطلبت من المدير أن يتركنا على أن نتصل به ، في المديرية ، بعد قليل لنخبره بالرأى النهائى للنحاس باشا فخرجت أودعه ، الى باب الصالون وطلبت اليه دون أن يحس النحاس ان يبقى القطار ، الذى سيفادر قنا ، ليلا ، الى القاهرة حتى اتصل به حيث يحتمل الا يكون النحاس باشا ، جاهزا للسفر ، قبل موعد قيام القطار ، فوعدنى بذلك واتجهت ومكرم باشا الى النحاس باشا نلح عليه فى السفر ، الى مصر حيث اننا فى حالة حرب والموقف خطير ، وسمعنا عن مظاهرات قامت فى القاهرة فقال النحاس باشا ، أنه لا يريد أن يمكن الملك من تكرار تمثيلية كفر عشنا التى تمت معه فى سنة ١٩٤٠ ، عندما أوفد اليه الملك عبد الوهاب طلعت أحد كبار القصر ، واخذ يفاضه فى أمر تشكيل وزارة جديدة ثم تبين ان الملك كان يعيث فقلنا له قد يكون هذا صحيحا ، لكن هذه المرة قد تكون الظروف الحرجة ، التى يواجهها الملك اضطرته ، الى استشارة النحاس باشا فى الموقف . وقد تنتج هذه العودة خيرا ، للبلاد ، وقد لا تنتج ولكن فى كل الأحوال . ينبغي ان يلبى المجلس باشا هذه الدعوة فى هذه الظروف الحرجة ، التى تجتازها البلاد ، وبرغم الجهود الكثيرة ، التى بذلناها معه والحجج العديدة التى قسمناهما لم نستطع أن تغير رأيه ، وصمم على الرفض .

فأسررت الى مكرم باشا بفكرة ، وهى أنه لعله يكون من الخير ، أن نعود ، الى الباهرة فورا ونستعين بزینب هانم ، لعلها تستطيع اقناعه ، فضلا عن ان استمرار مناقشاتنا فى الصالون ، اثار تساؤل الكثيرين فى حفل الشاي ، كما

أنار قلقهم ، خصوصا بسبب حضور المدير فوافقني على هذا الرأي. واقترحا على الباشا العودة الى « الذهبية » للراحة بعد هذا العناء ، الطويل ، فوافق .

وعدنا الى الذهبية نحن الثلاثة وشرحنا للمرحومة زينب هائم الامر ، فوافقتنا على وجهة نظرنا وانذت تحاول اقناع زوجها ولعدنا عليه الكرة وكانت الساعة على جاوزت التاسعة فنظرا في ساعته ، وقال : على كل حال لقد قام القطار ، المسافر الى القاهرة ، ولم يعد هناك سبيل لاجابة طلب الملك .

فقلت له أن القطار مازال في المحطة في انتظاره وشرحت له ما اتفقت عليه مع المدير فتار في وجهي واستغرب كيف نفعل هذا دون استشارته ، كما استبعد أن يكون المدير قد أخر القطار طوال هذه المدة كلها فقلت له : ما علينا الا أن نبحث بأحد رسلنا فان كان القطار قد سار ، انتهى الامر ، وإن كان القطار لا يزال في الانتظار فتسافر وقبل ان يجيب بنعم أو لا ارسلت سكرتيره بسيارة الى المحطة فناد وقال ان القطار مازال منتظرا ، والمدير كذلك فاستقطعت في يده .
ولم يجد مقرا من السفر .

وطلب أن يسافر مكرم فقط معه ، وإن بقي نحن على أن نستأنف الرحلة كما هو مقرر الى نجع حمادى حيث تصل الذهبية بعد الظهر على أن يعود هو من القاهرة في ظهر اليوم التالى وينضم الينا فى الرحلة ، وفعلا سافر هو ومكرم الى القاهرة واستأنفنا الرحلة الى نجع حمادى .

وفى المساء ، اتصلنا به تليفونيا بمنزل صهره المرحوم أحمد حسين عضو مجلس الشيوخ حيث كان يقيم به واخبرنا أنه لم يستطع العودة لأن الحالة خطيرة جدا وأنه اضطر ان يبقى يوما آخر فى القاهرة وطلب منا ان نستأنف الرحلة الى جرجا حيث يرجو أن يصل اليها وفعلا سافرنا صباح اليوم التالى الى جرجا حيث وصلنا قبل الغروب وتوجهنا الى منزل المرحوم فخسرى عبد النور حيث استقبلنا ابنه مويس وبدانا نسمع بعض المعلومات عما يجرى فى القاهرة فى هذين اليومين ، واتصلنا بالباشا من منزل فخري بك فقال أنه كن يرجع الينا وإن الامور قد تطورت ، الى تكليفه بتشكيل الوزارة ، وطلب منا ان نعود الى القاهرة بالقطار فى اليوم التالى فلامته المرحومة زينب هائم على قبوله الوزارة مرة أخرى واذكر انها قالت له حرقيا : ألم يكفنا ما قاسيناه من الحكم ، وأنت متفق معى ، قبل سفرك ، على عدم قبولك الحكم ، فلماذا غرت رايك ؟ فاجاب : « ان الحالة كانت خطيرة جدا » مما اضطره الى قبول الحكم وانها تند عودتها الى القاهرة ستعرف كل التفاصيل .

وفعلا عدنا فى اليوم التالى الى القاهرة بالقطار ، وعرفنا كل تفصيلات الحوادث الخطيرة ، التى جرت والتى أجبرت النحاس باشا على قبول الوزارة ، وقال لنا أنه اعتذر للملك مرارا اثناء الاجتماعات التى تمت فى قصر عابدين عن

قبول الوزارة ولكن الملك الحج ، عليه بشدة ، بل استنجد به وبوطنيته ، انقاذاً للموقف » .

ويقول فؤاد سراج الدين : « هذه هي الظروف التي لمستها بنفسى ، وعشتها ، وأستطيع أن أجزم أكيدا ، بأن النحاس باشا لم يكن لديه أية فكرة عما جرى في مصر ، قبل وقوعه ، ولم يكن هناك أى اتفاق أو شبه تفاهم مع الجانب البريطانى على شئ من ذلك لا مباشرة ولا بالواسطة ويحلىنى على هذا اليقين ما يأتى : أولا : ما هو معروف عن النحاس باشا ، الصديق التام والصراحة الكاملة ولم يعرف عنه طوال حياته السياسية والفضائية قبلها ، أو حتى أثناء اشتغاله بالمحاماة أن نطق بغير الحق مهما كان مرا ، وهذه الصفة يشهد بها خصومه ، قبل أصدقائه .

ثانيا : لو أن هناك شبه اتفاق بينه وبين الانجليز لما كان هناك أى محل لترتيب هذه الرحلة النيلية وقد تكلفت كثيرا ، والدعوات التي وجهها لنا الوفدون وتكلفت كثيرا من الجهد والنفقات .

ثالثا : لو صبح شئ مما ينسب له خصومه ، لكان مكرم باشا أول المعارفين به ، والمرتبين له ، بوصفه اليد اليمنى ، للنحاس باشا ، فى ذلك الوقت ، والقوة الهائلة فى الوفد فكان مكرم فى ذلك الوقت فى أوج قوته ، وتفوقه .

رابعا : المعارضة الشديدة التي قابل بها النحاس طلب الملك فاروق ، كانت معارضة عنيفة ولم تكن مجرد تمثيلية ومراوغة من النحاس باشا حتى يفوت ميعد القطار ويضعنا - أنا ومدير قنا - أمام الأمر الواقع ، تدل على جدية هذه المعارضة ولولا الاحتياط الذي رتبته مع المدير لكان القطار قد غادر قنا فى موعده وتعذر على النحاس باشا السفر الى القاهرة . ولو أنه كان عالما مقدما بما سيقبل عليه . ومتفقا مع الانجليز لكان قد بادر الى الموافقة على السفر ، تلبية الدعوة الملك وهو يعلم أنه اذا فاتته القطار ، الذى سيغادر قنا ، بعد قليل فلن يتسنى له ، السفر الا بعد ٢٤ ساعة ، وقد بلغ من عصبية وقت السفر أنه نسى أخذ مفاتيح منزله معه ، مما اضطره الى الإقامة فى منزل صهره أحمد بك حسين والى استعارة بدلة الرندجوت الخاصة بالاستاذ الحسينى زعلوك ليرتديها فى مقابلته مع الملك حسب المعتاد .

خامسا : لو كان الأمر مرتبا بينه وبين الانجليز لأخذنا معه الى القاهرة عندما سافر اليها من قنا فى نفس القطار ولكنه أصر على أن نستمر فى الرحلة على أمل كبير منه بأن سيلتقنا فى اليوم التالى وكان حريصا على اتمام هذه الرحلة وتلبية الدعوة فى البلاد التي سيجر عليها فى النيل .

وينهى فؤاد سراج الدين ما قاله - وقد حرصنا على نشره كله بالحرف الواحد ، ودون حذف كلمة واحدة منه - بالكلمات التالية : بعد سرد هذه القرائن القوية التي تبين درجة الأدلة والتي يتوجها دليل حاسم ، وهو وطنية النحاس

واستقامته السياسية وبعده عن الالتجاء لآى سبيل يمس كرامة بلده ،
أو مقدساتها ، وبعده هذه الأدلة أريد - فؤاد سراج الدين - ان أفرد حقيقة ثابتة
رسمية ، ومعروفة ويمكن تلخيصها فى أمرين : أولا : ان أحزاب الأقلية التى
كانت تتولى الحكم منذ سنة ١٩٣٩ - تاريخ نضوب الحرب الى يوم ٤ فبراير
١٩٤٢ هذه الأحزاب السياسية هى التى أدت بسياستها وبتصرفاتها وتصرفات
رؤساء الوزارات الذين تولوا مقاليد الحكم فى هذه الفترة هذه التصرفات هى
التي أوصلت البلاد الى ما وقع فى ٤ فبراير ، ولم يكن الوفد ولا النحاس مسئولاً
عن شيء من ذلك .

ثانياً : ان جميع رجال السياسة الذين دعوا الى القصر فى هذا اليوم
وحضروا الاجتماعات ، التى حضرها الملك ، كانوا موافقين بالإجماع ، على قبول
الإنذار البريطانى وعلى تنحية الوزارة ، التى كانت قائمة فى الحكم ، وعلى
تشكيل النحاس الوزارة الجديدة ، وكل ما طلبوه منه بىل واشترطوه لهم
الموافقة ، ان تكون وزارة النحاس الجديدة وزارة ائتلافية تضم أحزاب الأقلية ،
وطبعاً رفض النحاس فكرة الوزارة الائتلافية بعد تجربتها أكثر من مرة وفشلها
بسبب نفس أحزاب الأقلية ، وإذا كان من الجائز ، إعادة هذه التجربة مرة أخرى
فى أوقات السلم العادية فكان من الخطر أعادتها فى وقت الحرب فكان الأمر
فى نظر هؤلاء الساسة ، مجرد اشتراكهم فى الحكم مع النحاس فان وافق كان
الإنذار البريطانى ، أمراً مقبولاً ، وكان النحاس رجلاً وطنياً ، وكانت مقدسات
الوطن مصنوعة أما اذا ما رفض النحاس باشا ، اشتراكهم معه فى الحكم - وقد
حدث - فهو إذن رجل خائن ساعد الانجليز على المساس بالبلاد ، ومقدساتها ،
بل وكان متآمراً معهم ، على كل ما حصل وبذلك فقد صح فيهم المثل الدارج
القاتل : « يا فيها يا أخفيها » .

ومن الحقائق المسلم بها - فؤاد سراج الدين - ان النحاس فى هذه
الاجتماعات أبدى موافقته على رفض الإنذار البريطانى وفى الاجتماع التالى
عندما أحس الملك بخطورة الأمر وبأن الانجليز ، جادون فى إنذارهم أخذ يرجو
النحاس باشا فى قبول تشكيل الوزارة ، وكلما اعتذر النحاس الى الملك على
مسمع الزعماء السياسيين .

وكل ما أستطيع ان أعلق به على رواية فؤاد سراج الدين باشا ، اننا عندما
نناقش أية قضية سياسية يجب ان نناقشها مناقشة موضوعية لا شخصية
فالحكم فى قضية سياسية ما لا يعنى الحكم النهائى على الشخصية التى كان
لها دخل ما فى تلك القضية واذ كنت واحداً من قدامى أعضاء الحزب الوطنى
ومنذ العاشرة من عمرى ، فقد ظللت ولا أزال ، أؤمن والى أبعد حدود الايمان
بوطنية النحاس باشا وقد نشرت عنه دراسة مستفيضة فى المصور فى أغسطس
١٩٧٥ ولبضعة أسابيع تحت عنوان « مقال تأخر نشره عشر سنوات » وذلك فى
الذكرى العاشرة لوفاة النحاس باشا اذ لم يكن قبل ١٥ مايو ١٩٧١ ممكناً نشر

أية كلمة عن النحاس باشا وقد عارضت النحاس باشا عندما وقع معاهدة ١٩٣٦ وعارضته - وبصفت - عندما ولي الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وليس معنى معارضتنا لمعاهدة ١٩٣٦ أو معارضتنا لتولي النحاس باشا الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أننا نشك في وطنيته ولكن معناه أننا نعارضه في بعض تصرفاته السياسية ، ان الخلاف أو الاختلاف حول قضية سياسية ما وقعت في مرحلة من مراحل التاريخ لا يمكن ان يمنه أبدا الى تاريخ الشخص ، الذي كان له دور في تلك القضية ولا يجب أبدا لهذا الخلاف والاختلاف حول قضية سياسية ما بالنسبة لسياسي ما ان يمتد الى التشكيك في نزاهة ذلك الشخص أو في النيل من وطنيته حتى ولو كان ذلك الشخص قد ارتكب في تلك القضية خطأ كبيرا ، أو صغيرا .

ان وقوع سياسي ما في خطأ سياسي أو حتى ارتكابه جريمة سياسية لا يجب أن يجب كل ما سبق لهذا السياسي أن قام به لخدمة بلده قبل وقوع ذلك الخطأ أو تلك الجريمة أو أن يجب كل ما آداه هذا السياسي لبلده بعد وقوعه ، في ذلك الخطأ أو حتى بعد ارتكابه لتلك الجريمة .

وليس معنى توجيه اللوم الى النحاس باشا لقبوله ، الوزارة في ٤ فبراير ١٩٤٢ من قبل الكثيرين من أفراد هذا الشعب اعفاء زعماء أحزاب الأقلية من المسؤولية ، فكل أحزاب الأقلية التي حكمت مصر لها أخطاؤها ، ولها خطاياها وهي جميعا مسئولة مسئوليّة مباشرة ، عما وقع في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما أن لقاء بعض المسئولين على النحاس باشا ، والوفد وعلى زعماء أحزاب الأقلية لا يعني اعفاء القصر من المشاركة في تلك المسئولية فالجميع بلا جسدال - في رأينا - مسئولون عن حادث ٤ فبراير : الانجليز ، القصر ، أحزاب الأقلية ، الوفد ورئيسه مصطفى النحاس .

واذا كان الأستاذ فؤاد سراج الدين قبله اهتم ، في روايته عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ببعض الأمور الشكلية ، فأننا نقول ان هذه الأمور التي ساقها الأستاذ فؤاد سراج الدين لتبرئة النحاس باشا من مسئولية حادث ٤ فبراير لا تنهض دليلا على تبرئته مما حدث ، ويمكن أن يكون هناك أمور أخرى جوهرية عن تلك التي ساقها الأستاذ فؤاد سراج الدين تبرئ النحاس باشا من مسئولية ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولو أنني كنت قاضيا وعرضت على هذه القضية - قضية ٤ فبراير ١٩٤٢ - لما اقتنعت أبدا بالأدلة والقرائن ، التي ساقها فؤاد سراج الدين في روايته عن ٤ فبراير ، ولست أدري ما الذي أعاد الى ذهني ذلك الحكم ، الذي نطق به أحد القضاة في قضية ما عندها قال في منطوق حكمه : يقضى ببراءة المتهم من التهم التي وجهت اليه لغير الأسباب التي ساقها محاميه ؟ .

ان معارضة النحاس باشا للسفر من قنا الى القاهرة قد تكون دليلا على آو
شء الا أن تكون دليلا على عدم معرفة النحاس باشا بما سيحدث في القاهرة ،
وكذلك نسيان النحاس باشا لمخاتج منزله واضطراره الى ارتداء رديجوت الأستاذ
الحسيني زعلوك لا يقوم دليلا على أن النحاس باشا لم تكن لديه أية فكرة عما
جرى في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وحرص النحاس باشا على عدم مصاحبة أسرته والأستاذ فؤاد سراج الدين
له عند سفره من قنا ، الى القاهرة لا تدل على أن النحاس باشا لم يتفق من قبل
مع الانجليز ، على تولى الحكم ، ويمكن أن تدل على أنه كان يشك في نجاح
خطة الانجليز في العودة به الى الحكم كما سبق أن حدث قبل ذلك و . . و .
وأنه خشي أنه ينفذ أمر مشاركته في التمهيد بحدث ٤ فبراير قائم أن يبقى
أسرته في الصعيد ، و . . و . ولو أن النحاس باشا - مع افتراض مشاركته
في التمهيد لحدث ٤ فبراير ١٩٤٢ - قد سارع بتلبية دعوة الملك ولو أنه
استطاع معه أسرته ، لادى ذلك الى اكتشاف الخطة .

أما القول بأنه لو كان هناك اتفاق بين النحاس باشا والانجليز لكان مكرم
عبيد باشا أول المعارفين به ، والمرتبين له ، بوصف مكرم عبيد باشا ، اليد
اليسرى للنحاس باشا وقتئذ فيمكن الرد عليه بأنه في ذلك التسارع كانت
مكانة مكرم عبيد باشا عند النحاس قد اعتزت ، وكان قد وجد البديل له عند
النحاس باشا ، بليل تواجده الأستاذ فؤاد سراج الدين في تلك المرحلة ولم
يكن وقتئذ عضوا في الوفد ، بل لم يكن له من مكان طبيعي في تلك الرحلة ،
ورواية فؤاد سراج الدين تؤكد أنه - أي فؤاد سراج الدين - كانت له خطوة
كبيرة عند النحاس باشا ، وكان يتصرف كقوة ضخمة ، وثيقة مطلقة ، بدليل
أنه اتفق مع مدير قنا ، على أن يبقى القطار في قنا الى أن يستقله النحاس
باشا ، كما أن فؤاد سراج الدين - كما يقول - هو الذي أسر الى مكرم باشا
بفكرة ، وهي أنه لعله يكون من الخير أن نعود الى الباشرة ، ونستعين بزینب
هانم لعلها تستطيع اقناع النحاس باشا ، وأنه - أي فؤاد سراج الدين ، ومكرم
عبيد - بعد ان شرعا للمرحومة زينب هانم الأمر ، فوافقتنا على وجهة نظرنا
وأخذت تحاول اقناع زوجها ! .

أقول ذلك كله ، وأنا على ثقة مطلقة من أن النحاس باشا قبل عودته الى
القاهرة ، لم يكن قد أجرى أية اتصالات مع الانجليز ، وان الاتصالات - غير
المباشرة - مع الانجليز قد تمت وعن طريق أمين عثمان باشا منذ وصوله الى
محطة القاهرة قادما من قنا حيث كان أمين عثمان باشا في استقباله في محطة
القاهرة ، وكان هو الواسطة . كما يؤكد مير هایلز لاميسون في برقياتة الى
وزارة الخارجية ، الصلة بين النحاس باشا وبين سير هایلز لاميسون ، كما
انتهى أيضا أقول هذا القول وضميرى الوطنى مقتنع بأن مسئولية النحاس باشا
لم تبدأ الا منذ مقابلته للملك ! .

وأعود بعد ذلك ، وللمرة الأخيرة الى قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - فأقول أن النحاس باشا عندما سئل في المحكمة عن رأيه في الخطبة التي ألقاها أمين عثمان باشا في كلية فيكتوريا ، عن العلاقة بين مصر وبريطانيا وتشبيهاها بالزواج الكاثوليكي الذي لا طسلاق فيه ، أجاب النحاس : أنه قرأ هذه الخطبة وأنه تعجب بتشبيه أمين باشا ، وعندما سئل النحاس باشا من الأستاذ شوكت التوني : هل الخطبة التي ألقاها أمين باشا في كلية فيكتوريا والتي تكلم فيها على زواج الانجليز بمصر ، وأنه كان زواجا كاثوليكييا أي لا ينقسم وافقت عليها واعتبرت أن هذه السياسة خاصة بأمين عثمان باشا للتأثير على الانجليز ، أجابه النحاس باشا بنعم !

وفي قاعة المحكمة ، سئل النحاس باشا هل رفضت مصافحة اسماعيل تيمور باشا مندوب جلالة الملك ، فأجاب النحاس باشا ، أنه رفض مصافحة تيمور باشا ، وما كان يعلم أنه مندوب الملك .

وفي المحكمة قال الأستاذ جلال الحامصى ، انه سمع من أحمد حسنين باشا - نقلا عن محمد فرغلى باشا - أن أمين عثمان باشا فاتحه في الاستراخ في وزارة جديدة سيؤلفها هو ، أي أمين عثمان وأنه فاتح أيضا حيدر باشا ويوسف صيدناوى باشا و ٠٠ و ٠٠ !

وفي نفس المحاكمة ، قال زكى على باشا ان النحاس باشا رفض الوزارة الائتلافية لأسباب لها وجاهتها في نظره ، الا ان الموقف كان يستدعى التضحية ، لأننا كنا في وقت حرب وكنت - أي زكى على - أطلب من النحاس باشا أن يتساهل في هذه المسألة ، وان النحاس باشا - زكى على يقول - قد رفض الاقتراحا من شريف صبرى باشا ، بأن يقبل تشكيل وزارة محايدة تجري انتخابات !

وفي تلك المحاكمة أيضا ذكر على ماهر باشا أنه كان في القصر الأخضر ، عندما اتصل به النحاس باشا - وكان وقتئذ رئيسا للوزارة - وقال له : أنا مريض وأريد مقابلتك وقال على ماهر ، انه قال للنحاس باشا ، سآزورك ، وأثناء الزيارة - كما يقول على ماهر - النحاس باشا وجه لي كلاما باني منهم ، أنا والمملك والشيخ المرافى بأننا نريد عمل ثورة في الأضر ، وأنه لديه أوراق تثبت ذلك ، ويقول على ماهر ، انه قال للنحاس باشا : ان الذى دبر أسماء للتدبير ، ومع كوني أحب الأزهريين ، الا أنه لا يوجه اتصال بيني وبينهم الا بهيئة كبار العلماء ، وقال على ماهر : أنه قال للنحاس : الواقعة مختلفة من أولها ، الى آخرها فأعرض أوراقك وتكلم ، فلم يقبل النحاس أن يتكلم ، وقال على ماهر للنحاس : ليست لك عندي طلبات ، ويقول على ماهر ان النحاس باشا كان يريد أن يعتبر ان عودتي الى القصر الأخضر قد تمت بناء على طلبه - طلب على ماهر - وان على ماهر قال له : انى لا أريد التقيد بأى قيد .

وفى تلك المحاكمة ، قال على ماهر ، انه اعتقل أولا فى الصحراء الغربية ،
ثم نقل الى السرو ثم الى العياط ، وكل هذا بناء على موافقه السفير البريطانى ،
لدرجة انى كنت مريضا بالمستشفى العسكرى وجاء الامر ان أسافر الى السرو ،
وكانت حرارتى ٣٨ ° .

وجابوا واحد باشا عسكرى يخرجنى فلم يجرؤ ، فقالوا انهم سيمحاكمونه
ثم جاء خمسة لوات وصافرت الساعة ٨ ، ووجدنا المكان غير مستعد وبه
ناموس و . . و

وقبل ان نواصل الحديث عن بعض أعمال الوزارة الوفدية ، نشير الى بعض
رسائل تلقيناها عن حادث ٤ فبراير ١٤٩٢ كما ننشر بعض ما قيل فى قضية
الاغتيالات السياسية عن ذلك الحادث .

الباب العاشر

أزمة عنيقة بسبب ترشيح الشيخ حسن البنا لانتخابات مجلس النواب (فبراير ١٩٤٢)

● نشرنا بعض ما كتبه - عن حادث ٤ فبراير - د. أنيس ود. حشيشي وهما من المؤرخين ، المتعاطفين مع الوفد المصري ، كتبنا نشرنا - وبالحرف الواحد ، ولأول مرة أيضاً - أقوال الأستاذ فؤاد سراج الدين في هذا الحادث وذلك إيماناً منا بحرية الرأي وتحقيقاً لما دعونا إليه في هذه التجربة التاريخية الجديدة من ضرورة الحرص الشديد على نشر الرأي ، والرأي الآخر سعياً وراء الحق ، والحقيقة ، وكنا قد دعونا من لديهم أية بيانات ومعلومات ، أو آراء خاصة بذلك الحادث بل الحدث التاريخي الهام وقد تلقينا بعض الرسائل ، نشرنا بعضها وسننشر البعض الآخر .

والترزماً منى بالأمانة التاريخية أقول أنني تلقيت رسالة مهمة لم يشأ صاحبها ، أن يوقعها باسمه فطالبت - في الأسبوع الماضي - بأن يوافيني باسمه لتكون للرسالة أهميتها ، ولعله فاعل أن شاء الله كما أنني تلقيت من زفتي رسالة من الأخ السيد زينهم أبو العطا منصور صاحب محلج النيل بزفتي لم أستطيع نشرها لأنها كانت مقتطفات من كتاب الأستاذ محمد التايبي من أسرار السياسة والسياسة ، وقد سبق لنا ، أن اقتطفنا بعض ما جاء في كتاب الأستاذ التايبي عن ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ومن زفتي أيضاً ، تلقيت رسالتين أو ثلاثاً لا أدري بالضبط فما أكثر الرسائل التي تصلني من هذا الكاتب والذي يحرص باستمرار على أن يوجه إلى أبشع الشتائم ، وأنفلق الأوصاف وليس لي من تعليق على تلك الرسائل ، إلا أن أدعو الله - ومن الأعماق - أن ينعم على صاحب تلك الرسالة بنصفه الشفاء !

وكنت في نهاية الفصل السابق قد انتقلت إلى محكمة جنايات مصر حيث جرت محاكمة ٤ فبراير أثناء نظر قضية الإختيالات السياسية قضية مقتل أمين عثمان باشا لمحكمة أبطال ٤ فبراير .

فقد تقلنا بعض أقوال الشهود كمصطفى النحاس باشا ، وزكى على باشا ، وعلى ماهر باشا ، وتكل في هذه الحلقة بمضى أقوال على ماهر باشا الذى سئل ، عن الانذار البريطانى الذى وجهه الانجليز الى الملك فقال :

« ان الانذار البريطانى الموجه الى الملك فاروق فيه اعتداء على الاستقلال وعلى الشرف الوطنى ، واهدار للكرامة للوطنية ، والاعتداء على الاستقلال يمكن ملاقاته اما الاعتداء على الشرف الوطنى والكرامة الوطنية فليس له من رد .

ويقول على ماهر ان الانذار البريطانى كان القصد منه الارهاب والاذلال ، وأن أمين عثمان هو الذى دير حادث ٤ فبراير ، من الجانب المصرى وانه - أى أمين عثمان - كان يطمح فى أن يكون رئيسا للوزارة المصرية وأن مستر ريد عميد كلية فيكتوريا كان يشير الى أمين عثمان بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل !

ويقول حافظ رمضان - فى المحاكمة - ان الانجليز تمخلوا لمنع محاكمة النحاس باشا بعد اقالة وزارته وتأليف أحمد ماهر باشا الوزارة ، وانه عندما سئل مستر ايدن عن المسوغ الذى اتكا اليه الانجليز فى طلبهم عدم محاكمة النحاس باشا قال : انه صديق لنا . نفعتنا أيام الحرب ، وانه خدمنا أيام العليين و ٠٠ و ٠٠ » .

ويرفض حسين سرى باشا ان يؤكد أو ينفى أن يكون لأمين عثمان باشا دخل ، أو علم مسبق بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قائلا : هذه مسائل كنت أعلمها كوزير داخلية ولا يمكن أن أصرح بها » .

والغريب ان حسين سرى الذى رشح للنحاس باشا لتولى رئاسة الوزارة ، بعد استقالة وزارته ، يقول فى المحاكمة : ان النحاس باشا أخطأ فى قبوله الحكم ، وانه يختلف وايه ، لعدم قبوله تأليف وزارة ائتلافية !

ويسأل حسين سرى باشا : باعتبار دولتكم من رجال السياسة الا يبنو غريبا أن يطلب سفير بريطانيا تعيين النحاس باشا ، رئيسا للوزارة بعد حملات الوفة العدائية على بريطانيا ؟ ويسأل حسين سرى ، اذن لم يكن غريبا أن تطلب بريطانيا تعيين رجل سياسى يهاجمها ؟ ويقول حسين سرى : السياسة البريطانية عودتنا مثل ذلك !

ولعل من أشهر الكلفسات التى تردت فى محكمة الجنايات - قضية الاغتياالات السياسية - والتى وصفت حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ تلك التى جاءت على لسان الأستاذ حسن أنور حبيب ممثل النيابة عندما قال :

ان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ميظل وصمة فى جبين الامبراطورية وسيظل دليلا صارخا ، على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الأغبر

الكالح ، فقد قابلوا الوفاء بالكران ، والاحسان بالاساة ، والصنيع بالجدود ،
ولكن هذه القوة الفاشية وقفت عند حدها .

سنظل نلن الانجليز ابد الدهر ما داموا محتلين بلادنا . ولو كانوا في
اجنب بقعة منها ، ويخيل الى أن كل باب يفلق ، كأنما يتصفق في وجوههم ،
وإن كل حجر بأرض الوادى ود لو طار فحصبهم في جباههم ، وأن كل كلب
ينبح انما يصرخ في وجوههم : اخرجوا . . . اخرجوا من هذا البلد ، الجلاء
ووحدة وادى النيل : شعورنا وشعارنا . بل هو ترديد لوجيب قلوبنا ، ونبضات
دهنا ، وهمسات ارواحنا ، شيئا وشيانا ، رجالا ونساء .

ولكن كيف السبيل الى بلوغ ما نصبوا اليه جميعا ؟ الى بلوغ ما يتوق
اليه كل مصري ؟ اتراه بالتناحر ، لغويا فيما بيننا ؟ اتراه أن يهاجم بعضنا
بعضا ، فننقسم شيعا وفرقا و . . و . .

ويجيء النائب العام الأستاذ محمود منصور في الجلسة التالية - جلسة
١١ ابريل - ليفاجئ القضاة والمتهمين والحضور بالكلمة التالية : في الكلمة
التي قدم بها زميل الأستاذ أنور حبيب في هذه القضية عدة تعبيرات وتشبيهات ،
ومجازات ، لم أشك حين اطلعت عليها في الصحف أنها جاءت وراء مراده ووقعت
بعيدا عن مقصوده ، نتيجة للتعرض لخطر الارتجال ، وأثار عرضيا لجو
المصيبة في نفسه ، على أن تلك العبارات بما مست من شئون السياسة
الخارجية ، يصعب في الواقع تبرير ارجائها على هذا النحو كما يصعب ربطها
بهذه الدعوى ، ولذلك فقد استأذنت زميل « أنور بك » فأذن لي في أن أصرح
بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأى النيابة فأرجو أن يثبت ذلك في محضر
الجلسة .

وغضب المحامون خاصة وأن الأستاذ أنور حبيب ، لم يكن يرتجل ، وإنما
كان يتلو مرافعته ، ويرجع الى أوراق مكتوبة ، ولا بد أن السفارة البريطانية قد
تدخلت واحتجت و . . و . .

وكانت ثورة للمتهمين في تلك القضية تزعمها أنور السادات ، وقال أنور
السادات - ونحن هنا ننقل عن محاضر جلسات المحكمة - أنا أفضل أن أشتق
الف مرة ، على أن أرى النائب العام يتراجع ، ويقف هذا الموقف غير المشرف .

ومن محكمة جنايات مصر في باب الخلق بالقاهرة ، تنتقل الى محكمة الرأى
العام ، لنرى ماذا قالت عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟

« لم تستطع صحافة مصر أن تشير الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ في أعقاب
حدوثه ، بل لم تستطع أن تشير اليه بصراحة ووضوح الا في أواخر عام ١٩٤٥ ،
وذلك بسبب الرقابة على الصحف ، وبسبب الحرب العالمية الثانية ، كل
ما استطاعت الصحف أن تشير اليه هو أن السفير البريطاني ، في مصر قد قابل

الملك فاروق في مساء ٤ فبراير وأنه لم يكن وحده ، وإنما كان معه الجنرال ستون باشا ، قائلة قوات بريطانيا في مصر » .

وكان المصري - في ٣ فبراير ١٩٤٢ - قد سبق له أن نشر اتصال اسماعيل تيمور الأمين الأول لقصر الملك بالنحاس باشا ، في قنا وكان الأهرام أيضا - في ٣ فبراير ١٩٤٢ - قد ذكر بعض ما تيسر له ذكره من أحداث أمس ، وقبل أمس ، وعما ينتظر حدوثه اليوم - ٣ فبراير ١٩٤٢ - « ولا شك أن ما ذكرناه لا يشفي غليلا ، ولا يساعد على تكوين حكم صادق ، على أمسنا ، ولا على التنبؤ عن غدنا » . كما أن الأهرام قد نشر في نفس اليوم ٣ - ٢ - ١٩٤٢ أنه في حالة تكوين وزارة محايدة فإن المرشحين كثيرون ، وفي حالة تكوين وزارة وفدية أو قومية اتلافية فمعروف من سيتولى رئاستها ، وإن لم تذكر اسم النحاس باشا .

على أن فرض الرقابة الشديدة على الصحف المصرية ، لم يمنحها من أن تتحايل على نشر بعض ما لم تستطع نشره في صورة تليفونات شركات الأنباء الكبرى ، وفي صورة نقل بعض ما نشرته صحف لندن من أخبار و ٠٠ و ٠٠ .

وقد نشر المصري في ٦ - ٢ - ١٩٤٢ تحت عنوان : « مصر في صحف لندن : التزامات المساعدة بين مصر ، وبريطانيا » وكان في مقدمة ما نشره المصري : تلقت صحف لندن وشركات الأخبار الكبرى من مراسليها في القاهرة أنباء عن الحوادث الأخيرة في مصر وإيضاحات لما قيل في شأن تدخل بريطاني في شئون مصر الداخلية ، وكان من بين ما نقلته جريدة المصري لمراسليها في لندن : أن كل ما طلب من مصر أن تفعله هو مساعدة حليفها طبقا لروح معاهدة التحالف ونصها ، ثم أن بريطانيا العظمى من جانبها تعمل الآن كل ما في قوتها لازالة خطر الحرب عن حدود مصر ، وإمداد مصر بالمساعدة المادية » .

وتركز رسالة مراسل المصري في لندن على ما تردده دعاية المحور الكاذبة والتي تمادى فيها وكان من آثارها بلبلة الرأي العام المصري غير أن السواد الأعظم من الشعب المصري لم يخدع بمحاولات المحور التي أراد بها إقناعه بأن حالته ستكون بخلاف حالة البلاد الأخرى التي احتلها وأن حليفه بريطانيا ، لا يمكن أبدا - في هذه الظروف - أن تقف غير مكتثرة بالحوادث التي وقعت في الأيام الأخيرة ، أنها لا ترغب في التدخل في شئون مصر الداخلية ، ولكنها لا تستطيع أن تسكت عن موقف إذا ترك له العنان ، ولم يكبح ، يعرقل سير الحرب ويؤخر ذلك النصر الذي يتوقف عليه وجهه إعادة حريات الأفراد والأمم وصورتها ، وقد وجدت بريطانيا العظمى ، بوصفها حليفة مصر ، أن من واجبها تقديم نصيحة معينة عقب استقالة حسين صري باشا » .

ولما كانت بريطانيا العظمى واثقة من أن السواد الأعظم من الشعب المصري مخلص لمعاهدة التحالف الانجليزية المصرية وللبداى الديمقراطية فقد اتجه

مسماعها ، الى أن تضمن - بأقل ما يمكن من التأخير - تأليف حكومة قوية نابتة حائزة لاكبر قسط من تأييد الشعب لها متمسكة بمساعدة التحالف وعاملة بأقصى جهدها بروح المعاضدة ونصها على مساعدة العول الديمقراطية في نضالها » .

وتقارن صحيفة التيمس البريطانية - ٥ - ٢ - ١٩٤٢ - بين موقف مصر وبين موقف الدول الأوروبية الخاضعة لألمانيا الهتلرية ، وبين القوات الألمانية التي تحتل بعض دول أوروبا وبين القوات البريطانية الموجودة في مصر ، ثم تقول - في النهاية - أن الدول الأوروبية المحتلة بالقوات الألمانية قد أرغمت على وضع كل مواردها تحت تصرف ألمانيا ولكن موقف الحكومة المصرية والقيادة الامبراطورية في وادي النيل هو موقف الاحترام المتبادل بينهما !! وتتماونان معا تعاونا شديدا في المهمة التي يمكن التكهن بها ، واليقين - ولا شك - أن جميع زعماء مصر ، المسئولين يعلمون أن قوة بريطانيا هي درع استقلال بلادهم » .

ولا ينشر البلاغ الرسمي الصادر من ديوان كبير الأمراء عن « ٤ فبراير ١٩٤٢ » الا السطور التالية بعد الإشارة الى مقابلة الملك للزعماء المصريين ، الذين اجتمعوا للتشاور في الموقف الحاضر : تشرف بمقابلة جلالة الملك جناب سعادة الراهب الجورابيل سير مايلز لامبسون ، وجناب الجنرال ستون القائد العام للقوات البريطانية في مصر » .

وتوزع « روتر » في منتصف ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ برقية موجزة للغاية وصفت بأنها بيان وقد جاء في البيان : دعى مصطفى النحاس باشا الى تأليف وزارة جديدة ، وقد تفضل صاحب الجلالة الملك بتكليفه تأليف الوزارة ، وليس ثمة شك في أن النحاس باشا يتمتع بتأييد أغلبية كبيرة من السكان ، والحكومة البريطانية مرتاحة ارتياحا كبيرا الى القرار الذي اتخذته الملك » .

وقد كانت مجلة الاثنين في أيام ٤ فبراير ١٩٤٢ - على صلة وثيقة للغاية بأحمد حسنين باشا ، وتنشر الاثنين في عددها الصادر في ٧ فبراير ١٩٤٢ ، بعض ما لمي محررها من معلومات عن آخر اجتماع لوزارة حسين سرى وكيف رقص صليب سامي باشا في يهو فندق مينا هاوس عندما بلغ تليفونيا بخبر استقالة الوزارة ، وعندما مثل عن سبب الرقص - كما قالت مجلة الاثنين - قال : مضى على أسبوع ، وأنا مكلف أن أمرض والحمد لله ، لقد أطلق سراحي من سجن « مينا هاوس » وخرج صليب سامي لأول مرة من الفندق ، كما نشرت المجلة أيضا ، أن النحاس باشا قال في النادي السعدي ، أثناء الأزمة الوزارية : تقطع رقبتي ، ولا أؤلف وزارة قومية ! » .

ويقول كامل الشناوى في مقال له بنفس العدد من الاثنين : أنه في اجتماع اشترك فيه راح المجتمعون يستعرضون أسماء الرجال الذين يعتمد عليهم

فى الوقت المصيب ، فقال الأستاذ توفيق دياب : نحن نريد الرجل الذى يعرف أن يقول : لا حين يجب أن يقال : لا وأنه — أى كامل الشناوى — راح يمتحن رجالتنا على هذا الأساس الذى وضعه الأستاذ دياب ، وكانت نتيجة الامتحان : اثنان يقولان « لا » ولكنهما يوجهانها لجهة دون جهة : واحد فقط يعرف أن يقول : لا لجميع الجهات ولكنه لا يعرف متى يقولها .

عشرون ، صدق فى كل واحد منهم قول القائل :

ما قال « لا » الا فى تشبهه لولا التشهد كانت « لاؤه » نعم

ويصف كامل الشناوى ، الموقف : ان الأوصاف الصحيحة للموقف لا تقال فى هذه الأيام ، فلتكن أوصافنا رمزية اذن ، قيل أن فلانا رفض الصنيعة مع تنفيذ كل ما جاء فيها . وقيل ان فلانا قبل الائتلاف مع الجميع ، على شرط أن يرفض الجميع ، وقيل أن الجميع ارتضوا بفلان على شرط ألا يكون له من الأمر شيء ، وغدا سيسجل التاريخ أنه أتى على مصر ، حين من الدهر ، كانت بلا حكومة ، ومتى ؟ والحرب على حدودها ولماذا ؟ لأن رجالها يتناقشون ، وسيقول التاريخ فيما يقول أنه منذ ذلك الحين ألتى استعمال المثل المعروف : مناقشات بين نظية وحل مكانه مثل جديد « مناقشات مصرية » .

وفى العدد التالى من الاثنين — وكانت الأمور قد اتضحت الى حد ما — كان اهتمام غير عادى بالملك وبالظواهرات التى انطلقت فى ١١ فبراير بمناسبة ميلاد الملك وبرسالة للملك وجهها الى الشعب بتلك المناسبة ، و ٠٠ و ٠٠ كما جاء فى نفس العدد — ١٤ فبراير — أن النحاس باشا قال للزعماء ، فى اجتماع عابدين : أنتم المسئولون عما حل بالبلد ، أنتم الذين جرتم علينا كل هذه التكبكات ، وأن الدكتور أحمد ماهر ، صاح : ان النحاس باشا يتولى الحكم على حساب الانجليز وان الملك قال : اسكت يا أحمد ، أنا الذى طلبت من النحاس باشا أن يتولى الوزارة ، وأن أغلب الزعماء ، لم يروا أن يرفض النحاس باشا الوزارة وانما كانوا يرون أن من الأفضل أن يجعلها وزارة قومية وأن جريدة التيمس البريطانية قالت « أن سير مايلز لامبسون أصبح البطل الشعبى رقم ٢ فى مصر » .

وإن النحاس باشا تلقى تسهيلا ملحوظا من الجهات صاحبة الشأن ، وهذه الجهات المصرية لا تخفى رغبتها فى أن ينتج النحاس باشا وقد قام النحاس باشا من جانبه بخطوات طيبة فى زيارته لضريح الملك فؤاد ، وأذاعته فى الراديو قولت بتقدير طيب وقد تشرف الوزراء جميعا بمقابلة الملك يوم عيد ميلاده على الرغم من أن هذا تقليد يحدث لأول مرة فيما تعلم .

وتنشر الاثنين فى صفحتين مقالا لكريم ثابت بعنوان « فى حضرة الملك » .

أما المصور (فقد نشر في الصفحة الأولى من عدده الصادر في ١٣ فبراير ١٩٤٢ صورا لاجتماع مجلس الوزراء الجديد كما نشر أيضا تعليقا على الخطابين المتبادلين بين النحاس ولاميسون وصورة في أكثر من نصف صفحة عن فاروق الأول ملك ورمز الدولة والأمة ، وكلمة تكاد تقول أنها رد ، على ٤ فبراير ١٩٤٢ .

كما نشر المصور أن سير مايلز لاميسون توجه الى دار رئاسة الوزارة ، عقب تأليف النحاس باشا لوزارته الخامسة لتهنئة النحاس باشا في الصباح ، وبعد الظهر اتجه أيضا الى النادي السعدي لمقابلة النحاس باشا فلما سأل الصحفيون عن سبب هاتين الزيارتين أجاب أنه قدم ليكرر التهنية للرئيس فحياء الجمهور المحتشد أمام النادي السعدي فتهف السفير باللغة العربية : « لتجيا مصر » .

وفي المصور - أيضا - إشارة الى أن الوزراء ، في الوزارة الجديدة هم جميعا أعضاء وزارة النحاس باشا السابقة بل وكل منهم في نفس الوزارة التي كان يشغلها ولم ينقص من وزارة النحاس السابقة سوى محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وواصف غالي باشا التغيب في أوروبا وقد استعفى عن محمد محمود خليل بعضو الوفد كامل بك صمقني . وفي العدد التالي من المصور - ٢٠ فبراير - حديث عن دنيا الانتخابات وعن خطبة النحاس باشا في عيد ميلاد الملك وعن كلمة الشيخ المراغي ، التي قال فيها : أن أعداء الوطن كثيرون فمن الحكمة ألا يكون المصري آلة تسخر بحسن نية لأعداء الوطن ، وأن ما حدث وإن كان بحسن نية إلا أنه كان ضارا بمصلحة البلاد » .

وكان النحاس باشا قد أسنده منصب مدير الأمن العام الى محمود غزالي بك وكان محمود غزالي قد أحيل الى المعاش عام ١٩٣٨ في عهد وزارة محمد محمود باشا وكان النحاس قد ، أقام حفلة كبرى في سراي وزارة الخارجية تكريما لرجال السلك السيملي الأجنبي تصدرها سير مايلز لاميسون وعقيلته .

وفي العدد التالي - ١٩٤٢/٢/٢٧ - نشر المصور على صفحة غلافه الأول صورة للصيراطورة فوزية بمناسبة عودتها الى مصر ، لأول مرة بعد زواجها من محمد رضا بهلوي شاهنشاه إيران ويولي المصور أهمية - في هذا العدد - لأمين عثمان باشا بمناسبة صدور أمر ملكي بتعيينه رئيسا لديوان المراقبة ويتصدر الموضوع الخاص بأمين عثمان كلمة له قال فيها : كل من يعرف النحاس باشا يمتلئ حبا له وإعجابا باخلاصه وقد قلت - أمين عثمان بالطبع - للمرحوم محمد محمود باشا : انني أحبك . ولكن أحب النحاس باشا أكثر منك وإذا كان لا بد أن أترك أحدهما ، فأنني أتركك انت ، ولا أترك النحاس باشا » . وفي نفس العدد أيضا : إشارة الى أن أعضاء الوزارة « النحاسية » الحاضرة هم نفس أعضاء الوزارة النحاسية الرابعة التي أقيمت من الحكم في

آخر ديسمبر ١٩٣٧ وان الوزارة الحاضرة تسير على إعادة كل ما كان عليه في عهد الوزارة النحاسية الرابعة لرد الاعتبار للموظفين الذين فصلوا أو نقلوا الى وظائف أخرى وان زائرا بريطانيا كبيرا التقى بالدكتور أحمد ماهر وعبر له عن تقدير الحليفة وممثل الحليفة له ، ومدى ما يحفظون له من صداقة ، كما أن هذا الزائر البريطاني الكبير شرح للدكتور أحمد ماهر بعض الظروف التي أحاطت بالأزمة الأخيرة وكانت زينب الوكيل حرم النحاس باشا قد زارت الملكة فريدة في عابدين وخرجت متجهة الى الباخرة محاسن حيث أقام النحاس باشا وأسرته ، وعبرت - كما يقول المصور - عن عطف الملكة عليها ، وأشادت بعذب حديثها وشخصيتها ولقد قضينا بحضرتها - زينب الوكيل - وقتا من أسعد أوقات العمر . وكان أول احتفال يُقام في الباخرة محاسن ذلك الذي أقامته زينب الوكيل احتفاءً بالعام الثالث لثلاث مصطفي نجل خليل بك الجزار ، ابن شقيقته و . و .

هذا هو « الجو » الذي سيطر على الدوائر السياسية والحزبية والصحفية في أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بل هذا ما كان يبدو على السطح !
أما ما كان يجري تحت الأرض فهو شيء آخر .

نظرة سريعة الى تقارير الأمن العام ، التي سجلت بعض التحركات الحزبية في أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، تشير الى تقرير قدمته حكوماتية بوليس مصر - القسم المخصوص - ٨٤ سرى جلد الى مدير ادارة الأمن العام ، بوزارة الداخلية ، جاء ما على : اتصل بي ، ان الحزب الوطني اجتمع أخيرا برئاسة حافظ رمضان باشا وأعد مذكرة مستفيضة ، عن مركز مصر السياسي والاعتماد الذي أصابه من انجلترا بتدخلها المسلح الخ ، زيادة على التدخل الفعلي في سياسة البلد الداخلية ، وعدم احترام الحكومة لأي قانون أو دستور كما حدث في القبض على رفعة على ماهر ، الخ ، وانكر الحزب المعاهدة ، وقد أرسل بهذه المذكرة الى القصر ، ورفعة النحاس باشا ، كما بعث صوراً منها لسعادة وزير أمريكا المقوض ، ووزير السويدي والقائم على مصالح روسيا في مصر ، ولم يبعثوا بها للانجليز لأنهم لا يريدون الاعتراف لهم بأى صفة فضلاً عن أنها ضلهم .

كما أن دولة اسماعيل صدقي باشا أعد مذكرة سياسية في الموضوع وبعث بها الى القصر ، وسمعت انه أعطى منها نسخة لسعادة عبد السلام الشاذلي باشا لتكون سلاحاً له في البرلمان ، عند نظر استجوابه به .

وقد حاول حافظ رمضان باشا والدكتور أحمد ماهر ، والشوريجي بك حمل رجال الجبهة على امضاء مذكرة تضمنت انكار المعاهدة واعتبارها ملغاة نظراً للاعتماد على مصر ، وتدخلها في شئونها الداخلية الى غير ذلك من ضروب

التسلخ ، وفرض المشيئة ، غير أن الخطة لم تنجح ، لأن بعضهم كسعادة حافظ عفيفي ، والشمسي باشا لم يقبلوا على توقيع مثل هذه الوثيقة وعلى هذا أخفقت الفكرة ، وهذا لديكم للاحاطة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام و من حكمدار بوليس مصر » .

وقد نشر د . عبد العظيم رمضان ، هذا التقرير كما نشر تقارير أخرى مشابهة ، تحت عنوان : صورة من تقارير الأمن العام ، التي تسجل حركات خصوم الوفد بعد حادث ٤ فبراير .

ومن تقرير بعث به رئيس المباحث في مديرية الغربية ، الى مدير الغربية ، عن نشاط الهيئة السعدية ، جاء فيه ما يلي : لاحظنا نشاطا قد بدأ على بعض أعضاء الهيئة السعدية ، بطنطا وهم الشيخ محمد حبيب والاستاذان : محمود منتصر ، وصبري فرحات المحاميان فوضعوا تحت الرقابة الدقيقة ، وأمس وصل لعلسى أنهم قد اعتزموا القيام بدعاية بتوزيع بعض المطبوعات المثيرة ، والتي طبعت على أثر تولى الوزارة الحاضرة الحكم والتي تحمل عنوان الهيئة السعدية ، وانهم سيحملون بعض هذه المطبوعات في حافظة فمعت بعمل الترتيب اللازم ، لضبط هذه المطبوعات ، وإحباط هذه الحركة ، وفي الساعة التاسعة والنصف مساء ، شوهد هؤلاء الثلاثة ، يتبعهم ثلاثة آخرون من كتبة مكاتبتهم يسعون ببيضان القنطرة ، وكان يحمل أحد هؤلاء الكتبة الحافظة ، فأجريننا ضبطها وقد وجد بها منشورات الهيئة السعدية ، وبيانها التي قامت بطبعها هذه الهيئة على أثر تولى الوزارة الحاضرة الحكم ، وهي عبارة عن ٢٢ نسخة من صورة الاحتجاج ، الذي أرسله سعادة رئيس الحزب ، الى سعادة السفير البريطاني ، وسبق ان أرسلت نسخ كثيرة من هذا المنشور بطريق البريد مصدرة من مصر بتاريخ ١٢ فبراير الماضي بخطابات شخصية ، لكثيرين من طنطا ، كما ضبطت بالحافظة صورة من بيان الهيئة السعدية ، ونسختان من منشور آخر مطبوع بالرونيو بروح ومعنى بيان الهيئة السعدية » .

ويقول التقرير : بلغت الحادثة للنيابة فتولت التحقيق ، كما قامت بتفتيش منازلهم ومكاتبتهم ، وعشر بمكتب الأستاذ صبحي فرحات على خمس وعشرين نسخة من صورة الاحتجاج و ٨٥ نسخة حديثة الطبع ، كما ضبطت صور مطبوعات أخرى قديمة ، عن بيان سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا ، بمناسبة انفصاله من هيئة الوفد و ٠٠ و ٠٠ وقد ادعوا أنهم يحتفظون بهذه المطبوعات للذكرى ، وأنكروا قيامهم بتوزيعها ، وانها وصلت اليهم بطريق البريد و ٠٠ و ٠٠ وقد أخلت النيابة سبيلهم ورفعوا الأوراق لسعادة النائب العام » .

وعن نشاط حزب الأحرار الدستوريين جاء ما يلي في تقرير من حكمدار بوليس مصر : لما اجتمع المدعوون من الأحرار الدستوريين في منزل ابراهيم

دسوقي أباظة أخذ يحدثهم عن مقابلاته لرفعة النحاس باشا ، عندما قدم لرفعته خطاب الزعماء ، في شأن اعتقال رفعة على ماهر باشا ، والمناقشة التي دارت بينه وبين رفعته ، وهي تتلخص في أن رفعة النحاس باشا ، أخذ يسرد ما هو منسوب الى رفعة على ماهر باشا ، من نشاط سياسي ، وتآليب طلبة الجامعة ، وغيرهم من الشبان ضد الديمقراطية ، ولأن رفعته رفض إجراء أى تحقيق فى مسألة اعتقاله « ويقول التقرير : بعد الغداء تناول المجتمعون شئون الحزب ، واعترض أحمد عبد الغفار باشا بشدة على الذين خرجوا على قرارات الحزب ورفضوا أنفسهم فى الانتخابات ، واعترض بعض الحاضرين على قبول هيكل باشا لعضوية الشيوخ بعد بطلان المرسوم الملكي فرد دسوقي بك أباظة بأن تعيين هيكل باشا ، كان بأمر من السراي ، وإن الوزارة كانت تعارض فى ذلك كثيرا » .

أما نشاط الاخوان المسلمين من وجهة نظر حكمةدارية بوليس القاهرة فقد تركز فى النقاط التالية :

توجه اربعون شخصا من الاخوان المسلمين الى محطة السكة الحديد بالاسكندرية لاستقبال الشيخ حسن البنا ، ولكنه لم يحضر ، فظنوا أنه سيحضر بالسيارة فاتجهوا الى دار الجمعية فى شارع التتويج رقم ٥٩ وانتظروا بها ، وبلغ عدد المنتظرين ٨٠ شخصا تقريبا ، وفى الساعة الواحدة والثلاث بعد الظهر حضر الشيخ حسن البنا .

وتحدث الشيخ حسن البنا عن الاسباب التى حملته على التنازل عن الترشيح لعضوية مجلس النواب ، وقال لهم : أن ما سيقوله من الاسرار الخاصة بالاخوان المسلمين دون سواهم ، ولا يجوز اطلاق الجمهور عليها . وقال الشيخ حسن : ان ما دفعه الى الترشيح لمجلس النواب عن دائرة الاسماعيلية هو العمل على تحقيق مبادئ الاخوان المسلمين ، ورفع صوتهم فى البرلمان ، وأنه لم يكن يذاع خبر ترشيحه حتى اتصل به عبد الواحد الوكيل بك صهر رفعة النحاس باشا ، وتكلم معه فى موقف الاخوان المسلمين وطلب منه الرجوع الى النحاس باشا لكى يكون رفعته على بينة من الامر ، لأن رفعته لديه فكرة غامضة عن الاخوان .

وبعد أيام تلقى دعوة من رفعة النحاس باشا وتمت المقابلة فى فندق مينا هاوس ، وقد طلب النحاس باشا من الشيخ البنا ، أن يتنازل عن الترشيح ، ايثارا للمصلحة العامة ولمصلحة الشيخ حسن شخصيا ، ان كان يريد الابقاء ، على جماعات الاخوان المسلمين فى مختلف البلدان ، فرفض الشيخ حسن ذلك ، وقال : انه يستعمل حقا من حقوقه الدستورية ، ولا يرى ما يمنعه من الترشيح ، وان كانت هناك موانع ، فانه يطلب بيانها لكى يتبين مبلغها من الصحة ، وفضلا عن ذلك فان قرار الترشيح صدر من هيئة المكتب العام

لجماعة الاخوان المسلمين ، وأنه شخصيا ، لا يملك حق الرجوع في ذلك فرجاه النحاس باشا أن يعمل على اقناع الأعضاء بالعدول عن ذلك ، وأن رفعته رأى أن يدعو له بالتنازل وألا اضطر الى اتخاذ اجراءات أخرى يراها رفته قاسية ، ولا يرتاح اليها ضميره ولكنه حرصا على مصلحة البلد مضطر الى تنفيذها ، ولما استوضح الشيخ حسن البنا تلك الاجراءات قال رفته : انها حل جماعة الاخوان المسلمين ، ونفى زعمائها خارج القطر وتلك هي رغبة هؤلاء الناس « يقصد الانجليز » الذين بيدهم الأمر يصرفونه ، كما يرون ، ونحن مضطرون ، الى ان نحاربهم خصوصا في هذه المسائل الفرعية ، وفي هذه الظروف العصيبة ، لانهم « يقدررون » على كل شيء ، وفي استطاعتهم ، ان شاموا ان يدمروا البلد في ساعتين ، وقد ترك رفته فرصة له للتفكير في الرد ، وان تم مقابلة أخرى في هذا الشأن ، وقد عرض الأمر على هيئة مكتب الارشاد فلم توافق الاغلبية على التنازل ، ولكنه هو شخصيا وافق عليه ، لا خوفا من النفي ، ولكن حرصا على قيام الجماعة واستمرارها في تنفيذ أغراضها .

وأخيرا - حسن البنا - استقر الرأي على التنازل وتوجهت مرة أخرى للمقابلة النحاس بوساطة سليم زكي بك الذي بسط لرفته دعوة لرفعته دعوة الإخوان ومدى انتشارها في المدن والأقاليم وقد انهز الشيخ البنا هذه الفرصة وطلب من رفته ضمانات بقيام الجمعية وفروعها وعدم الوقوف في سبيلها ، وعدم مراقبتها والتضييق على أعضائها ، للحد من نشاطهم ، فوعده رفته بما طلب .

ويقول التقرير : ان الشيخ حسن البنا لخص - في نهاية حديثه - أسباب التنازل فقال :

- ١ - الحرص على قيام جمعيات الإخوان المسلمين في مختلف البلاد .
- ٢ - كسب ثقة النحاس باشا بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية .
- ٣ - عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب فيستغل ذلك لتشويه سمعتهم .

وأشار الشيخ حسن الى الخطاب الذي وجهه الى النحاس باشا ونشرته الصحف على أثر التنازل فقال : ان سعادة عبد الواحد الوكيل بك تفاهم معه بشأنه ، وكان يريد ان يسجل فيه أن التنازل هو احترام لقرار الوفد بترشيح آخر ، واله أعلن تأييد الوفد في سياسة التعاون مع بريطانيا لتنفيذ معاهدة التحالف ، ولكن الشيخ البنا رفض هذا ، واكتفى بذكر فقرات من خطاب النحاس باشا وأن الإخوان المسلمين عون له في سياسة الإصلاح الديني والاجتماعي . وللحديث عن سياسة حكومة الوفد - حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ - بقية بل بقايا .

الفصل الثامن

تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكي مكافاة له على دوره (الآثم) فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

سبق ان أشرنا الى بعض ما حدث فى قاعة محكمة الجنايات عند نظر قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - وذلك عندما وصف الأستاذ أنور حبيب وكيل النيابة المترافع فى قضية حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمباراته قاسية اهتزت لها السفارة البريطانية فى جاردن سيتى كما اهتزت لها تبعاً لذلك أركان رئاسة الوزارة فى لاطوغلا .

وجاء الأستاذ محمود منصور النائب العام ، فى الجلسة التالية ، ليعلم - وفى بدايتها - ان المبارات التى وردت على لسان زميلى الأستاذ أنور حبيب ، لا تعبر عن رأى النيابة .

وقد أشرنا - فى الفصل السابق - الى ثورة المتهمين فى تلك القضية ضد النائب العام وضد تراجعهم المشين عما قاله وكيله ، فى الجلسة السابقة .

وقد كان أشد المتهمين ثورة أنور السادات الذى قال ، وبالحرف الواحد موجها كلامه لرئيس المحكمة « أنا أفضل ان أشنق ألف مرة على ان أرى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف » .

وفد كان موقف المتهم ، أنور السادات فى الجلسة من النائب العام ، موقفا وطنيا رائعا يعبر ، عن أصالة وطنية وعن جرأة نادرة قلما شهدت مثله قاعات المحاكم المصرية .

ومن قاعة محكمة جنايات مصر انتقلنا الى ادارة الأمن العام بوزارة الداخلية حيث سجلت تلك الادارة فى تقاريرها بعض صور الغضب الشعبى لما حدث فى عابدين فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واليوم ننعمل من ادارة الأمن العام بوزارة الداخلية ، الى دار السفارة البريطانية فى القاهرة لنرى ما جاء فى تقاريرها الرسمية عما حدث فى

مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ وبعد ان آتم مصطفى النحاس باشا تشكيل وزارته الخامسة اتر وقوع ذلك الحادث الاليم .

ضمن الوثائق البريطانية - واعتمادنا هنا على ترجمة الأستاذ محسن محمد - البرقية رقم ٥٠٢ التى بعث بها السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية في لندن بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢ والثى جاء فيها :

١ - تلقيت صباح اليوم - ٥ فبراير - رسالة من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب يحتج فيها بلهجة عنيفة على العمل ، الذى تم أمس بالاصرار على تشكيل وزارة يتولاها شخص اختزنه وقد وصف - أحمد ماهر - ذلك بأنه عدوان صارخ على استقلال مصر ، يتعارض مع نص المعاهدة ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ ، ولما كان قد تم توزيع هذه الرسالة على نطاق واسع في نفس الوقت الذى تسلمتها فيه فاني لم أرد عليها .

٢ - بعد ذلك اتصل بي النحاس باشا وأبدي قلقا شديدا ، لهذه الخطوة وقد طلب - بالحاح - قيل أن يشكل الحكومة ، أن يتم تبادل رسالتين يجرى نشرهما ويؤكد أن تسكنا بنصوص المعاهدة واعتراضنا باستقلال مصر مع التاكيد بعدم التدخل في الشئون الداخلية وبناء على ذلك فقد تبادلنا الرسالتين التاليتين « وقد سبق لنا نشر الرسالتين في فصل سابق » .

وفى برقية أخرى بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢ ، حملت رقم ٥١٦ بعث بها لامبسون ، الى وزارة الخارجية جاء فيها : فضل أمين عثمان ، بعد أن طلب نصيحتي ، أن يرفض تولي إحدى الوزارات وأن يقبل تعيينه سكرتيرا عاما ، لمجلس الوزراء ، حيث سيكون أكثر نفوذا ، وأكثر افادة لنا باعتبار انه سيكون ظللا ملازما للنحاس » .

وفى برقية ثالثة تحمل رقم ٥٢٥ ، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢ ، يقول السفير البريطاني : قمت صباح اليوم - ٧ فبراير - بأول زيارة رسمية للنحاس كرئيس للوزارة وقد وُجِدت صسحيات كبيرة في الدخول الى مبنى رئاسة الوزارة ، أو الخروج منه بسبب جموع أنصاره المتظاهرين المتحمسين حول المبنى وقد دارت المناقشات بصفة رئيسية حول المسائل العامة ولكنني أشرت الى الحاجة العاجلة للقضاء على الأسباب الأصلية لتناعبنا : قال لي النحاس باشا انه عاجل بالفعل مسألة المراعى والأزهر وقال انه يقدر الحاجة الى مواجهة على ماهر ، ومثل هذه العناصر الشريرة بما في ذلك محمد محمود خليل وكذلك مواجهة القصر ولكنه يفضل التعامل بطريقته الخاصة ، مع الملك ، وأيضا مواجهة مشكلة تدخل القصر بصفة عامة ، قلت - لامبسون - للنحاس - « اننى أوافق على ذلك ومستعد لمساعدتك اذا واجه صعوبات » .

وقد افاض في الحديث عن تصميمه على الاختلاس للمعاهدة في كل جانب من جوانبها ، وأن يجمع الصفوف بصلاية وزراء وطلب تبليغهم - أي وزير الخارجية البريطانية - تحياته الحارة .

ويقول لامبسون أيضا في برقيته : حدثت بطبيعة الحال التهديدات المعتادة باستخدام العنف ضد النحاس وضدي ولكن هذا كان متوقعا وقد تم إخطار البوليس » .

وفي برقية أخرى أرسلت الى وزارة الخارجية البريطانية من السير مايلز لامبسون بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٢ ويرقم ٥٣٢ ، جاء ما يلي :

١ - بناء على تعليماتي توجه سكرتير البثوث الشرقية الى أحمد ماهر يوم ٧ فبراير وبلغه اني لم أستطيع أن أتحدث اليه بشأن الازمة الأخيرة ، بسبب تتابع الأحداث بسرعة ونظرا لموقفه الودي المستول في الماضي فاني أرجو أن يقدر الاجراء الأخير الذي اتخذناه وفرصته الظروف وقد أجاب أحمد ماهر ، ان سياسته تجاه موقف مصر في هذه الحرب لا يزال كما هو ، ان من رايه حتى الآن ان انتصار بريطانيا في الحرب أمر أساسي ، بالنسبة لحياة مصر ، وسيواصل استخدام نفوذه ، لمساعدتنا على القيام ، بشؤوننا في الحرب وهو يعتبر ، اننا ارتكبنا خطأ خطيرا وضع ذلك فانه يستطيع أن يدرك انه تحت ضغط الحرب بسبب لهفتنا على وجود مركز مستقل لنا في مصر فانا قد نظف في عمليات عنف رغم ان هذه العمليات ليس لها ما يبررها - في رايه - على أنه سيكون من الصعب جعل أتباعه ، الذين ليست لهم هذه النظرة الفلسفية - يرون الأمور من هذه الزاوية ، وهما كان العذر الذي يمكن أن يقدمه بالنسبة لنا ، فانه يرى أن ليس هناك أي عذر بالنسبة للنحاس باشا لقد أهان النحاس باشا الانجليز في خطبة العامة ، ووافق مع الزعماء الآخرين في اجتماعات القصر على أن طلبنا يمثل تدخلا لا مبرر له ، ومع ذلك ، قبل الحكم تؤيده الحراب البريطانية ، ان هذا أمر لن تنساه البلاد ، أن تبادل الخطابات بين النحاس وبينني لا يمكن أن يفسر الحقائق الواضحة التي سوف نستخدام ضد النحاس بصفة مستمرة » .

وتنص البرقية قائلة : أثار مستر سمارت الى أن الملك طلب من النحاس باشا تولي الحكم ، بعد الاجراء الذي اتخذناه بصفة خاصة وسأل أحمد ماهر : ماذا كنا نفعل ، لو ان النحاس رفض تولي الحكم ؟ وأجاب مستر سمارت ، ان مثل هذا الطريق المستبعد ، كان سيؤدي الى تعقيدات خطيرة .

وقد كرر أحمد ماهر في عدة مرات أن سياسته السابقة فيما يتعلق بالحرب ، لم تتغير نتيجة هدم الأحداث » ، وكانت المناقشة ودية للغاية وأعلنت الانطباع ، بان غيظه موجه الى النحاس باشا أكبر مما هو ضدنا .

ويقول لاميسون : « انى أمل ، ان يكون هذا الاتصال ، قد أقاد فى منع أحمد ماهر من الخروج ، للعمل ضدنا على طول الخط على الرغم من انه وحزبه يتخذان حتى الآن موقفا عتيقا ضد تدخلنا وضد النحاس باشا » .

ويكتب سير مايلز لاميسون الى حكومته طالبا منها أن توزع الى صحيفة الناييز ، البريطانية والى الاذاعة البريطانية B.B.C. لتقدم تعليقا على عودة الوفد الى الحكم يقول فيه : « ان الانجليز يتفاوضون أيضا مع السعديين والأحرار ، لاختلاصهم ، لمعاهدة ١٩٣٦ أثناء اشتراكهم فى الوزارة الأخيرة ويطلب أن نذكر بالتجديد أسماء أحمد ماهر ، وهيكىل ، والنقراشى وسرى ، وحسن صادق ، ويطلب السفير عدم ذكر اسم على ماهر ، أو محمد محمود ، أو اسماعيل صدقى لأن مصالح هؤلاء أو مشاعرهم كانت مع ألمانيا ، أو إيطاليا » .

وفى برقية أخرى يلخص السفير البريطانى لوزير خارجيته ما دار بينه وبين النحاس باشا من حديث فى احلى المآذب وكيف انه أرسل للنحاس يحدد تحفظه من أجل ابعاد على ماهر فوراً وأن النحاس باشا قد أكد له موافقته على هذا الاجراء ، ولكن المسألة - كما قال النحاس باشا - مسألة توقيعية ، وأنه يريد أن يقدم مركزه بدرجة أقوى . أولا ، ويقول السفير البريطانى أنه قال للنحاس باشا انه سمع منه - من النحاس - ان المسألة عاجلة ولا تحتاج الا الى أيام قلائل ويقول السفير انه ذكر للنحاس ما سمعه عن على ماهر ، دون أن يكشف مصدره وهو حسين سرى وأن النحاس طلب وقتا وأنه ربما يستطيع أن يرتب الأمر بعد لقاءين مع فاروق .

ويقول لاميسون : « ونظرا لأننا كنا نتحدث بالقرب من الملك فاننى لم أستطع أن أواصل بالحاج على هذه النقطة فى ذلك الوقت ، ولكنى سأواصل ذلك ويقول سير مايلز لاميسون ان النحاس باشا - كما ذكر له - يشك فى أن حسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن يدبر مؤامرات خبيثة ، وخاصة ضد لاميسون فى لندن وهو لن يهتس اذا كان القصر يرسل برقيات الى نشأت من وراء ظهره والترح النحاس باشا وضع حد لذلك » .

ويذكر سير مايلز لاميسون . ان النحاس باشا قد طلب منه عدم الاهتمام بأى شئ . يصل الى وزير الخارجية البريطانية أو الى أى عضو بحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، الا عن طريقه - النحاس باشا - أو عن طريق وزير الخارجية المصرية وقد ألمح النحاس باشا - كما يقول لاميسون - الى أن نشأت باشا يحتمل ان يتآمر مع شخصيات هامة فى لندن وإن كان النحاس باشا كما يقول لاميسون لم يحدد الأسماء .

وقد كانت بريطانيا تفضل ارجاء اجراء انتخابات جديدة ، وكانت هناك مباحثات سابقة قد دارت بين النحاس باشا وبعض زعماء الأحزاب حول تأجيل

الانتخابات اذا ما رأس النحاس باشا وزارة ائتلافية أو وزارة وفدية ، وكانت هذه المباحثات قد حدثت قبل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، غير ان النحاس باشا بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وبعد ان شكل الوزارة الوفدية الجديدة ، أمر على اجراء انتخابات جديدة وعلى علم اعطاء الأحزاب الأخرى « الحزب الوطني ، الهيئة السعيدية ، الأحرار الدستوريين وغيرهم ، أكثر من سبعين دائرة فقط » . كانت بريطانيا ترى ان اجراء انتخابات جديدة أمر يدعو الى الأسف ، ولكنها ما لبثت ان وافقت ، على اجراء انتخابات جديدة ، وتقول إحدى برقيات السفارة البريطانية الى وزارة الخارجية في لندن انها طالبت بتخصيص مقاعد ، لنواب المعارضة ، أى لا يرشح الوفد أعضاء في هذه اللوائح وتترك للأحزاب المعارضة - الأحرار الدستوريين والسعديين - بلا منافسة وفدية ويوافق النحاس باشا على تخصيص ٢٥٪ من المقاعد ، للمعارضة ولكن النحاس باشا - فيما بعد - أمر ، على ان يرشح الوفد رجاله في تلك اللوائح أيضا » .

وسجل سير مايلز لامبسون فوقف النحاس باشا في برقية رقم ٥٥٧ على النحو التالي : عدل النحاس باشا عن تخصيص دوائر ، لأحزاب المعارضة مع انه سبق ان وافق على ذلك ويقول السفير ، ان النحاس باشا قال له - للسفير البريطاني - انه كان مستعلا لذلك قبل الآن أما الآن فاني - أى النحاس باشا - أرفض لقد هاجمنى زعماء المعارضة في اجتماعات القصر وهم يقولون في كل مكان اني جئت على الحراب البريطانية » .

ويقول سير مايلز لامبسون ان النحاس قال له : كل ما أعددكم به ان تكون الانتخابات حرة ولن تكون هناك خبط ، أو منشورات ، عنائية ضد خليفة مصر بريطانيا العظمى !

كما يقول سير مايلز لامبسون في برقيات أخرى ، أن النحاس باشا عقد العزم ، على ان تهزم العناصر المؤيدة للمحور ، في الانتخابات .

وفي برقية أخرى يقول السفير البريطاني ان النحاس باشا ذكر له - للسفير البريطاني - أن الخطوات ستتخذ لمنع إعادة انتخاب اسماعيل صدقي ، رئيس وزراء مصر السابق :

ومن السفارة البريطانية ووثاقها تنتقل الى مذكرات سير مايلز لامبسون ، لننقل عنها بعض ما ذكره لامبسون ، عما جرى بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ .

في مذكرات لامبسون - ترجمة الأستاذ كمال عبد المروف - انه في اليوم التالي لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ طلبت حسين سرى باشا وسألته رأيه فيما جرى بالأمس وقال سرى باشا ان ما حدث - كان لا بد منه وأنه عندما استدعى ، الى القصر مع باقي الزعماء في الساعة التاسعة والنصف مساء وشاهد القوات البريطانية والدبابات تحاصر القصر تأثروا كثيرا وقال سرى باشا ، ان الملك

نجا هذه المرة. باعجوبة وإن هذا هو الطريق الوحيد الذى كان يمكن سلوكه معه ، وإن الملك المستول عما حدث له وإنه معظوظ ! قد ظل فى مكانه بعد كل ما جرى وسألت سرى باشا أذ كان الملك قد حكى لهم ما دار بيننا فقال إنه لم يذكر لهم شيئا ووعدت سرى باشا ، أن أذكر له كل التفاصيل فى لقائنا المقبل . وبعد ذلك ، استقبلت أمين عثمان باشا وطلبت منه أن يوحى للنحاس باشا بشيئين أريد أن يتحققا منذ البداية وهما : أن يحاول النحاس باشا تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان وقلت إن حسين سرى باشا صديق مخلص لنا وإنه يستحق هذا المنصب وأن وجوده فيه سيساعدنا كثيرا .

والقى الثانى : اننى أريد أن ينقل حسين باشا ، من منصب رئيس الديوان إلى منصب كبير الأمناء الذى يناسبه كثيرا فى رأى .

ووافق أمين باشا ، على نقل هذه المطالب إلى النحاس باشا واقترح أن يوحى للنحاس باشا ، أن هذه التغييرات من تفكيره . هو وليست صادرة من السفارة ووافقنى على ذلك وطلبت من أمين عثمان باشا أيضا ، أن يعمل النحاس باشا على التخلص من عبد الوهاب طلعت باشا وكذلك باقى الإيطاليين الموجودين فى القصر وفى الحال وافق أمين باشا على نقل ذلك للنحاس باشا !! ويقول سير مايلز لامبسون بصراحته المبهودة فى مذكراته ، لقد ظل الموقف السياسى فى مصر ، أشبه بمقعد ذى ثلاث أرجل ، فقد كان القصر ، ثم السفارة ثم حزب الوفد ، وما دامت الأرجل الثلاث موجودة ، وتعمل فليس هناك خطر ، من حدوث ، أى انهيار ، أما إذا ضعفت إحدى سيقان المقعد ، فإنه سوف يهتز ويسقط فعلا وبمعنى آخر - لامبسون - فإننا نستطيع أن نستخدم الوفد لكبح جماح القصر ، وفى نفس الوقت أيضا نستطيع أن نستخدم القصر ، لوقف شطحات الوفد .

وكان هناك حل آخر أمامى - أمام لامبسون - إنه فى حالة إبعاد فاروق ، عن العرش كنت أفكر فى إحلال الأمير محمد على مكانه وهو فى نظرى شخص رائع حقاً ولكن المشكلة أن صحته ليست فى حالة جيدة ، هكذا أخذت أفكر ، فى مصر علاقتنا فى المستقبل مع فاروق هل تعلم من درس ٤ فبراير شيئا يجعله لا يحاول أن يطعننا من الخلف مرة أخرى ؟ أم إنه أصبح أكثر مرارة وحقدا علينا وإنه سوف يتحين الفرصة مرة أخرى حتى ينتقم لما فعلناه فى يوم من الأيام ؟ ولا يترك لامبسون للأيام تجيب عن أسئلته ، ويتولى هو الإجابة إذ يقول : أعتقد أن فاروق سوف يحاول الانتقام فى يوم من الأيام !! »

ويقول د. محمد حسين هيكل عما حدث بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ : أن الجماهير التى كانت تهتف إلى الإمام يا روميل انقلبت تحيى الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها الحكم بما آتاه عجب الأجانب وأعجاب السفير البريطانى والجالية البريطانية بأسرها فقد دلت مظاهرات الابتهاج ، هذه على

ان للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما يمكنه من أن يقلب المسألة عيدا ، ومن ان يحول التيار المتدفق المادى لانجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تيارا متدفقا يظهر انجلترا ، ولقد بلغ الأمر من ذلك ، أن ذهب سير مايلز لامبسون الى رئاسة مجلس الوزراء فى زيارته التقليدية لرئيس كل وزارة جديدة فاستقبل الجمهور هذا السفير البريطانى بطل مأساة ٤ فبراير بترحيب وتهليل ، واكبار حتى لقد رفعوه على أكتافهم مبالغة فى الحفاوة له ، بدأ أنصار الوفد يذكرون فى كل مكان ان قبول النحاس باشا تأليف الوزارة نزولا على حكم الانذار البريطانى ، عمل وطنى جليل قصد به رئيس الوفد انقاذ عرش مصر ، بل انقاذ استقلالها وما كان لجريدة من الجرائد ، أو لخطيب من الخطباء ، ان ينقض هذا الكلام أو يوده على أصحابه لأن الأحكام ، العرفية ، والرقابية على الصحف منعت كل كلام فى هذا الموضوع ولأن النحاس باشا بادر حين ألّف الوزارة الى تأجيل البرلمان تمهيدا للحل فامتنع بذلك على أعضائه أن ينكلموا ، ولو انه لم يفعل لما استطاعوا الكلام فى هذا الجو ، الذى نشره الانذار البريطانى فى البلاد جو الارهاب العرفى الذى بلغ من الشدة ، والقسوة ، أعظم مبلغ » .

ويقول د . هيكل : على ان الناس بدأوا بعد أيام يتناقلون الأحاديث عما وقع وبدأ بعضهم يتساءلون : هل أحسن الحرس الملكى اذ لم يقاوم القوات البريطانية حين حاصرها القصر ؟ وهل أحسن الجيش المصرى المقيم على مقربة من القاهرة حين لم يتحرك ؟ وكأننا شعر المسكريون ان واجبهم كان يقتضيهم أن يتحركوا وان كان لهم من العذر القائم ان رؤسائهم لم يصدروا أمرأ بذلك ، وكان تساؤل الناس وشعور الجيش مدعاة لتحريك عواطف هؤلاء وأولئك » .

وقد برزت هذه العواطف بوضوح يوم عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير ١٩٤٢ - أى بعد خمسة أيام من تأليف الوزارة - فقد حرص الوفد يومئذ على تحريك العناصر ، الوفدية لتبدي من الاحتجاج بهذا العيد بالقيام بسندل سترار على المسألة التى وقعت فى ٤ فبراير وقد تحركت هذه العناصر بالفعل تهتف بحياة الملك وحياة النحاس باشا لكن جماهير تزيد اضعافا مضاعفة على هذه العناصر الوفدية وفرقة من الجيش ذهبت الى القصر واجتمعت فى ميدان عابدين تحيى الملك فى هذه المناسبة ، وتعلن فى صمت ابلغ من كل كلام وكل هتاف عدم رضائها عما حدث وولائها الصادق لصاحب العرش ، الذى وجه الانجليز اليه الانذار أن يمهّد الى النحاس باشا بتأليف الوزارة أو يتحمل التبعة شخصيا ان لم يفعل ..

بذلك انتشر - د . هيكل - بأن الوزارة ليست موضع رضا من الشعب وليست موضع رضا من صاحب العرش لكن هذا الشعور لم يغير من الواقع شيئا لقد كانت الحرب يومئذ فى أدق مراحلها » .

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ١٢٥

ويقول د. هيكل : لقد دأبت الحكومة الوفدية كلما تولت السلطان ، على أن تعصف بخصومها ، فتبتكل بالموظفين الذين تحوم الشبهة في ولائهم للوفد وتفصل الممد ، ومشايخ البلاد الذين لا يدينون بالوفدية ، ونشكل لجان الوفاء في الأقاليم وللمنحصرين البرلمان الوفديين سلطات الحكم كله يولون ويعزلون ويعاقبون ويحبسون وليس لرجال الإدارة إلا أن ينفذوا ما يطلبه رجال هذه اللجان ، وأعضاء البرلمان تنفيذه ، فإذا كان ذلك لا يد لهم حين يكون السلطان للدستور ، وللقانون ، فماذا عسى يصنعون والسلطان للحكم ، العرفي ولرئيس الوزارة والحكم المطلق القائم ، على تنفيذ الحكم العرفي لذلك اضطرب معارضو الوفد وتوقعوا الوانا من النكال لم يسبق ، لهم بمثلهما عهد » ..

ويرى د. هيكل : ما سمعه ، من عبد العزيز فهمي باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، عما ذهب إليه جماعة من رجال الحزب يحدثونه فيما يتوقعون ، أن يصيبهم من حكومة الوفد ، وعسفها وبطشها قال الرجل : لا تجزعوا الفلك ما « اتسمش » ويقول د. هيكل انه سمع هذه الكلمة من عبد العزيز فهمي باشا تذكر لسماعها ما طالما سمعه وقرأه ، وقاله من قبلها ، الفلك دوار ، والدينا دول ويوم لك ويوم عليك والدهر قلب وكثير غيره ، ما يجري في هذا المجرى لكن شيئا من هذه المبارات لم يأخذ بمجامع نفسي - هيكل - ما أخذت كلمة عبد العزيز فهمي في هذا اليوم .

ويقول د. هيكل - وهذا بعض ما يرفع من شأنه أمام كثيرين أفا منهم - أن بعض رجال حزبه قد حرصوا على أن يتم التفاهم ، بينهم وبين الوفد حول الانتخابات ، إذا أردنا أن نخوض المعركة الانتخابية ، في هذا الوقت المسمم بالأحكام العرفية ، البالغة في تقييد الحرية وفي تهديد الأفراد والجماعات ، أعظم مبلغ ، ركنت - د. هيكل - أشعر أن السعي لأي تفاهم يتنافى مع كرامة حزبا وأن الظروف التي تألفت فيها هذه الوزارة القائمة يجعل هذا السعي متنافيا مع كرامة الوطن ، لذلك اعتذرت فلم أشارك مع الساعين في مساعهم ، وقد حاول بعضهم اقناعي بأن ما بيني وبين بعض ذوي النفوذ في الوفد من حسن الصلة وفي مقسمتهم مكرم عبيد باشا قد يكون ذا فائدة للحزب فاعتذرت مرة أخرى ثم توقفت ألا يصيب مساعهم أي حظ من النجاح ، ويذكر د. هيكل أن إبراهيم بك الطاهري قد قابل مكرم عبيد باشا وزير المالية وسكرتير الوفد ، وأنه حاول اقناعه بأن يترك الوفد للمعارضين فالت مقاعد مجلس النواب ، يشرحون فيها من غير منافسة وأن مكرم باشا بلغه بمد محاولة من جانبه - جانب مكرم باشا - لاقناع النحاس باشا بذلك ، أن رئيس الوفد متمسك بأن تزيد أغلبية الوفد على ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ليضمن كل مشيئتها المقررة في الدستور ومنها أغلبية الثلثة أرباع التي يفرضها الدستور لاستقطاب عضوية النائب بأية حجة تراها هذه الأغلبية وأن النحاس باشا لم يقبل أن ينزل عن رأيه في هذا الأمر ، وقد رفض الأحرار الدستوريون النظر في المسعى اقناعا

منهم بأن النحاس باشا إنما حرص على أن تكون له الأغلبية التي يسقط بها العضوية عن النائب حتى لا يجزؤ نائب على اتارة مسألة تضيق بها الحكومة وحتى لا يجزؤ نائب على أن يثير ما حدث في ٤ فبراير من غير أن يتعرض لاسقاط عضويته في المجلس وقال د. هيكل : انه اقترح على حزبه أن يطلب من النحاس باشا رفع الأحكام العرفية أثناء المعركة الانتخابية وفي حدودها فإن هو فعل خضنا معركة الانتخابات وإن لم يفعل كان لنا رأى آخر ، وذهب ابراهيم دسوقي أباطة واحمد عبد الغفار ليلبغا النحاس باشا قرار الحزب ، ورفض النحاس باشا المناقشة فيما طلبا في حماسة ومن غير تردد ، وقرر الأحرار الدستوريون فيما بعد مقاطعة الانتخابات وكذلك قرر السعديون ورحب النحاس باشا بذلك بل كان من الطبيعي ، ان يحتبط به ..

وأرسل أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية - رسالة الى النحاس باشا ، وكذلك فعل د. هيكل باسم الأحرار الدستوريين - وتولى النحاس باشا الرد على الرسائلتين ، وقد جاء في رسالة د. أحمد ماهر باشا للنحاس باشا : أنه منذ ان ولبت الوزارة الوفدية الحكم . لم يسمح لأحد من معارضيه أن يعلن رأيا أو يصحح واقعة أو يناقش بيانا مما تعرضتم له وجعلتم الصحف جميعا ، وقفا على نشره بحكم الرقابة الصحفية ، ويذكر أحمد ماهر النحاس بما كان من اعتراضه الشديد واحتجاجة اللائم على آثار الحكم العرفي ورقابة الصحف في حرية الرأي مع ما كان مباحا من نقد للأعمال الحكومات المختلفة فإذا كان هذا هو أمر الحكومة السابقة معكم في عهد الحكم العرفي . ولم تكن هناك انتخابات لها ولا أحداث جسام كالتى وقعت بالبلاد مؤخرا ورأيتم يومئذ أن ما سمح لكم به غير كاف أفلا يكون من واجب العدل عليكم أن تسمحوا ، اليوم ، لغيركم بمثل ما سمح لكم به ؟ » .

وقال د. أحمد ماهر : لقد أخذت حكومتكم من أول يوم لها توجه الرأى العام الوجهة التي تراها صالحة للدفاع عن وجودها ، وموقفها واستعملت في ذلك كل وسائل النشر . والدعاية من خطابة وكتابة ، وكيفت الوقائع ، وصورتها ، على غير حقيقتها ، وعبثا حاولت الهيئات السياسية المختلفة بفضل الحكم العرفي ، والرقابة على الصحف أن تجد منفذا تطل منه برأيا على الجمهور هذا الجمهور المدعو لاختيار نوابه في الأيام القليلة المقبلة ، والذي لا يمكنه أن يختار وليس أمامه غير رأى واحد ، يعلن ويفلح ، أما بقية الآراء فمكتسومة مخنوقة ..

ويقول د. أحمد ماهر :

وأرأى في غنى عن التذكرة بأنه لم تجر انتخابات عامة في بلد من بلاد العالم تحت الحكم العرفي ، فإذا طالبنا بذلك فإنما نطلب حقا طبيعيا تواضعت عليه الأمم جميعا بلا خلاف .

على أنه لا يفوتني أن ألفت نظركم الى بوادر العدوان التي وقعت من أنصاركم على معارضكم جهرة في وضوح النهار وخفية في غسق الليل ، يرتكبون عدوانهم تحت نظر البوليس وهو لا يتحرك لنجدة من يمتدئ عليه حذرا من سلطان الحكومة وشعورا بأنها لا تقصده جديا الى منع ذلك .. ومهما يكن مبلغ ضبط المعتدئ عليهم لشعورهم ، فانهم والحالة هذه ملزمون بالدفاع عن أموالهم وأنفسهم فتسود الفوضى نتيجة لتخلي الحكومة عن حماية القانون ، وهو ما لا يرضاه لبلده ذو قلب أو ضمير ..

ولرفعتكم أن تسالوا عما وقع من عدوان مساء أمس على منزل حضرة عبد الحميد البنان بك نائب الجمالية السابق وما حدث ويحدث كل يوم من عدوان مثله وشر منه على سواء في غير جهة كالجيزة وغيرها .

إذا كان هذا يقع الآن قبل الحركة الانتخابية وفي عاصمة البلاد ، فلنا أن نسأل أنفسنا ماذا عسى أن يقع في الريف ، خصوصا يوم يشتهه التنافس بين المرشحين ؟ !

من أجل ذلك أرى واجبا على أن أبادر الى طلب رفع الأحكام العرفية في كل ما له علاقة بتوجيه الرأي العام في الانتخابات وفي اجرائها وأرجو أن تعلنوا ذلك من الآن ، ليجد كل مواطن فرصة لاداء واجبه والتمتع بحق من أقدس الحقوق العامة » ..

والجدير بالذكر ، أن كلا من خطاب الدكتور أحمد ماهر والنحاس باشا ، قد خلا حتى من كلمة التحية التي يستهل بها - عادة الخطابات - وإن كان كل من الخطابين قد انتهى بالعبارة التقليدية ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

فماذا قال النحاس باشا في رده على د . أحمد ماهر ؟ !

يقول النحاس باشا تلقيت كتابكم الذي طلبتم فيه رفع الأحكام العرفية في كل ما له علاقة بتوجيه الرأي العام في الانتخابات مستندين الى ما كان من اعتراضنا الشديد واحتجاجنا المتصل ، على آثار هذه الأحكام وعلى رقابة الصحف خاصة وهي مقارنة وإضحة البطالان تناسيتم فيها أنني كنت أنكر باسم الأمة مجلس نوابكم ، الذي أصدر فيه مشيئتها ، وزيفت بالوسائل المعروفة ارادتها تزيفا قضى على كل معنى ، للحياة النيابية ، والحكومة الدستورية وكانت الأحكام العرفية ، والرقابة الصحفية تتخذان ذريعة لتدعيم الانقلاب وتوطيده ، وتثبيت اغلاله في أعناق الأمة فلا تستطيع معها حراكا أو منها فكاكا .

ويشير النحاس ، الى تحذيراته السابقة والى ارتباط البلاد بكارثة عظمى لم يكن يعلم مطلقا الا الله ، والى فضل جلالة الملك المعظم ، بأن عهد اليه بتأليف الوزارة ، ويقول النحاس باشا مخاطبا د . أحمد ماهر باشا : لو كنتم ممن ينصفون لأرحتم أنفسكم وأقررتم بأخطائكم واعترفتم بالفضل لذويه ، ولكنكم

بدلاً من ذلك أمضيتكم فى خطبكم ، وأوغلتم فى سياستكم ، واضعاع زوال
السلطان صسوابكم فرحتم تحاولون إيقاف الفتنة بعد أن أحمداها ، وتجديده
الأزمة بعد أن أزعجناها عامدين إلى تسوية الحقائق وتزييف الوقائع والتحريض
على الاخلال بالنظام وتمكين الأمن العام فى النشرات التى توزعون والاجتماعات
التي تعقدون والدعوات ، التي تدعون ، عاملين على تمريض البلاد لكارثة أخرى
قد تكون أبعد غورا وأهظم خطراً . و . و .

وغمضى النحاس باشا فى اتهامه ، لخصومه السياسيين ثم يقول : لقد
توافرت الأدلة لدينا على ما تدبرون فهل ترون أن نلغى عقولنا ، وننسى وطننا
وننكر ماضينا فنعينكم على تحقيق أغراضكم الضارة بالبلاد بإجابتكم إلى
ما تطلبون . . أننا اذن شركاؤكم فى الفتنة . . وزملائكم فى الميث وحاش
الوفد ، وحكومته أن يكونوا شركاء العائين وأخوان الآميين » .

ويقول النحاس باشا : انى لا أمل إلى أن أطيل حواركم فيما ورد فى
كتابكم من التفصيلات فالأمة التى نعرفنا وتعرفكم لا يخدعها فينا ادعاء أو يجوز
عليها افتراء » .

وينهى النحاس باشا رده بقوله : دعوا هذا المصبت الضار بأمن الوطن
وسلامة الدولة ومستقبل البلاد ثم انتقدوا بعد ذلك أعمالنا كما تشاءون ،
وخوضوا فى سيرتنا ، كما تشبهون تلاقوا سعة الصدر ورحابة الجنب . .
و . . و . . أما أن تطلبوا وقف الأحكام العرفية والرقابة الصحفية بعد ما بيناه
فهو وحده دليل سوء النية وليس لنا من رد عليه الا الرفض المطلق الصريح . . .

ويرسل د . محمد حسين هيكل نائب رئيس الأحرار الدستوريين خطابا
إلى النحاس باشا يطلب منه وقف الأحكام ، العرفية فى جميع الأمور المتعلقة
بالانتخابات والفاء لرقابة على الصحف فى كل ما يتعلق بالانتخابات وذلك
ضمانا لحرية الحملة الانتخابية ، ولصحة الانتخابات . .

ولا يرد مصطفى النحاس باشا على رسالة الدكتور هيكل باشا ، الطويلة ،
الا ببضعة أسطر يحيل فيها د . هيكل ، إلى البيان الشففى ، الذى أدلى به -
أى النحاس باشا - إلى مندوبى الحزب اللذين قابله وإلى رده - أى النحاس
باشا - على د . أحمد ماهر ! الذى تجدون نسخة منه على هذا » .

ونسى الزعماء مأساة ٤ فبراير وانشغلوا بانتخابات النواب وتعيين الشيوخ

حرصنا في الفصل السابق على أن ننتقل وببطء من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الى ما تلاه من أحداث جاءت نتيجة له ، وقد أشرنا الى بعض ما ورد في الوثائق البريطانية والى بعض ما جاء في مذكرات سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر عن بداية أعمال الوزارة النحاسية الخامسة وعن رغبة مايلز لامبسون في تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكي خلفا لأحمد حسنين باشا الذى اقترح السفير نقله الى منصب كبير الأمراء الذى يناسبه كثيرا .

والذى يمكننا أن نقوله ، تعليقاً على رغبة السفير البريطانى تلك : ان دور حسين سرى باشا فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذى لم يكن معروفا من قبل ، قد افترض امره بعد ما اقارحت الوثائق البريطانية الستار عن هذا الدور ، وبعد ما أكدت مذكرات سير مايلز لامبسون تواطؤ حسين سرى باشا مع الانجليز فى تلك المرحلة الهامة والخطيرة من تاريخ بلدنا .

وتأتى رغبة السفير البريطانى فى نقل أحمد حسنين باشا من منصب رئيس الديوان الملكى الى منصب كبير الأمراء ، بمثابة تبرئة لأحمد حسنين باشا من تهمة التواطؤ مع لامبسون فى أيام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ كما ادعى على ماهر باشا ، اللهم الا أن يكون السفير البريطانى قد استهلك ، حسنين باشا فى هذا الحادث فأراد نقله الى مكان آخر ، بعد أن لم يعد فيه فائدة لهم ، لئلا يكون أكثر تلبية لمطالب السفير البريطانى التى لم تكن قد قلت بمجيء النحاس باشا ، وانما تضاعفت .

كما ان الوثائق البريطانية ومذكرات سير مايلز لامبسون قد أكدت ، - وبجلاء - وان كان الأمر ليس أبدا بحاجة الى أى تأكيد - خيانة أمين عثمان باشا لمصر ، وعائلته الدائمة ، والصريحة ، لبريطانيا !

والغريب ، بل والمريب ، انه بعد اكشاف عمالة أمين عثمان باشا لجميع الزعماء في مصر ، ظلوا جميعا - ويلبون استثناء - على علاقة طيبة به بل كان بعضهم يوسطه لدى النحاس باشا كما حدث في موضوع الانتخابات ، كما ان بعضهم كان يوسطه لدى السفير البريطاني ، لكي يضيق بدوره على النحاس باشا ، أغرب من ذلك كله تلك الهالة الضخمة التي ظلت الصحف المصرية - في الغالب - تحيط بها أمين عثمان باشا ، بعد حادث ٤ فبراير حيث نقول احداها مثلا الاتنين : لا ينكر أحد جهود سعادة أمين عثمان باشا في التوفيق وتنقية الجو ، وأمين عثمان محبوب من أكثر الزعماء ، وصديق لكل الأقطاب وهو غير « مصبوغ » بأى لون حزبي ولكنه قوى الا أن صداقته للورد وللوفديين أقوى من صداقته لأى حزب آخر ، والسبب ، كما يقول هو ان النحاس باشا ، ومكرم باشا صاحباً فضل عليه ! .

وقد أنهينا الفصل السابق بذلك الخطاب الذى أرسله د . أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية الى النحاس باشا ، ورد النحاس باشا ، عليه ، وبالإشارة الى الخطاب الذى أرسله د . محمد حسين هيكل باشا نائب رئيس الأحرار الدستوريين الى النحاس باشا ورد النحاس باشا عليه ، ونبدأ هذا الفصل : بنشر رسالة د . هيكل الى النحاس ، ورد النحاس باشا لغرابية الخطاب :

قال د . محمد حسنين هيكل فى رسالته الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء :

نذكرون رفعتكم أن الأحرار المستورين كانوا يرون - حين كانوا شركاء فى الحكم - ان الحرب المستمرة من حولنا . والأحكام العرفية القائمة بسبب الحرب فى بلادنا . يحول جوهها دون اجراء انتخابات عامة يتمتع فيها الناخبون بحقوقهم السياسية ، ولا انتخابات لا تكون صحيحة الا اذا تمتع المشتركون فيها جميعاً بهذه الحقوق وفى مقدمتها حرية كل حزب من الأحزاب وكل مرشح من المرشحين فى أن يشرح للناخبين وجهة نظره ويعرض عليهم الواقع الذى يستند اليها فى تأييد رأيه .

ورأينا هذا يشاركنا فيه كل من يقدر الديمقراطية وحرية الانتخابات ولا أدل على هذا من الكتاب الذى بلغ به لورد اللنبى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ الى المغفور له الملك فؤاد حين كانت الأحكام العرفية البريطانية مفروضة على مصر ، وكان لورد اللنبى هو الحاكم العسكري العام . فقد جاء فى الفقرة العاشرة من هذا الكتاب ما ترجمته :

« اننى على استعداد لوقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية . وذلك لاقامة برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية .. »

لكن رفعتمكم رأيتم غير رأينا ، وفررتم اجراء انتخابات عامة في هذه الظروف الحاضرة - ظروف الحرب والأحكام العرفية ، وصرحت بأن الانتخابات ستكون حرة . لم استصدمتم مرسوما يحل مجلس النواب ، وحددت يوم ٣٠ مارس المقبل موعدا للانتخابات . وما دام هذا رأى رفعتمكم فنتيجته الطبيعية أن تزول كل عقبة تقف في سبيل حرية الدعوة الانتخابية ليصبح الجو حرا للأحزاب والمرشحين كي يعقدوا في حدود قانون الانتخابات ما يرون عقده من الاجتماعات ويذيعوا في الناخبين بمختلف وسائل الإذاعة والنشر ما يرون اذاعته من الآراء ويعرضوا عليهم ما يرون عرضه من الوقائع والحوادث . وانما يكون ذلك بوقف الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية وإلغاء الرقابة على الصحف في كل ما يتعلق بالانتخابات .

ورفعتكم لا ريب تقدرون هذا الرأي ونقدرون كما نقدر ان الناخبين لا يتسنى لهم اختيار نواب عنهم يسلونهم تمتيلا صحيحا الا اذا عرضت عليهم الأمور عرضا كاملا من الجانبين اما أن يكون لأنصار الوزارة حرية الانتقال وحرية الكلام وحرية النشر وحرية النيل من خصومهم . بينما يحرم هؤلاء المحصور من رد ما قد يوجه اليهم من التهم ومن بيان الحقائق للناس - فذلك ما تأباه قواعد العدل وما تفسد الانتخابات بسببه » .

ويطلب د . هيكل من رئيس الحكومة وقف الأحكام العرفية في جميع الأمور بالنسبة للمصريين في التمتع بحقوقهم السياسية وكذلك إلغاء الرقابة على الصحف في كل ما يتحقق بالانتخابات وفي زمن الانتخابات فقط .

ويقول د . هيكل : ان وقف الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف في هذه الحدود أمران جوهريان هما اللبنة الأولى لحرية الحملة الانتخابية ولصحة الانتخابات وفي انتظار كلمة أو تصريح من مقامكم الرفيع باجابتنا الى هذا المطلب نرجو أن تفضلوا .

ويكون رد النحاس باشا في السطور التالية :

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا .

ردا على كتاب معادتك المحرر في ١٢ فبراير ١٩٤٢ الذي تطلبون فيه وقف الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية ، وأن ترفع الرقابة على الصحف في كل ما يتعلق بالانتخابات ، أشرف بأن أحيل معيادتكم الى بياني الشفوي لحضرتي مندوبيكم اللذين قابلاني في هذا الصدد ، وفي ردّي على حضرة صاحب السعادة أحمد ماهر باشا ، الذي تجنون صورة منه على هذا . . وتفضلوا » .

والجدير بالذكر ، أن موضوع الانتخابات ومنذ صبيحة يوم ٥ فبراير ١٩٤٣ كان الشغل الشاغل للأحزاب المصرية التي تعودت ان تعطى الاولوية لموضوع الانتخابات ، على غيره من الموضوعات الهامة ، والخطيرة حتى فيما يتعلق بالقضايا المصرية ، كقضايا الاستقلال والتحرير.

وعد كان الاستعمار ورجاله في مصر ، قد تمردوا على ان يلتقوا للحزب المصري بلقمة الانتخابات ، لينشغلوا بها عما عداها من الامور بالغة الخطورة. فعل هذا في عام ١٩٢٣ ، عندما رأى تصفية ثورة ١٩١٩ نصفية كاملة ؛ وفعل هذا أيضا عندما التامت الأحزاب بعد «- تصدع » كما قال أحمد شوقي وذلك في نوفمبر عام ١٩٢٥ ، وكان يمكن لهذا « الالتئام » تمكين الشعب المصرى من حصوله على حقوقه كاملة من بريطانيا ، وفعل هذا الامتصاص ثورة الشعب بصفة عامة وشبابه بصفة خاصة فى نوفمبر ١٩٣٥ ثم فعل هذا أيضا فى أعقاب ٤ فبراير لينسى الشعب ما حدث فى ذلك اليوم وتلتفت الأحزاب المصرية الى بعضها بدلا من ان تلتفت الى بريطانيا لتحصل منها على الأقل بوعد يتبع له جلاء القوات البريطانية من مصر عند نهاية الحرب ، كما كان الوفد المصرى يطالب من قبل !

والذين شهدوا تلك الايام يذكرون جيدا ان كل الناس اصبحت وفدية وكان اسبق الناس فى اعلان وفديتهم أولئك الذين وقفوا جهودهم طوال الاعوام الاربعة السابقة للنيل من الوفد ، ولتجريح زعمائه .

سرعان ما اعتلأ النادى السعدى يمرضى السياسة ، وهواة الترشيح للانتخابات ، كما خلت أندية الأحزاب الأخرى ، الا من أعضاء مجالس ادارتها بل ان الكثيرين من أعضاء مجالس ادارات الأحزاب تلك ، لم يكونوا - فى كل حزب - وحدة واحدة ، بل كانوا منقسمين ، على أنفسهم بعضهم يدعو الى التقرب من الوفد للحصول على نسبة محترمة من المقاعد ، وبعضهم يرفض هذه الصدقة ، من الوفد ، ويصر على الاحتفاظ بكرامة الحزب و... و ..

وقد تالفت لجنة اتصال بين حزبي الاحرار الدستوريين والسعديين ضمت بعض اطباء الحزبين : من السعديين ابراهيم عبد الهادى ، وحامد جودة وممدوح رياض ، ومن الدستوريين ، أحمد عبد القفار ، عبد المجيد ابراهيم ، ودسوقي أباطة وحفنى محمود ، ورغم اجتماع اللجنة أكثر من مرة الا أن مواقف كل من الحزبين ، فى البداية لم تكن ايدا متفقة ، ذلك لان بعض قادة الاحرار الدستوريين كانوا يريدون الاتفاق مع الوفد المصرى من وراء ظهر حلفائهم السعديين كرد على اتفاق السعديين مع على ماهر ، من وراء ظهر الدستوريين ولكن قادة آخرين من الاحرار الدستوريين اصرؤا على الاتفاق مع السعديين فيما يتعلق بالانتخابات ذلك لأن اختلاف الحزبين المعارضين يضمهما معا ، واتفاقهما يكتب لهما اللوة .

وقد بلغ حسين باشا - كما روت الصحف - مكرم عبيد باشا ان الاحرار الدستوريين مستعدون ، للاتفاق مع الوفد نظير ١٩ دائرة فقط ، وقد بلغ قادة الاحرار الدستوريين مكرم عبيد باشا بان خشية باشا لا يمثل الحزب ، وكان جماعة السلام بين الأحزاب المعارضة والوفد أمين عثمان باشا ، وقد نقل أمين عثمان باشا الى الأحزاب المعارضة فكرة اصدار بيان تؤيد فيه الأحزاب المعارضة موقف الوفد الاخير وبذلك يصبح الاتفاق على تقسيم الدوائر امرا سهلا ، وقد بادر د. أحمد ماهر فرفض الفكرة ، حتى بدون مناقشتها .

وقد بلغ من نهافت المرشحين على التوسيع على مبادئ الوفد ان وصل عددهم الى ٢٢٠٠ مرشح كان من بينهم من حاربوا الوفد ، ايام كانت محاربة الوفد جواز المرور الى السلطان .

وظهر في النهاية ان الاتفاق أصبح مستحيلا ، فاعلن السعديون والدستوريون مقاطعتهم للانتخابات وان كان بعض الدستوريين قد دخلوا تلك الانتخابات بوصفهم مستقلين ، وكذلك بعض السعديين وكان الاستاذ فكرى اباطة قد رشح نفسه فى دائرة منيا القمح ، على مبادئ الحزب الوطنى ورشح الاستاذ توفيق دياب نفسه فى تلك الدائرة غير ان الوفد ترك الدائرة للاستاذ فكرى اباطة الذى لم ينجح فى أول جولة وقد نجح فى الجولة الثانية وكان بيان الوفد بترك الدائرة للاستاذ فكرى اباطة تقديرا منه لفكرى اباطة وليس مجاملة له . كان - كما قالت جريدة المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٤٢ - لراى الوفد الحسن فى كفايته والحاجة اليه بعد ان تكرر فوزه بمضوية النواب فى أكثر المهود النيابية وبسبب سلوكه المستقيم فى المناقشات ترحب الى ان جريدة الوفد بقبول الوفد لأية معارضة ما دامت صالحة مستقيمة كريمة متوخية الخير ، والصواب وهذا هو ما نحسبه قد روعى فى ترك الدائرة للاستاذ فكرى اباطة وهو اعتبار سينزل منزلته الخليفة به من نفوس النابخين ورجاؤنا - رجاء المصرى - ان يسفر جهه الزميل عن نجاح .

وكانت نتيجة الجولة الاولى فى الانتخابات ٢١٢ وفديا ، ٢٤ مستقلون واحزاب أخرى ٢٨ دائرة تعاد فيها الانتخابات فيصبح المجموع ٢٦٤ هى كل الدوائر الانتخابية لمجلس النواب .

وفى نفس اليوم ، الذى تنشر فيه الصحف نتائج الانتخابات فى المرحلة الاولى نشرت الصحف أيضا ان صاحب المالى أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة قد اقام فى ٢٥ مارس ١٩٤٢ - فى داره - مأدبة غداء حضرها قائد سلاح الطيران وقائد قوات جنوب افريقيا ، وقائد القوات البريطانية فى

القاهرة وخبر الوقاية ، وفؤاد أباطة باشا ، وأحمد عبود باشا ، وعثمان أباطة بك ، الاستاذ محمد عسران عبد الكريم ، وعلى اسماعيل بك ومحمود الفلكي بك والاستاذ محمد حشمت وكبار موظفي السفارة البريطانية ! ولم أعرف حتى كتابة هذه السطور ، الصفة ، التي وجه بها أمين عثمان الدعوة الى هؤلاء القادة العسكريين الا كونه كان واحدا من كبار « البريطانيين » في مصر !

وقد علقت صحيفة الاجيشيان جازيت على نتائج الانتخابات بقولها : لئى كانت النتائج النهائية غير ميسورة ، لدينا ونحن نكتب هذه السطور - كان ذلك قبل اعلان النتائج النهائية للمرحلة الاولى من الانتخابات - فان فى وسعنا - أن نقول ، ان المجلس الجديد فيما خلا حفنة من المستقلين وواحدا أو اثنين من أعضاء الحزب الوطنى ، المتطرفين سيكون وفديا فى جملته ، وقد تبين من النتائج أن كثيرا من كبار السياسة غير المستقلين لم يفوزوا ، وهو ما يفسر الباعث الذى حمل المعارضة على الامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات فقد رفضوا ٦٦ مقعدا ، ولو انهم قبلوا فى ادراك هذا القدر من المقاعد ، لكان موقفهم هدفا للسخرية .

وقالت صحيفة التيمس البريطانية : « ان ما ساعد الوفديين ان الحزبين الرئيسيين اللذين يمارضان الوفد وهما الحزب السعدى والأحرار الدستوريين قررا ، عدم الاشتراك فى الانتخابات ولو فرض وقرر الحزبان دخول معركة الانتخابات فانهما كانا لا يستطيعان الفوز بعدد من المقاعد ، يزيد كثيرا على ما نالته المعارضة الاخرى وقد حرم الحزبان من أى تأييد واسع النطاق من جانب الشعب المصرى بسبب اشتراكهما فى سلسلة من الوزارات كانت لا تمثل أكثر من أقلية يسيرة بل لسبب أهم من ذلك هو فشل السلطة المصرية فى الجهود السابقة فى حل مشاكل أجور العمال ومشاكل التمويل وقد دخل معركة الانتخابات ٩٤ محاميا ، و ١٦ طبيبا و ٧ صحفيين وقد ترك الوفد لكل من فكرى أباطة وبشارة نقلا دائرته ، فلم يرشح فيهما أحدا وكان من بين الصحفيين اللذين رشحوا انفسهم محمود ابو الفتح ، أحمد قاسم جودة ، وجلال الحمامسى ، وقد نجحوا جميعا .

وكان من بين الحزبيين ، اللذين خرجوا على قرار حزبهيم بسقاطة الانتخابات . . من السعديين على أيوب ، ومن الدستوريين عبد المجيد إبراهيم باشا ورشوان محفوظ باشا وعبد الجليل أبو سمرة باشا وسيد خشبة باشا ، وفد أكد د . أحمد ماهر ان حزبه لن يتخذ أى إجراء ضد من رشح نفسه للانتخابات رغم ان قرار مقاطعة الانتخابات كان باجماع أعضاء الهيئة السعدية .

وفى أجواء الانتخابات أصدر النحاس باشا الحاكم العسكرى قرار بالافراج عن عزيز على المصرى باشا والضابطين الطيارين عبد المنعم عبد الروف افندى ، وحسين ذو الفقار افندى وكان فى مقدمة المستقلين الذين نجحوا فى تلك الانتخابات ، عبد السلام الشاذلى باشا ، يس أحمد باشا ، جبرائيل ت كلا باشا بدرأوى عاشور باشا ، عبد الله فكرى أباطة بك ، ريتيه قطاوى بك ، الاستاذ سعد اللبان ، الاستاذ جلال حسين ، الاستاذ محمد عبد الرحمن نصير ، فؤاد أبو ستيت ، أحمد أبو ستيت ، أبو زيد تمام ، عبد القادر عبد المولى ، حفى مازن ، أبو المجد الناصر ، عبد العسال الجبالي ونجح من الأحرار الدستوريين : رشوان محفوظ باشا ، عبد الرحمن محمود بك ، عبد الفتاح أبو سحر بك ، محمد عبد الله أبو حسين ، عباس بدوى حزين ، ولم ينجح من السعديين الا محمد شعراوى ونجح من الحزب الوطنى أربعة : محمد محمود جلال بك ، عبد العزيز الصوفاتى بك ، على على بسيونى ، فكرى أباطة ولم ينجح من حزب الاتحاد الشعبى أحد .

وقبل ان تنتقل من معركة الانتخابات الى معركة الاعتقالات ، اعتقال على ماهر باشا ، ومحمد طاهر باشا ، وآخرين . ولكى تكمل الصورة جيدا ، ننقل بعض ما ذكره د . هيكل باشا من تلك الفترة باعتباره واحدا من المشترين فى قيادة المعارضة وقتئذ : فبعد أن تحدث هيكل عن تعديل الدوائر لصالح المرشحين الوفديين قال : « ليس تعديل الدوائر هو الوسيلة الرئيسية التى تتحكم بها الوزارة القائمة فى مصر فى الانتخابات بل هناك كذلك عمدة البلاد ومشايخها ، هؤلاء العمدة والمشايخ هم الذين يوجهون الناخبين ، الوجهة التى تريدها الحكومة القائمة فهم يتلقون الوسى من رجال الادارة مديرين ، ومأمورى مراكز ، ومعاونى بوليس وغيرهم ، وهم يدلون الى الناخبين برغبتهم فلا يخالف الناخبون هذه الرغبة حرصا ، على مصالحهم وعلى طمأنينتهم من بعد » .

ولم تكن عناية الوزارة بفصل العمدة ، والمشايخ الذين يؤازرون خصومها فى الأرياف ، وتعيين العمدة والمشايخ الذين يناصرونها بأقل من عنايتها بتعديل الدوائر الانتخابية ، ثم حظوة أخرى لها أثرها الفعال فى الحركة الانتخابية كانت موضع عناية الوزارة كذلك هى تلك تعيين رؤساء اللجان ، التى تشرف على عملية الانتخابات من الموظفين أنصارها فـ رؤساء هذه اللجان هم الذين يقضى اليهم الناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة سرا بأسماء من ينتخبونهم والناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يكادون يلفون السبعين فى المائة من مجموع الناخبين ، فاذا أضفت الى هذا ، أن كثرة الذين يقرأون ويكتبون لا يقدمون الى صناديق الانتخاب ، أيقنت بما للجان من أثر بعيد فى توجيه نتيجة الانتخاب .

ولا حاجة للإشارة الى ما لنشاط الادارة ليلة الانتخاب ، ونشاط رجالها يوم الانتخاب من اثر في هذه النتيجة وهذا النشاط هو الذي بعد الاثنية من المثقفين ، ودوى الرأي عن الاشتراك في عملية الانتخاب اقتناعا منهم بأن رأى الحكومة أكبر أثرا في نتيجة الانتخاب من رأى الشعب ومن رأى الناخبين : كان النحاس باشا مطمئنا ، اذن الى نتيجة الانتخاب لمجلس النواب وانه سيفوز على اثر اعلانها باجماع المجلس لا بأكثرية الساحقة الماحقة وكفى ، ولكن ماذا يكون موقف مجلس الشيوخ أنه يخشى ان تواجهه فيه أكثرية معارضة ، ففية تردد كبير من المستقلين الذين يحرصون على ان تجرى أمور الحكم رخاء لا تعثر فيها ولا اضطراب وكان في مقدوره ان يعتمد على هؤلاء المستقلين ليكون له أكثرية تؤزوه لكنه حرص مع ذلك على ان يهتز هذا المجلس هزة تقنع اعضائه بأن الامر في البلاد بيد الوزارة لا بيدهم وانها تستطيع ان تكون صاحبة الكثرة الصريحة المستقلة من هؤلاء المستقلين فلا يقدر أحدهم على ان يواجهها بما لا يحب .

وكان يسيرا ان يبلغ النحاس باشا هذا الفرض من غير وجه لا مسوغ له ، فبينه أشهر رأت وزارة سري باشا ، ان جو الحرب والأحكام العرفية لا يسمح بإجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ أما وقد قرر النحاس باشا حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة فقد كان طبيعيا أن يجرى التجديد النصفى لأعضاء الشيوخ المنتخبين الذين أنهت القرعة منهم ، وأن يفوز الوفد ، عن طريق هذا الانتخاب بما يكفل له كثرة مطلقة في المجلس ، بعد أن قاطعت الأحزاب ، والهيئات الأخرى الانتخاب ، ويومئذ لا يؤاخذ أحد ، وتحقق له غايته وتقوم في المجلس أكثرية لكنسه رأى هذا التصرف غير كاف لاحداث الاثر الذى يريد احداثه ، فلا بد من قارعة تلغى اليه نظر البلاد من اقتصاها الى اقتصاها ويفهم معها الجميع أن الأمر بيد الوزارة كذلك ولذلك استصدر مرسوما بإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سري باشا فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ بحجة ان التعيين مكمل للانتخاب وانه لذلك يجب ان يتم بعد الانتخاب لا قبله فاذا لم يجر انتخاب وجب الا يجرى تعيين ووجب أن تمت مدة الشيوخ المعينين كما تمت مدة الشيوخ المنتخبين .

وكانت حجة وزارة سري باشا في ان تأجيل انتخاب الشيوخ بسبب الحرب والأحكام العرفية • لا يمنع من تعيين المعينين لأن الدستور يجسّل مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنوات لا يجوز أن تزيد الا لطرف قاهر ولكنه لم يعلق تعيين المعينين ، على أى اعتبار خاص بالمختارين وان ما يقال من ان الحكمة في التعيين هي تحرى الكفايات التى لم يسفر عنها الانتخاب انما هو اعتبار فقهي ، وليس نصا تشريعيا وأن الاعتبار الفقهي ، لا يكفي لوقف اعمال النص التشريعي اما والدستور يوجب التجديد النصفى فمن حق الوزارة

ومن واجبه ان تجرى التعمينات سواء سمحت الظروف بإجراء الانتخابات أو لم تسمح بإجرائها .

كان ركي العرابي باشا وزيرا للمواصلات في وزارت النحاس باشا وفد عارضة في استصدار مرسوم بالغاء تعينات الشيوخ التي أعدتها وزارة حسين سري باشا حين عرض الأمر ، على مجلس الوزراء ، وكانت حجة في الاعتراض أن السلطة التنفيذية استنفدت حقها بإجراء التعيين وإن الوزارات المتعاقبة يكمل بعضها بعضا فهي السلطة التنفيذية وإن اختلفت أشخاصها وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى في حدود حقها المشروع بالدستور ، أو بالقانون لكن مجلس الوزراء ، لم يأخذ بهذه الحجة .

ويقول د . هيكال انه كان من بين الشيوخ الذين أخرجتهم القرعة وأعيد تعيينهم بمرسوم ٧ مايو سنة ١٩٤١ فلما ألفت وزارة النحاس باشا مرسوم هذه التعيينات خاطبني - د . هيكال - حسنين باشا رئيس الديوان الملكي يعرض على إعادة تعييني فقبلت ولم يمتنع من القبول أن الحزب قاطع الانتخابات لان الأسباب التي أدت الى مقاطعة الانتخابات لا تدعو الى مقاطعة التعيين ولأنني رأيت في هذا التعيين استمرارا لعضويتي التي قررها مرسوم سري باشا كما قدرت أن منبر البرلمان هو وحده الذي يستطيع الإنسان أن يذل من فوقه برأيه في ظل الأحكام العرفية القاسية القائمة في ذلك الظرف العصيب الرهيب وتمت انتخابات المجلسين وانعقد البرلمان وعادت الحياة النيابية سيرتها ولكن بأغلبية مطلقة للوزارة الوفدية في كل من المجلسين وفي جو من الرعب الذي لامس مأساة ٤ فبراير والذي بث في كثير من النفوس الفرع والوجل « أما الشيوخ « الوفديون » الذين كانت وزارة حسين سري باشا قد أخرجتهم بمقتضى مرسوم ٧ مايو ١٩٤١ فقد أعادت الوزارة الوفدية تعيينهم وهم : أحمد حسين بك ، عبد الرازق القاضي بك ، عفيفي البربري بك ، د . زكي ميخائيل بشارة ، الأمتلا محمد مرزوق .

وقد أعادت وزارة النحاس باشا تعيين ثمانية ممن كانت وزارة حسين سري باشا ، قد عينهم أو أعادت تعيينهم ثم أبطل المرسوم الخاص بهم ، هم : حسين سري باشا ، أحمد علي باشا ، عبد الحميد سليمان باشا ، انطون الجميل بك . مصطفى رشيد بك « مستقلون » حافظ رمضان باشا « حزب وطني » الدكتور هيكال باشا « حر دستوري » مختار حجازي باشا « سمعي » أمسا الشيوخ الجدد الذين عينتهم وزارة النحاس باشا فمتهم سبعة من الوفديين : زكي العرابي باشا ، علي حسين باشا ، محرم فهمي بك ، حافظ عوض بك ، محمود عبد النبي بك ، شارل بشري حنا بك ، منصور لطيف بك ، ومتهم أيضا سبعة من المستقلين شريف صبري باشا ، بهي الدين بركات باشا ، محمود خيرى باشا زكي الأبراشي باشا ، حسن الزيدى باشا ، محمد أحمد فرغل باشا ، أحمد الصاوي باشا .

بالإضافة الى حر دستوري واحد : حطنى محمود بك .

• وواحد من حزب الاتحاد الشعبى هو حلمى عيسى باشا .

وبذلك أصبح مجلس الشيوخ مكونا من ٨٠ وفديا ، ٦٦ من الاحزاب الاخرى ، وكان الشيخ أحمد حميدة أبو ستيت معينا ولم يخرج بالقرعة ورغم ذلك رشح نفسه فى الانتخابات ونجح وفضل بالطبع صفته الانتخابية ، على صفة التعيين ليفوز بعشر سنوات بدلا من خمس سنوات ، الا قليلا ، هى ما تبقى لمن لم يخرجوا بالقرعة .

ولم تعين وزارة النحاس باشا ، ممن كانت وزارة حسين سرى قد عينتهم من المستقلين : محمد على علوية باشا ، مدست يكن باشا ، نجيب الغرابى باشا ، محمد شفيق باشا « وكانوا من الشيوخ العدامى » عبد الحميد بدوى باشا ، حسن صادق باشا ، لطفى السيد باشا ، حافظ المنشاوى باشا ، محمد بدير باشا ، د. محمد صالح بك ، د. رشيد عبد الله بك « من الشيوخ الجدد ، الذين عينوا لأول مرة بمقتضى مرسوم حسين سرى » ومن الشيوخ القداماء الذين لم يعد النحاس باشا تعيينهم : غبريال سمع بك ، وعلى أحمد باشا وعبد الرحمن عوض وجمال فهيم باشا وزكريا مهران باشا وعباس أبو حسين باشا وأحمد عطية باشا ، د. عبد العزيز أحمد بك وقد افتتح البرلمان الجديد فى ٢٠ مارس ١٩٤٢ ورأس جلسة الافتتاح محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ولقى النحاس باشا خطبة العرش ، وكانت رابع خطبة عرش يلقيها فى البرلمان .

وانتخب مجلس النواب الأستاذ عبد السلام جمعة نائب طنطا رئيسا له ، ولما كان منصب وزير الزراعة قد خلا بانتخاب عبد السلام فهمى جمعة رئيسا لمجلس النواب فقد تقرر أن يحل محله فى وزارة الزراعة محمد فؤاد سراج الدين . وبدأت المحصومة بين أشهر صديقين فى السياسة المصرية النحاس ومكرم ، ثم تحولت المحصومة بين رئيس الوفد وسكرتيره العام الى عداوة ، ثم كان اعتقال رفعة على ماهر باشا بقرار من رفعة مصطفى النحاس باشا .

الفصل الرابع

صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا يعتقل صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا

● أولينا اهتماما بالغا بانشغال الأحزاب المصرية ، بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمعارك انتخابات مجلس النواب والشيوخ ومشارك التعيينات لمجلس الشيوخ ، وقد توقفنا في الفصل السابق عند الأزمة ، التي أحدثها د^و محمد حسين هيكل باشا بقبوله التعيين في مجلس الشيوخ بناء على المرسوم الذي استصدره ، النحاس باشا بعد ان كان عضوا في مجلس الشيوخ بمقتضى المرسوم الذي استصدرته وزارة حسين سرى باشا ، حيث كان دكتور هيكل واحدا من أعضاء تلك الوزارة. وفي الفصل تكمل ما بدأناه في الفصل السابق .

وقد سبق لنا ، أن نقلنا على لسان د^و هيكل بعض الأسباب التي استند إليها في قبوله التعيين في مجلس الشيوخ بعد ان استصدر النحاس باشا ، مرسوما بإبطال مرسوم ٢٧ مارس ١٩٤١ ، الذي كان قد استصدره حسين سرى باشا وبمقتضاه تم تعيين النسبة المقررة من الشيوخ بمقتضى الدستور بعد أن تم إجراء القرعة ، وتم اخراج نصف المعينين ، ونصف المنتخبين ، ورغم ان كلا من حزبي الأحرار الدستوريين والسعديين قد اتخذوا قرارين خاصين بمقاطعة الانتخابات لمجلس الشيوخ والنواب وكان من الطبيعي - كما رأى الكثيرون - ان يقاطع الدستوريون التعيين ، كما قاطعوا الانتخاب وكما فعل - وبندقة - حلفاؤهم السعديون وعلى رأسهم د^و أحمد ماهر باشا ، الذي رفض أن يمين في مجلس الشيوخ ، كما رفض أن يمين أحد من حزبه وقد سئل الدكتور هيكل - من قبل الأستاذ طاهر الطناحي وكان وقتئذ محررا بالمصنور - ان يوضح د^و هيكل وجهة نظره في قبوله ، التعيين وكان مما قاله د^و هيكل : ان الحزبية ليست اشخاصا ، لأن الأشخاص يزولون وانما الحزبية فكرة وعقيدة ، ومادام رجال الحزب متمسكين بالفكرة ، التي انشأ من أجلها فان

خروج فرد أو أفراد على قرار من القرارات لا يعتبر خروجاً من الحزب : هو خروجاً على فكرته ، فليس من الضروري أن يكون جميع رجال الحزب الواحد ، متفقين على رأى واحد فى كل مسألة من المسائل ، بل أن حرية الرأى هى أول مظهر من مظاهر قيام الأحزاب وهى أهم ميزة من مميزات الحياة الديمقراطية ، وليست هذه أول مرة يحدث فيها خلاف بين رجال الحزب ، وقبله أمسلسل حزب الأحرار الدستوريين قراراً بمقاطعة الانتخابات للأسباب التى أعلنها ، وهو يرمى من هذا القرار ، الى تسجيل حالة قائمة يتعذر معها اشتراك أعضائه فى الانتخابات وهو بذلك يترك الطريق أمام رجاله فإذا كان بعض رجال الحزب ، رأوا أنهم يستطيعون التغلب على ما يصادفهم من صعوبات ورشحا ، أنفسهم فى الانتخابات فإن ذلك لا يضير علاقتهم بالحزب ، ولا يمس الغرض الذى صدر لأجله هذا القرار ، وهو تسجيل هذه الحالة .

ويقول د . هيكىل : ان نظريتنا فى قبول تعيين الوزارة القائمة ، لنا فى مجلس الشيوخ هى ان وزارتنا - وزارة سرى باشا - أصدرت فى ٢٧ مارس ١٩٤١ مرسوماً بتعيين ٢٩ عضواً فى مجلس الشيوخ على أن تبدأ مدة عضويتهم من ٨ مايو من تلك السنة ، وقد أقر مجلس الشيوخ عضوية كل من هؤلاء المعينين بعد عرضهم واحداً واحداً ، على لجنة الطمون فأصبح حق فصل هؤلاء الأعضاء من حق المجلس بمقتضى المادة ٩٥ من الدستور وليس من حق الوزارة فإذا كانت الوزارة اعتبرت المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى باشا باطلاً فإن هذا الاعتبار ليس من حقها ، ولذلك كان تعيينى أنا ودولة سرى باشا وخمسة من المعينين بالمرسوم السابق تكراراً للتعيين الذى حدث فى عهد الوزارة السابقة وعندما يقال - لعدك هيكىل - : ولكنكم أدبتم اليمين فإذا كنتم تعتبرون أنفسكم معينين بالمرسوم الوزارة السرية فلماذا لم تمتنعوا عن حلف اليمين ؟

ويقول د . هيكىل : ان حلف اليمين باحترام الدستور جائز فى كل آن ، ولكل عضو من أعضاء المجلس أن يحلف هذه اليمين متى شاء ، وقد أشار على أحد زملايى ، وأنا أسير الى حلف اليمين ، على منبر المجلس ان أقول انى أكرر اليمين التى سبق أن أقسمت بها ولكننى وجدت ان لاداعى ، لهذه العبارة ما دام الدستور لا يحرم على أعضائه ان يقسموا هذه اليمين فى أى وقت فانا حلفت هذه اليمين ، وأنا متمسك بعدم بطلان المرسوم ، السابق ، وغير مترف بالمرسوم الجديد ، وما يدل على قيام المرسوم السابق ، ان سماعة رئيس مجلس الشيوخ أعلن فى أول جلسة ان مدة الأعضاء الجدد ، الذين عينتهم الوزارة الحاضرة تبدأ من ٨ مايو ١٩٤١ أى من ابتداء المدة ، التى حددتها الوزارة السرية فى مرسومها .

لم يضيف د . هيكىل ، الى كل تلك الأسباب سبباً آخر : فانا وجنل اشتغل بالسياسة وقد وقفت عليها وقتى ومجهودى منذ عدة سنوات ، ولى آراء

سياسية أحرم على إبدائها ، والرقابة الصحفية الآن مفروضة على الصحف ، فأى مكان تظنون أنه يمكنني فيه أن أبدي رأيي ، بكل حرية وصراحة ، لا شك أنه البرلمان سواء أكان في مجلس الشيوخ ، أم في مجلس النواب لهذا لم أرفض وجودي ، في هذا المجلس لأستطيع أن أؤدي واجبي القومي ، وأعلن آرائي السياسية » .

وقد وجه اليوم ، الى حسين سرى ، لأنه قبل أن يعين في مجلس الشيوخ بمرسوم النحاس باشا ، الذى ألقى به المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى باشا ولكن سرى باشا قال وهو يرد على هذا اللوم : اننى لا أعترف مطلقا بطلان المرسوم ، الذى أصدرته وليس قبولي تعيين الوزارة الحاضرة لى عضوا في الشيوخ دليلا على اعترافى بهذا البطلان كما لا يدل على اعترافى بالمرسوم الجديد لأننى أرى أن البرلمان هو المكان الوحيد ، الآن لإبداء الآراء السياسية بكل حرية ولما كنت من رجال السياسة وأحب أن أعلن آرائى فى المسائل العامة فقد قبلت تعيينى فى الشيوخ لأؤدى واجبي على أحسن وجه .

أما حزب « السعديين » فقد كان على لسان رئيسه .. أحمد ماهر باشا ، وعلى لسان نائب رئيسه محمود فهمى النقراشى صريحا وواضحا من أنه وقد قرر مقاطعة انتخابات مجلس النواب والشيوخ فان قرار المقاطعة ، يجب أن يسرى على التعيين أيضا وذلك إعمالا لنص قرار المقاطعة ، ولروحه أيضا ! وانه كان من الواجب على زعماء الأحرار الدستوريين أن يستندوا عن التعيين اما الاحتجاج بأن التعيين أمر ملكي واجب الطاعة ، فيرد عليه ، بأن البروتوكول والقواعد المرية تحتم على الجهة التى تعين أن تأخذ - فى البداية - رأى من يصدر المرسوم بتعيينه ، قبل إصدار المرسوم وقد كان واجبا من باب أولى على حسين سرى باشا ، ان يرفض التعيين ، حتى لا يتناقض مع نفسه وحتى لا يعطى « الخصم » الحجة للتدليل على أن المرسوم الذى أصدره كان باطلا على أية حال لقد جاء التشكيل الجديد لمجلس الشيوخ على عكس التشكيل الجديد لمجلس النواب تماما فبينما للوفد فى مجلس النواب أغلبية ساحقة . ماحقة ، فان الأغلبية الوفدية فى مجلس الشيوخ لم تكن تتجاوز بضعة أصوات ، بالإضافة الى ان المعارضة كانت فى مجلس الشيوخ قوية للغاية ، كان - مثلا - عدد المستقلين ٤٣ شيخا من بينهم ، على ماهر ، وحسين سرى ، وتوفيق دوس ، بهى الدين بركات ، صليب سامى ، عبد القوى أحمد ، مصطفى الشوربجي ، ولويس اخنوخ فانوس ، وكان للأحرار الدستوريين ثمانية شيوخ هم : أحمد خشبة ، د . محمد حسين هيكل ، عبد المجيد إبراهيم ، إبراهيم الظاهري ، - توفيق اسماعيل ، محمد عطية الناطر ، السيد محمود الشندويل ، حفنى محمود ، وكان للسعديين مبعة شيوخ فقط هم : محمود غالب ، مختار حجازى ، اللواء أحمد شريف ، حسن نبيه المصرى ، عباس الجمل ، غازر جبران ،

محمد خطاب وكان للحزب الوطني ، شيخان هما : حافظ رمضان ، عبد الرحمن
الرافعي وكان لحزب الاتحاد انسان من الشيوخ : محمد حلمي عيسى ،
نهجت السيد أبو علي .

وفور الافراج عن عزيز على المصري باشا وزميليه بفرار من الحاكم
المصري مصطفى النحاس باشا عاد عزيز باشا الى مباشرة الدعوى التي كان
قد رفعها ضد الحكومة لاحالته الى المعاش في أغسطس ١٩٤٠ وقد وجه الدعوى
الى وزير الدفاع ، الوطني والى وزير المالية وتلخصت دعواه بأنه فى يناير
١٩٣٨ عينته وزارة الدفاع مفتشاً عاماً للجيش المصري وفى العام التالى ، أُنعم
عليه برتبة « الفريق » لواجبه وكفاءته ، ثم عين رئيساً لأركان حرب الجيش
المصري غير أنه لم يلبث طويلاً ثم منح إجازة طويلة ابتداء من ١٥ فبراير ١٩٤٠
الى ٢١ مايو ١٩٤٠ ، ثم منح إجازة أخرى لم يطلبها بل فرضت عليه ابتداء من
أول يونيو الى ٣٠ نوفمبر من ذلك العام ، ولكن قبل أن تنتهى هذه الإجازة
أصدرت وزارة حسن صبرى باشا مرسوماً فى أغسطس بإحالته على المعاش
قبل السن القانونية بخمس سنوات ، وقد جاءت الإحالة - كما قال عزيز المصري
فى دعواه - عقب الترقية المزدوجة فى الرتبة العسكرية ، وفى الوظيفة ، وأن
ذلك يدل على انها لم تكن قائمة ، على شيء من عمله ، أو تصرفه لشئون الجيش ،
وأن هذه الإحالة جاءت على وجه السرعة لم يسمح للحكومة أن تتدبرها ،
ولم تستوف الشكل الذى يتطلبه القانون وقد اقتضت هذه السرعة الا يكتفى
بإحالته الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية بل رأت وزارة المالية أن تسبى
معاشه على اعتبار خدمته فى الحكومة المصرية ١١ سنة وثمانية أشهر وأربعة
أيام وأنه بناء على هذا لا يستحق الا مكافأة قدرها ٢٤٦٩ جنيهها مصرى فقط
وتجاهلت وزارة المالية انه قد أتم دروسه الثانوية فى مصر ، ثم التحق بمدرسة
استيمبول الحربية وأنه دخل الجيش العثمانى ضابطاً ، ونسيت أن الجيش
المصرى غلماً ، بالفرمانات والتوانين هو جزء من الجيش العثمانى الى ديسمبر
١٩١٤ وأن خدمة سعادته فى الجيش يجب أن تضم ، الى سنى خدمته ، فإذا
قام المسوغ للإحالة وأريد تسوية المعاش وجب أن تتم هذه التسوية على أساس
خمس سنى الخدمة فى الجيش العثمانى الى سنى خدمته فى الجيش المصرى ..

وقال عزيز المصري - فى دعواه - انه بحكم كونه فريقاً لا يصح إحالته
الى المعاش قبل الخامسة والستين فكان باقياً له فى سنى الخدمة خمس سنوات
وشهران وأنه يحق له ان يطالب عن الاضرار التى لحقت به بتعويض قدره
عشرون ألف جنيه ويدخل فيه مجموع المرتب الذى كان سيقبضه فى المدة
إلحاقاً له من خدمته كما يدخل فيه التعويض من الضرر الذى لحق به . كذلك يحق له
إن يطالب بمعاش قدره ستة وثمانون جنيهاً ، و ٨٧٥ ملياً باعتبار ان سنى

خدمته ٣٤ سنة ، ٩ أشهر و ١٧ يوما وفي الوقت ، الذي أفرجت فيه وزارة النحاس باشا عن عزيز على المصرى وعبد المنعم عبد الرؤوف ، وحسين ذو الفقار بدأت الوزارة تحد من نشاط على ماهر باشا ..

فى البداية ، بدأ اسم على ماهر باشا ، يختفى من الصحف رويدا رويدا بفعل الرقابة ، على الصحف ، الا فى المرات ، التي كان ينجح فيها بعض الصحفيين فى التحايل على نشر اسم على ماهر باشا فى اية مناسبة حتى ولو كانت المناسبة ، ارسال على ماهر باشا خطاب تقدير لكتاب من الكتاب بمناسبة ، اصداره مجموعة جديدة من قصص هندية للأطفال ، اذ حرصت بعض الصحف على نشر نص الخطاب الذى بعث به صاحب المقام الرفيع على ماهر ، باشا ، الى الاديب ، الكبير الأستاذ كيلانى و . و . كما بدأت بعض الصحف تنشر عن عودة على ماهر باشا من القصر الأخضر ، الى العاصمة بعد أن قضى عشرين يوما بين القصر الأخضر والإسكندرية . وإن رفعته يسكن فى القاهرة بالزمالك فى دار فخمة استأجرها من سعادة عباس باشا المهدي مرشح الوفد ، الذى نجح بالتركية عن دائرة عابدين . وإن على ماهر يملك ٢٠٠ فدان تحيط بالقصر الأخضر وقد عنى بزراعتها على أحدث النظم المصرية وبها معمل صغير لصنع منتجات الألبان والمربات ودور كبير لتربية المواشى والأغنام و « غية » نحل وبرج حمام . و . و .

وبدأت بعض الصحف فى أواخر ابريل تقريبا ، تتحدث فى استحياء عن الجببانة البرلمانية ، وكونها غير معروفة فى التقاليد الدستورية الإنجليزية وغير ثابتة واضحة كما هى ثابتة واضحة فى دستورنا المصرى ، وعن عدم الاعتداد ، بالجببانة فى حالتين خاصتين ، بالإمتهاد حامد جودة : وهمام حمادى وتمسك أحمد ماهر رئيس مجلس النواب - وقتئذ - بالحق البرلماني ، بحذافيره ، وإن كان فى النهاية جعل الوزارة مسئولة عن تصرفاتها إزاء المجلس اذا خالفت نصรัฐธรรมนูญ الدستور ، على انه المجلس لم يسحب ثقته من الوزارة رغم اعتدائها على حصانة النائبين المحترمين حامد جودة وهمام حمادى .

كما بدأت الصحف اخرى تتحدث فى استحياء ايضا عن اجتماع الأقطاب الحزبيين ، فى كلوب محمد على ونادى سمع زغلول حيث وقعوا رسالة الى رفعة رئيس الوزراء طلبوا فيها - بعد اثبات الحق ، الدستورى والحصانة البرلمانية - التحقيق مع على ماهر باشا ، وطلبوا طلبا احتياطيا ، وهو اعتقال على ماهر باشا فى قصره الأخضر وقد حمل الرسالة دسوقي أباطة بك وعبد الملك حمزة بك .. ودامت مقابلتهما للنحاس باشا أكثر من ساعة ونصف الساعة ، وإن للنحاس باشا اعتذر برفق عن اجابة الطلب الاصلى وهو اجراء التحقيق وإن محمد محمود بك رئيس الشيوخ ، وجه رسالة الى النحاس باشا يطلب الافادة

عن الأسباب التي تدعو الى الاجراء الذي يمنع على ماهر باشا من القيام بواجبه كمضو في مجلس الشيوخ ليتيسر لمعادته احاطة المجلس علما .

وتنشر الصحف أيضا على لسان حسين سرى باشا الأسباب التي دعته الى عدم التوقيع على العريضة الخاصة بميل ماهر والتي وقعها غيره من الزعماء اثر القبض عليه ، ويقول لأننى لو وقعت لسالتونى لماذا لم تحقق أنت مع على ماهر باشا كما أن سرى باشا قد عقب على قرار النحاس باشا باعتقال على ماهر باشا ، بقوله : بدأت مسألة رفعة على ماهر باشا في عهد وزارتي كما بدأت في عهد وزارة رفعة النحاس باشا ، فقد قدمت لى عدة تقارير باعتبارى رئيس الحكومة ، ووزير الداخلية عن رفعة على ماهر باشا ، ونشاطه السياسى فتحدثت مع رفعتة كصديق قديم حديثا وديا ، أثبت فيه لرفعتة أن من مصلحة البلاد ، ان يكف عن هذا النشاط ، ونصحت له أن يبتعد لمدة من الوقت عن القاهرة حتى يمكن تصفية الجو ، وتنقيته من الشبهات فصرح لى رفعتة بأنه طلق السياسة وأنه يعنى فى هذه الأيام بالشئون الاجتماعية وتمهد ياله سوف لا يأتى ، علما سياسيا ووعدنى أنه سيقم فى القصر الأخضر ولا يختلط بأحد ، وقد سافر فعلا الى القصر الأخضر ، وأقام فيه شهرا ، ثم عاد الى القاهرة ووصلنى بعد ذلك تقارير بأن رفعتة قد عاد الى نشاطه السياسى وأنه يجتمع ببعض الأشخاص وكان مشروع يوم الفقير وقد عني به رفعتة فعلت الى نصيحته وتذكيره بوعده ، وبعثت اليه بمساعدة عبد القوي أحمد باشا ليرجوه ، أن يكف عن أى نشاط اجتماعي ، أو سياسى وأن يقيم بمحض ارادته فى عزبته أو فى أى مكان آخر يختاره ليساعدنى بذلك على ازالة الشبهات ورايت أن تتولى وزارة الشئون الاجتماعية هذا المشروع باعتبارها المختصة فوعدنى رفعتة بأنه سيسافر ، ويمتدك فى قصره بعيدا عن الناس . ولكن ما لبث أن بعث لى خطابا يحتاج فيه على تقييدى لحريته كما بعث الى رئيس مجلس الشيوخ خطابا آخر ، بهذا المعنى ، ولم اتخذ أى اجراء ضده ، وكل ما حدث رجاء وتصيحية لمساعدتى على المحافظة على مصلحة البلاد ومصلحته الشخصية أيضا ، ونبودلت الخطابات بينى وبينه وذكر رفعتة أشياء لم أقلها ، ولم أقصدها ولم تدر يغلى حين رجوته أو يكف عن نشاطه ويدبى أن ذلك ليس فيه أى حرج على الحرية بل أرى انه من الواجب على كل مصرى أن يكف من تلقاء نفسه ، عن أى عمل يضر بمصلحة بلادنا ويكون من شأنه أن يؤول تأويلا يضر مصلحة البلاد خصوصا فى الظروف البقية الحاضرة .

ويقول حسين سرى باشا ان على ماهر باشا اقتنع بوجهة نظرى وسافر ، الى القصر الأخضر واتخذ مقاما له مدى خمسة اشهر تقريبا ولم يبلغنى انه تلقى هذا الاتفاق . ويقول حسين سرى أنه بعد اطلاعه على الأسباب ، التي ادت الى اعتقال رفعة النحاس باشا لرفعة على ماهر باشا ، يرى انه لو كان مكان

النحاس باشا وزيرا للداخلية ، ورئيسا للحكومة مسئولاً عن النظام - وشئون الأمن العام لوصول الى النتيجة التي وصل اليها النحاس باشا ، لعله قرر النحاس باشا رئيس الحكومة ووزير الداخلية انه بذل النصح لعل ماهر باشا وديا فنقض هذا الاتفاق ولما اضطر الى وضع يوليس حول قصره ، وطلب منه عدم «مادرتة خفية وكان لايد له وهو وزير للداخلية ، أن يتصرف هذا التصرف وان يحافظ على هيبة الحكومة والا سادت الفوضى » وعن قيام وزارته بتفتيش منزل أحد النواب أنباء حادث عزيز المصري ، قال انه عندما نوقش الموضوع في مجلس النواب لم يتحدث أبدا عن الحصانة البرلمانية وانه تناول موضوع مسئولية الوزارة أمام البرلمان وانه قال اذا كان هناك أمر خطير يستلعي أن تقوم الوزارة فيه باجراء سريع قبل أن تتمكن من أخذ رأى المجلس فان هذه المسئولية تفرض عليها القيام بواجبها محافظة على أمن الدولة ومصالحها العامة ، وللبرلمان بعد ذلك أن يحاسب الوزارة على ما فعلت فاذا لم يوافق على تصرفاتها استطاع ان ينزع ثقته منها وأن يضطرها الى الاستقالة أما اذا كانت هناك فرصة لأخذ رأى المجلس دون ضياع الوقت أو الاضرار بالمصلحة العامة وجب على الوزارة ، أن ترجع اليه فالمقياس اذن هو المصلحة العامة التي هي أساس الدستور .

وبدأت الصحف تتحدث عن قصر نورثيليا الذي يقيم به على ماهر باشا والذي يقع على بعد عشرة كيلو مترات من محطة « الحمام » على خط الاسكندرية - مرسى مطروح التي تبعد حوالى ٥٠ كيلو مترا ، عن محطة العامرية ، والقصر - كما كتبت الصحف - عبارة ، عن « شاتو » جميل فى موقع صحى بديع ، وله حديقة مساحتها سبعة أفدنة وقد اختير لرفعته طبياح ، وخادم ، ثم طلب أحد خدمه الخصوصيين فسمح له بالسفر ليكون فى خدمته أيضا كما طالب رفعته جهاز راديو ، فسمح له به على أن يكون راديو محليا ينقل اذاعات مصر فقط ، ويطلع رفعته الجرائد ، كل يوم ، وترسل له لوائحه اليومية من خضر وفاكهة وتلج ، وما إليها ولرفعته ان يختار ألوان الطعام التي يشاء ولكنه يتبع رجينا خصوصا فلا يأكل فى الصباح الا لقمة ناشفة وقطعة جبن وفى الظهر خضارا مسلوقا وفى المساء طاسة لبن زبادى وفاكهة ، وقد زار رفعته باذن خاص تجله محمد ، كما زاره أيضا شقيقه الدكتور محمود ماهر بك ، ويمتزم وزير الدفاع أن يسافر ، اليه بنفسه ليتفقد أحواله ويتحقق بنفسه من توفير كافة أسباب الراحة له . . .

وتنشر الصحف بعض صور لقصر نورثيليا الذي شيده على طراز قصور أوروبا فى القرن السادس عشر ، وفرش بأثاث ولفانس وتحف تنطق وهذا الطراز فهو تحفة رائعة الجمال ٠٠ ويحوى الطابق الأول من قصر نورثيليا صالة واسعة يبلغ طولها ١٦ مترا ، وعرضها ٥ أمتار ونصف متر ، تستخدم كقاعة

للجلوس و ٦ غرف للنوم ، وحمامين وغرفة أوفيس ، اما الطابق الأرضى فيحوى صالة شنييهة فى السنة، بصالة الطابق الأول ، وهى تستخدم كقاعة للطعام وغرفتى نوم ، وحماما ، ومطبخا ، وقبوا ؛ وجاراج لأربع سيارات وثلاث غرف للخدم ، وللصبر برج له سطح خاص ويضم غرفة نوم وفراندتين كبيرتين تواجه احدهما الشمال والثانية الجنوب الغربى وتتصلان بواسطة درج خارجى بالحديقة الواسعة التى تحيط بالقصر و . . .

ولاهمية موضوع الحصانة البرلمانية ، التى انتهكتها - لأول مرة - وزارة حسين سرى باشا فذكر ان د . أحمد ماهر رئيس مجلس النواب تلقى من النائب حامد جودة رسالة يقول فيها : فى يوم الثلاثاء ٢٠ مايو ١٩٤١ علمت ان قوة كبيرة من رجال البوليس ذهبت الى قرينى دركة مركز أسىوط وقامت بتفتيش منزلى هناك فى غيبتي وبغير اخطارى وكانت عنيفة فى اجراء هذا التفتيش ، حتى انها لم تنتظر احضار المفاتيح وأجرت كسر الأبواب وعلمت انه ذهبت قوة ثانية الى حديقتى بناحية دركة وفتشت منزلى بها ، كما فتشت الحديقة فتفتشا دقيقا ، وعلمت ان قوة ثالثة ذهبت الى مزرعتى بناحية كوم المنصورة مركز أبنوب وفتشت المنازل والحديقة أيضا ثم حضر الى منزلى بيندر أسىوط ضابطان وأخبراني أن أمرا من الحاكم العسكرى صدر بتفتيش منزلى بحثا عن عزيز باشا المصرى ، وأن قوات أخرى ذهبت للغرض نفسه الى دركة وكوم المنصورة ولم يكن عند الضابطين لى استعداد للامتناع عن تفتيش منزلى نتيجة لى احتجاج منى ، واعتذرا بانهما مضطران لتنفيذ أمر الحاكم العسكرى ولم استحسن مقاومتها والقوة الكبيرة التى كانت محاصرة للمنزل من جميع النواحي بالعنف. فانتهست

وينا أن فى هذا اعتداء ضريحا على القواعد الدستورية فانى أرفع هذا الاحتجاج إلى رئيس مجلس النواب لاتخاذ ما يراه كفيلا للاحتفاظ للنواب بحصاناتهم ، وحررتهم فى أداء واجباتهم و . . ويكتب د . أحمد ماهر رسالة الى رئيس مجلس الوزراء يرفق بها رسالة الأستاذ حامد جودة يقول أحمد ماهر ، لست اعلم ان كانت هذه الاجراءات قد وقعت بعلم أو اوامر الوزارة ، أم انها من عندهم السلطات المحلية وعلى كل حال فلا يسعنى بصفتي رئيسا لمجلس النواب إلا أن احتج أشده الاحتجاج على هذه التصرفات التى تهدرت حصانة النائب ومستأمنه ، وطمانينته ، كما أرجو أن يصلنى من دولتكم بيان يوضح لى ظروف الموضوع ، ويطمئنتنى على عدم تكرار مثل هذه الاجراءات فى المستقبل صيانة لأحكام الدستور وتمكيننا لحضرات النواب من القيام بواجباتهم التى يتيحها لهم القانون .

وبينت النائب محمود همام حناى بك رسالة مشابهة لرسالة الأستاذ حامد جودة الى د . أحمد ماهر يقول فيها : فى منتصف الساعة الثالثة بعد

منتصف الليل من يوم ٢٩ مايو ١٩٤١ حاصرت قوة كبيرة من رجال البوليس مكونة من عساكر ومخبرين وعلى رأسهم ضابط بوليس ثم اقتحموا المنزل عنوة رغم اعتراضنا على دخولهم ، ورغم افهامهم أنى عضو بمجلس النواب ورغم مطالبتي اياهم بتقديم التصريح الذى يخول لهم حق اقتحام منزل ليلا وتفتيشه ويقول محمود همام حمادى بك ان قائده القوة اتصل بأمور القسم السياسى وأنه هو شخصيا اتصل به ولكن دون جدوى اذ طبل البوليس يفتش الدار ويزعج من بها ويطلب النائب حمادى من رئيس المجلس تلاوة خطابه وتسجيله بالمضبطة ويفرض النائب حمادى رئيس المجلس فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الأعضاء وحفظ كرامتهم ومنع تكرار مثل هذا الاعتداء فى المستقبل .

ويبحث د . أحمد ماهر الى رئيس مجلس الوزراء ولم يكن قد تلقى بعد ردا على رسالته اليه بخصوص موضوع حامد جودة يبحث اليه برسالة يكرر فيها احتجاجه على انتهاك حصانة النائب محمود همام حمادى ، وينهى د . أحمد ماهر رسالته بقوله : لذلك أراى مضطرا بصفتى رئيسا لمجلس النواب أن أكرر الاحتجاج على الاعتداء الذى وقع من رجال البوليس على حضرات النواب ومازلت أربو من دولتكم مايقفنى على مدى موافقة الحكومة على مثل هذه التصرفات وما اذا كان من رأيها وقفها واحترام قوانين الدستور أم انها ترى غير ذلك الرأى » .

ولا يتطرق رئيس مجلس الوزراء فى رده على رئيس مجلس النواب الى موضوع الحصانة وكل ما جاء فى هذا الرد ان النائب العام تلقى اخطارا من أحد المسئولين عن البحث والقبض على عزيز على المصرى باشا وزميليه بأنه علم من مصدر جدير بالثقة انهم موجودون ببناية درنكة مركز أسيوط بمنزل الأستاذ حامد جودة نائب الحمراء ، وان هذا المنزل عبارة عن دوار متصل بالصحراء فاتصل بى سعادة النائب العام واتفقنا على ضرورة الاسراع بالتفتيش على منزل الأستاذ بأسيوط ومنزله بالدرنكة فى وقت واحد حتى لايتسكن المصرى باشا وزميلاه من الهرب ، وقد تم التفتيش فى الصباح الباكر من يوم ٢٠ مايو ولم يعثر عليهم ومع انى لا أريد أن أخوض فى أمر الحصانة البرلمانية فإظن أن دولتكم توافقونى على أن وأجبنى الأول هو العمل بسرعة لا تتحمل أى تأخير على لقاء القبض على الفارين الذين أسسنت اليهم تهمة تمس أمن الدولة . وسلامتها وانه كان من الضروري اتقاء أى أخطار سابق .

ويأمر رئيس مجلس النواب بتلاوة خطابى حامد جودة ومحمود همام حمادى وخطاب رئيس مجلس الوزراء ، ويعقب على الخطابات الثلاثة بما يلى .

قرر المسنور مبدأ الحصانة البرلمانية ضمانا لاستقلال البرلمان فى عمله وتمكيناً لأعضائه من القيام بمهمتهم النيابية دون ازعاج أو تهديد . وهى لم تقرر لمصلحة النائب بل لمصلحة سلطة الأمة والنظام النيابى وقد أخذ الدستور

بهذا المبدأ - كما أخذت به كل الدساتير متجاوزاً عما يمكن أن ينشأ عن تطبيقه من أثر في بعض الإجراءات القضائية إذ رأى أن الحكمة من الحصانة أجل شأنها فهي أولى بالاعتبار وأحق بالتقدير .

فالحصانة البرلمانية - كما قررتها المادة ١١٠ من الدستور - قائمة دائماً وفي كل الظروف وهي تشمل جميع الإجراءات الجنائية بما فيها التفتيش .

فاذا ما أريد اتخاذ أى إجراء منها نحو أحد الأعضاء وجب استئذان المجلس أولاً في ذلك .

أما ما أشار اليه دولة رئيس الوزراء في كتابه الذي تلوته على حضراتكم عما جاء للتفتيش من « أن واجبه الأول هو العمل بسرعة لا تحتل أى تأخير على القضاء القبض على المصارين الذين أسندت اليهم تهمة تمس أمن الدولة وسلامتها » فهذا القول من دولته لا يعفى من أن التفتيش هو من الإجراءات الجنائية التي تدخل في حكم الحصانة وأنه يجب إذن المجلس به أولاً فاذا ما اتخذ دولة رئيس مجلس الوزراء هذا الإجراء بغير إذن المجلس بصحة أن الغرض من التفتيش لا يشمل التأخير لخطورة الأمن وإرتباطه بأمن الدولة وسلامتها فهو إذ يفعل ذلك يفعل وهو متعمد مخالفة حكم الحصانة وتحت مسؤوليته وعليه أن يخطر المجلس في أول اجتماع له بالأسباب التي اضطرته لاتخاذ هذا الإجراء ومخالفة حكم الدستور ويكون المرجع الأخير في ذلك إلى المجلس فاما أن يقتنع بما يبيديه وأما أن يجرى المسؤولية الوزارية .

ثم قال :

وقد أطلعت رئيس مجلس الشيوخ على هذه الخطابات وعلى هذا البيان الذي تلوته عليكم وقد أقرنى سماعته على ما جاء فيه .

والأمر الآن متروك للمجلس ،

وتبدأ المناقشة ويكون أكثر النواب تحمساً للدفاع عن حرية على ماهر النائب الأستاذ محمود سليمان غنام الذي كان وزيراً في وزارة الوفد التي تألفت في ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان له رأيه « المخالف » في موضوع انتهاك وزارة الوفد ، لحصانة على ماهر باشا عضو مجلس الشيوخ ولم يكن انتهاك وزارة الوفد لحصانة على ماهر باشا أنها فتشت منزله كما فعلت وزارة حسين سرى باشا بالنسبة لحامد جودة ومحمود حمام حسام والى فعلت أكثر من ذلك ، إذ اعتقلته ..

وقصة اعتقال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري العام لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري الأسبق من القصص الفريدة في بابها والتي لا مثيل لها من قبل في تاريخنا السياسي حتى في أيام الحرب العالمية الأولى حيث كانت مصر تحكم بحاكم عسكري بريطاني وحيث لم تكن مصر دولة مستقلة بل كانت خاضعة للحماية البريطانية .

قصة اعتقال على ماهر باشا على مارواها د هيكمل باشا ، وقصة هيكمل باشا لا تختلف في جوهرها ، على ما رواه عبد السلام الشاذلي باشا في مجلس النواب ، وعلى ما رواه مصطفى الشوربجي بك في مجلس الشيوخ .

والقصة - اجمالا لا تفصيلا - تتلخص في أن السفير البريطاني طلب الى حسن صبري باشا ثم طلب الى حسين صري باشا ان يعمل ، على الحد من النشاط السياسي لعلي ماهر باشا وان الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف في الطريقة التي اتبعها كل منهما لهذه الغاية .

وقد عاد السفير البريطاني فطلب الى النحاس باشا ما كان قد طلبه الى حسن صبري باشا ، وإلى حسين صري باشا ، آتري يصنع رئيس الوزارة التي جاءت - كما يقول د هيكمل - وليدة الانذار البريطاني ، صنع أي من هذين الرجلين ، فيلتبس العذر عن عدم قبول ما طلبه السفير ؟

ويجيب د هيكمل : لقد كان على ماهر باشا مقيما بمزرعته بالقصر الأخضر على مقربة من الاسكندرية حين بلغ النحاس باشا هذا الطلب .

وقد رأى النحاس باشا ان خير وسيلة لاجابة رغبة السفير من غير ان يحدث ضجة او يثير لدى الرأي العام ثائرة ان يلزم على ماهر باشا بالاقامة حيث هو فلا يبرح القصر الأخضر ، وبلغ هذا الأمر الى علي ماهر وأرسلت قوة عسكرية احاطت بالمزرعة وأمرت بمراقبة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء السابق أول حاكم عسكري في مصر حتى لا يخرج من المكان الذي أمر بالامامة فيه او يحاول الخروج : لم يطلق على باشا ، أن يدع لهذا الأمر ، وفكر في وسيلة للخلاص منه . ولما كان عضوا بمجلس الشيوخ فقد ظن أن الحصانة البرلمانية تحميه وأنه وان استطاع أن يصل الى المجلس وأن يرفع اليه الأمر صدر قرار المجلس بأن الأحكام العرفية لا تسوغ الاعتداء على الحصانة البرلمانية لهذا تحاليل حتى استطاع ، أن يفلت من حراسه وجاء الى القاهرة من الطريق الصحراوي ونزل في بيت زميله في وزارته الأستاذ مصطفى الشوربجي بك المحامي ، وعضو مجلس الشيوخ وعلم النحاس باشا بما حدث وعرف مقر علي ماهر باشا فآثر الحيلة حتى لا يتعدى على حصانة منزل الشوربجي بك وأمر البوليس بانتظار علي باشا ماهر ، والقبض عليه حين يخرج من المنزل ، لكن

على باشا ماهر خرج ، وركب مع الشوريجي بك في سيارته وذهب الى فناء وزارة الأشغال كي يتخطاه الى حرم مجلس الشيوخ ، وهنا استوقفه رجل البوليس المكلف بمتعبه ، وحاول منعه من دخول المجلس فدفعه على باشا ماهر ودخل حرم مجلس الشيوخ ، وأغلب الظن أن مهابة رفعتة ، وماضيه الطويل حالا بين رجل البوليس والتفتيش بالقبض عليه .

وافتح قوسا ، أناشد فيه رجل البوليس الذي كان مكلفا بحراسة على ماهر باشا ، لعله يروى القصة التي لم نستطع معرفتها بحذافيرها لقيام الأحكام العرفية ، وفرض الرقابة على الصحف وقتئذ . وأقلل القوس بسرعة .

وقد كان من المفروض ، أن يتحرك محمد محمود خليل ، رئيس مجلس الشيوخ لما جرى في داخل المجلس ، وأن يثير موضوع على ماهر باشا ، عضو المجلس ، الذي احتفى بحرم المجلس ولكن يظهر لي أن محمد محمود خليل كان لا يزال لديه الأمل في إعادة تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ ، بعد أنه أوشكت مدته على الانتهاء فلم يشأ أن يدخل في أزمة مع حكومة النحاس باشا ، التي تملك - عمليا - سلطة تعيين رئيس مجلس الشيوخ ، وتليت أسماء المعتزدين عن حضور الجلسة كما تليت الرسائل الواردة ، كما هي العادة ، فلما أريد الانتقال الى الأسئلة والاستجابات ، ولم يثر رئيس المجلس أمر اعتقال عضو المجلس على ماهر باشا بأمر الحاكم العسكري ، وقف على ماهر ، يطلب الكلمة ولكن رئيس المجلس - ويا للحرص ، الذي يذل أعناق الرجال ؟ - منع على ماهر باشا منيا غنيا بجهة ، أن ما يريد الكلام فيه ليس واردا بجدول الأعمال وقوي كثير من الأعضاء ممن لم يكونوا قد عرفوا بعد قضية اعتقال على ماهر ، وهربه من القصر الأخضر ، وتسلمه الى حرم المجلس للاحتباء به وتساءلوا فيما بينهم ما غنى يريد على باشا ماهر أن يقول ؟ وأسرع رئيس المجلس في عرض مواد الجدول على المجلس حتى فرغ منها ورفعت الجلسة . يقول د. هيكل باشا زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ :

رفعت الجلسة في جو يسوده الوجوم فقد بدأ أعضاء المجلس وموظفوه وبدأ الصحفيون يتحدثون : كل منهم بما رأى وسمع ، ويذكر بعضهم اعتقال على باشا ماهر بالقصر الأخضر . . . و . . . وبدأ المارفون يتحدثون عن العلاقة المتينة بين رئيس المجلس محمد محمود خليل بك وعلى ماهر باشا ، وكيف منع رئيس المجلس على باشا من الكلام تمسكا باللائحة وحرقيتها مع ما كان لعل باشا من أباد على محمد بك محمود خليل هي التي رشحته لرياسة المجلس والاستمرار في هذه الرياسة أربع سنوات وسمعت أطرافا من هذا الحديث لم أقف عندها ليقيني أنني لا أستطيع في الأمر شيئا .

علبت فيما بعد د. هيكل - أن على باشا لم يرد أن يبرح المجلس بل أقام به مختفيا بحرمه وأن عبد القوى أحمد باشا وزير الأشغال في وزارة على

باشا ماهر الأخيرة ذهب بعد الجلسة الى محمد بك محمود خليل في غرفة رياضية المجلس وقص عليه ما أصاب على باشا ماهر وطلب اليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمي الرجل ، وهو عضو بالمجلس وأن محمد محمود خليل أبدى أنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس وقد بقيت هذه المحادثات زمناً قبيلاً أن أسلاك التليفون المتصلة بالمجلس قطعت أثناءها وإن على باشا ماهر طلب اليه قبل انصراف الرئيس أن يقادر المجلس فلما غادره قبض البوليس عليه ليذهب به الى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الأخضر .

نشر هذا الحادث في النفوس الفزع والرعب فاذا كان رؤساء الوزارات السابِقون يقبض عليهم ويعتقلون وهم أعضاء البرلمان، فذلك النذير لكل مصرى وأنه معرض لمثل هذا المصير . واذا كان رؤساء مجلس الشيوخ والنواب لا يداومون عن حصانة أعضاء المجلسين فمن ذا الذى يدافع عن هذه الحصانة .

وأدى هذا الرعب وهذا الهلع الى توجيه كثيرين اللوم الى رئيس مجلس الشيوخ لانه منع على ماهر باشا من الكلام وزاد بعضهم على اللوم اتهام الرجل بأنه أنكر جميل على ماهر باشا عليه ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يستقيل من منصبه احتجاجاً على اعتقاله ، بل لقد ذهب بعضهم الى القول بأن محمد محمود خليل بك إنما صنع ما صنع لان مدة رئاسته للمجلس كانت تنتهى بعد أسابيع من هذا الحادث وإن حرصه على أن تجدد الحكومة رياسته هو الذى دفعه الى أن يتصرف كما تصرف ، وأضح سؤالا : ماذا كان التاريخ سيقول عن محمد محمود خليل لو أنه استقال من رئاسة مجلس الشيوخ احتجاجاً على اعتقال على ماهر باشا ؟

لا جدال فى أن التاريخ كان لن ينسى أبداً لمحمد محمود خليل بك هذا الموقف . بل أنه كان سيلمخل التاريخ من أوسع أبوابه ، لا شئ الا لوقوفه هذا الموقف وحده ، والرجال - كما يقولون - مواقف .

على أن محمد محمود خليل - للتاريخ - قد أرسل رسالة الى رئيس الحكومة عقب انفضاض الجلسة التى اعتقل بعدها على ماهر باشا بخصوص اعتقال على ماهر باشا لم تتضمن الرسالة الاحتجاج كما فعل أحمد ماهر عندما فتش البوليس منزل حامد جودة ، ومحمود همام حمادى وإنما تضمنت رجاء رفعة رئيس الحكومة أن يتفضل بإفادته عن الأسباب التى دعت الى اتخاذ هذا الاجراء ضد على ماهر باشا ، ذلك الاجراء الذى يمنعه من القيام بواجبه كمضو فى المجلس « ليتيسر لى إساطة المجلس علما بها فى جلسته المقبلة » .

ويرد رئيس الحكومة والحاكم العسكرى النحاس باشا على رسالة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ برسالة أرفق بها الأمرين العسكرين الصادرين بتاريخ ٨ ، ١٠ أبريل سنة ١٩٤٢ بشأن اعتقال على ماهر باشا ، وتقول : الرسالة تبينون سعادتك من هذين الأمرين العسكرين أننى اتخذت

هذا الاجراء لاعتبارات تتعلق بسلامة الدولة وأمنها . . ولما كانت المصلحة العامة تحول دون ذكر هذه الاعتبارات تفصيلا فأننى أؤكد لسعادتكم أنها تتعلق بأمور خطيرة سبق أن تحدثت مع رفعة على ماهر باشا طويلا فيها فأنعقد رأينا وقتئذ على أن يلزم عزيمته بالريف وقتا معينا وتعهد رفعته بذلك درءا لما قد يترتب على تلك الأمور من أضرار بمصالح البلاد غير أن رفعته أدخل بتمعنهم وغادر عزيمته خفية فلم أر مناصا من إصدار الأمر بمقتضى السلطة المخولة لى بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير ١٩٤٢ بالقبض عليه واعتقاله حرصا على المصلحة العامة بل وعلى مصلحته الشخصية أيضا !

وتقوم ثورة فى مجلس النواب وأخرى فى مجلس الشيوخ بسبب هذا الاعتقال .

الفصل الخامس

ثورة فى مجلس النواب بسبب اعتقال على ماهر باشا

عذرا اذا ما أوليت اهتمامى فى أكثر من فصل بقضية اعتقال على ماهر باشا : لم أهتم بالقضية لان صاحبها « صاحب مقام رفيع » و « رئيس وزراء سابق » من الشخصيات التاريخية فى العشرينات والثلاثينات والأربعينات .. و ..

بل اهتمت بقضيته لسبب آخر يتعلق بالكرامة الوطنية ، ولو أن مصطفى النحاس باشا اعتقل على ماهر باشا وسجنه بل وحاكمه كرئيس وزارة وكحاكم عسكري ، ما اعتبرت ذلك شيئا غير عادى فمن حق الحكام على محكوميههم ، بل ومن واجبهم أيضا أن ينفذوا القانون بالنسبة لاي مواطن صغير أو كبير خطير أو غير خطير اما أن يعتقل صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا زميله صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا بأمر من السفير البريطانى فهذا ما نرفضه كمصريين بل نستنكره والى أبعد حدود الاستنكار كمواطنين وطنيين .

ويزيد من خطورة الجريمة — واعتبرها بحق جريمة — أن على ماهر باشا قد اعتقل عندما خرج من حرم المجلس النيابى كما اعتقل وهو متمتع بالحصانة البرلمانية :

فى الجلسة الثالثة من جلسات مجلس النواب بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٤٢ وجه النائب المحترم عبد السلام الشاذلى باشا استجوابا الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بشأن القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا وطلب النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء أن تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد أسبوع ويوافق المجلس — بطبيعة الحال — على طلب رئيس مجلس الوزراء .

باشا ولم يمتنع أيضا بشأنه وإن كان دولته قد اتخذ بعض الإجراءات إلا أنه لم يصل إلى اتخاذ الاعتقال . واعتقادي أن الحليفة بقيت مصر على هذا الطلب وهو في رأيي ذو منشأ مسنة على ماهر باشا . ويقول عبد السلام الباذل باشا :

« إذا وجد من يهوج على السياسة إلى ارتضفها الأحزاب المصرية جميعا أو ياتي بها يناهضها فمصر مستعدة للأخذ بتلاييه ولكن يجب أن يقوم الدليل ضده لا أن يكفى بتقارير سرية تقديمها الإدارة السرية وإدارة المخابرات عن أمور لا يمكن أن نأخذ بها بغير تحقيق » .

ويقول الشاذلي باشا : « إن على ماهر باشا أقام بعزته اثنين وثلاثين يوما مبتعدا عن كل شيء ثم عاد إلى مصر للإقامة بها أسبوعا ، فاتصل به النحاس باشا واتفقا على أن يلتقيا وفي هذا اللقاء طلب النحاس باشا من على ماهر باشا أن يرحل عن القطر المصري ويختار بلدا آخر للإقامة فيه وطلب على ماهر معرفة الأسباب . وقال النحاس باشا ، إن لديه تقارير ضخمة ضده . فقلنا على ماهر : إن العبرة في التقارير ليست بحججها إنما بما تتضمنه وأنه - على ماهر - مستعد أن تجري التحقيق معه محكمة عسكرية أو محكمة مصرية أو محكمة تشكل من بين رجال الوفد أنفسهم حتى إذا ثبت أن له أية صلة بسبب من الأسباب التي تدعو إلى ترحيله من مصر فإنه مستعد أن ينفذ هذا . وطب النحاس باشا من على ماهر باشا أن يعود لعزته لمدة شهرين ، ولكن على ماهر قال : أنه مستعد لأن يحد من حريته إذا ثبت عليه شيء . واقتربا مختلفين ، وبقي على ماهر بعد هذه المقابلة مدة عشرة أيام بالقاهرة ولم يتعرض أحد لحريته ، ثم سافر إلى العزبة . وبعد مدة اتصل به تليفونيا النحاس باشا ليقول له ، أنه علم أنه - على ماهر - سافر إلى الاسكندرية . ولم ينف على ماهر واقعة ذهابه إلى الاسكندرية وإنما قال أنه سافر مرة إلى الاسكندرية مرتين أحدهما لمقابلة الطبيب . وفي اليوم التالي وصلت قوة عسكرية إلى القصر الأخضر وحاصرتة وقال ضابط القوة أن لديه أوامر تقضى بمنع على ماهر من مغادرة القصر وإن كل من يحضر لزيارته لا يجب أن يخرج من القصر . وأكد المحافظ ما ورد على لسان الضابط . وحدث أن وصل إلى العزبة حلاق على ماهر باشا وهو يوناني الجنسية فلم يسمح له بمغادرتها رغم أن عنده « عهد » ويتحتم عليه السفر إلى القاهرة في أول قطار .

ولم يسمح للحلاق بمغادرة القصر الأخضر إلا بعد الاتصال بالمحافظ . وعاد على ماهر إلى القاهرة في سيارة ابنه ونزل بمنزل الشيخ المحترم مصطفى الشوربجي وكان البوليس قد حاصره وأمر على ماهر بعدم الخروج ، ولكن على ماهر ومصطفى الشوربجي استطاعا أن يقتنا رئيس قوة البوليس بخروجه معهما إلى مجلس الشيخ في سيارة واحدة .

وعند مناقشة الاستجواب في الجلسة التالية - ٢٠ أبريل ١٩٤٢ - يستأذن مصطفى النحاس المجلس في أن يحضر معه الجلسة محمد صلاح الدين بك سكرتير عام مجلس الوزراء بالنيابة ويأذن المجلس ، ويرصد إلى المنصة النائب عبد السلام الشاذلي ليقول : « لى كلمة لابد منها فى مستهل هذه الدورة البرلمانية التي نرجو جميعا أن تكون دورة مباركة ينفقنى الى الجهر بها رغبة صادقة فى أن يسود هذا المجلس أثناء مناقشاتنا جو من الهدوء والصفاء ، ففي جو الهدوء والصفاء نستطيع أن نصل الى تفاهم وما السبيل الى هذا الجو ؟ السبيل اليه سهلة مهيبة ان شاء الله اذا اقنعنا أنفسنا بأن المعارضة ليست خصومة وانما هى تعاون ومناقشة بين أخوين بقصد الوصول الى جلاء الحقيقة والى أصوب الآراء فى خدمة البلاد . »

السبيل مهيبة فى هذا المجلس بالذات لان فيه أغلبية موحدة ليست فى حاجة الى أن تتخذ مع المعارضة ما تتخذه الأغلبية الضعيفة . ونستطيع أن نطعم من الأغلبية القوية فى سعة الصدر وفى احترام حرية الرأى وتستطيع هى بدورها أن تطالبنا بأن تكون معارضتنا شريفة نزيهة فى دائرة المصلحة العامة وفى دائرة الظروف العالمة .

ويقول عبد السلام الشاذلي باشا : « المعارضة الشريفة هى ألا يقول المعارض شيئا وهو فى المعارضة ثم ينكره أو يستنكره إذا أوصلته الظروف الى الحكم وهذا ما سنقيد به أنفسنا اذا ثبت هذا واقفنا عليه فاني أكون مطمئنا » .

ويقول عبد السلام الشاذلي وهو يوضح أهمية الاستجواب : « ليس موضوع الاستجواب موضوع على ماهر باشا بل هو أهم من ذلك وأخطر .. أنه موضوع الحياة النيابية ، موضوع الحصانة البرلمانية وحرية النواب فى تادية واجباتهم ولو كان موضوع الاستجواب رفعة على ماهر باشا ، فانه لا يكون قليل الأهمية والخطر لان لرفعته شأنه ومكانته فى البلاد وله ماضيه فى الوفد وفى الحكم وله مواقف المشهورة التي سجلها التاريخ فلن ينتقص من شأنه اعتقال . لقد جريت سياسة الاعتقال فى الماضى مع زعماء الأغلبية فكانت دائما السبيل الى احترامهم ورفعتهم فى نظر الأمة وكانت اكبارا وإجلالا لهم . ويقص عبد السلام الشاذلي باشا على المجلس كيفية نشوء مشكلة على ماهر باشا فيقول - ونحن نلخص هنا الكلام - انها ترجع الى بداية تشكيل على ماهر باشا وزارته التي أعلنت الحرب بعد تشكيلها .. وكنت وزيرا مستقلا فى تلك الوزارة وقد اختلقت مع على ماهر باشا خلافا أدى فى بعض الأحيان الى تقديم استقالتى ، وقد حدث أثناء رئاسته للوزارة تصادم فى بعض الأمور بشأن بعض المطالب أو المصالح البريطانية وقسم انذار بريطانى استقالت وزارة على ماهر باشا على أثره قدمت الحليفة بمد استقالة على ماهر باشا طلبا للوزارة له حسن صبرى باشا بأبعاد رفعة ماهر باشا عن السياسة بأية طريقة تراها الوزارة . غير أن الوزارة لم تتفق مع الانجليز فى هذا ثم قسم هذا الطلب الى دولة حسين سرى

ويقول عبد السلام الشاذلي : « ان على ماهر كان قد بعث برسالة الى رئيس مجلس الشيوخ سلمها اليه الدكتور أجده. ماهر باشا وطُلب على ماهر من رئيس المجلس قراءة الرسالة في الجلسة فرفض رئيس المجلس طلبه » .

وفي أثناء الجلسة حوصرت أبواب المجلس بقوة عسكرية وعند خروج علي ماهر باشا قام البوليس بالقبض عليه وكان النحاس باشا موجودا في مجلس الشيوخ وقتذاك فطلب منه أن يوضح الأمر فلم يقل شيئا » .

ويتلو عبد السلام الشاذلي باشا بعض ما سبق أن قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق النائب الوفدي في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١١ يوتية ١٩٤١ مخالفا الحكومة في أمر القبض على النواب أو تفتيش منازلهم على أن تقدم بيان المبررات والظروف التي أدت الى هذا العمل » .

ويقول عبد السلام الشاذلي : كلنا متفقون ومسلمون بأن الحصانة البرلمانية - في موضوع على ماهر باشا - قد مسّت ، وأنه قد اعتدى عليها ، وعلى كرامة مجلس الشيوخ ، بل أقول لقد اعتدى على هذه الكرامة ، وأذهب الى أنه لا بد أن تتضامن مع مجلس الشيوخ في هذا الأمر كما يقول الشاذلي باشا أيضا : لا يمكن أبدا أن نسلم في إخواننا وفي كرامتنا بهذه السهولة ، وليس في وسعي أن أعتقد أن أحدا من حضراتكم سيصوت في جانب تسليم المجلس للسلطة التنفيذية الى هذا الحد » .

ويقول مصطفى النحاس باشا : ان أمورا جسام عرضت سلامة الدولة وأمنها للخطر ، قبل تولي وزارة الشعب مقاليد الحكم ، وعندما تولينا الحكم كان لا بد من أن نعمل فورا ، لتطهير البلاد من جرائم هذا الخطر ، غير أن من بذروا هذه الجرائم وتمهّدوها لم يقدروا مع الأسف الحكمة والموعظة الحسنة التي أخذوا بها ولم يستجيبوا لداعى الوطنية الحقّة ، بل ظلوا على مسلّكتهم يتعمّدون بذر هذه الجرائم بكل ما وسعهم من جهد ولو خربت الديار ، صبرت عليهم كثيرا فلم يرفعوا قفصت الى من هو يعتبر - في الواقع - الأصل الأول للداء ، وهو حفرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا لمل أنفاسهم معه ، على أمر يكون من شأنه تجنيب البلاد ويلات الخطر ، ولكنه كان موجودا في عزبته فانتظرت الى أن حضر الى القاهرة واستعنيته المتأبلتي في مينا هاوس وشرحت له الحالة وناشدته مناشدة الأخ أخاه والصديق القديم ، صديقه القديم أن يساعدني على تصفية الجو ، وتجنّب ما يخشى من اضرار بمصالح البلاد » .

ويصحح النحاس بعض ما ورد على لسان عبد السلام الشاذلي حول موضوع ترك النشاط الخارجى الى أن يقول :

لقد طلبت الى علي ماهر باشا أن يسافر الى خارج القطر اذا أراد ذلك لا باعتباره موظفا أو وزيرا مفوضا ولا مطلوبا منه أن يفادر هذه البلاد بل بمحض

اختياره فهو حر في ذلك فقلت له : اننى مستعد لتسهيل طريق السفر بسبب وجود حجر على الدهاب والاياب للأسباب العسكرية ، ويقول النحاس باشا ، انه قال لعل ماهر باشا بصريح العبارة : أنا لا أريد أن أحقق معك ولا أن أحقق عنك ولكن كل ما أريده هو الاحتياط لا أكثر ولا أقل » .

ويقول النحاس باشا أيضا أنه طلب الى على ماهر باشا أن يسافر الى عزبته ليقيم فيها نحو شهرين لقطع كل شك حول مسلكه فاذا نسبت التقارير اليك شيئا وأنا أعلم أنك فى عزبتك لم تبرحها أشرت عليها بأنها كاذبة وتركهم يكتبون غيرها أؤشر عليها وهكذا أما التحقيق الذى تريده فلا ، وإنما يكون التحقيق بطريقتى » وقلت له يا على - وكان يقول لى يا مصطفى - انى لا يمكن - أن أخذ التقارير قضية مسلمة لأن تقارير كثيرة كتبت ضدنا نحن - نعرف - تليفاتها ولكن كان ذلك فى ظروف أخرى وكان الضرر واقعا علينا لا على البلاد ، أما الظروف التى نجتازها الآن فان الخطر لا يكون مقصورا على ، على ماهر باشا إنما يقع على البلاد كلها ، ويقول عبد العزيز الصوفانى هذا أمر خطير جدا . ثم يقول النحاس باشا الطريقة هى أن نذهب الى عزبتك مدة شهرين ، قال لقد مكثت فيها فعلا مدة اثنين وثلاثين يوما ويقول النحاس لقد انقطعت أنا بسبب المرض زهاء ثلاثة أشهر لم اتصل بأحد ولم يتصل بى فيها أحد ، اليس لك الحق فى أن تمرض مثلى ؟

ويقول مصطفى النحاس أيضا انه قال لعل ماهر باشا : خذ معك من شئت من الأهل والاخوان على شريطة أن يبقوا معك لاتمكن بالطريقة التى شرحتها لك من أن أدرا عنك وعن البلد كل شر .

ويقول النحاس باشا أيضا أن على ماهر باشا تلكا فى قبول ما عرضه عليه وطلب منه أن يبقى فى القاهرة ثلاثة أيام ليعرض نفسه على طبيب الأسنان وأنه - النحاس باشا - إعطاء مهلة عشرة أيام ، تكون فيها حرا طليقا . تفعل ما تشاء وتقابل من تشاء ولن أسمع عنك قولا خلال هذه الفترة ويسافر على ماهر الى القصر الأخضر دون أن يخبر النحاس بسفره ويتصل به النحاس تليفونيا حيث يقول له أنه مبسوط جدا وأنه يشتغل بالفلاحة « وجبذا لو مررت علينا وبقيت معنا ساعة » فقلت - مصطفى النحاس باشا « على العين والراس اذا سمحت الظروف » .

ويقول النحاس : ان على ماهر سافر مرة الى الاسكندرية ، ومرات أخرى الى جهات أخرى ، وأنه اتصل به ليعاتبه على اخلاله بالاتفاق ، فاذا بعلى ماهر ينفى أن ثمة اتفاقا بينهما ، ثم يقول النحاس باشا فى النهاية : طال الاخذ والرد بيننا بلون جدوى ، وأخيرا قلت له اذن فكل منا فى حل من الاتفاق ، وقد بلغ من حرصى على مراعاة خاطره ، أنى طلبت منه مرارا ووسع سماعة التليفون حتى لا أكون أنا البادى بوضعها ، وقطع الحديث ، الى أن يقول النحاس باشا :

لقد كانت هذه التصرفات من جانب على ماهر باشا سببا في عودة الموقف ، الى خطورته التي أردنا القاءها وخشيت أن يحدث ما لا تحمد عقباه ، ولكنني قدرت الضرورة بقدرها فكتفت بصمدار الأمر ، بمنع رفعتة من مفادرة القصر الأخضر ، ومنع غيره من أن يتصل به ، وأقمت لتنفيذ ذلك مراقبة احتياطية روعيت فيها جميع مظاهر اللياقة الواجبة لمقامه الرفيع ، وعن موضوع الحلاق يقول النحاس باشا : انه لم يكن الا خطأ نافعا في التنفيذ ، كما يقول النحاس باشا ان على ماهر ، طلب ان يحضر نجله ونجل صديق له هو أحمد الحفناوى بك الى عزبته ، لتمضية يوم شم النسيم معه ، على أن يسمح لهما بالبيت ثم يعود في اليوم التالي وحدهما ويقول النحاس انه وافق على هذا الطلب ، ويقول النحاس باشا ان البوليس كان مطمئنا لعدم وجود على ماهر باشا في العربة وقت خروجهما من العزبة ، وما كان يخطر ببال البوليس أن رفعتة يهرب من الخلف ، أو يتسلل والبوليس منشغل بتفتيش العربة مستقيما من التعليمات التي أصدرتها بأن تكون الرقابة عليه لائقة بمقامه : بحثوا عنه في القصر فلم يجده ، وبحثوا عنه في الامكنة ، ويكفر الدوار ، وفي الأماكن المجاورة ، وفي مصر ، ولكنهم لم يثروا عليه فلم يسعني الا أن أصدر أمرا باعتقاله » .

ويقول مصطفى النحاس قد تكون مسألة تمضية الزائرين يوم شم النسيم معه مذبذبة للتغطية حتى يتسلل من جهة أخرى ، كما يقول النحاس باشا ردا على سؤال للنائب محمد محمود جلال ان البوليس لم يعرف بأمر مفادرة على ماهر للقصر ، الا بعد فترة من تفتيش السيارة التي كانت تقل نجله ونجل الحفناوى بك بعد خروجهما من القصر ، وقد ظل على ماهر مختفيا من ٦ الى ١٨ إبريل ظهرا ، عندما بلغني البوليس انه موجود بمنزل صديقه مصطفى الشوربجي ، ولما كان لدى البوليس أمر بالقبض عليه فقد ترقب خروجه من المنزل وعندما ركب السيارة رافقه البوليس فيها - وقد كان يخشى أن يضلله مرة أخرى فلما وصل الى السور الخارجى لمجلس المشيوخ فوجئ البوليس برفعتة يقفز منها متجها الى المجلس داخل فيه ، ويقول النحاس باشا : رغم ان السور لا يعتبر حرا للبرلمان لأن فيه وزارة المواصلات ، ووزارة الأشغال ، والجمعية الجغرافية ، فاني أصدرت الأمر بأن يقف البوليس خارج السور احتراماً لكرامة البرلمان التي قال حشرة المستجوب انها امتهنت .

وسمحت لعل ماهر ، بأن يرافقه الى سجن الأجانب عبد القوى أحمد باشا ، والدكتور محمود ماهر بك ، وأحمد حلمي باشا حتى يطمنوا على رفعتة ، وعندما قالوا ان الغرفة التي يقيم بها في سجن الأجانب ضيقة أمرت بأن تخصص له أحسن غرفة وأن يصرح لرفعتة باحضار كل ما يلزمه من منزله كما سمحت للدكتور العجاتي - طبيب الأسنان - بأن يزوره ، وأخيرا وبعد بحث عن مكان ملائم استشرت زعملي حمدي سيف النصر باشا باعتباره

ملما بمنطقة الحدود ، ولم أكن أقصد اختيار معتقل ، اتفق على أن يقيم في القصر الذي يقيم به ، وقد أوفدت إليه شقيقه الدكتور محمود ماهر بك ، ونجده مصد على ماهر وعادا ليقولا إنه مستريح ، وكان يشكو من عطل التليفون فأمرت بإصلاحه ، ويقول عبد السلام الشاذلي : فلم يقل لرفعك أن طائرات الأعداء تضرب هذا المكان ، ومعالي حمى سيف النصر ، يصره ذلك ؟ أجاب النحاس باشا بأنه احتاط لكل شيء ، وتقولوا أنه حرص عليه أكثر من حجرة الناقب ، بل أكثر من أهل رفعتة ، وذويه .

ويرد النحاس باشا على ما جاء على لسان الشاذلي باشا من أن جهة أجنبية هي التي طلبت اعتقاله ، فيقول : لا علم لي بشيء من هذه المسائل !! وأنا لا أسمح بتاتا لسلطة إجنبية أيأ كانت ، أن تتدخل في مثل هذه الإجراءات . مطلوب مقارنة سرية بين كلام رئيس الوزراء المصري وكلام السفير البريطاني في القاهرة .

وبعد أن يطول النحاس باشا في الحديث عن حق الحاكم العسكري في القبض ، وفي الاعتقال ، وبعد أن يتحدث - دستوريا ، وفقها - عن الحصانة البرلمانية وأثر إعلان الأحكام العرفية عليها ، كما أنه يتحدث أيضا عن القول بضرورة التحقيق مع من يراد اعتقاله ، فيقول إن هذا قلب للوضع لأنه يخرج بنا من دائرة الأحكام العرفية إلى دائرة الإجراءات القضائية ، وبما لذلك لا يلزم الحاكم العسكري بإفشاء أسباب القبض حتى للبرلمان فقد يكون في إفشائها أمر إعلانها ما يمس سلامة الدولة والقلب أن تكون الأسباب المتعلقة بسلامة أمن الدولة التي استدعت القبض هي نفسها التي تحول دون إفشائها وعلى كل حال - مصطلحي النحاس - فالاعتبارات التي قضيت بترك التقدير في اتخاذ الأمر ابتداء هي التي تقضي بترك الأمر للحاكم العسكري ليعلم أو لا يعلن أسباب القبض ، وليس في هذا مساس بسلطة البرلمان أو بالدستور فالحاكم العسكري هو في الوقت نفسه رئيس مجلس الوزراء مسئول بالطرق الدستورية عن عمله وتصرفاته وهو يباشر أعماله دائما تحت رقابة البرلمان الذي يملك في كل وقت وفي كل مناسبة إعلان عدم الثقة به وينهى مصطلحي النحاس حديثه بقوله : كان ما اتخذته من إجراءات مع علي ماهر باشا على كره مني واتخذته أسفا ولكنني في الوقت ذاته ممتلئ النفس بأنها إجراءات تقتضيها مصلحة الدولة العليا وسلامتها ولم تبعت عليها أية شهوة حزبية أو رغبة في المساس بشخص على ماهر ولو كان أعز الناس لدى في مكانه ما تأخرت ولا ترددت في اتخاذ الإجراء المماثل .

ويقول عبد العزيز الصوفاني أن أساس الديمقراطية هي الحرية حرية المجموع أولا ثم حرية الفرد ثانيا لأن الفرد يستمد حريته من حرية المجموع. فإذا انتهكت حرية الفرد كان هذا بالتبعية مقفلة لانتهاك حرية المجموع وتنتهي وصلنا إلى هذا الحد ضاعت الديمقراطية وأصبحت لا أساس لها ويقول عبد العزيز الصوفاني نحن في جو لا يأمن فيه واحد منا على نفسه بل هو

عرضة الى أن يتخذ معه ما اتخذ نحو على ماهر باشا ، ويعلق زهير صبرى قائلا اذا فعل مثل ما فعل على ماهر باشا .

وتقوم ضجة أخرى ، عندما يقول عبد العزيز الصوفاني ان الذي يقيد الحرية وفي الوقت نفسه يأمر بتوفير الرفاهية ، والراحة التامة لمن قبض عليه انما يصدر أمرين متناقضين في وصفهما مما يدل على أن رفعة النحاس باشا لا يقر فيما بينه وبين نفسه ما نسب الى رفعة على ماهر باشا والا كان رفعة النحاس باشا مخطئا ولا يبالي عبد العزيز بالضجة والمقاطعة بل يستمر في كلامه قائلا : ان الاجراءات التي اتخذت - قبل على ماهر - في غير محلها ومن حتى كناقب ان اقترح لوم رئيس الحكومة اذا أتى عملا مخالفا للمستور .

وتقوم ضجة أخرى يقول بعدها عبد السلام فهمي جمعه باشا رئيس المجلس : ليس من سلطتنا ان نحقق الاتهام ، كما يقول محمود سليمان غنام ليس مجلسنا مجلسا قضائيا حتى نقوم بالتحقيق ويوجه رئيس المجلس كلامه الى النائب محمود سليمان غنام قائلا أوجو عدم المقاطعة فانا الذي أدير المناقشات واعترض على ما أرى موجبا للاعتراض عليه ، ويرد الصوفاني على ما ذكره النحاس باشا من ان الحصانة لا يمكن أن نقف عائقا أمام أوامر الحاكم العسكري فيقول : ان هذه المسألة - يا حضرات الزعماء - غاية في الخطورة وقد وضعتنا في وضع غير الذي كنا فيه من قبل فقد كنا ندفع عن حصانة زميل لنا في البرلمان ، وحرية فأصبحت المسألة مسألة حريتنا وحصانتنا جميعا لا فرق في ذلك بين شخص وآخر ، وهذه حالة ان أقرر تموها فأولى بنا جميعا ان ننفض من هنا ونترك الأمر ، بين يدي الحاكم العسكري ، لأنه قد وضعنا في هذا الوضع فكانه قد حكم علينا بأن لا قيمة لرأينا الا في أمر واحد ، الثقة بالوزارة ، ويقول الصوفاني ، اذا كان رئيس الوزراء والحاكم العسكري ، لا يريد ان يدل بأسباب القبض ، كما انه مصر على عدم اللجوء الى المحاكمة فكيف يمكننا ان نحمك لرفعته ، أو عليه ، وهذا وضع شاذ غريب ، لا يسكن قبوله : ان حضرات النواب لن يستطيعوا عدم الثقة بالوزارة في أمر لم يتبينوه ولم يعرفوا حقيقة الباطن عليه فكان الوزارة والحالة هذه قد ضمنت الثقة وليسمح لي صاحب المقام الرئيع مصطفى النحاس باشا ان أقول انه قد وضع نفسه في وضع وان كان اللفظ المبرر ، عنه يأباه رفعته ونأباه له الا انه اللفظ ، الذي سينطبق على هذا الموقف ، وهو الدكتاتورية ، نعم فقد وضع رفعته نفسه موضع الدكتاتور المتصرف في كل ما يريد ، دون مناقشة أو حساب .

ويقول عبد العزيز الصوفاني بك : ان دكتاتورية النحاس باشا سينقلب الى دكتاتورية برلمانية ، وهذا شر الدكتاتوريات في العالم ولا يمكن ان يكون هناك عمل شر من الدكتاتورية البرلمانية لأنها تركز في مظهرها ، على معارضة

نواب البلاد الذين لا تبسط الوزارة أمامهم من الأسباب ما يمكنهم من الحكم على عملها ، وهذا ما لا نرضاه لرفعة النحاس باشا .

ويحذر الصوفاني ، النواب قائلا : اعملوا للفرد حسابا واعلموا ان الذي تستوثق اليوم قد يتخذ غيركم سلاحا ضدكم في الغد ، وتكون نحن الذين جئنا على أنفسنا بما نقرر وبما نمنع من ثقة ؟ -

ويقول الصوفاني أيضا : خليك بنا يا حضرات النواب ان تترث وان تطالب ، بالترث بل ان تطالب رئيس الحكومة بأكثر من التريث . . اننى اذا أردت ان أسوق لكم أمثلة على فساد قيام الأحكام العرفية وعدم الحاجة اليها ، فانما أسوقها من عملكم انتم لا من عمل فلقد قلتم بفسادها . وقد كانت الأحكام العرفية فيما مضى - وان اعتبرتموها حربا عليكم - تطبق في هودة ولم تمس حرمتكم الشخصية .

ضجة « المقاطعة »

ويطلب عبد العزيز الصوفاني : في النهاية من النحاس باشا ، الذي ذاق مرارة الاعتداء على الحرية بالا يمتدى على الحرية وإذا اعتدى عليها يسوِّف وجب ان نعرفها حتى نلتصق له العثر وإذا أبى ان يقول وجب عليه ان يقدر اذا ما أسأنا الظن بل اذا طلبنا ان نحاسبه على عمله اننى أحب حريتي أولا ، وأحب حرية الشعب الذي انتمى اليه ويطلب محمود سسليمان غنام النائب الوفدى - من النحاس باشا ، ان يعيد النظر ، أو يعد المجلس بأعادة النظر لاختيار مكان مناسب أكثر من المكان المشتغل فيه على ماهر باشا اذ تصوره مكانا خطرا ، وهو في الصحراء الغربية ، ما دامت الضرورة تقضى ببقاء رفعة ماهر باشا معتقلا :

ويطلب فكرى أباظة بعض الوقت ، للاستعداد للرد على « الفقه العظيم » الذى ذكره النحاس باشا والذى يناسب حقا عظمتة ! ولكن رئيس المجلس ، يقول : ما زال في الوقت متسع ويدخل فكرى أباظة في صميم الموضوع مباشرة ليرد على سؤال : هل يملك أو لا يملك فرد ان يسيطر على أقدس حق عني به كل دستور في العالم ! وهو حق الحصانة البرلمانية ؟ انكم لا تملكون لا أفرادا ولا جماعات ولا أحزابا ولا مجالسا ولا باجتماعكم مع المجلس الآخر أن تغيروا هذا النص أو أن تقبلوا قانونا يؤثر عليه انه نص يتعلق بالنظام العام لا يملك التصرف فيه لا على ماهر ، ولا مصطفى النحاس ولا رأى مؤيد لتصرف الحاكم العسكري ، ولا حضراتكم جميعا .

ويقول فكرى أباظة . . لنا ان نسأل مصطفى النحاس باشا بكل قوة ، أين هي سلامة الدولة ولنا ان نستجوبه كيف يضاير سلامة الدولة فيكتفى بإبعاد على ماهر باشا مسيرة ساعة ونصف من الاسكندرية سلامة الدولة معناها

خيانة ، أى جريمة تتملق بالمفاجع ، رجل يفشى ويبيع أسرار الدولة ، والتفلاخ
الحصينة أو يسلم وثائق الدولة الى دولة أخرى أجنبية أريد أن أستفهم لأن
القبض بنى على أساس سلامة الدولة كما نص فى صحيفة القبض ، أنا أقول -
لا مغالطة أن سلامة الدولة لا تتفق مع هذه الاجراءات الرقيقة الظرفية ولا مع
هذه المجاملات بين مصطفى ، وعلى ، ولا مع هذا الأكرام العظيم ، بإرسال الأطباء
والأبناء ولا مع الأمل - كما يقول زعيم من زعماء الكلام فى هذا المجلس ، وهو
الأستاذ غنام - بأن يعاد الى عزبته .

ويقول فكرى أباطة انه يرى الوزارة من الاجراء الخاص يعطى ماهر ،
ولكن الأستاذ محمود سليمان غنام يقول نحن لا نرضى هذا الوضع .

ويقول فكرى أباطة : لقد أعلن على ماهر الأحكام العرفية ولكنها مع
الأسف الشديد ، انقلبت عليه ونحن نخشى يا رفعة الباشا ، لأن هذه الدولة
منيت مع الأسف بالزلازل ، والبراكين لا فى أرضها بل فى دستورها نخشى ،
ان حدث الزلزال غدا ، أو بعد غده - لا قدر الله - ان تكونوا اتمم الفريسة
وأن يكون تشريعكم هذا وفقهكم هذا هو السيف .

(ومن مجلس النواب تنتقل الى مجلس الشيوخ 11)

وثورة عنيفة في مجلس الشيوخ بسبب اعتقال على ماهر باشا عضو المجلس

● أراني مضطرا إلى العودة إلى الحديث عن اعتقال على ماهر باشا ، وكنت قد توقفت عند الجلسة الأولى ، التي خصصت لمناقشة الاستجواب المقدم من عبد السلام الشاذلي باشا عضو مجلس النواب ، إلى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكري وانتقل إلى الجلسة التالية التي استمرت فيها أيضا المناقشة ، وقد بدأ المناقشة الأستاذ زهير صبرى - كما قال - بالدفاع عن تصرف حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا في القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا « وسادفح بكل ما أملك من قوة من هذا التصرف لا عن طريق المجاملة باعتبارى وفديا ولكن عن طريق الاقتناع وسوف لا أكتفى بالدفاع عن هذا التصرف بل سأطلب من رفعة مصطفى النحاس باشا بالحاج أن يقبض ويقبض على أمثال على ماهر باشا ، إن كان له أمثال في مصر وإن يقبض على كل من تسول له نفسه أن يفكر بالإضرار بهذا البلد ؟؟

قبض على صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فلم تفاجأ الأمة ولم تدهش لأن أفراد هذه الأمة « حذقين » كما يقول زميل الأستاذ فكري أباطة فهم رفعتهم وتعلم لماذا قبض عليه رفعة النحاس باشا ولم يدهش سوى على ماهر باشا ومن كانوا يناصبونه « ويسحب زهير صبرى من أن على ماهر ، لا يعرف للوند ، قيمة ولا للمهد أثرا كما يقول أن على ماهر خرج ، على عهده مع مصطفى النحاس ، وتسلسل من داره كما كان يفعل الطلاب الصغار أيام الثورة عندما كان يقبض عليهم ويوضعون في سيارات اللورى فيقفز بعضهم منها التماسا للهروب ، على ماهر باشا ذلك الرجل الكبير يتسلسل من داره ، ويهرب ثم يأتى إلى مجلس الشيوخ ليقيم ضجة فماذا كان يقصد من وراء ذلك ؟ بطبيعة الحال يقصد أن يخرج النحاس باشا ، معتقدا أنه كثيره من

يمكن اخراجهم » ويقول زهير صبرى موجها كلامه - كسما قال - لى نواب
اليسار : انهم سيكون ، او يتباكون على الدستور وعلى الحصانة البرلمانية
والحرية الشخصية واني لانتساءل اين كان هؤلاء الزملاء يوم أن وقف الدستور
ثلاث سنوات قابلة للتجديد ألم يكونوا هنا ، ولم يمترض واحد منهم على
ما أصاب الدستور ؟ أين كانوا يوم الغاء صبقى باشا ؟

ويرد عبد العزيز الصوفاني قائلا : كنا هنسك وقد حافظنا على حقوق
الأمة وأنتم خارج البرلمان ومضابط المجلس خير شاهد على دفاع المأوضة ضد
رذالة صبقى باشا .

ثم يقول زهير صبرى : ان رفعة النحاس باشا - وهو فى الورطة التى
كان فيها ، والحالة الحرجة ، التى لا يست مسألة القبض على على ماهر باشا -
لم ينس ما للبرلمان من حرمة فأمر باخراج البوليس حتى من فناء وزارة الأشغال
فهل هذا الرجل يمتدى على الدستور ؟ » ويتحدث فى الموضوع أيضا - موضوع
اعتقال على ماهر - الأستاذ سعد اللبان - فيقول : انه لا يوجد فى مصر طابور
خامس ، أو سادس وليس فيها رجال من هذا الطراز ، بل فى مصر وطنيون
تعاودوا جميعا مع حليفتهم على تنفيذ المعاهدة ، واعتبروا بلادهم مرتبطة بها
ويتمنى سعد اللبان ، لو أن مصطفى النحاس - مهما نقل الى رفعة عن مسلك
زيد ، أو غير - أعلن فى صراحته المبهودة وقوته المعروفة انه وحده المسئول
الأول ، والآخر عن أمن الدولة وسلامتها ولو انه عالج الأمر بالطريقة التى
تتمناها على رفعة لكان هذا فى اعتقادى أليق وضع فى العهد الحالى » ويتحدث
أيضا الأستاذ أحمد أبو الفتوح فيشير الى ما قاله عبد العزيز الصوفاني من أن
الأيام دول ، والزمن يدور ، فيقول هذا حقيقى ولكن لا نخاف على اشخاصنا ،
ثم يتساءل أحمد أبو الفتوح . نيكى الآن على ما يسمى اعتقاله على حرية فرد
من الأفراد ونقول ان الدستور يحرم هذا الاعتداء فهل أمل الدستور الاعتداء
على حريات أمة بأسرها فى عام ١٩٢٨ يوم أن لم تكن هناك ظروف شاذة
استثنائية ؟ ويقاطعه النائب محمد شعراوى قائلا : كان حضرة الأستاذ
أبو الفتوح نائبا فى سنة ١٩٢٨ وتقوم ضجة ، يرد بعدها أحمد أبو الفتوح
قائلا : لقد كنت نائبا ، رغم إرادتكم ، ثم استكمل أحمد أبو الفتوح كلامه قائلا
فى عام ١٩٢٨ لم تكن هناك أحكام عرفية ولا ظروف استثنائية ورغم ذلك فقد
مثل بالكثير من حضراتكم تمثيلا لا يعتبر الى جانب القبض على رفعة ماهر باشا
شيئا مذكورا ، كما يقول أحمد أبو الفتوح : النحاس باشا اذا اقتنع بكون
الأمة كلها مقتنعة فهو يمثل الأمة بأسرها : أن النحاس باشا لا يفعل شيئا
الا وهو يعلم انه محق فيه ثم يرد أبو الفتوح على قول الصوفاني من أنه يخشى
أن تقوم فى مصر دكتاتورية برلمانية هى شر أنواع الدكتاتوريات يقول أحمد
أبو الفتوح : حل جناية النحاس باشا زعيم البلاد أن الأمة تثق به ثقة كبرى

ختموا نوابه وحزبه أغلبية ساحقة وهل هذا ذنبه ؟ وهل كان يجب على رفعتة أن يطلب من الأمة أن تمنح ثقتها لأشخاص لا تثق بهم خشية أنه تقوم دكتاتورية برلمانية أو إرضاء لمن يريد ألا تقوم هذه الدكتاتورية البرلمانية « تصفيق » ويمارض الأستاذ محمد محمود جلال الاقتراح المقدم بقفل باب المناقشة ويطلب من النواب الذين تقدموا بهذا الاقتراح أن يسحبوه ، ويقول مكرم عبيد باشا ، إن النحاس باشا يريد أن يلقي بيانا في موضوع الاستجواب فأرجو أن يسمح للمجلس باستمرار المناقشة على أن يكون أحد المعارضين آخر المتكلمين قبل النحاس باشا ، وبطبيعة الحال لا يوافق المجلس على قفل باب المناقشة بفد الذي قاله مكرم عبيد باشا ، وتمطى الكلمة ، لمحبه محمود جلال ومن بين ما قاله : اصطلاحنا على أن على ماهر باشا الوزير إنما هو علامة ورمز وتزيين لعقيدة استقرت في أذهان الشعب وأصبحت اليوم موضع اتفاق ومصطلحا عليها من جميع الهيئات ، وبين الحكومة والشعب وبين المجلس مهما اختلفت مذاهب الذين تولوا الحكم منذ سنة ١٩٣٩ ويرد على ما قاله زهير صبرى عن مجلس نواب ١٩٣٠ فيقول اننى لم أجلس في هذا المجلس لا أنا ولا زميل فكرى أباطة وأنا قاطعنا الانتخابات لا لأننا رأينا فارقا بين دستور ودستور ولكن لأننا رأينا ألا نستهل حياتنا الدستورية بالحدث في عيننا ، وقد كنا أقسمنا على احترام دستور ١٩٣٣ أما الذين دخلوا المجالس فقله وقفوا من زملائنا دائما موقف العداء وأما القبض على إخوان لك - الكلام لزهير صبرى - فانه وإن كان قد حدث فانهم لم يكونوا نوابا واذن فلم يكن معنى ، للحصانة البرلمانية ولم يكن أمرهم إيضارها وهذا يجعل كلام حضرة النائب المحترم الذى زاملناه فترة قديمة لا محل له قطعا لأن التضحية من أجل الحصانة إنما تكون على متمتع بها تكون على عضو فى مجلس النواب أو عضو فى مجلس الشيوخ ...

ويقول النائب عمر عمر : انه على ثقة من أن النحاس باشا سيمالج الأمر ، بالأسلوب الذى يراه فإذا تبين له ، أن الاجراء الذى اضطر الى اتخاذه نحو على ماهر باشا اجراء تسمح الظروف بأزالته أو إنهائه أقنع بأن الشبهات التى حامت حول رفعتة لا تتفق مع الحقيقة فلما أمل كبير فى رفعة النحاس باشا أن ينظر هذا الأمر ، على وجه البقعة والسرعة فيأمر فوراً بالأفراج عن على ماهر باشا هذا رجاءنا جميعا ..

وقد كان ما قاله الأستاذ عمر عمر ، النائب الوفدى بحق رائعا ، لأنه بعد أن تحدث عن الدستور ، والحصانة النيابية ، وعن سلطات الحاكم العسكرى وعن ضرورة قيام البرلمان بمراقبة تصرفات السلطة التنفيذية وتصرفات الحاكم العسكرى ، خرج من البحث ، القانونى الدستورى المتزن الى طلب الافراج عن على ماهر بعلومانية ماهرة وباهرة أيضا !

وكان الأستاذ عمر عمر النائب الوفدى ، آخر المتكلمين ، وليس أحد النواب المعارضين كما اقترح الأستاذ مكرم عبيد ، وقد ألقى النحاس باشا

بيانه بعد عمر عمر مبتدئا كلامه بأنه لم يكن يريد أن يتحدث مرة ثانية إذ ليس لديه ما يزيد على ما قاله من ناحية الموضوع ، ولا من ناحية البحث الدستوري ولكن بعض ما ورد على ألسنة حضرات الخطباء جاء ماسبا بشخصه وجاء بعرضه الآخر مبينا في الجدل الفقهي في أسلوب شيق براق ، قرأيت أن أنزع عنه ثوبه الذي أريد بهير منا الصيوان فنشغل بالمظهر دون اللبائ ويؤكد النحاس باشا ان البحث الذي القاه في المجلس ليس من صنيع الخبراء وأصحاب الاختصاص وإن هذا البحث ليس هو الذي جملة يلجأ ، إلى التصرف الذي اتخذه قبل على ماهر وإن ما قام به ، قام به من اقتناعه الخاص « تصفيق » اقتناع العقول والنفوس والضمير « تصفيق » ويهديه النحاس باشا من روع النواب ، بعد أن أريد بلباقة أن يتسرب الفزع - كما قاله النحاس - إلى نفوسهم من الأحكام العرفية ويخطر على الدستور وبخاصة على حرية النواب وحجبتهم البرلمانية ، وكرامة المجلس ويرد على خفية ، النائب عبد العزيز الصوفاني من الدكتاتورية البرلمانية قائلا : انما تقوم الدكتاتورية اذا حكم الأمة من لا تثق به مهما احتال على الناس وألبس حكيمته ثوبا دستوريا زائفا بالوسائل التي تعرفونها .

ويقول النحاس باشا : لقد عارضنى في هذا الاستجواب الهام قاتبان من أعز أنصارى وأحبها إلى نفسى ، ولا أقسى سرا اذا انهما قاتباني فيما اعتزماه فطلبت منهما أن لا ينسرخ هذا في اعلان ما يعتقدان فاين الدكتاتورية البرلمانية يا حضرات النواب ؟

ويؤكد النحاس في بيانه أيضا أنه حريص على تجنب البلاد ويلات الحرب وانه لن يعمل أو يوافق ، أو يسلم بجر مصر ، إلى الاشتراك في الحرب أو تقديم ، جنود من أبناء هذه البلاد ، مهما كانت الظروف والأحوال .

ويعد النحاس باشا النواب بأنه على استعداد لأن يعيد النظر في مكات اعتقال على ماهر « لا نقله اذا رأيت داعيا ولكن أرجو أن يترك لي تقدير ذلك وأنا الكفيل بأن أوفق فيه بين راحته وتمام أمنه وبين مقتضيات المصلحة التي كانت وحدها السبب فيما اتخذته معه من الاجراءات وعندما يتحدث النائب محمد شعراوي عن التقارير ، التي استند اليها النحاس باشا في القبض على على ماهر وانه لم يكن الأول التحقيق مع على ماهر ، بشأنها ، بل يجب التحقيق مع كتاب التقارير » يقول له رئيس المجلس هذا خارج عن موضوع الاستجواب وأمنعك من الاسترسال فيه ويقول محمد شعراوي : ليس فيما أقوله خروج عن الموضوع ويقول الرئيس : أمنعك من الاسترسال في الكلام وأمر بصدم إنيابة في المضبطة .

ويتحكم محمد شعراوي إلى المجلس ويوافق المجلس على منع حضرة النائب المحترم من الاسترسال في الكلام .

ويقبل باب المناقشة بعد كلمة قصيرة ، لعبد السلام الشاذلي .

ويقول النحاس باشا : ان اقتراحات قدمت للثقة بالوزارة فأرجو أخذ
الرأى عليها بالمناداة بالاسم ويعترض فكرى أياطة لأن طلب الثقة يتقدم به
المستجوب المعارض أو من يؤيده فى استجوابه لأنه يشك فى إجراءات الحكومة ،
ويعارضه رئيس المجلس اذ من حق الحكومة أن تطلب الثقة بنفسها .

وتحصل الوزارة على ثقة المجلس بأغلبية ١٨٥ صوتا ضد خمسة أصوات
وامتناع ستة أعضاء هم : محمد عبد الرحمن نصير ، فكرى أياطة ، عبد السلام
الشاذلى ، سعد اللبان ، محمد عبد الله أبو حسين ، وعبد الفتاح أبو سحلى ،
أما الذين عارضوا الثقة بوزارة الوفد ، فهم عبد العزيز الصوقانى ، على على
يسوينى ، محمد شعراوى ، محمد سلطان بك ومحمد محمود جلال .

هذا ما دار فى مجلس النواب ، بخصوص اعتقال على ماهر باشا ، أما
ما دار فى مجلس الشيوخ فليسمح لى قرائى ، الأعزاه ، بأن أعود وبناء على
رغبة البعض منهم الى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٨ ابريل ١٩٤٢ التى
تسبل اليها على ماهر باشا ، قفزا على سور المجلس : لقد بلغت الجلسة نهاية
عادية ، صدق الأعضاء على مضبطة الجلسة السابقة ، تليت الرسائل الواردة
الى المجلس ، أدى بعض أعضاء المجلس الجدد اليمين الدستورية ، نوقش اقتراح
بتمديد المادة ١١ من اللائحة الداخلية بمناسبة تجديد نصف أعضاء المجلس ،
انتماء تشكيل اللجان ٠٠ كل ذلك ، وموضوع على ماهر ، لم يثر على الإطلاق ،
ثم تلى رسالته ، ووقف الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجى يقول ان
على ماهر باشا أرسل الى رئيس المجلس رسالة « فأرجو تلاوتها الآن » ثم وقف
على ماهر باشا ، ليقول : لقد وصلت هذه الرسالة رئاسة المجلس أمس ،
ورجوت سعادة الرئيس أن يتلوها فى جلسة اليوم ، وأصرح الآن بأنى متنازل
عن تلاوة الرسالة اذا أعلنت الحكومة انها تكف عن جميع الإجراءات المتخذة
ضدى اذ فيها اعتداء ، على الدستور ، والحريات المقدسة والحصانة البرلمانية
وأكرر انى أتنازل عن كل ما جاء فى الرسالة اذا أعلنت الحكومة هذا !

وقال رئيس المجلس : « من حقى الا أطرح الرسالة على المجلس لأن حضرة
صاحب المقام الرفيع على ماهر من جهة الحصانة البرلمانية متمتع بها والدليل
على ذلك وجوده بيننا فى الجلسة فلم يمنع مقامه الرفيع من أداء واجبه فى
البرلمان ، أما اذا كانت هناك مسائل يشكو منها رفعتها من جهة تصرفات ادارية
فلا يمكن الكلام فيها الا عن طريق الاستجواب » .

ويقول على ماهر : لست متمتعا بحريتى فقد دخلت المجلس اليوم بالقوة
وأحاط بى البوليس عند دخولى فلا حرية اذن ، ويقول رئيس المجلس : لى حق
فى عدم طرح الرسالة على المجلس ، لأن الحصانة البرلمانية لم تمس الى الآن
كما قلت !

ويقول على ماهر : أنا أحكم الى هيئة المجلس ، كلها لا على السعديين
أو الدستوريين أو المستقلين أو الوفديين بل الى الحكومة نفسها ، فاذا كنت
أستحق محاكمة عسكرية ، أو محاكمة برلمانية فاني مستعد لها ، أما مطاردتي
في كل مكان فهذا ما يجب ألا يكون ، اذ فيه اعتداء صريح على الدستور ، ولم
يوجد الدستور لحماية الوزارة أو أنصارها بل لحماية المصريين جميعا وحماية
من يعتبرون خصوم الحكومة خاصة »

ويقول رئيس المجلس أيضا : لا يمكنني أن أطرح على المجلس مسألة
غير واردة في جدول الأعمال ولا أن أترك الزميل المحترم ، يستمر في الكلام
في هذا الموضوع لأن الأمر سيتحول الى استجواب غير مدرج ، في جدول الأعمال
وغير مستوف شروط المناقشة » ويطلب على ماهر أن تتل الرسالة ، على المجلس
ليقرر ما يراه فيها ، ويكرر الرئيس رفضه لهذا وليست هذه أول مرة امتنعت
فيها عن تلاوة رسالته الى . ويقول على ماهر : لقد منعت من السفر من عزيتي
مرتين كما منعت من النحول الى المجلس ، أما مصطفى الشوربجي فقد قال أن
كل الرسائل يجب أن تتل إذا كانت بتوقيع أصحابها ولكن الرئيس يرى أن
له الحق التقديري في قراءة الرسالة ، أو عدم تلاوتها ؟

أما حافظ رمضان فقد قال : من أسوأ المسائل ، بل من البداية السيئة ،
جدا في مصر ، أن يمنع رئيس حكومة سابق ، وعضو في مجلس الشيوخ من
دخول المجلس لحضور جلسة علنية ، وإن يكون من الجائز ، ألقبى عليه ،
الآن ، اذا خرج ، فيجب ان نسمع شكوى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر
باشا والا فلما معني وجودنا هنا ؟

ويقول رئيس المجلس : أرجو أن يهدى حضرة الشيخ المحترم ، من روعه
لقد قلت ان الحصانة البرلمانية لم تمس .

ويقول الشوربجي : لقد سمت الحصانة فعلا ، ولكن محمد حافظ رمضان
يتساءل : كيف لم تمس ؟ ليشترك الرئيس حضرة الشيخ المحترم على ماهر
باشا ، يشرح لنا المسألة ، هذه بداية سيئة للحكم النيابي والنظام الحاضر .

ويقول عبد المجيد ابراهيم صالح : أنا أدع جانبا الجدل ، بين الأعضاء ،
والرياسة في هذه المسألة . كما أدع أحقية المجلس أو عدم أحقيته في نظرها
وأنتقدم الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء ، طالبا الى رفعته ، لا الى
سعادة رئيس المجلس ولا الى المجلس أن يدرج الراى العام والحرية الشخصية
وأقدس المبادئ ويشرح لنا الموضوع وموقف الحكومة مما أشار اليه حضرة صاحب
المقام الرفيع على ماهر باشا في رسالته فترتاح بذلك النفوس .

ويحاول رئيس المجلس أن يفرق بين مسألتين : الحصانة البرلمانية
والتصرفات الادارية وانه اذ يؤدى واجبه كرئيس للمجلس لا شأن له بالتصرفات

الادارية الا عن طريق الاستجواب ويقول على ماهر : الواجب على رئيس المجلس كرئيس أن يكون منصفا لا ان يعتدى على الدستور .. ويقول الشوريجي : أرجو أن يحافظ الرئيس على الدستور وعلى حقوق المجلس .. ويقول على ماهر : أرجو عرض رسالتى على حضرات الشيوخ الوفديين وحلهم ، وأنا أرى حكمهم .

ويقول على ماهر باشا : لقد فتش منزلى مرتين وحبس خدام المنزل ثلاثة أيام .. أما حافظ رمضان فقه قال : لقد أقسمنا هنا اليمين على المحافظة على الدستور ، فيجب أن تنقل الرسالة هنا وان نستمع الى الشكرى ، ويسأل على ماهر باشا رئيس الحكومة : هل أنا حر فى الحضور الى المجلس ، وهل أنا حر ، فى منزلى أم غير حر ، هذه وقائع مادية أرغب فى الاستفسار عنها ، ويرى رئيس المجلس أن هذا السؤال لا يوجه ، ولا يسمح بالإجابة عنه لأنه - أى رئيس المجلس - يعتبر السؤال والإجابة - دخولا فى مناقشة عامة غير جائزة ، ويقول عبد اللطيف زعزوع : المعارضون يتكلمون دون إذن وهذه فوضى لا يصح أن نسمح بها .. ويعود حافظ رمضان مطالبا بتلاوة الرسالة ولكن الرئيس لا يسمح ، بل يقول حتى ولو قبلت الحكومة ، فلن أسمع .

ويقول حافظ رمضان متهمكا : هذه بداية غير حسنة وساطالب بإجازه من اليوم انقطع فيها عن المجلس حتى يمين له رئيس جديد ، ويقول أحمد رمزي: ستنتهى مدة الرئيس فى ٧ مايو . ويعود رئيس المجلس ليقول انه يقدر كل مايمكن ان يقال عن تصرفاته وانه لا يهتم بذلك لأنه يتكلم عن اقتناع وانه سيستعمل حقه التقديرى ، ويرد حافظ رمضان بان عبارة الحق التقديرى هذه تضع رئيس المجلس فوق المجلس ، وفريق الدستور وفوق الحكومة اذا ما وافقت ، على رأى المجلس ..

ويقول رئيس المجلس أن حقه الدستورى الا يسمح بتلاوة الرسالة ويقول حافظ رمضان : ليس للرئيس أن يتحدى ارادة المجلس ، ويحاول مصطفى الشوريجي ، ان يشير الى بعض ما جاء فى الرسالة رسالة على ماهر . فيقول انها تتعلق بأحد الأعضاء ، الذى يراد القبض عليه ، وانه تحت المراقبة .. ويكرر الرئيس قوله ، بأن الفصل فى هذه المسألة يجب ان يكون باستجواب ..

ويقول على ماهر : كيف والحالة التى نحن بصددھا حالة تلبس ولا يمكن ارجاؤها الى أن يفصل فيها بطريقة الاستجواب ولذلك يجب ان نحتكم فى هذه المسألة الى المجلس ولكن رئيس المجلس لا يقبل الاحتكام الى المجلس فى هذه المسألة ، ويثور على ماهر قائلا : هذا الكلام يبيد عن الحق والانصاف ، انك رجل ظالم ، وغير منصف .. وفى النهاية يمنع رئيس المجلس عباس الجبل من الكلام ، مؤكدا ان المسألة انتهت ويصدر أوامره الى السكرتيرية بمنع اثبات لى شيء يتعلق بها بعد هذا ، ويحاول عباس الجبل - بعد بضع دقائق تمت

فيها قراءة استجواب الى رئيس الوزراء من أحمد رمزي عن دستورية المرسوم الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ بالقاء المادة الثانية من مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤٢ ، المتضمنة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ بدلا ممن خرجوا بالقرعة يحاول عباس الجدل العودة ، الى الحديث عن موضوع ، اعتقال على ماهر فيمنعه رئيس المجلس ويمنع السكرتارية من اثبات أى كلمة في المضبطة و ٠٠ و ٠٠

وفي جلسة ٢٩ إبريل ١٩٤٢ يكون أول المتحدثين مقسم الاستجواب الأستاذ مصطفى الشوربجي ٠٠ فيتحدث عن الأحكام العرفية ، واختصاصات الحاكم العسكري ، ويحذر الشيوخ من أن يزج بهم في السجون والمعتقلات دون أخذ الإذن من هذه الهيئة المحترمة ، كما يتحدث عن الموات المدني والأحكام العرفية في الحرب العالمية الأولى ، كما يتحدث عن المظاهرات ، التي سبقت ٤ فبراير والتي ورد فيها اسم على ماهر ، ويقول انها كانت مظاهرات الية جدا ، اذ لو صح ماسمعه عنها ، لكانت دعوة للدولة اجنبية الى التدخل في هذه البلاد ، ويقول مصطفى الشوربجي : لقد ذكر اسم الوفد واسم رئيسه في هذه المظاهرات ، فاذا كان ذكر الاسم دليلا ، على ان هذه المظاهرات من فعل ، على ماهر فلماذا لا يكون ذكر اسم مصطفى النحاس أيضا دليلا على ان له يدا فيها : اذا كان الدليل واحدا فيجب ان يكون الاستدلال واحدا وينفي مصطفى الشوربجي ان يكون باستطاعة على ماهر تنظيم المظاهرات : ان المظاهرات عادة من أعمال رجال الأحزاب أنا لا أقول عن هذه المظاهرة بالذات ولكن أقول : ان المشاهد ، المعروف أن رجال الأحزاب لا على ماهر هم الذين يقيمون ، المظاهرات وأول من يستطيع إقامة المظاهرات وترتيبها وتجهيزها هو الوفد بلجائه ، ورجاله وتشكيلاته : ان الوفد هو الذي ينظم هذه المظاهرات ويستغلها ٠٠

ويقول مصطفى الشوربجي : ان المظاهرات اخترقت الشوارع ، دون ان يتعرض لها البوليس ، ودون أن يقبض الى يومنا على الذين نادوا هذا النداء الأثيم : ألا يصح لي ان أستنتج ان هذه المظاهرات وهذه النداءات كان مرضيا عنها أو كانت مقصودة بالذات : ألا يكون هذا النداء مدسوسا كما حدث في تاريخ مصر ، لتصل الى النتائج التاريخية ، التي تملونها ٠٠

في نفس ماء وهل ينطق من في فيه ماء في هذا البلد انسان : رئيسا وزارة وصاحبها مقام رفيع يعتقل احدهما الثاني : انه لشيء غريب حقا ، فاذا ماجاء على ماهر باشا الى الحكم اعتقل النحاس باشا وبقي خالصين هذا أمر غريب حقا ! ولكنا في بلد العجائب ، يقول مصطفى الشوربجي : ليحقق النحاس باشا مع على ماهر باشا بنفسه ، او ليحقق معه أحد الوزراء من رجال القانون ، أو النائب العام الموثوق به من الجميع فلن تكون المسألة أكثر سرية من قضية سرقة مستند سيوه أو ٠٠٠ الخ ، الخ .

ويقول مصطفى الشوربجي : ان تقارير سرية رقت في الحرب العالمية الأولى واعتقل بسببها عبد اللطيف الصوفاني ، وأمين الرافعي وأحمد لطفى وعبد الرحمن الرافعي . وقد كانت التقارير من فيليبس ولكن اراد الله المنتقم العادل الا تنتهى الاحكام العرفية الا وفيليبس ثابت عليه التزوير والتلفيق والرشوة فحوكم أمام محكمة الجنايات وصدر ضده حكم القضاء ، ويشير مصطفى الشوربجي ، الى كل النفاير التي قست في قضية تزوير الخطابات و . و . ويقول ان هذه التقارير قد ثبت كذبها . . ويقول مصطفى الشوربجي ، ان على ماهر عندما طلب تحكيم مصطفى النحاس ، فانما كان يريد مصطفى النحاس القاضى لا مصطفى النحاس رئيس الحكومة .

ويطلب مصطفى الشوربجي فترة للراحة وترفع الجلسة فترة يعود بعدها مصطفى الشوربجي ليعترف كمحام عن الحريات والحكم العرفي ، ويقف طويلا أمام فكرة احتمال وجود خطر ! ويقول اذا وجدت الحرية الشخصية فى أمة من الأمم مصونة مرعية كان ذلك دليلا على درجة رقى هذه الأمة . وفى عهد الرومان كان يحكم بالاعدام على الموظف الذى يحرم شخصا رومانيا من حريته الشخصية وقد ظل هذا القانون نافذا الى أن جاء عهد جوستينيان فعُدل هذا الحكم بمقوبة تتناسب مع الضرر .

ويواصل مصطفى الشوربجي الحديث فى النواحي الدستورية والقانونية ، ويحاول مصطفى الشوربجي ان يتلو ما دار بين النحاس وعلى ماهر - وكان على ماهر ، قد كتب نص الحديث الذى دار بينه وبين مصطفى النحاس - ولكن رئيس المجلس منعه من ذلك ، طالبا منه ان يلخص الوقائع ، ويستمر مصطفى الشوربجي فى كلامه جلسة كاملة ، وينهى كلامه بقوله : لقد قال المغفور له قاسم أمين بك رحمه الله كلمة ، قال انى رأيت وأحسست نبض الأمة المصرية ينبض فى حادثين حادث دنشواى وحادث وفاة الزعيم الأكبر مصطفى كامل فليتة كان هنا اليوم ليضيف الى هذين الحادثين حادث اعتقال على ماهر باشا : لقد شعرت بأن كل واحد من حضراتكم فى تلك الجلسة كان يعتبر المصائب جلا : لقد كان فى كل عائلة وفى كل مجتمع وفى الطرقات أسى وحرن بالغان وكيف لا يكون ذلك وقد كان على ماهر باشا رئيسا للوزارة وكان رفعة على ماهر باشا حاكما عرفيا وكان يومئذ حضرة صاحب المقام الرفيع رفعة النحاس باشا خارج الحكم فلم يمسسه باى اذى ؟ انى - مصطفى الشوربجي - اقرر ان التدبير الذى اتخذ ضد رفعة على ماهر باشا ماهو الا نوع من هذه التدابير التى نتخذ فى بلاد دكتاتورية وفى ظروف استثنائية أما نحن فبلادنا ديمقراطية وليست هشتبكة فى حرب ، أفلا يقال عنا اذن اننا سيقنا غيرنا فى الرق والعبودية ، أخشى ان يقال ذلك عنا ، أختتم كلمتى بكلمة قالها سعد زغلول غداة ان نفى الى جزر سيشيل « لتفعل القوت بنا ما تشاء » .

وفى الجلسة التالية - ٥ مايو ١٩٤٢ - تولى مصطفى النحاس باشا ،
الرد على كل النقاط التى أثارها الأستاذ مصطفى الشوربجي وما قاله مصطفى
النحاس فى مجلس الشيوخ لا يخرج - فيما يتعلق بالاتصالات التى جرت بينه
وبين على ماهر باشا - عما قاله فى مجلس النواب ، ونشير هنا الى بعض
النقاط ، التى وردت على لسان النحاس باشا فى مجلس الشيوخ ، ولم ترد
على لسانه فى مجلس النواب ومن بينها مثلا - ان المستجوب - مصطفى
الشوربجي - قد استخدم عبارات نابية أخطاها التوفيق : اننا اتخذنا من
مصلحة الدولة ذريعة لاعتقال عدونا السياسى على ماهر باشا كما كان رجال
الدين فى القرون الوسطى يتخذون من الدين ذريعة لاقامة محاكم التفتيش .

وكما كان رجال الثورة الفرنسية يتخفرون من الحرية حجة لتقتيل بعضهم
البعض ، الى آخر ما ورد على لسان حضرته من أقوال طائشة لم يقصد بها غير
اثارة النفوس وتحريضها على الفتنة والاجرام وان لف القول ودار فى الكلام ،
ويقول مصطفى الشوربجي : لا أسمح لك بكلمة « طائشة » ويقول
مصطفى النحاس للشوربجي : فزه أقوالك ، وافهم معنى كلامك قبل أن تقول
اسمح ، أولا اسمح انك انما أردت بالإشارة الى محاكم التفتيش أن تقولوا :
توروا والجأوا الى العنف واقتلوا بعضكم البعض ونحن لسنا أطفالا لا نفقه
معنى الكلام ، بل نحن رجال ووطنيون قبل كل شيء .

ويقول مصطفى النحاس ان على ماهر فى وقت ما ، قد وافق على اشتراك
مصر فى الحرب ولكنه ووزراءه قد عدلوا بعد ذلك خطتهم لأنهم يلبسون لكل
حالة لبوسها . وينكر هذا الكلام مصطفى الشوربجي وينفى مصطفى النحاس
أن يكون لأية سلطات أجنبية أى دخل فى موضوع اعتقال على ماهر .

وبعد بحث فقهي مستفيض يتلوه مصطفى النحاس باشا برد على سؤال
مفترض . هل يلزم الحاكم العسكرى . بإجراء تحقيق ؟ ويجيب هو عن هذا
السؤال بقوله : القول بالزام الحاكم العسكرى بإجراء تحقيق يؤدى أو لا يؤدى
الى التقديم للمحاكمة انما هو قلب للأوضاع ، لأنه يخرج بنا من دائرة الأحكام
العرفية الى دائرة الاجراءات القضائية ، وتبعاً لذلك لا يلزم الحاكم العسكرى
بإفشاء أسباب القبض حتى للبرلمان فقد يكون فى إفشائها أو إعلانها ما يمس
سلامة الدولة والغالب أن تكون الأسباب التى استوجبت القبض هى نفسها
التي تحول دون إبداء مبررات الاعتقال .

ويشترك فى المناقشة توفيق دوس باشا ويتوجه فى البداية - الى
النحاس باشا بالتهزية فى مصابه بوفاة شقيقه - ويتحدث حديثا دستوريا
رائعا ، ثم يقول : ان عيبنا جميعا اننا نفسر التشريع ، ونحن فى الحكم كاننا
خالدون حتى اذا انقلب الوضع وصرفنا فى المعارضة أسفنا على تفسيرنا الماضى

الأسف الشديد » كما يقول : ان روح التشريع وروح الدستور ان يتمتع البرلمان روحا قبل ان يتمتع جسدا ، أو بتعبير آخر ، ان يكون البرلمان موضوعا قبل أن يكون شكلا على أنه حتى في الجسد وفي الشكل ستجلبون المعنى البرلماني لا يتحقق الا مع وجود الحصانة ، اذ لو فرضنا أن البرلمان شكل تشكيلا قانونيا ووجد قائما ، كامل المدد مع عدم وجود الحصانة البرلمانية فإن أعضائه لا يمكنهم ابداء آرائهم لأنهم يكونون اذن على حالة من عدم الاطمئنان لا تساعدهم على ابداء رأيهم حرا . ان الحصانة البرلمانية لا يجوز تعطيلها طبقا للمادة ١٥٥ من الدستور » .

ويستشهد توفيق دوس باشا بالسوابق البرلمانية في العالم كله فيقول : حصل في فرنسا في الحرب الماضية ، ان شكبا بعض النواب بأن رقابة الرسائل تحت الحكم العرفي امتدت الى رسائلهم ففضتها وأطلعت عليها وان هذا . وهو مجرد رقابة الرسائل - فيه مساس بالحصانة البرلمانية عند ذلك اعتذر وزير الداخلية وأصدرت الحكومة الفرنسية منشورا دوريا لمراقبي البريد بتاريخ ٨ يوليو ١٩١٧ أكدت فيه أن الرسائل الواردة والمنعونة باسم أعضاء البرلمان لا يجوز في أية حالة فتحها ، ما دام ظاهرا من العنوان صفة المرسل اليه أو ما دام ثابتا على الظرف عنوان مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب في حالة ما يكون مرسله من أحد أعضاء المجلس وفي سنة ١٩١٧ عندما رأت الحكومة الفرنسية القبض على النائبين كابودسيو وسالفى وكان الأول وزيرا للداخلية الى جانب عضويته في مجلس النواب لاتهامهما بالخيانة الظلمى لم تتمكن من ذلك الا بعد أن طلبت رفع الحصانة عنهما وكل ما فعلته في هذا الموضوع أن طلبت طلب رفع الحصانة على وجه الاستعجال فوافقها المجلس ، على ذلك وفي هذه الحرب - الحرب العالمية الثانية - أرادت وزارة مسيو دلاديه القبض على عشرين شيوعيا فطلعت بذلك طلبا للمجلس بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ نظره المجلس بصفة مستعجلة في نفس اليوم ، وأصدر قراره برفع الحصانة الا أن الحكومة لم تكتف بذلك بل عرضت على المجلس بتاريخ ١١ يناير ١٩٤٠ قانونا باسقاط العضوية عنهم وفي ٢٠ يناير ١٩٤٠ أصدرت قانونا آخر بحرمانهم من حقوقهم السياسية . هذه هي البلاد التي أخذنا عنها دستورنا وفي إنجلترا أصدر البرلمان قانونا في نوفمبر ١٩٢٩ مسمى قانون الدفاع العام Defence General Regulations فوض به المجلسان الحكومة في القبض على من يقتضى الدفاع عن البلاد القبض عليه ورغم وجود هذا القانون قبضت الحكومة في ٢٣ مايو ١٩٤٠ على أحد النواب واسمه كابتن رامزى ولما عرض أمره على مجلس العموم لبحث اذا كان القبض عليه يدخل في سيطرة الحكومة طبقا لهذا القانون أم لا وقد وجد أنه ينطبق فأصبح القبض دستوريا .

وعندما بدا توفيق دوس باشا يذكر مثالا عن الحصانة البرلمانية في عدم وجود الأحكام العرفية قال له رئيس المجلس : يحسن قصر البحث عن الحصانة

البرلمانية وقت قيام الأحكام العرفية وقال ترفيق دوس : انى أعرف ما أقول رلو أنتظر الرئيس قليلا وسمع ما أريد أن أصصل اليه من وراء هذا البحث لسلم معى بنظريتي : لقد حرص سعد زغلول على قداسة الحصانة البرلمانية حتى فى حالة التلبس وذلك حتى لا تحتال الحكومة بالادعاء بوجود حالة التلبس مع عدم وجودها ، وكان من رأى سعد زغلول انه حتى فى حالة التلبس، ينبغي ان تحاط الحصانة البرلمانية بكل سباج يكفلها ويضمن وجودها كاملة .

ويتحدث توفيق دوس بأشأ عن المادة ١٥٥ من الدستور ٥٥ الدستور ، الذى كان هو - توفيق دوس - أحد واضعيه ، وكان من بين ما قاله ان المادة ١٥٥ لا تحيز تعطيل الحصانة البرلمانية .

وينهى توفيق دوس كلمته بقوله : اذا فرنا قانون الأحكام العرفية تفسيرا خاطئا ، ووصلنا بهذا التفسير ، الى ان الفقرة الأخيرة تبيح كل شيء كان قانون الأحكام العرفية ذاته باطلا لمخالفته للدستور واما اذا فرنا قانون الأحكام العرفية تفسيرا صوابا بأنه لايجوز الاعتداء على الحصانة البرلمانية فيبقى الاعتداء لاملح له ولا يجيزه القانون كما لا يجيزه الدستور ويوجه توفيق دوس كلمته الأخيرة الى الشيوخ قائلا : هل تحرصون على حرياتكم فى ابداء آرائكم واقتاركم ورقابتكم للحكومة سراقبة كاملة غير منقوصة فتجعلون أمرها بيدكم ، وحدكم مجتمعين فى مجلسكم أم أنكم تقدمونها قربانا للسلطة التنفيذية ، باسم الحكم العرفي ؟ ان قلتم بالمحافظة على حرياتكم كاملة حرصتم على الدستور ورفعتم راية الحياة النيابية عالية ، ودعمتم بناءها من أساسه الى أعلى ذرا وان تكن الأخرى فالأولى أن ننصرف الى دورنا ولله الأمر من قبل ومن ولا يكون التصفيق الا من اليسار بطبيعة الحال وبعد توفيق دوس بأشأ يتحدث محمد محمد الوكيل مؤيدا الحكومة فى كل ما اتخذته من اجراءات ويقول انه مقتنع بكل ما قالته الحكومة كل الاقتناع ويطلب من الأعضاء أن يقتنعوا مثله وعندما تعطى الكلمة للدكتور محمد حسن هيكل يبدى ملاحظة ان العدد غير قانونى ويقول له الرئيس : الكلام جائز حتى ولو كان العدد غير قانونى ، ويقول د ٥ هيكل ولكننى سسوف أنهى كلامى بمرض اقتترح على المجلس فاذا لم يكن العدد قانونيا فلا أستطيع تقديم الاقتراح ولا يمكن الاقتراح عليه ويبدأ الدكتور محمد حسين هيكل فيروى للمجلس كيف أنه بعث الى الرقيب بمحضر جلسة ٨ أبريل ١٩٤٢ ، ليوافق على نشره ولكنه لم يوافق وهو - فى هذه الجلسة - يريد أن يعرف هل نحن هنا كأعضاء لنا الحرية التى تسمح لنا بأن نتكلم وهل نعرف الدستور واللائحة الداخلية وهل لنا من التقدير ان نعرف ما يقال وما لا يجب ان يقال ، أم يجب أن توجه وجهة معينة . ثم يتساءل : هل اذا أبديت رأيا من الآراء أكون مستولا وأعاقب عليه ؟ ولكن رئيس المجلس يقول للدكتور هيكل : هذا خروج عن الموضوع ولكن هيكل

يقول انه يتكلم فى الموضوع يتكلم عما وقع قبل القبض وبعده فهل يراد الا اعرض لذلك ، حتى لا يعلم الناس تفاصيل موضوع الاستجواب ، ويجده هيكمل مقاطعة من بعض أعضاء المجلس ويناقش د . هيكمل ما قاله مصطفى النحاس من انه ليس ملزما بذكر الأسباب « التى من أجلها قبضت على على ماهر ولكم أن تقررُوا بعد ذلك الثقة بى أو تقررُوا علم الثقة » ويقول د . هيكمل : كيف يمكن أن يعطى الأعضاء الثقة للحكومة التى لا تثق فيهم ، ويشير د . هيكمل الى ما حدث فى الرايخستاغ - البرلمان الألمانى - عندما طلب جرونج مساعد هتلر ، ان يفوض النواب الفوهرر ، سلطات مطلقة يتصرف بها كيف يشاء . ثم يقول : لو ان مجلس الوزراء هناك وجد نصا يجيز ما يلذهب النحاس باشا اليه هنا لما كان فى حاجة الى الطلب الذى طلبه هتلر من مجلس الرايخستاغ . وينهى د . هيكمل كلمته بقوله : ان المسألة تتعلق بأمن مصر وسلامتها ، فهل يبقى هذا الأمن قائما فى ظل الديمقراطية أو لا يبقى قائما ، الا فى ظل التكتم والحلقات المغقودة : احكموا ولا أقول لكم بأن اليوم غير الغد وغير الأمس بل أقول احكموا وراقبوا الله فهو الذى يعلم ما فى الضمائر وهو الذى يشتر ولا يتغير ! »

وعندما تعطى الكلمة للاستاذ عازر جبران يتنازل عنها للاستاذ محمود غالب وعندما يسأله رئيس المجلس هل هو متنازل عن دوره ، أو عن كلمته يقول انه يتنازل عن الكلمة ، ولم يكده محمود غالب يبدأ كلمته بقوله : لقد قال رفعة رئيس مجلس الوزراء أن مراقبة البرلمان يكتفى فيها بالثقة قال صبرى أبو علم - وزير العدل - ان هذه العبارة تشعر بتجريح لمجلس النواب ، ويقول محمود غالب انى أعرض على رفعة النحاس باشا لأنه طلب الثقة من غير ان يذكر الأسباب التى دعت الى القبض على رفعة على ماهر باشا ويقول صبرى أبو علم ، هذا حق من حقوق مجلس النواب ، صاحب الكلمة الأخيرة فى الثقة كما يقول رئيس المجلس لا يجوز نقد أى عمل من أعمال مجلس النواب ، وعبنا حاول محمود غالب ، أن يوضح وجهة نظره لكثرة مقاطعة صبرى أبو علم ، له ، وللمقاطعة اغلبية المجلس . وحتى عندما انتقل الى موضوع آخر قامت ضجة أخرى وخاصة عندما قال :

ان الرأى الذى يبدى من غير أسباب ليس له قيمة دستورية فقد يصيب الشخص أو يخطئ مادام صاحب التصرف بشرا ليس معصوما من الخطأ ، وتكون النتيجة على هذا الوضع أن الحاكم العسكرى حاكم بأمره غير خاضع لرقابة البرلمان الذى يستمه منه سلطته وهو وضع خطير غير دستورى لا يقره الا المؤمنون بالديمقراطية أو بالزعامة المقدسة .

ويقول محمود غالب ، ان أمر اعتقال على ماهر ، لم يصدر بناء على تقارير سرية بل ترتب على حضوره لمجلس الشيوخ والشيوخ الى ، ويقاطعه

رئيس المجلس يدعى أنه يكرر ما قاله الشيوخ ، الذين سبقوه وينفى محمود غالب أنه يكرر ما قيل ثم يؤكد أن علي ماهر عندما رأى أن العاصفة اشتدت وأصبحت لا تطاق اضطر للرجوع ، إلى المجلس ليشكو إليه أمرا لا يرتكب جريمة وأظن أن هذا الاجراء ما كان يستحق القبض عليه ، أو اعتقاله .

« لقد طلب من المرحوم حسن صبري باشا ثم من دولة حسين سرى باشا اعتقال أو إبعاد علي ماهر فأبى أن يتقادا لهذا الطلب واستطاعا ، اقناع الانجليز بأنه لا محل لاجراء عنيف كهذا ، وأنه لا خطر من تركه حرا فهل يرضى رفعة النحاس أن يكون أقل حرصا من سلفيه على الحريات والكرامات والاستقلال وأن يذهب إلى مجاملة ..

وتخلو المضبطة من بقية الكلمات لأن رئيس المجلس قال : لا ينبت شي من هذه اللفاظ في المضبطة . وتبقى الأسطر خالية الا من نقط سوداء متراصة ، فهل يستطيع أحد أعضاء مجلس الشيوخ ممن بقوا على قيد الحياة وشهدوا تلك الجلسة أن يكمل تلك الكلمات .

على أية حال لقد انتهى محمود غالب - وزير العدل الأسبق - كلمته بأنه كان الأولى والأخلق برفعته أن يتجاوز عن مخالفة علي باشا لأمره ان كانت هناك مخالفة ويعود الى الاكتفاء بالمراقبة التي يراها ضرورية لإبعاد الخطر الموهوم المزعوم ، أو أن يجري تحقيقا يحق الحق ويزهق الباطل ويطمئن الناس على عدالة النحاس ..

ويحاول مصطفى الشوربجي أن يرد على مصطفى النحاس لأنه ذكر في بيانه مسائل تخصه هو فتنتطق - وللأسف - أصوات : العدد غير قانوني ، وينادي الرئيس - الذي كان منذ فترة قصيرة ، يقول ليس مهما ، العدد - ينادي على الأسماء فيثبت أن عدد الحاضرين ٦٥ عضوا ، والعدد القانوني ٧٣ ، وترفع الجلسة في منتصف الليل - ليلة ٦ مايو ١٩٤٢ .

وفي الجلسة التالية - جلسة ٧ مايو - يحاول مصطفى الشوربجي أن يرد ، فلا يسمع له رئيس المجلس بالرد ويطلب مصطفى الشوربجي ، أن يثبت في مضبطة الجلسة : انني طلبت الرد على التهم التي وجهت الى فلم يقبل طلبي .

وبينما رئيس المجلس يعرض ما تلقاه من اقتراحات في الاستجواب : اقتراح بالانتقال الى جدول الأعمال وآخر بأن الحصانة البرلمانية ليست من الأحكام التي يجوز تعطيلها طبقا للمادة ١٥٥ من الدستور وذلك يعرض استجواب مصطفى الشوربجي على لجنة الشؤون الدستورية ، واقتراح رابع بأن يقرر المجلس انه لا يسعه أن يقر اعتقال علي ماهر قبل الوقوف على الأسباب المبررة لاعتقاله للاقتناع بها ، وتقف أغلبية كبرى الى جانب الانتقال الى جدول الأعمال وينتقل المجلس - كما هي العادة - دائما عقب كل استجواب - الى جدول الأعمال ..

الفصل السابع

قضية المعتقلين السياسيين تثار - بعنف - في مجلس الشيوخ

وحتى نكمل كل ما يتعلق بقضية اعتقال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري العام لزميله حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري السابق ، تبقى كلمات عن تلك القضية بعضها ورد في شهادة على ماهر باشا في قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - وبعضها الآخر ورد في الوثائق البريطانية .

حاول في البداية على ماهر باشا ، أن يتجنب الحديث عن أيام اعتقاله لأنه يدعو الى وحدة الصف ولا يريد العودة الى الماضي ، وكان على ماهر لا يتحدث عن أيام الاعتقال الا بأنها أيام الأسر ، والأسر لا يكون الا من الأعداء للأعداء .

سئل على ماهر لحساب أى جهة كان أسركم ؟ وأجاب على ماهر ، الاعتقال كان لحساب الحكومة البريطانية وكانوا يعدوننى أسير حرب وبدأوا المطالبة بذلك في عهد حسن صبرى باشا فرفض وكرروا الطلب في عهد حسين سرى باشا ، وكان يحاول أن ينفذ الطلب فوجد من البرلمان المصرى ، استنكارا وتم الاعتقال في عهد النحاس باشا ، وهذا ما أريد أن أنساه لاني أريد أن تنسى البلد الماضي ، وانما يصح أن أقر أنني كنت في القصر الأخضر والنحاس باشا ، اتصل بى تليفونيا وقال أنه مريض ، ويريد مقابلتى ، فقلت له أنا أجيلك ووجه لى كلاما بأنى متهم أنا وجلالة الملك والشيخ المرافى بأننا نريد عمل ثورة في الأزهر ، وأنه عنده أوراق فقلت له أن الذى دير ذلك أساء التدبير ، ومع كونى أحب الأزهرين فلا يوجد اتصال لى الا بهيئة كبار العلماء ، والواقعة مختلفة من أولها ، الى آخرها ، فأعرض أوراقك وتكلم فلم يقبل فقلت ليس لك عندى طلبات وكان يريد أن يعتبر أن عودتى الى القصر الأخضر بناء على طلبه فقلت له ، انى لا أريد التقيد بأى قيد » .

وسبتل على ماهر ، ما هي الجهات التي اعتقلت فيها ؟ فقال كنت أولا في الصحراء الغربية ثم نقلت الى السرو ثم الى العياط ، وكل هذا بناء على موافقة السفير البريطاني ، لدرجة اني كنت مريضا بالمستشفى العسكري ، وجاء الامر ان أسافر الى السرو وكانت درجة حرارتي ٣٨.٥ وجابوا واحد باشا عسكري يخرجني فلم يجرؤ فقالوا انهم سيحاكمونه ، ثم خمسة لواءات وسافرت الساعة ٨ ووجدت المكان غير مستعد ، وهناك ناموس ويسال على ماهر من الأستاذ حمادة الناحل ما هي المعاملة التي عومل بها رفعتي - كشاهد - في فترة اعتقاله واختلافها عن معاملة باقي المعتقلين . ويقول على ماهر : جميع المعتقلين كانوا معتقلين لحساب وزارة الداخلية وأنا كنت في حالة أسر وكنت في منطقة الجيش البريطاني وكنا نستلف منهم المياه ، وكانت القنابل تسقط يوميا فوق رهوسنا من الطائرات ونفس الضباط المصريين كانوا متضايقين من الحراسة في مثل هذه المنطقة وفي البداية منعوا عني كل شيء ثم طلبت جهاز راديو فرفضوا الطلب فقلت لهم انتم تصرحون للأسرى الألمان بأجهزة الراديو فهل أعامل وأنا المصري اقسى من معاملتكم للألمان وأخيرا أعطوني راديو على ألا أسمع الا اذاعة مصر . ويقول الأستاذ حمادة الناحل : اني اعرف شخصيا أنك كنت تعامل معاملة شاذة وكان الحاكم المبكرى المسئول هو النحاس باشا ، ويسأل حمادة الناحل ، على ماهر باشا : هل منعت رفعتك من تشييع جنازة شقيقك ؟ .

ويقول على ماهر : حصل ، ويقول حمادة الناحل : هل حصل ، انهم طبعوا لرفعتكم جرائد خاصة للتأثير على أعصابكم ، ويقول على ماهر : كان فيه استجواب بمجلس الشيوخ خاص باعتقالى فكثبت لرئيس الوزراء ورئيس الشيوخ خطابين وطلبت محضر الجلسة وسلمت الخطاب للواء العسكري المشرف على أعمال الخاصة فقال أنا متأكد الا فائمة فقلت لازم توصلهم ، فوصلهما واستلمهما النحاس باشا واحتفظ بهما حتى أنه لم يسلم جواب رئيس الشيوخ ، اليه ، ويسأل على ماهر أيضا هل حدث خلال فترة اعتقالك وانتقالك بين المعتقلات أن احتجت الى استعمال المسدس ، الذي كنت تحمله وما مناسبة ذلك ؟ وقال على ماهر : كنت في العياط وجايت قائد المدفعية المصرية ، وقال أنه مكلف بنقل الى السرو والمبنى في السرو حالته سيئة وبه ناموس ومادة بنائه تجعل الحرارة شديدة جدا وبعض المعتقلين كانوا يقولون « قنابل هتلر ولا ناموس السرو » وقال لي حارسي ، وهو من أحسن الضباط ، أنه سيكون في خدمتي في السرو ، فقلت له أنا لن أنقل من هنا ، وكل من يتقدم لي سأقاومه بالسلاح وأخذوني ميتا ، لا حيا ، ولما كانت هذه المنطقة لا توجد فيها مياه صالحة للشرب فقد طلبت عمل بئر جديدة لان وزارة الدفاع ومصلحة الحدود كان عندهما ، امتداد لحفر آبار في الصحراء وكانوا جابوا المواسير والعد ، فلما فكروا في نقلي الى السرو منعوا حفر البئر * .

ومن بين ما جاء في الوثائق حول على ماهر باشا ، واعتقاله أنه عندما كان على ماهر باشا في الحكم طلب منه السفير البريطاني اعتقال اسماعيل صدقي .

وتوفيق دوس ، واحمد كامل لانهم اعضاء في مجالس ادارات شركات الالمانية وكان رد على ماهر ، انه لا يستبعد أن يكون هناك بريطانيون في مجالس مثل هذه الشركات ، لأن ألمانيا قبل الحرب كانت دولة صديقة . وقد سبق أن تحدثنا عن الانذار البريطاني الذي قدمته بريطانيا الى فاروق في ١٧ يونيو ١٩٤١ من أجل عزل على ماهر وقد استقال فعلا على ماهر يوم ٢٣ يونيو وقبل فاروق الاستقالة بعد اربعة ايام وقد حاول على ماهر ، ألا يقطع العلاقات ، بينه وبين السفير البريطاني حتى بعد استقالته أو اقالته بمعنى أدق فيعتذر اعتذارا رقيقا عن عدم استطاعته حضور الحفلة ، التي أقامها لامبسون لمستر ايدن ويلمس لامبسون - كما يقول في مذكراته - حرارة الاعتذار وصلته وعندها يدعى على ماهر من قبل السفير البريطاني لحفلة تيممه ابنة فيكتور يعتذر على ماهر ، ويرسل ليفيكتور لامبسون ملقعة ، وكوزا مع خطاب اعتذار رقيق .

ورغم هذا الحرص من جانب على ماهر ، على ألا يقطع شعرة معاوية بينه وبين السفير البريطاني الا أن السفير البريطاني كان يضع على ماهر في مقدمة خصوم بريطانيا وأنه - أي على ماهر - وراء تشيع فاروق ، للمحور ! ويلعب حسين سرى باشا دورا هاما في الواقعة بين على ماهر وبين السفير البريطاني ويلقى حسين سرى في أحاديثه مع السفير البريطاني مسئولية ما يجري في القصر من تشيع للمحور ومعادة له ولحسين سرى وللبريطانيين على ، على ماهر ، شخصيا وان كان حسين سرى - لضعف مركزه - يجبن عن اعتقال على ماهر . ويحرص على ماهر في يومي ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ ، على أن يمتعه عن دائرة النشاط السياسي حتى لا يساء الى الملك أو حتى لا يؤدي تدخله الى تشدد في الموقف البريطاني .

وكان حسين سرى أول سبب سياسي مصري اقترح على السفير البريطاني ابعاد على ماهر فوراً ذلك الذي يواصل - كما قاله حسين سرى للسفير البريطاني - دوره الخبيث ، ويقول السفير البريطاني لحسين سرى - في ٢٨ فبراير ١٩٤٢ - أي بعد تأليف النحاس باشا لوزارته بثلاثة أسابيع : انني أعتقد أن النحاس باشا يعتزم أن يتولى أمر ، على ماهر ، ولكنني أشعر انه ينتظر حتى يتدعم مركزه في البلاد ، بالانتخابات التي ستجرى في مارس ، ولكن حسين سرى باشا السياسي المصري يقول أن هذا يعني الانتظار فترة طويلة وما دام على ماهر موجودا فاننا سنظل نشهد حوادث ولن تكون علاقاتنا بالقصر سليمة واقتراح حسين سرى باشا - برقية رقم ٦٩٦ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٢ من السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية - ابعاد على ماهر ، الى عزيمته وتحدثه اقامته هناك « وإذا استطاع النحاس باشا أن يرسله الى الخارج فان هذا سيكون أفضل ولكن اذا رفض على ماهر فليست هناك وسيلة قانونية لارغامه على ذلك » . ويقول السفير البريطاني لحسين سرى باشا ردا على ذلك أنني أأمل

أن يطلب منك النحاس في النهاية تولى منصب رئيس الديوان الملكي ويجب حسين سرى : ان النحاس باشا لن يقبل حتى يتم التخلص من على ماهر .

وكان السفير البريطاني قد ذكر في برقيته رقم ٥٢٥ ، بتاريخ ٧ فبراير المرسلة منه الى وزارة الخارجية البريطانية - وفي أول زيارة رسمية للنحاس باشا كرئيس للوزارة - ان النحاس باشا قال له - السفير البريطاني - أنه عالج بالفعل مسألة المراعى ، والأزهر وأنه - أى النحاس باشا - يقدر الحاجة الى مواجهة على ماهر ، ومثل هذه العناصر ، الشريرة بمن في ذلك محمد محمود خليل ، ويقول السفير أنه أكد للنحاس باشا استعداداه لمساعدته ، اذا وجدت صعوبات .

كما يقول السفير البريطاني انه التقى بالنحاس باشا في مأدبة وأنه أرسل له يحدد طلبه الخاص بإبعاد على ماهر فوراً وان النحاس باشا قال انه يوافق اليوم تماماً على هذا الاجراء ولكن المسألة مسألة توقيت انه يريد أن يدعم مركزه بدرجة أقوى ، أولاً .

ويقول السفير البريطاني أنه قال للنحاس باشا مرتين في الماضي أن المسألة عاجلة ولا تحتاج الى ايام وأنه - أى النحاس - كان دائماً يطلب وقتاً .

وما جاء في الوثائق البريطانية يؤكد - عكس ما قاله النحاس باشا في مجلس النواب والصيوخ - أن اعتقال على ماهر كان يأمر من الانجليز بدليل ما جاء في برقية ٧ فبراير ١٩٤٢ ولم يكن النحاس باشا قد أكمل يوماً واحداً في الوزارة ، برزت قضية إبعاد على ماهر على لسان السفير البريطاني .

في البرقية رقم ٧٣٠ « ٥ مارس ١٩٤٢ » من السفير البريطاني الى وزارة الخارجية البريطانية يروى السفير ما دار بين الملك والنحاس باشا لمدة ساعة : في صباح يوم ٥ مارس يبلغ النحاس باشا الملك أنه رتب مع السفير البريطاني بهدوء دفن قضية عزيز المصرى ولكن الملك لم يتحرك ووصف هذا الأمر بأنه محض دعابة . ويثير النحاس مع الملك موضوع الايطاليين الذين يعملون بالقصر فيقول الملك أنهم سيذهبون ولكنه سيحتفظ بثلاثة منهم بالإضافة الى بوللى .

وينتقل - كما تقول برقية السفير - النحاس بعد ذلك الى ما وصفه للملك فاروق بأن أخطر مسألة لديه هي مسألة على ماهر ، بدأ الضغب على الملك فاروق وسأله لماذا ؟ قال النحاس أنه يكره على ماهر منذ عام ١٩٣٧ وقال أن على ماهر الحق اضراراً بالغة بمصر وبالمملك فاروق ، وبسببه وقعت أحداث ٤ فبراير .

وقال النحاس : أنه في احدى الفترات فكر في ارساله الى السودان ، ولكنه قرر ألا يفعل ذلك ، وسيأمره الآن بالبقاء في عزبته دون أن يرى أحداً أو يخرج دون إذن .

عند هذا الحد - كما تقول البرقية - ظهر الغضب على وجه الملك ، ويؤكد النحاس أنه لن يعمل مع علي ماهر ، على الإطلاق ويقول النحاس للامبسون ، أن الملك لم يظهر أى تغيير فى موقفه ، كما يقول النحاس باشا أنه أعلن تصميمه - ما دام رئيسا للوزراء - على أن تكون مصر مكانا آمينا لكل بريطاني وبخاصة القوات البريطانية ويسخر الملك من النحاس باشا ، ويقول له ، ولكن البريطانيين لم يقفوا دائما الى جانبه - جانب النحاس باشا - فهم - مثلا - لم يساعدوه عام ١٩٣٧ وهم لم يساعدوا حسين سرى و ٥٥ و ٥٥ .

ويقول النحاس أنه لا يعيا بما اذا كان البريطانيون قد ساعدوه أم لا ، وأنه - أى النحاس - ملتزم بالدفاع عن الديمقراطية ومساعدة الديمقراطية . ويقول النحاس أنه يتمسك بالسير مايلز لامبسون وأنه يثق فى أن الملك سيفعل ذلك أيضا وإذا سمع النحاس - أى شيء من هذا القبيل - شائعات عن نقل السفير البريطاني ، كانت تخرج من القصر ذاته - أى النحاس - سيكون أسفا جدا ، ويقول النحاس للملك ، أنه لا يثق فى حسن نيات وأنه مصر على استعناؤه وأنه سيعامل صالح حرب رئيس الشبان المسلمين بنفس الطريقة ، التى سيعامل بها علي ماهر ، وقد حاول فاروق أن يسوف فى موضوع صالح حرب ، ولكن النحاس رد بأن صالح حرب لا يمثل مشاعر المسلمين ويقول النحاس أنه قال للملك : اننى أخلص أصدقائك وانى أعمل فى سبيل مصر ، التى يجب أن تكون مصالح الملك أيضا ، وقد صاح الملك ، وهو يقول للنحاس : لا أريد دروسا وتقول برقية السفير البريطاني : ما سلف ذكره هو رواية النحاس باشا نفسه وبكلماته ! وفى النهاية تقول البرقية : أن النحاس باشا أمر بحل البوليس الخاص يوم الاثنين القادم وهو جهاز أنشأه علي ماهر ، كأداة من أدوات القصر ، وسيتولى النحاس باشا يوم السبت - كما تقول البرقية أيضا - مسألة علي ماهر ، وصالح حرب .

ولكن برقية تخرج من السفارة البريطانية تقول - بعد ٤٥ يوما ، من البرقية السابقة الذكر - أن سلوك النحاس أصبح غير مرض يوما بعد يوم ، أنه متردد ، ويبدو أنه وصل الى نوع من التفاهم مع الملك ويعرف النحاس بأمر البرقية عن طريق السفير ، وأمين عثمان ، ويعتقل علي ماهر وعباس حليم ، ومحمد طاهر وعمر الفاروق ٥٥ !

ويقول الزميل الأستاذ محسن محمد الذى قدم الكثير من الوثائق البريطانية فى كتابه « التاريخ السرى لمصر » : الذى يطالع الوثائق البريطانية يجد أن بريطانيا ضغطت كثيرا على النحاس باشا لاعتقال علي ماهر وعباس حليم ومحمد طاهر ، وعمر الفاروق وقد وجدت هذا الموضوع فى برقيات كثيرة تم تبادلها بين القاهرة ولندن ، والخرطوم ، قرأت برقية بعث بها ايدن الى صفيه يشكو من تصرفات النحاس ، ويقول اثنا لم نجد عمدة : كل ما سنعناه وتلقيناه مجرد كلام ، وهذه البرقية هى السبب فى تحديد اقامة علي ماهر فى

مزورته بالقصر الأخضر ، قرب الاسكندرية مع مراقبة تليفونه ، ولما استطاع على ماهر الهرب من القصر الأخضر والوصول الى مجلس الشيوخ بالقاهرة اثناء اجتماعه اعتقد على ماهر أن الحكومة لن تجرؤ على اعتقاله داخل حرم المجلس ولكن الضغط الذى يظل من البرقيات هو السبب ، وهو المسئول الوحيد عن تجاهل الحكومة حتى مراعاة الشكل : فى مذكرة مقدمة لوزير الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧ مارس نجد سر المطالبة باعتقال على ماهر والاخرين وضرورة ابعاد الايطاليين من القصر ، وتقول المذكرة أن بعض تصرفات فاروق عام ١٩٢٩ كانت موضع شك و ٠٠ و ٠٠ وتقول البرقية : من المستحيل تغيير ما فى نفس الملك ، ولكن يمكن تقديم أطافره وجعله بلا قدرة على الايذاء اذا أبعادنا من حوله العناصر المعادية لنا ، وفى كل مرة حاولت فيها ذلك كانت الحكومات المتعاقبة فى حاجة الى تأييد فاروق ولا تستطيع أن تدخل معه فى مصادم مباشر أما الآن فلدينا حكومة وقيدة تريد الحد من نفوذ القصر وانها تستطيع أن تتخذ اية خطوة ضد رجال القصر كجزء من سياستها وستكون ميزة كبيرة لنا ، اذا استطعنا أن نجعل النحاس يحارب لنا معركتنا والتعليق الوحيد - محسن محيد - هو أن النحاس قد قام بالهمة فعلا .

والجدير بالذكر أن مكرم عبيد باشا وقد كان دائما المتحدث الرسمي للوفد المصرى والمدافع الأول عن سياسته لم ينطق بكلمة واحدة ، لا فى مجلس النواب ، ولا فى مجلس الشيوخ ولم يدل بأى حديث صحفى ، أو غير صحفى عن موضوع اعتقال على ماهر باشا وإن كانت بعض الدوائر الوفدية قد راحت فيما بعد - اشتداد الخلاف بين مصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا - وكما هى العادة عند نشوب خلاف أو اختلاف بين الأصدقاء والزلاء - تقول أنه كان لمكرم عبيد يد فى اعتقال على ماهر باشا وذلك على النحو الذى سنفصله فى حيله ، علما نتحدث عن أشهر خثف بين زعيمين سياسيين مصريين ضرب بصداقتهما وزمالتهما المثل ، ونعنى بالزعيمين ، مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد .

ونختتم الكلام فى موضوع اعتقال النحاس باشا لعل ماهر بوثبقتين سياسيتين هامتين خاصتين بهذا الموضوع ، أولاها بلاغ صدر عن سكرتيرة مجلس الوزراء بتاريخ ١١ ابريل ١٩٤٢ جاء فيه : أن الحاكم العسكرى العام ، عملا منه على توفير جميع أسباب الراحة والصحة والخدمة والمعيشة اللائقة لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا الذى اقتضت اعتبارات خاصة بسلامة الدولة وأمنها اعتقاله قد أصدر اليوم أمره بنقل مقامه الرفيع الى سراى المسيو تورتلليا بالرابانيات وتخصيص هذه السراى وحديقته لاقامته طوال مدة اعتقاله أو الى حين صدور أمر آخر وهذه السراى لا تبعد عن الاسكندرية أكثر من مسيرة ساعة ونصف ساعة بالسيارة وتقع فى جهة مشهورة بحسن المناخ وتوفّر بها أحدث معدات الراحة والحياة الفاخرة على أفضل وجه وأكمل .

وقد نفذ هذا الأمر بعد ظهر أول من أمس .

أما أسباب الاعتقال فإن المصلحة العامة تحول دون ذكرها بالتفصيل ولذلك يقتضى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا أن يعلن أنها تتعلق بأمور خطيرة كانت تدور حول رفعة على ماهر باشا وأنه تحدث مع رفعتة طويلا فيها فاتفق رأيهما على أن يلزم حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا عزيمته بالقصر الأخضر تلافيا لما قد تفشى اليه هذه الأمور من اضرار بمصالح البلاد وتمهد رفعتة بذلك فلما أخل بتمهده وغادر القصر الأخضر خفية خيف أن يقع الضرر الذى أريد تلافيه فلم يكن هناك مناص من اصدار الأمر باعتقاله حرصا على المصلحة العامة بل وحرصا على مصلحته الشخصية نفسها .

وكان نص قرار الحاكم العسكرى العام ، كما يلى :

القاهرة فى ١٠ ابريل سنة ١٩٤٢

نحن مصطفى النحاس باشا الحاكم العسكرى العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية .

وبعد الاطلاع على أمرنا المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٩٤٢ بالقاء القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا واعتقاله مؤقتا بسجن الأجانب .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

وبعد أخذ رأى وزير الدفاع تقرر ما هو آت :

١ - ينقل فوراً حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا من سجن الأجانب الى سراى المسيو تورتليا بالرابعانيات التابعة لمحافظة الغرب وتخصص هذه السراى والحديقة المحيطة بها لاقامة رفعتة طول مدة اعتقاله أو الى حين صدور أمر آخر .

٢ - يمنع منعاً باتاً اتصال رفعتة بخارج السراى المذكورة وحديقتهما ولا يسمح بزيارته الا بتصريح منا وتقام عليه خارج السراى وحديقتهما حراسة دائمة ليلا ونهاراً .

٣ - يندب اللواء على حسن شريف باشا للاشراف على تنفيذ أمر النقل ومنع الاتصال والحراسة وعلى توفير جميع أسباب الراحة والصحة والخدمة والمعيشة اللائقة بمقامه الرفيع على أحسن وجه وأكمله وتكون جميع النفقات على حساب الحكومة بما فى ذلك أجور السفر للأشخاص الذين يصرح لهم بزيارته .

٤ - على وزير الدفاع ووكيل الداخلية لشئون الأمن العام تنفيذ أمرته
هذا كل منهما فيما يخصه .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٠ ابريل سنة ١٩٤٢

وبذلك انتهى الحديث عن قضية اعتقال على ماهر باشا ، لنبدأ الحديث
عن قضية أخرى لا تقل أهمية عن قضية اعتقال على ماهر باشا ، ونعني بها
قضية المعتقلين السياسيين التي أثرت - في مجلس الشيوخ - بعد اثارة قضية
اعتقال على ماهر باشا فقد حلت تغيير في رئاسة مجلس الشيوخ بعد انتهاء
الاستجواب الخاص باعتقال على ماهر باشا ولم تنفع كل مظاهر الود التي
أظهرها محمد محمود خليل بك ، رئيس المجلس تجاه الوفد ولم تنفعه أيضا
كل مظاهر العنف التي أظهرها تجاه صديقه القديم على ماهر باشا عند نظر
قضيته في المجلس فقد أصر الوفد المصري على عدم تجديده رئاسته للمجلس وكان
واجبا على محمود خليل وهو السياسي المحنك أن يعرف جيدا أن التجديد له من
رابع المستحيكات لا لأنه غير وفدى وحسب بل لأن للسفير البريطاني عليه العديد
من المآخذ ، التي جعلته يعمد في صفوف علماء بريطانيا في مصر كما تشهد بذلك
برقيات السفير المرسلة منه الى وزارة الخارجية البريطانية وقد اختير لرئاسة
المجلس الأستاذ على زكي العرابي باشا الذي كان وزيرا للمواصلات في وزارة
الوفد الرابعة ثم اختير لنفس الوزارة عندما شكل النحاس باشا وزارته ، في
أعقاب مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد تلى المرسوم الخاص بتعيين على زكي العرابي
باشا رئيسا لمجلس الشيوخ في جلسة ١٢ مايو ١٩٤٢ التي رأسها على كمال
حبيشة بك وكيل المجلس وكان مرسوم تعيين على زكي العرابي باشا ، قد صغر
في ٧ مايو ١٩٤٢ وبعد تلاوة المرسوم اعتلى الرئيس الجديد منصة الرئاسة .

والقي كلمة رفع فيها للملك واقر الشكر وعظيم الولاء ، والاخلاص ثم تحدث
عن مسؤوليته الكبرى في كفالة الحرية التامة في التعبير عن الفكر وابداء الرأي
في حدود الدستور واللائحة الداخلية والقوانين « ما دامت المصلحة العامة هي
رائدنا جميعا فلن يضيرنا اختلاف الآراء بل ان في تبادلها ما يضمن جلاء
الحقيقة التي ننشدها ولن تقوم الحياة النيابية على أساس صحيح الا اذا توفرت
هذه الحرية في هذه الحدود ، لكل من حضرات الأعضاء وغنى عن البيان أنني
ما جئت الى هنا لتوفيرها وحراستها » وتوجه أيضا على زكي العرابي بالشكر
لرئيس مجلس الوزراء ولحضرات أصحاب المآلى الوزراء على ما حيوه به من
ثقة وتقدير ، ويهني النحاس باشا - باسم الحكومة - على زكي العرابي كما
يعلن تقديره للرئيس السابق على ما آداه للمجلس الموقر اثناء رئاسته من
الأعمال القيمة وما وضع من تقاليد برلمانية نظمت العمل في المجلس ، وفي
الليجان « كما يهني الرئيس الجديد كل من لويس فانوس وتوفيق دوس فقط
دون أن يهنته أحد من الأحزاب المعارضة ، ومن بينها الحزب الوطني ! »

وفي نفس الجلسة يوجه العضو الوفدى محمد عطية الإنابلي سؤالا الى رئيس الوزراء عن اعتقال فريق من المصريين ، ويُجيب صبرى أبو علم وزير العدل نisابة عن رئيس الوزراء ، أن جميع من قبض عليهم فى عهد الوزارة الحاضرة من المصريين وجهت اليهم تهمة معينة إقتضت القبض عليهم وكلفت النيابة العسكرية بالتحقيق فيها ، وذلك عدا حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا وقد نوقش أمره أمام هذا المجلس فى الأسبوع الماضى .

وفى الجلسة التالية من جلسات مجلس الشيوخ « ٢٠ مايو ١٩٤٢ » نعلن استقالة على حسن باشا وزير الأشغال ولا يعرف سبب الاستقالة كما يعلن تعيين عبد الفتاح الطويل باشا وزيرا للمواصلات ومحمد عبده الهادى الجندى بك وزيرا للأوقاف ، وعبد الحميد عبد الحى وزيرا للشئون الاجتماعية ومصطفى نصرت وزير للوقاية المدنية ، وعبد الواحد الوكيل بك وزيرا للصحة وكذلك أحمد حمزة وزيرا للتموين وكان تعيين وزير جديد للتموين من بين الأسباب التى أدت الى ازدياد رقعة الخلاف بين النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا وقد عين عبد الواحد الوكيل عضوا فى مجلس الشيوخ فى المحل الذى خلا باستقالة عبد العزيز فهمى باشا .

وفى هذه الجلسة أيضا يناقش الاستجواب الموجه الى رئيس الوزراء من عبد الرحمن الرافعى عن المعتقلين السياسيين ، ويتحدث صاحب الاستجواب فى البداية طالبا من زملائه الأعضاء أن يصفوا اليه فى هذا الاستجواب ، اصفااء كريما كمادتهم « لاننى أشعر وقد سبقنى قرار المجلس فى الاستجواب الخاص برفعة على ماهر باشا وهو الخاص بالحصانة البرلمانية وأشعر اننى فى حاجة الى بذل مجهود أكبر لاقتناع حضراتكم بوجهة نظرى لذلك فكل ما أرجو منكم أن تؤجلوا تكوين رأى فى هذا الاستجواب حتى تتفضلوا بسماع أقوالى الى نهايتها » .

ويقول الرافعى : فى شهر أكتوبر ١٩٤١ فى عهد الوزارات الماضية ترامى الينا أن فريقا من المصريين ومعظمهم من الشبان المثقفين معتقل منذ مدة تربو على عدة أشهر وقال لنا أصنافاؤهم وأقرباؤهم وذووهم أن هؤلاء المعتقلين مسجونون ومضت عليهم بضعة أشهر دون أن يحقق معهم ودون أن توجه اليهم أية تهمة فهالنا الأمر وطننا بادىء الأمر أن هناك تهما جسيمة توجه الى هؤلاء المعتقلين ونحن نعرف أن كثيرا من التهم قد تستدعى تحقيقات طويلة تستغرق عدة أشهر فقبل لنا كلا ليس هناك تحقيقات ولا تهم وانما هو اعتقال سياسى ، اعتقال مقصود منه الحبس بدون سبب قانونى ولا نعرف له مدة معلومة . ويقول عبد الرحمن الرافعى أنه قد سبق أن قدم عدة أسئلة حول هذا الموضوع كان من بينها سؤال بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤١ والى أن المرحوم يوسف الجندى ، كان قد تقدم باستجواب حول هذا الموضوع أيضا فى ٩ ديسمبر ١٩٤١ تأجل

النظر فيه الى أربعة أسابيع ، ولما توفي الأستاذ يوسف الجندي - الشيخ الوفدي - تمسكت بهذا الاستجواب وهو المطروح الان على حضراتكم ، فهذا الاستجواب مصدره منكم ، ولكم أن تفخروا بذلك ، كما أن هذا الاستجواب له من هذه الناحية حقوق عندكم ولا يضيع عندكم حق ، ويقول عبد الرحمن الرافعي : أنه بعد أن شكلت الوزارة الوفدية كان يعتقد أنه ليس بحاجة الى تجديد هذا الاستجواب لانني كنت أعتقد أن هؤلاء المعتقلين لابد أن يفرج عنهم في عهد الوزارة الوفدية ، وشجعني على هذا الاعتقاد الافراج عن الفريق عزيز المصري باشا وزميليه لانهم كانوا متهمين في مسائل ، قيل انها مسائل خطيرة فقلت إذن نحن أمام بشرى طيبة ، كما يقول الرافعي أيضا انه عرف ان أربعة أو خمسة من المعتقلين قد أفرج عنهم فسكتنا وانتظرنا الى أن تصادف أن كنت خارجا من محكمة الاستئناف بباب الخلق فرأيت شابا من هؤلاء المعتقلين واسمه عبد الوهاب حسني ، وقد مضى على اعتقاله ثمانية أشهر ، ومسالته عجيبة ، فكل ما نسب اليه أنه وجد مع شخص آخر اسمه مدحت عاصم ، اتهم بأنه كان يوزع منشورات ثورية فقدم الى المحكمة العسكرية ، ولم يقدم معه عبد الوهاب حسني ، لأنه لا تهمة له فحوكم مدحت عاصم ، وحكم عليه مع وقف التنفيذ وأفرج عنه ولكن الشخص الذي وجد معه بالصدفة لم يفرج عنه ولا يزال معتقلا الآن ، رأيت هذا الشخص في شارع حسن الأكبر كما قلت لكم فظننت أنه أفرج عنه وهنائه بالافراج فقال لي : لا لم يفرج عنى وما زلت محبوسا ، وأنا الآن ذاهب للنيابة بتهمة التعمد على العسكري المنوط به حراسة المعتقلين » .

ويقول عبد الرحمن الرافعي : ان الاعتقال الذي بدأ في عهد الوزارة الماضية حصلت له في عهد الوزارة الحاضرة مضاعفات شديدة تدعو الى الأسف ولم تكن تتوقعا لان الاعتقال بعد ان كان منحصر في الأفراد العاديين أصبح متناولا لشخصية كبيرة لها مقامها الرفيع فضلا عن تمتعها بالحصانة البرلمانية ، ويحاول عبد الرحمن الرافعي أن يجعل ، لاستجوابه أهمية خاصة لأنه متعلق بالعديد من الأفراد وليس بشخص واحد ، ويؤكد عبد الرحمن الرافعي على أن الحرية الشخصية وهي الحجر الأساسي للحضارة وللجتميع الانساني .

ويحاول عبد الرحمن الرافعي أيضا أن يثير نخوة أعضاء المجلس . باعتبارهم شيوخ الأمة حماة الحق ، حماة الدستور ، حماة الحرية لهم يقفون الى جانبه في استجوابه ، ولعلم لا يتأفرون عند مناقشتهم لاستجوابه بقرارهم الخاص باعتقال على ماهر باشا .

ويسلخ الأستاذ عبد الرحمن الرافعي في مناقشة قانون الأحكام العرفية ، وكذلك الأحكام العرفية ذاتها ، وهل هي - أي الأحكام العرفية - مستمدة من قانون الأحكام العرفية أم من الدستور ، ثم ينتقل الى الحديث عن بعض الوقائع الخاصة ، ببعض المعتقلين وكيف أن بعضهم قد قضى في الاعتقال أكثر من سنة

دون أن يعرفوا الأسباب ، التي اعتقلوا من أجلها ، ويقول الأستاذ الرافعي :
إن بين هؤلاء المعتقلين صحفياً وأديباً اسمه محمد صبيح له مؤلفات وله وسائل
ومع ذلك اعتقل طول هذه المدة دون تهمة كما أعرف محامياً اسمه إبراهيم طلعت
اعتقل من مايو ١٩٤١ دون تهمة وأعرف أن الأستاذ أحمد حسين المحامي قد اعتقل
كذلك بدون تهمة كما أعرف من بين المعتقلين اثنين من الطلبة النابيين أحدهما
اسمه عبد الوهاب حسنى وهو بالسنة النهائية بكلية الحقوق وآخر اسمه
الشيخ توفيق الملط بالسنة النهائية بكلية الشريعة وهما معتقلان دون تهمة
كذلك وغيرهم ممن لا يحضرني أسماؤهم كما أذكر لحضراتكم مع الأسف أنه
حصلت لهؤلاء المعتقلين مضاعفات لاعتقالهم ، فقد تقلوا أخيراً من معتقل الزيتون
الذى يتوافر فيه بعض وسائل الراحة الى سجن الأجانب وهو أشد وطأة من
معتقل الزيتون وهذا ما ألفت اليه نظر معالى وزير العدل وأقول لماذا تقلوا الى
سجن الأجانب ؟

وبعد الحديث عن المعتقلات والمعتقلين السياسيين تنتقل الى أهم حدث
سياسى داخلى فى أثناء الحرب العالمية الثانية ونعنى به الخلاف بين رئيس حزب
الوفد المصرى مصطفى النحاس باشا وبين سكرتير الوفد المصرى العام مكرم
عبيد باشا :

الباب الحادي عشر

قصة الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتيره العام : بالتأنيق

● ترددت طويلا وطويلا جدا في الحديث عن الدور السياسي ، للسيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا ، وقبلة استشرت بعض من اعتبرهم اساتذة لي في السياسة وفي الوطنية ، وسألت الكثيرين من العاملين في الحقل العام حول مبدأ الحديث عن هذا الدور ، أو اغفاله ثم انتهيت - بعد كل تلك الاستفسارات والتساؤلات - الى ان واجبي ككاتب يحاول ان يؤرخ لتلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر السياسي ، يحتم على ضرورة الكتابة عن هذا الدور ، دور السيدة زينب الوكيل ، لا كسيدة ولا كزوجة ولا « كانسانة » وانما عن دورها كسيدة ذات رأى سياسي وذات تصرفات سياسية أيضا : واجبي ككاتب يكتب للتاريخ - وللتاريخ وحده - يحتم على الحديث عن زينب الوكيل كزوجة لزعيم سياسي ، كبير ، له دوره في خدمة البلاد قرابة نصف قرن ، ولها دورها - بلا جدال - في التأثير عليه .

وكنيت في الفصل السابق قد اشرت الى رأى الأستاذ محمد التابعي والى رأى الأستاذ جلال الدين الحامصى وهما من شهود قضية الخلاف بين مصطفى النحاس وبين مكرم عبيد باشا ذلك الخلاف الذى فجرته السيدة زينب الوكيل أو ساعدت على تفجيره .

واليوم اكمل الحديث عن هذا الدور ، تاركا للدكتور محمد حسين هيكل ابداء رأيه في هذا الدور .

والدكتور هيكل ، وان لم يكن كالاستاذين التابعي ، والحامصى من شهود الرؤية ، الا انه كان وقتئذ في قمة دولاى السياسة المصرية والحزبية الذى تآثر الى حد كبير بهذا الخلاف .

يقول د. هيكل بينما كانت البلاد تتابع تطورات الحرب على حدودها في صحرائها الغربية ، وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام كانت الوزارة تعاني في داخلها أزمة بدأت تظهر آثارها في النصف الثاني من شهر مايو ١٩٤٢ : فقد ألف الناس أن يحسبوا مكرم عبيد باشا وزير المالية وسكرتير الوفد ، محرك الوفد ومركز نشاطه ، وحركته الدائنة . والقسوة الدافعة له في الانتخابات وفي غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبي ، وقد كانوا معتقدين انه هو الذي يحرك النحاس باشا في نشاطه السياسي الى اليمين وإلى اليسار ، لأنه كان على اتصال وثيق من السياسة الانجليز في لندن بحكم دراسته في أكسفورد والسفارة الكثيرة الى العاصمة البريطانية وعلاقته المثينة برجال حزب العمال خاصة ، وعلى رأسهم مستر رامزي ماكدونالد رئيس حزب العمال وب . ماجور اتلي وغيره من أقطاب الحزب .

وقد كان النحاس باشا يزيد اعتقاد الناس في سلطان مكرم عبيد قوة ما يسبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقة به ثقة لا حد لها .

وكان مكرم عبيد باشا هو همزة الوصل بين النحاس باشا والسفارة البريطانية في أمسية ٤ فبراير ، وهو الذي أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس باشا والسفير لتأليف الوزارة ، فلما تألفت وحلت الوزارة مجلس النواب كان مكرم باشا هو الذي تولى محادثة أفراد من أحزاب المعارضة بقية التوفيق بينهم وبين الوزارة ولم تكن هذه المكثاة التي امتساز بها مكرم باشا حادثة العهد ، بل كانت ترجع ، الى عهد سعد باشا زغلول ورياسته للوفد كان مكرم باشا يومئذ شغابا ، وكان قد أطلق عليه لقب ابن سعد البكر ، فلما توفي سعد كان لمكرم أثر كبير في اختيار النحاس باشا رئيسا للوفد ، وكان بين الرجلين ، من المودة والثقة المتبادلة ما زاده نفيسهما الى جزيرة سيشيل تؤكد وجعلهما لا يكادان يفترقان : كان النحاس باشا يذهب ظهر كل يوم الى العمارة التي يبسا مكتب مكرم باشا للمحاماة فينتظره حتى ينزل ليصطحبه ، الى مصر الجديدة فلما عزم النحاس باشا في سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان لمكرم باشا يد في اختيار حرم النحاس باشا ورفيقة حياته ووصلت المودة بين حرم مكرم باشا وحرم النحاس فتوثقت علاقة السيدتين كتوثق علاقة زوجيهما ، وبقي الأمر ، على ذلك الى سنة ١٩٤٣ ، فلما كان النصف الأخير من شهر مايو والوزارة ماضية في عملها بدأ الناس يذكرون أن النحاس باشا يطلب الى مكرم باشا أن يستقيل من الوزارة وأن مكرم باشا لا يرضى أن يستقيل .

واستقبل الملك مكرم باشا ثم استقبل النحاس باشا ، وقيل ان الملك حاول التوفيق بينهما لكن النحاس باشا أصر على خروج مكرم باشا ، وانتهى

الأمر بأن استقال النحاس باشا وأعاد تأليف الوزارة وأخرج منها مكرم باشا وعين كامل صدقي وزيرا للمالية .

عجب الناس لهذا الانقلاب ، وذهبوا مذاهب شتى يلتبسون الأسباب وقد لا يكون سيرا أن يعرف غير الخاصة ، له سببا لكن ما تناقله الناس عنه قبل حدوثه ، وما رواه لي مكرم باشا من بعد قد يفسره كل التفسير ، وقد يفسره الى حد كبير .

فقد قيل قبل هذا الانقلاب ان مكرم باشا اختلف مع صاحبة العصمة حرم النحاس باشا خلافاً تسفل النحاس شخصيا لازالة اسمائه وان مكرم باشا ذهب الى فندق مينا هاوس حيث كان رئيس الوزراء ، وحرمه يقيمان فصالهما النحاس باشا لكن هذا الصلح لم يدم طويلا فعاد الخلاف وأدى الى خروج مكرم باشا من الوزارة .

وأراد بعضهم أن يرد سبب هذا الخلاف الى ان حرم الرئيس كانت لها مطالب في وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم باشا لنزولها وان سكرتير الوفد لم يجيبها الى ما طلبت فاحفظها ذلك عليه وجعلها تذكر لزوجها انه بالغ في اكثار مكرم باشا مبلغا جعل الناس يظنون أن مكرم باشا كل شيء وان النحاس باشا ليس شيئا وأطمعت مكرم فلم يبق يسمح لها ولا لزوجها قولاً .

وينقل د . هيكل على لسان مكرم عبيد - وكان هيكل ، ومكرم مصطفىان في رأس البر ، ان زينب هانم قد حقدت عليه - على مكرم - انه اذا خرج من الوزارة عمل في المحاماة وبيع منها الأرباح الطائلة على حين لا يشتغل النحاس باشا بالمحاماة فان ترك الوزارة لم يكن له الا معاشه وانها كانت لا تجد باسا بأن تصارحه بذلك أمام زوجها فاذا ذكر لها مكانة النحاس باشا من الشعب وجلال قدره في الناس قالت ساخرة « يكفيني نعيمها » وافتتح قوسا لأشرح هذا المثل الذي يدل على ضخامة الشيء وما يحذره من أصوات دون أن يكون من ورائه فائدة تماما كالسباقية التي تحدث نعيها مدويا ولا نخرج ماء أو الجاموسة التي تطلق نعيمها العالي ، دون أن يكون من ورائه فائدة واقلل القوس بسرعة لأقول ان مكرم عبيد قد روى لهيكل ان زينب الوكيل حرصت على أن تجعل من الحكم وسيلة استغلال وكسب ، لكن مكرم باشا كان يعارض هذا الاتجاه الذي يلوث الحكم ونزاهته ففضبت منه ، رحلت عليه واستطاعت لكانتها من زوجها أن تهدر صدقة عشرين مسنة أو يزيد ، وان تخرجه من وزارة المالية ومن الوزارة كلها ليخلو لها الجو فتصنع ما تريد وبخاصة حين يعلم الوزراء أن لها مثل هذا السلطان فلا يستطيع أحد منهم معارضة ما تطلب .

ويقول هيكل تعقيبا على ما رواه له مكرم : قد يؤيد رواية مكرم باشا ، ان حرم النحاس باشا وكانت يومئذ تجاوز الثلاثين من عمرها قد شمرت بأن من حقها وهي سيدة ذكية جميلة وهي زوج زعيم سياسى كبير ، ورئيس للوزارة أن تبرز الى المكان اللائق بها فى الجماعة المصرية ولعل ذلك هو ما دعاه بعد قليل من تأليف زوجها هذه الوزارة الى جمع تبرعات فى أسبوع ما أسمته « أسبوع البر » بلغت فى فترة وجيزة ما يزيد على مائة ألف جنيه جعلتها رأس مال لجمعية خيرية ، أسمتها جمعية أسبوع البر فشجعها اقبال الناس وتلبيةهم رغباتها على أن تقف من مكرم عبيد هذا الموقف الذى قص هو - مكرم عبيد - نبأه .

وينهى د . هيكل كلامه عن هذه النقطة بقوله : لا أقف عند أى من هذه الأقوال ، التى تبادلها الناس فى تحليل خروج مكرم باشا من الوزارة وحسبى أن أذكر عنصرا جديدا ، دخل الوزارة قبل خروج مكرم باشا مما كان له من بعد أثر واضح فى الوجدان وسياسته ذلكم هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين بك الذى عين وزيرا للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من عمره فلما أخرج مكرم باشا من الوزارة ، عين فؤاد بك وزيرا للداخلية ثم وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية .

وقد بدأ فؤاد سراج الدين يظهر كقوة سياسية لها تأثيرها فى الأيام السابقة لتشكيل النحاس باشا وزارته - وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ - وقد كان مقبيا مع النحاس باشا أثناء اقامته بأسوان فى تلك الأيام ، وكان كما يجمع الكثيرون ، قد بدأ يتقرب الى السيدة زينب الوكيل عن طريق بعض المشروعات الاقتصادية التى حملها اليها ومن بينها شراء مساحات من الأراضى فى المرج ، بائمان تكاد تكون خيالية وبشروط ميسرة للغاية بحيث لا يقوم النحاس باشا - أو بمعنى أدق السيدة زوجته - الا بدفع مبالغ بسيطة وزهيدة جدا .

وقد رافق فؤاد سراج الدين النحاس باشا فى رحلة الصعيد التى توقفت عند قنا ، وهو كما قال قد شارك فى اقناع النحاس باشا بالسفر الى القاهرة . عندما طلبه القصر الملكى وكان النحاس باشا مصرا على عدم الذهاب الى القصر حتى لا تتكرر مأساة كفر عشنا حيث كان قد ذهب اليه فيها عبد الوهاب طلعت باشا مرتين للتباحث وإياه فى أمر تشكيل الوزارة الجديدة . ثم لم يؤخذ برأيه بل ان النحاس باشا كما صرح أكثر من مرة كان يرى ان مباحثات كفر عشنا كانت تستهدف تضيق الوقت ليتم تشكيل وزارة حسن صبرى باشا وفؤاد سراج الدين هو الذى اتفق كما قال أيضا مع مدير قنا - من وراء النحاس باشا - على تأخير القطار القادم من أسوان والمتجه الى القاهرة ، حتى يجسر للنحاس باشا - بعد اقناعه - أن يستقله.

وقد قام مكرم عبيد وفؤاد سراج الدين ، وزينب الوكيل بإقناع النحاس باشا بتلبية دعوة السراى والعودة الى القاهرة ، للمشاركة فى المشاورات ، التى انتهت بتأليف النحاس باشا وزارته الجديدة ، وزارة ٤ فبراير ، ولم يكن فؤاد سراج الدين وقتئذ شخصية من شخصيات الوفد المرموقة بل لم يكن عضوا فى الوفد .

ونجاح فؤاد سراج الدين فى القيام وقتئذ بهذا الدور رغم كونه ليس من شخصيات الوفد البارزة يؤكد انه كان فى هذه الايام يحظى بنفوذ ، ان لم يكن موازيا لنفوذ مكرم عبيد فهو على الاقل - النفوذ - لى نفوذ مكرم عبيد .

ويقول الأستاذ فؤاد سراج الدين عن المرحلة السابقة لهذه الفترة :
طلبنا فى المارضية من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٢ وتوثقت علاقتى جدا بالنحاس باشا خاصة ، وبأعضاء الوفد عامة الى أن شكلت وزارة الوفد فى فبراير سنة ١٩٤٢ ولم أدخلها ، عند بدء تشكيلها . لأن النحاس باشا كان حريصا على تعيين جميع الوزراء الوفديين الذين أقيلا فى وزارة ١٩٣٧ لرد اعتبارهم ودفعاً للمهانة التى لحقتهم بخطاب الاقالة ، وكان جاف العبارة ، وأجريت الانتخابات ، ونجحت فيها بالتزكية ودخلت مجلس النواب للمرة الثانية ، وفى ابريل سنة ١٩٤٢ انتخب عبد السلام فهمى جمعة - وكان وزيرا للزراعة - رئيسا لمجلس النواب فاختارنى النحاس باشا وزيرا للزراعة مكانه ، وكانت سنى وقتها حوالى ٣١ سنة ونصف - نوفمبر ١٩١٠ ، ابريل ١٩٤٢ - وبقيت فى الزراعة وزيرا لها حتى أتى نوفمبر ١٩٤٢ فنقلت من الزراعة الى الداخلية والشئون الاجتماعية ، وبقيت وزيرا لهما حتى اقالة الوزارة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

ويقول فؤاد سراج الدين - فى أوراق مكتوبة وموقعة منه شخصيا فى نهاية كل صفحة وهى بحوزتى - عندما اخترت وزيرا فى سنة ١٩٤٢ كنت أعتقد أن مكرم باشا شخصيا الذى تربطنى به علاقة وثيقة جدا حتى قبل انتخابى عضوا فى مجلس النواب كنت أظن أنه هو الذى رشحنى لمنصب الوزارة ، ولكننى وبعد خروج مكرم من الوزارة والوفد علمت شخصيا من نجيب الهلالى ، وصبرى أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل انه عارض ويشده فى اختياري وكلا لوزارة الداخلية عقب تشكيل الوزارة الوفدية مباشرة فى فبراير ١٩٤٢ وكان الذى رشحنى كما علمت فيما بعد هو عبد الفتاح الطويل وأيده النحاس باشا وأعضاء الوفد ، وقد عارض مكرم عبيد ترشيحى لهذا المنصب لا طعنا فى أو فى كفاءتى لهذا المنصب كما قيل ونقل الى فيما بعد ، ولكنه أبدى خشيته من أن يغضب كثيرون من أعضاء الوفد القدامى الذين قد يطمعون فى هذا المنصب ، وقال له عبد الفتاح

الطويل : « اننى كنت اعتقد أنك أول الموافقين على هذا الترشيع نظرا لما تعلمه من علاقتك الوثيقة بفؤاد » ، ولكنه أصر على رأيه ورأى النحاس باشا وقتها ارجاء الأمر حسنا للمناقشة .

ولكن فؤاد سراج الدين يقول بعد ذلك بسطور : ان مكرم باشا - وكان وقتئذ وزيرا للمالية والتموين - استمعاه ذات مرة ، وسأله فى أزمة القمح التى كانت مستحكمة فى ذلك الوقت « ١٩٤٢ » وعما اذا كانت لديه اقتراحات خاصة ، فاقترح فؤاد سراج الدين رفع سعر القمح ، وان مكرم ابتهج بهذا الاقتراح وقبله مرارا ، وقال له - وهو ما يقول فؤاد سراج الدين انه يحفظه - هو ذا الكلام ... بعض اخواني اقترحوا تعيينك وكيلًا للداخلية وأنا عارضت ، لأنك يا تكون وزيرا يا بلاش ، وأنا صممت على تعيينك وزيرا للداخلية » .

ويقول فؤاد سراج الدين أنه عندما احتلم الخلاف بين النحاس ومكرم اقترح على مكرم أن يسافر معه الى بلدته « كفر الجرايدة » للاقامة فيها أسبوعا - تكون فيها يمينين عن هذا الجو المشحون حتى تهدأ النفوس - وان مكرم وافق على الاقتراح ثم اتصل به تليفونيا عند منتصف الليل ، ليعتذر عن السفر بدعوى أنه لا يريد أن يهرب من ميدان المعركة » .

وعبثا - فؤاد سراج الدين - حاولت اقناع مكرم باشا بأنه ليس هناك مشكلة وان الأمر لا يبدو أن يكون مجرد ثورة فى النفوس ، ولكنه أصر على موقفه واستمر فى عقد الاجتماعات بسنزه مع الشيوخ والنواب الوفديين مثل : « السيد سليم » ، بشارة ميخائيل ، أحمد قاسم جودة ، جلال الحماصى ، يهاجم فيها زملاء الوزراء ، وعلى رأسهم النحاس باشا ، وقام النحاس باشا من ناحيته بعقد اجتماعات مماثلة يشرح فيها الموقف للشيوخ وللنواب الوفديين ، واحتلم الخلاف حتى وصل الى الحد الذى اقتضى أن يجتمع الوفد ويقرر فصله من عضويته وإخراجه من الوزارة » .

وللاستاذ فؤاد سراج الدين آراء أخرى فى الخلاف بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا سوف نرجع اليها فى الوقت المناسب :

وعن الأسباب التى أدت الى ظهور الخلاف بين النحاس ومكرم بصورة سافرة يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : طلبت وزارة النحاس باشا من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين ، وكان مكرم عبيد باشا بوصفه وزيرا للمالية رئيس هذه اللجنة ، فقررت اللجنة عدم الموافقة على هذه الاستثناءات ، وقضت مذكرة بقرارها الى مجلس الوزراء فى مايو ١٩٤٢ و ٠٠ و ٠٠ وكانت حجة اللجنة فى رفض هذه الاستثناءات وجيهة ، ومنطقها سليم ، ورأيها سليم ، ولكن مجلس الوزراء ، رفض هذه المذكرة ، وأقر الترتيبات الاستثنائية المطلوبة ، ومن هنا حلق النحاس على مكرم

وتنكر له ، لمعارضته طلبات له ، اذ كان معظم طلبات الاستثناءات بإيعاز منه ، وصادرة عنه ، وزاد في حقه أن مكرم عبيد رفض تمييز بعض أصحاب النحاس في طلبات تصدير مربية تقسموا بها الى وزارة المالية واستندوا فيها الى صلتهم برئيس الوزارة فتأثرت نائرة النحاس ، وأعلن عدم امكانه التعاون مع مكرم ، وطلب منه أن يستقيل من الوزارة فرفض فقسم النحاس استقالة الوزارة في مايو ١٩٤٢ وعهد اليه الملك بتأليفها من جديد ، فآلفها دون مكرم .

ويقول الراقص ايضا : في يوليو ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم ورأغب حسا : كان اقضاء مكرم ١٩٤٢ بعد اقضاء النقراشي ١٩٣٧ ، مظاهر متلاحقة لتكنيب الوفد طريق النزاهة والاستقامة في الحكم مما كان له اثره في فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات ، فمكرم كان على حق في معارضة النحاس في تصرفاته التي مست نزاهة الحكم . . .

ولكن ماذا تقول مضايك مجلس النواب ، عن مكرم عبيد ، الوزير في وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ثم ماذا تقول تلك المضايك عن مكرم عبيد النائب الذي أخرج من الوزارة ؟

لدى اعتقاد راسخ ، مؤداه أن مكرم عبيد باشا عندما دخل الوزارة في فبراير ١٩٤٢ ، كان غيره في كل الوزارات الوفدية التي شارك فيها من قبل ، في كل وزارة سابقة على ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اشترك فيها مكرم عبيد ، كان « الدينامو » الذي لا يكف عن الحركة ، كان المدافع الأول عن سياسة الوزارة في الصحافة وفي مجلس البرلمان ، وفي كل مكان !

وكان في نفس الوقت هو محور كل نشاط وفدي داخل الوزارة أو خارجها ، ولكن يبدو لي أنه منذ الدقائق الأولى لتشكيل النحاس باشا وزارته - وزارة ٤ فبراير - اتجهت نية النحاس باشا بعد أن شعر بثبات مركزه الى « نجيم » مكرم عبيد ، وعدم اعطائه المكانة الأولى ، التي كانت له في كل وزارة وفدية ، واعتباره واحدا من قيادات الوفد الكبيرة ، وليس الرجل الثاني صاحب النفوذ الأكبر ، والأوحد في الوفد كما يبدو لي في نفس الوقت ، وقد حدثت مع مكرم باشا أكثر من مرة في هذا الموضوع عندما كنت أذهب اليه كصحفي ناشئ في مكتبه بشارع قصر النيل ، حيث كنت أقضي ساعات طويلة ، وهو يجل على أحد مقالاته للمصور ، أو عندما كان يدلي ببعض أحاديثه أنه دخل وزارة ٤ فبراير ونفسه مسفوفة للغاية من الوزارة وأنه كان يحنى أن تجيء الوزارة الوفدية بغير هذه الوسيلة ، وأنه كان يحس بعدم راحة الجماهير الهائلة غير المنفصلة ، لمجيء الوفد ، مهما تكن الأسباب التي ساقها النحاس باشا - وساقها هو شخصيا - لتبرير قبول الوفد للوزارة هذه الجماهير بعد ان هدأت ضجة تشكيل الوزارة وبعد أن بدأ البرلمان مباشرة أعماله ،

رفعته جهده أن يمنعني من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد انسيائه وتقديمهم الى المحاكمات العسكرية الى غير ذلك من محاولات فشاعات فمحسوبيات فتعهدات فتصرفات ترمي كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين وتجعل من أسلوب الحكم العوية ومفسدة معا ١١ » .

ويذكر مكرم عبيد انه بعد أن أعيته وسدئل النصيح والتحذير أراد تبرئة ذمته بتقديم استقالته : أعريت لرئيس الوزراء عن رغبتى فى الاستقالة فى فترات متفاوتة بدل المرة ثلاث مرات قبل خروجى من الوزارة وكنت فى كل مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتى له ، وغيرتى على سمعته وانى وقد عجزت عن اقناعه باصلاح الحال فما من وسيلة بقيت الا أن أستقبل من منصبي ، على أن يتخير هو صيغة الاستقالة ومناسبتها ووسيلتها حتى لا يفتضح أمام عين الناس ما أمر الوفاء به أن يستر بين صديقين كانا مضرب المثل فى الوفاء والاخاء الى أن يقول مكرم عبيد انه ما كان يريد من وراء استقالته احراراً بل علاجاً فما من دليل أبلغ فى ذلك وأقطع من اننى ما كنت أخطئ به فى أية مرة من هذه المرات وأصر على فكرة الاستقالة منه والانفصال عنه حتى كانت تأخذنى ذكرياتى فتحنننى عبراتى فأبكى ويبكى ثم يعدنى باصلاح الحال فأعدل عن الاستقالة ثم تفرق متوادين متعاهدين ولكن الى حين ! . .

وينكر مكرم عبيد تصوير مصير الخلاف بينه وبين النحاس ، على أنه عداة شخصية ، بينه وبين النحاس « فمن يصدق مثل هذا العداة المفاجيء من غير سبب يدعو الى مجرد الجفاء ، فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت صداقتهما لمختلف التجارب وقاومت كل أسباب العداة طوال بضخ وعشرين من السنين حتى بلغت مبلغ الاخاء !

كما ينكر أيضا تصوير الخلاف على أنه خروج عن مبدأ من مبادئ الوفد أو خلاف على نظام الحكم نفسه فأين هو المبدأ المختلف عليه : وكيف يخرج على الوفد من ادخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى فى اختيار وتأيد الزعامة عليه .

وينفى مكرم عبيد أيضا القول بأنه قد غضب لتجريمه من كل سلطاته ، أو بعض سلطاته فى الوزارة الأخيرة فالثابت للناس من الوثائق الرسمية أن النحاس باشا هو الذى أخرجنى من الوزارة بعد أن ارتضيت المدول عن الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات وقبلت البقاء فى الوزارة طوعا للرغبة الصامية التى بدت من الملك للتوفيق بينى وبينه ولكنه رفض وأصر على رفضه فهو اذن الذى غضب لنفسه لا أنا وهو الذى أراد أن يتخلص منى ليخطو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء أو يرخس كما يشاء ويستثنى كما يشاء الا أن يشاء الله - غير ما يشاء » .

أحسنت بخيبة أمل كبيرة لأنها لم تجد التغيير الذى كانت تنتظره من أية وزارة وفدية ، كما أنه كلما تقربت الوزارة من الانجليز وحقت لهم بعض مطالبهم كانت تلك الجماهير يقل حماسها للوفد شيئا فشيئا ، فإذا أضفنا الى ذلك - تلك كانت وجهة نظر مكرم عبيد باشا الهادئة - أن النحاس باشا كان يبدو فى هذه المرة مختلفا عن النحاس باشا فى المرات السابقة التى ألف فيها الوزارة . كان حاقدا الى أبعد حدود الحقد على السياسيين غير الوفديين ، وعلى الفصر بل وعلى الجماهير التى لم تفعل شيئا ازاء اقضاء النحاس من الحكم طوال أربع سنوات كاملة فقد كان النحاس باشا ، ينظر اليها نظرة استخفاف فى هذه المرة . وهذا كله جعلنى - مكرم عبيد - أحس بالخطر على الوفد وعلى علاقتى بالنحاس باشا منذ الأيام الأولى لتشكيل الوزارة الوفدية ، وأقول لك - بصراحة - ان خشيتى بالخطر ، بدأت بعد تأليف الوزارة الوفدية بخمسة عشر يوما ، وتأكد الخطر عندى عندما أصر النحاس باشا على افشال المباحثات التى كانت تجرى بين الوفد والأحزاب الأخرى حول تقسيم الدوائر ، أو على الأقل ، الموافقة على عدم منافسة الوفد لأحزاب الأقليات فى عدد لا بأس به من الدوائر .

ولا أكاد - وقد قرأت مضايك مجلسى النواب والشيوخ من ٢٠ مارس ١٩٤٢ حتى اخراج مكرم عبيد باشا من الوزارة - أجد روح مكرم عبيد فى هذه المضايك ، وقد سبق لى أن قلت أنه خلال مناقشة الاستجوابين الخاصين باعتقال على ماهر باشا فى مجلس النواب ، وفى مجلس الشيوخ ، لم يشترك مكرم عبيد باشا فى هذه المناقشة رغم كون هذين الاستجوابين من أخطر الاستجوابات التى عرفتها حياتنا النيابية ، والمرة الوحيدة التى تحدث فيها لم يزد على قوله ، ان رغبة رئيس الوزراء يريد أن يلد بتعقيب ، وهذا وحده كاف للتدليل على أن مكرم عبيد باشا فى وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كان ومنذ الأيام الأولى لتشكيلها غير مكرم عبيد باشا فى أية وزارة سابقة ، سبق أن اشترك فيها ! حتى الأسئلة التى كان يوجهها اليه بعض النواب الوفديين مثل محمود سليمان غنام ، وزهير صبرى عن مسائل التمويل باعتباره وزيرا للتمويل بالنيابة ، كانت ردوده عليها جافة للغاية ، ليست فيها حيوية مكرم عبيد .

وربما كان الشيء الوحيد الذى وضحت فيه حيوية مكرم عبيد ، وقوة مكرم عبيد البيان الذى القاه عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٣/٤٢ بحيث لو أن أحدا نزع اسم مكرم عبيد باشا من فوق هذا البيان أو نزع توقيعهم عليه ، لعرف الجميع من ألفاظ البيان ، ومن موضوعاته أن البيان لمكرم عبيد نفسه : مكرم عبيد وهو يتحدث عن عيوب الميزانية فى العهد السابق يقول انها ميزانية حكومية ، أو ميزانية برورراطية لا تمت الى الميزانيات

البرلمانية بسبب ، اللهم انها تنسب الى البرلمان من باب الانتساب لا النسب ولعل اصدق ما توصف به ميزانية المهند السابق انها وضعت لا خدمة الشعب فى علاقته بالحكومة ، بل لخدمة الحكومة فى علاقتها بالشعب . . وفى مكان آخر يتحدث مكرم عبيد عن الاقتصاد الحكومى والشعبى فيقول : لكل مهضوم ولا يهضم ، مظلوم ولا يظلم ، والكل يطلب المزيد وان تفتتح له الابواب كلما اراد او كان محسوبا على من يريد . كل ما نراه اذن من مظاهر الثراء والترف فى مصر انما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى الغنى السخى اما اقتصادنا الشعبى فآين هو ؟ هو فى تلك البقرة الحلوب ، التى تدرب لنا وعسلا ، على أهلها ، او هو الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا ، الذين يتكون منهم مجموع الشعب او أكثر من ٩٠٪ منه والذين يعيشون بين ظهرانيا وفى جوارنا كأنهم من دار غير دارنا ومن مصر غير مصرنا ، والحق انى ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ، ويلبسه العرى وغيره يرفل ، ويضنيه العيش القذر والمأوى القذر والمرضى القذر ، وغيره يتجمل فيجمل حتى لكاد المسكين يخرج من الجنة ، لكى يدعنا نفعل .

كلما شهدت هذه المزريات المفجعت ، وحاولت ان اقارن او اوازن بين ما نرى فى مصر ، من مفارقات تولانى شعور أشد ايلاعا من الحزن والأسى لانه مقترن بالكثير من الجدل والكثير من الوجمل . . قد كنت أسائل نفسى : هل حقاً لمصر استقلالها ؟ فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة ، وهى تكاد تكون مصر الكاملة قد استعبدت للأرض ولأصحاب الأرض ، وأى استقلال وأية كرامة للشعب : مثل هذا الفقر فيه روح الاستغلال والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت الا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات وأية دفعة فى ميدان الاقتصاد وأى اندفاع يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ؟ وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال اذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ، ومحل الاستغلال فلنقلها اذن صريحة يا حضرات النواب : فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الاجنبى وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى ؟ !

ويقول مكرم عبيد : فى اعتقادى لم يستتب لمصر استقلال اقتصادى بل وسياسى طالما أن نظام الحكم فيها بين شد ، وجذب ، وسلم ، وحرب ؟! ثم يقول أيضا : ولعل هذا الكلام الصريح الواضح ، كان فى مقدمة ما اثار ضده اقطاعى الوفد ، وكبار رأسمالييه . . الاقتصاد علم أصلى ، من علوم الاجتماع ، وان له آدابا كما أن له حسابا ، وان رجل الاقتصاد على خلاف رجل المال هو الذى يحقق الاصلاح قبل أن يحقق الأرباح بل ان القاعدة الأولى والأخيرة لكل علم من علوم الاجتماع هو النفع لا الانتفاع . .

وللحق أقولها ، لم يكن مكرم عبيد في بيانه هذا مجرد وزير ، للمالية بل كان مصلحا اجتماعيا بل كان ثوريا حقيقيا !

والذى يقف المرء ، أمامه طويلا ، ان كل فقرة من فقرات بيان مكرم عبيد قد قوبلت بالتصفيق ، ولا يتصور ، المرء ، ان هذه الاغلبية ، التى كانت تقاطع كل فقرة من فقرات مكرم عبيد بالتصفيق والهتاف هى التى فصلته من مجلس النواب فيما بعد ! لقد أنهى مكرم عبيد بيانه الهام ، والخطير ، بقوله : مهما يكن من أمر ، فان فى كشف حساباتنا صفحة من كتابنا ، وحسبنا جزء ، اذا رأيتم اللوم ، أن تقدروا ، واذا رأيتم التقدير ان تقدروا ، دون ان تشكروا ، فلا والله ما كنا نستحق منكم أو من الامة شكرا ، بل حسبنا ان نخدمها وان نبذل فى شرف خدمتها نفوسنا ، وجهودنا ثمتا ، واجرا ، والله لنا ، وهو ولي العاملين » .

وكان خطاب مكرم عبيد هذا آخر خطاب عام ، وخطير ، خاطب به الاغلبية البرلمانية الوفدية وكانه كان خطاب وداع !

وفى جلسة ١٢ مايو ١٩٤٢ يقصم مكرم عبيد عن بعض نواياه فيما يتعلق بأزمة تصدير الزيت وكان بعض خصومه يريدون الحصول على أذونات تصدير للزيت ، ولغير الزيت .

انثناء المناقشة الخاصة بتحديد موعد ، لمناقشة استجواب وجه الى مكرم عبيد عن بعض الأمور التموينية ، يبدى مكرم عبيد استعداده لمناقشة الاستجواب فورا اذا شاء مقدم الاستجواب ، ثم يؤكد على وجهة نظره الخاصة بتصدير الزيت فيقول : يعنى ان يثبت من الآن أن الحكومة لن تسمح بتصدير كيلو جرام واحد من الزيت لاي بلد من البلاد وعند مناقشة الاستجواب المقدم من الامتاز جلال حسين الى مكرم عبيد ياشا ، عما وصلت اليه حالة التموين فى القاهرة لاسيما بالنسبة ، لتعذر وجود الخبز والدقيق والسكر وما يعانیه الجمهور ، ولا سيما الطبقات الفقيرة فى الحصول على قوتهم وكذلك الاجراءات التى اتخذت ، لتخفيض كميات البترول . ويقول مكرم عبيد ، ان ترخيصات بتصدير ستة آلاف طن من الزيت ، على ثلاث دفعات كانت قد أعطيت فعلا وبالفعل ثم تصدير ألفى طن وكان المطلوب تصدير ألفى طن على دفعة ثانية ، وألفى طن على دفعة ثالثة ولكنه بعد انتهاء الاجراءات الخاصة بتصدير الدفعة الأولى وجدت ، ان مصلحة الجمهور ، أهم ، وواقع من مصلحة القانون واستفتيت أقلام القضايا وأخيرا أخذت ، على عاتقي - مكرم عبيد - الفاء جميع التراخيص ، حتى تلك التى تم بمقتضاها التصدير ، فعلا ، وأمرت الجمارك بمنع التصدير وكان هناك كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت على السفن فأمرت بإخراجها منها ، وشمل هذا الاجراء بالمنع الدفعة الثانية والدفعة الثالثة أما الدفعة الاولى فكان قد انتهى أمرها !

ويلخص مكرم عبيد الموقف فيقول : خطتنا في التصدير والاستيراد ، منع تصدير كل مأكولات من مصر ، واستجلاب كل ما يصلح للأكل ، أو الزراعة من الخارج .

ويقول النائب عبد السلام الشاذلي ان هناك محاولات دقيقة جرت في سبيل تصدير الزيت ولا أتم المجلس بل أصابكم بأن في البلد شائعات كثيرة عن ان هذه المحاولات قد وقعت فعلا وانها قد نجحت فاجعل مركز معالي وزير المالية الذي ذكرها في خطر . . . وتقوم ضجة ومقاطعة يقول بعدها مكرم عبيد : لا ، لا ، ان هذا كلام لا يصح ان يقال : ان جميع أعضاء الحكومة من رؤسائها الى آخر عضو فيها كلهم متضامنون ولو صح لي ذكر أسماء الشركات ، والتجار والافراد ، الذين حاولوا هذه المحاولات ، لذكرتها ولكن حضرة النائب المحترم على ثقة من امر واحد ، هو ان مركز وزير المالية ، أو أي وزير ، في هذه الوزارة ، انما يركز على النزاهة ، المطلقة .

ولكن النائب الشاذلي يقول تعقيبا على ما قاله مكرم : قد يكون في قولي هذا فائدة ، هي سماع هذا التصريح ، القاطع من معالي وزير المالية . وهو تصريح سرت له كل السرور وارجو الا ننتقل من مناقشات الاستجواب الى جدول الاعمال بل تقرر تأييد معالي وزير المالية في سياسة منع تصدير الزيت وبذرة القطن أيضا معنا باتا ، تقديمنا لحاجة البلاد على كل اعتبار وفي مراقبة تنفيذ هذا الامر ، واحاطته بسياسات يمنع التلاعب .

ويظهر ان مكرم عبيد باشا ، كان واثقا من متانة مركزه اكثر مما يجب ويظهر ، ان عبد السلام الشاذلي باشا كان على علم ، بما كان يدير في الخفاء لاقصاء مكرم عبيد ، فلقد أعيد تشكيل الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٤٢ بدون مكرم عبيد .

وفي جلسة أول يونيو ١٩٤٢ ، تتم تلاوة المرسوم الملكي الخاص بتشكيل وزارة النحاس باشا الجديدة ويتم التصفيق عند تلاوة اسم كل وزير من الوزراء الامر الذي يفضي رئيس المجلس فلفت نظر الاعضاء الى ان التصفيق المستمر بمناسبة وبغير مناسبة أمر لا يليق ويحسن ان يكون التصفيق لمناسبة خطيرة مهمة أو لخدمة جليلة تؤدي للبلاد اما ان يصدر بغير فرقة فأمر أربا بالمجلس ان يحدث منه ويقف النائب جلال الحمامصي ، ليقول : لقد قدمت اقتراحا ارجو عرضه على المجلس ويقول الرئيس : أنا لا أعرض هذا الاقتراح ولكن جلال الحمامصي يقول : أني ارجو تلاوته .

ويقول عبد السلام فهمي جمة رئيس المجلس ان النائب ، المحترم يقترح ان يقرر المجلس شكر سعادة مكرم عبيد باشا ، على ما آتاه من خدمات جليلة في وزارتي المالية والتموين ، يستحق من أجلها تقدير ، الوطن . وانه - أي

ونيس المجلس - يرى من حقه كرئيس للمجلس الا يصرف منى منى هذه الاقتراحات ، وذلك ان من سلطة الرئيس وهو المحافظ على الحريات أن يحافظ أيضا على الكرامات وخير الا يعرض هذا الاقتراح من أن يعرض ثم يرفض وأنا اريد بذلك ان اتحاشى مثل هذا الوضع ، اما من جهة الموضوع ، وهو شكر معالى مكرم عبيد باشا فاني قد سمحت فى جلستين سابقتين ان اعرض على حضراتكم اقتراحين كل منهما خاص بشكر معاليه مرة عند انتهاء المجلس من نظر قانون التسوية المقارية والثانى عند نظر استجواب الاستاذ جلال حسين الخاص بالزيت ولكن فى حالتنا هذه وهى حالة شكر الوزير على ما قام به فى وزارة المالية ثم فى وزارة التموين فامر لا يليق بكرامة المجلس ان يعرض له ٠٠ ذلك لان الميزانية وهى اهم عمل لوزير المالية ، لم تعرض للمناقشة بعد وتقديم اقتراح كهذا معناه اذا ما اجزئوه ان المجلس قضى على نفسه بالانقراض مشروع الميزانية ٠٠

ويذكر ، عبد السلام فهمى جمعة ، أعضاء المجلس بموقف له فى ١٩٢٧ عندما كان المجلس ينظر مشروع الميزانية واذا بخمسة عشر نائبا يتقدمون باقتراح شكر للحكومة وكانت حكومة الخفوف له عدلى يكن باشا فانبهرت معارضا للمكرة ، وكان صديقى المرحوم مرقص حنا باشا وزيرا للمالية فقال لى كيف يحدث هذا بين عبد السلام ومرقص الصديقين والزميلين فقلت له ليست المسألة مسألة عبد السلام ، ومرقص فانت ممثل للحكومة ، وأنا ممثل للأمة وأنتم تريدون ان اشكر وزير المالية والميزانية لم ينظرها المجلس بعد فانا اذ شكرتك اليوم وانتقدتك غدا كنت مناقضا لنفسى واذا لم اقم بهذا قصرت فى حق الأمة ، وفى نظرى ان الوزير لا يستحق الشكر الا بعد نظر المجلس للميزانية وقد اقرنى مجلس النواب اذ ذاك فكان من جراء ذلك ان استقالت وزارة الخفوف له عدلى يكن باشا ، اما مسألة التموين فهى كما تعلمون حضراتكم مازالت معروضة على المجلس فى استجوابه وكان زميلنا مكرم باشا وزيرا للتموين وقت تقديمه ونحن لا نضن ، على من يستحق الشكر ان نسيده اليه .

والآن بصفتنا مجلس نواب يجب ان نتخذ ونعمل لحساب القدر وان نصبر حتى ينهى المجلس من نظر الميزانية فاذا تبين له ان مكرم باشا كان قد قام بهمة خير قيام ووجد أنه يستحق الشكر فأتى - وأنا ممن يقدرونه - أكون أول من يقترح شكره ، أما الآن فأتى أربا ، بكرامتكم أن تشكروا وان تقيدوا بهذا الشكر ومن حقى كرئيس للمجلس محافظ على الحريات والكرامات وعلى المسنور الا أعرض مثل هذا الاقتراح .

استجواب حول أزمة التموين : بدراوى عاشور باشا أغنى أغنياء مصر يقول : لا أجد السكر فى بيتى ونحن نقوم بتحلية الشاي بالعسل

● أنهينا الفصل السابق بالاقتراح الذى تقدم به النائب جلال الدين الحامصى الى مجلس النواب بشكر وزير المالية والتموين « السابق » مكرم عبيد باشا بعد اخراجه من الوزارة ، ورفض رئيس المجلس عبد السلام فهمى جمعة باشا عرض الاقتراح لأن الميزانية وهى أهم أعمال وزير المالية ، لم تعرض بعد ، على المجلس ، ولأن هناك استجوابات كانت قد قدمت الى وزير التموين السابق لم تنتظر « بعد » كما ان رئيس المجلس قد أشار فى كلمته التى عارض بها اقتراح توجيه الشكر ، الى مكرم عبيد انه يخشى ان يمرض الاقتراح ، ويرفضه المجلس وقد علق الأستاذ مكرم عبيد باشا على الكلمة التى قالها رئيس المجلس بقوله : لأن الحديث فى موضوع الشكر خاص بى يهمنى أن أؤكد لحضراتكم اننى أعطى ما لقيصر ، لقيصر ، وما لله لله ، وإذا كان مجلس الشيوخ وهو مجلس الأمة قد وجه الى الشكر فقد وجهه الى كوزير فى الوزارة » .

ويرتفع صوت أحد النواب قائلا : ان مجلس الشيوخ لم يصدر قرارا بشكر مكرم عبيد باشا « ولا يعقب مكرم عبيد على كلام هذا النائب ، بل يتجاهله ، ويبقى فى كلامه قائلا : أنا لا ادعى هذه الخدمات لشخصى فما وجه الى من شكر ، وما كان يراد ان يوجه الى من شكر انما كان لما قدمت به كوزير فى الوزارة ، وأؤكد لكم اننى لم أعمل عملا ، أو أبذل جهدا الا بفضل زملائى الوزراء ورفعة رئيس الوزراء أما ما عملنا هذا من أعمال أدبنا فانى أختلف سعادة رئيس المجلس فى وضعه للأمور ، لأنه كان من الجائز أن يشكر المجلس خادما على ما أدى من خدمات ، مهما كانت متواضعة ، ولقد أشار البعض الى ما أدبته على المجلس وشكرنى عليه ولكنى أنزل عن هذا خشية أن تمس التقاليد البرلمانية أى مساس وانى اذ أختلف سعادة رئيس المجلس فيما ارتأه فان عملنا

لا يضمنى من أن أشكر له تلك الكلمات الكريمة التى وجهها الى بل انى أشكر جميع حضرات النواب وأجرى عند الله ، وعند الأمة » .

وكان مصطفى النحاس باشا حاضرا المناقشة فلم يتفوه بيمينت شغه وأن اشترك فى مناقشات أخرى فيما بعد أقل أهمية من تلك المناقشات ، ويبدو لي أن النحاس باشا كان متضائفا من موقف مكرم عبيد باشا الى ابعد الحدود ، بل يبدو لي - على ضوء المناقشات ، التى تلت مناقشة « موضوع أشكر » - ان النحاس باشا كان قد قطع كل اتصال بينه وبين مكرم عبيد باشا .

والجدير بالذكر ، ان استجوابا حول التامين ، عرض على المجلس ، لتحديد موعد لمناقشته ، وطالبت الحكومة بمهلة أسبوعين ، وكان وزير التامين السابق - كما ذكر فكرى أباطة فى المناقشة حول تحديد موعد لمناقشة الاستجواب - قد أبدى استعداده لمناقشة الاستجواب فورا كما أن رئيس المجلس - فى الجلسة السابقة - قد أبدى رغبته فى بداية المناقشة ولو بقيتا حتى الصباح ولكن مصطفى النحاس باشا ، لم يقبل مناقشة الاستجواب بعد أسبوعين اثنين ، بل طالب بأربعة أسابيع كمهلة » .

ويتور النائب ميه محمد البدروى باشا ثورة عنيفة على تأجيل مناقشة الاستجواب ويقول : أن حالة التامين سيئة جدا وقد كلمنى ابنى تليفونيا يشكو الجوع ويقول انه يشرب الشاى مزوجا بالعسل ، لعدم وجود السكر » .

وتقوم ضجة عنيفة ويعرض فكرى أباطة لاستجوابه الخاص بالرقابة على الصحف ويطلب مصطفى النحاس باشا مهلة أربعة أسابيع ، ويتور فكرى أباطة ويصرخ قائلا : ان الرقابة على الصحف شديدة لا تطاق وكلنا نشعر بذلك فلا يمكن أن نصبر على هذا العذاب أربعة أسابيع أخرى فأرجو من رفعة رئيس الحكومة أن يقللنا من هذه الحالة » .

ويصر رئيس الحكومة على أن الحكومة لا يمكنها المناقشة فى هذا الاستجواب قبل أربعة أسابيع » .

ويقول النائب محمد عبد الله أبو حسين : ان اللائحة تنص على أنه عندما يختلف مقدم الاستجواب مع الحكومة على موعد مناقشة الاستجواب يعرض الأمر على المجلس ، ولكن رئيس المجلس لم يعرض علينا أمن تحديد مواعيد المناقشة فى هذه الاستجوابات .

ولكن رئيس المجلس يقول : لقد بدأ ميل المجلس الى الموافقة على التأجيل » .

وتقوم ضجة شديدة من اليسار ويقول النائب أحمد محمد الوكيل : ان مسألة التامين مهمة جدا ولا تحتل التأخير ، ويجب أن ينظر فيها المجلس الليلة .

ويقول النائب عبد الله محمد فواز : حالة التموين سيئة للغاية والناس
تحشوا الجوع » .

ويقول رئيس المجلس : الواقع أن حالة التموين سيئة وإن هذه
الاستجابات أجلت أكثر من مرة ولكن هذا التأجيل سيكون الأثير » .
وتقوم ضجة عنيفة ضد كلام رئيس المجلس .

ويحاول مصطفى النحاس ، تهدئة ثورة النواب ويسأله عبد السلام الشاذلي
باشا ، عن رأيه في أزمة السكر وهل السكر مطلوب من الحليفة ؟ ويطلب
النحاس عدم مقاطعته حتى يمكن أن يوضح الأمر على حقيقته ، ويصف مسألة
التموين بأنها مسألة قومية ، ويقول مصطفى النحاس انه يحاول ويتناضل من
جهته بشخصه ليل نهار ، مع الجانب الآخر « لأحصل للأمة على أشياء ، وهذا
النضال الكبير الذي أضعني وأضر بصحتي ، أرهب به في سبيل عدم إثارة
مسائل قد يكون من ورائها تشدد الدولة الحليفة والتجاؤا الى القول بأنها
لا تستطيع إعطائنا ما نريده .. » .

ويقول سيد محمد البدرأوى : تزيه السكر وغيره من المواد الغذائية ،
والأخير لي أن أستقبل » .

ويقول النحاس باشا : انه لا داعي لاستقالة البدرأوى باشا لانه منكب
قبل كل شيء على مسألة توفير الطعام « فعمود البدرأوى باشا ، ليقول : تزيه
اسعافا عاجلا ، فليس في منازلنا الليلة شيء من السكر » .

ويقول النحاس للبدرأوى ، ان هذا الاسعاف هو الذى أفسده ليل نهار :
« اننا نريد اسعافا يمكننا وأهلنا من أن نميش » .

ويواجه مصطفى النحاس ، لأول مرة بموجة أخرى مشابهة من الاستنكار
وخاصة عندما يقول : ان ما يكتنف مسألة التموين من ارتباك منشؤه أولا
وأخيرا رجال التموين ومسلك بعض رجال الإدارة والتوزيع أيضا ! » .

ويقف مكرم عبيد وقد أحس بأن فى كلام النحاس ما يسىء اليه ، ليقول
ان رفعة رئيس الحكومة كان وحده منذ البداية قبل كل وزير آخر - كما قال
رفعته - مهتما يشئون التموين : هذا حق ولكنه ليس كل الحق ، فعندما عهده
الى بشرف تولى وزارة التموين ، وكان رفعة رئيس الوزراء سيقابل السفير
البريطاني ليتكلم معه فى مسائل سياسية ، رجوت رفعته باعتبار هذا من
واجبى أن يلج على السفير فى ألا تبخل الحليفة على مصر بالمساعدة فى مسائل
التموين » .

ويقول النحاس : هذا غير صحيح ولكن مكرم يسترسل فى كلامه وكأنما
لم يسمع ما قاله رئيس الحكومة فيقول : وقد تكلم رفعته مع السفير فى هذا

الشان ، وكنت قد اخبرت رفعتة بأننى سأقابل جناب السفير للتفاهم معه فى هذه التفاصيل ولأبين له - باعتبارى الوزير المختص - ما نحن بحاجة اليه .

ويقول مكرم : ليسمح لى سعادة رئيس المجلس ، أن أقول أنه عندما حصلنا من الحليفة على بعض مئونة جيشها ، كان ذلك من عمل وزير التموين وحده ولم يكن رفعة رئيس الوزراء يعلم شيئا عن هذا الموضوع . أقول ذلك ما دام حق الناس يبخس الى هذا الحد ، وقد عرضت الموضوع على اللجنة المشتركة ، وقلت للانجليز : إذا لم تعطونا جزءا من مئونة جيشكم فسأقدم استقالتي من الوزارة لأنكم تبخلون علينا بشئ إذا لم تحصل عليه عرضنا البلاد لخطر المجاعة ، وقلت لهم فوق ذلك اننا قد ساعدنا جيوشكم فى كيت ، وكنت فيجب عليكم أن تمهوا البنا يد المساعدة ، وقد جاءنى بعد ذلك كتاب من المستشار المالى البريطانى يخبرنى به أن السفير قبيل أن يموضنا من مئونة الجيش البريطانى ٢٠ ألف طن ، وحين ذاك فقط اتصلت برفعة رئيس الوزراء رئيس الوزراء وأخبرته بما تم .

ويقول مصطفى النحاس : هذا غير صحيح بالمرة . . .

ويرد مكرم باشا فى هذه المرة ، على النحاس باشا قائلا : هذا صحيح كل الصحة والمستندات تحت يدى ، وما كان لك أن تتكلم بهذا ، وأنا لم أذكر ما ذكرت ، الا لأننى لا أقبل أن تمس كرامتى أو تنكر جهودى ووطنيتى .

ويعود مصطفى النحاس باشا ليقول مرة أخرى : هذا غير صحيح !

وينقل مكرم عبيد ، الى أزمة السكر ، فيقول : انه قبل خروجه من الوزارة كان مجلس الوزراء قد قرر أن يستولى وزير المالية على السكر ، على أن يصدر الحاكم العسكرى أمرا بالاستيلاء ، فاین هذا الأمر ؟

ويرد كامل صدقى باشا : وزير المالية ، الجديد بقوله : ليطمئن مكرم عبيد باشا على أن أمر الحاكم العسكرى قد صدر وبلغ للوزارات المختلفة .

ويوافق المجلس أخيرا على مناقشة استجواب التموين بعد أسبوعين !

ويطلب الكلمة فى موضوع التموين ٨٧ نائبا ويكون أول المتكلمين النائب عبد الفتاح الشلقانى ، وكان من بين ما قاله أن الخبز لا يصل الى طالييه فى بعض الأحيان يوما أو بعض يوم وأن للناس يهجمون على عربات الخبز ويستولون على ما فيها من الخبز قسرا فلا يصل الى العلاء ، ويتساءل الشلقانى عن علة اختفاء السكر ، بالرغم من أن مصر تزرع قصب السكر ، ويستخرج السكر من مصر وبأيد مصرية ، وكان يصدر الى الخارج ويطلب الشلقانى بقطع يد السارق كما هو الأمر فى السعودية ، ويقول ان عقوبة جرائم التموين تصل فى بعض البلدان الى الاعدام ، ويقترح اصلاح وزارة التموين وإنشاء مصلحة

يدخل في اختصاصها كل ما له علاقة بالتسجير الجبرى وأن يكون على رأس هذه المصلحة موظف كفء مسئول وأن تكون نواة تلك المصلحة ضباط الجيش الاحتياطى الحاصلين على شهادة الليسانس و ٠٠ و ٠٠ كما يقترح تشديد العقوبات لتكون رادعة ليس فيها رحمة ولا شفقة ، ولا هوادة لتكون رادعة مع اضافة عقوبة المصادرة وإغلاق المحل .

ويقول النائب جلال حسين : لسنا نريد أن نشبع كلاما بل نريد أن تشبع غداء ، كما يقول ان روح الاستخفاف التى عولجت بها مسألة التمويل منذ الساعة الأولى هي الداء الأول الذى تقاسى الآله ، الآن حين صدمتنا الحقيقة المرة ، ويشير الى الأخطاء الخاصة بالأحصاء الرسمية ويأخذ على نظام الإحصاء القائم وقتئذ أنه غير مجد ولا مفيد ، حيث ان بطل عملية الإحصاء هو الصرف الذى يملأ الاستثمارات وهو جالس على المصطبة ، كما ان احصاء وزارة الزراعة يقوم به معاون الزراعة على طريقته الخاصة ، كما يشير جلال حسين الى تفاقم العقوبات فى جردم التمويل وكون تلك العقوبات ، لم تتجاوز فى قضايا خطيرة ، عشرة جنيهات أو حتى خمسة جنيهات غرامة .

ويعترض النحاس باشا على ثلاثة الأحكام دون ثلاثة ظروف قضايها وملايساتها .

ويقول جلال حسين : انه لا يعيب على القضاة احكامهم ، ولكنه يعيب على التشريع ذاته لأن احكامه غير رادعة !

ويقترح النائب جلال حسين تجريد حملة قوية لمحاربة الغيلاق البشرية التى تعمل على تهريب المواد التموينية وان تنزع الحكومة من يدها قفازاها الحريرى ليرى هؤلاء الناس يدا قوية تأخذهم بالشدة التى لا رحمة فيها .

ويستشهد بقول أحمد شوقي :

أمن سرق الثنى له عقاب ومن سرق الفقير فلا عقاب ؟

ويوجه عبد العزيز الصوفانى نظر الحكومة الى الظلم الذى حاق بالفلاح الصغير ومصالحته امانة فى أعناقنا يجب أن تراعى الحكومة الفلاح الذى يملك ستة قرايط ، أو فدانا ، أو فملتين ولا تساويه مثلا بسعادة بفرأوى باشا الذى يملك عشرة آلاف من الفدادين » .

ويقول مكرم عبيد انه عندما كان وزيراً للمالية ترك لكل فلاح أردبا ونصف أردب من القمح لقوته ، دون أن تستولى عليها الحكومة والذى يملك ستة قرايط ، لا يؤخذ منه شئ ! وتقوم ضجة يثور لها رئيس المجلس عندما يقول عبد العزيز الصوفانى : فكروا فى الفلاح البسيط لاننا لو تركناه يتألم ،

قريبا لا نستطيع كبح جماحه في القذ !! ويرد أحمد حمزة وزير التموين بالتفصيل عن كل سلعة من السلع التموينية ! و . و .

وينتقل المجلس - بعد مناقشة مسائل التموين كما هي العادة - الى جدول الأعمال .

وفي جلسة ٢٤ يونيو - من جلسات مجلس النواب - يلقي مصطفى النحاس بيانا يقول فيه انه على اتصال بممثل الحليفة ، وقواتها في مصر ، لمراقبة الأحوال عن كثب ، ولما جاءت الأخبار باقتراب قوات المحور من الحدود المصرية تعاشرت مع ممثل الحليفة وقواتها طويلا ، وقد تأكله لى أن الحالة مرضية وأن مركز الحليفة في هذا العام أفضل بكثير مما كان عليه في مثل هذه الظروف من العام الماضي ! وفي ذلك قطع لطاير الاقاول والشائعات التي اذاعها ويذيعها المرجفون بسوء قصده لادخال الذعر على نفوس سكان هذا البلد الأمين بضية أحداث اضطراب فيه ، ويطمئن النحاس باشا جميع سكان البلاد مصريين ومستوطنين واجانب الى حالة البلاد ، ويطلب منهم الاختلاط للهدوء والسكينة .

ويقرر المجلس عدم مناقشة بيان رئيس الحكومة ، ويثور من المعارضين محمد محمود جلال وعبد العزيز الصوفاني ، وفكرى أباطة لعدم تمكينهم من مناقشة بيان رئيس الحكومة وينسحب عبد العزيز الصوفاني بعد ان يطلب اثبات ما يلى في محضر الجلسة : اننى منسحب من الجلسة احتجاجا على ما رأتى من منعنا من الكلام في أهم أمر يتصل بحالة البلاد الآن : ليست البلاد ملكا للحكومة أو للمجلس انما هي ملك لجميع أبنائها » .

ويخرج الصوفاني من الجلسة ويحاول فكرى أباطة اقتناع رئيس المجلس بضرورة مناقشة بيان رئيس الحكومة ، وعندما لا يقتنع رئيس المجلس ينسحب - فكرى أباطة - من الجلسة ، وينسحب معه النواب عبد السلام الشاذلى ، رشوان محفوظ ، عباس بلوى حزين ، محمد محمود جلال ، عبد الرحمن نصير ، محمد شعراوى ، محمد سلطان ، عبد الرحمن محمود ، صمد اللبان ، جلال حسين ، وعوض أحمد الجندى .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٤٢ ولاول مرة يظهر ، لأعضاء المجلس ، وللشعب أن الاختلاف بين مصطفى النحاس باشا سكرتير عام الوفد ووزير المالية والتموين الألبق ، لا سبيل الى حله .

وكان عبد السلام الشاذلى باشا قد وجه استجوابا الى رئيس الوزراء فيما يتعلق بسياسة الوزارة مع الموظفين الدائمين « تلك السياسة » التي كان من نتائجها لآن عزل عدد كبير من الموظفين بقرار من مجلس الوزراء بدون تحقيق ولا توجيه تهمه ولا محاكمة والاغداق على فريق آخر من الموظفين بالدرجات

والملاوات في وقت تحتاج فيه البلاد الى الاقتصاد الكلي ولتوفير كل قرش يمكن توفيره لأمور التمويل والوقاية والتجويضات للمتكويين .

وكان فكري أباطة قد وجه سؤالاً آخر الى رئيس مجلس الوزراء عن سياسة الحكومة الادارية والمالية والقومية في تصرفاتها التي وقعت فعلا وحسب ما ورد في محضر جلسة مجلس الوزراء في ٢١ مايو ١٩٤٢ وهي سياسة تناقض نص المادة الثالثة من الدستور وتعتبر نقضا لما ورد في خطبة العرش التي أقرها المجلس وليبيان وزير المالية السابق ، الذي اعتبرته الحكومة جزءا من سياستها المالية .

ويقف عبه السلام الشاذلي مقدم الاستجواب ، ليقول انه وزميله فكري أباطة اتفقت وجهة نظريهما على أن الظروف الحالية ودقتها تستدعي تضافر الجهود والصفاء وعدم انشاء خصومات جديدة كما تستدعي أن تنصرف القوى والجهود للعمل الحازم السريع نحو سلامة البلاد وأمنها الداخلي وتموينها كما يقول الشاذلي باشا ، أنه كان قد طلب بياناً بأسماء الموظفين الذين فصلوا من الخدمة بقرار من مجلس الوزراء من جميع المصالح من تاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢ لأن ، وكذلك كان قد طلب كشفاً ببيان جميع الترقيات والحوالات ، التي منحت من تاريخ ٥ فبراير لأن و . و . ولأنه لم يرد من مجلس الوزراء فاني مصمم على طلب تأجيل مناقشة الاستجواب ، ويقف فكري أباطة ، مؤكداً كل ما قاله زميله الشاذلي باشا ، طالبا التأجيل لأنه يمز علينا أن نتناقض في مسائل داخلية ، بينما نحف بنا لمسائل الحقيقة من كل جانب لذلك انضم الى زميل ، المحترم وأرجو من المجلس أن يوافق على تشجيع هذه الروح الوطنية الصحيحة ولكن مصطفى النحاس باشا يمترض على طلب الشاذلي وفكري أباطة ويطلب مناقشة الاستجوابين ، ليعرف الناس ، أن كانت المطلعن التي وجيت لرئيس الوفد والحكومة شخصيا حقيقية ، أو غير حقيقية خاصة وان الأحوال التي أشير اليها بأنها خطيرة ليست كذلك بل هي مرضية ونحن متنبهوها عن كتب ويمترض النحاس على تقديم أسمائهم موظفين الى المجلس .

ويحاول فكري أباطة أن يقنع المجلس بالتأجيل ، وبروح الفكاهة ، التي اتسم بها يقول : انه يشعر بالهم في عينيه وقد استشار وزير الصحة زعيم الأطباء أن هناك خطراً على عينيه اذا هو رجع الى اللوائح ، والمبادئ والقوانين ولكن النحاس باشا يصّر على المناقشة ويقرر المجلس ، تبعا لذلك وبغض طلب التأجيل ويصر الشاذلي باشا على رأيه ويقول مصطفى النحاس ، اذا كان حضرتا المستجوبين لا يريدان المناقشة فسألقى بياني ، ويتحدث مكرم عبيد قائلاً : ان المسألة ليست مسألة شخصية بل تهم الموظفين والوزراء ، والنواب ، ويرى من العدل تمكين المستجوبين من أداء واجبهما على الوجه الأكمل ويقول مكرم عبيد باشا انها المرة الأولى في حياتنا النيابية أن يطلب صاحب استجواب

التأجيل لأنه غير مستعد ويطلب آخر التأجيل لأنه مرض ، ولا يجابان الى طلبيهما ، ويطلب مكرم عبيد من رئيس الحكومة بكل مودة واحترام - وقده كنت معه على خلاف عام لا أساس فيه بالأشخاص - بإعطاء فرصة واسعة لكل من يريد المناقشة ، حتى يتمكن كل من الادلاء بما يعين لهم ، وحتى تستنير الأمة بالاطلاع على الحقائق كاملة وفي هذا وجه دعامة حياتنا للنأيية ، فلا يجوز في مناقشة المسائل الصغيرة ان تقيم الاقلية من قوتها مقصلة لخلق الاقلية ويطلب مكرم عبيد - بكل هودة والاحاح ، قبول هذا الطلب لأن الأمر ، لا يتعلق بالأشخاص بل هو خاص بكرامة الحياة النأيية ، ويرد صبرى أبو علم وزير العدل على مكرم وعلى النائبين المستجوبين ويقول : من حق الذين اتهموا أن يتكلموا وأن يدفعوا تلك التهمة الباطلة عن انفسهم أما تعليقاتها وتعليق المناقشة فيها لعله شخصية ، أو غير شخصية فأمر لا يمت الى المصلحة للعامة بأى سبب كما يرد على صبرى أبو علم فكرى أباطة ويذكر فكرى أباطة بعض حالات نصمت « بالترقيات » الاستثنائية ويقول فكرى أباطة : ان الخلاف بين مصطفى النحاس وزميله الصديق القديم الذى أرجو أن يظل الى الأبد الصديق الحميم ، زميله وصديقه مكرم عبيد كان ينبغي أن يحل فى النادي السعدى وليس فى مقر رياضة مجلس الوزراء ، ويقول فكرى أباطة أن اثاره مسالة الموظفين للكبار فى مجلس الوزراء وأشعار بعضهم ، ان رئيس الحكومة غير راض عنهم ، وانه يشك فى كفاءتهم واخلاسهم ، للحكم القائم هذه الاثاره تخيف غيرهم من الموظفين الكبار وتدمعهم الى أن يتجهوا الى اليمين ويرقصوا على الحبل : يتدلون يبيعون الكرامات ، يمشون بالحقوق التى لا تمت الى الوفدية بصلة لكن يشملهم نعيم الميرى ، وثرابه الذهبى البراق » .

ويقف مصطفى النحاس ليرحب بمناقشة هذين الاستجوابين ويشرح سياسته الوفه ازاء الموظفين الذين فصلوا فى عهد حكومة من حكومات « النحاس » فتعبدهم ، الى وظائفهم حكومة من حكومات الاقلية وازاء الموظفين الذين فصلهم حكومات الاقلية ، لميولهم الوفدية فيستوجب على الحكومات الوفدية ، أن تعيد اليهم حقوقهم ..

اننا - مصطفى النحاس - لا نلجأ الى الاستثناءات وانما نرد المظالم ، ونصلح المقاسد ، وعندما يشير النحاس باشا الى موضوع اسائة استعمال السلطة ، يقول مكرم عبيد باشا : اسائة الاستعمال هذا هو المهم ويرد النحاس باشا على مكرم باشا قائلا : سترى انى انما أبين الحقائق ثم يدور الحوار التالى : مكرم عبيد باشا : أرجو رفعة النحاس باشا ألا يعضيم وان يكون هادئا .

النحاس باشا : لست غاضبا وكل كلامى فى حدود الرد على المستجوب واذا كان حضرته قد استنله فيما وجهه من نقد الى الحكومة على كلام مكرم باشا ، باعتباره سكرتيرا للوفد فاني أعلن أنه لم يعد سكرتيرا للوفد .

ويقول مكرم عبيد : أنا لا أسمح لرفعتك بمثل هذا الكلام وانى ما زلت
سكرتيرا للوفد .

مصطفى النحاس : أعلن للبلاد أجمع انك لم تعد سكرتيرا للوفد ، هذه
كلمة اسمعوها وانتصروها وأعلنوها على الملأ : لم يعد مكرم باشا سكرتيرا عاما
للوغد المصري ، أقول هذا وليفعل ما يشاء .

مكرم عبيد باشا : بأى حق تقول هذا ؟ أدع الوفد أولا للاجتماع ثم تكلم .
ويشترك النائب السيد سليم فى المناقشة فيقول : لا يمكن مطلقا ان تنار
المسائل الحزبية فى مجلس النواب .

مصطفى النحاس : كفى افسادا ، وكفى تضليلا ، لم تكن الاستثناءات
سبب هذه النورة انما سببها شيء آخر ، لا أريد أن أتعرض له الا اذا تعرض
مكرم باشا له . وحينئذ أبينه .

مكرم عبيد : هذا لا يليق ، انى أطلب من سعادة رئيس المجلس أن يحصر
الكلام فى دائرة الاستجواب ..

مصطفى النحاس : اسمع أولا ثم تكلم بما تشاء ولها ماك باب الكلام
مفتوح : أمامك المجلس تقول فيه ما تشاء ، ونحن نستمع لك ولنا أن نرد ..

عبد السلام فهمى جمعة : نحن الآن بصدد استجواب خاص بالموظفين فلا
حاجة الى ذكر شيء عن الوفد .

مصطفى النحاس : أثار المستجوب هذه الكلمة عن الوفد وقال انها
سياسة حزبية وليست قومية فانذا أرد عليه فى هذا وإذا أراد ذكر الأشخاص
فانى أرحب بذلك ، لتعلموا ، ان كان هذا يسيئنى أو يسيئهم .

السيد سليم : نحن نرحب بهذا ونريد معرفة أسماء الموظفين حتى يكون
البيان كاملا « ضجة شديدة وأصوات : اجلس » .

مكرم عبيد : بكل هدوء لى كلمة فى اللائحة الداخلية ..

مصطفى النحاس : لك ان تتكلم بعد ان انتهى من كلامي ، انى أعرف
جلودى تماما ولا أتعدها ..

عبد السلام فهمى جمعة : أكرر الرجاء الا يذكر الوفد .

مصطفى النحاس : كيف ذلك وكلام الاستاذ فكرى أباطة كله عن الوفد
ورئيس الوفد وحكومة الوفد فمادرا أريد أن أقول عن حكومة الوفد ، هل أقول
حكومتى ؟ .

عبد السلام فهمى جمعة : لا مانع من التعبير بوزارة الوفد .

مكرم عبيد : أرجو أن تحذف من المضبطة الإشارة إلى مسألة سكرتير الوفد لأن هذا ليس من شأن البرلمان ، وأطلب من سعادة رئيس المجلس ذلك « مقاطعات » .

مصطفى النحاس : لا يمكن ذلك لأن هذا يتعلق بردى على المستجوب .

مكرم عبيد : لا يمكن مطلقاً أن يهدر ماضينا وكرامتنا وجهادنا بهذا الشكل ولا يصح هذا يا مصطفى باشا : أذكر أنك تتكلم مع رجل له زمالك ولم يتعرض لك .

النحاس : ولكن مستجوبك قال وأنا أرد عليك .

مكرم : أرجو من سعادة الرئيس حفظ حتى في الكلام ان لي كرامة وفي ماضياً في جهادى .

فكرى أباطة : لست بمستجوب مكرم أو النحاس ولكنى مستجوب وطنى وللصالح العام ، انى أكبر بكثير وانت تعلم .

مصطفى النحاس : أنا أعلم من أنت .

فكرى أباطة : أنا الذى خلقت فى السياسة قبل أن تخلقوا أنتم !

حسن يس : أن الوفد هو الذى ترك لك دافرتك الانتخابية .

مكرم عبيد : ان كرامة المجلس أمانة فى عنقك يا سعادة الرئيس ، كيف يقول رئيس الحكومة ان مكرم عبيد ليس سكرتيراً للوفد ، انه يحضر مستجوباً هذا لا يصح ان يقال فى أى مجلس من المجالس النيابية « ضجة شديدة » وطلب الكثير من النواب رفع الجلسة ورفعت الجلسة ..

وقد روى مصطفى النحاس باشا - من وجهة نظره - تفاصيل الخلاف بينه وبين مكرم عبيد باشا حول قضية الاستثناءات وغيرها من القضايا .

وكان فيما يبدو من كلامه غاضباً أشد الغضب مما قاله فكرى أباطة وكان كما يبدو أيضاً - مصطفى النحاس باشا - قد وصل الى نقطة اللاعودة بالنسبة لمكرم عبيد باشا .

وكان مما قاله النحاس باشا أن حكومة الوفد مضطرة الى استعمال حلفها فى تعيين الموظفين وترقيتهم استثنائياً وإننا - مصطفى النحاس باشا - لا نخشى بعد ذلك أن تعقد مقارنة بيننا وبين غيرنا فيما أجريناه : وأجروه من عزل أو استثناءات ليظهر بوضوح وجلاء أننا لم نسيء استعمال هذا الحق ، ولا كنا ، فيه بالمسرفين وأن الحملات الصحفية والشائعات الكاذبة التى توجه إلينا فى هذا الشأن بالغة البطالان مسرفة فى العلوان وإن حالات الاستثناءات لا تتجاوز

عشرين حالة من يوم ان تألفت الوزارة الى حين الاستجواب بينما بلغت حالة الاستثناءات في مثل هذه المدة عن عهد وزارة علي ماهر باشا ٢٤ حالة وبلغت مثلها في عهد وزارة محمد محمود باشا ٤٠ حالة أي ضعف ما بلغت في عهد وزارة الوفد .

ويذكر النحاس باشا أمثلة من حالات الاستثناءات التي قامت بها وزارته :

حالة موظف طلبته حكومات الانقلاب بتخفيض مرتبه وحالات ثلاث من الموظفين فصلوا فصلا سياسيا في عهد الانقلاب ، وحالة كونستابل كان له الفضل في ضبط الجاني الذي شرع في الاعتداء على النحاس باشا .

وكانت حكومة الوفد قد طلبت ترقيقته في عام ١٩٣٧ مكافأة له فلما جاء الانقلاب لم ير في عمله ما يستحق المكافأة فحفظ المطلب ووقفت الاجراءات حتى أعددناها بعد خمس سنوات ، ويقول النحاس باشا ان الخلاف بينه وبين مكرم باشا وقع في الاسبوع الأول من تأليف الوزارة ولانه كان يعمل لاصلاح ذات البين دون جدوى ، كانت الشائعات المختلفة تداع حولنا ونحن ساكنون ، كانت تداع في المجتمعات والبيوت وفي النوادي والطرق بل في كل مكان ونحن في مركز التريث والانتظار لعل الله يصلح الأحوال حتى وصل الأمر الى نهايته .

وقد ألقى مكرم عبيد باشا بيانه ، في مجلس النواب ، دون أن يطلع عليه أحد منا ، « ولكننا قبلناه لانه كان يجب علينا أن نظهر بظهر المتضامنين : وقد تضمن هذا البيان أمورا خطيرة كان يجب أن تعرض على مجلس الوزراء ليقراها » .

ويؤكد النحاس باشا ان واحدا من مجلس الوزراء لم يطلع على بيان مكرم عبيد باشا « وكل ما في الأمر اننا سمعناه هنا ، كما سمعتموه ، وكنا عنه أغرابا ولكن مركزنا - مع الأسف - كان يحتم علينا أن نظهر أمامكم متضامنين في مسألة كهذه وأن نبدي أنها من عملنا ووافقتمنا حرصا على التضامن الوزاري حتى أدى الأمر الى أن صفقت لسعادة مكرم باشا في ذلك الوقت ولم أكتف بذلك بل عانقته وهنأته - أيضا أمامكم هذه هي الحقيقة في أمر البيان الذي يحتاج به حضرة المستجوب علينا في حين أنه لم يكن الا برأي وزير واحد دون رئيس الوزراء وسائر الوزراء » ثم يقول النحاس باشا ، ان الخلاف بينه وبين مكرم عبيد لم يكن في الأعمال وحسب بل وصل الى حد الاساءة اليها بل أدى أيضا الى مذكرة لجنة المالية التي قدمت الى مجلس الوزراء طعنا في سياسة مجلس الوزراء وفي سياسة رئيسه وفي سياسة أصحاب المعالي الوزراء جميعا لأن هذه الاستثناءات وغيرها لم تكن للرئيس وحده بل كانت أيضا لجميع زملائه أعطيت هذه المذكرة للغير ولم يكن لي علم بها ثم أدرجت ضمن أعمال مجلس الوزراء وقد جرت العادة ان يرسل جدول أعمال

هذا المجلس الى القصر الملكي بمجرد تقرير عقد جلسة له ، كانت هذه المذكرة بجميع ما فيها عند اصحاب الصحف قبل أن أعلم عنها شيئاً بل ان علمي بها كان مفاجأة لي ، لأنني لم أكن قد اطلعت عليها الا بعد ان قرأت عنها في الصحف .

ويقول مصطفى النحاس ، وفي مجلس الوزراء لم تكن المسألة مسألة عائلية يمكن أن يفصل فيها في النادي السعدي بل جاوزت كل هذا وأنبنا في محضر مجلس الوزراء وجهة نظرنا ووجهة نظر مكرم باشا بصفة رسمية على خلاف القاعدة المتبعة وكنت أمينا على أن ترد وجهة نظر مكرم باشا في المحضر ، كما هي لأن كل ما يهمني هو النفاق عن رأيي فقط فلم يكن المجال في مجال ابداء وجهات النظر المتعارضة ثم أصبح التعاون بيني وبين سعادة مكرم باشا بعد كل هذا مستحيلا وأصبح العمل بهذا الأسلوب غير منتج ولا يتفق مع الصالح العام ؟

ويذكر مصطفى النحاس انه بعد كلام من بعض اخوانه رثي وضع حد لهذا الخلاف فاكثفينا بما ورد في محضر وأرسلنا صورة منه للقصر الملكي كالعادة وقد نبهنا على الصحف بعدم نشر المذكرة والاكتفاء ببيان قصير غير أننا فوجئنا في اليوم التالي بنشر المذكرة في الصحف على خلاف التعليمات والذي علمته - النحاس باشا - ان مكرم باشا تشدد في وجوب نشرها وعدد بالاستغالة اذا لم تنشر فقال بعض اخواننا الذين ظلوا معه الى الساعة الثالثة صباحا يحاولون عبثا أن يقلع عن رأيه فلم يستطيعوا . ونشرت المذكرة اذن ووقع الذي كنت أريد تلافيه ولم تصبح المسألة مقصورة على الجهات الرسمية ، ولم تلم المذكرة مخفية عن اصحاب الصحف بل نشرت على الجمهور وكان لا بد ان تنشر وجهة نظرنا - كما جاءت في محضر جلسة مجلس الوزراء - ووجهة نظر مكرم باشا دون تعديل « هذا هو السبب الذي من أجله نشرت المذكرة لأن المسألة خرجت على أن تكون مسألة عائلية أو أمرا يسوي في النادي السعدي الى أمر علمه الجمهور فاقتضت الظروف أن يكون التصرف فيها على هذا النحو :

هذه هي الحقيقة المرة في الموضوع ومن بين ما ساقه النحاس باشا تبريرا للاستثناءات ، لقد كان في موضوع الاستثناءات الكثير من المبالغات والتهويلات والتعننت والافتئات وأن لكم - يا حضرات النواب - بعد ذلك القول الفصل والحكم العدل فانظروا هل كنا نحن مسرفين ومسيئين أم كنا بالعكس مقصرين في حق المظلومين والموظفين الذين نرهقهم معنا في تصريف الأمور وتحمل تبعات الحكم الجسام » .

هذا هو رأي النحاس باشا في موضوع الاستثناءات ، فما هو رأي مكرم عبيد باشا في هذا الموضوع ؟

الباب الثاني عشر

مكرم عبيد يروي قصة اختلافه مع النحاس

وقبل أن ننقل وجهة نظر مكرم باشا لا بد لي - لكي تكون الصورة مكتملة - أن أنقل وجهة نظر شهاد من شهود هذا للخلاف ، هو الأستاذ التابعي الذي كان يأخذ إلى حد ما جانب مصطفى النحاس باشا .

يقول الأستاذ محمد التابعي : تطورت المنافسة بين مكرم عبيد وزينب هانم الوكيل من أجل السيطرة على النحاس باشا ثم تطورت المنافسة إلى عداوة أو ما يشبه العداوة وراح كل من الاثنين يطلق لسانه في صاحبه ، وامتلأت المجالس والأندية « بالاشاعات » و « التشنيمات » .

وسمع الجمهور لأول مرة أن السيدة حرم رئيس الوفد ورئيس الوزارة تستغل نفوذ زوجها ونفوذ الوزارة من أجل الثراء السريع وأنها ليست وحدها بل معها عدد من أقاربها ، واصهارها ، وعرف النحاس باشا والسيدة حرمه أن مكرم عبيد ، وأقاربه ، وأنصاره ، هم مصدر هذه الاشاعات وسمع الناس أن مكرم باشا يقول في مجالسه الخاصة أن زينب هانم تحاربه بسبب نزاهته ولأنه - وهو وزير المالية - رفض أن يوافق على طلباتها وطلبات شقيقها أحمد الوكيل الخاصة بأذونات التصدير والاستيراد وهذا فضلا عن الخلاف الذي شجر حول الاستثناءات والترقيات والعلاوات » .

ويركز الأستاذ التابعي - من جهته على ذكر حقيقة هامة ، وهي أن مكرم عبيد باشا دافع دفاعا بليغا عن الاستثناءات والترقيات في عام ١٩٣٧ - فما باله يحاربها في عام ١٩٤٢ ؟ ويركز الأستاذ التابعي أيضا على حقيقة أخرى هي أن السيدة حرم النحاس باشا وأقاربها أرادوا أن يحملوا نزاهة مكرم عبيد فوق ما تطيق .

أنا شخصيا - التابعي - أعتقد أن مكرم باشا ، لم يكن يمانع أو يعارض كثيرا ، أو طويلا في اجابة بعض الطلبات الصغيرة التي - مع مخالفتها للقوانين -

لا تثير ضجة ، وقال ، وقبلا وذلك حرصا منه على رضا صديقه النحاس باشا ولقد سبق أن تساهل أو أغمض عيني »

« ولكن في هذه المرة وجد أن المطلوب منه أو العمل على نزاهته ، ثقل ، وفوق ما تطبق فرض ! ثم تشدد بعد أن اشتد الخلاف وراح يتعنت ويرفض الطلب الصغير اليسير كما يرفض الموافقة على الطلب الكبير الخطير أي أن الأمر كله أصبح بين السيدة حرم رئيس الوفد ورئيس الوزارة ، ومكرم عبيد نوعا من العناد »

ويقول الأستاذ التابعي ، ان كثيرين من أعضاء الوفد كانت صلورهم قد ضاقت بالنفوذ الأكبر الذي يتمتع به زميلهم مكرم عبيد دونهم عند رئيس الوفد وبالسلطات الواسعة ، التي كانت له ، في كل شأن من شؤون الوفد وخصوصا بعد خروج أحمد ماهر والنقراشي من الوفد ، أراد بعضهم أن يكون أرقاما صحيحة بدلا من أصفار على اليسار .

وكان صبرى أبو علم - ونجيب الهلالي - كما روى د. محمد صلاح الدين - يعملان على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ولم يكن هناك من يعمل مع الدكتور محمد صلاح الدين على تسوية الخلاف سوى محمود سليمان غنام .

ويقول الأستاذ التابعي : ان الأستاذ فؤاد سراج الدين كان يتناول معه المشاء ، في مسكنه وكانا وحدهما قال فؤاد سراج الدين التابعي : أي رأيك في فصل مكرم باشا من الوفد ؟ واستمر فؤاد سراج الدين في الكلام بعد أن طرح هذا السؤال : أظن أن الأحسن فصله دلوقت لأن الخلاف استفحل ومستحيل بعد كده تصفو القلوب أو يتصالح ثاني مع مصطفى باشا وزينب هانم وإذا فصلنا - فؤاد سراج الدين الذي يقول هذا الكلام عن فصل سكرتير عام الوفد ، لم يكن قد انضم بعد الى الوفد - اذا فصلنا - فؤاد سراج الدين - مكرم دلوقت مش راح يقدر يعمل حاجة لأن الوفد في الحكم ، وتحت يدنا الرقابة ولكن اذا سبناه جازي يخرج من الحكم ويخرج هو بعدها علينا ويحاربنا »

وافتح من جانبي أيضا قوسا لأقول ان فؤاد سراج الدين قد وضع يده - بما قاله - على أقوى حقيقة تتعلق بجوهر موضوع الخلاف بين النحاس ومكرم فتجاح أي خلاف أو فشله ، انما يترتب على اختيار الوقت المناسب لاثارة هذا الخلاف .. و .. و ..

وقد كان أكبر خطأ ، ارتكبه عبيد باشا - كما يرى كثير من السياسيين المعاصرين - انه لم يحسن اختيار الوقت المناسب لخروجه من الوفد .

وأذكر انني تناقشت مع مكرم عبيد باشا ، أكثر من مرة حول هذا الموضوع ، موضوع الخلاف بينه وبين النحاس باشا وحرمة ، وعندما حبلت

اليه ذات مرة وجهة النظر القائلة بأنه أخطأ خطأ شنيعا عندما لم يحسن اختيار الوقت المناسب لتفجير الخلاف داخل الوفد حول موضوع الاستثناءات والترقيات والملاوات وأذونات الاستيراد ، والتصدير و . و . وكان مما قاله مكرم عبيد باشا - وأنا أعتمد هنا على أوراقي الشخصية ، التي كنت أسجل فيها وابتداء من عام ١٩٤٣ الأحداث الهامة وما أسمعته من كبار الشخصيات السياسية والتي كنت أحفظ بها في مكان أمين للغاية ، بعيدا عن أعين ، وأيدي رجال البوليس ، الذي كانوا ، يهاجمونا باستمرار بمناسبة أو بدون مناسبة - كان مما قاله مكرم عبيد : ان وجهة النظر تلك سليمة وصحيحة من الناحيتين ، النظرية ، والحزبية ولكنها ليست كذلك أبدا من الناحية الموضوعية ، والمبدئية : لقد كان في استطاعتي الانتظار الى أن تتضاعف أخطاء الوفد في الحكم ، بل كان يمكنني الانتظار الى قرب انتهاء عهد الوفد في الحكم ، ولكن انتظاري هذا ، أو ذاك كان سيضاعف عدد أولئك الذين يخرجون معي بعد تفجير الخلاف ولكنني حقيقة ، كنت سوف أبقى معذب الضمير إلى أن ألقى وجهه ربي . . لم يكن باستطاعتي الانتظار ، أكثر مما انتظرت .

ثم لو فرضنا انني انتظرت فلم أفجر الخلاف مع خصومي ، أكانوا هم سينتظرون ؟

وعلى أية حال فما من مرة فتحت فيها هذا الموضوع مع مكرم عبيد باشا الا وأحسست لديه حرارة شديدة للغاية لأنه لم يكن يعتقد أبدا أن مصطفي النحاس باشا - صديق العمر - يمكن أن يفرط فيه بمثل هذه السهولة بل لأنه لم يكن يعتقد أبدا أن غالبية الشيوخ والنواب الوفديين الذين كانوا من صنعته أو بمعنى أكثر تواضعا ، من اختياره يمكن أن يرفضوا الوقوف الى جانبه ، وعلى الأقل ما كان مكرم عبيد يعتقد أن هؤلاء الشيوخ والنواب الوفديين الذين كان هو وراء نجاحهم في الانتخاب والتعيينات يمكن أن يقفوا منه موقف المعارضة الشديدة والعنيفة ، كما فعلوا في مجلس النواب والشيوخ وفي اجتماعات الوفد والهيئة البرلمانية الوفدية ، و . و . و . وأقلل القوس على أمل العودة الى هذا الموضوع فيما بعد ؟

وانتقل الى ما ذكره الأستاذ محمد التايبي عن الخلاف بين النحاس ومكرم :

يقول الأستاذ التايبي :

أرسل مكرم باشا مذكرة اللجنة المالية التي رفضت الاستثناءات والتي اشتملت على رأى مكرم عبيد باشا في معارضة أى استثناء . . أرسلها الى

جريدة المصرى طالبا نشرها ، ورأى محمود أبو الفتح صاحب المصرى الا يتحمل مسئولية نشرها فأحال الموضوع الى الأستاذ محمود سليمان غنام ، الذى كان وقتئذ موكولا اليه الاشراف على الرقابة ، وغضب مكرم عبيد وثار ثورة عارمة : كيف يمكن أن يكون للرقابة اشراف ، على ما يريد الوزراء نشره ، واتصل مكرم عبيد بمحمود سليمان غنام مهددا بالاستقالة من الوزارة ، اذا لم تنشر المذكرة .

وخرجت المصرى فى ١٩ مايو ١٩٤٢ بمذكرة اللجنة المالية .

وكانت - التابى - القاضية على كل أمل فى الصلح ، أو تسوية فى الخلاف ، وثار مصطفى النحاس وأعلن أنها مؤامرة ضده وضد الوزارة وإن صاحب المصرى محمود أبو الفتح شريك فى المؤامرة ولا بد من « شلحه » من الهيئة البرلمانية الوفدية ، وإصدار قرار من الوفد بأن « المصرى » لم يعد يعبر ، عن رأى الوفد .

وكان هذا القرار يومئذ شبيها بقرار الحرمان الذى يصدره باباوات روما ضد المخطوب عليهم من أعداء الكنيسة ، و « اختفى محمود أبو الفتح بضعة أيام ريثما تهدأ العاصفة وثورة « الرئيس الجليل » ثم عاد من مخبئه وذهب وقابل النحاس باشا مؤكدا أنه لم ينشر المذكرة الا كإكراه ، وقد رفضت - محمود أبو الفتح - نشرها ولكن إزاء الحاح مكرم عبيد باشا أحلت الأمر الى الأستاذ محمود سليمان غنام فصرح بالنشر . . ولما انتهى الأستاذ محمود أبو الفتح من دفاعه قام النحاس باشا وضمه الى صدره معانقا .

وهناك كثيرون يرون أن الأستاذ محمود أبو الفتح كان راغبا فى أحداث قطعة بين النحاس ومكرم ، بسبب نشره تلك المذكرة ، ولو أنه - أى الأستاذ محمود أبو الفتح - كان راغبا فى رأب الصدع لبادر الى الاتصال بالنحاس باشا شخصيا ليعرض عليه أمر المذكرة ، أو لأجل النشر الى اليوم التالى حين استئذان النحاس باشا .

والأستاذ محمد التابى من القائلين بأن الأستاذ محمود أبو الفتح لم ينشر مذكرة اللجنة للمالية الا من أجل توسيع الهوة بين النحاس ومكرم عبيد ورغبة منه فى أن يكون نشر المذكرة ، الضربة القاضية على كل أمل فى تسوية الخلاف بين النحاس ومكرم .

ويمكن مصطفى النحاس بعد نشر المذكرة أن التعاون بينه وبين مكرم قد أصبح مستحيلا ويوفد مصطفى النحاس ، الى مكرم عبيد رسولا هو المهندس عثمان محرم باشا بوصفه أكبر الوزراء سنا وأقدمهم عهدا بالوزارة طالبا منه - من مكرم عبيد أن يستقيل - ولكن مكرم عبيد يرفض الاستقالة ويرحب بالاقالة ١ .

ويطلب مصطفى النحاس باشا من الملك اقالة مكرم عبيد باشا من الوزارة ولكن الملك يرفض ويحاول الصلح بين الصديقين القديمين ولكن مصطفى النحاس يرفض الصلح ويصر على اقالة ويترج فاروق على مصطفى النحاس أن تستقيل الوزارة ، وأن يماد تشكيلها بدون مكرم عبيد ويعتقد مصطفى النحاس ان في الأمر مؤامرة وأنه عندما يستقيل من الوزارة لن يعهد اليه الملك بتأليف الوزارة مرة أخرى ولكن النحاس يستوثق من أحمد حسنين ، ومن السفارة البريطانية ويضمن تمام الاطمئنان ، الى أن الملك سيعهد اليه بإعادة تشكيل الوزارة من جديد ويستقيل النحاس ، ويكلف من جديد ، بتشكيل الوزارة الجديدة ويتم تشكيلها بدون مكرم .

ويبدو لي - وهذا اعتقاد شخصي بحث - أن مكرم عبيد باشا قد تضايق من عملية تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة مصطفى النحاس وقد كان يطمح أن يتخذ القصر من الخطوات - عند تشكيل الوزارة - ما يقلل من هيبة ونفوذ النحاس باشا ، أو على الأقل كان مكرم عبيد باشا يأمل الا يعاد تشكيل الوزارة الجديدة من جديد الا بعد بضعة أيام .

ولكن أصدقائه مكرم عبيد باشا في القصر قد أزالوا هذا الضيق عنه بسرعة عندما أكدوا له أن الملك أصر على عدم اقالته من الوزارة وهذا في حد ذاته ، اضعاف لمركز رئيس الوفد ، الذي لم يتمكن من اقالة وزير من وزرائه !! وبنقل بعد ذلك كله ، الى رواية الأستاذ مكرم عبيد عن الخلاف أو الاختلاف بينه وبين مصطفى النحاس باشا .

وإبادر فأقول انني سوف أعتمد في هذه الرواية الى حد كبير على الكتاب الاسود ، وهذه المناسبة أقول انني سبق أن نشرت رسالة للأستاذ فايق قصبجي تحت عنوان : « الكتاب الاسود طبع في بيتي » وقد جاء في هذه الرسالة : أن ثلاثة كانوا هم الذين أشرفوا على طبع هذا الكتاب هم : « فايق قصبجي ، ويوسف صلاح الدين توفيق خليل وأخ ثالث لا ادعي للذكر اسمه » ، وقد تحررت كثيرا عن هذا « الأخ الثالث » الذي لم يذكر فايق قصبجي ، فعرفت أنه الأستاذ فكري مكرم عبيد ولما بيننا من ود وتقدير أدعوه الى أن يسيط التمام عن تلك الصفحات القديمة ، ولعل الأستاذ فكري مكرم عبيد فاعل ذلك بأذن الله ! ..

يقول الأستاذ مكرم عبيد في الكتاب الاسود في العهد الاسود وهو يروي قصة الخلاف للوزاري ، وملاحظات : كنا نشفق من أن يهبط ذلك البنيان الشامخ الذي ساهمنا في تشييده حجرا فوق حجر وفي تخليده أثرا بعد أثر معصرين في ذلك زهرة العمر طوال ثيف وعشرين من السنين : نشفق من أن تلصق بالحكم المصري في عهد الاستقلال لومة تدنس به أن طوره الشهداء بدمائهم وصهره المجاهدون بدم القلب ، وعرق الجبين ! نشفق من أن تمس

بسوء تلك الصداقة الحلوة التي بزت الاخوة بين شخصين تمذبا ، فتقاربا ، فتحابا وكانت محبتهم في نظري لنا على الأقل نموذجاً حياً راقياً لعاطفة المحبة ، أو الرحمة التي شاء الرحمن الرحيم أن ينفثها في الحياة بين حنايا الصدر ليستعين بها الانسان على وحشة العمر ، وحشة القبر ... نشفق من أن نشكر لماضيها فيجعل من ماضيها قاضيها ، ثم نشفق من عملية البتر في ذاتها فهي تجرح ، مهما تنجح وأخيراً فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا من أن تطلق عليها الذئاب الجارحة الشهوات الجائعة الجامحة » ويقول مكرم عبيد انه كان وما كان له الا يكون ، ناصحاً ، لا فاضحاً في كل مرحلة من مراحل الخلاف بين رئيس الوزراء وبينه . « فلما كنت في الوزارة واستفحل بيننا ذلك الخلاف الجوهري الذي تعلدت مظاهره على حد تعبيره في كتاب استقالة الوزارة ، لم أذكر جهداً في نصحه وتحذيره ما كنت أراه ويره الوزراء أنفسهم ويتهايمسون به في مجالسهم ، دون أن يجرأوا على الجهر به ، أمامه من تصرفات ماسة بمسئولية الحكم بل ونزاعته في الصميم ! ولقد كنت بحكم مركزي في المالية والتأمين الهلف المباشر لهذه التصرفات التعمسة ، التي أريد بها أن تفتح خزائن المال ، والتأمين للأهل والانسباة حتى لا تفلت الفرصة السانحة فتفكك الصفقات الراحبة من أيدي طلاب الريع والثراء ولو على حساب الفقراء والجامعين ! »

ولم تكن تلك المطامع الشعبية لترضى ، أو لتقدر أن تصبر ، بل راح أصحابها يرسلون الصليحة بعد الصليحة على مسمع من الكبار والصغار من الموظفين ، متوسلين متململين مترددين متوعدين في غير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشخصية ! » ويتحدث مكرم عبيد عن الطمع فيقول : ليس مثل الطمع شهوة هي أقوى ما تكون ضد صاحبها منها ضد غيره فلفرط ما يطمع الطامع في مال الغير دون وزن ، أو تقدير ، فراه وقد اختلعت موازين تقديره ولفرط ما يصبو الى مطعم عز أن يوجد أو اذا وجد عز عليه أن ينفذ تراه يجزع بقدر ما يطمع فيستنفذ الجزع ما بقي من صبره ويفضح الطمع ما خفي من أمره » ويمتدح مكرم عبيد من الاشارة الى بعض الصفات وغيرها من مثيلاتها فيقول : اني ما كنت أشير الى تلك الصفات لولا انها تدل على كباثر وبلى هذه الكباثر ، أن الحكم قد أشرف على الفوضى في أيدي أشخاص غير مسئولين وأن الحاكم المسئول كان هو نفسه محكوماً بجبابة من النفعيين لا يملك من أمره نقماً ولا ضراً » .

ويقول مكرم عبيد أيضاً : لم أكن عابثاً بهذا : ولا بما وعلموا أو توقعوا لولا أن جرثومة الداء كانت قد سرت منهم مع الأسف الى رئيس الوزراء نفسه ، فكان هو شخصياً يتصل من وراء ظهري بالمرحومين لي أو بجهات أخرى غير مختصة ملحا في اعطاء اسمائه السكر والأرز ... الخ من غير علمي ، كما حاول

ويذكر مكرم عبيد أن النحاس باشا قد أولاه ثقة أكبر وسلطة أوسع من أية سلطة له في أية وزارة سابقة عند تشكيل الوزارة القائمة فعهد إليه - مثلاً - بوزارتي المالية والتموين محور الوزارة ونقطة ارتكازها في أي وقت وكان مكرم باشا مستشاره في اختيار أشخاص الوزراء حتى أنه عندما اعترض مكرم على اختيار نسيب له في الوزارة - للأسباب لا تمس شخصه - هو عبد الواحد الوكيل بك - قبل النحاس من مكرم اعتراضه وسلم بوجهاته - كما أنه - أي النحاس - عهد إليه - إلى مكرم - بوضع خطاب تشكيل الوزارة الذي تضمن برنامجها كما عهد إليه الاشراف على قسم الصحافة في وزارة الداخلية و ٠٠ و ٠٠ إلى أن يتسائل مكرم عبيد : أن ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له أن الحد من سلطتي وقد كنت أنوء بما حملني إياه من أعباء ومسئوليات لا يستل بعضها في حدود مهمتي ! كلا : بل كان جونا صفاء لا يشوبه كدر وثقة لا يبدها حصر ٠ إلى أن نزع شيطان المال بيتنا فضاء وقدر ، ذلك أننا لم نكد نستهل عهدنا في الحكم متضامنين متصافين حتى بدا لأهل النحاس باشا وانسباؤه أن يفتنموها فرصة لطلب الثراء على يد صديق النحاس باشا في الضراء فكيف بالسراء !

ويصرح مكرم عبيد بأن الخلاف الجذري بينه وبين النحاس بدأ عندما طلب بعض أنسباء النحاس بالاشتراك مع الصقق الناس بالنحاس ، الاذن بتصدير كمية هائلة من الزيت والجلود يكسيون من تصديرها أكثر من نصف مليون جنيه وأيد النحاس باشا هذا الطلب وألح فيه « ولكنني انتهيت بعد بحث ، إلى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل وإلغاء الرخص القائمة التي منحت في عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره ثم تلت هذه المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولا إعطائهم السكر والأرز ٠٠ الخ من وراء ظهري ، ولما كان الخير يبدأ بأهله فلم يشأ النحاس باشا أن ينسى شخصه منفردا ، كما لم ينسبه مزدوجا فذهب يسعى موفور الثمن ، وأن يك غير مشكور الأثر لاستئجار الخير الوفير من وقفى عبد العال والبدراوى بسمنود منتفعا من التنظر عليهما رغم لفت نظره إلى ما يصح وما لا يصح صموره من رئيس حكومة في مثل هذه الشئون » .

ويذكر مكرم عبيد أن النحاس باشا وأهله راحوا يقلبون ظهر المجن للصديق القديم الذى أراد للحكم ولهم خيرا « ولو أننا فيما يظهر قد اختلفنا على معنى الخير فقد فهموه شخصيا ماديا وفهسته وطنيا معنويا » وتوالت الدسائس ضد مكرم عبيد - كما قال - في الصحافة ثم تلتها فكرة التخلص منه كوزي للتوئين ، وأخيرا لما لم يفلح ضد الدس أو يتم معي الدرس استقر الرأى على اخراجي من الوزارة أصلا « وكان من بين ما ذكره مكرم عبيد كنموذج للدس ضده في الصحافة أن استدعى إلى الباخرة محاسن ، التي كان يقيم بها النحاس باشا وأهله كبار الصحفيين الوفديين حيث طلب منهم ومن غيرهم ممن لم

يحضروا الاجتماع بأوامر مشددة : « ألا يكتبوا مقالات أو أخبارا تنطوى على الاشارة بوزير التموين أو الثناء على جهوده والا تبرز أحاديثه والا يقارن اليه كمجاهد كبير أو صغير » ثم ينتقل مكرم عبيد - بعد ذلك كله الى الحديث - عن اللابسات ، والمساومات والاقترام والأجرام والتوسل والزجر ، والكر والفِر ، التى أحاطت بتعيين وزير جديد للتموين بعد أن أصبح مكرم عبيد وزير التموين و العقبة الكتود فى تموين الأهل والانساب فمما من سبيل لاقتباء شره الا بالاقصاء بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد ، وكل اغراء « وكانت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ قد ألغت وزارات التموين والوقاية والشئون الاجتماعية فى أول خطاب للعرض حدث فيه سياستها ولكن النحاس باشا فيما بعد عاد واتفق مع الملك على إعادة الوزارات الثلاث الملقاة وأعلن هذا فى جلسة لمجلس الوزراء وغضب بعض الوزراء ومن بينهم وزير المعارف والعدل ، وقده هددوا بالاستقالة وأصر مكرم عبيد على تسجيل اعتراضه فى محاضر جلسات مجلس الوزراء لأن اتفاق النحاس باشا والملك على إعادة الوزارات الثلاث الملقاة قبل عرض الأمر على مجلس الوزراء فيه اعتداء على سلطات مجلس الوزراء » .

ويقص مكرم عبيد قصة مأدبة غداء دعا اليها صديق للطرفين : لمكرم وللنحاس وأهله وبعد الغداء بدأت جلسة عتاب قيل فيها ان السبب الرئيسى فى محاولة تغيير وزير التموين اصرار مكرم على تقديم حضرات الانسياء الى المحاكمة وفى جلسة العتاب تلك وعده مكرم بأن يحقق القضية بواسطة الرجال الفنين ، وأن ينظر الى القضية كقاضى لا كممثل للالهام « فاذا ثبتت البراءة حفظتها أو الادانة قسمتها » وسمح مكرم عبيد للمحامين عن الانسياء - وكان من بينهم زميل مكرم وصديقه الأستاذ فريد زعلوك بتقديم المذكرات والحضور فى التحقيق ا

ويقول مكرم عبيد انه سمع أن وزير المعارف الذى تضامن معه فى جلسة مجلس الوزراء الخاصة لبحث موضوع تعيين وزراء للتموين والوقاية والشئون الاجتماعية قد ذهب واعتذر وانضم اليهم هو والوزراء الذين يسعون أنهم أصداقائى » .

وعن اخراجه من وزارة التموين يقول مكرم عبيد : آليت التحقيق اذانة الانسياء وفتشت مخازنهم فى القاهرة وفى الاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى ادعوا أنهم خزفوه ولم يهربوه : عندئذ عاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجه من وزارة التموين قبل ضياع الوقت ، وكان أول خبر وصلنى من هذه النية نقلا عن أحد الانسياء المقربين جدا الذى صاح فى وجه موظفى التموين أن النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المنتدب ليفتش مخازن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الأستاذ أحمد الوكيل فى مصر وأنهم يطلبون مهلة لاستحضار المفتاح منه .. وأحس المحقق بالتلاعب وأثبتته فى تقريره فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى ادعوا تخزينها فيه بل وجدوه قاعا صفصفا

كما وجدوا مخزن القاهرة أفرغ من فؤاد أم موسى ويكشف مكرم عبيد أسرار جلسات مجلس الوزراء ، وخاصة تلك الجلسة التي أثير فيها موضوع الخلاف بين مكرم والنحاس حول موضوع الاستثناءات : كانت أول عبارة افتتح بها النحاس باشا الجلسة قوله : كل منكم حر ، في ابتداء رأيه وأثبتت هذه العبارة في المحضر ، الذي نشر على الناس أما الذي لم يثبت أو في القليل لم ينشر فهو ما أزدف به هذه العبارة إذ قال : ولكنني أخبركم انكم اذا أخذتم برأي وزارة المالية فاني سأنتحل عن الحكم » .

هذه العبارة ، كان لها أثر حاسم في موقف الوزراء الآخرين وفي إعطاء أصواتهم .. وقلت انه من الأولى أن أنتحل أنا عن منصبى في الوزارة لأنى صاحب الاقتراح المقدم بمنع الاستثناءات و .. و .. ولم تمض ثلاثة أيام على جلسة مجلس الوزراء الخاصة بالاستثناءات حتى وضعت استقالتي تحت تصرف رئيس الوزراء فأبى هو قبولها فما الذى حلت فاستوجب هذه الظفرة من النقيض الى النقيض ؟

ويرد مكرم عبيد على التساؤل الذى طرحه بقوله : مهما يكن من أمر فقد انتهزها النحاس باشا فرصة يحاول فيها اقالتي حتى لا يفتضح أمره باستقالتي وذلك لأن الاستقالة تحل معنى الاحتجاج على تصرفاته وفي هذا كشف له في حين ان الاقالة تبرزه للناس غاضباً لا خائفاً شاكياً لا مشكواً ، الى أن يقول مكرم عبيد : ولما لم يجد النحاس باشا سبيلاً دستوريا الى اقالة الشرفاء الزهراء عمد الى وسيلة دلت على حققه وضمهله مما فاقنانى ببلاغ من سكرتيرية مجلس الوزراء وأعلنت الصحف بياناً من هذه السكرتيرية جاء فيه أن رئيس الوزراء قد دعا جميع الوزراء ، عدا وزير المالية لحضور جلسة مجلس الوزراء التى ستعقد فى ذلك اليوم ، وهكذا كانت الاقالة بقدر القبل وكانت الروح التى أملت عليه محاولة اقالتي من الوزارة هى التى دفعتنى الى اقالتي من الوفد ، وهى الأخرى لا تكلفه كثيراً الا بلافا من سكرتيرية مطواعة .

ويذكر مكرم عبيد بعض ما دار فى اجتماع الهيئة الوفدية وكان النحاس باشا مصمماً على طرد مكرم من الوفد : « لقد رأى النحاس باشا بعينيه كيف حمائى اعضاء الهيئة الوفدية وشباب الوفد على الاعتناق هاتفين لكرم الزيه ثم رأى وياللمجبب بما رأى أن هذه الحماسة الجريئة الصادقة قد سرت من الشباب الى الشيوخ والنواب يحووننى جميعاً تحية ما أكرمها : واقلين هاتفين ودخل النحاس باشا قاعة الاجتماع مهزوماً ومهوماً فوقفت محبباً ولكنه لم يرد التحية ثم اضطر نزولاً على طلب الهيئة الى مصافحتي وانتهى الأمر بأن تعاهدنا على الامتناع عن طرح أسباب الخلاف عليها ، كما أنكر رفعته أمام الهيئة ، أية نية أو رغبة له فى المساس بمركزى فى الوفد وقد أصدرت سكرتيرية الوفد بياناً بهذا المعنى وبما تم فى الاجتماع من تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف فى الحكم ، ولكن ما أسرع ما لفظ الرجل وعده ،

فنتقض عهده ولما تمض بضع ساعات على ما أخذ به نفسه ! ففي مساء اليوم نفسه حاولت إحدى الصحف أن تنشر الاتفاق بين رئيس الوفد وسكرتيرة الوفد ، وأن النواب طلبوا الى عندهما دخلت القاعة أن اجلس في محل المعتاد كسكرتير عام الوفد فحذف الرقيب عبارة سكرتير الوفد حيثما وردت كما حذف عبارة المجاهد الكبير في صحيفة أخرى ، ولما تحريت الأمر علمت أنه قد صدرت تعليمات بهذا الحذف من معالي الأستاذ محمود غنام وزير التجارة بإعاز من رفعة رئيس الوزراء ولما خاطبت وزير التجارة في ذلك قال انه سيعمل على تهدئة الحال ولكن ما الذي غير هذه الحال بعد الذي حدث من تصافح وتسامح ، ولم يكن قد صدر مني أو من غيري شيء في المسافة بين النادي والدار وفي الساعات بين الليل والنهار . . . كلا بل هي نية القدر بالزميل القديم والسبق الى الاخراج قبل الاحراج » .

ويقول مكرم عبيد : بدأ النحاس باشا بمحاولة محو اسمي من الصحافة فأمرها بالآ تنشر شيئاً مني أو عنى مهما يكن بريئاً ، أو بعيداً عن السياسة وفي الوقت نفسه سمح لبعض جرائده أن تنهجم على موقعي منه دون أن يسمح لي بحق الرد أو التصحيح الذي اعترف به لكل خصم في كل عهد من العهود ذهبت به الجراة الى حد منع الصحف من نشر خطاب كريم تفضل بإرساله الى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طومسون ! وكذلك منع نشر رسالة كريمة من رجل من كبار رجال الدين والتقوى هو فضيلة الشيخ أبو الوفا الشرقاوي ! وما دام رفعتي قد سمح لنفسه بمنعني عن الرأي العام ، فليس أهون من أن يمنع الرأي العام عنى ، ولذلك صادر عدداً كبيراً من البرقيات التي كانت ترسل لي من مختلف نواحي البلاد و . . . وليس مثل الاستبداد سيئاً ينفر من كل شرك في السيادة ، فيستبد بالمستبد نفسه حتى يصبح الاستبداد لديه ميلاً واستعداداً ، ومن ثم نراه يسير في طريقه المرسوم خطوة بخطوة واطراداً فاطراداً ، وهكذا انزلق النحاس باشا من استبداد الى استبداد فتخرج من رقابة الصحف الى رقابة منزلي ، الى رقابة رسائي البريدية الى رقابة مواصلاتي التليفونية وانتهى به الأمر الى فرض الرقابة على البرلمان نفسه .

ويشير مكرم عبيد الى ما حدث بينه وبين النحاس في إحدى جلسات مجلس النواب - وقد سبق ان نشرنا تفاصيلها - يقول ما كنت كممثل للالتزام ألقت نظر رئيس مجلس الوزراء الى واقعة برقة أشار اليها في دفاعه ، مبيناً له ان هذه هي نقطة البحث حتى هاج ، وماج وصباح في ألفاظ ضاقت المضبطة عن بعضها وببعضها فقال : أنا فصلتكم من سكرتيرة الوفد ، واني كذا وكذا وانتم كذا وكذا الى آخر ما قال مما يدعو الى الرثاء لحاله أكثر من التاذي بأقواله . تلك هي رواية مكرم عبيد عن أسباب وطروف اختلافه مع النحاس باشا وكنا في الفصل السابق قد نشرنا رواية مصطلقي النحاس باشا عن أسباب وطروف اختلافه مع مكرم عبيد باشا وتبقى بعد ذكر الروايتين الحقيقة المجردة ، فما هي تلك الحقيقة المجردة ؟

الفصل الثامن

الاختلاف بين النحاس ومكرم تتسع رقعته بسبب وسطاء السوء !

حرصنا على تدوين وجهتي نظري كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد فيما شجر بينهما من خلاف وذلك إيماناً منا بعدم الانحياز إلى وجهة نظر دون الأخرى وفي بداية هذا الفصل - ولأهمية الخلاف التاريخي - ندون وجهات نظر الآخرين ، وخاصة من كانت لهم صلات مباشرة بطرفي النزاع : قطبي الوفد المصري النحاس ومكرم ، اللذين - كما يقول مكرم عبيد - تعذبا فتقاربا ، فتحابا وكانت محبتتهما ، من وجهة نظر مكرم عبيد على الأقل كما يقول - نموذجاً رائعا لعاطفة المحبة و .. و ..

وجهة نظر فؤاد سراج الدين - في هذا الخلاف - تتلخص فيما يلي : ذات يوم وكان النحاس باشا لا يزال يقيم في الباخرة « محاسن » قالت زينب هانم الوكيل للأستاذ قاسم جودة الذي كان يزورها ، كلاماً كثيراً معناه : أنه وغيره من الصحفيين يسرفون في الكتابة عن مكرم عبيد ، وعن حركاته ، وسكناته ، بينما رئيس الوزراء نفسه وبقيّة الوزراء ، لا يكتب عنهم نصف ما يكتب عن مكرم عبيد .

ويظهر أن الأستاذ قاسم جودة بلغ مكرم باشا ما قالته زينب هانم لأن مكرم ذهب وقابل النحاس ، وقال له أن زينب هانم تسيء إليه وتطعن في حقه وعاتبه في هذا وقال له النحاس أنه يستبعد صحة الخبر ، وسأله عن اسم الشخص الذي بلغه هذا ولكن مكرم رفض أن يوضح باسمه ، وبلغ النحاس باشا السيدة زوجته أن مكرم عاتب عليها وروى لها ما سمعه منه وكانت السيدة مريضة في فراشها ولكنها كلمت مكرم بالتليفون وطلبت منه أن يزورها ففعل ولم يدخل عليها قالت له ان مصطفى باشا بلغها عتابه وأنكرت انها طعنته أو أسادت إليه في أي حديث ، وسألته عن اسم الشخص ، الذي نقل إليه هذه الرواية فقال : شخص أثق فيه كل الثقة وهو لا يكذب ورفض أن يذكر اسمه .

وطال الحديث والعتاب وبدرت من مكرم باشا هذه العبارة : يظهر انك خائفة على مركز جوزك منى ؟
وهنا انتفضت زينب هانم غاضبة وصاحت بصوت عال : منك انت ؟
اخاف منك على مصطفى النحاس ايه الى تقدر عليه ؟ تقدر تعمل رئيس وزارة
لكن هل تقدر تكسب الزعامة او الحب الذى تكنه الأمة لمصطفى النحاس ؟ جوزى
هو الى خلقك ؟

وقال مكرم : الى خلقنى ربنا مش جوزك وأنا الى كونت نفسى بجهادى ،
وتضحياتى ! » .
وكان النحاس باشا قد أثر أن يترك مكرم باشا وزينب هانم وحدهما
يتعائبان ، ولكنه أقبل على صياحهما ، فوجد زوجته تبكى غيظا وغضباً ، ولما
سال عن السبب التفت الى مكرم وقال : انت غلطان ، قوم بوس راس اختك
وصالحها ! وقام مكرم وقبل رأسها ، ويدها وتصالحا ، وتصافيا ! » . ويمضى
فؤاد سراج الدين فى روايته التى نقلها التابعى قائلا : اتفقت زينب هانم مع
النحاس باشا على كتمان هذا الحادث عن جميع الناس حتى انه لما ذهب نجيب
الهلالى وأحد الوزراء الى والدهما عبد الواحد الوكيل لكى يوسطاه فى الصلح بين
ابنته ومكرم باشا وجدا أن الرجل لم يكن يعرف شيئا مطلقا ولم يكن قد سمع
أى شيء مطلقا عن وجود أى خلاف أو سوء تفاهم بين ابنته زينب هانم وبين
مكرم عبيد .

ولكن مكرم خرج يقول لأصدقائه ان زينب هانم شتمته وأهانته .
وكان النحاس باشا قبل هذا الحادث بشهر تقريبا قد قال ان مكرم مش
ناوى يقعد معانا وانه سوف يختار ميدان المعركة حول الاستثناءات .
وأنكر الوزراء على مصطفى النحاس باشا هذا القول ، وذهب نجيب الهلالى
الى مكرم وسأله ، فأنكر مكرم وأكد أن لا شيء من هذا يدور بخاطره وأكد مرة
أخرى إخلاصه وولاءه لمصطفى النحاس ولكن النحاس باشا أصر على رأيه واتهامه
مكرم وإن الاستثناءات هى الميدان الذى سوف يختاره لمهاجمة الوزارة ويروى
فؤاد سراج الدين أنه عندما أراد النحاس باشا تعيين وزراء ، لوزارات التموين،
والوقاية والاشئون الاجتماعية ، المفاة عند تشكيل وزارة ٤ فبراير ، عارض
مكرم عبيد بشدة فى سحب وزارة التموين منه ولكن النحاس باشا ، أقنعه
بضرورة تخليه عن الوزارة المذكورة وقد تظاهر ، مكرم عبيد بأنه اقتنع ، وبعدئذ
طلب مكرم تأجيل تعيين وزير لوزارة التموين لمدة شهر واحد فاجابه النحاس
باشا الى طلبه .

وكان المفهوم - بل والمتفق عليه - أن يتقدم مكرم بعد انتهاء الشهر ،
ويقول ان صحته متعبة وانه لا يستطيع القيام بأعباء العمل فى وزارتى التموين

والمالية ، ومن ثم فهو يرجو اعفائه من منصب وزير التموين ، وكان هذا هو التلفق عليه غير أن مكرم عبيد لم يفعل ومضى الشهر دون أن يطلب إعفائه من وزارة التموين فلما تحلت إليه مصطفى النحاس في هذا الموضوع ، قال أنه لن يترك وزارة التموين فلما قال له النحاس : وماذا أقول لملكك ، لقد وعدته بتعيين وزراء للوزارات الثلاث في بحر أسبوعين أقول له أيه : أقول له إنا كدابه ، وقال مكرم : قل له أنني أنا اللي كدابه .

وأطال فؤاد سراج الدين في الحديث عن موضوع البيان الذي قدم به مكرم عبيد ، للميزانية ، وكيف كان مفاجأة لرئيس الوزراء ، والوزراء ، مع أنه تعرض لكل وزارة ولعمل كل وزير .

وكان النحاس باشا يتلمل ويظهر ضجره ، وامتناعه لبعض ما جاء في البيان ، وكانت الساعة قد جاوزت العاشرة مساء ، الى الحادية عشرة هم النحاس باشا بمغادرة الجلسة - مجلس النواب - ولكنى - فؤاد سراج الدين - همست في أذنه أنه لا يليق أن يفادر الجلسة قبل أن ينتهى مكرم من القاء بيانه وجلس ولما انتهى مكرم من القاء البيان ، قام اليه النحاس باشا - من باب المجاملة وقبله وقال له : « برافو يا مكرم » فكانت تحية بل ومجهونا يشكر عليه النحاس باشا .

وفى صباح اليوم التالي استدعى النحاس باشا مكرم عبيد باشا ، وعاتبه على ما جاء في بيانه من وعود ، وعهود قيد بها الوزارة من غير أن يستأذن ، أو يستأنس برأى أحد من زملائه الوزراء ، وضحك مكرم وقال : تبقى خالصين زى حكاية وزارة التموين فى خطبة العرش هذه كانت مفاجأة لكم ، وتلك كانت مفاجأة لى !

ويتحدث فؤاد سراج الدين عن موضوع مذكرة المالية ، الخاصة بالاستثناءات ، وإصرار مكرم عبيد باشا على نشرها ، الأمر الذى أثار مصطفى النحاس باشا وأوصل العلاقات بين الصديقين الحميمين السابقين الى طريق مسدود .

وفى وراق مخطوطة . وموقع من فؤاد سراج الدين على كل صفحة منها تحتفظ بها عندما تحلت فؤاد سراج الدين بإفاضة عن هذا الخلاف ، وقد سبق لنا ، ونحن فى بداية الحديث عن هذا الخلاف أن نشرنا بعض فقرات من تلك الأوراق ، ونضيف اليوم - نقلا عن تلك الأوراق - قول فؤاد سراج الدين « اعتقد أن هناك عناصر كثيرة كان لها دورها فى تقوية هذا النزاع ومنها القصر ، فكان يعتمد - وهذا حق - أن مكرم قوة كبيرة فى الوفد - وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقساماً كبيراً فى الوفد ، والهيئة الوفدية .

والوفد هو الخصم الأول للقصر ، ومن صالح القصر تفتيت كلتيه .
وتفريق صفوفه .

واعتقادي الخاص أن القصر مناه برئاسة الوزارة بعد مصطفى النحاس
إذا استطاع أن يجنب إلى صفه عددا من أعضاء الوفد أو الهيئة الوفدية ،
ومما يؤيد ظني هذا في أن للقصر دورا كبيرا في تشجيع مكرم على موقفه أن
الملك رفض توقيع أي أمر بإخراج مكرم من الوزارة كما كان يطلب رئيسها
النحاس باشا مما اضطر مصطفى باشا إلى تقديم استقالة الوزارة كلها وإعادة
تشكيلها من جديد ، بتكليف ملكي جديد بلون مكرم ، فهذا الموقف من جانب
القصر - فؤاد سراج الدين - بالنسبة لمكرم لا شك أنه يحمل معنى التأييد
والتشجيع .

ويدل على ذلك أيضا استمرار الصلة وتوثقها بين مكرم والقصر بعد
خروجه من الوزارة واختياره وزيرا ، للمالية في أول وزارة بعد اقالة الوفد ،
وهي وزارة المرحوم أحمد ماهر في أكتوبر ١٩٤٤ .

وكان معروفا وقتها للناس جميعا أن مكرم هو ذو الحظوة والمكانة الأولى
في القصر وكان القصر يستند في جميع طلباته ومواقفه وخلافاته مع شركائه
في الحكم ، ومنها مسألة الدوائر المغفولة ، وكان مكرم رحمه الله مع قوته
الشخصية ، وكفايته ، كبير الأمل في تولي رئاسة الحكم بعد النحاس وهو في
الوفد وقبل أي شخص آخر ، بعد خروجه من الوفد ولم يكن يعتقد أن قبليته
تتحول دون تحقيق ذلك بل كان يرى تولي المرحوم بطرس غالي الرئاسة للوزارة
سابقا ، مشجعا له ، على التمسك بهذا الأمل المنشود وأذكر أنه من الغريب أن
القصر لم يكن يبغض أحدا أكثر من مكرم وكان رجال القصر يوحون إلى النحاس
باشا بمختلف الرسائل بأن سابق الخلاف بين النحاس باشا والقصر كان
سببه مكرم .

وأذكر شخصا أن حديثا جرى بيني وبين أحمد حسنين رئيس الديوان
الملكي حينئذ ، وكان الحديث في منزل مصطفى أمين بالجيزة ، وبعد استقالة
حكومة الوفد ١٩٤٤ وتناول الحديث موقف القصر بين مكرم باشا ، بعد فصله
من الوفد ، وأبدت دهشة البالغة لخصم حسنين من موقف القصر الحالي من مكرم
وتأييده له ، بينما كان رجال القصر هم الذين يشكون دائما منه وينسبون كل
خلاف بين القصر والوفد إليه ، فضحك حسنين باشا رحمه الله ، وقال بالحرف
الواحد : ان رأيت في مكرم هو هو لم يتغير ، ولكننا نعتبره « يرطوشة » قديمة
« تضرب بها الوفد » .

واستمرت هذه العلاقة الطيبة بين القصر ومكرم حتى عام ١٩٤٦ حين
تأليف اسماعيل صدقي وزارته .

ويبدو من كل هذا التاريخ - فؤاد سراج الدين - أنه لم يكن هناك أي داع إطلاقا يدعوني شخصيا لمحاربة مكرم باشا ، أو زحزحته من مكانه ، لأنني لم أكن أطمح في مكانه في الوفد حيث لم أكن عضوا في الوفد حينئذ (١٩٤٢) ، وحتى لو كنت عضوا فيه فكنت أعلم أن هناك آخرين لهم الماضي المجيد وأكثر كفاءة وخبرة مني ، فضلا عن أنني كنت أعتقد أنه هو الذي رشحتني للوزارة لملاقتي القديمة به .

يضاف إلى هذا أن الخلاف بين مكرم وبين مصطفى باشا بدأ قبل دخولي الوزارة فأنا لم أدخلها إلا في إبريل ١٩٤٢ وكانت الوزارة قد شكلت في فبراير ١٩٤٢ وفي هذه الفترة بين تشكيل الوزارة ودخولي فيها ، كانت سحب الخلاف بدأت تظهر بينهما للجميع .

أما عن سبب الخلاف فإني شخصيا أعتقد أن مصطفى باشا في وزارة فبراير ١٩٤٢ استن سنة جديدة لتلافى ما كان يحدث في كل مرة يؤلف الوفد فيها وزارة من حدوث انشقاق بين أعضائها ، وخصوصا أعضاء الوفد ، وبين مكرم عبيد بالذات ، كما حدث في وزارة ١٩٣٧ وخروج ماهر والنقراشي من الوفد بسبب ما كانوا يتقبلونه من سيطرة مكرم باشا على مصطفى باشا واستشاره بكل النفوذ والحظوة لديه ، فيبدو لي أن النحاس باشا في وزارة ١٩٤٢ ومنذ البداية عمل نوعا من الموازنة بين أعضاء الوفد الكبار حتى لا يتوهم بعضهم - كما حدث سابقا - أن مكرم يطفئ عليهم أو أنه يستأثر بكل المكانة لدى رئيس الوفد فتتولد الأحاسيس والانفعالات وينتهي الأمر بالانشقاق ثم بالانشقاق جديد ، كما حدث من قبل .

وطبعا كانت هذه الخطة الجديدة مفاجأة غير سارة لمكرم ، وهو لماح وذكي واعتقد أنه أخطأ في تفسيرها فبدلا من أن يفهمها على وجهها الصحيح ، اعتقد أنها تحول في شعور النحاس نحوه أو في مكانته هو عند النحاس ، ولم يستطع مكرم وهو المعروف بمصيبته وعنفه أن يتمالك أعصابه ، أو يسيطر عليها ، ويتمهل حتى يفهم الأمور ، على وجهها الصحيح ، بل استسلم من ناحية لأوامره الخاطئة ، ومن ناحية أخرى لأقوال السوء من بعض المتصلين به يضحون له الأمور ويستثيرونه ويفهمونه أن في الأمر خطة مرسومة لزحزحته من مكانه في الوفد والهيئة الوفدية .

واستمرت هذه الأوهام تسيطر عليه حتى اندفع من ناحيته بهاجم زملاؤه في الوزارة والنحاس باشا دفاعا عن نفسه وإرهابا لهم واستعراضا لمعضلاته إلى أن وقعت الواقعة ، وانتهى الأمر بفصله من الوفد والوزارة .

ومرة أخرى وفي ٢٧ يونيو ١٩٤٢ يروي فؤاد سراج الدين للتابعي بعض ما حدث من مكرم عبيد باشا بعد توتر العلاقات بينه وبين النحاس باشا . قال سراج الدين : أرسل مكرم عبيد باشا إلى النحاس باشا في ٢٦ يونيو

خطاباً منه ومن عشرين نائباً يطلب عقد الهيئة الوفدية في صباح الاثنين بعد غد ٢٩ يونيو للنظر والمناقشة في المسائل الآتية :

١ - الموقف الحرجي .

٢ - الاستثناءات التي لا تزال الوزارة سادرة فيها .

٣ - التصريحات بتصدير بعض المواد الأولية التي ترخص بها الوزارة لبعض أنصارها والمحسوبين عليها .

٤ - مراقبة دار مكرم عبيد والحصار المضروب حولها .

٥ - تحديد مركز مكرم باشا في الوفد ، ومنصب سكرتير الوفد وهذا بسبب تصريحات النحاس باشا في اجتماعات عديدة أعلن فيها أن مكرم لم يعد سكرتيراً للوفد .

وروى فؤاد سراج الدين أن النحاس باشا عندما قرأ خطاب مكرم أعلن أنه لن يرد عليه ، وأنه - أي فؤاد سراج الدين - وافقه على رأيه . ولكن النحاس باشا عدل عن رأيه وأرسل الدكتور محمد صلاح الدين لكي يبلغ مكرم باشا رد النحاس باشا ، وهو : ان النحاس باشا يطلب من الذين أرسلوا هذا الخطاب أن يقابلوه لكي يعرف منهم شخصياً الأسباب التي يريدون من أجلها عقد الهيئة الوفدية .. أما عن الموقف الحرجي فغير ممكن أن يقول النحاس باشا عنه أكثر مما قاله في مجلس النواب . وعن الاستثناءات قال النحاس : لقد أبديت يا مكرم باشا رأيك في الاستثناءات وأبدت أنا رأيي وأيدني الوزراء في رأيي وهناك استجواب مقدم وسوف ينظر في يوم الاثنين وعليك أن تقول كل ما تريد أثناء مناقشة الاستجواب في مجلس النواب وعن النقطتين الثالثة الخاصة بتصدير بعض المواد الأولية والرابعة الخاصة بمراقبة دار مكرم عبيد باشا فهما غير صحيحتين ، وأما عن النقطة الخامسة والأخيرة فكان رد النحاس باشا على مكرم عبيد باشا : يا مكرم لست سكرتيراً للوفد لأنك لم تعد سكرتيراً للوفد ، وبناء عليه أرفض طلب عقد الهيئة الوفدية ..

ويعلق فؤاد سراج الدين على رسالة النحاس لمكرم : ان مكرم كان يعرف مقدماً أن النحاس باشا لن يوافق على دعوة الهيئة الوفدية للاجتماع في صباح بعد غد الاثنين للمناقشة في المسائل التي ذكرها هو وأصحابه في الخطاب ومنها مسألة الاستثناءات التي قدم عنها استجواباً لتحديد لظرفه جلسة نفس اليوم « الاثنين » ولكن مكرم أراد أن يقوم بمناورة بارعة يستبق بها الحوادث ويبرر موقفه في هذه الجلسة القادمة لأن في نيتة أن يهاجم النحاس باشا ويحمل على الوزارة في الجلسة المذكورة ولكنه يشفق من عتاب العائدين ولوم اللائمين ، ومن أن يقال له : كيف وأنت لا تزال عضواً في الوفد والهيئة الوفدية ، كيف تهاجم رئيس الهيئة ورؤسك وتحمل على وزارة الهيئة التي

تنتمي إليها ومن هنا أرسل خطابه لكي يمكنه أن يقول للماتيين واللائحين :
لقد حاولت أن أناقش مصطفى باشا في هذه المسائل في الهيئة الوفدية أي في
اجتماع عائلي فيما بيننا ولكنه رفض فلا تلوموني إذن إذا تكلمت علانية في
جلسة مجلس النواب . هذه هي مناورة مكرم البارعة لانه كان يعرف مقدما أن
النحاس باشا لن يوافق على عقد الهيئة الوفدية ..

ويمضي فؤاد سراج الدين قائلا : ان مكرم ما زال عضوا في هيئة الوفد
ولهذا السبب فان مهاجمته أو الحملة عليه ليست ممكنة الآن بل ان أعضاء
الهيئة الوفدية والوفديين جميعا الموالين المخلصين للنحاس باشا يسكنون
بأعصابهم والمستهم ولا يسمحون لأنفسهم بالحملة عليه احتراماً منهم لعضويته
في الوفد والهيئة الوفدية ولكن يوم يعلن فصل مكرم من الوفد فان المانع يزول
وتنطلق السنة الجييع ضد مكرم عبيد .

ويقول الأستاذ محمد التايي كنت أصغى الى فؤاد سراج الدين وأنا أعجب
كيف يمكن لرجال مصر المسئولين أن يشغلوا أنفسهم بأمر الخلاف بين النحاس
ومكرم وجيوش روميل تطرق أبواب مصر ودلتا النيل مهددة بالخراب . .
ويقول التايي عن جلسة مجلس النواب التي نوقش فيها موضوع الاستثناءات :
حدثت في مجلس النواب فضيحة ولا أعنى أن الاستثناءات كانت فضيحة وهي
قد كانت ولكنني أقصد ان نظرها والمناقشة فيها في هذا اليوم وهذه
الظروف بالذات هي التي كانت فضيحة ، فبينما الجيوش تتطاحن على أبواب
مصر ، ودوى المدافع يسمح بوضوح في الاسكندرية وطائرات وجيوش المحور
تحلق فوق الأراضي المصرية . . أصر رئيس الوزراء النحاس باشا ، عند افتتاح
الجلسة على نظر الاستجابات المقدمة عن الاستثناءات وغيرها ، وغيرها رغم أن
أصحاب هذه الاستجابات طلبوا تأجيل النظر فيها مراعاة للحالة وتقديراً منهم
لخطورة الموقف ولكن « رفعة الرئيس » أصر على نظرها و . . و . .

وعن موضوع طلب مكرم باشا عقد اجتماع الهيئة الوفدية الذي أشار
اليه فؤاد سراج الدين قال مكرم عبيد : تقاوم الاعتداء على الحريات جميعاً في
سبيل الاعتداء على حرية مكرم في الكلام كما سمعت حالة الحكم وتفشت
المحسوبية والمحاباة في أسوأ مظاهرها بين الموظفين والاهلين وامتد الفساد
والبث الى التموين ، وغيره من المرافق الحيوية ثم تعرضت البلاد لويلات
الحرب ولم نجسد من الحكومة الوقاية أو العناية الكفيلة بحماية الأرواح
والحقوق .

وفي هذا الحين وفي وسط الضيق قامت الحكومة بفرض الضرائب غير
الرسمية على الاهلين باسم مشروع البر ، ثم راحت تنفق النفقات الجسيمة في
شراء السيارات للوزراء وأتباعهم وفي مظاهر الترف . . حيال هذا كله رأيت
وبعض اخواني من النواب أن نتقدم الى المجلس بعريضة نطلب فيها مناقشة هذه

التصرفات دون أن نلجأ الى طريق الاستجواب وقتلنا في صريح العبارة أننا لا نبني احراجا بل علاجا وقد أردنا أن نكون أمناء للنظام الحزبي فالتصلت بحضرة سكرتير عام مجلس الوزراء وطلبت اليه أن يرجو النحاس باشا عقد الهيئة الوفدية لمناقشة العريضة قبل تقديمها الى البرلمان عسى أن تقتنع الحكومة بأخطائها فتعالجها ، أو تقتنع نحن بخطأ ماخذنا عليها فنعدل عنها من غير ما حاجة الى مناقشة البرلمان ولكنه رفض عقد الهيئة قائلا : أمامكم طريقة الاستجواب في البرلمان . . لم يكن بد اذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ولكن حدث قبل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس مجلس النواب في غرفته ببعض الوزراء ثم افتتحت الجلسة فاذا رئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية لالتقاء بيان عن الحالة الحربية . وانعقد المجلس في جلسة سرية وألقى رئيس الوزراء بيانه واذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالاعلان من منبر المجلس ان عريضة موقعا عليها من ستة وثلاثين نائبا قد قدمت اليه تطلب المناقشة في بعض المسائل وانه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويتلوها عليه . وبعد تلاوتها لقت سعادته نظر المجلس الى ما له من حق في مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما اذا كان المجلس يوافق على استبعاد العريضة فوافق الأنصار المتحمسون صائحين : رغم احتجاجنا بمخالفة هذا التصرف القريب لأحكام الدستور واللائحة فكان احتجاج وكان لجاج ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التي ابتدعها مصطفى النحاس ومن والى مصطفى النحاس لحماية مصطفى النحاس خرجنا من الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة فالعريضة قدمت في السر ، وتليت في السر ، واستبعدت في السر وكان الله بالسر عليم .

ويكمل مكرم عبيد - من وجهة نظره - القصة فيقول : بقي اجراء آخر هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير ما مناقشة أيضا ورغم أنني وزميلي المحترم راغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة الى الغد ، لوفاة قريبة لي ولمرض زميلي فان الوفد اجتمع في تلك الليلة نفسها في غيبتنا ومن غير اخطارنا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الأعضاء المساكين قرارهم دون أن يسمعونوا فحرفونا ولم يفرقوا هينتهم ، بل ولا مداولاتهم بمظهر المناقشة أو الموازنة بين الطرفين ولكن للنحاس باشا كسب ولا شك المعركة فقد فاز بمنع الاتهام من الأدلاء بأسباب التهمة واسانيدها ولو بين أربعة جدران اذ أن للحيطان آذاناً .

وكانت مساومة مضضحة ولعبة مكشوفة تلك التي جعلتهم يملنون في قراهم أنهم سينظرون في أمر النواب الذين وقعوا على العريضة في جلسة أخرى فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانهاء هذه المهمة وقد انتهت ويا للأسف الى خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من مثلها تدل الدلائل على أصلها . .

ويستقيل بعض النواب والشيوخ الوفديين احتجاجاً على قرار الوفد بفصل مكرم عبيد وراغب حنا من عضوية الوفد ويبحثون بالخطاب التالي إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا : يتشرف الشيوخ والنواب الوفديون الموقعون على هذا بأن يقدموا إلى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التي ترأسونها وذلك احتفاظاً منهم بوفديتهم الأصيلة واستمسكاً بالمبادئ الوفدية الخالدة التي ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول ، ولقد رأينا من مصلحة الوطن والوفد معاً ، أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة بعد أن اقتنعنا بأنكم خالفتم مبادئ الوفد السامية في الحكم ، وفي الوفد معاً بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا في خطر داهم لن ينقذها منه إلا رحمة الله ودعاء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين .

وقد عاهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد الأمين لكي يبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التي أزاها سعد ، ويحييها اليوم أبناء سعد ، ويوقع الخطاب - المؤرخ في ٢٢ يوليو ١٩٤٢ كل من الشيوخ والنواب الوفديين : السيد سليم ، نائب البوها ، محمد فريد زعلوك ، نائب سندلا ، اسماعيل محمد فواز ، عضو مجلس الشيوخ ، زكي ميخائيل بشارة ، عضو مجلس الشيوخ ، عبد الله محمد فواز ، نائب أولاد حمزة ، ميشيل رزق ، عضو مجلس الشيوخ ، جلال الدين الحامصي ، نائب الصحراء الغربية ، الدكتور فهمي سليمان ، نائب محلة روح ، أبو المجد الناظر ، نائب أرمنت ، نجيب ميخائيل بشارة ، نائب قوص ، حسين الهرميل ، نائب محلة مرحوم ، لبيب جريس ، نائب صنبو ، محمد عثمان عبد القادر ، نائب أبو حماد شرقية ، ألفريد قسيس ، نائب مركز المنصورة ، أبو الفيث الامور ، نائب أبو جرج ، مهني القمص ، نائب ديروط المحطة ، مكرم عبيد ، نائب أولاد عمرو .

وترفض الرقابة نشر نبأ استقالة الشيوخ والنواب السبعة عشر وتشرع الصحف أن الوفد قد قرر فصل هؤلاء الشيوخ والنواب السبعة عشر لأنهم اتهموا رئيس الوزراء وزملاءه بالتفريط في حقوق البلاد مع أن من بين هؤلاء - كما يقول مكرم عبيد - بعض الشيوخ الذين لم يشتركوا في التوقيع على العريضة التي اشتملت على الاتهام بالتفريط في حقوق البلاد إذ أن هذه العريضة قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ .

وهكذا ارتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهم الناس في غير حق ، أن هؤلاء السادة لم يستقيلوا بل فصلوا فصلاً وكان في مقهوره لو توخى الأمانة في ذكر الوقائع أن يقول أن الوفد قد قبل استقالتهم أما أن يقول أنهم فصلوا - وهم مستقيلون قبل الفصل - وأنهم جميعاً اتهموا بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء في مجلس الشيوخ ولم يتهموه ولم يوقعوا

المریضة بهذا الاتهام ، فهذا هو الزيف بعينه ، ولا بد من وقفة قصيرة عند عدد الشيوخ والنواب الذين استقالوا تضامنا مع مكرم باشا اذ أن عدد النواب قد تناقص بشكل غريب فقد كان عدد النواب الذين وقعوا المریضة ستة وثلاثين نائباً تقلص عددهم في الاستقالة تضامنا مع مكرم عبيد الى أربعة عشر نائباً وسر هذا التناقص أن ضغوطا كثيرة قد وجهت الى النواب والشيوخ الوفديين الذين كانوا قد أعلنوا تضامنتهم مع مكرم عبيد وإن بعضهم قد استجاب الى هذه الضغوط وتراجع فيما بين ٢٩ يونيو ١٩٤٢ - موعد تقديم المریضة - و١٢ يونيو ١٩٤٢ موعد تقديم الاستقالة الجماعية الى النحاس باشا رئيس الوفد المصري ، وقد كان لبعض هؤلاء النواب العذر ، اذ كانت الطعون في انتخابهم لم تنظر بعد وكان يخشى من قبول المجلس لتلك الطعون لو أنهم أعلنوا وقوفهم الى جانب مكرم عبيد ، وقد كان لبعض هؤلاء النواب مصالح انتخابية يخشون ضياعها لو أنهم أعلنوا خروجهم على زعامة النحاس باشا رئيس الحكومة و .. و ..

وحتى أنتهى تماما من توضيح وجهة نظر مكرم عبيد باشا في الخلاف الذى نشب بينه وبين مصطفى النحاس باشا أنقل عبارات وردت في الكتاب الأسود حول تلك النقطة حاول بها مكرم عبيد أن يرد على من وجهوا اليه الاتهام بأنه تعجل المعارضة : لقد كنت - مكرم عبيد - متهلا فوق تمهل ، متحملا فوق تحمل وحسبى أن أعدد هذه الوقائع في ايجاز :

اولا : ظلمت في الوزارة شهورا انصح وأحذر وأرجو وأندر دون أية جدوى فتمهلت ثم تمهلت •

وثانيا : قدمت استقالتي بدل المرة ثلاث مرات ، وكنت أقدم ثم أحجم عسى ان يصالح الله الحال • وتحملت في هذا السبيل كل دم وكل صفائر ولكنى تمهلت وتمهلت •

وثالثا : حاول رئيس الوزارة اقاتلى فحمانى الله منها فاستقال وأخرجنى من الوزارة •

ورابعا : كان من حقى أن اغضب لكرامتى ولكنى تمهلت وارتضيت ألا ادلى ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية وارتضى هو ذلك مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه •

خامسا : نقض هو هذا العهد فأدلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين مديرية • • مديرية ورغم ذلك تمهلت وتمهلت •

سادسا : فرض الرقابة الخائفة على الصحف في كل ما يتعلق بى فلا نشر منى أو عنى في الوقت الذى سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقفى فتمهلت ثم تمهلت •

سابعاً : صودرت البرقيات الواردة لى وأحيط منزلى بالجواسيس وروقت
حركاتي ومواصلاتي التليفونية فتمهلت ، ثم تمهلت .

ثامناً : فصلنى من سكرتيرة الوفد بقرار صادر منه فى غير اختصاصه
وطلبت اليه عرض الأمر ، على الوفد وهو الهيئة المختصة فرفض ورغم ذلك
تمهلت .

تاسعاً : تدخل فى أمر ترشيحي لثقابة المحامين لمحاربتى حتى فى شئون
مهنتى فتمهلت ، ثم تمهلت .

عاشراً : منع مجلس النواب من شكرى على خدماتى واعتدى على كرامتى
بالفاظ جارحة غير لائقة فتمهلت ، ثم تمهلت .

حافى عشر : وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقتراجه من
داخلية البلاد أصر على الكلام فى استجواب الاستثناءات رغم الحاحنا عليه فى
التأجيل ولما أن جاء دورى فى الرد عليه فى اليوم التالى وقيل أن الخطر قد
تفاقم وأنه لذلك لم يحضر الى المجلس أبت علينا وطنيتنا أن نستغل الظروف
النسيقة لمصلحة الاستجواب فارتضينا التأجيل وقلبوا التأجيل الى تنويم ومع
ذلك تمهلتنا ثم تمهلتنا .

ثانى عشر : منعنى اخوانى النواب من مناقشة تصرفاته فى الهيئة الوفدية
وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها فى جلسة سرية مخالفاً بذلك
كل قانون ، وكل عدل فتمهلت ، ثم تمهلت .

ثالث عشر : فصلنى واخوانى من الهيئة السياسية ، التى شرفناها
فشرفتنا وتم هذا الفصل المزرى فى غيبتنا دون أن تسمح لنا أقوال فتمهلتنا ،
ثم تمهلتنا .

رابع عشر : وأخيراً .. حاربنا حتى فى تكويننا وفى مباشرة حقوقنا
النيابية بل وفى الاستمتاع بحريتنا الشخصية فهل يقول قائل بعد ذلك أننا
تعجلنا المعارضة أم أننا تمهلتنا الى أبعد حدود التهمل وتحملنا الأذى والاضطهاد
فوق طاقة التحمل على العكس فأننى لآتهم نفسى بأننى تمهلت عليه أكثر
مما وجب التهمل ، ولى فى ذلك عذرى ، أستمدته من حنايا صدرى ، بعد أن
غلبنى شعورى على أمرى ، أليست هى صداقة العمر ، وأليست هى ذكريات ،
غاليات صحبتنا فى النفى وفى الأسر وفى الهزيمة وفى النصر فهل من عجب
إذا ما أشقت وامتد بالاشفاق حبل الصبر ؟ والجلسة التى أشار إليها مكرم
عبيد باشا فى كتابه الأسود ، هى جلسة ٣٠ يونيو ١٩٤٢ : بدأت عادية برئاسة
عبد السلام فهمى جمعة تم بحث تقرير لجنة الشئون المالية من مشروع الميزانية
العامة للدولة ، آخر ما بحثه المجلس القسم ٢١ : مصروفات تنفيذ المعاهدة
المصرية البريطانية ، موافقة المجلس ، على عدم تلاوة التقرير الخاص بتلك النقطة

والاكفاء باتباته في المضبطة ، تعديل الاعتماد المبرج لانشاء ورصف طريق
بور سعيد الاسماعيلية ، السويس وجعله ٩٩٠٠٠ ج٠م بزيادة قدرها ١٤ ألفا
بسبب ارتفاع الاسعار ، تقوية رصف طريق مصر - الاسكندرية « الصحراوي »
ورفع تكاليف هذا المشروع من ٧٣٠٠٠ جنيه الى ٨٥٠٠٠ جنيه وكان يند
تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية يتطلب في الميزانية ٢٦٨٠٠٠ جنيه ووفق
عليه ، طلب رئيس المجلس رفع الجلسة للاستراحة حتى يحضر حضرة صاحب
المقام الرفيع رئيس الحكومة لتستأنف نظر الاستجابات : موافقة عامة .

اعيدت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الأربعين : رئيس المجلس
يطلب تأجيل نظر الاستجواب لتفريق رئيس الحكومة ، النائب أحمد محمد أبانه
يتساءل هل الظروف ، التي جدت اليوم ، أشد خطرا من ظروف الأسس ؟
لا جواب ، مكرم عبيد : يوافق على ألا ينتظر هذا الاستجواب في غيبة رفعة
رئيس الحكومة وحضرات أصحاب المعالي الوزراء ، لان هناك من غير شك أشياء
تستدعي ردا من رفعتهم ومن حضراتهم على أننا - مكرم عبيد - اذا وافقنا على
هذا التأجيل حرصا على كرامة الحكومة فلنا نحن أيضا كرامة نعهد بها الى سعادة
رئيس مجلسنا الموقر : لقد تعرضت المناقشة أمس ، الى أشياء يجب أن يرد
عليها ركان رفعة رئيس الحكومة لا يريد أن يتأخر نظر الاستجواب سعاة
واحدة في الوقت الخطير الذي كان يجب أن يبدله في البحث عن حل
مشاكلنا ، نصرناه في مناقشات بينظية بدلا من أن نتناقش في : هل تكون
القاهرة مدينة مفتوحة ؟ وفي هل يمكن عمل اجراءات احتياطية لوقاية السكان
وحمايتهم وصحتهم ؟ لكن بدلا من كل هذا تعرضت المناقشة الى أشخاصا الى
القدح في هذا وذاك فأرجو أن نستأنف المناقشة في هذا الاستجواب غدا فاذا
سمحت الظروف فيها ونصت واذا لم تسمح الظروف الحربية الخطيرة فانا متنازل
عن الرد على كل ما مس شخصي في سبيل الوطن « تصفيق وهتاف » رفعت
الجلسة الى الغد وفي الجلسة التالية « أول يوليو ١٩٤٢ » وقف رئيس الحكومة
يطلب أن ينقله المجلس بصفة سرية لان الحكومة تريد أن تدلي ببيان عن الموقف
الحاضر : أخليت الشرفات من الزائرين وأخليت قاعة الجلسة من غير النواب
ما عدا السكرتير العام للمجلس ، كانت الساعة السابعة والنصف واعيدت
الجلسة علنية في التاسعة والنصف حيث أعلن رئيس المجلس القرار الذي أصدره
المجلس في الجلسة السرية وهو : يكتفى المجلس بالبيانات ، التي ألقاها رئيس
الحكومة معلنا فيها ما بذل وببذل من الجهود لتجنب البلاد والسكان المدنيين
مخاطر الحرب وويلاتها ، رفعت الجلسة .

وفي ٦ يولية ١٩٤٢ وعنده بداية جلسة مجلس النواب قال رئيس الحكومة
مصطفى النحاس : ان الحكومة تريد القاء بيان ويطلب أن يكون ذلك في جلسة
سرية وأخليت الشرفات من الزائرين والقاعة من غير الأعضاء فيما عدا السكرتير
العام ، ومدير الادارة التشريعية وظلت الجلسة سرية من السادسة والثلاث

مساء الى العاشرة والنصف مساء ايضا وأعلن رئيس المجلس القرار الذي أصدره المجلس فى الجلسة السرية وهو : بعد بيان رئيس الحكومة يتقدم بواجب الشكر الى رفعتة على جهوده مع الاكتفاء بهذا البيان ، كما وافق المجلس على الترخيص للحكومة فى الانفاق على الطوارئ الخاصة فى حدود مليونين من الجنيهات تؤخذ من الاحتياطي العام .

وفى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٢ أشير الى الاستجواب الموجه الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا عما يراه من تفريط الوزارة فى حقوق البلاد فى هذا الوقت العصيب ويطلب مصطفى النحاس أن تكون مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع . ويوافق مكرم عبيد ولكن النائب الأستاذ ابراهيم بيومى يثير اشكالا : هل هذا الاستجواب مقبول شكلا أم لا ؟ ويقول ابراهيم بيومى أن المستجوب لم يذكر فى استجوابه الا مسألة واحدة وهى التفريط فى حقوق البلاد . ثم يقول : ان الاستجواب غامض وكلمة تفريط كلمة قاسية نائية . ثم ينتهى من ذلك بقوله : هذا الاستجواب على حالة وبالفاظ غير مقبول شكلا . ويسأل رئيس المجلس مكرم عبيد عن رأيه فيما قاله ابراهيم بيومى ، بخصوص استجوابه . ويرد مكرم عبيد . .

ويبدأ النقاش الحاد والحار .

الفصل الثالث

مكرم عبيد • • يستجوب مصطفى النحاس والنحاس يأمر بفصل النائبين أحمد قاسم جوده وجلال الدين الحمامصي

● الاستجواب ، الذى وجهه مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد السابق الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء • ورئيس الوفد ، متهما إياه بالتفريط فى حقوق البلاد ، كان أول هجوم ضار وعلى يشنه مكرم عبيد ضد صديقه الحميم القديم !

ويعرض الاستجواب على مجلس النواب - كما هى العادة - لتحديد موعد لمناقشته ، ولا يعترض مصطفى النحاس على صيغة الاستجواب وكان ذلك منه مناورة بارعة مكتفيا بطلب ان تكون مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة اسابيع ويوافق مكرم عبيد •

ويعتقد البعض ان المشكلة - مشكلة الاستجواب - قد انتهت عند هذا الحد ، غير ان النائب ابراهيم بيومي - وبناء على تكتيك حزبي واضح - يطلب الكلمة ويعترض على الاستجواب من ناحية الشكل ، لانه لم يتضمن وقائع محدنة • كما تنص المادة ١٥٨ من اللائحة الداخلية للمجلس ، بالإضافة الى ان كلمة تفريط كلمة نابية ، و • • • وينتهى ابراهيم بيومي الى المطالبة بعدم قبول الاستجواب شكلا •

ويسأل رئيس المجلس - عبد السلام فهمي جمعة مقدم الاستجواب - مكرم عبيد - رأيه فى اعتراض ابراهيم بيومي ويقول مكرم عبيد : لقد طلبت الحكومة مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة اسابيع وذلك اعترافا منها بما يتضمن هذا الاستجواب من وقائع ، ثم يمضى مكرم عبيد قائلا :

ومع ذلك اذا أريد تحديده الوقائع ، فإني مستعد ان احلدها الان ، غير اننى أرى ان الاستجواب على ما هو عليه قد ارتضته الحكومة • •

وتقوم ضجة وتتم مقاطعة المستجوب أكثر من مرة و ..

ويقول النائب عمر عمر ان المستجوب يريد أن يستجوب رئيس الحكومة
« عن تفريط وزارته في حقوق البلاد في هذا الوقت العصيب » والاستجواب
بهذه الصيغة - عمر عمر - ليس مخالفا للمادة ١٥٨ من اللائحة وحسب بل
هو مخالف للمادة ١٠٧ من الدستور .

ويقف عبد الحميد السنوسي مطالبا برفض الاستجواب ليس من الناحية
الشكلية وحسب ، وانما من ناحية الموضوع أيضا ، ويعتب على مكرم عبيد
ما استخدمه من عنف في استجوابه ، ويقول : « لقد كان في استطاعة مكرم
باشا المعروف ببلاغته ولباقته ، وتوسعه في اللغة ان يجد من الالفاظ ما يصل
به الى غرضه ويحدد الوقائع تحديدا مهيئا واضحا بكلام عف طاهر » .

ويتور النائب السيد سليم قاتلا : « ان ما يقوله النائب السنوسي هو
بمعينه الالفاظ النابية » !

وفي هدوء يقف مكرم عبيد ليقول : « لولا اني اصبحت لا أدهش في هذا
الزمن ، لقي » ، ما أعربت عن دهشتي لما قاله النائب السنوسي « .. فقد
تعرض لموضوع الاستجواب قبل ان يسمع أو يعلم ما ساقوله اذ قال : « ان
عبارة التفريط في حقوق البلاد » نابية ولست افهم كيف تكون هذه العبارة
نايبة وهى امون العبارات فالتفريط معناه التقصير ، فقد كنا نتهم خصومنا
بالخيانة والاعتداء على الدستور وبيع البلاد ، ولكننى لم اقل هذا ، وكل ما
قلته ان هناك تفريطا من الحكومة في حقوق البلاد في هذا الوقت العصيب ،
والتفريط يستحق فعلا اهتمام كل مصرى ، لاننا في هذا الوقت العصيب اذا
فوتنا تفريطا بسيطا ، أصبحت الصغيرة كبيرة وكبرت الكبيرة !»

الى ان يقوله مكرم عبيد : « لذلك لا ارى معنى للتعريض والمشاكسة
بمبارات يوجهها الاستاذ السنوسي الى مكرم عن عفة القول وبلاغة الكلام : ان
المسألة ليست مسألة مباغثة ولا محاولة ايجاد هوة وانا لا ابني من وراء ذلك
الاستجواب الانتقام من أحد ، بل ارى كوطنى له قدم في الوطنية وماض في
الجهاد ان البلاد معرضة للخطر من وراء هذا التقصير ، فقلعت هذا الاستجواب
.. ان استبعاد هذا الاستجواب لجرد الاستبعاد ، أمر لا نرضاه ، وحرام
علينا ان نمثب بالحياة النيابية الى هذا الحد .. »

ويقترب في المناقشة بعد ذلك كل من عمر وعوض أحمد الجنيدى
والسيد سليم وفكرى اباطة التى يقف الى جانب مكرم عبيد في عدم ضرورة
ذكر الوقائع حتى لا يتطرق الامر الى التحدث عن بعض ما جاء في الجلسات
السرية ، التى عقدها المجلس ..

وعندما يريد فكرى أباطة الاسترسال فى الكلام يهب مصطفى النحاس مطالباً ألا يثبت فى المضبطة أى شئ يتعلق بالمناقشات التى دارت فى الجلسات السرية ، ويحذر وينذر فكرى أباطة مطالباً بضرورة أن يعرف أعضاء المجلس كل شئ فى هذا الوقت المصيب بوصفهم نواب الأمة » ٠٠

ويطلب مكرم عبيد الكلمة غير أن رئيس المجلس يرفض اعطائه الكلمة بدعوى أن اللائحة تقضى « بأنه لا يجوز للنائب أن يتكلم فى موضوع واحد ، أكثر من ثلاث مرات » واللائحة ، السلاح الذى يستخدمه بعض رؤساء المجالس لتمرير ما يريدون تمريره ، أو لحجب ما يريدون حجبهِ بينما اللائحة دائماً وأبداً منظومة !

لقد كان عبد السلام فهمى جمعة غير منصف حقيقة فى استخدام اللائحة لمنع مكرم عبيد من الكلام فما أكثر النواب الذين تحدثوا فى هذا الموضوع ، أكثر من ثلاث مرات ، ثم أن مكرم عبيد - مقدم الاستجواب - ما كان يجب أن يمنع عن الكلام فى أمر يخص استجوابه ولكنه التحكم !!

على أية حال عرض رئيس المجلس اقتراحاً تقدم به أكثر من عشرين نائباً يطلبون قفل باب المناقشة واستبعاد الاستجواب شكلاً وموضوعاً ٠٠

ويقرر المجلس - بطبيعة الحال - الموافقة على الاقتراح : أقفل باب المناقشة واستبعد الاستجواب شكلاً وموضوعاً ٠

استبعد الاستجواب الذى طالب رئيس الحكومة بمناقشته بعد ثلاثة أسابيع ! وكان الاستبعاد بعد مناورات برلمانية « ذكية » أو غير ذكية لست أدري !

وبمجرد إعلان رئيس المجلس استبعاد الاستجواب المقدم من مكرم عبيد إلى رئيس الحكومة انسحب النواب : مكرم عبيد ، السيد سليم ، فريد زعلوك أحمد الألفى عطية ، جلال الدين الحمامصي ، نجيب ميخائيل ، سليمان سيدهم ، محمد عثمان عبد القادر « جورج مكرم عبيد ، الفريد قسيس ، مرقص بطرس ، أبو الفيت الأعرور ٠٠

وعند خروج هؤلاء النواب وانسحابهم من الجلسة صسف لهم بعض النواب من قبيل السخرية ، السخرية - بكل أسف - من زملائهم القدامى !

ووقف رئيس المجلس يقول : « كنت أرجو أن تقر جميعاً أننا فى مجلس شورى : رأى فيه للأغلبية فإذا اصدرت الأغلبية قراراً فى مسألة ، وجب احترام هذا القرار والخضوع له ، هذا هو الأساس الصحيح ، لحكم الشورى والحياة النيابية ، أما أن ينسحب البعض فهذا غير معقول وأرجو ألا يتكرر »

جرى ذلك كله في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٢ وفي اليوم التالي - في جلسة ٢١ يوليو ١٩٤٢ - لم يحدث أى شيء خطير .

غير أن بعض ما حدث في هذه الجلسة كان مقدمة لخطر الامور في حياتنا النيابية واعنى به الكيل بمكيالين والنظر الى الأمر الواحد بنظرتين أو ثلاث أو اربع تختلف كل واحدة منها عن الاخرى طبقا للظروف المحيطة بكل واحدة .

ولا أطيل في المقدمة ، بل ادخل - مباشرة - في الموضوع .

في تلك الجلسة اختارت لجنة « فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية » . النائب فكرى أباطة ليعرض على المجلس تقريرها في الطعن الذى قدمه الاستاذ محمد زكى العروسي بك في صحة نيابة الاستاذ احمد قاسم جودة ، نائب باب . الشعرية .^{٥٠}

وتلا الاستاذ فكرى أباطة تقرير اللجنة وقد جاء في هذا التقرير - وأنا هنا انقل نصوص بعض الفقرات : « اعتمد الطاعن في طعنه على ان سن المظعون في صحة انتخابه لم تتجاوز ثمانية وعشرين عاما يوم الانتخاب وقد قوض الطاعن اركان طعنه باعترافه في كتابه ان المظعون في صحة انتخابه من ساقطي القيد وانه في القرعة على هذا الاعتبار ، والمظعون في صحة انتخابه قدم شهادة من الدكتور ابراهيم الاسريجي مفتش صحة السليمة زينب قسم اول تبين انه كشف على حضرة النائب المحترم وتشهد ان عمره يبلغ من الثلاثين الى خمسة وثلاثين عاما أى ما يعادل انه من مواليد ١٩٠٩ » . وتنتهى اللجنة تقريرها بالعبارة التالية : « وانا انقلها هنا أيضا بنصها : « لهذه . الاسباب ترى لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة رفض الطعن وإعلان . صحة نيابة النائب المحترم احمد قاسم جودة نائب باب الشعرية » .^{٥١}

وبطلب رئيس المجلس من الاعضاء ابداء الراى فى تقرير اللجنة فتكون الموافقة الاجماعية عليه ويعلن الاستاذ عبد السلام فهمى جمعة باشا رئيس المجلس صحة نيابة حضرة النائب المحترم احمد قاسم جودة نائب باب . الشعرية .

وفي جلسة مجلس النواب « ١٩ أغسطس ١٩٤٢ » فوجئ أعضاء مجلس النواب بتلاوة رسالة من النائب عبد الحميد السنوسى تقول : « سبق ان قدم طعن في صحة انتخاب حضرة الاستاذ أحمد قاسم جودة وبنى هذا الطعن في اساسه على أن حضرته غير متوافر فيه شرط السن القانوني لعضوية مجلس النواب ، وقد بحثت لجنة « فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية » هذا الطعن وقضت برفضه على أساس ان الطاعن لم يقدم دليلا على ان سن حضرة . النائب المحترم لم تصل الى الثلاثين سنة وقد قصرت اللجنة استعلامها على

البحث فى دفاتر قيد مواليد ناحية بشالوش مركز ميت غمر - وهى البلدة التى قال الطاعن ان الطعون ضده قد ولد فيها ، من واقع دفاتر مواليد سنة ١٩١٤ وما قبلها ، وما بعدها بقليل و٠٠ و٠٠

وبما أنه قد وصل الى علمى - علم النائب السنوسى - من بعض المتخرجين مع حضرة النائب والذين وظفوا معه ان حضرته أقر بيده اقرارا صريحا فى أوراق رسمية انه من مواليد أول يناير ١٩١٤ وانه قد استند فى ذلك على حكم قضائى ، استصدره ضده والده قضى بمقوبة المخالفة وبقيده فى دفتر المواليد فى التاريخ المذكور ويجب ذلك صراحة ما يأتى :

١ - ملف حضرته بكلية الآداب *

٢ - ملف حضرته بوزارة التجارة والصناعة حيث كان موظفا بها *

٣ - ملف حضرته بوزارة المالية حيث صرف فيها مكافأة عن مدة خدمته *

ويطلب النائب السنوسى * نائب الرمل عرض الامر ، على لجنة فحص الطعون بصفة مستعجلة حتى اذا ثبت عدم اهلية النائب سالف الذكر للنيابة يقرر المجلس سقوط عضويته * وكانت رسالة السنوسى قد وردت الى رئاسة المجلس قبل عقد الجلسة بأربع وعشرين ساعة وقبله عرضها رئيس المجلس فى أول الجلسة طالبا من المجلس ابداء الرأى فيها وقال محمد محمود جلال : « لقد جرى العرف على ان الرسائل لا تعطى حكم الاقتراحات التى تقدم للمجلس لئلا تنثار حولها مناقشة يشترك فيها الاعضاء » وبما ان هذا الكتاب - محمد محمود جلال - وهو رسالة لا اقتراح فلا داعى لعرض أمره ، على المجلس قبل إحالته على اللجنة المختصة وقال عمر عمر ، ان الطريق الطبيعى لرسالة النائب السنوسى لجنة فحص الطعون وصحة النيابة ، ويجب عدم مناقشة الرسالة وحالتها الى اللجنة اياها *

ولكن رئيس المجلس قال : هذه المسألة ليس لها سابقة ونريد ان نضع لها تفليدا دستوريا سليما ، ويسأل النائب السيد سليم عن تاريخ الكتاب ويرد صاحبه قائلا : امس ويقول السيد سليم : معنى ذلك ان هذا الكتاب كتب بعد قرار فصل النائب المحترم الأستاذ أحمد قاسم جودة من الهيئة الوفدية! ويرى محمد عبد الرحمن نصير ان المسألة المعروضة ليست لها سابقة دستورية وبما ان الموضوع قد سبق الفصل فيه من لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية وأصدر المجلس فيه قرارا بصحة النيابة فأرى أن من التوسع بحث الموضوع الآن وتجب دراسته دراسة وافية قبل مناقشته فى المجلس لان المسألة خطيرة ولها مساس بالتقاليد الدستورية ومساس بكرامة النائب بل بكرامة المجلس * ويرى عزيز انطون ان قرار المجلس يجعل النائب حافظا للسنة المقررة للنيابة *

وقرر المجلس احوالة الموضوع برمته على لجنة الفتوى الدستورية :

وكان قرار المجلس بإحالة رسالة النائب السنوسي بخصوص الطعن في صحة نيابة النائب أحمد قاسم جودة في جلسة ١٩ أغسطس ١٩٤٢ الى لجنة الشئون الدستورية ٠٠ وبعد بضعة أيام في جلسة ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ ، نفس الشهر ، بل نفس الاسبوع عرض على المجلس تقرير اللجنة المؤرخ في ٢٤ أغسطس والموقع من رئيس اللجنة عمر عمر ولان التقرير لم يوزع على المجلس قبل موعد الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل طبقا لنص المادة ٦٧ من اللائحة الداخلية فقد رأى رئيس المجلس تأجيل نظر التقرير الى الجلسة القادمة ، وعرض رئيس المجلس على المجلس اقتراحا من النائب السنوسي بأن يفصل المجلس مباشرة في الطلب المقدم منه بثمان ستقوط نيابة النائب أحمد قاسم جودة دون أن يحيله على لجنة الطعون في حالة ما اذا أقر وجهة نظر لجنة الشئون الدستورية .

وما دامت صحة نيابة النائب أحمد قاسم جودة - بعد خروجه عن الوفاء وانضمامه الى مكرم عبيد - قد عرضت على المقصلة فلا بد من أن يعرض صحة نيابة نائب آخر أعلن - ومنذ بداية الخلاف بين النحاس ومكرم - وقوفه الى جانب مكرم عبيد أيضا أعنى النائب جلال الدين الحمامصي * ففي جلسة ٣١ أغسطس من نفس العام « ١٩٤٢ » بحث نائب البربا على عثمان المحامي خطابا شبيها بخطاب عبد الحميد السنوسي قال فيه : سبق أن أعلن مجلس النواب صحة نيابة حضرة النائب المحترم جلال الدين الحمامصي وقد تقدم حضرته لترشيح نفسه « زاعما » ان منه تتفق مع السن التي يشترط توافرها للدستور وقانون الانتخاب غير أنه وصل الى علمي أخيرا ان النائب المذكور لم يبلغ السن القانونية اذ ولد في أول يوليو ١٩١٣ بدمياط أي أنه الى الآن لم النائب المحترم المذكور السن القانونية ومرفق - هكذا في الأصل - لهذا الطلب شهادة رسمية بتاريخ الميلاد « ومنعا للتحراج لم يؤرخ نائب البربا خطابه »

وقامت ضجة شديدة من بعض مقاعد اليسار ، وقال رئيس المجلس انه لا يسمح بأى اعتراض ، والغريب ان النائب المحترم وهو يعرض اقتراحه ، أشار الى ما جاء في تقرير لجنة الشئون الدستورية من ان مسألة السن من المسائل التي تعتبر من النظام العام ، والتي لا تسقط بأية مدة ، ولم يكن المجلس قد ناقش بعد تقرير اللجنة وبالتالي لم يكن بعد قد أقره ! ووافق المجلس - شكورا !! - على أرجاء البت في طلب الأستاذ علي عثمان حماد الى ما بعد الفراغ من نظر تقرير لجنة الشئون الدستورية !

وفي آخر الجلسة - جلسة ٣١ أغسطس ١٩٤٢ - تم عرض تقرير الشئون الدستورية ، وأعطيت الكلمة للأستاذ فكري أباطة فطالب - أول

ما طالب - بتأجيل نظر التقرير خاصة وأن رئيس لجنة الطعون التي أقرت صحة نيابة الأستاذ أحمد قاسم جودة هو نفس رئيس لجنة الشئون الدستورية التي تطالب اليوم بعدم صحة نيابة الأستاذ أحمد قاسم جودة ، رئيس اللجنتين الموفرتين الأستاذ عمر عمر - دافع فكري أباطة دفاعا حارا عن تقرير لجنة الطعون بلمعتباره كان مقررا لها في هذا الموضوع ، واثار فكري أباطة قضية هامة : هل يجوز للمجلس بعد أن أصدر قرار بصحة نيابة أحد أعضائه أن يعيد النظر في قراره اذا تبين له ان شرط السن غير متوافر فيه ؟ ويدافع عمر عمر عن ضرورة نظر تقرير لجنة الشئون الدستورية ، وضرورة الأخذ به .

ويعود فكري أباطة ليدافع عن تقرير لجنة الطعون ، وعن ضرورة احترام قرار المجلس ، ويطلب فكري أباطة التأجيل لاستحضار محاضر جلسات لجنة الطعون للحاجة اليها ويقول المقرر عمر عمر : لقد أحضرنا المحاضر وبين يدي هلف طعن ، ويقول السيد سليم : يجب أن تطبع هذه الأوراق وتوزع على حضرات الأعضاء ، ولكن المقرر الذي كان يبدو وكأننا يدير الجلسة من مكانه يقول : من يريد الاطلاع عليها فليفضل ! وبسأل مكرم عبيد المقرر : هل ترى لجنة الشئون الدستورية احالة الموضوع على لجنة الطعون أم عرضه على المجلس مباشرة ، وتقوم مناقشة يشترك فيها عمر عمر ومكرم عبيد ويقول الأخير أنه لا يمكن أبدا الفصل في موضوع خطير كهذا الموضوع دون أن نطلع على المستندات والمحاضر وكلها لم توزع علينا ، ويقف أحمد قاسم جودة - النائب المظنون في صحة نيابته - ليقول للمقرر أنه يتحدث عن مستندات جديدة وأنا شخصيا لم أطلع عليها واللجنة عادة تضع مهلة قدرها سبعة أيام أو أية مهلة أخرى للرد على المستندات ، وقد قدمت فعلا أوراق ومستندات أو ليس من حقي أن أطلع عليها ؟ أو ليس من حقي أن أنيب عنى محاميا للدفاع عنى أمام اللجنة ؟ كل هذه الحقوق التي أباحتها اللائحة لي ، أهدرت وورد الآن اهدار الحق البسيط وهو حق الرد على ما قدم ضدى من المستندات ، ويقول أحمد قاسم جودة أيضا ان اللائحة تنص على ان اللجنة ترسل صورة من الطعن الى المظنون في صحة انتخابه ليبدى أوجه دفاعه كتابة في الاجل الذى تحدده له ، ويرد مقرر اللجنة على كلام أحمد قاسم جودة يقول : ليست المسألة خاصة بفحص طعن من الطعون ، بل بسقوط عضوية أحد النواب : ولم تنجح الفرصة لأحمد قاسم جودة ليدافع عن نفسه لأن الرئيس يعرض اقتراحا بقتل باب المناقشة ويعارض فكري أباطة في اقفال باب المناقشة لأنه قد جد على المناقشة طارىء آخر هو أن حضرة النائب المظنون في صحة انتخابه قد أستند في طلب التأجيل الى المادة ٨٧ من اللائحة « أما اذا أردتم قفل باب المناقشة في طلب التأجيل الذى تقدمت به فلا أعارض في ذلك » .

ويرفض المجلس طلب التأجيل الذي تقدم به فكري إباطة والذي تمسك به أحمد قاسم جودة .

ولا يتلى التقرير اكتفاء بأثباته في المضبطة وينتهي التقرير بالعبارة التالية : من أجل ذلك كله ترى اللجنة بإجماع الآراء - ما عدا واحدا - أنه يجوز للمجلس بعد أن أصدر قرارا بصحة نيابة أحد أعضائه أن يعيد النظر في قراره إذا تبين له أن شرط السن غير متوافر فيه .

ويقف أحمد قاسم جودة ليقول : لو كانت مسألة اليوم تمس شخصي لما طلبت أن أتكلم فيها إطلافا فاما عن شخصي فأى مساس فى أن يطمئن فى سنى ؟ انها تهمة على ما أعتقد يمتنأها الكثيرون « ضحك وتصفيق » بل لا أخفى على حضراتكم أنني كنت أتمنى ألا تكون الوثائق التى يبدى والتي قدستها الى لجنة الطعون غير قوية الى الحد الذى يباعد بينى بعدا شاسعا ، وبين ذلك الحلم الجليل ولئن خرجت يا حضرات النواب من هذا المجلس بمثل هذه التهمة فما فى ذلك مساس بشرفى ولا بسمعتى . ولقد صبق أن أخرج من هذا المجلس رئيس وزارة سابق ، وصاحب مقام رفيع ، فحسبى من العزاء بل من الجزاء أن يكون الراى العام قد أولانى من عطفه فى قضية اليوم ما لا زيادة بعده لستزيده .

ويقول أحمد قاسم جودة ان الأوراق الخاصة بملفه فى الجامعة لم تكن تحت يده « ولو كانت تحت يدى لقدمتها الى لجنة الطعون غير انفسا كانت فى حوزة الحكومة . وفى هذا المجلس وجل يستطيع أن يقرر لكم الحقيقة التى يعلمها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ومعالي صبرى أبو علم باشا هو معالي أحمد نجيب الهلالى باشا .

ويرد أحمد نجيب الهلال - وزير المعارف العمومية - قائلا ٠٠ كانت علاقة حضرة النائب المظنون فى صحة نيابته بالحكومة مقطوعة تماما فلو أرادت الحكومة أن تتحسس ضده لقدمت الملف الخاص به الى لجنة الطعون .

وفى أحد الأيام اتصل بى أحد النواب من قبل الأستاذ العروسى الذى كان مرشحا ضد الأستاذ قاسم جودة وقال لى - النائب - أن الأستاذ العروسى يقول ان الأستاذ جودة على صلة وثيقة بدوطين فى كلية الآداب وانه يحاول سرقة الملف الخاص به وانك مسئول عن ذلك اذا اختفى الملف فى يوم من الأيام ولهذا جئت أنبهك فى الوقت المناسب .٠٠ ولما كنت - نجيب الهلالى - مسئولاً عن الملف فقد تكلمت تليفونيا مع حضرة السكرتير العام للجامعة بحضور حضرة النائب المبلغ وكلفته ارسال الملف المشار اليه فوراً فوصل الى فعلا مع ساع بموتوسيكل « ويقول الأستاذ قاسم جودة ان الملف تحت يد الحكومة قبل الفصل فى الطعن فلست أنا السارق له ، وقال أيضا - أحمد قاسم

جودة - لقد ارسلت خطابا رسميا مسجلا الى معالي مسكرتير الوفد المصرى اتنى فيه على الموقف الشريف الذى وقفه معالي نجيب الهاللى باشا اذ سحب الملف الخاص بى من الجامعة المصرية تفاديا لئى لعب كما تفضل معاليه قبلتنى ذلك . ويقول الأستاذ قاسم جودة ان كلا من المجلسين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ - أثناء فحصه لصحة انتخاب ونياية اعضائه انما يعمل كهيئة قضائية أو على الأقل كهيئة عليا من المحلفين .

ويقول ان القرار بقبول الطعن وإبطال الانتخاب أو برفض الطعن ، وبصفة نيابة العضو الصادرة من المجلس حجة بما ورد به ، وله قوة الشيء المحكوم فيه فلا يصح الرجوع فيه أو العلول عنه . ويدلى الأستاذ أحمد قاسم جودة ببحت دستورى جيد فى هذا الموضوع ، كما يدلى الأستاذ فكرى أباطة أيضا ببحت فى هذا الموضوع ، ويتحدث الأستاذ محمود سليمان غنام ككاتب لا كوزير فى الاستمارة الخاصة بالكشف الطبى التى وقع عليها الأستاذ قاسم جودة وقرر فيها أنه من مواليد ١٩١٤ وكيف أنها ورقة رسمية لا عرقية لأنها اقرار واعتراف منه والاعتراف سييد الأدلة . ويقول فكرى أباطة ان الاستمارة التى تقدم الى الفوميسيون الطبى وفيها اقرار بالسن وتباع بثلاثة قروش ويوقع عليها الشخص لا تعتبر ورقة رسمية .

ويطول الجدل ، وكان الأستاذ أحمد قاسم جودة قد انصرف من الجلسة عندما أعلن رئيس المجلس رفع الجلسة للاستراحة ويطلب الأستاذ مكرم عبيد أن يسمح دفاع المطعون فى صحة نيابته ويقول : حرام عليكم يا حضرات النواب المحترمين أن تنتهك حرمة المجلس الى هذا الحد ويطلب مكرم عبيد من المجلس ان يتريث فى هذه المسألة لأنها تتعلق بتقاليد مجلسنا الموقر ، ويقول مكرم عبيد : أرانى مضطرا الى الكلام فى هذا الموضوع ابراء للذمة من ناحية وقياما بالواجب نحو الدستور من ناحية أخرى مؤكدا ان المسألة خطيرة جدا والخطورة وما يزيد فى خطورتها انه قد يظن لأول وهلة انها مسألة فردية تتعلق بمصير نائب أو فرد معين ولكنها فى الواقع أكبر من هذا وأخطر ، فالقضية قضية البرلمان والحياة النيابية واستتباب حكمها واستقرار نظامها وليست قضية فرد معين أو نائب بذاته لذلك سأتكلم كحام لا كسياسى لأن من شرف مهنتنا نحن المحامين أن نتجرد من كل اعتبار الا القانون وأن نجعل للسياسة اذا كان لها دخل الاعتبار الثانى أو الثانوى وأرجو لكم يا حضرات النواب المحترمين أن تنظروا الى هذه القضية بمنظار القضاة وبمقالية القضاة لا بمقالية السياسيين لأن من السياسيين من يميل كل الميل الى فكرة يعتنقها أو حزب يؤيده ولكن من شرف القاضى أن يبعد عن كل ميل ، وأنتم قضاة لا أكثر ولا أقل : أنتم قضاة بحكم الدستور المصرى نفسه .

ومن بين الكلمات التي قالها مكرم عبيد : يجب أن تراعوا مظهر العدالة لأن العدالة الاجتماعية مظهر ، وجوهر المظهر ربما تسرب الشك الى الجوهر وهذا ما لا يرضى الضمان فإذا لم نراع المظهر ربما تسرب الشك الى الجوهر وهذا ما لا يرضى به أحد : ان بعض القرارات النهائية يدعو الى عدم الاطمئنان الى العدالة الاجتماعية لأن حكما خاطئا ، واحدا أولى من عدالة خاطئة تحمل الناس على القول بأنها عدالة غير مستقرة ويقول مكرم عبيد ، أيضا : اننى أعتبر مركز القاضي مقدسا وإذا كان للرجل السياسى أن يتجاوز عن هذا وذلك فان القاضي لا يسمح له ضميره بالتجاوز عن شيء !

ويعرض رئيس المجلس اقتراحات عديدة - وليس اقتراحا واحدا - بقفل المناقشة ويوافق المجلس على قفل باب المناقشة كما يوافق على قرار لجنة الشئون الدستورية .

ويعرض رئيس المجلس اقتراحا للنائب السنوى بأن يفصل المجلس فى الطعن وأنه ليس هناك ما يستدعى البت فيه الليلة ، لقد أخذنا نتناقش من الساعة السادسة حتى الساعة النائية عشرة والرابع فى موضوع واحد فلا يمكن ان نطبق أو نحتمل متابعة المناقشة حتى الصباح ، خصوصا وأنه ليس هناك ما يستدعى البت فيه الليلة ، ولكن المجلس لا يوافق على التأجيل ورغم المحاولات التى بذلت من جانب بعض النواب بعدم الموافقة على إسقاط عضوية الأستاذ أحمد قاسم جودة ورغم ان مكرم عبيد قد طلب من النواب احترام الحياة النيابية و - و الا ان المجلس وافق - بأغلبية - على إسقاط عضوية النائب المحترم أحمد قاسم جودة كما يعلن و خلو دائرة باب الشرعية » !

ويعرض اقتراح الأستاذ على عثمان حماد المحامى الخاص بإسقاط عضوية الأستاذ جلال الدين الحامصى وكان الأستاذ جلال الدين الحامصى قد غادر قاعة الجلسة وطلب مكرم عبيد تأجيل النظر فى هذا الطلب حتى تتاح له فرصة الحضور ليسمع على الأقل رأى المقرر ضده ، ويكفى ما جرى فقد كاد يموت الليلة أحد نواب المعارضة غيظا مما يقع هنا !

ولكن النائب على عثمان يقول ليست المسألة مسألة عاطفة وانما هى مسألة تقرير واقع والواجب الا نتأثر الا بالحقائق ، أما أن نأثم عليه أو ان ثانيا يستعطفنا فهذا لا يجوز ان يصرفنا عن أن نؤدى واجبنا ويقول مكرم - الا يعطى النائب الفرصة ليدافع عن نفسه ، يقول نجيب الهلالى : لقد شهد حضرته الجلسة من أولها ويقدم النائب على عثمان حماد لاقتراحه بكلمات قليلة لا تتجاوز سبعة أسطر ويسأل رئيس المجلس : الموافق على إسقاط عضوية النائب المحترم الأستاذ جلال الدين الحامصى يتفضل بالوقوف وتقف

أغلبية ويعلم الرئيس - رئيس مجلس النواب ! - اسقاط عضوية الاستاذ جلال الدين الحمامصي ويعلم أيضا خلو دائرة العامرية . وإذا كان الفيه بالثى، يذكر كما يقولون . فأننا ونحن لم نبتعد بعد عن مجلس النواب وجلساته الختامية التى بحث فيها أمر اسقاط عضوية نائبين من نواب المجلس . سبق لنفس المجلس بنفس الأعضاء ان أعلن صحة عضويتها . ولم يكن قد تغير فى أمر تلك العضوية من شىء الا ان النائبين المحترمين لم يعودا وفدين كما كانا وإنما انتقلا من صفوفه المؤيدين لمصطفى النحاس الى صفوف المؤيدين لكرم عبيد . هذا المجلس كان قد نظر فى جلسة ١٨ أغسطس ١٩٤٢ استجوابا لكرم عبيد باننا وجهة الى رئيس مجلس الوزراء بخصوص الموضوعات التالية : استنادا لرفعته فى تصريح علنى بمجلس النواب يوم ٢٩ يونيو ١٩٤٢ الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية ، اجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنب البلاد ويلات الحرب ، بقاء حكمه لارى البوليس الانجليز وغيرهم من الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى فى وظائفهم حتى الآن : السماح لأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الاولية الغذائية وعدم تقديم بعض المهرين « والمخزنين » الى المحاكمة ، وفرض ضرائب غير رسمية على الاهالى ، ويستأذن مصطفى النحاس المجلس فى أن يشهد جلسة المجلس محمدا صلاح الدين بك السكرتير العام لمجلس الوزراء ، بالنيابة ، ويوافق المجلس .

ولعلها المرة الاولى فى تاريخ الحياة النيابية ان يسبدا رئيس المجلس الجلسة قبل مناقشة الاستجواب ، أى استجواب بالعبارة التالية « أرجو أنه نصنى ونقدر لنقرر ، وأرجو ان نعمل على السمو بلفتنا البرلمانية بما يتفق وكرامه مجلس نواب جدير بهذا الاسم ، يمثل امة كريمة ورأيا حرا ولدينا محمد الله من يسر لفتنا العربية وثروتها ما يمكن المتكلم من ذكر كل ما يجول بخواطره وافكاره بأوسع العبارات وأبين الالفاظ التى تفى بكل توضيح وتصريح وتنفى عن كل استفزاز وتجريح وعليه فلن أسمح - عبد السلام فهمى جمعة ، رئيس مجلس النواب - بذكر او اثبات أية عبارة نابية أو لفظ جارح يثير اضطرابا فى الجو السياسى أو تمس ولو من بعيد المصلحة العليا لوطننا العزيز كما أرجو ان يراعى فى مثل هذه المناقشات الحالة الدولية العامة وحالتنا خاصة لارتباطها الوثيق بها ، فإذا وجهتم انفسكم على ضوء هذه الاعتبارات التى اعتبرها فى مثل هذه الظروف واجبات فاننا نترفعون من شأن مجلسكم الموقر ، وتهيبون جوا صافيا لحرية المناقشة وتمحيص الراى والقرار الحق » .

وإذا كان الأستاذ ابراهيم بيومى قد اعترض على استجواب سبق أن قدمه مكرم عبيد الى مصطفى النحاس خاص بتفريط وزارته فى حقوق البلاد ، فقد اعترض أيضا على هذا الاستجواب ، وبدأ كلامه بأن الامتداد الى تصريح لمستر

أيدين يجعل مصر في موضع البلاد المحمية وهو أمر لا يتفق مع الصالح العام ولا مع الوفاء للحليفة ، ويقوم رئيس المجلس بتذكير العضو بما قاله في مقدمة الجلسة وأنه لا محل للتعرض بالاشخاص أو ذكر الفاظ نابيه و . ويقول مكرم عبيد انه ليحزننى كل الحزن أن اسمع نائباً مصرياً - إبراهيم بيومي - يقف في وسط البرلمان المصرى الذى كان له الشرف ان يكون رئيس المفاوضات وكان في الشرف أن أكون منه : يؤسفنى ، ويؤلمنى كل الألم ان يقف هذا النائب ويقول صراحة : ان الدفاع عن قناة السويس يقتضى الدفاع عن مصر فيسجل علينا الحماية بأسوأ ممانيتها ، ويحتد مكرم عبيد وهو يقول : كيف يصح أن يقال باستبعاد هذا الاستجواب أو تأجيل نظره الى أجل غير مسمى ، افهكذا تكون منتهى غيرتنا على القضية المصرية ومبلغ حرصنا على أن ندفع الحماية بعد أن أرقنا دماءنا وبذلنا النفس والنفس لتتجنب هذه الكارثة وهل أنا رجل غير مسئول حتى يقال لي ان هناك حليفة وانه لا يصح ان نطعنهما في ظهرهما ؟ لا يا سادة ، كونوا مطمئنين فقد كنت أحد اعضاء وفد المفاوضات وأؤكد لحضراتكم اننى لست وزملائي طابورا خامسا للمحور أو طابورا رابعا للانجليز ، بل نحن طابور أول لمصر والمصريين . دعونى اتحدث الى قلوبكم ونفوسكم الا فلتعلموا انكم لن أتألم لو استبعدتم هذا الاستجواب وانما يؤلمنى أشد الألم ان يقف مجلس النواب المصرى هذا الموقف الذى أربأ به عنه !

ويقول مصطفى النحاس : لا ترى الحكومة المناقشة لا في جلسة سرية ولا في جلسة علنية بعض المسائل الواردة في الاستجواب ولكنها ترى المناقشة فوراً في المسائل الأخرى .

ويقوم جليل عفيف بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

الفصل الرابع

بريطانيا تطلب من النحاس اعتقال عمر الفاروق ، وعباس حليم ، ومحمد طاهر ، فيعتقلهم النحاس في استراحة طلبات السرو

اولينا اهتماما بالغا بموضوع اسقاط مجلس النواب « ١٩٤٢ » عضوية
النائبين أحمد قاسم جودة وجلال الدين الحمامصي يرحمهما الله وما كان
لنا ان نعطي هذا الموضوع مثل تلك الأهمية أو ان ظروف اسقاط
عضوية النائبين كانت طبيعية فمن حق أى مجلس نيابى ، أو غير نيابى ان
يسقط عضوية أى عضو من أعضائه طالما جاءت هذه العملية - الاسقاط -
غير متعارضة مع القوانين ، واللوائح الداخلية الخاصة بهذا المجلس أو ذلك ،
غير ان اسقاط عضوية قاسم جودة والحمامصي جاء بعد ان وقف كل منهما موقفا
سياسيا منائرا لموقف الأغلبية البرلمانية كما ان عملية اسقاط العضوية عن
هذين النائبين جاءت بعد ان كان المجلس - نفس المجلس ، بنفس الأعضاء -
قد سبق له وبالإجماع ان رفض الطعون المقدمة ضد انتخاب هذين النائبين ،
وبعد ان أعلن المجلس وبالإجماع أيضا صحة انتخاب أحمد قاسم جودة ،
وجلال الدين الحمامصي . وكنا فى نهاية الفصل السابق قد أشرنا الى
الاستجواب الثانى ، المقدم من مكرم عبيد ، الى مصطفى النحاس رئيس مجلس
الوزراء ، وكان المجلس - مجلس النواب - وكما أشرنا فى الفصل السابق - قد
قرر استبعاد الاستجواب الأول المقدم من مكرم عبيد الى رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس : قرر استبعاده شكلا وموضوعا ، فتقدم مكرم عبيد
باستجواب آخر .

ولم يكن بمكرم عبيد ، لظروف الحرب ولغرض الأحكام العرفية ، ولغرض
الرقابة بالتالى ، على الصحف يملك ان يقول كلمته الا فى مجلس النواب
باعنباره عضوا فيه وحتى هذه الكلمة كانت محاصرة من قبل الحكومة والأغلبية
البرلمانية بشبهة وعنف لم يسبق لهما مثيل !

والمنافشة تجرى فى مجلس النواب عن استجواب مكرم عبيد . قال مكرم مخاطبا النواب : كيف تتمجلون الأمور هكذا . . . دعونى أتكلم أولا ، وإذا حاولت ذكر شيء مما دار فى الجلسة السرية ، فلنمنعنى سعادة الرئيس من الكلام أو فليطلب اليه رفعة رئيس الحكومة أن يمنعنى اما ان يمنح المستجوب قبل ان يتكلم فى أمر خطير كهذا يرتبط به كياننا المادى ، بل وجودنا السياسى ، فانى حقا يا حضرات النواب المحترمين أربأ بكم من أن يكون هذا موقفكم . . نحن أمة غير محاربة ، وسياستنا الاجماعية العليا هى تجنب البلاد ويلات الحرب ، وانى اذ أقف بينكم الآن لاتحدث اليكم . . أفهم ما أقول ، وأعلم أن واجب كل مصرى أن يكون - حتى اللحظة الأخيرة - مخلصا للمخالفة الى تشرفنا نحن وشرفت هى بأن وقصناها جميعا ، ايصح ان يوجه الى مثل هذا الاعتراض فى عهد يقف فيه مستر تشرشل فى مجلس النواب يتكلم لا فى تجنب البلاد ويلات الحرب فان انجلترا دولة محاربة فعلا ، وانا فى الاستجواب الذى وجه اليه زملاؤه ، وأعضاء حزبه فطرحوا مسألة عدم الثقة وقالوا انه لا يلىق به أن يكون وزيرا للحرب حتى اضطر تشرشل الى الكلام ثلاثة أيام متوالية فى « القواد ، وفى ادارة الحرب ، وفى كثير من المسائل الفنية التى قد يفيد منها العدو » وكان ذلك فى جلسة غير سرية . يحدث هذا فى مجلس النواب البريطانى ، اما هنا فانى أتكلم فى أمر يتعلق بتهملتنا ، انبرى لى أحد حضرات النواب المحترمين وطلب رفض نظر استجوابى او تأجيله الى أجل غير مسمى ! »

وحول طلب مكرم عبيد بيانات تفصيلية يضيفها الى ما عنده من بيانات وعدم اعطاء الحكومة له تلك البيانات قال مصطفى النحاس : « ان من حق الحكومة أن تقدم البيانات التى تطلب منها ومن حقها ان تمتنع اذا رأت أن المصلحة العامة تقضى بعدم تقديمها ، كل ذلك مع عدم المساس بالمسئولية الوزارية » كما يقول أيضا مصطفى النحاس : كثير مما يطلبه حضرة المستجوب يعد من الأسرار العسكرية ومنه ما لا يسمح العرف الدولى بإعلانه ومنه ما لا شأن له بالاستجواب كالبيانات المطلوبة عن العمه والمشايخ الذين لم يختلف أحد فى حق السلطة التنفيذية فى فصلهم فى حدود اختصاصها باعتبارها المسئولة عن الأمن العام والنظام فى البلاد . »

ويرد مكرم عبيد بقوله : انه - مثلا - ما أراد الحصول على نص التصريح الذى أدلى به المستر ايندن بالانجليزية الا لانه أراد « ان أكون منطبقا مع الحكومة ومع المستر ايندن ومع نفسى فان الرجل الشريف لايقول شيئا الا اذا وثق منه وإذا اطلعت على البيانات باللغة الانجليزية فقد أجد فيها ما يجعلنى أغير رأى أو أشهد فيه ! »

ويقول مكرم عبيد وهو يرد على الحكومة التي طلبت استبعاد موضوع تجنيب البلاد ويلات الحرب من استجوابه ، اننى أصر على بقاء هذا الموضوع لأننى أرى أنه يمس كيان البلاد وأؤكد من جديد - مكرم - اننى لن أعرض أو أتعرض للحليفة بسوء بل سأتكلم فى حدود استقلال بلادى كمصرى فقط .
كما يؤكد مكرم عبيد تنازله عن طلب المستندات اذا ما توفى الاستجواب بأكمله دون أن يجزأ . اما أن يجزأ الاستجواب فلا يناقش البند الخاص بالاستثناءات ولا البند الخاص بتجنيب البلاد ويلات الحرب فهذا مستحيل أن أقبله .

ويقترح معوض الباز إحالة موضوع طلب بيانات من الحكومة على لجنة الشئون الدستورية لبحثه . وتقوم ضجة !

ويقرر المجلس عدم الزام الحكومة بتقديم المستندات قبل مناقشة الاستجواب ويقوم اعتراض من بعض مقاعد اليسار على هذا القرار !!

ويذيع مكرم عبيد سرا عندما يقول ان صياغة استجوابه « ليست من كلماته » وانما هى من صنع مكتب المجلس .

وسوف احتفك - مكرم عبيد - بصيغتي الأصلية الى أن تدور المناقشة .

ويعترض فكرى أباطة وبشدة على ما جاء على لسان رئيس الحكومة من انه يرفض مناقشة نظرية تجنيب البلاد ويلات الحرب سرا أو علانية بالرغم من ان أحمد نجيب الهمالي قد أوضح وجهة نظر الحكومة من أنها لا ترفض النظرية بل ترفض مناقشة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خاصة بتجنيب البلاد ويلات الحرب .

ويقول فكرى أباطة : لأول مرة فى تاريخنا النيابى يقال ان الحكومة ترفض المناقشة فى السر وفى العلن وانى لأسجل فى مضابط المجلس اننا نسمع بهذه للمرة الأولى منذ عهد المفقور له سعد زغلول باشا « سنة ١٩٢٤ » الى اليوم وهذا ما لا يمكن قبوله » ويؤكد مصطفى النحاس « انه ليس ضد المناقشة فى السر ، أو فى العلن ولكنه ليس لديه من جديد يدلى به أو يصح ان يدلى به الآن فى جلسة سرية أو فى جلسة علنية » .

ويقف عبد العزيز الصوفانى ليقول : قد لا يكون لدى رئيس الوزراء من جديد يريد ان يدلى به ولكن قد يكون عندنا نحن جديد نراه خطيرا ونريد ان نضعه تحت أنظار الحكومة لنستطلع رأيها فيه وليس معنى هذا اننا نريد ارغام الحكومة على الأدلاء ببيانات لا نرغب فى الأدلاء بها ولكننا نرجو ان نعرف ماذا سيكون موقفها ، فلو كان لها عذر قبلناه والا تقدمنا يلومها على انها لا تريد ان تسير معنا فيما نرى فيه مصلحة البلاد . . اننا فى الواقع لا نريد ان نسجل عليها خزيا ، أو نسجل لانفسنا فخارا دون حق . قد يكون وصل الى علمنا

أشياء وقعت فى داخلية البلاد لم يعلمها رفعة رئيس الحكومة ونرى نحن ان لها أهمية » .

وعندما تقوم ضجة ضد ما يقوله عبد العزيز الصوفانى يقول الصوفانى :
« ان للحكومة فى المجلس أغلبية كبيرة تستند عليها فيجب ان يتسع صدرها ،
« ان للحكومة فى المجلس أغلبية كبيرة تستند عليها فيجب ان يتسع صدرها ،
- وأنتم الأغلبية - يدا واحدة معا ، وان رأيتم ان هناك ما يتناقض مع المصلحة ،
أو ان هناك أغراضا - كما يقول البعض منكم فلکم - ونحن جميعا معكم -
ألا تسمحو بهذا .. اعطوا الفرصة للأقلية لأن عليها واجبا تؤديه ، فاذا أبيتم
عليها ذلك فانها لاستطيع القيام بأقل واجب . وحاشا ان يقال ان مجلس
النواب لم يعط الفرصة للمعارضة لتقول كلمتها فى حدود حقها وفى حدود
المصلحة العامة » .

ويذكر عبد الحميد السنوسى انه عندما طلب بعض النواب البريطانيين
مناقشة موضوع حرب نائب زعيم ألمانيا « هيس » الى انجلترا لعلهم يطلقون
على خبيثة السر الذى دفع هيس الى الفرار من ألمانيا ، لم يوافق تشرشل
تحقيقا للمصلحة العامة » .

ويقول السيد سليم ان رئيس الوزراء بما قاله يهدم الرقابة البرلمانية
التي لا تقوم الا على حق السؤال والاستجواب عندما يقول رئيس الحكومة انه
ليس عنده جديد نقوله له ولكن عند المستجوب الجديد الذى يريد ان يتقدم
به الى المجلس » ويؤكد السيد سليم ان موقف الحكومة غير قانونى وغير
دستورى أيضا .

ويحاول مكرم عبيد تلاوة الاستجواب بالصيغة الأصلية التي كتبه بها
فيمتنعه رئيس المجلس من التلاوة ، ولكنه - مكرم - يستدرك قائلا : « ان
الحكومة وبعض الأعضاء قد أدخلوا على بعض عبارات الاستجواب انها مهمة
وتؤكد ان هذا الاتهام ليس من عملي وانما هو من عمل مكتب المجلس » .

وتطول المناقشة ، وتطول ، ويتقدم - كالعادة دائما - أكثر من عشرين
نائبا طالبين قفل باب المناقشة وتجزئة الاستجواب واستبعاد الجزء الخاص
بالإجراءات الوزارية ازاء سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب وكذلك استبعاد
الجزء الخاص بسياسة الوزارة فيما يخص بالحريات العامة » .

ويشفق فكرى أباطة - كما قال - على التقاليد البرلمانية ويرى ان رئيس
المجلس لا يملك تجزئة أى اقتراح أو استجواب « كما يشاء ويشاء ذوقه السليم » ،
كما انه لا يملك ان يصحح للمقترحين أخطاءهم الفنية والفقهية » ويقرر فكرى
أباطة - من وجهة نظره كواحد من أعضاء مكتب المجلس - ان الاستجواب
ملك للمستجوب وللمجلس ان يقر نظر الاستجواب ، أو يحدد موعدا للمناقشة
فيه أو فى أجزاء منه اذا كانت التجزئة جائزة فينظر جزءا ، ويضم جزءا الى

استجواب آخر ، هذا كله معقول ، أما فكرة الاستبعاد فلا تملك الحكومة ولا يملك المجلس اقرارها » .

ويخاطب فكري أباطة رئيس المجلس طالبا منه ان يحرس على سمعة تقاليده البرلمانية : « أتوصل اليه الا تحمله حدة المناقشة والحو الكهرائي الذي يتسلل من الفاعة الى المنصة على ان يتعجل أو يرتجل بعض الحلول في مسائل لها اثرها أبد الأبدين » . وأرجو ان يسمعي « معالي » الأستاذ غنام أكثر الناس عجيبا وضجيحا في سبيل الحق وفي سبيل حقوق المجلس ، ولكن يبدو لي ان الصفوف اليمنى غالبا تهديء العواصف ! « وكان الأستاذ محمود سليمان غنام زعيم المعارضة الوفدية في البرلمان السابق أكثر النواب كلاما في الدفاع عن الدستور وعن اللائحة الداخلية للمجلس وعن حقوق المجلس !!

ويقول عمر عمر : ان من حق أى مجلس نيابى ان يحرس على وقته الثمين والا يجعل قاعة المجلس ميدانا لمناقشات لا محل لها » . هذا اذا كانت مسألة ما قد نوقشت في المجلس منذ وقت قريب فلا داعي للعودة الى مناقشتها من جديد » .

ويتقدم أكثر من عشرين قائما يطلب جديد باقفال باب المناقشة .
ويقرر المجلس قفل باب المناقشة ، كما يقرر استبعاد الفقرة الثانية من الاستجواب وضم الفقرة الخامسة منه لاستجواب آخر معروض للمناقشة و... و...

يعطى رئيس المجلس الكلمة لكرم عبيد بصبغته المستجوب ويقول مكرم عبيد : ان المجلس سبق ان استبعد هذا الاستجواب شكلا وقد استبعد منه الآن الجزء الخطير فأصبح مجزأ مهلهلا لم يبق منه شيء . وبما اننى - مكرم عبيد - قد قدمت الاستجواب باعتباره وحدة كاملة وبما ان الأجزاء التى استبعدت منه وهى الحريات العامة والاستثناءات وربطها ببدا المساواة بين الموظفين وتجنيد البلاد ويلات الحرب ... لكل هذا أنا مصر على مناقشة الاستجواب كله ، والا فلا مناقشة » !!

ويعتبر رئيس المجلس ان المستجوب قد تنازل عن استجوابه وينسحب مكرم عبيد والسيد سليم ومحمد فريد زعلوك والفريد قسيس وجلال الحمامصي وجورج مكرم عبيد وأحمد الألفى عطية ونجيب بشارة ومحمد عثمان عبد القادر ومرقص بطرس وأحمد قاسم جودة .

وكانت هذه أول مرة يشترك فيها أحمد قاسم جودة فى الانسحاب مع مكرم عبيد وذلك بعد اعلان صحة نيابته ، وربما كانت هذه من أهم الاسباب التى حركت الحكومة والأغلبية ضده . كما انسحب لبيب جريس وأبو الغيث الأعور وفهمى سليمان سيدهم . كما انسحب أيضا من غير انصار مكرم عبيد كل من عبد السلام الشاذلى ومحمد عبد الرحمن قصير ورغم ان المستجوب أعلن

تنازله عن استجوابه ورغم ان احدا غيره لم يعلن تبنيه للاستجواب الا ان رئيس الحكومة مصطفى النحاس قد ألقى بيانه الذي حمل فيه - في البداية - حملة عنيفة على مكرم عبيد ، وان لم يذكر اسمه بصراحة . وقد أشار مصطفى النحاس الى انه في جلسة ٢٤ يونيو ١٩٤٢ قال قطلا عن السفير البريطاني في القاهرة ، ان الحكومة البريطانية أصدرت تصريحا أكدت فيه بشكل حاسم ، انها عند تصميمها الاكيد على مقاومة كل اعتداء على الأراضي المصرية الى آخر مدى .

وظاهر ان هذا التصريح لم يكن يقصد به الاساءة الى مصر ، بحال من الأحوال وانما قصد به مجرد الإشارة الى مقاومة القوات الزاحفة على مصر ، وقال مصطفى النحاس انه لا يريد أن يجارى المستجوب في هذا المضمار ، خصوصا اذاعة الأسرار العسكرية حتى لا يتعرض البلاد للخطر .

وعن موضوع ضبط البوليس الانجليز واستبقائهم في الخدمة رغم انتهاء مدة خدمتهم تطبيقا لنصوص المعاهدة المصرية البريطانية قال مصطفى النحاس انه ليس مسئولا عن ذلك وانه كان هناك اتجاهات من الوزارات السابقة للإبقاء عليهم وقد جرت حول موضوع الإبقاء عليهم محادثات وتمت اتفاقات و . و . و .

ويقول مصطفى النحاس ، لقد وقع حسين سري اتفاقا مع الانجليز حول هذا الموضوع رغم مخالفته للمعاهدة البريطانية المصرية حيث لا يمكن أبدا اجراء مثل هذا الاتفاق بدون تعديل لنصوص المعاهدة المصرية البريطانية وهذا التعديل لا يمكن ان يكون قانونيا إلا بعد عرضه على البرلمان بمجلسيه وقال مصطفى النحاس : انه عبر للسفير البريطاني عن رأيه بعدم قانونية اتفائه مع حسين سري « الخاص » بالإبقاء على المنصر الأجنبي في البوليس المصري بعد هيماء اعتزالهم المنصوص عليه في المعاهدة الى ما بعد انتهاء الحرب على ان الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بالحق في إعادة النظر في كل عام في شأن هؤلاء الضباط أو الضباط الآخرين الذين سبق استبقاؤهم ولو ان المتوقع - خطاب حسين سري الى السفير البريطاني في ٤ يناير ١٩٤٢ - انهم سيقبضون في الخدمة ما دامت الظروف الحاضرة مستمرة . ويقول مصطفى النحاس ، انه اعترض على اتفاق « سري - لامبسون » - وانه - أي مصطفى النحاس - يرى ان اتفاق سري - لامبسون باطل لانه لم يعرض على البرلمان المصري ، وبصرف النظر عما اذا كان بقاء بعض الموظفين البريطانيين في البوليس المصري لازما في مدة الحرب أو غير لازم أورد أنه تسلموا بالمبدأ العام وهو انه لا يمكن التعديل في نصوص المعاهدة باجراء من السلطة التنفيذية فاذا سلمتم - مصطفى النحاس للامبسون - أمكن ان تنتقل الى البحث الآخر الذي لا يجيء الا في المرتبة الثانية وهو لزوم استبقاء هؤلاء الموظفين في مدة الحرب وما اذا كانت ضرورات الحرب

تستلزم حتما الانتفاع بتجارب هؤلاء الموظفين بشكل أو بآخر وعلى أى أساس يجوز أن ينتفع بخدماتهم حتى لا يكون فى هذا الانتفاع اخلال ما ينص للمعاهدة أو روحها و . و . و .

وعن موضوع السماح لأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية والغذائية رغم تحريم تصديرها وامتناع الحكومة عن أن تقدم للمحاكمة بعض المهربين والمختزنين و . و .

عن هذا الموضوع قال مصطفى النحاس : انه اتهم لا تنقصه الجراءة وان كانت تنقصه الوقائع : اتهم بنيت عليه دعاية سرية يقصد النيل من كرامتى وتزاهتى . ولقد رحبت به حين خرج من ظلام الدعاية السرية الى نور المناقشة الكفيلة بتبديد كل ظلام والقضاء على كل اتهام يقوم على الافك والبهتان : اتهم روج له ذات اليمين وذات الشمال فى عبارات ظاهرها الفموض والابهام وحقيقتها توجيه المطاعن الى شخصى بقصد اثارة الشكوك التى يعلم نفس المستجوب انها لن ترتقى الى يد لم تعرف غير النزاهة ولم تعرف غير الطهر .

ويطيل مصطفى النحاس فى الرد على هذا الموضوع بالأرقام ولأنه - أى الموضوع - كان من أهم الموضوعات التى جاءت فى الكتاب الأسود فسوف تؤجل الكلام فى تفاصيله الى حين عرض الكتاب الأسود وعرض الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة الوفد ردا على الكتاب الأسود لمكرم عبيد .

وينهى مصطفى النحاس بيانه بالقول بأنه لم يفرط فى حق من حقوق البلاد ولم يضع مصلحة من مصالحها .

ويعتبر عبد العزيز الصوفانى ما قاله مصطفى النحاس بيانا لرئيس الوزراء وليس ردا على الاستجواب ويبرر الصوفانى عدم انسحاب اخوانه نواب الحزب الوطنى مع مكرم عبيد وأنصاره بقوله : نحن لم ننسحب من الجلسة معهم لا لعدم تضامننا وإياهم ولكن لأن المسألة التى انسحبوا من أجلها رأيناها نحن لا محل للانسحاب فيها ولكننا نتضامن معهم كل التضامن فيما نراه مأمرا فى المستقبل بالمصلحة العامة دون سواها .

يقول الصوفانى : ان ما يعنيه من بيان رئيس الحكومة رسالة مستر ايدن الى رفعة رئيس الوزراء ، ما يعتينا نحن أعضاء الحزب الوطنى ، أكثر من كل شيء آخر والذي تبادر الى الذهن بل والواقع يقرره هو أن مثل هذا الخطاب لم يرسل من وزير الخارجية عبثا لأننا تعودنا دائما ، وأبدا أن الانجليز لا يرسلون عبثا ، ولا يعملون عبثا وانما يعملون دائما وأبدا للمستقبل البعيد ولما فيه مصلحتهم ولما تحتم عليهم هذه المصلحة أن يعملوه . لقد عرفوا بشدة الاحتياط ، وانهم يحتاطون لكل ظرف ، ويستغلون كل مناسبة .

ويقول عبد العزيز الصوفاني ، ان كل ما يصدر في مثل هذه المناسبات من أية حكومة من الحكومات لا يمكن أن يعبر عن رأى المجلس أو يربط هذه البلاد بأى رباط مهما كانت الظروف التى دعت إليه وأرى من حقى أن أسجل فى «مضبطة هذا المجلس انه - أى المجلس - لا يعلم شيئاً عن هذا الخطاب ولا يمكن أن يرتبط بأى شئ» ، كما لا يمكن أن يقر أى تصرف من التصرفات التى تكون قد تمت بمقتضى هذا الخطاب مهما كانت الحكومة دستورية ومهما كانت تعتمد على أغلبية برلمانية » .

ويمنع رئيس المجلس عبد العزيز الصوفاني من الكلام عن سياسة تجنبية البلاد ويلات الحرب ويقول الصوفاني : نرى من واجبتنا فى كل مناسبة ان نقول لكم الحقائق وما يجب أن تعرفه الحكومة ولكنى أرى انه يحال دائماً بيننا وبين أداء هذا الواجب الوطنى . وقد ذكر رئيس الحكومة عن موضوع بقاء الموظفين فى خدمة الحكومة ما قاله من وجهة نظره كرجل أقر المعاهدة ولكنى أخالف رفعتة فى هذا الشأن لأنى لا أعترف بالمعاهدة .

ويقول عبد العزيز الصوفاني : لقد حققت الأيام نظريتنا - نحن خصوم المعاهدة من يوم أن خلقت - فى التصح بصدق قبولها واستشهد بالحوادث القائمة الآن على صحة ما أقول .

وقال عبد العزيز الصوفاني ان من واجبتنا ان نقول ان التهريب ، والمخالفات تقع كل يوم ، ان ما يحصل فى هذه البلاد من مجاعة وغيرها ان هو الا أمور مفتعلة من اناس لا ضمير ولا أخلاق لهم . ان التهريب والغش وغيرها من الأعمال المخالفة للقانون تقع كل يوم وبعض رجال هذه الحكومة على علم بها .

ويقول فكرى أباطة : أن لى تحفظاً بسيطاً حول الحديث عن الحريات انعاماً لأن لى استجواباً فى هذا الموضوع وأنا أحس بأننى اذا لم اتكلم فى هذا الموضوع فسأكون مقصراً ، فأرجو أن تمعبروا أن الموضوع - موضوع الحريات العامة - لم يس بعد . وقال رئيس المجلس . ولهذا أمرت بحذف كل ما قاله حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني فى هذا الموضوع .» .

ويقول فكرى أباطة : ولكنك لم تحذف ما قاله رئيس الوزراء بالطبع « ضحك » .

ويتقدم - بعد كل هذا الذى قيل - أكثر من أربعين نائباً باقتراح بشكر رئيس الحكومة تقديراً للجهود التى بذلها فى مسبيل خدمة البلاد ويعارضى فكرى أباطة الاقتراح من ناحية المبادئ السياسية العليا ويقول ان الحزب الوطنى يتحفظ فى ذلك دائماً ، ويؤيد فكرى أباطة ، النائب محمد محمود جلال ويوافق المجلس على اقتراح الشكر والتقدير بالإجماع فيما عدا نائبى الحزب

الوطنى اذ لم يكن قد بقى فى الجلسة من نواب الحزب الوطنى الا محمد محمود
جلال وفكرى أباطة .

ويعرض فى نفس الجلسة استجواب آخر من مكرم عبيد الى رئيس مجلس
الوزراء بشأن الأسباب التى دعت الرقابة الى منع الصحف من نشر خبر ان
بعض الشيوخ والنواب قيدوا أسماهم بقصر عابدين بمناسبة تكوين كتلة
برلمانية ويوافق المجلس على تأجيل نظر الاستجواب مدة ثلاثة أسابيع ! ولكن
قنتهى الدورة فى ٩ سبتمبر ١٩٤٢ قبل نظر الاستجواب وكانما قضى على
مكرم عبيد خلال دورة كاملة ان يحرم من حقه الدستورى كقائم : حق استجواب
الوزراء ، ورئيس الوزراء . وكانما كانت هناك خطة حزبية أعدها الوفد كحزب
يملك أغلبية برلمانية لعدم اعطاء مكرم عبيد السكرتير العام السابق لحزب
الوفد ، الفرصة ليستجوب الوزراء ورئيس الوزراء .

وحول هذه النقطة الأخيرة - نقطة اهدار حق الاستجواب - يقول
مكرم عبيد فى كتابه الأسود :

الاستجواب هو الوسيلة الدستورية التى يستطيع بها النائب ، أن يزاول
عمله فى محاسبة الوزارة وطرح الثقة بها على المجلس اذا اقتضى الأمر ،
وعلى أساس هذا الضمان الدستورى تقوم المسئولية الوزارية أمام البرلمان ؟
فاذا سلب النائب حق الاستجواب فقد انهارت المسئولية الوزارية التى لا تقوم
للحياة الدستورية قائمة بغيرها على أى وجه من الوجوه .

وقد رأيت الوزارة أن تسلب المعارضة هذا الحق فلجأت الى أغليبتها
والمعدية من جهة ، كما لجأت الى رئيس المجلس وهيئة مكتبه من ناحية ثانية
فاذا الناحيتان تتقاسمان مهمة القضاء المبرم على حق الاستجواب بوسائل
متعددة منها استعمال مقصلة الأغلبية فى استبعاد أى استجواب لا تريده
الحكومة أو استبعاد ما تشاء من فقراته وأبوابه قبل أن يسمح بمناقشة
كلمة منه ، ومنها الا يدرج رئيس المجلس ما يقدم اليه من استجوابات . وقد
وقعت فى الدورة الماضية استجوابات عدة لم تدرج فى جدول الأعمال ، أحدها
عن أسباب الخلاف التى أدت الى خروجى من الوزارة ، وآخر خاص برخص
الاستيراد والتصدير وثالث عن الاستثناءات التى وقعت بعد خروجى من وزارة
المالية ورابع عن اساءة تنفيذ المعاهدة ، وخامس عن حرية الرأى وسادس
عن المعتقلين ومع خطورة هذه الموضوعات التى تتناولها هذه الاستجوابات أو على
الأصح لخطورة هذه الموضوعات : أبى رئيس المجلس ادراج أحدها فى جدول
الأعمال ، بل عمدت رئاسة المجلس الى مناورة طريقة لتخليص الحكومة من
مناقشة ما أدرج بالفعل فى جدول الأعمال من استجوابات فكانت مواعيد
الجلسات تحدد فى غير الأيام المخصصة للمناقشة أو لاستئناف المناقشة ومن

المضحك المبكى انه بعد أن ألقى رئيس الوزراء بيانه في استجواب الاستثناءات أجل المجلس بياني ورد الزميل المستجوب النائب فكرى أباطة الى جلسة يحددها مكتب المجلس ، ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يحددها لاستكمال هذا الاستجواب القائم فى حين انه نظرت استجوابات أخرى جديدة ، وعديدة » .

ويقول مكرم عبيد أيضا : لم تضق الوزارة ، ومن ورائها رئاسة النواب ذرعا بالاستجوابات وحدها ولكنها لم تنطق كذلك ان تواجه ما هو أخف منه وأهون ونعني به طلب المناقشة الذى نصت عايه اللائحة الداخلية فلم يكده ستة وتلاثون عضوا من المجلس وكلهم من الهيئة التى تنتسب اليها الحكومة يتقدمون بطلب كتابى لفتح مناقشة فى موضوعات خطيرة حدودها وعددها حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد إحدى الجلسات السرية فتلا الطلب الخطير وأخذ من الأغلبية « الوزارية » قرارا باستبعاده من غير مناقشة فى الجلسة السرية حتى لا تنسرب محتويات الطلب الى الرأى العام وأخيرا افتتحت الدورة البرلمانية الحالية فاذا بالحكومة تستعين بنوابها ورئاسة نوابها وتقر أخطر المبادئ لكى تخلق فى المهلة الاستجوابين اللذين قدمهما أحد نواب المعارضة ، وهو حضرة النائب المحترم فكرى أباطة حتى لم تجد المعارضة بدا من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزاريين بانسحابها فى أول جلسة من الجلسات » .

وعن خلق حرية الصحافة قال مكرم عبيد باشا ، أيضا : بلغ من اشتداد وطأة الاغلال التى ترسفت فيها الصحافة على يد النحاس باشا ووزارته ان وجد مجلس نقابة الصحفيين نفسه مضطرا الى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج الى الحاكم العسكرى مذكرا برفعه بما جاء فى مذكرة الوفد المصرى المؤرخة فى أول ابريل ١٩٤٠ من أنه « لا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية الى رقابة على كل الشؤون المصرية حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكانهم آلة «دعاء عمياء ، لا يسمع لهم صوت فى شئون بلادهم ، ولا يدرون الى أى مصير هم مسوقون ، بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون » .

وقد سرد مجلس نقابة الصحفيين فى أحد اجتماعاته هذه صنوف من أمثلة الارهاق ، التى تتعرض لها الصحف فى هذا العهد مما يجاوز ما كان فى عهود الوزارة السابقة ثم ختم مذكرته بقرار صريح هذا نصه : من أجل هذا يقرر مجلس النقابة أسفه الشديد لأساليب الرقابة الصحفية ويرفع الى رفعتكم — رئيس الحكومة — احتجاجه على الاجراءات التى تتبعها الرقابة وخروجهما على الحدود المرسومة لها ، ومخالفتها لنص وروح الأحكام العرفية وما جرى عليه العمل فى العهود السابقة ، ويقرر ان الصحافة والحالة هذه ازاء استتالة مادية ، ومعنوية تمنعها من أداء واجبها ، ويوقع القرار كل من : فكرى أباطة ،

محمد عبد القادر حمزة ، ابراهيم عبد القادر المازني ، حافظ محمود ،
محمد خالد ، مصطفى أمين ، جلال الحامصي ، كامل الشناوي ، مصطفى
القشاشي « أعضاء مجلس نقابة الصحفيين » .

وقد بلغ من تمادى النجاس بأشبا في استغلال سلطته العرقية ، ان اختفت
المعارضة من الصحف ، ومحيت صحوا ، وحرم على الكتاب أن ينقدوا عملا من
أعمال الوزارة جل ، أو هان ، وصودر حق الناس الألى الذى كفله القانون
العادى فى الرد على ما يكتب عنهم ، وتفنيد ما يفتري عليهم من الأعمال
أو الأقوال وحرم على الصحف ان تنشر أسماء أشخاص بعينهم ولو فى مناسبة
من المناسبات العادية أو فى مناسبة كريمة ، كتقعيد أسماء مكرم وزملائه من
أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة فى دفتر التشريعات وحرم الرقابة كل ذكر
لبرقيات ورسائل تلقيتها من شخصيات سامية المكانة على أثر خروجى من الوزارة
وبينها رسالتان لصاحب السمو الأمير عمر طوسون وصاحب الفضيلة
الشيخ أبو الوفا الشرقاوى » .

ويروى مكرم عبيد نماذج لشدة الرقابة : حدث أن قبض الله الى جواره
أحد أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٤٢ وهو المغفور
له عبد الوهاب البرعى المحامى فرأيت واجبا على أن أنعم فى جريدة الأهرام ،
ولكن النعى لم يكذ ينشر فى الصباح حتى هاج النجاس بأشبا وثارت نوره
لأن النعى ، يتضمن ذكر الكتلة الوفدية المستقلة ، وترتب على هذه الشورة
أمران ، أولهما : إصدار تعليمات الى الرقباء على الصحف بمراجعة اعلانات
الوفيات حتى لا يقبض الله الى جواره رجال آخر من رجال الكتلة الوفدية فيذاع
فى نعيه انه لقى ربه ، على عقيدته الوفدية المستقلة ، ثانيهما : ترتب على هذه
الثورة كذلك ، ان صودرت برقيات التعزية فى القيد الذى هاج نعيه أعصاب
الحاكم العسكرى » .

ويقول مكرم ، أيضا : انه قام بدعوة بعض أصدقائه ، من كبار رجال
السراى الملكية والسفارة البريطانية والنواب البريطانيين ، وكبار رجال
المفوضيات الأجنبية وزعماء الأحزاب والمستقلين ، ورجال الشركات والبنوك :
دعاسم الى تناول الشاى بداره فى ٢١ يناير ١٩٤٣ فإذا بهذه الدعوة المتواضعة
تطير بأعصاب الحاكم العسكرى ، وإذا به - الحاكم العسكرى - يسخر الرقابة
فى منع المجلات والصحف من كل اشارة الى الدعوة أو المدعوين « ولم يستمع
النجاس بأشبا ان يجعل من هذا الموضوع بابا من أبواب التنبيهات الكتابية
للقباء أجمعين » .

« والجدير بالذكر ان مصطفى النجاس بأشبا الذى أمر بذلك كان قد
اشتكى هو بنفسه من الرقابة عندما كان فى المعارضة ، وكانت شكايته تلك

فى خطاب له برأس البر ، اذ قال : وأخرى لا تقل صفارا وسخافة هى منعهم الصحف من ان تذكر اسماء زائرى ، أو تنقل أحاديثى وتشير الى انتقالاتى ومقابلاتى فى حين لا مانع من ذكر اخبارهم وأقوالهم ، والدعاية المراضة لأشخاصهم وأعمالهم ، كانا كان لهم أن يسقطوا عن مصطلقى النحاس ما يتمتع به سائر المصريين من الحقوق ، أو كانا لا تكفيهم هذه الرقابة الفاشحة التى فرضتها الأحكام العرفية على الصحف بحجة الحرص على سلامة الدولة ومقتضيات الأمن والدفاع فراحوا يستغلونها فى حماية أنفسهم من كل انتقاد حتى ضاق بهذه الحال بعض الصحفيين المحايدىن قبل المعارضين ، فتوالت الشكوى ، ولكن بدون جلوى ، نعم هو صفار لا طعم له ، ولا معنى ، وإن كان كثير الدلالة على مازرئج تحته البلاد فى هذا العهد الظالم من عدوان وطغيان ، واستهتار بالحقوق والحريات ، صفار لم تلجأ حكومة من الحكومات المصرية الى مثله منذ نفى سعد زغلول ، وبعض أصحابه وكنت وزميلي مكرم من بينهم الى جزائر سيشيل وكرم على الصحف أن تذكر أسماءهم وأبناءهم أو اسم الجهة التى نفوا إليها ، فلم ترد مصر الا ذكرها لهم ، وحيا فيهم وجهادا تحت نواهم ، حتى ردتهم سالمين ، غائبين » .

ويذكر مكرم عبيد واقعة جديدة خاصة بزيارة ونستون تشرشل ، الى مصر ونشر النحاس باشا فى الصحف المصرية كلها صورة تشرشل تضمنت اهداء كريما من جناب المستر تشرشل الى صديقه النحاس باشا « وفى هذا الاهداء - مكرم عبيد - تقدير وإطراء ، يحرص عليه كل الحرص رفعة رئيس الوزراء ، الى هنا لا بأس ، ولكن يشاء حظ النحاس باشا أن يهدى جناب المستر تشرشل - فى نفس الوقت - نفس الصورة وعليها نفس العبارة الى صديقه « حسين سرى باشا » اذ لجنابه بين المصريين أكثر من صديق واحد ، وظننت صحافتنا البسيطة العبيطة ان لا بأس أيضا من الإشارة الى الصورة الثانية وقد انطوى اهداؤها على ذات التقدير والإطراء ، لصديق آخر ، كان رئيسا للوزراء ، وهنا - هنا فقط - رأت الرقابة النحاسية أن البأس ، كل البأس فى نشر هذا الخبر ، على الناس فمنعت حنى مجرد الإشارة الى الصورة الشمسية - وهى نفس الصورة - والى العبارة الخطية - وهى نفس العبارة » .

ويتحدث مكرم عبيد - متهمكا - عن هذا الموضوع فيقول : قد لا يرى الناس فى ذلك حكمة ولكنى - مكرم - اعترف للنحاس باشا بحكمة هى كل الحكمة « ثم يقول مكرم : » بيد انى اذا رأيت مع النحاس باشا بعض الخطر فى نشر صورتين لرجل كبير له كل الشأن ، وكل الخطر فلست أفهم ، لماذا شرفنى النحاس ، وأنا الصغير بمنع نشر صورتى على الناس ، فقد عن لاحدى المجلات الأدبية - هى مجلة منبر الشرق - أن تنشر مقالا عن تاريخ حياتى ومعه صورتى فلم يكن من الرقيب الا أن منع المقال ، وكان فى ذلك طبقا للمقاييس

الحكومية معتدلا كل الاعتدال ، ولكنه أبى على المجلة أن تنشر حتى الصورة من غير تعليق أو تميمق ، وكتب الرقيب بخطه على مسودة المقال هذه العبارة بنصها : لا تنشر ولا تنشر الصورة المشار إليها في الكلام » وكان في ذلك مسك الختام » .

وإذا كان الشيء بالشئ يذكر ، كما يقولون فأننا نذكر ان ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية كان قد زار مصر في ٣ أغسطس ١٩٤٢ لمدة يومين زيارة سرية للغاية لم يعرفها أحد الا بعض موظفي السفارة البريطانية في القاهرة ، ورئيس وزراء مصر مصطفى النحاس وعن تلك الزيارة « رفع » مصطفى النحاس باشا في ٥ أغسطس ١٩٤٢ مذكرة سرية شخصية الى الملك فاروق هذا نصها :

١ - وفد الى مصر يوم الاثنين الماضي ٣ أغسطس بصفة سرية محضرة حضرة صاحب السعادة المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية وقد دعاني لتناول الغداء معه ، بدار السفارة البريطانية يوم الثلاثاء ٤ أغسطس

حاولت الاتصال بجلالتكم لابلغكم ذلك فلم يتيسر لي : كان الحديث على المائدة يدور حول أحوال مصر بصفة عامة .. يخيل الى انه قادم بصفة سرية للنظر في الحالة الحربية ، القائمة على حدود مصر ، وإن كان لم يتحدث معي في شيء من ذلك .

علمت منه انه انتظر عودة جلالته الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية وهو لهذا السبب ، لم يتوجه الى القصر العام لتقيد اسمه في سجل التشريلات ، وقد اتصل سعادة السفير البريطاني بحضرة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس ديوان جلالته وأفضى اليه بذلك .

٢ - طلب - بضم الطاء وكسر اللام - في مساء أمس « ٤ أغسطس » بصفة سرية استمرار وقف المواصلات مع فلسطين على صورة مخفضة لمدة ٤٨ ساعة تنتهى في صباح الجمعة المقبل ، وقد نفذ ذلك فعلا .

٣ - استقبلت في مساء السبت الماضي بالمنزل حضرات أصحاب السمو والمجد والسعادة ، عمر الفاروق ، وعباس حليم ، ومحمد طاهر باشا وافقت معهم على تفاصيل سفرهم الى المصيف الذي أعدته لهم باستراحة طلبات السرور اعدادا يليق بمقامهم .

ونفصل الحديث عن زيارة تشرشل لمصر تلك الزيارة التي كانت خيرا وبركة على الحلفاء كل الحلفاء .

فاروق يقابل تشرشل سرا ويطلب منه التخلص من النحاس

فى الفصل السابق من هذا الكتاب نقلنا « سنوات ما قبل الثورة » ، نقلت جزءا من المذكرة السرية التى « رفعها » مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الى الملك فاروق بخصوص الزيارة السرية التى قام بهسا ونستون تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية الى مصر .

والفت نظر القراء الكرام الى ما جاء فى مذكرة النحاس باشا من أنه حاول الاتصال بالملك لإبلاغه بنبا وصول تشرشل الى مصر ، وأنه - أى مصطفى النحاس - لم يستطع الاتصال بالملك ، وقول مصطفى النحاس فى مذكرته تلك : ان تشرشل انتظر عودة جلالته الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية ، وهو لهذا السبب لم يتوجه الى القصر الحامى لقيد اسمه فى سجل الزيارات وقد اتصل سعادة السفير البريطانى بحضرة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس ديوان جلالته وأقضى اليه بذلك » .

وعن موضوع اعتقال « أصحاب السمو والمجد والسعادة » : « عمر الفاروق وعباس حليم ومحمد طاهر باشا قال النحاس : انه قد استقبلهم بمنزله فى يوم السبت « أول أغسطس » وأنه اتفق معهم على تفاصيل « سفرهم » الى « الحبيب » الذى أعدته الحكومة لهم « باستراحة طلمبات السرو » اعدادا يليق « بمقامهم » .

ثم يقول النحاس باشا : « وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه سافروا باختيارهم صباح الأحد الماضى « ٢ أغسطس » ووصلوا الى الاستراحة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حيث كان كل شىء معدا لاستقبالهم واقامتهم ، وقد بلغونى فى نفس اليوم انهم فى غاية الراحة والمتنوية » .

ويسمى - مصطفى النحاس - أن أذكر لجلالتكم اني في الحديث معهم مساء السبت أفهمتهم مبلغ اهتمام جلالتكم بشأنهم وما كان من مواصلة سعيكم الكريم لإبعاد هذا الأمر عنهم ، واني من جانبى قد بذلت جهدى نزولا على أمركم فلم تستطع أكثر مما تم الاتفاق والتفاهم عليه » .

وينهى مصطفى النحاس مذكرته بقوله : « هذا ما عنى إبلاغه لجلالتكم بصفة عاجلة وائنى يا مولائى على الدوام الوفى المخلص الأمين » .

وعمر الفاروق الذى اعتقل فى استراحة « طلسمات السرو » من سلالة خلفاء آل عثمان وقد واث حب ألمانيا وكراهية إنجلترا وفرنسا من الحرب العالمية الأولى حيث كانت ، إنجلترا وفرنسا تحاربان الخلافة العثمانية -

أما عباس حليم شريك عمر الفاروق فى الاعتقال فقد كان يعتبر من أمراء أسرة محمد على « المشايخين » وقد أستقط عنه مجلس البلاط الملكى لقب صاحب المعجذ النبيل ، فمنحه الشعب لقب « الشريف » .

وكانت السلطات البريطانية تضيق ذرعا بالنشاط المعادى لها الذى يقوم به عباس حليم .

ومحمد طاهر باشا كان يرأس نادى السيارات الملكى حيث اعتاد فاروق السهر الى الصباح الباكر ، كما كان يرأس البوليس الخاص التابع للسراى والذى أنشأه على ماهر باشا .

وكانت السفارة البريطانية قد طلبت من كل من حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا عندما كان كل منهما يرأس الوزارة المصرية اعتقال هؤلاء الثلاثة فعارضوا فى أمر الاعتقال الى أن تحقق على يدى مصطفى النحاس باشا وإن كان الاعتقال فى هذه المرة قد أخذ صفة « التصييف » .

وكان الهدف من اعتقالهم بتلك الطريقة الباعمة المغلفة بالوقرة والاحترام ، ألا يحدث اعتقالهم ضجة شعبية كتلك التى أحدثها اعتقال على ماهر باشا فى نفس المكان : استراحة « طلسمات السرو » .

وقد كان محمد طاهر باشا عضواً فى مجلس الشيوخ ولكن لم يتحرك بعض أعضاء المجلس للثورة على اعتقاله ، كما تحركوا من قبل للثورة على اعتقال على ماهر باشا !!

وإعود الى ما سبق ان لفت اليه أنظار القراء حول ما يتعلق بزيارة تشرشل السرية الى القاهرة وقول النحاس باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكرية لمصر فى مذكرته الشخصية التى رفعها الى الملك انه عجز عن الاتصال بجلالته لإبلاغه نبأ تلك الزيارة وكذلك لائباته ، ان تشرشل انتظر عودة الملك الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية و . . و . .

وقد كان النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري معقدا - كما بلغ من السفير البريطاني - ان أحدا غيره - غير النحاس باشا - لم يعلم بنياً تلك الزيارة وبسبب هذا الاعتقاد الخاطيء ، رفع النحاس مذكرته الشخصية تلك الى الملك ليخبره بنياً زيارة تشرشل الى مصر و ٠٠ و ٠٠ وكان تشرشل برفقة السير مايلز لامبسون قد زار الملك في قصر عابدين دون أن يعرف النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري ودون أن يخبر لامبسون رئيس الوزراء والحاكم العسكري بأن تشرشل قد زار الملك ٠٠ ورد في مذكرات سير مايلز لامبسون - لورد كيلرن فيما بعد - عن مقابلة تشرشل للملك ، تلك المقابلة التي لم يعرف عنها شيئا مصطفى النحاس باشا الحاكم العسكري لمصر ورئيس وزراء مصر - ورد في تلك المذكرات ما يلي : وصلنا الى قصر عابدين في الحادية عشرة صباحا ودخلنا من باب جانبي حتى لا يعرف الألمان أن تشرشل في القاهرة واستمرت المقابلة حوالي نصف ساعة ، وكانت الزيارة موفقة باستثناء محاولات فاروق الظهور بظهر الملك وبطريقة رسمية .

ولكن تشرشل تحدث عن الحرب وأنه واثق من النصر وأنه في مثل هذه الأوقات يستطع أن يعرف الصديق المخلص .

ورد فاروق ، بأنه وحكومته وبلده متضامنون مع الحلفاء وأنه - فاروق - مصمم على تنفيذ المعاهدة ، ولكنه سوف يطلب تعديل بعض نصوصها بعد الحرب .

وفي رأي - لامبسون - ان هذه المحاولة واضحة من فاروق للتخلص من النحاس في « أقرب فرصة » .

وتحدث فاروق بعد ذلك عن الأيام الصعبة وكيف أنه أسيء فهمه كثيرا في لندن بسبب التقارير التي كانت تشوه موقفه .

وقال أيضا ، أنه لن يتحدث في ذلك الآن وسيتركه الى ما بعد الحرب .

ويبدو أن تشرشل تأثر بحديث الملك ، فقد قال لي ونحن نقادر القصر : ان فاروق ليس سيئا الى هذا الحد وأنه يمكن أن نصنع منه شيئا . وقال أيضا أنه ينوي أن يقابله على انفراد قبل عودته الى لندن .

وقد ضايقني - لامبسون - هذا القرار كثيرا وتحدثت مع الكسندر كادوجان الذي حضر مع تشرشل عن خطورة عدم وجود أحد آخر في اجتماع بين فاروق وتشرشل ووافقني كادوجان على رأيي .

ولأن زيارة تشرشل الى مصر كانت من أخطر الزيارات التي قام بها ونستون تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولأنها كانت نهاية عهد مظلم بالنسبة للحلفاء وبداية لأيام مشرقة لـ لانجلترا وفرنسا فحسب ، بل للعالم

كله ، فأننى استأذن القراء فى أن أنقل بعض ما جاء عن هذه الزيارة فى مذكرات
تشرشل ، وما جاء فى مذكرات تشرشل عن تلك الزيارة هو فى حد ذاته
درس رائع لكل من يمر بأيام سوداء اذ يجب عليه الا يفقد أبدا الأمل مهما
تعقدت الأمور .

قال تشرشل : لقد كانت التقارير التى تلقيتها من وجهات شتى تقوى
باستمرار الشكوك التى ساورتنى فى موضوع القيادة العليا فى الشرق الأوسط
وغدا لزاما على أن اتجه الى هناك وأمسى القضية بصورة حاسمة .

وكان من المقرر أولا أن أمضى الى جبل طارق « فتاكورادى » ثم اجتاز
بأواسط افريقية الى القاهرة مما يقتضىنى السفر بالطائرة زهاء خمسة أو ستة
أيام ، وعلى أية حال وصل الى إنجلترا فى هذه الأونة طيار أمريكى شاب يدعى
الكابتن فاندز كلوت قادما بطائرته « الفداى » من طراز ليراتوز ، وصل من
الولايات المتحدة ، بعد أن رفعت أوكار قنابلها واستمبض عنها بأماكن ركوب
المسافرين .

وقد كان فى وسع مثل هذه الطائرة اجتياز الرحلة المرسومة فى كل
مراحلها بسرعة أكبر ، وقد استقبل بورتال رئيس أركان سلاح الطيران
الطيار الأمريكى مستجوبا إياه فى موضوع طائرته وسأل فاندز كلوت الذى
كان قد طار ما يقرب من مليون ميل عن الأسباب التى تستدعى الدوران مثل
هذه المسافة الطويلة الى تاكورادى ، وكانو وفورت لاسى و . . . وقال
فاندز كلوت : انه يمكنه ان يطير من جبل طارق الى القاهرة دون توقف اذ
يتجه من جبل طارق صوب الشرق بعد الظهر ثم يستدير فجأة نحو الجنوب
عبر المناطق التى تحتلها أسبانيا أو حكومة فيشى فى شمال افريقية عند حلول
الظلام ثم يتجه شرقا الى أن يصل الى التيل فوق أسبوط ويتجه شمالا بحيث
يصل الى مطار القاهرة شمال الأهرام بعد ساعة واحدة .

وقد كان هذا الاقتراح كفيلا بتغيير الصورة كلها فقد أصبح فى طاقنى
أن أصل الى القاهرة فى يومين أما بورتال فقد اقترح بالإقتراح كل الاقتناع .
وكان أهم ما يشغلنا أن نعرف رد الفعل بالنسبة للحكومة الروسية
بشأن الأنباء المؤيدة التى لا مناص من إبلاغها إياها وهى ان القناة لن تعبر الا
فى عام ١٩٤٢ ، وقد حلت النى شرفت بدعوة الملك على العشاء مع أعضاء
وزارة الحرب مساء الثامن والعشرين من يوليو فى غرفة الصداقة فى داوننج
ستريت رقم ١٠ التى كنا نستمتعها لمآذب العشاء . وقد حصلت من جلالته -
بصفة سريعة - على الاذن لى بالتقيام بالرحلة وبعد مفادرة هذا المكان دعوت
الوزراء الى غرفة مجلس الوزراء فبلغتهم كل شئ وتقرر سفرى الى القاهرة
وان اقترح على ستالين مقابلته فى موسكو ، وقد أرنبل تشرشل الى ستالين
برقية أكلة فيها أن بريطانيا تقوم بالتسهيل للقيام بمحاولة لارسال قافلة كبيرة

الى أركانجل - فى الاتحاد السوفيتى - فى الاسبوع الأخير من شهر سبتمبر وأنه - أى تشرشل - راغب فى المجئ الى ستالين ، اذ دعاه للاجتماع به فى استراخان فى القوقاز أو فى أى مكان آخر مناسب يمانله وأنه - أى تشرشل - سيبلغه - ستالين - بالخطوط التى اتفق والرئيس روزفلت عليها بالنسبة للأعمال الهجومية فى عام ١٩٤٢ .

وجاء فى برقية تشرشل الى ستالين أيضا : انى ذاهب الى القاهرة فوراً فلدى عمل جدى فيها لأمرية فى انك تتخيله ومن هنا يمكننى أن أحدد الموعد الذى يناسبك للاجتماع اذا رغبت وهو موعد قد يكون بالنسبة لى بين العاشر والثالث عشر من أغسطس اذا سارت كل الأمور كما ينبغي .

وفى نفس اليوم تلقى تشرشل برقية من ستالين يوجه فيها نيابة عن الحكومة السوفييتية الدعوة اليه للحضور الى الاتحاد السوفيتى والاجتماع بأعضاء الحكومة ، ويقول فيها : ان أنسب مكان للاجتماع هو موسكو اذ ليس فى طاقتى أو فى طاقة أى عضو من أعضاء الحكومة أو كبار رجال القيادة العامة أن ندع العاصمة فى هذه اللحظة التى يقوم فيها صراع عنيف عارم ضد الألمان .

ويقول تشرشل ان رحلته الى القاهرة لم تكن مريحة فقد كان البرد القارس - فى الطائرة - الذى يكاد يمزق الاوصال ، يسرى فى مفاصلنا اذ لم تكن وسائل التدفئة قد أدخلت الى الطائرة « الفدائي » التى كانت أصلاً قاذفة قنابل ، ويقول انه وصل الى جبل طارق فى ٣ أغسطس دون ما حادث .

« وأمضينا النهار نطوف بالقلعة ثم غادرناها فى السادسة مساءً فى طريقنا الى القاهرة لنقطع ألف ميل ، أو يزيد فى فترة واحدة تقريباً » .

ويقول تشرشل « انه عندما ابتعد عن بعض المناطق الخطرة وعندما حل الظلام وأصبح فى مقصورنا أن ناوى الى المضاجع فى الطائرة رقصت طرباً » .

ويقول تشرشل الكاتب والأديب : اعتدت فى مثل هذه الرحلات أن أجلس فى مقعد مساعد الطيار قبيل شروق الشمس ، وعندما وصلت الى المقعد فى اليوم الرابع من أغسطس رأيت فى ضوء الفجر الشاحب شريطاً ملتوياً من المياه الفضية يمتد أمامنا ، ورأيت نهر النيل ينساب رائناً فى واديه ، وقد قطعت فى أيام الحرب والسلام - براً ونهراً - هذا الوادى العظيم من منبعه من بحيرة فيكتوريا حتى مصبه فى البحر المتوسط ولكنى لم أشعر قبل بالارتياح حينما تطلعت الى مياهه كما حدث فى هذا الصباح . . وكان على أن أقرر عدة قضايا فى القاهرة فهل فقد جيش الصحراء ثقته بالجنرال أوكلنك وأركان حربيه ؟ وإذا كان هذا حقاً فهل يجب أن أنصحه عن القيسادة ومن سيخلفه فى حالة

تجنيتها • ومثل هذه القرارات تكون مؤلفة قاسية وخاصة عند التعامل مع قائد له مثل ما لاوكلنك من مكانة ومنزلة وميزات وكفايات وتصميم •

ورغبة منى في تعزيز أحكامى طلبت الى الجنرال سمطس أن يطير من جنوب افريقية الى القاهرة وقد كان فى انتظارى فى دار السفارة بالقاهرة عندما وصلت اليها ثم قضينا فترة الصباح معا حيث حدثته عن كل متاعبنا ومجالات الخيار المتفتحة أمامنا •

وقدم الجنرال ويفيل من الهند • وشهد مؤتمرا امتد فى المساء - سمطس وكيسى الذى كان قد خلف ليتلتون فى وزارة الدولة فى الشرق الأوسط الجنرال بروك رئيس أركان الحرب ويفيل واوكلنك •

يشيد تشرشل بكرم سير مايلز لامبسون وضيافته التى كانت فى غاية الروعة فقد قدم لى حجرة نومه المكيفة ومكتبه المكيف للعمل •

ويقول تشرشل انه زار الجبهة والمسكرات الأخرى الكبرى شرقى القاهرة فى القصاصين كما زار فى ٥ أغسطس مواقع العلمين • وقال تشرشل ، انه أعلن عن رغبته فى أن يرافقه الجنرال جوت « قاذف القنابل » ولكن أحد أركان حرب اوكلنك اعترض لأن هذه الموافقة ستفقد الجنرال جوت بعض الوقت عن مكان عمله ، ولكن تشرشل أصر على طلبه • والتقى تشرشل بالجنرال جوت للمرة الأولى والأخيرة وقال جوت لتشرشل انه مجهد وانه كان يود أن يمضى الى انجلترا التى لم يشاهدها منذ بضع سنوات فى أجازة تستغرق ثلاثة أشهر وان كان جوت قد أبدى لتشرشل استعداده لتحصل كل ما يلحق عليه من مسئوليات !

ويشير تشرشل الى انه تناول طعام الغداء فى مقر قيادة مارشال الجو كنتجهام وكان كنتجهام قد طلب الطعام من فندق شبرد فى القاهرة وقد حملت سيارة خاصة الطعام من الفندق غير أنها ضلت الطريق ، وبذلت مجهودات مضنية للعثور عليها ولكنها وصلت أخيرا ••

وعاد تشرشل الى القاهرة فى مساء السادس من أغسطس والتقى بروك وسمطس وكان قد توصل الى مشروعات قرارات خطيرة خاصة بالحرب فى الشرق الأوسط من بينها ضرورة تقسيم القيادة العامة فيه الى قيادة للشرق الأدنى تشمل مصر وفلسطين وسورية ، على أن تكون القاهرة مقرها •• وقيادة الشرق الأوسط وتشمل ايران والعراق ، على أن يكون مركزها البصرة أو بغداد وفى المنطقة الأولى يسم الجيشان الثامن والتاسع ويعمل فى المنطقة الثانية الجيش العاشر !

ومن بين تلك الاقتراحات عرض القيادة العامة على الجنرال اوكلنك على

أن يتولى الجنرال الكسندر القيادة العامة في الشرق الأدنى وأن يتولى الجنرال جوت قيادة الجيش الثامن .

ويبرق تشرشل باقتراحاته الى وزارة الحرب قائلا ان سمطس ورئيس الأركان العامة يؤيدانه فيها .

ويذكر تشرشل ان وزارة الحرب وافقت على اقتراحاته .

وتم ابلاغ تشرشل بمصرع الجنرال جوت .

واتخذ تشرشل وسمطس قرارا باختيار الجنرال مونتجمري قائده للجيش الثامن في الحال ، ويلخ تشرشل المسنر اتلى برأيه طالبا إيفاد مونتجمري في طائرة خاصة في أسرع وقت وإخبار تشرشل بموعده وصوله .

ويقول تشرشل ان أعضاء وزارة الحرب أصيبوا بالهجوم عندما بلغوا بمصرع جوت ولكنهم استمروا في عملهم حتى الفجر .

ويرسل تشرشل الى الجنرال أوكلنك من القاهرة في ١٨ أغسطس رساله يحملها اليه المستر جاكوب يخبره فيها أن وزارة الحرب قد قررت أحداث تغيير في القيادة فيتولى الكسندر قيادة الشرق الأوسط على أن يتولى مونتجمري قيادة الجيش الثامن « وهانذا - تشرشل - عرض عليك قيادة العراق وإيران مع الجيش العاشر » ولا ينسى تشرشل أن يقول للجنرال أوكلنك : « قد يكون الميدان الذي تعرضه عليك في الوقت الحاضر أصغر من ميدان الشرق الأوسط ولكنه قد يضحى في خلال عدة شهور مسرحا لعمليات حربية حاسمة » .

ويقول تشرشل ، ان أوكلنك قد تلقى الضربة - ضربة تنحيته عن القيادة - بما يجب أن يقابلها به من كبرياء رجل عسكري « ولم يكن الجنرال أوكلنك راغبا في قبول القيادة الجديدة » وفي يوميات إيان جاكوب : استيقظ تشرشل من نومه في الساعة السادسة صباحا وكان على ظن أن أنقل إليه ما أمكنني تفاصيل ما دار بيني وبين الجنرال أوكلنك . ان عقل رئيس الوزارة تشرشل مركز على شيء واحد هو ان نهزم روميل وقد صباح تشرشل فجأة قائلا : روميل . روميل أمهناك أمر ما يصنأ سوى أن نهزمه .

ولا يذكر تشرشل في مذكراته حرفا واحدا عن مقابلته للملك فاروق ولا عن مقابلته لمصطفى النحاس بل انه لا يذكر حرفا واحدا عن سير مايلز لامبسون الا عندما أشاد بضيقته وبالفرقتين المكيفتين - غرفة المكتب وغرفة النوم اللتين تنازل له عنهما ليحمل فيهما - لقد كان كل ما يهم تشرشل هزيمة

روميل بأية طريقة مهما كلف الامبراطورية البريطانية من تضحيات ، ويبدو من مذكرات نشرشل ، انه كان حزينا للغاية لأنه أجبر على اتخاذ قرار يتنحية الجنرال أوكلند؛ رغم ماضيه العسكري بل رغم كفائه وإخلاصه وقد رأى نشرشل الاستفادة به في مكان آخر غير الصحراء الغربية !

ولكى تكون صورة الموقف الحربى والسياسى فى الصحراء الغربية واضحة تماما لا بد وأن نشرى الى مبادئ مونتهجرى فى القيادة العسكرية اذ أن تلك المبادئ ، كما قال مونتهجرى نفسه - رجل الموقف - أهم عوامل النجاح : يقول مونتهجرى ان الامكانيات لا تكفى والقائد لا بد وأن يصارح رجاله بالحقيقة وإذا لم يفعل فأنهم يشعرون فوراً بأن ثقتهم فى قائدهم قد ضعفت : لقد أطلعت رجالى على ما كان يجب أن يعرفوه ليقوموا بعملهم على الوجه الأتم ، وكل ما كنت أصارحهم به كان الحق بعينه ، دائماً كل الحقيقة لجنودى لأن السر الذى يجب أن يحيط العمليات الحربية وهم يعلمون ذلك فيتولده من ذلك كله ثقة متبادلة ،

ويقول مونتهجرى ان كل قائد يجب أن يعرف جيداً هدفه بوضوح ، ويجب أن تكون توجيهاته ، لكل مساعديه أيضاً واضحة ، كما يجب أن تكون أوامره شديدة قسوة « وبذلك يخلق ما أستطيع أن أسميه جواً فيه يحيا مأموروه ، وفيه يعملون » ومن آراء ، ومعتقدات مونتهجرى أيضاً أن القتال معركة بين عزيمتين عزيمتك ، وعزيمة خصمك قائد جيش العدو فإذا اضطرب قلبك عندما ترى المواجهة على غير ما تمنى ، فالمحتمل ، أن المنتصر هو خصمك ، ثم أن خطة العمليات الحربية يجب أن يصممها القائد الأمل بنفسه فلا تعرضها عليه أركانه ولا الظروف ولا العدو خاصة وإفانك الأمل هنا يجب أن يوفق بين ما هو مرغوب من الناحية الاستراتيجية وما هو ممكن من الناحية التطبيقية ، نظراً الى القوى التى تكون « تحت تصرفه وإذا لم يفعل فالأمل ضعيف فى نجاحه فالأمر كل الأمر فى أن يميز بين ما هو ممكن مع قليل من الحظ وبين ما هو مستحيل . »

وهو - مونتهجرى - يرى أن على القائد الأمل أن يقرر قبل المعركة . كيف يزدها أن تتطور وقبل الشروع فى العملية الحربية يجب أن تنفخ روح الحماسة فى صدور الجنود فيقبلوا على القتال والتفانى يشملهم جميعاً .

ويلخص مونتهجرى آراءه ومعتقداته بقوله : لا أظن أن قائداً أعلى اليدم يمكن أن يجب بجيوش ضخمة ، حتى وبوحدات بسيطة حتى وبأفراد يقودهم الى النصر ما لم يكن عنده الايمان .

ويقول مونتهجرى أنه حمل عقيدته العسكرية تلك عندما غادر إنجلترا الى مصر وأنه شرع على التوفى تطبيقها ، وقد وجد أن الروح لم تكن عالية

وإن الجيش لا ثقة له في القيادة ، وقد كان عليه - في البداية - أن يسعى للبحث عن مساعد له ، ووجدته في جون بوستون ويقول انه بعد أن تسلم القيادة قال لمساعديه ، أنه لا يجب الجو ، الذي وجدته في مركز قيادة « الجيش الثامن » فالروح لا تكون نشطة في مكان حزين ، كهذا وفيما نحن عليه من الضيق والانزعاج في العيش فلا بد - مونتهجرى - من أن يكون مركز قيادتنا قرب البحر لنستغل بقوة وعنف ثم نستحم ونجدد بذلك قوانا » .

ويقول مونتهجرى انه ألغى الأمر بعدم استخدام الخيام وانه طلب استيراد خيام وفرش ، وأوان للأندية . حتى نؤمن لأنفسنا الرفاهية ، ليكون عملنا منتجاً »

الفصل السادس

أزمة عنيفة بين حكومة الوفد والسراى والسفارة البريطانية تتدخل لحل الأزمة

● أنهينا الفصل السابق ببعض ما ذكره مونتجمرى فى مذكراته ، عند بداية عمله كقائد للجيش الثامن ، ونضيف اليوم أنه صاوح رجاله بأساليبه فى العمل ويكرهه للأوراق الادارية والتفاصيل وأنه أخبرهم بأنه « عين دى جنجان رئيسا لأركان حرب الجيش الثامن وكل أمر يصدر منه كأنه صادر عنى ويجب تنفيذه فوراً » وهو - دى جنجان - محل ثقته بوجه مطلق وأقلبه السلطة على مركز القيادة كله « ويقول مونتجمرى أيضاً : ان تشرشل قد زار قيادة الجيش الثامن فى ١٩ أغسطس عقب عودته من موسكو وأنه - أى مونتجمرى - عرض عليه خطته لصده هجوم روميل الى أن يقول :

قضى ونستون تشرشل الليل معى فى مركز قيادتنا على الشاطئ قرب برج العرب وكانت سهرتنا سهرة سرور ومرح فى نادينا وكان دى جنجان قد اتخذ التناطير اللازمة بحيث وفر لرئيس الوزراء خمرًا لا بأس بها وزجاجة كونياك معتقة ، وعند ذهابه فى الغد طلبت اليه ان يوقع باسمه على دفترى المخصص للتوقيعات وكنت قد تحدثت عن قيادة الجيش الثامن فى يوم ذكرى معركة بلانهم وكتب تشرشل هذه الأسطر : ودعت لو أن يوم تذكار بلانهم ، الموافق اليوم ابتداء القيادة يؤمن لقائد الجيش الثامن ولجنوده المجد والسعد اللذين هم جديرون بهما .. »

وأقول اننى ما أردت من الاطالة فى هذا الموضوع الا لأثنى وجدت فيما قاله وفعله ونستون تشرشل ومونتجمرى والقيادة البريطانية السياسية ، والعسكرية فى هذه الأيام بالذات كان من الدروس الانسانية الرائعة التى يجب أن تستفيد منها البشرية فى وقت المحن » .

وقد كانت معارك صحراء مصر الغربية ، ومعركة العلمين بالذات نقطة تحول رائدة في تاريخ الحرب العالمية الثانية وكان قبله بدء زحف القوات الإيطالية على الأراضي المصرية في سبتمبر ١٩٤٠ وكانت القوات الإيطالية بقيادة المارشال جرازاني قد احتلت السلوم ، ثم بقيق وسيدى برانى ، وقد كره الجيش البريطاني بقيادة الجنرال ويفيل على القوات الإيطالية وانتصر عليها ، وغنم منها عدة آلاف من الأسرى واجتاز الجيش البريطاني الحدود واستولى على حصن كابتنزو في برقة ثم احتلت القوات البريطانية البردية ، وأسرت نحو عشرين ألف جندي إيطالي وحاصرت طبرق سبعة عشر يوما إلى أن سقطت ، وبعدها سقطت درنة ثم بنغازي في فبراير ١٩٤١ وتمت اقالة المارشال جرازاني وتولى روميل قيادة قوات المحور وبدأت الهجومات فاستردت بنى غازي في أبريل ١٩٤١ ، ثم كان هجوم بريطاني مضاد آخر للجنرال لوكلنك الذي خلف ويفيل واحتل بنى غازي في ديسمبر ١٩٤١ ثم حلت بالقوات البريطانية الهزائم وبدأ هجوم قوات المحور في مايو ١٩٤٢ على الجيش الثامن بقيادة الجنرال ريتشى واستولت قوات المحور على بير حكيم التي كان يدافع عنها الفرنسيون الأحرار أتباع الجنرال دى جول ، وفي ٢١ يونيو ١٩٤٢ سقطت طبرق وأسرت قوات المحور ثلاثين ألف جندي بريطاني ، وكان لسقوط طبرق أثره الخطير في سير الحرب واستبدل الجنرال ريتشى بالجنرال كلود روميل إلى رتبة فيله مارشال ، وفي أواخر يوليو ١٩٤٢ توغلت قوات روميل في الحدود المصرية وتم إخلاء مرسى مطروح وفوكة والضبعة من القوات البريطانية ، وتلازمت الأمور في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر ١٩٤٢ وبالنسبة للقوات البريطانية حدث التعديل ، الذي سبق أن أشرنا إليه حيث عين الجنرال مونتجمري قائدا للجيش الثامن ، والجنرال السير هارولد السكندر قائدا عاما للقوات البريطانية في الشرق الأوسط ، خلفا للجنرال لوكلنك ! هذا ما كان يجري في رمال الصحراء الغربية أما ما كان يجري في القاهرة فلم يكن أكثر من مجرد الصدى .

يقول د. محمد حسين هيكل : بعد أن انتقلت القوات الألمانية من السلوم إلى مرسى مطروح وجبلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية راح كثير من المصريين والأجانب ، الذين يقيمون بمصر يفكرون في المصير ، الذى ينتظرهم إذا دخلت القوات الألمانية البلاد ، فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيما ظاهرا للإنجليز وحلفائهم ، ومن كانوا يقدرون أنهم يلاقون حتفهم إذا ظفرت القوات الألمانية بهم ، فاما الأجانب أصحاب الأموال وأما اليهود خاصة فقله كانوا أشد جزعا وأكثر تفكيراً في المصير المحتوم الذى قدر لهم ، وطن بعض المصريين أنهم قد يجنسون في السودان ملجأ إذا حزب الأمر ، الجند ، بل لقد سافر بعضهم إلى أقصى الوجه التبلى رغم تقدم الجو إلى قبض الصيف المحرق ، وفكر الأجانب ، وفكر اليهود في التخلص من أموالهم بإدعائها

عند أصدقائهم المصريين أو بالتزول عنها بأبخس الأثمان ، وفكر الرسمىون من رجال السفارة البريطانية بالقاهرة فيما يجب عليهم عمله ، فأحرقوا أوراقهم الرسمية ، حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا بما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية ، وبدأنا نحن نجتمع فى الصباح من كل يوم فى نادى محمد على نستمع الى ما تنقله وكالات الأنباء ، والى ما يترامى الينا من شتى المصادر ، ويقول د. هيكل انه التقى و د. أحمد ماهر ، واسماعيل صدقى وحسين سرى فى نادى محمد على ذات يوم حيث أخبرهم اسماعيل صدقى انه علم بوصفه رئيسا لحدى شركات البترول أن الانجليز يعتزمون الهاب النار بأبار البترول الموجودة بمصر ، اذا اضطهرم الألمان للانسحاب منها ، وان مثل هذا العمل ان تم يصيب الاقتصاد المصرى بكارثة فادحة لا يسهل الى عشرات السنين تمويضها ، واتفق الأربعة على ان يخاطب د. هيكل النحاس باشا فيما قاله اسماعيل صدقى ، وعن طريق د. محمد صلاح الدين ، قابل هيكل النحاس وأقضى اليه بما قاله اسماعيل صدقى وما عرفه من مصادر أخرى ، وان النحاس باشا قال له : كن مطمئنا : أنا متيقظ لهذا كله مدرك ما يصيب مصر ، اذا انسحب الانجليز منها ، أو دخل الألمان اليها ، وقد أصدرت أوامرى وتعليماتى الى محافظ الاسكندرية ليلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا » .

ويقول د. هيكل : انه أراد أن يقف من النحاس باشا على ما اتخذه من إجراءات غير ما أصدره من تعليمات فاذا هو - النحاس - يضمن عليه - هيكل - بها ولا يذكر له شيئا عنها .

« بل انه - هيكل - لا يبدى استعدادا لمحادثة الانجليز حتى يصدهم عن اغراقهم مديرية البحيرة أو احراق أبار البترول ، وشمرت من تحفظه أنه أسف لما ذكره لى ، عما أصدره من تعليمات لمحافظ الاسكندرية مع ذلك حاولت أن أعود الى الحديث معه فيما يجب لدرء الخطر عن مصر ، فذهبت محاولتى عبثا ولم يزد الرجل على أن قال ، انه يدرك واجبه فى هذا الموقف تمام الادراك » .

ويقول سير مايلز لامبسون فى الثامن من يوليو ١٩٤٢ : « قابلت الملك فاروق فى قصر عابدين وكم كانت دهشتى للتغير الذى طرأ عليه ، واعتقد ان اقتراب الألمان من أبواب مصر ، قد رفع روحه المعنوية وجعله يدرك معنى ذلك بالنسبة له ، ولنا على أية حال فان مظهره وتصرفاته كانت شيئا مختلفا تماما عما عهدته فيه » .

وسألنى فاروق عن طريق ، وقلت : انها سقطت وقال انه لا يستطيع أن يفهم لماذا سقطت طريق ، قلت : ان الكثيرين منا أيضا وفى بريطانيا ذاتها لا يعرفون : كيف سقطت طريق .

وتكلم فاروق بعد ذلك عن المقاومة الرائعة للجيش السوفيتي في
سيباستوبول وكان فاروق معجبا بما فعله الروس هناك ، ولم يقل احباب فاروق
بما فعلوه رغم أن آخر الأنباء التي أذيعت في الصباح تقول : ان المدينة سقطت
في أيدي الألمان ، وقال فاروق :

— لا بد ان الثمن كان غاليا للجانبين ، المنتصر ، والمهزوم .

ويقول سير مايلز لامبسون في مذكراته أيضا : توجهت الى الملك فاروق
في عابدين وسألني الملك عن الموقف في الصحراء الغربية ، وأوضحته له أن
الأحوال ليست سيئة للغاية وأنه فيما يتعلق بي شخصيا فاني مطمئن ورائق
من تطور الأمور وقال فاروق ان شعوره هو نفس شعوري تقريبا وانتهزت
الفرصة كي ألج عليه في الانتقال مع حكومته الى الخرطوم في حالة دخول
الألمان مصر وقلت للملك ان انتقاله الى الخرطوم لن يعرضه للاتهام بأنه هرب من
مصر ، ولكن الملك فاروق قال لي أن مثل هذا القرار لن يكون شيئا سهلا وأنه
يجب أن يتشاور مع حكومته أولا وأنه يخشى أن يتهمة المصريون بالخيانة اذا
تركهم وهرب الى السودان وحاولت — لامبسون — أن أجعل الأمر سهلا ،
وذكرت له واقعة ملك النرويج الذي عاش أيضا في المنفى أثناء احتلال القوات
الالمانية لبلاده وأن أي قرار اتخذ في غيبة الملك كان يعتبر غير دستوري ولكن
فاروق كان يفكر بطريقة أخرى فلقد رد علي بأنه معجب بما فعله ملك بلجيكا
الذي ظل في بلده ولم يقبل الصلح في نفس الوقت مع الألمان ، وحاولت أن
أذكر فاروق بما جرى لملك بلجيكا وأن الألمان وضعوه في السجن واتفقنا على
أن نترك الموضوع ، لفرصة أخرى ، وعند خروجي من القاعة فتح أحد الحراس
الباب وكان فاروق يضحك بقوة ، وعرفت منه أنني كنت أقف فوق المكان الذي
يوجد به جرس سرى مخبأ تحت السجادة وأن فاروق عندما كان يريد انهاء
المقابلة مع شخص ما كان يقف في هذا المكان فتضيء لمبة حمراء في الخارج ويلق
جرس معين فيجئ أحد رجال القصر لاصطحاب الزائر الى الخارج ، وبعد ذلك
بأسبوع توجهت لزيارة النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء في مكتبه وكان
يرافقني الجنرال سمارة وتحدثنا عن حادث وقع في ٨ يوليو ١٩٤٢ فقد استقل
طيران مصريان إحدى طائرات السلاح الجوي ، المصري وانطلقا في رحلة لم
يعودا منها ومن الواضح انهما ذهبا الى خطوط الألمان وقال النحاس باشا أن
الحادث ضايقه كثيرا وأنه يتخذ الخطوات اللازمة لمعرفة ما جرى بالضبط ولم
أشأ أن أذكر للنحاس باشا أن أمين عثمان باشا قال لي قبل أن أذهب لمقابلة
النحاس أن وزير الدفاع المصري أمر بافراغ الرقود من جميع الطائرات المصرية
حتى تظل على الأرض ، وتحدثت مع النحاس بعد ذلك عن الأمير عباس حليم ،
ومن تشاطه المعادي للحلفاء في مصر وقلت له ان عباس حليم مسئول عن هرب
الطيارين المصريين لأن له علاقة قوية مع سلاح الطيران المصري ، وكان عباس
حليم في ذلك الوقت رئيسا لنادى السيارات المصري ، وله نشاط سياسي

واتصالات مع نقابات العمال وكان قلبه حارب في صفوف الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى وطلبت من النحاس أن يعتقل عباس حليم واقترح النحاس اعتقاله في منزله ولكن طلبت إبعاده عن العاصمة وانتقلنا - لامبسون - بعد ذلك إلى الحديث عن محمد محمود خليل بك عضو مجلس الشيوخ المصري والسعاية التي كان ينشرها في مصر ضد قوات بريطانيا والمصلحة الألمان وطلبت من النحاس باشا إسكاته ولكن النحاس باشا رفض قاطعا لا يسأوى شيئا وأنه ليس خطرا كما أتصور .

ويقول لامبسون ان أزمة وقعت مع فاروق في سنة ١٩٤٢ بسبب إبراهيم عطا الله باشا عندما كانت الحكومة تريد تعيينه رئيسا للأركان حرب القوات المصرية وكان هذا القرار مناسبا لنا ولكن فاروق كان يمارض ذلك وتحدث مع الجنرال الكسندر في الأمر وبلغته أن فاروق لا يراعى قواعد الاطلاق في قصر المنتزه كما أن غواصة تابعة للأعداء شوهدت ليلا قرب قصر المنتزه بالاسكندرية وعندما أبدى الكسندر دهشته قلت له انه سيرى الكثير وعندما أبدى الكسندر دهشته قلت له انه سيرى الكثير عندما يمكث في مصر طويلا .

ويبدو لي وجود خلاف بين ما جاء في مذكرات سير مايلز لامبسون عن موضوع الفريق ابراهيم عطا الله وما جاء في وثائق وزارة الخارجية البريطانية اذ تقول برقية مرسلة من السفير البريطاني سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٤٢ عن هذا الموضوع وعن غيره ما يلي :

١ - تحدث الى النحاس باشا صباح اليوم عن صدام خطر يوشك ان ينشأ بين الحكومة والقصر حول رئيس أركان حرب الجيش المصري ابراهيم عطا الله باشا .

٢ - ذكرني رفعة النحاس باشا بعلامات مختلفة تشير الى خطر التدمير في الجيش المصري وبجد وزير الدفاع في الوقت الحاضر ، انه من المتعذر عليه أن يستمر في العمل مع رئيس الأركان الذي يعرض كل شيء على الملك فاروق باعتباره من رجال القصر . وقد أدى ذلك الى عرقلة جميع محاولات الحكومة تطهير الجيش من العناصر السيئة بصفة مستمرة ، ويرغب وزير الدفاع المصري الآن في الاستقالة ما لم يتغير رئيس الأركان وقد استدعى رئيس الوزراء حسنين باشا وطرح هذا الموضوع في حضور وزير الدفاع ولكن حسنين غادر القاهرة منذ ذلك الحين ولم يصل رأى من القصر .

يقول سير مايلز لامبسون في برقية منه الى وزارة الخارجية البريطانية أن مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء قد تحدث اليه عن القاء القبض على ضابطين ألمانين وعن القاء القبض نتيجة لذلك على عدد من الضباط المصريين

وعلى عزيز على المصرى باشا ، كما أن رئيس الوزراء المصرى قد تحدث أيضا عن هروب اثنين من طيارى الجيش المصرى الى جانب العدو وأنه - رئيس الوزراء - قد تحدث أيضا عن وجود تنظيم سرى يعمل من الضباط المصريين ، كما يقول مايلز لاميسون فى وثيقته تلك التى تحمل رقم ٢٠٤٠ : أشهر منذ وقت طويل أن الصدام سيقع حتما أن أجلا وإن عاجلا بين القصر ، وبين الحكومة فمن المستبعد بأن تسمح حكومة وفدية بوجود رئيس للأركان من رجال القصر الى ما لا نهاية مهما كان رئيس الأركان هذا يشتم بالكفاءة فى حله ذاته ، ونحن - لاميسون - ليس لنا أى اعتراض على ابراهيم عطا الله باشا وليس هناك شك فى أن هذه الحكومة كانت مصممة منذ تولت السلطة على اتخاذ الاجراءات التى ترى انها تضمن وجود الجيش الى جانبها فى حالة حدوث مناعب مع القصر خاصة بعد أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن المحتمل ان أساليب الحكومة الوددية لتحقيق هذا الغرض كانت محقة وهى ، عادة كذلك ولكنى أستطيع أن أقدر شعورهم بأن الحكومة ينبغي عليها الاعتماد على الجيش » .

ويضيف سفير مايلز لاميسون الى ذلك قوله : على ان رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا لم يطلب شيئا فى هذا الصباح - ١٨ أغسطس - وبشكل محدد تأييدا من جانبى ولكن من الواضح أنه يسعى لمعرفة رد الفعل عندى ، لذلك ذكرته بالتأكيدات التى قسمتها اليه عندما تولى الحكم بناء على تعليماتكم - وزارة الخارجية البريطانية - وقد قلت له ان المسألة كما أرادها هى أن حكومة البلاد ينبغي أن تتاح لها حرية الحكم وإن تتحكم فى زمام الأمور .

ويقول سفير مايلز لاميسون أيضا أنه شعر بالطريقة المخلصة التى تصرف بها النحاس باشا أثناء الأحداث الأخيرة وأن بريطانيا ينبغي أن تسانده اذا لم تحل هذه المسألة بطريقة ودية وبين القصر وأنه - لاميسون - لا ينبغي أن ندع وزير الدفاع - وهو رجل طيب - يستقيل وسيكون مفيدا ! اذا أدرك وزير الدفاع أن القصر يعرف موقفى » .

ويقترح لاميسون على وزارة الخارجية البريطانية أن تتصرف بطريقة حاسمة على هذا الأساس ، عند الضرورة . . . أى اذا دعت الحاجة فقط . ان الوقت - لاميسون - غير مناسب لأن تترك الأمور تسير على هواها أو أنه يسمح للقصر بتحدى الحكومة فى مسألة وضع انها تدخل فى الاختصاص المشروع للحكومة وسأتبع موقفا قويا اذا دعت الضرورة ، وفى ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ يقول لاميسون فى برقية له الى وزارة الخارجية أن رئيس الوزراء لم يتحدث معه فى مسألة رئيس الأركان حزب الجيش المصرى ابراهيم عطا الله باشا ، بعدما تحدث فى ١٨ أغسطس ١٩٤٢ وينقل السفير البريطانى عن رئيس البعثة العسكرية فى مصر الجنرال نايبه كليفرنج أن النحاس باشا أكد أنه

لن يسمح لوزير الدفاع بالاستقالة وأنه - أى التحامس - يحاول مقابلة الملك. للتحديث معه فى هذا الموضوع والملك يتهرب منه حتى ان حسنين باشا يقول. انه لا يعرف أين يوجد الملك .

ويقول رئيس البعثة البريطانية ، نقلا عن حمدي سيف النصر باشا :
ان فى الجيش عجزا واضحا عن تحقيق الانضباط وان هناك تواطؤا مع ما يسمى « بالتنظيم السرى للضباط و » ويايى الجنرال ناييه كليفرنج الا ان يؤكد فى اقواله لسفير دولته ، أنه يرى أن موقف وزير الدفاع سليم ، اذا لاحظنا أن الجيش فى مصر من الناحية الدستورية غيره بالنسبة لبريطانيا ويؤكد أيضا الجنرال ناييه كليفرنج ، ما قاله وزير الدفاع من عدم وجود انضباط فى الجيش المصرى ويسوق مثلا على عدم الانضباط هذا بقوله : أحد الضباط اتهم بسرقة مخازن الحكومة البريطانية ، ثبت أنه لم يقدم الى المحاكمة على الاطلاق ، اكتفوا بنقله فقط من قيادة وحدته الى عمل أكثر ربحا فى مقر قيادة الجيش ثم يقول رئيس البعثة العسكرية للسير مايلز لامبسون الذى يبلغ كلامه هذا الى وزارة الخارجية البريطانية أنه - ناييه كليفرنج - يقدر تماما موقف رئيس الوزراء وموقف وزير الدفاع الذى لا يمكن أبدا أن يتعاون مع رئيس الأركان العرب غير مخلص له كما يقول أيضا أن حالة القلق الراهنة قد سببت عدم استقرار فى الجيش وأن الجيش ورئيس الأركان يريدان حلا سريعا للموقف مهما كان الحل « أما سير مايلز لامبسون فيقول لوزارة خارجيته. وقد رأى فرصة مواتية للنيل من القصر : يبدو أن الوقت قد حان للتدخل لدى القصر ، ولكن يجب على قبل اتخاذ أية خطوة فى هذا الموضوع استشارة التحامس باشا ولأنك قد منه أن تدخلنا سيكون لصالحه ومناسبا له « ويقول لامبسون : اننى أعتبرها مسألة هامة جدا ولا يفقد التحامس باشا هذه المعركة مع القصر ا »

ويبدو جليا من هاتين الوثيقتين البريطانيتين أن السفارة البريطانية كانت تقف الى جانب الحكومة الوفدية بدون تحفظ وأن الحكومة الوفدية كانت تلجأ الى السفارة البريطانية ليكتب لها - الحكومة الوفدية - النصر على السراى وربما كان ذلك من الأمور التى أضعفت الى حد كبير حكومة الوفد اذ جعلتها تعتمد على السفارة البريطانية وتسرف فى هذا الاعتماد ولا تقيم للقصر أو للمبارضة أى وزن . كل هذا يجرى وقوات المارشال روميل تقترب من الاسكندرية .

حكومة النحاس تتأهب لاستقبال المارشال روميل ، قبل أن يصل الى الاسكندرية

ركزنا على العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة بين السفارة البريطانية من جهة وحكومة الوفد من جهة أخرى ، كما ركزنا على العلاقات المتردية من ناحية أخرى . وفي هذا الفصل تستكمل ما بدأناه في الفصل السابق ونركز بعد ذلك على موقف حكومة الوفد من روميل ، الذي كانت قواته على مقربة من الاسكندرية :

يقول مارسيل كولومب في كتابه عن تطور مصر « ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » ظل النحاس باشا في الواقع لعدة أشهر واستنادا الى دعم بريطانيا العظمى له يستخف بخصوصية السراى له . كما كان يقابل الاستجوابات المقدمة اليه في مجلس النواب والشيوخ بلا مبالاة وكان باستطاعته أن يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يترأى له : كان النحاس باشا بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ولطول خبرته وبسبب وجود الرقابة في خدمته والثقة أيضا في قدرته على الحصول على أغلبية الناخبين ، رجلا يصعب النيل منه . ورغم ذلك يحاول بجهد جهيد عن طريق خطبه المنيفة التي كان يلقيها ضد الاعتداء على البلاد والاعتداء على الدستور ، وعن طريق رحلاته العديدة احتواء الرصيد المتنامي لصالح خصومه ، لكنه لم ينجح في ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوفه وربما كان سيقدّر له أن ينجح في ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوف خصومه بملد جديد فقد سبق أن انضم اليهم مكرم عبيد باشا ، الذي كان أقصى عن الوزارة في ٣٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل منصب وزير المالية ، وعن الأوضاع العسكرية في مصر وعن معارك الصحراء القريبة يقول مارسيل كولومب : « في ليبيا كانت المعارك تدور بشراسة وفي ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كانت قوات روميل تواصل زحفها الى الامام وفي ١١ يوليو تخلت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كوينج عن بير حكيم وفي ٢١ يونيو سقطت طبرق ووقع

٢٥ ألفا من الرجال أسرى في يد العدو ، وفي ٢٥ يونيو تم اجتياز الحدود المصرية واحتلال السلوم وفي اليوم التالي دخلت قوات المحور المصرة مبدى برانى وفي صباح ٢٩ يونيو سقط معسكر مرسى مطروح الحصين وفي أول يوليو حوصرت العلبين وأصبحت القوات الإيطالية تبعد عن الإسكندرية بما لا يزيد على مائة كيلو متر ، وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا هتلرية وإيطاليا الفاشية التزامهما المشهور باحترام وتأكيد وضمان استقلال مصر وسيادتها بل إن الدولتين « ألمانيا وإيطاليا » أكدت من جديد أن قواتهما لن تدخل مصر ، كبلد معاد وإنما ستتدخلها بهدف طرد الانجليز من الأراضي المصرية وحتى تواصل الدولتان ضد بريطانيا العمليات العسكرية التي تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية وبالإضافة الى ذلك كله بلغ مصر تأكيد من دولتي المحور بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتبوأ إمكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة » .

وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعايتهم لصالح قوات المحور في الوقت الذي نجحت فيه بعض العناصر الألمانية في التسلسل الى ضواحي الإسكندرية لقد كان الوقت عصيبا ، وفي القاهرة هجم الناس بالطواير على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ودب الفرع في قلوب الأجانب وفكر الكثيرون في الهرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطارا خاصا ، وقد كتب أحد شهود العيان يقول : كانت أعمدة الدخان تشاهد وهي تملو في سماء المدينة وأخذت البعثات الأجنبية تحرق وثائقها في حدائق مياثها ، وملاّت قوافل سيارات الطرق الصبروية وبدأت هجمة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر بالثلاث وذهبوا يلودون بفلسطين وسوريا ولبنان بل وبعثوني إفريقيا .

وفي هذه الظروف المحزنة أبدى رئيس الوزراء مصطفى النحاس الكبير من ضروب الهمة والنشاط وراح يوجه المرة تلو المرة الشكر العميق الى حكومة لندن ، وكان قد أعفى في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ رئيس الجيش المرباط عبد الرحمن عزام من جميع مناصبه كما كان قد اعتقل على ماهر في ٨ إبريل وزيّنت اجراءات الأمن في كل أنحاء مصر ، وأدان النحاس الطابور الخامس الذي يبذر القلق في النفوس ، وكانت الحملة ضد المهيجين والجواسيس مصحوبة بالعنف كما صدرت أحكام ضد مروجي الشائعات الكاذبة بعقوبات تتراوح بين السجن ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة ، كما أغلق نادى السيارات الملكي بالقاهرة الذي أشيع عنه بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء واعتقل عباس سليم ومحمد طاهر رئيس اتحاد الرياضة المصري وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس بحفظ النظام والهدوء في الشوارع وألقي القبض على كثيرين ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية وهكذا انحازت مصر للمرة الأولى وبشكل ظاهر واضح وتحته قيادة النحاس باشا الى جانب الحلفاء ودون

أن تشترك في الحرب اشتراكا مباشرا واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وإن كان الأمر قد تأجل الى أكتوبر ١٩٤٢ » .

وقد طرحت تساؤلات كثيرة حول الموقف السرى لحكومة الوفد من الحلفاء ، ومن دولتى المحور آكانت حكومة النحاس باشا صادقة فيما كان رئيسها يؤكد من أنها مع الديمقراطية الى النهاية أم انها كانت فى طريقها الى تقبل الوضع الجديد الخاص بدخول قوات المحور مصر : كان موقف الملك فاروق واضحا بلون شك أنه لا يريد الانتقال الى السودان ، او الى جنوب افريقية كما تريد الحكومة البريطانية . بل أنه كان يفكر فى الهرب فيما لو أجبر على الانتقال مع حكومته الى خارج مصر والعودة الى مصر من جديد ، ولم يكن هناك أبدا اية مشكلة بالنسبة للزعماء المتعاطفين مع المحور والمعادين للسياسة البريطانية فهؤلاء سوف يرحبون بالقادم الجديد ، علامة الاستفهام الوحيدة والهامة والخطيرة ، كانت حول موقف وزارة النحاس باشا .

وأقولها للأمانة التاريخية اننى حاولت أن أجلو هذه الحقيقة أكثر من مرة فاقصصت - منذ سنوات عديدة - ببعض القيادات الوفدية حتى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقبل حل الوفد مع بقية الأحزاب المصرية فى أوائل عام ١٩٥٣ ولكننى لم أستطع التعرف على الحقيقة ولعل بعض الوفديين الذين كانوا فى حكومة النحاس باشا فى ذلك الوقت أو كانوا على صلة وثيقة بها يوضحون هذه النقطة الجوهرية : موقف حكومة الوفد من المحور قبل معركة العلمين .

وقد كان الأستاذ محمد التابى - رحمه الله - واضحا والى أبعد حدود الوضوح عندما تناول هذه الفترة فى كتابه عن السياسة والساسة وفى مذكراته وأستسمح القارئ فى أن أنقل اليه وجهة نظر الأستاذ التابى فى هذه القضية : « كان ساسة بريطانيا وقوادها ورجال سفارتها فى مصر يشعرون أن شعب مصر يكرههم وإن عواطفه كلها مع ألمانيا وهتلر ، وكانت عيون السفارة البريطانية ورجال أقلام المخابرات البريطانية يقدمون تقارير منها أن رواد المقاهى فى الأحياء الشعبية فى القاهرة والاسكندرية ومدن القطر يجتمعون كل مساء حول أجهزة الراديو وينصتون للإذاعات العربية من محطات المحور ، وخصوصا محطة برلين ، وتناقلت الألسن يومئذ نكتة أو عبارة مشهودة قالها المرحوم أحمد زيور باشا عنما سئل عن رأيه فى الحالة فقد قال : حالة ايه يا موشير : شعب مصر المانى وملك مصر ايطالى وحكومته انجليزية » . أى أن عواطف الشعب مع الألمان والملك فاروق ضالع مع الايطاليين بحكم نشأة أبيه والصداقة الموروثة والحاشية الايطالية التى تحوطه ، بينما الحكومة مع الانجليز .

وقد كان هناك نشاط محورى كما وصفه البريطانيون يقوم به نفر من كبار المصريين فى مصر وفى خارج مصر وكانت هناك اتصالات سرية تجرى بين

السلطات المصرية العليا - فاروق ورجاله - وبين السلطات العليا في برلين - وكان من بين الذين يقومون بهذه الوساطة ويسهلون هذه الاتصالات وزير تركيا المفوض في مصر شوقي الهان والأنسة بدرؤز الملحق المفوضية الإسبانية في القاهرة ومسيو بونزي وزير حكومة فيشي المفوض في مصر وقد قيل أنه كانت في مصر خطة مرسومة لاجداث انقلاب في مصر عندما سدد روميل هجومه على مصر وقد كان البريطانيون يخشون أن يقع في مصر ما سبق أن وقع في العراق وأن يفاجأوا في ساعة الخطر وهجوم روميل بوقوع انقلاب في مصر يتولى على أثره الحكم أحد الساسة اللوالبين للمصور .

وقد قال الأستاذ التايبي : « أنه في صبيحة يوم ٢٧ يونيو ١٩٤٢ وكانت الشائعات المزعجة تملأ البلد زار أحمد حسنين باشا في بيته وكان من بين ما قاله له ، أنه - التايبي - سأل هذا الصباح - ٢٧ يونيو ١٩٤٢ - الأستاذ صبرى أبو علم وزير العدل ، عما إذا كان النحاس باشا قد بلغ الملك بتطورات الموقف في الصحراء الغربية وعما إذا كان أعطاه صورة صحيحة عن الحالة أم تركه - ترك الملك - يستقى الأخبار من الخارج ، وكما حدث يوم اغلاق الحدود ؟ وان الأستاذ التايبي سأل أيضا صبرى أبو علم باشا عما إذا كان النحاس باشا بلغ الملك بتفاصيل الاجتماع الذى تم بينه وبين السفير البريطانى والجنرال ستون وان صبرى أبو علم قال له - للتايبي - ان النحاس باشا قد أدى واجبه في هذه المرة وأنه - أى النحاس - بلغ حسنين باشا بكل شيء .

وكانت المفاجأة أن أحمد حسنين باشا نفى أن رئيس الوزراء قد اتصل بالملك أو به بل أنه عندما سأل الملك أحمد حسنين عما إذا كان رئيس الوزراء قد اتصل به لإبلاغه الأخبار اختلق أحمد حسنين الأعذار لرئيس الوزراء ، وقال أنه لا يزال يجمع الأخبار والتفاصيل وكل ما يمكنه جمعه لكي يعطينا صورة كاملة عن الموقف ، وقد صدر بيان رسمى نشرته الصحف عن اجتماع النحاس ولامبسون وصوتون قبل أن يعرف الملك أى شيء عن هذا الاجتماع .

وقد أخرج أحمد حسنين باشا بسبب ذلك كله واتصل بأمين عثمان باشا ليبسط له وجهة نظره في مثل هذه الموضوعات . وقد اتصل النحاس باشا بعد ما اتصل أحمد حسنين بأمين عثمان باشا وتكلم معه - مع حسنين - كلاما عاما وقال له - لحسين - أنه سيلقى بيانا في البرلمان وماله عما إذا كان يريد أن يرسل إليه صورة من هذا البيان وان حسنين ركب بذلك ، فبعث إليه النحاس بنسخة من البيان الذى سيلقيه رئيس الوزراء في مجلسى الشيوخ والنواب .

وقد عقب أحمد حسنين على البيان الذى ألقاه النحاس باشا عن البرلمان بقوله أنه فيما عدا نقطتين أو ثلاث وردت فيه يبدو وكأنها البيان قد كتب في السفارة البريطانية واستغرب حسنين باشا أن يقول النحاس باشا في بيانه

ان الحالة مطمئنة بينما الانجليز أنفسهم يسمون ما حدث بأنه كارثة ، ويصفون الحالة بأنها خطيرة ، بل ان جرائده اليوم تقول نقلا عن جرائد لندن أن الزحف الألماني لو وقف يكون نعمة من الله ، ويلتقي النحاس باشا بحسين بناء على اقتراح من أمين عثمان باشا غير أن النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري لا يقول لرئيس الديوان الملكي الا أن الحالة مطمئنة وان الانجليز سوف يدافعون عن مصر الى آخر مدى ، ويؤكد أحمد حسين ان النحاس باشا قد أصبح آلة في أيدي الانجليز لانه يعرف أنه لو كان الأمر بيد البلد لما بقي في رئاسة مجلس الوزراء خمس دقائق وقد كان مما قاله حسين باشا أيضا أن طيارا انجليزيا زاره في داره وورطه حسين في الحديث عن الحرب في الصحراء الغربية وان هذا الطيار قال ان هناك أمرا مربيا في استسلام حصن طبرق الحصين وان هذا الشيء المريب هو ان الجيش الانجليزى رفض أن يقاوم وسلم الألمان بدون قتال ؟

ويعقب أحمد حسين قائلا : بقى دى بلد ٠٠ البلد تهتز من أجل الخلاف بين النحاس ومكرم ٠٠ لا حديث للناس في مصر الا عن الخلاف بين النحاس ومكرم بينما الألمان على أبواب مصر والبلد كلها مهددة بالخراب اذا قرر الانجليز المقاومة في دلتا النيل وريف مصر .

ويروى حسين باشا أن النحاس باشا قابله في اليوم التالى لسقوط طبرق في أيدي الألمان وكان حسين ينتظر منه أن يحدثه عن هذه الكارثة التى حلت بالانجليز وجعلت الطريق مفتوحا الى الاسكندرية أمام الألمان فاذا بالنحاس باشا لا يتحدث عن سقوط طبرق ، ولا عن الخطر الذى يقترب من الاسكندرية وانما تحدث عن براءات رتبة الباشوية للوزراء ولماذا لم يرسلها حسين باشا الى رئاسة مجلس الوزراء فلما قال له - للنحاس - لقد أرسلتها اليكم ، استدعى محمد صلاح الدين ليتأكد منه فلما عرف النحاس باشا ان البراءات وصلت اليه وانها بين يديه - يدى النحاس - ضحك النحاس وقال : شوف ازاى أنا مش عارف : البراءات عندي وأنا مش عارف وكنت كلمت الليلة الملك عنها حتى و « نكت » معا وقلت له : أيوه خلوها عندهم علشان أضحك على الوزراء وأغيظهم وأقول لهم البراءات مش جاية وانتم مش باشوات !

وقد ذكر حسين أنه وجد نفسه محرجا للغاية وخشى أن يتم أنه من عملاء المحور ، اذا ذهب الى السفير البريطاني طالبا ضمانات على عدم جر الحرب الى القاهرة ودلتا النيل وطلب منه تفسيرات لعبارة المقاومة الى آخر مدى وكذلك اذا أشار على الملك بدعوة زعماء البلد لاستشارتهم في الموقف ٠٠٠ خشى حسين أن يقول الانجليز ان فاروق يستعد لتأليف وزارة موالية للمحور وقد روى حسين أيضا أنه اتصل ببعض زعماء الأحزاب ليبحث نبضهم وأنه تحدث معهم عن خطورة الموقف وعن ضرورة الحصول على ضمانات بعدم تعرض البلد للخراب ولكن لا واحد من الزعماء ولا النحاس باشا قبل أن يخطو خطوة في

هذا الطريق ليقابل السفير البريطاني ويجدنه في الموضوع لانهم جميعا يخافون من غضب الانجليز وشكوكهم كما أنهم يخشون في نفس الوقت غضب الألمان وانتقامهم ويخرج أحمد حسنين باشا من ذلك كله بأن البلد مافيش فيها راجل واحد .

وكان حسنين باشا قد خشي - كما خشي بعض الزعماء - انه عندما يضطر الانجليز الى الانسحاب من مصر يأخذون معهم الملك . وقد تأكد ان الانجليز ينوون تدمير خزان أسوان وقناطر محمد علي لكي يفرقوا أراضى الدلتا ويجعلوها بحرا من الطين تقوص فيه دبابات الألمان .

ويكمل الأستاذ محمد التابى الصورة فيقول : « ان رجال السفارتين البريطانية والأمريكية والقيادة البريطانية في مصر ، قد حرقوا أوراقهم السرية استعدادا لمصادرة مصر كما أن بعض المالين والأدباء والصحفيين ممن كانوا يعملون على هتلر والنازية ، وكانت لهم علاقات بمجهود بريطانيا الحربى قد سافروا الى أسوان ، ومنها الى الخرطوم وان الأستاذ محمود أبو الفتوح قد روى للأستاذ التابى أنه حول مالىته الى جنوب افريقيا ، و ٠٠ و ٠٠ ومما بيعت على الضحك والسخرية ما رواه الأستاذ توفيق دوس باشا ، وكان رئيسا لمجلس ادارة شركة الفنادق المصرية أن أحد المسئولين فى السفارة البريطانية قد اتصل به طالبا منه اعداد فندق ونتر بالاس بالأقصر فى ظرف ٢٤ ساعة فلما اعترض دوس باشا على قصر المدة الممنوحة له لانه بحاجة الى استئناء عشرات الخدم والسفرجية والطهاة لتنظيف الفندق واعداه قال له المتحدث البريطانى : لا ضرورة لشيء من ذلك لأن البنات سوف يقمن بكل شيء والمهم هو فتح الفندق فورا اذ أن قطارا خاصا سوف يفاذر القاهرة مساء اليوم حاملا خمسمائة من فتيات « الانسا » والمجننات البريطانيات الى الأقصر ، ومنها اذا لزم الأمر الى الخرطوم . وكانت لدى بريطانيا فرقة مخصصة للترفيه عن الجنود البريطانيين تسمى فتيات « الانسا » كانت تقيم للجنود البريطانيين فى مختلف المسكرات حفلات من الفناء والتمثيل والموسيقى و ٠٠ و ٠٠ ويقول المتحدث البريطانى ضاحكا وهو يخاطب توفيق دوس باشا : ولعلك توافق على أنه من غير المرغوب أن نترك وراونا فى القاهرة كل هذه المتعة وأسباب السرور غنيمة للجنود الألمان » .

والقصة التى رواها الأستاذ التابى والتي أرجو من لديه أية بيانات عن موضوعها أن يوافيني بها احقاقا للحق تتلخص فى أن قائد منطقة القاهرة العسكرية أرسل خطابا الى وزير الدفاع فى القاهرة يسأله عما يجب عمله فى حالة دخول الألمان الاسكندرية ويوصى حمدي سيف النصر باشا بعدم الرد على قائد منطقة القاهرة العسكرية فلما أعاد القائد السؤال - فى خطاب سرى - على وزير الدفاع أمر الوزير بنقله الى مكان آخر اذ كانت الحكومة المصرية لم تحدد بعد موقفها من ذلك الموضوع ، الى أن اجتمع مجلس الوزراء برئاسة

النحاس باشا لمناقشة الموقف وتقدير الاحتمالات ثم قرر مجلس الوزراء أن يرسل النحاس باشا باسمه خطابا إلى روميل يتولى الأستاذ نجيب الهلالي كتابته صيغته ، ويقول الأستاذ التابعي أن الأستاذ الهلالي قد كتب الخطاب ولعله موجود اليوم في سجلات رئاسة مجلس الوزراء وأنه - أي التابعي - استقى خلاصة الخطاب من مصادر موثوق بها والخطاب يؤكد على أن مصر دولة غير محاربة وأن جميع الاجراءات العسكرية التي اتخذتها السلطات العسكرية البريطانية في مصر قد تمت كرها وعلى غير رغبة من الحكومة المصرية وأن مصر حكومة وشعبا تحب السلام وتتمسك به وأن مصر اتخذت الآن جميع الاجراءات لحفظ الأمن والحيلولة دون وقوع أية اضطرابات » .

ولم يبحث مجلس الوزراء كيفية توصيل الخطاب إلى روميل . كل ما قرره أن يتولى عثمان باشا الاتصال بعبد الخالق حسونة باشا محافظ الاسكندرية للتفاهم معه حول تقديم الخطاب إلى روميل ، ودارت مناقشات تبعت على الضحك بين عثمان محرم وبين عبد الخالق حسونة الذي أكد لثمان محرم - أكبر الوزراء سنا ، وأقنهم عهدا بالتنصب الوزارة - أنه لا يعرف كيف يتصل بروميل وأنه إذا أراد الاتصال به خارج الاسكندرية ، فلا به من الحصول على إذن من القيادة البريطانية و ٠٠ و ٠٠ أنهى عثمان محرم باشا المحادثة الفريية العجيبة بقوله : الخطاب جأى لك مع مخصوص ، احتفظ به لما يدخل روميل الاسكندرية روح قابله وأعطيه له ٠٠ » .

ومرة أخرى ألح على من لديه معلومات حول هذا الموضوع ألا يضمن بها لانها بمثابة شهادة » ولا تكتبوا الشهادة ومن يكتبها فانه آثم قلبه » .

وللأمانة التاريخية ونقلنا عن الوثائق الأمريكية التي نشرها الزميل الأستاذ محسن محمد أن السفير البريطاني قد قابل الملك فاروق وناقش معه - في ٢ يونيو - احتمال انسحاب الحكومة المصرية وأن هناك خلافا قد شب بين الملك والسفير البريطاني : الملك يقول أنه قد وضع مسألة نقل الحكومة المصرية في أيدي الحكومة المصرية ذاتها ، وأن كان قد ذكر للسفير البريطاني بعض السوابق التي تبرر بقاء حكومته في القاهرة مؤكدا أنه - الملك - سيظل وفيا لالتزاماته حتى في حالة الاحتلال بينما السفير البريطاني يرى أنه في حالة بقاء الحكومة المصرية في القاهرة فإن العدو يمكن أن يصبح في موقف يستطيع منه ممارسة الضغط وسيضفي هذا غطاء من الشرعية على أية اجراءات تفرضها قوات المحور وفي ٢ يوليو ١٩٤٢ يكتب كيرك وزير الولايات المتحدة المفوض في مصر ، إلى حكومته قائلا ، ان الحكومة المصرية فكرت في الرحيل عن مصر ، وأن السفير البريطاني اقترح الرحيل إلى الخرطوم » وحتى الليلة الماضية - أول يوليو ١٩٤٢ - لم تكن الحكومة المصرية قد اتخذت أى قرار على الرغم من أن هناك دلائل تشير إلى أنها ستبقى » .

الرأى والرأى الآخر

تعليقات وتعقيبات واسرار • ووثائق

تذاع للمرة الأولى

عندما بدأت أكتب فى « المصور » عن سنوات ما قبل الثورة لم أكتفى بما لدى من أوراق ووثائق قديمة لا تكون متوافرة لدى غيرى ولم أكتفى بما سمعته من الزعماء والسياسيين القدامى وأنصارهم وأبنائهم وأحفادهم الذين كنت أسمى اليهم باستمرار فى أى مكان يقيمون به وإنما فتحت الباب على مصراعيه لكل القدامى من السياسيين الذين لديهم معلومات لم تنشر من قبل كتبنا فتحت الباب أمام القراء كل القراء ، ليوافقوا بتعليقاتهم وتعقيباتهم حول كل ما أنشره على أن أنشر - وبالنسبة - كل ما يرسلونه حتى ولو كان به نقد عنيف موجه الى شخصى ، ولقد بررت بوعدى فلم أمتنع نشر ، أى رأى ، ولم أحجب أى تعليق حتى لقد صح ما قبل من انها المرة الأولى التى يكتب فيها للشعب تاريخه بنفسه وفيما يلى بعض التعقيبات والتعليقات التى وردت حول ما نشر من فصول هذا الجزء (الجزء الثالث) من الكتاب • وفيما يلى أيضا بعض أسرار ووثائق بعث بها أخوة كرام تتعلق بالأحداث التى وردت فى الأجزاء الثلاثة الأولى من كتاب سنوات ما قبل الثورة :

ملححت عاصم - موسيقارنا العظيم

يتحدث عن ذكرياته فى سنوات ما قبل الثورة

● ● عزيزى الصديق الكريم والأستاذ الكبير المؤرخ المصرى صبرى

أبو المجد •

أكرمى قلبكم الحر الصادق بذكر اسمى خلال فقرة فى تسجيلكم العظيم لتاريخ مصر حول القبض على والافراج عنى فى أوائل الأربعينات ٠٠٠ والحقيقة

انى ما أردت من قبل أن أشير الى ما ساهمت به من جهد متواضع جدا فى الحركة الوطنية الثورية التى قام بها مخلصون أحرار آمنوا برأيهم وببلدهم مكافحين فى سبيل الحرية والاستقلال وسرت معهم فى ركبتهم مؤمنا برسالتهم اعمل فى الخفاء .

متواريًا عن الأنظار ما وسعنى هذا يقينا منى بأن ما بذلته شيء لا يذكر ولا يستحق الاعلان عنه ..

وهذا بعض قصة محاكمتى :

ذات صباح فوجئت بزيارة بعض شباب الجامعة الوطنيين ومنهم عبد الوهاب حسنى وجلسنا نتحدث عن مصر وشعبها وما كنا نعلمه فى هذه الفترة من ذل الاستعمار وظلم الحكومات وطفانيان القصر واستبداده وعن الفساد الذى استشرى ، وأننا وصلنا الى حد لا يمكن السكوت عليه أو الرضا به وأن واجب كل مواطن مصرى حر أن يجاهد فى سبيل وطنه وأن الفن لابد وأن يقسوم ببلوره وأن يرثع علم النضال الوطنى .. وكلام كثير قيل فى هذا الشأن ومناقشات حول ما يجب علينا أن نقوم به وأن نحققه ..

وعندما كانت أبواب السجن تفلق على ، كنت سعيدا لأن عبد الوهاب حسنى كان حرا طليقا .. وقضيت عاما أو بعض عام حتى تشككت « محكمة عسكرية عليا » خصيصا لمحاكمتى وأصدرت حكمها مخفيا بالسجن عاما مع وقف التنفيذ .. كان الضابطان « العظيمان » عضوا اليمين واليسار من أصدقائى الحميمين .. ! وكان أول عمل فعلته بعد خروجى من السجن هو زيارة عبد الوهاب حسنى فى منزله وهناك علمت - وبالدق - أنه قى المختل وأن البوليس السياسى قد ألقى القبض عليه فور توديعى أمام باب السجن ... أما أنا فلم أمكث خارج السجن إلا أياما معدودات وأعادوا القبض على ثانية لأن الحاكم العسكرى « حولة حسنى باشا سرى » رئيس الوزراء رفض التصديق على الحكم وأمر بإعادة محاكمتى والى السجن عنت مرة أخرى وبقيت حتى جاءت وزارة النحاس باشا وكان ابن عمى على زكى العرابى باشا عضوا فيها وأفرجوا عنى وعندنا التفتت بعبد الوهاب حسنى وصارت بيننا أواصر صداقة وصلة وثيقة ونحن نتم بالحرية حتى أمر النحاس باشا بالقبض علينا وعلى أحمد حسين ولكنى هذه المرة هربت من القبض وبقيت مخفيا عن أعين البوليس السياسى والمخابرات البريطانية بينما نجحوا فى القبض على عبد الوهاب حسنى وأحمد حسين رئيس مصر الفتاة .. أما كيف نجحت فى تهريب أحمد حسين فلهذا قصة أخرى ..

ملححت بحاصم

فى هذه الأثناء لمحت من الشرفة سيارة بوليس « بوكس » تحوم حول
المدار فأيقنت على الفور أن أمرى الذى كنت أحرص على إخفائه قد انكشف
وقلت للأصدقاء المجتمعين ان عليهم أن ينصرفوا فوراً فسوف يحضر البوليس
للقبض على فلعشوا اذ لم يكونوا على علم بما كنت أقوم به من طبع منشورات
تدعو الى الثورة بامضاء « المصريين الاحرار » وكنت أبعثها بالبريد الى مختلف
الشخصيات من مثقفين وسياسيين وضباط وأوزع بعضاً منها بنفسى وكنت
أقوم بكتابتها وطبعها فى « بديوم » القيللا التى أقطتها فى حى العباسية ولا يعلم
بأمرهم أحد من الناس . وعرفت أن أمرى قد انكشف لما رأيت سيارة البوليس
« البوكس » تحوم حول المدار ثم تتبعها أخرى وأخرى ولهذا طلبت من الحاضرين
الانصراف حتى لا يؤخذوا بما هم منه أبرياء فانصرفوا جميعاً الا عبد الوهاب
حسنى فقله أبى أن يتركنى الاقاي البوليس بمفردى ..

وحضر رجال البوليس وعلى رأسهم « إبراهيم امام » رئيس البوليس
السياسى والمحاظون بالمدار من كل الجهات حتى أن اللين كانوا عندى وانصرفوا
قبضوا عليهم فى الطرقات المؤدية لمنزلى .. ولما وجه إبراهيم امام عبد الوهاب
حسنى أمامه قال له أهلاً وقال عبد الوهاب أهلاً وسهلاً ..

كان عبد الوهاب حسنى معروفاً بثورته بين طلبة كلية الحقوق وأنه يتزعم
كل التجمعات الوطنية والاضرابات .. وتأكد إبراهيم امام أنه مشترك معى قيباً
كنت أقوم به والحقيقة أن عبد الوهاب حسنى لم يكن مشتركاً ولم يكن لديه
أى علم بما كنت أقوم به فى خفية عن الجميع ..

وقد أثبت هذا فى محاضر البوليس وقلته فى تحقيق النيابة ولهذا صدر
الأمر بالقبض على والاخراج عن عبد الوهاب حسنى وصاحبه ..

ومن الطريف أن أذكر أنه خلال التحقيق تقدم منى متستراً شاب قال أن
اسمه « عبد العزيز المشوربجى » - أصبح نقيباً للمحامين يوماً ما - وقال لى
أنه قد أعد جواز سفر باسمى وأن هناك سيارة تنتظرنى « وأنهم » سوف
يهرئوننى الى خارج الحدود حتى لا أحاكم بتهمة الدعوة الى الثورة وعقوبتها
الاعدام ! ولكنى اعتذرت له بأننى لا أقبل الهرب وأننى على استعداد لمواجهة كل
الاحتمالات وأنا واثق أن ما فعلته هو واجب كل مصرى مؤمن ببلده .. ثم
أوصلونى الى سجن الاستئناف وقال لى عبد الوهاب حسنى وهو يودعنى :
أنه خير بالسجون وأنه سيعمل على الاتصال باللائم بى وتبادلنا ..

قبيلات الوداع وانصرف هو مفرجاً عنه بحكم النيابة وأنا مسجون تحت
التحقيق ..

لم ينشئ الوفد القمصان الزرقاء وانما نشأت تلقائيا

● الأخ الأستاذ الكبير / صبرى أبو المجد تحية طيبة وبعد :

أتابع كما يفعل الباقون من جيلنا ما تكتبون عن سنوات ما قبل الثورة الذى تنشره المصور تباعا .. ولا شك أن سرد كثير من أحداثها يلقي صدى عميقا فى نفوسنا كما أن البعض مما يرد ذكره ونراه مخالفا للواقع الذى عايشناه يدعو الى بعض التساؤل والتعقيب . وما دام الأمر يتصل بالتسجيل التاريخي الذى لا يخص فردا أو جانباً بقدر ما يخص تاريخ مصر وتاريخ الحركة الوطنية فإن من حق كل منا أن يبادر بالملاحظة أو التعقيب .. ولا أشك أنكم وفد أخذتم على عاتقكم التسجيل التاريخي لتلك الفترة من الجهاد الوطنى . أن مثل هذه الملاحظات سوف تلقى اهتماما من جانبكم .. ويهمنى أول الأمر أن أشير الى فقرة هامة وبارزة فى حديثكم عن الصراع بين الملك والوفد من أنكم اعتمدتم فى دراستكم عن هذا الموضوع على أقوال بعض المؤرخين الأجانب والمصريين محايدين أو مؤيدين للوفد أو للسراى حيث أن أغلب الذين ورد ذكرهم بالحلقات ليسوا من مؤيدى الوفد من قريب أو بعيد .. ومنهم على سبيل المثال الدكتور محمد حسين هيكل .. رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الأستاذ عبد الرحمن الرافعى .. قطب الحزب الوطنى .. وصديقنا الصحفى القديم الأستاذ حافظ محمود وصلته بحزب الأحرار الدستوريين غير مجهولة .. ولا شك أن كثيرا مما جاء فى أحاديثهم مردود عليه من جانبنا كما أن اضعاءكم على صحيفة البلاغ هذه الهالة الخطيرة وندببتكم اليها الاطاحة بحكومة الأغلبية بما وصفتموه بأنه تعرية للوفد ومساوئه .. تعبير يرى المعاصرون له أن فيه تجاوزا وتغذية للفاعل الحقيقي وهو الملك وأنصاره من الاغليات وكان دور البلاغ اذ ذاك هو سوط الملك وصوته .. وكانت هناك فى تلك الفترة صحف واسعة الانتشار وتحدث باسم الأغلبية من بينها الجهاد ، كوكب الشرق وكانت تكيل للبلاغ وأنصار الملك الكيل كيلين وترد على المقال بمقالين فى صولات وجولات ما زلنا نذكر الكثير منها ويؤديها فرسان من أقطاب الصحافة والقلم .. ولا شك أن سرد بعض ما جاء فى هذه الصحف على شباب الجيل المعاصر يزيد معرفة بالحقائق وصوابا فى حكمه .. غير أن ما كتبتموه جاء خاليا من ذلك .. وأنتم ونحن لا نبغى أكثر من أن يعرف جيل اليوم حقائق الأمس من جميع جوانبها وتكتمل أمامه الصورة .

ويحضرني هنا أمثلة للتعقيب على ما ورد فيما نشرتموه .. فقله جاء في بعض ما كتبتموه أن الوفد كان ينظم لجان الطلبة ويمدها بالمال داخل الكليات والمدارس .. وهذا أمر يجافى الواقع لأن الطلاب - وكانت المشاعر الوطنية تملأ نفوسهم - لم يكونوا في حاجة إلى أن يفشى الوفد مدارسهم وفصولهم ليملحم بالمال وكانت اللجان تؤلف تلقائياً بجهود أعضائها في كل كلية أو معهد .. ومنها كانت تنطلق النورات الطلابية بوازع من وجدان الطلبة ونقاء ضمائرهم ..

وما قلتموه من أن الدعوة إلى قيام الجبهة الوطنية وجمع شمل الأحزاب كانت من جانب الحزب الوطني .. مردود عليه بأن شباب الجامعة كان لهم الدور الأول والمبكر في هذا المضمار عام ١٩٣٥ كما هو معلوم ..

وما جاء أيضاً من أن النقراشي خاصم فرق القمصان الزرقاء وطالب بحلها - أننا وجده بالوفد - لا يطابق الواقع فلقد كان اهتمامه بها منذ نشأتها قبل انشقاقه عن الوفد معروفا للجميع ونشرت الصحف صورته في صفحاتها الأولى وهو يشرف على طابور الفرق في الاحتفال بنقل رفات سعد زغلول .. وكان أقرب أنصاره إليه قادة ورؤساء هذه الفرق ومنهم ممدوح رياض الذي أنشأ فرق الاسكندرية والدكتور حامد محمود الذي أنشأ فرق القليوبية والدكتور حلمي الجيار قائد فرق المنصورة ، ومحمد كامل الدماطي عضو مجلس القيادة ..

ولقد أسهبتم في الحديث عن القمصان الزرقاء .. نشأتها وعلاقتها بالوفد ولم يخل مرجع أو تقرير من الإفاضة في التحدث عنها .. ومن ذلك ما جاء في كتاب جاكوب لاندو عن الأحزاب في مصر من أن الوفد لمركزية القاهرة أنشأ فرق القمصان الزرقاء .. وهو أمر لا يطابق الواقع كما سوف أوضح .. وكذلك ما جاء عن مارسيل كولومب في كتابه تطور للحياة النيابية في مصر من أن الوفد لجأ إلى الحكم الاستبدادي بتنظيم فرق القمصان الزرقاء ، يجافى حقيقة وتاريخ نشأتها .. وكذلك ما جاء في جريدة البلاغ « وكانت لسان حال القصر » وحملتها المسعورة على الوفد ومطالبتها بحل القمصان الزرقاء أمر يجب التعقيب عليه ، وكذلك ما كتبه الأخ الصحفي صديقنا الأستاذ حافظ محمود عن القمصان الزرقاء .. وأخيراً إسنادكم جزءاً من مسئولية إفساد الملك فاروق إلى الوفد الذي استبد بالأمر - والقول لكم - وأراد فرض دكتاتورية شبه عسكرية على البلاد بفرق القمصان الزرقاء التي أنشأها وأصبحت ذراعاً وفدية طويلة تضرب المعارضين في الجامعة والشارع ..

أمام كل هذا وما ذهب إليه هؤلاء المؤرخون والمتحدثون من الإفاضة عن نشأة هذه الفرق من الناحية التاريخية والسياسية وتحميل الأمر أكثر من

حقيقته رأيت من واجبي والتاريخ وبوصفي صاحب الدعوة لقيام هذه الفرق ومنشؤها أن أرد وأوضح ما اعتبره تصويبا لما جاء في أقوال بعض الكتائب والمؤرخين :

أولا : لم ينشئ الوفد فرق القمصان الزرقاء وإنما نشأت تلقائيا امتدادا من حركة الطلاب عام ١٩٣٥ داخل الكليات والمعاهد والمطارس ، وذلك انطلاقا من دورى مع فريق من زملائي الطلاب فى قيادة ثورة الجامعة عام ١٩٣٥ ٠٠ وبدأ تنظيم طوابيرها وتدريبها فى أبنية الكليات وملاعبها .

ثانيا : عند حدوث حركة الطلاب وبعد عودة الدستور وقيام الجبهة الوطنية أعلننا انضواء الفرق تحت لواء الوفد إيماننا من الشباب بأنه الوعاء الوطنى الكبير والذى استوعب وجدان للشعب منذ رفع زعيمناه راية الكفاح ضد الاتجلىز والقصر بدأ بسعد ثم النحاس ٠٠ واتخذت الفرق لنفسها شعارا وعلما ورمزا وزيا هو القمصان الأزرق والبنطلون الرمادى وكان اختيار اللون الأزرق احياء لشعار الجلايلب الزرقاء التى كان يتزعمها سمع زغلول ومن هنا تسقط كل حجة يقدمها المؤرخون من أن الوفد أنشأ هذه الفرق لضرب خصومه ٠٠

ومنذ اعلان انضوائها تحت لواء الوفد ثارت ثائرة هؤلاء الخصوم وعلى رأسهم السراى وترهبوا بالفرق فى صحفهم ودعائهم *

ثالثا : كانت أهداف هذا التنظيم « فرق القمصان الزرقاء » اعلاما شباب مصر فكريا وجسمانيا وتنمية مشاعره الوطنية والروحية وتوعيته بتاريخ بلاده وأصالتها وأهدافها وهو أمر لا ينقض الدستور والمبادئ الديمقراطية ٠٠

رابعا : انشأت قيادة الفرق الى جانب فصائل الطلبة فصائل مثنها للعمال فى مصانم وأحيائهم وهنا اشتعل غضب خصوم الوفد حيث أطلقوا على فرق العمال « طوائف من غير المثقفين » وكان أمرا غير مقبول فى عرفهم وجسيمها فى نظرهم أن ينضم العمال الى الشباب من الطلاب والمثقفين ١١ ٠٠ ومن هنا نسجت صحف السراى وخصوم الوفد عشرات القصص والروايات ومجال التشهير والتلفيق متسع ! ٠٠ حتى لقد دس خصوم الوفد فى مرات كثيرة أفرادا من غير أعضاء الفرق بين صفوفهم لتشويه سيرتها وعلمها والصاق التهم بأعضائها ٠٠ وكثيرون من هؤلاء ضسبطتهم شرطة الفرق وسلمتهم للبوليس ٠٠ ولم يكن مسموحا للأعضاء بارتداء الزى الرسمى فى غير المناسبات المقررة والتدريبات ، وكان لهذه الفرق شرطة خاصة من بين أعضائها لضبط المخالفين منهم والمندسين عليهم *

خامساً : أنشأ الوفد برئاسة زعيمه مصطفى الترحاس مجلساً أعلى لهذه الفرق بعد انضمامها إليه للحفاظ على تنظيمها وكان يرأس هذا المجلس ضابط قديم هو اللواء حافظ صدقي .

سادساً : كان اشتراك العضوية بعد قبول العضو وتزكيتة هو عشرة قروش فقط يصرف له بموجبها بطاقة وإدراج وعلى العضو شراء قميصه من محلات الفرنواني التي كانت قد أعلنت الكميات المطلوبة للأعضاء ٠٠ ولم يكن للفرق مقام في الأحياء أو إندية أو ميان لأن المعسكرات كانت تقام بالأراضي الفضاء بعد إعدادها وتقام فيها خيمة لقيادة الفرقة من أموال أعضائها مع أدواتها وكان المعسكر الرئيسي أول الأمر في الفضاء المجاور لبيت الالة ثم انتقل بعد ذلك للفضاء الكبير بميدان الاسماعيليه « مكان مبنى مجمع التحرير حالياً » وكان لقيادة الفرق سيارة مستعملة ماركه « ستروين » تبرع بها محمد شعراوي نجل حسن باشا شعراوي المعروف يزمالته للزعيم سعد باشا زغلول في مواجهته للمندوب البريطاني عام ١٩١٨ - وفي المناسبات العامة كانت الفرق تستمير بعض خيام الكشافة ثم تردّها كما حدث في الاحتفال بوفد مصر العائده من « منقره » .

من ذلك يتأكد المؤرخين أن فرق القمصان الزرقاء لم تعرف الأموال السرية لأنها لم تكن في حاجة إليها ٠٠ وحين كانت القيادة تلبى دعوة للاشتراك في مؤتمرات الشباب العالمية كل عام كان مندوبوها يتحصلون نفقات سفرهم وأذكر منهم صلاح ذو الفقار في مؤتمر باريس والدكتور سليمان عيد في مؤتمر جنيف .

سابعاً : كان يشرف على التدريب الصباغ محمود لبيب ويعرفه تنظيم الضباط الأحرار والأميرالاي محمد محفوظ متطوعين يكون مقابل وتخرج على يديهما فريق كبير من المتدربين المتطوعين ، كما كانت القيادة تستعين بشورة وخبرة رئيس الكشافة عبد الله سلامة .

ثامناً : كانت هناك برامج توعية ثقافية ودرنية تلقى على الأعضاء في معسكراتهم بانتظام وبإشراف مباشر في قيادة الفرق .

تاسعاً : وأبان اشتداد الخلاف بين الملك والوفد في نوفمبر عام ١٩٣٧ ومطالبة السراي بحل فرق القمصان الزرقاء بمقولة أن وضعها غير ديموقراطي وينقض المبادئ الدستورية ٠٠ أرسل الملك يطلب منى بياناً في الصحف بولاء أعضاء الفرق للملك ومبايعتها له ويعرض على مقابل ذلك وظيفة بالقصر وكان ذلك عن طريق أستاذي الدكتور على باشا إبراهيم عميد كلية الطب - وكنت طالباً بالسنة النهائية - في حضور الدكتور أحمد شفيق باشا أستاذ أمراض النساء والدكتور مصطفى بك فهمي وكيل الكلية ٠٠ ولم أستجب لما طلب منى النساء والدكتور مصطفى بك فهمي وكيل الكلية ٠٠ ولم أستجب لما طلب منى

رغم الوعد بعدم المطالبة بحل الفرق والإبقاء عليها كما اعتذرت عن قبول أى عرض .

وهذه واقعة أسوقها للمؤرخين والكتاب الذين صوروا الأمر على أنه أشكال دستورى بين الملك والوفد وحقيقة أنه حرب شخصية على الوفده من جانب الملك وأنصاره وهذه وما قبلها شهادة أؤيدها بأصرار أمام الله والتاريخ . . وقد بقى سؤال لأصحاب المراجع والتقارير :

ان المشاحنات بين أنصار الوفد وأنصار السراى لم تنقطع أو تتوقف منذ قيام الوفد بزعامه سعده زغلول فى عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ بزعامه مصطفى النحاس ، ولم تكن فترة قيام القمصان الزرقاء خلال هذه الحقبة الطويلة أكثر من عامين وبضعة أشهر . . قال من ينسب هؤلاء المؤرخون ما وقع من مشاحنات ومعارك بين الوفدين وأنصار الملك والأقليات .

الحقيقة أنها الصورة التقليدية للصراع السياسى المتصل بين أغلبية الشعب والأقليات ولم يكن مقصورا أبدا على فترة بعينها أو على أفراد وفئات بالذات . . ولم يكن الوفد فى وقت من الأوقات بحاجة لفرض دكتاتورية عسكرية أو شبه عسكرية وكان حرصه على المبادئ الدستورية فى صراعه التاريخى مع القصر شعارا لم يتغير أو يتبدل وأى دعوى غير ذلك يجب تصحيحها . .

— أخى الفاضل الأستاذ صبرى أبو المجد

انى واثق وقد جمعنا زمالة جهاد ونضال فى العهد الماضى أنكم متفقون تماما أنه من الخير لشباب هذا الجيل أن يتحقق من أن أسلافه بذلوا مصر وأرضها وشعبها من الدم والروح والعرق ما يشرف به تاريخها ويفخر به شبابها .

وأنا حين نتركه فى شك من ماضى أسلافه وفى ريب من اخلاصهم فسوف تستبد الحيرة والقلق ويشعر باليتم والكمد وقد يفضل الطريق . . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كنت الطبيب المعالج لعزیز المصرى فى مستشفى الدمرداش

● ● د . محمود دياب كان طبيبا فى مستشفى قليوب عام ١٩٤٠ ، وكان يقوم بعملية فتح بطن حين اصطنعت طائرة عزيز المصرى بالسلك الكهربائى .
خاططع النور وأكمل العملية على ضوء شمع . .

ثم نقل الى مستشفى الدمرداش نائب جراح . . وجاء عزيز المصرى الى المستشفى للعلاج ، كتب الينا يقول :

جاء اليها عزيز المصرى من سجن الأجناب ، وحين دخل الحجر وجد بها
سريرين فسأل عزيز المصرى لمن السريير الآخر فى الغرفة ؟ فقيل له للضابط
الحرس الذى سينام بجوارك .. وهنا انفجر الباشا لاعنا رئيس الوزراء والملك .

وتحدثت - د . دياب - مع المسئولين عن المستشفى قائلا يكفى الحرم
بالخارج . فآخذوا برأى وخلت الغرفة لعزيز المصرى .

وهنا - كما يقول د . دياب - بدأت صلتى بعزيز المصرى ..

وفى ليلة انتابت عزيز المصرى نوبة قلبية وريوية شديدة ، فأعطيته العلاج
ولكنه لم يتحسن . فطلبت رئيس القسم د . لبيب أحمد العجائى .. فأتضح
أن عزيز المصرى يوشك على الهلاك وهو فى أزمة نفسية شديدة ، حيث يتذكر
زوجته الأمريكية وابنه عمر الغائب فى أمريكا .

ويقول د . دياب : لقد حملت مدين المستشفى المسئولية .. مما كان
السبب فى الموافقة على نقله الى الدور الأول من المستشفى . لكن عزيز المصرى
قال : لا فائدة من علاجك أو علاج مدير المستشفى ، أريد طرد هؤلاء الجنود -
الحرس - من حولى لأن رؤيهم تهيجنى .

وقد استطعت بعد الحديث مع الملازم حسين صعيد صالحي الضابط التوتجى
أن يفرق الجنود خارج سور المستشفى من الناحية الشرقية ، حتى يشمر الباشا
أنه حر فيخفف الضغط على فكره ، وعلى صدره .

وقد أخذ الضابط بكلامى بعد تحميل المسئولية .. اذا هرب الباشا .

وخرج عزيز المصرى من حجرته .. ولما لم ير الجنود خفت النوبة وبكى
واستراح قلبه واستراحت رثاه .

ثم بعث عزيز المصرى أحد التمورجية لاستدعائى . وذهبت اليه ، وهنا
قال لى : الآن نفع علاجك .

وكان الباشا دائما يشتم الانجليز ويمدح الألمان .

لكنه قال لى : اننى أحب الألمان لأنهم آكرمونى وعينونى أسنذا للتاريخ
العسكرى فى كليتهم العسكرية وعلى يدى تخرج جميع القادة العسكريين الألمان
فى الحرب العالمية الثانية أمثال روميل ، ولم أر منهم الا كل خير .

أما الانجليز فقد أحوالونى على المعاش وقيدوا حريتى ، ولذلك عزم
على الخروج من مصر .

ولقد حدث أن جاء الى عزيز المصرى بالمستشفى فيتنز باتريك نائب الحكمدار
الانجليزى ، ولم يجد عزيز المصرى فى غرفته ، فنار وقال انه ليس مريضاً .
ولقد أثبت له أنه مريض بالجيوب الأتقية .. فانصرف لحاله .

وبعد يومين أخبرت عزيز المصري بما جرى ، ثم بعد فترة أفرجوا عنه .
وقال لي محاميه مصطفى الشوربجي ، ان هناك مستشارا قضائيا في
السفارة البريطانية كان يحضر جلسات المحاكمة ويعرف العربية جيدا ووجد
أن المحاكمة تكاد تفشى الأسرار العسكرية للأعداء . وهنا أشار بالافراج عنه .

د . محمود دياب

فشل التخطيط مع الألمان لإرسال طائرة ألمانية الى رأس البر ليسافر عليها عزيز المصري

● ● د . عبد الغفار السامعي كان صديقا لعزيز المصري وقد سعى
لمساعدته على الهرب للوصول الى ألمانيا للقاء روميل . حيث كان الألمان في
حاجة الى خبرة عزيز المصري قال لي :

أثناء الحرب كنت مقيما في برلين ، وعلت الى مصر . وكان أن اتصلت
بعزيز المصري ، فرجاني أن أعمل لكي يصل الى ألمانيا وفعلا سافرت الى بلد
محايد لكي اتصل بالألمان لتدبير خطة حضور طائرة ألمانية لمصر لنقل الفريق
خارج البلاد ومن أجل ذلك سافرت الى الاستانة واتصلت بالألمان ودبرت معهم
خطة لحضور طائرة ألمانية الى مصر لنقل عزيز المصري ومن الاستانة سافرت
الى بيروت حيث التقيت برئيس لجنة الهدنة الألماني « فون روز » . وأخبرته
بالمشروع . فرحب بذلك وحين عدت الى مصر أخبرت عزيز باشا بالترتيبات .
كما أخبرت عبد المنعم عبد الرؤوف بتفاصيل العملية . الذي قال لي أنه
سيحضر يحيى البدرأوى الذى سيسافر الى استانبول عن طريق بيروت لزيارة
والدته ، وفي طريقه سيلتقى بفون روز ببيروت ، وفي استانبول سيتصل
بالقنصلية الألمانية والسفارة هناك ويخبرهم باتصالاتي بهم لتنفيذ عملية حضور
الطائرة الألمانية الى مصر . وليثقوا به .

وقد ذهبت أنا مع يحيى البدرأوى - قبل سفره - الى رأس البر لتحديد
مكان تهبط فيه الطائرة .

لكن حين سافر يحيى البدرأوى الى استانبول كانت الجيوش البريطانية
قد دخلت لبنان واحتلتها . وحدث أن يحيى البدرأوى كان مع سكرتيره الخاص
محمد باشا البدرأوى وقد حدث بينهما خلاف وعاد السكرتير بعد الخلاف ،
وأخبر الانجليز في بيروت بما قام به يحيى البدرأوى من اتصالات .

وقد قبض الانجليز على يحيى البدرأوى في بيروت . وبما ان يحيى كان
شقيقا لزوج فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية وقتئذ فقد اتصل به سراج

الدين في محل اعتقاله ببيروت وأخبره انه لا بد أن يقول كل شيء حتى يمكنه السعي للإفراج عنه .. وحكى الحكاية كلها .

وهنا قبضوا على ، واعتقلوني وأودعوني سجن الأجانب ولكنني قلت للإنجليز ، انني كنت مسافرا لبلد محايد لأنه كانت لي بضائع صودرت ، وكنت قد أرسلتها للسويد .. وإن اتصلاقي لم تكن اتصالات عسكرية أو ميساسية ثم نقلت لمعتقل الزيتون ..

• عيد الغفار الساعي

من أمين فهميم السكرتير السابق للملك السابق فاروق

الى الأناخ العزيز الأستاذ صبرى أبو المجد .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لقد كانت لي فرصة سميذة ان التقيت بك - ولو تليفونيا - بعد مرور عشرات السنين على آخر لقاء لنا ..

وأبعت اليك - كما وعدتك - بعض مالا تزال الذاكرة تميزه من وقائع تتصل بالموضوع الذى تتناولونه « المرحوم أحمد حسنين .. الخ » ولعلك تجد في الصفحات التالية ما ينال رضاك .

فى وقت من الأوقات كانت للمرحوم أحمد حسنين خطوة لدى فاروق لم يتمتع بها أى انسان غيره .. الى حد أن فاروق أمر بأعداد جناح بقصر القبة ليقوم به أحمد حسنين ، وكان ذلك أيضا بإيعاء خفى من جانب الملكة الوالدة « نازلى » ..

ولكن سرعان ما بدأ خدام القصر يتهايمون عن تردد نازلى على جناح حسنين .. وسرعان ما وصل قهامسهم الى اذن فاروق ..

وذاذ يوم وصل حسنين الى قصر القبة وهو مرهق من عمل اليوم فى قصر عابدين ، وما أن اقترب من باب جناحه حتى فوجئ بما لم يكن يتوقعه .. رأى ملبسه وكتبه مبعثرة بالردحة أمام باب حجرته - وكان موصدا - والى جانبها ثلاثة أجهزة تليفونية بأسلاكها المقطوعة .

كان حسنين بطلا عالميا فى رياضة السلاح « الشيش » ، فكان من طبعه أن يتلقى الهزيمة بنفس الروح التى يتلقى بها النصر ..

وامام هذا المنظر، ابتسم حسنين ابتسامة مريرة ، والحنى يلتقط من الأرض كتيبه الخاصة ، وضعها تحت أبطه وانصرف فى هدوء ، وزهب ليعتقه فى حلوانه .

كانت الصدمة أشد وقعا على نازلى . ولم تتردد فى أن تتحدى ابنها فاروق ، فلم تنقطع عن زيارة حسنين فى حلوان وقيل أنها عرضت عليه مبلغا من المال عندما علمت بأنه امتنع عن تسلم مرتبه أبى فى كبرياء وعزة نفس .

أراد فاروق أن يسجل ظروف هذا الحادث فى مذكراته الخاصة بعد طرده من مصر .

كان الصحفي الانجليزى « نورمان برايس » أول من جاء لتحية فاروق بعد أيام قليلة من وصوله الى منفاه فى إيطاليا ، فقد كانت تربط بينهما صداقة قديمة عندهما كان فاروق ملكا .

نزل نورمان برايس ضيفا على فاروق فى نفس الفندق الذى كنا نقيم به فى جزيرة كايرى ، وكان فاروق يجتمع به كل مساء الى قرب مطلع الفجر .

وذات يوم ناولنى فاروق عدة صفحات بالانجليزية ، وقال لى انها مذكراته الخاصة أملاها على نورمان برايس لنشرها فى صحيفة « أمباير نيوز » وطلب منى الاطلاع عليها قبل نشرها .

لفتنت نظرى عبارة يقول فيها « كنت أطوف بالليل خلسة فى ردهات قصر القبة ومسندى بيدى ، لمى ألتقى بأبى وعشيقها حسنين فأصرعهما برصاص مسندى . »

وهنا نظرت اليه فى مرارة ، وقلت له أن أى انسان يحاول حائثا اظهار أمه فى مظهر القديسات . ولا تنس أن حسنين باشا هو رائدك عندما كنت أمرا تتلقى العلم فى انجلترا ، وانه هو الذى أثقذك وأثقتك العرش يوم حادث. ٤ فبراير » .

فقال لى فاروق ه ان الانجليز هم الذين فرضوه على أبى الذى كان اختياره قد وقع فعلا على عبد الخالق حسونه ليكون رائدا لى . وأما عن موقفه فى ٤ فبراير فانى لا أنكر أنه هو الذى كان يوحى لى بالعربية ما أرد به على اللورد كيلرن وهو جالس أمامى مع ضباطه البريطانيين يتوعد ويهدد . ولكن لعلك لا تعلم أن موقفه هذا كان الفصل الأخير فى مسرحية ٤ فبراير ، التى أقتنعنى بعض الأصدقاء بأنها كانت من تدبير حسنين وأمين عثمان مع الانجليز حتى يبدو حسنين فى نظرى الرجل الذى لا يمكن الاستغناء عنه .

وعلى أية حال ، كانت لدى الشجاعة لأن أمسك بالقلم الأحمر وأشطب هذه العبارة بعد أن قلت له « أن مثل هذا القول سيكون له وقعه السيئ لدى الملك عبد العزيز » فالعرب لا يستسيقون مثل ذلك » • وقد عدت الى تأكيد هذا الرأي لعدى بأن فاروق كان على وشك استقبال مبعوث العاهل السعودى حاملا أول « معونة مالية » للملك المطرود •

وهناك واقعة تدل على أن شبح العلاقة بين نازى وحسين كان لا يزال يتراءى أمام فاروق حتى فى المنفى ، فقد وردت اليه فى أوائل أيام منفى رسالة من أمه من أمريكا تهنته بسلامة الوصول وبنجاته وأولاده من « الانقلاب » •
— كما تقول — وأنها تنتظر منه كلمة لتحضر الى إيطاليا متطلعة الى جمع شمل الأسرة ••

وكانت قد وردت اليه رسالات مماثلة من بعض أفراد الأسرة المقيمين بالخارج وطلب منى اعتماد الرد عليها •

وعندما عرضت عليه مشروع رد على رسالة أمه ، وهى موجهة الى « جلالة الملكة نازى » ، اذا به يشطب هذه العبارة ويكتب بدلا منها « الى أرملة المرحوم أحمد حسين •• » ويستبدل بما كتبت عبارات يحملها فيها وحدها مسئولية ما وصل اليه وما يعانى من قسوة المنفى ، ويطلب اليها الكف عن مراسلته •
أمين محمد فهم

رسالة أخرى من الأستاذ أمين فهم

حول غرام نازى بأحمد حسين

لم يكن الغرام بين نازى وحسين متبادلا ،

بل كان من جانبها وحدها ،

هذا ما شهد به الكثيرون من أصدقاء حسين ، وعلى رأسهم الفريق محمد حسين — الذى كان موضع ثقته وسره ، وكان يلازمه كظله •

عندما أصيب فاروق فى حادث السيارة المعروف على الطريق الى الاسماعيليه نقل الى مستشفى ميدان صغير أقامه الانجليز فى قلب الصحراء بالقصاصين حيث كانت الحرب العالمية الثانية لا تزال على أشدها • وكنت الموظف الوحيد من الديوان الملكى الذى لازم فاروق طوال الاثني والعشرين يوما التى قضاهما بالمستشفى •

و ذات مساء كنت اجلس على باب المستشفى مع الفريق محمد حيدر ننتظر عودة احمد حسنين من القاهرة .

كانت نازلى قد انصرفت لتوها بعد زيارة ابنها .. وما كادت تتحرك سيارتها حتى نظر اليها حيدر بنظرة ملؤها الاحتقار والازدراء والتفت الى يقول : « مسكين حسنين .. انه مظلوم » واستطرد يقول : « ان هذه المرأة هي ابنتي ترمى على قدميه ، تلاحقه فى كل مكان » .. فعقبت قائلا « ولكن للناس رايأ غير ذلك ! » ، فقال : « لقد اتسم لي حسنين انه انيا يتظاهر بمبادلتها حبها منذ رآها على وشك الارتداء فى أحضان أولئك الذئاب الملتقنين من حولها متوهمين أنها الطريق الذى سيعقق لهم مآربهم السياسية وغيرها .. وقد أكد لي حسنين بأنه ما كان ليخون ذكرى الملك فؤاد ولى نعمته » .

وأضاف حيدر : « ومع ذلك فان الملكة نازلى وهى الآن فى خريف عمرها ليست هى بالمرأة التى تستهوى حسنين .. لقد عهدته لا يستسلم حتى لاغراه من يصرفها سنا ويفقدها جمالا .. »

طلبت هذه العبارة الأخيرة عاقلة بذاكرتى الى أن جاء اليوم الذى سمعت فيه شهادة من يؤيدها .

سافرت الى إيطاليا عام ١٩٤٧ ، وكنت خلال عملي بالسفارة المصرية أتردد على نادى السلاح « الرشيش » ..

وبعد مرور سنوات ، ذهبت الى النادى مودعا مدبري الايطالى « أوجو بنيتوى » بمناسبة اعتزامى العودة نهائيا الى مصر .. فقدم لي سيفه « الفلورية » واسمه محفور على مقبضه ، وقال لي « انه كان يمتز بهذا السيف الذى انتصر به على المرحوم أحمد حسنين فى الألعاب الأولمبية بلوس انجيلوس فى أوائل الثلاثينيات » ..

وأخذ يحدثنى عن حسنين ،

وقال « بعد ان انتهى الشوط بفوزى على حسنين دهشت اذ رأيت الفتيات والنسوة الأمريكيات والأجنبيات يتزاحمن من حوله ويقدمن له « الأونوجراف » ليوقع عليه باسمه .. وهنا اقتربت منه وقلت له ضاحكا « أما كان الأولى أن أكون أنا مكانك » .. فضحك حسنين وقال « أتريد أن أقول سعيد فى الحب تيمس فى اللعب » .

واستطرد بنيتوى يقول : تهافتت النساء عليه ، ولكنه لم يستسلم لاغرائهن .. كنا جميعا نرتاد أماكن اللهو تقضى سهراتنا بين الشراب والرقص .. أما حسنين فكان لا يبرح الفندق ويقضى وقته فى القراءة .. وتم يشاركنى فى لهونا .. فكنت أقول لنفسى لعلها أخلاقيات الاسلام .

وطلب منى أوجو بنيوتى أن أضج باقة من الورد على قبر المرحوم حسنين ،
ومعها بطاقة منه تحمل هذه العبارة بالايطالية : « تحية تقدير للرياضى الفارس
الذى يشرف فروسية العرب » . .

وقد لبيت هذا الرجاء . .

هنا ما تعبى الناكرة من قصة ملكة شغفها أمين القصر حبا
قصة الملكة الأملة التى راودت عن نفسه من كان بالأمس رائدا لابنها . .
فهل استعصم ؟

انه يؤكد ذلك ، ويؤكد أنه أصدقائه

ولعل التاريخ المنصف يثبت يوما ان كان قميصه قد من دبر . .

اكتبوا الينا عن كل ما يتعلق

بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢

ونحن - فى سنوات ما قبل الثورة - تقرب من أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ،
ورغبة منا فى ان يكون ما نكتبه عن تلك الأحداث ، أقرب الى الصديق ،
والموضوعية وحرصا ، منا على ان نكون فيما نكتبه عن تلك الأحداث ، التاريخية
محيدين ، يناشد كاتب هذه السطور ، كل من لديه ، أية معلومات ، أو
وثائق أو ذكريات عن تلك الأحداث ممن عاصروا تلك الأحداث ، أو كان لهم
فيها دور أى دور ، ان يكتبوا ، الينا بما لديهم خاصة وقد مضى على تلك
الأحداث ثمانية وثلاثون عاما ، وقد أصبحت فى ذمة التاريخ ، وأصبح من حق
أبنائنا ، علينا ، ان يعرفوا الحقيقة التى طلت غائبة ، أكثر من ثمانية وثلاثين
عاما : ان كل من عاصر تلك الأحداث أو كل من سمع عنها من مصدر ثقة مدعو ،
الى شهادة أمام التاريخ « ولا تكتصوا الشهادة ومن يكتصها فانه آثم قلبه »
صدق الله العظيم .

صبرى أبو النجد

رجاء حار الى من يهمه الأمر

قبل أن أبدأ الكتابة عن مأساة ٤ فبراير وما سبقها من أحداث ناشدت كل من لديه معلومات أن يوافيني بها كما ناشدت كل من له رأى فيما أنشره من أقوال ، أن يتفضل بإرسالها الى على أن أنشر كل ما يصلنى كما هو ، وقد وصلتني رسائل كثيرة نشرتها بالأمانة والصدق ، واني وقد أوشكت أن أنهى الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أناشد أيضا كل من لديه معلومات أو بيانات أو آراء حول هذا الحادث أن يتكرم بإرسالها الى لتأخذ طريقها الى النشر ولست بمستطيع أن أفعل أكثر من أن أقدم الى للجميع بهذا الرجاء الحار .

اضافات جديدة للأستاذ حافظ محمود

● تمقيا على ما جاء عن الايام الحرجة السبعة قبل حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أرى أن أضيف الى ما جاء في هذا الفصل المعلومات الآتية :

غولا - كيف تمت استقالة وزارة حسين سرى باشا :

فى أول فبراير سنة ١٩٤٢ تلقى سرى باشا معلومة بأن مظاهرة فى اطراف المدينة تهتف « الى الامام يا روميل » فرغ ساعة التليفون وطلب حاكمدار العاصمة « رسل باشا » - وهو انجليزى كما هو معروف - وطلب اليه الاسراع الى فض هذه المظاهرة بالوسائل السلمية الممكنة ، وبعد ساعة علم سرى باشا ان المظاهرة لا تزال فى طريقها دون أن يعترض طريقها أحد ، فاتصل مرة أخرى بالحاكمدار رسل باشا فأجابه الأخير بأنه « سيقوم باللازم » ثم علم سرى باشا ان الحاكمدار لم يتحرك من مكانه ولم يحرك أية قوة لفض المظاهرة .. ولما كان معروفا لدى رئيس الوزراء وغيره أن هذا الحاكمدار الانجليزى لا يمكن أن يتحرك الا بتعليمات من السفارة البريطانية فقد إيقن سرى باشا أن الانجليز يدبرون أمرا ويريدون أن تكون هذه المظاهرة طريقا الى تنفيذ ما يريدون .

عندئذ دعا سرى باشا مجلس الوزراء الى اجتماع عاجل ، والى أن جاء الوزراء كان هو قد كتب خطاب الاستقالة ، ولم يستمر المجلس فى الانقراض الا ريثما تلا سرى باشا نص خطاب الاستقالة رافضا أية مناقشة فى موضوع الاستقالة أو فى نص خطابها ، وقام من فوره الى القصر الملكى وهناك أودع خطاب الاستقالة .

ثانياً - بالنسبة لخروج الدكتور عبد الحميد بدوي من الوزارة : كانت هناك خلفية من صنع القصر الملكي وهي أن السيد الوزير متورط مع سيدة شابة ، ورغم عدم ثبوت هذه الواقعة فقد كان هناك اصرار على استبعاد بدوي باشا .

ثالثاً - بالنسبة لقطع العلاقات مع حكومة فيشي الفرنسية : كان سبب هذه الأزمة أن الملك السابق فاروق كان قد استمع في حفلة ما إلى وزيرها المفوض في مصر بأن حكومة سرى باشا تعتزم قطع العلاقات ، ولم يكن الملك قد علم بشيء من هذا فقال للوزير الفرنسي المفوض : لا تحمل هما فانت باقى هنا برغبتي . وكان سرى باشا وزملاؤه لا يعلمون شيئاً عن هذا الوعد « الملكي » . ومن هنا نشأت الأزمة بين القصر والوزارة بمجرد اعلان قطع العلاقات .

رابعاً - بالنسبة لسوء العلاقات في هذه الفترة بين الملك وسرى باشا : ان الذي لم يتناوله الذين كتبوا في هذا الموضوع هو أن الملك فاروق كان قد بدأ يضيّق بسرى باشا لأنه زوج خالة الملكة السابقة « فريدة » أو شيء قريب من ذلك في الفترة التي كانت العلاقات قد توترت بين الملك وزوجته الأولى .

خامساً - بالنسبة لاقتراح هيكل باشا على حسنين باشا رئيس الديوان الملكي بأن يؤلف النحاس باشا وزارة ائتلافية للخروج بالبلاد من الأزمة السياسية التي كانت قد بدأت في يناير سنة ١٩٤٢ - ان الذي لم يذكره الدكتور هيكل في مذكراته ، ان حسنين باشا كان يتطلع الى رئاسة وزارة من « الشباب » وكان يقول ان التعامل مع الملك كان يتطلب وجود وزراء أصغر سناً ، وأعد حسنين باشا مشروع هذه الوزارة سرا . لكن السر قد وصل . كيف ؟ لست أدري . . الى اللورد كيلرن قفضب غضباً شديداً من حسنين باشا لأنه لم يطلع على هذه الفكرة .

والواقع ان هذه الفكرة كانت من الأسباب الرئيسية في حادث ٤ فبراير وبسرعة الأحداث التي أدت اليه لأن اللورد تصور أن الملك بعد تشكيل وزارة « ملكية » تسالنه في موقفه من محنة الانجليز في تلك الفترة .

سادساً - بالنسبة للأزمة التموينية التي حدثت في أخريات أيام حكومة سرى باشا ، كان السبب الحقيقي لهذه الأزمة ان المواصلات الخارجية في هذه الفترة المخرجة من فترات الحرب العالمية الثانية كانت قد تعثرت على نحو أقلق القيادة البريطانية في مصر على المواد التموينية التي تأتيها عبر البحر من الخارج ، فأخذت تستولى بطريقة أو بأخرى على مواد التموين في مصر لكي تخزن منها ما يسد حاجة القوات المسلحة البريطانية المتمركزة في هذه المنطقة لأطول مدة ممكنة ، فأثر ذلك تأثيراً مباشراً على احتياجات الشعب من المواد الأساسية .

رسالة من الرباط :

اذكروا الحقيقة كاملة ولو مست بعض الجوانب الخاصة

الأستاذ الكبير السيد صبرى أبو المجد

سبق لكم ان استشرتم قراءكم - وأنتم تسجلون أحداث مصر الحبيبة قبل الثورة - فيما يتعلق بموضوع تسجيل الحياة الخاصة لمن كان يبدع الأمر فى تلك الحقبة من الزمن فهل يجوز كتابتها أم لا ؟

سيدى الأستاذ ..

انكم تسجلون للتاريخ وللأجيال القادمة لذلك يجب أن تذكروا الحقيقة كاملة حتى ولو مست بعض جوانب الحياة الخاصة لمن كان يبدع الأمر والنهى .

سيدى الأستاذ ..

بعد رسالة السيد أمين محمد فهيم سكرتير فاروق الخاص الصريحة الواضحة أعتقد أنه لم يبق لكم أى عذر فى الاعتذار عن نشر الحقيقة كاملة .

انى كما سبق ان ذكرت لكم فى رسالتى السابقة التى كانت تتعلق بكتاب الاسلام وأصول الحكم لعل عبد الرزاق عشت حقبة من الزمن فى أرض الكنانة امتلت نحو عشرين سنة من ١٩٣٩ الى ١٩٥٩ وبحكم دراستى فى جامعة الاسكندرية واختلاطى بزملائى وما زلت أحفظه حتى الآن هو ما كان يتهاشم به الناس أحيانا يجهرون به خاصة طلاب الجامعة من تعديل للأغنية الشعبية التى كانت تبحر فاروق وإلتى كان مطلعا :

ملك البلاد يا زين يا فاروق يا نور العين

ولكن الطلبة لم يكونوا يرددون هذه الأغنية كما هى مكتوبة أضافوا اليها تعديلا جوهريا .

فهى صارت هكذا :

ملك البلاد يا زين يا فاروق يا نور العين

أمك تزوجت الثنين على ماهر وأحمد حسنين

بل وأكثر من هذا فأننى حضرت وشاهدت بعينى زملائى الطلبة وهم يهتفون فى إحدى المظاهرات .

رحم الله ابن علي أيوب وبالطبع فانه هذه القضية معروفة لدى الجميع من كون ابن علي أيوب الوزير . السعدي السابق والذي أعتقد انه كان ضابطا في الجيش قد اغتاله عمر فتحي باشا على باب مسكنه والذي بداخله فاروق وعمر فتحي يتولى حراسته من الخارج .

كل هذا وهو نقطة من بحر يجب كتابته ونشره حتى يعلم الجميع كيف كانت تحكم كنانة الله في أرضه : مصر الحبيبة في أحلك فترة من حياتها .
وتقبلوا سيدي الأستاذ كل تقدير واحترام مع الدعاء لكم بطول العمر حتى تواصلوا بتحقيقاتكم وكتاباتكم عن أحوال مصر قبل الثورة خدمة للتاريخ .

المخلص
محمد اليطفتي المحامي
زقة طنطا رقم ١
الرباط المغرب

● اعتذر للأخ محمد لأنني شغبت بعض كلمات تمس محمد علي أيوب يرحمه الله وعذري أنني رجل قانون .

أنشروا كل شيء عن الماضي

الأستاذ : صبري أبو المجد :

دعوت القراء لابتداء رأيهم :

● هل تكتب قصة غرام نازلي بإحسد حسنين أم لا تكتبها وبدأ الى وأسروني الكبيرة التعداد .

نقول لك يا أستاذنا الكبير الذي عرفناك منذ زمن بعيد نقرأ لك كما عرفناك مخلصا في مهنتك الشريفة تحملت من أجلها ما تحملت من تعذيب وتشريد وسجن وانت على عهدك مقيم لم ترهبك ذلة ولا خنوع ولا خضوع حتى نصرك الله مرفوع الرأس والهامة .

نقول لك أكتب وأرخ وأكشف عن الحقائق وأنت التي أخذت على عاتقك أن تؤرخ تاريخ مصر . . .

أكتب الحقيقة ليعرف شبابنا كيف كانت تحكم مصر قبل ثورة سنة ١٩٥٢ التي قامت الثورة من أجله . أكتب الحقيقة الواضحة من أعماق ضميرك الحي ومن زعي ارادتك ولأجل مصرنا للعزيزة .

أكتب يا أستاذنا الكبير الشريف عن :

١ - أحمد محمد حسنين وقصة غرامه بنازلي وهى فعلا أثرت كثيرا فى السياسة المصرية وأحداثها وفسادها فى الحكم وفساد فاروق والفضائح التى شوهت وجه مصر وزكمت الأنوف رائحتها الكريهة من زواج فتحية برياض غالى وسبعة نازلي المشينة .

٢ - أكتب عن الفريق عمر فتحى كبير ياوران فاروق وأكشف النقاب عنه .

٣ - أكتب عن كريم ثابت مستشار صحفى فاروق .

٤ - أكتب عن الدكتور أحمد التقيى مدير مستشفى المواساة .

٥ - أكتب فضيحة حادث ٤ فبراير .

٦ - أكتب عن فضائح الأحزاب السياسية وفسادها .

٧ - أكتب وسطر للتاريخ عن مهازل هؤلاء الباشوات التى أفسدت الحكم فى مصر وإن ثورة ١٩٥٢ ما قامت الا لتطهير مصر المعززة من برائن هؤلاء الخونة المفسدين وكما قال سبحانه وتعالى وهو أصدق القائلين :

« ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين » صلى الله العظيم .

أكتب وسطر للتاريخ ونحن نؤيدك فيها تكتب أيها المناضل الشريف الحر .

٨ - أكتب عن غرام رئيس وزراء مصر توفيق نسيم يابنة صاحبة البنسيون الأجنبية وكيف قالوا عنه أنه رجل (. . . .) يا له من تاريخ ، ! . . .

وكان الله فى عونك وقتها يا مصر يا لم الصابرين .

أستاذنا الكبير : الله معك يرباك ويحفظك ويديم عليك نعمة الصحة وطول العمر لخدمة قرائك وأحبائك الذين يدعون لك دوما بالستر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إزيتهم أبو العطا منصور

ناظر محالج الثقيل بزفتى

تعقيب آخر للدكتور محمد بلال

صبرى أبو المجد

استرعى ناظرى عنوان « الوفد كان يصادق الانجليز حاكما ويخاصمهم خارج الحكم » .. وهو عنوان لا يمكن قبوله كميلا وتاريخ .. وأرى أن له أكثر من مغزى وأنه يترك انطبعا خاصا فى نفوس أبناء هذا الجيل ممن لم يدركوا تلك الحقبة من أن سياسة الوفد كهيئة وطنية كبرى كانت تحرص على البقاء فى الحكم أو السعى اليه دون نظر الى أهدافه الوطنية وأن ثورته الوطنية وهو الحكم تنطفىء حين يمارس السلطة .. !

من هنا رأيت أن أعترض على صيغة هذا العنوان مقررًا أن الوفد فى فضاله الطويل لم يكن يستهدف الحكم لمجرد السلطة وإنما لتحقيق مخططة الوطنى فى كناعه تجاه الانجليز أو فضاله الدستورى وإعزاز سلطة الشعب أمام القصر .. ولم يكن وجود الوفد على كرسى الحكم مما يمتور هذه المبادئ أو يثنيه عن مجابهة الانجليز أو الملك .. والتاريخ حافل بأمثلة تفوق العد والحصر مما يؤيد هذا القول وتحضرنى هنا هذه التساؤلات لأمثلة قريبة العهد :

أولا : هل كان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب الحكومة الوفدية وحدها فى أكتوبر ١٩٥١ عملا من أعمال الصبغة ولوافق مع الانجليز ؟

ثانيا : هل كان تحريض الحكومة الوفدية فى نفس الحقبة لعشرات الآلاف من العمال المصريين ليلتركوا عملهم فى تكتلات الجيش البريطانى ثم توظيفهم جميعا فى وزارة الشؤون الاجتماعية .. هل كان ذلك من علامات الصداقة والمودة مع الجيش البريطانى ؟

ثالثا : هل كان مشروع القانون الذى قسمته حكومة الوفد للبرلمان عام ١٩٥١ بقيام وحدة وادى النيل بين مصر والسودان وإلغاء الاتفاقيات الثنائية السابقة مما ترتب عليه تعديل الدستور المصرى .. هل كان ذلك مما يشجع صلبور الانجليز ؟

رابعا : وأخيرا .. هل كانت معركة الاسماعيلية فى يناير ١٩٥٢ بين شرطة مصر الرسميين بأمر الحكومة السودانية وبين جحافل ومرتعات الجيش البريطانى والتى استشهد فيها خمسون بطالا مصريا .. هل كانت هذه الوقعة تحسب فى مهرجان المحبة والغزل بين حكومة الوفد وبريطانيا العظمى ؟! هذا ما أردت التعبير عنه فى هذا الاستدراك الموجز .

وأضيف أنكم تقتربون من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وإذا كانت مقدمات العناوين على هذا النحو بالنسبة للوفد . فقد أتوقع للحلقات القادمة عناوين أكثر إثارة والحادث ضخمة قتله الكتاب والمؤرخون بحثا وتسجيلا . . ولا شك أن منهم المنصفين وغير المنصفين وفي كل الحالات فنحن على ثقة بأن التحليل التاريخي الدقيق والسرد الصادق غير المتحيز سوف يكون رائد هذا التاريخ . . وأكرر ما ذكرته دائما أنه يسعدني ويسعد جيلنا القديم أن يقف الجيل الجديد على تاريخ حافل بالنضال للوطنى الشريف يزهو ويعتز به المصريون جميعا على اختلال أجيالهم .

د. محمد بلال

ملاحظات على الشكل لا على الجوهر

صبرى أبو المجد

تحية طيبة

بدأت الحديث عن حادث ٤ فبراير والحديث عنه ليس جديدا فهو حديث معاد له صسورة فى كل الأذهان وذلك رغم انقضاء قرابة أربعين عاما على وقوعه - ولكثرة ما يتردد الحديث عنه وللمودة اليه فقد أصبح موضوع التساؤل والتفكير عند هذا الجيل بل والحماسة من كثرة الرجوع اليه . . ؟ ولعلك تتفق معى أن السبب فى عبقرية هذا الحادث أو شهوة التحدث عنه ليس لعنوان الانجليز على كرامة مصر أو كرامة الحكم فيها بقدر اتصاله بتاريخ النضال الوطنى ورئيسه مصطفى النحاس . . فلطالما اعتدى المستعمر على كرامة الوطن وحكمه منذ بدء الاحتلال البريطانى فى عهد الخديوى حتى عهد الملكين فؤاد وفاروق . . وإنما اتخذ الحادث شهرته لأن خصوم الوفد قد حاولوا منذ وقوعه اتخاذها سلاحا لمحاولة النيل منه وهم فى ذلك الوقت الملك وأنصاره من بطانته ومن أحزاب الأقلية فى معركتهم معه وهو يناضل من أجل معركتى الاستقلال والمستور . . ولا شك أن هناك أكثر من تعقيب على موضوع الحديث عن حادث ٤ فبراير غير أنى أؤثر التريث حتى ينتهى سرد الحادث ليكون الأمر أكثر وضوحا واستيعابا لأبعاده . . غير أن لى ملاحظة على الشكل أرجو أن يتسع المجال لذكرها وهى أن كثيرا من العناوين يختلف عن التفصيل والمضمون حيث يقتصر المضمون على رواية وقائع الحادث أو تصريح الأطراف المختلفة فيه أو سرد أحد المراجع عنه دون تقرير حكم بالادانة أو البراءة وهو ما تلتزم به الحيدة التاريخية .

لذلك وحتى ينتهى السرد التاريخى المجرد لهذا الحادث وتأكيد الحيدة للتامة أقترح الآننى بوجه أن يتسع له مجال النشر كما عودتمونا :

أولاً : أن تكون أقوال ومذكرات أطراف الحادث هي المرجع الأول وهو على الترتيب : شهادة مصطفى النحاس فى قضية الاغتيالات .. ثم وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن الحادث .. ثم مذكرات لورد كيلرن سفير بريطانيا آنذاك ورجل الحادث نفسه .. ثم أقوال من عرفناهم من المؤرخين المحايدين ..

ثانياً : أن يشار فى المراجع التى ذكرتها الى الفقرات المطلوبة من ناحيتى النفى أو الاثبات على السواء ..

ثالثاً : أن تكون العناوين فى الحلقات متفقة مع المضمون حتى لا تقوم شبهة فى الخصومة لتاريخ الوفد .. والكتاب يعرف من عنوانه ! ..

رابعاً : أن تضموا صوتكم الى صوتى بطلب نشر محاضر لجنة تسجيل تاريخ مصر ولها بحث عريض عن حادث ٤ فبراير ..

خامساً : اذا كنتم تمتازون الخروج بحكم على الوفد ومصطفى النحاس او له فارجو أن يكون ذلك بعد استيفاء الحلقات للحادث على أن يكون الحكم صريحاً واضحاً وأن يتسع المجال بعده للتعقيب اذا اقتضى الأمر ذلك .
ولكم خالص تحياتى والله ولى التوفيق ..

الدكتور محمد بلاله

وشهد شاهد من أهلها :

صبرى أبو المجد ..

● لقد أيقظت التاريخ فى ذاكرتى ، فأعلنت بذلك لى شبابى ، كنت ولا أزال أتابع باستمرار وباستمتاع زائد تسجيلكم لحقائق التاريخ على سنوات ما قبل النورة ولم تفتنى حلقة واحدة من حلقات تلك السنوات ، ثم فوجئت ببنايتكم الكريم تطلب منى ، أن أقول كلمة للتاريخ فى مظاهرات آخر يناير وأوائل فبراير عام ١٩٤٢ واسمح لى - فى البداية - أن أكتب عن الظروف التى سبقت ظلت المظاهرات : لقد كان الوفد مبعداً عن الحكم وكانت الأوضاع غير مستقرة ، فلا يمكن أن تستقر الأوضاع وحزب الغالبية مبعده عن الحكم ورغم أن أحزاب الاقلية كانت هى التى تحكم الا اننا كشباب ننتمى الى تلك الأحزاب لم تكن ملزمين أبداً برأى قادتنا من الوزراء وكان حزب الأحرار الدستوريين ، وكنت رئيساً لشبابه يستمع الى آرائنا ، وخاصة رئيس الحزب بالنيازة ، ثم رئيس الحزب فيما بعد د. محمد حسين هيكل ، بل ان السكرتير العام للحزب ، الأستاذ ابراهيم المسوقى أباطة ، كان يربى شباب الحزب على إبراز الإرادة الحرة وكان كثيراً ما ينتصر لنا ، اذا نحن أصبنا الراى ، ولم

يكن يكتف عن شباب الحزب أى سر من أسرار السياسة اذا أحس أن الشعب ينبغي أن يلم به .

وكانت بريطانيا قد اتصلت ببعض المصريين وشكلت منهم لجنة لتأييد الحلفاء فى الحرب وكانت اللجنة تجتمع فى مكتب الشيخ إبراهيم جلال المحامى الشرعى ، بينما كانت موجة السخط والكراهية ، ضد قوات الاحتلال قد ملأت مصر من أقصاها الى أقصاها وكانت جماهير الشعب تعتبر تأييد الاحتلال من الجرائم الكبرى وقد تالفت لجنة وطنية تضم كل الاتجاهات السياسية ، المرافبة فى التخلص من قوات الاحتلال البريطانى وكانت تلك اللجنة تجتمع فى المقر الفرعى لجمعية الشبان المسلمين فى شارع اسماعيل بإبابة بالمنيرة ويشترك فى اجتماعاتها ممثلون لجميع الأحزاب والاتجاهات السياسية ، فيما عدا شباب الوفد وقد تطورت الأحداث مع بداية عام ١٩٤٢ ، لسببين : السبب الأول أن اللجنة التى شكلها الانجليز لتأييدهم ارتكبت خطأ اعلاميا ، اذ صورت حرف « ٧ » الذى كان يعتبره تشرشل علامة للنصر فى منشور وكتبت بداخله آيات قرآنية ودعاية للحلفاء وقد تم توزيع هذا المنشور يوم الجمعة ٣١ يناير فى مسجد الرفاعى ، حيث يخطب الجمعة عالم جليل ينتمى الى الحزب الوطنى وهو الشيخ محمود على وقد أظلمناه على المنشور ، وطينا منه أن يسمح لنا بالتعقيب عليه فأبى الا أن يقوم هو بالرد من فوق المنبر وهاجم الشيخ محمود على الانجليز وصناعاتهم وعملاتهم ، وبعد الصلاة خرجت جموع المصلين فى مظاهرة شبه تلقائية ، غير منظمة وقد انضم الى المظاهرة بعض شباب الأزهر ، وتم الاتفاق يومئذ بيننا وبين بعض شباب الأزهر ، على أن تبدأ المظاهرات العامة السبت أول فبراير وكان هؤلاء الشبان من زعماء الأزهر ومن القريين للشيخ محمد مصطفى المرادى الذى كان يؤيد الحركة إما السبب التالى فكان ازدياد المجاعة بسبب استيلاء الانجليز على القمح ومواد التموين الأخرى .

وفى يوم السبت أول فبراير ١٩٤٢ خرجت المظاهرات من جامعة فؤاد وتكرر خروج المظاهرات فى أيام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ وفى تلك المظاهرات أو فى بعضها بمعنى أدق انطلق للتهاتف الشهر الذى أعطى تلك المظاهرات الضخمة أهمية غير عادية ، انطلق هتاف : الى الامام يا روميل ..

وأنا أقرر - للتاريخ - أن البادئين بهذه الحركة والمشاركين فيها كانوا منذ البداية من أشد خصوم الوفد ولكن تشجيع الجماهير لتلك المظاهرات دفعت جميع طلبة وشباب الأحزاب الى الاشتراك فيها .

والذى يجدر بنا أن نذكره فإن توليه أهمية بالغة فى البحث أن البوليس لم يتعرض أبدا لهذه المظاهرات بل كان يسير بجوارها لحراستها وعندما قابلنا أحمد حسنين باشا كمنعوبين عن جميع المتظاهرين كان يلبس مستريحا لتلك المظاهرات وكان الحركة قد صادقت هوى فى نفسه وقد قبض على بعد ذلك

من جانب الانجليز وأرسلت معصوب العينين الى تكتات مصطفى باشا
بالاسكندرية وكان التحقيق يستهدف معرفة مدبري مظاهرات : الى الامام يا روميل
وهل للسراى أو لأحمد حسنين باشا بالذات علاقة بتلك المظاهرات *

والذى قلته أننا لا نعلم عن وجود تدبير لتلك المظاهرات والذى تبين فيما
بعد ان الجبهة المؤيدة لعلى ماهر والتجمع الوطنى لشباب الأحزاب ، وتلاميذ
الشيخ المراغى من طلبته ورجال الأزهر ، وهم الذين أشعلوا هذه الحركة رغبة
فى التخلص من حسين سرى العميل للانجليز وما كان أحد منا يتصور أن هذه
الحركة يمكن أن تنتهى بما انتهت إليه عودة الوفه الى الحكم !

وأخيرا ، فهذا ما أستطيع تذكره من الماضى السحيق الذى أحيته نى
نفسى دراساكم عن سنوات ما قبل الثورة تلك الدراسة التى التزمت فيها
بالأمانة والصدق والحقيقة والتى من خلالها تسجلون تاريخ مصر على حقيقته *

وشكرا للصديق العزيز : المخلص

محمد رشيد النحال — المحامى

● لم أجد فى الوثائق التى استطعت العثور عليها عن تلك المظاهرات الا
اسمين فقط من مدبري تلك المظاهرات هما الزميلان والصديقان محمد رشيد
النحال وعبد السلام وفا ، وقد قال الأستاذ رشيد النحال كلمته وبقيت كلمة
الأستاذ عبد السلام وفا ونشرها فيما يلى :

« الشاب » الذى هتف : الى الامام يا روميل

يعكس للتاريخ حقيقة أحداث ٤ فبراير

لم يكن حادث ٤ فبراير وحصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين بعد
الانذار الذى وجهه السفير البريطانى — لورد كليرن — الى الملك فاروق بضرورة
تولى النحاس باشا رئاسة الوزارة بالحدث الأوحد أو الأول من جانب سلطات
الاحتلال البريطانى ، لولا ما اقترن به من حصار الدبابات البريطانية لقصر
عابدين فقد اعتادت سلطات الاحتلال البريطانى — عبر تاريخ الاحتلال — على
التدخل فى الشؤون الداخلية لحكم مصر بما يحقق مصالح بريطانيا ويهدد
كرامة مصر ، وطالما استجاب الملك فاروق ومن قبله والده الملك فؤاد الى
عديد من الانذارات البريطانية إبقاء على العرش الذى كانت قوات الاحتلال
هى منبته الوحيد منذ ضرب ثورة عرابي وقرض الحديوى توفيق على عرش.

مصر 11

ولكن الانذار الأخير في ٤ فبراير قوبل من الملك فاروق بالاعتراض
لتعارضه مع رغبته الشخصية في كراهيته للنحاس باشا !!

ولقد كان غريبا حقا أن يدعى مؤتمر زعماء الأحزاب الذي دعا اليه الملك
فاروق لمناقشة الانذار . طلب السفير البريطاني يتولى النحاس باشا رئاسة
الوزارة أصر الزعماء على أن تكون ائتلافية تشترك فيها جميع الأحزاب !!
وهو أمر يتأكد معه قبول الانذار ما دامت مفاهيم الحكم ومناصب الوزراء ستكون
قسمة بينهم !!

مطلق عجيب ومريب !! فالانذار كان يحمل بين طياته لهانة مصر والتدخل
في شئونها الداخلية وهو أمر كما سبق الإشارة اليه اعتادت عليه
بريطانيا وأصبح مقبولا من الملك ومألوفاً لدى الأحزاب السياسية التي كان
حدفها الأول الصراع على كراسي الحكم ولو كان ذلك على حساب الشرف الوطني
أو الكرامة المصرية .. وللانذار الأخير الذي ترتب عليه حادث ٤ فبراير قصة
ارتبطت بقيام الحرب العالمية الثانية وكان على رأس الوزارة في ذلك الوقت
الرحوم علي ماهر باشا وخرج على الأمة بسياسته التي أعلنها وهي « تجنب
مصر ويلات الحرب » وقه لقيت هذه السياسة في حينها تأييد الرأي العام وكان
هذا التأييد يستند الى أمرين :

الأمر الأول : هو كراهية الانجليز والاحساس العميق بالمرارة التي غرستها
في قلوب المصريين أساليب الاستعمار البريطاني في مصر وما ذاقه الشعب
المصري ، عبر كفاحه الطويل من ويلات الاحتلال ، وكان شعار الشباب في
ذلك الوقت : كيف نساند من أذلونا ونلطف عن الذين يحتلون أرضنا ويهدرون
كرامتنا » .

والأمر الثاني : ان هذه الحرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل ..

ولقد كان لهذه السياسة (تجنب مصر ويلات الحرب) وعدم استجابة
وزارة علي ماهر لكثير من المطالب البريطانية أثرها السيئ على بريطانيا فوجهت
انذارا للملك فاروق بضرورة اقالة وزارة علي ماهر ، وقبل الملك الانذار وطلب
من علي ماهر أن يقدم استقالة الوزارة ، وكان ممكنا أن يتم الأمر باستقالة
علي ماهر في كتمان وبغير ضجة !!

ولكن علي ماهر فحن الموقف وألهب حماس الشباب عندما توجه الى مجلس
الشيوخ ولقى ببيانه التاريخي الذي جاء فيه « ان بريطانيا قد عادت الى
الاستعمار أساليبها العتيقة » .

من المؤسف أن الملك والأحزاب قبلوا هذا الانذار ومروا عليه مر
الكرام !!

وفي هذا الوقت كان المرحوم أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدي قد أعلن عن سياسة حزبه وصار يدعو الى دخول مصر الحزب بجانب بريطانيا !!

وكننت في ذلك الوقت سكرتير عام شباب الحزب للسعدي بعد أن اشتركت فيه إيماننا منى وأعجابا بماضى أحمد ماهر والنقراشي في مكافحة الاحتلال البريطاني !!

ولقد أخذتني الدهشة واستولت على الحيرة من تناقض موقف الرجل الذي كان على رأس جماعة اليد السوداء وهي الجماعة التي عرفت باغتيال جنود الاحتلال وبين موقفه الداعي الى مساندة قوات الاحتلال !! *

وفي إحدى المؤتمرات الشعبية التي كان يقدمها للدعوة لدخول مصر الحزب أعلنت معارضتي لهذه السياسة وكان معي كثير من شباب الحزب وقدمنا جميعا استقالتنا من الحزب وقد نشر هذا الخبر في حينها بجريدة (المصري) تحت عنوان « استقالات بالجملة من الحزب السعدي !! » *

وكان علينا كجموعة من الشباب أن ننظم أنفسنا ، وكنا قد بهرنا كلمات على ماهر باشا في مجلس الشيوخ والتي أعلن فيها استقالتنا من الوزارة فقررنا الاتصال به وإعلان مسيرتنا لموقفه ضد بريطانيا ووقع اختيار زملائي على شخص لأقوم بهذا الاتصال .. *

ولما لم يكن لي بالرجل سابق معرفة ففقد اتصلت به تليفونيا وقدمت له نفسي فرحب بلقائي فورا وتوجهت الى منزله بشارع محمد مظهر باشا بالزمالك واستمرت المكالمة لمدة ساعتين مضى فيها الرجل يسرد مآسي الانجليز في برارة ، وقد بلغ به الاهتمام بمعرفة الرأي العام بحقائق ما لم ينشر وما لا يعرفه الشعب ، نتيجة لفرض الرقابة على الصحف - قدرا كبيرا استنتجته عندما دخل علينا محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ في ذلك الوقت فاستأذنه في الانتظار بالصالون الآخر حتى يتم حديثه معي وقد استمر انتظار رئيس مجلس الشيوخ ساعة كاملة !!

وتم الاتفاق في هذا اللقاء على أن نجتمع مرة أخرى في اليوم الثاني لهذا اللقاء .. *

وفي الموعد المحدد توجهت الى منزل على ماهر باشا وقدم الى كل من صالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا ومصطفى الشوربجي بك وكان الثلاثة من الوزراء في وزارة على ماهر المستقيلة - أو المقالة - بناء على الإنذار البريطاني .

ولقد سعدت أعظم مسعادة في هذا اليوم فلكل من الرجال الثلاثة مواقف وطنية مشهورة سجلها التاريخ في مكافحة الاستعمار البريطاني ونم في هذا الاجتماع الاتفاق على ضرورة تعبئة الرأي العام ضد الاحتلال البريطاني .

ولما كان صالح حرب باشا قد تم اختياره رئيسا عاما لجمعية الشبان المسلمين فقله وجه أنه أنسب مكان لحشبه أكبر تجمع وطني هو مبنى جمعية الشبان المسلمين وقوض الحاضرون صالح باشا في قيادة هذا التجمع ، ومنذ هذه اللحظة توطلت علاقتي بصالح باشا حرب حتى أصبحت العلاقة ابن بواله ، ولانتشرت الدعوة وأصبحت لنا قاعدة عريضة لا سيما بين شباب جامعة القاهرة وجامعة الأزهر ، وأحس أعضاء مجلس ادارة الشبان المسلمين بالاتجاه الجديد للجمعية فاستولى عليهم الفرع لتحويل أنظار البوليس الذي كان قد بدأ يراقب حركتنا بيقظة شديدة ثم انتقلت اجتماعاتنا الى منزل مصطفى بك الشوريجي حيث كان يقيم في فيلا كبيرة بجاردن سيتي وكثيرا ما كان يحضر اجتماعاتنا بمنزل مصطفى بك الشوريجي على ماهر باشا يحكم صداقته به . . . وحرصا منا على راحة أسرته التي كنا نسبب لها كثيرا من الازعاج ، انتقلت اجتماعاتنا الى منزل الدكتور اسماعيل صدقي وهو من أعضاء الحزب الوطني القدامى وكان صديقا حميما للشوريجي بك ولكن امام التفاف أعداد كبيرة من شباب الجامعة حول حركتنا ورغبة في العلانية وقضى مضجع سلطات الاحتلال ولا سيما بعد أن تولى حسين باشا الوزارة وأخذت مواقفه تتضح في مسانعة سياسة بريطانية عرضت على صالح حرب أن تفتتح فرعاً للجمعية الشبان المسلمين بالسيدة زينب تكون لنا فيه حرية الحركة بعيدا عن تسلط مجلس ادارة المركز العام للشبان المسلمين فرحب رحمه الله بالفكرة وأيدها وأجرنا فيلا بشارع اسماعيل أباطة المتفرع من شارع خيرت بالسيدة زينب وتم تأثيث الفرع من تبرعات الشباب ، وبإجماع الآراء تم انتخابي رئيسا لهذا الفرع الذي كانت تعقد فيه الاجتماعات العلنية يوميا وقد حضر افتتاح هذا الفرع على ماهر باشا وصالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا والدكتور منصور فهمي باشا ومصطفى الشوريجي بك وفي هذا الحفل أعلن على ماهر باشا عن مشروعه الاجتماعي « يوم الفقير » وكان الهدف منه مساعدة الطلبة الفقراء وسداد مصروفات تعليمهم بالجامعة والمدارس الثانوية وقد قام عبد الرحمن عزام باشا بالوساطة لدى صديقه سعيد لطفى باشا مدير الاذاعة في ذلك الوقت لكي يسمح بالقاء بيان للدعوة الى هذا المشروع وشرح أهدافه واستجاب سعيد لطفى باشا ولقيت هذا البيان من الاذاعة المصرية .

ثم دعا على ماهر باشا الى حفلة شاي أقيمت بمنزله بالزمالك حضرها كبار الشخصيات في ذلك الوقت وعرض على الحاضرين فكرة المشروع وقد بلغت جملة التبرعات التي أمكن جمعها في هذه الحفلة أكثر من خمسين ألف جنيه وتشكل للمشروع مجلس ادارة برئاسة على ماهر باشا واختير عبد السلام الشاذلي باشا أمينا للصندوق !

وقد أفرغ هذا المشروع الحيرى الاجتماعى السفارة البريطانية واعتبرته
تجسسا سياسيا قويا ضد بريطانيا تحت شعار العمل الاجتماعى .

وانتهى الأمر بأن أصدر حسين سرى باشا بصفته الحاكم العسكرى العام
بمقتضى قانون الاحكام العرفية قرارا بحل مجلس ادارة المشروع ومصادرة
الاموال التى جمعت لحسابه !!

وتوالى الأحداث وطالب الانجليز باعتقال على ماهر ، وصالح حرب وحاول
على ماهر أن يحتوى بمجلس الشيوخ بعد أن تمكن بطريقة ما من الوصول الى
مبنى المجلس ، وتدخل رئيس مجلس الشيوخ وبعض أعضاء المجلس وتوصلوا
مع رئيس الوزراء الى الاكتفاء بتجديده اقامة على ماهر باشا بمنزله بالقصر الأخضر
وتجديده اقامة صالح حرب باشا بمنزله بأسوان .

كانت هذه التصرفات من جانب حسين سرى باشا ايدانا باعلان الحرب
عليه وتكتيف الحملة ضده ، فقد تصادف أن دعا حزب الأحرار الدستوريين
الى الاحتفال بذكرى محمد محمود باشا رئيس الحزب السابق بشار الأوبرا
الملكية وعرف أن حسين سرى باشا رئيس الوزراء سيلقى خطابا فى هذه الذكرى
وفى خلال علاقته الشخصية بالمرحوم ابراهيم دسوقي أباطة باشا سكرتير عام
حزب الأحرار استطلعت الحصول منه على ٥٠٠ تذكرة وامتلأت قاعة الاحتفال
بشباب الجامعة الذين حصلوا على تذاكر المصورة ، وكان قد تم الاتفاق بينى وبين
هؤلاء الشباب على أنه بمجرد ارتقاء حسين سرى باشا لمنصة الخطابة أن تدوى
القاعة بالهتاف بسقوطه ونفعا ما أن بدأ سرى باشا فى القاء خطابه حتى
كانت الهتافات تتصاعد كدوى القنابل . يسقط سرى رمز المجاعة - على ماهر
رجل الساعة - يسقط سرى حذاء الانجليز .

وساد الهرج وها أن بدأ الاحتفال حتى انتهى !!

وكان هذا هو أول مسمار فى نعش وزارة حسين سرى حيث كان الاحتفال
تحت الرعاية الملكية وكان المرحوم أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى
منبوبا عن الملك ونقل اليه صورة لما حدث .

كنت فى ذلك الوقت موظفا بمصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية وكان
حسين سرى باشا وزيرا للمالية الى جانب رئاسته للوزارة فاصدر من فوره
قرارا بنقل الى مأمورية ضرائب قنا على أن أنفذ النقل فى أقل من ٢٤ ساعة ، .

وكان الرد أن قسمت له استقالة - ما زالت يملأ خيمتى بمصلحة
لضرائب - جاء فيها أننى أرفض النقل الذى أوحى به رئيس الوزراء على
شخص لصدارتى حركة عامة فى سبيل الله وعزة الوطن وتجديده فيها بقولى :
أفنى باقى بالقاهرة للوصول كفاشى من أجل مصر ، واختتمتها بقولى : تريدون
اطفاء نور الله ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون !!

ثم توجهت للجامعة في اليوم التالي وأخذت أرتب مع مجموعتنا المنتشرة في كافة الكليات وخرجنا بأضخم مظاهرة شعبية شهدها مصر حيث كان قد تم التنسيق مع طلاب الأزهر والتقى الجمعان في ميدان سرى وتردد الهتاف المشهور (الى الأمام يا روميل) بدافع من الحقد على الانجليز ورغبة في الخلاص من احتلالهم !!

وقبل أن يقدم حسين سرى استقالته كان قد تلقى من السفير البريطاني خطاباً يقول فيه :

عزيزي رئيس الوزراء

بناء على طلب الجنرال ولسن القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط ، نطلب اليكم اعتقال الملعو « عبد السلام وفا » لحطوته على أمن الامبراطورية وسلامتها !! »

وأذن حسين سرى لطلب السفير البريطاني وكان آخر قرار وقعه على ورقة رسمية هو قرار اعتقال !!

وتم القبض على عصر يوم ٤ فبراير بواسطة رجال البوليس السياسى وقبل حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين بساعات ، ثم أودعت سجن الأجانب بالقاهرة ثم نقلت الى معتقل الزيتون ثم الى معتقل سجن الأجانب ببورسعيد ثم معتقل ماقوسه بالمنيا وقد أمضيت في الاعتقال في ظل وزارة الوفد - التي تولت الحكم بعد استقالة وزارة حسين سرى - عامين ونصف عام ، وكان من المقرر أن أبقى بالمعتقل حتى تنتهى الحرب فقد كان ذلك هو رأى السلطات البريطانية بالنسبة للمعتقلين بناء على طلبها !!

الا أنه حدث أن تعرضت وأنا في معتقل ماقوسه الى نزيف دموى من المعدة كاد يودى بحياتي لولا شهامة وشجاعة وانسانية المناضل الوطنى العظيم اليوزيڤاتى أنور السادات الذى شرفنا بزمالته في المعتقل ، فقد أصر على أن يصحبنى في سيارة الاسعاف الى مستشفى المنيا حتى يراقب عملية اسعافى قبل ان تتولئ يده الاممال وتم تحت اشرافه عملية نقل للدم التي ردت الى الحياه ..

وبعد فترة من العلاج طلبت مستشفى المنيا نقل الى احدى مستشفيات القاهرة حيث تتوافر وسائل العلاج وانتهى الامر بأن طلبت مستشفى القصر العينى بضرورة الافراج عنى لاعتبارات صحية ولكن الحكومة قررت نقل الى مستشفى المعرداش التي قررت هي الاخرى ضرورة الافراج عنى لنفس الاسباب وتجاهلت الحكومة هذه القرارات الصادرة من جهتين طبييتين على أعلى مستوى

رسمى ، واستطعت الحصول على صور هذه التقارير الطبية وأرسلتها الى زعيم المعارضة بمجلس النواب - في ذلك الوقت - المرحوم دسوقي أباطة باشا الذى قدم استجوابا للحكومة مطالبا بضرورة الافراج عنى وفى مهلة الأربعين يوما المحددة لنظر الاستجواب استطاعت الحكومة أن تحصل على موافقة السفارة البريطانية بالافراج عنى وأصبح الاستجواب البرلماني غير ذات موضوع » .

« تعبد السلام وقسا »

رسالتان : من مجهول

السيد / صبرى أبو المجد

بعد التحية فقد لاحظت بحق انك قد دأبت فى المدة الأخيرة على سرد التاريخ بطريقة غير أمينة بقصبة النيل من أشخاص عرفوا بوطنيتهم .
وأثناء علاجك لموضوع ٤ فبراير حاولت النيل من وطنية مصطفى النحاس مع أنه لولا قبول النحاس تشكيل الوزارة لأعلن الانجليز الحماية على مصر مع ما يصاحب هذا من نتائج لا يعرف مداها غير الله وحده !!

والانجليز لهم عذرهم فى اصرارهم على للنحاس بالذات ليكون رئيسا للوزارة لأنهم كانوا محتاجين لوزارة قوية تستند على قاعدة شعبية عريضة فى وقت كانت فيه قوات الحلفاء مقبلة على معركة المدين التى ستقر مصيرهم ، كما أنهم محتاجون لرجل سياسى محتك كـ مصطفى النحاس وضع مصيره الى جانب قضية الديمقراطية وليس جاسوسا عليها للمحور كأمثال على ماهر ومن كان يدور فى فلكه من رجال السراى ؟

فالوقت كان عصيبا أمام الانجليز لا خيار أمامهم غير مصطفى النحاس .

أما أن النحاس لم يقبل تشكيل وزارة ائتلافية فهذا يرجع لحرصه الشديد على وحدة الوزارة التى يشكلها خصوصا اذا علم أنها قد قاست الكثير من الحكومات الائتلافية ، والجميع يعرف أن أحزاب الاقنية كان هبها الاكل اذا دخلوا فى وزارة ائتلافية بزعامة مصطفى النحاس هو تقويض هذه الوزارة وإظهار النحاس بالفشل والجهل والغباء فضلا عن الوقعة برجال الوفد !!

فمسألة أنه تمسك بوزارة وفدية فهذا حق ولا يمكن المناقشة فيه .

● ● لم أحاول مرة واحدة فى حياتى النيل من وطنية مصطفى النحاس فوطنية مصطفى النحاس فوق الشبهات ولكن المسألة مسألة اختلاف فى وجهة النظر ؟ ص ١٠ .

بعد التحية ، قرأت ما كتبتموه عن اعتقال على ماهر وبالرجوع لأقوال حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا ومصطفى النحاس باشا صح ما قلته لك فى خطابى السابق من أن اعتقال على ماهر كان بسبب الاغبيه الدينية وتجسسه لحساب المحور فى وقت كنا فيه جميعا ندافع مع الحلفاء عن الديمقراطية .

فموقف على ماهر ومن كان يلوذ به من ورجال السراى أمر كان معروفا لدينا نحن شباب هذا العصر وكهول اليوم ، كانوا محل سخطنا واحتقارنا . ماذا كانوا يريدون يريدون احلال محل بدل محتل آخر !!!

نتيجة لهذا فان قبول مصطفى النحاس باشا للحكم فى ٤ فبراير هو عمل وطنى كبير ، لأنه بهذا القبول استتاع النحاس باشا أن يقضى على امور كراهها هي :

الاول : لأنه فوت على الانجليز اعلان الحماية على مصر فى حالة عدم تشكيل الوزارة فى ٤ فبراير .
الثانى : لأنه فوت على الخونة من المصريين ضرب الديمقراطية بانصالحهم بالمحور .

فكيف يقال بعد ذلك أن مصطفى النحاس كان خائنا لوطنه عندما شكل وزارة وفدية يوم ٤ فبراير ١٩٢٢ ؟؟
لا تشوشوا عقول الشباب بتلك التعليقات المسمومة والتي الغرض منها قلب الحقائق .

يجب ان نكون امناء عن كتابة التواريخ فلا نعرف ولا . . .
أن صور الزعماء التي تنشر مع المقال تهز مشاعرى كثيرا وتذكرني بأقدار هؤلاء الرجال من أمثال مصطفى النحاس ، ومكرم ، وهيكى ، وأحمد ماهر ، والمنقراشى ، وإبراهيم عبد الهادى وغيرهم وكلما قارنت بين رجال السياسة فى الماضى ورجال السياسة الآن تحسرت واكتفيت بالقول . . لا حول ولا قوة الا بالله . . . يعطى من يشاء بغير حساب !!

والسلام . .

١٩٨١/٥/٢٢

المحامى المعجوز

ع.م. ١٠

من الأقنديات

● مرة أخرى لم أشكك أبدا فى وطنية مصطفى النحاس ولا أسمح لأحد أن يشكك فيها فهو - مصطفى النحاس - زعيم وطنى شجاع يختلف معه ولكن اختلافنا معه لا يمنع من تقديرنا له واعترافنا بوطنيته . . (ص ١) .

صواريخ

صباح الخير

صديقي وزميل « صبرى أبو المجد » - رئيس تحرير « المصور » -
وواضح أنه بانت له مواهب هائلة من المنابرة والتنقيب فى مجاله الأرشيف
للتاريخ المصرى القريب ! ٠٠ ولا اظن أننى أستمتع بفصول اسبوعية بمثل
تلك الحصلة من الصفحات التى يكتبها تحت عنوان « سنوات ما قبل الثورة » ،
ويطعمها بغريب الصور من متلا « كرش فاروق بالمليوه والشفاه الجلييلة تهبط
بالقبات على يده البضة اللحمة » ! ٠٠ أو ب « النحاس باشا زعيم البلاد ناظم
وعصاته تبدل على كنبه رصيف محطة بنى سويف » ! ٠٠ أو بهذا العته للطاعن
« ولى العهد » وهو مطعم الصدر يقاخش النياشين وطربوشه مائع كالقلع ! ٠٠
أو بصورة لذينة أخرى من فائقة الحصن « نسل شاه » و « هان زادة » والأميرة
تحفة والتبيلة كهرمان ! أو هذه السكسونية الفاتنة الحادة « ليدى لاهيسون »
وهى تتعلق بذراع زوجها ضخم الجثة - التندوب السامى - وكأنها يمامة شقراء
على جذع شجرة جميز !

فصول شيقة مصورة وما زالت طازجة للطبع خلقتاتها قريبة جدا ولا بد
أنها تخطف الدهشة والاستغراب من أجيال مصر الجديدة ، وتأخذهم الى طلائم
والساطر ألف ليلة ، بل تنوهم أحيانا فى دياجير العتمة والظلمة والحرية
التعسة من تلك الحقبة من حياة آبائهم وأجدادهم والذين بعضهم بل كثيرهم
ما زال يعيش ٠٠ حرمانهم من حقايقها ومعاليها وخباياها ، بينما أحداها ما زالت
تصب فى دماغيهم ووجدانهم ! ٠٠ وأتصور أن ما يكتبه « صبرى » ليس الا
مجرد اغراء « عينات » تسمح ان نجرد كنوز المخازن العديدة منها ٠٠ كنوز
تاريخ طبعها ، فانها مرحلة آخر ملك ، وآخر استعمار ، وآخر اقطاع ، وآخر
خوابة وباشا وصاحب عزة ! ٠ وأتمنى والله وقد انقرض المؤرخون من حياتنا
فماذا نقول الا ان نسعى بمثل عزيزنا صبرى الصحفى الاسبوعى ٠٠ نجلسه
على المقعد الذى يتوق فى أعماقه ومنذ زمان لو يجلس عليه ٠٠ بقعد « الرفاعى
المؤرخ المصرى الأعظم » ٠٠ ومهما تلقى عليه فهو ليس بالمهيا له ، فمعلش
وليغوضها بحيوية مثابرة وإخلاص حفره وصلق نيشه ! ٠

إبراهيم الوردانى

صلاح الشاهد ! يؤدى شهادته

أخى الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد

تحية وتقدير وبعد ..

حين نسرد هذه المرحلة السياسية نرى لزمنا علينا القول ان أحمد حسين باشا رئيس الديوان كان يتمجل رئاسة الوزارة بعد ان أبعد عنها على ماهر باشا وبعد وفاة المرحوم محمد محمود باشا . وانه فى سبيل غايته فى الرئاسة ملا فكر الملك فاروق بأن النحاس باشا قد أضعف سلطان الملك .

وتحدثت الوثائق التى نشرت أخيرا عن تشكيل وزارة فى ابريل سنة ١٩٤٤ ولم توافق عليها الحكومة البريطانية . وقد كان المرحوم مكرم عبيد باشا يعمل يوحى من أحمد حسين باشا - واستطاع أحمد حسين باشا أن يقنع الملك بأن النحاس باشا لو رفض قبول الوزارة لما استطاع الانجليز الاعتداء على مصر .

وزير المرحوم الأستاذ محمود سليمان غنام باشا انه برغم أن أمين عثمان باشا كان يتدخل كثيرا بين النحاس باشا والسفارة البريطانية وما قيل من ان النحاس باشا كان متصلا بحادث ٤ فبراير قبل الانذار البريطانى فان طواهر الأمر وصغير النحاس باشا الى أسوان تدل على أنه فوجيء بتطور الأحداث . ولقد امتاز النحاس باشا بالصدق ولو على نفسه .

ويأسف غنام باشا لأن مكرم باشا الذى كان يقدر النحاس باشا ورافقه أحداث ٤ فبراير ، لما خرج عليه وأسس الكتلة الوفدية تناقلت الأفياء ان كامل المسحق عضو مجلس النواب عن نجع حمادى أبلغ مكرم باشا ان النحاس باشا قد تباحث مع شخصية انجليزية قبل الأحداث فى أسوان . وان مكرم باشا ارتاح الى هذه الشائعات وروجها مع حسين باشا انتقاما من النحاس باشا الذى احتضن الأستاذ فؤاد سراج الدين باشا .

ولاحظ النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ ان مكرم عبيد باشا وزير المالية كثيرا ما ينقذ رغبات القصر الملكى مما يدخل فى اختصاصه من غير تشاور أو اعلام النحاس باشا وحده فى الأمر ، وتكرر التنبيه بأن يطلع على الرغبات الملكية قبل تنفيذها للتحاكم بشائنها او على الأقل للعلم بها .

وظهرت عند مكرم باشا نغمة لم يشهدها النحاس باشا من قبل . فقد كان رده ان هذه الرغبات من اختصاص وزير المالية وحده ، وبما الشقاق وازداد حتى خرج مكرم باشا وأصدر الكتاب الأسود .

وكنت مع صديقي المرحوم محمود شوقي مدير مكتب النحاس باشا وابن شقيقه - نتردد كثيرا على صديق يقطن فيلا بكويرى القبة بشارع سليم الأول وكان يشاركتنا في هذه الزيارات زميل لنا كان يرأس مكتب الشكاوى بالرئاسة وتصادف ذات يوم ان سبقنا الى هذه الزيارة حيث آخرنا عطل في للسيارة وكان قد سبقنا رجال البوليس الى الفيلا واعتقلوا زميلنا الأستاذ عبد الوهاب البنا رئيس مكتب الشكاوى ومعه مظروف به بعض الأوراق الرسمية الخاصة برئيس الحكومة وعلمنا فيما بعد أن الكتاب الأسود كان يوزع في « اشولة » من حجرة في الفيلا ولم تنفع شفاعة محمود شوقي لدى خاله لاقناعه ببراءة رئيس مكتب الشكاوى وبقي معتقلا ٠٠ حتى أقيل مصطفى النحاس باشا في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ . وجاء مكرم باشا وزيرا للمالية من المعتقل ليفرج فوراً عن زميلنا ويصبح من الرجال الذين راعهم بالترقية الاستثنائية والعلاوات وكان متعه الله بالصحة من أكثر الناس ولما للنحاس باشا وأود أن أذكر أن كل ما تناوله الكتاب الأسود عن استقلال مالي لم يتجاوز عشرة آلاف جنيه .

وقص على المرحوم محمود سليمان غنام باشا انه يرى أن صدور الكتاب الأسود كان بتجريض من أحبه حسنين باشا وإن الأستاذ المرحوم أحمد التامسي تناول الموضوع في كتابه مشيراً الى توجيهات الملك وحسين باشا بعد سوء التفاهم الذي ساد بين القصر والوزارة بعد ٤ فبراير .

ورئى النيل من أحمد حسنين باشا بطريقة أو بأخرى وتقدم أحد النواب الوفديين بسؤال في مجلس النواب عن دين مطلوب من أحمد حسنين باشا لوزارة المعارف التي يتولاها نجيب للهلال باشا وأعلن الوزير في مجلس النواب ان أحمد حسنين باشا كلف مدرسة الصناعات الزخرفية في بولاق بصناعة طقم خشبي لمنزله ولم يفتح الثمن برغم مضي وقت طويل على تسلمه وخسب حسنين باشا من علانية هذا الموضوع وإثارته في البرلمان . ثم وسع حسنين باشا من أساليبه السياسية فكان وهو رئيس الديوان الملكي يجرى اتصالات مع معارضي الحكومة الوفدية .

وقال انه سمع من الأستاذ فايق قصبجي الذي شارك في توزيع الكتاب الأسود ان توزيعه كان يتم بوساطة سيارات الجيش بأمر من الفريق ابراهيم عطا الله رئيس الأركان ويتوجيه ملكي . . وان مكرم باشا انقلب على القصر لأنه لم يعين رئيساً للوزارة ولم يحظ حزب الكتلة بالعدد المناسب في انتخابات ١٩٤٥ التي أعقبت إقالة وزارة النحاس وحل مجلس النواب الوفدي وغلب مكرم باشا ينشر في الكتلة بقلم (حكيم) كلاماً فيه غمز ولز للملك فسامت علاقته بالملك وحسين باشا .

وقد أخذت الوزارة الوفدية تبحث عن المكان الذي طبع فيه الكتاب الأسود وكان للنحاس باشا وزيراً للمطبخية ومحمود غزالي بك مديراً للأمن العام الذي

لم يصل لسبب أو لآخر لمعرفة المكان فانتدب النحاس باشا عبد الفتاح الطويل باشا بصفة غير رسمية لينوب عنه في وزارة الداخلية . ويستطرد غنام باشا قائلا بعد تعيينه وكيلًا برلمانيا لوزارة الداخلية جاءني ذات يوم أحد الشبان ليخبرني أن شخصا في بني سويف - أعور - وأخاه اسمه كمال وهو طبيب قد توليا طبع الكتاب الاسود فجهت الى عبد الفتاح الطويل باشا واحضرنا محمود غزالي لمناقشته فيما وصلنا من معلومات قد توصلنا الى مفتاح الحقيقة ، ثم أحضر الاميرالاي المرحوم محمد يوسف من القلم السياسي وتحرينا عن هذه المعلومات فافاد ان الكتاب الاسود طبع في بيت نجيب ابراهيم باشا في حدائق القبة وقده وصلوه قعلا في المكان والشخص .

تعددت الاسباب التي دعت الى خروج مكرم باشا من الوفد ومن الوزارة . ولقد اشتملت نار الخصومة الحادة التي خاض غمارها دون هوادة ، بل دون مراعاة واجب الزمالة التي ربطته بصديق العمر مصطفى النحاس منذ فخر الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ .

وإدري أن الاسباب ترجع الى :

١ - ان مكرم باشا قد اعتاد أن يلعب دور المستشار الأول والأوحد لمصطفى النحاس باشا طوال الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٤٢ ولم يكن هناك راد لكلمته أو مشيئته ولانزعاج ان مكرم باشا كان كفشا وذكيا ووطنيا وعيقريا من الطراز الأول ولكنه كان أيضا شخصا يريده السيطرة ولا يرضى للمشاركة في النفوذ ومن هنا كانت نقطة الضعف فيه كان انسان آخر معجب بذاته عن حق ويتقديس هذه المثلث ، لذلك فقد أغضب الجميع .

٢ - رأى النحاس باشا أن لا يفضب باقي أعضاء الوفد وبخاصة بعد انفصال أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا وكانا وطنيين كبيرين وقد سبق لهما ان اشتكيا من تسلط مكرم باشا وتكونت رؤسب لدى مكرم باشا وحاول البعض تنقية الجو بينه وبين مصطفى النحاس ولكنه كان لا يفتأ أن يعود الى سيرته الأولى من اغضاب باقي أعضاء الوفد .

٣ - ان مكرم باشا قابل الملك بناء على دعوة منه دون ان يستأذن النحاس باشا مخالفا بذلك التقاليد .

٤ - ان القصر وخاصة أحمد حسنين باشا قد استغل نقاط الضعف في مكرم باشا استغلالا كبيرا .

وكان مكرم باشا رحمه الله كالنار لا يطفى ولا يتر ، فاستجاب لدسائس القصر وخرج عن الصداقة التي امتدت منذ ١٩١٩ بل ان مكرم باشا كان يستجيب لمطالب القصر الملكي التي تدخل في اختصاص وزير المالية .

رحم الله مكرم باشا .. لقد كان وطنيا مخلصا ولكنه كان انسانا جيل
على طبيعة الانسان بما فيها من نواحي الضعف والوقوة .

لقد أدرك مكرم باشا هذه الزلة بعد أن تعاون مع حسنين باشا وأحزاب
الأقلية سنوات ، وعندما توفي المرحوم صبرى أبو علم باشا سكرتير الوفد المصري
الذى خلف مكرم باشا ، شوهده مكرم باشا يقبل النحاس باشا فى سرادق
العزاء .

فهل كان مكرم باشا يأمل ان تعود العلاقات بينه وبين النحاس باشا
ويعود سكرتيرا علما للوفد ؟

وقد اشتهر مكرم باشا انه قال

لقد أقيمت هنا النظام وعلى ان أحدهم .

وصل الخلاف بينه القصر والوزارة الى ان النحاس باشا لم يتوجه مع وزارته
الى القصاصين لتهنئة الملك بإنجائه ولم يكن مصطفى النحاس باشا هو البادى،
فى هذا المجال ، بل ان مصطفى النحاس اعترض على منح مدير الشرقية رتبة
البكوية لأن منح الرتب انما تتقدم الحكومة بطلبه من جلالة الملك لا أن يمنحه
هو ولو بنطق ملكي .

صلاح الشاهد

مجلس الوزراء الوفدى قرر خلع الملك فاروق

صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد

● قرأت كل ما كتبت عن « سنوات ما قبل الثورة » وكنت سعيدا لأن
عشت هذه السنوات وكنت مع القيم السياسية فى مصر منذ أكثر من خمسة
وثلاثين عاما ولقد عاصرت الرئيس الراحل مصطفى النحاس منذ عام ١٩٣٥
وعشت معه كل هذه السنين واستمرت العلاقة الأيوية مع النحاس باشا رحمه
الله حتى ولى الحكم يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وأصدر قرارا بتعيينى فى الحكومة .

ولقد كتب الكثيرون عن أحداث ٤ فبراير وتناولتها وثائق وزارة الخارجية
البريطانية التى أعلنت رسائل السفير البريطانى الى حكومته .

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٨٣٣

ولن نتوسع كثيرا في هذا الميدان ، ولكن واجبنا كمرقبين ومطلعين على صور الأحداث في مصادرها يدعونا الى القول بأن الملك فاروق كان ألماني النزعة يعلن ذلك في مجالسه الخاصة وتصل أخباره الى السفارة البريطانية ، وكان الملك فاروق يشارك من قلبه تنجيحه في كراهية الاحتلال الانجليزى وكانت له اتصالاته الخاصة مع المحور ، حتى ان السلطات العسكرية البريطانية استولت على القصر الملكي في رأس التين بدعوى ان اتصالات خاصة كانت تتم منه في الليل .

وقد روى لنا الأستاذ الحسينى زعلوك - وكان وثيق الصلة بالنحاس باشا - ان النقاط الهامة في الخطاب الذى أعلن فيه النحاس باشا في رأس البر في صيف ١٩٤١ ان الانجليز يستغلون قوت الشعب المصرى حين يستولون على أقطانه بالسعر المنخفض الذى كان سائلا وكانت الخطبة متفقا عليها بين أحمد حسين باشا - رئيس الديوان الملكى وبين النحاس باشا - بواسطة الأستاذ الحسينى .

هل أتحدث عن بعد نظر النحاس باشا ، وهو الذى أعلنت وثائق الخارجية البريطانية أخيرا أنه تبه الى اخطار انشاء دولة صهيونية في فلسطين عام ١٩٣٧ .

وهل أقول - وهو قول حق ، كررته الوفائق - ان جميع من عملوا في المجال السياسى والحكومى كانوا يتلقون توجيهات السفارة البريطانية ومن قبلها ظار المنسوب السامى بصورة أو بأخرى . ؟

وانه كان لكل رأى السياسى في المفاوضات والمراحل ، أو الجلاء الناجز برا وبحرا كما أصر المرحوم « صاحب المولى » أحمد نجيب الهملاى باشا لقد أدرك النحاس باشا برصيده السياسى ان قرار الحكومة البريطانية قد استقر على عزل الملك فاروق .

وكثيرا ما سمعت النحاس باشا يتحدث بالدستور وأن الوفد المصرى هو حامى الدستور في دولة ملكية دستورية ، أقسم دولته بيمين الولاء والطاعة لهذا الدستور .

وقد فسر النحاس باشا قبوله لوزارة فبراير ١٩٤٢ في خطابه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وفي أثناء رئاسة المرحوم النقراسى باشا للوزارة وقال : انه ضحى يوم ٤ فبراير بقبوله رئاسة الوزارة بعد الانذار البريطانى وأنه قدم التضحية راضيا ليجنب البلاد هزة كبرى بعزل الملك فاروق . ونسب خلاف بين الملك فاروق ووالدته في أثناء رئاسة النحاس للوزارة سنة ١٩٤٢ وذلك بسبب علاقة الملكة نازلى مع أحمد حسين باشا رئيس الديوان الملكى حينذاك

وقد هجرت الملكة القاهرة الى القدس ونزلت بفندق الملك داود حيث نما الى علم الملك فاروق بعض التصرفات غير اللائقة بها ، فاستدعى الملك النحاس باشا ويليه قائلاً له ان والتمنى تحبك وتحب زينب هانم وأرجو أن تسافر لاحضارها وبالفعل سافر النحاس باشا وقرينته الى القدس حيث نزلا بالفندق لمدة اسبوع والتقى بالملكة وحاول اقناعها بالعودة ولكنها اشترطت أن تستقبل فى محطة مصر استقبالا رسميا فوافق النحاس على ذلك ثم طلبت أن يكون للملك نفسه على رصيف المحطة فى استقبالها ووعدها النحاس باشا بذلك فقالت له « هل تضمن ذلك ؟ » فقال لها : « اذا رفض فأخبرك تليفونيا » وأسرع النحاس باشا والسيدة قرينته عائدين الى القاهرة ثم قابل الملك وروى له ما حدث فأمر الملك على الا يذهب الى المحطة وانه يكفي للاستقبال الرسميون وتشريفه من الحرس الملكى .

• وحاول النحاس باشا اقناع الملك بأساليب مختلفة ، ولما رأى اصراره على موقفه قال له « اذا كنت تريد سماع نصيحتى فساتصل بها تليفونيا وإبنيها بالموقف حسب وعدى لها وهذا ليس لأجل خاطرى ولكن لأجل خاطرها ، وخاصة وانها أمك » .

فتزل الملك عند رأى النحاس باشا الذى اتصل بالملكة تليفونيا وبلفها بالموافقة على طلبها وعادت الى القاهرة وكان الملك على رأس الاستقبال الرسمى .

وإذا كان قد بدأ فى السطور السابقة دفاع عن سياسة المرحوم النحاس باشا مع الملك فاروق - رحمة الله عليه - وحرص النحاس على ألا تتعرض البلاد لهزات فى رمزها الأمل ، فان مبادئ الملك فاروق وسهراته التى شاعت فى مصر وخارجها وأسلوبه فى معاملة زعيم الشعب ذى الكفاح والتاريخ الوطنى الطويل حتى وصل الحال الى أن أمر الملك بالآ يرافقه النحاس باشا فى السيارة الملكية فى بعض الاحتفالات الدينية ، وهى من المراسيم التى جرى العمل بها من قديم وطهر ان الملك وحاشيته وفى مقدمتهم المرحوم أحمد حسنين باشا سائرون فى سياسة غير وطنية وغير كريمة بحيث أصبح رمز البلاد مضغف فى الأفواه ورأى كبار الوفدين عزل الملك عن العرش ، وعرض الأمر على مجلس الوزراء ، فآقر هذا الاتجاه وعهد الى المرحوم أحمد نجيب الهلالي باشا بان يصوغ بأسلوبه اللينقى المسيق مبررات نزع الملك قاعد بيانا وسلمه الى الأستاذ محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة الذى ذهب الى مكتبه فأخلقه عليه وحده وأخذ فى تببيض مسودة نجيب باشا .

ولما انتهى من ذلك ذهب الى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء بخلع الملك فاروق وإعلان الجمهورية .

ويبدو أن هذا القرار كانت فيه جوانب المناورة ، فقد كان الشائع وقتذاك ١٩٤٣ أن قراراً خاصة من ضباط الجيش قد انضمت للاستعداد على النحاس باشا ووزرائه انتقاماً من قبوله رئاسة الوزراء في ٤ فبراير وأن حسين باشا كان وراء هذه التنظيمات وكان الملك يحتاج لهذا الأسلوب من السياسة .

على أنه بعد أيام توجه المرحوم عبد الحميد عبد الحق باشا إلى المنزل وبلغه أن قرار عزل الملك فاروق قد نال إلى علم السفارة البريطانية وأنها تشجع هذا الاتجاه وأن عبد الحق باشا علم بذلك من أمين عثمان باشا .

عندئذ طلب النحاس باشا مسودة القرار التي كتبها الهلال باشا وأشرف على حرقها في دورة المياه .

أما قرار مجلس الوزراء المكتوب بخط غنام باشا فقد أبقاه عنده .

وقد بذلت جهده للبحث عن هذا القرار وعلمت أنه لم يكن ضمن الأوراق التي تركها النحاس باشا ومنها بعض مذكراته ومذكرات المغفور له الزعيم سعد زغلول .

وإنه قد جرى مثل هذا البحث بواسطة فؤاد سراج الدين باشا وأحمد حمزة باشا وغنام باشا وإبراهيم فرج باشا والدكتور محمد محفوظ بك طبيب العميون والأستاذ محمود شوقي ابن شقيقة النحاس باشا . ولم يعثر أحد على القرار .

صلاح الشاهد

★ نشكر للأستاذ صلاح الشاهد رسالته ، وصدقه في كل ما يرويه فما عهدناه إلا صادقاً وأميناً وما يقوله الأستاذ صلاح فيما يتعلق بعزم حكومة الوفد عام ١٩٤٣ على عزل فاروق من الأمور الهامة التي لم أسمع عنها إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ولذلك يسعدنا ونحن نكتب للتاريخ أن نتلقى من لا يزالون ، على قيد الحياة - أطال الله حياتهم - ممن كانوا في وزارة الوفد عام ١٩٤٣ ما يؤيد كلام الأستاذ صلاح الشاهد أو ينفيه .

كما أننا نتحفظ على كثير مما قاله الأستاذ صلاح الشاهد في رسالته .

ص . ١

حول مظاهرات « إلى الامام يا روميل »

الامخ العزيز ، والصديق الفاضل الاستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد :

كتاباتك عن سنوات ما قبل الثورة سجل تاريخي وطني يتنبهه ويقرؤه بامعان وفهم عميق الملايين من جيلنا المعاصر ، وايضا الجيل الصاعد فهى سجل صادق ، ومفتوح للمؤرخين والذين صنعوا الاحداث أو شاركوا أو عاصروا الاحداث ولقد أثرنا - أنى التوأم ، وأنا - السكوت واكتفينا بمتابعة ما يسجله البعض من مواقف وطنية زائلة وأخرى رائدة وقد عاصرنا الكثير منها من موقع صنع الاحداث ومحور النشاط الوطنى للشباب حينئذ فقد كان احدنا سكرتير^١ عاما منتخبا للشباب الوفدى - حزب الغالبية الساحقة فيما قبل الثورة - وذلك بعد مشاركتنا الفعالة فى جميع المواقف السياسية منذ عام ١٩٣٥ .

والذى نريد أن نقوله رداً على تساؤلك الخاص بالمظاهرات ، التى انطلقت فى الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ ، أن الشعب فى تلك الفترة كان ساخطاً للغاية على الانجليز والملك والأحزاب وكان يتعاطف مع الوفد لأنه بعيد عن الحكم ، ونفوذ الحكم ، وقد انفجرت بعض المظاهرات نبعثاً عن حالة السخط تلك خاصة بعد أن استشرى الضلال واستولى الانجليز على معاصيل البلاد ، وفى تلك المظاهرات ، البريئة كان يندس بعض العناصر التى لا تعرف هويتها أو هدفها كان من بينها أولئك الذين حثفوا : « إلى الامام يا روميل » ولم تكن حقيقة تعرف فى البداية ما المقصود من ذلك الهتاف : إكان من أجل ايجاد مبرر لتدخل انجليزى حاسم ، أو لأسباب أخرى لم نعرفها - وقتئذ جيداً - على أية حال فالذى نستطيع أن نؤكدك لكم ان الشباب الوفدى يرى تماماً من المشاركة أو حتى العلم بمن دبوا تلك المظاهرة ، التى اتخذت شعاراً لها : إلى الامام يا روميل ، بل لقد كان شعورنا وشعور الشباب الوطنى عامة ضد هذا الهتاف ، وقد تحفزنا ، لمقاومة المظاهرات الشبيهة بتلك المظاهرة ، غير أنها لم تتكرر فيما بعد والذى نؤكدك لك أيضاً أن البوليس كان يحصى تلك المظاهرات . وسوف نوافيك فى القريب العاجل بالكثير مما لدينا من معلومات عما كان يجرى فى تلك الفترة الحرجة من أحداث .

ولك شكرنا وتقديرنا

مهندس حسنين كامل

سكرتير عام لجان الشباب الوفدى سابقاً

مهندس محمد كامل

وما رأى أحمد حسين ؟

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد

رئيس تحرير مجلة المصور

تحية طيبة وبعد ..

أتابع منذ شهور سلسلة كتاباتك عن حادث ٤ فبراير مقبدا تماما الجهد الكبير المبذول فيها - الا اننى - كمواطن عادى عاصر تلك الأحداث - ارجو أن تفسح مكانا فى هذه الكتابات عن مدى القهر والاذلال الذى عومل به الوفد خلال تلك الحقبة بانتزاع حقه الطبيعى والقانونى فى تولي السلطة وإعطائها للأقليات المتطاولة زمنا طالا جدا ..

وتذكرون سيادتكم انه خلال الحرب العالمية تحالف تشرشل مع الروس يقول المشهور أنه يتحالف مع الشيطان لكسب الحرب ، ومن ثم فإن وجهات نظر كثيرة لا تحمل الوفد الاثم اذا هو توصل لحقوقه بعد قيامه بعمل اجراءات اعتبرت كافية جدا لتمهيد عودته للحكم فى ظروف شديدة القسوة يجب تصورها ووضعها فى الحسبان ونحن نتكلم « هذين اليومين » براحتنا فى ظروف وأجواء هادئة .

وأرجو فى هذا المجال استكمال حلقات ٤ فبراير بالحصول على رأى الأستاذ أحمد حسين زعيم مصر الفتاة حيث سبق أن قرأت له مقالا كبيرا نشر بالجرائد يقف فيه فى صف الوفد فى تلك الأزمة ومن الضرورى جدا استكمال الحلقات بها .

ونفكم الله

وإشكركم ..

توفيق عبد الهادى

مواطن معاصر

● لعل الأستاذ أحمد حسين يؤيدنا بوجهة نظره الآن فى أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ كما يطلب الأخ الأستاذ توفيق عبد الهادى خاصة واننا نعرف انه كان للأستاذ أحمد حسين رأى سابق فى وزارة النحاس باشا نشر فى المصنف وقتئذ .

أجل وقفت الى جوار الوفد في حادث ٤ فبراير

● لفتت ابنتي « احسان احمد حسين » المحررة بشار الهلال نظري الى دعوة كريمة من الابع الوطني المجاهد « صبري أبو المجد » لكي أكتب عن موقعي ابان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وذلك بناء على طلب أحد قرائه الأفاضل « توفيق عبد الهادي » وأقول لفتت نظري لأن مرض الشلل الذي يترسني منذ أكثر من عشر سنوات ، بات يعجزني عن متابعة ما ينشر .

ولما كان الله سبحانه وتعالى قد حفظ لي عقلي « بنعمة منه » فهأنذا ألبس الرغبة الكريمة شكرا لكل من أتاح لي فرصة الحديث عن موضوع كنت أتوق للتحديث فيه .

تأييني للوفد

فقد وقفت الى جوار الوفد في حادث ٤ فبراير وأذكر انني لم أحزن على أمر قست به كما حزنيت لهذا التأييد الذي أفقدني وقتها غريفا من خاصبة اخواني وزملائي في الجهاد ، أما اليوم وبعد هذا الصبر الطويل وبعد أن تكشف عن الأحداث ما تكشف فاني أنظر الى موقعي باغتباط ورضا ، وانه كان التصرف « الموضوعي » الجدير بمجاهد يؤمن بالمشور والديمقراطية وسيادة القانون .

كان تدخل الانجليز مع المشور

لكي نعرض على أي اجراء « فضيلا عن أن نعتبره من الوطنية أو غير الوطنية » يجب أن نتساءل ، هل هو حق أم باطل ، فما الذي طلبه الانجليز في ٤ فبراير ، انهم طلبوا أن يشكل النحاس باعتباره زعيم الأغلبية الوزارة ، وهذا مطلب دستوري ديمقراطي وعادل ، فلا يقبله أي باطل ولا يقال انه ضد المشور وضد الديمقراطية ، أن يكون الانجليز هم الذين طالبوا به ، وانما يجب أن يقع اللوم ، كل اللوم ، على من وقف في طريق المشور وأعمال الديمقراطية وإرادة الشعب فمكن للانجليز بأن يقوموا بهذا العمل ، الذي وإن بنا اعتداء على الملك ، ولكنه كان يظاهر الشعب والأغلبية البرلانية .

أحمد ماهر يتخبط

لقد تخبط أحمد ماهر ليلتها يتخبطا عجيبا ، فقله كان هو الذي قال ان مصطفى النحاس يلى الوزارة على أسنة حراب الانجليز ، وفي ذات الوقت كان يلج على النحاس ان يؤلف وزارة قومية ، فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستوري والقانوني ، أصبح عمله « خيانة وطنية » وقد كان هذا يكون مفهوما ، لو ان الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس

فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طالب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة ، أى حكومة فكان عجباً من أعجب العجب ، أنه عندما يؤلف النحاس الوزارة وفيها أحمد ماهر وإسماعيل صهبي وحلي عيسى ، يكون العمل وطنياً ، أما اذا شكلها يكون هؤلاء ، يكون الأمر « خيانة » .

لقد كان هذا تخطيطاً ما يعلمه تخطيط كما يبدو لى اليوم وبعد هذا العمر الطويل ، أما فى وقتها فلم تكن هذه المعلومات أمامى ، عندما أُنشئت مصطفى النحاس ، فقد كنت معتقلاً أنا وأخوانى من أبناء مصر الفتاة ، وكانت الأخبار تصلنا من خلال الاعتقال ، ولقد عقدنا العزم عندما واقتنا أنباء محاصرة الانجليز لقصر عابدين على القيام بثورة ضد الانجليز ، ونسلحنا رغم قلة عدداً بما استطعنا تدبيره وكانت خطتنا تبدأ بالاستيلاء على أسلحة المعتقل ، ثم نقتحم المعتقل منادين بالثورة ، فلما علمنا فى الليل المتأخر بأنه الأثرة قد حلت ، وإن الدبابات الانجليزية قد انسحبت بعد أن شكل مصطفى النحاس الوزارة ، تنفسنا الصعداء لانتهاء هذه المغامرة .

والدرس الذى يجب أن نقف أمامه جميعاً من حادث ٤ فبراير ، هو أن يعتبر الحاكم ، أى حاكم أن قوته الكبرى وخط دفاعه الأول والأخير هو فى أعمال الدستور نصاً وروحاً والأخذ دائماً بالشرعية الدستورية والا عرض نفسه وبلاده لأشد الأخطار .

من المعارضة الى التأييد

أما عن موقفى وموقف زملائي المعتقلين وعلى رأسهم الأستاذ محمد صبيح فاحمد الله أن مواقفى كانت من أجل الله والوطن ، فقد كنا معارضين بشدة وعنف ضد مصطفى النحاس ، فلما أن أصبح الأمر دستورياً لم لا دستور ، فقد وقفنا الى جوار الدستور ، ولم يخيفنا ان ذلك يقلبنا من معارضين الى مؤيدين فى موقف من أخطر المواقف .

أحمد حسين

عودة الى الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢

● الشيخ الصديق الأستاذ صبرى أبو المجد أصفى الود وبعد ، فكل الذى تنشر توثيقاً لحائر التاريخ هو - دون ملق غير متحقق بيننا أصلاً - خير أداء لفرض عين فى ذمتكم وتخفيف لفروض أعين فى ذمم الكتيرين ممن عاشوا ذلك التاريخ أو بعضه .

وأصدقك عندما أقول انه كثيرا ما يأخذ هذا الذى تبدلون فكر أو جهداً من الالتفات الى ما يكون فى الذاكرة من إضافة اتصت بالأحداث وقفيت .. أما

لأنها دارت بين اثنين فحسب . وكتمانها حتى أتى عليها الموت أو غفا النسيان
أو لأنها تحققت ولم تنشر في حينها ان عبدا أو عفوا ، أو لأنها سبابة وقودها
لم تكن تفرغ الانتباه . فلما دارت الأيام ربطته بينها وبين سواها أو تمت
ترجمتها في ضوء الأحداث فباتت تفرغ كل انتباه .

وحتى أتخفف من بعض ما نحلل ذمتي - وأن أزعمت لو أذن الرحمن أن
أعالج هذا في المجموعة الثانية من « لو تكلمت الجدران » - فاني لأستبجح
أن أسوق بمناسبة ما نشرتموه عن « المعارضة بين الحدود والضوابط » وبعض
ما ورد في « سنوات ما قبل الثورة » . وما كتب الزميل العزيز الأستاذ أحمد
حسين أكرم الرحمن جهده وجهاده .

ففي الموضوع الأول ذكرت ان مصطفى النحاس استعمل أو أساء رخصته
قائما على الرقابة فرفض نشر العريضة التي وجهها قادة المعارضة وقتئذ الى
الملك يصارحونه فيها بما آلت اليه أمور البلاد ، وانه لما نشرت النص أحس
الصحف قامت الحكومة بمصادرة نسخ الصحيفة . وجاء القضاء بثبت قرار
المصادرة .

والواقعة أن كان هذا الذي تقدم هو جماع صورتها . فمن تفصيلها ان
النص لم يسمح بنشرة اطلاقا ، فلما حاولت النشر . صحيفة - وكانت ان
استعفتني ذاكرتي - السياسة أو البلاغ - وتعايلت على الرقيب المقيم حتى
تم اعداد العريضة - صنف حروفها - وتحديد موقعها من الصحيفة أفاق الرقيب
فأمر برفعها ، فلما كان ذلك ترك القائلون على النشر المكان من الصحيفة خاليا .
وليفهم الناس .

وصدرت الصحيفة - وقد تحدثت عنها في إحدى حلقات « لو تكلمت
الجدران » التي يتفضل المصور بنشرها وكانت الحلقة تحت عنوان بيضاء
من غير سوء ، وما رصده مضابط القضاء طلب الحكومة تثبيت المصادرة لوجود
المساحة البيضاء التي لها دلالتها بعد أن تردد أمر عريضة قادة المعارضة بين
الناس .

صادرتها وعرضتها على القضاء فثبت المصادرة . . وتصادف ان القاضي
الذي حل محل صاحب المنور والذي فصل في المصادرة كان لصيق القرابة
لاحد أقطاب الوفد « عبد اللطيف محمود » .

مجرد مصادفة .

وعن الموضوع الثاني . . الخروج الجماعي الأول لأعضاء من الوفد عام
١٩٣٥ وما أطلق على الأعضاء - السبعة ونصف - أذكر ان الذي أطلق هذه
التسمية هي أحزاب المعارضة وفي مقدمتها الأحرار الدستوريين . وقيل في

تعليلها ان النصف يرمز الى قصر على الشمسى باشا ، وقيل بأن أحد الثمانية كان فى خارج البلاد فزعم الوفد أن هذا - الواحد - بأن فى عصبته لم ينشق مع المنشقين وزعم المنشقون ان هذا الواحد منهم - وظل الأمر فترة فنصف بعض رجال المعارضة ذلك « الواحد » نصفين لكل فريق نصف فبات السبعة المتيقن انشقاقهم سبعة ونصفا .

وصارت مثلا .

واستطيع فى شأن هذه العريضة أن أخرج هونا على موضوع التعليق فأذكر أن تلك العريضة وما حوت ومنعها من النشر كان مقدمة لتفكير دار بين حافظ رمضان باشا وبينى حول وجوب تبصير الشعب عن طريق المنشورات السرية التى بدأت بتفصيل ما اشارت إليه العريضة سواء فى شأن الملك وتصرفاته أو الحكومة وعثراتها . فصدرت مجموعة متوالية من هذه المنشورات تحت عنوان . . ان الرواية لم تتم فصولا . . وكان آخرها فى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ وأذكر من مقدمتها الأبيات التى تنبه الى ما سيؤدى اليه استشرار أفعال البرامكة فى الحكم ومظلمها :

أرى خلل الرماد وميض نار ويوشك أن يكون له ضرام

وَأذكر من ختامها . . ان الذى يجرى فى البلاد لا يشرف حاكما ولا محكوما ، وبين المقدمة والختام النداء بأن الأمل فى تصحيح الأوضاع وانقاذ البلاد بات معقودا على ثورة الشعب .

أما فى شأن الزميل الكبير الأستاذ أحمد حسين من قوله فى تسوينغ دفاعه عن تأييده وأبناء مصر الفتاة تصرف مصطفى النحاس حيال انفار ٤ فبراير . . فى ذات الوقت كان يلج على النحاس - أحمد ماهر - أن يؤلف وزارة قومية فلما رفض النحاس وأصر على استكمال حقه الدستورى والقانونى أصبح عمله خيانة وطنية وقد كان هذا يكون مفهوما لو ان الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن ويقع الحال ، بل لقد طلب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة .

ولقد شابت الظروف أن أعيش أحداث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ عن قرب حيث كان حافظ رمضان يمكننى قبل أن يتوجه الى سراى عابدين وكنت فى انتظاره بمنزله حتى عاد . . ومنه وفى حين الأحداث سمعت التفاصيل . .

ومن بين هذه التفاصيل - الأمر - البريطانى وأن طلب النحاس رئيس الوفد رئيسا للوزارة من مضمونه ومؤداه على ما كشفت مناقشة المجتمعين ومنهم النحاس وبلا اختلاف فى الرأى أن الوزارة المطلوبة وزارة وفدية - لحما ودما -

ولذا عرض أحمد ماهر أن تكون الوزارة قومية حتى لا يكون التصرف خضوعاً بقبول الانذار البريطاني كما .. « نزل » فلما أصر النحاس على رفض الوزارة القومية اقترح حافظ ومضان حلاً أن تكون الوزارة وفدية وأن تضم وزيراً واحداً فحسب من غير الوفد لتحقيق معنى بعض حرية الإرادة .

وأصر حافظ ومضان على أن يسطر اقتراحه — بالمحضر — وسطر .. وهو فى منطق الأمور اقتراح لا يكون إلا لعدة وهى التحلل هونا من أملاء الانذار البريطانى مما ينال من حديث الزميل الكبير .

أخى صبرى :

أعود فأشكر لك فضل ما تنشر مما تتلقى وما تصبح .. وأمل أن تستغنى ظروفى فالحق بهامش ركبك يوم تتحدث الجيران عن الذكريات السياسية بعد أن أفرغ وتفرغ من الحديث عن الذكريات القضائية .

« المخلص »

على منصور النحاس

أسرار خطيرة تداع لأول مرة

الاستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد ..

أبعث اليك ببعض ذكرياتى عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وما أعقبه من أحداث ، اذ كنت وقتئذ ضابطاً بالبوليس السياسى :

أذكر — مثلاً — أن الملك فاروق ، عندما طلبه من النحاس باشا أن يتوجه الى السفارة البريطانية لتبليغها بخبر تكليفه بتشكيل الوزارة كان الملك يسبح من النحاس باشا ولا شيء غير السخوية !

وقد قال بعض الوفديين ان النحاس باشا لم يكن على علم : أو على اتفاق مع السفير البريطانى بما سيحدث ، وهذا غير مقبول ، بل غير معقول ، اذ كيف يتسنى للسفير البريطانى أن يتخذ كل هذه التدابير الحربية وفى هذا الوقت الذى يتسم بالدقة والحساسية ، وكيف يتسنى للسفير البريطانى أن يدخل فى كل تلك التحذيرات ضد القصر من أجل أن يشكل النحاس باشا الوزارة دون أن يكون المطلوب منه تشكيل الوزارة وأن يكون على معرفة ، أو على علم بما سيحدث ! ودون أن يكون متأكداً مسبقاً من أن النحاس باشا سوف يقبل الوزارة ، ولو فرضنا أن النحاس باشا رفض التدخل البريطانى فى حرج كان سيقع فيه السفير البريطانى ، والحكومة البريطانية .

وأذكر ، أنني في شهر مارس ١٩٤٢ ، سافرت في مأمورية خاصة بالأمن العام ، إلى العراق ، ولما علم نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية بوجودي ، استمعاني إلى مكتبه وطلب مني أن أشرح له كل التفاصيل واستمع مني إلى آراء السياسيين المصريين ، وإلى رأي النحاس باشا و . . و . .

وأذكر أنه نوري السعيد قال لي أن النحاس باشا لم يكن موفقاً ، وكان الواجب عليه بعد أن تخرجت الأمور إلى هذا الحد ، أن يؤلف وزارة قومية ، وأن يعمل على أن تقف مصر كلها ، تحت قيادته ، كتلة واحدة ، وصفاً واحداً . ولو أن النحاس باشا فعل ذلك - كما قال نوري السعيد - لازداد مركزه قوة ، ولأصبح مؤيداً من الشعب ، ومن الملك ، ومن الإنجليز أيضاً !

وكنتييجة لحادث ٤ فبراير بدأ فاروق يتجه نحو العرب :

كان أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية قد صرح بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف نحو أية حركة من العرب تهدف إلى تعزيز الوحدة الثقافية والاقتصادية والسياسية فيما بينهم ، غير أن مثل هذه الحركة لا بد وأن يقوم بمخطوطتها الأولى العرب أنفسهم ، وحاول نوري السعيد ، أن يتبنى وبسرعة دعوة أنتوني إيدن فاصدر تعليماته إلى سفيره بمصر المرحوم تحسين العسكري أن يجس نبض حكومة النحاس باشا ، وقد استشارني السفير في كيفية مقابلة النحاس باشا في الأمر ، وخشى ألا ينجح في مسعاه خصوصاً وأن النحاس باشا يعرف نوري السعيد ، فأشرت على تحسين العسكري أن يجتمع بأحد الوزراء الوفديين المقربين إلى النحاس باشا ، ويتذاكر معه الموضوع ، ويقوم الوزير بتهيئة الجو عنه النحاس باشا ، وفعلاً اجتمع السفير بالمرحوم محمود سليمان غنام في منزله بضاحية مصر الجديدة ، وبعد ذلك تمت مقابلة السفير للنحاس باشا وتطور الموضوع وألقى النحاس باشا بالتصريح التالي في مجلس الشيوخ :

منذ أعلن المستر إيدن تصريحه قمت بالتفكير في الموضوع طويلاً ورأيت أن الطريقة الخلى التي يمكن أن توصل إلى غاية مرضية هي أنه تتناول الحكومات العربية في هذا الموضوع وقد انتهت من دراستي إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي إليه من آمال ثم تبدل الحكومة المصرية جهودها في التوفيق والتقريب بين آراء مختلف الحكومات العربية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . ثم تدعوم جميعاً إلى مصر في اجتماع ودي لهذا الغرض حتى يبدأ السعي للوحدة العربية من جبهة متحدة بالفعل - فإذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال البحث واتخاذ اللازم القرارات حتى تتحقق الأغراض التي تنشدها الأمة العربية » .

ولم يكن الملك عبد العزيز مرجحاً بفكرة انشاء الجامعة العربية في بادىء الأمر لأن الاقتراح جاء من الانجليز وهو ما يثير الشك في نواياهم وان النحاس باشا ونورى باشا يعتبران في هذا الوقت من أعوان الانجليز .

وسافر الملك فاروق في رحلة خاصة الى البحر الأحمر ونزل على الشاطئ السعوى ، وما ان علم الملك عبد العزيز بوجود الملك فاروق على الاراضى السعودية حتى هب الى لقاءه وأقام مدينة الخيام ونحرت الذبائح واحتفى به الملك عبد العزيز حفاوة كبرى وقبل الملك عبد العزيز أن يشترك في الجامعة العربية وتبعه امام اليمن وقد توطلعت العلاقة الطيبة بين العاهلين وانتهى المطاف بالاتصالات التي دارت بين القاهرة وبين عواصم الدول العربية بالاتفاق على عقد مؤتمر الاسكندرية الذى انتهى في أكتوبر سنة ١٩٤٤ بروتوكول أطلق عليه اسم بروتوكول الاسكندرية بمقتضاه أعلنت الدول العربية اتفاقها على التعاون والتضامن في نطاق منظمة رسمية تحصل اسم جامعة الدول العربية وكانت الجامعة عند نشأتها مكونة من مصر والسعودية وسوريا ولبنان والعراق والأردن واليمن وكان مندوب اليمن يحضر الاجتماعات بصفة مستمع وهذه الدول التي كانت قد نالت استقلالها حتى ذلك الوقت .

وقد انتهز الملك فاروق فرصة انتخاب فخامة شكرى القوتلى رئيساً للجمهورية في سوريا وأرسل بعثة ملكية سافرت سرّاً الى سورية لتهنئة فخامته وكانت البعثة برئاسة الفريق عمر فتحي وعضوية الميكباشى محمد حلمى حسين من الهاشمية الملكية وكننت أنا العضو الثالث ، وقد سافرت البعثة سرّاً دون علم الحكومة اذ خشى الملك أن تعرض الحكومة المصرية على إرسال البعثة وقد استقبلت البعثة استقبالا حاراً .

وسأوافيك بذكرياتي عن تلك المرحلة المهمة من مراحل التاريخ المصرى

محمد يوسف

وكيل الأمن العام ومدير الشؤون العربية السابق

وموفد فاروق الى الملوك والرؤساء العرب

صفحة مجهولة يزيع عنها الستار

مستشار سابق

« صبرى أبو المجد »

أتابع ما تنشره عن سنوات ما قبل الثورة وكيف حاصر الجيش البريطاني في ٤ - ٢ - ١٩٤٢ قصر عابدين بالديابات ليفرض على الملك وزارة النحاس باشا وقتلتم ان الجريمة بلغت من تلك السنة وانتهت في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . حركت هذه الحوادث في خاطري ذكريات أخرى عن هذه الفترة وهي إصابة الملك في حادث القصاصين يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وما أحاط به من ملاحظات حين كان الملك يقول في طلب التحقيق « لا » وتقول الوزارة « نعم ويجب التحقيق » مما يدل على أن الخصومة بقيت بعد ٤ فبراير .

ولأني درجت على أن احتفظ بملف لكل فترة من فترات عمل في النيابة وفي القضاء وحتى المناصب القضائية في ديوان الوزارة التي كنت أعود إليها في عهود مختلفة . لذلك رجعت إلى ملف الفترة التي توليت فيها رئاسة نيابة الزقازيق حيث توجد صورة تقرير عن حادث القصاصين الذي طلبه النائب العام الطوير باشا ل عرضه على مجلس الوزراء .

علمت بالحادث حول المغرب وهو ان الملك كان في سيارة قاصدا الاسماعيليه فاصطدم بسيارة عسكرية فادى التصادم الى اصابته فنقلته القوات البريطانية الى أحد المستشفيات العسكرية فرائيت من الواجب أن انتقل ولو لم أخطر بالحادث رسميا وكان بصحبتى المرحوم عبد القادر عودة وكيل النيابة العسكرية وهو ممن كانوا محل تقدير وربما يتذكر القارىء صلته بالاخوان المسلمين وأنه ممن نفذت فيهم أحكام الاعدام قبل ثورة التصحيح ، كما استصحبت رئيس المباحث ومساعد الحاكم .

ولما أن وصلنا الى القصاصين أصغيت الى البشارة الطبية يليها كبير الأمماء تليفونيا لتنازع بوسائل الاعلام . ووجدت الملك على سرير في « خيمة » صغيرة وبإبائها حسين باشا رئيس الديوان فأبدت شعورى نحو الحادث وأمتثلت في التحقيق فوعده بالعرض على الملك .

بعد ذلك سمعت شائعة تردد وهي أن الملك كان في طريقه الى الاسماعيليه على موعد مع صيدة نمسوية كانت تنتظره في باخرة بالاسماعيليه وهي شائعة لا أعرف نصيبها من الصحة الى الآن .

توافده كثيرون من القاهرة بينهم بعض الوزراء والتقيت بوزير الداخلية الذى نسيك بضرورة التحقيق رغما عما وعدنا به حسنين باشا ، ثم استمعى مدير مرور القاهرة وكلفه بأن يستجيب لكل ما تطلبه النيابة من اجراءات ، وبعد انصرافه ظل الحاضرون من وزارة الداخلية يلحون فى أن تقوم النيابة ولو بالمحاينة فأجبت أن المحاينة انما هى من اجراءات التحقيق • حاولت الاتصال ليلا بالنائب العام تليفونيا فلم أوفق •

وأخيرا نظرت الى واجب النيابة نظرة موضوعية وقلت فى نفس وتساءلت عن نتائج التحقيق وهل تحرى الحقيقة فى الحادث يكون لصالح العلالة أو الخسمة أهداف سياسية ذلك لأن الخطأ أن كان من جانب الملك فانه هو نفسه المجنى عليه والمتهم ، هذا فوق المقرر بوجه عام فى العرف والقانون لصالح رئيس الدولة لا سيما فى القانون الانجليزى الذى يقول « ان الملك لا يخطئ » ، وان كان التحقيق لمجرد اثبات التساغة فان الضمير القضائى لا يجوز تسخيريه فى خدمة الأغراض السياسية •

وأما اذا كان التحقيق سوف يتثبت الخطأ على قائد السيارة العسكرية فان القضاء المصرى لم يكن يملك محاكمته وإن أرسل اليهم ملف التحقيق فلن يكون له أى وزن ولهم على أحسن الفروض أن يقوموا بالتحقيق مرة أخرى •

وأخيرا أمضيت الليل داخل المستشفى على سرير من أسرة الجرحى وبكرت فى الصباح واستعلمت من حسنين باشا عما تم فأجاب انه لم يتسكن من استئذان جلالته •

ثم قابلنى ضابط الاتصال بين الحكومة المصرية والجيش البريطانى وأبدى استعلاذه لاحضار السيارة العسكرية فطلبت اليه بدلا من ذلك أن يصل ما بينى وبين النائب العام عبر خط التليفون الخاص بالجيش البريطانى فاستجاب وأرشدنى اليه وتبين أن الطوير باشا فوجيء بما بلغته به وأبدى الاهتمام البالغ واقتنع بسلاعة تصرفاتنا وطلب موافاته بما يتم •

بقيت فى القصاصين طوال اليوم والملك الجريح يرقه داخل الحيمة ويقوم بالحراسة جنديان على منخلها من جنودهم كل منهما على جواد وكان الاربعة كأنهم تماثيل لا تتحرك بأى كلمة ولا تبهى أى إشارة •

ولما أن اقترب الغروب قصدت الى حسنين باشا للمرة الثالثة فأجاب بأنه لم يتمكن معه ولكن من رأيه تأجيل التحقيق فأدركت من هذه الاجابة أن التحقيق مرفوض لأن الاجابة كانت بالأسلوب الدبلوماسى • فعدت الى الزقازيق وأعلنت الاتصال بالنائب العام تليفونيا فعجب مما سمعه من أن التحقيق مستمر طوال اليوم وكلفنى بالتبكير فى الحضور الى القاهرة صباحا ومعنى تقرب عن هذه الوقائع لعرضه على مجلس الوزراء فنفذت طلبه وسلمته اليه •

وأخيرا ولعل في هذا التقرير ما يكشف النقاب عن نموذج مما كان بين
القصر ووزارة النحاس باشا بعد حادث أربعة فبراير سنة ١٩٤٢ .

المستشار علي عرفه

رئيس سابق محكمة الاستئناف

● تشكر السيد المستشار علي عرفه اهتمامه الشديد لما ينشر عن سنوات
ما قبل الثورة وقد سبق لسيادته أن عقب على أحد الموضوعات ونشرنا له تعقيبه،
أما بخصوص الموضوع الذي أزعج عنه الستار المستشار علي عرفه ، فأننا
تكون سعداء للغاية ، لو أن سيادته وإفانا بكل ما لديه من تفاصيل حيث أن
الموضوع الذي طرقة لم يسبق لأحد ممن كانوا في موقع المسئولية وقتئذ - أن
طرقة .

وكانت رسالة أخرى من المستشار السابق علي عرفه :

السيد الأستاذ الكبير / صبرى أبو المجد

● تؤرخون لسنوات ما قبل الثورة وكذلك تنشرون ما يرد عليكم في
هذا الخصوص فلکم الفضل المضاعف وعلينا الشكر الجزيل .

أما من الصفحة المجهولة التي قلت انني رفعت عنها الستار وهي الخلاف
على التحقيق عند إصابة الملك في حادث القصاصين حيث كان يسير في طريقه
الى الاسماعيلية فاصطدمت سيارته حوالي الساعة ٤ مساء بسيارة عسكرية
للجيش البريطانى كانت تتجه الى ثكنات الجيش في الصحراء المقابلة لترعة
الاسماعيلية وما ترتب على هذا الحادث من خلاف بين القصر ووزارة النحاس
باشا على قيام النيابة بالتحقيق أو عدم قيامها به مما كان يرسم صورة من
صور الخصومة بين الطرفين ظهرت بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حين فرض
الانجليز على الملك تأليف وزارة النحاس .

ومع اعتزازي بتقديمكم للكلمة التي أوجزت فيها ملابسات الحادث فاني
أشعر بمحکم أنه كان يموزها شيء من التفصيل ، ومن ثم أقول اني لم أتلق
اخطارا رسميا ، ومع ذلك رأيت من واجبي - والنيابة المسئولة عن
التحقيق - أن أنتقل اليه وهناك رأيت المدير ووكيل المديرية والحكماء الذين
كانوا قد سبقوني ، وحينما رأيت الغموض يحيط بالحادث لم انتظر تحريات
الجهة الادارية بل آثرت ان ألتقي المرأى في التحقيق من المنبع نفسه وكان
ذلك قبل أن يحضر أحد من أعضاء الوزارة وقبل أن ينبت الخلاف على التحقيق .

قابلت رئيس الديوان الملكي ثلاث مرات في خلال ٢٤ ساعة إما عن وزير الداخلية فاني لم اتق به الا بعد منتصف الليل حين كان يلج على في القيام بالتحقيق مع تأجيل المحاينة الى الصباح وفي هذا اللقاء برز الخلاف على التحقيق بين القصر والوزارة ، وأكد ذلك الرأي الذي أبلاه رئيس الديوان في اليوم التالي .

ويعرض التقرير الذي طلبه النائب العام على مجلس الوزراء اسدل الستار على الحادث فلا عهد الى النائب العام بالتحقيق ولا ارسل من القاهرة من يقول به في القصاصين .

أما الملك نفسه فرغما عما ثبت من الكشف عليه بالأشعة من وجود شرح بسيط في عظم الحرقفة ووجود رضوض في اجزاء أخرى من الجسم ورغما عما رآه الأطباء من امكان نقله الى القاهرة فقله أثر ألبقاء هناك بضعة ايام تحت العلاج قبل عودته من القصاصين .

وأما ما حدث لى بعد ذلك فلم أتعرض له لانه مرتبط بشخصى فأنغلت ذكره .

كان من رأى بعض الزملاء أن من يتحدى الوزارة « يرشح للإحالة الى المعاش » ولكنى نجوت ولله الحمد من هذا الجزاء بجزء أخف .

وفي غير التعرض للنظام القضائى فى الوقت الحاضر أقول أنه لم يكن قبل الثورة فى كل محكمة الا رئيس واحد فى الدرجة الأولى أو فى الثانية . وكذلك كان الحال بالنسبة لرؤساء النيابة الذين كانوا مساوين لوكلاء المحاكم فى الدرجة المالية . كنت أسير وقله الحمد فى طريق كان يرضى ضميرى ، أننقل من منصب الى آخر فى دورى الطبيعى دون أى استثناء وفى حدود القواعد المالية .

وفى خصوص نيابة الزقازيق كان النائب العام يطلب القضايا من واقع الكشف ما يلفت نظره خصوصاً المحفوظ منها لعدم الأهمية كما كانت ترسل اليه صور الملاحظات السرية التى كانت ترسل الى أعضاء النيابة فلم يعترض على شئ ، بل بالمعكس كنت أعز بتقديره وكان يعد بأئنى سوف أرقى فى أول حركة بأقدميتى . هذا الرجل حسبه أن يكون محل ثقة السيد الرئيس فقد عينه عضواً فى مجلس الشورى الحال بعد مرور كل هذه السنوات وقد بقى فيه الى ان لقي ربه منذ بضعة أشهر .

رغما عن هذا فقد فوجئت عند اعلان الحركة القضائية وبعد الحادث ببضعة أشهر بتعيينى وكيل محكمة فى جهة أخرى وكانت مساوية لدرجتى مع تقويت حتى فى الترقية بالأقدمية ، قابلت وزير العدل متسائلا عن هذا .

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٨٤٩

الوضع فوعده بتدارك الأمر فى حركة مقبلة • وعلى ذلك رقيت فى وقت لاحق الى وكيل محكمة الاسكندرية الكلية ومنها الى رئيس محكمة أسيوط الكلية فيما بعد •

لا أسترسى فيما يختص بشخصى وأعود الى الحديث الاصلى عن الملك الذى طلبت الشائعات تدور حول سلوكه الشخصى قبل ثورة يوليو وبعدها الى أن منحوه لقب « الملك الفاسد » ، أعود الى الحديث الاصلى لأتحدث عن شهادة شاهد محايده له مكانته •

كنت فى أسيوط فى أواسط الأربعينات أشغل استراحة الرى مع الدكتور ولسون وهو طبيب أمريكى من كبار الأطباء أوفدته حكومته الى مصر ليكافح بعوضة الجامبيا فى الصعيد ، نشأت بينى وبين الرجل صلة ودية فرأيت ذات ليلة عائدا من القاهرة الى الاستراحة مرهق الجسم ويشكو السهر طوال الليلة السابقة ويقول أنه كان يشهد حفلة ساهرة بقصر الأميرة شويكار • مقر مجلس الوزراء الآن • فلم ينصرف الا بعد انصراف الملك عند طلوع النهار • أصغيت إليه وهو يتحدث عن الملك خلال هذه الساعات الطوال فذكر أشياء غير تلك التى كنا نسمعها وقتئذ عن الملك •

المستشار حلمى هرقه

الكتاب الاسود طبع فى بيتى

بقلم : هانى القصبجى

الأستاذ صبرى أبو الجعد

● تعليقا على ما نشرتموه - عن سنوات ما قبل الثورة - كلمة للسيد صلاح الشاهد التشريقاتى السابق لرئاسة مجلس الوزراء ، نسب فيها الى كلاما غير صحيح ، ويؤسفنى أن تكون معرفتى بسيادتكم عن طريق هذا الموضوع الشائك الذى أجده نفسى مضطرا للكتابة فيه ، وضعا للأمور ، فى نصا بها !

يعنى أن أؤكد لسيادتكم ، أن علاقتي بالمرحوم محمود سليمان غنام باشا لم تكن بالدرجة التي تسمح لي بمصاحته ، بذلك الكلام المنسوب الى والذي لا يخرج عن كونه خيالا غير حقيقى فالجهاد ، الكبير مكرم عبيد ، رئيس حزب الكتلة الوفدية المستقلة لم يكن يهور بخله فى يوم من الأيام ، أن يكون رئيسا للوزارة للعديد من الأسباب من بينها انه كان رئيس حزب من أحزاب الاقلية وذلك رغم شعبية مكرم عبيد باشا ، التي لم يكن يضارعه فيها زعيم من الزعماء واننى لأذكر انه عقب اغتيال الزعيم الطاهر أحمد ماهر ، اجتمع الملك بزماء الأحزاب التي كانت مشتركة فى الحكم وقتئذ ، وقال الملك بصريح العبارة فى سراى عابدين لمكرم وللنقراشى : النور عليك يا مكرم ، ومع الثقة فى شعبيتك الا أنه حرصا على الوحدة الوطنية يتولى النقراشى رئاسة الوزارة .

ويكفى مكرم عبيد فخرا أن زعيم الأمة الراحل سبعة زغلول ، كان يلقيه بأبن سبعة وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان مكرم عبيد الزعيم الوحيد الذى كان رجال ثورة ٢٣ يوليو يحضرون اجتماعاته للشعبية ، وأذكر أن صلاح سالم زار مرة مكرم عبيد باشا ومعه جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر وسليمان حافظ وطلب صلاح من مكرم عبيد ، أن يكتب فى إحدى جرائد الثورة فرحب مكرم عبيد بالفكرة ، ولكنه قال سيكون مقالى الأول أن يسلم رجال الثورة الوزارة الى مدنيين من حسنى السمعة على أن يراقبهم من بعيد وقد سمعت وأنا أودعهم سليمان حافظ يقول لجمال عبد الناصر : ألم أقل لك ، أن مكرم عبيد لا يتعاون مع أحد ، فكان رد جمال بالنص : ده راجل عنده مبدأ وعندما علم الرئيس الراحل ، جمال عبد الناصر بوفاة مكرم عبيد فى ٦ يونيو ١٩٦١ توجه بنفسه فى الساعة العاشرة صباحا الى منزل مكرم ، وقدم المزاء لقرينته .

كما أن زميل المعتقلات والسجون أنور السادات ، قد قام برثاء مكرم عبيد فى الكنيسة المرسية كل تلك أدلة قاطعة لكل شك ، وجامعة لكل الأدلة على نزاهة مكرم عبيد ، ووطنيته وقوته .

وقد ذكر السيد صلاح الشاهد من بين ما ذكره ان ما تناوله الكتاب الاسود من استغلال ماذى لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه ، والكتاب الاسود وزع فى أول مارس ١٩٤٣ بالمجلة من منزلى « ١٥ ألف نسخة » والعشرة آلاف جنيه التي تناولها الكتاب الاسود كانت عن بعض شهور السنة الأولى من حكم الوفد ، فاذا أضفنا إليها بقية شهور السنة الأولى لحكم الوفد ١٥ ألف جنيه أخرى لم يتناولها الكتاب فتصبح جملة المستغل ، خلال السنة الأولى لحكم الوفد ٢٥ ألف جنيه والسنة الثانية على الأقل مثل السنة الأولى ٢٥ ألف جنيه فيصبح مجموع الاستغلال خلال سنتى حكم الوفد لا يقل عن خمسين ألف

جنّيه ولأن السيد صلاح الشاهد تكلم فى عام ١٩٨١ ، فكان يجب عليه أن يذكر مبلغ الاستغلال مضروباً فى مائة فيصبح المستغل خمسة ملايين ونصف المليون جنّيه مصرى .

ولا شك أن هذا المبلغ قد صرف على الحاسيب والآتارب ومنجزى الأعمال الخاصة بالآتارب ، والحاسيب وهذا العمل هو منتهى الانحلال والفساد وقد اتسم بهما ذلك الحكم الذى ولد الحقد والكراهية ، بين العاملين ، وبين الحكومة ، وبين بقية أفراد الشعب ، وغيرهم من المحظوظين !!

وقد جاء على لسان الشاهد أن المجاهد الكبير قال : لقد أقمت هذا النظام وعلى أن أهله ، وأحب أن أوضح للسيد صلاح معنى ذلك فلنفرض مثلاً أن شيخ المهندسين ، وكبيرهم عثمان أحمد عثمان قد أقام عمارة بها عشرات من الطوابق ، وبعد انتمائها ونائها أتضح له أن بعض الأعمدة المقامة عليها العمارة ، قد بلغت « ترنح مع الهوى » فهل يتركها تودى بأرواح الآلاف بل الملايين من الأهالى أم يسارع فى إصلاحها ، فإن فشل فى الإصلاح اليس من الواجب عليه ، أن يهملها .

وعن موضوع القبيلة التى طبعها مكرم باشا على جبين النحاس باشا أقول لقد سبقتها وتلتها العديد من القبائل وليس ذلك أبداً بغريب على أخوين اشتراكاً مما فى الجهاد وفى المنفى وفى خلسة زعيمهما سمعه زغلول ؟ أن مبادئ الخلق الكريم تقضى بعدم الخطئ بين السياسة وبين الصداقة . والمحبة الأخوية ، وقد كان المرحوم المجاهد الكبير مكرم عبيد ، قد اعتاد أن يقطع المسافة بين منزله فى ميامى ، وبين المنتزه مشياً ، على قسميه ، وكان يتصادف ، أن يمر فى هذه الطريق مصطفى النحاس باشا ، فكان يقف بسيارته وينزل منها ، ويقلب ملوه بالمحبة ، ويسمعه تنهمر ، كان مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد يتبادلان - كالأطفال الصغار - القبلات ، ويهمس ، كل منهما فى أذن الآخر ، بضع كلمات ، ثم يستقل النحاس باشا السيارة وينصرف ويبقى مكرم باشا يفكر فى تلك الأيام ، التى جمعت بينه وبين النحاس باشا ، وليس أدل على طهارة قلبيهما مما كتبه النحاس باشا فى برقية العزاء ، فى وفاة المجاهد ، الكبير ، إذ قال فى صلبها : أن فقدنى ، لبصرى لم يحزننى بقدر حزنى على وفاة مكرم » .

وأحب أن أقول لك يا أستاذ صبرى الحقيقة - لأول مرة - فيما يتعلق بالكتاب الاسود لقد بدأنا نطبعه فى منتصف شهر ديسمبر ١٩٤٢ ، وتم طبعه وتجليده بالغلاف الاسود ، وحزمه بالشريط الورقى الأبيض فى ٢٥ مارس ١٩٤٣ : تم ذلك كله بمنزل الكائن فى شارع ابن سيندر لا شارع سليم الأول كما يقول الشاهد غير الشاهد ، وكانت المنطقة رملية ، وغير أهلة بالسكان

وكان من جيراننا - في تلك المنطقة - المرحوم الصديق صلاح ندا والأخ الدكتور محمد محمد حمزة عليس والأخ عبد الوهاب البنا ، كما كان يلاصق الفيللا الخاص بي فيللا الدكتور إيهاب حشيش طبيب أمراض النساء ، وشقيق الأستاذ الدكتور عبد الحميد حشيش ، وكنا في ذلك الوقت ، أولهما طالب بالثانوى ، والثاني طالب بالابتدائي . أهد الله في عمرهما وقد تم توزيع الكتاب الاسود ، او بمعنى أدق تم نقله على دفعات من منزلى وفي أول ابريل ١٩٤٣ لم يكن يوجد أى اثر للكتاب ، ولا للمطبعة ، ولا للعمل على الاطلاق .

تم كل هذا في سرية تامة ولم يكن يعلم بتلك العملية المضنية سوى زميلنا يوسف صلاح الدين ، توفيق خليل رئيس مجلس ادارة مؤسسة السينما سابقا والمحاسب القانونى حاليا ، وأخ ثالث لا داعى لذكر اسمه ، وكان رجال الحزب وعلى رأسهم المجاهد الكبير مكرم عبيد ، لا يعلمون شيئا أى شيء عما نعمله نحن سوى الأخ العزيز الوزير السابق الأستاذ فريد زعلوك المحامى وأى اضافة الى ذلك هى من قبيل الكذب والادعاء .

والذى ساعدنا على القيام بهذه العمل على الوجه الأكمل صداقتنا القديمة لعبد الوهاب ومحمود شوقى ، وبهاء ، وعبد المنعم ، وحسن كمال والأميرالى أمين خليل رئيس البوليس السياسى اذ كان تردد هؤلاء يوميا على منزلنا يمنع أى شك ، فى ثلاثتنا ولم أكن فى يوم من الأيام سياسيا ، وبالتالى لو انى كنت أعلم أن هذا العمل سيؤدى بى الى السجن والمعتقلات ما أقدمت عليه بتاتا ، ولكن اندماجى بالوسط السياسى علمنى كيف يكون الانتماء مخلصا لمبادئه ، وكيف يكون آخرون منافقين مدعين يرتدون ثياب الطهارة وقلوبهم مليئة بالضغائن والأحقاد .

وقد كان الأخ عبد الوهاب البنا أخلص الناس لرفعة للنحاس باشا ، ولا شك انه كذلك حتى الآن ، ولم يقبض عليه لوجود أوراق معه خاصة بالنحاس باشا ، كما ذكر السيد الشاهد والحقيقة انه كان يعمل وقتئذ مساعدا ، للسكرتير العام ، لمجلس الوزراء ، وكانت ترد اليه المثات من الشكاوى والتظلمات يوميا ، فكان يأخذها معه لدراستها فى المنزل .

وفى أول مايو ١٩٤٣ وبمعه اتمام اخلاء ، منزلى من كافة الأوراق الخاصة بالكتاب ومن المطبعة وفى منتصف الليل فوجئنا وكنا عبد الوهاب يوسف ، ومحمد زكى مهدي الأستاذ بكلية الزراعة وخليل جمال الدين وكيل وزارة الاقتصاد ، وغالبا بالأخ المرحوم محمود شوقى ، وثالثتنا الذى لم أنسا ان أذكر اسمه والذى كان مشتركا معنا فى كل شيء فوجئنا بوجود حمدي بك وعدد من ضباط البوليس السياسى وجنود كثيرين وظهرت أنوار بطارياتهم فى

حديقة القيلاب ، وعندما راحوا يفتشون الحديقة عثر حمدي بك عن بعض من أوراق المرائض والشكاوى الخاصة بمجلس الوزراء وسئلت في ذلك فقلت أن الأخ عبد الوهاب كان يحضرها معه يحكم الصلابة والجمرة ، لكي يؤدي واجبه نحوها وعندما أراد حمدي بك تفتيش منزل عبد الوهاب الملاصق لمنزلي منه القائم مقام عبد الواحد بك قائد إحدى فرق الجيش وصهر عبد الوهاب ، منعه من دخول منزله باعتباره منزل عبد الواحد عمار ، وللعلم منزل عبد الواحد عمار هذا هو المنزل الذي أقسم به رجال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على المصحف الشريف قبل قيام الثورة بيوم واحد ، أقسموا على الوفاء ، لمبادئ الثورة ! ورضخ حمدي بك للأمر ، عبد الواحد بك عمار ثم عاد إلينا ليسألنا وكان السؤال الذي يطرحه على كل منا : مو لوك السياسي ؟ وقد أجاب توفيق بك خليل بقوله : لوني أسمر وبذلك أقفل التحقيق !

وقد اتصل حمدي بك من تليفون منزلي وكان في ذلك الوقت يحمل رقم ١٢٥٥ زيتون اتصل وهو منشرح الصدر تملو الابتسامة وجهه بغزالي بك مدير الأمن العام ليصف إليه البشري ، بشرى الوصوف الى منبع المعلومات الواردة في الكتاب الأسود والوكر الذي طبع فيه ٥٠ وكانت الساعة الرابعة صباحا .

واتصل على الفور محمود غزالي بمنزل النحاس باشا وأخطر السيدة حرمه بالانتصار الهائل الذي حصل عليه هو وحمدي بك ، وما كان من السيدة حرم النحاس باشا إلا أن راحت تصرخ وتقول : أولاد أخت الباشا وأولاد أخوه هم الى طبعوا الكتاب الأسود وقد أهان النحاس باشا في مجلس الوزراء محمود شوقي إهانة كبرى وأخذ قصاصمة ورق وكتب عليها قرار فصل عبد الوهاب البنا .

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر حضر الى منزلي حمدي بك ، ومعه ثلاث ضباط وسيارتان وأخذوني الى باب الحديد وكنت قد أصبت بأغماء لم أفق منه الا وأنا في سجن الأجناب ومعى الطبيب وعبد الوهاب في غرفة واحدة .

أما القول بأن أحمد حسنين كان له علاقة بالكتاب الأسود فهذا محض اختلاق ويستطيع الأستاذ جلال الحمامي الذي كان صديقا لأحمد حسنين ، وحسن يوسف أن يؤكد هذه الحقيقة .

والاستنتاجات تثبت أن عبد الوهاب البنا لم يحصل على تعليم واحد كاستثناء من وزارة أحمد ماهر ، بل لقد أعيد تعيينه على الدرجة بالمرتبة الذي كان يحصل عليه يوم أن فصل من وظيفته .

وللكتاب الاسود قصة طويلة أخرى لا يمكن سردها حاليا ، قلت لك الحقيقة بعيدا عن اللب والعمود والتخمين والتأليف .

وتبقى بعد ذلك كله كلمة عن ٤ فبراير ١٩٤٢ وأقول لك ان الوفد بأسره برى من حادث ٤ فبراير وأذكر انه فى مساء ١٠ أكتوبر ١٩٤٤ وفى منزل المجاهد الكبير مكرم عبيد اجتمع حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى والدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين والدكتور أحمد ماهر رئيس الحزب السعدى ، وكان معه النقيشى وإبراهيم عبد الهادى وكان مع مكرم باشا الأستاذ السيد سليم وبعد اجتماع استمر حوالى الساعات الثلاث تم تحرير المحضر الآتى :

نحن المجتمعين هذا المساء ١٠ - ١٠ - ١٩٤٤ خلصنا بأن المسئول الوحيد عن حادث ٤ فبراير هو أمين عثمان ولم يكن لأحد من الزعماء المصريين أو الملك علم بالترتيبات التى وضعت : كل الترتيبات تمت باتصالات بين أمين عثمان باشا والمستتر سمارة ووزارة الخارجية البريطانية وقد تم تحرير هذا المحضر بخط يد إبراهيم عبد الهادى باشا وقع عليه جميع الحاضرين فimen علما النقيشى باشا .

تلك هى الحقيقة كما عشتها وكما أؤمن بها بعيدا عن أى خيال وتستطيع يا أستاذ صبرى كصحفى مقتدر التثبت من تلك الحقيقة .

فائق قصبجى

الحاسب

● الواقعة الخاصة بالمحضر اياه الذى أشار اليه الحاسب فائق قصبجى
جديدة على وربما هى جديدة على الكثيرين .

ص ١٠

من جامعة تولوز

اقتراح جدير بالاهتمام

صبرى أبو المجد

فى عام ١٩٤٥ أصدرت جريدة *La Reforme* كتابا تضمن تاريخ مصر المعاصر . واعتقد أنه أن هذا التسجيل لن يتفوق عليه أى تسجيل آخر . وذلك الى أن ظهرت محاولتكم .٠٠ سنوات ما قبل الثورة .

وبما أنه يصعب تجليد أعداد المصور المتضمنة للحلقات لكبر حجمها ، اقترح جمع الحلقات فى سلسلة من الأجزاء يكون حجم كل جزء منها هو حجم عدد المصور العادى ، وذلك بحيث يصدر جزء كلما وجدت حلقات تكفيه ، على ان تصدر الأجزاء الأولى وبينها فاصل زمنى دورى للاعداد .

هذا . ويؤسفنى أن بعض قراء الحلقات لا ينظر الى التاريخ كفاية فى ذاتها بل يطالبكم بالكتابة « لاطهار الفساد » أو لأسباب أخرى ، دون أن يدرك هؤلاء أن المؤرخ يجب أن يكون موضوعيا .

مع تحياتى ؟

شكرى قنواتى

— قسم الدكتوراه بجامعة تولوز —

اقتراح من قارىء آخر

صبرى أبو المجد

مما لا شك فيه أن « سنوات ما قبل الثورة » إنجاز خلاق ، جدير بالتقدير والاعجاب لسرداها أحداثا تاريخية بأسلوب علمى دقيق . ان الجهد العظيم الذى تقومون به سيادتكم لالقاء الضوء على تاريخ الوطنية المصرية ، لهو أول عمل من نوعه يقوم به أحد كبار اعلام الصحافة المصرية عايش تلك الأحداث أو شارك فى صنعها . ليحرك ذكرى ، وليرسم بصورة على شفاه الذين عاصروها . آمانيكم الله دائما على هذا العطاء الجزيل الذى أسعد الكثير ممن يتابعون الحلقات .٠٠

وانى اذ أتابع منذ البداية — مع قرائكم ومحببكم — هذه السلسلة الرائعة ، يسعدنى أن أقدم الى سيادتكم باقتراح أثق أنه سيعمم الفائدة المرجوة من هذه السلسلة التاريخية وهو ان تجمع هذه الحلقات وتصدر فى طبعة شعبية وذلك احياء لتاريخنا المعاصر وحتى يكون مرجعا لشبابنا فى معرفته بأحداث وطنه .٠٠

وانى اذ أمل لكم النجاح والتوفيق وطول العمر .٠٠

أرجو أن تتقبلوا كل التقدير والتحية والسلام .٠٠

مصطفى شكري ياسين مناضل قديم في ذمة الله

● زميل دراسة ، ورفيق كفاح ، وشريك عمل جاد ، بناء في مرحلة من أهم ، وأخطر مراحل العمل الوطني ، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقت أن كان شباب مصر ، لا يعرف عشيقته ولا معشوقته الا مصر ، ووقت أن كان شباب مصر ، لا أمل له الا أن يقدم روحه ، وهي أغلى ما يملك في سبيل تحرير مصر ، وإسماع شعب مصر : مرحلة كان فيها شباب مصر وحده أداة العمل الوحيدة لانفاذ مصر من الاستعمار والفساد ، ورغم وجود أحزاب كبيرة قائمة وقتئذ الا أن شباب مصر ، كان يرى في مصر حزبه الأكبر ، والأوحد . اليه ينتمي وفي دائرته المتسعة يصل ، ويوجد ، ويضمي .

وكان مصطفى شكري ياسين واحدا من هؤلاء الشباب ، الذي آمن بمصر ، إلى أبعد حدود الايمان ، وحمل روحه على كفه وانطلق يدافع عن شعب مصر ، وأرض مصر ، وكرامة مصر .

وكان بيته ، في شبرا ، بيت شقيقه د . على شكري ياسين ، هو ملجؤنا ، وهلاطنا ، ورغم حملات البوليس الشرسة ، الضارية فقلد ظل بيت ، على ، ومصطفى ، البيت ، الذي يأوي اليه نفر كبير من شباب مصر ، فلقد كان مصطفى وعلى من أكثر الشباب الوطني ، نشاطا ، واندفاعا في العمل الوطني البناء وخاصة في أعوام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .

عندما كنا نلتقي - مصطفى وأنا - كان يستمعلني الكتابة من تلك المرحلة ، التي كنا - كما يقول - نجوهمها ووقودها وكنت أستاذته في الصبر ، فان الوقت ، لم يكن بعد ، لتتحدث عما قمنا به اذ يجب ، ان نتحدث أولا عما قام به غيرنا .. هذا اذا كان في العمر بقية تسمح بذلك

وأخر مرة لقيناه فيها في ملتقى الفكر الاسلامي ، الذي دعا اليه الصديق عبد المنعم عمارة محافظ الاسماعيلية ، وزوجها ، وبعيدا عن زحمة الملتقى ، رحنا - كما تعودنا دائما - نتحدث عن أيام زمان ، بحلولها ومرها : تلك الأيام ، التي لم تعرف لها طعما ، ولا مذاقا ، اذ كنا قد حملنا أنفسنا ، أكثر مما نطيق ، ولم نندم أبدا على ما قمنا به في تلك الأيام ، فما قدمنا الا بعض الواجب تجاه مصر ، الجديرة بكل حب ، وتقدير وتضحية : قد يعرف الكثيرون مصطفى شكري ياسين موطئا كبيرا من خيرة موطئي الدولة ، وصل إلى القمة الادارية بجهده ، وعرقه ، وتضحياته ، وإيمانه ، وتكرانه ، لذاته ' ولكن قليلين جلد ، هم الذين يعرفون الجانب الآخر من حياة مصطفى شكري ياسين : ونحن الذين زاملناه في شبابه نرى في وفاته خسارة لا تعوض : يرحمه الله رحمة واسعة وألهمنا جميعا أخوته ، وزملاءه ، الصبر على فقده ، فقد كان بحق مناضلا قديما ، أدى واجبه ، كافضل ما يكون الأداء ..

صبري أبو المجد

رسالة هامة :

من الأستاذ الحسيني زعلوك

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد

بعد التحية .. وأنتم تتحدثون عن أمجاد الزعيم الكبير وهو ما كان محرما من قبل وهو ما يجب أن يعرفه الجيل الصاعد من شباب مصر عن تاريخ زعمائها ، وقادتها الذين قادوها الى استقلالها والقضاء الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى عنها ولى عما كتبته ملحوظتين اثنتين :

١ - أولهما أنك تمنيت لو أن الزعيم الخالد سعد زغلول لم يقبل مقاليد الحكم من يد الملك فؤاد .

٢ - ثانيهما أن مصطفى النحاس عاد للحكم سنة ١٩٣٠ وسافر الى انجلترا لمفاوضة مستر هندرسون بخصوص الاستقلال لمصر وضم السودان اليها ولكن المفاوضات فشلت - أما عن تمنياتك أن سعدا لم يقبل الوزارة فقد شارك في تمنيك هذا أغلب الأمة وكذلك لجنة الطلبة - التنفيذية العليا في ذلك الوقت وكان سعد زغلول رحمه الله أول المترددين لتشكيل الوزارة في عهد ملك دلت كل مواقفه ازاء الحركة الوطنية أنه يخشى بطش الانجليز ويخشى أن يفعلوا به ما فعلوه مع والده اسماعيل خصوصا وأن بريطانيا هي التي عيّنت سلفه السلطان حسين ووافقت على أن يحل محله البرنس أحمد فؤاد وأصبح سلطانا سنة ١٩١٧ ثم ملكا بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وكان من عادة سعد أن لا يبيت في أمر الا بعد استشارة أعضاء الوفد المصرى وكذلك لجنة الطلبة العليا وبعد أن عرض الأمر على الوفد كلف سكرتارية بيت الأمة أن تبلغ لجنة الطلبة أن سعدا حدد لهم موعدا للقائه بفندق ميناهاموس بالهرم الساعة الرابعة بعد الظهر .

وذهبنا الى الفندق في الميعاد فوجدنا في الدور الأول المغفور له حمد الباسل باشا يتكلم مع موظف الاستقبال فلما رأنا قال الباشا في انتظاركم وطلب من الأستاذ كامل سليم أن يلفه بمقدمنا فتردد بعض الشيء لأن المرحوم حسن نشأت باشا كان مجتمعاً بسعد فطلب منا سعد الصعود دون انتظار ففعلنا وبمجرد أن علم بمقدمنا اعتذر لحسن نشأت عن انهاء المقابلة لأن ميعاد الطلبة محدد مسبقا وخرج نشأت باشا ودخلنا عليه فقابلنا كماداته هاشا باشا وأبلغنا أنه أنهى مقابلة نشأت قبل أن ينتهى من عرض ما عنده وعلى فكرة فإن نشأت باشا بمجرد أن ظهرت نتيجة الانتخابات وكانت في جانب الوفد بأغلبية ساحقة مع أنها جرت في غياب سعد في المنفى في جبل طارق وكان رئيس الوفد في

ذلك الوقت شيخ العرب المصري باشا السعدى . أقول بعد ظهور النتيجة كان يجتمع بالزعيم الخالد سعد زغلول يومياً تقريباً ليقنعه بقبول الوزارة وهذه هي رغبة الملك وبعد أن حباننا وقدم لنا المشروبات كمادته عرض علينا الأمر الذى يريد أخذ رأينا فيه وهو « أن حزب العمال قد تولى الحكم فى بريطانيا ولأول مرة فى تاريخها وأن المسنر مكينوالد رئيس الحزب قد تولى رئاسة الوزارة وأرسل لى رسالة خاصة يرجونى فيها أن أشكل وزارة يرئاستى حتى ينفذ وعده الذى قطعه لى فى بورسعيد سنة ١٩٢٢ - أما قصة هذا الوعد فتتلخص فى أن الوفد كان دائم الاتصال بالعمال فى انجلترا عن طريق رئيسهم المستر مكينوالد وكانوا يعطون على القضية المصرية فى جريدتهم الديلى هيرالد وكان الواسطة المرحوم الدكتور حامد محمود الذى دعا بعض أعضائهم لزيارة مصر ومقابلة زعمائها وليروا ويسمعوا مطالب المصريين وقد حضروا وعلى رأسهم مستر سوان وكان احتفال الوفد بعيد الجهاد يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وقد خطب فيه سعد زغلول وكانوا يصفقون وكانوا يفهمون اللغة العربية بواسطة مترجمين لهم وأذكر أن سعد كان مريضاً ملازماً فراشه قبل عيد الجهاد بعدة أيام ولما قابلناه قبل الاحتفال بيوم لئرجوه أن كان فى استطاعته أن يحضر ويخطب ليسمعه ويراه مندوبو حزب العمال الضيوف فاعتذر وكلف مصطفى النحاس أن يلقي كلمته ولكننا فوجئنا بمقدمه والمرضى باد عليه فالح الجمهور أن يسمح كلمة منه ، فصعد على المنبر وخطب أطول وأقوى خطبة فى حياته بعد ذلك .

كان المستر مكينوالد عائداً من الهند عن طريق بورسعيد وأرسل برقية لسعد زغلول ليأمره فى بورسعيد وتمت المقابلة وكان الحديث كله بخصوصى استقلال مصر التام وعودة السودان لمصر وانتهى الحديث بوعده من مستر مكينوالد لسعد بأنه لو نجح الحزب فى الانتخابات وتولى الحكم فإن هذه المطالب ستجلب فى أثناء شرب فنجبان القهوة لأنها مطالب حقة فى نظر حزب العمال .

لذلك بمجرد أن حاز الوفد الأغلبية الساحقة فى الانتخابات التى تمت فى عهد المرحوم يحيى باشا إبراهيم وقد كانت انتخابات نزيهة وحرّة بدليل أن رئيس الوزارة سقط فى دائرة الصنّافين شرقية فأرسل له المستر مكينوالد رسالة خاصة يرجوه أن يقبل تشكيل وزارة ويحضر الى انجلترا ليتفاوض مع وزارة العمال ليلي مستر مكينوالد بما وعد به وقد عرض علينا سعد هذا العرض وطلب منا إبداء الرأى هل يقبل الوزارة أم لا ودار النقاش وكانت الأغلبية فى اللجنة ضد قبوله تشكيل الوزارة لأنه أكبر من يتلقى الحكم من يد الملك فؤاد وأنه أكبر من أن يكلفه بالوزارة الملك فؤاد وأنه فى نظر الأمة أكبر وأهم من الملك نفسه وطال النقاش واللجنة عند رأياها وتأجلت المقابلة لجلسة أخرى وفى الجلسة التالية دار النقاش ورد على من يستصغرون الوزارة عليه وعلى من يستكبرونه على الموضوع لأوامر فؤاد ودسائسه قائلاً : أنا معتبر أنها تضحية

كبيرة أن أنزل الى أن أتلقى الوزارة من الملك فؤاد وأنى أشعر أنى أملك قلوب الشعب الوفى وقد ضحيت فى سننى الكبيرة رغم مرضى قنيت واعتقلت كل ذلك من أجل مصر وليكن قبولى الوزارة تضحية أخرى حتى لا أضيع فرصة نادرة هياها لنا المستر مكونالد بصفته رئيسا للوزارة ولست ضامنا أن يدوم حكمهم طويلا أو يعودوا ثانيا وأنا مقدر شعورك وشاكر تقديركم لى والا اذا اتبعت ما تطلبون لأبقى كبيرا فحما فكأنكم تريدون أن تضعونى فى فترينة كتخفة من التحف دون فائدة (وألا يكفينى نعيمها) وهو مثل فلاحى يضرب للساقية التى تدور وتحث صوتا ونسيرا دون أن ترفع ماء - بعد ذلك وبعد أن اطلعنا على محاضر مفاوضاته مع مستر ملتر وما شابها من عقبات ودسائس والأعيب الانجليز واننا سنعينا اليهم فهم الآن يسعون اليها فلا نضيع الفرصة ووافقت اللجنة واشترطنا أن يفرج عن اخواننا وزملائنا الطلبة المحكوم عليهم بالمؤبد نتيجة تلفيق تهم لا أساس لها من الصحة وكان على رأسهم الزميلان إبراهيم عبد الهادى وعبد الحليم عابدين وفعلنا ألف الوزارة وبر بوعده وأفرج عنهم وسافر الى إنجلترا لمفاوضة مكونالد بعد أن أطلق عليه الرصاص فى محطة مصر ولكن الله العلى القدير العالم بحالة البلد خيب ما رتبته له السرايا ورجاها بأشراف حكمदार البوليس انجرام بك من اغتياله وقد نجنا بأعجوبة وبقيت الرصاصات فى جسمه تبعه عن القلب بأقل من مليمتر الى أن توفاه الله وأما المفاوضة فلم يستطع المستر مكونالد أن يقى بوعده واعتذر لسعد أن مركز وزارته مزعزع ولا يضمن الأغلبية فى البرلمان للموافقة عليه وذلك بسبب خطاب ذودت به الأحزاب الأخرى كالمحافظين والأحرار منسوباً لشخص روسى اسمه زينوفيف .

أما الموضوع الثانى فقد سافر مصطفى النحاس فى مارس سنة ١٩٣٠ بناء على طلب الانجليز ليستأنف المفاوضات مع مستر هندرسون التى سبق أن فشل فيها المرحوم عبد الحالى ثروت سنة ١٩٢٧ قبل وبعد وفاة سسعد وفادت الأخبار التى وردت أن المفاوضات تسير بما يرضى الطرفين الى أن انتهت كما بلغنا بموافقة بريطانيا على ضم السودان لمصر .

ورأى النحاس باشا كمادته أن يستقير أعضاء الوفد والوزراء المقيمين بمصر وكان على رأسهم - والذى حل محل النحاس باشا - هو المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا الوزير الأول مرة وكانت وزارته المواصلات وكنت سكرتيراً برلمانياً له وملازماً له وأميناً على سره ونشرت الجرائد أن الاتفاقية يحملها الأخ الدكتور محمد صلاح الدين أحد أعضاء السكرتارية الى مصر فأبلغنى النقراشى أن أعمل له الترتيب الآتى الذى رتبته هو أولاً : ألا يترك الأخ محمد صلاح الدين فى مطار القاهرة بل يستمر فى الطيران الى الاسكندرية ثم أحجز له ديوان خاص فى قطار خاص فى قطار المساء ولكن لا يزكب من الاسكندرية وانما يركب من

سيدى جابر وان أكلف بوليس السكة الحديد أن يضع اثنين من العساكر مسلحين يقفون على باب الديوان لا يدخله احد وأن أطلب من حلوانى جروبي عشه خفيفا خمسة أشخاص واننا سنسهر فى الوزارة لوقت متأخر من الليل وقد تم كل ذلك وحضر الأخ صلاح الدين بالسلامة الى الوزارة وسلم الاتفاق الى الوزارة (للنقراتى باشا) وقد عرضها على الوفد والوزراء الباقين فى القاهرة ثم عرضها على الملك فؤاد فى آخر المطاف ثم نشرت الجرائد موعدا للتوقيع على المعاهدة فى لندن فى ساعة من الليل كما نشرت أن المرحوم داود بك يركات مدير جريدة الأهرام جهاز راديو فى غرفته فى جريدة الأهرام ليسمع مراسم الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة بما فيها السودان لمصر وقبل الموعد المحدد للتوقيع ذهبت الى جريدة الأهرام لاسمع الاحتفال بالتوقيع وما يدور فيه وقد كانت تربطنى يداود بك بركات روابط عائلية فضلا عن رابطة بلجنة الطلبة التى كان يرعاها ويديرها ويلبى طلباتها فى نشر بياناتها ولو تطلب الأمر رفع مادة من الجريدة واذا ألقاها يداود بك يبلغنى فى حسرة وأسى أن المعاهدة لن تتم ولن يوقع عليها فقاطعت به أن هذا غير معقول لأن الوزارة والأمة تعلم أن التوقيع اليوم فقال أنا مستعد أراهنك ، لا معاهدة ولا توقيع فاستوضحته السبب فقال أن الملك علم أن النحاس باشا لكى ينجح فى ضم السودان لمصر زج باسم الملك على أنه على رأس المطالبين بالسودان وبهذا استجاب الانجليز لطلب الوفد ولذلك أرسل المرحوم زكى الابراشى باشا الساعة الخامسة اليوم الى المنسوب السامى يتصل من تهمة التشدد من المطالبة بالسودان وأنه لا يعلم بهذه المطالب وأنه لا يريد السودان ولا يطالب به - وفى الحال أبقى المنسوب السامى للوزارة فى لندن بهذا التصل فعدلت بريطانيا عن رأيها وادعت للنحاس باشا أن مجلس الوزراء البريطانى رفض مقترحات هندرسون - النحاس - ولما سألته عن مصدره قال لى أن المرحوم محمد نجيب الغرابي باشا وكان وزيرا فى الوزارة وأبلغه أنه لا داعى للراديو لأن المعاهدة لن تتم ولم يتم التوقيع عليها - وكانت تربط الغرابي باشا علاقة قرابة مع زكى باشا الابراشى وهو الذى أبلغه بذهاب - الابراشى باشا - الى المنسوب يبلغه يتصل الملك من المطالبة بالسودان - هذا هو السر فى فشل النحاس باشا فى مسعاه وهنا قال قولته المشهورة : تقطع يدى ولا أوقع على ضياع السودان • ولا ندرى من الذى أبلغ للملك بزج اسمه فى المفاوضات بخصوص السودان •

وختاماً هذه وقائع نذكرها نحن الأحياء أضعها بين يديك لترى فيها رأيك • وأرجو قبول فائق تحياتي وأعجابي وشكرى •

محمد الحسينى زعلوك

المحامى

قصص من تفتيش الملك وبعض الأمراء

السيد صبرى أبو المجد

أكتب إليك عن بعض القصص التى حدثت فى بعض التفتيش الملكية وتفتيش بعض الأمراء وكنت شاهد عيان فى تلك القصص التى أبعت إليك بها ليعرف الشباب حق المعرفة حقيقة ما كان يجرى فى ريف مصر .

تفتيش محمد طاهر باشا

الزمان - فى خلال الأربعينيات .

المكان - بردين شرقية - وكان يتبعها سابقا أكثر من عشرين بلدة بعضها لمركز الزقازيق وبعضها لمركز بلبيس . والبعض الآخر لمركز أبو حماد - محافظة الشرقية .

وكان الباشا يحضر للإقامة بالسراى تملقه الموجود الآن بناحية بردين بجوار شريط محطة السكة الحديد فى بعض شهور الشتاء - أما فى الصيف فإنه كان يقضيه بالفيلة تملقه بجنيف - سويسرا - بجوار بحيرة لي مان أو ببعض دول أوروبا وأمريكا .

خيول محمد طاهر باشا

كان يملك حوالى سبعين حصانا من أجمل الخيول الأصلية وبعض الأفراس للتناسل ويقوم بخدمتها المدرب الخاص لهذه الخيول وهو الرئيس وقد نقل عقب الثورة مسح جميع الخيول الى حظيرة الخيول الرئيسية بالقرب من عين شمس - وموجود بها الآن - مع بعض العمال المساعدين فى تربية وتدريب هذه الخيول .

وكان المدرب وعماله يقومون فى الصباح كل يوم بمل (طومار) غسيل وتدريب هذه الخيول ثم طابور السير بأرض الحديقة الواسعة المجاورة للسراى ثم تعود الخيول لفككتاتها لأطعامها - وهكذا - فى الظهيرة والغروب وكانت هذه الخيول تعرف بأرقامها المتسلسلة مثل خيول الشرطة والفرسان .

وفى أثناء وجود الباشا فى الشتاء كان يركب فى صباح كل يوم حصانا من هذه الخيول للرياضة . وفى اليوم التالى حصانا آخر (رقم كذا) خلاف حصان الأس .

وفى حالة ولادة الخفراس « الإناث » لخيول جديدة كان الباشا يمنح المدرب والعمال اكراميات مختلفة ابتهاجا بالملود الجديد حيث يعطى له رقم خاص بعد قيده بدفاتر التفتيش وتحرر له شهادة ميلاد .

ذرائب العزة الكبيرة

كان للباشا بالعزة الكبيرة ذرائب مختلفة منها زريبة للمجول والبقر والجاموس وزريبة للخراف والنساج وزريبة للدواجن وغيرها - وكان يشرف على هذه الزرائب ضابط بالمعاش برتبة (قائمقام) ، عقيد - وكل انتاج جديد من المواليد يقيد بالدفاتر - ماعدا انتاج الخراف الذكور - فقد كانت ترسل أولا بأول للملك فاروق والعائلة الملكية وأقاربهم وكبار رجال الدولة عدد ٥٠٠ لكل منهم - ويدرج بالكشف (أوزى صغير هدية مجانا) - وهكذا الحال بزريبة المجول والدواجن وغيرها وخاصة الديوك الرومية .

اختراق الضاحية بالخيول

كان الباشا فى الشتاء يقوم وبعض أصدقائه فى الصباح المبكر بالمرور بالخيول على الطرق الزراعية الخاصة حول زراعة التفتيش بالعزب وأحيانا كان يحضر الملك فاروق للرياضة معهم وفى نهاية اختراق الضاحية بالخيول كان الملك يقوم بتوزيع الكؤوس والميداليات كما كانت الطرق الزراعية الخاصة بالتفتيش تفرش بالرمال الصفراء فى الأيام التى يحضر فيها الملك فاروق والحاشية الملكية لاختراق الضاحية بالخيول مع محمد طاهر باشا .

سراى الطاهرة بالقاهرة

كان محمد طاهر باشا يملك سراى الطاهرة بالقاهرة ولأنها أوسع من السراى الرفيعة الكائنة بالتفتيش بتاحية يردين فقد كانت الولايم الكبيرة الخاصة تقام بسراى الطاهرة بالقاهرة .

ويقال أنه أثناء وجود الملك فاروق بوليمة كبيرة مع محمد طاهر باشا . همس الملك فى أذنه سرا ٠٠ بأعجابه الشديد بقصر الطاهرة وفخامة المبنى وتنسيقه وروعة منقولاته فأجابه الباشا بأن قصر الطاهرة بمبانيه ومنقولاته من فضل الملك فاروق . وقملا توجه الباشا للملك وتنأازل له عن قصر الطاهرة . واستمر الاسم لأن « قصر الطاهرة » .

تفتيش بايرلى تبع كفر دنوهيا مركز الزقازيق

كان يملكه بعض الاقطاعيين من الاثرياء آلاف الأفدنة يقوم بحراستها عشرات من الخفراء الخصوصيين . وكان الباشوات الكبار ينظرون الى الفلاحين نظرة الكبرياء التى تتسم بالاستعلاء ويعتقدون أن نظرة واحدة منهم للفلاحين كفيلة بأن تخلع قلوبهم فإذا لم تكف هذه النظرة فإن بنادق الخفراء الخصوصيين كفيلة بسحقهم ولكن خاب أملهم لقيام الفلاحين بالثورة على الاقطاعيين وتمدد بلاغات الاتلاف والحريق والسرقة لمحاصيل هذه التفتيش ومنها :

الزمان : فى الأربعينات •

المكان : تفتيش بايرلى تبع كفر دنوهيا مركز الزقازيق •

الموضوع : أبلغ أحد خفراء تفتيش بايرلى - بحضور ثلاث سيارات لورى وبها جملة أشخاص ملثمين ومجهولين قاموا بتكتيف الخفراء الخصوصيين فى مطلع الفجر وفتحوا المخازن وسرقوا جميع جالات القطن ونقلوها بالسيارات وقطعوا سلك التليفون وهربوا - وصار اخطار الجهات المختصة - وقرر جميع الشهود ورجال الحفظ أنهم لا يهتمون أحدا ولا يعرفون الفاعل وقبيلت القضية ضد مجهول حين تحريات المباحث الجنائية عن الفاعلين وضبط القطن المسروق •

وعندما طلبت النيابة ملاك تفتيش بايرلى لسؤالهم عن معلوماتهم قيل أنهم فى الصنایف بالمحارج يتعاون الجواهر من أوروبا ويتصرفون على الشواطىء • فى الوقت الذى لا يستطيع فيه أحد من الفلاحين أن يحصل على قليل من محصول الأذرة أو القمح أو القطن الذى اشتغل فيه وزوجته وأولاده طوال العام •

مقتل مفتش التفتيش

كان مفتش التفتيش ينظر الى الفلاحين نظرة الكبرياء التى تتسم بالاستعلاء وفى حالة مروه (بالكارتة) على الزراعة يقف جميع الفلاحين بالاحترام • وكان يوقع الجزاءات المختلفة عليهم • علاوة على غرامات الاهمال أو التقصير أو التأخير فى توريد الايجار والمحاصيل الزراعية - وكان باشتراكه مع الصراف يحرر محاضر تبديد للمزارعين بعد توقيع المحجوزات عليهم ويرسلهم للشرطة لعمل فيش وتشبيه لهم وقيد المحضر جنحة تبديد ضدهم كما حدث بنشوه وصفيطه •

وكان هذا المفتش فى منتهى الشدة مع جميع المزارعين بالتفتيش وأخيرا وجد مقتولا بأعيرة نارية ليلا بالزراعة والفاعل مجهول واتهمت زوجته ثلاثة

لوجود خصومة • وقبضت النيابة عليهم ولكن لم توجد أدلة كافية كما لم يتقدم أحد من التفتيش باتهامهم بازتكاب جريمة القتل • نت تسير الحياة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : انتفاضات الفلاحين الشبانة التي كانت تحدث للشعب المصرى من تفتيش الخاصة الملكية يكبار الإقطاعيين •

حريق محصول خمسة أفدنة والفاعل قطة

• فى تفتيش اقطاعى بزمام شرطة الاطاوله التابعة لمديرية أمن امبيوط التفتيش كان يجبر المزارعين على التوقيع بامضاءهم او بصممتهم ب فقام بعض الخبثاء من المزارعين باحضار قطة وربطوها بحبل كبلوا عليها كمية من الغاز وتوجهاوا لزراعة القمح الخاصة بالقطاعى خمسة افدنة وكانت قائمة • وذلك قبل حصادها ونقلها للجرن م قليلة واشعلوا النار فى هذه القطة وتركوها تجرى فى القمح اء شديدا قبل مطلع الفجر بقليل فاحترق محصول الاقطاعى كله ثة القطة محترقة فى وسط حقول القمح وبها آثار الغاز واتهم مفتش بض المزارعين الذين أنكروا التهمة نهائيا واستشهدوا بشهود وبعضهم الحفظ أنهم كانوا فى بلد آخر • وقت حصول الحريق وأن التفتيش ير من القطط الضالة وقررت النيابة الافراج عنهم وأخيرا قيد مجهول •

العميد بالماش

راشد حلمي

حول جمعية اللواء الأبيض

عوتك الكريمة بموالة الكتابة عن جمعية اللواء الأبيض للاستفادة لهذا التواضع والأدب الجم الذى عرف عنك والذى يخجلنى وهو خيط يجذبنى اليك طائفا مختارا ينعمشنى ويثير الكوامن فى نفسى لنشر وية عفا عليها الدهر •• أقول الموضوع ذخيرة وكنز وتراث يضىء باب اليوم وقادة الغد وبعد الغد وكاتب التاريخ يجب أن يكون بنا وقادرا على ضبط النفس والترفع عن الهنات وشعائر الأمور • وأن يلتزم الموضوعية ويسجل الحوادث ومجريات الأمور كما شاهدها ا كان ملتصقا بها وله نصيب فيها وفى هذه الحالة لابد من الرجوع ليليا لذكر الأسباب والدوافع وأن نتخطى الفجوات الى القمم من قمة الزمن الذى تفتحت به النفوس وتمحضت بميلاد جمعية اللواء الأبيض

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٨٦٥

سنتي ١٩١٨ - ١٩١٩ - سافر وفد السودان الى إنجلترا المكون من رجال الدين ورجال القبائل وزعماء العشائر حاملا سفير الولاة « صك العبودية » الى ملك إنجلترا ثم الثورة المصرية : كان هذان الحدثان حافزا لتكوين جمعية الاتحاد بام درمان العاصمة الوطنية من الفتية الذين قالوا قسما من التعليم بكلية غردون وكانت مهمتهم النوعية في تجمعات مصرية خفية الرقابة وعيون الحكومة : ثم واقعة محاكمة الضابط السوداني علي عبد اللطيف بواد مدني الذي اراد اذلاله أحد طفاة الانجليز بواد مدني فدافع عن كرامته وشرف الجيش المصري الذي ينتمي اليه - وبعد أن قضى مدة العقوبة في واد مدني رجع الى الخرطوم فوجده النفوس مهية فكون جمعية اللواء الأبيض وأقبل الشباب عليها زرافات ووجدانا : الموضوع ثم كانت وفاة المرحوم عبد الحافظ حسن المصري مأمور أم درمان الذي شيعته مدينة أم درمان الذي أحب أهلها وأحبوه وبعد أن ووري جثمانه في لحيه كانت هناك صرخة بل زارة أسد من الشيخ عمر دفع الله مناديا بحياة مصر وزعيمها سعد زغلول وسقوط الاستعمار وكانها النار انطلقت في الهاشم فجن جنون حكومة السودان وقامت المظاهرات في كل أنحاء السودان والباقي معلوم لديكم : الاعتقالات وتمرد طلبة المدرسة الحربية واصطدمت بقوات من الجيش مع الانكليز - وفي غمرة هذه الحوادث انتسب المرحوم عرفات محمد عبد الله والأستاذ الشاعر الناصر عثمان محمد هاشم للذهاب الى مصر مفوضين من جمعية اللواء الأبيض بالتحدث باسمها وشرح قضية السودان في المحافل بالكلام والكتابة على صفحات الجرائد والخطابة واستنفاذ الرأي العام في مصر لدعم قضية السودان التي وجدت تجاوبا عاما في الجامعة الأزهرية ولدى الأحزاب - كما وجدنا العطف والتأييد من الساسة ورجال الأحزاب وساعد على ذلك ابعاد عدد كبير من اخواننا المصريين الذين كانوا يعملون في مختلف الوظائف بحكومة السودان : ووصلت أنا متلوبا عن شرق السودان لأشهر صوتي اليهما وحصل ما حصل كما هو معروف وكما سبق أن أشرتم في مناسبة سابقة .

وكان أكثر اتصالنا بالوفد المصري عن طريق الوسيطه أمثال المرحوم حمدي سيف النصر الذي كان سابقا بالسودان مأمورا لأم درمان وله علاقات حميمة بالسودانيين وكذلك كان اتصالنا بالحزب الوطني بواسطة المرحوم أمين الرفاعي والشيخ عبد العزيز جادوي وبالجيش بواسطة محمد أفندي عوض الذي كان مأمورا لمدينة شندي بالسودان وبالأزهر بعض المتضمرين من السودانيين المنتسبين الى الأزهر يعاونهم الأخ عبد الحميد المشهدي المصري الطالب بالأزهر - وفي المدارس لنا ثلاثة طلبة سودانيون الأستاذ الدريدي أحمد اسماعيل الذي كان يوما وكلاء لوزارة الشؤون خاصا بالسودان والأستاذ المرحوم توفيق البكري والرحوم الأستاذ بشير عبد الرحمن المهندس بالإضافة الى الأستاذ علي عثمان نور الذي لم يكمل دراسته ورجع قافلا للسودان - وبدأ المصريون المبعوثون من السودان يصلون الى مصر دفعات دفعات كما أبعد الأستاذ محمد أمين الشاهد

لذى كان يدافع عن المتهمين من أعضاء جمعية اللواء الأبيض وكذلك لصحفي حامد عوضين سعيان والأستاذ وهبة القاضى بأم درمان ماربا ، ولجأ الى فرنسا . وفى غمرة هذه الحوادث عاد من انكلترا السير لى اكيم السودان العام وسردار الجيش المصرى الذى كان لى خطاب مفتوح ريدة الأخبار يوم أن نوى السفر الى السودان ولكنه كان على موعد مع مصر فوجه اليه المنسوب السامى دعوة للضأ معه فأجل سفره من الخميس الى الأحد وفى يوم الخميس بعد خروجه من مكتبه فى حربية كان القدر له بالمصاد فى الساعة الواحدة والنصف حيث أطلق عناص فاصاب السائق الانكليزى ومات فى الحال وأصيب السردار بر ثم نقل الى المستشفى وفى يوم السبت ذهب الى حيث لا رجعة - وفى بددت الحكومة المصرية منشورا أن من يدل على الجنة يأخذ عشرة آلاف نيه انذار الحكومة الانكليزية حاويا المطالب الخمسة المعروفة منها دفع يون جنيه غرامة وكان ذلك فى وزارة سعد باشا فوقع سعد باشا على نصف مليون واستقالت وزارته - ومن ضمن المطالب سحب الجيش من السودان وصدر الأمر للجيش بالرحيل من السودان ورفض قائده رفعت الانسحاب ولكن الملك أصدر أمر الانسحاب حملة البكباشى محمد ن بالطائرة خاصة قامت من مصر للسودان . الى آخر ما تعرفون أنتم .

باشرى عبد الرحمن

الرحالة السودانى وعضو جمعية اللواء الأبيض.

اعتذار وأسف

الأسبوع الماضى ، مرضت عيناي فجأة فلم استطع أن أكتب بيدى. لبروت الى أن أملى على زميل لى ما أريد كتابته كما لم استطع أن أراجع ولذلك ظهرت أخطاء فيما كتبت لا أعتقد أنها تخفى على ذكاء القارى من : أن احمد فؤاد ولد فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، والصحيح أنه احمد فؤاد بالطبع ، كما أننى عندما تحدثت عن الأستاذ حامد العبد بدة الجلييلة لطيفة العبد قلت : انه كان من زعماء ثورة ١٩١٩ ، ان والده هو الذى كان من زعماء تلك الثورة كما حدثنى عنه كثيرا يد باشا من خبرة نوار ١٩١٩ كما أن الأحاديث التى كانت تصور بينى تاذ حامد العبد فى منزله عن ثورة ١٩١٩ كانت عبارة عن ذكريات. ستاذ حامد العبد عن والده .

ص ١٠

وقد سعدت للغاية عندما سمعت صوت الأستاذ حامد العبد وهو ينبهني إلى هذا الخطأ الفاحش الذي وقعت فيه والذي قدمت له من أجله الاعتذار الشديد وهانذا بدوري أعتذر للقراء عما وقعت فيه من أخطاء .

ص ١٠

من أسرة مجاهد مصرى قديم

١٠٠ جنيه جوائز سنوية لأوائل

مدرسة عبد العزيز يونس بالمنيل

● السيد الاستاذ صبرى أبو المجد نحية التقدير والاحترام لشخصكم الجليل نحن أنجال المجاهد الوطنى المرحوم عبد العزيز يونس الاستاذ السابق بكلية الشرطة وعضو اللجنة التنفيذية العليا لطلاب مصر سنة ١٩٣٥ ورئيس اتحاد طلاب كلية الآداب وأحد قادة الحركة الطلابية .

لا نملك الا أن نتقدم لسيادتكم يا صاحب القلم الوطنى الشريف بأن نحنى الرأس تقديرا واعتزازا واحتراما لوطنيتكم لما سطرته بقلمكم الحر عن والدنا فى كتابتكم عن سنوات ما قبل الثورة الأمر الذى كان له الأثر الطيب فى نفوسنا جميعا ودفعنا الى أن نتقدم الى المجلس الشعبى المحلى لحي جنوب القاهرة بما نشرتموه عنه طالبين اسم والدنا المرحوم المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس على مدرسة المنيل الثانوية الجديدة .

ويكل التقدير والاعتزاز وافق المجلس المحلى لحي جنوب القاهرة تخليدا لذكرى المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس على إطلاق اسمه على مدرسة المنيل الثانوية الجديدة .

ومن هذا المنطلق يشرفنا - نحن أنجال المجاهد الوطنى المرحوم الاستاذ عبد العزيز يونس - أن نخصص مبلغ ١٠٠ مائة جنيه سنويا لأوائل المدرسة يوزعها الصحفى الوطنى الأستاذ صبرى أبو المجد : تقديرا وعرفانا منه بأن مصر «الوفاء بها صاحب القلم الشريف صبرى أبو المجد خالص التقدير والاعتزاز من أبناء المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس ولسيادتكم خالص الحب كل الحب .

١ - حمدى عبد العزيز يونس عضو المجلس الشعبى المحلى لحي جنوب القاهرة .

٢ - مقدم طبيب - فكري عبد العزيز يونس .

٣ - فاروق عبد العزيز يونس - رئيس جهاز الأمن الصناعي بالشركة المصرية للطباعة والنشر .

٤ - عبد المنعم عبد العزيز يونس المحاسب القانوني :

٥ - آمال عبد العزيز يونس - الباحثة بالرقابة الدوائية .

٦ - صفاء عبد العزيز يونس - المحاسبة بشركة المصرى .

٧ - ليلى عبد العزيز يونس - الاختصاصية الاجتماعية بهيئة المواصلات

أما تحية التقدير كل التقدير للألم المثالية الفاضلة شريكة كفاح المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس للأستاذ صبرى أبو المجد فهى كلمة واحدة من القلب :
بارك الله فيكم وشملكم بالصحة والعافية .

أسرة المرحوم المجاهد الوطنى

عبد العزيز يونس

● لعل أسعد الناس بتكريم المجاهد الوطنى القديم الاستاذ عبد العزيز يونس ، بل لعل لا أتهم بالمبالغة اذا ما قلت اننى أكثر سعادة من أبنائه وأسرتهم بهذا التكريم الذى أسبغته مجلس محلى جنوب القاهرة على عبد العزيز يونس. اذا أطلق اسمه على مدرسة ثانوية من مدارس القاهرة ، لقد قرأت الكثير عن عبد العزيز يونس ، وكفاحه ومسمعت عنه الكثير من الدكتور محمد بلال ، ولعل هذه البادرة من مجلس محلى جنوب القاهرة ، تنتقل عندها الطيبة الى كل مجالس مدننا وقرانا ونكرم من يستحق التكريم من مجاهديننا القدامى .

ص ١٠

من جمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ندوة شهرية لمن عاصر سنوات ما قبل الثورة

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد . .

تحية طيبة وبعد . . .

لا شك أن سلسلتكم الرائعة « سنوات ما قبل الثورة » تعد أبرز علامة فى انتاجكم الصحفى الثرى ، قدركم الله دائماً على هذا العطاء الممتاز الذى يسمعه

كل من يتابعه • ان هذا الجهد الدؤوب الذى يفوض لأعناق الأحداث التاريخية
بمنهج علمى دقيق ثم يقدمها للمتخصصين والقراء فى هذا الغالب الى النابض
صنع انجازا رائعا غير مسبوق ، فتحليلكم الدقيق لتاريخ الوطنية المصرية هو
تأصيل وطنى ، وإضافة علمية ، وسبق صحفى ، هو ذكرى عزيزة لمن عاصره • •
ثم هو مدرسة للأجيال تزيد به معرفة للوطن فتزيد له عشقا وتقانيا •

واتى اذ أتابع مع زملائي خريجي وطلبة السياسة والاقتصاد - مع غيرنا
من قرائكم ومحبيكم - هذه السلسلة منذ بدايتها ، نتشرف بأن نقدم لسيادتكم
اقتراحا نثق أنه سيزيد الفائدة المرجوة من بحثكم التاريخى وهو أن تعمق
ندوة شهرية يحضرها بعض من عاصر هذه الأحداث فيضيف إليها أو من له رأى
فيها ، وأن تكون هذه الندوة بإشرافكم امتدادا لما تكتبونه أسبوعيا حيث تتكلمون
بتوجيهها وإدارتها • وجمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يشرفها
أن تتم الندوة بمقرها ، كما يسهل أعضاؤها القيام بخطوات التحضير والتنفيذ
لهذه الندوة الدورية •

نرفع لسيادتكم اقتراحنا برجاء التكرم بالنظر فيه وأملنا فى موافقتكم
عليه ، لأن ما تقومون به حاليا هو احياء تاريخنا المعاصر ووصل لحلقات يجب
ألا تنفصم • ولعلكم أكثر كتابنا اهتماما بالشباب وقربا الى قلبه وعقله ،
فاذا جاز لى تمثيل قطاع منهم - خريجي السياسة والاقتصاد - فأننى أعتقد
أنكم مستجيبون بأذن الله لاقتراحكم الذى يحقق رغبة غالب طئنى أنها جالت
فى صدور الكثيرين مثلما أحسستها تجول بخاطرى منذ الفصول الأولى لسلستكم
العظيمة ، فأننى أؤمن أنه لا يوجد وطنى مصرى - شابا أو غير شاب - لا تكون
أسعد أوقاته هى التى يقرأ ويتابع ويزيد معرفته بتاريخ وأحداث وطنه •

وتفضلوا بقبول أطيب تمنياتى وخالص تقديرى •

رئيس مجلس الادارة

مصطفى كمال أحمد

● سمعت الى أبعد حدود السعادة برسالة الأخ مصطفى كمال أحمد
رئيس مجلس ادارة جمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، خاصة
وانها تعبر عن رأى جيل من الشباب للؤمن ، الملتزم بقضايا وطنه وشعبه واقتراح
جمعية خريجي كلية الاقتصاد ، ولا شك اقتراح مفيد للغاية ، أسعد به وسأعمل
على تنفيذه بصورة تتناسب وخطورة الموضوع الذى يتعلق به •

لا أملك إلا أن أقدم لهم الشكر الجزيل

● منذ أن حملت - بفتح الحاء ، وتشديد الميم - نفس أمانة محاولة إعادة كتابة تاريخ مصر في فترة من أهم فترات التاريخ المصري وأكثرها ثراء وإثراء للعمل الوطني ، وللوطنية المصرية ، وأنا أسير لتلك الأمانة ، أقتضى جزءا كبيرا من وقتي لأدائها كما أحب وأهوى حتى يوم الجمعة ، اليوم الوحيد الذي كان من نصيب أولادى الصغار جارت عليه التزاماتى ، قبل تلك المهمة فاصبحت بلا يوم جمعة أجازة منذ بضعة أعوام ، وكنت قد أصبحت بلا أجازات سنوية طوال العشر سنوات الماضية ولقد ضعف البصر من كثرة القراءة والكتابة وكادت الرئتان تصابان من روائح الأوراق والصحف القديمة التى أكاد أكون أول من يقرأها ! وفى بعض الأحيان ، تقف قلة تعد على أصابع اليد أو اليدين والقلمين معا ، ضد ما أكتبه ، أو حتى ضد ما أنقله من آراء البعض فى تصرفات الوزارات الوفدية وخاصة وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بعضهم يوجه الى الشتائم الكريهة بل يوجه الى التهديد بالانتقام من النفس ، وكأنما قد جعلوا من أنفسهم متفدين لأحكام جائزة يتولون هم إصدارها ، وعيشا ما أوجه لهم من كلمات أوضح فيها أننى لست إلا مؤرخا قاضيا أقل كل وجهات النظر المختلفة فى موضوع معين : من معه ، ومن ضده . ثم أبدى رأيي فى النهاية بكون أية حساسيات وفى أحيان كثيرة أؤاخذ فى وقت واحد على الراى وتقيضه ، فبينما يشيد مثلا قطب ودى سابق كالاستاذ عبد الفتاح حسن - الذى أكن له كل تقدير - بما أكتبه عن النحاس باشا ، يرى بعض القراء ممن لا خبرة لديهم فى الشؤون السياسية ، وبالكتابة التاريخية أننى أظلم الوفد ، وأظلم رئيسه مصطفى النحاس بل اننى أظلم الوفد وأظلم رئيسه تحقيقا لأهداف سياسية آتية والله وحده يعلم اننى فى كل حرف أكتبه ، أرى وجه الله الحق فيه ، بل اننى فى أحيان كثيرة أزن كل حرف بميزان الصائغ الماهر ، أو الدقيق - والمهارة والدقة هنا متعلقة بالميزان لا بالصائغ - وكأننى أؤدى شهادتى أمام الله الواحد الديان .

وإذا كنت أوجه النقد والنقد المر ، للحزب الوطنى الذى آمنت بمبادئه منذ العاشرة من عمرى وأدعو الله أن ألتزم بها إلى أن ألقى وجه ربي ، فانه لا يمكن أبدا ألا أوجه النقد - لا النقد المر - لأى تصرف سياسى قام به سياسى مصرى فى سنوات ما قبل الثورة ، وكما قلت مرارا وتكرارا أن هذه الشخصيات التى نكتب عنها قد رحلت الى بارئها ولم تعد بمستفيدة على الإطلاق من أى مدح يوجه اليها ، كما أنها لم تعد بخاسرة شيئا من أى نقد يوجه الى أى تصرف من تصرفاتها ! وانما الأجيال القادمة وحدها هى التى تستفيد من هذا المدح وهذا النقد لأن فيها العظة والعبرة وفيهما الدروس المستفادة من كل وقائع التاريخ التى تستوجب المدح ، أو تستوجب النقد .

وفي أحيان كثيرة ، كنت إتضايق وإلى أبعد الحدود من هذا الظلم الذي يوجه إلى حتى أكاد أتوقف عن الكتابة لأريج هؤلاء الظلمة ، وأستريح أيضا ولكن أشياء كثيرة ، وكثيرة جدا تخرجني وبسرعة من الضيق الذي أشعر به عندما أتلقى تلك الطعنات ، وفي مقدمة ما يخرجني من الضيق عشرات الرسائل التي أتلقاها كل أسبوع تشد على يدي ، ومئات عبارات التشجيع التي أسمعها كل يوم ، ممن يعرفونني ، ومن لا يعرفونني ، ولعل لا أذبح سرا إذا ما قلت أنني ومطوال بضعة أعوام مضت ما قابلت مصريا ، ولا عربيا إلا وكان أول ما يوجهه إلى من كلمات ، عبارات الثناء على هذا الجهد ، وآخر ما يجري بيننا من أحاديث سؤال واحد لا يتغير ، ولا يتبدل هو : متى تجمع كل ما نشرته في كتب ؟

وفي مقدمة ما يخفف عني متاعبي وآلامي أن كثيرين ممن عاصروا سنوات ما قبل الثورة أو اشتركوا في بعض أحداثها ، لا يظنون على أبدا بأهدائي ما لديهم من صور وأوراق ووثائق ومعلومات تساعدني على أداء الرسالة التي أخذتها على عاتقي ، كما أن الكثيرين من أبناء وأحفاد بعض الشخصيات التاريخية التي لعبت أدوارا هامة في تلك السنوات وبدون معرفة سابقة يتكلمون بأهدائي كل ما لديهم من أوراق آبائهم وأجدادهم - وفي مقدمة ما سمعت له وسمعت به - ما أهدني به وزير العدل الأسبق المستشار أحمد سميع طلعت ، بالكثير ، الكثير مما خلفه والده عبد الوهاب طلعت باشا ، الذي كان وكيلا للدويان الملكي وكان رئيسا للدويان بالانابة في فترة من أخرج فترات تاريخنا المصري والذي ورد اسمه مرارا وتكرارا في مذكرات لورد كيلرن وفي وثائق وزارة الخارجية البريطانية باعتباره خصما عنيدا للسياسة البريطانية في مصر .

وأنا - حقيقة - لا أملك إلا أن أتقدم لأولئك جميعا بالشكر الجزيل .

لا خيل عندك تهديها ، ولا مال فلتسعد النطق إن لم تسعد الحال

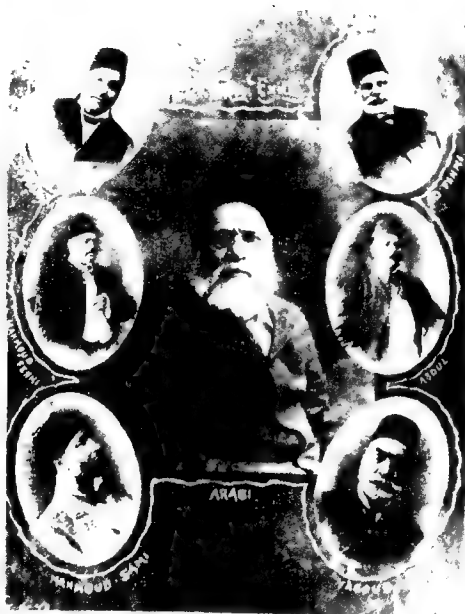
ومرة أخيرة ، أدجو وألح على من لديه ذكريات أو أوراق تتعلق بتاريخنا حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن يوافيني بها ، أو بصورة منها مساعداً منه لي في أن أقول للحق وللتاريخ كلمة حق ومنطق ، والله من وراء القصد .

والله ولي التوفيق

صبرى أبو الجهد

● سنوات ما قبل الثورة بالصور

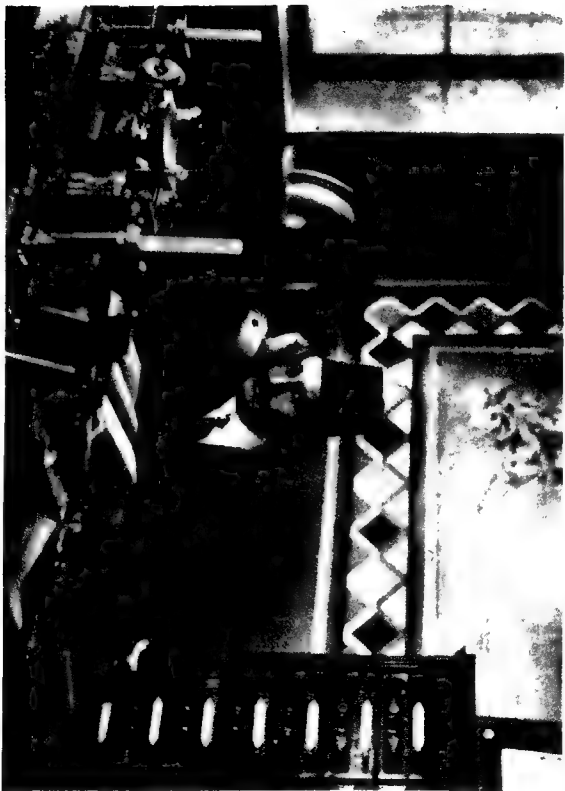
وهذه مجموعة فريدة من الصور أهداها الينا بعض الأخوة الاصدقاء من الذين عملوا ، أو عمل آبائهم وأجدادهم ، في الحقل السياسي ، أو من التي توافرت في أرشيفنا الشخصي ، الذي ظللنا نعمل على تكوينه أكثر من نصف قرن . وحرصنا على أن يكون كل جزء من أجزاء كتابنا عن سنوات ما قبل الثورة به أكبر مجموعة من الصور ، ينبع من رغبتنا في أن تكون الحياة في السنوات ، التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واضحة جلية بالكلمة والصورة ، ولقد سألنا بعض الزملاء عما إذا كان بإمكانهم نقل تلك الصور ، ونشر بعضها في موضوعات صحفية فأجبتناهم : نعم ، بإمكانكم ذلك مع رجاء الاشارة إلى المصدر ، لا أكثر ، ولا أقل ، فما استهدفنا أبداً من هذا العمل المصنئ الشاق ، إلا العمل على زيادة المعرفة بتاريخنا الحديث وفي نفس الوقت ، الذي أبيع فيه نقل هذه الصور أرجو ممن لديه ، أية رغبة في إضافة صور جديدة إليها أن يوافينا بها . كما أنني أرجو والرح على من له أية ملاحظات على مادة الكتاب ، أو على صوره وخصوصاً كلام الصور ، إذ لم يتيسر لي في بعض الأحيان معرفة كل من يظهرون في الصور أن يوافقوني بها على عنواني بدار الهلال بالقاهرة ليتيسر لي إدراج صورهم ، وملاحظاتهم في الطباعات التالية ، إن شاء الله والله ولي التوفيق .



كتاب ياباني قديم عن احمد عرابي وزملائه محمود سامي ويعقوب سامي وعلي فهمي ،
ومحمود فهمي : انصف الليبراليون احمد عرابي ولم ينصه للصريون .



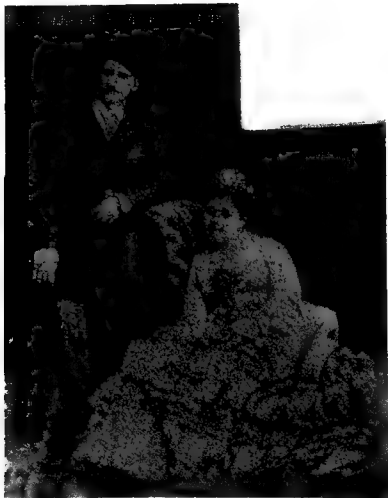
احمد قاضي زغول بلشہ احمد قضاة دانشواى لم يلق جزاءه من اللوم .



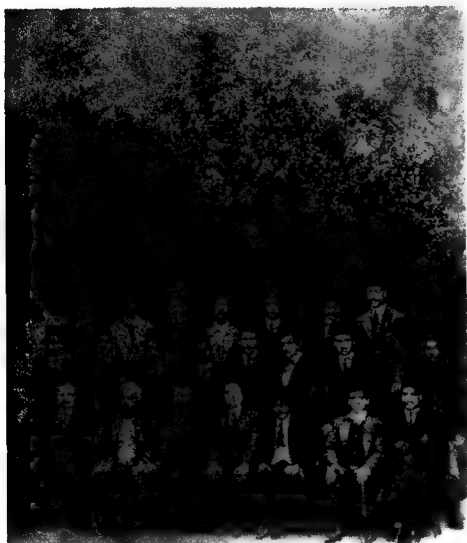
(الله) أحمد فإن عينا كل مني أخلصه العسرية الأولى .



الخديوي عباس حلمي الثاني في آخر أيام حكمه .



الامير حسين كامل [السلطان فيما بعد] وعن الحياة مانم فريته .

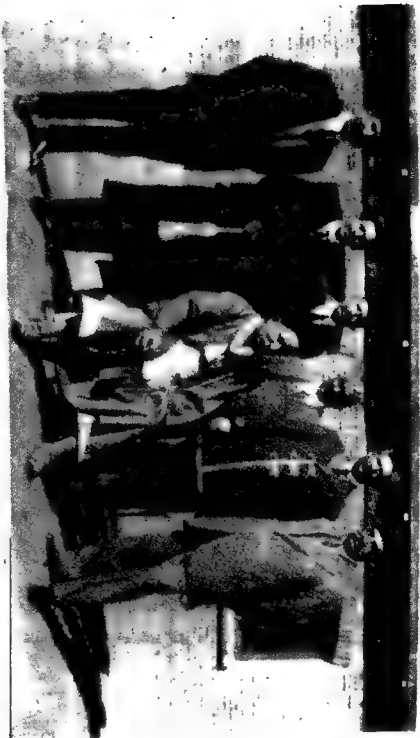




اساتذة مدرسة الحقوق السلطانية في عام ١٩١٦/١٩١٧ من بين الاساتذة بهي الدين
بركات بك وسيد اروس بك .



الملك أحمد فؤاد بملابسه الرسمية.



بعض أعضاء الوفد المصري الذين اعتقلوا في فجر الحركة الوطنية : سعد الدين باشا
وحمه جورج خياط بك ، علوي الحزاز بك ، مخلص حنا باشا ، واصف علي باشا ، مراد
الطريفي بك .



سعد زغلول باشا في المستشفى عقب الاعتداء عليه [١٣ يوليو ١٩٢٤]

مستشار التعليم العالي ورئيس الوزراء

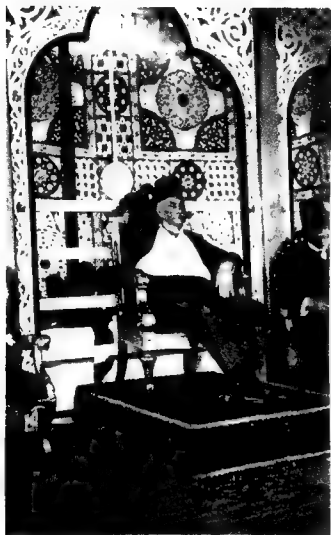




صورة لسبع بالشا في غرفته ببغداد بعد الاعتداء عليه في طريقه إلى لندن للمفاوضة .



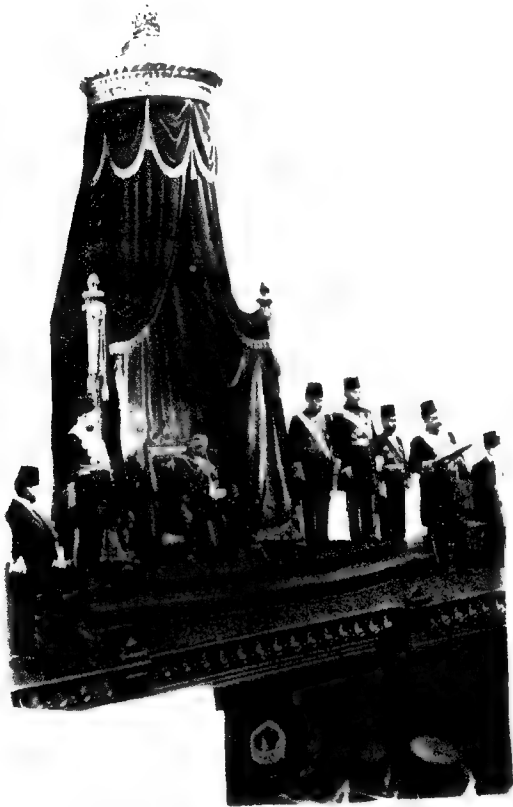
سعد زغلول باشا في احتفال شعبي .



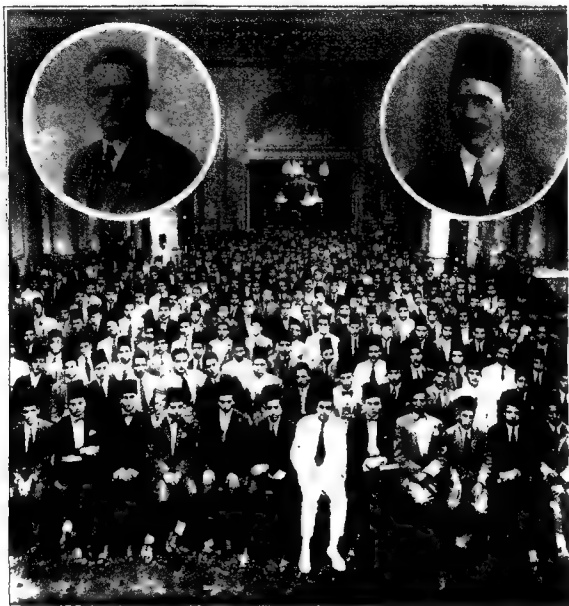
سعد زغلول باشا جالساً على كرسي خاص في احتفال لجنة الوفد بالإسكندرية (٢٥ يوليو ١٩٢٤).



طلعت حرب باشا مؤسس بنك مصر .



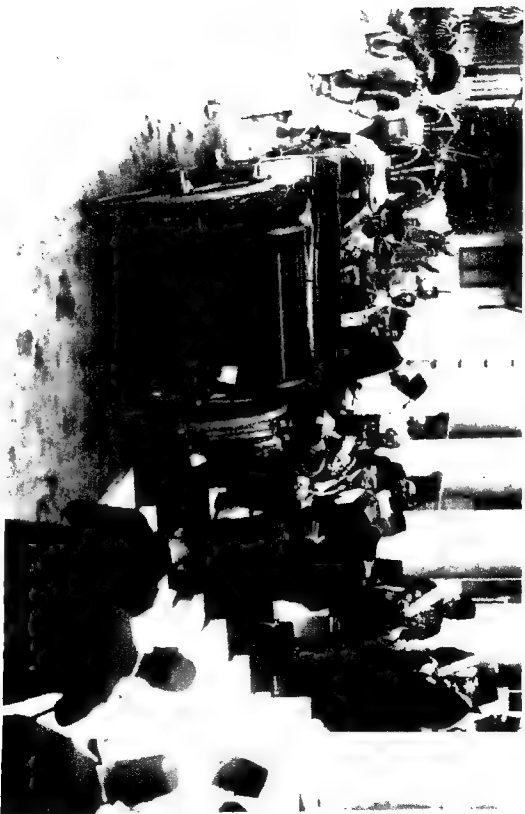
الملك فؤاد يفتتح البرلمان المصري والنحاس باشا يلقي خطاب العرش .



الاحتفال بالافتتاح الجامعة المصرية (الأميرية) .



السيد بريسي لوزين المخبوب السطحي البريغاتي في مصر في محطة مصر : من الباب الملكي الدخول والخروج دائماً .



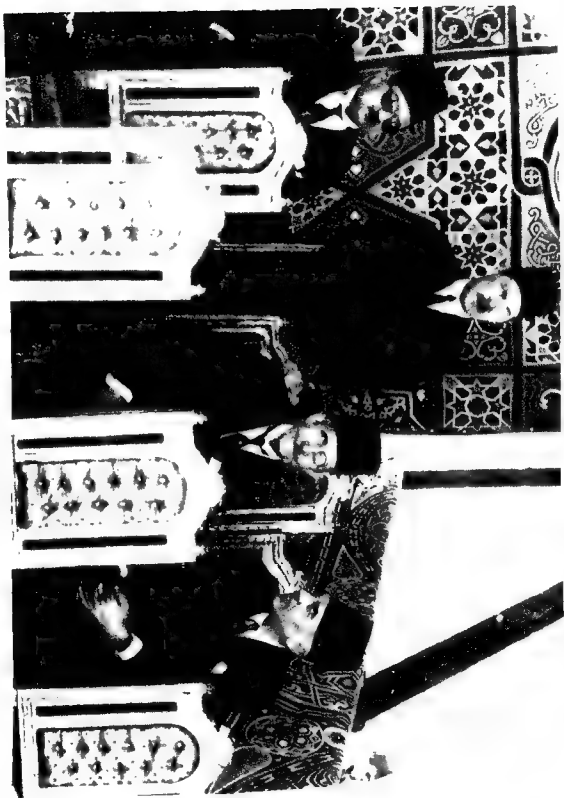
في افتتاح البرلمان المصري سنة ١٩٢٣ م - فندقي بكينا في الثورة الكمية وفيه الأوسمة
على الملهة . . الأيج محمد علي وزملاءه حوز بكينا . وحريف مصري بكينا .



الأمير محمد علي بن طريفه إلى مكة ويجانبه يوسف ذو الظفر بلشا المصوره في محطة
السكة الحديد بالمسويس .



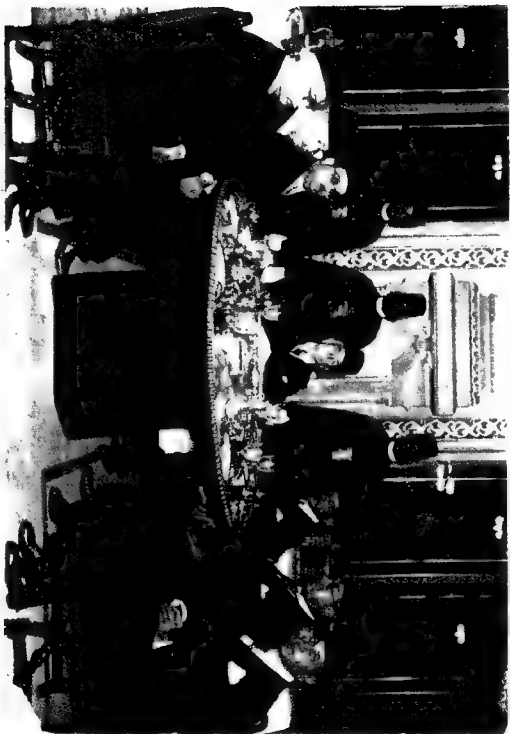
بدافع الحقد على الملك فؤاد لعبت الأميرة شويكار دوراً هائلاً في تدمير ابنه فاروق .



شريف حسين بيضا ، وعزيز عزت بيضا ، وجمال الاحمد .



اسماعيل داود . واحمد غالب بك وهما ضابطان بالدرسة الحربية المصرية بالقاهرة .



في حفل الفطر بمطبخين الأمير محمد علي ، الأمير محمد علي إبراهيم ، علي مطر ، مراد محسن وأخرون .



الأمير محمد علي توفيق في حفل بالسفارة التركية .



الوزيران ناصر طرسون و محمد علي في جلسة عائلية.

الأمير حسن طه وسون يودع مصطفى النحاس على باب الجمعية الزراعية للمحقة .





الأمير محمد علي ومحمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ .



النبيلان سعيد داوود وسليمان داوود .



الأمير اسماعيل داوود - في السباق .



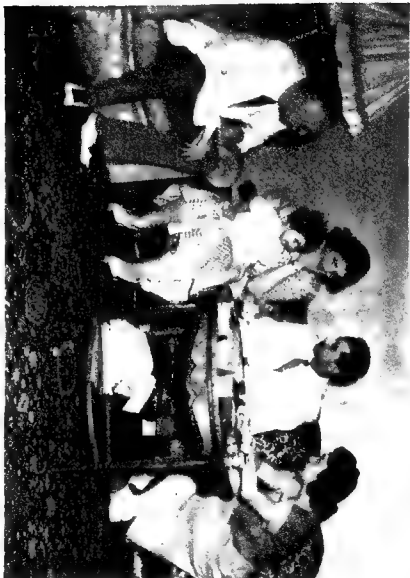
الأخ محمد علي ، وشريف هبري باشا ومحمدي النحاس باشا وحسيني سري باشا وعلاء شوقي .



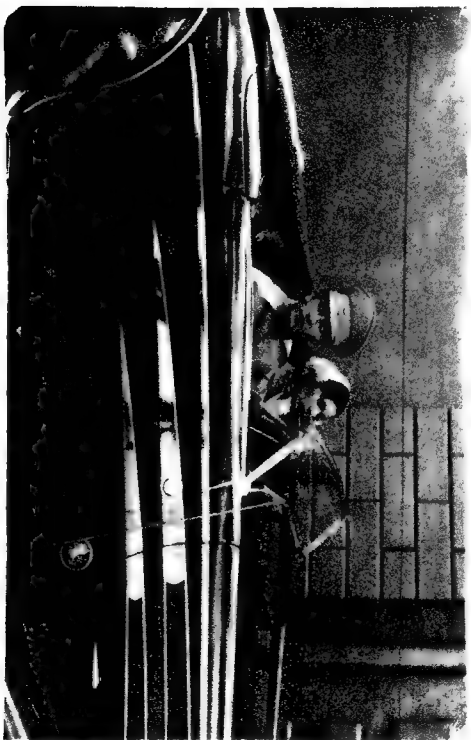
النميل اسماعيل داوود ورئيس مخابرات الجيش المصري موسى بك .



الأمير محمد علي توفيق وول العهد في طريقه إلى باريس وبيجانبه محمود الفخري بك
محافظ القاهرة [٩ يونيو ١٩٥١] .



شريف صبرى : بلطيا جمل الملك لوروق وبلطيا كيريمته القصوى لعملى كيريمتها شالمة
 وبنجو ارما لاجها عن الدين الماعصرى وملك شريف صبرى .



وان محمد ايرانى قبل ان يفتح اسرائيلياً والاسيرة فوزية قبل ان يفتح اسرائيلياً .



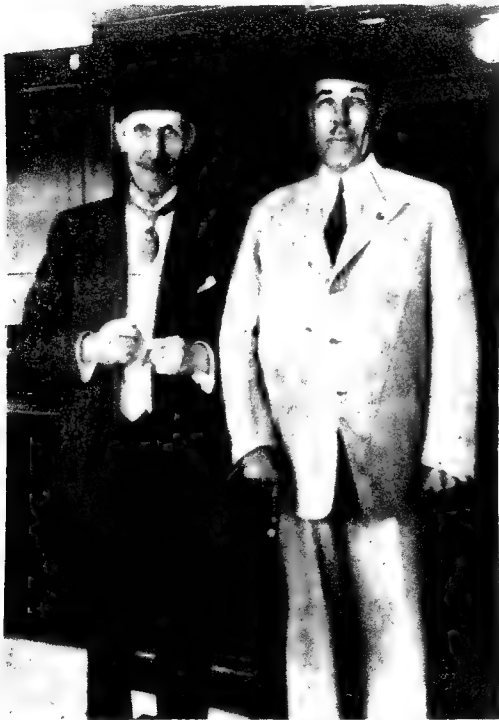
الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في زيارة للمملكة [١٩٣٩/٣/٢١]



احمد ماهر في حديث مع لطفي السيد



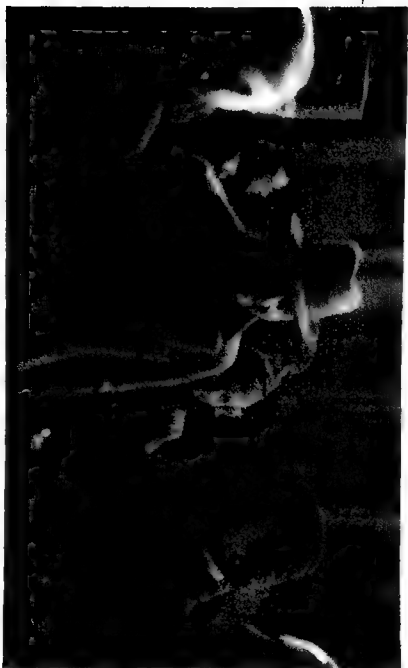
عبد الملك يحيى بإلقاء رئيس مجلس الوزراء وسيد مطران الإسكندرية في استقباله
بالإسكندرية



عزیز عزت باشا عندما كان وزيراً للخارجية مصر وتوايق عبد الله باشا وزير الحربية بودعه



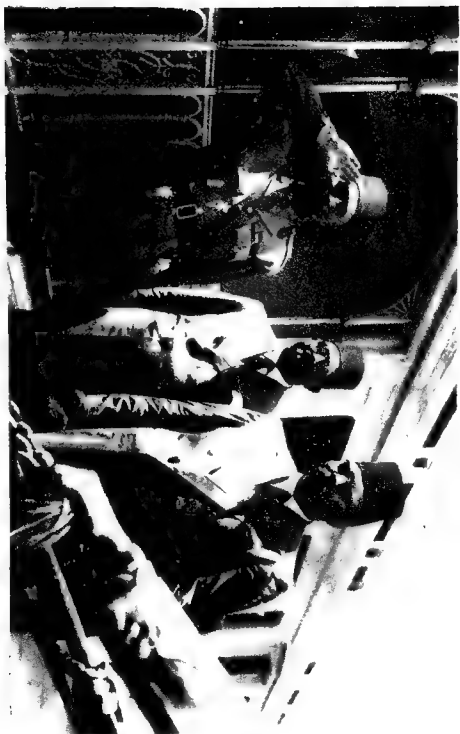
يوسف ذو القدر يمشي والده للملك فرجة .



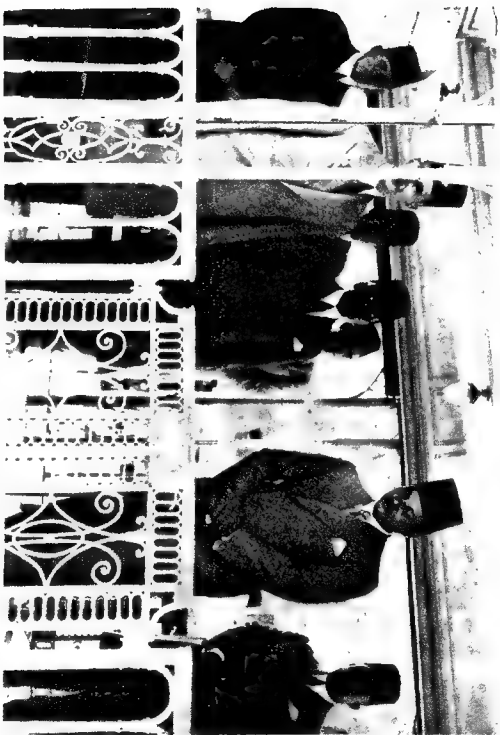
الله طريق قبل ان يتي في سلطانه المستورية من مجلس الوصاية ومعه الله الملك تبارك وتعالى وحده بخبري بلطفا في آتينا .



الملك فاروق في حفلتين الجامعة في ملوي والحدائق مع سلفي جيتو مدير الإحتفال التكريمية .



الملك فاروق وحيداً من غير شخص، يلبس كبر التوربان في محطة سينما جيزه.



لورق ، وعلم ملهى ، واحد صنديق وحسين سري ، مظفر — في المشرق .



حلاوة الملك عند وصوله الى سراي ، أمير القنن وهو مصطحب رجل السلطة السليبي

كارون في مستشفى منتشة البدرى





الملك فاروق يزيج الستار عن تمثال لطلعت حرب باشا في مدينة المحلة الكبرى .



ملك فاروق في سراي رئيس الذين يصطحب رجل الملك السنغلي .



الفرق وحسين سرى واحمد حسين في زيارة المجلس بلدى على الزيت .



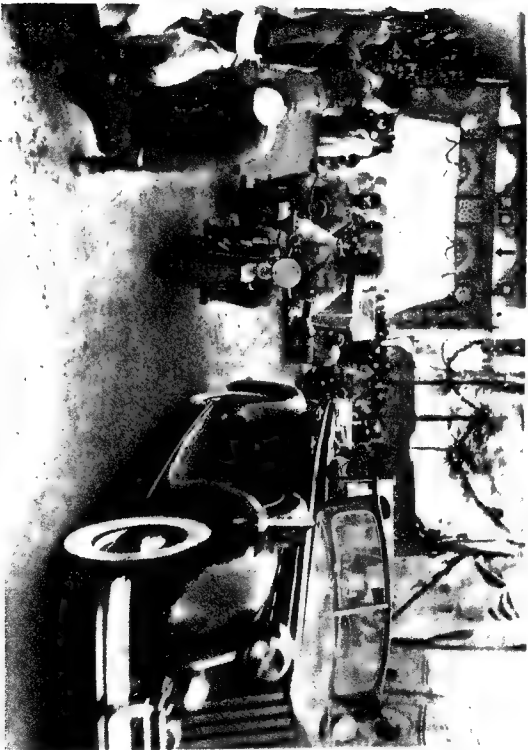
فاروق والشيشة والطبق الاراميسك .



فاروق ، واسماعيل صدقي ، وعمر فتحى وعبد الوهاب طلعت بالإسكندرية



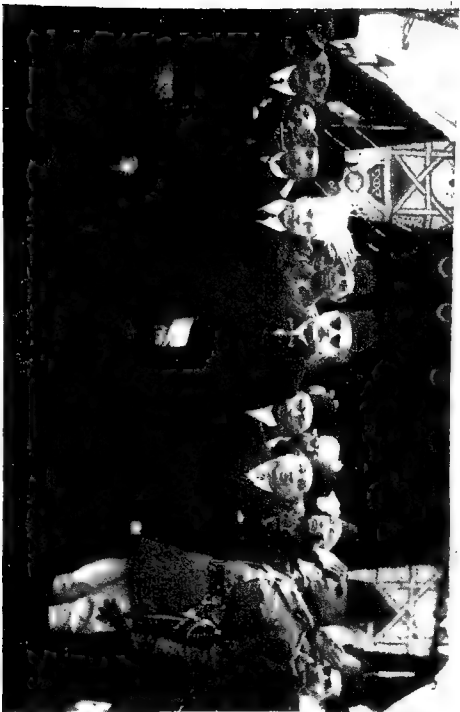
فاروق يفتتح الخط التلغوني بين مصر والسودان [مايو ١٩٤٦] .



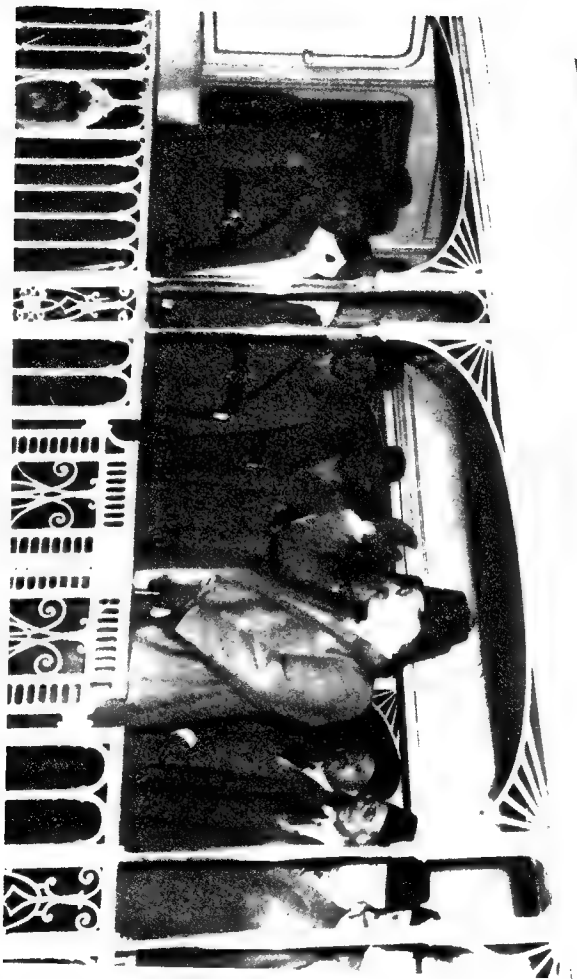
الملك فيصل في سجنه استقبل شفيق ورسى : يتجسسون الدبليج في طريق الوكب



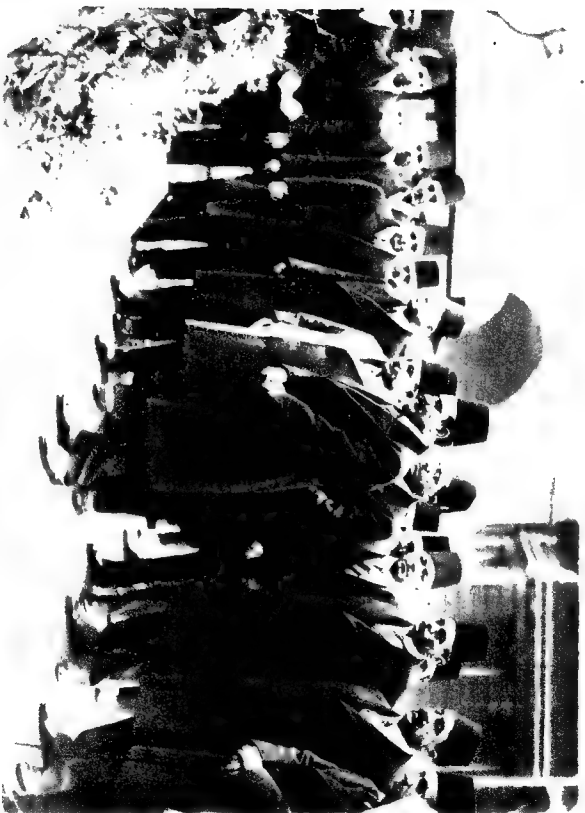
فاروق ملكاً في زيارة آل المبرلوي باشا .



رئيس مجلس الوزراء والوفد
الذي يرافقهم في زيارة مصر.



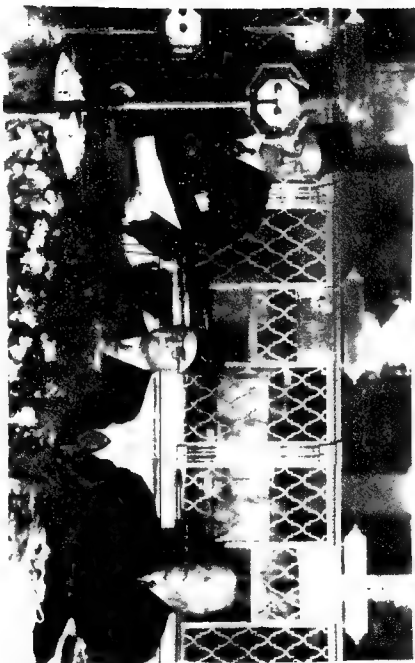
فاروق في القصر الملكي يحيى مستقبليه ورجليه احمد اهلبي السيد بلشما . واحمد عبد
 الفتى بلشما .



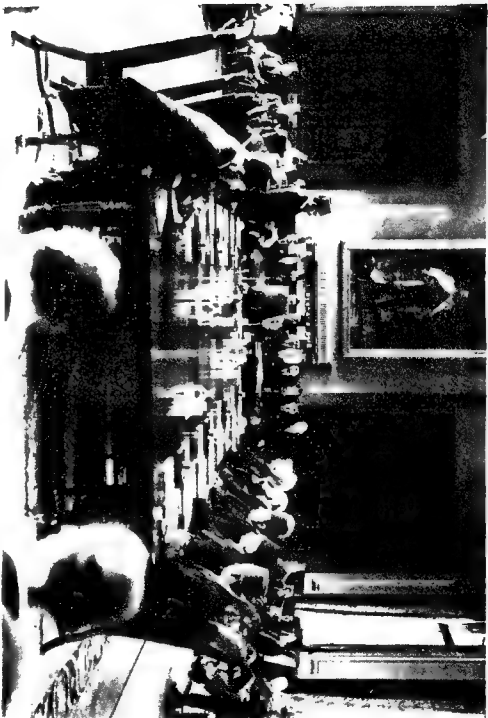
الانجليز ياتلندا واحمد طاهر . ومكرم ياتلندا . وعبدالله محرم . احمد حسين الشاذلي برينيل
في لندن .



الملك عبدالعزيز وولي العهد فيصل
والأمير فيصل بن عبد العزيز



مصطفى النحاس باشا يخطب ويخاطبه لورن كاترين [سير مصطفي النحاس باشا سابقاً]
[١٩٣١]



١٨٨٠ لوكازكو - توقيع المعاهدة المصرية البريطانية ، المجلس ببيتا رئيس الوفد المصري في اللوزيات
بخطب [١٩٣٦] .



الملك سلطان بن فيصل في تكريم الشيخ البريطاني لوري كولين



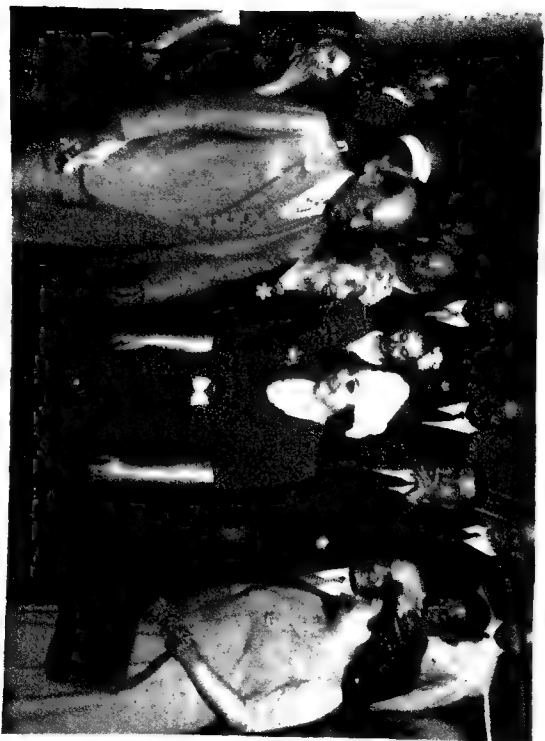
النحاس باشا والسيد صائق المجددى .



مصطفى النحاس باشا والسيدة الزينته وبدايات الزواج .



مجلس المجلس ورأي العراقي ومحمود سليمان عظام . ومحمد صلاح الدين والحسيني وطولك وجناح وغيره .



الحفص بن علي والسيدة زينب ملك المغرب في إحدى الحفلات الخيرية ..

النجس يلقا يدعو الصحفيين إلى اللطاش : محزون أبو اللطاش وشكري أبيهذه يظهران في الصورة .





الزفاف في حقل القديس جرجس ، وسط صغرى أبو علم بقلبا وشحات من القلي .



مستّر كولنز مدير شركة الإنشاء المتحدة يهمس في أذن النحاس بلشا [مايو ١٩٥٠] .

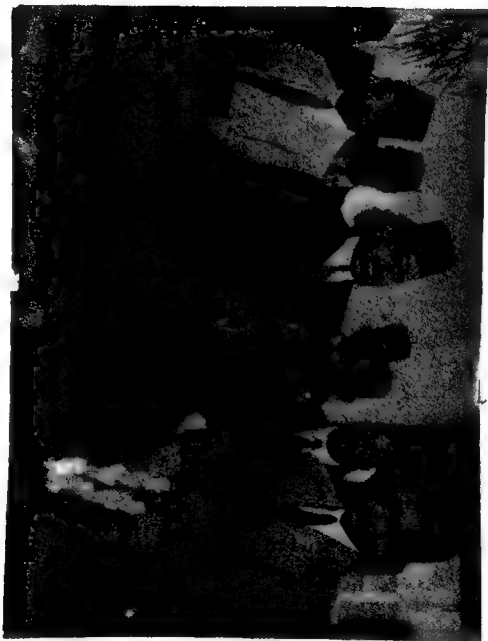


مصطفى النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا .



النحاس باشا والسكرتيرة الأولى للسفارة البريطانية في مادية غداة التقيمت (إرفعته) .

النجاس بانشا ، وسكرام عبيد بانشا وحصود فلهي الكركاشي بانشا على قبر سقود .





في ذكرى استقلال افغانستان النخاس والمجدي وفؤاد سراج واحمد حمزه ، [مايو ١٩٤٤] .



البحريين يمشون على ظهر السفينة [أكتوبر ١٩٥٠]



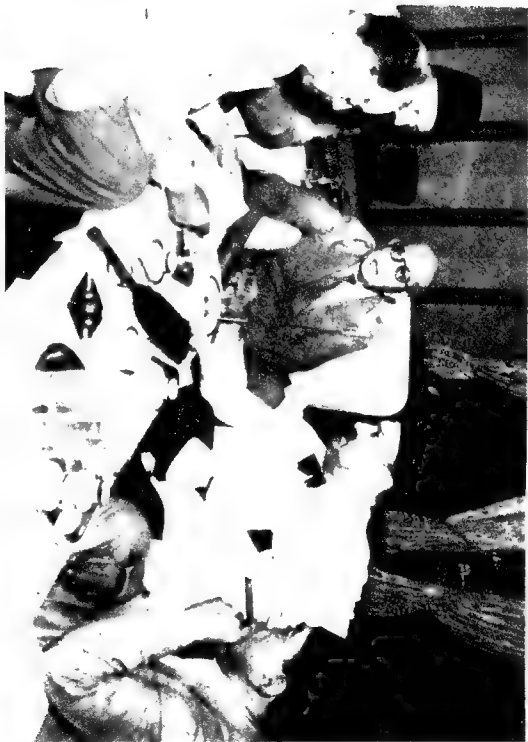
صورة رسمية لاسماعيل صنگي باشا .



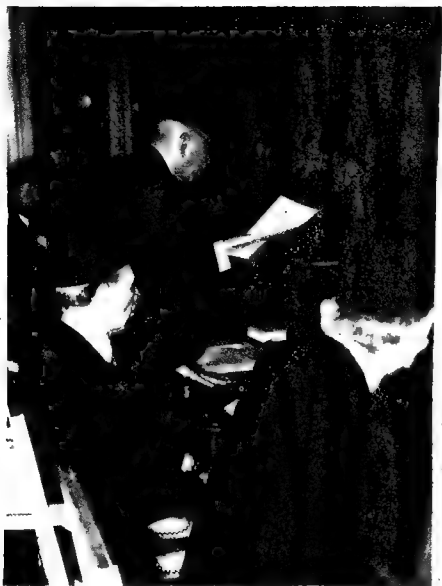
لورا ستانيسجيت رئيس وفد المفاوضين البولنديين وصفي بيلسا رئيس الوفد المصري .



اسماعيل صديقي يفتش علي جوارحه رئيسه الوزارة للامور الداخلية بعد استقالة محمود فهمي الكواشي باشا .



اسماعيل صديقي بلخا . وغير الخليل ابو سمرة بلخا وحفي محمود بلخا [في وزارة اسماعيل صديقي ١٣/٧/١٩٤٦]



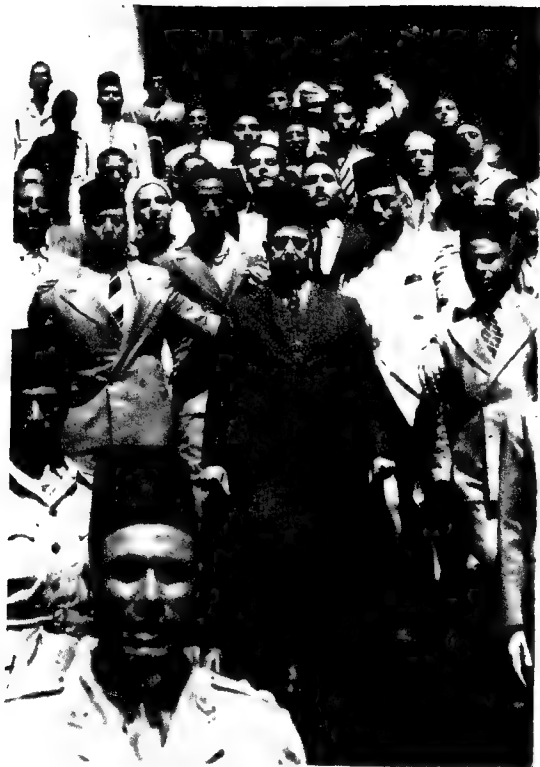
اسماعيل صدقي يلثنا . يخطب في افتتاح المحادثات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية
البريطانية [١٩٤٦] .



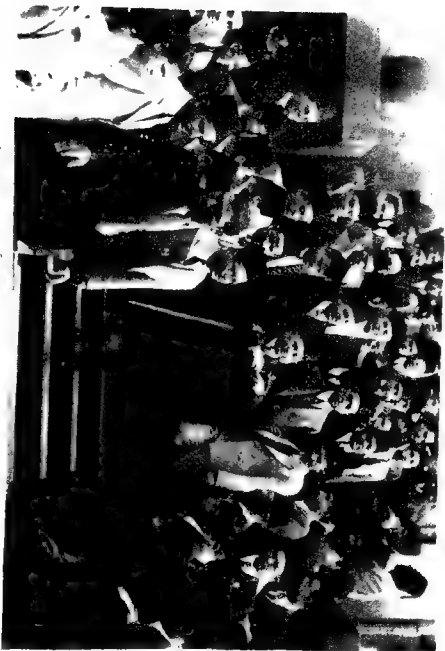
النفراشي باشا يضع اكليلاً من الزهور على النصب التذكاري لشهداء الجامعة

كان إبراهيم عبد الهادي يتلقى من الخطباء المتمردين خطبة جوفية ويحضره غالبى الهيئة الشعبية





محمود النقراشي يالثنا وبعض النصارى قبل مصرعه بشهور



الدكتور أحمد ماطر رئيس الهيئة السعودية مع أعضائه ومعه محمود طهس
 النعراشي رئيسا للهيئة ومحمود طهس رئيس الهيئة ومحمود طهس رئيس الهيئة



السياسيون الشيعيون - د. أحمد ماهر وحضور طهى القزالي وانصارهما في ميناء الإسكندرية.



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى .



حافظ رمضان يلعبنا على البلاج بقلعة والمنشأة



حافظه رمضان باشا رئيس الحزب الوطني يتوسط ابراهيم عبد الهادى باشا والدكتور
نجيب اسكندر باشا في اجتماع للمعارضة [١٩٥٠/١٠/٢٩] .



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى عند اجراء الصلح بين فريقى الحزب . فى
الوسط عبد الرحمن الرافعى بك وعبد العزيز الصوفائى بك فى الصورة زكى على باشا ،
فكرى اباظه باشا ، عبد المقصود متولى بك ، د . زهير جرانه ، فتحى رضوان وآخرون
[ديسمبر ١٩٤٦] .



الامبراطورة الايرانية الام والاميرة فوزية . وبعض الاميرات المصريات والايرائيات



الملكيت نورو وحمراء الرئيس .

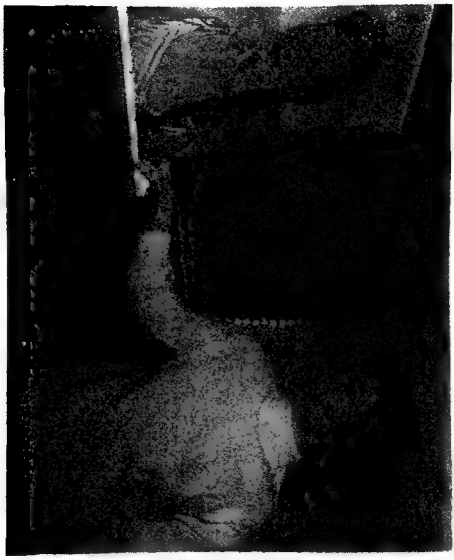


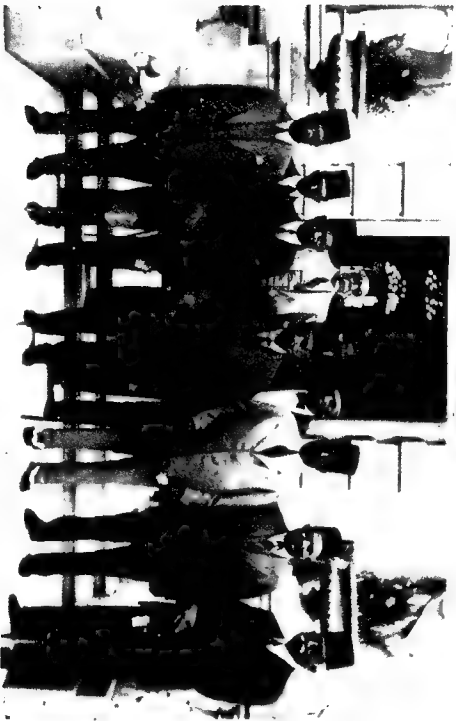
الأميرة نعمة الله مختار والأميرة شويكار والأميرة حورية حمدي وحرم سيد بلالنا خشبة وأهل خيرية .



الأميرة نعل شاه .

الملكة فريدة تلبس هو ألبها في الرسم .





توليقي شميم پشما في هسي انطونيفس بالاسكندريه عقيما كني رئيسا للوزراء ومعه بعض وزرائه



يوسف رشاد وجليل رشاد مع ابنهما يوسف رشاد



شريف صبرى باشا كان صاحب مقام رابع بالقوى الرسمى .



على نو القطار باشا جد الملكة فريدة .



الاميرة فوزية والاميرة نعل شاه .



فوزية احمد فؤاد عندما كانت اميرة وقبل ان تصبح امبراطورة لايران .



الأميرة شويكار في مؤتمر صحفي عام .



الملقحة شوزلي في دار الجبرلمان



مریم محمد محمود خاتون، فنانة ورائعة للفن وكان بيتها - وبيت زوجها - فنانة فنية
 [تختلف محمد محمود خاتون خاتون خاتون]



عمر قنصی بیلایا، المصکوة و السيدة اربینه.

المرئوق حيدر بلخا . والمرئوق عمر فاضل بلخا والمرئوق الكوي بلخا .





عمر الحلي، بلقاء السيدة فريته على البلاج .



المفريق عزيز علي المصري -



حیدر پاشا ، و عبد الحقان حسرتوف پاشا و حرمه فی مبارزۃ بین فریقۃ ریاضی مصری
و آخر سوریدی [دسمبر ۱۹۴۹] .



الأخيراً، أسامعيل داود عند زيارته للمعسكر، الذي انشترك في ثورة فلسطين الأولى.



حيدر باشا وسراج الدين باشا في مباراة لكرة القدم بين مصر واليونان .



أحمد خيريه • وفاء سراج الدين وسيلفة بيلندي الأرملة



بعض الزعماء في إحدى جلسات مع الصحفيين والسياسيين



الأمر عبر طومسون يوزع الجوائز الرياضية



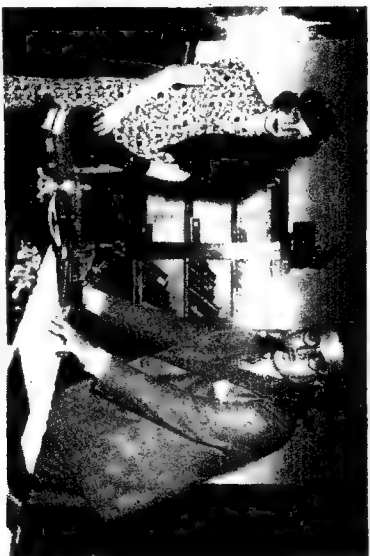
الأمير اسماعيل داوود واللعب رياضي شوقي .



تواثق الحكيم يقوم في ليلى العزوبية بإحصاء الملاءق والشوك .

عبداس محمود العطار وعبد القادر المازني وجمعة فخر الدين الأتشيدي المصري





الشيخ سليمان جعفر في دار الأوبرا



رؤية الحقل: تدريب طلابية وتعليمات مدرسة المرحلة الابتدائية على قطع من التواكوز
المصري

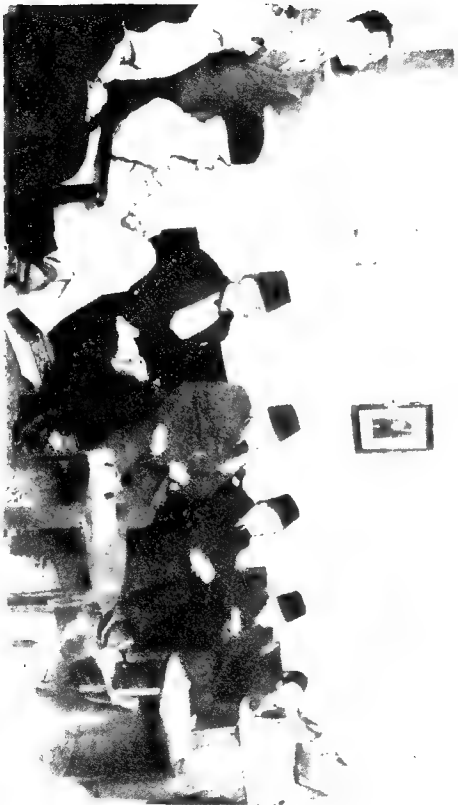


محمود مختار (الفتش) أيام اللعب



فواز سراج الدين يفتش وفكرى انظمة جيشا في حيدارة لكونه القدم بفتدى الاول

سلكى الشبراخية الكمين يعرف اسم طارق ويمنى الشيوخ العرب (١٩٤٦).





الحاج أمين الحسيني وعلى ماهر باشا في صورة تذكارية



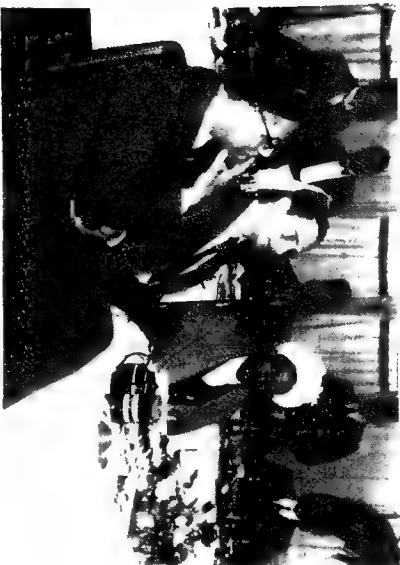
في تأسيس الجامعة العربية ممثلي المجلس بقطر ، رئيس المجلس ، جوفيق أبو
الهدى وبقية الوفود العربية .



رياض الصلح رئيس وزراء لبنان ومحمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر .



فصل بن عبد العزيز آل سعود عندما كان أميراً وأطفال الجمال . أحمد وزهراء العراق .
 يستمعان إلى حديثه . محمد حسين فيكل بلدا .



مكرم عبيد في حفل الألفية الخمس بشارع التحرير الزعماء الفلسطينيين الفلسطينيين من
سيفيل



الملك عبد الله - عندما كان أميراً للشريف الأردن في شباط ١٩٤٦م -



الأمير عبد الله الفيصل وإبراهيم عبد الهادي



الملك فيصل ملك العراق وشقيقه وامير شرق الاردن (الملك) عبد الله في القدس الشريف .



الفريق عزيز المصري يلعبنا وفوزي القوافجي ومحاولات لانتفاذ فلسطين .



رياض للمنح وإبراهيم عبد الهادي .



الأمير (الملك) فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر عليين .



شيخ المصطفى المصطفى، عجل بطنه وولده الذين كانوا يدرسون في كلية الحقوق بالجامعة، وحمد
 الشيخين بنينا والعلماء به، السلام يا معلمين والعلماء بالحق.



نوري السعيد باشا وحيد البعل باشا والدكتور إبراهيم اللطيف يحيى في حفل المائدة
كان نوري رئيساً للوزراء العراقي .

الأمير سعود بن عبد العزيز (أعلى) يرحب بالأمير عبد الهادي بنشا وينجها صديق
الجديد في وزير الخارجية المصري في مصر.



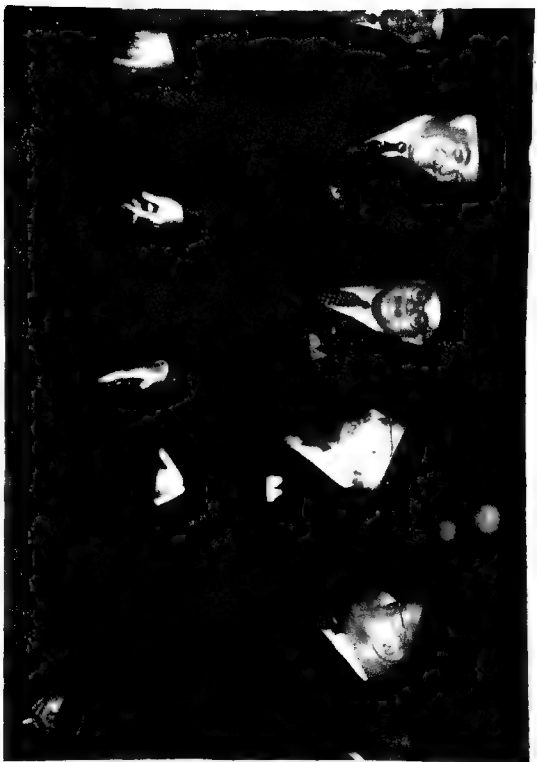


سيف الإسلام في التتبع الملك هادي

الشيخ محمد علي والشيخ



علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال بالمغرب في مصر صورة نادرة) .



ابراهيم عبد الهادي وفكري ابيالله وجعل مردم وعلي ابيوب في تكريم فكري ابيالله يدان ايهامان



الملك عبد العزيز آل سعود عند زيارته لعمه (١٩٤٦/١/١٥) وصديقه مع د. هيكل
بانشا وبعض الوزراء السعوديين .



اسماعيل صدقي رئيس مجلس الوزراء والوفد السوداني الذي قدم إلى مصر للعمل
لتحقيق وحدة وادي النيل والاستقلال : كان الوفد برئاسة اسماعيل الأزهرى
وعضوية كل رؤساء الأحزاب السودانية .



١٩٣٥/١٧/٧ ج
 مؤتمر الجامعة العربية صورة الشيخ عبد الحليم عيسى ومجلسه
 رئيسه .



مظاهرات الشعب المصري ، مدرسة النيل الثانوية ، مدرسة الطين والاسمنت
المتحدة ، كان سبب مصر يطرق في الانتخابات والبرلمانية .

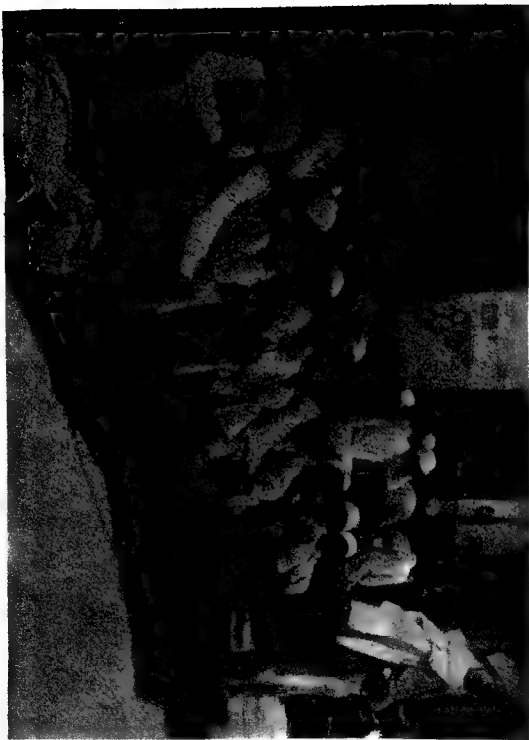


انصارى خطبہ اللہ کی : انجمنیہ القوۃ لولہ جہاد . بعد پیدائش انصارى اللہ اور انصارى اللہ .



وذلك الحشود على الدمام والرفيعين ، من أجل تحقيق مطالبهم .

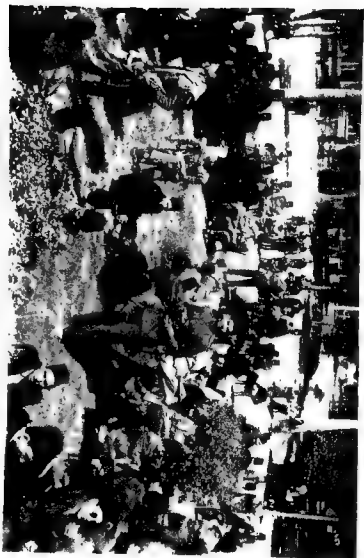
الغروب على المحطة الكبرى والصورة لعماد الدين الشاذلي -

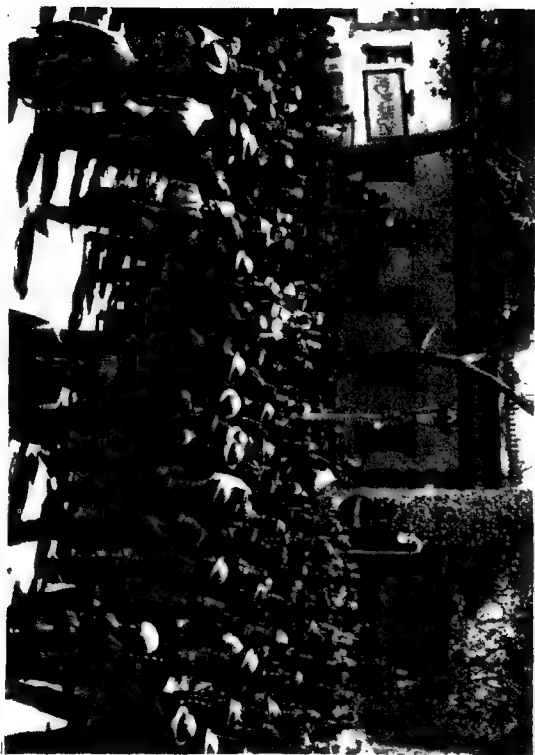




صورة أخرى لأخوين ضباط الشرطة في الإسكندرية ..

شباب النجاشية الكسروية ينادونهم في إحدى الحدائق العامة



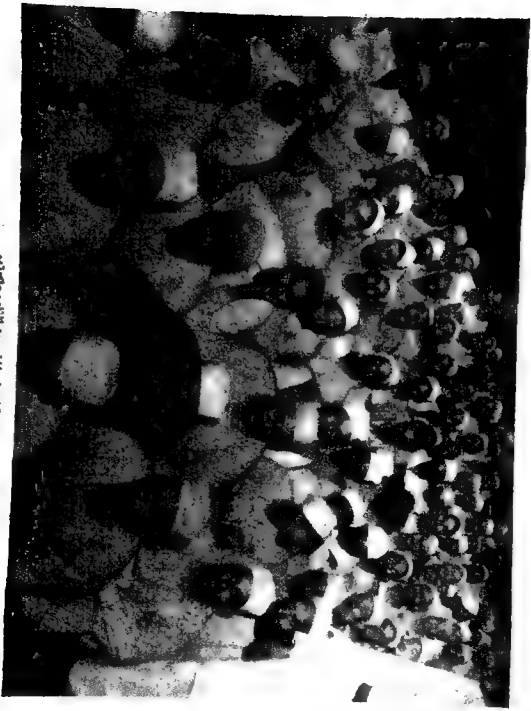


• ۱۳۸۵ خرداد ماه - مسجد امام خمینی



طلبة جامعة القصير إحدى الجامعات .

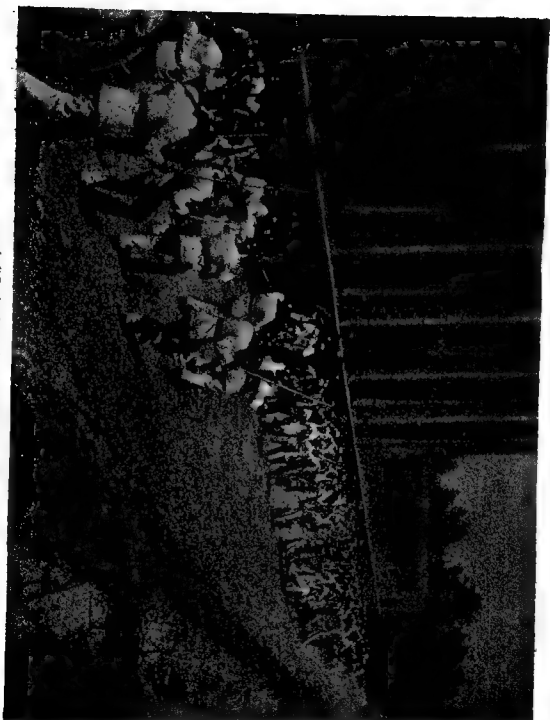
صورة لبيض الفريضة أثناء احتضانها

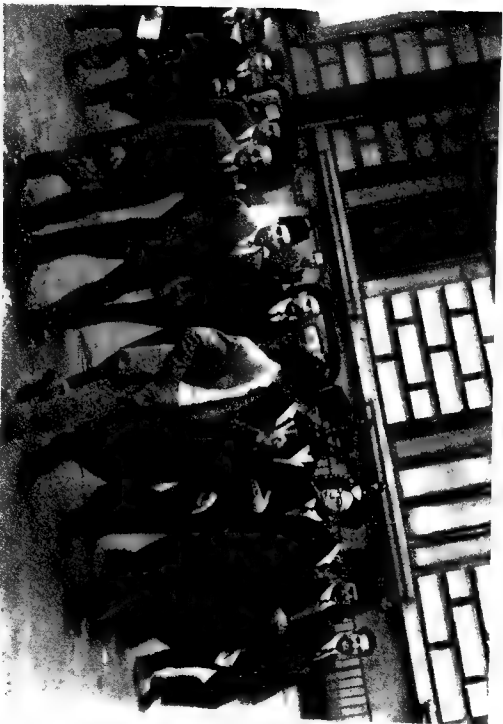




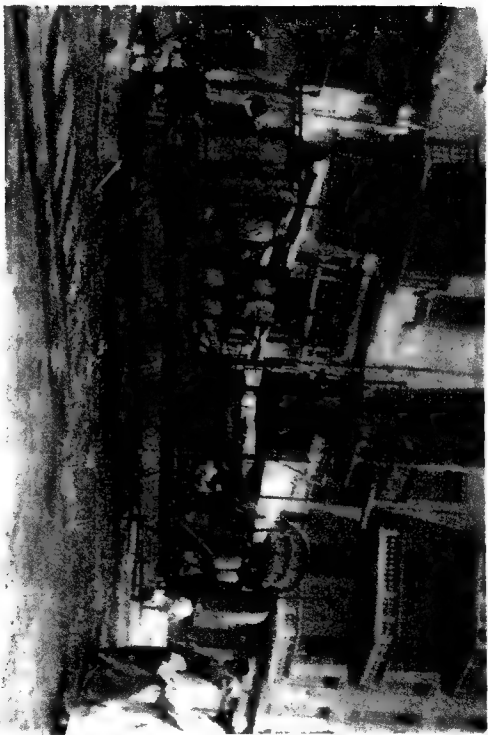
هكذا كانوا يخرجون من تكتلاتهم وكل واحد منهم مزود بوسائل للولاية من الطوب .

المرجع في مواجهة الحرب والتفجيرات في مواجهة الموتى .





والجانب المحققين أيضاً . ١٩٤٨/١١/٢٨ وخروجاً من دار محكمة الاستئناف بجبل الطبق إلى طريقهم إلى تلبية المحققين .



بعض أثر الحرائق والأضرار التي لحقت في موارد المدينة .

يعطي الطلبة المساعدة في عملية التدريس .

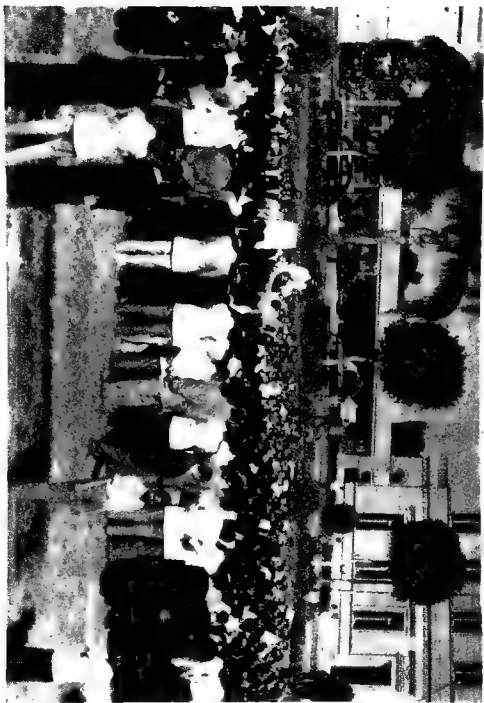




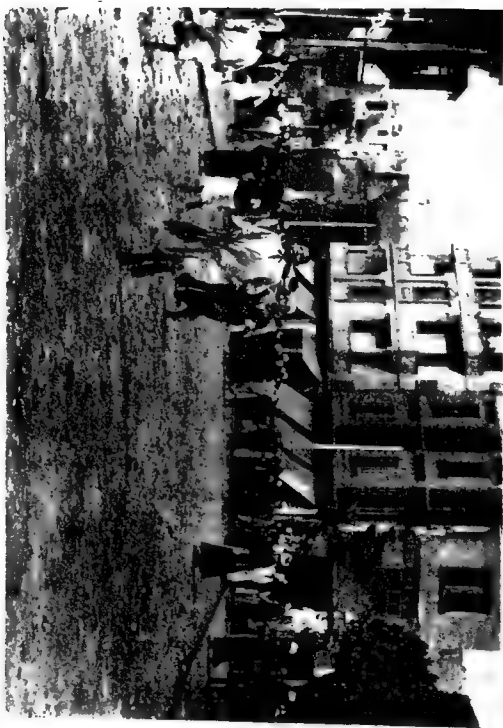
الحدائق الملكية في القاهرة في سنة ١٩٠٠ م.

مجلسي القسوة على الرئيس ، يعضل ، مع المظلمين .





في السبع الخمسين بجمعية كورن.



بازار قزوین



حکمتی محمود بلٹا وزیر ، وسیلی انیب .



محمد محمود جلال ود . سيد هيري نيمان في سماء السياسة والفنون .



أؤاد سراج الدين بلسا واحمد عبود بلسا ولقاهم حذر .



عبد الملك بن عبد العزيز ومحمود فكري بك.



علي زكي العراقي كان رئيساً لمجلس الشيوخ .



حسين سرى باشا وعبد الحميد سليمان باشا في لابن المن ساعة وفاة حسن ميري باشا
رئيس مجلس الوزراء .



الشيخ مصطفى عبد الرزاق شيخ الجامع الأزهر الأسبق .



د. عبيد الرازقي السنبهري والجامعة تولى الملك فؤاد .



الاميرلى باشا فى القصر الملكى بعلابدين .

محمد علي علي به نيشا و كاج من ليل قديميا الموريتانية والاسلام .





حسین سری پاشا و حدیث سریع مع الصحفین .



مجموعہ غالب بلخا و د. السنہوری بلخا .



حلي معوي وحلي كريستال لبحراني عليه في اجتماع لبحراني - حبيب الأحرار المستقلين .

ميدان امام خميني رحمه الله تعالى رئيس الوزراء وحسين المجتهد (١٩٨٠)

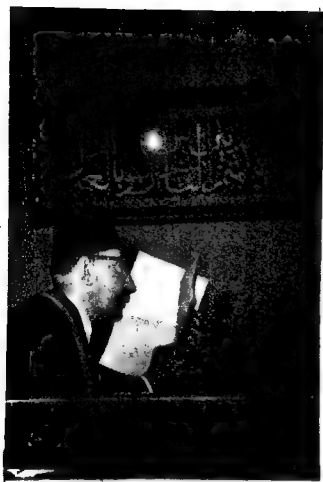


في محاجر اسوان ، انظرون الجميل ، توفيق دوس ، مدام رشيد ، حفيد العلاليل ، محمد الشريف .





د. محمود فوزى منويثا الدائم فى الأمم المتحدة .

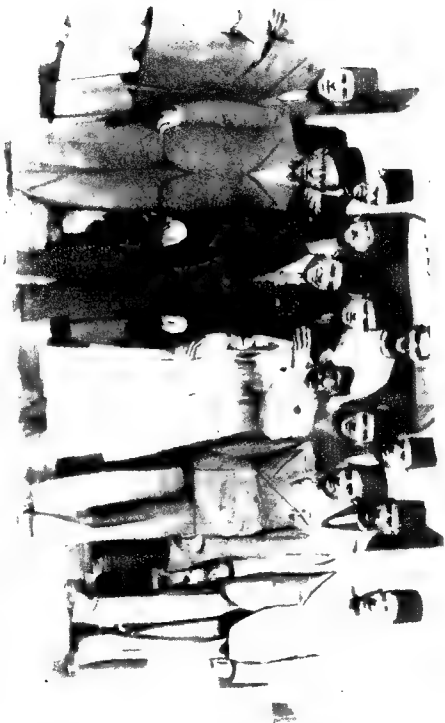


محمود منصور يقرأ من أشهر قصائد مصر .



علی سامی پاشا ، رفیعی ایلک پاشا ، وکیل دوس پاشا ، واکبری زیدان پاشا ، واکبری دارالاحسان .

عبد العزيز فهمي رئيساً في قريته على المصليحة مع طلائع من أبناء القرية لم يكن يحضر المصليحة أي واحد





پوران سلطان (بیت) و حرمه و ائمه و وزیر چاقی ائلی اقلیم مصر ، وین بیتل بیتل مصر .



الأمير عمر الفاروق يجلس السلطان عبد المجيد يحيى استقباله بالأسكندرية وبيتته إلى جانبه .



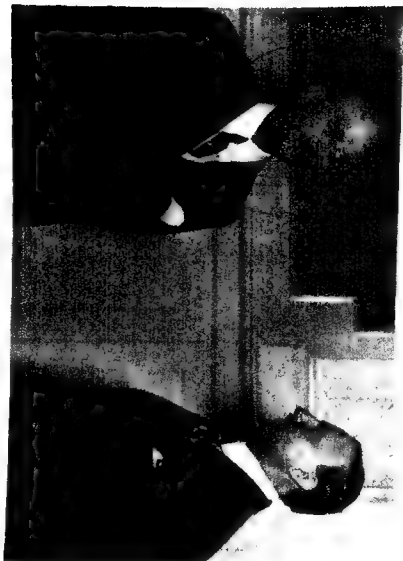
محمد توفیق رفعت بلشا وکریمتہ .



صبرى ابو علم بلقنا احد وزراء العدل السابقين وسكرتير عام الوفد المصرى قبل فؤاد
سراج الدين بلقنا .



يوسف الجندى بك وفهيمى ويصا واصف بك .



عبد الملك يحيى بلقا عندما كان وزيرا الخارجية مصر وعمل سوري بك الملك فيصل
موضعية مصر في برامج وطن .

مكرم عبيد ينادي في التظاهرات بفتح المحاكم ضد راجح طه في قضايا الفساد.



عزیز باہر، باہر باہر، محمد باہر، محمد باہر، محمد باہر، محمد باہر، محمد باہر .





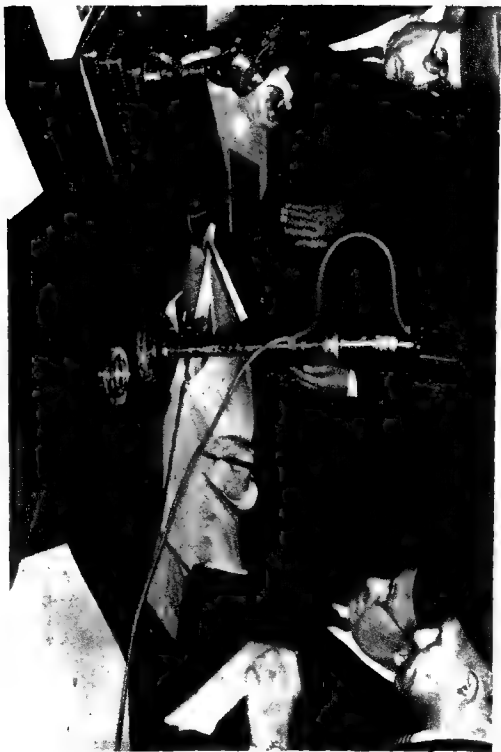
شريف صبرى باشا في واحدة من جولات وزارة الخارجية المصرية .



الشيخ مصطفى عبد الرزاق في مكتبته : شيخنا الأزهر



عثمان محرم بلشما من اشهر المهندسين المصريين في الاحتفال بلششاء الجامعة العربية .



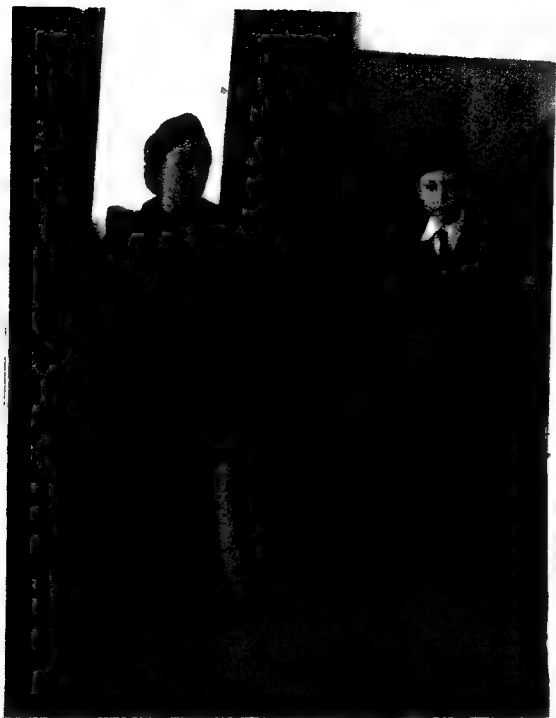
دولة الكويت يفتتح مستشفى الجامعة الكويتية .



الملك الحسين بن الحسين وولي العهد الحسين بن الحسين في عمان



لطفية هاتم العبد تشرف على معسكر متطوعي حرب فلسطين .

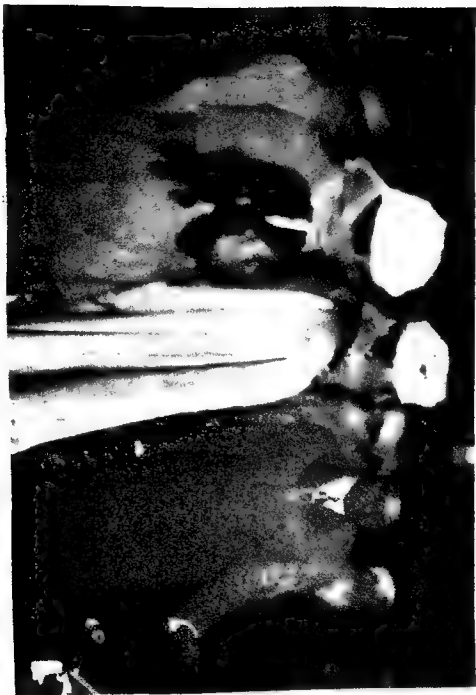


الأميرة نسل شاه وابنها .



لمطفية العيد في زيارة لجرحي منطقة القتال .

الملكة نازك في معرض الورق



الفهرس

الصفحة

٣	• • • • •	الاهناء
٦	• • • • •	الباب الاول : •
		الفصل الاول :
٧	• •	المسخل الى الجزء الثالث من سنوات ما قبل الثورة
		الفصل الثانى :
١١٩	• •	هذه الحطبة نسبت فى اغتيال أمين عثمان باشا
		الفصل الثالث :
١٢٩	• • • • •	مع بدايات الحرب العالمية الثانية : من استمرار السياسة البريطانية فى مصر
		الفصل الرابع :
١٣٩	• • • • •	بين الوفد المصرى ووزارة على ماهر باشا معركتان برلمائتان عنيفتان
		الفصل الخامس :
١٥١	• • • • •	من هاليفاكس الى لامبسون الى فاروق : على ماهر باشا يجب أن يذهب !
		الفصل السادس :
١٦١		زعماء مصريون يطلبون من بريطانيا اقامة وزارة على ماهر
١٧٣		

الصفحة

● الباب الثاني : ١٦٧

الفصل الأول :

أسرار اقامة على ماهر كما رواها بنفسه في محكمة الجنايات

الفصل الثاني :

الضباط الشبان الاحرار يفكرون في اعادة على ماهر الى

١٨٥ الوزارة بالقوة

الفصل الثالث :

لأن حافظ رمضان باشا قبل الوزارة ، الحزب الوطنى

١٩٥ ينشق على نفسه

الفصل الرابع :

اللجنة الادارية للحزب الوطنى تنقسم الى اقلية يزعمه

٢٠٥ عبد الرحمن الرافعى بك واقلية يزعمه حافظ

رمضان باشا

الفصل الخامس :

حسن صبرى باشا ينتصر على الملك فاروق في معركة

٢١٥ رئاسة الديوان الملكى

● الباب الثالث : ٢٢٥

الفصل الأول :

نازلى ملكة مصر « السابقة » تقع في غرام أحمد حسنين

٢٢٧ باشا رئيس الديوان الملكى

الفصل الثانى :

١ الملك فاروق يهدد بالقتل أحمد حسنين باشنا رئيس

٢٣٥ الديوان الملكى

الفصل الثالث :

٢٤٥ عندما كانت نازلى الملكة سجينه القصر الملكى

الصفحة

● الباب الرابع : ٢٥٥

الفصل الأول :

الوزراء السعديون يصرون على دخول مصر الحرب وأغلبية
٢٥٧ مجلس الوزراء تتهمهم بالخفة والتسرع . . .

الفصل الثاني :

د . أحمد ماهر باشا أشجع سياحي مصري عرفته
٢٦٧ سنوات ما قبل الثورة

الفصل الثالث :

وفجأة مات حسن صبري باشا رئيس مجلس الوزراء
٢٧٧ وهو يلقي خطاب العرش

الفصل الرابع :

فاروق يعرض رئاسة الوزراء على رئيس ديوانه أحمد
٢٨٧ حسنين ليتخلص منه

الفصل الخامس :

معركة عنيفة بين الحليقيين « الأحرار الصمستوريون
٢٩٧ والسعديون » حول رئاسة مجلس النواب . . .

● الباب الخامس : ٣٠٧

الفصل الأول :

أكبر عقلية قانونية في مصر يوقع وزارة حسين سرى
٣٠٩ باشا في خطأ قانوني ودمتورى جسيم . . .

الفصل الثاني :

مطلوب تجديد نشاط الشيخ حسن البنا بتعليمات من
٣١٧ السفارة البريطانية في القاهرة

الفصل الثالث :

كيف نشأت جماعة الإخوان المسلمين وكيف حدث أول
٣٢٧ انفشقان في صفوفها :

الفصل الخامس :

المحامون المترافعون عن عزيز المصري يتساطلون : ما الفائدة
٤٤٧ من حكم لا يقره الرأي العام ؟

٤٥٩ الباب الثامن :

الفصل الأول :

ثورة في مجلس النواب : ضد وزارة حسين صري قبل
٤٦١ أن ترحل

الفصل الثاني :

٤٧١ أخطر سبعة أيام في سنوات ما قبل الثورة

الفصل الثالث :

سؤال تاريخي هام : من دبر مظاهرات الى الامام
يا رومييل ! الانجليز او على ماهر ، أم المراغي
٤٨٣ مع القصر الملكي ؟

الفصل الرابع :

الوفد والقصر يتحالفان معا ضد الانجليز حتى ٣ فبراير
٤٩٣ ١٩٤٢

٥٠٥ الباب التاسع :

الفصل الأول :

٥٠٧ رؤية جديدة ومحايطة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢

الفصل الثاني :

على ماهر يتهم أحمد حسنين بالتستر على جريمة ٤ فبراير
٥١٧ ١٩٤٢

الفصل الثالث :

٥٢٧ مصطفى النحاس يروي تفاصيل مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

الفصل الرابع :

أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين السابقين يؤكد على
٥٣٧ تواطؤ الوفد مع الانجليز في حادث ٤ فبراير

الفصل الخامس :

وجهة النظر البريطانية الرسمية في ٤ فبراير ١٩٤٢ • ٥٤٩

الفصل السادس :

فاروق يوشك أن يوقع على وثيقة تنازله عن العرش
وأحمد حسنين باشا يمنعه عن التوقيع • • • ٥٦١

الفصل السابع :

أحمد حسنين يتحدث من وجهة نظره عن مأساة ٤ فبراير
١٩٤٢ • • • • • ٥٧١

الفصل الثامن :

رأى جديد في جريمة العدوان البريطاني على مصر ، في
٤ فبراير ١٩٤٢ • • • • • ٥٨١

الفصل التاسع :

فؤاد سراج الدين يدلي برأيه - كشاهد - في حادث
٤ فبراير ١٩٤٢ • • • • • ٥٩٣

● الباب العاشر : • • • • • ٦٠٥

الفصل الأول :

أزمة عتيقة بسبب ترشيح الشيخ حسن البنا لانتخابات
مجلس النواب (فبراير ١٩٤٢) • • • • • ٦٠٧

الفصل الثاني :

تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكي مكافأة
له على دوره (الآثم) في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ • ٦١٩

الفصل الثالث :

ونسى الزعماء مأساة ٤ فبراير وانشغلوا بانتخابات
النواب وتعيين الشيوخ • • • • • ٦٣١

الفصل الرابع :

- صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا يعتقل صاحب
٦٤١ المقام الرفيع علي ماهر باشا

الفصل الخامس :

- ٦٥٥ ثورة في مجلس النواب بسبب اعتقال علي ماهر باشا .

الفصل السادس :

- ٦٦٥ وثورة عنيفة في مجلس الشيوخ بسبب اعتقال علي
ماهر باشا عضو المجلس

الفصل السابع :

- ٦٧٩ قضية المعتقلين السياسيين نزار - بعنف - في مجلس
الشيوخ

- ٦٩١ ● الباب الحادي عشر :

الفصل الأول :

- ٦٩٣ قصة الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتيره العام :
بالتواقي

الفصل الثاني :

- ٧٠٦ استجواب جويل أزمة التمويل : بدروى عاشور باشا
أغنى أغنياء مصر يقول : لا أجد السكر في بيتي
ونحن نقوم بتحلية الشاي بالعسل

- ٧١٩ ● الباب الثانى عشر :

الفصل الأول :

- ٧٢١ مكرم عبده يروى قصة اختلافه مع النحاس

الفصل الثانى :

- ٧٣١ الاختلاف بين النحاس ومكرم كتسع رقفته بسبب وسطاء
السوء !

الفصل الثالث :

مكرم عبيد . . يستجوب مصطفى النحاس والنحاس يأمر
بفصل النائبين أحمد قاسم جوده وجلال الدين
الحمامصي ٧٤٥

الفصل الرابع :

بريطانيا تطلب من النحاس اعتقال عمر الفاروق ، وعباس
حليم ، ومحمد طاهر ، فيعتقلهم النحاس في
استراحة طلبات السرو ٧٥٧

الفصل الخامس :

فاروق يقابل تشرشل سرا ويطلب منه التخلص من
النحاس ٧٧١

الفصل السادس :

أزمة عنيفة بين حكومة الوفد والسراي والسفارة
البريطانية تتدخل لحل الأزمة ٧٨١

الفصل السابع :

حكومة النحاس تتأهب لاستقبال المارشال روميل ، قبل
أن يصل الى الاسكندرية ٧٩٧

الفصل الأخير :

الرأى والرأى الآخر تعليقات وتعقيبات وأسرار . ووثائق
تذاع للمرة الأولى ٧٩٧

لا أملك الا أن أقدم لهم الشكر الجزيل ٨٧١

كما قلت في الجزء الأول والثاني من كتابي : سنوات
ما قبل الثورة : لعلها التجربة الأولى من نوعها في دنيا
التأليف .

إن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وإن يجمع الكتاب
الواحد بين دفتيه الرأي والرأى الآخر أقول في الجزء الثالث
من هذه السلسلة إننى كنت أتوقع هذا الإقبال الرائع على
هذا الكتاب من جماهير الشعب لأنهم يقبلون على
تاريخهم .. هم الذين كتبوه لا بل هم الذين صنعوه وليست
سوى مسجل لصفحات تاريخ مشرق صنعه شعب عظيم
معطاء .

كالبحر يمتطره السحاب
وماله فضل عليه لأنه من مائه

الضمن ٣٥ جنبها